

حاشیہ مولانا ^{علہ} حق خیر آبادی

شرح ^سالم للفتاویٰ مبارک

نفس اسلام

WWW.NAFSEISLAM.COM

۱۱
۱۵۱

ناشر

دارالعلوم ضیاء الاسلام سیالکوٹ
مشرقیہ

ذکا فضائل اللہ یوتیہ من لشیلا

الحاشیۃ للبرہوی فی الخیرای

شرح اسم اللقی بکتاب و غرہ المطا



دارالعلوم ضیائے اسلام خیال شریف صنع سرگودھا



تعداد : ۱۰۰۰ —————
 طالب : ————— ڈاکٹر تحفہ احمد مہتمم دارالعلوم سیال پٹ
 مطبع : ————— ایور گرین پریس - لاہور
 ناشر : ————— دارالعلوم منیا ٹرس الاسلام سیال پٹ
 قیمت : ————— ۳۰/- روپے
 (ری پرنٹ ایڈیشن)

لاہور میں ملنے کے پتے

سٹاکٹ : مکتبہ قادریہ - جامعہ نظامیہ ضویۃ اندرون لاری وراز لاہور

تفصیل میڈیکل اسٹور سوپر مارکیٹ - شاہ جمال - لاہور

فون - ۴۱۰۷۷۰

فہرس

صفحہ	موضوع	صفحہ	موضوع
۴۳	تحقیق نفی الولد لہ تعالیٰ		تعریف بالمحشی العلم
۴۶	لا یمّا ثدا حد ولا یجانہ	۲	تحقیق لفظ سبحان
۵۰	تحقیق قول المصنف لا یتغیر	۸	ما عظم شأنہ
۵۲	تعالیٰ عن الجنس والجمات	۹	لا یحدای لا یحیطہ عقل
۵۳	انہ تعالیٰ لیس بحسم	۱۰	الرود علی الملا محمد بن الکنوی
۵۳	جمل الکلیات والجزئیات	۱۲	لا یتصور
۵۳	ذکر المذاهب المختلفہ فی الوجود	۱۶	دلیل نفی حصول الاشیاء بانفسہا
۵۸	معانی المصدق	۱۹	مسئلہ علم الواجب تعالیٰ ومذاهب علماء فیہ
۶۰	عینیتہ الوجود وزیادہ	۲۱	ابطال مذہب اشعریین وافلاطون بسبب وجود
۶۷	الکلام علی عینیتہ الوجود للواجب تعالیٰ	۲۶	کشف شبہات المنکرین لعلمہ تعالیٰ
۷۵	ہل یجوز اطلاق لفظ الماہیۃ علیہ تعالیٰ؟	۳۰	تحقیق الحالتہ الادراکیۃ
۷۵	اطلاق الوجود علیہ تعالیٰ الحقیقۃ ام مجاز؟	۳۲	مسائل العلماء لا ثبات علمہ تعالیٰ
۷۹	الامکان علۃ الاحتیاج او المحدث؟	۳۳	علمہ تعالیٰ بالاشیاء علی نوعین اجالی وتفصیلی
۸۳	الکلام علی ان الشیء لم یحب لم یوجد	۳۶	مذہب الصوفیۃ الکرام فی علمہ تعالیٰ
۹۲	قدم الانواع بتماقب الافراد باطل	۳۹	توجیہ قول الفارابی علمہ بالکل بعد ذاتہ الخ
۹۳	تحریر محل النزاع بین قائلی محل لم یطو مرکب	۴۰	تحقیق قول المصنف لا ینتج

۱۶۰	بیان الطرق الذوقی	۹۴	الرد علی بعض اتباع الیاء بنحمة عشرهما
۱۶۳	ثلاثة عشر مذہباً فی العلم	۹۸	الرد علی الیاء
۱۶۵	وجہ ضبط المذہب المشہور فی العلم	۱۰۳	الکلام علی ما ہو الحق من جعل البسيط والمركب
۱۶۶	حصول الاشیاء بانفسها واشباخها وتحقیق الحق	۱۰۷	کشف شبهات صحاب الجمل المولف
۱۸۱	المذہب المتخالف فی العلم ہو الذی ذہب الیہ الماتردیہ	۱۰۷	قول شیخ لیس حجة علینا
	الرد علی الشارح باحد عشر وجہاً حیث جعل	۱۱۹	اثبات وجود الصانع
۱۸۲	العلم نفس الواجب	۱۲۶	البحث والاتفاق
۱۸۶	المذہب الثالث فی التصدیق وہل یروم العلم والحق	۱۲۶	تحقیق المقدمة
۱۸۸	للعلم معان اربعة	۱۲۷	الفرق بین مقدمة العلم ومقدمة الکتاب
۱۸۸	تحقیق متعلق التصدیق	۱۲۸	العلم التصوری الخ
۱۹۲	تحقیق ان التصور التصدیق نوعان قیانیان	۱۲۹	مقسم التصور والتصدیق
۱۹۴	التصور متعلق بنفسه ونقیضه		علم المجردات بغير ذاتها وصفاتها حصولی
۱۹۹	استدلال بعض الشارح علی بطلان التصدیق الخ	۱۳۱	مقسم الی التصور والتصدیق
	استدلال القائل علی کون علم النفس بصفتها حصولیاً	۱۳۷	تقسیم العلم الی الحسوری والحصولی
۲۰۵	بیان اثني عشر مذہباً فی المعلوم ذی الیاء الحق فیہ	۱۴۴	العلم علی قیاس علم بالکثرة وعلم بالوجہ
۲۱۱	استدلال الفاسق علی بطلان النفس	۱۴۷	ما یسوغ علم الواجب مقسم الی التصور والتصدیق
۲۱۲	ابطال القول بحصول الاشیاء بانفسها	۱۴۸	الفرق بین مطلق الشیء والشیء المطلق وما یعتبر فی المقسم
۲۱۹	جواب اشکال ان النافی للوجود الذہنی	۱۵۰	الکلام علی ان العلم بیهی او نظری
۲۲۷	تحقیق الحالة الادراکیة	۱۶۰	کالتصور والسرور نظیر او مثال

٢٣٠	الكلام على وجود الكلى الطبعى فى الخارج	٢٣٠	تفرد المصنف
٣٢٩	بالا مزيد عليه	٢٣١	علم الحالة بجملة اخرى
٣٣٢	الجزئية من المعقولات الثانية ام لا ؟		اتصاف المحصول القديم والمحمول
٣٣١	لوازم الماهية من المعقولات الثانية ام لا ؟	٢٣٩	بالداهية والنظرية
٣٣٣	الرود على الباقر بسة وجوه	٢٣٢	الداهية والنظرية صفان للعلم والمعلوم
٣٣٢	تشيع شديد على اشارح فى اقتدار الباقر	٢٥٤	تقرير برهان التضييع
	هل يجب كون القضايا المعقودة من	٢٦٩	تقرير برهان التضايف
٣٣٥	المعقولات الثانية ذهنية	٢٤٠	تقرير برهان التطبيق
٣٣٤	معنى ظرف الاتصاف	٢٤٢	لا يعلم القصور من التصديق وبالعكس
٣٣٨	فرق بين كون الخارج ظرفا لنفس لينة وشبهها	٢٤٤	تعريف الفكر والنظر
٣٥٣	اشكال عويس	٢٨٢	شك خطب به سقراط
٣٥٦	اقوال شتى فى ظرف الاتصاف بالوجود	٢٨٩	المعرف يقيد علما جديدا ام لا
٣٦٨	الكلام على تحقيق الدواني بعشرة وجوه	٢٩٠	تعريف موضوع العلم
٣٨٩	بتحقيق ظرف الاتصاف بالوجوب	٢٠٣	اقسام الواسطة
٣٠٨	تحقيق مطلب ما	٣٠٦	العرض الذاتى
٣١٤	جواب ما منحصر فى المبدء والمنس والنوع	٣١١	مبحث المعقول الثانى
٣٢٣	مطلب بل	٣١٢	الرود على المحقق الدواني بخمسة اوجه
٣٤٠	الرود على الباقر لوجوه عديدة	٣٢٠	هل تختص الكلية بالوجود الذهنى ؟

مولدہ و نسبہ

هو الاسم الهام، مرجع الفضل - الاعلام، فخر الحكماء والتكلمين، لعل الحجة
اعلم الاربعة للمنطق والحكمة، الاستاذ المطلق شيخنا العلامة محمد فضل حق الشهيد العمري
أبشي الحنفى الخيرة آبادى تقده الله بالآبادى ولد رحمه الله تعالى سنة اثنى عشرة
بعد الالعب و ثمانين من هجرة نبي الشقيق صلى الله تعالى عليه وسلم وتصل نسب بيدينا
مير المؤمنين غيظ المنافقين عمر الفاروق رضى الله تعالى عنه باثني وثلاثين سنة
ولذا كان رحمه الله تعالى راسخا في الدين، شديدا على الكفرة والمبتدعين المنصفين بحجة
سيد المرسلين عليه صلوات رب العالمين -

تلقیہ المسلم وثبت مشائخ

تمذني العلوم العقلية والنقلية على ابيه الفاضل العلامة، البحر الطمطم مولانا محمد فصل امام (١٢٤٤ هـ / ١٨٢٩ م) واخذ الحديث عن شيخ المحدثين مولانا الشاه عبدالقادر المحدث الدهلوي (١٢٤٥ هـ / ١٨٢٧ م) ابن مولانا الشاه في الحديث الدهلوي (١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م) واستفاد من امام المحدثين مولانا الشاه عبدالعزيز المحدث الدهلوي (١٢٣٩ هـ / ١٨٢٤ م) على انشاء قصيدة على قصيدة امر القيس وعرضا على شيخه الشاه عبدالعزيز المحدث الدهلوي فاشار الشيخ الى غرابة بعض الالفاظ فاستشهد العلامة بعشرين شعرا من كلام المتقدمين فقال الشيخ قدس سره انكم مصيب وقد وقع لي السوء، ولما صغفت سراج الهند الشاه عبدالعزيز المحدث الدهلوي "تحفة اثنا عشرية" في رد الشيعه جابر مجتهد ايراني من اولاد ميرزا داماد اشعي بدلي ليناظر شيخ المحدث ففقيه العلامة محمد فضل حنفي الخيرة ابادي وهران اثنتي عشرة سنة وجعلني في اثنائها الكلام ذكر

الافق المبين تصنيف الباقر الشيعي فاعترض عليه العلامة بوجود عديدة وروكلام
بطرق سديدة فهبت المجتهد وهرب في آخر الليل مخفياً وعاد الى موطنه
خائياً خاساً -

فرغ العلامة من جميع العلوم العالية والآلية واشتغل بتدريسها وهو ابن
ثلاث عشرة سنة في عام ١٢٢٥ هـ / ١٨٠٩ م وبعد ذلك حفظ القرآن
المجيد في اربعة اشهر وبضع ايام وبايع على يد شيخ العصر المعروف بدعوى من شاه
الدعوى في السلسلة العالية الحشتية -
علومه ومعارفه وآراء المشاهير فيه

وكان رحمه الله تعالى فائقا على جميع الاقران في العلوم الاصلية والفرعية،
متخصصا في اصول الفقه والعلوم الادبية والكلامية ، اما المعقولات فقد بلغ فيها
درجة الاجتهاد ولا يذنيه فيها احد في عصره
قال الطبيب عبدالحى المدير السابق لندوة العلماء بلكهنؤ في انجز السان
من " نزاهة الخواطر ووجه المسامح والنواظر " في ترجمة العلامة -
" احد الاساتذة المشهورين ، لم يكن له نظير في زمانه في الفنون

الحكمية والعلوم العربية "

وقال السيد احمد خان ميرتس كلية على كره في آثار الصناديد
" فريد الدهر في جميع العلوم والفنون ، كان فكه العالى مؤسس
اسس المنطق والحكمة ، لم يكن لعلماء العصر وفضلاء الدهر مجال
ان يخضروا في حضرة للمناظرة ، وكثيرا ما شوبه ان ارباب الكمال
لما سمعوا حرفا من كلامه افتخروا بملذته "

وقال المحرر محمد جعفر التهانيسرى في السوانح الاحمدية في حقته -

”بحمد المنطق ومصحح اغلاط افلاطون وسمراط وبقراط“

وقال مولانا محمد الدين في روضة الآداب

”قصائده الغرر فائقة على قصائد امر القيس ولبيد، وله
يد طولي في النظم والنثر بحيث لا يكون له عدل في السلف
والجملت الا قليل بلا مبالغة“

والحق انه حقيق بان يسمى المعلم الرابع -

استغفاله بالقصائد والمدائح

وكان رحمه الله تعالى اشعر اهل العصر، نظمه يفيض على اربعة آلاف شعر
وغالب كلامه مشتمل على مدح سيد الابرار محمد المختار صلى الله تعالى عليه وسلم
وذكر المحن الشاقة التي تحملها زمن جلالة بجزيرة انديمان، وبعضه في هجو الكفار
وذم الفرق الطاغية الرومانية، له قلم سيال وفكر سليم، كلما توجه الى ايضاح
مسألة يظن ان غيايب الشكوك تزول جياناً وانوار الحق تبدو من فيه ولسانه،
ومن شعره في مدح سيد الانبياء صلى الله تعالى عليه وسلم،

هراول النور انسى تبليجت بضياؤه في العالم الاضواء -

هراول الانبياء، آخرهم به ختم النبوة وابست الابداء -

بدر به ابدى المصين سوره فلاجله الايداء والابداء -

قد خصه الباري باوصاف محلى لم يعطها الاحداث والقدمات -

اعطاه فضلا ليس يمكن ان يكون له شريك فيه او شركا -

اسماء اذا سماه بالحسن فمن، اسما رخلعت له اسما -

برحمه مفضل ذو قوة، هاد رة من معطار -

ثبت مناصبه وتدرسه وتلاذته

وبعد ما فرغ من تحصيل العلوم صار محمود الاقران وفاز بمراتب عالية
 بدار الملك دلي وجهمر وتوبك والورد نال منصب الصدرة بكنهه ورامبو
 ومع ذلك كان شغيف بتدريس العلوم الدينية والفنون لغتية ، توجه الى
 جنابه الطلبة والعلماء للاستفادة والاستفاضة من آفاق العالم حتى صار واپر
 صحبته وفيضان كرمه ممن تنعقد عليهم الانامل واغترفت من بحر علومه جمع كثير من العلماء
 وجم غفير من الفضلاء ، فلنكتف بذكر بعض المشاهير والا فلا حصار عسير جداً .

منهم ابنه العلامة شمس العلماء محمد عبد الحق الخيز آبادي صاحب التصانيف
 الكثيرة (١٣١٦هـ / ١٨٩٩م) وعلامة الدهر مولانا هدايت الله الجونوري
 (١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م) ائاذ صدر الشريعة مولانا امجد علي الاعظمي مؤلف
 "بهار شريعت" والفاضل المتبحر تاج الفحول ، محب الرسول مولانا شاه
 عبد القادر البديوني (١٣١٩هـ / ١٩٠١م) ابن سيف الله المسلول مولانا
 الشاه فضل رسول البديوني (١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م) والفاضل الاديب
 مولانا فيض الحسن السهارنپوري محشي الكتب الكثيرة (١٣٠٤هـ / ١٨٨٢م)
 وائاذ الاساتذة مولانا هدايت علي البريلوي (١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م) والفاضل
 العلامة محمد عبد الله البكرامي والفاضل العلامة مولانا عبد العلي الرامپوري المتخصص
 في الرياضيات (١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م) ائاذ مجدد المائات المحاضرة ،
 المحاضرة الاعلى مولانا شاه احمد رضا البريلوي والنواب يوسف علي خان ،
 والنواب كلب علي خان الولايتين رياسته رامپور وغيرهم من الفضلاء الكبار
 مصنفاته

ولتصانيف عالية ، شاهدة على جلالة فضلته وغزارة علمه ، دالة على قوة استدلاله
 وكمال فصاحته ، فقد اثنى فيها بتحقيقات معجبة رائعة وتدقيقات مطربة فائقة

خلت عنها الزبر السالفة ولم يبلغ اليها احد من المهرة ، وفيما يلي ثبت مصنفاته

- ١ — المجلس العالي في شرح الجوهري العالي
 - ٢ — حاشية الافق المبين للمير باقر داماد
 - ٣ — حاشية تلخيص اشعار الشيخ ابي علي ابن سينا
 - ٤ — الهدية السعيدية ، في الحكمة
 - ٥ — رسالة في تحقيق العلم والمعلوم
 - ٦ — الروض المجد في تحقيق حقيقة الوجود : بين فيها بالقال مسأله وحدة الوجود التي تتعلق بالجمال -
 - ٧ — رسالة في تحقيق الكلي الطبعي
 - ٨ — رسالة في تحقيق التشكيك في الما بينات
 - ٩ — شرح تهذيب الكلام للعلامة آقا زاني
 - ١٠ — تحقيق الفتوى في ابطال الطغرى : رد فيها على امام الوهابية في الهند اسماعيل الدهلوي الذي انكر ثبوت الشفاعة بالمحبة والوجهة للاختيار والادب
 - ١١ — امتناع النظر : كتاب وحيد في بابه ، اثبت امتناع نظير سيد الانبياء - صلى الله عليه وسلم في الادوات الكاملة بدلائل قاهرة اعيت لها الفين عن المعارضة والمقاومة ، رد فيها على اسماعيل الدهلوي وتلميذه حيدر علي الترمكي
 - ١٢-١٣ — الثورة الهندية وقصائد فستة الهند : افصح فيها اجمالاً عن اسباب جواد الحريه سنة ١٨٥٧ م لاستيصال مظالم البراطنة عن اهل الهند وعواقبها وما جرى عليه من المن والمصائب -
 - ١٤ — حاشية شرح السلم للقاضي محمد مبارك الكوفاموي
- اهتم بطبع هذه الحاشية مرة ثانية الدكتور تقي الدين تقي رحمه الله في الاسلام والمسلمين

فضيلة الشيخ محمد قمر الدين مدظلہ العالی صاحب السجادة بیال الشریف ،
ولاشک ان هذه الحاشية من أعظم ماثر العلامة محمد فضل حق الخیر آبادی قدس سرہ
وقد افتخر بها حين سئل عند جلالة بجزيرة اندمان عن الآثار التي تركها في لهجته
فاشار الى هذه الحاشية وابنه العلامة محمد عبد الحق الخیر آبادی رحمہ اللہ تعالیٰ -
ولاريب في ان هذه الحاشية ينبغي ان يفتخر بها ، كيف لا وقد فضل فيها مسائل
منطقية ومباحث حكمية كانت معركة للفحول تفضيلا لا يحوم حول شك ، كانه دائرة
المعارف للميزان والحكمة ، وله في كل مسألة مذهب يتبدل على مختاره بالبراهين والحجج
القاطعة ويرد على المخالفين بوجه كثيرة تزلزل قصور المخالفة ومن طالع هذه الحاشية
لا يترد في ان مؤلفها قد بلغ مرتبة الاجتهاد في المنطق والفلسفة ، لا بأس بالاشارة
الى البعض المباحث المطوية في هذه الحاشية -

قد اورد فيها تحقيق لفظ السبحان بما لا مزيد عليه ، واثقاق مذهب الصوفية
الصافية من بين المذاهب الواقعة في علم البارئ تعالیٰ اجل مجده في الازل ، وتحقيق
الجعل البسيط ، وبيان حصول الاشياء بانفسها واشباها وما هو المختار فيه ، وتحقيق متعلق
التصديق ، وتحقيق ان البدايات والنظريات هما صفتان للعلم والمعلوم ، ومبحث المحقول
الثاني ، وبيان النزاع بين القدار والمتأخرين في اجزاء القضية والقول لفصيل فيه ،
ومبحث الوجود الذمهي ودفع اشبهات الواردة عليه ، وتحقيق ان علة الاحتيال
الى الجاعل الامكان لا محدوث ، وكشف القناع عن وجود الكلي الطبعي في الخارج
وغیر ذلك من المباحث الغامضة بعبارات فصيححة سهلة المأخذ -

زبدہ وتصوف

وكان رحمه الله تعالیٰ مع الامارة الظاهرة والرياسة العلمية متبعاً للشرعية السنية
والسنة النبوية على صاحبها الصلوة والسلام قال مولانا عبد الله البكرامي في مقدمة

التمتة العلية حاشية الهدية السعيدة -

ولا يشغل ما رزقه الله تعالى من الافعال والجلاد ، والصافات الجواد ،
عن طاعة الله فيما امره ونهاه ، فكان من رجال لا تلبسهم تجارة ولا بيع عن فكر الله
جمعه ربهن صحبة السلطان قلبه في تذكر الرحمن

وكان مواظبا على ختم القرآن في كل اسبوع من الايام ، والصلاة انما قد في جوف
ليل الناس نيام ، فمن كان مواظبا على التطوعات في ظنك بر في المكتوبات ،
وكان رحمه الله تعالى خاضعا خاشعا ، الى رحمة الله تعالى وعفوه راجعا ، يشهد

بذلك ما قال في مکتوب ارسله الى مولانا حيدر علي الغنيض آبادي حيث قال
واما ما اكتشف عنه المولى الجليل ، عن حال النزول النزيل ، فانا
هو حال خال خال خال ، بل شن بال منطلي بسربال ، مبتلي بر بال
غير ذي خطر وبال ، لا يستهل ان يحيط بخاطر وبال ، ولا بان لباب بال
فاد انما منعت عمره في مرات دبال ، او توغير وخبال ، لا يرسم
فيه من العلم علامة ، وقصاري امره انه لكلماته ، يحفظ قصصا واساطير
مختصرة ، مختصرة مختلفة في باب الامامة ، وهي اكا ذيب موضوعه ،
لا احاديث مرفوعة ، قد صاغها صواعون طاعون ، وتنا قلها
راودون غادون ، يروون كذبات ويرونها قربات ، وآئمة
الهدى يشدون عليهم باهم زنادقة ، وشهادات الآئمة لاشك
صادقة

اكرام الاصدقار وارشادهم -

وكان رحمه الله تعالى كريم الخصال ، جميل الفضل ، جيد الاخلاق ، كثير الاحباب
وكان الشاعر الشهير اسد الله الغالب الهادي من مخلص احبابه واعظم احبائه ، يستفيد

غالب منہ ویستشیرہ و ہیتم برآیہ غایۃ الایہام، حتی ان الدیوان للغالب الدہلوی
رتبہ العلامة و اخرج منہ الاشعار المشتملۃ علی التعلیق و امرہ بالاحتراز عن مثل تلک
الاشعار و ہذا احسان عظیم منہ علیہ، و قد انشد غالب مثنویات زید اشعارہ علی ماتہ
فی تاسید العلامة و رد الوہابیۃ و افصح فیہ مسئلۃ امتناع النظیر بالفارسیۃ، مذکر نبذہ
اسے کہ ختم الکریلینش خواندہ، دامن از روئے یقینش خواندہ
این الف لاسے کہ استغراق راست حکم ناطق معبنی اطلاق راست
منشأ ایجاد ہر عالم کیے است گرد و صد عالم بود خاتم کیے است
منفرد اندر کمال ذاتی است، لاجرم شش "محال ذاتی" است

زین عقیدت برنگردم و السلام

نامہ را در می نور دم، و السلام

و کان العلامة یرشدہ و یصلح کلامہ، و یعیینہ فی اصلاح معاشہ و لذا
کان غالب یحترمہ و یوقرہ۔

ردہ علی مبستدعی اہل زمانہ

و من مناقب العلامة محمد فضل حق الخیر آبادی قدس سرہ ان اسمیل الدہلوی
حفید مولانا الشاہ ولی اللہ الدہلوی لما خلع ربقة تعلید الامة عن عنقه و انحرف
عن مسلک اہل السنۃ و الجماعۃ و مسلک آباءہ و اعمامہ و شرع فی تنقیص شان
الافیاء و الاولیاء و سارع فی تکفیر الامة المسلمۃ لتاثرہ عن محمد بن عبد الوہاب النجدی
(کما یشہد بذالک کتابہ تقویۃ الایمان الذی ہو فی الحقیقۃ تقویۃ الایمان) فاول
من انتصر لاہل الاسلام و حاول الرد علیہ ہوا العلامة الممدوح فناظرہ تحریراً و تقریراً
فاستکبر و ابہتہ مراراً، و کتب راو اعلیہ و علی تلمیذہ کتابہ البشیر "امتناع النظیر"
کا نہ بستان اکمالات المحمدیۃ و الفضائل النبویۃ علی صاحبہا اجمل السلام و امل

لم یقدر احد ان یحیی عن براہین ہذا الکتاب وصنف ایضاً راداعلیہ فی مسئلۃ
الشفاعۃ کتاباً باسمہ "تحقیق الفتوی فی ابطال الطغوی" قیمہ علی مقامات اربعۃ
اثبت فیہا مسئلۃ الشفاعۃ علی وفق اہل السنۃ والجماعۃ بدلائل قاطعہ وسعت
کلام الدہلوی فی مسئلۃ الشفاعۃ من تقویۃ الایمان بمبانیات باہرۃ وقال فی آخر الکتاب
قال این کلام لا طائل از دوسے شرح مبین بلاشبہ کافر
وبیدین است ، ہرگز مومن و مسلمان نیست و حکم او شرعاً قتل
و تکفیر است ۔ (تحقیق الفتوی ، المخطوطہ)

اسباب جہاد الحریۃ و اشتغال بہا

کان العلامة رحمہ اللہ تعالیٰ سلیم عقل ، صائب الرأی ، متیقظ القلب
جامعاً لآوصاف القادۃ ، ماہراً برموز سیاسۃ ، عالماً باصول المعیشۃ ، یشرع
ما فی باطن الاحول المتبدلۃ من الحوادث والمصائب ، یغضض النصاری البرطۃ
لکفرہم واستیلاہم علی ممالک الہند واقطار با ویتا لم من زوال شوکۃ المسلمین
وقاتلہا ، وکان یعتقد ان النصاری یسعون بان ینصر واسکان الہند و بحیر فرجہم عن
دینہم و احتاروا لذلک حیلہ اشار الیہا علامۃ فی "الثورۃ الہندیۃ"

۱ — بزادارس فی القری والامصار یلقنوا اطفال المسلمین دین النصرانیۃ
وجہدوا فی تخریب المدارس الاسلامیۃ ۔

۲ — اخذوا جمیع الماکل والغلات بدل النقود لیسیر الناس متابعین الیہم
منقادین لہم ولا یبقی لاحد مجال عصیانہم ومخالفتہم ۔

۳ — ارکبوا بمنع ائمتان و رفع الحجاب عن النمران الافتان باہل الایمان
وارادوا طس سائر احکام الاسلام والایقان ۔

۴ — کفروا عساکر المسلمین والہنادک بذوق شحوم الخنازیر والبقر عند استعمال

السبأوق -

فأثرت حركة بين العساكر لاستيصال النصاري حفظاً لاديانهم فقتلوا كثيراً منهم وبلغوا دار الملك دهل وجعلوا آخر السلاطين المغلية السلطان سراج الدين بهادر شاه طغفر أميراً لهم، فجاهد المجاهدون جنود النصاري وذبوا بهمهم لاستخلاص وطنهم عن أيدي الكفرة الظلمة وحفاظة أعراضهم -

وكان العلامة اذ ذاك بالورثم جار بدار الملك دهل و اشتغل بالنجاح جهاد الحرية ، وكان له روابط سألقة بالسلطان فتقرب اليه وكان يحضر مجالس المشاورة ويشير الى امور ضرورية منها اعانة المجاهدين بالاموال والاقوات وتعيين اهل الصلاح والخبرة على الاعمال وانتظام تحصيل المحاصل ودعوة الروسار الى مشاركة الجهاد واعانة المجاهدين فكان رأي مقبولاً ومعمولاً حتى عين ابنه العلامة عبدالحق الخيزر آبادي على تحصيل المحاصل بركانه وجل مير نواب من اقارب بهار على دهل وارسل المكاتب الى ولاية الرياسة وكان يحقن العوام والخواص على الجهاد وتحريزاً وتقريراً ويرغبهم في دفاع النصاري سراً وجهاراً ، وكتب بشارة السلطان دستور المملكة ، فدمت الحروب بين عساكر المسلمين وجنود النصاري اربعة اشهر ثم انهزم جيش المجاهدين لعدم انخراطهم في سلك الانظام المتحكم ، وفقدان الاقوات وخيانة بعض المسلمين الذين باعوا الايمان بمخس من الاشمان بافتار اسرار المسلمين الى النصاري الكافرين -

فلما تسلط النصاري على دهل كثت العلامة فيه خمسة ايام وليالي مع اهل وعياله جافاً عطشاناً ثم خرج الى بلده خيرآباد مخفياً ، وقتل في هذا الايام كثير من المسلمين ونسائهم وصبايهم يبلغ عددهم الآفا ، واجتج جيوش كثيرة الى ملكة عالية (حضرت محل ، ملكة اوده) فوصل اليها العلامة وصار ركنار كينا لمجلس الشوري وقام للعساكر مذبحاً لا امورهم فوقعت المحاربات العنيفة بين الفريقين حتى غلبت النصاري فاستشهد

کثیر من الابطال واخذ سبید من استطاع من النساء والرجال ، وكان ذلك خاتمة الحروب والقتال -

جلالتہ وشہادتہ

ولما تسلط انصارہ علی جمیع البلاد وشہرت کلمۃ انصارہی بالصغی والامان موثقة بالایمان ربح العلامة الی بلده ولم یکن استراح حتی دعاه عامل نصرانی وجسہ وحکم علیہ انہ من قادة الثورة ومن اعظم اعداء الدولة البریطانیة فلذا یستحق الجلاء والجبن الدائم ، فاركبہ الباغرة وارسلہ الی جزیرۃ اندیمان الی کان فیہا کثیر من الاحرار محبوسین من قبل فحمل المصائب وقاسی الشدائد ، رقم نبذا منہا فی ”الثورة الہندیة“ و”قصائد فستنة الہند“ وفی ہذہ الغزوة لحق بجوار ربہ لاثنی عشر من شہر صفر المظفر موافقا لثلاثین من غسٹس (۱۲۷۸ھ / ۱۸۶۱م) تنمہ اللہ تعالیٰ بواسع کرمہ ومغفرۃ ، عاش سعیدا فریاد مات حمیدا شہیدا -

قال محمد سعید حسرت موزعاً لوصاله :-

قد توفی الالہ فضل الحق ، عالما جیدا بلا ریب
ان نفاہ الولاية من بکدۃ ، بجفائہ فلیس من عیب
قال تارکینہ ”لادرکہ“ فضل حق ”ہوا تفت الخیب

۸ ۷ ۲ ۱ ھ

محمد عبدالحکیم شرف قادری
الدرس بالجامعۃ الشافعیۃ - لاہور پاکستان

۲۸ رجب ۱۳۹۵ھ
۸ غسٹس ۱۹۷۵م

ذکاء من لای یوتیه من بشیر

الحمد لله الذی هدانا لهذا الذی کنا غافلون ومنه استنبأنا طبع الکتاب العقیق لعل اللطیف الغریب یحبل
توضیحا وتفسیرا لانی شرح سلم القاضی بمساکل ما قلنا تحقیق فی الصالح لاسال الشیخ علی بن الحنفیه عن علی بن الحنفیه

الحاشیه للمروئی فی الخیر المأی

شرح سلم القاضی بمساکل تجاوز غمها

بإتمام العاقل انتم العباد الراجی أفعال القاضی يوم استنزلوا الذی اجمعوا به مصطلح الدین احمد تجاوز غمها
یسر الله من آن کلایف نالی الابد وعامل بالذی یکرر الذی الاله والاله هو مصطلح کل احد لما اعد

۱۳۱۴

فی مطبع مصطلح المطابع الوقع فی الدلی



سبحان الله وحمده، والصلاة على أحمد رسول وعبد، وآل وصحبه من بعده، قوله سبحان المصداق قال
 في الحاشية لا يكاد يستعمل إلا مضافاً منصوباً وقال سيوريه يقال سمعت الميت يسبح سبحاناً فالمصداق يستعمل سبحاناً
 يقوم مقام المصداق وقد جرى على التبع على الشذوذ نحو قلت لما جازني فخره سبحان من علقته الفارقة قيل تقديره
 سبحان علقته على طريق التكميم ومن مزيد قيل مهله سبحان المصداق علقته الفارقة وعليه بان تقدير المضاف إليه يكون
 إلا بالبناء على الضم أو قولين القنوين في المضافات فمثل انتهى يعلم أن سبحان يستعمل في كلامهم استعمالاً لأول
 استعماله منصوباً مضافاً كقولهم سبحان الله وسبحانك سبحاناً وكقول سبحاناً الذي نسي اسمه في الغيبة لم يستلوه
 الثاني استعماله مقطوعاً عن الإضافة ممنوعاً عن المصداق كقول سبحان من علقته الفارقة وهو على الاستعمال الأول من نصيب
 بفعل ضمير متروك الظاهر وقد اختلفت كلماتهم في أنه على الاستعمال الأول هو مصداق أو هم المصداق الذي يستعمل أو هم المصداق
 الاستعمال الأول فله سند من تصريحات المشايخ العربية قال القاضى البيناوى في تفسير قوله سبحاناً من علقته الفارقة
 أنا أعتقدنا سبحان مصداقاً لفقران ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً منصوباً باسمه فعلاً كما أنه وقد جرى على التبع مع ما في

تفسيره ويكرهه وتبين، ونسب على ما في المحرر من أنهم لا يعللوا ما عللوا، وعلى أن مصداقهم هم المصداق الذي لا يعللونه، وقد ثبت في
 ما من على مشيخ الإسلام في لسان القاضى، من غير غرض عن عرضت لغيره فاعلموا أن ما في لسانه من المصداق هو المصداق

على الشذوذ في قوله جنان من علقته الغائزته حتى قال اليشا بيري في تفسيره والاعين في جحانك شجك تسبعا ابي فخر بك
تفسيره باوهر مصدر غير مشرف ولا يتعمل الا مخدوف الفعل منصوبا على المصدرية واذا اتصل بمريض كان جمانا علما للتسبيح
فان اعلية كما تجرى في الاعيان تجري في العاني انجس وفي القاموس شجان انه تسبها من العصابة والاول معروفة وب
على المصدر ابي ابراهيم السجدي جملته ومناه السرة التي اخذت في طاعة ثم قال سج كنس سجنا وسج تسبجا قال شجان انه فيند
صريح في ان ججان مصدر سج كنس وانما سمع الفعل الثلاثي المجرود ان مناه انشربه او البررة او قول شجان انه في الصلح
والصلح شجان انه مناه انشربه منسب على المصدر كما قال ابراهيم السجدي في شرح اللباب بمعنى شجان انه سج
تسبجا ابي انشربه تسبها وهو في الاصل مصدر سج كنس فخرنا قال الشاعرة قمع الآلة جرة تغلب كلما سج كنس وكبروا
الآلة جة فنده الا فادخل فصوص على ان ججان مصدر سج الثلاثي المجرود انه منصوب بفعل مضمر ترك الظهاره على هذا التصدير فيه
اقبالا لان اولها ان يكون متعديا كالمتبع بمعنى انشربه ويدل عليه ضم صرح البكونه مصدره وفسره بالانشربه وعلى ذلك يكون ججان
مصدره انشرف فعلة قصد الام والالوم والماء من الفعل الضيف المصدر الى المفعول المختص به وبعد الاضافة لم يحذف الظهار فعلة
لان حق المفعول ان قيل بالفعل معمول الا بقرينة ذلك سمع لزوم اضافة المصدر اليه فانه بما ان يكون لازما ج قيل وجوب الوجه
الاول ان يكون مناه البررة كما يدل عليه في القاموس الصلح والمصرح في تفسيره يعني ابي ابراهيم السجدي في قوله وعلى ذلك يكون
المفعول ان يكون مناه البررة كما يدل عليه في القاموس الصلح والمصرح في تفسيره يعني ابي ابراهيم السجدي في قوله وعلى ذلك يكون
مفعولا لفظا للفعل المقدار من قيل قوله لم يمتد منه انشربه بان يكون اضافيا الى المصدر الى فاعله الذي هو المفعول
الفعل انما صلب وقد صرح الرضي في شرح الكافية بان المصدر لا يضاف الى المصدر الا في حرف الجر ولم يقصد به بيان
المنوع وجب حذف فوجهه بالحي في قيا ساذك مثل حيثما انشرف كتابه ججان انشرف عليك وسعدك وحقا لا حذالك والوجه
الثاني ان يكون مناه قول ججان انه كان في القاموس حيثما قال سج كنس سجنا وسج تسبجا قال ججان انه وعلى ذلك يكون سج
الذي في قوله يعني التفعيل كما لا يلزم من الاتقيض ان المفعول في كل جملة مصدر اضافيا منصوبا بالفعل المضمر فيكون التفعيل منه
يعني التبع تارة لازما واما جردا كان مناه قول ججان انه كان مناه انشربه قال في الكشف التبع تعديا
من السجدة كذلك تعديا من سج في الارض والماء وقدس في الارض اذا ذهب فيها والبعث للرضى واما قوله تعالى في قوله
سج سبيك كما ان سج سج ولم قال ججان انه وقال سلام عليك اما سج بمعنى نزهة بمعنى جلاله للماعن المتناقص فلم يشق من
شجان انه انتهى في التبع اذا كان بمعنى التبعية والانشربه كان متعديا الى المفعول اذا كان بمعنى قول شجان انه فلن يصح تعديا
الى المفعول لكونه اذا كان لازما واما شجان على هذا الوجه فلكونه اذا ما بمعنى قول ججان انه لا يصح تعديا الى المفعول ولا جعله مصدرا لاضافه
منصوبا بالفعل الضم لان ليقال في وجه تعديته بهذا المعنى الى المفعول انشربه فان من قال ججان انه قد

منه

سبحانه عن الخالق فباقتضائه معنى التسمية جازية الية الى المفعول وادفائه الية كما ان لم يسمي قال ليبيك مع كونه لازما
 به جازية الية الى المفعول تقتضيه معنى العبادية قال المحرري في خطبة نظامية غليظة ودعوة تلبية الطبع وكما ان لم يسمي قال له اكبر
 مع انه قد يعيد الى المفعول في الحشاش في تفسير قوله تعالى وركبكم تكية وخص ربك بالتكبير هو الوصف بالأكبر لانه وان يقال
 المدرك وروى انه لما نزل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدرك فركبت خديجة وخرقت واليشت انما لوقى وقد قيل على
 تكبير الصلوة انتهى وفي تفسير الكبير ذكرا في تفسير التكبير جوبا اذ قال العجلي عظم ربك ما يقول عبدة الاوثان وثانيها قال
 مقاتل بن حيان يقال المدرك وروى انه لما نزلت هذه الآية قام النبي صلى الله عليه وسلم وقال المدرك فركبت خديجة وخرقت عظم
 انما وحي اليه ثانيا ان المراد بالتكبير في الصلوة انتهى فقد عتبه على تقدير تفسيره ان يقال المدرك سار على انه يتضمن معنى عظم
 وفي الصلوة اما المأثورة عن السلف لهم صل على محمد ومن يسجد ويملك ويكبر مع ان معنى بل قال لا اله الا الله
 ومعنى كبر قال المدرك فركبت خديجة اهل بيته بنار على تقتضيه معنى التوحيد وقد عتبه بالتكبير سار على تقتضيه معنى التوحيد فبذلك يجوز ان يكون
 سبحانه المدرك صرح الاثلاث المحرري في قال سبحانه المدرك يعيد الى المفعول باقتضائه معنى التسمية وبالجملة فاما قال كون
 سبحانه في قول له صلى الله عليه وسلم الكفران فهو بالفاعل ضمير ليس مخالفا لاجماع اهل العربية بل يحتمل كونه مصدرا متعدي
 بمعنى نزهه وصدره اللازم بمعنى بر ومصدره اللازم بمعنى قال سبحانه المدرك وكل ذلك ما يساه به كلمات اهل العربية كما
 عرفت فخلاصا لما لا احتمال لثانيه وان يكون سبحانه ما المعنى التبع فلا يسمي مستندت منها باقتضائه الشارح في الحاشية من سببها لا يدل
 على ان سج الاثلاث المحرري غير متعل ما لا يستعمل من سج اعني بالثبوت بل وان لم يصح حقيقة هو التسبيح وما سبحانه قائم بغير مقام مصدر
 منها اقال الامام الرازي في تفسيره قال سبحانه اسم للتسبيح يقال سبح الله تسبيحا وانما تسبيحا هو التسبيح وسبحان اسم قائم بغير مقام مصدر
 كعرت اربعين تكبيرا وكفرا ثانيا وتفسيره من سج كل سورة انتهى ومنها اقال الية في تفسير قوله تعالى سبحانه المدرك من تسون الله سبحانه
 ضلانا اسم المصدر الذي هو تسبيح ومنها اقال القاضي البضاوي في تفسير قوله تعالى سبحانه الذي اسمه عني لعبد لله ليلا سبحانه
 اسم لعني تسبيح وهو التسمية قد يستعمل على ما يقطع عن الاضافة وينج من الحرف قال سبحانه من علمته الفاعل انفسا بفعل مشترك
 انظاره انتهى مقتضى هذا الكلام ان سبحانه اسم لتسبيح المستعملين فانه يستعمل اسم المصدر والصفات الى مفعول فاعله المضمرة ويوجب
 على انه قائم مقام المصدر وثانيه يستعمل على ما يقطع عن الاضافة وينج من الحرف واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون علما للتسبيح
 في هذا استعمال اعني استعماله اضافيا فاستند به انا فاجاز المدرك العلانية في تفسير قوله سبحانه الذي سري بعده ليقال قال سبحانه
 علم التسبيح كعثان للرجل انفسا بفعل مشترك انظاره تقديره اسج المدرك عني تسبيحا ثم نزل سبحانه منزلة المفعول فمد
 يدل على التسمية من جميع التبعات التي يضيفها اليه اعدا له انتهى وما في ذلك التشريل حيث قال في تفسيره تلك الآية سبحانه

عن سور وعلوم كتمان الرجل ان تصاب الفعل ضمير متروك لظاهرة تقديره سبحانه ثم نزل سبحانه الفعل فمفعول
وذلك على تنزيه المبلغ انتهى وانما قلناه سابقا عن القاموس حيث قال سبحانه الله تنزيها عن المعاجزة والولادة معرفة وتصيب على
المصدر فان قوله معرفة تصريح بكونه علما لعل في الصحاح والاصحاح قولهما سبحانه الله معناه تنزيهه من الانبياء بالتنزيه معروفا باللام
في تنزيه اسماء الى كونه علما وان كان ظاهره في كونه مصداقاً ثبت بتخصيصات هو لا الاله الا ان سبحانه حين كونه مضافاً منصوباً
بفعل ضمير متروك لظاهرة الذي علم وان كونه علماً غير مقصور على حال كونه مقطوعاً عن الاضافة ممنوعاً من اهرشوا دعوت به التخصيص
فاعلم ان الشارح ذكر في اهرش في شرح قول المص سبحانه اهلين الاول انه مصداق كفران قد عرفت سائيداً الاحتمال توجيهاً لولا
ان علم التبع كتمان للرجل في استنباطه في الكشاف والمدارك وغيرهما كالمزنا والمعتبر في هذا الباب تصريحات ائمة العروة وقد
عرفت انما تخصيصاً تنه عن كونها عيناً متناهية مضافاً اليه ونقص كلامه هو لا الاله الا ان سبحانه علم التبع فقد عرفت
وتصيب بفعل ضمير متروك لا يعنى بل يقطع عن الاضافة والاولون لكونه ممنوعاً من الصرف لاجل علمية والالف والنون المزيدين
وح كيون معناه التعجب ذكر في كاشية في سبحانه عني اذا اتصل مضافاً احتمالاً واحداً وهو انه اعم للتبع وانما يكون علماً على التذوق
حيث يقطع عن الاضافة لم يتصل للتعجب بما وافق لما قال اليعنى في تفسير قوله تعالى سبحانه الذي اهرى بعد ليل الا قبل
من ان يكمي التصحيح اضافة الى المفعول جله اسم للتبع بمعنى اهرش ولا حاجة الى جله علماً وانما وقعوا في تلك جله علماً زعمهم
ان سبحانه اتصل في التعجب اي بمعنى تنزيه المتعدي بنفسه حين الاستعمال في التعجب ينفك عن الاضافة مع ان اهرشوا
في هذا الاستعمال هو دليل منع اهرش ولا سبب فيه سوى الالف والنون فاضطروا الى جعله علماً للتبع المتعدي بنفسه حتى يتحقق فيه
سبب منع اهرش ونهم قال ان سبحانه ههنا وان كان بمعنى التنزيه المتعدي بنفسه الا ان سبب عدم تنويهه هو الاضافة لا منع اهرش
لانما كان في هذا الاستعمال في الظاهر تنكاً على الاضافة الا انه ضاف في المعنى وجميعهم ذاقوا من قلة التنزيه في كتب اللغة فوجدوا
استعمالاً في التعجب غير متعلق بالمفعول لانه الفاعل هو الاضافة الى المفعول فيفسر باللام في القاموس سبحانه من كذا تعجب من فلان
اضافة حين استعماله في التعجب جعله علماً للتبع بمعنى التنزيه مستلزاماً لتعديده جميع عدم تنويهه مخالفاً لما عليه بل اللغة بل في الانبار
قصرهم مصرح ان عدم تنويهه وجميع آخر مغر عن التركيب تلك التكلفات هو ما فهمهم الاصل حيث قال العرب تقول سبحانه
كذا اذا تعجب منه انما لم ينون لانه معرفة عدم فهم في شئ بانتهى اقول لعل في كونه معرفة عدم فهم في هذا الاستعمال وكثيراً ما يكون
الكلية عارية عن التعريف ويظهر بان استعمال الحكم المعارف ما وجد كونه فيه شبهة الا ان شئ فلا انه مصداقاً في ذات الشئ التذكير في
الاعادة الى ما ذكره في قول الشاعر سبحانه من علمته العائرة انتهى مختصاً به وكله شطط وجراف فشاره عدم المعرفة بالفنون الاوتية
وعدم العثور على القائل ائمة العروة اما اولاً فلان في الكشاف والمدارك القاموس وغيره منصوصاً على كون سبحانه علماً ومعرفة في

العلم

[illegible]

أشياء
مصدر

المجرب ليس معنى التثنية الاستعمال الا لا زنا كيف يصح اضافته مصدر الى المفعول كونه متعديا بنفسه فتعدي الشايع افعليه فخرج منه مخالف كلام
ابن اللطيف وهو التثنية والثاني من تردده فهو ان كان مطابقا لكلامهم لا يتعديا فالوجه في الموارد التي وقع فيها التعجب جازع كما
عن الإضافه والتثنية في ما هو في ما هو في التثنية والتعجب بل التثنية وليذا فسر وليس هو بغير متعديا عن الإضافه فلا وجه لوجه اشق
الثاني من تردده فيما هو كونه كونه في التثنية مع بعد الجمله عما يصح تمام التعجب بغيره فالتحقيق كان الا ان كان مجال الشايع ان يقل
ان ايجان هم للتبجح بمعنى التثنية في جعل علماء الصين يستعملون في التعجب وانما لما قال في حاشيته ليطابق كلامه كلام بعضهم وكان
الاخر مستغنا عن التحقيق انتهى في غايه السقوط اما اوله فلاننا لا نسلم على اهل العربية على ان ايجان حين اضافته الى المفعول ليس
مصدرا بل قد سبق في اسانيد الاحتمال الاول قصر حجات الائمة بكونه مصدرا حين اضافته واما ثانيا فلاننا لا نعلم ان لو كان مصدر لم يصح
اضافته الى المفعول لاننا نعلم ان فعله التثنية في المجرب ليس معنى التثنية غايه الامران تصاريفه غير متعلمه كما قال النيشابوري مائة مصد
تغير تصرف ولكن علمنا انه لازم فلا نعلم انه لا يجوز جعله مفعولا لاطلاق الفعل المقدر المتعدي بل يجوز كونه مفعولا مطلقا مشتملا على نية افع
جاءا على احوال القولين قد يثبت فعله انما صلب الابل كون ذلك المصدر مضافا الى مفعول ذلك الفعل المقدر بل على ذلك فغير
صاحب لقاموس قولهم سبحانه اسم بقوله لا ي ابراهيم السور براره ولكن علمنا ان معنى سبحانه مفعولنا قال سبحانه اسدا لا غير انما
لا يجوز تعديا باعتبار قصته معنى التثنية على امر فخرج الشايع صحيح على كل من هذه الاختلافات وليس فاسدا ولا نابرا على فاسدا لما انما
فلاننا لا نسلم انهم ينعينهم كلام الشايع ان الفعل المقدر انما صلب فعل مجزول يجوز ان يكون الفعل المقدر انما صلب سجت من التثنية اما
لان التثنية في المجرب منه غير متعلم كما يدل عليه كلام النظام النيشابوري ولما لان التثنية في المجرب منه لازم فقد راعى الفعل المتعدي من
باب تفصيل جعل المصدر لازم مفعولا مطلقا كما يدل عليه قول صاحب لقاموس اى ابراهيم السور براره واما ابا فلاننا نعلم
فهم يكون الفعل المقدر انما صلب فعله المجزول من كلامه فلا نعلم ان ليس فعله المجزول معنى التثنية بل قد سبق انه مصدر من التثنية
المجرب منه واما التثنية غايه الامران تصاريفه غير متعلمه واما خاير فلان قولنا كونه مصدرا متوقفا عليه ممنوع ان يجوز ان يكون مفعولا
من التثنية في المجرب ويجوز ان يكون الفعل المقدر انما صلب من باب تفصيل كما في قول صاحب لقاموس ابراهيم السور براره واما سادسا
فلاننا لا نسلم ان ليس فعله المجزول معنى التثنية وانه لا يستعمل الا لا زنا فلا نعلم انه لا يصح اضافته مصدر الى المفعول كونه متعديا بنفسه بل
يجوز تعديا الى المفعول باعتبار قصته معنى التثنية اضافته الى المفعول به لانه لا يتعديا كما في التثنية والتكبير والتجليل التي هي مصادر الافعال
اللازمه فظهر ان تعدي الشايع افعليه ليس اختراعا منه وليس مخالفا لما عليه بل للثنية والعربية واما سادسا فلاننا نعلم ان القائلين بكونه
سجنان علماءنا قالوا في الموارد التي وقع فيها التعجب حين انكسار عن الإضافه بل نص في الكشاف والبيح على ان علم التعجب صلب متعلم
في التثنية بل مضافا منصوبا كما سبق فلهذا واما ثانيا فلاننا نعلم ان قال بكونه علماءنا قال بكونه علماء التعجب معنى التثنية وتخصي كلامنا

هو يدل على تجدد الاحوال وتفاوتها وتماثلها في ذات وصفاته تعالى الا في الصفات الاضائية فلا بد في تفسير تلك الآيات من
 ذكر الصفات الاضائية المتجددة فلا بد ان يبين على متنوع إطلاق شأنه تعالى على ما عدا ما من الصفات الكمالية والكمالية كما لا يخفى
 ثم ان قوله لا يحدس شيئاً فانه لما قال سبحانه ما أعظم شأنه فكان قائلاً يقول كيف تبيحه وتقدسه المدلول عليه بقوله سبحانه وكيف شأنه
 لا يحدس المدلول عليه بقوله ما أعظم شأنه فقال لا يحدس فانه اراد بالشان الحال والصفة مطلقاً كان قوله لا يحدس ولا يتصور ولا يتجسس ولا
 يتغير تعالى عن كنهه انجهاً جعل الكلمات والحجريات بياناً لكيفية الشان في ذكره تقدسه وتحميده وان اراد به الصفات الاضائية فلا بد
 يقال ان قوله لا يحدس ولا يتصور ولا يتجسس بيان انجهاً جعل الكلمات والحجريات بياناً لكيفية الشان في ذكره تقدسه وتحميده وان اراد به الصفات الاضائية فلا بد
 بيان الصفات الاضائية المدلول عليها بقوله ما أعظم شأنه واما ان يقال ان قوله لا يحدس ولا يتصور ولا يتجسس بيان انجهاً جعل الكلمات والحجريات بياناً
 غير محدود ولا متصور ولا محاط بالادراك والقياس فتقول الشان يحتمل ان يكون وصفاً لنا كيفية الشان صحيح على التقديرين في
 اراد بالشان الحال مطلقاً او اراد به الصفات الاضائية والحال قوله من حيث ان له في السموات والارض من الآثار بظهوره وشيئاً الى
 الشان ويمكن ان فهم منه ان مافي السموات والارض من الآثار دلالة على جوده والصفات الكمالية وتعالى وقده عن سائر
 الخلق والآثار والاشكال وحينئذ فلا شارة في الالهي بخصوصه لا يتصور من قوله ما أعظم شأنه كيفية الشان انه تقدير عز وجل للفظ الشان حتى يقال
 ان العدمي كيف يكون بياناً للوجودي بل هو كان يقال في بيان قدرته تعالى انها لا تتخاض في ظاهرها من ان لا تتخاض في عدمي كيف يكون بياناً
 للقدرة وبالجملة فكل ما للشان لا يليق بان يطعن فيه ويشنع عليه بل هو الوجه الذي هو اخص من ان يفتى اليه قوله الصفات الكمالية
 الشان فقال في الحاشية ليس المراد بالوصف لوصف التكريري لان الجملة في حكم النكرة والشان من حيث انه صفات في الضمير معرفة
 بل المراد بالوصف المعنوي الشان للعالَم الغنى وغيره كما اثير اليه بقوله كيفية الشان لم اقل حالاً صريحاً لانه موصوف بالوصف
 عظيمة شأنه في حال دون زمان او زمان دون زمان انما الغالب في الاحوال ما يتصل عن صاحبه ما يتجدد انتهى قد عرفت ان الوجه
 في قول المص لا يحدس انما يتنافى بطل الشان اليه اشارة بقوله في الحاشية وغيره ما قوله اي لا يحدس يحتمل ان يعود والضمير اليه سبحانه والوجه في قوله
 به سبحانه يحتمل من حيث ان مافي السموات والارض من الآثار دلالة للاستغناء الدالة على عظيمة شأنه وجلاله وكبريائه فيكون المنوي في قوله لا يحدس
 عاكساً اليه سبحانه ويكون بيان كيفية الشان مستفاداً من هذا الوصف سبحانه وهذا ما يناسب سياق كلامه شرح وتكمل ان يعود الى شأنه المعنوي
 لا يحدس بانه عقل من حيث ان مافي السموات والارض من الآثار دلالة للاستغناء الدالة على ان شأنه غير محدود وبطل قياسه للقدرة بقدر
 وقياسه في ذلك مافي الحاشية التي نقلنا في الدرس اسباب كماله في قوله لا يحدس تعالى اجزاء مدنية لا عقل لمهم في الحاشية قوله لا يحدس
 لا يحدس بانه عقل واما عبارة عمال الاجزاء وكان الاجزاء على غير من الاول الجزاء المدية وهو ما يكون خبر للمد والثنائي الجزاء العقلية
 الذي لا يكون جزاء من احد وكان كل من التبيين على ضربين فان الاجزاء المدية اما اجزاء راضية متغايرة في الوجود و

ومغايرة لكل كالمادة والصورة الجسم قد صرح الشيخ في الحكمة الشرقية بتألف الحد من الاجزاء الخارجية البعدية والجزءية متحدة في نفسها
ومتحدة مع الكل في الوجود وهي الاجناس والفصول والاجزاء التحليلية اما اجزاء مقدارية كافي المقدار لتصلية اجزاء اتحادية هي مباد
الاجناس والفصول كما ذهب اليه الشيخ طيبي في انشاء الله تعالى فان تلك الاجزاء مبادي كذلك لا تقع اجزاء من الحد بل هي تكون
اجزاء من الحد اذا افقت لا بشرط شي تكون اجناسا ومقدرا وكان من ذلك كله قول المصنف لا يجتمع اعمى من الاول انه لا حد له
بالمعنى المصطلح عند المنطقيين والثاني انه لا حد بمعنى انه لا نهاية له على ان يكون الحد بمعنى النهاية وكان نفى الحد بالمعنيين متفرعا
على نفى الاجزاء مطلقا ونفى الحد بالمعنى المصطلح متفرعا على نفى الاجزاء المحدية ونفى الحد بمعنى النهاية متفرعا على نفى الاجزاء المقدارية
الذي هو احد معاني البساطة كما يقال النقطة بسيطة بمعنى انها ليس لها جزء مقداري اذ ما يكون له جزء مقداري كان له لاحالة حدود
نهاية وبالنسبة كان نفى الحد مطلقا اي بالمعنيين متفرعا على اثبات البساطة مطلقا اي نفى التاليف من الاجزاء مطلقا ما سببان
يسجل الشرح ان يكون له تعالى جزء مبادي معنى كان فالجمل الاجزاء المحدية والمقدارية جميعا اثبتت البساطة مطلقا فيصح نفى الحد
بالمعنيين يستقيم كلام المصنف بامري معنى اخذ فان بهما البيان ان البطلان الاجزاء المقدارية في هذا المقام ليس من الافاض
ولا ما دخل في اثبات المطلوب ولا يبرهن عن كلام المصنف كما ظن يستوف انشاء الله تعالى توجيه آخر لكلام الشرح لا يتوجه عليه
هذا المن قولهم في تألف منها قوله المصنف ان الاجزاء انضمامية وهي ما يكون متغايرة به مغايرة لكل في الوجود وهي مقدرة على الكل
واعدا في قوامه تضم بعضها الى بعض اما اجزاء اتحادية متحدة في انفسها مع اكل جعلها وجودا تحت الكل ايها ولها اعتباران اعتبارا
بشرطي واعتبارا بشرط لا شئ في مقابل الاول اجناسا مطلقا لا اعتبارا في اجزائه حتى لا اجناسا لفصل على اي اشارة التاليف التام الاول على
الانضمامية كيف حتى تقدم الاجزاء على الكل وتغايرها في انفسها واختيارها اياه ودخولها في قوامه ان يفهم التام الثاني اعني الاحتمار
الاتحادية تاليف غير حقيقي للاتحاد تلك الاجزاء مع اكل سببها في تفصيل ذلك انشاء الله تعالى فان كان المراد بالتاليف التاليف
الحقيقي كان هذا التاليف ختلا من الاجزاء الاتحادية ويكون هذا الدليل مسوقا لابطال الاجزاء الخارجية ويكون البطلان التام الثاني اما
بمعنى ما يراه المصنف من التاليف بين التركيب الخارجي للانضمامي والتركيب الذاتي ونفى الاجزاء الاتحادية الخارجية وما يثبت قوله
وايض لا يتصور له تعالى اجزاء الخ وان كان مراده بالتاليف التاليف الاعم من الحقيقي وخبره الحقيقي لم يكن ذلك قيدا لاختراجه
بل يثبت لاجزاء ويكون الدليل مسوقا لابطال التركيبين معا ويكون قوله وايضا لا يتصور له تعالى الخ اما البطلان للاجزاء المقدارية كما
اشار اليه فيما سبق او البطلان للاجتماع للاتحادية التي هي مباد والاجناس والفصول كما سببها في الاول نسب نظرا الى
اقام هذا الكلام مع كونه مستغنى عنه على التقديران في والى خصوص بعض ما ذكره لابطال الاجزاء الخارجية الانضمامية والثاني في
نسب نظرا الى عدم بعض ما ذكره وكفاية لابطال التركيبين مطلقا كما استغنى انشاء الله تعالى قوله في نفسه لاهوتية مستغنية

بعضها عن بعض قد عرفت ان الاجزاء الخارجية متغايرة ومغايرة لكل جزء والافعال الذميمة متحدة في نفسها ومع الكل في الوجود
نفى المركب الخارجي عدة موجودات تنضم بعضها الى بعض وفي المركب الذممي ليس كذلك بل هو موجود واحد وهوية واحدة
الا ان بعض يضرب من تحليل لفصله الى معنى سبهم وخاص محصل فلو كانت اجزاء الواجب سبحانه واجبات لكانت منفصلة
الهوية اذا الواجب يكون نفسه مصداقا للوجود فيكون كل من تلك الاجزاء بنفسه مصداقا للوجود متنازعا عن الآخر ولا يكون
بعض منها علما سبها وبعض منها خاصا محصلا واللام يحين واجبا فلا يكون تلك الاجزاء اجزاء ذميمة اذا الاجزاء الذميمة لا تكون
منفصلة الهوية بل هويتها واحدة ولكنها تستغني بعضها عن بعض ضرورة ان الافتقار يتنا في الواجب الذاتي فلا
يكون جبره من غيرية ضرورة وجوب افتقار الاجزاء بعضها الى بعض في المركب الحقيقي اذ على تقدير الاستدراك يجوز جعل
من الاجزاء بدون الآخر فيكون الثالث منها عبارة عن اجتماع اشياء لا علاقة بينها فلا تقوم منها حقيقة متحدة وانما الجمل
كون الواجبات اجزاء ذميمة وجزاء خارجية لطل كونهما اجزاء مطلقا ضرورة انحصار الجزر في اثنين وارتفاع ما ينحصر فيها
بارتفاعها لطل متحدة قتالي من الاجزاء الحديثة مطلقا ذميمة كانت وخارجية فقطة يلين من ان الشئ لا يقصر على حديث
الاستغناء وهو لا ينفي التركيب في ربي اذا الاجزاء الذميمة لا افتقار منها للاتحاد بما وذلك لان الشئ لم يقصر على حديث
الاستغناء بل شارك في مفصلة واحدة الى ابطال التركيب الذممي وبقوله مستغني بعضها عن بعض الى ابطال التركيب الخارجي
على انه لو قصر على حديث الاستغناء لكفى اذا الاستغناء ليس عبارة عن سلب الحاجة مطلقا ضرورة ان الشئ كما لا يكون محتاجا
الى نفسه يكون مستغنيا عن نفسه لكان الاستغناء عبارة عن سلب الحاجة لصدق الاستغن عن نفسه اي غير محتاج الى نفسه بل كما
ان الحجة لا يقبل بدون مقتضى من المحتاج وبين المحتاج اليه كذلك الاستغناء لا يقبل بدون التغير بين المستغني والمستغني عنه فلو
كانت الاجزاء واجبات كانت تستغني بعضها عن بعض فتكون تغايرة غير محتاج بعضها الى بعض فلا تقوم منها حقيقة محصلا
تقوم ذميمة لكون التركيب الذممي يستلزم الاتحاد بين الاجزاء وهويتها في التغير الذي لا بد منه في الاستغناء لا تقوم خارجا لكون
الخارجي يستلزم الاتحاد بينهما فمهما قول بان حصر التركيب الحقيقي في الافتقار بين الاجزاء غير سلم بل يجوز ان يكون بينهما علاقة
خاصة في نفس الامر مجردة عن اعتبارية بمعنى الاختراع والاشتراك المنص بل ان المحرمات المركبة من الاجسام القياسية
في الوضع كالجماد مثلا له وجودات خارجية سوى وجودات الاجزاء بمعنى كل واحد واحكام المجموعات تغاير في نفس الامر لا محكم الاجزاء
متغايرة في الواقع ولا يفتقر تلك الوجودات والاحكام الى اشتراك الاختراع واعتبار الاعتبار فلو كان وجود الواجب قتالي كذلك
لا يلزم الاستغناء على طريق ابطال المتوسط والكان الامر على خلاف ذلك على لسان الشرع والعقول المقطرة للفرق فليس بشئ
لان تلك العلاقة بالمجردة لكنه انما ندع عن وجود جزر من تلك الاجزاء بدون الاخر في علاقة الافتقار ولا تفكك الاجزاء

مستغنية بجزء انفرد كل منها عن الآخر فيكون التركيب منها كالتركيب من الانسان والحجر فلا يكون المركب منها مركبا حقيقيا بل
 اما مركبا اعتباريا او مركبا صناعيا كما سرى واما جرد الارب في ان الواجب سبحانه ليس مركبا اعتباريا ولا مركبا صناعيا وكونه مركبا
 كذلك باطل عند العقول الذاتية فضلا عن العقول المتوسطة واما الجذر فهو مركب صناعي ولا كلام فيه انما الكلام في المركب الحقيقي
 وهو ظاهر ومع ظهوره صريح في كلامهم فقد عرفت باطلنا ان هذا الدليل غير مختص بالبطل واعدس التركيبين بل هو بطل لكل منهما
 لكن كلام الشافعي في احاشية يدل على انه مختص بالبطل التركيب الخارجى حيث قال تعليقا على قوله منفصلة الهوية فلا تتركب
 حقيقة واحدة متصلة اذ لا بد فيها من افتقار بعضها الى بعض بل اذن ليس الواجب بالذات الاكل واحد من تلك الاجزاء فليطفت
 النظر الى رباطه وهذا معنى قوله على انها باطل والغرض منها اثبات البساطة واما توحيدها على فيطلب برهان اخر في موضع
 آخر انتهى واثبت تعلم ان هذا الكلام ليس لك فيه معنى لانه لو فرع قوله في احاشية فلا تتركب منها حقيقة واحدة متصلة على قوله في
 اشرف مستغن بغيرها عن بعض لكان له وجه ولما وجه لتفريعه على قوله منفصلة الهوية اذ انفصال الاشياء لا يلزم الانفصال الا في حقيقة
 انفصال الهوية الذي هو عبارة عن التغاير في الوجود على ان قوله منفصلة الهوية على تفريعه يكون لغوا لا طائل تحته اذ لا دخل له
 على هذا التقدير ولو استحسن الميراثم الكلام على حسب مراده ومجدها لكان الدليل على هذا التفريضة بالبطل التركيب الخارجى
 اذ الانفصال لا ينافي بين اجزاء التركيب الحقيقي ولما قال ان الاجزاء ليست غنية لئلا تلغ منها حقيقة حقيقة تعلم الدليل وتم
 المطلوب كما قرأنا سابقا من انه لو قصر على حديث الاستغناء كفى في البطل التركيبين لكنه قد تم فقط الانفصال بين الاجزاء في
 احاشية فانقص الدليل بالبطل التركيب الخارجى اذ الاجزاء لا بد منها لا انفصال بينها الاتحاد واما قوله بل اذن ليس الواجب بالذات الا
 كل واحد من تلك الاجزاء فهو جزء من هذا الدليل او حاصل الدليلين الذين ذكرهما في اشرف هو ان الاجزاء كانت واجبات لما كان
 الانفصال بينها فلا تلغ منها حقيقة حقيقة ويحجرى الكلام في تلك الاجزاء فان كانت بسيطة ثبت المطلوب الا ان ثبت الى ببساطة
 الا تسلسل لا دخل في بغير الدليلين للقدرة القائمة ليس الواجب بالذات الاكل واحد من الاجزاء بل ذلك دليل على حيالها
 ان الواجب لو كان مركبا لا يكون اجبا ضروريا انفقاده الى الاجزاء وتأخر عنها بالذات على هذا التقدير وهو يتناقض مع الواجب بالذات في
 وبالحاجة فكل واحد في احاشية لا يتناول من خطو غلط قوله على انها باطل علاوة حاصلها انه لو تركب الواجب من الاجزاء الواجب
 جرى الكلام في تلك الاجزاء فان كانت بسيطة ثبت المطلوب إمكانات مركبة جرى الكلام في اجزائها وفي اجزائها وكذا
 لا الى نهاية فيعلم لم تستم وهو باطل فلا محالة انتهى الى ببساطة فيثبت المطلوب وهذا الدليل انما ينفي التركيب الخارجى لان الاجزاء
 الخارجية موجودة متناهية فيستحيل ان تسلسل الى نهاية واما الاجزاء العقلية فكل واحد منها متحد واجب بينهما الى البساطة بل هو جزء
 تدبر في الساتت الى نهاية ولا يعلم لم تستم لانه فرع التعدد والتغاير والاجزاء العقلية اجزاء تحليلية ويحجز ان لا تلتصق التحليل

الى حد لا يمكن بعده الا ان يبنى على ما ذهب اليه المصنف من التزام من الاجزاء الذهنية وبين الاجزاء الخارجية الانضمامية ثم في
 هذا السيل فشي آخر وهو ان الثابت بانتهار سلسلة الواجبات الى وجوب بسيط لا التثاني بين الوجوب والتركيب كما يقتضي
 كلام القدم **قوله** او مكنت بالذات واما احتمال ان يكون بعض الاجزاء مكنته وبعضها واجبة فباطل بطلان هذا الشق
 ولذا لم يذكره الشارح ومن الغرائب ان نعيم من قوله فيما بعد علم انه تعالى انه ابطال هذه الاحتمال الثالث لا يخفى ان
 الغرض المسوق لذلك الكلام ليس هو ابطال هذا الاحتمال وان كان مستلزما لابطاله ولكن من لم يجعل صدره نورا فله من
 لا سيما في قوله كيف يقوم البحث المحض ايمارا الى ابطال الاحتمال المذكور بطلان الشق الثاني فان المركب من الواجب يمكن
 لا يكون هو البحث المحض بل انما هو البحث المحض هو الجزء الواجب فانهم **قوله** وايضا لا يتصور ان الخاطا هو ان هذا البطلان للاجزاء
 المقدارية له تعالى كما يدل عليه قوله كما يحسم قوله ايضا هي لذوات هيولانية وما قال في الحاشية المستوية بقوله وهو مقدس عنها وهو
 قوله لا بد في الاجزاء المقدارية من المادة العقلية للاتصال والانفصال ولوجودها وفرضها وهي الهيولى كالتبيين في الحكمة وعلى
 هذا التقدير يكون وجوب ذكرها وابطالها في هذا المقام متلوفا عليك في الدرس السابق ويحتمل ان يكون مقصود من هذا الكلام
 ابطال الاجزاء الخارجية الاتحادية التي هي مبادي الاجناس الفضول على راء ويكون قوله فتمسيم اليها بمعنى خيل اليها لا بمعنى التسمية
 المقدارية ويكون قوله كما يحسم نظير فان الاجزاء الاتحادية الخارجية تصان في الاجزاء المقدارية في انها اجزاء تحليلية متحدة في الوجود
 غير مجزأة على كل ولا يحمل بعضها على بعض فيكون هذا الكلام ابطال للاجزاء العقلية بالاطال مباديها ولا يكون هذا الكلام خروجا عن المقام
 كما ظن لكن قوله في الحاشية على انقلنا عنه باني هذا التوجيه اليه قوله ايضا هي لذوات هيولانية لا يلائم لان الاجزاء الاتحادية الخارجية غير
 مختصة بالذوات الهيولانية بل تكون للعقول المجردة ايضا على راء الشارح كما يدل عليه كلامه في بحث تلامذته كبرييين لان يقال للمواد
 الهيولانية الذوات المكنته لاشتمالها على الاسكان والقوة التي هي مقابلية للوجوب فعليه فانهم **قوله** وايضا هي لذوات هيولانية انما
 المقصود ابطال الاجزاء المقدارية فالمراد بالذوات الهيولانية الذوات المكونة من الهيولى او القائمة بحالات في الهيولى كالاجسام واصور
 المتاخر فان الاجزاء العقلية انما تكون لما يكون له مادة قابلية للاتصال والانفصال كما قال في الحاشية وان كان المقصود ابطال الاجزاء العقلية
 الاتحادية الخارجية التي هي مبادي للاجزاء العقلية فالمراد بها الذوات المكنته فان الاجزاء الاتحادية الخارجية ليس لها وجود الا في نعمن وجودها في اشياء
 فهي قبل الاشياء بالقوة فلا تكون للذوات الواجبة لذواتها لذات الواجبة لكل من تلك الاجزاء قصد القلوب لوجودها فلا يكون اشتراطها
 تحليلية ولو جاز اسكان تلك الاجزاء الواجب جاز اسكان الاجزاء العقلية لقواجب تعالى لانها مباديها وقد عرفت ان كون الاجزاء
 العقلية للواجب سبحانه مكنته يستلزم فانهم قال **قوله** اعلم انه تعالى كلامه على حiale حاصله انه تعالى كما ان ليس مركبا لبعض من
 المركب كما ان لا يوجد لا ياتي منه بطلان الاحتمال الثالث الذي ترك الشارح وجوب تركه من واجب ويمكن ان لم يكن هذا الكلام مسوقا

الاطلاق في الكلام نشر على ترتيب الف قوله لا بكنية العلم كنه الشيء عبارة عن شئ نفساني عن العاقل سواء كان بحدوده
 في علم العاقل بذاته او بحدودها الذي كان في علمنا بالحقائق البسيطة التي تشمل بانسها في انذاتها فعل قائل بكنية بحدوده علمنا
 سبحانه اذ ذاته حاضرة عنده منكشفة لذاته يستحيل ان يعلم غير مكتبه لان تعالى غير حاضر عنده غير حضور العلوم عن العالم بل كماله غير حاضر
 عنده لملائته كاستغفار يستحيل تشبه تعالى في الذهن فلا يمكن غير علم كنه حضوره احوالا ولا مكان حضوره تعالى غير مرجع
 البطلان لمخرج الى الغيبة بل انما نفى علم كنه بطريق الحصول فحال تصوره وقد اتفق اهل الملل اهل على كون علم كنههم انتم انتم
 ان كان قد سبب بل المنة والصوفية الصافية وهو الحكم الى امتحان لغوهم من كلمات الشيخ الى على بن مهنا سكانه عدم وقوعه قوله
 فان لما كان الوجود الاصل عبارة عن الوجود الذي تترتب عليه الاثار وهو الوجود الخارجي والوجود الظلي وهو الوجود الذي لا تترتب على طيه
 وهو الوجود الذاتي ولما كان الوجود الخارجي عين ذاته تعالى كان سبحانه بذاته بلا زيادة امر عليه انقياس خشيته اليه مصداقا للوجود
 الخارجي فيكون ذاته سبحانه حيث كانت في العيين او في الذهن مصداقا للوجودية الخارجية وفلا تستر عنده حصول ذاته تعالى
 الذهن كانت باهي في الذهن مصداقا للوجودية الخارجية ومطابقا لمحل الموجود الخارجي تكون باهي موجودة ذاتية موجودة غائبة
 تكون باهي ليست في الاعيان واقعة في الاعيان وبما انها لا تترتب عليها الاثار مرتبة عليها الله فلا يصح البطلان اعتراض عليه
 بعض الشراح بانها ان يكون للوجود الخارجي حقيقة سوى صفاته المصدري تكون عينه الواجب قائمة في النفس والا على ان النفس
 سمي كون الوجود الخارجي عينه تعالى الا ان مصداقه نفس ذاته سبحانه بلا زيادة امر من دون انقياس خشيته عليه او تقديره لانه
 سبحانه عين المصدري الاعتباري فانه يصح البطلان لا يلزم من ذلك الا ان يستحيل ارتفاعه تعالى عن كنهه كماله ان يتبع
 حصوله في الذهن ايضا فان حصوله في الذهن غير رافع لعين الخارج وعلى الاول يكون الواجب سبحانه وجودا كماله سمي المطلب
 بغيره ولا يلزم من ذلك التعلق حصوله في الذهن فانه عند حصوله في الذهن لا يكون قائما بذاته حتى يكون مصداقا للوجود الخارجي وقدر
 لترتب الاثار الخارجية لكن قيامه بنفسه وحل الموجود عليه يكون ضروريا في الواقع ولذا لا يكون محتاجا الى غيره واسهل ليدخل في
 الخارجي فان قيل ان ذاته لا يمكن ان في تقريره الذي متفرقة بنفسها يكون صدق الوجود عليها نفس ذاته بل هي قائمة بنفسه وقد فرض ان ذاته
 مصداق للملأ ايضا لا يمكن ذاته ليصدق عليها الوجود والذبح في ظرف الذهن فيكون صدق الوجود عليها مستلزما منها شرطا لعدم
 قيامه بالذهن فلا يمكن تنفصه مصداقا لمحل الوجود الخارجي يقال فثبت ان تعالى مصداق لمحل الوجود مطلقا سواء كان حاضرا او غائبا
 انما هو مصداق لمحل الوجود الخارجي ومغايرة ضرورة صدقه عليه في الخارج ووجب صحته استزاده منه لوجوب تقويمه الخارجي بنفسه والتقويم
 الخارجي لا يرفع عن الحق لوجوده في الذهن وليس شرطه اباي اشروفا فانه يتقرر بذاته في الواقع وبعده عن العلم وبعده ليس
 مغناه ان كماله التقويم في اي ظرف كان يكون حكما عنه بالوجود الخارجي وتترعا عنه ذلك الوجود فان ذلك شأن الذاتيات بالنسبة

الى ما هو ذاتي له الوجود معنى استراعى ليدل على ان الاشياء من الموجودات قد اكلت منه لبيانها لارتباطه ولا يذهب عليك ان كلامه مع ما فيه
 من الاسباب التطويل قال عن الحصول والتحصيل اما اوله فلان ذاته تعالى بنفسها مصداق لوجوب الوجود ضرورة التقرر بلا خفية زائدة
 اصلا كما اعترف غالما ان يكون نفس ذاته تعالى كافية في صدق وجوب الوجود ضرورة التقرر عليها صحة استراعى هذا المفهوم منها وانما
 الاول ان يكون ذاته تعالى على تقدير حصولها بنفسها في الذهن ايضا مصداقا لوجوب الوجود فيكون موجودا خارجيا ضرورة ان الموجود
 الذي هي لا يتقيا الى الذهن لا يكون مصداقا لوجوب الوجود على الثاني لا يكون نفس ذاته مصداقا لوجوب الوجود بنفسها وهو متعلق
 ما اعترف به في التقرر لا يتوجه عليه عراضه اصلا فتجوز حصوله تعالى في الذهن عدم كونه مصداقا لضرورة الوجود حين هو في الذهن
 مع القول بان ذاته تعالى بنفسها كافية في صحة استراعى ضرورة الوجود عنها قول بعدم حصول ذاته تعالى في الذهن قد كان المطلق
 ذلك اما ثانيا فلانه على تقدير ان يكون للوجود حقيقة سوى الهي المصدري تكون عيناني الواجب زائدة في الممكن يكون الوجوب
 سبحانه وجودا قائما بذاته كما اقره ذلك يستلزم امتناع حصول في الذهن فانه عند حصوله في الذهن لا يكون قائما بذاته فلو حصل في
 الذهن يلزم السلب اشئ عن نفسه فان ذاته هو الوجود القائم بنفسه والحاصل في الذهن تجيل ان يكون وجودا قائما بنفسه لوجب انه
 قد ذكر في هذا الشق منه المقدمات كما نتج منها تجرير حصوله في الذهن مع انها لا تنفي عنه كما عرفت ولما اثبتنا فلان قوله تعالى في ذات
 الخ لا يرجع الى طائل لانه تعالى لما كان بنفسه مصداقا لمحل الوجود ١ فخرج كما اعترف به كان مصداقا لوجوبها كان الالم كمن بنفسه
 مصداقا للوجود الخارجي فيكون حين هو في الذهن مصداقا للوجود الخارجي فيكون على تقدير حصوله في الذهن موجودا ذاتيا وهو موجودا
 خارجيا معا وهو صريح البطلان ما قال ان ذلك شأن الذاتيات بل شبهة الى ما هو ذاتي له ان الارباب ان ذلك مخصوص بالمنايات
 فذلك فاسد لان عدم السلب الذاتيات عن الذات انما هو لان الذات بنفسها مصداق لذاتياتها وانه يتحقق في الذات الوجبة
 بالقياس الى الوجود الخارجي ايضا وان لم يرد ذلك فلا يعيده شيئا واما ما راجع فلان ما قال من انه لم يشب ذاته تعالى مصداق للوجود
 مطلقا خارجيا كان اذ هو ثانيا انما ثبت انه مصداق للوجود الخارجي للشيء بغير ما اورد به فلهذا تعالى لما كان بذاته مصداقا للوجود الخارجي
 كان بذاته مصداقا لمطلق الوجود لاستحالة انفكاك المطلق عن الخاص فكما كان ذاته مصداقا لمطلق الوجود امتنع انفكاك مطلق
 الوجود عنه تعالى فيكون محل مطلق الوجود عليه ايجابا حيثما كان فيكون ذاته تعالى حين هو في الذهن مصداقا لوجوب الوجود فيكون
 حين هو في الذهن موجودا خارجيا وحصل كلامه جهالا المصداق لعلك قد تظننت بما تلونا عليك ان الدليل على امتناع حصوله تعالى
 في الذهن يقتل تقريرين الاول ان الوجود الخارجي عنده تعالى فيكون ذاته حين هو في الذهن مصداقا للوجود الخارجي والثاني ان
 ذاته تعالى مصداق لوجوب الوجود فلو حصل في الذهن كان حين هو في الذهن مصداقا لوجوب الوجود فيكون موجودا خارجيا اذ
 الوجود الذي لا يتقيا الى الذهن لا يمكن ان يكون مصداقا لوجوب الوجود والتقرير الاول المذكور في الشرح ويرد عليه النقص ايضا

هذا لا يثبت في نفسه
 ولا يثبت في غيره

المكنة فان جودها خارجي عنها كما ياتي انشاء الله تعالى فلو حصلت في الذهن كانت في الذهن موجودة خارجية وهو لا يرد
 عنه فان انكر احدية الوجود الخارجي للمهيئات المكنة الموجودة في الخارج يلزم بالبرهان ونزاعا ما تمسك به فيما ذهبنا اليه من فني
 القول بمحصل الاشياء بانفسها في الذهن فالقول ان كان حصول ذات الواجب تعالى في الذهن يستحيل كذلك حصول الهيئات
 المكنة الموجودة في الاعيان فمستحيل ما يعلم بكنهه اشئ ليس عبارة عن حصول نفس ذات في العالم او عند العالم بل هو عبارة عن
 اكتشاف نفس ذات اشئ للعالم وخلق ما بين الامر من فان اكتشاف نفس ذات اشئ للعالم يجوز ان يكون موشج حاصل منه في الذهن
 ووجه جريان يكون له تعالى شئ كما شغف عن نفس ذات حاصل في اللاذ بان والقول بان تعالى متعال عن الشئ فانه احدى الذات
 تاش من عدم الفرق بين الشئ لم يشبه فان الثاني للاصية ان يكون له شبه لان يكون له شئ ولم اعلم بعد على إطلاق هذا الاستعمال
 بالنظر والاستدلال بل العمدة في هذا الباب هو التمسك بالبرهان الكشيفية التي شهدت بها مشايدات حضرات الصوفية وقدس سرهم
 وهي وان افادت بحسب النظر الجلي من القول التوسطه انفس والاشياء الكنهية التي هي حقيقة برهان قاطعة واجبة الاتباع قوله وسائر صفاته
 انظر الظاهر ان عينية سائر الصفات له تعالى لا دخل لها في هذا الدليل فذكرنا انتظار اولاء المعبود ان يكون في ذكر عينية سائر الصفات له تعالى
 ايمار الى تقرير آخر للدليل حاصله ان تعالى احدى الذات والصفات لاكتشفه بوجه احسن فليس له تعالى ذات وصفه فان اصفته
 غير الموصوف بالذات بل بملك ذات هي نفسها لا تشارك في تشرع على الصفات في غير على اكل جودها يقال ان تعالى اكل
 بالقدرة وعالم بلا علم في غير ذلك للاراد ان ذاته تعالى ترتب من جميع الصفات الكليات فالذات الحققة بنفسها بلان زيادة على طيها و
 انصاف حيث يتناوبها مصحح لا تتزعزع مع جميع الصفات الكليات وفشار لترتب كنهها فلو حصلت ذاته تعالى في الذهن فاما ان
 حين هي في الذهن صحح لا تتزعزع تلك المفاهيم وفشار لترتب تلك الآثار فلا يلزم ان تكون موجودة خارجية اذا لم يوجد خارجي لا يترب
 عليه ثبوتها وليصدق عنه احكامه والكون كذلك فيلزم ان لا يكون تلك الذات بنفسها مصححة لا تتزعزع تلك المفاهيم وفشار لتلك الآثار
 وهو فلف باطل لا يتوهم ان ذاته تعالى اذا حصلت في الذهن حصلت معه الصفات لكن الصفات هي من حصولها في الذهن موجودة
 خلقية فلا يلزم ان تترب عليها آثارها كما ان القدرة لا يلزم ان تترتب آثار القدرة عليها في وجودها الذهني وذلك لان
 انما توجد لو قلنا ان الصفات قائمة به وانها تحصل عند حصول في الذهن لكن القول ان تعالى ليس له صفة الا ان ذاته تعالى ترتب
 من جميع الصفات وتكفي في ان تتزعزع مفاهيمها وترتب آثارها بنفسها بلان زيادة شرط وانضمام امر فلو حصلت في الذهن كانت صححة
 لا تتزعزع مفاهيمها وترتب آثارها فتكون موجودة خارجية فليقل ان ذاته تعالى عند حصولها في الذهن لكونها موجودة خلقية لا
 تكون مصححة لا تتزعزع مفاهيم الصفات ولا انتشار آثارها لو قلنا فلا يكون نفس الذات كافيته في تصحيح انزعاع الصفات و
 ترتب آثارها وهو فلف باطل من مهبنا سقط التوهم ان بعض من ان عينية الوجود الخارجي له تعالى لا يتلزم ان يكون في ذاته عند حصولها

في الذهن موجودة خارجية لا يلزم من حصوله تعالى في الذهن الا حصول الوجود الخارجي فيه وحصول الوجود الخارجي فلا يستلزم من حصول
 الوجود الخارجي لا حصول ظلي وذلك لاننا استدلنا بان ذاته تعالى لو حصلت في الذهن مصحوة لانزع الوجود الخارجي لكون
 نفس ذاتية كافية في تصحيح انزع الوجود الخارجي ولا ريب في ان يكون مصححا لانزع الوجود الخارجي موجودا خارجيا وذلك لعدم كفايته على هذا
 تقرير كما لا يخفى **قوله** لا تتلخاض اسلخ الذات والذاتيات عن الموجدية متناه واستناع اسلخ الذات الواجبة وصفاته الذاتية التي
 هي نفس الذات بالحققة عن الموجدية الخارجية فان الذات الواجبة التي هي عين الصفات بنفسها كافية في تصحيح انزع الموجدية
 الخارجية فهي حيثما كانت تكون مصحوة لانزع الموجدية الخارجية فتكون عين هي موجودة في الذهن موجودة خارجية ومثل ان يكون موجد
 لا تتلخاض اسلخ كل من الذات والصفات الذاتية التي هي مناشي الآثار الخارجية عن موجودية الآخيل الذات حيثما توجد جميع الصفات
 التي هي مناشي الآثار لكونها عين الذات فيكون اللام في قوله الموجدية عوضا عن المضاف اليه فيكون هذا الكلام اتكاما للام
 الذي لم يرد اليه بقوله وسائر الصفات وهذا التوجيه مع بعده لا يخلو عن لطفت **قوله** فيكون با هو حاصل الخ تفاعل ان تعبر ان اللام ليس
 بحال بل هو واقع بانه لا شك في اننا نعلم الجزئي الخارجي بما هو كذلك وليس علما حضوريا فانه ليس مينا ولا نقلا ولا معلولا بل
 على حصوله فاما ان يكون نفس ذاته با هو واقع في الاعيان وجزئي حقيقي مرتبة في الذهن فيكون با هو حاصل في الذهن واقعا
 في الاعيان معا فهو المدعى او لا يكون نفس ذاته با هو موجود في الاعيان مرتبة في الذهن حقيقة بل بعد تعريبها عن الوجود الخارجي
 وهذا باطل لان تعريبها عن الوجود الخارجي يصادق تعريبها عن شخص ضرورة مساواة الوجود والشخص وحصولها مع التعري عن الشخص
 لا يخفى في علم الجزئي با هو مرتبة في الكلام في علمه بما هو كذلك الا ان يقال ان الجزئي بما هو كذلك لا يحصل في الذهن ويمكن في علمه
 الوجود الجزئي تحلل حقيقة في الذهن مع شخص مائل للشخص الخارجي فهو حاصل في الذهن مع اتسري عن الوجود الخارجي ولا يمكن
 شغل في الواجب كما لا يمكن تعريبه عن الوجود الخارجي كونه مبدء تعالى فان قلت كما تبين تعريبه عن الوجود الخارجي كذلك تبين تعريبه عن الجزئي
 الخارجي بما هو كذلك عن الوجود الخارجي كما لا يمكن الجزئي بما هو كذلك كسب اتسري عن شخص الذي هو صادق الوجود الخارجي فيلزم ما استدلل على صحة
 تعالى في الذهن بتتابع حصول الجزئي الخارجي بما هو كذلك في الذهن قلت استناع حصول الجزئي الخارجي بما هو كذلك في الذهن
 لم تحرم عند المحققين كما استعرف انشائه تعالى **قوله** كذا با هو حاصل في الاعيان تقريره انه تعالى لو حصل في الذهن كان الوجود
 الذاتي عينه اذ لا يلزم عليه صفته من صفاته فلا ينفك عنه الوجود الذاتي مينا وذهنا فيكون عين هو في الاعيان فشاخصه لصحة اسلخ
 الوجود الذاتي فيكون با هو في الاعيان موجودا وذهنيا قال في الحاشية ذابني على ان جميع صفاته تعالى وكل ما يصح الصفاته تعالى
 بعين ذاته فلو حصل الوجود في الذهن كان بمصادقة نفس ذاته على ما برهن عليه في الحكم في موضوع فيكون با هو في الاعيان
 لافي الاعيان انتهى وانه تقرر ان الوجود الذاتي لا يصح ان يكون مصدقة نفس ذاته تعالى لانه وجود محتاج الى الموضوع وهو باقية

والواجب سبحانه يستحيل ان يكون مصداقا للوجود المحتاج بنفس ذاته تعالى لا يصل بنفسه في الذهن كان بنفسه مصداقا
 للوجود والذهني لا لما كان الشائع في الحاشية بل لان الوجود والذهني عبارة عن المحلول في الذهن كما مستقت والحلول ليس منفعة
 مستقيمة ذات الحال فانه نؤمن الوجود والوجود ليس منفعة بل بمعنى استماعي مصداق لنفس ذات الحال فانه لو كان
 زائدا على ذاته كان المانع منه ليهابته حتى سبق وجوده فاما ان يكون وجودا سابقا وجوده مستغلا فيلزم ان يكون له حال
 وجودان في ظرف واحد واحدهما وجود مستقل غني عن الموضوع والاخر وجود محتاج اليه وهو صريح البطلان او يكون وجودا متعلقا
 اي حلولا في الذهن فيكون له حال واحد في محل واحد في زمان واحد حلولا وهو صريح البطلان والمانع من تفرقه عنها فالكلام
 في فساد انتزاعها عن الكلام فان انتهى الى صفة انسانية عاد الى الشق الاول وظل بطلانه وان انتهى الى نفس ذات الحال ثبت
 المدعى ولما كان الوجود في الذهن عبارة عن المحلول فيه وكان مصداقا للحلول نفس ذات الحال فلو حصل ذاته تعالى في
 الذهن كانت بنفسها مصداقا للحلول فيكون ذاته تعالى بنفسها مصداقا للافتقار الى الموضوع فلا يكون واجبة والية تكون على ذات التقدير
 مستقيمة الى الموضوع حيثما كانت فتكون حينئذ في الخارج ايضا حاله في الموضوع يعني الذهن ^{فكان} مقتضية اليه باجبي واقعة في الاعيان
 لاني الاعيان ونها الكلام واجب الا انه كما يدل على اشتغال حصوله تعالى في الذهن كذلك يدل على اشتغال حصول الجواهر بغيرها
 فيلزم لو حصلت في الذهن كانت بانفسها مصداق للحلول في الذهن والافتقار اليه لكونه حاله في مقتضية اليه حيثما كانت فلا يكون
 جواهره يكون باجبي واقعة في الاعيان لاني الاعيان ونها اليه احد ما يتكسب في نفس القول بحصول الاشتغال بانفسها في الذهن
 وسياق انشاء الله تعالى قوله ولان ما هو في الذهن الخ وليس آخر على اشتغال حصول ذاته تعالى في الذهن تقريره ان يحصل
 في الذهن مع تقريره في الاعيان لا بد ان يكون له ما يميزه مشترك بين الوجود والذهني والوجود الخارجي اذ لا يمكن ان يكون الوجود
 الخارجي والوجود والذهني شخصا واحدا فلو كانا واحد باعدوا يستحيل تعدد وجوده بالبدئية فلو حصل ذاته تعالى في الذهن فاما ان يرتفع
 الخارج وهو صريح البطلان او يبقى في الخارج اليه فيكون له حقيقة مشتركة بين الوجود الخارجي والوجود والذهني اذ لا يمكن ان يكون
 الوجود الخارجي والوجود والذهني شخصا واحدا وذلك باطل لان وجوده وقضيه عين ما يميزه فليس له ما يميزه مشترك محتمل وجوده و
 تقتضيه من احدهما خارجي والاخر ذهني ومن جهة ظهوره مشترك حصول الجزئي الخارجي باجبي ما هو كذلك في الذهن قال بعض المشايخ
 عينية الشخص له تعالى لا ياتي في وجوده تعالى في الذهن لا ياتي عينية الشخص له تعالى انه حقيقة بسيطة متناهية عن جميع ما عداها بانفسها
 لا يمكنها التحلل الى هئية كلية وتخص زائدا عليها وظاهر ان كونه تعالى حقيقة متناهية تنسبها لا يوجد في الذهن والا
 يتشخص بتخص زائدا حاصل من قبل وجوده في الموصوف ولا يتحمل ان يكون بشي واحد تشخصان احدهما خارجي والاخر ذهني فان
 الشخص الخارجي ميزه عن الاشخاص الخارجية فالتبعية ومن الاشخاص الذهنية الحاصلة من الانفاير لذلك الشخص وتخصه الذهني

الحاصل عند وجوده في الذهن من شخصات ذهنيات اخر حاصله له بالنسبة الى الاولان الاخران الشخص الخارجى بمنزلة كلى
بالنسبة الى تلك الشخصات لكنه ليس كلى في الاصطلاح فان المعبر في كلى ان يكون ظاهرا للكثيرين لان يكون لاطلال كثيرة
انتهى ونحو الكلام مع ما فيه من الاطبا ليس لكثير من معنى فضلا عن ان يكون له جدوى اما الاولان بهتة العقل شاذة بان الواحد
بالعدد يستعمل بعده والالم يكن واحدا بالعدد فمجهول ان ينتقل الشخص الخارجى لعينه الى الذهن ما ليقضى البهتة بمطلوبة ونحو
كونه ضروريا قد صرح الشيخ في نهج من ثلثة **البيات الشفارة** واما ثانيا فلان الحاصل في الذهن لو كان هو
الشخص الخارجى كما قلناه ويكون الشخص الخارجى محتوطا في نحو الوجود الذهني يلزم ان يكون الشخص الخارجى من الجواهر صين هو
حاصل الذهن قائم به قائما بنفسه غير عال فيه لان الشخص الخارجى مساوق للوجود الخارجى والوجود الخارجى موجود مستقل بعينه بقاء
اشي بقاءه فلو جاز ان يكون الوجود الذهني شخصا بالشخص الخارجى جاز ان يكون موجودا خارجيا فيكون قائما بنفسه لا بالذهن واما
ثالثا فلذلك قد عرفت فيما سبق انما ان مصداق كمال نفس ذات الحال والعلو في الذهن مساوق للشخص الذهني فيكون
الشخص الذهني بنفس حقيقة بلا زيادة او نقصان مصداقا للعلو في الذهن فلا يكون الشخص الذهني زائدا على حقيقة فلا يساغ القول
بان الشخص الخارجى يجوز ان يوجد في الذهن كشخص شخص زائد وقال من ان الشخص الخارجى بمنزلة كلى نسبة الى تلك الشخصات مستف
على خلافه في مقام انشاء الله تعالى في الاول ليقضى بغير ما قال في الشارح ما اجاب ببعض اشراح من انه يستحيل ان يكون لشي واحد شخصان
مطلقا لان الشخص ما يتقيد بالاشي عن جميع ماعدا فاذا تميز الشخص الخارجى عن جميع ماعدا فاشخص الذهني اما ان
لا يتقيد بالاشي فلا يكون شخصا وان افاده الاتي بالزم تحقيق الحاصل في ذلك لان انقسم اليه العلم لان الشخص الخارجى لشي بغيره
الاتي عن سائر الاشخاص الخارجة عن الاشخاص الذهنية الحاصلة عن امر من ذلك الاشخص الذهني بغيره بالاشي
عن الشخصات الذهنية الاخر ولا يمكن ان يذكر غير حاسم لهذا التعليق فانهم **قوله** هو كما ترى كلام خطابي قال في الحاشية لا
عليك ان يهتبا قاسين الاول قياسي في تعالى على المحسوس يعني الشخص الثاني قياس العقل على الحس ولا جاب بينهما حتى يوجب التيقن
ولو تم لدل على عدم وقوعه على امتناع كما يظهر بادي في تامل انتهى **قوله** انما في العقل تعالى في الحاشية هذا الاحتمال غير ظاهر ولا مستسا
للسياق والسباق كذا ذكرناه ليكون ذرية لذلك مسئلة علم الواجب تعالى انتهى ووجه مسوغ هذا الاحتمال مع بعده ان فني العلم هو على
عنه بهانه نزع من تقديرنا ان القول يقضى الى القول بكونه محلا للحوادث وتقريره عن الكمال في مرتبة الذات كما سماه بالشيء كما مستف
اخذوا الله تعالى **قوله** علم ان مسئلة علم الواجب هذه المسئلة قد اعقمت الافكار واهتمت الانظار واهتت العقول تركتها حيارى
وسلبت القول فمر الناس بحيارى وما هم بحيارى فتوبعت شروعة من جهلهم لان الله تعالى عما يصفون غير عالم بالذات ولا يعرفه الاول فلان العلم
انما هو لا يتقبل الاضادة من اشئ ونفسه اما الثاني فلان لا يعلم نفسه لا يعلم غيره ولا يعلم غير غيره بل مستف على كنهه ومن سواه هم انفقوا على انه تعالى

من يرى ان علمه تعالى بالاشياء بواسطة الصور او اذ كان فيه ذهابان الاول مذنب الشينجى برهان على تعالى بالاشياء بصوره العالمته بذواتها
 وجب عليه البطلان المذنبين قدم الاول لانه صريح في كون علمه تعالى حصوله في حق تعالى على الذنب الثاني في حضوره لان الصور
 بذواتها حاضرة وعنده تعالى فلا حاجة الى البطلان في نفي كون علمه تعالى حصوله في حق تعالى فان العلم المحصول هو ما يكون بقايم الصور به بالعالم
 العلم بتلك الصور من حيث انه علم تلك الصور انفسها علم حضورى والعلم بها من حيث انه علم بذوات تلك الصور برساقتها علم حصولى
 ان العلم بالصور العالم من حيث انه علم بتلك الصور انفسها حضورى ومن حيث انه علم بذوات تلك الصور برساقتها علم حصولى
 والواجب في العلم حصولى ان يكون الصورة قائمة بذات العالم لا ترى ان ينقسم من لا يرى قيام الصور بذات ونظير ان حصولها في حصول
 اشى في الزمان والسكان مع انسمى ذلك العلم بالحصولى وقد ذهب الصدوق الى ان الاشياء الى ان الصور لذاتها قائمة بانفسها
 مع انسمى العلم بالاشياء برساطة الصور علم حصولى فافهم **قوله** صور قائمة بذات تعالى العلم ان البطلان مذنب الشينجى مذنب فلا طون
 وجوده شى منها ما يخص بالبطلان احد واحد منها وما يبطل المذنبين جميعا والاشياء بالطلبها بوجه واحد ومن زير ان يخل كل واحد منها او لا
 خاصة ثم بوجه عامة فنقول مذنب الشينجى وهو القول بان علمه تعالى بالاشياء برساطة صورها في ذاته سبحانه باطل بوجود الاول انه
 يستلزم ان يكون الواجب فالعلم تلك الصور لا يجوده اياها وقابلها لمعلمها فيه معاد كون اشى الواحد قابلا وعلا شى وان لم يدل
 على بطلانه دليل شاف لان العلم باطل عند عدم القول بان كون شى واحد قابلا وعلا شى المستحيل لو اخذ القبول بمعنى الامكان لا الشئ
 وليس ههنا ذلك بل القبول ههنا بمعنى مطلق الانقضاء ليس شى فان ما ذكره انى بيانه لقم لدل على امتناع كون اشى الواحد قابلا
 وقابلها لى معنى اخذها فاضلنا في شرح تهذيب الكلام الثاني انه لا ريب في ان تلك الصور لكونها موجودات خلقية اضعف من ذوات
 الصور فيلزم ان يكون المعلول الاول ضعيفا لوجوده واما لا يجوز ان ذلك الثالث ان يخل على هذا ما اعتقدوا من ان الصادق الاول هو
 افضل الاول ثم اتفق الثاني وانك الاول الى آخر ما ذكره الا يجوز على هذا التقدير ان يصدر كل شى بواسطة صورته ولا يلزم صدور الكثير
 عن الواحد الرابع انهم لما شعروا بحصول الباديات في الجوارات ففهم عن حصولها في الذات الحق المقدسة استغفروا علمه تعالى بالجبريات
 المادية وحصول الصورة الكلية غير كاف في انكشاف الجزئى باسبغ شى لى جميع الجزئيات على السوار والخاص انى يستلزم كون
 محلا لمحوث والسادس انى يستلزم استحالة تعالى بالغير وزيادة صفته العلم عليه سبحانه وبوجه بطلانه في نفسه باطل عند فهم الوجود
 الاخير والامكان ولما علمى مذنب فلا طون بحسب النظر الجليل لكنه غير دار عليه بحسب قبح النظر كما استغف انشاء الله تعالى والسابع انى
 على كون العلم عبارة عن الصورة ونحن بطلنا انشاء الله تعالى ببراهين قاطعة **قوله** البعض الاضداد اطا بريل على ان بطلانه
 ستة من المذنب الاول وهو غير ظاهر والاثر بيل **قوله** بصورته المشبهة انهم ارادوا بالصور المجردة الهيئات المجردة فانه فيسب الى
 افلاطون وهو صاحب هذا المذهب تجريره جود الهيئات المجردة بذاتى غايه البعد شأن افلاطون اجل من ان يعزى اليه شى هذا الوجه

بل الظاهر ان مراده بالصورة المجردة الصورة الثابتة المجردة عن الماد و قال الشافعي في الحاشية يمكن ان يكون مراده بالصورة نفس
تلك الاشياء باعتبارها حضورا عند تعالى و الخلاق الصور على الاشياء باعتبارها حضورا على شائع عندهم و انما سميت مجردة لعدم
بذلك الاعتبار و ارادوا ببيانها بدها عدم قيامها بذاته تعالى انتهى و انت تعلم فاذ من الفساد اما لا فلا فان نذهب فلا طون مراد
على الفعل للصورة مجردة قائمة بذاتها فلا طون مراده بالصورة نفس تلك الاشياء لم يكن القبول بالعلم الفعلي المقدم على الابداع بل
يكون يعلم على هذا التقدير بعد الابداع و اما ثانيا فلا فان نذهب فلا طون على هذا التقدير هو ما ذهب اليه بعض الشافعية القائلين يكون
على تعالى يحضر سلسلا لثباته عند تعالى حضورا و لم يقل القول بان اتحاد المذهبين عن احد و المعبر في نسبة المذهب
الى اصحابها هو النقل و لا يدخل للعقل في ذلك و اما ثانيا فلا فان لو كان مراد فلا طون بتلك الصور نفس الاشياء كان نذهب
الا فقا و كجود علمه تعالى اذ العالم عنده حادث الا ان يحل قوله كجود العالم على القول بالحدوث الذاتي كما يفهمه المعلم
الثاني في كتاب الجمع بين الرايين فافهم قوله قائمة بذاتها و ارد على كون تلك الصورة قائمة بذاتها بان اجبض الصور اعراض
فكيف يكون قائمة بذاتها و انت تعلم ان لم ينقل عن اصحاب المذهب ان تلك الصورة تتحد مع ذات تلك الصور بل يخرج ان
يكون تلك الصور مبنية بالذات لذات الصور و يكون صور الاعراض الية قائمة بذاتها و انما احتمال قيام صور الاعراض بذاتها
و نقل بان اتحاد تلك الصور معها بالذات و غير غير منقول عنهم و لئلا الصورة لا تدل على اتحادها مع ذات الصورة فان الصورة تطلق
على التشاكل المحاكى الية فلا تشكل فاما قول من قال انه يخرج ان يقلب صور الاعراض كلها كما لا يتقدرا بل المنة ان الاعمال اقصر
جاءه يوم الحساب فتوزن فلا مبلغ اعلى مذاق الفلسفة و ابل الاسلام كثر من الله تعالى و اولئك هم المحققون لا يجهلون الى جواز
الانقلاب انما يعتقدون ان صحاكت الاعمال وزن او ان بان ذلك على وجهه صلا لم الوزن متضمن الاعمال بوزانها و قد يجب على من
اصل الاشكال بان معنى قيام تلك الصورة بذاتها عدم قيامها بذاته تعالى فيخرج ان يكون صور الاعراض قائمة بمحاكيها في عالم التشاكل
غير قائم بالبارى سبحانه و اعترض عليه بان يمكن علم السواد مثلا دون الجسم مثلا فيجب ان يكون السواد مثلا قائما بنفسه في ذلك العالم
و الجواب ان ان اراد بان مكان علم السواد دون الجسم مكان ان يعلم السواد من دون ان يعلم الجسم فذلك مستحيل في علم البارى
سبحانه على انه يجوز العلم بالعلم من دون العلم بالعلم لا يستلزم ذلك قيام احوال بنفسه ان اراد بان مكان ان يعلم السواد بالعلم نفسه
فان عني بالعلم تلك المفهوم فذلك اعني يمكن بان يكون ذلك المفهوم قائما بجهن من الاذن في عالم التشاكل كشكفا عنه تعالى
وان عني بالعلم مجردة فيكون العلم بها مستحيل العلم بالمتنوعات العلم بها انما هو بوجوه مغايرة بها عند العالم فان المصدق الاشياء محض فاما
يتعلق به العلم على انه لا يتشاكل لتعلق العلم بالسواد انما هو بنفسه كونه متنوعا كان ذلك شكلا على جميع المذاهب فلا خصوصية لا يراد على
نذهب فلا طون و ان اراد بان مكان العلم بان السواد قائم بجهن الجسم فذلك مستحيل عليه مجاد و بالجملة فهذه الاعراض لا يرجع عنها

الى حصول لعل غيري يحصله والى الجواب باننا لانعلم ان علم السواد بدون العلم يمكن لامل لا لظلمه الا اننا نعلم ان وجود السواد بدون العلم يمكن لعل
يعلم الممكن ايضا فلا يستحق ان يثبت اليه ثم انه قد يورث على ذهب فلا طون ان يلزم عليه لقول بان يكون الجزئي الخارجى بما هو كذلك ثبوت
غير حده الخارجى لتحقق علمه تعالى فيسلم كثر الشخص فى انحاء الوجود والوجود بالاسباب لا يحجب فى علمه تعالى بالشخص الخارجى نفس وجود ذلك
الشخص بعينه فى ذلك العالم المتشالى بل كفى وجود صورته محالته وامكانه مغايرة له فى الوجود الا ترى ان الاشخاص الخارجيه معلومه لنا
على الوجه الجزئى مع استتباع وجودها بما هى اشخاص خارجيه فى اذها لا استتباعه لشخص بدهيه انكشافات البياض بالبياض مع العلم يدل
على استحالة دليل فان قلت وجود الصوره المحالته للشخص الخارجى فى العالم المتشالى غير مكلف فى معلوميه الشخص الخارجى اذ لو كنتم
صدق القضيته القائله اشخص الخارجى معلوم مع عدم الموضع اذ لا وجود للشخص الخارجى على هذا التقدير حين كونه معلوما انما الوجود لصورة
محالته لمباينه اياه ولا يمكن فى صدق القضيته الموجبه وجود الشخص المحال الى البياض موضوعها بل يجب فى صدقها وجود نفس موضوعها
بذات الاشكال غير شخص الوجود بذهب فلا طون بل وجوده على جميع المنزلات اذ لا دليل الى التزام وجود الاشخاص الخارجيه بما هى
كذلك فى مرتبه العلم الفعلى على راي احد بل بذات الاشكال غير شخص لعل الواجب تعالى بالاشخاص الخارجيه بما هى كذلك ولا يحصى عنه
لاحد من المتكلمين المنكرين للوجود الذهني والمشيئه العالمين بحصول الاشارة بانفسها فى الذين الاشارة الى العالمين بحصول الاشياء
فيه الا بانكاره صدق الموجبه وجود نفس موضوعها فانما اذا حكمت على شخص خارجى قد انقضى بما يحكم خارجيه صادقه كقولنا الحجة الكذبة
قد استحال ان كان حجة ثقلها او على شخص خارجى لم يوجد بعد بل يوجد فى القابل بالحكام خارجيه صادقه كقولنا زيسى قد انقضى فانما ان يكون
موضوع اشكال هذه القضايا موجودا فى الخارج حين صدقها وصوره البطلان او موجودا فى زمن من الازمان او فى موضع آخر
يتقبل وجود الشخص الذى صار له زير الذى يدور فى زمن من الازمان او فى موضع آخر بالبداهة فيلزم ان يصدق هذه القضايا
مع انما نعلم يصدقها بدهته ولا يمكن فى صدقها وجود اشخاص اخرى كية لموضوعات هذه القضايا سوا كانت متحدات معها فى البية كما هو
ذهب العالمين بحصول الاشارة بانفسها او مغايرات لها بحسب البية كما جازى العالمين بحصول الاشياء اذ وجود الاشخاص المحال ليس
نفس موضوعات تلك القضايا فانها معدومة بحفنة ونسبة وجودها مثلها اليها بما جازى بالجملة فبذات الاشكال لخصوصية له بذهب فلا طون
بذات التزم بعض الاكابر فى دفع اصل الاعتراض كثر الشخص الخارجى فى انحاء الوجود وانت تعلم انه مخالف للضرورة العقلية فان قلت
انما ذهب اصحاب فلا طون الى القول بثبوت الصور الثابتة فى علم الباري سبحانه كمالا يلزم تميزه باليس بشئ وصدق القضايا -
الموجبة القاكية الاشياء معلومه بدون موضوعاتها وتعلق العلم بالمعدومات الصرفة فيجب القول بوجود نفس المعلومات فى عالم
النشال فلا بد من التزام وجود اشخاص الخارجى بما هو كذلك فى ذلك العالم على ما ذهبهم قلت لعل الحق ان وجود الصور المحال كية الاشياء
كفى فى تميزها وتعلق العلم بها وصدق المعلوماتية عليها بل لا يحصى لاحد من التزام ذلك كله كما اشارنا اليه وسنفضل اننا نرى

تعالى في بحث الوجود الذي هو السرفي ذلك ان متعلق العلم والمعلوم يتميزان بالذات هي تلك الصور المتمايزة والاشياء انفسها
 فتعلق العلم بالاشياء بالعرض وهي معلومة بالعرض فلا يلزم وجودها بالذات فكما انها معلومة وتميزت بالعرض بمعنى ان صورها كانت
 لها معلومة وتميزت كذلك هي موجودة بمعنى ان صورها المتمايزة لها موجودة مع ان التميز مع وجود شخص الخايع جابر
 كذلك موجودات شتى والتزام ان زيدا الذي يكون من لفظة ابيه في رحم امه بعد ان صارت علاقته غم مضغته ثم لم يولد وعظما موجود
 في الازل بعينه بلا سبق مادة ولادة من دون تغاير شخصي اصلا ليس بايون من التزام تميزه وليس بموجود وتعلق العلم به
 وصدق انه معلوم بسبب وجود صورته محالته لفانهم قد علم ان يدور على ندرسب افلاطون الاستكمال بالغير واكتساب العلم
 الذي هو صفته كما يتبع من الصور زيادة صفته العلم عليه الحق ان مقصوده ان فشا الاكشاف نفس ذاته تعالى فالعلم بمعنى مباد
 الاكشاف معناه تعالى وانما احتياج الى القول بوجود تلك الصور لئلا يلزم تميز الاشياء من دون وجودها وما يغفلها في القول
 بوجودها ما هو الضرورة لزوم الاضافة للعلم لا يكون الواجب سبحانه مستكلا بها هذا هو الكلام فيما يظن ندرسب افلاطون خاصة **قوله**
 اقول تلك الصور لما كان في الوجود ما لا يخالل التميزين معا ذكره بعد ذكر التميزين وجمع بينهما في الالطال بحيث يكون تبيدها هو
 الحق ومن الوجود المبطله للتميزين معان تلك الصور القائمة بذاته تعالى او بذاتها لا قنانية حسب لانتاجي العلوم ومعلولة
 تعالى صادرة عنه سبحانه فاما ان يكون صمد بذاته تعالى دفعة وهو خلاف ما ثبت عند جم من استنابع صدور الكثير عن الواحد واما ان
 يكون صمد بذاته تعالى بان يصدر بعضها عن تعالى بواسطة بعض آخر فيكون تلك الصور مترتبة ووجود الاموال في التنابية المرتبة
 باطل سبب ان التسلسل على ان وجود الامور الغير المتنابية بالفعل مطلقا باطل لانها لو وجدت كانت معروفة للعدد والاعلام مرتبة
 فالعدد ذاتية مرتبة ترتبها تجري بامر من البطل التسلسل الى المقدرة القائمة الواحد لا يصدر عنه اذ الواحد في اثبات التسلسل
 بين تلك الصور **قوله** في الامور سبب قوله بالعلم لانها لما كانت ممكنة كانت حوادث ذاتية فاما ان يكون حوادث في الواقع الوجود
 كما هو ذهب من ذهب الى حدوث اسوي اخر وتكون قديمة كما يرد من ذهب الى قدم العالم وعلى التقديرين يكون تلك الصور
 مسبوقه بالعلم اسبقا وانما ذلك على التقدير الثاني واسبقا للكليات وذلك على التقدير الاول **قوله** عزرا عن الجبل يستحيل فيه
 تعالى تلك الصور لو لم تكن مسبوقه بالعلم كان الواجب سبحانه في مرتبة ذاته الحق عاريا عن مجال العلم فيلزم النقص في مرتبة ذاته و
 قد علم ان من سبق علمه تعالى بتلك الصور بانها لو لم تكن مسبوقه بالعلم لم يكن الواجب سبحانه فاعلا لها بالافتقار ضرورة ان الفعل
 الاشتياك لا يفي من سبق العلم الشارح عدل عن ذلك الوجه لان تلك الامور لما كانت وار العلم الذي هو من الصفات
 الكمانية فلا عاين في كونها مخلوقة بالايجاب لان الصفات الكمانية من لوازم ذاته تعالى يستحيل انتاجها عنها فوجب ان تكون مختلفة
 بالايجاب فلا يستدعي خلقها سبق العلم عليها ولا يسلب لئلا يخل ذلك القول في خلق العالم فان الغرض المودعة فيه تدل دلالة صريح

على ان خالتهما عليها اولا فاراد نفسهما واما و هذا بخلاف نفس الارادة والعلم فمجرد كونها مخلوقين بالايجاب لا يراد مثل ذلك على الشايع
قدس سره اذ حاصل ما ذكره انه لو لم يكن تلك الصور مسبوقه بالعلم ازم التعريف سبحانه في مرتبه ذاته عن كمال العلم ولا ريب في اللزوم
والا في بطلان اللازم فلا يراد عليه اقل من ان الباري عز وجل نفس ذاته كمال ومن جملة الكمالات العلم والنقص يستحيل التحيل
ليس في قدرته واذا لم يكن لنفس مقدور لم يكن الكمال مقدورا فلا يكون العلم وما يكون من لوازمه مقدورا فلا يلزم سبق العلم
بالصور عليها بل علمها معها انتهى فقد عرفت انه لا يتوجب على ما ذكره الشايع نعم يتوجب على ما قال المتصنم كما علمنا كثر ثم انه ان اراد بقوله
انقص ستميل ان انقص ستميل عقلي لذاته فذلك مسلم صحيح لكن اللازم منه ان يكون الكلام واجبا لذاته فلا يمكن ان يكون
مخلوقا اصلا بالايجاب ولا بالارادة فيجب سبق العلم الذي هو كمال واجب بالذات على تلك الصور التي هي ممكنة لذاتها واما
ذاتية فهذه الكلام على هذا التقدير يكون تشييد الكلام الشايع لاراد عليه وان اراد به ان انقص ستميل بالغير فذلك غير مسلم ولا
صحيح في نفسه فان كونه سبحانه ناقص العباد بالبعد ليس ممكنا بالذات حتى يكون ستميلا بالغير فان الستميل بالذات لا يكون ستميلا
بالغير ومع ذلك الصحيح على هذا التقدير سلب المقدورية عنه ولا عن مقابله الذي هو الكمال فان الستميل بالغير والواجب بالغير
واخلان تحت قدرته العاتية والالم يكن المعدادات التي هي ستميلا بالغير والموجودات التي هي واجبة بالغير مقدورة له تعالى
قال في الحاشية المعلقة على قوله عز وجل عن كبريل الستميل فيه تعالى هذا بالنظر الى ان الجاهل موجودا له تعالى واما بالنظر الى
مطلق الجاهل القادر مع عزل النظر عن الخصوصية فلا يستحال تعلل كبريل بالمجهول لمطلق عندهم واما قيدنا الجاهل على قوله
لان كبريل قد لطين على مطلق الانتصار والافادة ولو بلا علم وروية كفاية الشمس للصور واقتضاه الملزومات للوازم واما آخرنا
الوجه بخصوص الباري عزرا اسمه لئلا يتوهم ان استناد تلك الصور الى الله تعالى مثل استناد اللوازم الى الملزومات فلا يلزم سبق
العلم وكبريل بالمجهول غير ستميل في مطلق الفاعل والمتقضى انتهى وهذا الكلام مطابق لما ذكرناه قوله اذ هي منكشفة عن
تعالى بنفسها هي لا الصور اخر لا يعني ان انفسها مبادى انكشافها والالم يستقيم تفريع قوله فناطق تعقلها الاجمالى بسيط هو ذاته
تعالى قوله فناطق تعقلها الاجمالى بسيط معنى ان تلك الصور لما كانت مسبوقه بالعلم ولم يكن عليها بواسطة صور اخرى فلا محالة
يكون تلك الصور معلومة له تعالى بخبرين من العلم الاول علمه تعالى بها قبل وجودها ويكون مبدء هذا العلم نفس ذاته تعالى
اذ لا يتحقق لما سوى ذاته تعالى في تلك المرتبة وهذا العلم اجمالى بسيط ومبدء الانكشاف ذات واحدة بسيطة والثاني علمه تعالى بها
حالا هو ويكون مبدء هذا العلم ذاتها الموجودة احاطة عنده تعالى حضور المعلول عند علته وهذا متحقق في نفس تلك
الاشياء التي يذو الصور صور لها ايضا فلا حاجة الى توسط الصور في علمه تعالى بتلك الاشياء قوله فناطق تعقلها
تكون الصور وذوات الصور معلومة له تعالى بقصوره عز وجل تعالى بالمعلولية بان حقيقة العلم هو وجود الشيء للشيء ذلك باطله وجود المعلولية

والاقيته والعينية والاول يتحقق فيكون انكشاف الصور وذوات الصور عنده تعالى كحضوره عنده تعالى بالمعلولية لا بتوسط
الصور وعلى هذا فيلغى تلك الصور وكيفي في انكشاف الاشياء نفس حضوره عنده تعالى لملاقاة المعلولية **قوله** ما كراى وجود الشيء
بالفعل شيء موجود بالفعل بالعينية وانما خصه بالبيان لان مفهوم وجود الشيء بالفعل شيء موجود بالفعل ليس هو سيم التباين بين الشيء
الحي خضر عنده فيبين ان ما له وجود الشيء نفسه بمعنى عدم العينية لا بمعنى حضور شيء عند شيء آخر **قوله** ما يشهد به الخ لما ذكر ان حقيقة
العلم بوجود الشيء باحد شيئا اخر وكان غرضه اثبات ان علمه تعالى ليس حصوليا اصلا بل هو حضوري وانه تعالى يعلم الاشياء
بخبر من العلم الاول العلم الالهائي قبل وجودها الثاني العلم التتبعي حال وجودها وان العلم الاول ينطوي في علمه نداء والثاني
يتحقق بحضور تلك الاشياء عنده تعالى وجب عليه بيان انه تعالى عالم بذاته لا بتوسط صورة لثبوت ان علمه تعالى حضوري لا
حصولي بل ينضج عليه اثبات كونه تعالى عالما بالاشياء اذ ما لم يثبت كونه تعالى عالما بنفسه لم يثبت كونه عالما بالاشياء اذ ما لم يعلم نفسه
يتقيل ان يعلم غيره ويتحقق ان علمه الاجالي بالاشياء ينطوي في علمه بذاته اذ لو لا علمه بذاته لغيره لم يعلم الاجالي بالاشياء وليندرجه
استتم مزيدا لتمام اثبات ان وجود الشيء بالعينية اى وجود الشيء نفسه مناط العلم وقد انكشف بما ذكره الشرح مشبهة تسك بها الجملة
التاخر من علمه تعالى وبى ان العلم الالهائي اضافته بين العالم والمعلوم والاضافة لا تقتل بين الشيء ونفسه فهو تعالى عما يقول الظالمون
لا يعلم نفسه الا يعلم نفسه لا يعلم غيره فلا يكون سبحانه عما يصفون عالما بنفسه ولا بغيره ووجه انكشافها ان علم شيء بشيء عبارة عن حضور شيء
بالفعل عند شيء موجود بالفعل وبوجود يكون بالعينية وحضور الشيء نفسه اذا كان مجردا حضوري ومعناه عدم عينية اشى عن نفسه و
ليس بذات معنى عبارة عن الاضافة التي لا تقتل الا بغير شيئين متغايرين فلهذا سبحانه بذاته ليس نسبتا بل هو عبارة عن حضور نفس
ذاته عنده تعالى وذلك الحضور ليس نسبتا بل هو عبارة عن عدم العينية والاولى في جواب هؤلاء الجملة ان نقض حجبهم اول العلم
انفس بذاته ثم حجب شيعة بهم بما ذكره الشرح فان ذلك ابكت لهم واكبت لكن بهنبا اعتضاد توى لم اعثر في كتب القوم بعد على
جوابه بانه تعالى لو كان عالما بذاته فاما ان يكون العالوية والعلوية الذات بما مفهومه ان استراعيان بدرية المتصورين من غير
عرف ان تعالى الاول لا يكون فانك المفهوم من خبر من عنده تعالى الثاني بان تولى الاول لا ينفذ باطل فلا شك في ان مفهوم العالوية ضد العينية
المعلوية فهو مقابل له فاما ان يكون مصداقا لفساد استراعيها نفس ذاته تعالى بلا زيادة امر عليها انضمام معنى اليها وذلك صحيح
السلطان المستحيل بالبداهة ان يكون الذات الواحدة بما هي كذلك مصداقا للتقابلين فان التقابلين لا يتبعان في ذات
واحدة بما هي كذلك كما تقرر في موضعه ويكون مصداق العالوية هي الذات المحضة مع انضمام معنى اليها ومصداق العلوية هي الذات
مع انضمام معنى آخر اليها فلا يكون الذات بنفسها علوية ومعلومة بل يكون العلم زائدا على الذات ويكون صفة منصفة اليها وهو خلاف
ما تقرر عند عدم لا يخفى في تعدد مصداق العالوية والمعلوية ان توخذ الذات مع وصفين استراعيين باحد ما يكون مصداقا للعالوية

وبالأخرى صدقنا المعلومية إذا لامر الاستراعي لا يتحقق له في الواقع إلا ابتداءً من الزمان وهو الواحد تحت في الواقع وكلما سنان في مصداق التقا
 والمعلومية في الواقع وإذا نظر الشان فلا يميل إلى القول بأنه تعالى عالم بذاته وانت تعلم أن هذا السيان حار بعينه في علم النفس
 بذاته وهو ما لا يكره أحد من أفراد نوع الإنسان فعلم أن في بعض مقدمات البيان ظلالاً من العلم بشرط بعينه قبله البيان أن قيم دليل
 على نفس على تعالى بذاته وبغير تمام المتقاضة بعلم النفس بذاته إلا أن يحجب القول بتنايه مصداق العالم والعالم في علم النفس بذاته
 على خلاف ذلك وهو الأيد أن قر على إذا اشكال على أنه سبب اهل الحق فالحجاب عن عوالم ليس الجواب هو أن العلم بالمعنى الذي
 يعبر عنه بالاشتن ودانش يقتضي منه العلم بالمعلوم والعالمية والمعلومية ليس متحقق في اكتشاف الشيء لذاته وإطلاق العلم
 على اكتشاف الشيء لذاته أما على السامحة وعلى اشتراك اللفظ فليس هناك عالمة ومعلومية وعلم بالمعنى اللغوي والمعنى المتعارف
 لكن هناك اكتشاف الشيء لنفسه بمعنى عدم غيبية الشيء عن نفسه بنفسه ومصداق نفس ذلك الشيء بل انضمام امر إليه زيادة معنى عليه
 فليس هناك ضاؤه ولا مضائفة التصانيف إنما هو بين العلم بمعنى ما قسم العلم والمعلوم بمعنى ما تعلق العلم وليس هناك عالمة
 ومعلومية بذاتك المعنيين إنما يطلق العالمية والمعلومية هناك من حيث أن ما يترتب على العالمية والمعلومية من الاكتشاف مترب
 هناك وإن لم يكن عالمة ومعلومية وما لهما فيختار الشيء الثاني من الترتيب الأول يمنع لطلانه به به وسياق ذلك من تفصيل
 هو الكلام في علم تعالى بذاته وأما علمه بالأشياء فهو على تخمين الأول العلم الفعلي السابق على الوجود والثاني العلم التفصيلي المتأخر عنه
 وعلى ثبوت كلا النحويين كلام على جميع المذاهب المتعارفة المتعارفة فيما بينهم بوجود بعضها يدل على نفس النحويين جميعاً أما الأول فبأنه
 تعالى لو كان عالماً بالأشياء قبل وجودها لكان علماً ما عين ذاته أو زاداً على ذاته لا يميل إلى الأمرين فلا يميل إلى المقدم
 أما أنه لا يميل إلى الأول فلا يثبت وجوب تلك الأشياء في مرتبة ذاته إذا علم بدون العلم وأما أنه لا يميل
 إلى الثاني فلا يستلزم عارده سبحانه عن صدق الكمال في مرتبة الذات فيلزم نقص وسبوتيل وقد فقدت العلوم لا حاجة عن هذا
 الاشكال أجابوا عنه بوجه سنذكره ونحكم عليها في تحقيق مذاهب المتأخرين انشأ الله تعالى وأما الثاني فهو وجود الأول فأنى
 العروة الوثقى ومصلحته تعالى لو كان عالماً بجميع الأشياء كان عالماً بالحوادث الاستقبالية جميعاً لكن الثاني باطل لأن الحوادث
 الاستقبالية المتعاقبة المتتالية بدوياً ما فيها غير واقعة عند حد من الابد ولا غير متناهية بهذا المعنى باتفاق الملل بل اختلاف فهي امور لا
 وكون الامور لا تقف على نهاية تصور فيما يخرج من القوة إلى الفعل تدريجاً سوار كان بحسب الوجود المعنى كما في الحوادث السميوية وبحسب الوجود
 الذي كافي الأعداد المتعاقبة المتتالية شديداً فشيئاً ولا يمكن فيما لا يخرج ولا تعاقب فيه الامور لا التقفية لا يمكن خروج جميعها من
 القوة إلى الفعل لأنه يتأني في التقفية لا يكون الخارج منها الا متناهياً لأن كل مرتبة من تلك الامور المتعاقبة انما يزيد على ما قبلها
 بواحد فلا يزيد إلا على المتناسي الا بقدر متناه فلا يكون الخارج منها إلى الفعل غير متناه كما دأبنا ونعكس إلى أن الغير المتناهي كما لا يكون

فدعنا من القوة الى الفعل وانما اذا تمهدنا فنقول مستحسن تعلق العلم بالامور الواقعية فان تعلق العلم بها جميعا بالفعل يقتضي تحديدها
عند العالم بالفعل التحديد يقتضي الى الجهل اذ لا تحديد فيها في نفس الامر فيكون العلم هنا عالمنا في نفس الامر وهو جهل بالجملة تعلق
العلم بالامور الواقعية بجهلها ومجهولها بالفعل مستحيل ذلك لانه لا جملة ولا مجموع لها فانما تعلق العلم بها بالفعل بمعنى ان بعضها
معلوم وبعضها مجهول وهذا كما بعد فان ما يتعلق بالعلم به من انما يكون بعضها منه وهو ما يستترع بالفعل لا يمكن ان يعلم بالفعل مجموع
الاعداد غير شاليتة فمستحيل ان ياتي كونها الواقعية فيعلم كون بعض معلوما بالفعل والبعض الآخر مجهول بالفعل ذلك لا يصح في
العلم الواجب تعالى واحاصل ان كل ما يتعلق به علمه بالفعل لا بد ان يكون محمدا واعنه في علمه بالفعل كيف وكما ان الفعلية في القوة
في نفس الامر يقتضي التحديد في ذلك الفعلية في العلم يقتضي التحديد في العلم ضرورة وبدونه فيعلم العلم بالفعل جملة ضرورة لا ترى انما
اذا فرضنا علم جميع مراتب بعدو باسرها فيعلم انها كم هي ولا يصح الزيادة عليها لانها فرضت انها جميعها وهو يتا في كونها لا تفقد ذلك
اذا فرضنا تعلق العلم بالفعل بجميع احوال الاستقبالية لا بد فيعلم انها كم هي ولا يمكن ان جميعها لا يمكن قنا بها واقفاني
العلم للنفات المذكورة لا قنا بها غير واقف في التنا في بين العلم بالفعل فكونه غير واقف في العلم ولا غير قنا بها كمال بالفعل لم اعرف انتهى
كلامه بالفاظ مع حذف بعضها هذا عضلا عوليص سنعود اليه انشاء الله تعالى في بحث علمه سبحانه بالجزئيات المادية على جزئ
الثاني استصعب بعض الشرح وهو ان لا يسيل الى القول بعلمه سبحانه بالمتغيرات اذ لا صورة لها ذواتها وفارجا واجواب ان مغايرتها
ممكنات موجودات وعنوانات الامعنون لها وهي التي تتعلق بها العلم واما مصداقها ومعناها فلا هي موجودة ولا هي مما يتعلق
به العلم الثالث وهو ما خزن الاول انه تعالى لو كان عالما بجميع الاشياء كان عالما باجزاء جسم متصل ليعرف في المتنا بية وغير متنا بية
فعلى الاول يلزم وقوت قيمة لتصل فيلزم الجزء الذي لا تجزى على الثاني فاما ان يكون لتلك الاجزاء الغير المتنا بية تحقق ما في نفس
الامر والاول الثاني باطل اذ لا بد في المعلوماتية من نحو تحقق البسته وعلى الاول فاما ان يكون وجوده فاشرا على الجسم في العلم بها على
سبيل التناز هو باطل اذ لا تناز بينها بحسب ذلك لوجوده فكيف يمكن هذا النحوس الوجود في التميز العلى بينها ولا يكفي فيكون لكلوا
من تلك الاجزاء وجود على سبيل الاستقلال منها اعز من جود الآخر فيلزم الفساد النظامية وهذا ما استصعب العلماء غاية الاستصعب
واشئى كل منهم عن الجواب عنه على وجه الصواب الجواب انه ما اريد بعلمه تعالى باجزاء الجسم متصل فان اريد به علمه بان الجسم متصل اجزاء
بالقوة وان له بالقوة نصفان ونصفان وهكذا فذلك النحوس العلم لا يستدعي وجود الاجزاء بالفعل فاختار ان اجزاء الجسم المعلومة له
تعالى بهذا النحوس العلم غير متنا بية وانما تعالى يعلم ان الجسم متصل يمكن انقسامه بحسب نفس ذاته المتصلة الى النهاية وذلك لا يستلزم
الاجزاء الجسم المتصل فصوله بحسب نفس ذاته التجزى الى النهاية وان اريد به علمه بان الجسم متصل اجزاء بالفعل فبذلك النحوس العلم لكونه جملة
غير مطابق للواقع لا يجوز عليه سبحانه واما العلم بمفهوم الجسم متصل ذي الاجزاء بالفعل فهو كما تعلم بالتمت الزوج لا يستدعي الوجود

هذا المفهوم نحو ان الوجود واللا يميز منه وقوف العتمة في المقصود لا وجود الاجزاء الغير المتناهيية بالفعل ان اريد العلم بضعف كجسم و ضعف نصفه نصفه نصفه نصفه نصفه وكذا الى حيث يقبل كجسم التجزئة بالقوة فهذا العلم بمفومات انشراحها بانشارها
 بنفس ذات الجسم فلا يميز منه الوجود تلك المفومات الانشراحية في ذهن من الاذ بان ووجود منشارها في الخارج ولا يميز وقوف متممة كجسم
 ولا علم الاقنا في العلم لا وجود الاجزاء الغير المتناهيية بالفعل ان اريد العلم بمصاديق هذه المفومات الغير المتناهيية فلا هي موجودة
 لا هي مما تعلق بها العلم بالذات بل العلم بما يتعلق بمفوماتها وعنواناتها وهي موجودات في ذهن من الاذ بان فاقيل لا وجود لها في
 مرتبة العلم بالفعل لان الاذ بان حوادث قلبه فهذا الاشكال راجع الى الاشكال الذي ذكرناه سابقا في معنى العلم بالفعل ولا يكون هذا
 اشكالا على حياهه وبلغوا الشقوق التي ذكرت في تقريره ولا يكون لذلك الاشكال خصوصية باجزء المتصل فان قلت لو كانت تلك
 المفومات الموجودة في الذبان معلومة له تعالى ولا شك انها غير متناهيية بالفعل لم تحديدها مع كونها غير متناهيية في علمه تعالى قلت
 ماذا اريد بتحديد ما في علمه تعالى ان اريد بشمول علمه تعالى جميعها بحيث لا يشذ عنها شيء فذلك لازم ولتسرم وان اريد بتناهيها فذاك
 غير لازم اذ لانهم ان كلما احاط به تعالى فتناء اذ علمه تعالى محيط بالمتناهي وغير المتناهي ولعلك تحدثت من ههنا بالجواب عن الاشكال
 الاول الذي ذكره الاستاذ في حجة الوشقي فان العلم بالامور اللائقية اللائقية بالاعتناء بالفعل انما يتسلم تحديد ما في العلم بمعنى شمول
 العلم بالامور المعنى تناهيها والتحديد المقضي الى كجمل هو التحديد بمعنى التناهي لا بمعنى شمول العلم قوله تعلق العلم بالامور اللائقية بكونها
 ومجموعها تحصيل اذ لاجلته ولا مجموع لها قلت ان اراد به انه لاجلته ولا مجموع لها في الزمان المتناهي فسلم لكن علم الباري شامل بالفعل
 بجميع الامور اللائقية الموجودة في الازمنة الغير المتناهيية وكذلك علمه تعالى بجميع مراتب الاعداد الغير المتناهيية وكونها لا تقيف بحسب
 الوجود الزماني التدريجي لانها في فعليتها في الازمنة المتناهيية وفي الاذ بان العاليية وان اراد انها لاجلته لها ولا مجموع اصلا فمخرج قوله
 كلما يتعلق به علمه بالفعل بحسب ان يكون محدودا وعنده في علمه بالفعل قلت ان اراد به كونه محدودا هي شموله لا بعلمه فسلم ولا خيرة ان اراد
 بكونه متناهييا فم قوله ان الفعلية في الوجود في نفس الحقيقة التحديدية كذلك الفعلية في العلم الحقيقة التحديدية ضرورة قلت لو كانت جميع مراتب الاعداد
 موجودة في نفس لمكان غير متناهيية بالفعل محدودا وانما يتسلم الفعلية في الوجود في نفس الامر التحديد في نفس الامر كونها خارج من القوة الى الفعل في نفس
 الامر القدر المتناهي وتس على ذلك حال الفعلية في العلم فلو كان احتياج من القوة الى الفعل في العلم القدر المتناهي كان محدودا
 في العلم وما اذا شمل العلم الغير المتناهي بالفعل فلا يكون محدودا كما لو شمل الوجود الغير المتناهي بالفعل لا يكون الوجود بالفعل متناهييا
 قوله اذ فرضنا علم جميع مراتب الاعداد باسرها فليعلم كم هي التي قلت نعم لكنه ان اراد بقوله كم هي الكم المتناهي فم وان اراد بالكم الغير
 المتناهي فسلم لانها في ذلك كونها لا تقيف بحسب الوجود الزماني التدريجي وكذلك اذ تعلق العلم بالحوادث الاستقبالية باسرها فليعلم
 انها غير متناهيية كما بالفعل في العلم ولا يتناهي ذلك كونها لا تقيف بحسب الوجود الزماني التدريجي وما قال في التمهيد من

ان الامور لا تقف على حيزها من القوة الى الفعل فليست كمن حسب لوجود الذي تنكح لاسرجه بالتحقيق اعني الوجود الزماني والشيء
 لا يحسب نحو اخر من الوجود كما لو وجد المثل في الاذهان العالية او الوجود الدهرى الذي ليس بحسب تعاقب وتقدم وان قلت ذواتها
 تنكح لاسرجه بوجد الذي بحسب تعلقها بالهاتل على موحدة بالفعل هي غير تناسلية جرت به من اسر فبالتكلم لم يأت
 اسر في الغير التناسلي مطلقا يحسن به اشكال آخر لا يخلو له بما ذكره قدس سره على ان في كلامه في عروة الوثقى لفصاح على ان هذا
 الاشكال على حيله يذو استعداد الى تحقيق الحق في ذواته حيث يتكلم في علمه تعالى بالجزئيات المادية على وجه جزئي انشأ له
 تعالى في انتظار الاشكال وان فهمي اسر بانه لا يتطوّل لكنه لا يتخلو عن الاعادة والتفصيل **قوله** ثم اذا صار الشيء الى تنبيه اخر على ان وجود
 الشيء نفسه يعني الاشكال في ذاته بغيره من ان وجوده بالاعتناء بالاشكال في حاصلا من حصول صورة اشياء في العالم
 لما كفى في الاشكال في نفسه نفس الشيء عند يكون كافي في الاشكال بالطريق الاول وقول من قال انه يجوز ان يكون خصوصية
 اعني الوجود المثل في ذاته في الاشكال في نفسه لا يصح في **قوله** قلت ان قال في الاشياء القول بالماله الادراكية باطل فاشكال
 انما يترب على وجوده بالقوة العاقلة لكل ما كان وجوده بالقوة العاقلة كان كشفا عنه بان ذلك الوجود والاشياء تختلف عن سببه
 فيحصل بوجوده في الاشياء رابعا فبغيره من الحالة الادراكية والاشياء ان يكون الاثر واحد وثران في مرتبة الابقال بالحالة الادراكية
 فربما يبرهنه عند الوجود لا باعتبار الوجود والصور ليست كذلك لان القول بالحالة امر ممكن فبذلك في نفسها باطلة في ذاتها
 كسائر الكمالات من الصور وغيره بان كانت مطلقة في حدها من حيث عدم الذي هو اصل الظلمة ونوريتها استفادة من الوجود
 بالفعل فانما انور هو الوجود والاشياء لا فرق بينهما وبين الصور في نوره البهية انتهى انت تعلم ان ان ارد ابطال القول بالحالة الادراكية
 مطلقا فذلك هو من سائر الاشياء على كل ما كان وجوده بالقوة العاقلة كان كشفا عنه بان ذلك الوجود بل سببه من انشأ
 تعالى على ان الاشكال في الاشياء وصورها عند القوة العاقلة انما هو بالحالة الادراكية وما قال من ان الاثر لا يختلف من سببه
 لكن الاشكال عندنا ليس اثر المطلق وجود الشيء بل الحق ان النفس تغير واصفات هي سائر الاشياء خاصة فالهالة الادراكية
 اثرها الاشكال في كشفه بنفسها وسائر الاشياء حتى صفات العالم مكتشفة بتوسطها كالضوء فاذ مضى بنفسه سائر الاشياء بصفته
 بتوسطه وايضا من ان علم النفس واصفاتها حضوري ان اراد بان علمها واصفاتها ليس بوساطة صورها فهو حق لكن لا يلزم منه
 ان لا يكون علمها واصفاتها بتوسط الحالة الادراكية في الحق ان صفات النفس اعني صفاتها الانضمامية الموجودة في النفس
 وجودا اصليا يتعلق بها الحالة الادراكية تعلقا وتوحيها في مكتشفة تعلق الحالة الادراكية بها واما الحالة الادراكية نفسها فلا تتعلق
 تعلقا بنفسها لاستعداد التعلق الذي هو اضافة تعلق التسعين واستناع تعلق حاله ادراكية نفسها باضافتها الى اسر في الموجودات
 الاصلية اعني الى الالات الادراكية فانها عندنا موجودة اصلية لا صفة استراعية كما توهم البعض مكتشفة بنفسها بالقوة العاقلة بغيرها

الجلي من النظر اما بحسب قبح النظر فالجواب ان الحالة الادراكية انما تكشف عند العالم متعلق حالة اخرى بها كيف تكون كفى نفس مجرد
 الحالة للنفس في انكشافها عند العلم ان يكون انفس عالم لكل علم قائم بها ابداء هو خلاف البداهة الوجودانية ولا يلزم انفس كما
 يأتي في الدرس الاتي وان اريد به ان علم النفس بصفاها ليس بواسطة اصلا بل هي متكشفة نسبتها كالنظر الجمهور فغير مسلم ولا
 جرح في نفسه كما ستقف عليه انشأ الله تعالى نعم من لقين بان وجوده في الشيء مطلقا كاف في الانكشاف كما هو رأي الشائبة
 فلا يسيل الى القول بالحالة الادراكية لان الصور لما كانت موجودة للقوة العاقلة وكفى وجودها بها في الانكشاف فاية حاجة الى
 الحالة الادراكية وان اراد البطل القول بالحالة الادراكية في علم النفس بذاتها علم المجردات بانفسها فسلم لما قال من ان وجود
 الشيء في الشيء كاف في الانكشاف فان ذلك على اطلاع بل لا يحتاج الى شيء من انفس بين العقل المعقول في علم الشيء بنسبة تنبيه
 في المصادق اصلا على ان فيه ايضا كلاما يتبع انشأ الله تعالى قوله فيسلسل الاشكال بالفتل انت تعلم ان العلم شيء يتوقف على
 توجه انفس نحو ذلك الشيء فيعلم ان العلم بالحالة انما يكون بحالة اخرى ولا يلزم انفس لاننا اذ علمنا شيئا بحالة فلا يصح لنا ان العلم
 بتلك الحالة التي هي العلم بمجرود قيام علم ذلك الشيء بتأمل يتوقف العلم بالعلم ذلك الشيء على ان يتوجه انفس توجهاتنا الى ذلك
 العلم فذلك التوجه المتألف متصل بحالة اخرى متعلقة بالحالة الاولى ويكون تلك الحالة الاخرى علما بالحالة الاولى ثم العلم بتلك
 الحالة الاخرى يتوقف على توجه متألف آخر فمادت انفس تتوجه توجهاتنا نحو حالة يتبدل الحالات واذا انقطع توجه انفس انقطع
 حدودها فتوهم لزوم انفس هنا توهم بعيد قوله لا يبل عامل قال في الحاشية انقرب عن المعلوم الموجود في الذهن بنفسه لوجود ظلي
 وهو مجرد عن المادة وعوارضها لانه ليس بل عامل انتهى انت تعلم ان الامتداد عارضا كونه حاصل بقوله قائما بالذات لا بل
 ان المعلوم الموجود في الذهن قائم بل عامل هو الذهن لا بالذات الا ان يقال انه يريد بالامتداد عنه على مذنب من يرى ان الحصول
 بالذهن ليس عبارة عن اقيام به اذ انه اريد ان ميزان العاقلة مجموع اميرين الاول قيام شيء بذاته والثاني تجرده بذاته والعقل الاول
 اقتران عن الاعراض مطلقا والثاني عن الماديات والتجرب عمل عامل مع غل النظر عن كونه عرضا او مجردا قديمين بهذا ان الاعراض
 ليست حالة اذ ليس وجودها بالهائل وجودها بالمحال وكذا الماديات لان وجودها بالماديات بالهائل كافي في الحاشية اذ ذلك انما يصح في
 الماديات بمعنى الامور الحادثة في المادة ولما تتجه في الجسم المركب من الصورة والمادة بل لان الماديات مستقلة فكل خبر منها
 غائب عن الجزر الاخر فلا حضور لذاتها عند انفسها واما المادة فانفسها في وان كانت قائمة بذاتها لكونها مجردا لكن فعلية فانفسها في
 وجودها مجردة الاستعداد وهي بهيئة لذاتها مستقلة بالصورة فهي في حدودها مجردة فاما في فلا يشعر بذاتها فضلا عن غير ذلك
 وغواشيها اذ ذلك لا يخل المادة في ميزان العاقلة فانها كانت مجردة عن المادة اذ ليس للمادة مادة لكنها ليست مجردة
 عن غواشي المادة فمن توهم ان المادة تتحقق فيها ميزان العاقلة بالمعنى الذي ذكره الشرح لم يتأمل في عبارته قوله كان عقلا

اني فشارك الالوهة لا بالمعنى المصدري فانه اعتباري ولا يعني انما اضربه المذكر فانه عبارة عن المفعول قوله فاذا ذكرنا ان لا
 يزيد على وجوده بل على ما بهيته فقلنا كانت غير الوجود في النظام انما هو صحيح فان العلم لما كان عبارة عن وجود الشيء بالفعل كان وجود
 الشيء نفسه ما عليه بانه فاذا كان الشيء لذاته الذي هو عبارة عن وجوده نفسه لا يزيد على وجوده فان كان وجوده عين لما بهيته كان في
 الواجب سبحانه فاذا ذكرنا ان لا يزيد على ما بهيته الفاعل اذ ما بهيته هي الوجود لا غير ان كان غير لما بهيته فاذا ذكرنا ان لا يزيد على ما بهيته
 لا على وجوده وانظر الفرق في حكم بان في الكلام لا معنى له فانه ان اريد بالادراك في قوله فاذا ذكرنا ان لا يزيد على الوجود في قوله لا يزيد على
 وجوده فانه المصدريان فلا يخفى ان الوجود بالمعنى المصدري لا يصح على الادراك بالمعنى المصدري
 بهيته ولا بالعكس بل الادراك بالمعنى المصدري مغاير للوجود المصدري سواء كان وجودا او واجب
 او وجودا لم يكن الا يصح الحكم بعدم زياة الوجود المصدري الادراك المصدري على ذاته تعالى فان
 المعنى المصدري ليس عين الواجب بهيته وان اريد بالادراك والوجود مصداقهما فلا شبهة في ان مصداق العلم والعالم والمعلوم في
 علم الشيء بنفسه هو نفس ذاته بلاحيثية اصلا كما سنكشف عنه غطاره فمصدق الادراك لا يترتب على نفس الذات سواء كان في عالم
 ممكن او واجب كما سنكشف عليه فشارك احد تعالى وقد عرفت الشاغل بان الشيء المقدس عن المادة اذا كان موجودا فمفكك عن عقلا وعاقلا
 وحسولا والوجود ليس صفة تنفخه بل معنى استزمى مصداق نفس بهيته الموجود بلا انضمام معنى اليها فان نفس بهيته الوجود بنفسها بلا
 زياة على مصداق العقل العاقل للعقول فلا يزيد مصداق الادراك على بهيته اصلا سواء كانت ممكنة او واجبة او محال في المراتب والادراك
 والوجود مصداقها معنى زياة الوجود على الهيئة ان يكون صدق عليها بحيثية تعليلية هي امتداد الذات الى افعال معنى عدم زياة وتعار
 الحيثية التعليلية فالذات المدركة اذا كانت ممكنة كان مصداق الوجود هي حيث استندوا الى افعال كذلك كان مصداق الادراك
 هي من تلك الحيثية فيكون مصداق الادراك اذ كان على الهيئة غير زائد على مصداق الوجود واقترع عندهم من ان مصداق العلم والعالم
 المعلوم في العلم المصدري نفس ذات العالم نفس ذاته بلاحيثية فالمداد بها الحيثية التقيدية في المصدق لا انتفاء الحيثية التعليلية
 اليه واذا كانت واجبة كانت بنفسها بلا زياة حيثية اصلا تقيدية او تعليلية مصداق الوجود والادراك معا فم قوله مستند عن
 ما بهيته اذ ما بهيته هي الامر للمفعول الواجب تعالى لما كان بنفسه شخصا واحدا فمستند عن ما بهيته بهذا المعنى قوله على مهية التي
 هي الوجود لما بهيته بهيتها معنى بالشيء هو هو لا الامر للمفعول قوله وجملة الجازات العلم ان لا تثبت علمه تعالى بالاشياء كالمك اول ما
 اتفق فيه الحكماء والمفكرون وهو الاستدلال بان في العالم من باني الصانع على حكمه سبحانه الصانع والثاني بالقرينة المفكرين من المتك
 بقدرته تعالى اختيارا وفي اشارات آثاره على سبق علمه لا سيما للقدرة والاعتقاد بوجوه الثالث للحكمة الخاصة وهو ان لا سبحانه مجردة قاطبة
 بنفسها في عاقلة بنفسها الماحقة الشاغل وكلما كانت عاقلة بذاتها كانت عاقلة بما سواها لكونها عاقلة لكونها علم بالعلم بالعلم

بالعلول الشارح قد اختار من بين هذه المسالك المسلك المنقوص بالكمالات فثبت اولاً انه سبحانه أعلم بذاته ثم بين انه عالم بما في العلم
 اي لا يتباطأ به تعالى بالعلول وكفاية وجود الشيء بالفعل شيء موجود بالفعل بالعلول في الاكتشاف فثبت ان عالم بما في العلم
 الخ وبعد ثبات علمه بانه بذاته ويعبر عن ذلك الى تفصيل كيفية علمه سبحانه بالاشار فقال فعله الاجمالي الخ فالمتصور لقبوله وجملة الجائزات
 الخ اثبات انه تعالى عالم بالجائزات بلا توسط الصور لا ثبات على الجائزات منطوق في علمه بذاته بل ذلك ما قصد به البيان
 فيما بعد كما سياتي والعارف في قوله فعله الاجمالي ليس لغرض اعلى به الكلام بل هو تنقيب على مجموع الكلام السابق فاقال خاتم الحكماء
 قدس سره في حاشي شرحه معترضاً على الشارح من انه بعد تسليم ان مناط العاقبة التجربة ومناط العقولية انحصار عند المجرز لا يدرك
 انه لما اراد يكون ذوات الجائزات بمهيأاتها ووجوداتها لا يثبت ان اراد انهما بنفس ذواتها ووجوداتها مترتبة ارتباط المعلول
 بالعلية تسليم لكن لا يلزم منه ان يكون في ذاته حتى يصير علم الذات علمها وانما يلزم ذلك كقولهم نفس المعلول في ان يكون العلم
 بالعلية نفس العلم بالمعلول ولم يصحح هذا البرهان والذي صحح هو ان العلم بالعلية يستلزم العلم بالمعلول وحينئذ من ذلك
 وان اراد معنى آخر فليست صور اولاً حتى يظفر فيه فان قلت لعل اراد ان وجودات الجائزات نفس ذات الباري فهي مترتبة في ذات
 في منطوق في ذاته بهذا الوجه قلت هذا هو الذي اختاره بعض الاجلّة وهو غير واثق بهنا وقد تكلمنا عليه في بعض حواشينا
 كلامه الشريف لا يتوجه على كلام الشارح وانما كان يتوجه ان لو كان مقصوده بقوله وجملة الجائزات الخ انظروا على تعالى بالجائزات
 في علمه بذاته وليس كذلك كما عرفت وليس مراده بالارتباط بهنا بالعلولية لا اتحاد وجودات الجائزات مع تعالى نعم قد استعمل الشارح
 هذه المقدمة اعني اتحاد وجودات الجائزات مع تعالى في اثبات انظروا على تعالى بها في علمه بذاته كما سيجي قوله فعله الاجمالي تلك
 الاشارة لما اختلفت فيه انه تعالى عالم بذاته وبالاشارة الى ان علم تعالى بذاته عين ذاته وانه يجب سبق علمه تعالى بالاشار على ايجادها
 تحزنا عن الجبل المستحيل فيه سماء عتبه ببيان كيفية علمه سبحانه بالاشارتين ان له سبحانه بالاشارتين الاول علمه بها قبل ايجادها
 وهو العلم الفعلي السابق على الابداد وهو نفس ذاته تعالى فانه لو كان غير ذاته تعالى كان متاخراً عن ذاته مسبوقاً بالعلم معلولاً له
 ويسمى هذا النوع العلم اجمالياً او مبادراً لاكتشاف فيه واحد بسيط لا كثرة فيه والثاني علمه بها بعد ايجادها وهو محصور بجميع الاشارة
 عنده تعالى حضور المعلول عنده وانه علم تفصيلي اذ فشاكت الاكتشاف فيه ذوات الاشارة الى ما حصره عنده تعالى مسبقاً بالعلم الاول
 والعلم الاول مبادراً فالاشياء معلومة له تعالى من حيثين كما بينه والعلم ان هذا مذهب المتأخرين في كلام من وجوه الاول انه لا حضور
 للممكنات ولا الصور بل وجود في مرتبة العلم الفعلي عنده تعالى بل الموجود فيها ذوات احدى هذه بسيطة مبانية للممكنات مبانية ذاتية فلا
 وجه لاكتشاف الممكنات عنده في تلك المرتبة الثاني ان الممكنات لو كانت معلومة له تعالى في تلك المرتبة كانت متميزة اذ العلم
 يساوق التميز والثاني باطل اذ لا يتم للمععدم المحض فالقدم مثله الثالث ان كون ذات واحدة بسيطة فشاكت متميزة امور قابلة

متعارفة غير متناهية مع تساوي نسبتها الى الكل غير مقول الرابع ان الكمالات لو كانت معلومة لالتعالي في تلك المرتبة صدق
 الموجبة القائمة الكمالات معلومة من دون وجود الموضوع استمداد الموجبة وجود موضوعها مطلقا بالبداهة بالاجماع وقد تضمن
 المتأخران للاجابة فزادوا عن سبيل الاصابة ما نقصوا عن واحد منها وان اكثرها من الاضطراب والتبويض وما جازع
 تلك الروايات والمزائق وان منكم في المغرق كل غيب عن الاول والثالث بان ذاته تعالى لما كانت كاملة من
 جميع الجهات كانت مصداقا لجميع الصفات الكمالية فذاته بنفسها مصداق للعالية وكافية في الخشاة لا شيئا فلا استبعاد في
 كون المبدأين فشا لا لخشاة المبدأين والافى كون الذات الحق فشا لا لخشاة متفادين والافى كون الذات مبدء الاستيعان
 كل من الكمالات وتساوي نسبة الذات الحق اليها لا يضر اذا تساوى اوجب كونها مبدء لا لخشاة كل منها ولا لخشاة ملازم
 الاستيعان انت تعلم ان هذا ليس جوابا عن الاشكال ولا كشف للشبهة بل بمصداق يجب الايمان بكونه سبحانه عالما بجميع الاشياء
 باخلاص اعتقاده لا يفتقر الى افعال من شبهة واستبعاد ولا كلام في وجوب ذلك الايمان لكن يجب على من يقصد الجواب ان
 يبين ان الكمالات مع عدم حضور بذاته واهتمام بصورها وانتمار علاقتها بغيرها وبين الذات الحقيقية انكشف عند ما يكون استناد
 بعضها من بعض مع ان الموجود في مرتبة العلم ليس الا ذاتا احدية بسيطة متساوية بالنسبة الى الجميع وهذا الجواب غير متعارف لك
 وما توهم بعض الشايعين من ان بهية الحكم باقتناع كون المبدأين فشا لا لخشاة المبدأين واستبعاد كون شئ واحد بسيط فشا
 يتميز بامور متناهية غير متناهية بذاته الوهم اذ قد نادى بالحدس الصائب الى ان الواجب مع بساطته ووحده وبساطته الكمالات
 فشا لا لخشاة فشا لا لخشاة هو الوجود فان ما به الوجود مبادئ وواحد فشا وجودات الكمالات المتعددة والوهم لا ينكر ذلك
 لانه بظهوره اذ يبرى ان فشا واحد يتشع صور متعددة انتهى لا يتحقق ان يخلص الى فشا كون المبدأين فشا لا لخشاة المبدأين
 ليس مستبعدا على اطلاقه ولا ما يدعى البهية في اعتنا انما يدعى البهية في اقتناع ان كون المبدأين متشعفا عند مبادئ آخر من
 دون صورته بنفسه او بصورته ومثاليين دون مناسبتة ما بينه وبين المبدأين الاخر الذي فرض انه فشا لا لخشاة ذلك
 المبدأين وليس بذاته الوهم كيف وهم قد صرحوا بان يعلم ما يحصل صورته الشئ عند العالم ويصور نفس الشئ عنده بالعينية
 او بالاعتية او بالمعلوية وظاهر ان شيئا من هذه الامور غير متحقق بهنا وقياس فشا لا لخشاة الشئ على فشا موجودية قياس
 بلا طبع الا ترى ان فشا الخشاة الشئ قد يكون نفس فشا كافي علم الشئ بذاته وفشا وجودية الشئ يستلزم ان يكون نفس فشا لا لخشاة
 عليه الشئ نفسه فشا وجودية الشئ يجب ان يكون مبادئ الخشاة ثم انهم ذهبوا الى مقتنع صدور الكثير من الواحد بما هو
 وما ذكرنا في بيان جاري تميز الواحد بما هو واحد لكثير كما لا يخفى على من راجع الى ذلك عليهم فلو ان تلك البهية بذاته الوهم لمساعدتهم
 ولا لهم على انه لا حاجة للمعرض الى التثبت بالبداية فلو ان لبس الاقتناع كون شئ واحد فشا لتمييز امور لا متناهية الى الدلائل الدالة

على متنوع صدور الكثرة عن الواحد فظهر فساد قياس كون الامر الواحد بهيئاً مفارقة لمتنوعه على كون امر واحد به موجوداً له كالمكانة
فان الامر الواحد بما هو الواحد لا يتصل بكونه مفارقة لوجود امر غير متنوعه عندهم البصر وانما يجوز كونه كذلك اذا انفردت بهيات متعددة لما تقرر
عندهم من متنوع صدور الكثرة عن الواحد ويمكن بهيئاً القول بكون امر واحد مفارقة لمتنوعه بيهيات متعددة اذا انفردت عن ان
مفارقة الكائنات الاشياء نفس الذات الواحدة بسيطة بلا زيادة ميثية ما عليها ولو فرض ان مفارقة الكائنات لا شاردة تعالى مع جيات
وثنائيات متعددة فذلك البهيات المتعددة الموجودة في الواقع على صفة التعدد الاول وعلى الثاني فليس مفارقة الكائنات لا شاردة لمتنوعه
الا لذات الاعدية بسيطة بما هي كذلك اذ لا تتحقق للبهيات وتعدد ما في الواقع وعلى الاول فذلك البهيات المتعددة المتحققة في الواقع
ممكنات فهي متافرة عن العلم الفعلي الذي هو عين الذات الواحدة الحق فلا يكون لتلك البهيات مدخل في الكائنات لا شاردة لمتنوعه
في العلم الفعلي والافعال فذلك البهيات الموجودة المتعددة اما من منقطة الى الذات الحق فيخرج هذا المذهب الى مذهب الشيعين ويطلب
بطلانه وينفض عنه فيخرج الى مذهب افلاطون فيبطله اطلبه واضع فذلك البهيات الموجودة المتعددة لا محالة ممكنة فلكون
مستبقة لبعيد تعالى والاعلام في العلم السابق عليها الكلام مع ذلك كله يكون القول بتلك البهيات اعترافاً بتنوع كون الذات الواحدة
بسيطة مفارقة لمتنوعه لا شاردة ولا يكون له اية بداية الوجود كما هو ومن بهيئاً سقط ما حكفت البعض الآخر من اخصائين في دفع
هذا الاعتصام من ان ذات الباري وان كانت سبانية بالذات لذات الممكنات لكن لها خصوصية خاصة مع كل واحد منها وتلك
الخصوصية تكون كاشفة لكشفها تفصيلاً ولا بعد في كون الكاشف مبيناً للكشوف اذا كان الاول خصوصية مع اشياء ثم
بانظر الى تمايز الخصوصيات تمايز العلوم وتلك الخصوصيات امور انتزاعية وليس مدركها الكشف على نية المفهومات الانتزاعية
بل على مفارقة باهوتات واحدة بسيطة ويجوز ان يكون الذات الواحدة بسيطة مفارقة لمتنوعه امور كثيرة مختلفة لا تارة والاعكام
كالكرة فانها مفارقة لمتنوعه المنطقية والدوائر الصغائر والمراكز والمحاو كذلك يكون ذات الواجب سبحانه مفارقة لمتنوعه خصوصيات
مختلفة تمايزه الاعكام والآثار وهي العلوم التمايزه هذا الكلام وجه السقوط انه لا يخلو الا ما ان يكون لتلك الخصوصيات
المتعددة التمايزه التي جعلها منطلقاً لاكتشاف الممكنات ومدار التمايز علومها تتحقق في مرتبة مصداق العلم الفعلي على صفة التعدد
اولاً على الثاني ان يكون لتلك الخصوصيات المنتزعة بعد تحقق مصداق العلم واكتشاف الممكنات وتمايزها ملغاة ويكون مفارقة الكائنات
والتمايز بالحقيقة نفس الذات الاعدية بسيطة وعلى الاول يلزم الحالات التي ذكرناها واليه الخصوصية الخاصة بين الواجب سبحانه
وبين كل واحد من الممكنات نسبتاً بينها فتكون متافرة عن وجود الممكنات لا تتحقق النسبة فيحقق طرفها فلا يساغ للقول بكون
تلك الخصوصيات منطلقاً لاكتشاف والامتنان في العلم الفعلي السابق على وجود الممكنات ثم قياساً انتزاعاً الخصوصيات من الذات
الاعدية بسيطة على انتزاع المناطق والمحاو والمراكز والاقطاب والدوائر من الكرة قياس مع الفارق اذا الكرة ليست بسيطة

المتماثل على انشطة على انشطة واطراف وجانب بخلاف الذات الحقبة الاعدية بسيطة من كل جرم على ان يتراجع المنطقية و
 المركزية والعقلية من الحركة معقول وتحتلج الاضافات وهي الخصوصيات من احد المتماثلين يعني الذات الاعدية المعقولة من
 دون مضافات اخرى ان تلك كانت غير معقول وقد اوردوا القائل كون الذات الواحدة بسيطة الحقبة فشا لاكتشاف امور كثيرة في
 وجود انشاس اذ فرنا ان كونها بسيطة لا يماهم فانما تنصرف انفسها وانتهت تعلم ان التفكير لا ينجح وفرض ان انفس بسيطة الكلام
 من دون هذا انما من دون وجود الاسباب ولا رغبة ان هذا ليس معقول فانهم بذابوا الكلام على الاشكال الاول والاضافات
 اما الاشكال الثاني والاشكال الرابع فانما تنصرف الجواب عنها اذ قيل بان تلك كانت نحو وجود في مرتبة العلم في سياتي عليه الكلام
 انشا لا يفرز غير مرتبة فاجاب بعض الشارحين بتارة بان صاحب **الافق المبين** حتى ان فرع في ثبوت الاشياء على
 ثبوت المثبت لا واستلزامة اليه انما هي بانظر الى طبيعة الربط الايجابي ولا يمنع ذلك من خصوص احد الى اثنين من الفعوية
 والاستلزام وتارة بان تحقيق ان البداية في هذه القاعدة بانه الوهم وان تعلم ان هذا الكلام ليس لكنه معنى مثلا عن ان
 يكون له وجودي اما الاول فلهذا لما كانت طبيعة الربط الايجابي مستدعية وجود الموضع كانت مستدعية له كانت وتجزان من
 خصوص احد الى اثنين فاستدعية طبيعة الربط الايجابي من اوداهم صاحب الحق المبين ولو جاز ذلك لارتفع الوثوق باستدعاء
 صدق الوجبة اية مرتبة كانت وجود الموضع اذ يجوز ان يمنع خصوص ما شئت به واما ان ذلك مقتضى طبع الربط الايجابي وبما يبرح
 البطلان فان قيل من الوجبات ما ياتي بمجموع الصدق الاعلى موضوع موجود فاستدعاء صدق مثله وجود الموضوع موقوف
 فلتستغنى لا يكون استدعاء وجود الموضوع بطبع الربط الايجابي بل يكون ثبوت خاص خصوص المحمول الكلام على تقدير كونه مقتضى طبع
 الربط الايجابي والاضافات فخلان نسبة هذه البداية العقلية الغير المكشوفة التي جميع عليها بخلاف جابر الاسلاف الاضافات ان
 فضل الخلاف فيما بين بعض الاسباب الى الوهم وهم يبرح البطلان كيف ودلول الحقيقة الموجبة ثبوت الاشياء والاضافات وكيف ثبتت
 صفة وحال فان المعلوم الاشياء هي التي ثبتت لشيء والظن من ان حلول الحقيقة اتحاد الموضوع والمحمول لا ثبتت شيئا بل
 فان المعلوم انصرف الى الصانع الاتحاد مع شيئا أصلا وتوزن ان ذلك فن انهم استدعاء طبع الربط الايجابي وجود الموضوع يقول بان
 استدعاء وجود الموضوع انما يكون ناشئا عن خصوص المحمول المحمول بهما المعلوماتية والاستماتة ولا رغبة استدعاء وجود الموضوع على
 ان ما ذكره من البرهان لا يستقيم قبل التقدم فانهم ليسوا براضين بما ذكره فلا اشكال عليهم في هذا الكلام وان ادى الى الطول كنه
 الاغلو عن طائل **قوله** علمه التفسير اي بمعنى الحاضر عند الذكر **قوله** فانها موجودة بالاجمال مستدعية لشيء فيطوي علمها في علمية
 العلم ان هذا الكلام ثلثة محال الاول وهو الحق لكنه اللطيف اوق وباطلاص الابان ان اذ ذب اليه الصوفية انهم لم يماهم استدعاء
 والاسلام من انه ليس في الوجود الا ذات واحدة حدها بجهل ذاتها موجودة بذاتها انشطة في ثبوتها وتلك كانت عبارة عن ظهور ذاتها

وذلك لذات الحق بنفسها مطلقه عن كل قيد غير مقصوره على تعيين هرتة وصدقها في الكثرة وتعييناتها مكانة وهي واجبة وكثرة وهي
 واحدة فالمكانات وهي التعيينات انما بعد عن نفس الذات الحق منطوية في الذات الحق الطول الا ان التعيينات في فضاء انشراحها فالمكانات
 باسرها صفاته واسماها السابقة عن نفس ذات الحق فلا يمكن ان يكون لها في ذات جميع الاسماء والصفات المنطوية فيها فاما انطوي
 بهاني علمه بذاته ونهايه العلم الاجمالي الذي هو نفس علمه بذاته فلا يلزم ان يكشف الميادين بالمبشرين لا تميز المعلوم المصور ولا يصح
 الموجبة بدون الموضع ولا غير ذلك من الاستحالات التي في الكلام في الاصل المبين على غير ما نحن من امر سبحانه قد بينا بهانه وشيئا ان كان قد نفا
 شبهات الموسوسين وادخا عن سواوس المتوسمين في كتابنا انقصر العقود في وحدة الوجود الموسوم بالمرحوم المجدد وكان الشارح
 على هذا العمل اشارة الظاهر ان ثبت ادق بسببها قويا ويدل على كماله في الحاشية المتعلقة على قوله تحقيقه ان اوقات الجبررات
 ان كانا سياتي في نقد ونطبق عليه وليكلام المعلم الثاني في الغرض على ما ستعرف ان شاء الله تعالى الثاني ما اركبه الحق
 الدواني من ان للمكانات في مرتبة العلم الفعلي وجودا اجماليا انكشف فيها عنده تعالى وجوده تفصيلي بعد الايجاد كانه تحليل
 تفصيل لذلك الوجود الاجمالي وهذا ان لم يحل على مذنب الصوفية الصافية ليس معنى فان المكانات لما كانت ذوات موجودة
 قباينة سبانية لذات الواجب سبحانه عندهم ان كان يكون لبا وجودا اجماليا تفصيلي والا كان لكل ممكن زمان فان مصداق
 الوجود نفس الذات بلا انضمام امر اليها واليه ذلك الوجود الاجمالي اما واحد وهو صريح السطلان اذ الوجود الواحد انما يكون موجود
 واحد ويلزم ان يكون المكانات باسرها عن تباين حقها كعبا اقتصادا راجيا تباينها وتباينها واما واحدة مع ان اتحاد الاثنين باطل
 او متعدد بحسب تعدد ذوات المكانات فهي كلها موجودة في مرتبة العلم الفعلي قبل الوجود فلا يكون ممكنة بل اجبة واليه ذلك الوجود
 اما كافي في تحقيق المكانات باجها اولها على الثاني فالمكانات معدومة في مرتبة العلم الفعلي فلا شك ان تميز المعلوم المصور وصدق
 الموجبة من دون وجود الموضع بحال مع نهم انما ان يكون له القول له وعلی الاول فالعلم موجود قبل ايجاده واليه المكان ان هذا الوجود الاجمالي
 واحد منع انه لا يقبل اتحاد الجبر والاعراض التعاريف غير القوا والحقائق الحقيقية والاعتبارات العقلية والماديات المجردات وجودا لا يمكن
 هذا الوجود الواحد ان يكشف المكانات اللا متناهية بما هي متغايرة متخالفة فيلزم الجمل تعالى الله عما يصفون المكان متعدد اجمالا
 في هذا الوجود لا يكون هذه المكانات بعد الايجاد تفصيلا وتحليلا لذلك الوجود الاجمالي ومن ذلك كله هذا الوجود الاجمالي للمكانات ما عين
 ذات الواجب فتمتية وجود المكانات لا يعني شيئا اذ المكانات غير موجودة مع هذا الاشكال في على حاله واما غير فاما تفصيل عن الواجب
 فان كان احدا راجع الى مذنب المحقق الطوسي وان كان متعدد راجع الى مذنب فلا طون انما نضم اليه ان تعدد راجع الى مذنبين
 والراجح الى مذنبين المتكلمين قائلين بان علمه تعالى صفة بسيطة قائمة بذاته تعالى ان لا يستخرج عنه فاما كان ان شاء الله تعالى ان شاء الله تعالى الى الشئ
 الاول ان كان راجدا عليها عاد الى احد الشقوق المذكورة واليه هذا الوجود للمكانات ما واجب فيلزم وجودها او يمكن ان يكون سبوقا بعلم

فلا يكون في مرتبة العلم بعضه وبالجملة ففساد القول أظهر من ان بعض النشأ بالجملة بعض النشأ من ان الممكن جسيم الاول
العزم ولا يتعلق العلم بسند الجبته والاشية جبه الوجود وبى رابعة الوجود لان وجود الممكن بعينه وجود الواجب لان ما به موجودية الممكنات
هو الواجب بذاته لا معنى لانها ان اراد يكون ما به موجودية الممكنات هو الواجب سبحانه انه سبحانه علمه للمكانات فذلك علمه لان ذلك
لا يستلزم موجودية الممكنات في مرتبة العلم بل ينافيها ضرورة ان العلول لا يمكن ان يكون موجودا في مرتبة ذات العلل وان
ان الممكنات موجودة بنفسه هو الواجب فذلك بطلان سلكه وجوب الممكنات وايضا هذا الكلام على تقدير صحة خبره جواز ذلك الممكنات متناهية
ذات الواجب فبهم وعندنا هذا العقل قطعا وان كان وجوده مستمرا سبحانه فلا يلزم من اتحاد وجوده مع تعالى الظواهر العلم بذات الممكنات
في علمه تعالى بذاته وانما يلزم من الظواهر العلم بوجوده في علمه تعالى بذاته فان وجوده مستقل عن ذواتها على هذا التقدير على ان في
هذا القول اشتدادا بوجه شتى طرنا ما عرفنا لاطالة ما نورد عليه من شلح من ان القول بالاتحاد بين وجود الممكنات ذات العلم
لا يستلزم القول بصحة العمل بين ممكن يمكن بين الممكن والواجب بتمتص مناط العمل وهو الاتحاد في الوجود وهو معلوم الانتفاضة في غاية
المستوطان لا يستلزم مناط العمل هو الاتحاد في الوجود مطلقا واللازم العمل بين الاوصاف الاسترضائية الموجودة بوجود واحد هو وجوده فصار
استرضاءها كحقيقة والعقوبة الوجودية بوجوده فصارها كالتكامل شالين ان العمل بينهما معلوم الانتفاضة فصارها كحقيقة فصار العملين
الآخرين علمت ان العمل الصحيح هو الاول والحكم بعد احاطتك بما تلوها عليك القينا اليك فنه هذا البحث الجليل المنبسط
اذ عليك بطلان التمسك بالشبهة في ذلك ما لك باذنه سبحانه عالم بالاشارات العزيب عن شغال ذرية في الارض والافق السموات فله
فقال لما يريد ان يصنع حكيم في صنعه ويجيد اليقنت امنت بان الحق في هذا المزمع ما عليه صوفية الحكم وقد طرنا تفصيلا على عزو
الضيق الوقت وعذارة العام والحد يقول الحق وهو يهدي السبيل قوله بوجوده التفصيل في الحاشية لعل به احواله افعاطون انشأ في الاول
نيت في سبب العلم انبي قد عرفت ان نواليس مراد افعاطون فتذكر قوله بتمتص ان ذوات الحيزات لم تكن تقول ان اراد يكون
ذوات الحيزات بطبيعتها وجودها افعاطون لا واثار الذات ووجوده تعالى انها معلولات فافقت من تسليم كونها لا يلزم من الظواهر علمه سبحانه
في علمه بذاته وان الذي يبنى في قوله فليست هي نظرية قلت اراد بان ذوات الحيزات تعينات الكورات للذات الحقبة الواجبة لتبسط المخلقة
بني مشطورية في تلك الذات الحقبة فالعلم بها مشطوري يعلم بالذات بيل على ذلك قوله في الحاشية قال لا تشابه في بعض حاشية و
وليس لك على افعال الاوصاف الاسترضائية بالقياس الى موضوعاتها التي هي مشاير لاشراها فان من يدرك فشاير لاشراها لا يتلوه يدرك ذلك
بان تميزه عن ممكنات كل ما يشترط الاوصاف الاسترضائية والاعتبارات العقلية لسببها تعالى بغير شاذ فشاير لاشراها على العمل الصوفية
تأملون بحيث تاملوا ليس في الوجود الواجب تعالى وانما الممكنات موار اعتبارية فان العالم عند فهم عراض محبقة اعتبارية فخره
عن حقيقة موهبة واحد بحسب الحقيقة فله تعالى به ذواتها مشطورية في علمه تعالى بذاته بحيث لا يعزب عنه شئ وتفصيلا لا يلحق به في هذا

انتهى هذا الكلام صريح فيما ذكرناه من الاستقيم في الكلام على مذنب من نقل كلامه فانه يرى ان الكمالات ذوات مساوية عن ذات الواجب
 سبحانه فلا يكون نسبتها اليه سبحانه نسبة الاوصاف الاتزاعية الى مناسبتها وقد نبهنا الشارح على ذلك بقوله منزهة الاوصاف الاتزاعية
 فنية لانه على ان هذا الكلام على تقدير مساوية الكمالات عن الذات الحقية كلام تشبيهي ولذلك في بكلمة الترتي في قوله بل الصوفية قالوا
 به فترقى من التشبيه الى التحقيق ومن الجواز الى الحقيقة واصله الموقوف قوله فهو كالحالة الالهية في الخصال في الحاشية اعلم ان هذا تشبيه وشبها
 كما شجر النواة من حيث ان ما في شجر من الغصون والاوراق والثمار وغيره ما يستخرج في النواة من غير تحليل وتركيب النواة سدا
 لكل احد منها وكذا البحر والاسراج لا يكون مقياسا لما نشأ تعالى بالنسبة الى الكمالات فانه سبحانه تعالى عن القياس القياسي لا يشبه شي
 اذ لا يشبه ولا صندله ولا اندله لكن مداركنا القاصرة لا تحيط بهذا النحوس الالهى هو منه من التركيب التحليل وتلك من عدم
 الاختياز في نحر العلم له وسه ادراك هذا النحوس الاجمال فاستجنا الى تقرير الاجمال الذي يكون فوق الاجمال تفصيل الموجود في الحدود
 المحدود وفي العلم بالشي مع عدم الاختياز مما عداه فادركت هذا النظائر المعقدة لتصوره وتخييله في الجملة لتلايه بعد عقولنا نحن في
 ولا نتذكر عن تحقيق ما هو متعال عنه ولا تجعلها مقياسا لما نشأ تعالى عنه انتهى فمن قبح فيها اورده الشارح من النظر بان لا يستوى
 الظلمة والنور وظلم الحروف وفوقها من علمه حتى كان لم نفهم معنى كلامه قوله فهو لكل في حد ذاته هذا من كلام الغارابي في نفسه
 حيث قال علمه لكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه بعد ذاته فهو لكل في حد ذاته انتهى وهذا كلام مغرر يستقيم منه الا على
 ما ذهب اليه صوفية الكرام كما اشار اليه الشارح قدس سره ومحصلان قوله علمه لكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته كان يؤمم بطاير وان
 تعالى بالكمالات ليس في مرتبة ذاته المتقبل بعد ذاته وذلك يستلزم تعريه سبحانه عن كمال العلم في مرتبة ذاته فاذا زال الوهم بقوله كثر
 علمه بعد ذاته فهو لكل في حد ذاته يعني ان المراد يكون علمه لكل بعد ذاته ان كثره علمه التنصلي بعد ذاته واما العلم بكل قبل اكثره
 فهو نظري في علمه بذاته لانه لكل في حد ذاته اذ لكل ليس الحقيقة الحققة المنبسطة المتطورة في التجليات فاشار الشارح الى معنى قوله فهو لكل في حد ذاته اولاً
 اشار الى معنى قوله علمه لكل في حد ذاته بعد بقوله علمه تعالى يستفاد من جرد فعله في العلم بذاته بعد ذاته واول البعض قوله فهو لكل في حد ذاته الى انه يبد
 والمخشاف لكل بناء على انه مساو لكل وهو بعيد ويخش التجسيم ان الغارابي لا يذهب الى ان علمه تعالى بالكمالات نفس ذاته
 بل يركب ان يارقسام الصور فلا يستقيم التجويزان على مذنبه يرد على الاول انه مبنى على اتحاد الواجب الكمال غير منقول عن الغارابي
 ولا يستحسن حمل كلامه على ما لم يعلم انه مذنب والحق في توجيه كلامه انه لما ذهب الى ان علمه تعالى بالكمالات يارقسام صور ما فيه
 عليه فيلزم على رايه اكثره في ذات تعالى فاجاب عنه بان علمه لكل بعد ذاته كونه صفة منصفية والصفة المنصفية لامحالة بعد
 الموصوف فلا يلزم اكثره في ذاته ولما استشعر ان يقال ان علمه تعالى لو كان صفة منصفية لزم ان يكون علمه بذاته الضاعف
 ذاته قال وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه بعد ذاته يعني ان علمه بذاته ليس صفة منصفية بل انما الصفة المنصفية كثره علمه

على الكمالات وهي بعدة اقلها عظيم انكشفي في فائدها لما كان التسليم ان يتوهم ان العلم الذي هو كمال ولم يكن في مرتبة ذات كمال
ذاته غير تامه والا كماله بل كونه في نظره في تمامها وكما بها الى انضمام مقتضى العلم اليها وهو عطف باطل دفع بقوله فيوكل في حد
ذاته يعني انه تعالى كمال تام في ذاته لا يختلف في تمامه وكما في ذاتي افرغ ليس انضمام العلم الى الذات الحقه لتامها كمالها
التمسك الى اليقين فان كثرة العلم بعد ذاته غير مقتضى لتمامها فيوكل التام الكامل في حد ذاته فالمراد بالتمسك بهنا التام الكامل لا التام
الاجزائي حتى يتوهم التركيب في حد ذاته سبحانه ولا موجب للكمالات حتى يتوهم اتحادها مع الكمالات فانما اثار تركيب البعض في ترجيح كماله
من ان يضي قوله فيوكل في حد ذاته ان نسبة الى الكمال نسبة واحدة فلا يخفى ساجدة قوله علم الغنى الى استخدام وجوده
قال في الحاشية ليس المراد بالانفعال بهنا الانفعال التجدي الذي من شأن البهولي والشي الهية لا في بل مجروده
مستغدا من الغير اى العلوم وبذا النقص من العلم ليس من صفاته الكمالية غاية ما يقال انه مصطلح جديد ولا شاذ في انتهى كلامه
ان العلم الاجمالي لما كان عين الواجب سبحانه ومصدر الكمالات سمي فاعلمنا العلم بتفصيل لما كان اثر العلم الاول ومعلوله استحقاق
انفعالي لان اعلوته في الانفعال اى التاثر قوله كمال واحد من النسخين الخ قد ظهر انه لا شى من نحو علم الواجب كماله يحصل
الصورة فثبت انه تعالى لا يتصور سوا اركان علمه الاجمالي بالكمالات حضورها كما قال الشانج والا كما قال غيرهم في الكلام في ان
الحق بل هو ما ذكره الشانج من كون علمه الاجمالي حضوره اى اواز مذهب اليه البعض من انه ليس بحضورى كما انه ليس بحضورى فالعلم
ان هذا النزاع لفظي لا طائل تحته لان اريد بالحضورى بالايكوان يحصل صورة المعلوم في العالم فلا ريب في انه حضورى ان
اريد به ايكن عين المعلوم بل انما في المصدق فيها العلم حيث انه كاشف لذاته تعالى حضوره بطارته ولما من حيث انه كاشف
للكمالات فان قيل باتحاد الواجب والكمالات في تلك المرتبة كما هو مذهب الصوفية وهو الذى يطبق عليه كلام الشانج انما بانها قائمها كما
بنينا فبذا العلم حضورى الشبهة اليه وان قيل بجمانية الواجب للكمالات كما هو مذهب المتأخرين فبذا العلم على ان التقدير ليس بحضورى
كما انه ليس بحضورى فتقسم الى المحضورى والحصولى انا هو العلم الذى يكون عين المعلوم فانه ان كان عينه ذاتا واعتبارا فهو حضورى
وايكن عينه ذاتا غير اعتبارا فهو حصولى كما ساقى انشاء الله تعالى وبهذا النزاع ليس تحته كثير طائل قوله ما هو صفة كماله الغنى ان الشانج
استغنى عن غيره فلو كان صفة كماله تعالى لازم استحالة سبحانه بالغير قوله لا يخرج ان قرره عرفا فهو من باب الانفعال من ثبوت التاثير
استبان علمها وان شاها بهو لازم لثبوت وان قرره بهو لا فهو من الشكالى المحرور لثبات ثبوت الناقه بهو لا وبقاى تنجها لهما وعلى
التقديرين فغناه لم يفتقر الى الشانج اذ لم يولد الخ لا يسا عدة للغة فاجب للغة وما يجب للاطلاع فالاعطى يستعمل عرفا وحيث لا
فان قرره بهو لا فهو بالبعثى اللغوى فغناه لم يولد وبالعنى الاصطلاحي فغناه لا يربان عليه ان قرره عرفا فهو بالبعثى اللغوى قطعاً
ومعنا لم يولد قوله اى لا يربان عليه لربان قياس من ارفق القينى اى مؤلف من مقدمة ما تقيته فيجبه ان يكون تقيته فيجبه

في ما يلزم من تعني الاحكامية يعني فلا بد من البرهان من ان يكون معلولا وسط معطيا للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر فاما ان يكون مع ذلك علة
 لشبوت الاكبر للاصغر في نفس الامر فانه اولاد الاول يسمى برهان العلم والثاني برهان الاثبات وانما سمي الاول برهان لم والثاني برهان
 ان لان الخلية هي العلوية والاثنية هي الثبوت والاول بغية علة الحكم اي ثبوت الاكبر للاصغر في العلم وفي نفس الامر والثاني يعلم بثبوت
 الحكم في نفس الامر علمه ثم ان برهان الان قد يكون الحد الاوسط فيه في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فسمى وليا كقولك
 في المجموع منسوب عماه فكل من كان حاد متوحد غبا فها من عضواته الصفرية وقد يكون في الوجود امرا منضاه فها وقد يكون مشاركا في معلولة
 ثالثة وقد يكون عارضا مع الطبع والبرهان العلم هو البرهان المطلق فالاولاوسط فيه علة لوجود الاكبر للاصغر في الوجود كما انه علة في ان تصدق
 فاما ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر على الاطلاق مع كونه علة لوجوده للاصغر كقولك حمى زيد من عضوته الصفرية وكل حمى من عضوته
 فانها متوحد غبا فحمى زيد متوحد غبا فحمى الغيب معلولة لعضوته الصفرية على الاطلاق كما انها معلولة لها في وجودها لزيد اما ان يكون علة
 لوجود الاكبر للاصغر ولا يكون علة له على الاطلاق بل يجوز ان يكون معلولا بحسب الوجود كما ان الحركة الى فوق معلولة لطبيعة النار علة
 لمصوبها في الخرج الطبيعي فالاولاوسط وان كان معلولا لا كبر بحسب وجوده في نفسه وبسبب ذاته فلا يمنع ان يكون علة لوجود الاكبر للاصغر فان
 اعتبارها تحت بالذات اذا عرفت بانها علم ان الشايع نعم انه لا برهان عليه سبحانه اذ لا علة له بل هو البرهان على كل شيء لانه علة لكل شيء
 بالبرهان برهان العلم بالمتبادر عند الاطلاق كما يلح من كلام الشيخ في فواتح كتاب البرهان من اشعار بذلك ان الفرد الكامل من البرهان الفرد
 الكامل هو المتبادر وانما سبيل الدلالة لاي برهان انية فان الدليل هو البرهان الاتي الذي يكون حده الاوسط معلولا في الوجود لوجود
 الاكبر للاصغر كاشفة موصوفة اي معطية للعلم والاكتشاف لا مفيدة اي غير معطية للملية ولذا سميت البراهين المذكورة في الذكر حكيم بالآيات
 وقال غرس قائل شريفهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى تبين لهم انه الحق ولم يخف زيفه انه على كل شيء شهيد فهدى سبحانه
 ان انما هي الآفاق والانفس آيات على وجوده واعلام على قدرته وجوده كاشفة دالة على ان تعالى والامر واخلاق وهذه قوله حتى تبين لهم
 انه الحق ولما كان سبحانه موجد لكل شيء كان برهانا على كل شيء فهذا قوله ولم كيف بربك انه على كل شيء شهيد كما قال سبحانه قل اي شيء
 اكبر شأنا وقول صد ويمكن ان يقال ان معنى كلامه انه لا برهان عليه اصلا بل وجوده بين نفسه وانما سبيل اليه متشبهات كاشفة لا
 برهان مفيدة للعلم قال في الحاشية دافعي على ما قال الشيخ في برهان الشفان ان اليقين الدائم الكلي جال سبب انما يحصل من جهة
 وما لا سبب اما بين نفسه ولا بين اياته بيانا ليقينا بوجوه قياسية اي بالنظر والاستدلال فلا يرد بالوجوهيات المحسوسة المعلومة بالمشاهدة
 من غير نظر الى سببها اذ لا يحصل اليقين الدائم الكلي مع ان الكلام في العلم الاستدلال في دال الاستدلال بوجوه المعلول على ان
 فهو استدلال بالعلية على المعلول كقولنا الجسم مؤلف من كل مؤلف له مؤلف فان الاوسط فيه علة في نفس الامر تكون الحكم فمؤلف لان
 المؤلف بالفتح هو المحتاج وسائط الافتقار والتأليف انتهى لا يذنب عليك ان ما ذكره من ان الاستدلال بوجوه المعلول على انه له علة

استدلال بالعلم على المعلول وان كان متعاقبا في نفسه مطابقا لما ذكره الشيخ في برهان الشك اكنته باجم لما عزم من انه لا برهان على وجود
 سبحانه بل الحق على وجوده تعالى برهاننا بقينا فاعزم من انه لا برهان عليه لا برهان عليه بل علم كلاهما في الحاشية محتاج الى شرح
 وسد غلظه من ادعى وجه الاختصاص فقول قد ذكر الشيخ في برهان الشك ان العلم اليقيني بكل السبب انما يكون من جهة العلم بسببه
 اذ العلم بسببه كان جائزا لطرفين فلا يقع اليقين فورده عليه نقض بوجهين الاول نقض بعلم الجزئيات المحسوسة المعلومة بالاشارة
 فانه يقيني وليس من جهة السبب فذهب بوجهين اولهما ان العلم بهما ليس باليقين الدائم الحكي والكلام فيه ثانيا بان الكلام في
 العلم المكتسب بالنظر والاستدلال وهذا العلم ليس كذلك الثاني نقض بالعلم بالاستدلال من المصنع بان رصنا فاجاب
 عنه بان هذا علم بوجهين اما جزئي كقولك هذه الامية مصوكل مصوكل مصوكل هذا الكلام فيه لان هذا الاعتقاد يدل ايضا البيت
 لان هذا ليس يقينيا وانما هو ما كمل كقولك كل جسم مولود من الهوى والصورة وكل مولود فله مولود وليس هذا الا كبر في المولود
 بل ان لم نعلموا هذا جزئيا لم نعلم على الاوسط فلك انقول المولود مولود بل ذو مولود علته لوجود ذي المولود الجسم والحق ان جزئ
 ذي المولود هو المولود علته المولود فيكون اليقين حاصل من جهة العلة وادور على هذا الجواب بان المولود بالفتح وهذا اليق
 مفهومان متساويان فان المولود بالفتح مفهوما مضائيا للمولود كقوله ذي المولود وهذا المفهومان معان فلا يصح الحكم بان
 شجرة المولود الجسم علته لثبوت ذي المولود بل بين يدين الشوكتين سواء تخلص احداهما لعلته والاخر لا تقدم عليه ذلك غير
 مستصيرين للتساويين والجواب انه ليس المراد بالمولود بالفتح المفهوم المضائيا للمولود بل كسر المولود والمراد به والاخر فهو مفهوما متساويا
 لذي المولود فانه المتعاقب الى المولود وكون الشيء والاخر عليه كونه متساويا الى المولود فذلة الاختصاص لثبوت اليقيني الى هذا الشارح
 في الحاشية وبينا سباحة طويلة الدويل ضربنا فيها مصفا من خافه لتطول قوله وانما سبيل اليقيني واللائل كاشفة قال في الحاشية
 اي الى اثبات وجوده وصفاته الحقيقية وبالجملته المطلب بربيه غير مستفادة من البرهان انتهى فاننا ظرنا الى التوجيه الثاني الذي
 ذكرناه ثانيا وهو يعني على ان العلم اليقيني الدائم بكل السبب انما يحصل من جهة سببه وما لا سبب لاما بين نفسه واما
 عن بيانه كما ذكره الشيخ على هذا فيعلم ان لا يكون الدلائل الاتية مفيدة لليقين فلا يكون براهين اذ كون التيقينية ضروري
 في البرهان والكلام في ذلك يأتي في بحث البرهان ثم اعلم ان الشيخ قال في الهيئات الشفارة انه لا برهان عليه بانه بل هو
 البرهان على كل شيء وكلام الشارح له لغز منه لكن يجب ان يعلم انه ليس مراد الشيخ بنفي البرهان عليه نفي البرهان مطلقا
 الا ان كان اما بين نفسه واما ما يورس من بيانه وقد حقق الشيخ في فروج الهيئات الشفارة ليس بينا نفسه ولا ما يورس من بيانه و
 فرع عليه ان اثبات اتية السبب الاول من مسائل الفلسفة الاولى بل نفي البرهان الظني وان لم يكن نفيه ايضا صحيحا لما
 عرفت من ان الاستدلال من المعلول على ان له علته برهان لمى فكلام الشارح بالنعني الثاني الذي يدل عليه كلامه في الحاشية

مع كونه ما هو من كلام الشيخ غير مطابق لطائفة لا يصح في نفسه فان اثبات وجوده تعالى وصفاته ليس ما يوسع عنه فان عليه لأجل
 ومع ذلك فالشاح ايضا غير قابل كونه ما يوسع عنه ولا يمتا بنفسه لما اولنا فلتخالف الآراء فيه واما ما نيا فلانه لو كان مبنا منسب لم
 يكن من مسائل الفلسفة لان المسائل لابد وان تكون نظرية الا ان يقال ان تخالف الآراء ليس كونه نظري بل انما تخالف
 على بعض الازمان القاصرة التسبلة او لغت الجدلية المتعندة وكذا لا يجب ان يكون جميع مسائل الفن نظرية فان مسألة الفن قد
 تكون برهنية ومنه عليها باللائل **لازالة التحفار** عنها بالنسبة الى الازمان القاصرة او لتكسبت الجدلي المعاند وعندى ان
 العلم والايقان بانية السبر الاول تعالى ضرورى والدلائل عليه تنبيهات واما الحكم بضرورة العلم بثبوت جميع الصفات
 الحقيقية الكمالية من القدرة والارادة وغيرهما تعالى كما يدل كلام الشاح في الحاشية ففيه تامل فاقول مضيفة
 غير معطية لثبوتها او غير مضيدة للعلم فان العلم بين نفسه **قوله** وبيان الظاهر في بيان ذلك ان الولد لا احتياجه الى والده لا يمكن
 ان يكون واجبا بل يجب ان يكون ممكنا فلو كان له ولد كان اما واجبا وهو باطل او ممكنا فاما ان يكون مشاركا له في نفس الحقيقة
 او في جبره او في باطل لما مر وكذا الاول لان تلك الحقيقة اما ان تكون بنفسها مصداقا لوجوب الوجود او لا والاول المستلزم
 وجوبه وقد فرض انه ممكن والثاني باطل لما ستعرف ولا يكون مشاركا له في الحقيقة ولا في جبره فلا يكون ولده بل ممكنا معطو له
 كسائر الكمالات والامر في نفي كونه تعالى مولودا سهلا على نفي التقدير لا يكون واجبا ولكن ان يستدل على المطلوب بان الولد
 انما يكون بانفصال جبره من مادة والده مستعد لقبول صورة من نوعه او من جنسه والواجب سبحانه برى مقدس عن المادة فلا يمت
 ذو مادة يتكون غيره بانفصال جبره منها ولا هو يتكون من مادة فلا هو والد ولا هو مولود واطلاق الالب عليه سبحانه في لسان
 الانجيل من لسان المسيح عليه السلام على تقدير صحته يجوز وكنا في عن الابدان بلا نقطة والد بل ينفع روح الهى في رحم امه **قوله** اما
 متكافيان التماثل التشارك في الحقيقة النوعية والمراد به هنا التشارك في الاوصاف النفسية فتشمل المشاركة في الجنس مع
 اشراكه في الاوصاف النفسية فلا يرد تولد النسل من الفرس والحمار مثلا **قوله** والواجب ليس بمكان لواجب اخر ليس له مشاركة
 في الحقيقة ولو كان سبحانه والدا او ولدا لكان ولده او والده مشاركا له في الحقيقة وليس هو بمضاليف لواجب اخر فلا يكون
 ولدا ولا والده والالكان مضايقا الاول بنسب بالسابق والثاني بالسياق والمآل واحد والعلم ان الشيخ في البيات الشفاه
 نفي ان يكون الواجب مضافا وجيه مثل ما ذكره الشاح وصاحب الافق السمين اراد ان يبين على الشيخ احسانا منه اليه
 واشفاقا منه عليه فقال انما تحصلت من كتبنا ان المجول اولو بالذات هو نفس ذات العلول وجوه برهية وليس يتبين ان
 مرتبة ذات العلنة متقدمة في لحاظ العقل على مرتبة ذات العلول تقدما بالذات فان كل جائز فهو في مرتبة ذات المجعول
 وسنخ صبية المتقدمة يلزمه الاضافة الى ذات المجاعل بالمجولية والمعلولية اذ لم يضاف له بعينه لحاظ شي من تلقا شى و

واما الجاهل فذاته متعقبة في مرتبة ليس لها ذات المجهول فاضافة الجاهلية والمجهولية ليست كسبب في تلك المرتبة فاذن هو
 في مرتبة ذاته ليست تعقده الاضافة بخلاف المجهول فان الاضافة تعقده في نفس مرتبة ذات المجهول وفي نسخ مرتبة
 المجهول بجعلها سبطا على شريكها السالف لم ذلك حيث قال ولا مضاف انتهى كلامه وهذا احسان على شيخ من دون ايمان
 منه لان بناء الكلام على القول بالمجهول السبط والشيخ غير قائل بل هو من الشائبة القائلين بالمجهول المولع بالبيان
 الكلام مع طول ليس تحت طائل فان اضافة المجهولية اما ان تكون خارجة عن المبهية المجهولة عارضة لها او تكون عينها
 وان كانت فيها فكانت خارجة عنها سببا كانت متعقبة عنها بالضرورة فكون عالها بالقياس الى المبهية المجهولة
 عال اضافة الجاهلية الى ذات الجاهل بافرق ما اصلا فالفرق بينهما ناش من سوء الفهم على ان كلام الشيخ اب عن الكل
 كما لا يخفى على من لا ينجح الى آليات الشافعية في بان شاع عن الاستعصار قوله ولكن لا يماثل هذا هو ان مصداق وجود
 الوجود في ذات الواجب اما نفس حقيقته او امره عليه والثاني باطل لان الامر لا ينفصل عنها فيكون الواجب حقيقة
 ذلك الزم دون الذات التي فرضت واجبة او نفسها اليها يكون متعقبة عنها في الوجود فيكون تلك الذات واجبة الوجود قبل
 انضمام موجب الوجود اليها فلا يكون ذلك الامر الزم منا طالع موجب الوجود او متعقبة عنها فالكلام في مشاغلها كان منفصلا
 عن الذات الواجبة انضمامها اليها بطلانها ان كان نفس حقيقته يرجع الى شق الاول فثبت ان مصداق واجب
 الوجود نفس حقيقة الذات الواجبة فيه ولو وجب على تلك الحقيقة اينما دارت فلا يكون فروس تلك الحقيقة مكانا فلا يكون
 الممكن ما مثالا الواجب فان قلت نعم ذكره انما من كل الاوهى افراد متعقبة فجزءا اختلاف افراد حقيقة واحدة بالامكان
 والاختلاف فليس من اختلاف افراد حقيقة واحدة بالوجوب والامكان فقلت نعم لم يحوزوا اختلاف الافراد نفس الامرية بالامكان
 والاختلاف انما هو جزو كون الافراد الاختراعية للهية الممكنة متعقبة عن الحيوان الذي ليس من افراد الحيوان ولا اختار في
 ان الافراد الاختراعية ليست افراد حقيقة فالكلام فيها قد عرفت الوجوب امتناع تماثل الواجب والممكن فقلت
 ليس شريك الباري من افراد حقيقة الواجب مع انه متعقبة فليعلم انه لا يزم من تماثل الشائين واشتركا في حقيقة توافيقها
 وامكانها واتقانا عاقلت شريك الباري ليس من افراد حقيقة الواجب صلا لان مفهومه من الممكنات الموجودة في الازمان فليعلم
 ليس شيئا اصلا فضلا عن ان يكون من افراد حقيقة الواجب بل سيلج ان حقيقة الواجب حقيقة شخصية بسيطة متعقبة عن
 عاقلها وخصي متعقبة شريك الباري هو ان حقيقة الواجبة لكونها حقيقة شخصية بنفسها متعقبة عن الاشتراك لان الحقيقة الواجبة
 حقيقة كلية فردية واجب سائر افرادها بمقتضى فافهم قوله بيان الاول هذا ما غرض من كلام الشيخ في اول آليات الشافعية
 بين ان الواجب غير مضاف وغير مركب لواجب آخر لا يربط عليك ان الكفاية بمعنى عدم الانشكاك تحقلا وتقسما

من معنى الالوهة والبنوة لامين ذاتي الاب والابن فغاية ما يلزم ما ذكر ان لا يكون وصفنا الالوهة والبنوة واجهين لان
 لا يكون ذاتا جامعا واجهين على ان اشتراط معلولية احد الشكك فيمن لاداة معلوليهما الثالث مرقع لافترقا بينهما او كان فيما
 بينهما مشهورا وفي كتب الشيخ وغيره وذكر المكنة خلاف التحقيق وتفصيله يقتضي بسطاني الكلام لا يطبق بهذا المقام قوله في
 التماثل شيئين عبارة عن تشابههما في الماهية النوعية وتجانسهما عبارة عن تشابههما في الجنس المزود بالتماثل في تولد على
 التماثل بينهما معنى ليعم التماثل والتجانس على طريق عموم المجاز والمقتود ههنا هو نفس كونه سبحانه والاداء اوله المستلزم كونه
 لواجب اخرى حقيقة نوعية اجنبية لتمام الباطل التماثل والتجانس البطلان ولم يتج ههنا الى البطلان وجود هويتين اثنتين
 يستطعن غير تشاكيتين في نوع او جنس مشتركين في مفهوم واجب الوجود فممن من ائم اثبات التوحيد بهذا الاستدلال للبدل
 من ابطال هذا احتمال قوله فان التماثل التماثل ان يقول ان تشخص الماهية المكنة ليس بالضمام امر الباطل هو عينها
 وهي نفسها مابة الاقيازيين افرادها كما انها عينها مابة الاشتراك بينهما بل لا تغاير لهما في الانضمامية والحيثيات التقيدية فعلام
 يكون الحقيقة الواجبة فردان مثلا ويكون تلك الحقيقة متغيرة بتقررين واجهين ويكون مابة الاقيازيين الفردين نفس تلك
 الحقيقة كما انها مابة الاشتراك بينهما فلا بد ليعنى هذا احتمال من بيان فارق بين الماهية المكنة والحقيقة الواجبة يشيدان الماهية المكنة
 يصح ان يكون نفسها مابة الاقيازيين افرادها والحقيقة الواجبة لا يمكن فيه ذلك والجواب ان الماهية المكنة لانه يمكن متغيرة بنفسها
 امكن فيها ان تعدد بحسب تقرراتها لجعل المعامل لا بالضمام عوارض زائدة اليها فيكون في مراتب الفعلية العاكسة من المعامل
 حتى افرادها متعددة بنفسها بل لا زيادة امزجها فان الفعلية ليست امر اذا اعطياها او اما الحقيقة الواجبة فلكونها واجبة لضرورية فعلية بنفسها
 لوجوب الوجود فلا يمكن ان يكون هي ماهية كلية والالافات مصداقا لوجوب لوجوب نفسها لان الحكمي مسمو المسبب لا يمكن ان يكون مصداقا لوجوب
 الوجود والالافان بنفسه مصداقا لوجوب تشخص فلا يكون كليها مبهمة فلو فرضت كلية الحقيقة الواجبة فلا يمكن ان يكون مصداقا لتشخص
 يكون هي مابة الاقيازيين افرادها بخلاف الماهية المكنة او يمكن فيها ذلك بحسب تقرراتها العاكسة من المعامل التي ليست هي ذاتا
 على نفس الماهية المكنة فافهم قوله مستندة الى اسباب خارجة فانها كانت مستندة الى نفس تلك الحقيقة حج الى اشتقاق الالوهة
 والكانت مستندة الى افرادها من حيث خصوصية الفردية والرفان خصوصية الفردية على هذا التقدير مستندة الى تلك اللواحق
 فاستنادها الى تلك الخصوصيات دور قوله فلو ان تلك الاسباب كانت الذات واحدة ولم يكن ذات كذا قال الشيخ في الالوهة
 ومخالفه اذا فرض كون الحقيقة الواجبة لوجوب اشتراكها في خروجين وكان تشخصها مستند الى لواحق مستندة الى اسباب خارجة فاذا
 فرض افتقار تلك الاسباب مستلزم لانتفاء تلك اللواحق فاما ان يقال بان تلك الحقيقة الواجبة لا تغني بامتناعها بحقيقة المعنى
 الوجوب فيكون تشخص تلك الحقيقة بنفسها لنعرض انتفاء اللواحق والاسباب الخارجية فتكون متحصرة في شخص واحد وذات واحدة

او يقال ان شخص تلك الحقيقة لم يكن نفسه الا بها فحقت كلية سببه بل كان مستند الى الواجب واسباب عاجزة وقد فرفر في افتراء
وانتفاء السبب يستلزم انتفاء السبب فلا يوجد فرد من تلك الحقيقة فعلى تقدير افتقار تلك الافراد لا يكون ذات ما قال البعض
من ان اللواحق المستندة الى الاسباب الخارجة كانت شخصية لافراد تلك الحقيقة فاذا فرضت متعينة لم يكن ذات من ذات
تلك الافراد فلا احتمال لكون الذات واحدة التكميم الا بالنظر الى انتفاء تلك الاسباب كالأول وبعضنا ساقط قوله فوجب ان
والوجود لا يكون لهويتين اى متشاكيتين في الحقيقة النوعية قوله ان الحقيقة لا يقال عطف على فرد فلا يكثر كثر النوع ومجموع الكلامين
وسيل على نفى التماثل بالمعنى الاعمال التماثل للشتراك في النوع والشتراك في الجنس ولوارده بالتماثل في قوله قد يستدل على
نفى التماثل للشتراك في النوع لم يصح عطف قوله ان الحقيقة لا يقال على النوعين الا بتكليف قوله الا لا يتم بالفعول الغير الداخلة
تقريره انه لو كان الحقيقة التي هي مصداق وجوب لوجود بعض النوعين كانت منقسمة لفعول مستفيدة واحدة في قواها على
ما هو شأن الجنس والفعول المتعينة يكون رافقاً لا بهام الجنس مفيدة لوجوده واذا حقيقة هذا الجنس هو نفس تاكل الوجود
ليس هذا الجنس كالحیوان الذي هو حقيقة سببه والوجود امر خارج عنها كان فعولاً المقسمة المفيدة لوجوده مفيدة لحقيقة تلك
الفصل المقسم اخلاقي حقيقة الجنس اذ مفيدة الحقيقة ومقومة بالامحالة داخل فيها واللازم بالطل في الفصل المقسم لا محالة خارج
ويرد عليه ردها على ان شأن الفصل المقسم افادة نفس هبته الجنس لانه حلة لها والعلة تفيده نفس هبته العلول على ما حكم
بالعمل البسيط ولا يلزم من ذلك ان يكون الفصل المقسم اخلاقي هبته الجنس كما لا يلزم من افادة الحاصل نفس هبته الجعول
ان يكون الحاصل اخلاقياً فافاد فرض ان الهبة الجفية نفس الوجود يكون الفصل المقسم مفيدة النفس تلك الهبة ولا يلزم من
ذلك ان يصير فعلاً مقوماً اذ شأن الفصل المقوم الدخول فيما هو فصل مقوم له وقوميه بان يتجسس مع شئ آخر فيتألف ويتقوم
ومن ذلك الشئ الاخر الحقيقة التي ذلك الفصل المقوم فصل مقوم لها ونشأ عطف المستدل ان التقويم يطبق بالاشتراك
على متعين الاول لتقرير نفس الما بهية كما هو شأن العلة على طريق العمل البسيط واثني في الدخول في حقيقة شئ والجزئية منها
كما هو شأن الفصل المقوم واللازم ههنا هو ان يكون الفصل المقسم مقوماً لحقيقة الجنس بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني فافاد
على المستدل احد الغنيين بالآخرة انصواب ان يتجسس في البطل التجانس على ما ذكره الشارح ثانياً كما سياتي فان قلت لعل
غرض المستدل ان واجب الوجود وكان حقيقة جنسية لكان مقوماً للفصل مقسم يستعمل ان يكون فعلاً مقوماً لعل على نحو
افادة العلة ما يبيته العلول لان الجنس وجود واجب الوجود مستغن عن العلة فلا محالة يصير فعلاً مقوماً لعل لان الفصل
مختص في المقسم المقوم واذا لا سبيل الى كون فعلاً مقوماً لا يستغنى عن الجنس بل هو الفصل المقسم الذي يكون علة لوجود الجنس
فعلاً لا محالة مقوماً قلت فافاد كونه مقارناً للمادة المستدل وعدم انطباق عبارته عليه رجوع الى ما ذكره ثانياً في نفى التجانس

غير تام اذ لا يلزم من استغناء واجب الوجود عن الفصل المتقسم ان يكون مفصلا مقوما وانما يلزم ان لا يكون هو جنسا اذ الجنس لا يلزم
 من الفصل المتقسم كما لا يخفى واعلم ان هذا الدليل ذكره الشيخ في اولي البيات الشفارة وسوى على مذيب الشيخ تام لانه لا يذهب الى
 الجعل البسيط فلا يمكن ان يقال على راءه ان افادة الفصل المتقسم ما هيبة الجنس على نحو افادة الجاعل محبة المجمعول لكن يرد
 عليه ان الدليل ح يكون مبينا على الجعل المؤلف فيكون مبينا على الفاسد فيكون فاسدا كذلك الغيهم من كلام بعض الاعلام
 في مثل هذا المقام وانت تعلم ان هذا الدليل لا يتم على تقدير الجعل المؤلف ايضا لان الفصل المتقسم على الجنس البتة سواء قيل
 بالجعل البسيط او بالجعل المؤلف وانما الفرق انه على تقدير الجعل البسيط يكون مفيدا لنفسه بجهة الجنس وعلى تقدير الجعل
 المؤلف يجعل الجنس يعني واجب الوجود موجودا ولا يلزم من ذلك ان يصير مفصلا مقوما لان الفصل المقوم هو الفصل الذي
 يكون خبره ما هو مفصل داخل في حقيقة وهذا غير لازم نعم يلزم ان يكون وجود واجب الوجود مستقادا من الفصل المتقسم فلا يكون هو
 الوجود بنفسه فيرجع الى الوجود الثاني فانهم وما قال الشيخ في الحاشية من ان استفادة سخ حقيقة الشئ اما بما خارج عنها فهو
 الجاعل هو مفروض الانتفاء في الواجب لذاته ولما بالمقتويات فيلزم على تقدير انقسامه بالفصول المفيدة لسخ الحقيقة معنى
 الوجودية ان يكون الفصول المقسمة مقومة بذاتها خلف لوجوب خروجها عما قسم بها انتهى لا طائل تحته لان استفادة سخ حقيقة
 الشئ من شئ يستحيل مغنيين الاول صدور نفس الحقيقة عن الجاعل والثاني تالف حقيقة الشئ من ذلك الشئ واللامزم على
 تقدير انقسام واجب الوجود بالفصل المتقسم الاول دون الثاني فلا يلزم كون الفصل المتقسم مقوما وانما يلزم احتياج واجب
 الوجود الى الجاعل فيرجع الى الوجود الثاني ويلحق مؤنة الوجود الاول قوله الذي يلزم ان يكون وجوب التفرع لذاته دليل
 آخر على نفي كون واجب الوجود جنسا النوعين فاصلا انه لو كان جنسا النوعين لاحتاج الى الفصل المتقسم فيكون واجب الوجود
 لذاته محتاجا الى الغير في تحصله ووجوده فلا يكون واجب الوجود ههنا ولك ان تقر الدليل بان ما هو مصداق واجب الوجود
 بنفسه يجب ان يكون بنفسه مصداقا لوجوب الشخص فان الشخص اما عين الوجود او مساق له فلم يكن بنفسه مصداقا
 لوجوب الشخص لا يكون بنفسه مصداقا لوجوب الوجود فلا يكون حقيقة ما هيبة جنسية بل ولا ما هيبة نوعية والا كانت كل حقيقة
 ولم يكن بنفسها مصداقا لوجوب الشخص ههنا وبان ما هو مصداق لوجوب الوجود لا يمكن ان يوجد متحد مع غيره لما من
 ان واجب الوجود ولا محالة يكون مفصل الهوية عن غيره فلا يكون جنسا اذ الجنس لا يباينه الا يوجد الاستحاضة مع الفصل فانهم
 اعلم ان مقصودنا في هذا المقام يتم بالبطلان كون الواجب نوعا نفردا وجنسا النوعين فان الفرض ههنا بطلان ان يكون
 له سبحانه مكان مشترك في الحقيقة النوعية او في الحقيقة الجنسية واذا بطل التجانس والتماثل تم المقصود فاحتال وجود
 هويتين هيتين تشاكيتين في مفهوم وجوب الوجود غير تشاكيتين في ذاتي لا يقدح فيها هو المقصود ههنا نعم من ادعى ان الجعل

لقد وجدوا وجه التوحيد بهذا الاستدلال لا يبرهن البطلان في الاحتمال كما ذكرنا سابقا بقدر القدر ثم ابرأوا بهذا الاستدلال اثبات التوحيد
 عليهم من كموت هذه الشبهة العتيقة لخلال ما يبايع هذا الاحتمال وانما يبايعه الصدور الذي في حواشي الشفا حيث قال في دفعها بانها
 مفهوم واجب جوهراني يكون مصداق حمله مطابق صدق ونشأ لا تنزع نفس كل من يتكلم بهرتين من دون اعتبار حقيقة اية شيئية كانت
 لا يكون كذلك وكلاهما لا يتفقان في غلظة يلزم منه ان يكون كل منهما ممكن ان لا يعنى بالمكن الا لا يكون في حد ذاته
 موجودا واجبا بل بسبب عارض وسبب راجع والاول فحالات المعنى الواحد لا يمكن ان يكون مصداق حمله مطابق صدق
 متعلق بمختلفة غير مشتركة في ذاتي فان نسبت وجوب الوجود اليها على هذا التقدير نسبتا للمعاني المصدرية الى المبيات كسببة الانسنة
 الى الانسان والحيوانية الى الحيوان من حيث انها تنزعه عن نفس تلك المبيات بدون صفة اخرى واعتبار اخر فالضرورة
 قائمة بان الانسانية مثلا لا يمكن ان تنزعها من افعال تنافي الله غير مشتركة في ذاتي بل لا بد ان يكون انشراح منها لها امر في صفة
 ذات الانسان وكذا الحال في الحيوانية فبذلك واجب الوجود اذا انشراح من نفس حقيقة شئ فلا بد ان يكون حقيقة حقيقة وجوب الوجود
 وذاته نفس ذات واجب الوجود لا شيئا اخر فوجب الوجود يلزم وجوب الوجود وواجب الوجود فظن ان معنى وجوب الوجود لا يمكن
 ان يكون من الاعراض الا لازمة لا شيئا لها ماهية غير معني واجب الوجود انتهى مع ادنى تخفيس وللتاخرين فيه كلام بوجه الاول ما
 قال الخواص الذي في حواشي الشفا من ان في الكلام مطلقا بين طرفين مشهورين بين القدم دفع الشبهة الاول انه لا يمكن
 انشراح امر واحد من غير وجوبه واثنين الا اذا اشتركت في ذاتي وهذا القدر يتم الجواب والاشارة ان وجوب الوجود ليس من الاعراض
 الا لازمة لا شيئا لها ماهية غير معني واجب الوجود بل هو عين حقيقة ما يكون واجب الوجود وبهذا لا ينفع اشبهة فان وجوب الوجود
 لما كان عين حقيقة ما هو واجب الوجود فلو وجد واجبان كان وجوب الوجود مشتركا بينهما فليزم اشتراكهما في ذاتي اي فيما ليس
 بخارج فيكون ذلك المعنى المشترك فيه مانوعا لهما وجبا لهما فتم الاستدلال ومطلوب ذلك الاحتمال هذا كلامه وانت تعلم ان
 كون وجوب الوجود عين حقيقة ما يكون واجب الوجود يحتمل معنيين الاول ان يكون معناه المصدرية الانشراحية البديهي المعنى
 عين تلك الحقيقة ولا يذهب اليه عاقل الثاني ان يكون معني عينية لها انها تنفصل بالزيادة امر عليها مصداق وجوب الوجود
 ونشأ لا تنزعه وذا كان كمن بهذا القدر لا ينفع اشبهة اذ يجوز ان يكون هويتان ليستا بسلطان غير مشتركين في ذاتي نفس ذاتها
 مصداقين لهذا المعنى فلا يلزم في هذا الاحتمال من اثبات ان المفهوم الواحد الذي يكون مصداق نفس حقيقتين لا ينشراح عنهما
 الا اذا كان مشتركين في الحقيقة الواحدة فليس الطريق الثاني الذي ذكره كافيا في دفع الشبهة واما الطريق الاول فبما فيها
 غير كاف لدفع الشبهة الا اذا فهم اليه المقدرة القائمة ان مصداق وجوب الوجود نفس ذات واجب الوجود وان وجوب الوجود
 عين ما هو واجب الوجود ونفس ذات واجب الوجود اذا استلزام انشراح مطلق مفهوم واحد اي مفهوم كان عين ذاتين

اشتراكها في ذاتي غير ظاهر بل ولا يصح في نفسه نعم استلزام مفهوم واحد يكون نسبة الى فئته اشتراعية نسبة الانسان الى الانسان الحيوان
 الى الحيوان عن نفس ذاتين هما جوهرية بينهما صدق ان ذلك المفهوم من دون انضمام امر وبلزادة حيثية مستلزم
 لا يشترك بينهما الذاتين في ذاتي هو بنفسه مطابق لصدق المفهوم فليس احد من الطرفين اللذين ذكرهما كما في ذاتي وضع
 اشبهته كما في المثالين منع استلزام استلزام مفهوم واحد من ذاتين اشتراكها في ذاتي والحق ان منع استلزام استلزام مطلق
 مفهوم واحد من مفهوم كان من ذاتين اشتراكها في ذاتي غير ضار وليس الجواب موقوف على اثبات ذلك ومنع استلزام
 اشتراعية مفهوم واحد نسبة الى فئته اشتراعية نسبة الانسان الى الانسان عن نفس ذاتين بلزادة بمعنى ومن دون انضمام امر
 اشتراكها في ذاتي هو بنفسه مطابق لصدق ذلك المفهوم كما به صريحة لا يستحق ان يصني اليها الثالث انقص بالامكان المشترك
 بين الجواهر والاعراض على المقدمة المذكورة التي عليها ينبغي الجواب فانه اما ان يكون فئته اشتراعية نفس ذات كل من الجواهر
 والاعراض بل اعتبار حيثية اية حيثية كانت فيلزم اشتراكها في ذاتي او يكون فئته اشتراعية ذات كل منهما مع حيثية تامة وهو
 باطل فانه اذا قطع انظر عن تلك حيثية يلزم ان لا يكونا مكلفتين بل اما وجبتين او متعنتين وهذا مما عقم به بعض الشرح وت
 تعلم ان المفهومات الاشتراعية على انما فيها سلب كالامكان وسلوب ماعد الشيء عنه ومنها اضافات كالمعلولية وغيرها
 مفهومات وجودية غير اضافية فالاولى والثانية لا تقتضي اشتراكها عن ذاتين اشتراكها في ذاتي او مصداق السلوب اشتراعية
 سلبا بتابع الذات في الواقع لا امر في ذات الوصف والاضافات انما اشتراعية عن ذات اذا قيست الى شيء لا عن نفس الذات
 واما الثالثة فالحكاية مشتركة عن نفس ذاتين بلزادة حيثية كانتا مشتركتين في ذاتي التبتة والافلا فبهذا النقص ليس شيء بالبيع
 نقص تلك المقدمة المبني عليها الجواب بالوجود فانه يشترك بين الجواهر والاعراض بل بينهما وبين الواجب ويحقق عن قريب
 انشائه تعالى ان مصداقه في الكل نفس الحقيقة بلزادة امر عليها وهو ليس من السلوب والاضافات فيلزم من اشتراعية
 من الحقائق الثبانية الثابتة اشتراكها في ذاتي فيلزم مشاركة الجواهر والاعراض بل الواجب الكمالات في ذاتي وما قال الشارح
 في بحث تلازم التكميل في جواب ذلك النقص من انه انما الوجود بالزاد الحق المحض واشتراكها عن الجواهرات لا ارتباطها به من حيث
 صدورها عنه لاس نفس ذاتها من حيث هي هي فلا يلزم اشتراكها مع الواجب في امر هو جوهري هو بالزاد الوجود ليس شيء لانه
 اما ان يكون الوجود مشترك عن ذات الجواهرات اولاد الثاني صريح البطلان وعلى الاول فلما ان يكون فئته اشتراعية عنها نفس
 ذاتها بل انضمام امر اليها فيكون الوجود الى ذاتها نسبة الانسان الى الانسان والحيوانية الى الحيوان فيلزم تشاركها في ذاتي
 واشتراكها مع الواجب في ذاتها قال المنع اشتراعية عن الجواهرات لا ارتباطها به من حيث صدورها عنه لاس نفس ذاتها من حيث هي
 هي ان اراد به ان فئته اشتراعية عنها ليس نفس ذاتها بل امر عليها فلا يخفى فساد ولا ما قد بينا وسببين انشائه تعالى

ان فشا اشتراكها نفس ذواتها بل امر زائد وحقيقة الارتباط بالجمال والصدق وحقيقة ليست بذرا فشا اشتراكها فيها كما ستعرف
 وان الراد بان فشا اشتراكها نفس ذواتها وحقيقة الارتباط بحقيقة تعليلية ليست واحدة في المصادق لمسلم لكن ذلك
 لا يجدي شيئا اذ الحقيقة التعليلية موجودة في اشتراك الانسانية عن افراد الانسان ايضا مع ان اشتراكها مستلزم لا يشترط
 في ذاتي قطعا فاعلم ان وجود الحقيقة التعليلية في اشتراك الوجود عن الجائزات الصريح ان بين برعم مستلزما اشتراكها في ذاتي
 والفرق بين اشتراك الوجود عن الجائزات وبين اشتراك الانسانية عن افراد الانسان بان صدق الوجود واشتراك الحقيقة
 تعليلية هي حقيقة الاستناد لثبوت الانسانية من اوبام صاحب الافق المبين اذ الانسانية ايضا الصريح اشتراكها عن شيء
 بلا حقيقة تعليلية اذ الانسان مالم يصدق عن الجاعل لاشي بحت ولا معنى لاشتراك شيء من الاشياء في الوجود والاشياء
 في سبيل ما صدق ذلك فان الذات مالم يتقرر عن الجاعل لم يصح ان يتخرج عنها الوجود ولا ان يتخرج عنها الانسانية وانما تقررت
 مع اشتراك الوجود والانسانية معا عنها وسياقي لها زيادة تفصيل انشائها تعالى وما قولنا الوجود بازا الحق لمحض فان ارد
 بان الوجود وانما يتخرج عن الحق لمحض ولا يتخرج عن الكائنات فذلك ظاهر الظلم ان اذ لا يتأب ما قل في ان الوجود مشتق
 عن قوات الجائزات بلا شبهة وان الراد انه يتخرج عنه سبحانه بلا حقيقة تعليلية فذلك لا يجدي اذ لا دخل لوجود حقيقة تعليلية
 والاعدها في مستلزم اشتراك مفهوم واحد مصداق نفس ذات الشئ من اشتراك شئ في ذاتي والحق ان هذا انقض
 لاير على الجيب لانه قائل بان مصداق الوجود والمصدر حقيقة واحدة في الكل هي الوجود حقيقة لكنها متساوية في الكمال
 والنقصان فكل رتب تلك الحقيقة هي الذات الحقنة الواجبة ومرتبتها الناقصة وجودات الجواهر والاعراض على تفاوتها
 في النقص فاشتراك الوجود والمصدر عن الذات مستلزم الوجود امر جامع جنبها هو الوجود الحقيقي وما على رتب بل الحق فالجيب ان
 مصداق حقيقة واحدة واجبة مطلقة وانما الكائنات شئونها وخصايصها تفصيل ذلك يستدعي خروجها عن المقام قوله لا يجب الصفات
 الحقيقية قال في الحاشية تفصيل المقام ان الصفات الشبوتية لثبوتها حقيقة محض لا تعتبر في مفهومها الاضافات ولا تعرض لها في
 التحقيق فتعلقها بتحققها بحيث ترتب الاثام عليها لا يتوقف على وجودها الغير كالحياة والما حقيقة ذات اضافات لا تعتبر في مفهومها الاضافات
 لكنها تعرض لها في التحقيق بحيث لا يرتب الاثام عليها الا تلك الاضافات كالحياة والقادرية فان كون الذات بحيث اذا وجد شيء
 يكشف عنه اذا بحيث يمكن منها النظر اليها الفعل والترك بالارادة لا يتوقف تعلقا وتعلقا على وجود العلم والمقد ولكنهما اذا وجد
 تحقق الاضافات لا محالة ورتب عليها الاثام وتغيره من المعنيين بوجوب التغير في نفس الموصوف الذي هو مبدى رها وكذا تغير الاضافات
 التي هي من لوازمها في الوجود واما اضافية محض وهي التي تعتبر في مفهومها الاضافات فتعلقها بتحققها بمعنى ترتب الاثام عليها
 متوقف على الغير وتغيره لا يوجب تغير الموصوف ولا وصفه الحقيقي بل يرجع الى تغير الامر السابق كما اذا تغير ايمانك وما يبارك

وانت مستقر على مكانك وشلو في الواجب تعالى بالرازقية نظرا الى انه لا يوجد الا بوجود المزدوق وفيه انها كون الذات بحيث يرق
اذا وجد المزدوق فخلا فرق بينهما وبين العاليتة والقادرية واجب عنه بان المراد بها نفس الاضافة لا سبدر بالمرجع هذه المفهومات
العرف ولا يتعارف الاطلاق الرازق الاعلى من مباشر بالرازق وكذا السخي والجوارح والخلق على من يعلى بها فالمتعارف فيها نفس
الاضافة بخلاف العالم والقادر فانهما يطبقان على ما من شأنه العلم والقدرة وكذا السميع والبصير وان لم يوجد العلم والمقدور
قبل الازمان الرازقية والسخاوة والوجود مثلا من الصفات الالهيية التي لا تحقق بحيث يظهر الاثار الا مباشرة العمل بها واداء
منها في بعض على الشدة وقبل الباشرة بحسب اصل الفطرة فلا يظهر ولا يعلم الا بعد الباشرة والحق انها من الصفات الحقيقية التي
هي ذات اضافة لاس الاضافيات المخفضة انتهى وانت تعلم ان العالم لا يطبق في العرف على ما من شأنه العلم كما حسب بل العالم
يكون الاشياء مكتشفة عنه والا كان ذلك لنفيا للعلم بالفعل العلياذ بالمد والخياني ان العلم في الكمالات صفة قائمة بها ذات اضافة
الى المعلومات والاصح انصافها بالعلم كونهها حالة الالقيام تلك الصفة بها وقياها بها لا يتجلى عند انكشف الاشياء التي تتعلق بها
تلك الصفة والعلم في الواجب سبحانه وان لم يكن صفة قائمة به لكن ذاته المقدسة تنوب سابا صفة كما يوجد حسب الحكماء فليس
معنى كونه عالما ان من شأنه العلم نعم الامر في القادرية كما ذكره فان القدرة لا يجب في الانصاف بها مباشرة الفعل والترك بل
الحسن منها كما لا يخفى والما سخاوة والوجود فلا يجب فيها الباشرة مباشرة العمل فليس حالها حال الرازقية اذ لا يطبق الرازق الاعلى شأ
الرازق بخلاف الجوارح والسخي نعم لا عطاى كذا الرازقية لكنه غير سخاوة والحمد لله قوله كما اذا تغير معلوك او معلوك فان تغير المعلول
يستلزم تغير المعللة المستلزم تغيرات العللة قوله والاضافية المخفضة الخ قال بعض اشراح ان ارجح الصواب التقدير في الامر
الساكنية عن الذات فهو باطل فانه كما تغير الامر الساكنية تغير وصف الذات اليه وان كان الوصف اعتباريا وان اراد ان يتغير الامر
بالذات في الامر المتبانية وفي الوصف ثانيا وبالعرض فلا يصح على اصولهم فان الوصف اى وصف كان اذا تجدد في ذاته تعالى
كانت الذات قابلة ومتعددة فان الاستعداد عدم صفة عما من شأنه ان يحصل فيه تلك الصفة وقد حققوا ان الشيء الواحد
لا يكون قابلا وتفاعلا انتهى وانت تعلم ان المراد ان التغيير حقيقة وبالذات في الامر المتبانية وبالعرض في الوصف واذا الوصف
ليس وصفا حقيقيا يكون مقسرا في الذات او يكون سبدر نفس الذات ولا وجود لهذا الوصف في الواقع لانه اضافة مخفضة
يترشح بمقابلة الذات الى الامر المباين فحيثما تحقق تحقق الامر المباين وتفتنى بانقضاء ولا يجب ان سبقتها قوة استعدادية
في الذات وانما كان يجب ذلك لو كان لمثل هذا الوصف تحقق في الذات بعد المكين وهذا الوصف الاعتباري كونه تترجعا
غير متحقق بنفسه لا يتعلق بالجل الاول وبالذات بل تتحقق انما يجعل الامر المباين فاذا جعل الامر المباين صح تترجعا الاضافة
بينه وبين جاعل من دون حاجة الى ان يتعلق بتلك الاضافة جعل وكان ان جعل هذا الوصف جعل الامر المباين لا جعل

مستأنف من اجل الامر البين كذا كان المكان هو المكان الامر البين لا غير وسياق تحقيق ذلك فافاد وجعل معلول من
 معلولات سببانه وجعل اضافته بينه تعالى وبينه فوجرت تلك الاضافه ليس الا بجعل ذلك المعلوم لا بجعل مستأنف والمكانه
 منطوق في المكانه وليس المكان آخر في ذاته تعالى حتى يكون ذاته تعالى قابله مستعدة له وليس له جعل ورا جعل
 المعلوم حتى يكون سببانه جاعلا له فيكون قابلا وفاقلا له معا واذا قد تحقق في مقوره ان العالم بقضيه ماضيه وطل
 القدم الدهرى فافاد وجعل العالم بعد المكين حدثت اضافات لاقتنايه بينه تعالى وبين كل ممكن من الممكنات وكل ذرة من
 ذرات العالم على الاقنايه باقله وجب سبق الاستعدادات عليها لزم اشتغالها على مادة مستعدة وهو غلت باطل فالحق
 ما ذكرنا فانهم **قوله** لا يصح لما علم الجنب انه كل ضرب من اشئ كالابل في جنس من البهايم وفي الاصطلاح كل قول
 على الكثرة المتخافه بالحقائق في جواب ما هو فان اريد بالجنب المعنى المصطلح كان ذلك تقصيرا عما علم فنهنا في قوله لا
 انضوى المحذوف في قوة نفي الاجزاء له منهية التي منها الجنب مع يحصل البراءة فانها عبارة عن ان يوتي في دياره الكلام بما
 تناسب الفرض المسوق للكلام وان اريد به المعنى اللغوي كان حاصل المعنى انه قدس وتعالى مقدس متعال
 عن المجانس والشاكل اذ كل لا يمتزج بهذا المعنى فله شاكل واشكال من ذلك الجنب فلما نفى عنه الجنب كان ذلك
 في قوة نفي التشاكل مع نفوت البراءة الا ان يقال الا بهام كفى البراءة بل هو الطف ويمكن ان يراد بالجنب المجانس له
 اشل فقول له او يراد بشل سنيين الاول ان يراد بالجنب المجانس وهو اشل والثاني ان يراد بالجنب معناه اللغوي يقال
 كونه سببانه متاليا عن الجنب في قوة كونه متاليا عن الشل والامر ان يتلا زمان وقد قرر بعض شملع فذلك مقام الجنب
 وهو ليس بمبدأ ومن السبع ان يقرر لفظ احسن مقام الجنب و يقال معناه انه تعالى متعال عن القيد بل هو مطلق وشل ذلك
 عن الاريد غريب والاهرات بالا حايب **قوله** المراد بالجهات الجهات قد تطلق ويراد بها الجهات الستة المشهورة وهي
 فوق وتحت وقدام وخلف واليمين والشمال وقد تطلق ويراد بها الاستعدادات الثلاثة فيقال جهة الطول وجهة العرض وجهة
 العمق وبهذا المعنى يقال ان الجسم ينقسم في الجهات الثلاث والسطح في جهتين والخط في جهته الواجب سببانه متعال عن الجهات الثنتين
 كونهما من خواص الاجسام والواجب سببانه برى عن الجسمية القابلة للانفصال والاعدام لانه لو كان جمعا للمادة فانه كان
 قابلا للانقسام البسيط ولو فرضنا اى في التجويز العقلى المطابق للواقع وكلما كان قابلا للانقسام كان قابلا للاعدام ولو
 في التجويز العقلى المطابق للواقع والتالى باطل فالقدم شلا ما الملازمة الاولى فلان الجسم ممتد وكل ممتد يمكن ان ينقسم ولو
 بان يفرض فيه شئ دون شئ فرضا ساطعا اما الملازمة الثانية فلان الانفصال اما عدى فهو عبارة عن اعدام اتصل الواحد
 وهو جردى فهو عبارة عن حدوث مستحيلين وهو سادق لانه اعدام اتصل الواحد فالانفصال اما مستمد مع الانعدام او سادق

له على التقديرين فكما كان قابلا للانقسام كان قابلا للانعدام واما بطلان التالى فلان الانفصال ان كان خارجيا كان
 انعدامه محسوسا في الخارج او مساو قاله ان كان فرضيا كان انعدامه لا مساو قاله ان في التجويز العقلي المطابق للواقع لا ينفى
 التجويز الاخر اعني فقط وانعدام الواجب سبحانه في الخارج او في التجويز العقلي المطابق للواقع صريح البطلان اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلان العقل لا يجوز العدم على الواجب سبحانه تجويزا لمطابقا للواقع بذكر التفصيل بافاده الشارح ويمكن الاستدلال
 على انه تعالى لم يسم بانه لو كان جوهرا كان له اجزا ومقدارية فان كانت تتركيبية كانت مقدرة عليه سبحانه وهو باطل في الواجب
 يناني بسببوتية باخبر ولو بالذات وان كانت تحليلية مع اختلاف سبحانه اليها واختلال اشياء انما يمكن الى ما يشترك في الحقيقة
 فيكون اجزا تحليلية مشتركة له في الحقيقة وقد بان امتناع ان يشترك شيء في الحقيقة فيما سبق لتفصيل هذا المقام في علم
 الكلام **قولهم** تفصيل المقام بتحقيقه لتفصيل المقام وتحقيقه انه لا ريب في ان الموجودات سوار كانت ممكنة او واجبة منتزعة
 عنها معنى عام بسيط بيديها لتعبر عن مشترك بين الموجودات ليعبر عنه بالعامية بهستي ولا ينبغي ان يقع اختلاف بين العقلاء
 في بداهته واشتركا في عموم وسباطته وكونه انتزاعيا غير موجود في الخارج بنفسه وفي انه ليس عيناشي من حقائق الموجودات
 سوى نفسه واجبا كان او ممكنا واذ هو معنى اعتباري لا يتحقق لنفسه في الواقع يستحيل ان يكون هذا المعنى ما به موجودية
 الاشياء اي ما به مصداق لموجوديتها وصحح الانتزاع الموجودية عنها فلا بد ان يكون هناك امر حقيقي يتحقق في الواقع بلما
 اعتمدت به باعتبار وفرض فاض يكون فشا ولا ينتزع هذا المعنى من الموجودات ومطابقا لصدقه ومصداقا لعمده والموجود
 كلام الشيخ المقتول من انه ليس للموجود حقيقة سوى هذا المعنى الاعتباري العقول ليس على ظاهره اذ لو كان معناه ليس
 للموجود مصداق سوى هذا المعنى الاعتباري كان صريح البطلان اذ لو لم يكن لهذا المعنى الاعتباري مصداق كان موجبة
 الاشياء باعتبار اعتبارها ما يلج من كلام الشارح من ان حقيقة الوجود ليست الا نفس صيرورة الذات ودوقها في ظرف
 ليس معناه انه ليس لهذا المعنى مصداق فان ذلك صريح البطلان بل معناه ان الوجود ليس صفة منصفة الى الحقيقة الموجودة
 كما ساقى وقد طال النزاع في تعيين فشا الانتزاع لهذا المعنى الفطري المشترك فزعهم طائفة من المشائين ان مصداق
 هذا المعنى في الواجب نفس ذاته الحققة المقدسة وفي الكمالات صفة منصفة الى ذاتها هي صحيحة لا تنتزع هذا المعنى عنها
 وزعم الاشراقية وتبعهم المصدر الشيرازي الى ان مصداق هذا المفهوم حقيقة واحدة في الكل مختلفة باكمال الانفصال
 مقولة على افرادها بالتشكيك وتلك الحقيقة هي الموجودة في الواقع بلا انضمام امر اليها والمابيات مفهومات منتزعة عنها
 فالوجود لا يخلو هذا الواجب سبحانه والوجود الذي دونه وجود الجوهري وفيه مراتب مختلفة باكمال والنقصان فاكلها وجود الجوهري
 المفارقة واكمل منها وجود النفوس وما ينفذ هذه وما لا تصور المثالية القائمة بانفسها والنقص وجود الاجسام وصورها

والانقص هو السبيل والوجود الذي هو دون وجود الجواهر والاعراض وفيه الوجود مرتبة متناهية فلا كل منها وجود الاعراض
 الانضمامية العامة والناقص وجود الانشراعية والاعراض الغير العامة وذو سبب جملة الى ان مصداق في الواجب نفس ذاته
 وفي الممكن مستند الى احوال فلهذا واجب قتلى مع كل ممكن ارتباطا خاص وكل ممكن السبب جملة مستندا خاص هو وجود
 الوجود عليه الاصفه منصفة اليه والوجود عينية الوجود عند الشاير لم يتلزم الرجوع تبيل ان يكون وجود تلك الصفة عينها
 لانها ممكنة لنا لا البطلان في المذهب بيان ان آخر تركها بهما الضيق المقام وقد استفيدنا في شجج تبذير الكلام واما الله
 الثاني فهو موافق للمذهب الحق في ان الموجود حقيقة هو الوجود فالوجود حقيقة هي الماهية وما ينفذ صاحب في المذهب
 مائية ويقول انه امر متزاع فليس هو مائية حقيقة بل الماهية حقيقة هي الوجود وذلك الامر المتزاعي اما جزوي من
 الماهية او خارج عنها والفرق بين في المذهب والمذهب بل الحق هو ان الوجود على في المذهب مشترك معقول
 بالتشكيك على مذهب بل الحق اعني الاشاعة مشترك لعففي وسميات حقائق مختلفة والبطلان اشتراك معنى فممكن يكون متوقفا
 بالتشكيك لا يثبت في المقام فان مانع من ان الوجود نفس الوجود ثابت على في المذهب ايضا وقد اطلنا
 فيما خالف في المذهب الحق في كتاب آخر واما المذهب الثالث فهو بطلان ان استناد الممكن الى الواجب تعالى امر متاخر
 عن وجود الممكن وكذا الارتباط بين الواجب والممكن متاخر عن وجودات الممكنات ضرورة ان الاستناد والارتباط من المعاني
 السببية المتوقفة التحقق على وجود الحاشيتين فلا يمكن ان يكون ذلك الارتباط والاستناد مصداقا لوجود الممكن والافضا
 فالارتباط والاستناد امران متزاعيان لا يتحقق لهما في الواقع الا بتشارك في الوجود في فشاركها فان كان احد
 طرفي النسبة اعني الواجب الممكن آل الامر الى احد المذهبين الباقين وان كان فشاركها امرا راجعا جري الكلام فيه بان
 اما من عوارض الممكن او لا فامكان من عوارض الممكن كان الماهية منصفة وقد اطلنا ذلك اوصفة مشتركة فيجري الكلام
 في فشاركها وان لم يكن من عوارض الممكن بل كان منفصلا عنه عاد الكلام اليه بانه اما موجودا ومعدم والثاني باطل لان فهو
 معدوم كيف يكون مصداقا لوجود شيء وعلى الاول يجري الكلام في مصداق وجوده فينتهي بالافرة الى واجب الوجود او الى
 ذات الممكن فيؤول الى احد المذهبين الباقين واما المذهب الرابع فغاية اشتباذه في فشاركها اشتراع الوجود وبين حلة اشتراع
 فالواجب حلة لاشتراع الوجود عن ذات الممكن لانه فشاركها لاشتراع الوجود عنها بل فشاركها لاشتراعها فلهذا لا معنى لاشتراع وجود
 زيد مثلا عن الواجب نعم ذات الواجب حلة لاشتراع الوجود عن زيد لانه جاعل لمصداق وجود زيد اعني ذات زيد والكلام
 ليس في حلة اشتراع الوجود بل في مصداق فشاركها اشتراعها واما المذهب الخامس فهو وان كان هو الحق عند العقول العالية لكنه
 اجل من ان تنال العقول المتوسطة فالكلام فيه خارج عما نحن فيه فالحق عند العقول المتوسطة هو المذهب السادس البرهان

والتحقيق هو السبيل والوجود الذي هو دون وجود الجواهر والاعراض وفيه الوجود مرتبة متناهية فلا كل منها وجود الاعراض

عليه ان الوجود متفرع عن ذات الممكن بلا شبهة فمصادره فشا انتزاعه اما نفس ذاته فهو المطلوب واداة مع امر لا يمكن عليها وهو
باطل اذ ذلك الامر لا اذا ما انغمس اليها فهو متاخر عن وجودها فكيف يكون خبر من فشا انتزاعه ومصدق حله ومتفرع عنها فهو
غير متصل في الواقع الانبثا انتزاعه فيكون مصداق الوجود فشا انتزاعه فاما الممكن مع ذلك فشا فذلك النشر اما
منفصل اليها وهو باطل كما عرفت او متفرع عنها فالكلام في فشا فنيته لا يمتد الى ذات الممكن وهو المطلوب فاذا ان الوجود
الحقيقي يعني فشا انتزاع الوجود المصدرى في الكل عين الحقيقة ولا يستلزم ذلك وجوب ذات الممكنات كما اشتهر من ان
عليه الوجود فني يستلزم وجوبه لان الوجود لما كان عين الذات والذات فنعنيها منقولة الى محل الحياض ومجموعه جملة بسيطة
فالوجود الذي هو عين الذات منقولة الى محل الحياض بما جعل البسيطه اعتبار الذات الى الحياض هو بعينه اعتبار الوجود اليه و
مجموعه الذات هي مجموع الوجود ما يظن من ان محل الذات على نفسها اولى بهي تخلفات محل الوجود عليها فالوجود وغير الذات
ساقط فان البهية والنظرية مختلفان باختلاف العنوان فرب حقيقة يكون محلها على شئ بعنوان نظريا وبمعن ان آخره بيا فالا
يلزم من ذلك مغايرة الوجود للذات الا ترى ان الوجود عنه هم عين الواجب تعالى مع ان كونه تعالى عين الوجود ليس جيبا بل
يتعلق في اثباته الى السبل واما ما نحن من ان محل الذات على نفسها لا يحتاج الى محل الحياض تخلفات محل الوجود عليها فستعرف
جوابه في العدم الا ان فشا راسد تعالى فاختار اذ اتفقت ما ذكرنا ولفقت بان مصداق الوجود في كل نفس البهية بل لا زيادة
عليها وانضمام منقلا اليها فتنقث بكثير من الطالب العاليه منها ان المبهات مجموع جملة بسيطة ومنها ان الشخص ليس مرا
منضمها الى البهية فانه سادق للوجود ومصادقه هو مصداق الوجود ومصادقه الشخص اليف نفس البهية فالبهية كما انها ما بالاشترار
بين الافراد كذلك هي اما الامتياز بينهما وبلا شك ان مما يتوخش عنه الاذ بان القاصرة لكنه الحق كما سمي في موصلا في نفسه
انفرا راسد تعالى ومنها ان المبهات الموجودة في الخارج يستحيل حصولها وارتسامها بانفسها في استقلال فانها لما كانت بانفسها متصا
للوجود والخارج مستقل اتقال ان يبلغ عنها في ظرف من ظروف الواقع واتفق ان يكون نفعها مصاديق للوجود والذات في نفسه
استقل منها انه لا يجوز ان يكون فرد من الطبيعة الجوهرية قائما في موضوع بل في محل لان القيام او كقولنا نحن الوجود ومصادقه
ففسر حقيقة الحال بل لا زيادة امر عليها فلو كان فرد من الطبيعة الجوهرية حاله في محل كانت الطبيعة الجوهرية مصداق للقول والقيام
فكون طبيعة جوهرية فاستغنى ذلك فانه سينفك في كثير من المواضع **قوله** ومطابق الحكم به ومصادقه نفس لقرار البهية اعلم ان النظر
والفعلية ليس معنى زائدا على نفس البهية اذ لو كان معنا زائدا عليها كان منضمها اليها فيكون متاخر عن الوجود لا مصداق له بل
عبارة عن فشا انتزاع الوجود ومصادقه وهو نفس البهية سوا كانت نفس البهية واجبة او معجولة فالوجود الحقيقي يعني مصداق الوجود
المصدرى عين البهية في الكل والفرق بين الواجب الممكن ان الحقيقة الواجبة غير معجولة بل مقررة بنفسها والبهية الممكنة معجولة جملة

بسطة متقرة بعمل الجاعل لها والمهية المتقرة كما انها صدق للوجود لا بحقيقة رابعة منصفة اليها كذا كذا صدق لنفسها
 لذاتياتها لا بحقيقة منصفة اليها بل لفرق اصلا وكما ان الوجود وسطا للمهية بالوجود ومعبود لان فعل للمهية اذ جعلها عبارة عن
 اذ تفتقها برحقق مصداقها كذا كذا ذاتيات للمهية خلط للمهية بها مجموع لان بعين فعل للمهية اذ جعلها عبارة عن فعل
 تفتقها برحقق مصداقها كذا كذا خلاف بين الوجود والذاتيات في هذا الحكم اصلا فان المهية المتقرة كما انها صدق لكل الذاتيات
 بلا امتزاج كذا كذا هي صدق لكل الوجود من دون رابعة كذا كذا لا تستغرق في كونها صدقا للذاتيات مع المتقرة كذا كذا لا تستغرق
 كونها صدقا للوجود بعدد وانما اذ المتقرة كما انها ليست صدقا للوجود وكذا كذا ليست صدقا للذاتيات فثبت الوجود الى المهية
 الانسانية هي كسبة الانسانية الى المهية الانسانية من دون فرق اصلا ولذا حكمنا بعينية الوجود والمهية وانما نحن من ان فعل الذات
 على نفسها او فعل ذاتياتها عليها لا يتلج الى جعل جاعل بخلاف فعل الوجود عليها ففى غاية السقوط اذ لا معنى لاصطلاح فعل شئ على
 شئ الى جعل جاعل الا اصطلاح صدق لكل الوجود والذاتيات والذاتيات فعل الذات والذاتيات فعل الوجود واحد هي الذات
 المتقاربة الى جعل الجاعل على فلا معنى لكون فعل الذات والذاتيات غير متجانس الى جعل جاعل على اصطلاح فعل الوجود والذاتيات مع وحدة مصداقها
 ومن الصعب العجاب ما قال صاحب الانقي الحسين وان لم يكن بعينه في فوات ذلك اكتساب بعدا ذكر ان ليس الوجود حقيقة الا
 نفس الوجودية بالمعنى المسمى اى صيرورة نفس المهية في ظرف لا معنى لضمير الى المهية اذ يتفرع منها فانه ليس في ظرف الوجود
 الا نفس المهية ثم اقول بغير من تحليل يتفرع منها الوجودية والصيرورة المصدرة ولعينها بيا وجعلها عليها على ان صدق
 لكل مطابق حكم نفس المهية بحسب كل ظرف لا امتزاج يقوم بها فيصير لكل قال فان توهم ان الامراء قد اشبهوا بالذاتيات من حيث
 ان صدق لكل مطابق الحكم هناك ليس الا نفس ذات الموضوع والوجود من العرضيات الاتفة قليل تفصيل عن ذلك بان
 الموضوع هناك بنفسها يتصل بمصاديقه لكل مع غزل النظر عن اية ميتة كانت غير باءا حامل الوجود فصدقته نفس ذات الموضوع
 اكثر من حيث هي بل باعتبارها على عللة لها فاذ اقررت بضرورة او برهان صحيح حمل الوجود قطعاً وبالعقد الى الحكم بها شأنا
 انما للمهية عليها تفرق ان ما هو صدق لكل متحقق فيكم لصحة حمل ذلك ان ترتب الانا صدق لكل الوجود كذا كذا فتنفرد فارق حمل
 الذاتيات من تلك الجهة انتهى ونحو الكلام مع طول الارجاع الى طائل فانه ان اردنا استقلال ذات الموضوع بمصاديقه على الذاتيات
 مع غزل النظر عن اية ميتة كانت غير باءا ذات الموضوع المتقرة مستقلة بمصاديقه حمل الذاتيات من دون الضمان اية ميتة
 غير ان الوجود ليس كذا كذا الموضوع المتقر من دون الضمان حقيقة غير ان الوجود ليس كذا كذا الموضوع المتقرة من دون الضمان
 حقيقة غير ان الوجود ليس كذا كذا الموضوع المتقر من دون الضمان حقيقة غير ان الوجود ليس كذا كذا الموضوع المتقر من دون الضمان حقيقة
 حمل الذاتيات دون حمل الوجود فذلك صريح البطلان فانه لم تستقر ليست ذاتا متفردة عن ان يكون صدقا لكل الذاتيات لما

قولوا ما حمل الوجود فصدقه نفس ذات الموضوع لكن الاسر حيث هي بل باعتبار جاعلية العلة لها فان ارادوا باعتبار جاعلية العلة قيد
 في مصداق الوجود فذلك باطل لانه لو كان قيداً في مصداقه كان منضمماً اليه قد بطل فيما سبق وان ارادوا ان اعتبار جاعلية العلة
 حيثية لتعليق الصدق الوجود فان ارادوا ان صدق المصدقية المصدق في الواقع فلا يخفى ان اعتبار جاعلية العلة ليس عليه مصداقية
 المصدق في الواقع بل عليه مصداقية مصداق الوجود في الواقع هي ذات الجاعل للاعتبار جاعليته والمصدقية ليست امرأته على نفس
 المصدق حتى يتجلى الى ملته ودار علة المصدق وذات الجاعل كما انها علة مصداق الوجود وكذلك هي علة لمصدق الذاتيات اذ
 مصداقها نفس الالهية المتقربة لا غير الجاعل علة لها بلا شبهة فلا فرق بين مصداق الوجود ومصدق الذاتيات في ذواتكم و
 ان ارادوا ان اعتبار جاعلية العلة علة لمصدقية المصدق في لحاظ الملاحظة كما هي حيثية لها في كماله على قوله فاذا تعرفت بضرورة
 اوبران صح حمل الوجود قطعاً فان تفرغ صحة حمل الوجود على تعرف جاعلية الجاعل انما هو في لحاظ الملاحظة لما في الواقع فتصح حمل
 الوجود انما تفرغ على تعرف الالهية المتفرغ على تحقق الجاعل لا على تعرف جاعليته فذلك اليف بطل اذ اعتبار جاعلية الجاعل لا يصح ان يكون
 علة لمصدقية المصدق في لحاظ الملاحظة ايضا اذ الوجود يتفرغ عن الموجودات ويصدق عليها عند اصحاب نثبت الاتفاق انما قيل بالاصل
 على الاطلاق اليف ان اعتبار جاعلية الجاعل ليس علة لمصدق الوجود واسترأ عن شيء في لحاظ الملاحظة ومن المستبعد اليف على ان يكون
 اعتبار جاعلية الجاعل علة لمصدقية مصداق الوجود في لحاظ الملاحظة لا يصلح فارقاً بين مصداق الوجود وبين مصداق الذاتيات
 في الواقع وفيه الكلام فاما قولوا ربما يعود الى الحكم بها مشادة ترتب ثار الالهية عليها فيعرف ان ما هو مصداق الحمل تحقق فيكم بطل
 فان اراد مصداق الحمل نفس الالهية المتقربة فسلم ان مشادة ترتب الاثار ما يعرف بتحقيق ما هو المصدق اعني الالهية المتقربة لكن
 الالهية المتقربة هي مصداق حمل الذاتيات اليف وان ارادوا الالهية المتقربة مع اعتبار جاعلية العلة فقد عرفت ان مصداق الوجود باطل
 فيه لا اعتبار جاعلية العلة ولا الحكم بصحة حمل الوجود وتفرغ على معرفة جاعلية الجاعل حتى يكون حيثية جاعلية الجاعل حيثية لها في الواقع وان
 ترتب الاثار لمصدق الحمل اليف فان ارادوا ان مصداق الحمل في الواقع ليس هو ترتب اثاره فذلك مسلم لان مصداق الحمل في
 الواقع هي نفس الالهية المتقربة وترتب الاثار تفرغ عليها متاخر عنها لكن باعتبار جاعلية العلة اليف ليس مصداق الحمل لان بطل الاعتبار
 اليف متاخر عن الالهية المتقربة للمجهول ضرورة ان الجاعلية نسبة متاخرة عن التبيين فافعل انه اراد باعتبار جاعلية العلة لنفس ذات
 العلة وهي غير متاخرة عن ذات المجهول المتقربة قلت ذات العلة وان لم تكن متاخرة عن ذات المجهول لكنها غير مأخوذة في مصداق
 الوجود اذ مصداق الوجود هي نفس الذات المتقربة للمجهول نعم ذات العلة علة لمصدق الوجود واعني ذات المعلول وهي كما انها
 علة لمصدق الوجود وكذلك هي علة لمصدق الذاتيات وليست ذات العلة مصداقاً لحمل الوجود على ذات المعلول او مأخوذة في
 المصدق وان ارادوا ان مصداق الحمل اي علة صدق الحمل في لحاظ الملاحظة ليس هو ترتب الاثار فذلك مسلم فان الذهن

اذ لاحظ ترتيب الاما على الماوية حكم بانها موجودة سواء اعتقدنا بها مجموعا وترتب الاثنا عليها بجعلها جاعلا اليها هو عقدا ترتب لاثنا عليها
 بنفسها لعلها كاياد اصحاب النعت والاتفاق وبالحكمة وكلام هذا العالم لا يستحق ان يصحى اليه فضلا عن ان يقول عليه سياتي فيما
 انشأ الله تعالى ما يزيد قضيته ويزيد الحق كشفا وتوضيحا واصلوا العصمة وسولي الحكمة قوله كانت الحقيقة التي هي مصداق الحكم فيها راجعة
 الى حقيقة تعليلية هي كون الذات صادرة عن الجاعل اعلم ان لفظ المصداق يحتمل معنيين الاول مطابق الصدق وفشا الاستزاع
 كما يقال المية المتقررة مصداق للوجود ومصداق للذاتيات وهو بهذا المعنى يساوق الحق عندنا في غلة الصدق والمعنى الثاني يحتمل
 معنيين الاول غلة الصدق في الواقع والثاني غلة الصدق في كماله لا لاخط والاول منها ايضا يحتمل معنيين الاول ان يراد بعلية الصدق
 مطابقة الحق عندنا غلة للصدق البتة وبعد تحققه لا يحتاج نفس الصدق الى غلة اخرى وثانيها ان يراد بها مطابقة الصدق
 اي الحق عندنا فان ما هو غلة لتحقيق الحق عند غلة لصدق الحكاية البتة فاذا حكمنا بان الهية موجودة مصداق للوجود بالمعنى الاول
 بالمعنى الاول من المعنيين المذكورين للمعنى الاول من المعنى الثاني اعني فشا الاستزاع وغلة الصدق بمعنى المطابقة هي نفس الهية
 المتقررة بلا زيادة امر عليها وليس المتقررا لما زاد اعليها كما عرفت المصداق بالمعنى الثاني من المعنيين الآخرين هو جاعل الهية واما
 المصداق بمعنى غلة الصدق في كماله لا لاخط فهو يكون غلة لصدق الوجود على شئ في كماله لا لاخط وسواء كانت غلة في نفس الامر
 فمشاهدة ترتب الاثر ومعرفته غلة الهية غلة لصدق الوجود في كماله لا لاخط وبما يجوز ان يكون صدق الوجود على هبة في لحظة لا لاخط
 ضروريا غير محلل لعلها واذا تحققت فيما سبق ان مصداق الوجود اي مطابق صدق في الكمال نفس الحقيقة المتقررة بلا زيادة امر عليها
 سواء كانت الهية واجبة او ممكنة غاية الامر ان مصداق الوجود الواجب ليس له غلة ومصداق الوجود الامكانى يجوز ان يكون وسعول في الفرق
 لا يستلزم الا انه لا يتحقق المصداق بمعنى غلة الحق بالوجود في الواجب وتحقيق المصداق بذلك المعنى في الممكن ولا يلزم من ذلك ان
 يكون بين مطابق صدق الوجود في الواجب وبين مطابق صدق في الممكن فرق الا بان الاول مستغن عن الغلة والثاني محتاج اليها
 الا بان يكون المصداق في الاول نفس الهية المتقررة بلا زيادة امر وفي الثاني في الهية المتقررة مع امزاد عليها فاذا ان الفرق بين
 الوجود الواجب والوجود الجوازي الا بان في الثاني يتحقق المصداق بالمعنى الثاني من المعنيين الآخرين ايضا وفي الاول لا يتحقق
 المصداق بذلك المعنى واما المصداق بمعنى غلة الصدق في كماله لا لاخط واعتبارا للمعتبر فهو ان تحقيق في اصيلتين او يجوز ان يكون
 استزاع الوجود من الواجب الا اذا كان المصداق الوجود عليه بوسط كما يجوز ان يكون استزاع الوجود من بعض الممكنات الا اذا كان
 بصدق الوجود عليه بوسط واما الفرق بين مصداق الوجود في الممكنات ومصداق الذاتيات فيها غير معتقل اصلا لان المصداق
 بمعنى مطابق المحل واحد فيها والمصداق بمعنى غلة الحق عند تحقيق فيها لان مطابق عليها هي نفس الهية مجعولة البتة والمصداق
 غلة الصدق في كماله لا لاخط يجوز ان يتحقق فيها وذلك اذا كان ثبوت الذاتيات للذات نظرا فان ذلك غير مستلزم ويكون ثبوت

الوجود لها الوجود نظر ما يجوز ان لا يتحقق فيها وذلك اذا كان كلا الشبوتين ضروريا اذا تقرر به انقول قد عرفت ان الفرق بين المبهمة
الواجبة والمبهمة المحتملة في كونها مطابقين لكل الوجود ونشأ من التزاع غير معقول وانما الفرق بينهما يتحقق المصادق بمعنى علة مطابق
اكمل في المبهمة المحتملة وعدم تحقق في المبهمة الواجبة وانما حيثية الاستناد الى الجاعل الصدور عنه فهي لا يمكن ان تكون مصداقا للوجود
بمعنى مطابق صدقه ولا ان يكون خبر من مطابق صدقه واللازم تقدم هذه الحيثية على الوجود لان المصادق وجب ولا محالة تقدم
على الصادق وقد تحققت سابقا ان مطابق صدق الوجود هي نفس المبهمة المقررة بلا زيادة امر عليها ولا يمكن ايضا ان يكون مصداقا
للوجود بمعنى علة مطابق صدق الوجود فان علة هي ذات الجاعل لا تلك الحيثية نعم عمل ان يكون تلك الحيثية علة لصدق الوجود
في لحاظ اللاخط كلام الشارح في هذا المقام لا يخلو عن مسالة فانه ان اراد بالمصادق في قوله فانه لو كانت الحيثية التي هي مصداق
الحكم مطابق الحكم وعلية مطابق الحكم فذلك باطل اذ المصادق بمعنى مطابق الصدق نفس المبهمة بمعنى علة مطابق الصدق ذات
الجاعل لا حيثية كون الذات صادرة عن الجاعل فانهما متاخفة عن الوجود وان اراد بالمصادق علة الصدق في لحاظ اللاخط
لكن لا يستقيم قوله فصدق الحكم هناك نفس تجوهر الحقيقة المقررة بالذات لانه ان اراد بالمصادق هنا مطابق الحكم لم يستقيم مطابق
بين القيليين وان اراد به علة صدق الوجود في لحاظ اللاخط فيجوز ان يكون علة صدق الوجود على الحقيقة الواجبة في لحاظ اللاخط
حيثية اخرى سوى تجوهر الحقيقة المقررة بعمل مقصوده ما ذكر من ان مصداق الوجود في الممكن محتاج الى العلة متقرر بها ومصادق
في الواجب مستغن عن العلة متقرر بنفسها وعبر عن الاول بان المصادق حيثية لعلية وعن الثاني بان المصادق نفس تجوهر الحقيقة
والامر سهل في العبارة بعد وضع المقصود وقال بعض اشراح كون مصداق كل الوجود في الممكن ذاته من حيث الاستناد الى الجاعل
باطل لان حيثية الاستناد بالتعديلية او لعلية وكلاهما باطلان اما الاول فلان الحيثية التقيدية اما انضمامية او تنزاعية وكل
منها يوجب سبق الوجود عليها لان وجود الصنف فرع وجود الموصوف مع ان مفهوم الاستناد ايضا من العوارض ومصادق نفس الذات
واما الثاني فلان في الحيثية التعليلية يشترك الذاتيات والعوارض كيف والانسان ما لم يصدر عن الجاعل فليس بالذات لا حيوان
فيكذب لموجبات باسرها قبل صدوره عن الجاعل فنقولنا الانسان حيوان حادث وكل حادث فله محدث انتهى ولا يربح عليك
ان ما ذكره في البطل اشق الثاني انما يدل على تحقق الحيثية التعليلية في صدق الذاتيات على الذات ايضا لا على انتفاءه في صدق
الوجود كما جوده كما لا يخفى قوله فيكون الوجود نفس ذاته اعلم ان معنى علية الوجود شيء ليس هو ان الوجود مصدرى عينية لا يعني
مصدرى انتزاعي الاصلح ان يكون عينا شئ من الحقائق بل معنى بانية الوجود شئ ان مصداق الوجود مصدرى ونشأ انتزاع
نفس ذات الشئ بلا زيادة امر عليها وقد عرفت ان مصداق الوجود في كل شئ مكانا كان او واجبا نفس ذاته بلا زيادة امر عليها
فتخرج عينية الوجود للذات الواجبة على كون مصداق الحكم هناك نفس تجوهر الذات المقررة بنفسها كما وقع من الشارح لا يرد

وجهه يكون مصداق الوجود في الممكن مجعولا لا يستلزم ان يكون الوجود اذ اعليه معنى فمعي العينية بالمعنى الذي ذكرناه فان مصداق
 الذاتيات بل الذات في الممكن اية مجعول ولا يلزم من ذلك زيادة الذات والذاتيات على نفس الذات فلا يلزم من
 ذلك زيادة الوجود عليها والاصطلاح على ان معنى عينية الوجود هو ان لا يكون لمصداقه علتة يرفع الشروع في عينية وجود
 الواجب وزايوت اذ هذا المعنى من العينية لا يكره احد لانظاره من معنى الواجب **قوله** فبذ الذات هي الواجب بالذات
 اقترع عن الواجب بالغير والما قول والاولى الممكن بالذات لفظة بالذات ليست للاقتراض بل هي لبيان الواقع ولرعاية
 المقابلة مع الواجب بالذات اذ لا استكان بالغير **قوله** فالوجود في الواجب عين ذاته اختلص الشكوك والحكماء في زيادة
 الوجود وعينية فذهب عامة الحكماء الى زيادته في الكل اي في الواجب والممكن جميعا وذهب معتقدهم وهم الاشاعرة الى انه عين
 في الواجب والممكن جميعا وذهب الفلاس الى انه عين في الواجب زائد في الممكن وقد مضت كلمات القوم في بيانهم
 فلتنص كل ما يتهم لتعقّب نفهم فيما هم فيه مختلفون فنقول نعم صاحب الاقنيسمين آتداس من كلام الحق الدواني في
 الحاشية القديمة ان معنى عينية الوجود للواجب تعالى هو ان نشأ الشروع الوجود المصدرى ذاته تعالى من دون عينية اصلا
 الانشائية ولا تعينية فلهذا الشارع جريا على عارضة وقد علمناك فاده في الدرس السابق وكلام الحق الدواني في كونه مضطرب
 فغيرهم من كلامه في الحاشية القديمة ان معنى عينية الوجود لتعالى هو ان نشأ العينية العقلية في نشأ الشروع الوجود وعنه بما جئت
 قال في المعنى العام المشترك فيهن العقولات الثانية وهو ليس عينا الشيء حقيقة نعم مصداق حمله على الواجب ذاته بذاته وعلى
 الممكن ذاته من حيث هو مجعول الغير فالقول في الجميع زائد بحسب الذهن الا ان الامر الذي هو مبدء الشروع المجعول الممكن
 ذاته من حيثية مكتسبة من الساجل وفي الواجب ذاته بذاته انتهى وفي الحاشية الجديدة ما يدل على ان ذاته تعالى فرد من الوجود
 المطلق وبذا هو المعنى بعينية وفي حشده لبيان كل النور ما يدل على ان الواجب نفس الوجود القائم بذاته وان الوجود غير قائم
 بشي اصلا لا بالواجب لانه عينة ولا بالمكانات واطلاق الوجود على المكانات لا يستلزم قيام الوجود بها كما ان اطلاق الشئ
 على الماء الموضع في الشئ لا يستلزم قيام الشئ به فانظر الى اضطراب كلامه في هذا المقام ان في كل مقال من مقالاته كلاما
 امان في الاول فمما عرفت واما في الثاني فلان الوجود المطلق ليس له فرد سوى لهصة فكيف يصح ان يقال انه تعالى فرد من الوجود
 المطلق ضرورة ان فرد الوجود المطلق اعني لهصة امر اعتباري لا يصح ان يكون عينا حقيقة من الحقائق كما اعترف هذا الحق في
 اول ما قلنا عنه وكيف يمكن ان يكون الواجب تعالى فردا لما لا وجود له في الخارج وما قال به الحق في دفع هذا الاشكال من انه
 لا يصح ان يكون الوجود المطلق من العقولات الثانية لانه يكون الواجب فردا لانه لان الشئ والممكن مع كونهما من العقولات الثانية
 صاوغان على الموجودات الخارجية ليس شئ لان الشئ والممكن من المفهومات لمشتقة فممكن ان يتداعى مع الموجودات الخارجية

اتحادا بالعرض فيصير قاطعيا بخلاف الوجود واما في الثالث فلان المطلق الوجود على الممكنات المطلق حقيقة بلانية واطلاق الحق
حقيقة على شئ لا بد له من قيام سبدا لا اشتقاق بذلك الشئ فلا بد من قيام الوجود بالممكنات حتى يصير على الوجود وقياس
الوجود على الممكنات على صدق الشمس على المارقياس مع الفارق لان اشتقاق الشمس عن الشمس اشتقاق جعلي بخلاف
اشتقاق الموجود من الوجود فبذلك الشمس هي الشمسية لا الشمس ولا نحن الشمسية غير تامة بالماروسيات تمام الصلحام في ذلك
انشار الله تعالى وبلغ من كلام بعض ان في الواجب ثلثة وجودات اول هو الوجود الحقيقي وهو عينه الثاني الوجود الكسبي
المطلق والثالث حصة الوجود المصدرى المطلق وهما اركان عليهما وفي الممكن وجودان الثاني والثالث فقط فالاول
بعينه الوجود تعالى بعينه المعنى الاول واورد عليه انه يلزم من هذا ان يكون الواجب موجودا بوجودين الوجود الذي هو عينه
وحصة الوجود المصدرى وهو باطل بداهة واجب عنه بان مناطا الموجودية هو الاول دون الثاني لانه اعتباري ورواء لا معنى
لقيام السبب مع عدم صدق اشتقاق فكيف لا يكون قيام حصة الوجود به تعالى مناطا لصدق الوجود وعليه سيجي انه واجب بان معنى
الاشتقاق امر اجمالي بسيط يرجع الى ما ترتب عليه آثار السبب فمعنى الاسود ما ترتب عليه آثار الاسود ومعنى الموجود ما ترتب عليه آثار الوجود
لكن الاشتقاق على تخمين الاول لاشتقاق الذي يترتب الآثار على ما صدق عليه ذلك الاشتقاق بقيام سبدا لا اشتقاق به كالاسود فان
ترتب الآثار على ما صدق عليه الاسود انما هو بقيام الاسود به والثاني لا يكون كذلك بل يترتب الآثار على مصداق بنفس ذات
بلا قيام السبب كالوجود بالقياس الى الواجب اذ ترتب الآثار على نفس ذات بلا قيام معنى به فيكون مناطا لصدق الوجود عليه
نفس ذات لا بقيام الوجود المصدرى اوحصته به وتقوم صدر الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني ان معنى عينية الوجود للواجب تعالى
هي عينية مفهوم الموجود بمعنى ان ذاته هي الموجود المعري عن المماثلة بخلاف الممكنات فانها باسيات موجودة فالواجب موجود
بمعنى شئ موجود وهو قائم لان الوجود المفهوم لاشتقاق الاشتقاق في القول كمنه عين لذلك الحق الواجب فصرى لبطان ان الاول لا يصدر
به المفهوم فان ذلك الواجب الى شئ لا يصدق عليه هذا المفهوم وهو خلاف مذهبه ايضا فيتم على هذا التقدير فرق بين الذات الواجبة وبين الذات
الممكنة فانه كما ان الذات الواجبة مصداق لهذا المفهوم كذلك الذات الممكنة فانها في رتبة منها يكون به الموجود عين الواجب ون
الممكنات فان فرق بان صدق الوجود على الواجب تعالى من دون حيثية اصلا لا تعليلية ولا تعبيرية بخلاف صدقته على الممكنات
رجع الى المعينة الى انتفاء الحيثية كانتفاءه عن المحقق الدواني او لا وقد شهد هذا القائل التكثير على المحقق في هذا القول وتحقيق
على وجه يطرع غاشي الاول لم ان الوجود يمكن ان يراد به معنيان الاول المعنى المصدرى والثاني فشا اشتراعه الاول ليس
شئ من التناقض اصلا والثاني عين الراجح على راي الحكماء وعين الممكن ايضا على مذهب اهل الحق فذهب الحكماء هو ان
الوجود الحقيقي نفس ذات و آثار الوجود مترتب على نفس الذات الحق ويسمى به المعنى وجودا حقيقيا وقد عبر عنه لفرد الوجود المصدر

البنية وبغير المعنى فمن قال ان تعالى فخر الوجود المطلق الدوامى لاحتصه فقد صرح المحقق الدواني في موضع من مشاجراته مع
 معاصره بالفرق بين فرد الوجود وحصته بما حصله ان فرد الوجود المصدرى الذات التى يكون فشار لا تضاده وكذا من قال ان
 الواجب نفس الوجود القائم بذاته وان الوجود غير قائم بشئ اصلا لم يرد بالوجود والمعنى المصدرى ضرورة ان قيام المعنى المصدرى
 بنفسه عدم قيامه بشئ كلاهما يردى البطلان بل اراد الوجود الحقيقي فهو قائم بنفسه غير قائم بشئ وصدق الوجود المشتق من الوجود
 الحقيقي على الكمالات من قبيل صدق الشمس على الماء الموضع فى الشمس فكما ان صدق الشمس على الماء انما هو لاجل نسبتها
 وبين الشمس كذلك صدق الوجود المشتق من الوجود الحقيقي انما هو لاجل نسبتها بين الكمالات وبين الواجب تعالى كالمشتق
 من العضو الحقيقي معنى معنى ان وجود قائم بنفسه ما سواه انما هو معنى لاجل نسبتها بينه وبين العضو الحقيقي وكذا ينبغي ان نفهم من
 قول المحقق فى اول ما نقلنا عنه الا ان الامر الذى هو مصدر الانتزاع المحمول الى آخره يعنى ان الوجود الحقيقي الذى هو مصدر
 الانتزاع هو المصدرى فى الكمالات ذواتها من حيث الاستناد الى الكماثل وفى الواجب ذاته بذاته فالوجود الحقيقي حقيقة
 اذن بنفس ذات الواجب وموجودة الكمالات انما هى من جهة استنادها واوقاسها اليه فقد لا ح ان كلام المحقق بعد التامل غير
 مسطر ان كلامه متطابقة والحكاية تتخالف فى باوى الراى وينطبق عليه ايضا فنقلنا عن بعض من ان فى الواجب شئ وجوده
 واحد منها عينه وفى الكمالات وجوده فان لم يكن ان مذهب الحكماء هو ان الواجب وجود خاص حقيقى قائم بنفسه والمعنى المصدرى
 زائد عليه تعالى ينتزع عن نفس ذاته الحق لكن الفرق بين الواجب الممكن فى هذا الحكم ما لا وجود له فان المبهية المكنية الوجود
 حقيقى اى فشار لا تضاع الوجود المصدرى وهو زائد عليها منتزع عن نفسها والفرق بان الحقيقة المكنية مجعولة والحقيقة الذاتية
 ليست كذلك لا يجدى فيما نحن فيه نعمنا اذ ذلك لا يزيد على بيان معنى الامكان والوجود والقول بان صدق للوجود على
 الكمالات انما هو لاجل نسبتها بينه وبين الواجب ان اريد بالوجود ما هو فشار لا تضاع الوجود واريد بالنسبة بين الكمالات
 والواجب نسبة المجعولة والكما عليه فهو صحيح لكن ليس صدق الوجود على الكمالات من قبيل صدق الشمس على الماء فان المبهية
 المكنية نفسها فشار لا تضاع وهى موجودة حقيقة بخلاف المار فانه ليس نفسه مصداقا لشمسية وهذا ظاهر من الاصول التى سلفت
 وان يدعى بالوجود معنى آخر فليست تصور حتى ينظر فيه ثم يهنا اشكال وهو ان الوجود المصدرى لو كان زائدا عليه تعالى لم يكن به من علة
 وسبب ان يكون علة غير الذات واللازم للاسكان والانفس الذات واللازم تقدم الذات عليه بالوجود وهو باطل ولو لم
 يكن زائدا عليه لزم ان يكون الواجب معنى اعتباريا والجواب ان الامر الزائد على الذات يتصور على نحوين الاول ما يكون له
 وجود غير الذات وتقرر مغاير تقرر باو الثاني ما يكون تقرر بنفس تقرر الذات فالاول يحتاج الى علة البتة سواء كانت
 الذات واجبة او ممكنة ولشئ لا ما كان تقرر بنفس تقرر الذات كان تابعا للذات فالكلمات الذات واجبة كان ذلك الامر

الزم غير محتاج الى حلة اصلا وان كانت ممكنة كان صدور الذات عن الجاعل بعينه صدور ذلك الامر عنه والوجود المصدري الذي
 هو زائد على الذات من قبيل الثاني فلا يجب ان يكون له في كونه زائدا على الذات الواجبة من حلة وفي كونه زائدا على الممكنات
 من حلة غير حلة ذاتها واستان تقرر الاستراعات في الواقع هو تقرر مناسبتها وفساد الوجود نفس الذات فقوله هو تقرر بما
 فالذات اذا كانت واجبة كان تقرر الوجود الذي هو تقرر الذات ايضا واجبا واذا كانت ممكنة كان تقرر الوجود مجعولا بغير جعل
 تقرر الذات فان قيل فما حال مفهوم الموجد وقلت ما رسل حال الوجود وسواء يسوار فانه كما ان للوجود نحوين من التقرر الاول
 التقرر الذي هو تقرر النشر وحاله حال النشر فان كان النشر واجبا كان هذا التقرر للوجود واجبا وان كان النشر مجعولا كان
 هذا التقرر مجعولا وبالجملة بين هذا التقرر وبين النشر وحدة تحت في الواقع وانما التغاير في ملائمة العقل والثاني تقرر له
 الاستراع في الذهن وهو مغاير لتقرر النشر متاخر عنه وهذا التقرر معلول ابسته سوار كان المستراع منه واجبا او ممكنا كذلك لمفهوم
 الوجود واليه نحو ان من تقرر الاول تقرر الذي هو تقرر مصداقه وحاله حال تقرر المصدق فان كان المصدق واجبا كان
 هذا نحو تقرر مفهوم الوجود واليه واجبا وان كان ممكنا كان الثاني تقرر هذا المفهوم بعد الاستراع في الذهن وهو مغاير لتقرر
 النشر متاخر عنه وهذا التقرر معلول سوار كان المصدق واجبا او ممكنا فكان الوجود بحسب الأحوال من التقرر ليس متاخرا
 عن تقرر الذات بل تقرر الوجود هو تقرر الذات كذلك تقرر الوجود بالأحوال الاول ليس متاخرا عن تقرر الذات وكان تقرر
 الوجود بالحوال الثاني متاخرا عن تقرر الذات كذلك تقرر الوجود بالحوال الثاني متاخرا عن تقرر الذات ومن البعد ما تجشمه صاحب
 الافق البين حيث قال الوجود المطلق معنى مصدري لا يؤخذ من مبدى المحمول قائم بالموضوع انما ما استراعا بل من نفس
 ذات الموضوع المحجولة بجعل الجاعل اياها واماني القيمة الواجب بالذات لمغايرة استراع الوجودية بالفعل منا صدق حمل
 الوجود ونفس الحقيقة المقدسة نفس الذات ونسبة الوجودية المصدرية اليها نسبة الانسانية الى ذات الانسان شأنه كونه ^{المعنى}
 المصدري الاستراعي متاخرا عن مرتبة نفس الذات لا يصح ان يكون مفهوم المحمول هو الوجود متحققا في تلك المرتبة كما ان المعنى المصدري الاستراعي الذي
 هو الانسانية الحيوانية متاخرا عن نفس الانسان والحيوان مفهوم المحمول الذي هو الانسان الحيوان محفوف في مرتبة لهيئة من حيث هي
 لان العقل حكيم بان الانسانية الحيوانية المتفرقة امر ليس مطابقتها لمرتبة هي عند الانفس لان الانسان الحيوان بالعلمة فطابق المعنى المصدري
 نفس ذات الموضوع ذاته وان لم يكن ذلك المعنى متحققا في الموضوع في مرتبة هو مرتبة بل يكون متزعا آخر لكن من نفس
 الذات لمصدق حمل الوجود المطلق على الواجب تعالى نفس ذات ذاته من غير ملائمة حيثية غير ذاته كما ان مصداق الحمل
 الممكنات هو نفس الذات من حيث الصدور عن الجاعل لاهيئية تقوم بالذات انتهى لمصداق انت قلتم ان الفرق بين الوجود
 المصدري ومفهوم الوجود يكون الاول متاخرا عن مرتبة الذات وكون الثاني متحققا في تلك المرتبة مما لا يعقل اذ قد

بينما ان كليهما تخمين من التقرر الاول فتقر بما الذي هو تقرر المبدأ والمصدق وهما في هذا التقرر غير متناظرين عن المبدأ والمصدق بل تقرر المبدأ والمصدق هو تقرر ما اذا في تقررهما بعد التراجع في الذهن وكلها بما يجب في التقرر متناظران عن الذات التي هي المبدأ والمصدق وقياسه الوجود على الانسانية والوجود على الانسان وان كان صحيحا في الواقع لكن لا يصح على رايه كما ستعرف ومع ذلك لا يجدي في بيان الفرق بين الوجود والوجود شيئا لان الانسانية بوجهها الذي لا يتغير متناظرة عن نفس ذات الانسان المتقررة واما تقرر بانفس تقرر ذات الانسان فغير متناظر عن نفس ذات المبتدأ وكذلك مفهوم الانسان بوجوده الذي لا يتغير متناظر عن نفس ذات الانسان المتقررة وان لم يكن متناظرا بتقرره الذي هو نفس ذات الانسان ثم قال في التناول الوجود المطلق انما كان مسلويا عن الممكن في مرتبة ذاتة لانه لم يكن لذات متقررة الاجعل الجاهل وكانت الذات المتقررة هي مطابق الحكم بالوجود وكانت الحقيثة التي هي مصداق حمل الوجود هناك راجعة الى كون الذات صادرة عن الجاهل بخلاف ما هو متقرر في ذات نفس ذاتة فانه بنفس ذاتة هو الحكمي عنه بالوجود ومطابق الحمل من غير قيام وجوده او اقتضائه لمصدق الوجود عليه انتهى وادنت تعلم انه لا يلزم من ان لا يكون للممكن ذات متقررة الاجعل الجاهل وكون الذات المتقررة هي مطابق الحكم بالوجود وان كان الوجود المطلق مسلويا عن الممكن في مرتبة ذاتة والاربع سلب نفسه عنه في مرتبة ذاتة اذا مطابق الحكم يكون الشيء نفسه ذاتة متقررة وليس للممكن ذات متقررة الاجعل الجاهل كما ذكره في الوجود بعينه وانما يلزم من كون مطابق الحكم بوجود الذات المتقررة وعدم كون الممكن ذاتا متقررة الاجعل الجاهل سلب الوجود عنه حين كونه معدوما كما يصح سلب نفسه وسلب ذاتياته عنه حال عدمه مع ان هذا التناول قد اعترف فيما نقلنا سابقا بان نسبة الوجود الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى نفس ذات الانسان فاما ان يكون نسبة الوجود الى الحقيقة الممكنة التي هي تلك النسبة فلا يصح تجويز سلب الوجود في مرتبة ذات الممكن كما ذكره ولا يكون كذلك فلا يكون مصداق الوجود نفس الحقيقة الممكنة بل هي مع امزاجها عليها قد سبق اطلالة والعجب انه قد اعترف بان مطابق الحكم بالوجود هي الذات المتقررة وقد صرح في الاقوال بسبب بان التقرر والفعلية اسمان لنفس الماهية ومع ذلك جز سلب الوجود عن الممكن في مرتبة ذاتة وهو تهاوت ظاهر هذا وليعلم ان ما ذكره من ان نسبة الوجود الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى ذات الانسان وان كان صحيحا في الواقع لكن لا يصح على رايه ان الوجود بمعنى مشترك بين الموجودات فانما كان نسبة الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى ذات الانسان كان اشتراك الوجود كما شاع انبساط الحقيقة الواجبة على الكل كما هو مذموب صوفية الكرم بوجههم الصمد في دار السلام وهذا التناول مبرأ عن بقصور هذا المعنى تحليلة فضلا عن تحقيقه وتقصيده الصمد في التوفيق وهو الهادي الى سوار اطرقي قوله اذ هو بذاته مبدأ لتتفرع لتعليق العينية بكونه سبحانه بذاته مبدأ لا تتفرع الوجود بمعنى على تحليلة ان معنى العينية هو انتفاء الحقيثة التحليلية وقد عرفت فسادا

قوله لا يمنع ان يكون جوبه ذمب المتكلمين الى ان الوجود زائد عليه سبحانه معلول لتعالى فمطابق صدق الوجود عليه انه تعالى
 من حيث انها متضمنة للوجود والشايع يري ان بطلان هذا الذمب ليقبح ان وجود الواجب تعالى عينه وخلاصه كانه في اشياء
 العينية ان وجوده تعالى لو كان زائدا عليه كان ممكنا فيكون له علتة فعلت ما غير ذاته تعالى وهو باطل لانه مستلزم لان كان الجوب
 تعالى عن ذلك علوا كبيرا كذا نفس ذاته وهو الباطل لما ذكره وبطلان الثاني يستلزم بطلان المقدم والحق ان المتكلمين
 سوى الاشاعرة يرون الوجودا اعتبارا عقليا ولا يعتقدون انه صفة موجودة منصفة الى الحقيقة في الالعيان وكتب الكلام
 مشحون بذلك ومع ذلك يقولون باشتراك معنى بين الواجب الممكنات ولا يفرقون بين وجود الواجب وبين محال الممكنات
 بان وجود الواجب مقتضى ذاته ووجود الممكن ليس مقتضى ذاته فقد تلخص من كلامهم انهم يعتقدون ان الوجود انما تحققه تحقق
 موصوفه لا يتقرر زائدا على تقرر الموصوفه فالوجود في الواقع هو الموصوفه لكن تقرر الموصوفه منسب الى الوجود بالفتح ولذا
 ذمب من سعى من المتكلمين الموجود بالفتح حال الى ان الوجود من الالحوال وهذا الاعتقاد صحيح قطعاً اذ قد بطل كون الوجود منصفة
 منصفة فان ارادوا بكون وجود الواجب مقتضى ذاته تعالى انه علتة حقيقة ووجوده معلول حقيقة فذلك غير معقول اذ ليس للوجود
 تقرر سوى تقرر الذات عند المتكلمين الباطل فلا معنى للعلوية والمعلولية وانما يتصور العلوية والمعلولية في تقررين متغايرين فقول
 بالعلوية والمعلولية حقيقة بين ذات الواجب تعالى ووجوده ليس مطابقا لاعتقادهم وان ارادوا بان تقرر الوجود انما هو تقرر
 الذات التي هي فشاير ذلك حتى لا يرب فيه هو بعينه ذمب الكلام ولان المتكلمين الموردة على اثبات زيادة الوجود عليه سبحانه
 انما تنطلي ان منهم الموجود وغير ذات الواجب كقولهم الوجود معلوم والواجب غير معلوم وغير المعلوم غير المعلوم وكقولهم الوجود مشترك
 والواجب ليس كذلك وكقولهم الوجود معنى واحد بالرفع فلا يختلف احوال حتى يكون عارضا في الممكنات عيناني الواجب في غير ذلك
 ولا يقيد شي من ذلك بانهم ان مصداق الوجود في الواجب ليس نفس ذاته بل هي مع حثية زائدة فكلام المتكلمين في هذا المقام
قوله كما يستلزم اللوازم قد استلزم ان لوازم الماهية معلولة لنفس الماهية وان مصداقها نفس الماهية من حيث انها
 متضمنة لها وقرق التعاكس بعينية الوجود وكلاهما واجب تعالى بين لوازم الماهية بالقياس الى الماهية وبين الوجود بالقياس الى
 الواجب بان اللوازم معلولة للماهية والوجود ليس معلولا للواجب تعالى ومصداق اللوازم هي الماهية من حيث اقتضاها
 ايها ومصداق الوجود نفس ذات الواجب تعالى بلا حثية اصلا والحق ان لوازم الماهية امور اعتبارية لا تتحقق لها بنفسها في
 الواقع انما تتقرر في الواقع للماهية وهي متقررة في الواقع بتقرر تلك الماهية لا بتقر زائدا نعم لها تقرر ذاتي بهذا الاعتبار مع ما تقرر
 فشاير اعتبارها وكذا الوجود امر اعتباري لا يتحقق لنفسه في الواقع انما تتقرر لفشايره والوجود بتقرر بعض تقرر المنشأ نعم تقرر ذاتي
 بهذا الاعتبار مع ما تقرر المنشأ بتقرر الاربعه مثلا في الواقع هو تقرر وجودها هو بعينه تقرر الزوجية وليس تقرر الوجود او تقرر الزوجية

زائد على تقرير الاربعة في الواقع بل في الواقع تقرير واحد فانه بهذا التصريف يقتول ان كان المراد يكون الماهية على لوازمها ان الماهية
 على تقرير لوازمها في الواقع بمعنى التقرير الذي هو بعينه تقرير الماهية فذلك باطل لا تلازم كون الماهية على تقريرها لان التقرير
 للوازم هو بعينه تقرير الماهية بل افرق فان اراد يكون الماهية على لوازمها انهما مشارا لانتزاع لوازمها فذلك صحيح لكن الماهية
 فشا لانتزاع الوجود ايضا والحقيقة الواجبة فشا لانتزاع وجودها بهذا المعنى من العلية متحقق بين الحقيقة الواجبة وبين الوجود
 ايضا فلو ادعى للقول بعلية الماهية للوازمها وعدم علية الواجب لوجوده وما زعموا من ان مصداق اللوازم هي الماهية من حيث
 اقتضائها للوازم ليس لاعتني لان مصداق اللوازم ونشأ انتزاعها انفس الماهية بلا جشئة زائدة اصلا فلا يكون مصداق
 هي الماهية من حيث اقتضائها للوازم واما الماهية مع حيثية الاقتضاء فهذا يصريح البطلان لان الاقتضاء ليس خبر من فاشله
 استلزم اللوازم ولانه معنى نبي لا يتحقق لا الاتحقق فشا انتزاعه وهي نفس الماهية الملزمة بل لازامة حيثية فشا انتزاع
 اللوازم بالحيثية هي نفس الماهية الملزمة بلا حيثية اصلا ولانه لا يعقل اقتضائها للماهية اللوازمها الا بمعنى كونها فشا انتزاعها
 فلو كان مصداق اللوازم ونشأ انتزاعها هي الماهية من حيث الاقتضاء كان الحاصل ان مصداق اللوازم ونشأ
 انتزاعها الماهية من حيث كونها فشا انتزاع اللوازم وبذلك اكام خال عن تحصيل ومن الاضاحك ما قال صاحب في المبين
 من ان لازم الماهية انما عاكسة للماهية هي نفسها المتقررة مقتضية لذلك اللازم على ان يكون حالة الاقتضاء مخلوطة بالوجود
 فان الوجود اول ما ينتزع من الماهية المتقررة بالقياس الى سائر اللواحق فالماهية المتقررة هي نفسها مطابق هذا الحكم مبدئ
 هذا الانتزاع فيكون موجودا قبل اعتبار تلبيسها بشئ ما هي شأنها هو ملحق جوهر لذات وليس يدخل في قوام شئ آخر
 انتهى وانت وكل من يتحقق الخطاب تعلمان فساد تخيل بما ذكرنا انفا واما قوله بان علة كون اللازم للماهية هي نفسها الى آخره
 فلا معنى لاداعي معنى كون الماهية مخلوطة بالوجود الا كونها مصداقا له ونشأ انتزاعه وهي كانهما مصداق للوجود وكذلك
 هي مصداق للوازمها والماهية المتقررة التي هي مصداق للوجود واللازم واحدة فليس بين مصداق الوجود ومصداق اللوازم
 الواقع تغاير وتعدد فضلا عن ان يكون بينهما تقدم وناحر فالماهية اذ هي مخلوطة بالوجود ومخلوطة باللازم ايضا فلو كانت مقتضية
 للوازم وكانت حين الاقتضاء مخلوطة بالوجود حتى يلزم من ذلك تقدم الوجود على اللوازم كما تقدم حين الاقتضاء فمخلوطة
 باللازم ايضا فليزم تقدم اللوازم على نفسها وهو عطف باطل واما قوله بالوجود اول ما ينتزع عن الماهية المتقررة فسلم لكن ليس كون الوجود
 اول الانتزاعات عن الماهية المتقررة لكون الوجود ما غدا في فشا انتزاع سائر الانتزاعات متى يكون فشا انتزاعها الماهية
 من حيث انها قد انتزع الذين عنها الوجود وهو مبطل معناه ان الذين يستتبع الوجود عن الماهية المتقررة قبل ان ينتزع عنها
 سائر الانتزاعات لان الوجود اعرف المفهومات وهما فبقا قدم في الحصول الذي وانتزاع الذين من سائر اللواحق لا

ان لا يتخلل الوجود مطلقا يتخلل سائر الاضرعيات حتى يكون الوجود ما هو ذا في مصداقها على انه لو فرض سلم ان لا يتخلل الوجود مطلقا
 في يتخلل سائر الاضرعيات فلا يلزم من ذلك ان يكون مصداق الوجود مقدما على مصداق سائر الاضرعيات لان الوجود يحكي
 عن نفس الحقيقة المستقرة ويقتل حاكم بان مصداق جميع اللواحق والاضرعيات يجب ان يكون متقدما في الواقع فالمقتل حكم بان كل
 يتخلل حتى محض فان ذلك الشيء يتخلل منه موجوداى مصداق الوجود فالمقتل حاكم بان يكون يتخلل سائر الاضرعيات عن المية بعد
 يتخلل يقتل معنى الوجود عنها من جهة حكمه باستحالة يتخلل مفهوم عال لا يكون مصداق الوجود اى لا يكون حقيقة مستقرة ومن جهة الحكم
 ملاحظة التفرع من الوجود من حيث ان الوجود عبارة عن مفهوم التفرع في مرتبة الحكاية لاس جية ان مصداق الوجود هو
 على مصداق العلم وهذا تحقيق دقيق يتلج في فهمنا لطيف التفرع قوله والافقت طبع وجد فوجد علم ان الناس قد غطوا في هذا
 المقام لايام صا حكا في البين وقد غط الشاع في اقتدار اشره وهذا انه التقليد فلنقتطع عليك ما قالوا في هذا الباب ثم لنفهم
 جلياب الازتياب عن وجه الصواب فنقول قد استدلل الحكماء على حقيقة الوجود للحاجب بانه لا يمكن زائدا على ان معلولا لما فيه
 وهو باطل لاستلزام إمكان الواجب ولذا تعالى فيكون ذاته تعالى مقدمة عليه بالوجود بلقي طبع وجد فوجد من الواجب تعالى
 وبين الوجود ويصح ان يقال وجد الواجب فوجد الوجود فيكون وجوده تعالى في مرتبة العلوية مقدما على وجوده المعلوم فاما ان يكون في حكم
 الوجود ان يتقدم فيلزم تقدم الشيء على نفسه وهو بدوي البطلان او تغايرين فيلزم ان يكون الواجب موجودا موجودين بل بوجوده
 شيء غير متناهية وهو الباطل بهتد علم سياتي واخر من الامم في شمع الاشارات بانه اذا كان وجوده الممكن زائدا على كونه متقدما
 كان قائما به فيكون الممكن قابلا له والتقابل يجب تقدمه على القبول تقدم عليهم في الممكن بالازمنة الحكيم في الواجب اى
 ان الماهية الممكنة فاعلة للوجود عند الحكماء كان ذات الواجب فاعلة لوجوده عند الحكيم فلوجب تقدم العلة الفاعلة للوجود
 على الوجود بالوجود كانه الحكماء في هذا الدليل زعم تقدم الماهية الممكنة على وجودها بالوجود ايضا اذ العلية في كليتها متقدمة فاعلة الاثر
 العلة في الاول فاعلة وفي الثاني قابلية واجاب عنه الحق في شرح الاشارات بان كلامه هذا مبني على تصور ان الماهية شتى
 في الخارج دون وجودها ثم الوجود يحل فيها وهو فاسد لان كون الماهية موجودا والماهية لا تقرب عن الوجود الا في العقل لا بان يكون
 في العقل مشكلة عن الوجود فان الكون في العقل وجوده على بل بان العقل من شأنه ان يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود و
 عدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدد فاذ ان الصفات الماهية بالوجود مخرقة ليس كاتصاف الجسم بالبايع فان الماهية ليس لها
 وجود منفرد للوجود وجودا حتى يجتمع اجتماع القابل للقبول بل الماهية ان كانت كاتصافها وجودا حاصل ان الماهية انما تكون
 قابلية للوجود عند وجودها في العقل فقط ولا يمكن ان تكون فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في العقل فقط انتهى وهذا الكلام ابطا
 لان مبني نقص ليس ما نعمة بالحق من تصور الناقص شئت الماهية في الخارج بدون الوجود لان الناقص غير قائل على

تقدير القول بثبوت الماهية بدون الوجود ليس للنقض وجهاً فتقدم استلزامات في كون الماهية قابلة للوجود على ان معنى النقض وهو
 اجراء الدليل حيث يتلطف الحكم انما يحصل اذا لم يكن قبول الوجود وشروطه السابق الثبوت اذ حاصله ان الدليل يقتضي سبق الوجود للقبول
 الوجود ايضا مع انه باطل الا ان يوجب ان مراده ان كلام الناقض مبني على تصور انه يلزم من كون الماهية قابلة للوجود ثبوت الماهية
 في الخارج قبل الوجود كما يلزم ذلك من كونها فاعلة وذلك لتصوره لا استدلاله كما ذكره مفصلاً ثم انه اعترض على هذا الجواب بان الماهية
 اذا كان امر عقلياً يكون الصفقة ايضا امر عقلياً فلوفرنا الماهية فاعلة لتلك الصفقة لم يلزم كونها فاعلة لصفقة خارجية بل انما يلزم
 كونها فاعلة لصفقة عقلية كما انها قابلة لصفقة عقلية وما يقال من ان الوجود بمعنى الوجود وعين الماهيات الخارجية وعارض لها في
 الاعتبار الذي في نماز ان معنى عقلياً باعتبار ان زيادته على الماهية في اعتبار العقل وان لم يسم خارجياً باعتبار ان عين الماهية في
 الخارج وبما هو المراد بالصفقة الخارجية وتسمية بالصفقة كونه عرضاً عاماً للماهيات ولا يخاف في ان فاعل الوجود الذي هو عين الامر
 الخارجي يجب ان يكون موجوداً في نفس الامر ولا يجوز ان يكون امراً اعتبارياً كالماهية من حيث هي التي لا توجد الا في غلظة
 العقل ساقط لجزان مثل ذلك في القابل ايضا فان القابل للوجود بمعنى الوجود الذي هو عين الامر الخارجي لا يجوز ان يكون
 امراً اعتبارياً بل يجب ان يكون في نفس الامر لا يفرق بين القابل والفاعل تحكم وقال صاحب المحاميات في توجيه كلام المحقق
 ان حاصله ان ان اريد بكون الماهية قابلة للوجود انها قابلة في العقل فخلاصها انها ليست بتقدمة بل هي متقدمة في الوجود والعقل
 ضرورة ان الماهية تتحقق في العقل ثم تعرض لها الوجود الخارجي وان اريد انها قابلة في الخارج فهو فهم وانما يكون ذلك لو كان للوجود
 وجوده من غير وجود الماهية في الخارج كما في انتفاء الحكم بالباقي وهو باطل وادور على ان التوجيه بوجوه الاول ان قول المحقق
 ولا يمكن ان تكون فاعلة لصفقة خارجية عند وجودها في العقل لغو لا دخل له في الجواب على هذا التوجيه فالتعليل انه بيان للفرق بين
 القابل للوجود والفاعل للوجود قيل ان كان الوجود وصفة خارجية كانت الماهية قابلة في الخارج وان لم يكن صفقة خارجية لم يكن الماهية
 على تقدير كونها فاعلة لوجودها فاعلة لصفقة خارجية الا في انه لا يرتبط بهذا التوجيه بقول المحقق كلامه هذا مبني على ان للماهية ثبوتاً
 في الخارج دون وجودها الا اننا نقض ان يقول لما كان قابلية الماهية للوجود بحسب العقل وكفى في تقدم العلة القابلة
 تقدمها بالوجود العقلي فليكن فاعليتها للوجود ايضا بحسب العقل فكيف في تقدم العلة القابلة ايضا تقدمها بالوجود العقلي من غير ان
 يكون لتقدم بحسب الوجود الخارجي فان قيل الكلام في ماهية الواجب ووجودها فلو كانت علة لوجودها الخارجي كان الوجود العقلي
 لماهية الواجب مقدماً على وجوده الخارجي فيلزم ان يتحقق عقل قبل وجود الواجب وهو محال فلنا معنى تقدم العلة على معلولها
 بالوجود العقلي ان يكون الوجود العقلي للعللة مقدماً على الوجود العقلي لمعلولها وانما يلزم من هذا تقدم الوجود العقلي لماهية الواجب على
 الوجود العقلي لوجودها الخارجي لا تقدم الوجود العقلي لماهية الواجب على وجودها الخارجي حتى يلزم ان يتحقق عقل قبل وجود الواجب

بل اللازم وجود العقل قبل الوجود المتعلق بوجوده الواجب ما في الواشي القدير للتحقق الدواني من انه لو كانت الهيبة باعتبار وجودها
 في العقل علتها فاعلة لا لانتفاء الوجود الخارجي كان موجودتها في العقل قبل انتفاء الوجود الخارجي فليدعم ان يكون قبل
 انتفاء الوجود الخارجي عقل الهيبة وهو صريح البطلان غير وارد لان انتفاء الهيبة بالوجود الخارجي بمعنى ان يكون هناك
 موصوف وصفتها انها في العقل واما كونها في الخارج فليس الصفا فاذا صدقت نفس ذاتها الحق وليس الوجود بخارجا
 عنها في الخارج حتى يتحقق الانتفاء بنفس كون الواجب موجودا في الخارج فالانتفاء انما يتحقق في العقل فمجرد ان يكون علتها
 هي الماهية الراجبة وتكون مقدرة عليه يجب الوجود العقل ولا يلزم من ذلك الا تقدم العقل على الصفا بالوجود الخارجي الذي هو
 الذين لا على كونه موجودا في الخارج فان ذلك ليس هو الانتفاء فان قيل لا يعقل كون الماهية علتها للانتفاء بالوجود الخارجي
 الا اذا كانت علتها لمصدق الانتفاء هي الماهية الموجودة في الخارج فلو كانت الماهية علتها للانتفاء بالوجود الخارجي وتقدره عليه مجرد
 العقل كانت مقدرة على كونه موجودا في الخارج بجميع العقل فيكون كونه موجودا في الخارج متنازعا عن وجوده في العقل ووجوده في العقل متنازعا
 عن وجوده في العقل المتنازع في الخارج فيكون كون الراجبة وجودا متنازعا عن وجود العقل صريح البطلان قلت كان الكلام في المصدق فلا يخل عليه كونه
 لوجوده ولا تالفيه لكن لوجوده في الخارج الكلام من الاس بتحقيق المقام على وجه يكشف به الادام انه لا يخلو ما ان يكون الوجود مصنفه
 او امر متنازعا فان كان مصنفه منفعة وقيل ما به المودية في الواجب ايضا مصنفه منفعة اية فاستدل بالاحكام على البطالة تمام بلارضية لان
 حقيقة الواجب لو كانت علتها للوجود والذي هو مصنفه منفعة اية كانت مقدرة عليه بالوجود وقع طباع وجد فوجد يعني وجدت حقيقة فوجد
 وجوده في العلم اما تقدم الوجود على نفسه او وجودية الواجب لوجوده بل بوجودات غير تالفيه لكن يكون هذا الاستدلال منقوضا
 بوجود الماهية الممكنة لانه مصنفه منفعة اية كما هو رضى الشائبة ولهية الممكنة على وعلة فاعلة لها وكما يلزم العلة الفاعلة ان تكون مقدرة
 على حدوثها كذلك يلزم العلة الفاعلة ان يكون مقدرة على مقبولها لافرق فيكون نقص على الحكماء وارد على هذا التقدير ووثيق
 ما قال المحقق في الجواب او يكون انتفاء الماهية بالوجود على هذا التقدير انتفاءها انتفاءها كانتصاف الجسم بالبايض ويجب ان
 يكون النقص اليه مقدما على النقص بالوجود لا يستلزم اليه ما يقال ان قابل الوجود يجب ان يكون خاليا عن الوجود لئلا يلزم حصول
 الحاصل عن العدم ايضا لئلا يلزم اجتماع التناقضين بخلاف معطى الوجود وذلك لان قابل الوجود بمعنى ان ينفهم اليه الوجود يجب
 ان يكون موجودا اذ انتفاءه شيء الى شيء فخرج وجود النقص اليه وبطلان حصول الحاصل انما يدل على بطلان كون الوجود مصنفه منفعة
 لا على خلوق قابل الوجود ومن الوجود بعد تسليم كون الوجود مصنفه منفعة فان كون النقص اليه خاليا عن الوجود صريح البطلان وانما الجواب
 امر اخر اعياها بالاستدلال المذكور غير معتدل لانه ان قيل ان الماهية الواجب لو كانت علتها لوجودها كانت سابقة عليه بالوجود
 وصح ان يقال وجد الواجب فوجد الوجود وكان ذلك كلاما لغويا ليس تحته طائل باذ ليس يمكن للوجود المصدرى الانتزاعي وجود

في الواقع متاخر عن وجوده فمشار حتى يكون المهيبة التي هي فمشار سابقة عليه يصح ان يقال وجده الواجب فوجه الوجود بل ليس
 تكون الواجب عليه لوجوده على هذا التقدير معنى سوى انه فمشار متاخر عنه وهذا لا يمكن انكاره فكيف يستدل على بطلانه دون
 بطلانه بما ذكره جري البيان في البطلان كون الذات المكتملة قابلية للوجود في فمشار لا متاخر عنه بل يفرق بينه وبين كون الواجب
 فاعلا للوجود بمعنى فمشار متاخر عنه والفرق الذي نفهم من كلام الحق الطوسي في جواب النقص انما هو بان اخذ الوجود حيث هو ضعف
 للممكن اما ان فمشار عيانا يمنع سبق الممكن عليه لاني الوجود العقلي واخذ حيث فرض الواجب عليه لصفة خارجية حتى لا يكفى عليه الواجب
 لا تقدم الواجب عليه في الوجود العقلي واما ان اخذ الوجود في المقامين فهو واحد فلا فرق اما اذا اخذ الوجود بمعنى ما به الوجودية اعني
 ما هو فمشار لا متاخر عن الوجود المصدري وجوز زيادته على الممكن وما بطل زيادته على الواجب بالاستدلال المذكور فلان الوجود
 الحقيقي اعني ما به الوجودية لو كان زائدا على الممكن وصفه بنقصه اليه كان الممكن متقدما عليه كما انه لو كان زائدا على الواجب
 كان معلولا وكان الواجب متقدما عليه فيلزم تقدم الوجود على نفسه او موجوديته بوجودات في كلا المقامين واما اذا اخذ الوجود
 بالمعنى المصدري المتاخر اعني وجوز كون الممكن قابلا لموجب الوجود العقلي وما بطل كون الواجب فاعلا بالاستدلال المذكور
 فلا يتم الاستدلال في كلا المقامين لانه اذا كان الممكن قابلا لموجب الوجود العقلي متقدما عليه بحسب ذلك الوجود لم يكن متقدما
 الممكن عليه في الوجود العقلي لان العقل اذا استخرج منه الوجود وصفه به لاحظ ذات الممكن او لا ثم لاحظ الوجود فوصفها به و مثل هذا
 يستحق دياذ خض الواجب فاعلا للوجود المصدري فاعقل يلاحظ الواجب او لا ويستخرج منه الوجود فيلزم ثانيا فيحكم تقدم الواجب
 عليه كونه فمشار متاخر عنه فيكون الوجود العقلي الواجب سابقا على الوجود العقلي لوجوده ولا يلزم من ذلك تقدم عقل من العقل على وجود
 الواجب في الخارج من جهة تقدم العقل على وجوده العقلي المقدم على وجوده الخارجي المعلوم له وذلك لان معنى معلومية على هذا التقدير
 بوجه متاخر عنه لا معلومية حقيقة وليس الوجود المصدري يتحقق في الواقع ورا يتحقق بمصادقه فلو كان الوجود معلوما حقيقة كان
 مصادقه معلوما حقيقة فيلزم عليه ذات الواجب نفسها وهي غير معقولة اصلا ولا هي مما يجب العقول به احد حتى يحتاج الى البطلان
 ومع ذلك فالاستدلال الذي فيه الكلام غير تام بل غير متوجه على البطلان ذلك اذ لو فرض ان الواجب عليه نفسه لم يصح
 ان يقال انه على هذا التقدير يقع طبع وجوده بينه وبين الوجود فان كان الوجود المعلول عين الوجود المقدم الى آخر الدليل
 بل اللازم على هذا الشق ان يقع طبع وجوده بينه وبين نفسه وكلام الشان صريح في ان الكلام في نفى عليه الواجب للوجود
 المصدري لاني نفى عليه لمصادقه وفي ان حال الوجود بالقياس الى الواجب ليس كحال اللوانم بالقياس الى المهيبة وكلام
 صاحب الاقاييس ناطق بان المتصور هو ان الوجود ليس من لوازم المهيبة فعلم ان الكلام في نفس الوجود المصدري لاني
 مصادقه على انه لو كان الكلام في المصادق عاد الى الشق الاول وهو ان يؤخذ الوجود في كلا المقامين بمعنى ما به الوجودية وقد

عرفت على ذلك الشق لا يمكن الفرق بين وجود الواجب وبين وجود الممكن بكون وجود الواجب عينه وكون وجود الممكن اذ عليه
 مع ذلك كله فانكمار المشايخ قائلون بان الوجود في الواجب عينه وفي الممكن صفة منتزعة التي تقتضى الاعم والاراد عليم بلارية
 لا ينفص ما قال المحقق في جوابه لا يتناء على ان الوجود اعتبارا عقلى وهو خلاف ما ذهب اليه الحكماء فلما يكون ما ذكره جوابا من قلوبهم
 وقد ظهر عا ذكرنا سقوط ما قيل في توجيه كلام المحقق من ان مراده ان انقضى معنى على كون الوجود صفة منتزعة الى الحكمين بلية يقتضى
 ثبوت الماهية في الخارج قبل الوجود وكون الوجود صفة عالة فيها وليس الامر كذلك وانما يكون كذلك لو كان للوجود وجود منتزعه
 عرج جود الماهية كما هو شأن الصفات الانضمامية بالقياس الى موصوفاتها وليس كذلك فاذن اتصاف الماهية بالوجود استترعى
 وكونها قاطبة لانها بموجب الوجود والذاتى فلما يلزم من كونها قاطبة للوجود الا التقدم بحسب الوجود اختلفت بخلاف انما عليه اذ لا
 يتبين اتصاف الماهية بالوجود في الخارج فلما يلزم من التقدم بحسب الخارج ولا يجوز ان يكون فاعلية بالوجود بحسب العقل لا لزم
 التقدم العقل على موجودية الباري تعالى مع الفطرة شاهدة بان فاعل الامر الخارجى لا بد له من وجود خارجى انتهى انما لا
 قلنا ان كان الكلام في الوجود المتيقن فلا يمكن ان يقال ان اتصاف الماهية بالوجود استترعى وقاطبة بالية بحسب العقل اذ الوجود
 الحقيقي ليس امرا متزاعيا وان كان في الوجود والمصدرى وكان معنى فاعلية الماهية بما ذكرنا بنسبها فاشترط ان لا يتزاع كما ان معنى فاعلية
 الماهية للوازنها ذلك وهو لا يستلزم الا سبق نفس الماهية المستقررة في الخارج على الوجود الاستترعى الذى لا سبق الوجود على نفسه
 ولا سبق عقل على موجودية الباري سبحانه نعم يستلزم سبق العقل على الوجود الاستترعى العقل للمذهب الوجود بعد استراعى ان تعالى
 ولا يصير فيه ما اقول فاعل الامر الخارجى لا بد له من وجود خارجى منتهى ان اراد بالامر الخارجى الامر الموجود في الخارج فليس الوجود
 المصدرى امرا خارجيا بهذا المعنى وان اراد به بالاشبهه الى الخارج وان لم يكن موجودا في الخارج فان اراد بها على فاشترط
 المتعريف الواقع ويكون فاعله ما لا بد له من وجود خارجى كونه ما يجب ان يكون بنفسه مصداقا للوجودية الخارجية في الواقع صحيح
 وسلم ونحن مساعدون عليه قائلون بان فاعل الوجود اى فاشترط بنفسه مصداقا للوجودية الخارجية لكن لا يلزم من ذلك
 تقدم الوجود على الوجود وان اراد بها على فاعل مصداقه فهذا خرج عن المسبب اذا الكلام على هذا الشق في الوجود المصدرى لاني
 مصداقه الذى هو الوجود كحقيقى وانما نيا فلان القول بان اتصاف الماهية بالوجود استترعى وان الماهية قاطبة بحسب الوجود
 العقلى تسليم لما الزلنا اتض من عدم زيادة الوجود في الممكن اذ على الماهية اذ فاشترط الوجود على هذا التقديرى نفس الماهية
 بلا انضمام امر اليها اذ لو كان مصداقه فاشترط انضمامه الى الماهية جري بنفسه بذلك الامر فنضم بهذا الحقيقة ليجربا
 عن بنفسه بل تسليمه وانما فاشترط ان انقضى الزام على المشايخ القائلين بان وجود الممكن صفة منتزعة اليه بهذا الجواب لا يصح
 من قلوبهم لا يتناء على الحكماء كونه منتزعا على ذلك قدوريت بما ذكرنا ما زعم صاحب الاقرب المبين من ان الكلام في الوجود

المصدرى وان ليس معلولا ل تعالى على نحو معلولية اللزوم لهية وتبع الشايع ليس مانع من ان يصنى اليه فضلا عن ان يعزل عليه ان
الفرق بين وجود الممكن ووجود الواجب بان الاول زائد على المابية والثانى حين الحقيقة مما لا سبيل اليه الكلام وان افنى الى
الامتناع التطويل لكنه لا يخلو عن الافادة لاهل التحصيل وانه يقول الحق وهو يهدى سبيل قوله بتقديم عليه بحسب الوجود المشهور
فى تقرير هذا الكلام ان الواجب سبحانه لكان علة لوجوده تقدم على وجوده بالوجود فيكون الوجود العلولى مسبوقا بالوجود فان كان
الوجود مسبوقا عين الوجود السابق فيلزم تقدم الشئ اى الوجود على نفسه وهو باطل وان كان غير لازم موجودية الواجب سبحانه
بوجوده وهو الغير صريح البطمان فاشى فى قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه هو الوجود والضمير فى او موجودية راجع الى الواجب
بالذات ويمكن ان يقال معنى كلامه ان لو كان الوجود معلولا ل تعالى كان الواجب سابقا عليه بالوجود اذ لا معنى لكون الوجود
معلولا لكون صدقة معلولا اذ لا تقر له سوى تقرر المصدق فيكون الواجب الذى هو نفسه مصداق الوجود سابقا على مصداق
الوجود فاما ان لا يكون بين السابق والسبوق تغاير اصلا فيلزم تقدم الشئ اعنى الواجب على نفسه او يكون بينهما تغاير فيكون الواجب
مصداقا للوجود مرتين مرة فى مرتبة العلية ومرة فى مرتبة المعلولية فيلزم موجودية وجوده ويمكن ان يقال انه البطلان لكون وجوده
تعالى معلولا له سبحانه على تقدير كون الوجود امرا انتزاعيا وكونه امرا انضماميا وتقريره انه لو كان الوجود معلولا ل تعالى كان
الواجب سابقا عليه بالوجود فان كان الوجود امرا انتزاعيا كان معنى عليه الواجب رعية تعالى لمصدقة اذ لا تقر له سوى تقرر
مصداق معنى معلولية الوجودى معلولية مصداق وهو نفس ذات الواجب بالانضمام امر اليها فيلزم تقدمه تعالى على نفسه
وان كان امرا انضماميا كان الواجب سابقا على وجوده ونفسه بالوجود فيلزم موجودية تعالى بوجوده فالمراد بالشئ على وجهين
فى قوله تقدم الشئ على نفسه الواجب نفسه والضمير فى قوله او موجودية وجوده راجع الى القريب وهو الشئ ويمكن ايضا ان
يقال ان معنى كلامه ان الواجب لو كان علة لوجوده كان سابقا عليه بالوجود فذا كان الوجود انما يستمدان فيلزم تقدم
الوجود على نفسه هو مستلزم تقدم الواجب على نفسه اذ تقدم الوجود على الوجود مع اتحادهما يستلزم تقدم المصدق على المصدق
مع اتحادهما والمصدق هو الواجب او متغايران فيلزم موجودية الواجب بوجوده وعلى هذا التوجيه ايضا المراد بالشئ فى قوله تقدم
على نفسه هو الواجب والضمير فى قوله او موجودية راجع الى الشئ قوله او موجودية بوجوده الظاهر ان كلمة او ههنا للانفصال
الحقيقى لان الوجودين ان كانا متحدين لم تقدم الشئ على نفسه وان كانا متغايرين لم موجودية الواجب بوجوده ولان
تقدم الشئ اعنى الواجب على نفسه لان لم على تقدير كون الوجود امرا انتزاعيا وموجودية الشئ بوجوده لازمة على تقدير كون الوجود
صنعة منفصلة كما بيناه فى التوجيه الثالث والحق ان كلمة المنع المحذوف ان كلام الشايع انما هو فى الوجود المصدرى فلو كان الواجب
علة لكان هو شان المابية بالقياس الى لوازها كان سابقا عليه بالوجود فيكون له تعالى وجودا سابقا ومسبوقا فالى كانا

متقدم لم تقدم اشي على نفسه بوجوب الاول تقدم الوجود على نفسه والثاني تقدم مصداق الوجودين على مصداق الوجود الثالث
 مع كون صدقهما واحدا هو الواجب انهما متساويان لزم موجودية الواجب بوجوبين ولزم تقدم الواجب على نفسه ايضا لان احد
 الوجودين لا تقدم على الآخر لم تقدم مصداق احد الوجودين على مصداق الوجود قطعاً اذ ليس للوجود المصدرى تقرير تقدم
 على شئ بحسبى الواقع وراة تقرير المصداق تقدم مصداقه واذا المصداق واحد لم تقدم المصداق على نفسه فاللازم ان
 هذا الشئ ليس هو موجودية الواجب بالوجودين قط بل يبي مع تقدم اشي اعني الواجب على نفسه فافهم **قوله** بل بوجودات غير
 تنائية وذلك لاننا نسوق الكلام في الوجود والسابق فالحال عين الذات ثبت المطلوب والا كان معلولا للذات لا استقامة ان
 يكون مستغدا من غير فيكون سبقا بوجود آخر والكلام في الكلام فاما يتبين الى وجود هو عين الذات وهو المطلوب او لا يتبين
 فيلزم موجودية تعالى بوجودات غير تنائية **قوله** هما محالان اما استحالة تقدم الشئ بنفسه عن البيان واما استحالة موجودية
 بوجوبين فلان الشئ الواحد لو وجد بوجوبين يعني ما به الوجودية فالحال ما به الموجودية نفس الذات لزم ان يكون الذات الواحدة
 ذاتين والحال غير الذات فان كفى احد هاتين موجودية الذات كان الآخر لغوا فلا يكون ما به الوجودية وان لم يكن احد هاتين بل كان
 موجودية الذات بهما جميعا لم يكن كل منهما ما به الوجودية بخلاف الفرض ولو وجد شئ واحد بوجوبين مصدرين فاما ان يكون
 مصداقهما واحدا فلم يكن هناك الا وجود واحد فان الوجود نفس صيرورة الذات واما ان يحسن مصداقهما متعديا فلا يكون
 الذات واحدة واسمرفيان الوجودا متعديا بتعدد الصفات اليه فاذا كان الصفات اليه واحدا كان الوجود واحدا واما
 استحالة موجودية بوجودات غير تنائية فلان لما امتنع موجودية شئ واحد بوجوبين كان موجودية بوجودات لا تنائية او سلم
 بالاتع ولا نة لو وجد شئ واحد بوجودات لا تنائية فاما ان يكون تلك الوجودات اللاتنائية موجودات خارجية وانعوتها
 اشتراعية وذوات مناسية موجودة خارجية وعلى التقديرين تلك الوجودات او مناسية هامة ته تكون كل منهما
 تلوا السابقة كونها لاتنائية فيجسد فيها باريين اتسرو ولما سياتي فيما بعد فاعرف **قوله** وجميع الوجودات كالوجود الاول
 النسخ هي متغايرة فحي بعضها اذا تعليلية وفي بعضها اذا انفاصلة ونحو العبارة متغايرة عن الالافى المبين والافق بما في
 الالافى المبين اذا تعليلية حيث قال ليس يتصور ان يكون الوجود لازما لمية ما اصلا والا كان يقع طبع وجد فوجد
 بين المية ووجودها اللازم لها نفسها فيقدم وجود المية على وجودها اللازم فاما ان يكون الوجود المتقدم هو الوجود المتأخر
 فكيف يتصور ان يكون بعينه يتقدم على نفسه واما ان يكون هناك وجودان متقدم ومتأخر فكيف يتكسر
 الوجود ولا يتكسر الموضوع على ان الكلام في المتقدم كالكلام في المتأخر فيتمس وليس الفرض
 بطلان التسمة فانه ما لم يتبين بعد بل ان مجموع الوجودات المتسلسلة كالوجود الاول استنبه بالفاظ

بالفاظ فقد علل استحالة سوجودية اشئ بوجودات لا تنافسية بكون مجموع الوجودات كالوجود الاول حاصل التعليل ان مجموع الوجودات الزائدة اللاتنافسية بحيث لا يشذ عنها شئ معلول لقنالى على هذا التقدير كالوجود الاول اى الوجود الذى فرض اولاً كونه معلولاً لغيره فيكون الواجب سبحانه سابقاً على ذلك المجموع بالوجود ويكون ذلك لوجود السابق على المجموع ايضا زائداً عليه سبحانه فيكون خارجاً عن كمال المجموع ككونه سابقاً عليها عليه لا يكون المجموع مطلقاً وحاصلاً من مجموع الوجودات اللاتنافسية الزائدة عليه سبحانه كالوجود الاول في المعلولية فيكون مسبوقاً بالوجود فلا يكون غير قنائه بل تنافسياً من جانب البهرو اختلفت في التقدير الاول ان لا يكون ما فرض مجموعاً معوماً في التقدير الثاني ان لا يكون ما فرض متسلسلاً متسلسلاً ويمكن ان يقرر بان مجموع الوجودات الغير المتنافسية كالوجود الاول من حيث انه كان الوجود الاول بالعرض كذلك جميع الوجودات بالعرض اذ كل وجود يفرض من هذه الوجودات مسبوق بوجود آخر وليس في سلسلة الوجودات الغير التنافسية وجود يكون ما بالذات غير مسبوق بوجود آخر واذ كان كذلك فمتنع تحقق تلك الوجودات لا متناع تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات فافترض موجودية الواجب بتلك الوجودات فنقول الشارح ان مجموع الوجودات على هذا التقدير قليل لقوله تعالى لا اله الا هو لما كان احتمال تقدم اشئ على نفسه موجودية اشئ الواحد بوجودين مبدئية مشهورة اعرض عن بيانها واحال الى النظر السليمة فقتل بيان احتمال موجودية الوجودات التنافسية دوى وان كانت مبدئية ايضا اذ لما كان موجودية شئ واحد بوجودين مبدئية الاحتمال كان موجودية الوجودات غير تنافسية مبدئية الاحتمال بالطريق الاولى لكنه بينها بوجود فنفى اقتضائهما في الكلام وتقريرا للافهام هذا التوجيه كلام الشارح مطابقا لما اخذه ولكن ان يقال انه لتقليل للملازمة بين عليته الواجب لوجوده ووجودية الوجودات لا تنافسية وحاصلاً من سائر الوجودات كالوجود الاول في المعلولية فلا بد ان يكون كل وجود له سبحانه مسبوقاً بوجود آخر لئلا ينهاية ويجد شذائه لا معنى على هذا التوجيه للفظ المجموع في قوله ان مجموع الوجودات بل كان الواجب على هذا التوجيه ان يقول ان سائر الوجودات كالوجود الاول ايضا لا وجب على هذا التوجيه لتأخر قوله ان مجموع الوجودات عن قوله تعالى لا اله الا هو وكلام الشارح في هذا يدل على ادا الفاصلة حيث قال في اول دليل آخر على اثبات عينية الوجود لذاته تعالى مع قطع النظر عن البطال الدور واسم وحاصلاً فانما اخذ مجموع الوجودات الزائدة اللاتنافسية بحيث لا يشذ عنها شئ فذلك المجموع كالوجود الاول في كونه مسبوقاً بوجود مقتضى قانوا السابق عليه الخ لا يجب ان يكون عينه ولا يكون من جملة آحاده ههنا انتهى وانت تعلم انه لا يصح على هذا التوجيه عطف قوله ان مجموع الوجودات على شئ من الكلام السابق بل ذلك لعل على هذا التوجيه غير موطأ بما سبق وبالحكمة فعبارة في هذا المقام انهم لا يتخلعون الاختلال في ذاته الاخذ والافتحال **قوله** فوجبه تقريره ووجه نفس ذاته لان تلك الامر لو كانت زائدة عليه تعالى كانت معلولة لقنالى وقد لعل كلب فان من نفس انه بمعنى ان مصداقها نفس الذات بلا عينية زائدة **قوله** وليس له مبدئية وادراك الوجود اى دلالة الوجود الحقيقي الذى هو مصداق الوجود المصدري والا فالوجود المصدري معنى اعتبارى لا يتحقق لى الاعيان فلا يكون عين مبدئية من المبهيات الخارجية

فصل من حيث الواجب جلتان وظاهرهما الكلام يدل على ان الرقائي يهتدي الى الوجود والظاهر من كلمات الحكماء ان تعالى لا يهتدي فقال
اشيخ في التعليلات الاول تعالى لا يهتدي له قال بهنينا بهتت وجوده لا لا يجب وجوده اذ قلته اشارة الى الية بمعنى بهتت الاشياء
وليس له يهتدي ورا الوجود من قبل قول الشيخ في التعليلات كل ما يهتدي انية لا يهتدي له الواجب ما يهتدي انية انية بهتت له تعالى
بين الحق الدواني وبين معاصره الصدور الشيرازي في اطلاق لفظ الية على الواجب سبحانه فجزء الحق وقال له يهتدي الى الوجود
وسد الصدور الشيرازي والحق انه ان اراد به الية الحقيقة فكيف كان هو مصطلح القدم فلا ما يهتدي له تعالى بهذا المعنى وان اراد به الية
الذات فاشيخ الية الية عن تعالى والحق الدواني انما يقول انه تعالى حقيقة بسيطة متميزة بنفسها عما عداها ولا يقول انه تعالى
ذو ما يهتدي عليه وكلام الصديقي في نفى الية بمعنى الحقيقة الكلية واللازم من الحق مع الحق بل هو نفى الذات ويقول انه تعالى
موجود بمعنى لا شيء موجود بخلاف الكمالات فانها اشراف موجودة ولا ينفى على حائل سخا فخر الكلام لانه لو لم يكن الرقائي ذات فكيف عليها
بالوجودية فهو تعالى على ما قيل له الظالمون لا شيء محض سبحانه تعالى عما يصفون فان قال انه ذات هي نفسها مصداق الوجود يرجع الامر
الى ما افاده الحق وما قولنا تعالى موجود محض فليس معنى فانه اذ اراد نفس وجوده لم يكن الوجود فليعلم ان يكون الواجب سبحانه مغفورا
اعتبارا وان اراد ان يهتدي مصداق الوجود يرجع الى ما افاده الحق وليس في الاول قارورة كسرت في الاسلام قوله وجود وجود
اختلاف اتباع الحكماء في ان اطلاق الوجود على تعالى كنه هو حقيقة او مجاز والظاهر من كلام الحكماء ان مجاز لان الوجود هو ما قام
الوجود به سبحانه نفس الوجود لا ما قام به الوجود وقد نقل عن اثنين الى ضرورة ان على انها لا تاتي تعليلاتها ان اطلاق الوجود على
الواجب مجاز فعلمنا ان نقل اول ما قالوا في ذلك المقام ثم تحقق الحق فقد قال الحق الدواني في شرح بيكال النور ان الوجود الذي
هو بعد اشتقاق الوجود امر قائم بذاته ووجوده غير وعيانه عن انتساب الغير اليه فالوجود اعم من الحقيقة الواجبة ومن غير الانتساب
اليها ثم قال فان قلت كيف يتصور كون تلك الحقيقة موجودة ووجودها كيف يعقل كون الوجود اعم من تلك الحقيقة و
من غير ان قلت ليس الوجود ما يتبادر الى الفهم بل يعرف من ان امر ما يبرهن للوجود بل مناه ما يبرهنه بالعارية ليست ولفظة
فان افترض الوجود مجردا عن غير قائم بذاته كان موجودا ووجودا قائم بذاته كما لو فرض قيام الحرارة بنفسها كانت حرارة وعادة فان قلت
كيف يتصور المعنى الا ان الوجود هو ذلكت يمكن ان يكون المعنى احد الامرين اعني الوجود القائم بنفسه و لا ينتسب اليه انتسابا خاصا و
ذلك ان يكون الوجود العام لها هو ما قام به الوجود اعم من ان يكون وجودا قائم بنفسه فيكون قيام الوجود به عبارة عن قيام الشيء
بنفسه من ان يكون قيام الوجود به متبيل قيام الامور للشيء العقلية معروضاتها ولا يبرهن من كون اطلاق التسمية على هذا المعنى
قيام شيء بنفسه جازا ان يكون اطلاق الوجود عليه مجازا انتهى كلاما لخصا فيظهر من حاشية الجديدة على شرح الشيخ ان الوجود هو ما قام
الوجودا ما يتحققا او قياما مجازا لا الى سلب التسمية بالغير والكمالات موجودة بمعنى ما قام به الوجود قويا حقيقة والواجب موجود بمعنى

ما قام به الوجود قيا ما عجز يا و انت تعلم ما في كلامه من الاضطراب الاختلال فانه ذكر اولان الوجود الذي هو مصدر اشتقاق الموجود
 امر قائم بذاته هو الواجب تعالى وذكر اخر ان القيام الماخوذ في قول القائل الموجود ما قام به الوجود نعم قيام بشي نفسه وقيام الامور
 الشتره بمعروضاتها واذيل على ان مصدر اشتقاق الوجود المصدري فانه الذي قيا به بالمكانات من قبيل قيام الامور الشتره
 بمعروضاتها و هو مخالف لما ذكره اولان كون مصدر الاشتقاق امرا قائما بذاته ثم هو الكلام غير صحيح في نفسه لان ان اراد بقوله الموجود
 ما قام به الوجود الوجود المصدري فلا يصح ان يقال قيام الوجود نعم من قيا به نفسه ومن قيا به غيره لان الوجود المصدري
 يستعمل فليس بنفسه ان اراد به الوجود الحقيقي فلا يصح ان يقال ان قيا به بالغير من قبيل قيام الامور الشتره بمعروضاتها واذن هو
 الحقيقي ليس امرا شترعا نعم انه كان مصدر اشتقاق الموجود الوجود الحقيقي فلا قيام له بالغير أصلا وليس قيا به نعم من القيام
 بنفسه من القيام بالغير ضرورة ان الوجود الحقيقي غير قائم بشي غيره أصلا لا بالواجب لانه عينه ولا بالمكن اذ ليس في المكن صفة كيان
 مصداق الموجودية كما سلفنا و قد الحق ايضا محرف بذلك وان كان مصدر اشتقاق الوجود المصدري فهو قائم بالغير قيام الامور الشتره
 بنشائها في الواجب و المكن جميعا واذ لم يكن من كون اطلاق القيام على القيام بنفسه مجازا ان يكون اطلاق الوجود
 مجازا فاما جواز المكن معنى الوجود ما قام به الوجود واما اذا كان معناه ذلك فلا ريب في استلزام كون اطلاق القيام على القيام
 مجازا لكون اطلاق الوجود عليه تعالى مجازا فان معنى اشتق حقيقة ما قام به المصدر حقيقة كما لا يخفى على المتبحر ولعل كلاما وجها لا
 وصاحب الا في ايسر قدر اتفق اثر هذا الحق في هذا المقام كنه زاو في الكلام اختلاطا و ما زاد الا نفي الا انه ذكر اولان الوجود نعم
 ما يكون متصفا بالوجود و ما هو عين الوجود ثم نعم ان اطلاق الموجود على الواجب مجاز ثم اضطرب قال الموجود ما قام به الوجود نعم
 ان يكون القيام حقيقة او مجازا بمعنى قيام بشي بذاته بمعنى عدم القيام بالغير وكون اطلاق القيام على هذا المعنى مجازا يتلزم ان
 يكون اطلاق الموجود على هذا المعنى مجازا و قد استهافت لا يفيق لما قلنا فضل الاشتغال بطلا الاعتناء بالباطل قال الخواص في
 حاشي الحاشية القدريه الصواب ان يقال ان معنى اشتق معنى بسيط يعبر عنه بالفارسيه يست و سياه و هو المعنى انما يصدق على
 ما قام به فرد من اشتق منه او صفة منه و صدق على المصدر القائم بنفسه لا يكون معللا فرج معنى اشتق الى ما قام به المصدر قيا
 متيقيا او قيا ما عجز يا بمعنى سلب القيام بالغير فالوجود ما قام به الوجود واحد القيا من المكانات تصير موجودا و من صفة من الوجود
 لها في في الوجودية محتاجة الى الجاهل و اما الواجب تعالى فهو فرد من الوجود قائم بنفسه فلا يتعلق في الوجودية الى عرض صفة الوجود و فرد
 موجود بنفسه ليس بذاك عرض صفة من الوجود حتى يلزم الوجودية بوجودين بل ليس بذاك الا فرد من الوجود قائم بنفسه فهو موجود بنفسه
 و اما منه الوجود المطلق فان اراد به ما قام به الوجود قيا ما حقيقيا فليس محمولا على الواجب تعالى اذ لا قيام بذاك وان اراد بالشيء العام
 اي ما قام به الوجود مطلق القيام سواء كان قيا ما حقيقيا او قيا ما مجازيا فهو محمول عليه تعالى في ضمن صدق الوجود و انما خاص اي ما قام

[illegible]

والحكماني بمعنى بسيطه ايهما كما ستعرف انشأ الله تعالى الحكم من غير ريب سابق مفهوم ما قام بالبعد اعلم من ان يكون قيام البعد الضمير
 انما هو انما يعاين صدق الاشتقاق على شئ حقيقة وبين قيام سبب الاشتقاق بجملة تلازم بلا ريب ما لا مصادق الاشتقاق على شئ فقد
 يكون قيام سبب الاشتقاق به وقد يكون نفس ذات ماصدق عليه بلا ريب ما قد يكون ذات ماصدق عليه بلا ريب ما
 ونسبة ما لا اول فيما اذا كان الاشتقاق مشتقاً من صفة انفسا مية كالاسود فمنا طه صفة على شئ قيام الاسود بلا ريب في فيما اذا كان الاشتقاق
 مشتقاً من سبب اي انتزاعية يكون فمنا انتزاعية ما نفس ذات الموضوع بلا ريب ما قد يكون ذات الموضوع بلا ريب ما قد يكون ذات الموضوع بلا ريب ما
 عندنا الثالث فيما اذا كان الاشتقاق مشتقاً من سبب انفسا مية او سبب مية كما في قوله تعالى والسموات من تحتها والارض من تحتها والسموات من تحتها والارض من تحتها
 من الوجه الحقيقي فمنا قيام بالوجود الحقيقي واذا الوجود الحقيقي غير قائم بشئ محله ما فمنا انتزاعية من الوجه الحقيقي والوجه الحقيقي من الوجه الحقيقي
 واما عند من سبب الحمل بسبب طبع الحكماء يكون الوجود على الماهية في الحكم كالحق الذي اني وصاحب الحق لم يكن فمنا حقيقة الوجود الحقيقي في
 الحكم عند من بل انما الحقيقي في الحكم عند من الوجود المصدري اطلاق وصفة فلا يصح اطلاق الموجود بهذا المعنى حقيقة على شئ
 من الواجب الحكم الا عند الناشئة الفاعلين بان الوجود حقيقة منضمته الى الحكم فانه حقيقة فمنا حقيقة الوجود بهذا المعنى
 على الحكم الحقيقي واما عند من ينبغي كون الوجود حقيقة منضمته فلا يصح اطلاق وصفة على شئ الا بما زان يراى بالقيام الماخوذ فمنا قيام
 بالوجود والقيام بنفسه يعني سلب القيام بغيره فيصدق الوجود الاشتقاق من الوجود الحقيقي على الواجب سبحانه بالاتفاق وعلى الحكم
 البضعية ما نشتر الفاعلين بعينية الوجود والحقيقة في الكل لكن هذا الصدق مجاز والقيام الماخوذ في هذا المشتق مجاز واشتقاق كونه
 جلياً اي مجاز واما الوجود الاشتقاق من الوجود المصدري فهو صادق حقيقة على الواجب الحكم جميعاً لان سبب اشتقاقه هو الوجود
 المصدري قائم بالواجب الحكم انما قيام انتزاعياً لكن مصادق حمل الموجود على الواجب نفس ذات بالاتفاق وعلى الحكم نفس ذات
 عندنا ليس صدق الحمل مناط الوجودية قيام الوجود لا لانه حقيقة منضمته بل فمنا انتزاعية الوجود وبى الذات الواجبة والذوات
 الحكمية هي مصادق حمل الموجود ومطابق صدق فالواجب سبحانه وجوداً حقيقياً وموجوداً بمعنى ما قام به الوجود المصدري ووجوداً
 اى وجوب حقيقياً وواجباً قائم بالمعنى المصدري للوجوب وبكذا سائر الصفات فهو قدرة بالمعنى الحقيقي وقادراً بمعنى ما قام به القدرة
 بالمعنى المصدري وعلى هذا التماس في غاية التحقيق في هذا المقام **قوله** لطباع الاسكان لما كان مقصود الشارح بيان قول المص
 جعل الكليات والجزئيات وكان بياناً موقفاً على بيان انها متاجرة الى افعال اذ لو لم تكن متاجرة الى افعال لم تكن موجودة بمجمل
 افعال بل كانت موجودة بنفسها بمن ادل ان الموجود على متعين الواجب والحكم وان الواجب لا يتلج الى علته وان ذاته ليست
 علته لوجوده فهو متعريف محض عن العلم ثم فرع عليان الاسكان علته لاقتدار الحكم الى العلة ثم بين ان الحكمات كلها كليتها وجزئياتها
 مستندة الى الواجب سبحانه وتقررة بمجمل فربما انكم قد مقصودوه وتوجيه لغيره عليه الاسكان لاقتدار على افعال ان الواجب و

الضرورة لما كان ملزوما للاستغناء عن الجاعل كان سلب الوجوب والضرورة ملزوما للحاجة اليه وذاغنى عن شتم الابانة فلان
 امثله اذا كان مستغنيا لم يكن متين بعدم ترجيح اضطرره على الاثر بالنظر الى ذاته وحكم باعتبارها في ترجيح اضطرره الى الموثر فالعلة المحوطة
 الى الموثر هو الاسكان كما ان علة الاستغناء هي وجوب التقرر كما في الواجب سبحانه او وجوب الاقرار كما في الامتنع ويوجد في بعض
 الضعف والواو والعاطفة بدل العلة التفسيرية وتوجيه الكلام عليها فظاهر ان الموجودات الواجب والممكن وبين حال القسم الاول
 من استغناء وعدم تعلقه بعلة وعليه ولما فرغ عنه شرع في بيان حال القسم الثاني من اعتبار الجاعل الى الجاعل نفس معنى الاسكان
 فذكر القسم الاول وبيان استغناء عن العلة على هذه المنهية واطرادى في هذا المقام فان المقصود بيان ان الممكنات من العليات
 والجزئيات مجبولة للايجاب سبحانه وعلى المنهية الاولى مسوق لبيان حاجة الممكن لنفس طالع الاسكان الى الجاعل عزه سبحانه و
 قد بان ما ذكرنا ان علة اعتبار الممكن الى الجاعل هي طالع الاسكان وقيل بانها الحدوث وقيل الحدوث شرط من علة الاعتقاد الممكن
 الى العلة وقيل بل شرط لها واما هنا الاسكان كما عرفت فان امثله اذا كان مستغنيا لم يكن متين بعدم ترجيح اضطرره على التقرر والاعتماد
 بالنظر الى ذاته وحكم باعتباره في ترجيح اضطرره الى الجاعل فالجزء بالاسكان يعطى الجزم بالاقتدار فالاسكان هي علة الاعتقاد اضطرره على
 هذا البيان بعض افاضل الروم في تعليقه على الحواشي الشريفة على الشرح القديم للجزم بانناجزهم بعدم اكل الذي انعدم بانعدام
 الجزم من معاجز الجزم بعدم الجزم والواو فعلى مقتضى هذا البيان يلزم ان يكون عدم الجزم الواو احدى في هذه الصورة علة مستقلة لعدم
 اكله بل لا يمكن كسب بل علة مستقلة في هذه الصورة لعدم اكله الجزم من معاجز الجزم بالاسكان ان استلزم انجزم بالاعتقاد كذا يلزم من ثبوت
 الاسكان علة مستقلة للاقتدار فكلت في شرح هذا الكلام لا ينبغي ان علة الجزم المستقلة لا يلزم منها بالعلو فالعلة التي يلزم من نفس الجزم
 بها الجزم معلومها مستقلة قطعاً والاسكان بالقياس الى الاعتقاد كذلك لان من جزم يكون الشئ ممكناً فزعم يكون مقتضى الجزم الى العلة
 جزماً فالاسكان علة مستقلة للاقتدار واما قولنا انناجزهم بعدم اكل الى آخره فموجب ان العلة المستقلة لعدم اكله هي انعدام علة
 اكله انعدامها انما هو انعدام جزم من انجزها بالبعيدة ومن جملة انجزها انجزها اكله في الصورة التي فرضها علة انعدام اكله حقيقة
 هي انعدام علة انعدام جزم فائدة والانعدام احد جزم بعينه فانما انجزهم بعدم اكل الذي انعدم انعدم انجزهم من معاجز الجزم
 بانعدام جزم واحد لان انعدام الجزم من معاليس علة الحقيقة لانعدام ذلك اكل بل علة انعدام انعدام احد جزم علة وجوده الجزم
 بانعدام احد جزم علة يحصل من معاجز الجزم بانعدام احد جزم اكل فلذا انجزهم بعدم اكل منجزهم بانعدام احد جزم لا يتوقف الجزم بعدم
 اكل على انجزهم بانعدام انجزهم من معاجز الجزم من انجزهم بانعدام احد جزم اكل فلذا انجزهم بانعدام احد جزم لا يتوقف الجزم بانعدام
 احد جزم بالبعيدة وان تحقق انعدام احد جزم في ضمن انعدام انجزهم من معاجز الجزم فانه يتناول الى تلطيف القضية والبيان المبكيت لمن نعم
 ان الحدوث علة الاعتقاد الممكن الى العلة واطرادى منها وشرط لها ان الحدوث عبارة عن سبوقية الوجود بالعدم فهو متأخر عن الوجود

والوجود متنازع عن الوجود المتنازع انقضاء الموجود الى الوجود فالحادث متنازع عن الانقضاء بحسب كيف يكون علمه لا انما الاسكان
 فهو مقتضى على الوجود وتحقيق حاله لعدم اليقين لسلب ضرورة الطرفين بالنظر الى الذات فلا يظهر في كونه علمه للانقضاء وهو ظاهر
 ما اصعب الامر على الصدق الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني حيث توهم ان الاسكان متنازع عن الرجوع واما القاعدة العامة بان
 ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت المثبت لئلا كان ثبوت الاسكان للمابية يرد نقضاً عليها لكون الاسكان مقدماً على الوجود واثبت
 تعلم انه لا يصح على ما لا يكون الاسكان علمه الانقضاء لقاره عن الوجود المتنازع عن الانقضاء كونه الحادث فامى شئ علمه للانقضاء
 على ان القول بتأخر الاسكان عن الوجود صريح البطلان واما الكلام على القاعدة المذكورة في انقضاء العلم تعالى قوله فيجب
 الافتراض في وجوده وذلك لان الوجود كما سبق نفس ضرورة الذات فهو امر متنازع لا يقتضيه لا ينشأ من امره في الواقع فلا يكون
 الممكن بحسب جوده ومقتضى الحال في الواقع بالذات بل انما يقتضي الحال اولاً وبالذات فمشتا من نزاع الوجود وهو نفس
 الحقيقة فيكون للانقضاء اولاً بالذات في نفس الحقيقة وثانياً بالعرض للوجود **قوله** الى جاعل مرجب اى جاعل مرجع في المكان
 اعني يقتضيه الانقضاء خرجياً بالنسبة الى حد الوجود وليس المراد الى جاعل المرجع المقابل الفاعل بالاختيار فان الحق ان الجاعل
 الحق فاعل مختار انشاء فعله وانشاء الفعل فاعله امره اذا اراد شيئاً ان يقول لكن فيكون فهو بامره التام فوجب كل شئ اراد
 فيجب فيه وجوده **قوله** فان لم يمتنع جميع انحاء عدم الممكن لم يمتنع الوجود وذلك لانه لا يمكن جوده الممكن لاولوية لوجوده من تلقا ذاته
 او من تلقا غيره وغير بالغة الى حد الوجود وكذا لا يمكن عدمه باولوية لعدمه من تلقا ذاته او من تلقا غيره كذلك لانه لا يمكن وجوده
 او عدمه باولوية من تلقا ذاته فلانه لو كان الوجود او عدمه مثلاً اولى للمكانة بالقياس الى الآخر سواء كانت اولوية بمعنى كونه
 انشأ بالذات بمعنى كونه مقتضى الذات كان ارجح وكان الطرف الآخر مرجحاً فاما ان يكون وقوع الطرف المرجح اولاً لا يمكن والاول
 باطل لانه يستلزم اسكان ترجيح المرجح والثاني البطلان لان عدم اسكان الطرف المرجح يستلزم وجوب الطرف الراجح وقد فرض
 ان الاولوية غير بالغة الى حد الوجود من الجانب ما اورد صاحب لافق المبين على هذا البيان من ان اولوية طرف بعينه ورجحاً
 بحيث لا يبلغ الى حد الوجود انما يستلزم مرجحية الطرف الآخر على سبيل الرحمان لا على سبيل اللزوم فلا تلحق مرجحية الطرف
 الآخر حد الانشغال حتى تبلغ راجحية الطرف الاول الى حد الوجود بل امكان وقوع الطرف المرجح اسكاناً ضاعفاً مرجحاً باجتماعه
 وتوهم من ان اولوية وقوع الطرف الراجح وقوعاً راجحاً لا لازماً فاحصل كلامه انت تعلم ان هذا الكلام ليس لكثير معنى فان ما ذكره
 من ان اولوية طرف بعينه بحيث لا يبلغ الى حد الوجود لا يستلزم مرجحية الطرف الآخر بحيث تبلغ الى حد الانشغال بل انما يستلزم مرجحية
 الطرف الآخر على سبيل الرحمان بحيث يمكن وقوع الطرف الآخر اسكاناً ضاعفاً مسلم بالنظر الى نفس مفهوم الاولوية الغير بالغة الى
 حد الوجود في باوى الراى لكن النظر الدقيق يقتضي بان اولوية احد الطرفين سواء فرضت بالغة الى حد الوجود او غير بالغة

الى يستلزم بالحقبة امتناع الطرف الآخر لانه لما امتنع ترجح احد المتساويين من غير مرجح كان ترجح المربع اولى بالامتناع وما
 ذكره من ان امكان وقوع الطرف المربع امكانا متعاضدا متضمن في اولوية وقوع الطرف الرابع وقوعا لا يحسم بالنظر الى مفهوم
 اولوية وقوع الطرف الرابع رجحا لا يتلحق الى حد الوجوب لكن دقيق النظر حاكم بامتناع ترجح الاضغ على الاخرى والمربع على
 الرابع الاول ولما امتنع ترجح احد الطرفين المتساويين من دون مرجح مع تساوى امكانهما في القوة والضعف فترجح الطرف الذي
 امكانه ضعيف على الطرف الاول يتبين بالطريق الاول ومن العجب العجائب ان لم يكن متعاضدا ان ذكر قبل ذكره الايراد واوليا على
 نفس الاولوية الذاتية اخذ من كلام المعلم الثاني بهذه العبارة على تقدير وجود الشيء بالرجحان يكون تحقفا بالوجود وليس بعلانية كونه
 محبة امكانية والذات مبدء رجحان الانقسام فيكون الذات لا محالة ملحة وليس العلة لا يعني بها الا ما ترجح المعلول فان
 يكون الشيء ملحة لانقسام نفسه بالوجود واذا هو غير وصل الى حد الوجوب فيجوز عدمه مع بقائه رجحان الوجود والازم بلوغ الرجحان
 الى حد الوجوب فان ذلك قد صار لعدم جائز الوقوع لا بسبب بل مع فرض بقائه بسبب لوجوده لا يستلزم ذلك الامم رابع افسطه
 من عظام الفناء انتهى وجاصله لا يرد على انه لو كان الوجود اولى للممكن من العدم فان لم يجز وقوع العدم كانت الاولوية بالذات الى
 حد الوجوب المفروض فانه وان جاز وقوع العدم لم يجز وقوعه بلا سبب مع غير مرجح بل مع فرض مرجح الوجود وهو
 نفس الذات غير مرجح بل مع فرض مرجح الوجود وهو نفس الذات غير مرجح بل مع فرض مرجح الوجود وهو نفس الذات غير مرجح بل مع فرض مرجح الوجود وهو
 عليه فانه عند فتحه ان يضرب بهما النسل السائر الشخير وكل ويدم ثم انه يورد على ذلك الدليل بان مرجحية الطرف المربع
 انها تقتضي امتناعا بالنظر الى الذات امتناعا متقيدا بقيد من حيث مرجحية الطرف بالنظر اليها اعني بسبب هذا المقيس الى الذات
 الحيثية بهذه الهيئة لا الذات من حيث هي اذ حيث هذا المقيس الطرف المربع الحيث بالمرجحية لا اصل مفهوم ذلك الطرف
 وهذا امتناع بشرط الوصف وهو امتناع بالغير لا بالذات فانما يلزم وجوب الطرف الرابع بالغير لا بالذات وليس فيه خرق للفرض ليس
 وجوب ذلك الطرف بازار امتناع الطرف المربع وامتناعه بسبب الوصف الذي هو ممكن الانسلاخ عن الذات فاما تلك بالامتناع
 المستند اليه انتهى وهذا الكلام مع ما فيه من اللطاب افضل على ظنين الذباب فانه على مقتضى ما ذكره يلزم ان يكون وقوع احد
 الطرفين المتساويين من الممكن المتساوي الطرفين لا بسبب اصلا غير متعاضد بل متعاضدا بالغير لجرى ان مثل ما ذكره فيه بان
 يقال امتناع وقوع احد الطرفين المتساويين بالنظر الى الذات امتناع متقيد بقيد من حيث تساوى الطرف بالنظر اليها اعني
 بسبب هذا المقيس اليه الذات الحيثية بهذه الهيئة لا الذات من حيث هي اذ حيث هذا المقيس الطرف المربع الحيث بالمرجحية لا اصل مفهوم ذلك الطرف
 بالتساوى لا اصل مفهوم ذلك الطرف وهذا امتناع بشرط الوصف الى آخر ما قال والزام ان امتناع وقوع احد الطرفين المتساويين
 من الممكن بسبب اصلا ليس امتناعا بالذات بل هو امتناع بالغير خروجه عن النظرة الانسانية المحي ان ترجح المربع وترجح بلا مرجح

متعنان عقليان مستحيلان ذاتيان وفضا يخلط هذا المورد وسور فجهده و هو آفة العجب فانه لما راي انه اذا فرض طرف بعينه كالوجود
 مثلا راجحا فانظر الى ذات الممكن والطرف المتقابل له كعدم مثلا مرجح فانظر الى ذات كان الحكم بالمتنوع وقوع العدم معللا يجوز
 مرجحا فلا يكون امتناعه بالذات بل بوصف المرجحية وليس الامر كما توهم فان وقوع مطلق المرجح متنع بالذات والعدم في
 الصورة المذكورة فرد من المرجح فيكون وقوعه متنعاً بالذات اذا امتنع العام والطلق بالذات يستلزم امتناع الخاص المقيد
 بالذات مثلا اذا كان اجتماع الضدين متنعاً بالذات كان اجتماع السواد والبياض متنعاً بالذات وان كان الحكم بالمتنوع
 اجتماعهما معللا بكونهما ضدين فلا ينبغي ان يتوهم ان امتناع اجتماعهما بوصف الضدية فهو امتناع بالغير فان هذا التوهم ليس به
 الا ادم وبلغ السطوة فانظر الى هذا الرجل كيف اتهم في المباحث العقلية وذلك سبلته من انهم وشده من قال من اراد ان تعلم
 الحكمه فليحدث نفسه فطره اخرى ثم اعد قدور على الدليل الذي ذكرناه بان الطرف المرجح وان كان مرجحا فانظر الى نفس المنية
 لكن يجوز وقوعه بان يصير راجحا مرجح خارج ولا يضيره ولا منافات بين كونه مرجحا فانظر الى الذات وبين كونه راجحا بالقياس الى
 خارج واجاب عنه السيد المحقق قدس سره بان مرجحان كل من الطرفين على الآخر وان كان باسباب شتى فتحيل حاصلان
 الاولوية التي راجية للطرف المرجح اما ان يلحق صدوقه الاولوية الذاتية للطرف الرابع فمن المحال تحقق شئ من الطرفين فان كون
 الشئ موجودا ومعدوما معا وان كان باسباب شتى محال بالهداية واما ان ينقص عنه فالمرجح مرجح كما كان واما ان تجاوزه بحيث
 يتلخ الوجوب فالسبب المرجح الذي هو مبدء تلك الاولوية الخارجية علة كافية لوجود والمرجح ومن البديهي ان اشتغال العلة انكسار
 علة كافية لا تغاير المعلول فوقع الطرف الذي فرض راجحا فانظر الى الذات يكون متوقفا على اشتغال العلة الكافية لوجود والطرف
 الذي فرض مرجحا فتاخر باعلة كافية لوقوع الطرف الذي فرض راجحا فيكون الطرف المفروض راجحا انما يقع بعلة كافية
 لا باولوية مرجحان من الذات وهو المطلوب فادوا الحق ان بطلان الاولوية الذاتية لا يحتاج الى تجسم فان الوجود ليس منه منقته
 الى الذات وكذا العدم حتى يكون تغايرهما كغدا والسواد والبياض على الجسم بل صدق الوجود ونفس الذات وصدق العدم
 بلها سلبا بسيطا فلا يعقل كون شئ منهما اولى بالقياس الى الذات فان الذات ان كانت مصداقا للوجود بلا جعل الجاعل
 فانما تكون متعقبة لانكون متعقبة لمتنوعه ومصداقه اذا تقرر للاشتراعات في الواقع الابدانية شيها فتكون متعقبة
 لنفسها وبصريح البطلان ولا تكون متعقبة لانكون واجبة اذ وجودها غير متعلق بعلة ولا بعلة وهذا شأن الواجب وهما اذ
 قد فرضت كمنه والعدم ليس شيئا اصلا حتى يكون العدم اولى به او متعقبة ذاته واما ان الممكن لا يوجد ولا يعدم باولوية
 شئ من الوجود والعدم من لمتغاير وغيره بالذات الى حد الوجوب فلانه لو وقع احدهما مرجحان غير بالغ الى حد الوجوب من خارج
 فانما ان يتنع وقوع الطرف المرجح فيكون الطرف الرابع واجبا و قد فرض ان الرجحان غير بالغ الى حد الوجوب او يجوز

وقد صرح رحمان مقابل فيلزم جواز التجميع بلا مرجح بل جواز تنجيد المرجح فقد ثبت ما دواعه الشايع من انه لما يتنحى انما عدم
 الممكن لم ترجح الوجود اى لم يتنحى جميع انحاء عدمه فان الجميع المضاف ينفذ الاستغراق **قوله** في الرجحان هو وجوده السابق علم
 ان الممكن بالموجب لم يرد بعد لما عرفت فوجوده مسبوق بوجوده وهو ترجح طرف وجوده وتقرره الحاصل من قبل علت التامة و
 لذا قيل ان وجود الممكن محض بوجوده بين الاول والوجوب السابق الذي ذكرناه اثباتا في الوجوب اللاحق لان الممكن لو لم يكن واجبا
 عين وجوده جازعاً من حيث هو موجود وهو يستلزم جوازا ليقع الوجود والعدم في حالة واحدة وهو صريح البطلان فاذا نزل
 يتنحى عند وجوده فوجوده واجب ونحو الوجوب بالحققة راجع الى الضرورة بشرط الوصف فالعدم في زمان الوجود انما يتنحى
 مع تحقق الوجود ولا يتنحى بان لا يتحقق الوجود في ذلك الزمان را ساء يتحقق عدمه ونحو المقام لدقة وغوصه يحتاج الى تفصيل
 لما وقع فيه من حرج وقد قيل فلا علينا نوخر عن لدان أقصى الى الطناب وتطويل فقولك نفس الاقوام على ان وجود الممكن
 محض بوجوده بين سابق ولاحق فتوجه عليهم محضالات الاول ان الوجوب السابق صفة للمهية الممكنة المعلولة فكيف يسبق
 عليها فانك بـ صاحب اللاحق المبين تارة تجزئ سبق الصفة الانتراعية على موضوعها قايماً على سبق الصورة المطلقة على
 اليبسولى وهو في غاية السخافة او تقر الصفة الانتراعية في الواقع بنفسه فقرر موضوعها وتقرر بانى الذين بعد الانتراع
 بعد تقرر فلا يتصل سبقها عليه قياسا الوجوب الذي هو امر انتراعى على الصورة الموجودة بوجوده ومغاير لوجود اليبسولى فاسد
 مع ان اقيس عليه ايضا الصبح اذ سبق الصورة المطلقة على اليبسولى كما نزع المشائية باطل كما تقتضاه في موضع آخر وقاية ان
 الموصوف بالوجوب السابق هو المهية التقديرية للممكن وهى سائلة على الوجوب ونحو الايض في غاية الوهن اذ الوجوب صفة
 واقعية فكيف الموصوف بهما هي المهية التقديرية التى هى الاشئ محض ومنعوى الى هذا البحث فنتريد الحق وضوعاً وما يردى به
 القائل خصوماً في بحث العقول الثانية انثار المدعى الى الثاني ان الوجوب كيفية للوجود ولانه عبارة عن ذوات الوجود
 وتاكده فلا يتقبل سبقه على الوجود الثالث ان الوجوب جهة القضية فيكون القول بتقدم الوجوب على الوجود قولاً بان الممكن
 صار موجوداً بالضرورة ثم صار موجوداً وهو كلام خال عن تفصيل فان القضية الضرورية انحص من المطلقة فلا يتقدم صدق
 الضرورية عليها فان قيل لما كانت الضرورية انحص من المطلقة كانت متقدمة عليها لان تحقق الخاص متقدم على تحقق
 العام قيل بعد الاغراض مما فى كبرى الدليل الوجوب الذى يكون بناخه وهو الوجوب بشرط المحمول انحص من المطلقة
 فيلزم ان يكون سابقاً ايضا من هذا ما ذكره المحقق الدواني في الحاشية الجديدة على شرح التجرى اعجاب عن هذا الاشكال ^{الغيا}
 المنصور بان الوجوب الذى يحكم القوم بتقدمه على الوجود هو المحمول في قولك وجب الشئ فثبت قوله الوجوب جهة القضية ان
 اراد به انه يكون جهة فسلم لكن لا ينفع لان الوجوب ههنا محمول وان اراد به انه لا يكون الا جهة فممنوع اذ هذه القضية

قد يكون جهة وقد لا يكون كقولك زيد واجب بالامكان وممكن بالضرورة وشريك الباري متعنع بالضرورة واذا كان
الوجوب محمولا كان القول بتقديم الوجوب على الوجود قولاً بان الممكن صار واجبا فوجبه ضرورة واجبا ممكن لان قول بان
الممكن صار موجودا بالضرورة فوجبه فانما يكون كذلك لو كان الوجود محمولا والجهة ضرورة وليس فليس انتهى وبهذا الجواب
تداركناه صاحب الاقنى المبين وقال في توضيح ان القول بتقديم الوجوب على تقرر المهيئة ووجوبه بقول بان الممكن
صار ضروري تقرر المهيئة فتقررت جهة وصار ضروري وجود الذات فوجبه ذاته وصيرورة ضروري التقرر والوجود ممكن
بالذات مستندا الى الجاهل لان الممكن صار متقرا لذات بالضرورة فتقرر صار موجودا بالضرورة فوجبه عينه تعالى
فرق بين ضرورة التقرر والوجود وان استلزم التقرر بالضرورة والوجود بالضرورة لكنها متقدمة بالاعتبار على التقرر
والوجود بالاطلاق وعلى التقرر الوجود بالضرورة فانما جامل اول الفعل ضرورة التقرر والوجود ثم الفعل التقرر والوجود فيلزم
صدق التقرر والوجود بالضرورة فاذا لم يلزم صدق بالضرورة من دون صدق المطلقة انتهى وانت تعلم ان الوجوب
بالفعل اذا حمل على شئ وصدق ان شئ واجب بالفعل فلا ريب في ان صدق هذا كمال مساوق بحسب المصدق لشبوت
التقرر والوجود بالضرورة لانه الشئ خلافه في حجب المصدق بين قولنا الانسان موجود بالضرورة وبين قولنا الانسان
واجب بالفعل وكذا بين قولنا الانسان متقرر بالضرورة وبين قولنا الانسان ضروري التقرر بالفعل فاذا كان الوجوب
محمولا كان القول بتقديمه على الوجود قولاً بان الممكن صار واجبا بالفعل فوجبه فوجبه بحسب المصدق هو عينه قول بان الممكن
صار موجودا بالضرورة فوجبه فذكره المحقق كلاما خال عن التحصيل وما قال الحبيب من ان صيرورة واجبا ممكن مسلم لكنه
انفع شيئا لانه كان صيرورة واجبا ممكن بالذات واجب بالغير من تلقاء العلة الموجبة كذلك صيرورة موجودا بالضرورة
ممكن بالذات واجب بالغير من تلقاء العلة الموجبة فبذلك لا يجب الفرق بحسب المصدق بين القول بان الممكن صار واجبا
فوجبه وبين القول بان صار موجودا بالضرورة فوجبه ثم الكلام ليس في سبق الوجوب بالامكان وامكان الوجوب على التقرر
والوجود في هذه حيث اسكان صيرورة واجبا شيئا بل الكلام في سبق وجوب الوجود بالفعل على الوجود واذكره صاحب
الاقنى المبين من ان بين القول بان الممكن صار ضروري تقرر المهيئة فتقرر وبين القول بان الممكن صار متقرا لذات
بالضرورة فتقرر وكذا بين القول بان صار ضروري وجود الذات فوجبه ذاته وبين القول بان صار موجودا بالضرورة فوجبه
فرقا ثانياً الفاظ ليس تحتها معنى فان بالضرورة في القول بان الممكن صار ضروري تقرر المهيئة وصار ضروري وجود الذات
صدق للتقرر والوجود بمعنى لا يكون مفاداً ومفاد القول بان الممكن صار متقرا لذات بالضرورة وان صار موجودا بالضرورة
ولذلك الفرق في جهة كذا فلا ينبغي الذي بين الوجوب المحمول الوجوب الذي هو الوجه شيئا فالفرقان البين الذي لوعاده بالاعتبار

ان اراد بان الاول معنى مستقل وصفه الممكن نفسه الثاني معنى غير مستقل وكيفية الوجود والاطل اي ثبوت التقر والوجود
 للممكن فبه الفرق لا يجدي شيئا اذ في الفرق انما هو بحسب مرتبة الحكاية ولا يستلزم ذلك اقرارهما بحسب المصدق حتى
 يسوغ ان يكون الاول سابقا على التقر والوجود دون الثاني وان لا يكون الاول مساويا للمصدق الضرورية وان
 اراد به وجه آخر فلا بد من بيانه حتى ينظر فيه الما قوله وضرورة التقر والوجود وان استلزم التقر بالضرورة والوجود
 بالضرورة لكنها مستندة بالاعتبار على التقر والوجود بالاطلاق وعلى التقر والوجود بالضرورة فظاهر العناد لان ضرورة
 التقر والوجود وكيفية التقر والوجود فلا يعقل سبقتها على التقر والوجود وقد ورد على هذا الجواب ثمانية بان فيه اعتراضا بان
 الوجوب وجوبان احدهما وجوب محمول والاخرية والسابق هو الاول دون الثاني فمع قدر لازم وجوبان احدهما سابق و
 الاخر لاحق غير الوجوب بشرط المحمول فيلزم ثلثة وجبات وقد اجمعوا على تحقق الوجوبين فقط وثانته بان الوجوب معنى واحد
 اذ لو خط بالاستقلال فيوجوب محمول وان لو خط بالا بالاستقلال فهو جهة فالفرق بينهما انما هو بحسب الملاحظة فقط فلا يكون با هو
 محمول سابقا با هو جهة لاحقا بذات على ان الاستقلال وعدم تناهيهما للملاحظة ثم ان صاحب الاقنوع المين اجاب
 عن الاشكال بوجه آخر قال لاحد ان يلزم ان الممتنع هو ان فرق الضرورية عن المطلقة بحسب الاعتبار اذ اتمازا وتفاوتا
 بحسب المصدق في نفس الامر انتهى وبذا شفى عجاب كيف وتجزئ سبق المهيبة موجودة بالضرورة على المهيبة موجودة مالا يد
 اليه او بام البله والصبيان والوقت اعرض ان ايضا في تبيين شئ في البديان وقال انفاضل الخواص في الوجوب
 ان قوله العقلية الضرورية اخص من المطلقة فلا يتقدم صدق الضرورية عليها غير مسلم لان تقدم العام على الخاص لو سلم فاما
 هو في العموم والخصوص بحسب الحمل لاني العموم والخصوص بحسب الصدق المعبر في العقلانيا لا ترى ان قولنا اضار
 العالم اعلم من قولنا طلعت الشمس ولا يصح ان يقال اضار العالم فطلعت الشمس لا يقال زيد موجود بالضرورة مقيد بالنسبة
 الى زيد موجود وكيف يمكن تقدم المقيد على المطلق لاننا نقول ان مقيدا بالنسبة الى زيد موجود بالنسبة الى زيد موجود بالفعل
 والكلام فيه وليس الموجود الذي هو في ضمن زيد موجود بالضرورة بمعنى الموجود بالفعل بل الموجود على وجه اعلم من ان يكون
 بالفعل او بالاسكان او بالضرورة بل او بالاتساع اليه فان شئت فاعتبر بحال من زيد موجود بالاسكان ليس الموجود الكلي
 فيه لا يتبرع من الفعلية بل هو ما يؤخذ على وجه اعلم انتهى ولا ينبغي فيه من الوهم والتخالف لان الضرورة عبارة عن تامة الفعلية
 وثباتها فلا بد ان تامة الفعلية لا يعقل تقدم على نفس الفعلية فلا يعقل تقدم الضرورية المحكوم فيها تامة الفعلية على المطلقة
 المحكوم فيها بنس الفعلية فعدم تقدم صدق الضرورية على المطلقة انما هو لاجل ان الضرورية اخص من المطلقة من جهة
 ان الضرورية محكومة فيها بذات الفعلية وتامة با المطلقة محكومة فيها بنس الفعلية لا لاجل العموم والخصوص بحسب

في الصدق بحسب شئ ان لا التقر على الحكاية فليس الاقنوع

الصديق والشرقي ذلك ان صدق التقضية عبارة عن تحقق مصداقها في الواقع ومصداق الضرورية هو مصداق المطلقة
 فان مصداق زيد موجود بالضرورة بعينية مصداق زيد موجود بالفعل فلا يتقبل تقدم صدق الضرورية على صدق المطلقة
 بخلاف مصداق اضار العالم مصداق طلعت اشس فانيها متغايران ثانيها مستقيم على الاول كون الثاني علة للاول لا العكس
 في زيد موجود بالضرورة هو الموجود بالفعل لان الضرورية هي تامة الفعلية لا غير الاحضال الرابع ان القول سبق الوجوب
 على التقرر والوجود فاني قولهم ان العلة التامة قد يكون بسيطة كما في ابيسط الصادق عن الواجب بجملة اذ الوجوب لما كان
 سابقا على تقرر المعلول ووجوده سابقا ذاتيا كما كان من جملة انزاع العلة التامة فلا يكون علة التامة بسيطة اجاب عنه الصديق
 المحقق الدواني بان الممكن قبل تامة العلة لا شيء محض فلا يكون واجبا ولا موصوفا ولا انفعالا واذ اثر العلة فيه صار عين الواجب
 والمرجود والالف لا بان يصدر عنه امور كشئ بل بان يصدر عنه امر واحد فيصير العقل الى تده التمشي وغيره ثم يحكم بتقدم بعضها
 على بعض فتقول بالموجب الشئ لم يصير موجودا ولم يصير موجودا لم يكن الفاعل الى غير ذلك فهذا الامر المفصل الى تده الامور اثر
 علة الممكن وليس هو ولا شئ من تفصيل علة له وان جاز ان يكون بعض تلك التفصيل علة لبعض آخر بوجه ما اذا انتهت
 فتقول الوجوب بمعنى الواجب سابق على وجود الممكن وليس علة الممكن بل هو مرتبة من مراتب المعلول والوجوب بالمعنى
 المصدري امر اعتباري كالوجود والامكان وليس علة له وان صار واجبا بالغير فهو ليس علة للممكن فتعني ما يلزم ان
 يكون وجوبية سابقة على موجودية وهما مرتبتان من مراتب المعلول لان الواجبية سابقة على الممكن المعلول وعلة له بل هي
 معلولة لعلة الممكن فانها مرتبة تتقدم على مرتبة اخرى متباعدة كالكلام والحق الدواني بعدا اخرض عليه ولا بان الامر المفصل
 الى الامر الثاني على ما ذكره ان كان هو ذات الممكن فكيف فيفضل الى تده الامر التي هي عوارضها وامكان هو محل الذات
 والواجب الوجود فلا يكون الصادر عن العلة امر واحد امكان الواحد من جميع الجهات مصداق للكثرة وثانيا بان تاخر ذات
 الممكن عن الواجب والموجود كما نرى الجيب غير معقول قال ان الوجوب هو اثر الفاعل بالحقبة فان العلة توجب كون المعلول
 موجودا بالضرورة فالوجود الواجب هو المعلول بالحقبة بناه على ان اثر الفاعل هو الوجود ودون الذات كما هو المشهور بالوجود
 الواجب له واحد لا كثر فيه وانما الكثرة في العبارة كما ان واجب الوجود لذاته امر واحد بسيط وانما التركيب في العبارة والتامين
 فان اريد به منهم الاتيان من الغير فهو معلول للذات وان اريد به مباينة فهو الوجود الخاص للمعلول فهو ما يتاخر عن الوجود
 او هو عينه وكذا الكلام في نظائره كالمعلول فلا يلزم منه الكثير عن الواحد على ان البرهان انما يدل على ان الواحد لا يصدر
 عنه الكثرة المتباعدة في الوجود الخارج وما الكثرة الاعتبارية فلا يحمي عن صدور ما عن الواحد فقد لاح ان الوجوب والوجود
 سواهما بل المعنى المتبادر بمعنى الواجب والموجود معلول للفاعل لا جزم منه ولا شريك له في اعلی الطريقة المشهورة وهي

ان اثر الفاعل هو الوجود اما على ما هو التحقيق فالأثر الصادر عن الفاعل هو الذات والوجود والوجوب واثباتها امور مشتركة
عنها لازمة لها وليست الذات متقدمة عليها بالوجود اذ الوجود نفس فعلية الية فليس للذات مرتبة سابقة على صحة انزعاع
الوجود ولا للوجود مرتبة سابقة على الذات هذا الكلام مخصوصا بما بالحققة انكار سبق الوجوب على التقررو الوجود فبولس جوابا
عن الاعتراض فان الاعتراض انما كان على القائمين بسبق الوجوب على التقررو الوجود فما ذكره ليس كافيا في دفعه كما
نرى في الحواشي وانما كان كمنى لو كان فيه تصحيح سبق الوجوب على الوجود وانقر ثم لا يخفى ان الوجود اما حقيقة انفسائية كما
هو مذموب القائمين بالجعل المتولف الذاهبين الى ان اثر الفاعل هو الوجود او معنى انزعاع كما هو الحق فعلى الاول يكون
الوجود متغيرا للذات في الواقع فعلى هذا التقدير يكون الصادر عن العلة البسيطة الواحدة امرين متميزين في الخارج
اعني الذات والوجود فيلزم صدور الكثرة المتباعدة في الخارج عن الواحد المحض وعلى الثاني لا يمكن القول بان اثر الفاعل
هو الوجود كما هو المشهور من القول بالجعل المتولف بل على هذا التقدير يرجع القول بان يكون اثر الفاعل هو الوجود الى القول
بان اثره هي الذات التي هي مصداق الوجود فيكون على هذا التقدير عدو لاعتبار الطريقة المشهورة اعني القول بالجعل المتولف
الى ما هو التحقيق اعني القول بالجعل البسيط قد كان الكلام مبينا على الطريقة المشهورة واما ما ذكره بنا على ما هو التحقيق
من ان الصادر عن الفاعل هو الذات والوجود والوجوب اثباتها امور مشتركة عنها لا يخفى ان هذا الاثر الصادر عن الفاعل
هو الامر المفصل الى الامور الثلاثة الذي ذهب معاصروا الى ان اثر الفاعل وانما الفرق في التمييز فانه قال ان الصادر من
الفاعل امر واحد فيصير العقل الى الواجب والوجود والذات وانزعاع العقل نه في الغهوات عنه هو المعنى بتفصيل العقل
الى ما هو في هذه الامور فما اوردوه هذا الحق اولامن ان الامر المفصل الى الامور الثلاثة ان كان هو ذات الممكن فكيف تفصل الى
فهو الامور التي هي عوارضها لا يدري وجهه فان هذا الحق نفسه متروك بان اتصل بفصل الذات الى نه في الغهوات ونيتروا
عن الذات فان قال ان نه في على ان اثر الفاعل هو الذات والصدر المعاصر لا يقول بقلنا بل هو قائل بان اثر الفاعل
هو الذات التي هي عين الموجود كما صح في حواشيه على شرح التقرير في مباحث الاحمال على انه لو سلم انه غير قائل به فهذا ايراد
آخر غير ما في الكلام اذ ما في الكلام هو ان كيف يفصل ذات الممكن الى الامور التي هي عوارضها وبالجمله فكلام هذا الحق لا يخلو
عن قصص واما ما اورد عليه لفيات المنصور من انه صرح اولابان الوجوب اثر الفاعل بالحققة وثانابان الواجب هو الوجود
المعلول بالحققة والوجوب متغير للوجود فلو كان كلاهما معلولين للفاعل لكان الصادر عن العلة امرين متغايرين
بالذات ولا خلاف للعقل بان المعلول بالحققة هو الذات واما متزعاع عنها اذ الكلام على الطريقة المشهورة من كون
اثر الفاعل هو الوجود دون الذات ففي غاية السقوط اذ على الطريقة المشهورة الوجود صفة منفصلة والوجوب مشتق عنه فالوجه

اثر الفاعل بالحقيقة بمعنى ان مشارا تنزاعا اثره بالحقيقة وهو الوجود الواجب فلا يكون المصدر عن العلة امرين متغايرين
 بالذات ولا يكون باصدا عن الطرئية الشهورة ذاتهم ما رعه المصدر من سبق مرتبة الواجب والوجود على مرتبة الذات
 من التراتب الباطنة فلا يصلح ما ذكره الجابن الاعضال وما ذكره المحقق انكار سبق الواجب على التقرر والوجود فهو البطلان
 ليس من الجواب في شيء والحق الذي لا يترتب فيه ان المايية المكنته في حد نفسها ليست ضرورية التقرر والوجود ^{ففي} لا
 التقرر والوجود بل هي مذنبية بين التقرر والوجود وبين التقرر والملا وجودا فاذ تحقق العلة الكافية التقرر بالوجود ما و
 لبطلانها وعدمها ارتفع ذلك التذنب وترجع احدى كفيتهما المتوازيتين ولعين احد طرفيها المتساويتين بالنظر الى انها
 للوقوع فهذا المعنى اعني ارتفاع التذنب وترجع احد الجانبين للوقوع هو المسمى بالوجوب السابق ولا ريب في ان هذا المعنى
 متغاير للضرورة واما التاكيد الذي هو كفيتهما التقرر والوجود او البطلان والعدم ولا في ان هذا المعنى سابق على التقرر والوجود و
 التقرر والوجود واطلاق الواجب على هذا المعنى وعلى ضرورة التقرر والوجود باشتراك اللفظ ولا في ان هذا المعنى امر تنزاعي
 ومشارا تنزاعا هو الفاعل المستقل التام في الاقتضاء استيعاب جميع شرائط التاكيد غير فاته المخرج لاحد الطرفين الموجب لاحد
 الجانبين الراجع لتذنب بين بين فالسابق على تقرر المايية المكنته ووجودها هو مشارا تنزاعا في هذا المعنى اعني الفاعل متسل
 التام فتم تدريس المايية المكنته المعلولة بالوجوب بهذا المعنى لكن هذا المعنى بالقياس اليها كالوصف للشيء بحال المتعلق
 يقال يجب الممكن فتقرر وجوده اي تحقق فاعله المستقل التام فتقرر الممكن ووجد هذا الواجب بالحقيقة عبارة عن التخرج
 والالزام الذي هو من شئون العلة والتعبير عنه بالوجوب متصلا بل بتعبير الشيء بلزامه المطاوع لروح فلا يتوجه شيء الى انكاره
 اما الاول فلان الواجب السابق بالحقيقة صفة للمايية المكنته حتى لا يسبق عليها واما الثاني فلان الواجب بهذا المعنى ليس كفيته
 للتقرر والوجود حتى لا يتصل سبقة على التقرر والوجود الذي هو كفيتهما لهما وجوب بمعنى آخر واما الثالث فلان الواجب بهذا
 المعنى ليس جهة للقضية والوجوب الذي هو جهة القضية عبارة عن ضرورة النسبة وما ذكره الجابن في رفع
 التذنب عن البين واما الرابع فلان مصداق الواجب بهذا المعنى نفس العلة التامة لا انجزر لها حتى يخرق بسبعة على
 العلول بساطة العلة وهذا ما افاده المحقق الدواني حيث انكر سبق الواجب على الوجود وذكر ان وجوب الوجود هو اثر الفاعل
 بالحقيقة وليس جزئ منه ولا شريك له ثم قال فاختلت العقل بحكم بان الممكن لم يجب صدوره عن العلة لم يوجد فهو كما
 سبق وجوب صدوره عنها على وجوده وهذا هو المبدأ بالوجوب السابق على الوجود قلت في هذا المعنى راجع الى كون العلة تامة
 في اقتضاء العلول وكون العلة التامة ليس جزئ من العلة التامة والا لم ينحصر جزاء العلة التامة ضرورة ان اذا فرض
 ان العلة مع هذا الوصف علة تامة كان كون هذا الجميع علة تامة جزئ آخر يحصل جميع ثمان وكذا الا الى نهاية استنبته

والحاصل ان الوجوب بهذا المعنى راجع الى تمامية العلة ومصادق نفس العلة وليس جزئياً منها وما قاله الخواص من ان
 وجوب المعلول انما هو من صفات المعلول واعتقل بكل ضرورة ان المعلول وجب وجوده ولا يخفى في العقل كون العلة تامة
 اصلاً فارجع معنى الوجوب السابق الى تمامية العلة تحكم في غاية السقوط لان معنى ان المعلول وجب هو انه قسماً جانب
 تقرره وارتفع تذبذباً وجب المصادق به يمينه يتحقق علة التامة لا غير والعقل انما يحكم بوجوب الممكن قبل وجوده
 بهذا المعنى لا غير وقد اشار الشايج الى ما قلناه بقوله وهذا الترتيب هو وجوب السابق بمعنى ان الوجوب السابق ليس عبارة
 عن ضرورة التقرر والوجود وبما ذكره جابل هو عبارة عن الترتيب ورفق التذبذب ولذا كان سابقاً على التقرر والوجود
 هذا هو الكلام في الوجوب السابق واما الوجوب اللاحق فعليه ايضا اشكالات منها انه كما لا يجوز تعدد الاسكان لذات واحدة
 لا يجوز تعدد الوجوب لها بحيث يصح تجزئ الوجوب اللاحق للذات الممكنة مع تجزئ الوجوب السابق لها اجاب عنه الصمد
 العاصم لمحقق الدواني بان الواجب بالوجوب السابق هو الممكن لا بشرط التصاف بالمحمول وبالوجوب اللاحق هو الممكن
 بشرط التصاف به يعني الموضوع المقيد بذلك الشرط وتصح صاحب اللاحق بالبين وروده المحقق الدواني بان محض الوجوب
 اللاحق هو محض الوجوب السابق وشرط المحمول حيثية تعليلية فاجاب عنه الغياث المنصور بان الوجوب اللاحق
 ان كان عارضاً للممكن المقيد بشرط المحمول فلا يكون محض الوجوب اللاحق هو محض الوجوب السابق وان
 كان محض ذاته الممكن في زمان قيد المحمول فمقيد المحمول نفسه ليس ضرورياً في زمانه فلا يتحقق الوجوب اللاحق على
 هذا التقدير ومعه ومن الاسكان والوجوب اللاحق واحد حسب الذات لا حسب الحيات وصاحب اللاحق بالبين بهذا الجواب
 في تقريره الجواب غاية الاسباب قال مشرفنا على هذا المحقق ان قيد المحمول اذ لم يكن مشروطاً لا احداً مما شقين كان الوجوب
 وانعقد راجعاً بالقياس الى ذات الممكن وجوده ولا مجال ان يكون ذلك الوجوب له لذاته فوجب حينئذ لما قلنا استناده
 الى العلة فخرج الوجوب اللاحق وجوباً سابقاً وايضاً بشرط المحمول اذا كان حيثية تعليلية كان الوجوب معلوماً بوجوبه شيئاً
 نفس ذات الموضوع وطبيعة المحمول على الاطلاق ومن المستحيل ان يكون الشيء علة لوجوب نفسه يعني فلا يكون المحمول
 علة لوجوب نفسه للموضوع والية كيف يمكن ان يكون مشروط المحمول علة لوجوب المحمول نفسه بالقياس الى ذات الموضوع
 وجوده لا بشرط المحمول فاذا لم يكن الموضوع مشروطاً ولا المحمول مشروطاً بل هما متعلقان لا بشرط فحينئذ لا بد من
 معنى اذ علة فان جعل الشرط قيداً للوجوب لا للمشتق قبل فقه جعل حيثية تقيدية للماضي وان لم يحصل قيداً للمعروض هو المحض
 فلا يحسن من ان جعل قيداً لا لم يحصل به من شرط الوجوب اللاحق انتهى انت تعلم ان الممكن المعلول ضروري التقرر والوجود وتقرر وجوده
 ووجوبه وجب عليه لوجوبه السابق لان هذا الوجوب وقع تصديقاً لضرورية على ما سبق الوجوب السابق ليس بسايق لها

على ما سبق وعلى ما عترف به في النفاك فيما قلنا عنه سابقا وظاهر ان هذا الوجوب ليس الا بالنظر الى استناد الممكن الى العلة فهو واجب
حينئذ لحاظ استناده الى العلة فيسرج الوجوب اللاحق وجوبا سابقا في غاية الاستقلال نعم هذا الوجوب غير الوجوب اللاحق الغير
اذا الوجوب اللاحق هو الوجوب بشرط المحمول وهذا الوجوب ليس كذلك قد ظهر بما ذكرنا ان الممكن ثلثة وجبات الاول الوجوب السابق
وهو من شئون الجاعل المستقل بالثانية حقيقة ومن صفات الممكن بحال المتعلق الثاني الوجوب بالغير وهو كما ذكرنا التعلق بالاستناد
من الجاعل الثالث الوجوب اللاحق وهو الوجوب بشرط المحمول ولا اشكال بتعدد الوجوبين السابق واللاحق اذا الوجوب السابق معنى
متغير للوجوب اللاحق والاشترك بينهما بمجرد اللفظ فلا ضير في ان يكون لشيء واحد وجوبان متغيران معنى وان اشتركا في الالزام
بل قد حققنا ان انتشار انتزاع الوجوب السابق هو العلة الساترة والموصوف بالوجوب اللاحق هو المعلول فليس هناك لشيء واحد
وجوبان وانما الاشكال بتعدد الوجوبين الوجوب بالغير والوجوب اللاحق في الممكن لان كلا الوجوبين عبارة عن تماك الوجود فالوجوب
بالغير هو تماك الوجود المستفاد من الجاعل الوجوب اللاحق هو تماك الوجود من جهة اخذ شرط المحمول الذي هو الوجود ولا اشكال منفع
بان تعدد الوجوب انما يتركبتين ولا ضير فيه واما ان التصرف بالوجوب اللاحق بل هو ذات الممكن وعدده او الممكن المتعدد لبقية
المحمول فالحق ان التصرف بالمحمول في القضية الحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع بشرط الوصف كافى قولنا كل انسان
متحرك الاصلح بالضرورة مادام كتاباى بشرط كونه كتابا هو نفس ذات الموضوع ولكن بشرط التصانف بالوصف فان متحرك الاصلح
بالضرورة هو نفس الانسان بشرط كونه كتابا لا يجمع الانسان والكتاب فان اريد يكون معروض الوجوب اللاحق في قولنا زيد موجود
بالضرورة بشرط كونه موجودا مثلا الموضوع القيد لبقية الوجود انه هو الموضوع من حيث انه معروض للوجود وان يكون الوجود جز
من معروض الوجوب فالحق مع الصدور الشيئى وان اريد به ان الوجود الذي هو المحمول فيما نحن فيه جز من معروض الوجوب
اللاحق فلا يخفى بطلانه وقد بقي بعد ذلك في الباب تركنا باخوف الاطراب قوله ولا امتناعا للاس من تغاير الواجب بالذات
سواء قيل بان فاعل مختار ان شاء فعل ان شاء لم يفعل فهو اذا راو شيئا فوجد ذلك الشيء يتبع ويحبب بارادته او قيل بان فاعل
بالايجاب كما يتوجه فلا سفة قوله لكل ما حق به جزاته الجواز استدلال فاقم الحكماء المتحققين قد سخط على هذا المطلوب بان عدم
قدرته الممكن على الايجاب ضرورى فانه لا يجوز ان يحيل من يكون كلا على مولاه شيئا وان يكون له قدرة على الايجاب ثم اعترض
على البيان الذى ذكره الشارح باننا نريد على الانتهاء الى الواجب لا على ان الواجب جاعل بنفسه ابتداء او المطلوب
هذا دون ذلك ونقد الا اعترض حق لان ما لا جد منه في متعلق جميع انحاء عدم المعلول هو ان يكون المعلول مستندا الى الواجب
تعالى اما بلا واسطة او بواسطة الاخص ان يكون للمعلول مستند الى تعالى بلا واسطة لكن لا يخفى ان هذا لا يعترض واراد على
استدلاله ايضا فانه ان اراد بعدم قدرة الممكن على الايجاب وعدم قدرته عليه نظر الى ذاته فاسلم انه ضرورى لكن لا يلزم منه ان يكون

كل ممكن مستلزامه تعالى بلا واسطة لمجاز ان يكون الممكن عليه لكن آخر كل نفس ذاته بل من حيث انه مستند الى الواجب
او مستند الى مستند الى الواجب ولا ينبغي هذا الاتكال من بيان وان اراد عدم قدرته على اليجاد مطلقا سوار كانت من حيث
ذاته او من حيث استلزامه الى الواجب فكونه ضروريا لم ينافي ما ذكره الشارح وما استدلل به العلامة المحقق سميان في الدلالة على
الانتماء الى الواجب عدم الدلالة على استنساخ كل ممكن اليه سبحانه ابتداء **قوله** فانه خالق كل شئ من الكمليات والخبريات لما كان
لفظ الكمليات والخبريات في كلامه المصممين محليين باللام والجمع المحلي باللام من الفاظه العموم المفيدة للاستغراق كان محتمل
كلامه ان الله جاعل كل شئ من الكمليات والخبريات **قوله** فانه خالق كل شئ اقتباس لطيف اتي به لبيان تمام انكمه وشيخ
ومعنا صدق العقل والسمع وتوافق القرآن والبرهان وقاطب قواعد الدين والملة وقواعده البراهين والادلة على ان الصفات
كلشئ وقد اقطعت على كلهم والفلاسفة على ذلك ولم يخالف في ذلك الا المعتزلة في افعال العباد وطلقوا الشيعة في الشهور
الصاعدة عنهم ولا عبرة بغيره في الغراب وطين الذهب وصرير الباب عند ذوى الالباب بعد نزول النفس الصريح في الكفاية فصل
في اقسام النفس الى الالطاب واصد الملمم الحق والصواب **قوله** بل الانتماء في الوجود واذ الوجود نفس مبدرة الذات ومطابقة نفس
المابية وقرره هو تقريره في انتماء الذي هو نفس المبيية فالافتقار في الوجود هو الافتقار بحسب نفس الحقيقة فان الوجود وكما عرفت
نفس المبيية كما عرفت والافتقار في الحقيقة هو الافتقار بحسب المحكي عنه وحاجة الانتزاعات عبارة عن حاجة مناسبتها وبهذا يظهر ان
الاسكان كيفية نفس المابية اولاد بالذات والوجود المنتزعة عنها ونسبة الوجود اليها بانها بالعرض **قوله** الا ان الطائفة المرسلة يعني
ان الكمليات والخبريات سواسية في ان مبدعها وخالقها هو الله تعالى انها الفرق بينهما بان الكمليات متقدمة في النشوء
قبول الوجود على الخبريات لكون الخبريات مرتبة بتوار والاسكانات الاستعدادية بخلاف الكمليات **قوله** فان جعل الجزئ قد فرغنا
فيما سبق ان يتشخص ليس امره ضمنا الى المابية بل يستخرج عن نفس المبيية بالانضمام امر اليها حكما اقررت فتشخصت فبما كان
واحده محمول احد نفس المابية لكنها من حيث انها تشخصت شخص ومن حيث حقيقة طبيعتها كلية وما ورد بعض الشارح
على تعلق الجعل بالكل من انه لو كان محمولا لانا ان لا تشخص تشخص اصلا فيلزم وجود المبيية المجردة وتشخص فلما ان تشخص
خاص فيلزم الترتيب بلا مرجع جميع اشخصات الى المبيية الكلية على السواء وتشخص جميع اشخصات المكنة فيلزم وجود
افراد الغير المتشابهة وهو ايضا ظاهر البطالان في غاية السقوط فان المابية انما تشخصت نفس التفرع الصادر عن الجاعل فترجع
احد التفرعات انما هو من تلقاها على غير مبدعها لاس من تلقاها نفس الطبيعة المطلقة بما هي كذلك ونسبة الطبيعة المطلقة الى جميع اشخصات
واشخصات والكائن على السواء لكن نسبة الجاعل المراد الفاعل المختار اليها ليست على السواء فان اولادهم جزء بعض التفرعات
والاعضاء الفلاسفة القائمين بان الجاعل عزيمده فاعل بالاجاب فالمرجع لاحد اشخصات عند عدم ما لا استعداد القريب

للمادة او الاحوال المتعقبة من خارج كافي في الماديات وانفس الحقيقة المتحصرة في شخص واحد كما في المجردات وسياق تفصيل
 ذلك انشأه تعالى واما ما اوردوه من التعاقل على تعلق اجمل بالكل من ان عليه الشئ يكون لازما لاجل التعاقل بالكل لا من
 للمادية ولا من المادية امور اعتبارية فالواجب يكون امرا اعتباريا وهو ظاهر الفساد فسادا ظاهرا فان حلة الشئ انما يكون لازما
 للشئ بمعنى انها متى تنان لا توجد مع وجود الشئ فان وجود العلول بدون وجود العلة مجال لا بمعنى انها من احوال الشئ
 المستمرة من المتعقبة لانها كانه كما هو معنى لوازم المادية المتكاثرة عليها بانها اعتبارية وذلك ظاهر فلا يخفى قوله لكن الطلائع
 المرسلات الطلائع المرسلات وان كانت لا توجد الا بوجود الاشخاص لكن الشخص بما هو شخص مرمون الوجود بما هو خاصة واستعداد مخصوص
 وغيرهما من سبب وشرايط خاصة والطبيعة المرسلات غير مرمونة الوجود بتلك الامور وان كان لا بد لوجودها من مادة مطلقة
 مستعدة لطلوع مثلها فزيد بما هو زيد مرمون الوجود بنقطة خاصة منسوبة من صلب ابيه في رحم امه وانطلاقها علة خاصة ومنسوبة
 خاصة لها وعظما مخصوصة وبنيها مخصوصا والطبيعة الانسانية غير مرمونة الوجود بشئ منها نعم لا بد لوجودها من مطلق مادة
 وطلوع استعدادها كما لا يخفى قوله كانه ان نفسه نظيره لما لا يكون مرمون الوجود بتوارد الاسكانات الاستعدادية قوله محله في
 الحركة العقلية السردية قوله حامل مملو هو الجسم الاقصى المد والهبات قوله بحسب الاستعداد الزماني اما بحسب وجوده الواقعي
 الدبري فليس فيها تعاقب وتجدد بل هي مجتمعة قديمة الوجود في وعاء الدبر كما هو مذاهب الفلاسفة قوله قبل الكثرة التي قبل
 كل جزئي جزئي لا بمعنى ان الطلائع المرسلات موجودة مجردة عن الشخصات فان ذلك صريح الاستحالة وظاهر هذا الكلام
 يدل على قدم الانواع سواء كانت الاشخاص قديمة وهرة كما هو مذاهب الفلاسفة او كانت حادثا واقعية كما هو مذهب
 يرى ان الاعدام الزمانية اعدام حقيقة ويكون ان يقال ان حاصل كلامه ان الطلائع المرسلات غير مرمونة على الخصوصيات
 الشخصية بما هي كذلك سواء كانت الطلائع المرسلات قديمة او حادثا ومعنى الوجود الالهي بمعنى ما يكون بعناية الله من وان
 ان يكون مرمونا بالاسكان الاستعدادي لا يستلزم القدم والحق ان القول بقدم الانواع بتعاقب الاشخاص في الاستعداد
 الزماني كما ذهب اليه الفلاسفة باطل فانه لو كان الامر كذلك فالصادق عن المبدء للفعال اما نفس الطبيعة النوعية من وان
 ان تشخيص اصلا وهو صريح الاستحالة او فروقا من سببها وهذا الفرد الخاص كونه مرمون الوجود بخصوص المادة والاستعداد
 بحسب ان يكون حادثا زمانيا فيكون الطبيعة النوعية ايضا حادثا زمانية او لا وجود لها قبل هذا الفرد الخاص على هذا التقدير
 او فروقا بهم بما هو بهم وبما هو ظاهر البطلان او لا وجود لهم بما هو كذلك مثلا لو فرض ان نوع الانسان قديم بتعاقب اشخاصه في
 الاستعداد الزماني فيستحيل ان يكون الصادق عن المبدء للفعال هو بمعية المجردة او فروقا بهم فجب ان يكون الصادق عن المبدء للفعال
 شخص احد من متعين وهو حادث مسبوق بالمادة واستعدادا بالانواع الانسانية حاوثة بعد وشاذا لا وجود له قبله على هذا التقدير

لا يمكن ان يقال ان كل جزئ من جزئيات الكل مسبق جزئ آخر لا اله الا الله لا يمكن ان تكون الجزئيات لا متناهية جزئ
يكون صادرا عن المبدأ للفعال بان يكون المبدأ للفعال ملته قرينة لاولا يكون كذلك والثاني باطل لان لم يكن شئ من تلك
الجزئيات موجودا او وجود شئ منها يتوقف على صدق شئ منها عن المبدأ للفعال واذا لم يكن شئ من الجزئيات موجودا لم يكن
الكل موجودا وعلى الاول فالصادر عن المبدأ للفعال هو اول جزئ واحد من جزئيات ذلك الكل فلا يكون جزئيات لا متناهية في
طرف الماضي وهو المطلوب والا فصر ان يقال ان سلسلة تلك الجزئيات لا متناهية الى واجب الوجود فلا يكون غير متناهية
في جانب المبدأ وغير متناهية الى الواجب فلا يجب وجود تلك السلسلة ولا يتشعب عنها وارادنا ان نسا اذ لا واجب الا بالاستناد
الى واجب الوجود كما من الشائع فلا يمكن وجود تلك السلسلة اذ لا وجود بدون الواجب لتفصيل الكلام في هذا المرام يقتضي حرجا
عن التمام قوله وتحرر عمل المنسلخ بل تحرر محل النزاع ان الوجود على راسي الاشراقة معنى انترامي بولفس الصغيرة المصدرية
وليس معنى منضمها الى المهيبة ومصادقه ونشأ انترام نفس المهيبة بلا زيادة امر عليها وعلى راسي الشاكية معنى منضم الى المهيبة زائد عليها
في الخارج فالمتحقق في الواقع عندهم امران المهيبة والا منضم اليها ولا ريب في ان المهيبة الكلية غير موجودة من دون جعل
الاجل ولا في ان تعلق الجعل بمطابق صدق قولنا المهيبة موجودة اعني ما هو محلي لهذه الغيبة والكل عند الاشراقين هي
نفس المهيبة اذ ليس الوجود امرا زائدا عليها عندهم وعند الشائين هي المهيبة المنضم اليها الوجود هي مصداق انصاف المهيبة بالوجود
كما ان الكل عند لقولنا بهم ايضاً بهم المنضم اليها لبيان وهو مصداق انصاف بهم بالبيان فالجعل على الراي الاول متعلق
بامرواحه فهو معنى التعلق على الراي الثاني متعلق بامر من فوهمي تفسير ومعناه جعل المهيبة موجودة فهو من قبيل جعل الثوب
او سفعي تقدير كون الوجود نفس الصيرورة المصدرية لا يمكن تعلق الجعل بمعنى تفسير بمصداق قولنا المهيبة موجودة لانه واحد
وعلى تقدير كون الوجود امرا منضمها الى المهيبة لا يمكن تعلق الجعل ببسيط بمصداق ذلك القول لان مصداقه على هذا التقدير
منضم ومنضم اليه فهو ليس امرا واحداً صامداً متعلق الجعل ببسيط فبهذا النزاع فرغ على النزاع في كون الوجود صفة منفصلة او
امرا انتراميا عن نفس المهيبة وما ذكره الشارع في تحرير محل النزاع موافقا لما في الاقاييس فهو صرف من اجل ان الانصاف
من حيث هو غير متعلق بالمفهومية والاطلاقية بين حاشية انها متحققة في خصوص المعانيذ التي في مرتبة الحكاية ولا تتحقق لفي
الواقع مع غزل اللفظ عن خصوص المعانيذ التي في مرتبة الكثرة فلا يجوز ذو فطره الثانية ان يكون هو اثر الجعل بالذات
الاش صاحب الاقاييس البين ولا يباكر باب الاباب بلينين الذباب ومثله فخط انه قد وقع في بعض عبرت القوم
ان اثر الجعل على راسي المشاكية معاد المهيبة التركيبية فبما صاحب الاقاييس البين ان مرادهم معاد المهيبة التركيبية المنضم
الغير متعلق الراجعي للانصاف وهو توجهم بعيد بل مرادهم معاد المهيبة التركيبية مصداقها وليس غير متعلق بالمفهومية كما

صورته بعض شراح قد اتفق صاحب الاتفاق المبين في ان المراد بمقادير الهيئة التركيبية المعنى الرابع الغير المستقل بالمفهومية لكنه
 استعراجه لا يتحقق المعنى الرابع الا في خصوص كماله الذين في مرتبة الحكاية فلا يجوز ان يكون هو اثر المفضل فاضطر الى
 القول بوجود المعنى الرابع في الواقع فقال المعنى الرابع اليعنويانية في الخارج والامكان ذلك النوع من غير اليعنويانية
 الهيئات الاستقلالية الاعيانية فذلك المعنى الرابع باعتبار خصوص وجوده الذاتي حكائية ونسبة حكائية مع قطع النظر عن
 مقدار الهيئة التركيبية وحكي عنه فان الية المعنى الاستقباري لا يتخسر في الوجود الذاتي ووجوده باعتبار انتشاره انما هو
 المشهور قال الفرق بينه وبين نحو الية الهيئات الاستقلالية ما يدرك العقل بهيته وان اتفق الحسن به وذلك الحسن الية
 لا يوجب الجوهرية والعرضية كما ان العدم ليس بجوهر وعرض انتهى وقد اجمعت في الغابر بين واضحا وكذا للتاثيرات اما اولها
 فلان المعنى الرابع غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يلاحظه الذين يستقلوا فضلا عن ان يستلزم الوجود في الخارج فنجوز
 وجود المعنى الرابع يدل على انه لم يفهم مفهوم المعنى الرابع واما ثانيا فلان تجزئه وجودا لا تنزع عيات في الخارج يدل على
 غفوله عن معنى الانتزاع لانه لو كان المعنى الانتزاعي في الخارج وجودا لكان ذلك الوجود اما عين وجودا والمشارك فاذن لا وجه
 للانتزاع في حقيقة او يستحيل ان يكون انتشار الانتزاع موجودا بالعرض بتبعية وجود الانتزاع ولا يمكن ان يوجد الانتزاع
 و انتشار الانتزاع كلاهما بوجود حقيقة الوجود ويختلف باختلاف المضاف اليه فحين ان يوجد انتشار الانتزاع بالذات الانتزاعي بالعرض فعلى تقدير
 وجود الانتزاع عيات في الوجود الذاتي ووجوده باعتبار انتشاره كما هو المشهور على خلاف ما توهم واما وجود المشارك فيكون المشارك وجودا
 الانتزاعي هو الانتزاع في المعنى الموجود في انتشاره وجودا فيكون منتزعا من انتشاره واما انتشاره لكون المعنى الانتزاعي في الخارج لكان الهيئة
 الخارج متغير بوجود الهيئية ولوجود الوجود وجودا في الخارج وكذا فيتم تسلسل الموجودات الموجودة في الخارج وكذا يلزم التسلسل
 سائر الامور المتكررة النسخ كاللزم وغيره واما ما راجعنا لانه لكان النسبة وجودا في الخارج فلا يخلو اما ان يكون وجودا في احد
 طرفيها او موجودا بنفسها لا في محل والثاني يستلزم كون النسبة جوهر اقا كما بنفسه وهو فاحش وعلى الاول يكون الطرف
 الذي وجد فيه النسبة مقصفا بها فيكون هناك نسبة اخرى بين ذلك الطرف وتلك النسبة والكلام فيها الكلام فيلزم وجود
 النسب الغير المتباينة في الخارج واما خاسا فلان النسبة المحلية الصادقة بين امرين لا عقل الا اذا كان بينهما اتحاد في الواقع
 واتحاد في الوجود فيتحقق اصل وذلك ظاهر فلو كان النسبة وجودا في الواقع لم يكن الاتحاد بينهما في الواقع ضرورة ان وجود
 النسبة في الواقع يستلزم تغاير المعنيين في الواقع او لا يتصور وجود النسبة في واحد من الطرفين واما سادسا فلان لكان الامر
 كما توهم ان تغاير الشيء نفسه في الواقع فان النسبة اتحدت في الحمل الاولى متحققة على تقدير في الواقع وتحققها في
 الواقع يستلزم تغاير المنتسبين في الواقع فيلزم تغاير الشيء نفسه في الواقع واما سادسا فلان النسب والمعاني الانتزاعية

لو كانت موجودة في الخارج لما تقدم الكمالات الغير المتناهية او كون الواجب تعالى مستعد لحدوث الحوادث فيه سبحانه ببيان
اللزوم ان له تعالى نسبة خاصة وارتباطا خاصا بكل شئ من الكمالات والكمالات لا تنهاية اذا العالم ابدى بالاتفاق فلو
كانت الارتباطات الغير المتناهية الواقعة بينه تعالى وبين الكمالات الغير المتناهية موجودة في الخارج في ذاء تعالى كانت
الماقدية فيلزم عدم الكمالات الغير المتناهية اعني تلك الارتباطات الموجودة في الخارج او واحدة وكل وصف حادث في
الخارج مسبوق باستعداد الموصوف فيكون الواجب مستعد لحدوث الحوادث فيه واللازمان باطلان واما ثانيا فلانه لو كان
للعاني الانتزاعية وجود في الخارج غير موجود مناسيبها لزم اتصاف كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج ضرورة
ان لكل ممكن مع كل ما عدا من الاشياء اللا متناهية نسبة خاصة واقبلها المغايرة فهو متصف بغيريات غير متناهية موجودة في
الواقع واللازم ببطلان واما ساعا فلان بعض المعاني الانتزاعية عدييات فلا مجال للقول بوجودها في الخارج مع
ان الدليل الذي ذكره على وجود الانتزاعيات في الخارج على تقدير تامة يقتضي القول بوجود العدييات البقية في الخارج واما
عاشرا فلانه على تقدير ما توجه يلزم الكثرة في مرتبة الذات الاعدية الحققة لان الذات الاعدية الحققة في مرتبة نفسها راضية بغير
سلوب صفات النقص فلا بد على راءه ان يتحقق في تلك المرتبة النسب السلبية بوجودات مغايرة لوجود الذات الحققة و
اما حادي عشر فلانه لو كان الامر كما زعمه لزم ان يتبع صدور الكثير عن الواحد لان السلوب الغير المتناهية تتحقق في مرتبة
الذات الاعدية بوجودات مغايرة لوجود الذات على هذا التقدير فهي اما واجبة الوجود و هو صريح البطلان او ممكنة فلهذا عليه
الذات الواحدة الحققة فيلزم صدور المعلومات الكثيرة بل المعلومات الغير المتناهية عن ذات حققة اعدية واما ثانيا فحشر فلان
بدهية المتصل شاهدة بان لا يمكن وجود النسبة بدون وجود المتسبين فلا بد لوجود النسب السلبية في الواقع من تحقق طرفها
في الواقع مع ان طرفها قد يكونان معدومين عدا ما حصنا في الواقع مع صدق النسبة السلبية كقولنا شريك الباري
ليس موجود وقد يكون احد طرفيها معدوم او ما حصنا واما ثالث عشر فلانه لو صح ما ذكره لزم وجود الاجزاء المكنية الغير المتناهية في
الكل المتصل لثبات انتزاعية واقعية فهي موجودات بوجودات مغايرة على راءه فيلزم الفاسد الظاهري واما رابع عشر فلان
ذلك النقص الالهي لا يوجب الجوهريّة والعرضية كما ان العدم ليس جوهري وعرض الاسمي لانه الوجود اما حلول في موضوع
او قيام لاني موضع نكل موجود ممكن لا يتلوهن الجوهريّة والعرضية ولو اصطلاح على عدم اطلاق لفظ الجوهري والعرض على بعض
الموجودات المكنية فلا شاذ فيه لكن الاكلام لنا مع المصطلح من عند نفسه وانما ندعي ان المنسب والمعاني الانتزاعية لو كانت
موجودة في الخارج كانت في الخارج اما جوهريا او اعضاءا بالمعنى المصطلح عند القوم واما نفى الجوهريّة والعرضية عن العدم
فانما يصح على ما ذهب اليه القوم من ان العدم نفى صرف لا شئ يعبر عنه بالنفي واما على ما ترجم من وجود العدم في الخارج لا يحيد

من السركانه جبراً او عرضاً على معناها التعارف وان كان لمجرد ان لا يطبق عليه لفظ الجبر والعرضت عدم علوه على
 تقدير وجوده عنها بالمعنى التعارف فليقتل لكن الكلام ولا مشقة في الاصطلاح واما قوله والفرق بينه وبين خواصية التبيين
 الاشتغالية ما يدرك العقل بديهته فما يقتضي العجب فان ما يدرك العقل بديهته هو ان الحسب والانتراحيات ليس لها وجود
 واز وجود مناسبتها في الخارج للأن لها وجود في الخارج من غير وجود المهيئات الاستثنائية فان ذلك انما يدركه عقله
 الذي هو مبدء ما خامس عشر فلان ما هو مبدء من وجود الصفات المهيئية بالوجود بالمعنى الابطالي في الخارج غير صحيح في الواقع
 ولا عند الاشتراكية ولا عند المشائية ولا عند الفاعل نفسه اما الاول فلهما عرفت واما الثاني والثالث فلانه لا يوجد في كلام احد
 من الاشتراكية والمشائية من هذا الوجه حين ولا اثر واما الرابع فلان في التعامل ذهب سبب ان الوجود عين الماهيات كما هو مبدء
 اهل الحق وهو ان الصانع ان لم يكن للوجود المصدري مصداق سوى نفس الماهية وعلى تقدير ما توجهه يكون للوجود المصدري
 موجد بنفسه في الخارج بوجود مغاير لوجود الماهية فلا يكون المهيئية مصداقاً لكالها لا ينفي وبالمجمل فمفسد هذا الرأي اكثر من ان يحصى
 والذي اوقفني في الوجه شبهتان الاولى ما ذكره في مشرحة من انه لو لم يكن للانتزاع وجود في الخارج لزم ارتضاع التقيضين
 اذا التقيضان قد يكونان انتزاعيين كالوجود والعدم وبذلك شبهته في غاية السقوط فان المستحيل هو ان يقع التقيضان
 بمعنى ان لا يكون واحدهما مطابقا لما يحكي عنه الا بغيره ان لا يكونا موجدتين في الواقع وتقيض وجود الوجود في الخارج عدم
 وجوده في الخارج لا وجود والعدم في حتم يلزم من عدم وجود العدم في حتم عدم وجود الوجود فيه ارتضاع التقيضين وهو ظاهر ولو كان
 معنى ارتضاع التقيضين ما زعمه من ان لا يوجد التقيضان بنفسهما في الخارج لزم عليه لتعلق بالارتضاع التقيضين او العقل اجتماعهما
 بيان اللزوم ان اذا ارتفع وجود زيد في الواقع فاما ان يوجد بعده في الواقع او لا يوجد بعده ايضاً فعلى الثاني يلزمه القول بارتضاع
 التقيضين بالمعنى الذي ازمه وعلى الاول اما ان يكون العدم موجوداً كما كان نفسه فيكون العدم ذاتاً جبرية وهو فحش وبكيفية
 موجوداً كما كان غيره فذلك الغير الذي قام به العدم اما ذات العدم او ذات مغايرة لها والحق في صريح البطلان اذ لا معنى
 لقيام عدم زيد بمجرده ومثلاً ولا لكان العدم هو محله لا يلزم ان لا يتصف بالعدم على تقدير هو ما قام به العدم في الخارج في حتم
 اللول هو ان ما قام به العدم ذات العدم فيجب ان يكون لذات العدم الذي قام به العدم الذي هو على تقديره صفة
 موجودة في الخارج بخلاف وجوده في الخارج اذ لا معنى لقيام صفة موجودة في الخارج بالعدم بل في الخارج اصلاً فليعلم ان يكون تلك
 الذات موجودة في الخارج حين هي معدومة فيه وهو اجتماع التقيضين ثم لتعلق لكان العدم وجوده في الخارج لزم قدم الكمالات
 على خوضه وشواهاً واللازم باطل ببيان الملازمة انه لو كان العالم حادثاً تحقق في الخارج اعدام الاشياء التي هي في العالم
 والتالي باطل فالتقدم مثلاً ما الملازمة فطائفة واما البطلان التالي فلان العدم الموجودة في الخارج اما قائمته بانفسها فتكون

تلك الاعداد ما هو هو نفس واقامة بغيرها وهي الكمالات التي تلك الاعداد لها تكون موجودة على تقدير فرض وجود
 اعدادها فيعلم ان تكون قد تية على تقدير حدوثها بل نقول لو فرض حدوث العالم اى ما سوى الله لازم قدم على هذا التقدير لانه
 ان فرض حدوثه كان اعدام ما في العالم اى ما سوى الله موجوده في الخارج قبله ولكم الاعداد ايضا ما سوى الله موجوده ما سوى الله
 قبل وجود ما سوى الله ايضا يلزم على تقدير وجود العدم في الخارج ان لا يكون العدم نقضا للوجود لان العدم على هذا التقدير قد
 موجوده متناهيه فيها عما عدل بانقيض الوجود وانه لا وجود ذات اخرى هو هو ظاهر ايضا يلزم على ما توهمه اجتماع انقيضين لان عدم
 العدم فهو من غيرهما هو الوجود واللا يرب في ان مفهوم عدم العدم استرعى فهو موجود على هذا التقدير في الخارج وهو فرد للعدم المطلق
 فاعدم المطلق موجود معين وجوده الفرد يعنى عدم العدم مع انقيض العدم المطلق ولا يرد هذا على تقدير كون العدم غير موجود
 الخارج لان عدم العدم المطلق بايقين للعدم المطلق مالا وجود له في الواقع فهو عنوان بلا متضمن قبول لا يصدق في الواقع
 على شئ ومنه به ما هو متشمل في الذهن فرد للعدم المطلق ولا يصدق في ذلك الا ان يكره لا تعادل وجود عدم العدم في الخارج شبهة
 ان نية ما ذكره في حاشي شرح من اننا تصور احكاما للعلم بالضرورة انه لو فرض انتفاء جميع الاذبان تكون تلك الاحكام صادقة
 متحققة كما تعلم بالضرورة ان عدم الواجب سلم عدم سائر الاشياء وانه لا يستلزم تحقق ولو فرض انتفاء جميع الاشياء
 فتصدق بوجوده الذي اوعيناه انتهى وانت تعلم فانيه من الاختلال لان ان لا يتحقق الاستلزام المذكور يتحقق معناه النسبي فهو
 صريح البطلان لان تحقق النسبة فرع تحقق طرفيها فلو تحقق فيه النسبة في الواقع تحقق طرفاها في الواقع وبما عدم الواجب وعدم سائر
 الاشياء ولا يمكن القول بتحقيق هذين الطرفين في الواقع من احد فصلا عن محسوس وان اراد ان لا الاستلزام يتحقق على تقدير
 عدم الواجب عدم سائر الاشياء وان كان هذا خلف ما يدل عليه كلامه فهذا لا يدل على تحقق في الاستلزام في الواقع كما هو مدعا به على تقدير
 الحال هو تقدير عدم الواجب لا الكلام في الوجود التقديرى والضروري ان لا الاستلزام يتحقق على ذلك التقدير آه او لا فلا تقدير محال
 فيجوز ان لا يتحقق الاستلزام على ذلك التقدير آه انما نينا فلا على تقدير عدم جميع الاشياء لا يتحقق في الاستلزام لانه لا يلزم من حمله الاشياء
 وان لا يتحقق الاستلزام ان اقبل حاكم بان لو فرض عدم الواجب ليعاذا بالله لازم عدم سائر الاشياء على ذلك التقدير فيعلم كل من يلزم
 من ان يكون نسبة الاستلزام موجودة في الخارج فكيف في صدق ذلك يتحقق مصداقها ويكون الواجب سبحانه عليه سائر الاشياء بل
 تحقق ذات الواجب اى هي عليه سائر الاشياء ويتحقق الاشياء التي هي معلولة لذاته تعالى وبالجملة كلامه في هذا المقام لا يستلزم ان
 يفضل عن ان يعلم عليه كذا استنباط الكلام في ابطال دعوى الانهزام من ان فضل ولا مقام من ان تنزل قوله الوجود والانتصاف اثر
 بالعرض فان الوجود عندهم نفس صيرورتها الذات وصدقة نفس المبهمة من حيث هي بلا زائدة او عليه بالوجود والانتصاف به كناية جعل
 الكناية في الواقع جعل مصداقها وليس الكناية تقر في الواقع وانه تقر مصداقها فبها ان جعل احد وتقر واحد جعل نفس المبهمة تقر

فاذا انتزع عنها معنى الوجود ومعنى الاتصال بالوجود ونسب هذا الجعل للتعرف الى الوجود والى الاتصال به بالعرض لان هناك جعلاً متتابعاً
 احدهما متعلق بالهوية والثاني بالوجود والاتصال به فان هذا انما يمكن لو كان للوجود والاتصال به في الواقع مع قطع نظر عن خصوص
 انتزاع الذهن لثبوتها في الوجود ومعنى الاتصال به بعد الانتزاع فيها استقراراً بانفسها في الذهن فيها يجعل لان في
 الذهن يجعل ولا يجعل الماهية في الواقع تبقى الكلام في تعليق الجعل بالذاتيات وخطا الذات بها فالذاتيات وخطا الذات بها محمولة
 بعين جعل الذات كما ان الوجود والخطا بالوجود وكذلك جعل واحد متعلق بمصدق الذاتيات والخطا بها ومصدق الوجود والخطا
 بالذات واذا نسب هذا الجعل الى مفاهيم انتزعية حاصلة في الذهن من الذاتيات والخطا بها والوجود والخطا به كان معنى جعلها ان
 مصداقها يجعل بالذات لان الذاتيات والوجود وخطا الذات بهما بان تلك الاسرار متخارعة عن الذات محمولة بالذات التي يجعل
 الذات بعينها يجعل لا يفرق بين الذات وبين الذاتيات وبينها وبين خطاها بالذاتيات ولا بين الذات وبين الوجود وخطاها
 بالوجود في الواقع وبالجملة لا فرق بين الوجود وبين الذاتيات في هذا الحكم ومن العجائب ما توهمه صاحب الاقضية المسمى من ان حمل الذات
 على نفسها وخطاها بذاتياتها يجعل اصلاً لا يجعل مسالفاً ولا بنفس الجعل بسيط متعلق بنفس الذات بخلاف خطا الذات بالوجود فهو
 بمحمول بعين ذلك الجعل بسيط هو من اولى المقالات لا ينبغي ان يصحى اليها فضلاً عن ان يمول عليها فان معنى كون خطا الذات بالوجود
 محمولاً بعين الجعل البسيط المتعلق بنفس الذات هو ان مصداق هذا الخطا هو نفس الذات بمحمول وفي المعنى يتحقق في خطا الذات بشي
 اى كون الذات نفسها او خطاها بذاتياتها يعرفان مصداق هذا الخطا وهو نفس الذات بمحمول قطعاً ولما احبب الامر عليه ان حمل الاشياء على
 نفسه وحمل ذاتياتها عليه انما يصدق معنى وجوده اذ المعدوم يصح سلبه عن نفسه وسلب ذاتياته عنه فيكون حمل على نفسه وحمل ذاتياته عليه
 حادثاً فيكون محمولاً قال عبيد الله ان خطا الذات بالذاتيات لا يكون مقتضى الاعتقاد ليس النظر الى الماهية من حيث هي غير ممكن للانسان
 عن ان يكون محاطاً ذاتياته واما ما عني قائماً من مقتضى الاعتقاد من مقتضى اعتبارها بالذاتيات فقولنا الانسان انسان او حيوان لا يصح
 صدقاً الى الجعل من جهة الخطا وان ارجع الى ما ذكره الموضوع فاليست مدعيها انها تقر ذات الموضوع ليست قول الصدور عن الصلة
 بل لتقرر حقيقة ان الماهية لا يمكن التعريف بنفس الذات من غير ما عني على ان ذلك اللفظ ليس من جهة خصوص الخطا باعتباره خصوصية الخطا
 بل من جهة استداره على طبيعة الربط الاجتماعي فاذا نزلت صدق خصوص الحمل في ذاتيات الماهية بخصوصية حاشية اخرى
 والمحمول على محمولية نفس الماهية وصدورها عن الجاعل انما هو بالعرض وعلى سبيل الاتفاق من حجب عن عدم تقرر الماهية الانسانية
 بنفسها وتطلق كون الربط الاجتماعي بالذات من جهة خصوص الخطا وخصوصية حاشيته المحمل فلا حاجة الى توسط جعل مؤلف للخطا
 بين الطرفين ولا الى اعتبار جعل بسيط للذات فاجعل على جعل هبة الانسان ثم يورثه انسان وحيوان لا يجعل مؤلف اصلاً ولا
 بنفس ذلك الجعل البسيط انتهى وهذا الكلام لا يتحقق ان يلتفت اليه لكننا نبين فساداً ونفيه عليه كيلا يروج عند الناقد

زير في المنشورته والما يرق للنفوس في غارة الخوضه فقول بان يكون قطاعات الوجود مجعولا بالذات فيكون كلف لا باجمل المولود ويكون مجعولا
 باجمل البسيط المعلق بنفس الماهية فيكون معنى كونه مجعولا ان صدقه مجعولا باجمل البسيط ومصادره ليس بنفس الماهية هي صدقها على نفسها على اعتبارها
 فلا معنى لنفي كون محل الذات على نفسها وحمل الذاتيات عليها مجعولا بنفس اجمل البسيط المعلق بنفس الماهية مع القول بكون صدق
 محل الذات على نفسها وحمل الذاتيات عليها هي نفس الماهية وكون نفس الماهية مجعولا بالذات باجمل البسيط فلا معنى لكون
 اجمل مجعولا الا ان صدقه مجعولا وما ذكر من ان النظر الى الماهية من حيث هي غير ممكن الا بتسلية عن ان يكون لها ذاتيات ان
 واراد بان انظر الى الماهية هو النظر الى الذاتيات تكون مصادق الذاتيات هو نفس الماهية فاذا لوحظ نفس الماهية فقد لوحظ
 مصادق الذاتيات فسلم لكن النظر الى الماهية هو النظر الى مصادق الوجود واليه لان نفس الماهية هي مصادق الوجود فظهر
 الى الماهية هو النظر الى مصادق الوجود وان اراد بان النظر الى الماهية هو النظر الى الذاتيات اى مفهوماتها الانشائية اى
 شئ بان الذهن قد كلف ممزجا في مفهوماتها الانشائية موقوف على انتزاع الذهن تلك المفهومات من نفس الذات كما ان لها
 مفهوم الوجود الانشائي موقوف على انتزاع الذهن مفهوم الوجود عن نفس الذات فليس النظر الى الماهية هو النظر الى تلك المفهومات
 الانشائية كما ان النظر الى الماهية ليس هو النظر الى مفهوم الوجود الانشائي فكلما كان في الاكفي فارتا بين محل الذات على نفسها و
 محل الذاتيات عليها وبين محل الوجود عليها بان يكون الاول غير مجعول اصلا والاش في مجعول البين باجمل البسيط وما تولى
 الانسان انسان اوجودان فغيبه ان صدق قولنا الانسان موجودا ليعرج الى اجمل من جهة الخطا وان ارجح الى الخطا لقرار
 الموضوع فاليه يدعي انها بقرات الموضوع لا الصدور عن العلة بل التقر فخط حتى لو امكن التقر فغيبه كفى في صدق الوجود
 فان التقر بعبارة عن نفس الماهية بلا زيادة امر عليها هو مصادق الوجود فبذلك الكلام لا يصلح فارتا بين صدق محل الذات
 والذاتيات على نفس الذات وبين صدق محل الوجود عليها كما لا يخفى وكذا تولى على ان ذلك الية ليس من جهة خصوص الخطا
 فان ذلك جار في الخطا بالوجود الية وما ذكر من ان توقف صدق خصوص اجمل الخ فمثله جار في الوجود الية فان توقف صدق
 محل الوجود على نفس الذات على محل الماهية انما هو من جهة عدم تقرر الماهية الاسكانية بنفسها وطلق كون الربط ايجابيا بالذات
 من جهة خصوص الخطا وخصوصيته حاشيتي الاجل واما قوله فلا ينتج الخ فخران وجهي لان صدق محل الذات على نفسها وخطاها
 بالذاتيات لما كان حاشيا فلا بد من محدث فكيف لا يحتاج الى اصل فان حدوث حادث من دون اجل اصلا لا يجبل
 بالعرض وهو نفس محل الذات ولا يجبل مستانف وارجع الى الذات لا يثبت الا ما يؤف القرحة فقد تحقق انه كما ان خطا الذات
 بالوجود مجعول بعين محل الذات كذا خطا الذات بنفسها وذاتياتها مجعول بعين محل الذات بل الفرق واما قوله قد وجهه المحققين
 جلال الملته والدين الدواني طبيب مدعيه وبرهينه واما القائل قد شرده عليه الكثير وتهدى اتقى مدعيه المتشجع والازرار والحوار

في الاستحباب منه على نفي الاغراق والاطراف والبعدها عنه بهذه العبارة في اصل فلفظ من لم يردق القطنة لم يكن تحت
 سبيل الى الفعل عنه قيل ان مقتضى بان صدق اصل فلفظ جعل الماوية لا يجعل متعلقا بل جعل متعلق اول انفس الماوية
 ثم العقل يتخرج منها كونها هي البعض ذاتياتها وصدق اصل فلفظ جعل الماوية وزعم ان ذلك نذهب الاشراقية وهو على شفا
 حجة الزمن والسخرية في تحقق ان صدق اصل بخصوصه نفس الماوية بما هي هي وقولهم ذاتيات الماوية بمعنى معين جعلها بمعنى
 بان جعل الماوية بنفس جعلها فهي مجعولة في ذاتها جعلها بسيطاً بمعنى جعل الماوية بل جعل البسيط هو الذي يتعلق اولاد
 بالذات بالذات والمقومات ثم بالماوية وهذا مسلك الاشراقية والرواقية وانما عاونوا ترميزه بقولهم لا حكمه اليماوية لان ذلك
 يجعل يوسفي اعتبار العقل بين الماوية ومقوماتها لها في الخط وصدق اصل فلفظ جعل الماوية بمعنى معين جعلها
 ومجعولتها فان بين الاعتبارين فرقاً على ان التشكيك لا يخص بالرواقية بل يصرى الشائبة اليه فلا يجد ان يلحق الا بما يجدي
 الضميرين انتهى وانت وكل من يتبع الخطاب وان لم يقرن بالنظر والكتاب قل ان اصل الفاعل من حيث ما ليس قروان
 بناية الذي هي رتبة على شفا برف اربعة صحتنا ان خطأ الذات بنفسها وخطأها بذاتياتها مجعولة بعين جعل الذات من جعل
 يتعلق بالانفس الماوية التي هي صدق اصل فلفظ متخرج منها كونها هي البعض ذاتياتها فان كل شيء هو البعض ذاتياتها كما هي صدقها في نفس
 والمحاكاة لا محالة منتزعة عن الصدق وصدق اصل فلفظ نفس الماوية المجعولة وهو الذي عناه المحقق بقوله وصدق اصل فلفظ
 جعل الماوية ولم يرد ان صدق اصل فلفظ المعنى الاخر في الاضافي للبعد كما توجه في الفاعل ليس هو فله على بان صدق
 اصل فلفظ الماوية المجعولة لا جعلها ومجعولتها وشل بذاتي كلامهم شائع مشهور على استهزائهم وقد كوروني كنههم قوم وسطوهم
 من جعل لشد لورافا له من قوروا ذكر في تفسير قولهم ذاتيات الماوية مجعولة بعين جعلها لا يفتيه شيئاً لان الذات والذاتيات
 لما كانت مجعولة جعلها بسيطاً كان حمل الذات على نفسها وعل ذاتياتها عليها اي مجعولة بعين ذلك جعل لان جعل المحكية جعل
 صدقها فلا معنى كون صدقها مجعولة لا عدم كونها مجعولة وانما قوله لان ذلك جعل لان فان اراد بان جعل البسيط الماوية فيكون
 جعلها بالذات متوسطا بين الذات ومقوماتها ذلك لم يصح كالحق لا يقول بذلك وان اراد بان جعل البسيط الماوية
 ليس جعلها في الذات بالمقومات اصلاً فذلك ظاهر الرطان كما عرفت وانما قوله على ان التشكيك يعني بما بيناه بقولنا ولما يجب
 الامر على ان حمل الشيء على نفسه في الرضى غاية الزمن فان حاصل ما عاونوا المحقق وهو ان خطأ الذات بنفسها او بالذاتيات مجعولة
 بالعرض بعين جعل المتعلق بالماوية صحيح سواء كان جعل المتعلق بالماوية جعلاً بسيطاً كما هو الحق او جعلاً لولها كما هو نذهب الشائبة
 فقول الحق تام عن الطرفين ومبدأ الضميرين وعل في المثال نظر الى قول فان جعل متعلق اول انفس الماوية فان ظاهره يدل على
 جعل البسيط فانه يتعلق بنفس الماوية بقولهم ان جواب المحقق الاصح على راي الشائبة وبما توجه به فان قوله قدس الله شرفان

اكمل خلق ولا نفس لما بهتة فالمراد بان الجمل لا يتعلق اولاً بكون الماهية هي البعض في ذاتها بل انما يتعلق اولاً بالماهية نفسها اما
 بما هي هي كما هو مذهب الاشراقية العالمين بالجمل البسيط او من حيث غلطها بالوجود كما هو رأي المشائية العالمين بالجمل المركب
 لان اكمل يتعلق اولاً بالماهية بما هي هي حتى يكون الاختصاص بمذهب الاشراقية ولو تنزه عن كلف وطلنا ان هذا القول يدل على
 ما فيه التحقيق انما ان يندد العبارة الدالة على الجمل البسيط لئلا يذهب الى مذهب الاشراقية واعتباره القول بالجمل البسيط ولا يلزم
 من ذلك توقف اصل الجواب على القول بالجمل البسيط فان اصل الجواب هو ان غلط الذات بنفسها او بذاتها لا يتعلق الى جمل
 مستأنف واصل الماهية ونهاية سوا كان جمل الماهية عبارة عن الجمل البسيط او عن جعلها موجودة وما توهم من ان مسلك الاشراقية
 والاشراقية ما حاول تزيينه لتقوية فكرته فهم براء منه وانما ندبهم باقتضاه الحق قدس سره ولو كانوا يذنبون الى ما ذهب اليه القائل
 كما توهم من خلل سبيل حل حارفي الاوداع من غير دليل فمقتضى الرشد من الحق واستمرار من رزق الغنمة على رزقها واحد موقو كلكه
 وعلى وجهه ثم قال هذا القائل انما اللاحق الذي هو الوجود فمصدق الجمل في نفس ماهية الموضوع المتقترنة من غير اعتبار امر ماعبها
 اصلاً كما يكون في سائر العوارض من لوازم الماهية واللاواق المفارقة لكن لا بما هي هي نفسها كما هو في الذاتيات لكون الوجود غير
 في قرابها بل من حيث انها صادرة بنفس اقترابها عن الجمل فالناط بالذات بهن حقيقة بهيئته الصدور بالجمل البسيط فاذا
 ما بهل ان نظير لك ان الماهية ما لم تصد عن الجمل على ما بهل عليها شي اصلاً فاذا صدرت صدق انها بما هي او ما هو ذاتي لها كما
 لا من حيث هي صدرت بل حين ما صدرت على مجرى المقارنة لا التوقف وانها موجودة باعتبار الخط من حيث هي صدرت اى على
 تلك الهيئة لا لما لها من حيث هي نفسها ولكن حين ما صدرت فذلك لم يكن شي من الكمالات الهوا يطلق بل انما يصح القول
 بكونه صدوره لبعض ذاتياته حين الجعولية ويقال هو موجود ثابت باعتبار الجعولية انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام ليس اكثر من معنى فضلاً
 عن ان يكون له ردوى لانه قد اختلف بان مصداق الوجود نفس الماهية المتقترنة من غير اعتبار امر ماعبها اصلاً فالماهية اذا كانت
 متقترنة كانت مصداقاً للجمل الوجود كما انها اذا كانت متقترنة كانت مصداقاً للجمل الذاتيات من غير فرق واتوهم من ان الناطق بالذات
 في جمل الوجود حقيقة بهيئته الصدور لا بعينه شيئاً لان ميقيته الصدور ليست واقعة في المصادق والاكالات تلك الهيئة مستقيمة
 نفس الماهية قبل الوجود وهو صريح البطلان كما سبق منا في خارج عن المصادق فليس مصداق الوجود والانفس الماهية وما
 الهيئة التعليلية فهي متحققة في صدق الذاتيات على الذات وصدقها على نفسها اي ضرورة ان حادث والحادث لا بد من محدث
 على انه لا معنى لتحقيق الهيئة التعليلية في صدق الوجود والان مصداق الوجود هو نفس الماهية بمجمل ونفس الذات هي مصداق
 الذاتيات والذات اي نفسها اي بمجمل فلا معنى لعدم تحقق الهيئة التعليلية في صدق الذات والذاتيات على نفسها وان
 اراد ان ميقيته الصدور في جمل الوجود هيئته لما فيه بخلاف محل الذاتيات او لما نفس الذاتيات كاف في صدقه فقد سبق ان محل

الوجود على اشئ قد لا يتصل الى لما غلب عليه التعليلية وحمل الشئ على نفسه قد يحتاج الى انما لها اذا كان غلبة المحمول للموضوع نظرية وقد
 سبق ذلك بيان متوفى فها قد اظننا الكلام في هذا المقام انما قد لا واهم واحد على التوفيق والالهام قوله على القول الثاني
 هو الاتصاف من حيث هو غير مستقل بالمفهومية قد جرى الشارح جهنا في التعليلية لصاحب الافي امين على جهة فانه قال في الافي
 المبين ان نسبة الشئ الى صيرورة والاتصاف في هذا المعنى بمعنى يجعل المولف انما يلخص بين المحمول والمجول الية على انها
 مرارة لمخلوطية احدها بالآخر على ان يتوجه الاتصاف اليها براسها وانما دخولها في متعلق الجعل بالعرض من تلك الجهة فاذ لو تعلق
 على الاستقلال بالاتصاف من حيث انها ما رتبة ما انفرد النظر من الطرفين الا بالعرض وانصرم متعلق بجعل المولف وعاد
 الحكم بان هذه المبهمة لم تقتصر على نفسها الى جاعلة تقتضيها او تستثنى لان شان الماهيات الاستغناء بوجها تعبها التصورية عن الجعل
 والاتصاف الية في الخاط با لا يخل في قواها من موهنا الى البرهان اليس قد قرع سمك ان التصور والتصديق نوعان من الادراك
 مختلفان بحسب الحقيقة لا بحسب المتعلق فقط اذ التصديق لا يتعلق بالبقاء الية اكلية كمنهم هو وجوده والتصور يتعلق بكل شئ وانسبة
 انما يخل في متعلق الحكم بالتيهه حيث هو بالوضع تلبس بالمجول واذا التصور نفس حصول الشئ واذا التصديق كون الشئ شيئا
 وكذلك الوجود المحمولى والوجود الالهي نوعان متباينان بحسب المتعلق وبحسب غيبي فاحكم بان شاكاه الجعلين في هذا الاحكام كما ان
 انتهى وقد بينا على مساو فان الاتصاف من حيث انه لا يلبس بين الماشقين انما وجوده في ملاحظة الذين فلا يصح ان يكون متعلق
 بجعل المولف واذا ركب كيف نيلن ذو مسكن ان الشايبه يلبسون ان اثر الجعل هو المعنى المحر في الذي لا يمكن ان يلاحظ استقلال
 عن ان يتحقق في الواقع والحق ما ذكرنا سابقا من ان اثر الجعل مصدر خلق الماهية بالوجود الذي هو صفة منفصلة اليها بعد مفهومها
 الخلق متحقق في الواقع متحقق مصدر الذي هو ذات الماهية والوجود المتحققان في الواقع انضمام احدهما الى الآخر كما ان متعلق الجعل في
 قولنا جعل سبيل الشوب حمرو مصدر خلق الشوب بالحمرة وهو ذات الشوب والحمرة الموجودتان في الواقع انضمام احدهما الى الآخر
قوله الاتصاف لاس نه والحيثية اي الاتصاف من حيث انه مفهوم اسمي لاس نه حيث انه مفهوم غير متعلق بالربطة بين الماشقين
 وقد انفع بما ذكره الشارح استدل على اثبات الجعل بسيط من انه على تقدير القول بجعل المولف لاجد من الانتباه الى الجعل
 البسيط المنفصل بصيرورة والاتصاف والاتصاف والاتصاف وغير ذلك من المراتب ووجه الاذ فاع ان متعلق الجعل المولف هو
 الاتصاف من حيث انه مفهوم غير متعلق بالربط بين الماشقين لاس نه حيث انه مفهوم من الماهيات وطرحنا لمخاطب متعلق وانما يلزم الانتباه
 الى الجعل البسيط لو كان متعلقه هو الاتصاف من حيث انه مفهوم متعلق وما به من الماهيات وليس كذلك بل متعلق الجعل هو
 الاتصاف من حيث انه لا يلبس بين الطرفين كما ان نسبتنا الحقيقة انما يتعلق بها التصديق من حيث هي الية بين الطرفين ليست
 اليها بالذات فها لاس الشارح موافقا لما في الافي المبين قد عرفت فسلوه والحق ان حاصل الخلاف بين الفريقين هو ان اثر الجعل

على تقدير الجعل البسيط بنفس الماهية والوجود منتزع عنها وعلى تقدير الجعل المضاف به صدق غلط الماهية بالوجود المنضم إليها الانفس الماهية
والانفس غير الماهية بالانضمام اليها الماهية من الماهيات فلا وجود لانتهاز كجمل لمرت الى جعل بسيط قوله قد تبدل عليه قد حققنا في
فائدة البحث ان اختلاف بين اصحاب الجعل البسيط واصحاب كجمل المضاف على اختلاف فهم في ان الوجود بل بنفس الصيغة المنتزعة
او بصفة منتزعة الى الماهية وانه لا يمكن القول بالجعل البسيط على القول بكون الوجود بصفة منتزعة ولا نقول بالجعل المضاف على
القول بكون الوجود منتزعا على تقدير كون الوجود بنفس الصيغة المنتزعة يكون مصداق الانضمام بنفس الماهية بلا
زيادة على مذهبها من دون الفهم معنى اليها معنى تقرر الانتزاعيات ومجموعيتها في الواقع بنفس نفسنا شيها ومجموعيتها في الواقع فيكون
معنى مجموع الوجود ومجموع الوجود الماهية موجودة كون مصداقها مجموع الوجود مصداقها على هذا التقدير نفس الماهية بلا امر زائد عليها فيكون
الجعل نفس الماهية واذا الوجود غير متحقق في الواقع متحقق مغاير متحقق فانتزاعه فلا يمكن ان يوسط الجعل بين الماهية وبين الوجود وانه
في الواقع وانما لا يمكن ذلك لو كان الماهية موجودة بوجود الوجود وموجودا بوجوده اخر مغاير بوجود الماهية بنفسها الى الماهية حتى يتحقق الغلط
في الواقع مع توسط الجعل المضاف إليها على تقدير كون الوجود بصفة منتزعة الى الماهية لا يكون مصداق الوجود ومصداق الانضمام بالوجود
نفس الماهية فلا يمكن على هذا التقدير القول بالجعل البسيط واذا قد حققنا سابقا ان الوجود ليس بصفة منتزعة الى الماهية ثبت كجمل
البسيط وظل القول بجعل المضاف على كون الوجود بصفة منتزعة الى الماهية واليه لما كان مصداق الوجود هي نفس الماهية
بلا انضمام امر اليها لم يكن تعلق الجعل بين الماهية والوجود واذا ثبت الوجود ولمصداق ضروري فاذا لم يكن اثر الجعل الا مصداق الوجود
الذي هو نفس الماهية لا انضمام الماهية بالوجود بل بالتحقق للجعل المضاف انما تصور بين الماهية وبين مضافها الزائدة عليها لا ان
الماهية وبين امي مصداق لشيئها فان ذلك لشيئ في تعلق الجعل بين شي و نفسه استدلال الشيخ المقتول على حجية الجعل البسيط
بان الوجود من الاعتبارات العقلية فلا يكون من الفاعل الانفس الماهية العينية ولو كان الوجود هو من الفاعل فاما ان لم يقدر
شيئا زاد افعول كان او فاعلا فيكون للوجود وجودا الى نهاية وقد صوره الناطقون بان غير هذا الوجود واعتبارا عقل ليس بوجدا في
الواقع فلا يكون مجعولا اذا لمجول يجب ان يكون امرا عينيا ثم اعترضوا عليه بان ما لا بد ان يكون المجول امرا عينيا والوجود ومجعولا
عند الشايع بل بمجول اليه ولا يجب ان يكون المجول اليه امرا عينيا لانه قد يكون امرا انتزاعيا كما في خيل الشئ فوفا وتحتا والحق
ان هو لا لم نفهموا معنى كلامه فان مقصوده ان الوجود من الاعتبارات العقلية فليس مصداق الانفس الماهية فلا يكون اثر الجعل
الانفس الماهية اذ لا يتحقق في الواقع الانفس الماهية ولو كان الوجود من الفاعل بان يكون اثر الجعل بالوجود والانضمام الماهية بالوجود
فاما ان يخطئ الفاعل الوجود شيئا زاد على نفس الماهية التي هي منتزعة الانتزاع الوجودا على نفس الوجود الذي لا يميز على نفس الماهية في
الواقع او لا يميز شيئا زاد افضل الثاني الوجود لا يصلح لتعلق الجعل المضاف به سواء كان مجعولا ومجعولا اليه ولا يتحقق على هذا التقدير

في الواقع بنفس الماهية في اثر الجعل يكون الوجود بعد تعلق الجعل به كما كان حال فرض عدم تعلق الجعل بتسرعاً عن نفس
 الماهية وعلى الاول يكون الوجود وجوداً فراذاً للوجود وانما يكون صاعداً لتعلق الجعل به سواء قبل كونه مجعولاً او قبل كونه مجعولاً لانه
 اذا كان الوجود ويكون برصعة منصفة كما هو تصورنا من ان انكار الجعل البسيط انما يقصد به ليقبل بكون الوجود برصعة منصفة فلا يرد عليه
 ما ورد وما قالوا من ان المجعول اليه ربما يكون استرالياً مسلم لكن يجب ان يعلم ان المجعول اليه انما يصح كونه استرالياً اذا كان
 مصداقاً في نفس ذات المجعول واما اذا كان عينه فلا يصح لانه لنفسي الى تحلل الجعل بين الشئ ونفسه الوجود مصداقاً في نفس
 الماهية فلا يصح ان يكون مجعولاً اليه اليه كما لا يصح ان يكون مجعولاً واما صاحب الفائق المبين اذ لم يستر في فهم هذا المعنى الذي
 خففنا من كلام الشيخ المقتول اعترض عليه بان الاستراحيات الالهية كالعينية والنجارية والاتقان بالاقتدارات العقلية
 كالتمسك بالادوات العينية في الاصل الى الفاعل يكون الماهية عينية انما معناها مصداقاً في تسرع سنها الوجود في الاعيان و
 المشايخ تضع ان ذلك اخرا فاداه الفاعل لانفس التسرع ولا الماهية استرعى عنها ولا نفس حقيقة صحة الاسترعى انتهى وان تعلم
 ان هذا الكلام لما عجز بل الفاظ بلا معنى فان الاستراحيات انما معنى اعتبارها الى الفاعل وكونها مجعولة ان مشايخ استرعى
 متاجراً الى الجاعل بمجولة والعينية والنجارية ليس معنى اعتبارها الى الفاعل وذلك ولا معنى بمجوليتها بمجوليتها مشايخها بل معنى
 اعتبارها الى الفاعل انها نفسها محتاجة ما في نفسها وفي تصادفها بالوجود وكذا معنى بمجوليتها انها نفسها اثر الجاعل وان تصادفها
 بالوجود واثرة بخلاف الاستراحيات او معنى اعتبارها الى الجاعل اصطلاحاً مشايخها في نفسها وفي كونها موجودة الى الفاعل والاعتناء
 بالاعتبارات العقلية انما تتحقق بتحقق فضاء الذي هو ذات الموصوف في اعتبارها الى الفاعل هو اعتبار الموصوف الى التمسك
 بالادوات العينية ليس فضاء نفس ذات الموصوف بل ذاته وذات الوصف المنضم الى ذات الموصوف فالوجود والاتصاف بالوجود
 لما كان من الاعتبارات العقلية فلا يمكن ان يكونا بنفسهما اثر الجاعل اثر الجاعل بتحقق في الواقع اما انما يكونا اثر الجاعل
 مصداقاً الذي هو نفس الماهية المتقررة في الاعيان بخلاف ما لو كان الوجود برصعة منصفة الى الماهية اذ لا يكون مصداقاً
 الوجود والاتصاف بنفس الماهية واذ هو استرعى فافرا الجاعل بنفس الماهية العينية ولا يمكن ان يكون اثره بالذات كون الماهية
 عينية لانه اعتباراً عقلياً لا يتحقق في الواقع انما يتقرر لفضاء وبه نفس الماهية العينية ولا يمكن للمشايخ ان يذهبوا الى كون
 هذا المعنى الاستراحي والاعتبار العقلى اثر الجاعل بل هم ينادون بهيون الى ان خطا الماهية بالوجود الذي هو صفة منصفة الى الماهية
 اثر الجاعل فغير صحيح على كون الوجود بنفسها فيحتاج الى الماهية لا كما توهمه هؤلاء من انهم يقولون ان اثر الجاعل على الذات استرعى بالوجود ونفسه
 عرفنا ان لتعلق الجعل بالماهية لا يكفل على تقدير كون الوجود برصعة منصفة وانما في شأنه التقيد في سره في كماله في سره في كماله في سره في كماله
 كون الماهية موجهة وشبهه والمساهمة لا يتصل كونها بمجولة الا باعتبار مصداقها بالماهية بالماهية في الماهية في الماهية

قد ثبت الجبل البسيط بالكلية والمأبىة مع حيثية انزعائية او انضائية وهو باطل لان كل حيثية انزعائية كانت او انضائية انما هي
 المأبىة بعد وجودها ولا اقل من ان يعرضها نبح وجوبها فلا يكون مصداقاً للوجود او خبر من مصداق اذا المصداق يجب تقديمه على المصداق
 فلا خلاصة كلامه الا اني وثاقته واثباتهم بعض الشرائع من ان لمشي الا بالشيء موجود ودار وجوده متناثرة في الخارج فاستنبط في قول
 موجودة موجودة في الخارج واثباتهم بعض الشرائع من ان لمشي الا بالشيء موجود ودار وجوده متناثرة في الخارج فاستنبط في قول
 عن غير التوهم بعد تسليم وجود النسبة في الاعيان متناثرة لان حاصل الدليل هو ان معنى مجعولة الصفات الهية بالوجود ومجعولة صفات
 قولنا الهية موجودة وكون اثره في العيين اقرار مصداق الذي يصح عنه الحكاية بهذا القول وليس اثره وجود الصفات ونحوه فانه
 فرق بين ان يكون الانساق متمثلة في الخارج وبين ان يكون الشيء مستغنياً بالوجود في الخارج وان كان اثره متناثرة في القول و
 متناثرة وليس الانفس الهية ولا يصح شي من انزعائية والمفاد فيكون هي المجعولة لو سلم وجود النسبة في الاعيان فلا يراد بالبراهنة
 كما لا يخفى انتهى فهو وان كان كلاماً متيناً غاية المسألة لكن يرد عليه انه انما يتم لو لم يكن النسبة وجود في الاعيان واما لو سلم ان النسبة موجودة
 في الاعيان فلا يتم ان النسبة على ان التقديرين حيث خصوص وجودها الذي يثبت في حيث وجودها في الخارج محكي عنها ومصداق
 فعلي لا يوافقها نفس الهية ولا يصح شي اخر لمصداقية والمفاد فيكون هي المجعولة غير مسلم نعم ان لم يكن للوجود والنسبة الاربعة
 بينه وبين الهية وجود في الخارج فكان متناثرة انزعائية ومصداقها في الواقع نفس الهية فيكون هي المجعولة فالوجه البطلان وجود
 النسبة وسائر الانزعائيات في الخارج بوجه غير وجودها متناثرة واصل بعض الاذكياء من المتأخرين على حقيقة الجبل البسيط بان
 الحقيقة من حيث هي هي امان لا يتحقق بها الجبل او تعليق بثبوتها والاول ظاهر البطلان لانه قول باستنفاذ الممكن عن العلة وعلى
 ان في امان ان يكون المجموع بالذات نفس الحقيقة فهو المطلوب اما ان يكون نفس الحقيقة مجعولة بالعرض فيلزم تقدم الهية المخلوطة
 بالوجود على نفس الهية من حيث هي هي والهية المخلوطة بالوجود متناثرة عن الوجود ولا اقل من ان تكون مع فيلزم تاخر نفس الهية عن
 الوجود فيلزم تقدم العناصر على المعروض وهو باطل اورد عليه بوجه منها انه لا استحالة في تاخر نفس الهية عن الهية المخلوطة بالوجود
 في حكم الجبل فان بالآخر لا يتاخر في تقدم الهية المطلقة على المخلوطة في لحاظ العقل وبالمجمل فلا ضرورة في ان يكون المتأخر عن الشيء
 باعتبار تقدمه عليه باعتبار آخر ومنها انه لا يلزم على تقدير كون الهية المخلوطة مع الوجود وتقدمها على نفس الهية تقدم الوجود على
 نفس المأبىة اذ ما مع التقدم لا يجب ان يكون متقدماً ومنها انه على تقدير العمل المؤلف المتقرر بالذات هي صيرورة المأبىة موجودة
 والوجود والهية متقرران بالعرض فهما متناثران عن المأبىة للوجود والاستحالة في كون احد المتأخرين عن شيء متناثر عن
 المتأخر الآخر باعتبار آخر فلا استحالة في تاخر الوجود عن الهية مع كون المأبىة والوجود كليهما متناثرين في الجبل عن صيرورة الهية
 موجودة توهم الهية المخلوطة بالوجود متناثرة عن الوجود ان اريد به تاخر المركب التقيدى معنى مفهوم قولنا الهية موجودة فتاخره

سلم لم يثبت الماهية متاخرة عنه اذ لا تقر لهذا المركب انما تقر للماهية ثم تعقل تنزع منها الوجود ويجعل مقيداً يحصل مركباً مقيداً
 وان اريد به مفاد قولنا الماهية موجودة ومصادقاً فلا سلم متاخرة عن الوجود وليس هذا مركباً عن الماهية والوجود حتى يكون متاخراً عنه
 العمل عن الجزر والمقيد عن المطلق ومنها اننا نختار ان الماهية من حيث هي غير مجبولة اصلاً واذ لا إمكان عند اصحاب الجعل الموقوف
 كيفية نسبة الوجود الى الماهية فالاحتجاج الى الجاعل عن غير هي نسبة الوجود الى الماهية لا الماهية نفسها فلا نصير في استنفار الماهية لمكانة
 عن العلة بهذا قال المتأخرون والحق ان ذلك لا يغفل عن حاصل الاستدلال فان حاصله بعد التامل هو ان اثر الجعل بالذات اما
 نفس الماهية بل لا زيادة امر عليها وانضمام صفة اليها فهو المطلوب واثره بالذات الماهية المنضم اليها الوجود بان يكون الوجود صفة
 زائدة عليها صفة اليها في الخارج ونفس الماهية اثر بالعرض واثره الماهية المنضم اليها الوجود ونفس الماهية ليست اثره اصلاً
 وحيث ان الاشتغالان الاثنان باطلان اما الثاني منهما فلان الماهية لا فعلية لها قبل الوجود والجعل بل هي قبل الجعل ليس بشئ ولذا
 يمكن سلبها واسباغاً شيئاً تباع عن نفسها فلا يمكن ان يقال انها ليست بمجسدة اصلاً بالذات ولا بالعرض واصحاب الجعل الموقوف
 لا يذكرون كونها مجسدة بالعرض فانهم يقولون ان نفس الماهية اثر للجعل بالعرض والا لمهم كون الماهية ذاتاً معيناً والعدم وهم غير
 حاكمين بذلك واما الاول فلان الماهية من حيث هي لو كانت اثر للجعل بالعرض وكان اثره بالذات الماهية المنضم اليها
 الوجود في المجموعية فتكون متاخرة عنها اذ بما بالعرض متاخراً بالذات والماهية المنضم اليها الوجود متاخرة لا محالة عن الوجود وكان
 اثره المنضم اليها ليس بام شيء الا ما هو مع انضمام البياض اليه متاخراً عن البياض فانه مقيد بالبياض سواء كان المقيد داخلية او
 عارضةً ولو تنزلنا فلا أقل من ان يكون الماهية المنضم اليها الوجود مع الوجود فان الوجود ملحوظ معه ولو كانت الماهية المنضم اليها الوجود
 متقدمة على الوجود فاما ان يكون في مرتبة التقدم معروضة للوجود او لا على الثاني لا يكون التقدم على الوجود الماهية المنضم اليها
 الوجود بل نفس الماهية من حيث هي ولا كلام فيها فانها لو كانت اثر للجعل بالعرض لرجع الامر الى الجعل البسيط وعلى الاول لما يتم تقدم
 الوجود على الوجود وقد ظهر انه يلزم على هذا التقدير ان يكون نفس الماهية في فعليتها متاخرة عن انضمام الوجود اليها وهو صريح البطالان
 لان انضمام شيء الى شيء كان الى اي شيء كان فرج فعلية انضمام اليه لا معنى لانضمام الى الاشياء المحصن بحكم البدئية فقط
 جميع الشبهات الموروثة على الاستدلال اما الاول فلان تاخر نفس الماهية عن الماهية المحلولة بالوجود في حكم الجعل يستلزم ان
 يكون فعلية انضمام اليه متاخرة عن انضمامه منضم وهو صريح البطالان اذ لا معنى لانضمامه على هذا التقدير الا ان فلان الماهية المحلولة
 بالوجود لما كانت مع الوجود في الجعل بالذات ومقدمة على نفس الماهية فاما ان يكون الوجود المنضم اليها ايضاً مقدماً على نفس الماهية
 اذ لا معنى لانضمامه على نفس الماهية نفس الماهية المنضم اليها الوجود وعلى الاول ثبت تقدم الوجود على نفس الماهية والوجود مع التقدم
 ان يكون مقدماً فعنه سلباً على الكل سلباً على الكل اما الثالث فلان اثر الجعل على تقدير الجعل الموقوف هو مصاديق صيرورة الماهية موجودة

وهي الماهية المنضم اليها الوجود فعلى هذا التقدير يكون نفس الماهية فرعاً لانضمام الوجود اليها اذ انضمام الوجود اليها اثر الجعل
 بالذات ونفس الماهية اثر بالعرض فلا يمكن القول بكون انضمام الوجود فرعاً عن الماهية على هذا التقدير فاستثنى من انضمام الوجود
 من الماهية مع القول بتأخرها عن صورة الماهية موجودة في النظر نظراً لظهور ما في القول بان مصداق قولنا الماهية موجودة ليس
 متأخر عن الوجود لانه ليس مركباً عن الماهية والوجود حتى يلزم تأخره عنه متأخر لكل من الجزء المتحد عن المطلق وان النظر في انضمام
 الماهية ثم العقل ينزع منها الوجود كما ذكره اجريت فانما يستقيم لولم يكن الوجود وصفاً منصفته الى الماهية اذ على كونه منصفته منصفته اليها
 ليس مصداق قولنا الماهية موجودة نفس الماهية بل هي الماهية المعروضة للوجود ولا شك انها ليست مقدمة على الوجود بل هي
 اذ كانت جزء من الوجود وادامه كما بينا وهو كون النظر لنفس الماهية وكون الوجود ونسبها عنها غير مقصور على تقدير كون الوجود وصفاً
 منصفته وقد عرفت ان القول بالجعل المولف انما يستقيم على تقدير كون الوجود وصفاً منصفته فهذا لا يراعى وما يوجب القول بالجعل
 البسيط لانه ايراد على ما لا يرد في هذا فنحن في تأخر تقرير الاستدلال حيث اطلقنا الشئ الاخير وما قول المعترض
 الا لا يمكن عند اصحاب الجعل المولف كيفية نسبة الوجود الى الماهية فان ارادوا ان لا يكون كيفية نسبة الوجود الى الماهية بالذات
 فسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون الا لا يمكن كيفية نفس الماهية اصلاً بالذات ولا بالعرض وان ارادوا ان كيفية نسبة الوجود
 الى الماهية فقط وليست كيفية الماهية اصلاً بالذات ولا بالعرض فذلك باطل اذا لا يمكن عندهم كيفية النسبة بالذات ولا بالعرض
 ولما بينا وتأخره بالعرض ولذا يقولون ان الماهية اثر الجعل بالعرض فادامه اصحاب الجعل المولف فلهذه شبهات لا بد من
 كشفها فنتبها انه لو قلنا بجعل نفس الماهية لزوم المجمولية الذاتية ولذا قال الشيخ معين سلم عنه وقد كان بكل المشمش بجعل امر
 المشمش مشتملاً على جعل المشمش موجوداً والجواب ان الجعل البسيط لم يتحقق اولاً بالذات بكون الماهية ماهية بل انما تحقق بنفس
 الماهية ونفس الماهية هي مصداق كون الماهية ماهية فان ارادوا بلزوم المجمولية الذاتية على تقدير الجعل البسيط ان الجعل البسيط
 متعلق بكون الماهية ماهية فذلك منصوص فان الجعل المتعلق بين الجعول والجمول ايراد الجعل المولف وكون الجعل البسيط
 ان ارادوا بان الجعل البسيط متعلق اولاً بالذات بنفس الماهية ونفس الماهية مصداق لكون الماهية ماهية فهذا الاعتبار لم يمت
 المجمولية الذاتية فذلك سلم وقصر ولا يضر فيه ولا استحالة انما يستحيل ان يكون الماهية متفرقة ثم جعلها بالاجعل ماهية وهذا غير
 فان الماهية قبل الجعل لم تكن متفرقة ولا ماهية ثم جعلها بالاجعل صارت متفرقة وناهية وبالجملة المحال هي المجمولية الذاتية بجعل
 ستانف غير جعل الماهية عندها في غير لازم ولا لازم هو المجمولية الذاتية بعين الذات وبغير تحصيل كيف ولو كانت طلق
 المجمولية الذاتية مستتيرة لم على المشايخ في هذا المحال فان الماهية عين عندها ليست ماهية ثم اذا وجدت ماهية فكونها
 ماهية حادث لا بد له من محدث وقد قال الشيخ ليس جوهراً علينا فانما لنا قانونين باقاً ولا يمتنع كانت او باطله انما نؤمن بها هو الحق وبالا

اتفق منها ان جعل بالذات الممكن لذات الممكن لذات هو ذنب الوجود الى الهيئته لا الى مكان كنهية لذنبه الجواب من مرنا الاشارة الى ان الممكن كنهية
 واني بعض الشرح من انه لو سلم ان الاسكان كنهية للذنب فيوزان يكون الاحتياج اولاً وبالذات الماهية وثانياً بالعرض للوجود و
 الالتفات فبذلك المعنى ليعبر الجعل بسيطاً فذا الضرورة شاهدة بان الممكن بالذات هو المحتاج الى الجاعل بالذات وهو المحتاج
 الى الجاعل بالذات هو اثر الجاعل الجعل بالذات فالجواب هو الجواب الاول ومنها ما ذكر بعض الشرح قال يراد على اصحاب
 الجعل بسيطاً لشكل عظيم وتنبه لبيان مقدمات المقدمة الاولى ان غلط الماهية بالوجود من حيث ان معنى غير مستقل ملحوظ من
 الطرفين على انه مرارة للملاحظة فانها لا تخلو اما ان يكون واجبا وممكنا او متقدما او هم قد قصدوا على ان مقتضى المفهوم الى المواد الثلاثة
 قديمة باصرة لا يمكن ان يخرج منها واحد من المفهومات وظاهر ان غلط الماهيات الممكنة بالوجود ليس يتبع ولا واجب فلا بد ان
 يكون ممكنا ثم لا يمكن ان يقال ان اسكانه بالعرض وان اسكانه عين اسكان نفس الماهية او هم قد صرحوا في الاسكان بالغير
 والاحتمال الاتقاد الاسكان فان قد لا يمكن يستلزم قد اسكانها بالضرورة المقدمة الثانية ان الاسكان هو المخرج الى المجموعية
 لا غير الاشارة ان قد والسبب يستوجب تعدد السبب لا يقتضيه توارده بسبب على سبب واحد اذا تمهيد في نقول غلط الماهية
 بالوجود حقيقة جوازية امكانية بحكم المقدمة الاولى فيكون محتاجا الى جاعل الجاعل بحكم المقدمة الثانية فاما ان يتعلق جاعل الجاعل
 بالذات كما ان يتعلق بالماهية نفسها كذا فهو غلط ما سوسه وشبه ما ادعاه الشافون وكان ذلك حقيقة جمعا بين المذهبين
 او يتعلق جاعل بالعرض فان ارادوا الاوسط في اشبهت فهو جاعل بالذات فيكون هناك جعلان احدهما سوف على الآخر فخرج
 الى الاول وان ارادوا الاوسط في العوض فيكون الجعل بالحقيقة جاعل بالذات ولم يتعلق بالخط جاعل بالحقيقة فاسكان
 حقيقة انها هو المخرج الى جاعل الذات ثم اسكان تلك الذات نفسها اليه مخرج الى جاعل الذات فيلزم توارده بسبب اعني الاسكانين
 على سبب واحد هو افتقار الذات واللازم باطل بالمقدمة الثانية انتهى كلامه بعبارة وانت تعلم ان هذا الكلام مع طول لا يرجع
 الى طائل لانه لا يتب عاقل في ان الغلط من حيث هو رابط بين الهيئته والوجود لا وجود له بنفسه في الواقع انما يتحقق في الواقع
 نفس الماهية وتعلق بغيرها الوجود وغلطها بالوجود ونعم للوجود وغلط الهيئته بالوجود وجود ذنب من مخرج الماهية بعد الاسترخاء اذا
 تمهيد في نقول لما كان الموجود في الواقع امر واحد هو نفس الماهية فكان الممكن في الواقع امر واحد هو نفس الماهية واما الوجود
 والخط فانه لا وجود لها في الواقع ليسا بممكنين في الواقع اذ الممكن بنفسه في الواقع بالصلح الوجود بنفسه في الواقع والوجود والخط
 كذا في اثنين اثنين هذين الالصلحان الوجود ونفسهما في الواقع فلا يكونا ممكنين بنفسهما في الواقع لكن لما كانت الماهية مشار
 في وجودها كان لها تحقق في الواقع معين تحقق الماهية لا بان يكون التحقق هناك بالذات ثلثة اشياء الماهية والوجود والخط بل
 المتحقق امر واحد يتخرج العقل منه الوجود والخط وكذا الحال في ان كان هناك اسكان واحد حبيب الى الماهية اولاً بالذات

والى الوجود والخط ثانياً والعرض والقوم انما صرحا بنفى الاسكان بالغير بمعنى ان يكون اسكان الشئ معلولاً بالغير لا بمعنى ان يكون
 منك اسكان واحد مشوباً الى شئ اولاً وبالذات والى شئ آخر متشعب عنه ثانياً والعرض فان اردت العاقل بقوله في مقدمة الاول
 ثم لا يمكن ان يقال ان اسكانه بالعرض وان اسكانه حين اسكان المهيبة لا يمكن ان يقال ان اسكانه بالخط معلول بالغير بمعنى ان
 يكون الخط في حد ذاته واجباً بغيره ثم يصير ممكناً بسبب غيره فلم يكن لا يجدي اذ لا نقول باسكانه بالعرض بهذا المعنى وان اراد انه
 لا يمكن ان يقال ان اسكانه بالخط هو اسكان لمصدر حقيقة والخط بالعرض في غير سلم وهم غير مصرحين بذلك ان اراد انه لا يمكن
 ان يقال ان اسكاناً واحد ثابت لنفس المهيبة والخط كليهما حقيقة وبالذات فذلك مسلم لكننا لا نقول به وان اراد انه لا يمكن ان يقال
 ان اسكاناً واحد ثابت لنفس المهيبة لا اولاً وبالذات والخط ثانياً والعرض في غير سلم وقد امكن ان اسكانه لا يستلزم تعدد الاسكان
 بالذات اذ اكان الممكنان ذاتين مستقلين بالتحقق وليس هنالك ذلك اذ الذات المستقلة بالتحقق هي نفس المهيبة والخط متشعب
 عنها وهو كما ان في اكمل بالعرض يكون وجوده مشوباً الى ذات الموضوع بالذات والى الجمل المتشعب بالعرض كما ان تعدد الذاتين
 في اكمل بالعرض لا يستلزم تعدد الوجود بالذات كذلك تعدد الذاتين ههنا لا يستلزم تعدد الاسكان بالذات وهو غير ان الوجود والاسكان
 وغيرهما ثمانية متحدة وموصوفة بها في الواقع والموصوفون المحققون في الواقع فيما نحن فيه هي نفس المهيبة كما ان الموصوفون بالوجود في
 الواقع في اكمل بالعرض واحد هي ذات الموضوع اذ اعرفت هذا فنقول بالتحقق حقيقة في الواقع هي نفس المهيبة وهي الممكنة بالذات
 وهي الجموع بالذات والما بالوجود والخط فانهما محققان في الواقع بالعرض فالكما بينهما في الواقع بالعرض كما بالعرض اما
 من حيث وجودها الذي المنفرد عن الماهية بعد الاستزاع فهما ماهيتان منفردتان عن نفس الماهية التي هي في الواقع مصداقاً وممكنات
 بالذات وممهورتان بالذات جعلاً بسيطاً معاً الجعل المهيبة في الواقع ولا ضير فيه فظهر ان ما ذكره تطويل الما على قبول بلغاء على ثم لا يخفى
 ان هذا الاشكال ناهض على اصحاب الجمل المتوافتين لان نفس الماهية لا تخلو عن المواد الثلثة اذ اقسامها البها معاصروها ليست مستقلة ولا
 واجبة فهي ممكنة وليس اسكانها بالعرض ولا نفس اسكانه بالخط اذ لا يمكن بالغير ولا هي الاتحاد والاسكانين فهي بالجموع جعلها راجعاً بالخط
 فيكون ذلك جمعاً بين الازمين الاربعة جعل الخط فيكون الجعل حقيقة جعل الخط فيكون كلا الاسكانين على الاعتقاد بالخط فيلزم قولهم
 اسبين على سبب واحد فلا وجه لتخصيص هذا الاشكال بالجعل بسيطاً منها ما اوردوه بعض الآخر من شرا فقال ما نفهمه وتفرغ عني و
 ارجو ان يكون هو الحق فيقتضي تهديد مقدمات الاول ان مصداق اكمل يتصور له معنيان الاول المحكي عنه للفتية والثاني انه صدق
 اكمل بمعنى ما يكون على الصدق بحيث لم يتحقق لم يصدق الفتية وهو في الحقيقة ما يكون على المعنى الاول فان صدق الفتية عبارة
 عن كونها مطابقة للمحكي عنه فيكون على الصدق هي على المحكي عنه وبالعكس الثانية لان المهيبة من حيث هي لا بشرط شئ ليست الا
 المحكي عنه للذاتيات لا بالغير من العواض وكلها يفرض سواء بالصدق بل بها عن الماهية سلباً بسيطاً في هذه المرتبة والمحكي عنه له هو الماهية

مع انضمامي او اتزاعي و بما انقر عندكم و كذا في العطرة السليمة ان الله ان الوحدان سليم بحكم بان مجموعي كل مرتبة انما
تتبع مجموعي كما كان عند و تتفرع منه بل المجموع لثان مجموعي واحدة ولا تتبع مجموعي ليس بممكن عنه ولا تتفرع منه بل من ان السليمة
بين الفريقين فكذا الحال في الاستغناء عن احوال الاربعة ان العقود سواركانت بليات بسيطة او بليات مركبة لا تتخلو عن وجود
الذي هو في مرتبة الحكاية غاية الامران الاعراض التي هي سوى الوجود لما كان له با وجود سوى وجود الموضوع يكون وجوده في
الغيبا به وجوده بالموضوع واما الوجود و لعدم احتياجه الى الوجود حتى يكون موجودا لا يكون له وجود في نفسه هو وجوده بالموضوع امانه لا
يكون له وجود بالموضوع و لبطه فكذا لا يخرج البعض في ذلك الوجود والربط الذي يكون في مرتبة الحكمي عنه قد يعبر عنه بالاقتفاء لبعض
والمحمول التام غير ذلك و بالتحديد كل معنى سوى الذاتيات لا ارتباط في نفس الامر مع الموضوع صحيح فلهذا يعلم فكذا لا ارتباط اما
بالبرهان او بالحدس بمشاهدة الامار غير انتم حكمي بعدد القضية او مقدمات فتقول المرتبة التي يعبرون عنها بالفعل
و انقر و يجعلونها اثر العمل البسيط بالذات اما المراد بها نفس الماهية من حيث هي التي ليست الا مطابقا لثلاثيات
دون العواض سواركانت وجودا و غيره فيكون سببها جعل ثبوت الذاتيات بل مجموعي في الثبوت ليست عبارة الاصورية فيه
المرتبة فان مجموعي كل قضية كما اشترنا ليعبر عنه عن مجموعي مطابقتها ولا يكون مستتبعا لصدق البهية بسيطة فان مرتبة الماهية
من حيث هي هي الانضمام معنى زائد عليها ليست مطابقا لثلاثيات الاربعة سواركانت بليات بسيطة او مركبة بل هي مطابقا لثلاثيات
فيحتاج لصدق الوجود الى جعل متانف لم يوجد الحكمي عند لثلاثيات او اذ اوجبها نفس البهية مع غلط معنى زائد عليها فيخرج المسأل الى الجعل
الموافق فالتقت المراد بها البهية من حيث هي لكن مطابقا لجعل الوجود وليس هو الماهية من حيث نفسها بل هي من حيث استنادها الى
الجعل فالتقت اولان الاستناد الى الجعل حشيتة لثلاثيات فهو المصدق بالبعث الثاني في الكلام في المصدق بالبعث الاول وعلى
الافتقار لعل المقدرة الاربعة تكفي مؤنة فانه مطابقا لكل عقد كما عرفت في تلك المقدرة ليس الا بالباطل مجموعا بموضوعه وشوته
ولا ارتباط معنى اقرب فالحق انه لا يصلح الماهية من حيث هي هي للمجموع كيف هو ليعني الى جعل ثبوت الذاتيات للذات ونحوها
المقرر عند الفريقين ويصح في صدق حمل الوجود الى جعل متانف لم يتاثر بالذات والاشج ما جعل السد اشج مثل جعل اشج
موجودا فليس المحمول الا ارتباط المعنى المصدرى الاتزاعي للوجود مع موضوعه من حيث هو ارتباط انتهى كلامه وانت بعدا
باصول قرنا ليدك واذ ما كان بجهانك ملونا فاطلبك ملكك تتيقن بان ما ذكره مع طول ادواي من نسج المشاكس وادوين لان الوجود
ليس صفة منضمة الى البهية بل بمعنى اتزاعي فشا اتزاعه نفس الماهية بالانضمام امر لهما و زيادة معنى عليها كما حققنا فيما سبق
وقد عرفت في الفصل بان الكلام انما هو في المعنى المصدرى الاتزاعي للوجود وكما يدل على ذلك خطلنا في صدق قولنا الماهية

ففس المبهية لا المبهية مع انضمام امر إليها كما ان مصداق الذاتيات هي نفس الماهية بل افرق بين مفاهيم الذاتيات ومفهوم الوجود
اصلا في هذا الحكم فمرادنا بالمرتبة التي نعنيها بانتموهما بالاعتقاد ونجعلها اثر الجعل بسيط بالذات هي الماهية من حيث هي ككائناتها
مصداق للذاتيات مصداق الموجود فيكون جعل هذه المرتبة مستتبعا لصدق البلية بسببها يستتبع لصدق الذاتيات ذلك
لان الوجود لا يقتضي في مصداق الوجود والمصدرى عندنا نفس الماهية فيكون نسبتا الوجود المصدرى الى المبهية كنسبة الانسان الى
الانسان نكاحا ان مابهية الانسان من حيث هي مصداق الانسانية كذلك مصداق الوجود وانما يصح سلب الوجود عن الماهية
من حيث هي هي معنى ان الماهية من حيث هي ليست عين الوجود المصدرى لا بمعنى انها ليست عين مصداق فالجمل
بالذات هي نفس الماهية وهي ككائناتها مصداق للذاتيات كذلك مصداق الوجود وتكون الماهية مخلوطة بالوجود وبالذاتيات
تجول بعين جعل نفس البلية معلا بسيطا واما قال انه لا يصلح الماهية من حيث هي للجمعية كيف وهو يقتضي الى جعل ثبوت
الذاتيات للذات وبهذه خلاف المقر عند الفریقين ويخرج في صدق حمل الوجود الى جعل متانف لطاقتها لا اول فلا يقال جعل
ثبوت الذاتيات للذات ان اريد جعله بعين جعل الذات فهو ليس بمحال لان خلاف المقر عند الفریقين ضرورة ان الماهية في
حال عدمها ليست مخلوطة بالذاتيات لان ليس شيئا عين العدم واذا جعلت صارت مخلوطة بالذاتيات فخطاها بالذاتيات ما دامت
تجول بعين جعل الذات وبذا المعنى لا ينكره احد من الاشراف والمثابرة هنا يكره مثل صاحب الاقرب الميسر لا اعتدال بعين
الذات عند ادولى الالباب وان اريد جعل ثبوت الذاتيات للذاتيات جعل متانف وارجل الذات فهو محال غير لازم واما ان
فلا يقال مطابق صدق الوجود لما كان هي الماهية نفسها فجمعية ثبوت الماهية هي جمعية البلية نفسها وجمعية البلية نفسها هي جمعية
مصداق الوجود لما ذكرنا القائل من ان جمعية مرتبة الحكاية هي جمعية مرتبة الحكمي عنه فلا يحتاج بعد جمعية نفس الماهية الى جمعية
متانف لمصداق الوجود كما نرى فغير ان ما ذكره مشبه بدمية لا يرجي ان تكون هي الحق ولعلك دريت بما ذكرنا ان الماهية من حيث
هي هي ككائناتها مصداق للذاتيات كذلك مصداق الوجود وانما يصح سلب الوجود عنها ليست عين
الوجود المصدرى لا بمعنى انها ليست عين مصداق الوجود وانما يصح سلب الوجود عنها ليست عين
قررت عليك بان الوجود المصدرى لا ارتباطا له بموضوعه الا في مرتبة الحكاية لا في مرتبة الحكمي عنه اذ ليس في مرتبة الحكمي عنه انفس
المبهية وليس فيها شيئا من احد ههنا مرتبط بالآخرها المبهية والوجود لو كان كذلك لكان الوجود وصفة منصفة الى الماهية مع انه معنى
مصدرى انشراحا كما اعترف به هذا القائل انفسه فغير سقوط ما ذكره في المقدمة الرابعة من ان العقود سوار كانت بليات بسيطة او كثر
لا تخلو عن وجود البليات في وجه الحكمي عنه غير مبدا المحمول وذات الموضوع الى آخره قال وذلك لان الكلام في الوجود والمصدرى
ولا تحقق لنفسه في الواقع بل معنى تحققه في الواقع هو تحقق فثا انشراحه لا غير واذا لم يكن يتحقق بنفسه في الواقع لم يكن ان يكون

لا ارتباط بموضوعه الذي هو فشل انشراحه في مرتبة المحكي عنه ان تحقق الارتباط بين شيئين في الواقع فرع تحقق ذينك الشئين فيه
 وما ذكر من ان لو لم يكن لسبب المحمول ارتباط بالموضوع لم يصح الربط الايجابي الذي هو في مرتبة الحكاية ثم الاتري الى حل الذات
 على نفسها بطل ذاتياتها عليها فلا ارتباط هناك في الواقع بين الموضوع وسبب المحمول وما ذكره انما يصح فيما اذا كان سبب المحمول
 صفة زائدة على الموضوع والوجود ليس كصفة بل نفس فلما انشراحه فالحكي عنه في البليات بسيطة نفخت الموضوع بل زائدة بمعنى عليها نعم الوجود
 الايجابي الكلي في ذاتها كالتحقق في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود باعتبار من نسبتها اليه كونه يتحقق في مرتبة المحكي عنه في جميع البليات في ذاتها كالتحقق
 في مرتبة المحكي عنه او عبارة عن الوجود المستقل الذي لم يتغير بغير استقلال كوجود الاعراض فتتقنه في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود
 ايضا باطل اما ولا فلا في ذات المعنى غير متحقق في البليات بسيطة اذ لا وجود للموضوع كما حققت في ذاتها كالتحقق في مرتبة المحكي عنه في جميع البليات
 في ما هو المحكي عنه البليات بسيطة وكيف يمكن ان العقود كلها لا تتحقق في الوجود والربط في مرتبة المحكي عنه واما ثانيا فلا في
 الاعراض الا انشراحية كالزوجة والعرضية وغيرهما ليس البليات في الواقع وجوده في موضوعها بل وجودها في موضوعها
 فلا تحقيق في المعنى في كثير من البليات المركبة ايضا في مرتبة المحكي عنه الذي هو عبارة عن الواقع فضلا عن البليات بسيطة او
 عبارة عن الانقسام والعروض الغائرية للعينين الاولين كما يتحقق كلامه فتتقنه في جميع العقود في مرتبة المحكي عنه ايضا باطل اما
 او لا فلا في ذات المعنى من خرافات صاحب الافق المبين وهو غير محصل بعد بل لا يفهم من العروض الوجود والعرض النسبتي
 موضوعه بان فيه من الانقسام الا ان يكون الشيء موجودا والعرض فهو راجع الى الوجود المستقل الذي لم يتغير بغير استقلال قد بان
 انه غير متحقق في البليات البسيطة مطلقة وفي كثير من البليات المركبة في المحكي عنه ايضا واما ثانيا فلا في الانقسام والعروض نحوها
 معان اعتبارية لا تصلح الوجود في الواقع الايجابي انشراحها ونشأ في الصفات الانشراحية ذات الصفات الموجودة
 في الموضوعات او ذات الموضوعات الموجودة فيها الصفات فالاولى من انشراح الصفات بمعنى العروض والثانية من انشراح الصفات
 بمعنى الانقسام واما في الصفات الانشراحية فلا يصح ان يقال ان من انشراح الصفات في المعاني الاعتبارية في الواقع الصفات
 الانشراحية الموجودة في موضوعاتها او موضوعاتها الموجودة فيها تلك الصفات اذ لا وجود للصفات الانشراحية في الواقع انما
 الوجود لموضوعاتها تنسب الذهن في مرتبة الحكاية فينسب وجود موضوعاتها الى مفهوماتها المنشقة فنشأ انشراح هذه المعاني في
 الواقع هناك هي من انشراح مبادئ المحولات التي هي صفات انشراحية وعلى ذاتها الموجودة في الواقع في مصاديق العقود
 التي مبادئ محولاتها انشراحية هي ذات الموضوع لا غير لكنها ليست بمتفرع عنها سبب المحمول فلا يتحقق الوجود والربط في مصاديقها
 ولما كان الوجود نفس صيرورة الذات وكان فشلا انشراحه نفس الهوية بلا حيثية زائدة كما حققنا فيما سبق فصدق حمل الوجود
 مصاديق حمل الذاتيات وهي نفس الذات فهي كما انها فشلا انشراحه الذاتيات وفشلا ارتباط الذاتيات بالذات كذالك هي فشلا

لا يتزاع الوجود ولا يتزاع ارتباط الوجود بهما فذكر من يتحقق الوجود والباطل في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود وان اراد يتحقق مفهوم
 الوجود والباطل في تلك المرتبة فهذا باطل وان اراد يتحقق مصداقه فان اراد ان مصداقه مطلقا سواء كان نفسا او موضوعا
 فقط او شيئا معني زائدا عليها يتحقق في تلك المرتبة في جميع العقود فسلم لكن لا يجيبه اذ هو المعنى يتحقق في مرتبة المحكي عنه
 محل الذاتيات ايضا ولا يستلزم ذلك ان لا يكون مصداق الوجود هي نفس الماهية وان اراد ان للوجود والباطل
 مصداقا مغاير الذات الموضوع متحققا في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود وقد عرفت ان هذا لا يصح بل انما هو في الغضايا
 التي سادى بمحولاتها صفات الغضائية لاني الهليات البسيطة ولاني كثير من الهليات المركبة فظهر ان بل ما ذكره
 سفسطية ينت بخراف البرهان وغلطية موهبت فحلب البسائر والاذن ولقد اظننا الكلام وارغبنا الزمام تشييعا لالهامنا
 وكشفنا لما دام واصدق التوفيق والالهام وسهبا في بعض اشروع وحاصلها انه لو كان للماهية مرتبة تقرر سابقة على الوجود
 كما يحكم به الجبل البسيط لزم ان يكون الماهية في تلك المرتبة معبرة عن الوجود ويكون صدق عمل الوجود عليها في مرتبة سابقة
 عن نوه المرتبة وهو باطل لانها في المرتبة المتأخرة ان البقية كما صدرت فعدم صدق الوجود في المرتبة الاولى وصدقه
 في المرتبة الثانية ترجيح بلا مرجح وان لم تنطبق كما صدرت بل غلط بها معني آخر انضمامي او انشراحي فلم يكن الماهية المقررة
 مصداقا لمحل الوجود فلم يكن صدورها كما فياني حله بل ينتج الى جعل متالف للمخاطف فيرجع الى الجبل المولف فاختلته
 كلاما وانت تعلم ما فيه من الاضطلال لان الوجود لما كان انشراحي لم يكن له وجود في الواقع انما الوجود ولفظنا انشراحي
 فنشأ انشراحيه المقررة ولم تقدم على المعنى الانشراحي للوجود وتقدم المصداق على الصادق فان اريد بلزوم كون الماهية
 في مرتبة التقرر معبرة عن الوجود وكون صدق عمل الوجود عليها في مرتبة متأخرة لزم كون الماهية في مرتبة التقرر معبرة
 عن الوجود معني عدم كونها مصداقا للوجود فذلك غير لازم مما صورنا وان اريد بلزوم كونها في مرتبة التقرر مغايرة لمفهوم الوجود
 المصدرى الحاصل في الذهن بعد الانشراع ومقتدرة عليه تقدم المصداق على الصادق والمحكي عنه على الحكاية ومندشار
 الانشراع على الانشراع فذلك لازم ومتمم ولا ينصرف في كون صدق الوجود عليها معني في مرتبة الحكاية في مرتبة متأخرة عن
 تقرر الماهية الذي هو مرتبة المصداق والمحكي عنه كيف وصدق الوجود في مرتبة الحكاية متوقف على انشراع الوجود
 انشراحي لو هو متاخر عن تلك المرتبة السماة بقر الماهية وفعليتها لانها فشا لا انشراع والماهية في المرتبة
 المتأخرة باقية كما صدرت ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان الوجود يكون متزاعا وحكاية لم يكن في المرتبة المتقدمة اعني مرتبة فشار
 الانشراع والمحكي عنه وانما هو بعد الانشراع في المرتبة المتأخرة فعمل على الماهية بعد الانشراع والتسرفيه ان في المرتبة
 المتقدمة وحدة محتملين فيبايشيان الماهية والوجود حتى يقال ان الوجود وصادق ومحمول على الماهية في تلك المرتبة واما

في المراتب المتأخرة فبناك شيان الماهية والوجود فبما صدق الوجود وحمل على الماهية في غاية التحقيق واما في التوفيق
 وجعلها ان اثر الجعل بسيط هي نفس الماهية لا بشرط شيء فيلزم ان لا يتعلق الجعل بالاشخاص او الأشخاص ليس بفنفس الماهية
 لا بشرط شيء وهو خلاف ما ذهبهم والواجب ان يتعلق الجعل اولاً وبالذات هو نفس الماهية لا بشرط شيء فاذا انقزلت
 بانماذا كما على شخصته في نفسنا فافضت من الجاعل مصداق للوجود ولشخص جميعاً فبما جعل الجعل شخص معين ليس
 معنى يتعلق الجعل بالشخص الا ذلك لان الشيء يتشخص اولاً ثم يتعلق به الجعل بعد التشخص ولو بعدية بالذات فان ذلك
 يفيض الى فعلية الماهية قبل الجعل والاعلى سبيل الجعل المؤلف فالأمر مثل ان لا يكون على ذلك المذهب جعل
 الشخص موجوداً والمعنى ان يكون الجعل هو الشخص بما هو شخص اذا شخص بما هو شخص هي الماهية المعروضة للوجود
 الخاص بما هي كذلك فلا معنى لجعله موجوداً ولا معنى ان يكون الجعل هي نفس الماهية فان الجعل اليرح اما الوجود
 المطلق فيكون الجعل عبارة عن ضم كل الى كل فان الجعل المؤلف لا لا ضم الوجود الى الماهية وخط الماهية بالوجود و
 الجعل والجعل اليه على ذلك التقدير هي الماهية والوجود المطلق وانضمام الكلين لا يفيد البهية كما تقر عندهم والوجود
 الخاص واذ الوجود عندهم من العوارض وخصوصية العوارض فرع خصوصية معروفاً بانها كما هو مسلم عند الفريقين فلا معنى
 لخصوصية الوجود مع كون الجعل هي نفس الماهية وقد ظهر ما ذكرنا برهان آخر على ان الحق هو القول بالجعل بسيط وقد
 لاح بما عتقنا ان اثر الجعل بسيط هي نفس الماهية وهي عين الشخص ومصادق لشخص بلا انضمام معنى زائدا اليها وان باب
 الاشتراك هي اياً لا تميز كما ذهبنا اليه ونهنا عليه اجمالاً حيث عتقنا ان الوجود عين الماهية واما اثر الجعل المؤلف فهي
 الماهية المتخلوطة بالوجود والقول بالجعل المؤلف انما تميز لو كان الماهية مخلوطة بالوجود والوجود ونضمام اليها في الواقع
 وليس الامر كذلك كما عتقنا ومن العجائب ان بعض الشارحين بعد ما حقق ان اثر الجعل بسيط مرتبة الطبيعة بلا شرط
 شيء واثر الجعل المؤلف مرتبة الطبيعة بشرط شيء وهو الخطأ بالوجود واور على نفسه بان لا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها
 الماهيات بشرط شيء وهو خلاف ما ذهب الاشراقية ثم اعجاب عنه بان لا يخلط تصورات الكلمات نظراً الى وجوب الطباع و
 في الجزئيات نظراً الى الوجود الخاص وكذا المخطئين يسبان بشرط شيء هو الوجود انتهى وانت تعلم ان ما عتقنا من ان اثر
 الجعل بسيط مرتبة الطبيعة بلا شرط شيء واثر الجعل المؤلف مرتبة الطبيعة بشرط شيء هو الخطأ بالوجود كما اننا عتقنا ان الوجود هو الجعل بسيط هي البهية
 اصديقه التي لا تتحقق في الواقع الا بالذات ثم عتقنا ان الماهية بلا زيادة لم يخلط بانضمام معنى ابيها الى الطبيعة بلا شرط شيء وعلى هذا الجعل المؤلف صفة
 انضمامية تتحقق في الخارج صان في الماهية المعروضة بها فالوجود في الخارج شيان الماهية والوجود فبما جعل المؤلف الماهية المتخلوطة بالوجود وهي مرتبة الطبيعة
 بشرط الخطأ بالوجود ذلك صحيح لكن لا يترجم عليها اورد على نفسه فان الجزئيات على راي اصحاب الجعل بسيط ليست هي

هي الماهيات بشرط شي بالمعنى الذي هو اثر الجعل المولف فان الماهية بشرط شي التي هي اثر الجعل المولف مناهة للماهية المهيمنة
 اليها صفة الوجود وان الوجود على رايهم ليس صفة من صفته اصلا لا الى الكليات ولا الى الجزئيات فليس الكلي هو الماهية المنفصلة بها
 صفة الوجود ولا الجزئي هو الماهية المنفصلة اليها صفة الوجود وان كان معناه ان الفرق بين اثر الجعل البسيط وبين اثر الجعل
 المولف هو الفرق بين مطلق الطبيعة وبين الطبيعة الخاصة سواء كان الوجود امر استرخيا او صفة من صفته فذلك غير صحيح اما اذا
 كان الوجود استرخيا فلا يستقيم القول بالجعل المولف اصلا اذا لا يخلط بالوجود في الواقع على هذا التقدير انما يتحقق في الواقع
 على هذا التقدير في الطبيعة لا الطبيعة مع الوجود ولا يتحقق للوجود في الواقع على هذا التقدير كونه اثر حيا كما ان مقتضى التفرقة بين الوجود والماهية
 عليها اما اذا كان الوجود صفة من صفته فلا يتحقق القول بالجعل البسيط ولا يكون نفس الماهية على هذا التقدير صدق الوجود فلا يتحقق جعلها صدق الوجود عليها بل
 يحتاج الماهية في صدق الوجود عليها الى جعل مولف بينها وبين الوجود فلا يمكن ان يقال ان الفرق بين اثر الجعل المولف
 واثر الجعل البسيط هو الفرق بين شخص هي الطبيعة الخاصة وبين مطلق الطبيعة لا بشرط شي واما ما ذكره في القائل في الجواب
 فليس لمعنى لان الوجود وانما هو الخاص لياق الشخص فهو ما هو في الطبائع الخاصة التي هي الجزئيات فلا يمكن تحلل الجعل المولف
 بين الطبيعة الخاصة وبين الوجود وانما هو الخاص فلا يمكن ان يكون خلط الجزئيات بالوجود وانما هو الخاص للجعل المولف ولا يمكن ان
 يوزع الطبيعة الخاصة على الشخص بالتأسيس الى الوجود والخاص لا بشرط شي وبشرط شي فانها الطبيعة الماخوذة مع الوجود والخاص
 بني عبارة عن الطبيعة الماخوذة بشرط شي والطبيعة الماخوذة بشرط شي لا يمكن اخذها لا بشرط ذلك الشيء نعم يمكن اخذ مطلق الطبيعة
 باعتبارين فافهم فان المقام دقيق وقد استوفينا الكلام في هذا المقام كونه منزلة للتقديم وخرقة لفانها ومردودا للامام
 كما ينبغي للنظر لطبع الى النقص والحكام والروا لا يرام واصل الى الجرد والانعام فمفيع الحكمة والاهتمام بقوله تعالى وجعل
 الظلمات والنور قال في الحاشية تمت ان الجعل بمعنى التصيير لا يجوز قصره على مفعول واحد بل يجب ذكر كلا المفعولين الجعل بمعنى
 الخلق يستعمل مفعولا واحدا وفي قوله تعالى وجعل الظلمات آتصرا على مفعول واحد فهو بمعنى الخلق لا بمعنى التصيير انتهى فتعدينا
 من انه يجوز ان يقال يحدف المفعول الثاني على المحجول اليه في هذه الآية الكريمة وبعض الشراح اورد على هذا الاستدلال معارضة
 غرس قائل جعل الشمس ضياء والقمر نورا وجاب عنها بان ضياء ونورا لا ان من الشمس والقمر وان تعلم ان ذلك لا يخلط ظاهرا
 المعارضة فلان اصحاب الجعل البسيط لا يرون استعمال الجعل بمعنى التصيير في اللغة انما يكون تحلل الجعل بمعنى التصيير بين
 المهيمنة والوجود بالذات ولا يثبت ذلك بتلك الآية الكريمة واستعمال الجعل بمعنى التصيير في الكتاب العزيز غير عزيز واما الجواب
 فتكلمت مستغنى عنه فلا يلتفت اليه ثم ان الاستدلال بهذه الآية على حصة الجعل البسيط كما وقع من الشايع اتخالا من الالف
 بلين ماش من قلادة التبرقان غاية الامران الجعل في هذه الآية بمعنى الخلق واصحاب الجعل المولف لا يكونون استعمال

نقول بجعل في سني الخلق في لسان العرب بل يقولون ان الخلق برصيص المية موجودة فعندكم كجبل الذي لا يتدعى مفعولا
 ثانيا بمعنى الخلق وهو عبارة عن تصيير المية موجودة فنعني قوله تعالى جعل الظلمات والنور عند خلق الظلمات والنور بمعنى
 ان تعالى صيرها موجودتين فلا دلالة لذلك على فني لجعل المولف ولا على حقيقة الجبل بسيط وتوكان بجي الجبل بمعنى الخلق
 في لغة العرب ليل على حقيقة الجبل بسيط كان استعمال لفظ الخلق في الكتاب العزيز اول دليل على حقيقة الجبل بسيط و^{الظلمة}
 انظر من ان يعني نقاية ما في هذا البيان الذي حب صاحب لافق امين حجة ان لجعل جاري في لغة العرب بمعنى اخريه ان كجار
 بمعنى جردا نيدن جريحي ولا يلزم من جمعية معنى اخريه لظلمة لجعل المولف لان اخريه عند صاحب لجعل المولف عبارة
 عن تصيير الشيء موجودا فتدبر ولا تتجمل قوله بان الوجود نفس صيرورة الذات هذا الاستدلال مذكور في اوائل اللافق المبين و
 تقريره على وجه يخرج عن المسئلة وان كان اخريه ان يلائم صاحب لافق المبين هو ان الوجود بمعنى اعتباري تترأى
 وكذا انصاف الما بية بالوجود فلا يتحقق لهما في الواقع انما يتحقق في الواقع فشا لا تنزعها وهي نفس الما بية بلا زيادة اخر عليها
 فيما تابعان في التحقق الواقعي نفس الما بية فان كان نفس الما بية اثر لجعل بالذات فذلك هو المطلوب وان لم يكن
 نفس الما بية اثر لجعل بالذات فاما ان لا يكون اثر لجعل اصلا فتكون واجبة ولا يكون اثر لجعل بالعرض فتكون ثابتة في
 التحقق الواقعي للوجود والانصاف وهو باطل اذ ليس بما يتحقق واقعي بالذات انما يتحقق الواقعي لنفس الما بية كحائتين فلا
 سلب لهذه الاشمال بعد ما يتحقق ان الوجود هي الصيرورة المنتزعة وليس صفة موجودة في الخارج وعلى هذا التقدير لا يرد ما اورده
 الشايع في اشرح بقوله اختر على ذلك لما يتعلق بجعل بما هو فشا لا تنزع الوجود والانصاف فتعلق لجعل بالوجود و
 الانصاف لانها انتزاعيان فلا معنى لتعلق لجعل بها الا تعلقه بفا بها سوا قيل بان مصداق الوجود في المحقق الاستنادا اجبا
 بحسب نفس فانه اجب بسيط لحاظ بالوجود نعم لو كان الوجود صفة منفعة لكان لهذه الاعتراض وجازا اثر لجعل على هذا التقدير هو غلط
 الما بية بالوجود وليس الوجود واخلط على هذا التقدير انتر ايعين حتى يكون تقريرها في الواقع بالعرض بقدر نفس الما بية بل بما
 شتر ان على هذا التقدير بالذات ولا يرد ايضا ما اورده على صاحب اللافق المبين اليه من ان ان اراد ان الما بية اذ لم يكن مجعولا
 بالذات ولم يكن اثر لجعل بالذات كانت مستغنية عن لجعل مطلقا فتصير واجبة فاللزم من منع اذ لا يلزم من عدم المجعولة
 بالذات الاستغناء مطلقا حتى يلزم الوجود ان اراد ان المية اذ لم يكن مجعولا اصلا بالذات ولا بالعرض يلزم استغناء عن لجعل
 مطلقا فليدبر بها فاللزم سلم كمن اصحاب لجعل المولف لا يقولون بعدم مجعولة الما بية مطلقا بل يقولون انها مجعولة
 بالعرض في ضمن جعل الانصاف وذلك قد جينا ان القول بعدم كون المية مجعولة بالذات كما يقول به الشايع انما يتأتى
 اذ قيل بانها ليست مجعولة مطلقا لبالذات ولا بالعرض فانها اذ لم تكن مجعولة بالذات فلا يمكن لتعلق لجعل بالوجود والانصاف

اصلا اذ لا معنى لتعلق كجبل بها الا لتعلق كجبل بمجدتها وهي نفس لما يتيه لكونها مستعز عن اعتبارها بل اذ اية امر عليها وقد
لح بانكران ما توهم بعض مشايخ موداعلي صاحب لائق اليمين من ان استغناء الهية من حيث هي عن الجاعل لا يخرجها
عن صدور بقية الاسكان واحتياجها اليه لا يخلو فيها بل الوجوب الاسكان مدارها على الاستغناء والاعتياج في ارتباطا معنى
الوجود بها في غاية السقوط لان معنى الوجود واستراعى الارتباط في الواقع بنفس الهية او تحقق الارتباط في الواقع يستلزم تحقق طرية
في الواقع ولا تحقق الوجود في الواقع انما تحقق لثنا استراعى لا يتصور تحقق الارتباط بتحقيق امر واحد بل انما تحقق الوجود والارتباط
في الواقع بتحقق نفس الهية فمدار الوجوب الاسكان على استغناء نفس الهية واحتياجها ولا يمكن ان يقال ان هذا التفاعل يرى الوجود
صفة شفهية لما اول فلان هذا التفاعل صرح في هذا المقام من شرحه بان الكلام في الوجود المصدرى واما ما نينا فلان كلاما على هذا التفاعل
ينى على كون الوجود صفة شفهية هو فاسد فبذا ينار فاسد على فاسد قوله واعتراض عليه حاصله ان كون مصداق الوجود في الممكن حقيقة
استناده الى الجاعل سلم كذا نقول بان استناده الى الجاعل عبارة عن استناؤه اليه باعتبار الوجود وظلا يلزم من عدم معرفة نفس الهية
الممكن جبهها وانما كان يلزم لو لم يكن الممكن مستلذا الى الجاعل اصلا لا باعتبار نفس الهية ولا باعتبار الوجود ونحن لا نقول بل نقول استند
الى الجاعل باعتبار الوجود ولا الاعتراض مما يتوجه على تقرير صاحب لائق اليمين واما ما نقول فانه غيرنا فبذا الاعتراض ساقط من الراس او يصل
الاستدلال بان مصداق الوجود ونفس لما يتيه بل اذ اية امر عليها فلان لم يكن اثر الجاعل بالذات لم يكن اثره بالعرض والاكانت ثباتا
في التحقق لما يستخرج عنها وهو صريح البطلان فتكون اجتهادنا بمران الاعتراض لا يتوجه على هذا التقرير اصلا والجواب عن الاعتراض
انه لا يجوز ان يصيق الوجود عليها بحسب استنادها الى الجاعل باعتبار الوجود او لا تحقق الوجود في الواقع كونه استراعى فلا يكون لثنا
تامية للوجود في حكم الجاعل كما عرفت سابقا وقد حكم فاعلم ان قدس سرى في حواشي شرحه من المستدل والمعرض بان ان كان حقيقة الوجود
الى الجاعل تقييدية وجزء من مصداق الوجود فالجواب مع المستدل اذ على هذا التقدير لا يمكن ان يقال ان تلك الحقيقة هي الاستناد باعتبار
الوجود كما قال المعرض اذ المصداق يجب تقدمه على المصادق فاذا كانت هذه الحقيقة جزء من مصداق الوجود وجب تقدمها على الوجود ويليها
تقدم الاستناد بحسب الوجود على الوجود وهو صريح البطلان فلا بد ان يكون تلك الحقيقة هي حقيقة الاستناد باعتبار نفس الهية فثبت ما ادعاه
المستدل ان كانت الحقيقة تعليلية خارجة عن المصادق فالأمر واراد ان يجوز على هذا التقدير ان يكون تلك الحقيقة حقيقة الاستناد باعتبار
الوجود كما قال المعرض ثم فادانه يطالب المستدل بالبرهان على كون الحقيقة تقييدية في المصادق فان اتى بالبرهان على ذلك
والاستسقاء حاصل كلامه الشريف ولا يخفى شناعة تلك تدبر عرفت ان الاستناد باعتبار الوجود امکان معناه الاستناد الى الجاعل
باعتبار الخط بالوجود بان يكون اثر الجاعل بالذات هو الخط بالوجود فبذا المعنى غير معقول على تقدير كون الوجود ذي صيرورة المستزعة
فلا يصح ان يكون حقيقة تقييدية لمصداق الوجود وحقيقة تعليلية او امکان معناه الاستناد الى الجاعل باعتبار الوجود بان يكون

الجال بالذات هو مصداق الوجود عن نفس الوجودية حقيقة الاستناد باعتبار الوجود بهذا المعنى حيثية تعليلية لمصدق الوجود على المبتدئة
المستدل بل يؤيد ذلك ثبت جعل البسيط فالاعتراض ساقط على تقدير كون الوجود في الصيرورة المنتزعة ذنباً لغيره من
كون الوجود في الصيرورة المنتزعة مأخوذة في الاستناد لال سرية عليها فيما سبق فلا تستلزم تمام الاعتراض ساقطاً عما كانت حيثية
الاستناد باعتبار الوجود وتقييده وتعليلية نعم ما قرأنا من البيان اثنتين عزم من التثنية مثل صاحب لائق المبين فانه ما ذكرنا
على ان الوجود الانتزاعي والخطاب لا يمكن ان يتعلق بهما لجعل الالابان يتعلق بنشأ التزاعها وبولفس المبتدئة فاذا فرض عدم تعلق
الجعل بنشأ التزاعها الذي هو نفس المابية لم يتعلق بهما لغيره بخلاف ما اذا كان الوجود مصدقاً انضمامية وصاحب لائق المبين
الا يفرق بين الانقسام بالانتزاعيات وبين الانقسام بالانضماميات في المجموعية والافتقار الى الجعل كما قلنا عنه في رد الاستدلال
اشخ المقتول على الجعل بسيطه وكشفنا وجه بنك فاما نصيده **قوله** انت خير جواب عن الاعتراض حاصله بالنظر الدقيق ان الوجود نفس
الصيرورة المصدرية الانتزاعية ومصادق نفس المابية بلا زيادة امر عليها والوجود حكماية عليها فلا يقل الاستناد باعتبار الوجود الا بمعنى
استناد مصداق الذي هو نفس المابية فاذا فرض ان نفس المابية ليست التزاع لجعل لا يكون الافتقار والاستناد الى الجاعل باعتبار
الوجود اليه فليقل تقديره اعتبار الجعل بسيط يلزم استغناء المبتدئة عن الجاعل في صدق الوجود اليه فليعلم وجهها ولا يمكن ان يكون حق
الوجود عليها حسب استنادها الى الجاعل من حيث الوجود وكما نعلم المقرض وانه تقريره بلعنه ما ذكرناه اولاً وهو المطابق لما قاله الشارح
في الحاشية على ما ساقى فقلنا ان الله تعالى خلاير وان عدم انتفاع فعلية الذات عن الوجود مسلم لكن فعلية الذات عند انضمامية لا
بصيرورة الذات متصرفة بالوجود وقبل الانقسام لم يكن ذات فاستغناء الذات عن الجعل بالذات لا يوجب استغناء الانقسام وذلك لان
كون فعلية الذات بصيرورة الذات متصرفة بالوجود انما يتقيد بكون الذات انقسام بالوجود في الواقع بان يكون الوجود مصدقاً متصرفة
اليها وانما اذا كان الوجود وعبارته عن بصيرورة المنتزعة كان انقسام ذات غير متزاعاً عن الذات انضمامية التي تسميها بالفعلية اذا فعلية
امرازا على نفس الذات فكيف يكون الفعلية بصيرورة الذات متصرفة بالوجود فان نشأ الانتزاع سابق على المنتزعة الاحالة وقد ثبت ان
الوجود في الصيرورة المصدرية وانما ليس صدق انضمامية وذنباً للمقدمة مأخوذة في الاستدلال عليها من كلام الشارح وقد دللنا باذكرنا توط
ما فهم بعض اشراح من ان حاصله في الجواب يرجع الى ان الوجود مساوق للانتزاع فالاستغناء في تقريره تسليم الاستغناء في الوجود
بلا تفرق امر على صاحب الجعل بسيط الوجود والمابية المكنة اذ لم يتعلق بهما غير مرتبة الوجود فالمابية في مرتبة الوجود متصرفة عن الجعل غير متصرفة
انقرضت متصرفة عن الجعل على المساواة وذلك حاصل الجواب بتعلق فعلية الذات بتقرير صدق الوجود وكونها مصداقاً لا ذلك فخرى على تقدير كون
بني الصيرورة المنتزعة والاشيخ ان الاستغناء في مرتبة المصدق يتلزم الاستغناء في مرتبة المصدق كما ان الحاجة في مرتبة المصدق يتلزم الحاجة في مرتبة
المصدق بل المعنى الحاجة في مرتبة الصادق سوى الحاجة في مرتبة المصدق فاصح الجعل بلون لما مضى ما ذكرنا من نفس المبتدئة التي هي المصدق

الى الجاهل انهم ان يفهموا حاجة تطلبها بالوجود الذي هو حكمه عن نفس المادية الى الوجود المعنى لحاجة الحكاية الاعادة المحكي عنه فليعلم
 عليهم جوب الهيبة والمادى الجبل بسيط فلما اذعنوا بحاجة مرتبة المصدق الذي برهن الهيبة فقد اذعنوا بحاجة مرتبة المصادق
 التي هي مرتبة الوجود ونقط الهيبة باذلا من حاجة مرتبة المصادق الاعادة مرتبة المصدق فلا يلزم منهم القول بحاجة الهيبة فان
 استبعاد فعالية الذات وتقرر المصدق الوجود معنى على تحليل الجبل بسيط فيكون بنا الكلام عليه صادرة على المطلوب قلت انها
 بنا وعلى كون الوجود هي صيرورة المتضمنة وعدم كونه صفة الضماينة وعليه بنا القول بالجبل بسيط فلما صادرة قوله كما هو
 المسلم لدى الفريقين قال في الحاشية لان القول بتقرر الماديات متعلقا عن الوجود مخصوص بحسب التكليف من جهة المتضمنة واما
 الاشاعرة واهل الكلام فيكونونه ويطلبونه كما هو المذكور في الكتاب الكلامية انتهى وانت تعلم ان بنا الكلام الشارح في الجواب عن
 الاقتصار على عدم السلب الفعليية والتقرر عن الوجود بمعنى استبعاد الفعليية والتقرر المصدق الوجود الذي هو عبارة عن البنية
 المصدرة كما عرفت وهذا ليس مسلما عند الفريقين بل انما هو عند اصحاب الجبل بسيط فبذلك الكلام من الشارح مسقطا لا يخل
 في الجواب قوله كانت مستغنية ايض في صدق الوجود قال في الحاشية اذ المعنى لاقتدار الهيبة واستنادا الى الجاهل من حيث الوجود
 الا اقتدارا واستنادا الى الهيبة في منع تقرر بالان اقتدار الامور لا تراعية واستنادا الى العلة ليس بمعنى يحصل الاقتدار فصارا
 وسطا بينهما واستنادا اليها بالوجود واما مترسخي اذ هو عبارة عن صيرورة الذات وتوجهها في ظرف وفتار انشراحه ومطابق حلها
 هو منع تقرر سابق فتم ذكره كان قبل مرتبة التقرر عبارة عن مرتبة نفس الهيبة وخصيصة نفس ذاتها وهي لاقتدار ان تخلق بها الجبل
 بالذات لانها موصولة للجبل متفاد الهيبة التركيبية ولا يلزم منه الاستغناء مطلقا لانها لا يمكن للجبل الوجود اذ هي متفاد كون الانسان
 موجودا فلا يلزم من ان يكون مرتبة المعروض هي مرتبة فعل الهيبة بالمرتبة الحاص الى الوجود وتساويا بينهما وتساوية فيها وهو باطل الهيبة لو كانت مرتبة
 الهيبة مستغنية عن الجبل بحسب نفسها كانت مستغنية عنه بحسب تصان بالوجود اي لا قناعات لانه المعروض على العاقل لا قناعات لانه المعروض على العاقل مستغنية
 عنه فلهذا وهو يناق في الانكسار لا يصح تعليل الجبل بسيط بالامر الالهي وبهذه النظر اننا نعلم ان الجبل بسيط لان الهيبة لا تخلق بها الجبل بالذات
 الجبل هو الذي بالعرض وهو باطل لاننا نرى ان المعروض تقدم العاقل على المعروض وتقدم الهيئة على العاقل ولا بد ان لا المعروض في الامكان الذي في
 وبالكلام صريح فيما قرنا بكلامه ان البرهان الذي ذكره فقد اسلفنا ماله واما علينا فليعلمه قوله اي بالجبل بسيط لا يخفى بعد فلفظ
 ومعنى قوله غاية مقصودة انك الفاعل لفيض الى انك الفاعل لانها ملته لفاعلية الفاعل وانك الفاعل يمكن مع الاذعان بالفاعل
 ان يكون الفاعل كاملا في الفاعلية غير محتاج فيها الى اذكار عرض غاية او لعدم كونه فاعلا بالارادة والافتقار او لكونه عاقبا قوله
 وهم قد خالفوا البديهة لما كانت الممكنات في انفسها متساوية طرفي الوجود والعدم ولم يكن وجودها ضروريا لذاتها ولا لا تنسج عينا
 ولا عدمها ضروريا ولا لا تنسج وجودها باطل بل يتحقق وجودها وعدمها وترجع احد الطرفين المتساويين على الآخر من مخرج خارج عن

ذواتها ترجح احد طرفيها على الآخر حتى تحقيق ذلك الطرف فالقول بان وجوده من غير سبب موجب تجوز لترجح احد الطرفين
 على الآخر من غير مرجح وهو يدعي البطمان لا يترتب في البطمان من لم يقتدر على الكسب كالبلد العبيان لانهم ان عرس على
 ان احدى كفتي الميزان المتعادلتين تخذ ثقلا ارتفعت والاخرى انخفضت من دون سبب اصلا ما هو بالبدية فيقول
 السهبا رافع عقولا واما وافر عاجلا واما واهض اصلا ما وافيها من اطفال الذين لم يعطوا العبد من اللبان ان انقصوا
 به الكسب والهربان فان قلت اكثر العقلاء جودا لترجح بلامرجح كالمستكملين فخصصين لكون الحوادث بوقت دون
 وقت مع استواء النسبة الفاعل جل ذكره الى جميع الازمنة لكونه مفارقا قد سيلك الاشارة الناقين للحن القبح ليطيلين العالمين
 بتخصيص بعض افعال العباد بالوجوب وبعضها بالحرمة وبعضها بالندب وبعضها بالكرامة وبعضها بالابادة بلا تخصيص في
 ذواتها قلنا المخرج هناك ارادة الفاعل المختار فليس هناك ترجح بلامرجح كالبارب ليلك المحظوفين المتساويين والبالغ
 يكمل احد الطرفين لذلك فالمرجح هناك نفس الارادة وذا غير متزوج بخلاف وجود الكمالات بلا موجودا لا مرجح بينها اصلا فان
 قلت لعل الناقين لوجودها يصانع يقولون ان احد الطرفين اولى ببعض الكمالات بالنظر الى ذواتها فاما الممكن الذي وجوده او
 به من عدم غير محتاج في ترجيح احد طرفيه الى سبب فيكون موجودا بنفسه ويكون غير موجودا بآحاد ذلك الممكن ايا قلت
 قد ابطنا كون احد الطرفين اولى بالممكن من الآخر فيما سبق فقد رآه تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات لما عرفت ان الممكن
 لا يمكن ان يوجد بنفسه فلا بد لوجوده من مرجح فذلك المخرج اما الممكن فالحكام فيه وواجب هو المطلوب من غير وجود الواجب
 بازمه تجوز تحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات اذ كل ممكن لا يفيض فهو ما بالعرض بالقياس الى ما يجمع وجوده وليس هناك على تقدير
 ما يتوهمون واجب يكون موجودا بالذات فالقول بوجود الكمالات مع نفي السبب الموجب الواجب الموجود بالذات تجوز تحقيق
 ما بالعرض وهو الممكن بدون ما بالذات وهو الواجب بل شأنه وذلك باطل بالبدية العقلية ولا يمكن ان يكون مرجح وجود كل
 ممكن ممكن آخر لئلا ينهية اذ مجموع سلسلة الكمالات اللائقانية ممكن فلا ترجح وجوده فذلك المجموع ما بالعرض فيمتنع تحقيق السلسلة
 اللائقانية راسخ وان ان ينتهي الى ما بالذات وهو الواجب سبحانه ولا يمكن ان يقال ان مجموع السلسلة موجود بالذات لان
 كونها موجودة بالذات الماس قبل احوادها اوسع قبل صفة الاتباع والاول صريح البطمان اذ كل من الاعاد ما بالعرض وكذا الثاني اذ
 الاتباع فرج الاعاد فاذ لم يكن احدهم الاعاد ما بالذات لم يكن صفة الاتباع ما بالذات فلم يكن المجموع موجودا بالذات فثبت وجوده
 بالذات واجب لذاته وهو المدعى قوله منها انه لو كان للممكن حاصلان الممكن لاحتاج في وجوده الى الموتر فلا بد من ان يكون
 في الموتر صفة الموترية واللاممكن الموتر موثرا للامم باطل لانه لو كان في الموتر موثرية لكانت الموترية اما صفة عدمية وهو ظاهر
 البطمان او صفة وجودية وهو ايضا باطل اذ على هذا التقدير يكون لها وجودا بالذات والوجود ما ذهبي او خارجي فان كان لها

ووجهه مني فقط فيكون الحكم على الموشرة موثر في الخارج جهلا اى غير مطابق للواقع اذ موثر في الخارج على هذا التقدير وان كان لها
 وجه خارجي ايضا بان تكون صفة قائمة بالموشرة منصفة اليه كانت ممكنة بل واجب قيل قياسا بالغير فكيف يمكن محاجة الى الموشرة اذ كل
 ممكن محتاج الى الموشرة عندكم فيكون في الموشرة موثرية اخرى يتاثر بها الموشرة الاولى وبنساق الكلام في هذا الموشرة فيلزم استبعاد
 في الموجودات الخارجيه وهي الموشريات الموجودة في الخارج على هذا التقدير واحتمال ان يكون للموشرية وجود في الخارج ولا يكون
 له وجود في اصلا بطلس بطلان الشق الثاني في مع كونه باطلا بوجه آخر هو انه لو لم يكن للموشرية وجود مني فمقتضى ان الحكم قد بين
 على الموشرة موثر اذ الحكم فرع تصور الموشرية وبسبب عدم الوجود الذي للموشرية قوله والجواب ان الموشرية اعلم من الاخرى
 في اللاحية عن شبهات هذه الفقه انما فيه وجود الصانع ان سلك ولا سبيل الجدل فانه غصم كبت ثم سبيل التحقيق والبرهان فالحق
 اثبت فلا جدال يقال الاول هو ما ذكرتم اذ يستلزم وجود المكائن مطلقا مع الحكم فانه يكون بوجوده بلا موجب لقرينة لازم انه لو كان
 الحكم موجودا لكان فيه موجودية وهي ليست عدمية فهي صفة وجودية فوجودها في الذين فقط فيكون الحكم بها في الخارج جهلا غير
 مطابق للواقع او في الخارج ايضا فيكون لها موجودية في الخارج فيكون لها موجودية اخرى في الخارج والكلام فيها الكلام اوسنة
 الخارج فقط فيقتضئ ان الحكم الذين على الوجود بالموجودية فانه يجب وجودها ثم يقال في بطلان الموشرية صفة انشراعية لكونها
 ايضا فلا وجود لها بنفسها في الخارج ولا يلزم ان يكون الحكم بها في الخارج جهلا غير مطابق للواقع وانما كان يلزم لو لم يكن لها
 نشأ الا انشراع في الخارج وليس كذلك اذ نشأ انشراعية هذه الموشرات في اوجبت الاثر في الخارج فبهي معنى اضافي يتنزه العقل
 من ان الموشرة عقل صدور الاثر منها ووجود نشأ انشراعية في الخارج كاف في كون الحكم يكون الموشرة موثر في الخارج مطابقة
 للواقع فان اقيمية الانشراعية عبارة عن اقيمية مشابهة وذلك لان الموجودية صفة انشراعية لا وجود لها بنفسها في الخارج وليس الحكم بها
 في الخارج جهلا فيكون نشأ انشراعية ونفس ذات الموجود وموجود في الخارج والى اصل الحكم ان اردتم بالصفة العينية في توكم
 وكانت الموشرية في الموشرة كانت مادية لا يكون عدمها فاذ فيه يكون عدمية الموشرية خابرة البطلان سلم لكن لا يلزم منه الان
 يكون الموشرية وجودية بمعنى لا يكون عدمها فاذ فيه لا يكون وجودية بمعنى ما يكون موجودا في الخارج فكم من جدي بمعنى ما لا يكون
 عدمها فاذ فيه ليس موجودا في الخارج كالوجود وغيره من الصفات الانشراعية وان اردتم بها ما لا يكون موجودا في الخارج فكم
 الموشرية عدمية غير بطران البطلان ولا يلزم من عدم كونه موجودا في الخارج ان لا يكون الموشرة متصفا بها في الخارج فانه مشتقان
 بين ان يكون الصفة نفسها موجودة في الخارج وبين ان يكون الشيء موصوفا بها في الخارج فان من الصفات ليس موجودا في الخارج
 وان كان الموصوف موصوفا به في الخارج كالتقريب فانها نفسها ليست موجودة في الخارج مع ان الفلك موصوف بها في الخارج
 ولكن ان قيل ان الموشرية جارية وجودية في الذين توكم فيلزم ان يكون الحكم بها في الخارج جهلا قلنا نعم وانما يلزم

ولم يكن مثلاً انتزاعاً عما موجود في الخارج بل كان وجوده في خصوص الحاد العقل تمله يمكن ان يقرر بانما انتزاعاً للموثرية وجوده موجب
 في الخارج لكن الموجود في الخارج علم من وجوده اشئ بنفسه وجوده بمثلاً انتزاعاً للموثرية موجوده في الخارج بمثلاً انتزاعاً فلا يحتاج
 في الخارج الى موثرية اخرى والمآل احد **قوله** انما ثابتة في نفس الامر يعني ان الموثرية ثابتة بثبوت انتشارها عنها فيها
 لا بثبوت انتشارها عن ثبوت انتشارها وليس ثبوتها مقصور على خصوص الحاد العقل حتى يكون وجوده انتزاعياً بتعمل العقل فالحال
 كحال الموقوفة فكان الموقوفة ثابتة في نفس الامر بثبوتها كذا كذا لثبوتها في قولنا لثبوتها انما في حال وجودها وان لم يكن وكان متعاقباً وجوده الى آخر
 موثر فلا يتأخروا ما ان يكون تأثيره للموثرية في حال وجوده او في حال عدمه التالي باطل بطلان شقيه فالقدم مثلاً لا ملازمة فلتا
 لا واسطة بين الوجود والعدم واما بطلان الشق الاول من التالي فلتا لا ملازمة لتعريف الحاصل وبه يصح البطلان اما بطلان
 الشق الثاني منه فلتا لا ملازمة لاجتماع التقيضين او المفروض ان تأثير الموقوفة في الممكن حال كونه معدوماً فيكون موجوداً بعد
 التاثير حين كونه معدوماً فيلزم اجتماع الوجود والعدم وهو اجتماع التقيضين وهذا البيان جاري في عدم التاثير فيقال كان الممكن
 متعاقباً في عدمه الى الموثر كان تأثيره في عدمه اما حال عدمه فيلزم تحصيل الحاصل وحينئذ هو الممكن فيلزم اجتماع التقيضين
 فاما الممكن ليس متعاقباً الى الموثر اصله لاني وجوده ولا في عدمه **قوله** والجواب انه فرق ما قد عرفت ان الاول في جوابهم الزعم
 الاول ثم تحقيق الحق فيقال لا اولاً نعم الدليل لزوم اجتماع الوجود والممكن مع انهم قالوا بكون وجوده بيان للزوم ان لو كان الممكن موجوداً
 لكان موجوداً اما حين كونه موجوداً فيلزم حصول الحاصل وبه يتحقق الوجودين كونه معدوماً به يستلزم اجتماع التقيضين
 وكذا لو عدم الممكن لكان معدوماً اما حين كونه معدوماً فيلزم حصول الحاصل وحينئذ هو الممكن كونه موجوداً فيلزم اجتماع التقيضين ثم يقال
 في كمال ان تأثيره للموثرية وجوده الممكن حين وجوده الحاصل بذلك التأثير لاني حال وجوده حاصل قبل التأثير فاللزام بتحويل
 الحاصل بذلك التحصيل غير مستحيل واستحيل به تحصيل الحاصل قبل ذلك التحصيل غير لازم وليس تأثيره للموثرية وجوده
 حال كونه معدوماً حتى يلزم اجتماع التقيضين كما ان وجود الممكن انما هو حين كونه موجوداً بذلك الوجود ولا حين كونه موجوداً بوجوه
 قبل ذلك الوجود حتى يلزم حصول الحاصل المستحيل ولا حين كونه معدوماً كذا تأثيره للموثرية عدم الممكن انما هو حين عدمه حاصل
 بذلك التأثير لا حين عدمه حاصل من قبل حتى يلزم تحصيل الحاصل المستحيل ولا حين كونه معدوماً حتى يلزم اجتماع التقيضين كما ان عدم
 الممكن انما هو حال كونه معدوماً بذلك لعدمه لا حين كونه معدوماً به عدمه حاصل من قبل حتى يلزم حصول الحاصل المستحيل
 ولا حين كونه موجوداً حتى يلزم اجتماع التقيضين وانتشار الغلطان احدهما في التردد به حصول الاثر في زمان حصول الحاصل
 المستحيل انما يلزم منه بشرط حصوله اس من تقدير ان التأثير في الوجود او عدمه الماخوذ من وصف الحصول المستحيل
 لم يفرق بين احدى الاثر في زمان حصوله وبين اخذه بشرط حصوله فالزم تحصيل الحاصل المستحيل لا يلزم على تقدير حصول الاثر بشرط حصوله على تقدير حصوله

في زمان حصوله ايضا وشئان جنبه كما لا يخفى **قوله** اوفي الوجود عليك تقول الوجودانية من اعتباري اقتزاعي فهذا الشق باطل
 باطل الشق الثالث فلا حاجة في البطلان الى ان يساق فيه الكلام الذي سبق في البطلان الشق الاول فنقول تبين الطريقين خيرا
 واجب على المتأخر والسرفي البطلان بالاشق باطل الشق الاول عدم البطلان بالاشق بالاشق الثالث ان الوجودية بعضهم ليس
 عقلا بل بوضعية منقصة في المبهية موجودة في الخارج فالبطلان بالاشق بما هو جارح في تقدير كون الوجود اقتزاعيا وعلى تقدير كونه منقصة
 منقصة **قوله** اوفي القسام الماهية بالوجود كما يذهب اليها اصحاب الجعل المولف **قوله** والجواب الاول في جواب بطلان السبق
 انهم اولاً بان المبهية قد تكون معدومة عندكم كما يتبين من صدق سلبها عن نفسه لان صدق الربط الايجابي يستلزم وجود الموضوع
 فاذا وجدت صارت نفسها فلو كان سلب شيء عن نفسه متحيلا مطلقا لزمت الاستحالة على بطلان رايه ثم اكل بان سلب الشيء عن نفسه
 المستحيل اذ كان الشيء موجودا ما عين عدمه فالجواب ما سربا كاذبة والسواب ما سربا صادقة فعند عدم الموشرا وعدم التأثير
 يكون الانسان معدوما فيكون سلبها عن نفسه وتكون السالبة القائمة ليس لانسان بانسان صادقة حينئذ فاذا وجد بها
 الجعل صادقا لسانا فانها تجعل بنفس الانسان الذي هو مصداق القضية القائمة الانسان الانسان لا يلزم المجمولية الذاتية المستحالة
 فان المستحيل ان يتعلق بجعل يكون الشيء نفسه وذاتيا من ذاتياته بعد تقرر ذلك الشيء ولا يتقبل ان يتحقق الجعل بسبغ التقرر الذي
 هو مصداق ثبوت الشيء نفسه بثبوت ذاتياته لا فاشرا لجعل بالذات هي نفس لما بهية لا كونها بهية ولا كونها موجودة وما يلزم من كون
 المبهية مجمولة ومجان كون كون المبهية بهية مجمولة بعين جعل مصداقه الذي هو نفس المبهية غير متقبل هو الحق في الجواب واما ما ذكر
 الشارح في الجواب فليقلد منه ليصاحب لافق اثنين جريا على عادة نفى غاية الاستوطان التأثير لما كان في المبهية وهي مصداق عليها
 على نفسها جعل ذاتياتها عليها فلما يلزم من عدم الموشرا وعدم التأثيرية نفس الانسان كذلك يلزم من عدم كون الانسان انشادا
 ايضا ولا صدق عين عدم الموشرا وعدم التأثير المستلزم للمبهية نفس الانسان القضية القائمة الانسان الانسان وهو صحيح البطلان
 اذ صدق الموجبة يستلزم وجود الموضوع وتقرره ولما لم من عدم الموشرا وعدم التأثير عدم كون الانسان انشادا لم من وجود الموشرا
 والتاثير كون الانسان انشادا ايضا وتقدم ما يتحقق بهذا المقام بابطان تفصيل في فواتح بحث الجعل فقط اتمم صاحب الحق ليهين
 من ان المبهية السوادية مغايرة لكون السوادية سوادية والمعنى ان كون السوادية سوادية ليست بجعل جاعل والذليل على ان
 كون السواد سوادا ليس بجعل اذ كون السواد من الغير ليس غلة لعدم كون السواد سوادا عند عدم الغير بل انما بطلان لبطان نفس
 السواد عند عدم الغير وانما غلة ذلك كون السواد سوادا من الغير وليس كون نفس السواد من الغير يستلزم كون السواد سوادا
 من الغير انتهى ولا يخفى على من رزق الفهم ان المبهية السوادية وان كانت مغايرة لكون السوادية سوادية لكونها ليست مغايرة له
 مصداقا بل مصداق كون السوادية سوادية هي نفس المبهية السوادية وكون السواد من الغير كما انه غلة لبطان نفس السواد

عندهم الغير كذلك هو علم عدم كون السواد سوادا عند عدم الغير لا سيما كون السواد سوادا مع اطلاق نفس السواد وكون
نفس السواد من الغير يستلزم كون السواد سوادا من الغير قطعاً اذ مصداق كون السواد سوادا هو نفس السواد لا غير خواصها غير غايية
وكن من لم يجعل المصدق قد لا من ضرورة قد لا باب في القائل من الاستدلال باقتضائ الشق الثالث وهو ان الشاشر في القضا
المهية بالوجود قال اما الموصوفية بالوجود فهي وان كانت امرا عقليا لا لكنها من الاعتبارات الواقعة الواقعة في نفس الامر فوجب
استنادها الى علته ودر اعتبار العقل هي نفس جاعل المهية والتقسيم فيها مفسوخ غير عائد لممكن عزفاً من قبل ان الموت ووقته
المرتبة على جعل وهي ذات ارتباط بالمهية والوجود يستلزم ان لم يلاحظ مقتضى الى حالها بالذات مادامت لم يلاحظ باهي رابطة بينها
فان يثبت باهي مفهوم ما لم يكن كانه لا يتباطل كانت امرا معقولا بنفسه سبب ان الذات لها في العقل اذن كانت شاكلتها
شاكلة جملة المهيات من جهة الاستناد الى جاعل يجعل نفسها انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام ليس بمعنى اما اوله فلان المعنى
الغير مستقل الموجود في خصوص لحاظ الذين ليس متبا على الجعل الواقعي عند احد من اصحاب الجعل المؤلف ولا يستند في الاشمل
في القائل قد سبق مفصلاً واما ثانياً فلان ما ذكره من ان الموصوفية بالوجود من الاعتبارات انفس لامرية وانها مستندة الى
علته ودر اعتبار العقل هي جاعل نفس الماهية لا الغير المستدل بل يبرهه واذ حاصل الاستدلال في الشق الثالث ان لا نقضاً
بالوجود امرا عقلياً لا يصلح ان يكون اثر الجعل بالذات واما مصداق قهوا اما المهية نفسها ووجودها فان قيل يكون مصداق اثر
الجعل ارجع الى جاعل الشقين الاولين وسبب ان هذا التعاكس مع اعتباره باستناد الموصوفية بالوجود الى نفس جاعل المهية لم يشترط
يصح الكلام في الشق الاول فلا يكون هذا جواباً آخر باقتضائ الشق الثالث ثم لا يخفى ان هذا الكلام غير صحيح اصلاً على طريق
الجعل البسيط ولا على طريق جعل المولت اما على الطريق الثاني فاولاً لما عرفت سابقاً من ان اثر الجعل المؤلف ليس هو نسبة الرابطة
الغير المستقلة باهي كذلك ثانياً لا يفرض ان اثر الجعل المؤلف هي نسبة الرابطة الغير المستقلة فلا يصح قوله فوجب استنادها
الى علة ودر اعتبار العقل هي نفس جاعل المهية اذ ليس للمهية جاعل جعل بالذات على هذا التقدير انما الجاعل كجعل بالذات
لنسبة الرابطة الغير المستقلة وثالثاً لا على هذا التقدير يكون اثر الجعل بالذات هي نسبة الرابطة الغير المستقلة ولا ريب في انه
اعتباري والامر لا اعتباري ايا ما كان سواد كان من الاعتبارات الواقعية ومن الاعتبارات الانشائية لا يمكن ان يكون اثر الجعل
بالذات ودر الجاعل المستدل وما ذكره من ان الاعتبارات انفس لامرية يجب استنادها الى علم ممكن الاعتبارات انفس لامرية
لا تستند الى علة بالذات بل انما تستند الى العلة بالذات ناشئها والمستدل انما نفى كون الاعتباري اثر الجعل بالذات اما على
الطريق الاول فاولاً لا يصلح على ذلك الطريق قوله لم يكن عزفاً من قبل ان الموصوفية المرتبة على جعل لاخ الانا من قبل ان
اثر الجعل المؤلف هو نسبة الرابطة بين المهية والوجود باهي غير مستقلة لان اثر الجعل بسيط وكذا ثانياً فلان نسبة الرابطة

بما هي غير متعلقة بها نحو ان من التقرر والوجود الاول التقرر بمعنى التقرر مصداقها ومطابقها والثاني التقرر الذي في مرتبة الحكاية
 فالاول يستند الى علته المصدق لانه عين تقرر المصدق والثاني لا يستند الى علة المصدق فعملته غير جاعل للمهية وكذلك الموصوفية
 بالوجود بما هي مفهوم مستقل بالمفهومية لها نحو ان من التقرر والوجود الاول التقرر بمعنى تقرر فشا التقرر الثاني التقرر الذي بعد
 التقرر فان اراد هذا الفاعل بقوله فان اعتبرت بما هي مفهوم الخ ان الموصوفية بما هي مفهوم اسمي في النواحي الثاني من التقرر شكلتها
 شكلتها جملة المهيات من جهة الاستناد الى جاعل جعل نفسها لتسلم لكن نسبة الرابطة بما هي غير متعلقة في النواحي الثاني من التقرر ايضا
 كذلك ان وجوده الذي في شوا من وجود مصداقها وتقرر بما هي تقرر فكيف تكون مستندة الى نفس جاعل للمهية في هذا النسخ
 التقرر بل في النسخ تقرر انما هو باعتبار العقل وان اراد ان الموصوفية بما هي مفهوم اسمي في النواحي الاول من التقرر شكلتها شكلتها
 جملة المهيات بغير مسلم لانها في هذا النسخ تقرر بمجموعة بالعرض ومستندة الى جاعل للمهية كان نسبتها الرابطة في هذا النسخ التقرر
 بمجموعة بالعرض ومستندة الى جاعل للمهية فعمل طريق جعل بسيط لا فرق بين الموصوفية بما هي نسبة الرابطة وبين الموصوفية بما هي مفهوم
 اسمي بالجملة فكلام لا يتحقق ان لمقت اليفضل ان المقتضى لا يعمل عليه **قوله** وقرره يكون الغاية هو لا يتكون الغاية
 مع الاعتراف بوجود العلة الفاعلية في الامور الجزئية الطبيعية فالعين والاولان الفاعل في الامر الطبيعية الطبيعية هي قوة عينية
 لا تعمل بتصور غايته وما يقال ان الطبيعية شعور اضيق فضعف الشعور وثانيه ان لو كانت افعا عليها الغايات لما وقعت التشويبات
 والازدواج ولا يتصور فيها غايتها وثالثها ان افعا عليها ضرورية ولا غايتها في الامور لا يضطر امرتها فانما نعلم قطعاً ان الشمس اذا انجرت صلت
 بالانجرت مستعدة الى الجواب كما كانت فانعدت سحبا فزلت ثقلها سطر وليس ذلك الغاية وان اتفق ان غيبت به ما يتصل
 الى الزنق الحيوانات لان زرقها غايتها لتزول المطر وابعاد لو كان نظام الكون لغاية كان نظام الفساد والغير لغاية مع انه لا غايتها
 في الفساد ولو كان تولد الاشخاص الانسانية لغاية كان موتهم ايضاً لغاية مع انه لا غايتها في الموت لانه فساد الطبيعة ولا غايتها للطبيعة في فساد
 والجواب عن الاول ان الفاعل بالجملة هو المبدء الفاعل بالبارى المتعال جل جلاله والطائفة وغيره وسائطه والباطل يلزم من
 كون الطبيعة عديمة الشعور ان لا يكون لها فاعل المصداق على المبدء المحل بل ذكره غايات وعن الثاني ان قبح تشويباتها الزوائد كما لا يخفى
 والاصح الائمة نقصان في المادة وزيادته فيها من تلقا الفاعل الحق عز محبه المفيض على كل دة من الصور ما هو حلقه كيلا يكون
 عاقله لا يثاني ان يكون له لا لا فاعل غاياته لانه ما غاياته المبدء المتناهي المتناهي في ادون شيء من العالم كشره حتى يحد
 اصل من ان يتعصى بعقل قاصر عن الثالث ان المبدء المتعال جلبت قدرته اذا اراد شيئاً اياً اسبابه فلما اراد ان يحيى النباتات
 والحيوانات قدر لها ان تاد ما يشاء فخلق الشمس تسخن الماء فيصعد الى الجبال والبار فيمطره ولا يتعصى ان يكون لما هو ضروري نظر الى
 اسباب غايتها فمن الرابع ان نظام الفساد والغير لغاية وان لم يكن فيه غايتها للطبيعة الجزئية السادة فموت الاشخاص الانسانية و

ان يكون فيه تشكيك الاشخاص الفاسدة غاية فغاية للنفس بتخليصها عن سجون الابدان للقدور بالعالوت التي خلقت للجلها و
 ان كانت السعادة تتخلل عن بعض النفوس لسوء الانقياد والغير فيه غاية نظر الى النظام الكلي وبهي اخذ لكان عن الاشخاص الموجودة
 بتخليصهم من اشخاص اخر ليسوا باخترارهم والعدم من هولاء عدم الوجود ان اشتبهت تفصيل فعليك بطلان الاشعار والاسفار **قوله**
 فان عنوا بها العلة الغائية العلة الذاتية تكون علة الفاعلية لما كان الواجب سجا علة فاعلية لكل كمال في الذاتية
 فاما يكون الفعل غاية مقصودة لرافعة عن العالمين نعم في فعله سجا حكم لا يحصى وصالح لا يتعصى لكنها عائدة الى نظام العالم فاما
 علة الغائية التي فوقها لا تفتقر الى ان عنوا بها الحكم المصلح فباطل **قوله** ان الاشياء في البتة والاتفاق ثلثة ذاهب الاول نية
 من التحرك كمين للبحث الاتفاق معنى والثاني ان الاشياء كماله بالذات والاتفاق اي بلا سبب الثالث ان من الاشياء لا يكون
 متوقفا وترقبها بالقياس الى شئ كونه غير واجب الحصول بالتحقق من الكمال واجب الحصول بالتحقق بالقياس الى اسبابه
 بالقياس الى ذلك انه كائن بالبحث والاتفاق وانه هو الحق **قوله** انها كماله بالبحث والاتفاق الفرق بين البحث والاتفاق
 ان البحث لا يكون يستعمل الا في الاسماء النظرية بخلاف الاتفاق **قوله** وبهي ما يتوقف عليه مشروع قد اشترط ان المقدمة ما يتوقف عليه
 مشروع في العلم وفرت بتصور العلم برسمه التصديق بغاية وموضوعه فتوقف مشروع في العلم على تصور برسمه ويكفي لم تصور
 بوجه ما فاجيب بان المراد توقف مشروع في العلم على وجه البصيرة الكاملة على تصور برسمه فتوقف ذلك بان المراد بصيرة غير مضطرب
 بخو حصول البصيرة الكاملة عن تصوره بوجه ما فلذا عدل الشارح عن المشهور وقال المقدمة ما يتوقف عليه مشروع على وجه البصيرة
 الكاملة وسر بالتصور العلم بوجه والتصديق بالغاية والموضوع ووجه التوقف على وجه الامور الثلاثة انه لا يمكن مشروع في المجهول
 فلا بد لمشروع في العلم من تصوره بوجه وان مشروع نحل اختيارى لا يتحقق الا بعد التصديق بالغاية وان العلوم لا تتأخر بحقيقة
 الاتجار لموضوعات فلا بد للشارح في العلم على وجه البصيرة الكاملة من ان يتأخر العلم عنه عن سائر العلوم فيجب ان يصدق
 الشارع في العلم على وجه البصيرة الكاملة بموضوع ذلك العلم **قوله** واما مقدمة الكتاب اعلم ان اصطلاح مقدمة الكتاب لا يوجد
 كلام القوم كالفصل عليه السيد المحقق قدس سرور بل من مخترعات العلامة المتأخراني قدس سرور فانه لما راسي قولهم المقدمة
 في الاسماء الثلاثة وراى الى المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه مشروع نفس الامور الثلاثة وان ظن فيه الشئ نفسه غير معقول ان يحسب ان
 للمقدمة معنى الاول مقدمة العلم الثاني مقدمة الكتاب بصح الظرفية وتوجه المحقق الرواقى وتضمن الشارح اثره ولا يخفى عليك
 لاحاجة لتصور الظرفية الى تجدي اصطلاح لا يوجد في كتب القوم بل كفى ان يقال ان المقدمة كما كانت حقيقة في الاسماء الثلاثة
 لكنها تطلق مجازا على مذهبها بانكسر اللفظ فصحت الظرفية من دون ان كتاب الاشتراك اللفظي الذي هو خلاف الاصل **قوله** وبهي
 محتملة لما عرفت ان كتاب لانها من الكتاب فاما الثلاثة احتمالاتها **قوله** تخصيص مقدمة الكتاب لما ذكر ان مقدمة الكتاب

محتملة ثلاث احتمالات الالفاظ وحده والمعاني وحده ومجموع الالفاظ والمعاني وقد علمنا ان مقدمة الكتاب هي ما يذكر قبل المقصود والذكر
 لا يصح الالفاظ فليست المقدمة الالفاظ وحده وان مقدمة الكتاب طائفة من الكلام وليست هي الالفاظ فان الكلام
 سالف من كلتيه اي نظامين موضوعين لمعنيين مفردين بالاستناد ولا سيما وقد اخذ الشارح في تفسيره لفظ الذكر والكلام جميعا وكان يبين
 اللفظ في خصصها البعض بالالفاظ وحده فخصص مقدمته العلم بالمعاني باعتبار اللفظ لا بفن مقدمته الكتاب هي البين بانكر مقدمته
 العلم هي البين بانفتح فلما كان مقدمته الكتاب الالفاظ وحده كان مقدمته العلم المعاني وحده لان الالفاظ هي مبنية للمعاني وللمعاني
 مبنية بها فاجاب بان الذكر كما يوصف به الالفاظ يوصف به المعاني غاية الامر ان الصفات المعاني بالذكر بالعرض بتوسط الالفاظ
 وان ذكر الماخوذ في تفسير مقدمته الكتاب العلم من الذكر بالذات والذكر بالعرض فافخذ الذكر في تفسيره ليس ليلا على اختصاصها
 بالالفاظ وكذا الكلام يطلق على اللفظي ونفسى غاية الامر ان اطلاقه على نفسى من قبيل اطلاق اسم الدال على المدلول فصح
 اطلاق الكلام على المعاني ايضا والكلام الماخوذ في تفسيره مقدمته العلم من الكلام اللفظي ونفسى فافخذ في تفسيره لا يدل على ان
 الكتاب هي الالفاظ وذلك ان الارتباط والانتفاع ماخوذان في تفسيره لمع ان الارتباط والانتفاع بالذات انما هما بالمعاني
 تحتفظ فكما ان اخذها في التفسير ليس ليلا على اختصاصها بالمعاني لكون المراد بها العلم ما هو بالذات وما هو بالعرض كذلك اخذها
 والكلام في تفسيره ليس ليلا على اختصاصها بالالفاظ لكون المراد بها العلم وذا هو المراد بقوله بل الارتباط والانتفاع انما هما
 بالمعاني فقط يعني ان الارتباط والانتفاع بالذات انما هما بالمعاني والارتباط والانتفاع بالالفاظ لا بالعرض من حيث انها مبنية
 على المعاني التي هي بها الارتباط والانتفاع فكما ان اخذ الارتباط والانتفاع في تفسيره مقدمته الكتاب ليس قرينة على اختصاصها بالمعاني
 فخذ كذلك اخذ لفظ الذكر والكلام ليس قرينة على اختصاصها بالالفاظ فقط فخذ الارتباط والانتفاع في تفسيره قرينة على ان الذكر
 والكلام الماخوذ في تفسيره علم من ما يكون بالذات ومن ما يكون بالعرض كما ان اخذ الذكر والكلام فيه قرينة على ان الارتباط والانتفاع
 الماخوذ في تفسيره علم ما يكون بالذات وما يكون بالعرض فلا يتوهم ان قوله بل الارتباط والانتفاع الخ يدل على تخصيص مقدمته الكتاب
 بالمعاني فقط لان اطلاق الذكر حقيقة على الذكر بالذات واما اطلاقه على الذكر بالعرض او العلم ما هو بالذات وما هو بالعرض فجاز
 وكذا اطلاق الكلام على اللفظي حقيقة على نفسى وعلى العلم بها مجاز والاصل في الاطلاق الحقيقة قوله فانها شبهها بسبب
 المفهوم فكانت مقدمته الكتاب عبارة عن المعاني وحده وكانت مقدمته العلم عبارة عن ادراكها فيكون التباين بينهما اعتبارا
 لما شتهر من ان التباين بين العلم والمعلوم اعتباري وذا ان كان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة عند العقل المتحددة مع المعلوم
 وكان التصديق قسما منها واما اذا كان العلم عبارة عن الحالة الادراكية المغيرة للمعلوم كما هو مذموب العلم كان التباين بينهما
 حقيقيا اذ مقدمته العلم على هذا التقدير عبارة عن الحالة الادراكية وهي ليست بمتحدة مع المعلوم بل مغيرة له مغيرة حقيقة

[illegible]

ألفاظ التصورات بالنسب إليها على التعرف على الشيء الأول وعلى أن المقسم بالحققة علم حصولي لاسمطلق العلم مثل الضروري يعني على الشيء
الشيء الثاني وإنما قال المقسم بالحققة علم حصولي لأن مطلق العلم المقسم ليس مقما بالحققة بل إنما يقسم في فنن حصولي قوله علم الجبروتات
بأنفسها وعلوم الواجب تعالى في علم الجبروتات بقوله بأنفسها واطلق علم الواجب سبحانه لأن علم الجبروتات بغيرها وأنها حصولي كما
يظهر بعبارة القول وكذا علم الواجب سبحانه محضوري مطلقا سواء كان علما بذاته أو بغيره كما مر مضافا قوله قد ينقسم المقسم بالحققة إلى الحوادث
علم أن الحق عند التحقيق هو أن العلم حصولي مطلقا قد يكون أو ما قد ينقسم إلى التصور والتصديق وهو مختار المحقق الدواني ومن تابعه
هو الحق يمكن التحقيق ألفا ملين بذلك فلهذا في أن التصور والتصديق القديمين بل يمكن تصانفها بالبدئية والنظرية أم لا فذهب
الشايع إلى تجزئتها تصانفها بالبدئية وأن لم يكن بتصنيفين بالنظرية وذهب البعض إلى أنها لا تصانف بالبدئية أيضا زعمنا منهم أن تجزئتها تصانفها
بالبدئية يفضي إلى تجزئتها تصانفها بالنظرية وسألي تحقيق ذلك انشائه تعالى وتوهم صاحب الاقربين أن علوم العقول المجردة والحوادث
حصولية لكنها ليست تصورات ولا تصديقات فذهب هو ومن تابعه إلى أن قسم التصور والتصديق هو العلم حصولي بالحوادث وليس على
نذرية ما ينبغي أن يبي شبهة فضلا عن جبروتها بقوله فما تكلم أن قسمها لو كان هو حصولي مطلقا لم تقسم المقسم مرتين مرة تخصيص العلم
بالحصولي حين انقسم إلى التصور والتصديق مرة تخصيصه بالحوادث حين تقسيمه إلى البدئي والنظري إذ القديم لا يكون بدسيا ولا نظريا
ولا ينبغي على من يمتحن أن يتجاذب به أنه لا شاعته في تخصيص مرتين بل في تخصيص الصغرات كما ذكرتم لجسم إلى الانسان وغيره من الحيوان
ثم قسم إلى الكتاب والاسم فوجب في انقسم الأول تخصيص الجسم بالحيوان ثم في انقسم الثاني تخصيصه بالانسان على أنه لا حاجة إلى تخصيص
مرتين عند من يجوز التصانف العلوم القديمة بالبدئية مع القول بكونها تصورات والتصديقات فلا يلزم عليه تخصيص مرتين أصلا وربما
يقول بعضهم العلم القديمية لو كانت تصورات والتصديقات كانت بدئية ونظرية أيضا لو كان التصور والتصديق مختصين بالبدئي والنظري
مع أن كونها بدئية ونظرية باطل كما سيأتي وإلى هذا أشار الشايع بقوله انظر إلى اختصاص التصور والتصديق بالبدئي والنظري الجواب
على ما سبق من تجزئتها تصانف العلوم القديمة بالبدئية فهو من بطلان اللازم وأما من قبل من لا يجوز تصانفها بالبدئية أيضا فهو من جنس
التصور والتصديق بالبدئي والنظري الأول دليل عليه فيجوز أن يوجد تصور وتصديق لا يكونان مختصين بالبدئية والنظرية قوله وكذا
لا شبهة في أن علوم الجبروتات ما يفرقها عنها وصفاتها ليس علما محضوريا أو انقسم اعني من لا يجوز كون العلوم القديمة تصورات و
تصديقات مع القول بكونها حصولية يساعده على ذلك ولما كانت تلك العلوم حصولية فقول في انشائه العلوم حصولية الحادثة للعلوم
الغريبة القديمة المان كقول في فصل الما بينه في العلم القديم المتعلق بالبدئية الانسان مثلا في انشائه بالحققة للعلم الحادثة المتعلق بالبدئية الانسان لا يمكن
بالبدئية الشخصية لما بالبدئية فالاول باطل ما اولها قال قد علم حادثة تابعا لموضوعه عن العلم فان كان موضوعه بحيث لا يستحيل على علمه كان العلم
قدما ولا يمكن حيث علمه يكون سبوقا على العلم كان العلم حادثة فالقدم والحدوث انما يتصف بهما العلم من قبل نسبة إلى موضوعه ونسبة

في موضوعات كانت مشهورة لاهوت العرض لكنها ليست مقبولة لما بهية فيكون القدم والحديث من عوارض هو العلم فلم يستعمل اختلاف
 العلم والقدم والحديث اختلافها بالماهية اذا اختلفت الهويات لا يستلزم اختلاف الماهية وانما نأفلان العلم المحصولي باعتبار صورته
 الخاصة المتحدة مع العلم كما هو المشهور وعن حاله سانية للعلوم فعلى الاول يكون العلم القديم المتعلق بعلم والحادث المتعلق
 بركب العلم مستدين بالحقبة فاما ان يكون بينهما لغة بالماهية وعلى الثاني يكون حقيقة العلم مشتركة بين العلم القديم والحادث وانما
 يكون التحالف بينهما بالهوية الشخصية فلو لم يثبت سبب ناسب من الذين يرون العلم القديم حصورية الى ان العلم المحصولي للحادث حقيقة ثبتا
 العلم المحصولي القديم كيف وقد نضج الحق الطوسي في شرح الاشارات على ان العلم مشترك في السماع لان يكون العلم المحصولي القديم
 مبانة بالحقيقة للعلوم كصورية الحادثة وانما العلم المشترك الاول بعين الثاني وهو ان يكون التحالف بينهما بالهوية الشخصية فوجب ان
 يكون العلم القديم والقديمات والادبم اختلاف الحقائق باختلاف العوارض فمن احب ان لا يطلق عليها لفظ
 التصور والتقدير فليقل لان الكلام ليس في اطلاق اللفظ ووجه آخر هو انه لا شك في ان صور الاشياء مرتبة في العقول المجردة
 كحسبها في الفا وارتقام صور الاشياء في المجردة يستلزم ان يكون تلك الاشياء معلومة لعلها حصولها وذلك العلم المحصولي اما اذا كان جنة
 ما وليس كذلك فيكون علوم العقول تصورات وتقدريات فان توهم ان الحدوث معتبر في التصور والتقدير فانا الحدوث عارض
 للتصور والتقدير والعارض غير غرض في حقيقة معروضة فالحديث لا يمكن ان يؤخذ في حقيقة التصور والتقدير واذ لم يؤخذ الحديث
 في حقيقة التصور والتقدير كانت العلوم القديمة الغير تصورات وتقدريات فليقل لانه لا يسمع لان نكر كون العلوم القديمة تصورات وتقدريات
 وتساوي امرين نكر ذلك ان يحجر اطلاق لفظ التصور والتقدير عليها لان جملة تصوراتها بانياتك ثم ان بعض الحكماء يشبه في البيان
 الذي ذكرناه من ان البيان متوقف على كون علوم الجبروت بغير ذواتها وصفاتها حصولية وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون تلك العلوم حضورية
 كما ذهب اليه الشيخ الاشراق وما ذكره الشافعي في بيان كونه حصولية من ان الكائنات باسرها معلولة للواجب سبحانه لانه هو جامعها و
 الجبروت وسائطه لا جاعلة والحضور انما يكون عندا كما على غير من لاننا لا نسلم ان الحضور انما يكون عندا كما على غير من لاننا لا نسلم ان الحضور
 عند الوسائل انهم قد حصل شبهة ونحوه المشبهة ان ملئت خليس تسليمها بما جاز لها من غرضنا في هذا المقام اما لا فلان اما ان يقال ان
 العلوم القديمة حصولية ولا يقال بذلك فعلى الاول ثبت ما عينا من كون العلوم المحصولية القديمة تصورات وتقدريات بما ذكرنا
 من البيان وعلى الثاني يخسر العلم المحصولي في العلم المحصولي الحوادث فترفع الخلاف من البين اذا اختلف انما هو اذا كانت العلوم
 المحصولية قديمة الا انزع في ان العلوم المحصورة ليست تصورات ولا تقدريات وعلى ذلك لا يبعد لما انحصر المحصولي في الحوادث
 انحصر التصور والتقدير في الحوادث لكن الان الحدوث وظلال في التصور والتقدير بل لان التصور والتقدير لا يكونان الا
 حصوليين والمحصولي على ذلك التقدير ليس الاحداث وانما نأفلان ان قيل بان الكائنات عارضة لما توسط الصور عند المجردات التي

هي وساطة في صدورهم كما هو بسبب شج الاشراق فلا يلزم منه انفعال العلوم القصورية القديمة لان العقل العاشر مثله في حصوله المتقول
 التي هي متقدمة عليه ليست اذ لا حضور لها عند ولا نهايت لنفسه لانفصاله لاصاوة عن الجاهل على ساطة فيكون علمه بها حصوله في الاخصر
 وكذا علم العقل العاشر بالافلاك لان الافلاك البقية ليست عينية لانفصاله لاصاوة وعن الجاهل على ساطة اذ العقل العاشر ليس
 واسطة في صدورهم عن انوار حسب سببها عنه فيكون فيه والعلوم المحسولية القديمة تصورات تصديقات والبيان الذي ذكرناه في انوارها
 فلان انهم يساعد على كون علم الجبروات بما سوى ذاتها وصفاتها حصولها كما اشترطنا فيما سبق فظهر ان شبهة المذكورة غير قاطعة في المقصود
قوله فان مناط العالوية والعلومية الظاهرة ان اراد ان مناط العالوية والمعلوماتية في العلم الحضوري وجود الشيء المعالم للعالم بان يكون
 المعالم لنفس العالم وانفصاله وحلوله في النظر اليه فيقتضي ان مراد ان مناط العالوية والمعلوماتية بالذات هو وجود الشيء المعالم للعالم بان
 يكون نفسه وانفصاله وحلوله في الاشياء التي ليست لنفس العالم لانفصاله لا معلول له لا يتعلق بها العلم بالذات بل انما يتعلق به العلم
 بتوسطه صدورهم على ما يستحق الشايع من ان المعالم بالذات معلوم العلم الحضوري فانه يتعلق به العلم لا بواسطة بخلاف معلوم يحصل في الما
 كان المتباينة اذ الاطلاق المعلوماتية بالذات اطلعت **قوله** وانما جزرات من الحوال الى السواقل لما كان انفعال العينية ليست في ظاهرها
 وكانت الجزرات معلومة للجبروات لانها وساطة في صدورهم عن الجاهل الحق بخلافه وعندهم لم يخرج الى بيان انفعال حضور الجزرات عند
 الجاهل العينية ونسبية وانما بين انفعال حضوره على الجاهل المعلولة لانها كانت سبق الى الوجود انما حاضروا عند لانها معلولة لها فحق ان الجزرات
 انما هي معلولة بالحقية للواجب بل شانه وانما الجبروات وساطة وروابط لم يست علما جاعلة وفي انما يكون حاصرها عند جاعلة
 لاعتدالها العلل لا يوجب على ذي تفصيل ان كلام الشايع في هذا المقام مع طول النص تحت كثير من اطلال اما وانفصاله لعدد اشياء ان العلوم
 المحسولية القديمة تصورات وتصديقات واشتات كونها حصولية غير محي او انهم لا يكره فقد ترك العينية وشغل بها بالعينية وانما ثانيا
 فلان عدم حضور الاشياء عند العقل التي هي وساطة في صدورهم عن جاعلة الحق ممنوع لم يقيم عليه بعد دليل ومن ادعى فعلية البسيان
 فلا يشك كون تلك العلوم حصولية على انه لا حاجة في هذا المقام الى اشياء وانما ثانيا فلان ما ذكره على القدر تسليمه لما بين على ان علوم
 الجبروات بما سوى ذاتها وصفاتها ليست حضورية لا على انها حصولية ومشتان بينهما فان اشبات كون علومها حصولية موقوف على اثبات
 ان الجبروات عالة بما سوى ذاتها وصفاتها ولم يتعرض الشايع لاشبات ذلك ونفي كون علومها حضورية لا يتوقف على هذا اذا سألته
 لا يستدعي وجود الموضوع وقوله وانما كانت بصور ما مرسته الى اخروا دعاء ما اقام عليه دليل او ما باعقلان لتفريع قوله ثانيا بانسبة
 الى الكواذب على ما قبله غير مستقيم اذ لم يبين فيما قبله ان علم الجبروات يكون تصورات وتصديقات على ان شأنها بالنسبة الى
 الكواذب انخفض فقط وبالنسبة الى العداوق انخفض والتصديق جميعا وانه التوجيه ان يقال انه نفي او لا كون علوم الجبروات بما سوى
 ذاتها وصفاتها حضورية بمقدامات سلمية عند الشايع ان الذين على اصولهم يثبتون الكلام في ان حضور شيء عند شيء انما يكون باحد ثلثة

انما هو ان المحصور بالقرص الصورة انما يكون عند الجاهل وان لا جاعل سوى المبدأ تحت بل محصور من ان الحركات من الموجودات
 والمعتقولات مخزونة ومرتبطة بصور باقي الموجودات باضافة المبدأ الاول جليانه وذلك ككون الموجودات وسائل في صدور باعنه سبحانه
 لكنه ملحق بتسليط ارتسام صور الحركات فيها كغيرها وسائل في صدور باعنه واعتمادا على شخصيته واكتفاء بما يار الى ذلك في قوله كونه
 وسائل لا يجب الى آخره فثبت بما ذكر ان الحركات عالمة بالحوادث سواء كانت موجودة بها وقتولا عنها علما حصوليا وان الكواكب الصواري
 كلها مرتبطة ومختصة فيها وان الحركات عالمة بالكواكب والصواري بالارتسام صورها فيها لما كان الدرسن سليم حكيم بان عليها بالكلية
 والصواري لا يمكن ان يكون على نحو هذه تحقيقا للفرق بين الصواري والكواكب وكان نفاذ بينهما لا يحتاج الى بيان ملحق بهذه
 ففسر على ما ذكره ان شأنها بالنسبة الى الكواكب مجرد الارتسام والحفظ على سبيل الاختزال والتصور وبالنسبة الى الصواري
 الحفظ والتصديق جميعا فثبت ان علوم الموجودات تكون تصورات وتصديقات وانما في كون علم الحركات بما سوى ذواتها و
 صفاتها ضرورية بالذيل مع ان الجسم كان مساعدا عليه لما يكون ابيها من خارجا عن طبيعة الحكمة فخلاصة كلامه ان علوم
 الموجودات بما سوى ذواتها وصفاتها حصولية وانها عالمة بالكواكب والصواري جميعا علما حصوليا وليس عليها بها على نحو واحد
 فلا بد ان يكون عليها بالكواكب على سبيل التصور والصواري على سبيل التصديق تحقيقا للفرق بينهما فانهم **قوله** ان كانت بصور
 صور الحركات باسرها بما سوى الموجودات وصفاتها مرتبطة في الموجودات ومخزونة فيها بل على ذلك ان الموجودات وسائل في صدور
 على المبدأ الاول بل ذكره ولا يتصور كون الجسم واسطة في صدور شي من دون ان يعلم المبدأ ذلك انما فيجب ان يكون الموجودات
 عالمة بالاشياء التي هي وسائل في صدور تلك الاشياء ولا يمكن ان يكون عليها بها حصوليا بل انما هي وسائل في العلم المحصور في هناك
 وبوجه ثلثة امور من كون المعلوم نفس العالم وقتلا لا معلولا فلا بد من ارتسام صور تلك الاشياء فيها وهو المدعى وما يل
 على ارتسام صور المعتقولات في الموجودات ان النفس مدركة للكليات بواسطة القوة العقلية كما انها مدركة للجزئيات بواسطة القوة
 الوجدانية وكما تدل النفس عن الجزئيات كذلك تدل على الكليات والذهول عبارة عن زوال المدرك عن المدركة مع بقائه
 في الخزانة فيجب ان يكون للكليات خزانة يكون هي فيها عند زوال النفس عنها وزوالها عن المدركة ولا يمكن ان يكون خزانة
 هي الحافظة لانها قوة جسيمة فلا يتم فيها الكليات فيكون لها خزانة اخرى يتم فيها صور الكليات وهي العقول الفاعلة فلا بد من
 ارتسام الصور الكلية فيها والاعية انسيان عبارة عن زوال الصورة عن المدركة والخزانة جميعا والنفس قد تنسى الكليات فيجب
 من ارتسام الكليات في الخزانة اولها حتى يصح زوالها عنها عند النسيان فثبت بهذا ان الكليات باجمعها من المفردات والعقود و
 الصواري والكواكب مرتبطة ومخزونة في الموجودات وههنا فيجب انسيان عليه هو ان الفرق بين الذهول والنسيان ليس هو
 ان الذهول عبارة عن زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الخزانة وان النسيان عبارة عن زوالها عن المدركة والخزانة

جميعا كما يراه تفسيرهما الذي ذكرنا ما شاة مع القول اما اول افلاذ لو كان معنى انسيان زوال الصورة عن المدركة وانخرز جميعا استغنى عن
 انسيان على شئ من الكلمات اذ طريق انسيان بالمعنى المذكور على شئ منها انما يكون اذ انزال ذلك الكلي المفروض طريق انسيان عليه
 عن الاذنان العاليتين لانهما اخذتاه عنكليات عندهم وزوال صورة ما عنهما باطل عندهم اذ هي مع ما فيها بادية واما ثانيا فلانه لو كان
 الذبول انسيان ما ذكرنا لم يقتضيهما ان يغيرا على بعض العقولات ذبول بالقياس الى نفس ونيان بالقياس الى
 اخرى فيلزم بقا ذلك العقول في انحرافه تحقيقا لمعنى الذبول وزوالها عنها تحقيقا لمعنى انسيان فالحق ان معنى الذبول زوال
 الصورة عن المدركة مع بقا النسبة بين المدركة وبين الصورة المذبول عنها بحيث تاخذ الصورة عن الجزئية معنى شارف لانيان
 زوال الصورة عن المدركة مع زوال النسبة ايضا فيحتاج في اخذ الصورة المنسية الى كسب جديد بخلاف الصورة المذبولة عنها
 اذ لا يتخلل المدركة في اخذها الا الى التقات ذبول المطابق الاصولهم وان كان استعدا وانفس تحصيل الصورة بتداريخ شدة
 وضعفها وقربها وبذلك استعدا وتحصيل الصورة ثانيا يتخلل بالشدة والضعف والقرب والبعدا لانهما عبارة عن زوال الصورة
 عن المدركة مع كون النفس مستعدة لتحصيلها استعدادا قريبا لا استعدادا ساديا بالقرينة وانسيان عبارة عن زوال الصورة عن
 المدركة مع عدم الاستعداد والقرب لتحصيلها فطريقان الذبول وانسيان على العقولات ليس وليا على انحرافها في المجرى اذ لا
 ان يكون لما يطرأ عليها الذبول وانسيان خزانة فضلا عن ان يكون هي الجواهر المجردة لم يعلم بعد دليل شاف على وجود المجردات
 فضلا عن انحراف العقولات فيها فاقم قوله شأنها بالنسبة الى الكواذب قد ظهر ان الصورة العقلية من اسوى المجردات من الممكنة
 مرتبة في المجرى وان الكواذب والصواب سواسية في الارشاد فيها لان المجردات مكانها وسانك في افاضة الصواب والكل
 هي وسانك في افاضة الكواذب والوساكن اذ كانت مجردة لا بد ان تكون مالمية بها هي وسانك في صدوره عن الجاهل بارتسام صدرية فيها
 ولان الذبول وانسيان كما يطران على الصواب والكلية كذلك يطران على الكواذب الكلية فلا بد من خزانة للكواذب الكلية يستعمل
 ان يكون خزانة انباهي الخيال الذي هو خزانة المحسوسات او انما فاضة التي هي خزانة للعالم في الجزئية الموهومة لا تتلخ اقسام الكلمات
 في القوى الحسية فيكون خزانة الكواذب الكلية التي هي العقول المجردة فالصواب والكلية والكواذب الكلية سواسية في ارتسام
 فيها وبطل تسليم حاكم بان ارتسام صورة في الجرد لا يتصل من دون ان يعلم الجرد والرتسم فيه فالعقل عالمة بما ارتسم فيها من الصواب
 والكواذب والبداية قاضية بان علمها بها يكون على نحو واحد فلا بد ان يكون شأنها بالنسبة الى الكواذب مجردا عن سبيل الانحراف
 دون التصديق بها وبالنسبة الى الصواب والخطأ والتصديق معا فيكون علم العقول الفعالة بالكواذب علميا تقويا فقط وبالصواب
 علميا تصديقا ايضا والافني ان تيمم من قولها شأنها بالنسبة الى الكواذب مجردا لا يتصل على سبيل الانحراف ان شأنها بالنسبة الى الكواذب لا يتصل
 من غير ان يعلمها بعلمها لا العلم التقوي ولا العلم التصديقي كما يستلزم الى بعض الذبول انما صوره لا يتصل بسم الله في المجرى من علمها بما ارتسم فيها بل

المردود ان شأنا بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام والتصور دون التصديق بها غاية التحقيق على طبق اصولهم وهو ما افاد الحق
 الدواني قدس سره في حاشية على شرح التجربة وقد ادفع بالشكال حاصله انهم يستدلون على كون العقل فعالا خزائنه لصوقي
 الكلية لطيران الذبول والسيان عليها وطرانها يستلزم ان يكون خزائنه كامرا ولا يمكن ان يكون خزائنها الا العقل المجرد
 واما بعض في الكواذب الكلية فيجب ارتسامها في العقل الفعال مع ان العقول الفعالة مقدسة عن شرور الكذب والاذفاح
 ان غاية ما نرم من هذا البيان ارتسام الكواذب الكلية في العقول الفعالة على سبيل الاختزان ولا ضير فيه انها الضير
 في تصديق العقول الفعالة بالكواذب وهو غير لازم فالحال ليس بلازم واللازم ليس بحال وما اورده الصدر المعاصر محقق
 الدواني من ان الخزائنه التي فيها الكلام في هذا المقام هي خزائنه العلوم والمعلوم والعقل الفعال انما يكون خزائنه للتصديقات
 صادقة كانت او كاذبة لو انشئت وحصلت فيه هذه التصديقات اذ لو لم يكن التصديقات حاصلة فيه لم يكن خزائنه لها ولا له
 في التصديق من مصدق فيجب على تقدير كون العقل الفعال خزائنه للكواذب ان يكون مصدقا لها في غاية السقوط اما لاظهار
 لا معنى للخزائنه الا خزائنه المعلومات اذ انتقال العلم عن المدركة الى الخزائنه يستحيل كون العلم عرضا في المدركة فلا معنى لكون العقل
 الفعال خزائنه للتصديق الا كونه خزائنه لنفس المصدق به وكون الخزائنه مصدقا بما هي خزائنه لا غير ضروري ولا مبرر على
 كيف وان خزائنه لا يجب ان يكون مدركا لما هي خزائنه لكانها فظة التي هي خزائنه للموجبات وليست مدركا لها وان خيال
 الذي هو خزائنه للمحسوسات وليس مدركا لها وانما ثانيا فلانه لو فرض سلم ان الخزائنه خزائنه للعلم ليس معنى كونها خزائنه للعلم الا ان
 العلم حاصل فيها حصولا ظليا فلا يلزم من كون العقل الفعال خزائنه للتصديق الا ان يكون التصديق حاصل حصولا ظليا و
 لا يلزم من حصول التصديق حصولا ظليا كونه مصدقا حصولا ظليا لا يستلزم صدق المشتق ولا يجب ان يكون
 في الخزائنه حصول فعلي لما هي خزائنه له وما قيل من ان الذبول لطير على التصديق الذي هو علم وتصديق شيء فلا به
 من حصوله في العقل الفعال فيجب ان يكون مصدقا على هذا الوجه ساقط لان حصول التصديق الذي هو علم وتصديق شيء
 في العقل الفعال حصولا ظليا لا يستلزم ان يكون العقل الفعال مصدقا كما لا يخفى اما توهم بعض معتزلي على الحق الذي
 من ان الكواذب مرشدة في النفس بما هي مصدقة بها فيجب ان تكون مرشدة في العقل الفعال ايضا بما هي مصدقة بها ولا
 لم يكن بين الخزائنه وبين ما هي خزائنه له مطابقة فغني غايه السخافة اذ قد عرفت انه لا يجب ان يكون الخزائنه مدركا لما هي خزائنه
 فضلا عن يجب ان يكون ما في الخزائنه مطابقا لما في المدركة في نحو العلم بها غاية التحقيق في هذا المقام ومن العجائب ان صاحب
 الاقني المبين لما لم يجد باس من القول بارتسام الكواذب في العقل الفعال ولم يكن له سبيل الى القول بان علم العقل الفعال
 بالصواب والاكواذب على نحو اصدولم يخصص عقلا الذي هو وجه يجوز كون علمه تصورا والتصديق بما منه في اتباع الا باطل

على عارضة قال في قبالة التحقيق ان اعتبار نفس الامر بموافقته لكون الشيء مستحقا في حد نفسه لا يتعلل الفاعل من العقل في لوح الذهن
 ام في من الخارج والصواب في مرسته في العقل الفاعل بما هي مستحقه في حد نفسها والكواذب بسوا استعدادها ونفسه استحق تطعها بها و
 يوزن بالقياسيتين بينهما باعتبارين ولا محذورا لصلا ثم قال فاما قول بعض متسلطه المقلدين ان شأن العقل الفاعل في اختزان
 المقولات مع الصواب في الحفظ والتصديق معا مع الكواذب المحظوظ دون التصديق اى المحظوظ على سبيل التصور دون
 الاذعان لمبرائيه عن الصدور والاسوار التي هي من قواع الماده فليس على سنن تفصيل ليس من استقرار في مقر وان التصور
 والتصديق انما هما نوعان من العلم الانطباعي السعيد في الفطرة الثانية فاما ان العلوم المنصورية كعلم النفس العاقله بناتها مجردة
 والعلوم الانطباعية الغير المتجددة كعلوم العقل الفاعلة التي هي من لوازم ذواتها الغير متسلطه عليها بحسب الوجود العيني في
 الفطرة الاولى فغير داخله في الحسب انتهى ويوضح على هذا الكلام من آثار الخطب والطغيان ما يفتي عن البيان لانه قد عرفت
 بان اعتبار نفس الامر بموافقته لكون الشيء مستحقا في حد نفسه فالتقاضي الصواب في مرسته في العقل الفاعل بما هي مستحقه في حد
 نفسها مستحقه بالمطابقة لنفس الامر بالمعنى المذكور فاما ان يكون العقل الفاعل عالما كبيرا بمطابقة نفس الامر واما لكونها غير
 مطابقة لنفس الامر بخلافه لا من والاخير ان باطلان اذ العلم بعدم المطابقة جعل مركب وعدم العلم بالمطابقة وعدمها ليس
 وتجزئ شي بينهما على العقل العالي جعل فقيهن الاول فيكون العقل الفاعل مصداقا للصواب وكذا التقاضي الكاذب لم يمتد في
 العقل الفاعل لا يمكن ان يكون مطابقا لنفس الامر فهي غير مطابقة لها ولا يمكن ان يكون العقل الفاعل عالما لكونها بمطابقة
 اوجا بلا مطابقتها وعدم مطابقتها فقيهن ان يكون عالما بانها غير مطابقة لنفس الامر فيكون كذبها ومصداقا لنعها اذ تكاذبه
 اعدا الشقيذين يستلزم التصديق بالآخر به فيكون علومه بقدراته وتصديقاته فالقول بان الصواب في مرسته في العقل
 الفاعل بما هي مستحقه في حد نفسها والكواذب بسوا استعدادها ونفسه استحق تطعها بها ان الصواب في مرسته في العقل
 الفاعل على وجه تصديقه بها والكواذب في مرسته في سبيل الاختزان والمحظوظ على سبيل التصور فقط دون التصديق فذلك انما هو من
 بركات بعض متسلطه المقلدين وان لم يكن معناه ذلك فلا يفضل له على نقيع غراب وطنين ذباب فكله ان قد افقد اصل الكلام من
 المحقق الدواعي لكنه لم يشكر نفسه واسقط لفظ التصور والتصديق مع جهار معناه كما عمن اللفظ ذوا وفي ظهور السفاهة فتمت حيث جود تطبع
 العقل الفاعل بالكواذب لاجل سوا استعدادها ونفسه مع شعهم اذ انفعال العالي بالسافل ما هو اول قارور مكسرت في الاسلام ما ذكره
 بالاطباء السطو على من ان كلام الحق ليس على سنن تفصيل فما شبهه لطيفين بوضه في اذن الفيل اذ قد سبق ان التحقيق برالتكلم
 مطاعا قدما كان او عارضا الى التصور والتصديق وان من انكر ذلك فتصاري امر وان يحجر لاطلاق لفظ التصور والتصديق على التصوري
 القديم لان نفي حقيقتهما هناك وليست شعري فاذا يدوم به المعجب بنفسه بالتصور والتصديق حيث نفي انقسام العلم المصوري القديم لهما

وما حقيقة العلم عنده والظاهر من كلامه على ما ساقى انشأ الله تعالى ما يظن ان العلم به الوجود الانطباعي الذي هو الصورة فالكائن المتصور
 والتصديق فيه من العلم بمعنى الوجود والانطباعي فالوجود مطلقا حقيقة مصدقة واحدة واخرها حصيدية باعتبار فيكون الوجود والانطباع
 للصورة في الاذن العاليه ايضا منقسم الى المتصور والتصديق لانه يتحد بالنوع مع الوجود والانطباع في الصورة في الاذن السافل الذي
 ينقسم الى المتصور والتصديق وانما لا يتبين من الصورة فيجب ان يكون الصورة المرشدة في العقل الاعلى تصورات وتصديقات
 لان الصورة الكاملة من شئ في ذهن سافل متحد بالحقيقة مع الصورة الكاملة من ذلك الشئ في ذهن عال للحصول الاشياء
 بانفسها في الاذن وان جميعا كما يرد في العقل والامر لا خلا ليعلم من كلامه قوله بل لا يجده قد كان فيما سبق اعترافا بتمام الكواذب
 الكلية في العقل الفعال وفي هذا القول انكار له فلهذا في ما يشرح الترتيب ونحو القول مما تجب بعض الاذكار من المتأخرين بعد
 ما ذكر الاشكال القائل بان النسيان والذهول قد يلزمان على الكواذب فيلزم ارتباها في العقل الفعال والعقل ما جاب به
 عنه المحقق الدواني من انه لا يفي في ارتسام الكواذب في العقل الفعال على سبيل الخط والتصديق والاول بان خلاف
 ما عليه الجمهور من ان مورو القسمة الى المتصور والتصديق هو الحصول للحادث دون القديم وثانيا بان ما حصل في المدركة هي الكواذب
 بها هي مصدقة بها فلو كانت الكواذب مرشدة في العقل الفعال بها هي متصورة لزم عدم المطابقة بين الخزنة وبين ما هي خزنة له
 ثالثا بان كلامه انما هو في طريقان والذهول والنسيان على تصديق الكواذب بها فيلزم تحقق تصديق الكواذب في
 العقل الفعال ثم اجاب عن الاشكال من عند نفسه بان الكواذب تميزها العقل المشوب بالوهم فهي من الموهومات فيكون خزانة ما هي الخافضة
 التي هي خزنة الموهومات العقل الفعال لا يذهب عليك ما في كلامه من الغلو اما اول الاطلاق ما اورده من لوجه الشك على تحقيق الحق
 الدواني في تخفيف جهل كما بينا في الدرس السابق واما ثانيا فلان ايراداته الثلاثة لا تميز عليه اما الثالث فلان يعلم على ما ذكره من صحة
 ما ذكر في الايراد ان لا يكون كما فظة مصدقة للكواذب لان تصديق الكواذب داخل عليه والذهول والنسيان فيلزم تحقق تصديق
 الكواذب في الخافضة واللازم باطل اتفاقا او خافضة ليست مدركة فضلا عن ان يكون مصدقة كما ذكرهم فان زعمنا لا يلزم من حصول
 التصديق الكواذب في الخافضة كون الخافضة مصدقة لان حصولها فيها حصول على وجه لا يوجب لانتفاء فظة لا يلزم من حصول تصديق
 الكواذب في العقل الفعال كونه مصدقا بها وهو المحذور اما في فلان الكواذب حاصلة في المدركة بها هي مصدقة بها وفي الخافضة لا بها
 مصدقة بها اذ التصديق ليس من شأن الخافضة فيلزم عدم المطابقة بين الخزنة وبين ما هي خزنة له اما الاول فلان هذا القائل متحرف
 بان خزنة الصواب الكلية هي العقل الفعال فاذا كانت الصواب الكلية حاصلة في المدركة بها هي مصدقة بها فاما ان يكون
 حاصلة في العقل الفعال ايضا بها هي مصدقة بها فيلزم كون العقل الفعال مصدقا عليه تصديقا او يكون حاصلة في العقل الفعال
 لا بها هي مصدقة بها فيلزم عدم المطابقة بين الخزنة وبين ما هي خزنة له وهو مما يحيله هذا القائل فلا سبيل لدالي انكار كون

كون العقل الفعال مصدقا بالصواب وكون عليه تصديقا واليه اذا طرأ الجهول السيمان على التصديق الصواب في محله تحقق
 تصديق الصواب في عقل الفعال كما نعلم فلا محيص لمن كون علم العقل الفعال تصديقا وما ذكره في الجواب خلاف محض تحقق
 عليه انصارا على قولهم فتدري قال في الحاشية اشارة الى مناقشة ظاهرة لان الحافظة خزنة لما يدركه الوهم وهي المعاني
 الجبرية وليس خزنة لما يدركه العقل الصرف بالاسوة الوهم يعني الاسرار الكلية والجزئيات المبردة والكانات القوة الوهمية قد
 فيها نفع من المدخلات والفرق بين المغالط وبين دركات الوهم الظاهر في تتبع كتب القوم والذهول قد يعرض في اقتضايها
 الكلية الكاذبة فيلزم ارتسامها في المبادئ العالية انتهى والحاصل ان الحافظة انما هي خزنة للمعاني الجبرية التي يدركها
 بواسطة الوهم لا للمعاني الكلية التي يدركها النفس الابوابية قوة جمانية وان كان يخلط فيها الوهم فالكلواذب الكلية انما يدركها
 النفس الابوابية قوة جمانية غاية الامر ان الوهم يخلط العقل فيصدق بالكلواذب لان الكلواذب الكلية يدركها العقل بواسطة
 الوهم شأنه بين يدركه العقل بواسطة الوهم وبين ما يدركه بواسطة وان كان الوهم هناك سببا للتخليط في ادراكه فقول لان
 الحافظة خزنة لما يدركه الوهم معناه ان الحافظة خزنة لما يدركه العقل بواسطة الوهم وكذا قوله وبين دركات الوهم اربع هي
 بعد دركات الوهم دركات العقل بواسطة الوهم فاسناد الادراك الى الوهم مجاز من حيث انه واسطة في الادراك فقط ما
 اوردوه بعض شراح من ان المدرك ليس الا النفس الوهم والحس يشترك في الادراك فمضى كون الحافظة والتخيل خزنة للمدركات
 الوهم والحس يشترك فيهما فخران لما يدركه النفس بمعونتها بالكلواذب لما كانت مدركة بمعونة الوهم كانت الحافظة خزنة لها انتهى وقد سخط
 ان الكلواذب الكلية ليست مدركة بمعونة الوهم انما المدرك بمعونة الوهم المعاني الجبرية نعم الوهم يخلط العقل في التصديق بالكلواذب الكلية
 فلما تكون الحافظة خزنة لها ثم لا يخفى ان ادراك الكلواذب الكلية على نحوين الاول الاذعان بها الثاني تصورها والوهم انما العقل يعني
 النحو الاول من ادراكها فانه يخلط العقل فيثبت بالكلواذب لا يخلط للوهم في النحو الثاني والذهول السيمان قد يطير ان على
 الكلواذب الكلية المتصورة فموجب القول بارتسامها في عقل الفعال ولا يمكن القول باختزانها في الحافظة اذ لا يخل في تصور الكلواذب
 الكلية للوهم سلافا حتى ما افاده الحق الدواني قوله سوار كان نفس المعلم يعلم ان الفلاسفة ذهبوا الى ان العلم على قسمين
 الاول العلم المحسولي والثاني العلم المحصورى وقالوا لان العلم كان عين الصورة الخارجية فهو العلم المحصورى وان كان غير باق
 العلم المحصورى فمعلم من قدام العلم المحصورى عين المعلم ذاتا واعتبارا فانه لو كان مرادهم بكون عين الصورة الخارجية كونه عينيا متحدة
 ولو كان غيرا اعتبارا لم يصح العقاب عليه وبين ان العلم المحصورى فانه ايضا عين الصورة الخارجية حقيقة وغيرا اعتبارا وقد اشار الشارح
 الى ذلك حيث شبه بقوله وغيره ولو بالاعتقاد الى ان المراد في المحصورى كونه نفس المعلم انه نفس المعلم بالاعتقاد اصلا بقرينة
 متعاقبة المتغيرات بالاعتقاد المذكور في الشق الثاني وتحقيق ذلك ان العلم المحصورى انما يكون محصورا نفس المعلم عند العلم

[illegible]

العاقل في علم النفس المجردات بانفسها مقايير لمصدق المقول العلم هناك ليس نفس المعلوم بل برصفة انضمامية مغايرة للعلوم
 والعالم هي الحالة الادراكية المعبر عنها بانفس مصداق العالم هي النفس شلا من حيث قيام تلك الصفة بها ومصداق العلم
 هي من حيث وقوع تلك الصفة عليها كما ان مصداق المعلق بالسكر اذا عالجت النفس ابتداء من حيث قيام صفة المعالجة بها
 ومصداق المعلق بالفتح هي من حيث وقوعها عليها واحاصل ان العلم صفة واحدة بالحقبة يعبر عنها بانفس بتجليات
 باختلاف متعلقاتها فان كان متعلقها امر اغايبا عن العالم كان متعلقها بوسط صورة الكا صفة مستعدة عند العالم بمعنى ان
 صفة العلم تعلق بصورة اولاد بالذات وبثانيها بالعرض فيسمى العلم حصولا بالقياس الى ذلك الامر ذي الصورة
 لانه بالقياس اليه براسة حصول الصورة وان كان متعلقها امر اغايبا عن العالم كنفس ذاته وصفاته واصولها صفة
 فيه كان متعلقها بالذات لا بواسطة صورة فيسمى العلم حضورا لانه ليس بواسطة حصول صورة فالفرق بين العلم
 الحضورى وبين العلم الحصولى انما يجب حصول العلم بوسط صورة وعدمه والدليل على ذلك ان العلم بالمعنى المصدرى
 الذى يجب عنه يستقر عن العالم بالعلم الحضورى كما انه يستخرج عن العالم بالحصولى والكماله مكاره لا الصفة
 اليها والمعنى المصدرى عبارة عن الحدث من حيث تلبسه بالفاعل اما بان يكون التلبس بالفاعل جزر منه او قارجا
 عنه فلو طامع على اختلاف الرايين فكونه مشتركا بين العلم الحصولى والعلم الحضورى دليل على ان بينهما معنى مشترك هو الحقيقة
 المتجسدة عنها بانفس وهو الحدث الذى اذا اعتب تلبسه بالفاعل كان من حيث تلبسه بالفاعل معنى مصدرى بالعلم حقيقة
 هي تلك الحقيقة المشتركة التى نسبت الى المصدرى اليها نسبة الانسانية الى الانسان الحيوانية الى الحيوان فاشتركا
 دليل على اشتراك فضاء اخر اذ كان اشتراك الانسانية والحيوانية دليل على اشتراك حقيقة الانسان والحيوان اما الفاعل
 الفاعلون بان العلم الحضورى نفس المعلوم بلا تغاير اصله مستند هم امران ذكرهما الشيخ الاول ان مناط العلم وجود المجرد
 عند المجسدة ونفس الذات المجردة اى صفة هي مبدء الانكشاف فنهى العلم اذ العلم هو مبدء الانكشاف ونهاياتهم وسلم
 ان بنفس وجود المجرد عند المجرد هو مناط العلم وذلك ممنوع والمجرد اى صفة المجرد انما يكشف عن المجرد بقيام صفة العلم
 المتجسدة عنها بانفس بذلك المجرد والثانى ان الصورة انما يكون مبدء الانكشاف ذي الصورة لانه اتم واسطة في حضور ذي
 الصورة عند المدرك فاذا كان الشئ بنفسه حاضرا عند المدرك فاجابة في انكشافه عنده الى توسط الصورة ونهاياتهم
 على الشئ اذ كان حاضرا بنفسه عند المدرك حتى في الانكشاف الى حصول صورة عند المدرك على العلم نفس كل شئ كما يعبر عن الحق لما ذكرنا ولما ذكرنا
 من ان مصداق العاقل في علم النفس والمجسدة وانتهى بمصدق العقل والمقول بلا تغاير اصله فاعية النسخة
 لانه لا يربح عاقل في ان المعنى المصدرى للعلم المتجسدة يستقر في علم النفس والمجردات بانفسها وتستخرج هناك

يفيء واذا كان المعنى المصدرى للمعلم متشراعا هناك مع اشتراح مفهوم العالمية ومفهوم المعلوماتية من ذات العالم ومفهوم العالم
 ومفهوم المعلم ومفهوم العلم متضايقة والمفاهيم المتضايقة لا يمكن اشتراعا بين ذات واحدة الالهيات ما غود في مرتبة
 المصدق لانها متشابهة ومن المستحيل ان يكون مصداق المتقابلات واحدا فاذن مصداق العالم يجب ان يكون مغايرا
 لمصداق العلم ومصداق العلم ايضا وكذا مصداق المعلم يجب ان يكون مغايرا للمصدق العالم والمصدق العلم
 كما ان مصداق المعالج بالكسر مغاير لمصداق المعالج بالفتح فيما اذا عاجلت النفس ذاتها فكما انها من حيث القوة
 انفصالية معالج بالكسر ومن حيث القوة الانفعالية معالج بالفتح كذا كل شيء من حيث قيام العلم بها عاقلة ومن حيث لغات
 بها لغات لغات قويا محقولة ولا يمكن ان يكون مصداق العاقل والمحقول واحدا تضائفا كما لا يمكن ان يكون مصداق
 المعالج والمعالج واحدا لاجل التضائيف وبذا انفصل ما قل ان بعض من ان العالمية والمعلوماتية متضائفتان وكذا العلم
 والمعلوماتية ولا يركز اجتماع التضائيفين في محل الاعداد المتبايرة ما اذا فاقم الحكماء قدس سره في جواب بعض لفتائمه من
 ان كونها متضائفتين محض كيف يجوز ان يكشف نفسه عنه نفسه وكذا الاله في كون الشيء مجرد لاكتشاف نفسه ثم ان كيف
 صدر منه هذا القول فانه يستلزم ان يكون شيان متضائفتين بالقياس الى شيء واحد انتهى بعبارة الشريعة فاني لم احصله
 بعد الذرقة ففهم بعد التامل في كلامه هو ان العالمية والمعلوماتية وكذا العلم والمعلوماتية لا تضائفت بينهما في علم الشيء
 بنفسه لان قسطن الشيء نفسه معناه عدم غيبية الشيء عن نفسه وليس اضافة حتى يكون العالم والمعلم بهذا النوع العلم الذي كماله
 الى عدم غيبية الشيء عن نفسه متضائفتين او يكون العلم الذي هو عدم غيبية الشيء مضائفا للمعلم فجزان يكشف الشيء
 عند نفسه ان يكون الشيء مجرد لاكتشاف نفسه من وول لزوم تغايريه وبين نفسه فاحاصل اول كلامه واما قوله ثم انه
 كيف صدر منه هذا القول الى اخره فخلل محصله انه قد تقرر عندهم ان شيئين انما يكونان متضائفتين اذا لم يكن موصوفهما
 كاللاوهة والبسوة فانها انما يكونان متضائفتين اذا لم يكن الموصوف بهما واحدا وكان الصف الموصوف باللاوهة بهما
 بالقياس الى شخص مغاير لنفسه والصف الموصوف بالبسوة بهما بالقياس الى شخص مغاير لنفسه كما يزداد لعمرو بنو عمرو
 لزيد فالصفات الموصوف باللاوهة هي في الحقيقة بالقياس الى عمرو والصفات الموصوف بالبسوة هي في الحقيقة بالقياس الى
 زيد وما اذا كان الموصوف بهما واحدا وكان شيئين الى شيء واحد فلا يكونان متضائفتين كاللاوهة والبنوة المبتعتين في زيد مثلا
 فانها اذا اقيستا الى ذات زيد مثلا لا يكونان متضائفتين اصلا فان الالهة زيدا لا يعينان بنوة انما يعينان بنوة كذا بنوة
 زيدا لا يعينان الالهة انما يعينان الالهة واهما اجتمعت العالمية والعلم والمعلوماتية في ذات واحدة وكانت مقسمة الى
 شيء واحد لم يكن بينهما تضائفتان فالتعليل بتضائفتها يستلزم ان يكون شيان متضائفتين بالقياس الى شيء واحد وقد ظهر

البطالة فيها ما عندى في تقرير كلامه وهو ليس بشئ اما الاول فلانه ان يكون العلم بالمعنى المصدري المعبر عنه بنسبة
 منتزعا عن الذات العاقلية نفسها لا يكون والثاني ظاهر البطالة والعلافة اليه لا يتكره صحة انتزاع العلم بمعنى بنسبة
 عن تلك الذات ولا ريب في ان العلم بهذا المعنى مضانيف لمفهوم المعلوماتية ولا في ان العالم بالمعنى المشتق من هذا المعنى
 باعتبار كلامه مضانيف لمفهوم المعلوم المشتق من هذا المعنى باعتباره وقوده ولا معنى لانكار التضائيف بين العلم والعالمية و
 المعلوماتية بالمعنى المذكور واذا كانت تلك المفهومات تضائيفية فلا يمكن ان يكون مصداقهما واحدا وعدم غيبية الشئ عن نفسه
 وان لم يكن اضافية لكنه صحيح لانتزاع المعنى الثاني وهو يصبر عنه بالنسبة فلا سلب لانكار التضائيف بين العالم والمعلوم
 وكذا بين العلم والمعلوم الا اذا انكر صحة انتزاع مفهوم العلم بالمعنى المصدري من الذات العاقلية نفسها وانما لا اجتر على ذلك
 ولا ابرهم يجزون على نفس لمدلول البرهان القاطع على ان علم احوال سبجانه بذاته نفس ذاته وليس صفة منضمة اليها وان
 معنى كون الصفات عين الذات ليس هو ان الصفة حقيقة عين الموصوف فان ذلك محال بالبداهة فان ما هو صفة حقيقة
 غير الموصوف قطعاً بل معناه ان ما يترتب في غيره سبجانه على الصفات يترتب فيه سبجانه على نفس الذات حكماً بان العلم
 بالمعنى المصدري المعبر عنه بالنسبة غير منتزع عنه سبجانه اذا القول بانتزاعه عنه تعالى فيضى الى القول بتبعية مصداق
 العالم ومصداق العلم ومصداق المعلوم في علمه بذاته كما عرفت وحكماً بان ما يترتب في غيره على قيام الصفة من الانكشاف
 يترتب فيه سبجانه على نفس ذاته ولما لم يدل برهان قاطع على ان مبدء الانكشافات في علم النفس وغيره من الاذيان العاليية بتبعية
 نفس ذاتها فلا بحث على انكار انتزاع العلم المصدري من الذات العاقلية مع ان انكار ذلك يكاد يكون ملحق بانكار
 الضروريات واما الثاني فلانه اذا صح انتزاع معنى العلم المصدري ومفهوم العالمية ومفهوم المعلوماتية من الذات العاقلية
 نفسها فلا مجال لانكار التضائيف بين العلم والمعلوم وكذا بين مفهوم العالم ومفهوم المعلوم فان العالمية المنتزعة من الذات
 العاقلية نفسها اما ان يكون بانها معلوماتية اولاً والثاني بجهي البطالة اذ لا معنى للعالمية م دون المعلوماتية وعلى الاول فالمعلومية
 التي هي بازار العالمية في علم الذات نفسها اما ان تكون منتزعة عن تلك الذات او منتزعة عن غير باو الثاني في ظاهر البطالة
 فتعين الاول نظراً لكون العالمية وبين المعلوماتية في علم الشئ بنفسه تضائفاً بلا شبهة واما ان شيتين لا يكونان
 متضائيفين بالقياس الى شئ واحد اى ان كان الموصوف بهما ذاتاً واحدة فليس كليهما فان المعالج والمعالج فيما اذا كانت
 النفس ذاتاً متضائيفين قطعاً مع ان الموصوف بهما ذات واحدة فحق اذن ان مصداق العالم مقايير لمصداق
 المعلوم فان قلت المعلوم انكشف نفس الذات لا الذات مع حيثية تعلق العلم بها بان يكون انكشف امرين الاول
 نفس الذات والثاني حيثية تعلق العلم بالذات فانما نعلم ذاتها ولا نعلم حيثية تعلق العلم بها قلت نعم انكشف والمعلوم

ففس الذات لكن الذات لما تكون معلومة وتكشفه بتعلق صفة العلم بها لا ينسبها كما ان المعالج بالفتح نفس الذات لكن من حيث تعلق المعالجة بها لا ينسبها ولا يلزم من ذلك ان يكون المعالج امرين الذات وحيثية تعلق المعالجة بها وكما ان صدق العلوم بالعلم المحصولي الحقيقة من حيث تعلق العلم المحصولي بها لا ينسبها بنفسها بالالاتفاق بينا وبين الفلاسفة ولا يلزم من ذلك ان يكون للمعلم امرين الاول نفس الحقيقة والثاني حيثية تعلق العلم بها فأكثرا ما نعلم الاشياء ولا نعلم انها معلومة ولا نخطر بان حيثية تعلق العلم بها الا بالافتات جديدة فقلت العلم بالمعلم المحضوري هي الذات الحاضرة عند المدرس والحاضرة عند المدرس ليس النفس الذات لا هي مع حيثية زائدة قلت الحاضرة في الواقع نفس الذات وقد تعلق بها العلم في الواقع فالكشف بتعلق صفة العلم بها بالعلوم اى متعلق صفة العلم هي الذات الحاضرة نفسها لا هي مع حيثية تعلق العلم بها بان يكون حيثية تعلق العلم بها جزئيا متعلق صفة العلم كما ان المعالج بالفتح اى متعلق صفة المعالجة نفس الذات لا هي مع حيثية تعلق المعالجة بها حتى يكون حيثية تعلق المعالجة بها جزئيا متعلق صفة المعالجة اذ لا معنى لتعلق صفة المعالجة بتلك حيثية وكما ان العلوم بالعلم المحصولي اى متعلقة نفس الحقيقة لا هي مع حيثية تعلق العلم المحصولي بها مع الاتفاق على ان مصداق المعلم بالعلم المحصولي الحقيقة من حيث تعلق العلم المحصولي بها لا ينسبها بنفسها وبذا ظهر واذ اوردت ما عرفت فاعلم ان حقيقة العلم مطلقا لما كانت هي الحالة الادراكية وكانت قد تعلق بالشئ نفسه لا بتوسط صورة وقد تعلق به بواسطة الصورة وكانت منسوبة الى الصور والتصديق كان العلم المحضوري الذي هو عبارة عن الحالة الادراكية المتعلقة بالشئ لا بتوسط الصورة ايضا منسوبة الى الصور والتصديق والدليل على ذلك اننا نعلم بوجودنا من دون حاجة الى تفصيل صورة ونستزاع اثر بالضرورة فلو كان في الازمان علما حصوليا لم يكننا الا اذا كان بوجودنا لا بعد تفصيل صورة اوضاع وصورة المحول وصورة النسبة الزائدة بينهما في اذ باننا وليس الامر كذلك بالبداية وبذا وان كان مخالفا لما عليه المشايخ لكنه التحقيق بل الحق ان علم الواجب تعالى اية الصور وتصديق فانه سبحانه يعلم الصواب ويعلم انها صواب وقد ابرو العلم التصديقي والتجاذف المعنى باطل بل كضرر كيث وهو ينص الى القول بجهل سمانه لصدق الصواب سبحانه وتعالى عما يصفون نعم الصور والتصديق في علم الباري عز وجل ليسا شيئين بل نفس ذات من حيث انها متشابهة للانكشاف الواقعي للصواب والتصديق ومن حيث انه مبدء الانكشافات الحقيقية التصورية تصورية فماترتب في غيره على قيام صفة الصور والتصديق ترتب على نفس ذات الحق المقدسة ولو صطلح على ان لا يسمى علمه سبحانه تصورا وتصديقا نظر الى عدم تعلق احدهما في المنطق بالبحث عنه فلا مشقة فيه فان وسوسك الوهم بان لا يمكن القول بكون العلم المحضوري تصديقا وكون علما بوجودنا تصديقا حضوريا اذ متعلق التصديق ليس خارجا عن الحقيقة فالحصول صورة

الموضوع وصورة المحمول وصورة النسبة المحالفة في الذهن لا يمكن التصديق المتعلق التصديق لا يكون حاضر الا بتوسط الصورة غلا كان
حتى يمكن ان يكون التصديق حضوريا قلت سياقي في فاتحة بحث التصديقات من المسم ان التصديق منه اجمالي ومبركشافا لا اعم
وقد كما اذا رايناها اذ ابيض فصدقنا بياضه بمجرد رؤية من دون ان نحصل او لا صورة الموضوع وصورة المحمول وصورة النسبة كذا
في الذهن تفصيلا ثم نعلق بها الاذعان ومنه تفصيل يحصل بعد حصول الصورة مفصلة في الذهن فالصديق المحضوري من تفصيل
الاول فتعلقه نفس ذاتنا التي هي مصداق للوجود ومثالا في او الغلاسة وان زعموا ان اعلم المحضوري لا يكون مقصورا وقصد لقا
لكون العلم المحضوري مقصورا وقصد لقا لازم عليهم قطع الان اعلم المتعلق بالمقصور وكذا العلم المتعلق بالتصديق المحضوري لانه متعلق
بصفات النفس عليها بانها صفاتها محضوري واعلم محضوري عين معلومة اتنا وانها لا عينه بما فالعلم المحضوري المتعلق بالمقصور
سبب ان يكون مقصورا واعلم المحضوري المتعلق بالتصديق يجب ان يكون مقصودا ولا يمكن ان يكون مقصورا ذلك العلم له اعتباران
فمن حيث انه علم بما هو غير العالم بصفاته المقصورا والتصديق ومن حيث انه مبرر لاكتشاف نفسه علم محضوري وليس مقصورا والتصديق
لان المقصور والتصديق حقيقتان محصلتان فلا يمكن ان يكون الحقيقة المقصورة او الحقيقة المقصودة باعتبار مقصورا وقصد لقا ولا
يكون باعتبار مقصورا وقصد لقا فان الحقيقة محمولة في جميع اعتباراتها ذوا وما ذكرنا ان الحان في المقصودات الاشياء كذا الحق
الاقب بالاتباع قوله وغيره ولو بالاعتبار كما في الحصول العلم والمعلوم في الحصول متحان بالذات متناهية ان بالاعتبار عند فهم فان
العلم عند فهم هي الصورة الحاصلة في الذهن من حيث اكتشافها بالعروض الذهنية والمعلوم نفس حقيقة تلك الصورة بما هي هي و
سواء تفصيل ذلك انشائه تعالى قوله وسواء كان مرارة لما اخطأ بقصد مقصوده اعلم ان في حصول الصورة في الذهن
ثمة بين مشهورين الاول ان يحصل في الذهن امثال الاعيان ومثما بما هو الثاني ان يحصل فيه انفسها وحقا كقولها
فعلى المذهب الاول لا يحصل في الذهن حقيقة من الحقائق الاعلانية وماهية من الماسيات الزائفة بل انها يحصل في امثال
والاشياء لكن الاشياء على انما فيها ما يبرشج ومثال الحقيقة المقصود مقصورا كالماهية الانسانية ومنها ما يبرشج ومثال بعض
وجوه تلك الحقيقة وعرضياتها المتعددة معها في الواقع بالعرض فعنى الانسان يحصل في اذنا مثال الحقيقة الانسانية الموجودة في
الخارج وعنى الكاتب يحصل في الذهن مثال الحقيقة الكاتب المتحدة بالعرض مع الانسان في الواقع والاول على قسمين الاول
ما هو مثال مطابق للحقيقة المقصود مقصورا كعنى الانسان الحقيقة الانسانية والثاني ما هو مثال مطابق لذاتيات تلك الحقيقة او
لانها كالمفهوم الحيوان ومعهم انطلق مثلا الاحصاليين في الذهن فانها مثال ان لذاتيات الحقيقة المقصود مقصورا اعنى
الحقيقة الانسانية مثلا كعنى اليهودي وعنى الصورة احصاليين في الذهن فانها مثال ان حقيقة الجسم المقصود مقصورا فعلى هذا
المذهب العلم بالشيء على انما فانه لا يمكن ان يكون انما عند المدرك نفس ذلك الشيء بلا توسط مثال وهو العلم المحضوري او لا

يكون المحضر عند المدرك نفساً فان يكون المحضر عند المدرك مثال نفس ذلك الشيء وهو العلم بكنهه الشيء او مثال ذاتياته وانما هو
 بهو علم الشيء بالكنهه او مثال وجه من وجهه و عرضياته وهو علم الشيء بالوجه فان يسمى العلم المحصورى بالعلم بكنهه الشيء وهو علم بكنهه الشيء من
 ان يكون المحضر عند المدرك نفس الشيء او مثال نفس ذاته كان الاقسام ثلثة العلم بكنهه الشيء والعلم بان كنهه العلم بالوجه وان نفس العلم
 بكنهه الشيء ما يكون المحضر عند المدرك مثال نفس الشيء كان الاقسام اربعة راجعاً الى العلم المحصورى وعلى المذهب الثاني اقسام العلم بكنهه
 بذاته اقسام لان المحضر عند المدرك اما نفس الشيء بلا توسط الصورة فهو العلم المحصورى او المحضر عند صورة فنى لما صورته نفس الشيء
 وهو العلم بكنهه الشيء او ذاتياته ذلك الشيء بان يكون مرآة للملاحظة بان يكون الاتفاقات بالذات الى ذلك الشيء واما حصل في الذات
 ذاتياته المتحدية مع الذات وهو علم الشيء بالكنهه ووجهه و عرضياته من عرضياته بان يكون الاتفاقات بالذات الى ذلك الشيء وبالعرض
 الى وجهه لا يدرى به مرآة للملاحظة والحصول في الذين بالذات للوجه وبالعرض لذلك الشيء من جهة اتحاد مع بالعرض وهو علم الشيء
 بالوجه فاقسام العلم على المذهبين الاخرين على الثلثة والاربع ان لم يعد العلم المحصورى من العلم بكنهه الشيء بل الحق ان العلم على تخويل
 فانه ان انكشف بنفس حقيقة الشيء فهو العلم بالوجه والفرق بين العلم بكنهه الشيء وبين علم الشيء بالكنهه بان المحضر عند المدرك في الاول
 نفس حقيقة الشيء او مثال نفس حقيقة الشيء وفي الثاني حقائق ذاتياته وامثال حقائقها كنهها مرآة للملاحظة ذلك الشيء وآلات
 الاتفاقات اليه ليس الشيء فان ذاتياته التي اذ حصلت في الذين بانفسها او بامثالها جعلت مرآة للملاحظة ذلك الشيء فانما يحصل
 نفس حقيقة ذلك الشيء اليه او مثاله يحصل ذاتياته او مثاله في الذين فيكون هذا النوع من العلم هو العلم بكنهه الشيء فان انكشف فيه نفس
 حقيقة غايه الامران فلا نخوس العلم بكنهه الشيء يحصل بعلم ذاتياته وهذا لا يتوجب ان يكون ذلك نوعاً غير العلم بكنهه الشيء الذي يحصل
 من دون ان يعلم اول ذاتياته الشيء في نحو الادراك حتى يجب عدة متاعلى حيا له ان كان مغايرة الذي هو حصول للمدرك لانه حاصل بعلم
 بالذاتيات بخلاف ذلك اما ان لا يحصل نفس حقيقة الشيء او مثاله يحصل ذاتياته او مثاله في الذين بل يكون المحضر في
 الذين ذاتياته فقط ويكون هي مرآة للملاحظة ذلك الشيء من دون ان يحصل نفس حقيقة في الذين كما نزع بعض المتأخرين
 فذلك باطل فانه يستلزم ان لا يقيد الكسب النظر على بل الاتفاقات والملاحظة فقط وهو صريح البطلان وسياتي انشاء الله
 تعالى مفصلاً فقد وضع ان الحق هو ان العلم على تعيين الاول العلم بالكنهه سواء حصل بعلم ذاتياته او حصل بهو علم
 الشيء بالعلم بالوجه ولذا لا ترى في كتب القدماء ما فراس ترجيح القسمة على كنهها واما ما ذكره الشافعي من ان الاقسام اربعة راجعاً الى العلم
 الشيء فهو جري منه على عادته في التقليد فان بعض الاجلّة من المتأخرين رجع القسمة فقال ان الصور على عليية من الشيء قد يكون مرآة
 للملاحظة وهي مستهالة التصور بالكنهه والتصور بالوجه فان المرآة والرعى انكنا متحدتين بالذات وتغايرين بالاعتبار فالتصور
 وانكنا بالعكس فالتصور بالوجه وقد لا تكون مرآة للملاحظة فان تعلق العلم بالشيء من حيث هو فالعلم بكنهه الشيء وان تعلق

بوجه من وجوه فهو العلم بوجه الشيء انتهى ولا ينبغي على ذي القسيل ان يتصور من الوجه في علمه بوجه الشيء بل هو علم بوجه الشيء بالوجه او بوجه
 فخط فهو علم بوجه بوجه فهو قسيل العلم بوجه الشيء والوجه ذو الوجه كالأشياء ووجه العلم لان في الوجه ليس بمباصل في الذهن
 في هذا النوع العلم لا يملك ان يكون الشيء معلوما من دون ان يحصل له حقيقة اليه صريح العلم لان في هذا كما افاده بعض الالفاظ
 قدس سرارهم وقد سمي النظارة فقد قال الشارح في الحاشية المتعلقة على قوله العلم بوجه الشيء ان الفرق بينه وبين العلم
 بوجه الشيء ان الصورة المحاصلة اذا لم تكن مرة للملاحظة الشيء فان حصلت من حيث انها عرضية وخاصة بشيء فعلمه بالقياس
 ذلك الشيء علم بوجه الشيء والا فهو علم بوجه الشيء كما كتب مثلاً اذا حصل في الذهن خطر معه بالبال انه عرضي للانسان فان لم يكن
 مرة للملاحظة كان بالقياس الى الانسان علماً بوجه الشيء وبالقياس الى نفسه علماً بوجه الشيء وكون الصورة الواحدة علماً بوجه
 الشيء وبوجه الشيء بالنظرين مخصوص بالعرضيات والامليات كالحيوان الناطق مثلاً اذا لم يكن مرة للملاحظة الانسان يحصل
 في الذهن من حيث انه هذا الانسان وكنهه كان علماً بوجه الشيء مطلقاً سواء قيس الى الانسان او الى نفسه فاقبل انتهى في هذا الكلام
 ليس معنى لان الملتفت اليه في العلم بوجه الشيء اما ذوى الوجه فهو من قبيل علم الشيء بالوجه او الوجه فهو علم بوجه الشيء
 العلم بوجه الشيء بالفرق بان الوجه في العلم بوجه الشيء حاصل بالذات وملتفت اليه بالذات وذو الوجه ملتفت اليه بالعرض وفي علم
 الشيء بوجه حاصل بالذات وملتفت اليه بالعرض على عكس ذى الوجه بطل حصراً لا تقام في الاربعة اقوال ذلك يمكن في العلم
 بالكنهه اي فان الذاتيات كالحيوان الناطق مثلاً اذا حصلت في الذهن من حيث انه هذا الانسان من دون ان يكون الانسان
 ملتفتاً اليه بالذات لا يكون العلم به من قبيل العلم بوجه الشيء ولا من قبيل علم الشيء بالكنهه والفرق بين العرضيات والذاتيات
 في هذا المعنى كما زعمه الشارح حيث قال وكون الشيء الواحد الى آخر كلامه في الحاشية تحكم بحسب الاصعفى اليه فانه فرق بلا فارق
 وادعاه بلا دليل فان كلامه في الشرح نص على ان العلم بالكنهه وبالوجه هو ما يكون المحاصل في الذهن الحاضر عند المدرك مرة
 للملاحظة مقصود لقصوره وان العلم بوجه الشيء بوجه الشيء لا يكون كذلك فاذا امكن في علم الوجه ان يلاحظ ذو الوجه لا بان يكون
 مقصوداً بالذات وبشيء ذلك علماً بوجه الشيء فكيف لا يمكن في علم الكنهه ذلك بان يلاحظ ذاك كنهه لا بان يكون مقصوداً بالذات
 ولا من ذنب لا يسمي هذا النوع بوجه على حiale ولعل لذلك امر بالتامل وزعم البعض ان العلم بوجه الشيء هو العلم بما هو بوجه الشيء
 الواقع مع قطع النظر عن ملاحظة كونه وجهاً للشيء والعلم بوجه الشيء هو العلم بالشيء الذي لا يكون وجهاً للشيء في الواقع وهذا في غاية
 السقوط لان العلم بوجه الشيء على هذا التقدير لا يكون شامساً العلم بالشيء اذا العلم بالشيء بدون ان يحصل هو او ملتفت اليه غير
 مستقول واما اذا قيس هذا العلم الى كنهه الوجه فهو علم بوجه الشيء على انه لو اعتبر العلم بوجه الشيء من غير التفات الى ذي
 الوجه من اقام العلم بالشيء فكيف لا يعتبر العلم بالوجه من غير التفات الى المحدود من اقسامه مع انه اعم بالاعتبار لا بما هو

ولحدود بالذات بخلاف الوجود وذو الوجود قد ظهر بما ذكرنا من اختلاف ما بينهم من كلام الحق الدواني في الحاشية الجديدة على الشرح
 الجديد للشيخ محمد بن الحسن العلم بالوجود اذا لوحظ الوجود من حيث انه عنوان منطبق على ذي الوجود هو علم الشيء بالوجود اذا لوحظ على وجه لا يصلح
 الانطباق على ذي الوجود فهو علم بوجه الشيء والمعلوم بالتحقيق في صورتين هو الوجود فالعلم بالكتابة مثلا في قولنا كل كاتب كذا
 اى في القضية المحددة علم الشيء بالوجود اى علم بافرا لا انسان الشئ بى افراد الكاتب بواسطة وجهها الذي هو الكاتب فانه غير
 المنطبق عليها والعلم به في قولنا الكاتب كذا اى في القضية الطبيعية علم بوجه الشيء هذا كلامه ولا يخفى سخافته بما ذكرنا قوله كذا
 العلم بالكتابة والعلم بالوجود كما سرعته المدرك الحاصل في الذهن المكان مرة لملاحظة ما قصد لقصوره فالكائن متحد مع ما قصد لقصوره
 بالذات فهو العلم بالكتابة مقياسا الى ما قصد لقصوره والعلم بوجه الشيء مقياسا الى نفس الحاصل في الذهن ان لم يكن متحد معه بالذات
 فاما ان يكون مائلا له سبحانه محض فلا يكون علما بالشيء او يكون متحد معه بالعرض فهو العلم بالوجود مقياسا الى ما قصد لقصوره والعلم
 بوجه الشيء مقياسا الى نفس الحاصل في الذهن اعني الوجود قال الحق الدواني في الحاشية القديمة ان معنى لقصور الشيء بالكتابة هو
 ان يكون منزهة عن مثله في الذهن والقصور بالوجود ان لا يكون هو مثله بل ما يصدق عليه في وجهه يمكن النفس من التوجه به الى
 ما يصدق به عليه فالمراد في المرئي في الاول متحدان بالذات وفي الثاني مختلفان بالذات متحدان بالعرض وتحقيق ذلك ان اتحاد
 الشيء بما هو ذاتي او ذات لا اقوى من اتحاده بالعرض للصاوق عليه فان الاول اتحاد بالذات والثاني اتحاد بالعرض فصدق
 ذلك الاتحاد هو قيام سبب للاشتقاق به حقيقة اذ اعتقاد مفهوم هو بطلان الاتحاد وهو مشترك بين الذاتيات والعرضيات الا ان
 مصداق لكل منهما مختلف فاذا وجد في الماهية في الخارج كانت ذاتيات موجودة فيه بالذات وعرضيات موجودة فيه بالعرض فان
 الوجود العارض للماهية المعروضة غير عارض للعرض فانه مغاير لها بحسب الماهية والجعل نعم لزمها علاقة وارتباط فيصفت بالاتحاد
 بها بوجه فظهير وانما الاتحاد والعقل والشيء مثلا من حيث عارض البياض وكما ان وجود الماهية في الخارج ينسب الى عرضياتها بالعرض
 كذا وجود عرضياتها في الذهن ينسب اليها بالعرض اذ انفتحت النفس بها اليها اى لا حظها بحيث تنطبق عليها فبينها تماثل
 في الوجود والذهن في الخارج اى انتهى وبهذا الكلام في غاية التحقيق على اصولهم فان العرضيات المحمولة انما وجودها في الخارج بمعنى ان
 معروضاتها صحيحة لا تنزعها فانما الوجود بالذات لمعروضاتها لكن لا يحصل ان لا حظها ولا حظ معروضاتها نسب بوجه معروضاتها
 اليها بالعرض من حيث ان معروضاتها صحيحة لا تنزعها واما اذا تنزعها العقل عن معروضاتها فكان الوجود في الذهن لها بالذات
 لكنه ينسب الى معروضاتها من حيث ان مصداقها ومطابق عليها ونشأ تنزعها في الواقع هي معروضاتها فاذا وجد زبد
 في الخارج وقام به للسواد كان الاسود هو العدم مني المحمول موجودا في الخارج بالعرض بمعنى ان وجود معروضه وجودا قائما
 به السواد ينسب اليه بالعرض من حيث ان معروضه مطابق لمعروضه لا تنزعها واذا وجد مفهوم الاسود في الذهن كان

الوجود الذي بالذات لمفهوم الاسود لكنه ان جعل مرآة للملاحظة زيد نسب في الوجود والد سبني بالعرض الى زيد من حيث ان اصدق
 عليه الاسود كما حصل في الذهن في الواقع جوزي فيمين المعروف والعرضي لتعكس في الوجودين ولا ينبغي ان يتوهم ان الكاتب
 شلا متحد الانسان بالمهية ويجعل وان المعروف والعرضي متحدان بالذات جعلنا وجودا كيت ولو كان الامر كذلك اتفق
 بقا المعروف مع زوال العارض ولا ان يلحق ان يحصل في الذهن في علم الشيء بالوجه نفس ذي الوجه كيت ولو كان كذلك
 كان لعلم بالوجه علمه كنه الشيء ومن المعلوم بالضرورة انه اذا حصل الكاتب في الذهن جعل مرآة للملاحظة الانسان لا تحصل صورة
 الانسان في الذهن بل صورة الكاتب فقط ولا ان يتوهم ان الشيء في علم الشيء بالوجه لم يحصل في الذهن لم يكن معلوما فلو
 لم يحصل ذوالوجه بالذات في الذهن لم يكن معلوما وذلك لان الحصول بالذات انما يجب في المعلومات بالذات فما يكون
 حاصل في الذهن بالذات يكون معلوما بالذات وما يكون حاصل بالعرض يكون معلوما بالعرض وذو الوجه في علم الشيء بالوجه
 معلوم بالعرض كونه حاصل بالعرض فظهر ان كلام الحق مالا غبار عليه كونه نظيره اتحاد المعروف والعرضي واتحاد العقل
 والشيء في عارض البسيط لا يخلو عن خزانة كيت واتحاد المعروف والعرضي مناط الحمل بالمواطات واتحاد العقل والشيء
 في عارض البسيط ليس كذلك بل هو اتحاد بالحمل فينبهنا فزاد بين كما لا يخفى قوله فجعل المقسم مطلق العلم قد عرفت
 ان مبدأ مقسمة الى التصور والتصديق بالحققة عند البعض هو الحصول بالحادث وعند البعض هو الحصول مطلقا عما وثا كان
 هو قدما وعند التحقيق انه اعلم سوى علم الواجب سبحانه مطلقا حضوره باكان او حصولا قديما باكان او حادثا قال الاولون ينقسمون
 المقسم بالحصولي الحادث والاخرين ينقسمونه بالحصولي مطلقا وعلى التحقيق لا ينقسم المقسم العلم الا باسوي علم الواجب سبحانه
 وليس ذلك تخصيصا بالحققة فان العلم مشترك لفظا بين علمه سبحانه وبين علم غيره وتعالى فان علم غيره وحضوره باكان او حصولا
 قديما كان او حادثا حقيقة واحدة هي الحالة الادراكية وعلية تعالى حين ذاته المقدسة فلا يمكن ان يراد بالعلم كلاهما معا فان ذلك
 ينفي بالي عدم الاشتراك فلا يراد بالعلم ههنا على التحقيق الا الحقيقة الواحدة المنقسمة الى التصور والتصديق المسماة بالحالة
 الادراكية الشائعة الحضور والحصولي كاحققا ومفصلا فالمقسم بالحققة على الرايين الاولين هو العلم الخاص لكن احصل
 المقسم مطلق العلم لا العلم الحصولي او العلم الحصولي الحادث اذ لا حاجة الى تخصيص نظرا الى استلزام انقسام الخاص انقسام
 العام وكون التقسيم نسب بقدر العن وعلى التحقيق هو مطلق العلم لا يهيل الى تخصيص قوله او الحادث الظاهر انه
 المراد الحصولي الحادث ويمكن ان يكون في ايامنا الى اذ ذكره البعض من تخصيص المقسم بالحادث مطلقا غير تقييد بالحصولي و
 يراد على ذلك البعض ان تخصيص بالحصولي مالا بد منه لاتفاقهم على ان الحضور مطلقا لا ينقسم الى التصور والتصديق وتخصيص
 بالحادث باطل لما تحقق من ان الحصولي القديم لا ينقسم الى التصور والتصديق قوله اذ لا حاجة الى تخصيص لا يخفى عليك ان

الظاهر من تقسيم انحصار المقسم في الاسم والاشي ان مطلق العلم غير مختصر في القصور والمقتضى عند من لا يرى ان القصورى فقط او
انحصارى القديم ايضا لقصورا ولقتديا فلا بد على راءه في تقسيم من تنهيه يستقيم الانحصار وما قيل من ان انحصار الخاص يستلزم
انحصار العام او كل حكم ثابت للفرد ثابت للطبيعة في غاية السقوط لان الحكم الثابت للفرد انما ثبت للطبيعة في ضمن ذلك الفرد
فكما ثبت الانقسام والاحصاء للعام في ضمن خاص ثبت عدم الانقسام وعدم الانحصار في ضمن خاص آخر فالعام حامل للحكم
المتناهي فانه انحصار العام بمعنى انحصار خاص من انواعه ليس انحصار العام حقيقة والتبادر من تقسيم الانحصار الحقيقي كما لا يخفى قوله
وتقسيمه يتواءم مع الضمن فان القوة ادنى من ان يكون عامته كلية وانت تعلم انه لا تقسيم حقيقة في مورد التسمة الى القصور والقتدي
عند من لا يرى انحصارى او القديم مقصورا ولقتديا وانما تقسيم في العبارة باطلاق نظا العلم عدم تخصيصه في اللفظ ومثل تقسيم
بهم جيان الانقسام في جميع انحاءة وهو غير مستقيم عند من لا يرى جريان في جميع الانحاءة فتخصيص مورد الانقسام بالنسب للافهام
واقربا الى الافهام من تقسيم الذى ينضى الى الالهام والابهام قوله فان قلت ايراد على قوله جعل المقسم مطلق العلم بانه انما
يصح لو كان المقسم مطلق الاشئ وليس كذلك فان المقسم الاشئ المطلق او المقسم يجب ان يؤخذ من حيث العموم والاشترك فلا يكون
مطلق العلم متساويا كما يكون المقسم به العلم المطلق قوله فان اعتبر في موارد التقاسيم الاشئ المطلق لانه لا بد او لا من بيان الفرق
بين الاشئ المطلق وبين مطلق الاشئ ثم من تحقيق ان المعبر في موارد التقاسيم ما هو فقوله المية ان اخذت لا بشرط شئ من دون
اعتبار من راءه عليها ففى مطلق الاشئ ففى توحيد معين وجودها وشا صها ففى حايلة الاحكام العموم والخصوص جميعا وان اخذت بشرط
العموم ومن حيث الاطلاق بان يلاحظ معها العموم والاطلاق لا بان يجعل قيدها والالم تكن مطلقة بل مقيدة باطلاق ففى
اشئ المطلق يستحيل ان يوجد بوجود الاشخاص اذا الاطلاق ينافى التخصيص والعموم ايضا م انخصوص والاول موضوع القضية
المهيلة القديمة والثاني موضوع القضية الطبيعية الاول موجود في الخارج وفي الزمن والثاني في الزمن فقط فاذا وجد فرد من
المهية في الخارج كزيد وجدت مطلق المهية كطلق الانسان بعين وجوده في الخارج ولا يصح ان يقال بوجود المهية المطلقة بعينه
فانها لا تلتخص الاطلاق لعدم صلاح الطبيعة المطلقة من الفرد وهو انفرادها عن غيرها بل لا يتحقق الفرق بين مطلق الاشئ وبين مطلق الاشئ
المتناهي ففى انما يشبه الاول ان الاول لا يتحقق تحقق فردية شئ متناهي ففى انما يشبه الاول ان الاول لا يتحقق تحقق فردية شئ متناهي ففى انما يشبه الاول
عالم الاحكام العموم والخصوص معا والثاني حامل لاحكام العموم فقط والثالث ان الاول موجود في الخارج ايضا دون الثاني
فانه موجود في الزمن فقط اور وعليه انظر في كلامه بوجود الاول ان موضوع الطبيعة لا يمكن وجوده في الخارج لانه ما فرد بشرط
الكثيرة والعموم فلا معنى للتحقق فردا في ان لا يتحقق موضوع الطبيعة بتحقيق فرد كانت الطبيعة قضية خارجة للتحقق موضوعها
في الخارج على هذا التقدير والالزام صريح البطالان الثالث انه لا يتحقق موضوع الطبيعة بتحقيق فردا لانه ايضا ما فردا

انه بانفتاحه الانتشار اسما فموضوع المهلة البنية لا يتفق اسما بانتشاره والراجح ان ما ذكر من وجوه الفرق تناقض متناهات اذا قهر
 الثاني يناقض الوجه الاول لان موضوع الطبيعة لا يحقق تحقق الفرد ضد حمل الاحكام بخصوصه والاول يناقض الثالث لان
 موضوع الطبيعة لا يحقق تحقق الفرد ضد وجوده في الخارج كذا قالوا واما الحق ان معنى تحقق موضوع الطبيعة تحقق فرد ليس هو انه يوجد
 وجود الفرد بل معناه ان وجود الفرد صحيح لان يستتبع الذين منه الطبيعة وليصعبها بالاطلاق بخلاف موضوع المهلة فانه موجود
 بعين وجود الفرد فاذا وجد الفرد وجد موضوع المهلة بعين وجوده ووجد انتشار موضوع الطبيعة فموضوع المهلة لما وجد
 بعين وجوده فموضوعه بانتفاء قطعاً لان هذا الانتشار ارتفاع نحو وجوده بخلاف موضوع الطبيعة فانه يكون موجوداً في الذين
 بوجوده متنازع عن وجود الفرد بعد انتزاعه عن الفرد فهو يتحقق تحقق فرد بمعنى انه ينتزع عن الفرد المتحقق ولا يتبقى بانتفاء لان
 ارتفاعه ليس ارتفاعاً لوجوده الشئ المطلق الذي هو موضوع الطبيعة نعم لما كان الفرد منتزاعاً لا انتزاعاً فلا تفتت جميع الافراد لا يكون
 انتشاراً وانتزاعاً اصلاً لا يتبقى بانتشار جميع الافراد واما توضيح الوجه الاول من الفرق وتبين ذلك ان موضوع المهلة حامل للاحكام
 العموم والخصوص جميعاً لانه يوجد في الذين بوجوده متنازع عن وجود الفرد وفي الخارج بعينه وجوده وموضوع الطبيعة حامل للاحكام
 العموم فقط اذ لا يوجد الا في الذين بوجوده متنازع عن وجود الفرد وان موضوع المهلة موجود في الخارج وموضوع الطبيعة لا يوجد الا
 في الذين فقد تحقق الوجوه الباقية من الفرق اليقينية وقد اندفع بما جئنا به من الارباء ما سطرنا الاول والثاني فلان
 معنى تحقق موضوع الطبيعة تحقق فرد ليس هو انه يوجد بعين وجوده انتزاعاً عن وجوده في الخارج واما الثالث فلان المراد بانتشار موضوع
 المهلة بانتشار فرد انتفاء في كجمله بانتشار فرد ولا ريب في انتشار موضوع المهلة في كجمله بانتشار فرد منه واما موضوع الطبيعة
 فلما كان موجوداً في الذين بوجوده متنازع عن وجود الفرد لم يكن انتشاراً للفرد انتشاراً لاصلاً فانه لا يتبقى اذا تفتت جميع مناشئ انتزاعه
 اعني جميع الافراد كما عرفت واما الرابع فلانه لما كان معنى تحقق موضوع الطبيعة تحقق فرد منه انتزع من الفرد فلا يترتب
 ان يكون موضوع الطبيعة حاملاً للاحكام والخصوص ولا تقتضي في الخارج كما لا يخفى اذا تفتتت هذا المقول التفسير عبارة عن ضم قيود
 متناهة الى الشئ فيحصل اقسام متناهة وضم القيود المتناهة انما يمكن الى نفس الشئ لا الى غيره فان ضم القيود المتناهة الى الصلح
 والشئ من حيث الاطلاق للمساكنات بينها ضرورة تنافي العموم والخصوص فالقول بان المتغير في موارد التقاسيم اشئ
 المطلق لا يطلق الشئ فاسد فاربى على فاسد فلا يثبت اليه قوله قلت لو سلم جواب على التفرع بجهت تسليم مانعه
 المورد من ان يتقسم الشئ المطلق لا يطلق الشئ فاصلاً ان مورد التسمية بالحقبة الى التصور والتقدير هو نوع العلم
 اعني الحصول والوصول الى الحادث كما بهنهم لكن قد قيل ان المتقسم مطلق العلم نظر الى التسمية الى التسمين بانتظام قوله

اليها واعتبار الاطلاق والعموم انما يجب على ما زعم المحدثين فيما هو مستقيم بالحققة واما بعض القسم اذ جعل مقامين ان يؤخذ لا بشرط حتى يصح اسناد الانقسام الذي هو من احكام فروع حقيقة الية فان حال احكام المخصوص انما هو مطلق الاشئ لا انما هو مطلق كما عرفت وفي قوله لو سلم اشارة الى التحقيق الذي ذكرنا من ان القسم مطلق الاشئ لا انما هو مطلق قوله واتحت ان من اجلي البديهيات لا تخار في ان العلم الذي هو صفة للمكانات متعلقة بما سوى ذاتها وصفاتها حقيقة واحدة كما انما نحن في تلك الحقيقة اما بديهية التصور او نظرية فذهب الامام الرازي ومن تابعه الى الاول واختاره اصفهاني واخلت الفلكون بالنظرية فذهب الامام محمد الاسلام الى انها نظرية عسيرة الاكتفاء وذهب بعض المحققين الى انها نظرية يسيرة التمهيد وهذا النزاع غير متوقف على تعيين حقيقة العلم بانها ماهي وانها من اية مقولة نعم لا معنى لهذا النزاع عند من يرى ان العلم هي الصورة الحاصلة في الذهن المتقدمة بالحقيقة مع المعلوم فان المعلوم عنده ليس حقيقة واحدة صالحة لان يتحقق بالبدية فقط او بالنظر فقط بل حقيقة بعض الصور بديهية حقيقة ليست بها نظرية فلا يعقل هذا النزاع على مذهبها واما علم الواجب سبحانه والعلم المحسوس فانها تاهلن بالعالم والمعلوم كما هو مذهب الفلاسفة فلا نزاع في بديهيتهما ونظريتهما لان علم الواجب تعالى لما كان مدينة سبحانه وكانت ذات سبحانه اجل من ان يكون بديهية او نظرية فلا تصور بديهة او نظرية والعلم المحسوس لما كان عين المعلوم ولم يكن معلوم المحسوس حقيقة واحدة بل حقائق متقابلة لم يكن النزاع فيه بالبدية والنظرية كما عرفت نعم علم سبحانه وكذا العلم المحسوس اى علم المدرك ذاته وصفاته الحكماء مشاركين للعلم الحاصل للمكانات بالاشهاد الغائبة عنها في الحقيقة كما هو مذهب المحققين فانزاع فيها بما لا يداني العلم المذهب الحق فاعلم الواجب سبحانه نفس ذاته تعالى وعلم غيره وحقيقة واحدة فلا تصور النزاع بين البديهة والنظرية في علمه سبحانه ولا في العلم الشامل لعلمه تعالى وعلم غيره فان اشتراك العلم بينهما انما هو في النفاذ فانما النزاع في الحقيقة الواحدة الشاملة لعلوم المكانات جميعا بل هي بديهية او نظرية هذا التحقيق محل لبسنا قال بعض المشايخ في هذا النزاع في غير موضع فان العلم اما ان يراد به المعنى المسمى الذي يبرهنه في الفارسية بالنسبة او مفهومه كما هو عند المدرك فهما بديهيان او ليمان لا ينبغي معاقل النزاع في بديهيتهما ونظريتهما واما ان يراد بمصدق بدين المغمومين فهو غير متعين بل هو في الواجب نفس ذاته كيف يذهب احوال باهية او نظرية وفي الممكن في المحسوس نفس ذاتية فكيف يحكم بديهة وفي المحسوس الصورة الحاصلة قد تكون بديهية وقد تكون نظرية فكيف يحكم بديهيتهما مطلقا او نظرية مطلقا ثم في الممكن قد قيل في العلم بغيره وصفاته انه من مقولة الانفعال اعني قبول النفس لتلك الصورة وقيل بانه من مقولة الاضافة اعني التعلق بين العالم والمعلوم فادوم الاثنين صورة النزاع لا يطبق النزاع بشأن العقل ولا لا تصور الاشتراك بين المصاديق المذكورة الا في المنهيين المذكورين وسما من البديهييات ولا ولية فهذا النزاع باطل من اول الامر ويمكن ان يجعل النزاع علميا فمن قال بالبدية

ذهب الى المعنى الصدري ومن قال بالنظرية ذهب الى المصدق ولا ينبغي ان يعبر عن شان المصليين انتهى وانت
 تعلم ما في كلامه من الاختلال فانك قد عرفت ان النزاع في براهته العلم ونظرته انما يتوقف على كونه حقيقة واحدة فلا
 يتأتى النزاع على ذهب من يرى ان العلم ليس حقيقة واحدة بل هو في احوال عينية وفي العلم المصورى عين العلم
 وفي العلم المحصول عين حقيقة المعلوم من اية مقولة كانت واما على ذهب من يرى العلم حقيقة واحدة مشتركة بين علم الحجاب
 وعلم الكائنات باسرها كجمهور المتكلمين وذهب من يرى العلم حقيقة واحدة مشتركة بين علوم الكائنات باسرها وعلوم الحجاب
 سبحانه وذهب من يرى ان العلم المحصول حقيقة واحدة مشتركة بين افراده ومصداق العلم المصورى فحان في خلاصة كلامه
 يتصور النزاع في ان تلك الحقيقة الواحدة بل هي بدويته او نظرية ولا يتوقف هذا النزاع على تحقيق انها من اية مقولة
 فالحكم يكون هذا النزاع في غير موضع لا يستقيم الا على ذهب من يرى ان العلم هو عين العلم حقيقة وهذا الظاهر ان
 جمل النزاع فظيما بان من ذهب الى البداية ذهب الى المعنى الصدري او مفهوم المحاضر عند المدرس ومن ذهب الى
 النظرية ذهب الى المصدق لا يستقيم على ذهب من يرى ان العلم عين العلم حقيقة اذ لا سهيل على ذهب الى القول
 بنظرية العلم مطلقا كيف وليس العلم على راء حقيقة واحدة يحكم عليها بالبدئية او النظرية بل انما يستقيم على ذهب من ذهب
 الى ان العلم حقيقة واحدة وقد عرفت ان يمكن على راء النزاع المعنوي في براهته العلم ونظرته فلا حاجة على راء الى جعل
 النزاع فظيما مع انه يعبر عن شان المصليين فانهم قوله هذا هو المختار عند المتقين قال المحقق الطوسي في شرح الاشياء
 العلم ان العلم اختلفوا في ماهية الادراك اختلفوا عظميا وطورا الكلام فيها لانها بل شدة وضوحها فهم من جعل الاضافة
 الصارفة للمدرک الى المدرک نفس الادراك فذهب الى ان الادراك فني عن التعريف فلا ينبغي ان يعرف وحق
 الا انهم يريدون بذلك التخلص عن الدلالة التي وقع القوم فيها انتهى لمصنعه قال العلم ان ما ذكره الشيخ يعني قوله ادراك
 الشيء هو ان يكون حقيقة متمثلة عند المدرک ليس قهرضا للمدراك ولذا لم يتجاس فيه عن ايراد ذكر المدرک بل هو تعيين
 المعنى المسمى بالادراك والحال ذلك المعنى واضحا غنيا عن التعريف انتهى لمصنعه هذا الكلام نفس على ان ماهية الادراك بدئية
 واضعة اشد وضوح فنية عن التعريف وثانها انما هو لاشدة وضوحها والظاهر ان المصنعه اختار ذلك وزعم ان ماهية العلم
 من اجلي البدبيات وتنجها عير من اجل شدة وضوحها على هذا محل الشك كلامه فما ذكره الشافعي في بيان من ان العلم
 من اجلي البدبيات وانما احتفى حيزه ذات لاشدة وضوحها ليس من جدهات الشافعي حتى يشك عليه بان القول بان
 خضار ذات العلم انها هو لاشدة وضوحها من الضمان بالشعرية التي لا ينبغي ان يتبين عليها الكلام نعم يراد ذلك على ذهب من
 ذهب الى بدئية حقيقة العلم وزعم ان خصاها لاجل شدة ظهورها وحمل بعض المشرحين كلام المصنعه على ان مرادها ان

مفهوم اعظم بالمعنى المصدرى او الحاصف عند المدرک من اعلیٰ المبدیيات ومصدق نظری غیر التبیح والاداء وبالجملة المصدق
 فانها قد تطلق على المصدق اليه ونهائس بجيد الا ان قول الحق انه من اعلیٰ المبدیيات يدل على انه اختار ذهب
 من يرى به بهت اعظم الذى اختلف في بهتة ونظريته ولا خفاء في ان الاختلاف ليس في المعنى المصدرى او في مفهوم الحكم
 عند المدرک الا لانه يذهب الى نظرية احد اليه. لو كان مراد به بهتة المعنى المصدرى او مفهوم الحاضر عند المدرک لما
 احتاج الى اقامة الدليل على بهتة مع انه اقام عليه له دليل في الحاشية واثار اليه في المتن بقوله كالنور والسر
 كما سياتى في انشائه عند تعالى الا ان يقال ان معنى كلامه ان الحق هو المحاكاة بان المفهوم من اعلیٰ المبدیيات
 والمصدق من اخفى النظريات فالتكاثرات في المفهوم فالحق ذهب القائلين بالبهتة والحقان في المصدق
 فتصح حقيقة عجزه واثامة الدليل على بهتة المعنى المصدرى او مفهوم الحاضر عند المدرک لا ينافى ان يكون بهتة بهتة بلا
 خلاف اذا لم يسمي بالاثمة وقف على النظر لا يحصل لاسع النظر وبالجملة فهذا التوجيه غير مستبعد وقد عجب بعض الشرح
 مال الى هذا التوجيه لكنه زاد في العظيمة فقال لا يخفى ان العلم تصور لعنوان الحاضر عند المدرک او مبدرا لاكتشاف او غيره
 وهذا امر مشترك بين الجميع فمن رأى ان العلم لا حقيقة له سوى هذا المفهوم اعنى ظن ان ذلك التصور بهذا العنوان هو بهتة المفهوم
 ذهب الى انه يسمي ومن رأى ان حقيقة غيره وهذا المفهوم عنوان وعرض له ذهب الى انه نظري فالذاهبون الى البهتة
 ذهبوا الى انه لا حقيقة له سوى هذا المفهوم والذاهبون الى النظرية ذهبوا الى ان حقيقة غيره وهذا المفهوم عنوان له فالعلم
 حكم او لا بان العلم بهذا العنوان من اعلیٰ المبدیيات ثم بان متحقق حقيقة بالنهاية هذا المفهوم او ان حقيقة غيره وهذا عنوان
 وعبر جدا في كلامه وانت تعلم ان هذا خط صريح لان الذاهبين الى بهتة العلم لا يذهبون الى انه لا حقيقة للعلم سوى هذا
 المفهوم فان هذا جهل صريح لا يركبه عاقل يخيف لظن مثل هذا الظن الذى هو من بعض الظن بهور الاركان والاولى الا يدعى
 والابصار واليه لا ريب في ان عنوان الحاضر عند المدرک ومفهومه غير عنوان مبدرا لاكتشاف ومفهومه فاما ان يكون
 معنوها ومصدقها واحدا فيكون للعلم حقيقة وراى المفهوم والعنوان الى المعنوية بالعنوانين والمصدق بالمفهومين او
 لا يكون كذلك بل يكون حقيقة الحاضر عند المدرک عين مفهومه وحقيقة مبدرا لاكتشاف عين مفهومه ولا يكون
 لهذين المفهومين مصداق سواهما وهذا ظاهر البطلان لان الاستدلال لا يتكشف بهذين المفهومين فيستحيل ان يكون
 حقيقة العلم هي هذين المفهومين فقط ولانه لو كان الامر كذلك لزم ان يتحقق فيما اذا علم شيئا واحدا علوم كثيرة وهي مفهوم
 الحاضر عند المدرک ومفهومه مبدرا لاكتشاف ومفهوم المعنى المصدرى ونحوه لان هذه المفهومات متغايرة وليس للعلم
 حقيقة سواها لا يكون مصداقا لها فيكون مفهوم الحاضر عند المدرک علما ومفهوم مبدرا لاكتشاف علما آخر ومفهوم المعنى المصدرى

علما ثانياً ولا يكون هناك حقيقة واحدة تكون تلك المفهومات عنومات لها واللازم من سببي البطالان ولا يقول بذلك احدوا اليه
 المعرف فكل بان صدق مفهوم العلم هي الحالة الادراكية كاسياني فلا يصح بنا ان نكلمه على انه ليس للعلم حقيقة وراى المفهوم و
 بالجملة فكلام هذا القائل مما لا يتحقق ان يثبت اليه فضلاً عن ان يقول عليه وسنشير الى ما في كلامه من الخطأ والاختلال
 فيما بعد ان شاء الله تعالى **قوله** وفيه نظر حاصل النظران العلم حقيقة واحدة محصلة فهي مندرجة تحت مقوله من المقولات
 فهي مندرجة تحت جنس وكل ما له جنس فلا يفضل عليها احد موصول الى التصور بالاكتمال فيكون علمها كمتباين من حد فلا يكون
 بديهية التصور ومن العجائب ما اجاب به بعض اشخاص من ان العلم الجزئي من المقولات لا مطلق العلم وهذا الكلام
 لم يحصل بعد ما او لا فلان مطلق العلم حقيقة محصلة فهي لا محالة مندرجة تحت مقوله فالحكم كون مطلق العلم من مقولات
 ليس له معنى واما ثانياً فلان كون العلم الجزئي من مقولاته انما يتصور اذا كان مطلق العلم من تلك المقولات فلا سماع
 لكون العلم الجزئي من مقولاته وعدم كون مطلق العلم منها واما ثالثاً فلان العلم الجزئي اذا كان من مقولاته فحقيقة العلم
 الجزئي كسببه من احد فيكون تلك الحقيقة نظرية على خلاف ما يزعمه الذاهيون الى بديهية العلم **قوله** وهو مقتضى النظر
 لان ما له حد يكون كمتباين من حد فيكون لا محالة نظرياً وفيه نظراً بهر لمجر اذا ان يحصل المحدد دفعة ثم يحصل المحدود دفعة
 كما ان صاحب القوة القدسية يحصل عند صورة الدليل دفعة فيحصل له النتيجة دفعة فالقول باختصاص التصور كونه
 بالنظريات غير صحيح بل كما يجوز ان يكون التنبؤ على القضايا الضرورية في صورة الدليل كذلك يجوز ان يكون معرف
 الضروريات التصورية في صورة **قوله** الان يقال حاصل الجواب ان اندراج حقيقة تحت مقولة من المقولات
 مسلم لكن لا يلزم منه ان يكون المقولة جنساً بل يجوز ان يكون اندراج حقيقة العلم تحت مقولة من قبيل اندراج فصل
 انواع المقولات تحتها فان الفصول عندهم بائنة عقلية فلا يكون المقولة جنساً لها فصدق المقولة عليها انما هو من قبيل
 صدق اللوازم على ملزماتها فكل ذلك يجوز ان يكون حقيقة العلم بسيطة عقلية وتكون مندرجة تحت مقولة ولا يكون
 تلك المقولة جنساً لها حتى يمكن لها فصل فيكون لها حد فيكون متصوراً بالاكتمال فان قيل فعلى هذا لا يكون المقولات
 اجناساً عالية فلهذا جنسية المقولات انما هي بالقياس الى المركبات التي تحتها والشايع رد هذا الجواب في المحاشية وقال
 في القول سخيف لانه على تقدير بابطه لا يصدق الكيف الذي هو جنس عال لما تحت عليه صدقاً عرضياً لان العلم بفضله
 مستلزم للكيف في شيء من الكمالات المحصلة حتى يصدق عليه الكيف صدقاً عرضياً يصدق الجنس العالي على الفصل المقسم
 وليس معرضاً لنفس الكيف لان العارض اما ان يكون انتزاعياً وهو باطل لان الجنس العالي للمقالات الموجودة لا
 يكون امراً انتزاعياً عليه انضماماً فلا يتخلوا ما ان خيتم اليه من غير ان يصير نوعاً مستحصلاً بفصل ما فيلزم وجود الجنس في الخارج

بدون النوع اول يصير فرعاً اولاً ثم يعرض لفكيكون ههنا حقيقة اخرى من مقولة كيف بالذات والعلم المعروض لها كيف
 بالعرض ولا شك في ان تلك الحقيقة مما لا دخل لها في كون العلم سبباً للاكتشاف باعتبارها مما لا طائل تحته ولذا لم يقل
 به احد وان ذهب فذهب الى التسليم تشبيهاً للاسوة لذهنية بالاسوة لحيثية وما قيل انك بعض العرض العام فليس بشئ
 على ما حقه الاشارة في شرح الرسالة مع انه لم يقل ان الكيف الذي هو المقولة عرض عام فوجب ان يكون على تقدير كونه
 كيفاً من مقولة الكيف بالذات كالحالة الادراكية عند القائل ههنا انتهى وانت تعلم ان كثير من انواع الكيف امور انتزعية
 كالروحية والنفوسية وغيرهما فجزان يكون نوع من مقولة الكيف امر انتزعي عارضاً للحقيقة العلم فما ذكره في البطلان
 كون الكيف العارض امر انتزعي ليس بشئ ولما القول بان عدد العلم من مقولة الكيف تسامح او بان كيف بمعنى العرض
 العام شيئاً في الكلام في ذلك انشأ الله تعالى قوله من تسبيل كون فصول الجواب جراً على سبيل التفتيش فان
 فصل كل نوع من اية مقولة كان يصيد عليه المقولة التي يندرج تحتها النوع صدقاً عرضياً فان صدق الجنب على الفصل
 لا محالة صدق عرضي قوله او يقال المطلوب بديهية للصورة الاجالية فالعلم بكنه العلم بديهي وعلمه بالكنه نظري على ما
 يشتهر بين المتأخرين من ان العلم بالكنه متمسك بالنظريات والعلم بكنه الشيء بالضروريات طناً منهم ان الوصول بالذات
 في العلم بالكنه والعلم بالوجوه الذاتية والعرضيات والافان الذات في حاصلة بالعرض فالعلم بكنه الشيء لا يكتب من ذاتية
 وعرضية فهو غير كسب اذا كسب بالذاتيات او العرضيات كذا قالوا وقد نهنا على مفاده فيما سبق فانه اذا لم يكن حاصل
 في الذهن بالذات الا بالذاتيات او العرضيات فلا يحصل بالكسب علم زائد وهو يخرج البطلان وسياتي تفصيل ذلك ان شاء
 الله تعالى فاذن يمكن اكتساب العلم بكنه الشيء من ذاتياته وقد عرفت سابقاً ان التقدير بالكنه يمكن ان يكون بديسياً بالقول باختصاص
 العلم بكنه الشيء بالضروريات والعلم بالكنه بالنظريات بطل فلا يمكن ان يقال بكون العلم المتنازع فيه بديسياً بصورة الاجالية ونظرياً بصورة الذاتية
 بل يجوز ان يكون بصورة الاجالية ايضا نظرياً بكتبه من جهة تفصيلية معني ذلك يجوز ان يكون بصورة تفصيلية بديسياً والاصح ان يكون
 والنظرية يختلفان بالعلم الاجالي وتفصيلي فانهم قوله والحق انه ليس كيفاً بانه على ما ذهب اليه الشايع من ان العلم نفس اجوداً
 سبحانه فهو على ما ذهب ليس منه ما تحت مقولات العلم فلا يمكن ان يقال ان العلم مندرج تحت مقولة فلا جنس فصل
 فلهذا كسب فهو نظري وانت تعلم ان العلم على ما ذهب لا يكون بديسياً ولا نظرياً بل يكون متنازعاً فيكون متنازعاً بالكنه وبكنه كما يصرح
 به فاقام هذا الكلام في ذلك المقام ليس مناسباً فانه لا يصلح ان يكون جواباً عن النظر الدار على القائلين بديهية الا ان يقال
 اننا اتفق ههنا الكلام تنبيهاً على ما هو الحق عند وفي هذا المقام قوله وما قيل يستنبط الذي هو ان الوجود الى بديهية حقيقة العلم
 وان غير العلم انما يعلم بالعلم فلا يمكن ان يعلم لا بالعلم الا بالغير لزم الدور فالعلم لا يكون علوماً بالغير بل بكنه فلا يكون كسباً بالضروريات

ووجه الدليل في غاية الاستحالة ان تصور الغير انما يكون بتبسيم فرد من حقيقة العلم به من التصور لاهل تصور ذلك الفرد ولا اهل تصور
 حقيقة العلم والموقوف على تصور الغير على تقدير نظرية حقيقة العلم بتصور حقيقة العلم لا قيام فرد منها به من التصور فالموقوف على الموقوف عليه
 فلا دور له في هذا الشارح فيما بعد بقوله فاما في ترقف الخ ولما كان هذا الايام على هذا الدليل فظاهر الدور ودوجه الشارح
 بتجزيه خروجه لبقوله اذ ما حصل في قوله فيدور فيحقق ما بالعرض بغير ما بالذات الدور هو توقف الشيء على ما يترقق على ذلك
 الشيء بين الاستحالة لا يحتاج امالة الى دليل بيان كماله في سياقه في انشائه لعل في تحليل استحالة الدور باستلزامه
 تحقق ما بالعرض بغير ما بالذات من جهة ان كلامنا من الامرين او الامور الدائرة موقوف على ما يترقق عليه فكل منها ما بالعرض
 بالقياس الى صاحبه فيحقق الدور يستلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات باطل غير معقول اذ تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات
 ليس بايون استحالة وادعى بطلان ما من توقف الشيء على نفسه كيف ولم يذهب وبهم من الضلال العقول الى تجزيه الدور وتبسيط
 توقف الشيء على نفسه وقد ذكر كثير من الحكماء الكبار الى الابدى والا يصح تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات حيث ذهبوا
 الى تقدم العالم وتوقف كل حادث على حادث قبله لا الى نهاية وسنعود الى ذلك ان شاء الله تعالى قوله واما خض الدور
 بالذكر لما كان لتبسيم ان يتوهم ان حاصل ما ذكره الشارح في توجيه الدليل المذكوران العلم بعد رظهه الغير فان كان العلم
 ظاهرا بنفسه فهو المطلوب وان كان ظاهرا بالعرض من جهة الغير فذلك الغير لا يكون ظاهرا لذاته بل ظاهرا للغير فذلك الغير
 اما يعلم فيدور وغيره والكلام في الكلام فيتم تسلسل فاللزام احد الامرين اما الدور والتسلسل المستلزم لم يتعرض للزوم
 التسلسل بل خض الدور بالذكر فكان هذا التوجيه غير مطابق للكلام استدل دفعه بقوله واما خض الدور بالذكر يعني ان يتبين
 الدور بالذكر انما هو لان التسلسل صرح في تحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات اذ هو عبارة عن باب سلسلة ما بالعرض الى
 نهاية فلا يتحقق هناك ما بالذات والا انقطعت السلسلة وانبت التسلسل فظهر استحالة وصراحة لطلانه لم يتعرض لذكره ولا
 على ذي عقل ان كلام الشارح في غاية السجادة لان التسلسل ليس انمين استحالة وصرح بطلان ما من الدور فكان التسلسل
 احق بالذكر من لزوم الدور على انك قد عرفت ان تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات الذي طلل باستحالة استحالة الدور
 والتسلسل ليس بين الاستحالة فضلا عن ان يكون التسلسل بين الاستحالة على حد يتحقق ترك الذكر لاجل استحالة على
 ان حاصل التوهم الذي دفعه هو ان المستدل لم يتعرض للزوم التسلسل بل اكتفى بذكر لزوم الدور والتوجيه الذي
 ذكره الشارح متعرض للزومين فكلما استدل غير متيق عليه وحاصل كلامه في دفع التوهم ان التسلسل صرح في لزوم تحقق
 ما بالعرض بغير ما بالذات فلهذا انك المستدل ذكره وهذا غير وافي دفعه او لزوم التسلسل ليس باوضح من لزوم الدور وان لم
 ان استحالة التسلسل واستلزامه تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات اظهر من استحالة الدور واستلزامه ذلك فلهذا دفعه

من بيان ان لزوم استسكان اوضح من لزوم الدوامي يكون ذكر لزوم استسكانها عنه ولا يكفي لدفعه بيان ان استحالة
 استسكانها من احتمال الدوام وشتان بين الامرين على ان الاستسكان بذكر لزوم الدوام مع ان اللازم احد الامرين بالضرورة
 واما استسكانها غير مقبول اذ اللازم لما كان احد الامرين لاهل التبيين فما حكم يلزم احدهما على التبيين بالبيع اذ اللازم ان فهم قوله
 ساقط قال في الحاشية لان العامل لم يقل ان تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه ما ورد من المشمل قال
 ان ظهور الغير واكتشافه موقوف على تعلق العلم به فلو كان العلم مكتشفاً وظاهر تعلق الغير به يلزم الدوام والفرق بين الامرين ظاهر الا
 ان يقال في اخراج حاشية الكلام لان التلخيص في ان حقيقة التلخيص على هي كسبية او بديهيته لاني كونه مبدء والاكتشاف انتهى ولا يثبت
 على ذي تحصيل ان كلام الشايع في هذا المقام ليس له كثير معنى لان الاختلاف كما حققنا في فاتحة البحث انها هي ان حقيقة العلم
 بل هي كسبية وتعلم بالنظر او بديهيته في كل على تقدير انما هي مكتشفة بتعلق فرد من افراد حقيقة العلم بها والفرق انما هو بينهما ان
 بديهيته لم يكن تعلق فرد من افراد حقيقة العلم بها مسبقاً بتعلق فرد من افرادها يكون كاسباً لها عرفاً اياها وان كانت نظرية
 كان تعلق فرد منها بها مسبقاً بتعلق فرد منها بكاسب لها فقولاً مبدء وظهر الغير ان اراد به ان الغير انما يتكشف بتعلق فرد من
 افراد العلم فذلك سلم لكن لا يلزم منه ان يكون حقيقة العلم ظاهرة بنفسها اي بديهيته لجواز ان يكون حقيقة نظرية بل مستترة لاكتشافها
 والتصور ويكون تعلق فرد منها بشي ما عداها باكتشافها لتعلق به وان اراد به ان تصور حقيقة العلم مبدء وظهر الغير واكتشافه فذلك
 ممم بل بهي البطلان اذ تصور حقيقة العلم انما هو مبدء وظهر حقيقة العلم واكتشافها لاكتشاف شي ما عداها باقوله الا فهو زور وظهر
 بالعرف ان كان معناه ان حقيقة العلم ان لم تكن ظاهرة بنفسها اي بديهيته فهي مبدء والاكتشاف الاشياء المتعلقة بها بالعلم
 فاللزم من منع اذ لا يلزم من كون حقيقة نظرية ان لا يكون تعلق فرد تلك الحقيقة بشي مبدء بالذات لاكتشافه وكيف ولو فرض ان
 حقيقة مستترة التصور فلا يلزم ان لا يكون تعلق فرد بالشئ مبدء والاكتشاف فان تصور تلك الحقيقة ليس شرطاً لاكتشاف شي ولا
 مدخل في اكتشاف شي لتصورها اصلاً كما لا يخفى وان كان معناه ان حقيقة العلم ان لم تكن بديهيته لم تكن معلومة ومكتشفة بالذات بل
 كانت معلومة ومكتشفة بواسطة الغير اى معرفت تلك الحقيقة فذلك سلم وبطلان اللازم من منع قوله فذلك الغير اى فرد مبدء
 ظهور بذاته فهو العلم حقيقة اولوية نفل فرد العلم فيدور في خلق قلنا ان اراد يكون ذلك الغير فرد مبدء وظهر بذاته ان يكون بديهيته
 معرفاً العلم ومبدء وظهره اى كاسباً بالتجارب ذلك ولا يلزم من ذلك ان يكون العلم حقيقة فهو ذلك الغير اى ليس العلم
 ما يكون بديهيته كاسباً بشي بل هو ما يكون مبدء واكتشاف شي بان يتعلق فرد من افراد حقيقة فذلك الشيء لا بان يكون بديهيته
 كاسباً فرب بديهي كاسب بشي ليس علماً وان اراد به ان يكون الغير مبدء للاكتشاف بان يتعلق فرد من حقيقة حقيقة العلم يكون
 اكتشافها فذلك غير لازم من كون حقيقة العلم نظرية انما اللازم منه ان يكون تعلق فرد من افرادها مسبقاً بتعلق فرد من افرادها

معروف لها كمالا لا يلزم من كون الحقيقة الانسانية مثلا نظرية الا ان يكون تعلق فرد من افراد العلم بها مسبوقا بتعلق فرد من افراد
 بالحيوان الناطق الا ان يكون المجد ان الناطق نفس حقيقة العلم فكذلك لا يلزم من كون حقيقة العلم نظرية الا ان يكون تعلق فرد من
 افرادها مسبوقا بتعلق فرد منها بما يربطها الا ان يكون مباديها نفس حقيقة العلم وقولا ونورية ظل في العلم ان اراد بان اكتشاف
 الغير لا بل تعلق فرد من افراد العلم به فكذلك صحيح لكن لا يلزم منه انه ورفان اكتشاف حقيقة العلم على تقدير كونها نظرية انما يتوكل
 فرد من افرادها وبتعلق فرد من افرادها بما هو موقوف على تعلق فرد من افرادها بما هو غير موقوف على تعلق فرد من افرادها
 بنفسها حتى يلزم الدوران اذ ان اكتشاف الغير فرع على اكتشاف حقيقة العلم فكذلك غير لازم على تقدير نظرية انها فان اكتشاف
 الغير انما يتوكل فرد من حقيقة العلم لبا اكتشاف نفس حقيقة غير ان يكون حقيقة العلم نظرية مكتوبة في كتابها او يكون مباديها برهنية او
 الى مباديها برهنية تنكشف بتعلق فرد من افراد العلم بها بلا سبب فلا دور ولا تسلسل وما ذكره في المحاشية بقوله بل قال الخ
 في غاية السخافة لا يلزم على تقدير نظرية حقيقة العلم ان يكون حقيقة ظاهرة ومكتشفة بتعلق الغير بها بل انما يلزم ان يكون
 حقيقة ظاهرة ومكتشفة بتعلق فرد من افرادها بما هو موقوف على تعلق فرد من افرادها بما هو غير موقوف على تعلق فرد من افرادها
 افراد اقل ان حقيقة العلم على تقدير النظرية انما تكون ظاهرة ومكتشفة بتعلق الغير في فرد من افرادها بهذا فكذلك مسلم لكن لا يلزم
 من ذلك الدوران اكتشاف حقيقة العلم موقوف على تعلق فرد من افرادها بما هي من دون عكس اصلا اذ اكتشاف فرد من افرادها
 لا يتوقف على تعلق نفس حقيقة الكليات بذلك الفرد بل هو مكتشف بنفسه لكون العلم به خصصه با او هو مكتشف بتعلق فرد من افرادها
 العلم به لا بتعلق نفس حقيقة الكليات التي فيها النزاع ولو سلم ان اكتشاف فرد من افراد العلم موقوف على تعلق نفس حقيقة الكليات
 فلا دور ولا يلزم اذ الموقوف على تعلق فرد من افرادها اكتشاف نفس حقيقة العلم وهو ليس مما يتوقف عليه اكتشاف فرد من افرادها
 بل ما يتوقف به على تعلق نفس حقيقة الكليات لا اكتشافها ولو سلم ان اكتشافها ما يتوقف عليه اكتشاف فرد من افرادها فلا دور ولا يلزم
 اذ اكتشاف الفرد على تقدير موقوف على اكتشاف الحقيقة واكتشاف الحقيقة موقوف على تعلق الفرد بها لا على اكتشافها حتى يدور
 مع ذلك كله ان اراد بالغير الفرد وقل ان اكتشاف حقيقة العلم يكون موقفا على تعلق الفرد بالعلم بالاستحالة بذلك فلا يخفى ما نهو
 فرض حقيقة العلم به برهنية في على ذلك التقدير لا تكون مكتشفة الا بتعلق الفرد عليها لا يكون حضورا حتى تكون مكتشفة بنفسها
 كما يظنون من ان معلوم كصورى مكتشف بنفسه لا بتعلق العلم فلو لم يست من ذلك استحالة لزمت على تقدير برهنية حقيقة
 العلم الغير في ذلك فتنزل عما ذكرنا وسلم ما ذكره من انه على تقدير نظرية العلم يكون ظهور الغير واكتشافه موقفا على تعلق العلم به بل هو معلوم
 يكون موقفا على تعلق الغير فلا دور ولا يلزم اذ اكتشاف الغير موقوف على تعلق العلم به لا على اكتشاف موقوف واكتشاف العلم موقوف
 على تعلق الغير فاكتشاف العلم ليس بموقوف عليه وتعلق العلم ليس بموقوف نعم لو كان اكتشاف الغير موقفا على اكتشاف العلم

والاكتشاف العلم متوقفا على اكتشاف الغير متوقفا على تعليق العلم تعليق العلم متوقفا على اكتشاف الغير متوقفا
او بواسطة مكان دور وليس فليس فهو هم الدور بينها توهم بعيد وبظهورنا وادراكنا الشئ ينتج بوجوهه على مخالفة فقال الا
ان يقال حاصله ان التوحيد الذي ارتكبه انما يستقيم لو كان الكلام في كون العلم سببا للاكتشاف بان يقال لو لم يكن العلم
سببا للاكتشاف بالذات بل بالعرض بواسطة الغير كان غير سببا للاكتشاف فهو ان كان سببا للاكتشاف لذاته فهو العلم والا
فان كان سببا للاكتشاف بالعرض فاما بواسطة العلم فيه وادوا بواسطة غيره فاما الكلام في ذلك كلف الغير فان كان سببا للاكتشاف
بالذات فهو العلم والا فذلك سببا لآخر للاكتشاف والكلام في الكلام فيسلسل لكن الكلام في كون العلم سببا للاكتشاف بل
في كون حقيقة مبرهنة او نظرية ولا يلزم شئ من الدور يستل على تقدير كونها نظرية كما عرفت ونظرا بهر صوابه ولا وجه للتمريض
الذي اشار اليه بقوله الا ان يقال قوله ولكن قد شج قال في الحاشية قيل انما تبين سنا بتقسيم ومثال ما يتقسم
فهو مبرهنة علمية كبرية بغيرها بغيره عن الشك والظن والتوهم وبالطريقة من اجل وباشيت عن التقليد وهو ظاهر اما المثال
فهو ان ادراك البصيرة شبيه بادراك الباصرة اذ لا معنى للاحصاء الا انطبعا على المبرور في الباصرة كالتبليغ الصادرة في المارة
كذلك استدل كالمارة للعقولات فالعلم عبارة عن صور العقولات المرتبة في العقل فالتقسيم يقطع العلم عن مكان الاشياء
وهو المثال يعنيك حقيقة العلم كذا متل عن الامام حجة الاسلام قال المحقق التفتازاني ليس المراد بالمثال هو بناء جزئيا من جزئية
على ما فيه الجس انتهى الظاهر من تعريفه بالمثال هو التعريف بالمثال الجزئي كما ذكره في الشرح وكلام الامام حجة الاسلام نص
على ان المراد بالمثال هو الشبيه كما ذكره في الحاشية حيث قال الامام في التخصيص ان التقسيم المذكور يقطع العلم عن مكان الاشياء
والتبثيل بادراك الباصرة بينكم حقيقة انتهى قوله واما الاسمي فلا يفسر بغيره حتى توهم الا مدى ان كلام الامام حجة الاسلام
متبناه حيث قسم بغيره يعلم وحكم بان التقسيم والمثال يعنيان ان تعريفه بالتقسيم والمثال ان افاد التمييز بينهما فلا يصح
الحكم بتبليغ تقديره وان لم يميز التمييز فلا يعرف العلم بهما فلا يصح الحكم بانه يعرف بالتقسيم والمثال فادعوا الشك في موافقا لافاد السيد
المحقق في حاشي شريح المختصر ان الحكم عليه بالتفسير والتقدير الحقيقي والحكم عليه بانفرد بالتقسيم والمثال اياه هو التقدير
الاسمي فلا يتفاوت وانما كان يلزم لو نفى التقدير مطلقا وحكم بتفسيره كيف كان حقيقة كان اداسيا ثم اثبت لمعرفة طريق التمييز
والمثال وليس الامر كذلك ونشار الغلط عدم التفرقة بين التقدير الحقيقي والتقدير الاسمي والحق ان مراد الامام تفسير التقدير دون
مطلق التعريف والامام لا يفرق بينهما ونشار الغلط ما افاد السيد المحقق قدس سره من ان اهل العربية والاصول يستعملون الحمد
بمعنى المعرف مطلقا وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين فالحكم عليه بالتفسير هو احد بالمعنى الذي اصطلح
عليه المحققون والحكم عليه بالاستفادة والتقسيم والمثال هو احد بمعنى التعريف مطلقا كما يستعمل اهل العربية والاصول فلا تريب

وفي الكلام ايضا انما يحتاج اليه ان كان في كلام الامام وجه الاسلام ما يدل على انه حكم بتسراعه وبافادة القسمة والمثال الذي ليس كذلك
 فانه قد سرح حكم بتسراعه وبان العلم يعرف بالقسمة والمثال ظاهر انه لا يتهاافت في هذا الكلام فانه لا يلزم من قسمة الحكم تسراعه
 ولذا قال السيد المحقق ان الامام انما قال بتسراعه دون التعريف وفي الكلام محقق لا بعد فيه صلحا ما ذكره الشارح في الجواب
 من ان المراد تسراعه الحقيقي دون الاسمي واستفاد بالقسمة والمثال هو الثاني دون الاول فلا يعول عليه فان الحكم الاسمي
 هو ما يكون له المفهوم الاسم ولا يجب ان يفيد المثال او القسمة منه مفهوم اسم العلم قال في الحاشية العلم ان التحقق الموجودة تميز الظهور
 على ذاتياتها وتميزه بينا وبين عرضياتها تسراعا واما المفهومات الاصطلاحية واللغوية فتعبد بها في غاية السهولة لا للفظ
 اذا وضع في الاصطلاح او اللفظة المعنى مركب فإيضا في ذلك كان ذاتيا له وما يخرج عنه كان عرضيا له وهدودها ورسومها كانت سمية
 كما ان حدودها وتحقق الموجود ورسومها بحسب الحقيقة انتهى وفي الكلام لفظا هو يدل على ان الفرق بين الحكم الاسمي والحقيقي
 وكذا بين الرسم الاسمي والرسم الحقيقي هو ان حدود المفهومات الاصطلاحية واللغوية ورسومها سمية وحدودها وتحقق الموجود
 ورسومها حقيقية ولا يخفى ان العلم من التحقق الموجود فيكون حده ورسومه حقيقيين لا اسميين حتى يفيد القسمة والمثال حده
 الاسمي بل مقتضوه ان العلم لما كان من الحقائق الموجودة فله حدان احدهما شائع لمفهوم الاسم حقيقي مفيد لكنه الحقيقة والاول
 قبل العلم بوجوده والثاني بعده والحكم عليه بالتسريع في دون الاول وهذا القدر كاف لدفع التهاافت ولا يدعي ان القسمة
 والمثال يفيدان الحكم الاسمي كليهما حتى يرد عليه انه لا يجب فادتها الحكم الاسمي فاعلم هذا قوله وما قيل اجاب شائع لمفهوم
 الادبي من توجه التهاافت في كلام الامام وجه الاسلام بانما يختار ان القسمة والمثال يفيدان التميز لكن افادتها التميز والاستدلال
 صلوحها للتعريف لجواز ان لا يعرف بها لازم بين الشبوت حتى يعرف بها العلم تميزا بالقسمة والمثال مع تسريعها واور عليه
 السيد المحقق في حاشيته بان القسمة الحقيقية كالظواهرها على المشترك والمميز شغل على تعريفات اقسامها فالقسمة يفيد التعريف
 قطعاً وبشكل التعريف على لازم بين الشبوت غير لازم والمثال تأله الى الرسم فهو من اقسام المعرفة فلا وجه للحكم بتسريعها
 مع تجزيع معرفة العلم بالقسمة والمثال وهذا ظاهر جدا قوله لان العلم المتعلق لا يقال في الحاشية يمكن ان يقال معنى كون
 العلم بديهيا انه ظاهر ومكتشف بذاته لا يتبعية الغير وهذا لا ينافي في المحضورية والمخصوص بالعلم المحصولي بمعنى آخر انتهى لا يخفى ان
 حاصل السؤال المصدر بقوله لا يقال ان النزاع غير معقول لان البديهية والنظرية من خواص العلم المحصولي وعلم العلم
 حضوري فلا يمكن ان يجاب عنه الابان مورد النزاع صلا لا لاصناف البديهية والنظرية واما القول بان المراد بالبديهية معنى
 آخر غير ما هو متعارف للنظرية كما هو المصطلح فهو جنس من المقام اذ لا كلام بينهما في العلم الذي هو حضوري بل هو مكتشف بذاته
 اما لان هذا بحث آخر لا يتعلق ببداية المقام فما ذكره في الحاشية في غاية السقوط قوله ومن ههنا يفرح قال في الحاشية

هذا اذا كان حقيقة العلم كونه من الاخر اراحية ذكر كبرها يكون مسلما عند الفريقين واما على تقدير بباطنها وبنائها ليدبر على الباطن
 فالنزاع معنوي راجع الى الباطنة والتركيب انتهى انت تعلم ان الداهيين الى بدته العلم لانه يهون الى بباطنه بل
 يقولون باندرج تحت مقوله من المقولات العرضية ولا يهون الى ان صدق المقولة عليها صدق معنى فارباع هذا
 النزاع الى النزاع في الباطنة والتركيب غير مستقيم **قوله** والظاهر نظير قال في الحاشية المراد من انظير طر شيعة
 لما بنظيره ولا يكون من افراده وعلى هذا يكون قوله كانه قد عرفنا العلم بالمثل بالمعنى المتعارف عند المحققين التفتنا الى وان اشترنا
 اليه في الحاشية السابقة ويمكن ان يجعل تشبيها بتقدير المضاف اى اعلم انفر فيكون من افراد المثل له وقد عرفنا بالمثل
 اذ على ما قيل ويكون اشارة الى الاستدلال ايضا على ما بينه المصنف اى ما هو المشهور في هذا المقام من الاستدلال
 بحكم الحكم على حكم العام انتهى **قوله** ولي من عند نفسي طريق ذوق لدفع الذين المنع من اختلف الشراح في الطريق الذوق
 فيمنع الشارح بقوله ولعل ذلك الطريق كما سياتى انشاده تعالى وقال بعض اشخاص الذوق الصحيح حكيم بان العلوم الحقيقية
 اى حصلت لنا المتعلقة بالمعلومات المتخصصة لها حقيقة بها هي سوار كانت واحدة مشتركة بينها او متعددة وبذلك الحقيقة هي
 المسماة بالعلم فان العلم ليس الا ما ترتب عليه الآثار التي بها يتاخر عن الجهل كالاكتشاف والسرور ونعم وغيره واما ظاهران تلك
 العلوم بنفس حقاقتها لا نسب كونها افرادا لا عرضي آخر ترتب عليها تلك الآثار كما تعلم ان السوادات القائمة بالاجسام
 بنفس حقيقتها انشأها لا كما ترتب المرتبة عليها والوجه ان العلم حكيم بان تصور تلك العلوم حاصل لكل احد حتى ان من لا يقدر على
 اكتساب كالبلد الصبيان يعلم على شئى وبقية بانه عالم بذلك شئى وليس هذا العلم العلم بالوجه فانه لا شك انه يكون فيه
 علم بنفس كنه الوجه وعلم بذى الوجه بالوجه الرجوع الى الوجود ان حكيم بان في صورة تصورنا لعلومنا ليس الا علم واحد
 متعلق بتلك العلوم كيف ولو فرض انه لم يحصل لنا الا علم واحد متعلق بشئى ولم يحصل لنا مفهوم آخر سوى ذلك الشئى لنعجز
 التفتنا بعد تعلمنا العلم ونعتقد اننا عالمون بذلك الشئى فقد علم ان العلم بالعلم ليس علما بالوجه انتهى وهذا الكلام مع طول ليس
 تحت طائل لان علم العلم على النحو الذى ذكره علم حضوري ليس بديها ولا نظيرا ولا كلام فيه بل الكلام في ان تصور حقيقة العلم
 بهي او نظري واما ظاهران كل احد لا يعلم حقيقة ولو كفى عدم اكتساب ذلك العلم الحضوري في اثبات بدته حقيقة العلم لم يحج
 الى التحويل الذى ارعج بل يمكن ان يقال علم العلم حضوري حقيقة العلم ليست نظرية بل بدية وقال البعض الآخر من
 اشخاص المراد المعنى بدته العلم بالمعنى المصدرى وتفسير تنقيح مصداقه فالطريق الذوق هو ان علم النور وعلم السرو حستان
 فحستان للعلم بالمعنى المصدرى المطلق ولا شك في ان بدته المحصة الخاصة من المعنى المصدرى الا انترجى ليستلزم
 بداهة مطلقا كمنه فان المحصة امر انترجى حاصل في الذهن كمنه فان كنه الانترجى ما هو حاصل في الذهن و

المطلق خبره فيكون حاصله كمنه اليه انتهى وانت تعلم ان لو كان المراد به العلم بالمعنى المصدري لم يتبع باثباتها التجشم
وليل فان بهيته بهيته لاسيما وقد ذهب المص الى ان بهيته البديهي بهيته واليه بهيته العلم بالمعنى المصدري غير قابلة للنسج
حتى يتكفلف لفتح المنع الوارد على الاستدلال تجشم طريق ذوقى الا ان يقال ان الاستدلال تنبيه والمنع الوارد عليه محاربة
لا بد له فيها من سلامة الذوق والبعض الآخر من شلج حام حول هذا التوجيه لكنه زاد عليه وما زاد الانبعاث انشغال العلم بمشور
بجنون ان احاضر عند المذكر او بعد الانكشاف او نحوه وهذا امر مشترك بين الجميع فمن رأى ان العلم لا حقيقة له سوى بالمعقولوم به
الى انه بهي ومن رأى ان حقيقة غيره وهذا المفهوم عنوان وعرضي له ذهب الى انه نظري فالذهاب الى البهية استدلال
بان بهيته الخاص يستلزم بهيته العام واثباتا على ان المفهوم الذي يستدل على بهيته مفهوم انتزاعي وان افراده حصصه
وانه نوع بالنسبة اليها فقط منع كون العام ذاتيا وان انتزاعي على ما اشتبه بين المتأخرين حقيقة ليست الا ما انتزعه العقل
فقط منع كون الخاص مركبا لكنه انتهى وقد نهى على فساد في ما سبق في فاقته البحث ومع ما بيناه سابقا من جوه الفساد
في كلامه ويرد عليه انه اذا لم يكن العلم سوى المفهوم البديهي حقيقة كما يراه الذاهبون الى بهيته على ما ذهب اليه فلا وجه لبناء
على ما اعتقده المتأخرون من ان انتزاعي لا حقيقة له سوى ما انتزعه العقل فقولوا الانتزاعي على ما اشتبه بين المتأخرين حقيقة
ليست الا ما انتزعه العقل ليس له حاصل فانه اذا لم يكن للعلم حقيقة سوى المفهوم البديهي الحاصل في الذهن كان العلم هو
الحاصل في الذهن لا غير قطعا سواء كانت الكلية القائمة الانتزاعي لا حقيقة له الا ما انتزعه العقل صاذقة او لا فافهم قوله ولعل
ذلك الطريق علمان العام لا يجب ان يكون ذاتيا للخاص بل يجوز ان يكون عرضيا له فلا يلزم من تصور الخاص بالكنة تصور
العام مطلقا واما المطلق فهو خبر خارجي المقيد فان المقيد هو المطلق مع القيد فتصور المطلق ضروري عند تصور المقيد فاذا اخذ
العلم بالنور مقيدا لم يكن ان يقال ان تصور ولا يستلزم تصور العلم المطلق لجواز ان لا يكون العلم المطلق ذاتيا للعلم الخاص
فانفع بما ذكره الشارح من الطريق الذوقى منع كون العام ذاتيا للخاص واما منع كون العلم بالنور مركبا بالكنة فهو باق محال
اذ يجوز ان لا يتصور المقيد بالكنة بل بوجه ما فلا يلزم تصور المطلق الا بوجه ما فالتفصيل الكلام في مفهوم المقيد وهو بهي لا محالة
كونه انتزاعيا قلنا ان كان الكلام في المفهوم البديهي فلا حاجة الى الاستدلال على بهيته ولا الى جعل الخاص مقيدا فان
المفهوم حسته بهي بيان بهيته على ان الطريق الذي ذكره شارح فيما بينهم فلا يلزم تفسير الطريق الذوقى في كلام المص بما ذكره قول
المصولى من عند نفس الخ قال في الاحتشائية فرق بين العام والخاص وبين المقيد والمطلق بوجه الاول ان المقيد يجب
ان يكون مركبا خارجيا والمطلق خبر منه بخلاف الخاص فانه قد يكون بسيطاً والعام عرضياً والثاني ان العام يجب حمل على
الخاص بالذات او بالعرض بخلاف المطلق والمقيد لا متعلق اكمل بينهما والثالث ان الخاص له صورتان مختلفتان

بالاجمال وتفصيل بخلاف المقيد فان لصورة واحدة تفصيلية اذ عرفت هذا فنقول ان استلزام تصور الخاص بنفسه تصور العام
 مشروط بكون الخاص مدركا بالكنه وكون العام ذاتيا بخلاف المقيد اذ تصوره بنفسه يستلزم تصور المطلق لان الصورة التفصيلية
 لا تحصل بدون الاجزاء فبديهية المقيد يستلزم بديهية المطلق وما اشتبه ان استلزام بديهية الخاص لبديهية العام مشروط
 بالشرطين المذكورين فهو مما لا يثبت اليه لما تقر ان العلم بالكنه مختص بالنظري فاما كون مدركا بالكنه لا يكون بديهيا
 فضلا عن ان يستلزم بديهية العام نعم الاستلزام بين التصورين سلم عند بشرطين المذكورين امكن العام مضا قريبا
 اذ العلم بالكنه لا يتوقف على العلم بجميع الذاتيات بالغة بالبلغت انتهى وقد عرفت سابقا ان اختصاص العلم بالكنه بالنظري
 من صفات المتأخرين بل يجوز ان يحصل الحد والمحد ومعافاة بديهية العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهية العلم بكنه العام
 قطعاً على بشرطين المذكورين وهذا اذا لم يشترط في العلم بالشئ بالكنه العلم بجميع ذاتياته بالغة بالبلغت وكان العام ذاتيا قريبا و
 اما اذا اشترط ذلك فبديهية العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهية العلم بالعام بالكنه اذ اكان العام ذا حدود وان لم يكن ذا احد
 فبديهية العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهية العلم بكنه العام لا بديهية العلم بالعام بالكنه اذ لا يمكن عليه بالكنه على هذا التقدير و
 الحاصل ان العام اذا كان ذاتيا قريبا للخاص وكان الخاص مدركا بالكنه بالنظر او بالبداهة كان العام معلوما قطعاً فان
 كان العلم بالكنه مشروطا بالعلم بجميع ذاتيات الشئ بالغة بالبلغت وكان العام مالا ذاتيات وحب في علم الخاص بالكنه علم
 العام بالكنه قطعاً وان لم يكن العلم بالكنه مشروطا بالعلم بجميع الذاتيات او كان العام بسيطا لا ذاتي لم يجب عليه بالكنه انما يجب
 علم كنهه واما اذا كان العام ذاتيا بعيدا وعلم الخاص بالكنه فان لم يشترط في العلم بالكنه العلم بجميع الذاتيات لم يجب علم
 العام الذي هو ذاتي بعيد للخاص أصلاً وان اشترط ذلك وجب عليه قطعاً فامكان العام ذا حدود وجب عليه بالكنه وان كان
 بسيطا وجب العلم بكنه فبديهية علم ما ذكرنا ان ما عده الشارح على استلزام بديهية العلم بالخاص بالكنه بديهية العلم بالعام من انه
 لا يساغ لبديهية العلم بالخاص بالكنه مرفوع وان هذا الاستلزام ليس كلياً بل كما يشترط فيه كون العام ذاتيا للخاص فممكن
 الخاص مدركا بالكنه كذا لك بشرط فيه اما كون العام ذاتيا قريبا او كون جميع الذاتيات مدركة بالغة بالبلغت فافهم فان المقام لا ينحصر
 عن **قوله** والقول بان الكلام لما اورد النظر على الدليل بان البديهي هو العلم بالنور مثلاً لا تصور فليس تصور الخاص
 او المقيد حاصلًا عند حصول العلم بالنور فضلاً عن ان يكون بديهيا كان لم يجب ان يجب باننا لا نستدل ببديهية العلم بالنور على
 بديهية حقيقة العلم حتى يقال انه لا يلزم من بديهية العلم بالنور بديهية تصور فضلا عن بديهية تصور حقيقة العلم بل لا يلزم من
 حصول العلم بالنور لتصوره أصلاً ولا تصور حقيقة العلم فضلاً عن بديهية تصورهما بل نستدل ببديهية تصور مفهوم العلم بالنور
 الذي هو مفهوم مقيد بديهي على بديهية تصور مفهوم العلم المطلق ولا شك في ان بديهية تصور مفهوم المقيد يستلزم بديهية تصور

[illegible]

المغايرة بآية بالحقيقة وهو العلم به وهو عندهم من مقولة وكيف انما حس نذيب لصد الشيرازي المعاصر لمحقق الذات من الاشياء
 محصل في الذهن تنقلب في الذهن كيف تصور في الذهنية التي هي من مقولة وكيف هي العلم بها والفرق بين هذا المذهب
 والمذهب الثالث ان هذا العاقل يظن ان الشيء يحصل في الذهن بنفسه لكنه يثاب في الذهن كيفا وليس عن حقيقة الشيء
 هي له في الخارج عند حصوله في الذهن بخلاف اصحاب المذهب الثالث فانهم يدعون ان حقائق الاشياء باقية عند حصولها
 في الذهن والفرق بينه وبين المذهب الرابع ان هذا العاقل يظن ان الاشياء تحصل بانفسها في الذهن لكنها تنقلب في الذهن
 كيفا بخلاف اصحاب المذهب الرابع فان الاشياء لا تحصل بانفسها في الذهن عند حصولها بل إنما تحصل في الذهن مثابا وشبها
 السادس نذيب لصد الشيرازي في الاسفار الاربعة من ان العلوم صور قائمة بانفسها في عالم آخر وانفس مبدئية لتلك
 الصور السابعة نذيب صاحب لافق الميسر من ان العلم عبارة عن الوجود الانطباعي للصورة الحاصلة في الذهن يعني حصول
 الصورة الثامنة نذيب لعالمين بان العلم هي الحالة الادراكية المعبر عنها بالاش في هذا المذهب نذيب من بيان احد مبادئ
 البعض المتأخرين من ان تلك الحالة انزاعية تخلف مع الصورة والاخرانها صفة منظمة متعلقة بالصورة الذاتية
 تعلق النفس بما وقع عليه مجردة وجود متعارف لوجود الصورة وهذا لا يعاير نذيب لما تدرية الا بانهم لا يقولون بالوجود الذاتي
 هذا المذهب يقولون بانهم يختلفون فيما بينهم في مذهب الجمهور منهم الى ان الاشياء حاصلة بانفسها في الذهن قصور ما المتقدمة معها
 بالحقيقة هي متعلقات العلم اختلف هؤلاء في ان الحصول في الذهن بل هو عبارة عن الحصول فيه وهو من تسهيل حصول الشيء
 في الزمان او المكان وهذا يختم الى ان الحاصل في الذهن امثال الاشياء واثابها لثابتها بالحقيقة وهي متعلقات
 العلم بالذات فان عدت هذه الاطلاقات اختلافات في العلم من حيث كونها اختلافات في متعلق العلم كانت المذاهب الاربعة
 والا كان فيه نذيبان الاول ان الحالة الادراكية صفة اشتراعية والثاني انها صفة انضمامية فهذا تسعة مذاهب والعاشرة
 التاكيد بان العلم هو اتحاد العاقل مع العقل الفعال والثاني عشر نذيب من يقول ان العلم هو انقاس المدرك بصورة
 ويجعل من مقولة الانفعال الثالث عشر نذيب الشارح وهو ان العلم هو الواجب سبحانه فيذو المذاهب التي وقفت عليها
 وما ذهب اليه البعض من ان العلم هو مقارنة العاقل للعقول في العقل الفعال هو المذهب العاشر والاحتمالات
 العقلية فلا تخالف في تحقيق الحق والباطل بل في انشاءه تعالى في انحاء شتى المستأنفة قوله وتفصيله ظاهرة في الكلام
 يدل على ان الاختلاف انما هو في علم النفس بما هو غير ذاتها وصفاتها وليس الامر كذلك فان التاكيد يكون العلم
 اضافة وصفة ذات اضافة ليقولون ان العلم مطلقا سواء كان علما بذات المدرك وصفاته ومعلولاتها او بما ورارها اضافة او
 صفة ذات اضافة فلا اختلاف معهم لا في نفس العلم المدرك بما سوى ذاته وصفاته ومعلولاته لكن لما لم يكن جميع المذاهب حاصلة

من مقولة العلم به وهو العلم به وهو عندهم من مقولة وكيف انما حس نذيب لصد الشيرازي المعاصر لمحقق الذات من الاشياء

في مطلق العلم الشامل للمدرك بذاته وصفاته ولعلمه بالاشياء الغائبة عنه كذهب من يقول ان العلم هو الصورة التي حصلت
 بالتمتع بالحقيقة مع المعلوم او انه مثالا للمغايرة بالمعية لان العلم بالاشياء الغائبة عنه هو الحالة الاكثية وطلعه بذاته وصفاته نفس
 ذاته وصفاته نفس مورد النزاع العلم النفس بما سوى ذاتها وصفاتها وتفصيل ان مطلق العلم بالحقيقة واحدة مشتركة بين علم
 الواجب بين علم الممكن الاول اما ان يكون عبارة عن نفس الاضافات او يتعلق وهو مذهب بعض المتكلمين او يكون عبارة
 عن صفات اضافية وهو مذهب علمائنا المتأخرين او يكون عبارة عن اتحاد العاقل مع المعقول والعقل الفعال وهو
 مذهب **فرفوريوس** واتباعه ويكون عبارة عن الوجود الذي هو نفس الواجب وهو مذهب الشايع وعلى الثاني اما ان يكون
 علم الممكن مطلقا سواء كان علمه بذاته وصفاته او علمه بالاشياء الغائبة عنه حقيقة واحدة ومغايرة بالذات العلم الواجب سبحانه
 وهو الذي ذهبنا اليه فان علم الواجب تعالى سواء كان بذاته او بغيره نفس ذاته الحقة عندنا وعلم من سواه سبحانه سواء كان عقلا
 او نفسا حاله او كنهه انما يتبع غيرنا بالشيء لكنها اذا تعلقت بذات المدرك وصفاته سميت علما حضوريا واذا تعلقت بالاشياء
 الغائبة عنه كان تعلقاتها بها بواسطة اشباحها المستمرة في المدرك التي كنهها الغائبة اياها فيكون تعلقاتها بالاشباح اولها
 بالذات وبذوات الاشباح ثانيا وبالعرض فكل الحالة اذا قيست الى الاشباح كانت علما حضوريا اذلا واسطة بتلك
 للصورة والاشباح من صفات النفس او العقل لقيامها بها فعملها من قبيل علم المدرك للصفات واذا قيست الى ذوات الاشباح
 كانت علما حصوليا يكون الصورة اعني الاشباح وسائط في الاكتشاف اما ان لا يكون علم الممكن مطلقا حقيقة واحدة وذلك
 بان يكون العلم حضوريا اي لا يكون بواسطة الصور عين ذات المدرك ذاتا واعتبارا ولا يكون العلم الحصولي كذلك
 فاما ان يكون العلم الحصولي حقيقة واحدة او لا يكون كذلك بل يكون عين العلوم حقيقة وغيره بالا اعتباره فيكون العلم حقيقة
 متشعبة حسب تفاوت المعلومات بالتحقق وعلى الثاني اما ان يكون العلم صفة قائمة بالعلم وهو مذهب الجمهور من العلم
 الحاصلة القائمة بالذهن المتحدة مع المعلوم حقيقة او يكون العلم صورا قائمة بانفسها وهو ما ذكره الصدر الشيرازي في الاسفار
 وعلى الاول اما ان يكون العلم عبارة عن حاصل في الذهن من الاشياء اعني اشباحها المغايرة لها بالحقيقة وهو مذهب
 الشيخ المقتول واتباعه ومذهب الصدر الشيرازي انما صرح المحقق الدواني بآكل الى هذا المذهب ولا يكون كذلك فاما ان يكون
 العلم عبارة عن انطباع الصورة في الذهن اعني الحصول الذهني وهو مذهب صاحب الافاق البين والعبارة عن انقش
 النفس بالصورة وهو مذهب المتكلمين بالعلم الفاعل او عبارة عن حالة اخرى فكل الحالة اما خزانة وهو مذهب
 المص وبعض التأخرين او انضمامية وهو مذهب العلامة القوشجي وغيره فهذا ضبط المذاهب المشهورة التي عثرنا عليها
 قوله فاما باضافة فقط فذهب العوام من المتكلمين ويطلب ان النزاع انما هو في العلم بمعنى سبدر الاكتشاف ولا يمكن

ان يكون سبب الاكتشاف حقيقة نفس الاضافة والتعلق لان الاضافة امر انتزاعي فلا واقعته الا باعتبارها انتزاع
 فالعلم حقيقة فانتزاع الاضافة لانتزاعها ويكفي علم بان الاضافة لا يعقل الا بين شيئين والمعلوم قد يكون معدوماً في
 الخارج فلا يتعلق العلم بالمعدوم الخارجى مع ان تعلق العلم به ضرورى ولا يسيل لهم الى القول بوجود المعدومات الخارجية
 في ذلك بتفصيل الوجود والعدم ولا الى ارتكاب ثبوت المعدومات بدون الوجود لان ذلك صريح البطلان فالمعدوم الخارجى
 لما كان معدوماً محضاً ولا شيئاً يستحال تعلق العلم به وايضاً العلم بما هو غير مستحيل اقيانا الاشياء المحض هذا
 كما يطل في المذهب بطلان نذهب الماتريه اليه لانهم ايضا قانون الوجود والعدم ولشبهت المعدوم فيهم عليهم التعلق
 العلم بالاشياء اجبت وتبين المعدوم الصرف ولا غبار على نذهب الماتريه غير انه لا يرد عليهم في المعدوم المطلق وتعلق العلم
 به كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ثم يرد على القائلين بكون العلم امثاله ان الاضافة ليست موجودة في الخارج والوجود غير
 محصور في الخارجى فالعلم عندهم معدوم مطلق ولا شيء يثبت وهو صريح البطلان فافهم **قوله** وهو وصف ذو اضافة هذا
 هو مختار علمنا الماتريه كشرحه الله تعالى ويسمون ذلك الوصف بالحالة الانجلابية وهو لا يشكركم جميع قد اصابوا في ان
 فساد الاكتشاف هي الحالة الانجلابية كنههم قد اخطاوا في نفس الوجود الذي انزلهم في علم المعدومات الخارجية ارتكاب تعلق
 العلم بالاشياء المحض وتبين المعدوم الصرف وايضاً قد غلطوا في القول بان علم الواجب سبحانه وايضاً هي تلك الحالة الانجلابية
 فان الحق ان علمه بانه عينه هذا وقد اختلفت جهوده في ان العلم على العلم المطابق للواقع وبجهل اى العلم الغير المطابق بل
 هما متحيزان بالحقيقة او متغايران والحق هو الاول فطلق العلم معنى واحد يتصل باختلاف العلوم فالمعلوم اكان يتحقق في الواقع
 كان العلم المتعلق به علماً مطابقاً والا كان جهلاً غير مطابق **قوله** فعلى القول من مقوله الحيف الذاتية بكون ان العلم هي الحالة
 العبرة عنها بدائش فرقان فرقة نعمت انها انتزاعية وفرقة اليقنت انها انضمامية وكلهم يرون انها من مقوله كيف
 لصدق رسم الكيف عليها وما يظن من انها على تقدير كونها انتزاعية لا تكون من مقوله الكيف لانحصار الكيف في الاعراض
 والانضمامية في غاية السقوط لان كثير من الكيفيات امور انتزاعية كالزوجية والفردية وغيرهما ثم ان القول بكون تلك الحالة انتزاعية
 باطل لان الكلام هنا هو العلم الذي هو فساد الاكتشاف حقيقة وفساد الاكتشاف حقيقة يستحيل ان يكون امر انتزاعياً وان التجارب
 فساد الانتزاع كان هو العلم حقيقة دون الحالة الانتزاعية فالحق ان الحالة التي هي فساد الاكتشاف حقيقة انضمامية **قوله**
 وعلى الثاني القائلون بان الصورة الحاصلة في الذهن هي العلم افرقوا فرقتين فرقة نذهب الى ان الحاصل من اشياء في الذهن كذا
 هو العلم مثلاً ذلك الشيء وشبهه بالخيار بالبهية وفرقة تزعم ان الحاصل من اشياء في الذهن نفس حقيقة وهو العلم فلا يكون فيه وجه
 الى ان العلم مطلقاً وهو شحيح الحاصل في الذهن من مقوله كيف والآخرون وان كانوا يقولون ان العلم من مقوله كيف لكن

المثال على ما هو مثال له وعدم تكون المطابقة واللامطابقة بهذا المعنى من اوصاف العلم فتخرج فانه اول النزاع وليس مدار
 الجدل المركب العلم المتقابل على اتصاف العلم بهما بهذا المعنى وان اريد بهما الاكتشاف الواقعي وعدمه فسلم انهما يشكون
 العلم ولا نعم ان اكتشف الواقعي وعدمه لا يتصف بغير الصورة فالعطف انما نشأ من اشتداد المطابقة واللامطابقة
 بالمعنى الاخير بالمعنى الاول واما المقام الثاني ففيه مجتان الاول تحديد محل النزاع والقصور به وذلك انه لا يرتاب
 في ان الاشياء اذا علمت بحصيل منها في الذهن معان ومفاهيم لم تكن حاصلة فيه قبل فزيد مثلا اذا ابرئنا والاشياء
 مثلا اذا عقلنا حصل في اذهابنا من زيد لم يكن حاصلا فيها من قبل ومن الانسان معنى لم يحصيل فيها قبل فختلف
 القائلون بالوجود الذهني في ان الحاصل في الذهن بل هو نفس ذلك الشيء الذي حصل منه في الذهن هذا الحاصل
 وعينه بالحققة او امر مغاير له فذهب جمهور المشائية الى ان الحاصل من الشيء في الذهن عين ذلك الشيء حقيقة وذو
 شخ الا شرا في ان ان مغاير له ذلك الشيء بالحققة والمادية فالحاصل من زيد والا انسان في الذهن عند الاولين نفس
 حقيقة زيد والا انسان الا ان لا يرتب على الحاصل منهما في الذهن آثار ترتب على عليهما في وجودهما الخارجي وان كان الحاصل
 نفس حقيقتيهما وعند الآخرين ليس الحاصل في الذهن نفس حقيقتيهما بل مثاليهما ومشبههما حتى ان الحاصل في الذهن منهما
 كالصورة المنعكسة من الشيء المنطبعة في المرآة فصورة زيد كالحاصل في الذهن ليست عينه كالصورة المنعكسة من زيد المنطبعة في المرآة
 ليست عينه وانما اطلاق زيد على صورته الذهنية كاطلاق اسم على مثاله كذا معنى الانسان الحاصل في الذهن ليس عين الانسان
 بل كانه تمثال للحقيقة الانسانية واطلاق الانسان على المعنى الحاصل بتجويز كاطلاق اسم الشيء على تمثاله ولذا لا يرتب على الحاصل
 في الذهن آثار الشيء فالصورة الذهنية الحاصلة من زيد ليست زيد ولا انسانا ولا ناقما ولا قاعدا ولا ابا ولا ابنا ولا غير ذلك كالمثل
 الحاصل من الانسان ليس انسانا ولا حيوانا ولا ناقما ولا قاعدا ولا ابا ولا ابنا ولا غير ذلك كالمثل
 لاجل انه موجود بل هو ظل بل لاجل انه ليس في ذلك الشيء انما هو شبه المغاير له فنهذا تحديد محل النزاع وتحريره ثم اختلف الاولون
 فيما بينهم فذهب بعضهم الى ان الحاصل في الازمان نفس الموجود في الاعيان وان الموجود في الذهن والمحقق في الخارج واحد
 وهو ذهب المحقق الدواني في حواشيه على شرح التجر يد وذهب البعض الى ان المهيآت محفوظة زبنا وفار جادون الاشخاص
 واليرشيد كلام الشيخ في قاطيع غورياس الفقه في فصل العلم من الهيآت الشعار فانه ذهب هناك الى ان الحفاظ المهيآت في
 الذهن فم اطل الحفاظ اشخص بعينه البحث الثاني في تحقيق الحق في هذا المقام فاعلم ان كون العلم هي الصورة الحاصلة في الذهن
 باطل مطلقا سواء كانت الصورة متحدة مع ذي الصورة في الحقيقة او مغايرة لفيها كما سياتي في انشاء الله تعالى اما ان الحاصل من
 الشيء في الذهن بل هو شيء الشيء او نفس حقيقة فالحق في ذلك ان الحاصل في الذهن من الشيء ليس نفس حقيقة بل شبه ومثاله

ان كان مخالفا له عليه سواء الاغنىم والاعوان علي في اثبات حصول الاشياء بانفسها في الذهن ليس تقابلا للتحويل بل منه قبل تفصيل
ذلك مقدمة وهي ان يستحيل ان يحصل الاشياء عينيتها بما هي اشخاص في الذهن اما اول اطلاق الواحد بالعدد لا يتعد وجوده بالبهية
اولا منه لوجوده شي واحد بوجوده وانما اطلاق تعدد الوجود مساوق لتعدد الشخص ومن المستحيل بهيته تقطع شخص واحد شخصين
ومسيره شخص واحد بالكون كذلك شخصين وهذا اظهر عن تعميم الابانة فله بطل نهض من يرى ان الوجود في الذهن والوجود
في الخارج واحد بالعدد اذا عرفت بان علم ان الذاتيين الى حصول الاشياء بانفسها في الذهن مستند لواعلى نهضهم بوجوب
الدول ان شئ شي ما بين له وما بين اشئ لا يمكن ان يكونا كاشفاله والحاصل من اشئ في الذهن كاشف له للاحاطة
فان شئ ليس حاصل من اشئ في الذهن وبما في غاية السقوط فان اقلع كون ما بين اشئ كاشف له لم يدل عليه بعد دليل
ودعوى الضرورة في ذلك غير مسوقة بل به المقدمة الكما كاشف من اصل الدعوى الاولى العنوان على ان ذلك لا يتقيم
على اصولهم في كثير من اصولهم فانهم يذهبون الى ان وجه اشئ المبين له بالحققة ربما يكون كاشف له فلما جاز وان يكون وجه
الحاصل في الذهن كاشف له فلما جاز وان يكون وجه اشئ الحاصل فيه كاشف له فان زعموا ان كاشف اشئ لا بد ان يكون مجموعا
عليه الشئ لا يحل على ذي شئ فبين ان الاشياء الحاصل من اشئ في الذهن ان كان متحد معه على راجع بحسب المبهية فليس متحد معه
في الوجود لان وجوده ذهني ووجود اشئ خارجي على انه لا يترتب في ان مثال اشئ قد يكون كاشف له ومرة للملاحظة فلما جاز
ذلك فلم يجز ان يكون شئ اشئ كاشف له ومرة للملاحظة الثاني ان دلائل الوجود الذهني ان تمت دلت على حصول الاشياء
بانفسها في الذهن فانها تدل على ان ما يتعلق به العلم لا بد ان يكون حاصل في الذهن متاخر عنه فلا بد من تمثل نفس اشئ
في الذهن فان تعلق العلم بالشيء المتغير يشئ لا يمكن لاكتشاف اشئ واشياءه على ان المحكوم عليه لا بد ان يكون موجودا في الذهن
فان الحكم على شئ اشئ المتغير لا يتعدى من المثال البية فلا بد ان تمثل في الذهن نفس اشئ واجوبا ما عن الاول فهو
ان الشخص الخارجى لا يحصل بنفسه في الذهن كما مر في المقدمة الممهدة بل الحاصل فيه انما هو امر متغير له وجودا وتخصا وان شاك
في المبهية النوعية كما يظن هو لا فعلا كفى تعلق العلم بالامر المتغير للشيء وجودا وتخصا في اكتشاف الشخص العيني فلم لا يكتفى تعلق العلم
بالشيء الماخوذ منه المتغير لاياد في اكتشافه البية لما جاز هو لا ان يكون تعلق العلم بوجه اشئ المبين له بالبهية الحاصل في الذهن
المتغير لذلك اشئ بالبهية وبالوجود والتخص كافي في اكتشاف نفس اشئ فما بالعلم لا يجوز ان يكون تعلق العلم بشئ اشئ
كذلك فيكون للشئ علاقة مع ذي الشئ بما يكون تعلق العلم بالشيء كافي في اكتشاف ذي الشئ واليه الصورة الحاصلة من
الذهن من زيد مثلا المشاركة لا حسب المبهية على راي هولار لها نحو ان من العلاقة مع زيد الاول انها محكية زيد والثنى انها مشاركة
للبهية فلا يخلو اما ان يكون العلاقة التي بها يكون الصورة كاشفة لزيد هي المحاكات فهي متفقتة بين الشئ وبين ذي الشئ

ايضا ويجوز ان يشارك في الماهية فليعلم ان يكون الصورة كما حصلت من زيد كما خففت لعمدتها يشارك اليه في الماهية على
 رضى بولار فان زعموا ان مجموع العلائق بين يورث الحسب فليعلم ان يدلو على ذلك ببرهان على ان النظر على ما تكفى بكونه
 ابطال هذا الاشتغال فان حال الصورة انه يهتبه بالقياس الى ذوات الصور كحال التمثال بالقياس الى ما هو متشابه في التمثال
 التمثال ما يتقل من الذهن الى ذى التمثال فكل من هو ان يكون اشج ما يتقل منه الذهن الى ذى اشج فالتقل على تقدير
 القول بحصول اشج بل الاشياء في الذهن يدرمان ان لا يكون شئ من الاشياء معلوما بالكنه او بكنهه او بكنهه في العلم على هذا التقدير
 او لا بالذات هو اشج وثانيا وبالعرض هو ذى اشج واشج كانه وجه لذي اشج فعلى هذا التقدير يختصر العلم في العلم بالوجه ثلثا على
 تقدير القول بحصول اشج حصول نفس اشج في الذهن متميل كما سيلج فان اريد بالعلم بالشيء بالكنه او بكنهه يحصل فيه
 نفس اشج ونفس ما به فهو متميل قطعا واستحالة لازمة لمرته وان اريد به ما يتكشف في نفس اشج ونفس ما به فهو متميل قطعا
 غير لازم على تقدير القول بالاشج فان من الاشياء ما هو اشج بنفس اشج او نفس ما به في كنه اشج الانسان او معنى الحيوان المتعلق
 كما حصل في الذهن وهو كما كشف نفس اشج او نفس ما به في حصول نفس اشج في الذهن غير ضروري في الكشف وليس
 النزاع الا في دعوى الضرورة في غير مسموعة ومنها ما هو اشج لوجه اشج كنه اشج الكاتب الحاصل في الذهن فانه شئ بمعنى
 الانسان فهو كما كشف لذلك معنى وهو بسيط للانسان مثالا فاعلم التعلق بالعلم الاول من اشج علم اشج بالكنه او بكنهه
 اشج واعلم التعلق بالعلم الثاني من علم اشج بالوجه وقد فصلنا ذلك فيما سبق في شرح قول المعصوم وهو ان الحاضر علمه
 وان عن الثاني فهو انه ان يكون الحكم على الشخص العيني وعلى صورته الذهنية وعلى الدليل الثاني
 على اثبات الوجود الذهني على حصول الاشياء بانفسها في الذهن اعلى التقدير الاول فلهذا على هذا التقدير يكون الحكم
 عليه هو الهوية الخارجية فلو وجب جود الحكم عليه في القضايا الموجبة وجب جود الهوية العينية ولم كيف وجود صورته الذهنية
 لصدق الحكم سواء كانت الصورة الذهنية مشاركة لها في الماهية كما هو ذهب بولار او مغايرة لها بالماهية كما هو ذهب أصحاب
 المثال او على هذا التقدير لا يكون وجود شخص من الماهية كافيا في صدق الحكم على شخص آخر منها فان وجوده لا يكفي لصدق
 الحكم على زيد فعلى هذا التقدير لا يكون القول بالوجود الذهني محمدا باصلا وقليل بحصول الاشياء بانفسها في الذهن واما على
 التقدير الثاني فلهذا لما تعدى الحكم على الصورة الذهنية الموجودة بالوجود اطلق منها الى الهوية العينية مع كونها مغايرة
 لها وجودا وتخصضا والكانت مشاركة لها في الماهية فلماذا لا يتعدى الحكم على شئ من اشج الى ذلك الاشياء فانما يحسب الوجود
 والتشخص فقط والتغاير بحسب الوجود والتشخص والماهية جميعا سيما في الانتفاع عن الصدق والكمل وعدم الانتفاع
 عن الكشف والمرتبة على انه لما تعدى الحكم على الوجود الحاصل من اشج الى ذلك كما يحكم على التميز بالماهية فيتعدي الحكم

من معنى التميز الى اسم فلم لا يتبدى الحكم من شئ الى ذلك الشئ وبالحكمة فلا كل الوجود الذي لا تدل على حصول الاشياء
 بانفسها في الذهن كحاجب الجمهور فعدا ما ذكرنا انما هو لاوله في اثبات حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا ينبغي ان يجعل عليه
 واما البطلان لانهم يقتضيان هوالا فخلطوا في ان حصول الاشياء بانفسها في الذهن بل من قبيل حصول العرف من مرفوض
 وليس من ذلك التيسيل بل الصور الموجودة في الذهن قائمة بانسبها والاول مذنب كما يسمونه والثاني مذنب العلامة العرف
 والصد الشير اوى وسيا في انشاز الله تعالى البطلان الذنب الثاني باسط وج في شرح قول المصنفانها من حيث الحصول
 في الذهن معلوم ومن حيث القيام بعلم واما المذهب الاول ففيه مذنبان الاول مذنب المحقق الدواني واشياء من
 انخفاض البهية بعينية في الذهن وقد اطلنا في المقدمة المبهمة التي ذكرنا في انفا ويضحي ان حصول الشئ في الذهن لما كان
 عبارة عن الحلول فيه كان البهية الجوهرية العينية عند حصولها في الذهن حالة وغرضنا في الذهن تكيف مذنب وهم عاقل
 الى ان البهية الجوهرية العينية قد صارت عرضا وتخصها باق كما كان واليه الشخص الخارجى كما حصل في الذهن اما ان يكون
 موجودا في الذهن بوجود يترتب عليه الآثار الخارجية او لا يكون كذلك على الاول يكون ما هو موجود بوجود ظلي لا يترتب
 عليه الآثار موجودة بوجود اصلي يترتب على وجوده وهو صحيح البطلان وعلى الثاني يكون الوجود الخارجى مسلخا عنه عند حصوله
 في الذهن فيكون الشخص الخارجى مسلخا عنه عند حصوله في الذهن ضرورة تساوق الوجود والشخص فلامضى الانخفاض البهية
 العينية في الذهن والثاني مذنب الجمهور وانخفاض البهية وهما خارجا ويطلبه لاولا قد حقت في فروج بحث الجعل ان
 مصداق الوجود نفس البهية بلا زيادة او مزيلها وانضمام عارض اليها فالبهية التي توجد في الخارج بنفس ذاتها بل انقياس
 عارض اليها مصداق الموجودية الخارجية والوجود الخارجى هو نحو الوجود الذي يترتب عليه الآثار الخارجية فالبهية التي توجد
 في الخارج يستحيل وجودها في الذهن والا كانت عند وجودها في الذهن مصداقا للموجودية الخارجية ونشاز لمرتب الآثار
 العينية وهو صحيح البطلان وثانيا انما لو حصلت البهية الجوهرية بنفسها في الذهن كانت حالة فيه والحلول غنم الوجود
 فيكون مصداق الحلول نفس حقيقتها لما حقتنا فيما سبق من ان مصداق الوجود في كل شئ عينة فيكون نفس الحقيقة الجوهرية
 بذاتها مصداقا للحلول في المحل والحاجة اليه فلا يكون حقيقة جوهرية بل طبيعة ناعية عينية فيستحيل وجودها دون
 الموضوع فلا يوجد فربها كما نذاته وثالثا ان حصول الماهيات الخارجية بانفسها في الذهن انما يتصور لو كان الشخص
 عبارة عن البهية المعروفة للشخص حتى يمكن ان يحصل الماهية في الذهن بعد تجزئها وايضا عن الشخص العارض واذ
 قد لطل كون الشخص عارضا للبهية وثبت ان نفس البهية كما مرنا اشارة اليه لطل حصول الماهيات الخارجية في الذهن و
 ما عاضل الامر على هوالا انه يلزم ان يكون الجوهر عرضا في الذهن وقد ابا بوا عنه وجوده واهية مشلوا على حكم كنين

فساد فيها بعد انشاء مد تعالى بقدر التخصيص من الاقتضاح ان يحسن هو القول بمحصل الاشياء وان القول بمحصل الاشياء بانفسها
 ينسب الى مقاسه تنصيته الى الالافضاح فغنية عن الابانة والايضاح فانهم ينظرون على عليك فيما بعد انشاء مد تعالى **قوله**
 عندنا من الاشياء قد عرفت انه اذا علمت الاشياء حصلت منها في ذهن العالم صور ومفاهيم تلك الصور والمفاهيم
 مقابلة بالمماثلة لذوات الصور فصوره زبد ليست عين زبد ومفهوم الانسان ليس نفس حقيقة الانسان الموجودة في الخارج
 كما تحققت تلك الصور والمفاهيم هي العلوم عندنا ولكل الزاعمين وهي المسماة بالاشياء والاشباح وتلك الاشياء
 لها اعتباران اعتبار قائم بالذات واعتبار انفسها مع قطع النظر عن القيام بالذات فهي عند هولاء بالاعتبار الاول
 علوم لها اعتبار الثاني معلومات والاشياء وذوات الاشياء انما هي معلومة برسالة الاشباح في التصوير فمفهومهم وليس
 بالشيء كالحالة الانجلابية التي يقول بها علماءنا الماتريدي فان تلك الحالة حقيقة واحدة والاشباح حقائق متخيلة فان مفهوم
 الانسان وهو شيء غير مفهوم الفرس وهو شيء وامام الحالة فهي حقيقة واحدة والحالات متعلقاتها مختلفة والتغاير بين الحالات
 المتعلقة بالانسان بين الحالات المتعلقة بالفرس تغاير شخصي وحقيقتها واحدة والتغاير بين مفهوم الانسان وبين مفهوم الفرس
 الذان هما شيئا للانسان والفرس حقيقي فاذا خاتم الحكماء قدس سره من ان المراد بالشيء كيميائية قائمة بالنفس يكون لها
 مناسبة بالشيء بها يكون مبدرا لاكتشاف ذلك الشيء وهذا بالحقيقة راجع الى اذهب اليه مشائخنا الماتريدي نفع الله علمهم
 فانهم لم يزدوا في تفسير العلم على الحالة الانجلابية انتهى لم يحصل بعد ثم ان القول يكون العلم هو الشيء والاشياء باطل لما اولئك
 قد عرفت ان الاشباح حقائق متخيلة وبما يتعقل شاهدة بان العلم حقيقة واحدة وان تغايرت متعلقاتها فليس العلم هو الشيء
 واما ما نيا فلان الحاصل في الذهن من الشيء الواحد صورة واحدة بالبداهة وباعتراف هولاء ومن المعلوم ان متعلق العلم
 حقيقة ليس هو بعين الخلق لانه قد يكون نفسيا والعلم متحقق ومن المستحيل تحقق العلم بدون متعلقه ولا يمكن ان يكون متعلق العلم
 غير الصورة الحاصلة في الذهن لان العلم يجب ان يكون حاضرا عند المدرك تمييزا للذات وليس موجودة في الذهن وليس عينها
 المدرك ولا انعكاس ولا معلول لا يمكن حاضرا عند المدرك تمييزا للذات ضرورة اذا اتهموا في الصورة الحاصلة من الشيء اما ان
 تكون علما فقط ويكون المعلوم غير با واما ان تكون معلومة فقط ويكون العلم غير با والممكن ان يكون علما ومعلومة معا الاول باطل
 لما بعدنا من انه لا يمكن ان يكون متعلق العلم غير الصورة الحاصلة وعلى الثاني يبطل القول بكون العلم هي الصورة الحاصلة
 والثالث ايضا باطل لان الصورة الحاصلة لو كانت علما ومعلومة معا فاما اعتبار واحد وهو صريح البطلان لان العلم
 مستغنى لافان فيها متساويان فلا يحتاجان في واحد باعتبار واحد وباعتبارين مختلفين كما لا يقدرون ان الصورة من حيث هي هي
 معلومة ومن حيث القيام بالذات علم وهذا ايضا باطل لان الموجود في الذهن امر واحد بالعدد وثنائية تابعة لا اعتبار

المعتبر فان الموجد هو نفس العقل يضرب من تحليل يتنزع منه امر كلياً وشخصاً خاصاً فليخط امر من نفس الهيبة والمادية المحل
بالوجود والتشخص وليس الموجود في الواقع مع عزل اللفظ عن اعتبار العقل امر من نفس الهيبة والمادية المحل فلو خط بالوجود والتشخص
فعلى هذا التقدير يكون تحقق العلم والمعلوم تابعاً لاعتبار الاعتبار لا قبل اعتبار الاعتبار لا يكون امر واحد مصداقاً للعلم والمعلوم
لكنها متضاهين واللازم ان يكون تحقق العلم والمعلوم تابعاً لاعتبار الاعتبار صريحاً انبساطاً فقد وضع ان الصورة الحاصلة
في الذهن قيل ان تكون علماً بل هي معلومة والعلم كيفية غير با ولا انصران يقال الصورة يستحيل ان تكون علماً اذ لو كانت
علماً لكان العلم انما هي نفسها او غير لا يسيل الى الاول لانها اما ان تكون علماً ومعلوماً باعتبار واحد وهو باطل لا تتنازع
اجتماع المتضاهين في واحد وتكون علماً ومعلوماً باعتبارين فيكون تحقق العلم والمعلوم تابعاً لاعتبار الاعتبار وكذلك الى الثاني
اذ العلم يجب ان يكون حاضراً عند المدرك متميزاً بالذات ولا شيء غير الصورة الحاصلة كذلك ولما بطل المثال بكلاً شقي لطل المقدم
في ان قيل يجوز ان يكون الصورة الحاصلة علماً ويكون معلوماً الصورة المرشدة في الالزام ان العلية قلنا اولاً من الضرورية ان
لا بد ان يكون العلم حاضراً عند المدرك متميزاً بالذات والصورة الحاصلة في الالزام ان العلية ليست حاضرة عندنا وثانياً لا ينفك
الكلام في علمنا بالجزئيات المادية بما هي جزئيات فمن المستحيل ان رسم صورها في تلك الالزام ان فان صورها انما ترسم
في الآلات المجردة في الصور الحاصلة منها في ماركنا لا تكون علماً بها اذ لو كانت علماً كانت معلوماً بالاعيان الخارجية وهو
باطل لانها قد تشفى والعلم باق ومن المستحيل اعتبار العلم به من المعلوم او تلك الصورة انفسها في علمنا اما اجتماع المتضاهين في واحد
توقف تحقق العلم والمعلوم على اعتبار الاعتبار فان تلك الصور معلومات والعلم كيفية اخرى غير با ولا العلم حقيقة واحدة لا تختلف
حقائق افرادها فكلها بالكلية والجزئيات الغير المادية ان امكن علمها بما هي جزئية ايضا كيفية اخرى غير صورها المرشدة فينا فاقيل
صل لانه يمكن العلم به شئ يقولون ان شمل الجزئيات المادية ترسم في ذات المدرك المجرد لا في الآلة فاعلمهم يجوزون
ان رسم شهابها في الالزام ان العلية الغير قلت لانه يكون ان رسم صور الجزئيات المادية في ذات المدرك المجرد لا يكون كون
الآلات المجردة وسال في ان رسم تلك الصور في الجزئيات المستحيل ان رسمها في المجردات التي هي برية متساوية عن الآلات المجردة
وثالثاً اننا نسوق الكلام في علم الالزام ان العلية فانها تعلم معلومات تحقق لها في الاعيان كفايم المتعددة فاما ان يكون علم
تلك الالزام ان بها هي صورها المرشدة فيها وهو باطل لان معلوماً لا يكون هي الاعيان الخارجية لانها لا يكون معلوماً بها
تلك الصور انفسها والالزام ان اجتماع المتضاهين في واحد وتوقف تحقق العلم والمعلوم على الاعتبار كما هو اما ان يكون علم
تلك الالزام ان بها كيفية اخرى غير الصور المرشدة فيها فيكون علمنا بها بالذات كيفية غير صورها المرشدة فينا اذ العلم حقيقة حقيقة
لا تختلف افرادها باختلاف الموصفات فالقول القائل ان يكون العلم به شئ يقولون يكون علم الالزام ان

حضورها فلا يكون عليها بالاشارة وعلما بها متحدين بالحققة فلما فعل تقدير كون علم الاذن العاليه بالاشياء حضورها لا يكون
 صورة الاشياء مرتبة فيها فلا ترجع اشبهه القاطعه بان يجوز ان يكون المعلم الصور المرتبة في الاذن العاليه من الراس وقد وضع
 بما ذكرنا لظلال القول بكون المعلم هو الصورة كما صلته في الذهن مطلقا سواء قيل بانها متحدة مع ذي الصورة بالحققة كما ذهب
 اليه القائلون بحصول الاشياء بانفسها في الذهن او قيل بانها مفاعلة في الصورة بالمهية كما هو مذموم القائلين بحصول الاشياء
 وتظهر اليه ان الصورة كما صلته متخالفه العلم الاول بالذات فهي المعلومة بالذات وسياق لذلك زيادة وتخصيص انشراحه تعالى قوله
 وتابعة للمعلم عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها القائلون بحصول الاشياء بانفسها في الذهن الزعمون كون العلم هو
 الصورة كما صلته وان كانوا يقولون ان العلم من مقوله كيف لكن يستقيم كون من مقوله الكيف على وجههم لان علم
 كل شئ متحدة معه بالحققة فاشئ ان كان جبر اركان العلم جبر اركان كان العلم كما وان كان كيفا كان
 العلم كيفا وكذا في ذكره الشايع من كون العلم تابعيا للمعلم على راسي هو لا ليس بوجههم بل لازم عليهم وقد اشكل بذلك عليهم
 وقد قصدى هو لا دفعه فقال بعضهم ان العلم كيف بمعنى العرض العام لا بمعنى المقولة وقد لا يفي شيئا اما ولا فلا نهم مصرحون
 بكون العلم من مقولة الكيف واما ثانيا فلان العلم حقيقة حقيقة واحدة محصلة مشتملة الى التصور والتصديق وجنس لهما يجب
 اندر اجابته مقولة من المقولات ولا يصلح غير مقولة الكيف لان يندرج تحت العلم فيقتضو ذلك على تقدير كون العلم هو الصورة
 المتقدمة مع الشئ فلا يجدي اشكاب كون العلم كيفا بمعنى آخر واما ثانيا فلان علم بعيد الكيف اطلاق آخر سوى اطلاقه على المقولة الشارة
 واطلاق العرض على معينين على ان يكون الحكمة الاول الموجود في موضوع والاشارة في الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في
 موضوع لا يسمي اطلاق الكيف اليه على معينين اما بالاعمال فلان ذلك القول لا يشئ فيها اذ جعل الكمية والاضافه في الذهن على
 تقدير حصوله في الذهن لا يمكن ان يكون الكيف صادقا عليها ولو بالمعنى المستحدث لان الكيف بهذا المعنى عرض لا يقبل
 القسمة والنسبة والكمية والاضافه اما صلت من لکم والاضافه غير قابلة للقسمة وان شئت قطعوا وان كان كما كنه لا يستقيم على تقدير
 القول بان الصورة الذاتية كما صلته من لکم والاضافه غير قابلة للقسمة وان شئت قطعوا وان كان كما كنه لا يستقيم على تقدير
 حصول الاشياء بانفسها في الذهن كما لا يخفى وقال المحقق الدواني ان عدم العلم من مقولة الكيف ساهو تشبيها لاسرار الله
 التي هي العلم بالامر العينية الشدرة تحت مقولة الكيف وسياق الكلام على ذلك لظلاله تعالى وقال صدر الشيرازي المعاصر
 لان الشئ من اية مقولة كان اذ جعل في الذهن فيقلب كيفا بنا على ان مرتبة المهية تابعة لمرتبة الوجود ومتأخرة عنها وفي الكلام
 خطا صحيح اما ولا فلان العقل من الانقلاب انما هو الانقلاب من صورة الى صورة او من صفة الى صفة وبالجملة انما يعقل
 الانقلاب من شئ الى شئ حيث يكون ما وقع عليه فينقلب عنه والمنقلب اليه لا انقلاب حقيقة الى حقيقة فيغير معقول اما ثانيا

فلان ذبا بحقيقة فمحي حصول الاشارة بالفساد لما تبدل حقيقة الشئ في الذهن لم يحصل فك الشئ في الذهن واما ثانيا
فلان الوجود الذي حسب مقتضى ما على المبهية ان اراد بالمعنى المصدرى فمن اوائل المبهيات انه لا يتحقق له في نفس الامر
بمعنى انه ممتنع عن المبهية فكيف يكون مقتضى ما على المبهية وان اراد بالوجود الحقيقي فهو ان كان صفة المبهية كما هو ذهب القائلين
بكون الوجود صفة انضمامية فكونه مقتضى ما على المبهية من افادش الا باطل ضرورة تناقض انضمامه عن انضمام اليه وان كان عين الماهية
كما هو الحق فالقول بتقدمه على المبهية قول بتقدم الشئ على نفسه ان كان منفصلا عن المبهية بان يكون عبارة عن علة الماهية
فيكون ما ل القول بتأخر المبهية عن الوجود والى القول بتأخر المعلول عن علته وتوابعه عليه لكن لا يجدي شيئا لان غرضه من
القول بتأخر الماهية عن الوجود وتوابعه اختلاف المبهية وتبدلها باختلاف نحو الوجود وتبدله وتوابعه لا يزم من تأخر المعلول عن
العللة كما لا يخفى على ان هذا كمال مصرح بل مصر في حاشي شرح التجريد على ان الوجود الذي يهمن الاعتبارات العقلية و
لا يتحقق له في الواقع مقتضى ما على المبهية وتوابعه من الا باطل متى لا يتجلبها اليه والصبيا فلما حجة الى الباطل وما ارتكبه المصدر الشريفي
في توجيه كلامه في الاسفار من ان مراد وان الوجود هو الوجود حقيقة كما يراه الاشارية والمبهيات امور متشعبة من الوجود وتوابعه
القول بما لا يخفى من ان مقتضى ما على المبهية وتوابعه المصدر المعاصر للحق الدواني من ان الاشارة تغلب في الذهن كيفما خالف للذهبيين
فذهب من ذهب الى حصول الاشارة في الذهن وذهب من ذهب الى حصول الاشارة فيه اما مخالفة للاول فلان على
ذلك المذهب يجب ان يختار الماهيات وهما وفارحها واما مخالفة للثاني فلان اصحاب الاشباع لا يقولون بان الاشارة
تحصل في الذهن فتغلب اشباحا بل يقولون ان الاشارة لا تحصل في الذهن واساذا لم يحصل فيه لا يشاع فيملا بجزون انظار
الحقيقة فهو من المذهبين من ذلك لا الى بولار ولا الى بولار ثم في ذهبيه نظرا خرويق هو انه لا ريب في ان حصول الاشارة
في الذهن على نحو واحد قطعاً بالذهبيته وليس بين اخراج حصول الاشارة في الذهن تفاوت بان يكون حصول بعضها في الذهن
بان يقاسم حقيقة اخرى وحصول بعضها بان لا يغلب بل يبقى كما كانا فاذ تصورنا حقيقة العلم حصلت لنا في الذهن في ان
تغلب حقيقة العلم اليقيني الى حقيقة اخرى او لا تغلب فعلى الثاني يلزم ان يكون بين حصول الاشارة في الذهن تفاوت وهو
خلاف للقياس الضرورة وعلى الاول يلزم ان يكون حقيقة العلم اليقيني في الذهن علما او كان حقيقة بقاء في الذهن لا شائبة ولم يرض خلاف ذلك
او لم يكن تلك الحقيقة هي حقيقة المذهبين علم المذهبين من حصول في ذهبيه تلك الحقيقة علما بها وتوابعه بطلان بالجملة فكلما من جاز ان لا يخفى للعقل
فضل للاشتغال به وقال المصدر الشريفي في الاسفار ان حصول الاشارة من مقولات ذوات الصور بالذات قطعاً كمن كيف
يصديق عليها صاعداً عن تصور الجواهر هو و يصديق عليها الجوهر صاعداً او ليا لكن الكيف لا يصديق عليها صاعداً عن تصور
شائفاً مستاراً فالاضحى في ذلك للاختلاف نحو الحمل وهذا اليقيني فساداً او لافلان صدق الكيف على العلم ما ان يكون لاطل

كون العلم نوعا من مقولة كيف فعل تقدير كون العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة بالحقبة يتدرج العلم تحت مقولتين
 بالذات ويصير السطوان واما ان يكون لا قبل ان كيف عارض لافان يكون عارضا من دون ان يتبع لفصل فليعلم
 وجوده كمن دون فصل او يكون عارضا له بعد توفيق الفصل فيكون هناك حقيقة اخرى هي من مقولة كيف بالذات فالكلمة المقولة
 فلا يصدق على الصورة الا انها ذات تلك الكيفية وعلمها لا انها نفس كيف اذ لا يلزم من قيام كينيتها بشي الا ان يصدق
 على ذلك شي انه ذو الكيفية لانه نفس كيف كما يحتمل ان العلم بالسواد والسبياض مثلا لا معنى لصدق الكيف على العلم على ان الكيف
 والذات القوم عدو العلم من اقسام الكيف كما يدل عليه كلامهم حيث يستعملون الكيف الى الكيفيات النفسانية وغيره كما يجعلون العلم
 من الكيفيات النفسانية فلا يكتفي بالصلح كلامهم القول بان الكيف عارض للعلم واليهم لم يربب احد ان هناك حقيقة اخرى
 وله العلم هي من مقولة كيف بالذات واما ثانيا فلا ينهم نحو اندراج حقيقة واحدة تحت مقولتين مطلقا فلا يقيم بها الجواب على
 رأيهم واما ما اوردوه فاعلم حكماء قدس سر على بان الجواب من ان الصورة المجردة محاصلة في الذين شخص ذهني والجوهر عرسمه
 جعل العلم على الاخص لا يكون اوليا فلا وروده اذ كما يمكن ان يحل شي على نفسه محلا اوليا ويسلب محله على نفسه محلا شاعرا فافا
 كذلك يمكن ان يحل ذاتي اشقي عليه محلا شاعرا ذاتيا ويسلب محله عليه محلا شاعرا عارضا كما ان مفهوم المتلون يصدق على مفهوم
 الابيض صدقا شاعرا ذاتيا ويسلب صدقه عليه صدقا شاعرا عارضا فان مفهوم الابيض متلون بمعنى ان المتلون ذاتي له و
 ليس متلون بمعنى انه موصوف بالمتلون فالصورة المجردة الذهنية التي هي شخص يصدق عليها الجوهر بمعنى انه ذاتي له صدقا شاعرا
 مستعارا ذاتيا وصدق عليها كيف صدقا شاعرا عارضا فمضى كون حل الجوهر عليها اوليا لا يضر الجيب كما لا يضر في افتقارها ل
 الاشكال غير منفع عن بول الجواهر القائلين بكون العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة والقوة في الاشكال هي صدق
 الشيرازي في الاسفل الى ان النفس تتبع عين الادراك صور قائمته بانفسها فتصور الجواهر جبر وليست كيقا وملك الصدق كقصة
 بانفسها وذوات الصور بساتنها وسبطل رايه انشاء الله تعالى في شرح قول بعض فانهما حيث الحصول في الذين يعلمون
 ومن حيث القيام بعلومنا بفضل الله منه سبحانه برأيه وثيقه ورجح حقيقة على الباطل كون الصورة المحاصلة المتحدة مع ذي الصورة
 هي العلم قد ذكرنا جنتين منها في الباطل ذهب صاحب الشرح والمثال يذكر ايضا آخرتها على وجه الاجمال صونا لطالب العلم والكمال
 عن الفوتية والضلالية فمنها انه لو كان العلم هي الصورة لزم اما كون الذاتيات معللة بالعوارض او بصيرورة حقيقة عين حقيقة
 اخرى واللازمان باطلان اما الاول فلان العوارض متاخرة عن الذات والذاتيات فلا يمكن تبليغ الذاتيات بالعوارض
 اما الثاني فلان انقلاب حقيقة الى حقيقة اخرى من دون ان يكون بينهما مادة مشتركة متعلق بصورة وتطبع باخرى غير مقول
 بالبداهة بيان الملازمة ان القرينة الصريحة والنظرة الصريحة فالكلمة بان حقيقة العلم ليست اعتبارية ولا تعليمية اخرى كما لا

والافواع انما يمتنع بحسب لوجودها خارج قلنا لما صلح حقيقة كبحسب العالي للوجود والتخصص من دون ان يتحصل بفصل بحسب نحو
انما لوجوده لم يكن طبيعته بهمة محتاجة في حصولها الى الفصل تمت في يتحصل به وذل فلا يكون جنباً فضلاً عن ان يكون جنباً عالياً
وذاً ظاهر ومن يك في مكانه ولا يمكن ان يقال ان الصورة الدينية الشخصية حصته من المقولة فان المحصة خصوصيتها بما عتقاً
الفصل لا لكونها الصورة الدينية فلا يمكن ان يلتزم كون المقولة نوعاً للصورة الدينية بنا على ان كبحسب بالقياس الى حصص
يكون نوعاً متقيماً فانهم منها لو كان العلم هو الصورة المتحد بالحققة مع ذي الصورة لزم ان يكون كبحسب العالي مندرجاً تحت فرع
من افواعه لندرج افواعه الانواع تحت الافواع واللازم طار لا يستحال بيان لك ان العلم غير فرع من مقولة كيف في الذين لم
كانت علماً من العلوم كانت مندرجاً تحت نوع العلم ولا يمكن ان يقال ان اندراجها تحت الاجل عروض لتخصص الدين والصور
الدينية لها عند حصولها في الذين اذا اشتمل على اندراج تحت مية بنسخ حقيقة للاجل عروض عارض لم حقيقة فليس يمكن ان
يقال ان اندراج الانسان تحت الحيوان للاجل اندرج عارض للانسان ومنها لو كان العلم هو الصورة المتحد مع ذي الصورة
بالحققة كان يلزم ان يكون العلم عين عدده بالحققة فاننا اذا حملنا الجمل المقابل للعلم كان العلم عين الجمل بالحققة
الجمل الماهم لا وعند اللازم صحيح البطلان ومنها ما افاد بعض من سبقنا بالزمان من انه لو كان العلم هو الصورة لزم كون
الآلات الجسدية عالته لان صور الجزئيات المادية انما تقوم بها والعالم ما قام به العلم ولزم ان لا يكون نفس عالته بها الا معنى
لصدق الشئ على شئ مع قيام المبدئي في آخرتها ان الصور منها عدمية سلبية فلو كانت علماً كانت حقيقة عدمية سلبية ولنا
على البطلان في الذين جميع طوبى بانها خافه الاطباب وفيما ذكرناه كفاية لطالب الحق والصور ان العلم ان صاحب الان في المين لما رأى
الشبهات بالمفصلة الواردة على كون العلم هو الصورة ولم يستطع ان يجيب عنها ذهب الى ان العلم ليس هو الصورة المنطبق في الذين
حقيقة بل العلم نفس مجرد بالانطباع على احتراز عن تلك الشبهة ومثل في هذا الاقتران والاجتناب كشل الهارب عن النظر الواقع تحت
الميزاب اما لافلان العلم على هذا التقدير يكون نحو ادتها من الوجود فيكون خارجاً عن المقولات لان الوجود بسيط خارج عن المقولات
واما ثانياً فلان الوجود معنى اعتبارى اشترعى والمعاني الاشترعية لا حقيقة لها الا يحصل في العقل افراد ما يجي كحصص الحقيقة
بالنوع على هذا التقدير يكون انقسام العلم متحد بالنوع فيلزم الاتحاد النوعي بين التصورات والتقديرين واما ثالثاً فلان الوجود معنى اشترعى
فيلزم ان يكون العلم امر اشترعى فيوقف على الاشتراع واما رابعاً فلان الوجود الانطباعي صفة للصورة فلو كانت علماً كانت
الصورة عالته اذا العالم هو الموصوف بالعلم فان التجارب لا تتخلص عن هذه الصفات والاجتناب عن تلك الجزئيات الى العلم هو
فشا الاشتراع الوجود الاشترعى وهو الصورة عادت الشبهات المنفصلة التي لزم الاستخلاص منها وكان من الذين كلوا ارادوا ان
يخرجوا منها من غم اعيد انبها قوله لان يتكلم الجزئيات قليل لما ذكره على التاميين يكون العلم هو الصورة المتحد مع ذي الصورة

بعض

ان العلم على هذا التقدير لا يكون من مقولة وكيف قد عدوه منها اجاب المحقق الذي بان عدم العلم من مقولة وكيف يجوز ما يحتمل
 تشبيها للامور الدينية اى الصور التى هى العلوم بالامور العينية التى هى مقولة وكيف حقيقة وبذلك لا يخفى لانهم
 قسموا كيف الى اقسام عددها العلم من النوع وكيف النفساني الذى هو من انواع كيف نفسوا على كون العلم من مقولة وكيف فاقول
 يكون عددها من كيف سبعة تشبيها بالافاق كما بهم قوله وعلى الثالث اى قبول الصورة من مقولة الانفعال كما يشاع
 منهم ولا يخفى على من راى ان مقولة الانفعال عبارة عن التأثير المتجدد اى قبول التأثير بسبب السيرة والافعال الشيع
 ان الاول فى تغيير مقولة الانفعال ان يقال مقولة ان يفعل ليكون اول على التجدد وتلك المقولة هى نفس الحركة والافعال
 فى ان قبول الصورة ليس من هذا الباب فالعلم بمعنى قبول الصورة ليس من مقولة الانفعال فاشبهوا بغيره واشترك لفظ
 القبول بين طين الانفعال شئ وبين التأثير على سبيل التدرج ثم القول بكون العلم عبارة عن قبول الصورة باطل لان
 قبول الصورة ليس معناه الالكون الذين يحملون الصورة والحكمة تشبه بين المحل والمحل ومن البديهي ان العلم ليس عبارة عن
 نفس العقل والاشبه لانها معنى اعتبارى انتم اى هذا وقد فرغنا الى الآن عن ابطال مذاهب المتكلمين ومذهب القائلين بكون
 العلم هو الصورة سواء كانت متحدة مع ذى الصورة او شتتة مذهب القائل بكون العلم نفس الوجود الانطباعى للصورة ومذهب القائل
 بكونه عبارة عن قبول الصورة ويقع مذهب الصمد الشيرازى القائل بان العلم صورة قائمة بنفسها ومذهب القائلين بان العلم هو
 العقل مع المقول او مع العقل افعال او مقارنات العقل والعقول فى العقل افعال مذهب الشان فانما مذهب الصمد الشيرازى
 فنسب لى فى مسائل القول انصارا لى اى المذهب صاحبها كما فيحقق القول فيه عن كتب اما مذهب الشان فنسب لى عليه
 واما مذهب القائلين بان العقل مع المقول او العقل افعال او مقارنات العقل والعقول فى العقل افعال فنسب لى
 فنقول من الوجه الدال على ابطال المذهبين معا اولاهما صيرورة شئ عين شئ لا يعقل لان ذينك الشينين اما كلاهما معدوم
 فلا اتحاد بينهما اذ المعدوم لا شئ به لا يصح لان يحكم عليه شئ فضلا عن الاتحاد واكل منهما موجود فلا اتحاد واليه اذ الوجود مختلف
 باختلاف الحضاف اليه فيكون هناك موجودان ووجودان او احدهما موجودا والاخر معدوم فلا اتحاد وايضا اذ العقل والاتحاد بين
 الموجود والمعدوم وايضا فان كان المعدوم هو الشئ الاول اعنى الصائر فيكون ذلك الشئ على هذا التقدير قد اعدم الاله صاير شيئا
 آخر بل قد انقضى هو سائر حدثه بعد شئ آخر ولم يحدث وان كان هو شئ الثانى اعنى البصير لانه هو الشئ الاول موجودا كما كان ولم
 يصير شيئا اخر واما صيرورة بعض العناصر لغيرها فلا يعنى بها ان عنصر بعينه صار عنصر اخر فان ذلك استحيل فالهوار نفسه لا يصير لغيره
 مثلا لانه كان الهوا موجودا فهو الهوا لم يكن موجودا فقد اعدم الهوا لانه صار باربل معناها ان الهوى العنصر قد تعلق
 بصورة الهوا ولا فيلذ الجسم الهوى وتلك الشى الصورة المائية فيكون الجسم المائى وليس ذلك من الاتحاد فى شئ وكذا الصيرورة

وذكر ان
 ما كان

نفسه

والغايه بعد استزاجها مركبات ليست من الاتحاد بل العناصر ذات حجب باقية قاض عليها الصور التركيبية فيكون المركبات و
ثانيان العالم بعد اتحاد مع المعام ومع العقل الفعال اما ان يجتمع كما كان قبل الاتحاد فيلزم ان يستوي حال العلم وما قبله ولا
يجتمع كما كان فانما ان يجل من شئ ما يحل على الاول فانما ان يكون الباطل صفة من صفاته فيكون ذلك اتحادا لا اتحادا للعالم
مع العلوم او العقل الفعال او يكون الباطل ذات العالم فيكون العالم من حصول العلم معدوما وعلى الثاني فانما ان يكون ذات
العالم كما الاول لا فائدة فيكون ذاته منفصلة والمعلوم والعقل الفعال على اختلاف لذهسين فصلا والمركب نوعا وبه غبطة فخر باطل
اذ العالم لم يتجاوز العلم فيلزم حصول الجبس بدون انفصل واما ان يكون كذا نيا بعد حصول حقيقة فيكون ذلك كمال وجود صفة فيه
لا اتحاد مع غيره وما يجل القول يكون العلم عبارة عن اتحاد العلم مع العلوم انه لو كان كذلك لزم اتحادا كالحق المباشرة
تحت المنفردات المباشرة المتخالفة اذ على هذا التعديرت في العالم مع تلك الحقائق اذ عليها فيلزم اتحادا في نفسه به وبصيرج البطلان
وما يجل القول يكون العلم عبارة عن اتحاد العالم مع العقل الفعال ان جميع المعلومات عندهم حادثة في العقل الفعال
فلو كان العلم عبارة عن اتحاد العالم مع العقل الفعال فانما ان يتحد العلم مع ذات العقل بتمازجا فيلزم ان يعلم العالم عنده علم
جميع المعلومات بمرئها لا لثانها لا يوجد مع بعض العقل الفعال فيلزم ان يكون العقل الفعال قبضا متجزيا وبه باطل ذلك
الانفصال في البرهان فتقول اما ان يكون العقل الفعال شيئا ذا اجزاء والبعض اولا لا يكون كذلك فلي الشان فيلزم ان يتحد العلم
بشيء فانما بجميع الاشارة وبه باطل على الاول يكون النفس عالمة بشيء متحدة مع جزير من اجزاء العقل النفس الاخرى العالمة
بشيء آخر متحدة مع جزر اخر من اجزائها وكذا فيلزم اولا ان يكون العقل الفعال متجزيا وقبضا فلا يكون مجردا فلا يمكن عقلنا لا ثانيا
ان يكون كذلك لا جزا غير متباينة بالفعل لعدم تماهي النفوس الناطقة بالفعل عند الفلاسفة وثالثا ان لا يكون النفس ان طاعة
ذاتها اذ لان النفس تعلم بعض المعلومات ومع كون متحدة مع جزير من اجزاء العقل فلي تعلم بعضا من المعلومات متحدة مع جزر اخر من اجزاء العقل و
ذات الله لا يمر زمانا ان يكون العقل الفعال اتا واحدة من هذه القطرة واما ان يصير الشئ الواحد اشياء متعددة وكلها باطل اما الملازمة فلان اتحاد
النفوس مع العقل ان يكون من جهة العقل فلا يكون ذات العقل اتا واحدة بل ذات متعددة حسب النفوس اما ان يكون ذلك اتحادا جازما
فيكون العقل من القطرة ذواتا واحدة ثم يصير بعد اتحاد ومع النفوس ذوات متعددة واما البطلان شقي اللازم فلا نعلم كيف ذات
العقل في القطرة ذواتا واحدة وكانت ذواتا متعددة حسب تعدد النفوس فليست عقلا بل هي نفوس متعددة ولا ينبغي اطلاق
اسم العقل على تلك الذوات المتعددة شيئا وصيرورة الشئ الواحد اشياء متعددة باطل لان الاشياء المتعددة لها وجودات متعددة
والشئ الواحد له وجود واحد فاذا بطل الوجود الواحد بطل ذات الوجود فيكون هناك لعدم ذات واحدة وحدوث ذوات
متعددة لا لصيرورة ذات واحدة ذواتا متعددة وهذا الوجه الرابع وهو مستقل لا الجواب في الغيب من دون حاجة الى التفتيش الاول

بل نحن نرى ان يقال ان كان اتحاد النفس مع العقل انفعال من به فطرته ايم كونه ذات متعده وان كان حادثا لازم كون الشيء
 الواحد كثيرا ذلك ان القول بان كان اتحاد النفس مع العقل على الفطره لازم ان يكون العقل حادثا لانها لان النفس حادثه
 وان كان حادثا كان العقل متعلقا في زمان متغير لحوال متغيره ايضا علم الحجزيات المادية لا يمكن ان يكون عباده عن الاتحاد مع
 العقل انفعال اذ الحجزيات لا يمكن ارتباطها في العقل الجبر والعلم قد تحسست مما نقينا عليك بان ذهب القائلين بكون
 العلم عبارة عن معارضة العاقل المعقول في العقل انفعال ايضا بطلان لاننا اذا علمنا شيئا فاما ان نكون متقارنين مع العقل
 انفعال يتماثل فيعلم ان نكون عالمين بجميع المعلومات الحاصلة فيه ويصحح البطلان او نكون متقارنين ببعض العقل انفعال
 فيكون العقل انفعال تجريبا تبصروا وهو يدعي الاستحالة والجملة فنفخنا في باله ذهب اظهر من ان يخفى ومفاسد اكثر من ان تحصى
 قوله والمخارعة المحققين العلم انه لا ريب في ان المعنى المصدري للعلم مفهوم يدعي التصور والاني ان لمصدقا وقشار
 انشراح في الواقع بلا اعتبار معتبر وفرض فاض ولا خفاء في ان مصداق العلم المصدري ليس امرا منفصلا عن العلم لان
 المعنى المصدري منشراح عن العالم به بهت فلا معنى لانشراح صفة عن العالم مع كون فشا وانشراحه امر منفصلا عنه لمصدقا
 فذا كانت العلم بسياتي الاطلاء او صفة قائمه بالعلم فهي الما الصورة الحاصلة في الذهن وقد بطلناه او صفة غير الصورة
 وربما كان يكون تلك الصفة ذات تتعلق بالمعلوم والالكمين علما به ونشراح الاشياء فان العلم ان صفة قائمه بالعلم متعلقة بالعلم
 يعبر عنها بدانش وهي المسماة بالحالة الانعلائية في كتب علمائنا الماتريدية كشرح المصداقي وبالحالة الادراكية في كلام المشائري
 وبذلك ذهب هؤلاء وهو ذهب مشائركنا الاعلام بواجب مدني والاسلام واليه ذهب لعلماء القوشجي والمصنف وبعض المتأخرين
 واصحاب ذلك ذهب لاختلافها فيما بينهم فحين من الاختلاف الاول ان تلك الحالة بل هي صفة انشراحية او صفة انشراحية والحق
 ذهب بعض المتأخرين وهو انظاره من كلام المصداقي الاول هو الحق لانه لو كانت انشراحية توقفت علينا بشيء على انشراح المشرع
 وهو ظاهر البطلان فان التجا والى فشا انشراحها كان عبدا لا لكشاف هو فشا انشراحها فيكون هو العلم وسياتي البطلان كون
 انشراحية في شرح قول المصنف ثم بعد التفتيش على البسط وجه ثم تفصيل فانظر الثاني ان متعلق تلك الحالة ما هو ذهب علمائنا
 الماتريدية الى ان متعلقها قد يكون معدوما محض او قد يكون موجودا خارجيا وهم ناثون للوجود الذي انشراحه قد مر بما راجع
 البطلان كون العلم انشراحا وذهب المصنف وغيره من المتأخرين الى ان متعلقها صور الاشياء الحاصلة بانفسها في الذهن وبذلك بطل
 بطلان حصول الاشياء بانفسها في الذهن كما سبق وايضا سياتي وجه اخرى الاطلاء وذهب لعلماء القوشجي الى ان متعلقها
 صور الاشياء الحاصلة في الذهن من دون حلول فيكون بطلان بطلان بوجه اخر يستقر فيها ذهب قائم الحكماء الى ان متعلقها
 هي الاشياء للوجود بوجوده وليس لا تيرتب عليه لا تاتي في عالم اخر من دون ان الوجود تلك الاشياء بالذهن لم يحصله غير المعينة

وسبب ما فيه انما انشاؤه تعالى الحق ان متعلق تلك الحالة اولاهي الاشباح كما حصلت في الذهب من الاشياء وثانيها ذات
الاشباح وسياتي تحقيق ذلك في شرح قول لمص فانها من حيث الحصول في الذهب معلوم ومن حيث القيام به علم فانظر قوله
وهي عندكم قائمة بالعالم تقع في عبارات بعض المتأخرين ان الحالة عرضية للصورة فورد عليه ان العرضي هو الخارج المحمول
فلو كانت عرضية للصورة كانت محمولة عليها اما بالمواطاة وهو باطل لان البادئ لا يتصل على غير ما لا اشتقاق فيقيم ان
يكون الصورة قائمة فسيب الاشياء على ان الحالة قائمة بالعالم لا بالصورة حتى يلزم كون الصورة قائمة فسيب هي مقارنة للصورة
في موضوع واحد وهو العقل وليس بينهما علاقة العرض الاعلى المسماة كالكاتب الضاحك فكما ان كلاهما عرضي لصاحب
من حيث المقارنة في موضوع واحد من دون عرو من احدهما لاخر كذا لك الحالة عرضية للصورة من حيث المقارنة في موضوع
واحد من دون عروضها للصورة هذا حاصل كلامنا في الاشياء وفيه نظر بالاول فلان الحكم يكون الصورة مقارنة للحالة في موضوع واحد
لا يلزم على اختلاف ان صور الجزيئات المادية مرتبة في الآلات الجسدية والحالة قائمة بالعقل فلما مقارنة بينهما في موضوع
واحد وثانيا فلان لا يلزم من مقارنة وصف بوصف في موضع واحد ان يكون احدهما عرضيا لآخر والاول ان يكون سائغ
المنش كالشجاعة وغيره عرضية للصورة وهو ظاهر البطلان ومنهم الضاحك ليس عرضيا للمفهوم كالكاتب لا بالعكس بل انما
عرضي لافراد الكاتب كالكاتب لافراد الضاحك انما ذلك اجل علاقة العرض من ذلك ليس الكتابة عرضية للضاحك ولا العرضي
للكاتب فان قيل ليس مراد الشارع تفصيل كون الحالة عرضية للصورة حتى يرد عليه لك قلت نعم يكون ذكر مقارنة الحالة للصورة
في موضوع واحد وتظهيرها كالكاتب الضاحك لغو لا طائل تحته قوله والحق ان العلم محصله لا يرد على ان الممكن لما كان
في حد ذاته بالقوة ولم يكن له فعلية الا من تلقاها بالاجل والحق عو محبوه وكان العلم بمبدأ انكشافات وتظهر لم يكن الممكن بذاته مبدئ
للاكتشاف بل لما كان مبدئ لا اجل تتناوله الى جاعلة فيكون افعال الحق سبحانه معصدا بالذات العلم الذي هو مبدأ انكشاف
الاشياء كما ان معصدا بالذات للوجود بل العلم هو الوجود والمجرد فمصادقه هو المصدق الوجود فالمصدق بالذات العلم الذي هو مبدأ انكشاف
الحق للوجود هو الواجب سبحانه والمصدق بالعرض العلم هو المصدق بالعرض للوجود وهو ذات الممكن من حيث الاستعداد الى
الاجل فالعلم الحقيقي هو الواجب سبحانه هذا خلاصة تدبر في كلامه انظر الاول ان قوله بان يكون هو بنفسه مطابقا لغيره
مصادقا لغيره فستقيم لان العلم هو مبدأ انكشاف الاشياء وتظهر باعده العالم فانما يجب ان يكون هو بنفسه مصادقا لمبدأ
الظهور ان يكون هو الذي ظاهر حتى يجب ان يكون بنفسه مصادقا لغيره لا يظهر له الاستلزام من كون الشيء مبدئ لظهور شيء آخر فيكون
ظاهرا بنفسه كما في بحث بديهته لغيره الثاني ان قوله والممكن لما كان الى قوله ولا في حد ذاته عالما ان اراد ان الممكن لادوات
له بلا جعل الاجل فضلا عن ان يكون بلا جعل الاجل مبدئ انكشافات شيء او عالما بشيء فذلك مسلم ولكن لا يجدي لغيره اذ لو كان

منه

الى ذلك من حيث هو بل ان كون العلم في الممكنات غير ذات الوجود سبحانه وانما ندبره بان العلم حقيقة ممكنة جعلها الواجب تعالى
 تقتضت في ذات قابلية لها فاصارت تلك الذات بتقرر تلك الحقيقة فيها عالمة بما تعلقت بتلك الحقيقة ولا يلزم من عدم كون
 الممكن لذات له الا يجعلها في ذات الممكن بنفسها مصداقا لمبدأية الاكتشاف وانما كان يلزم هذا لو كان الممكن بلا
 جعل الجاهل لذات وكانت ذات المتقررة بنفسها محتاجة الى جعل جاهل في كونها سببا للاكتشاف حتى يكون مبدأية الاكتشاف من
 العواض الزائدة اللائقة لمبدأ فعلية ذاته ولو ازم من مجعولية ذات الممكن ان لا يكون له بنفسها مصداقا لمبدأ الاكتشاف لزم ان
 من كون الانسان مثالا لذات له الا يجعل الجاهل ان لا يكون له الانسان بنفسها مصداقا للاشياء وان اراد به الحكم في ذات
 بلا جعل الجاهل كونه بنفسها مظهرا وانما تكون مظهره او ظهوره يجعل الجاهل فيها باطل فاحش الاشياء ان قوله كان في حد
 ذاته امر الظالم لا يدرى ماذا اراد به فان اراد به ان الممكن بلا جعل الجاهل اياها مظهرا فيكون لذات الممكن بلا جعل الجاهل فهو بلا
 جعل الجاهل ليس امر الظالم لا ولا انرا بل هو لا شيء بحيث ان اراد به ان الممكن بنفسه انه بلا اعتبار المراد على ذاته امر الظالم في ذات
 عني بالامر الظالم لا لا يكون مصداقا بنفسه لذات لمبدأ الاكتشاف فكل ممكن كذلك ممنوع من كونها حقيقة بعض الممكنات
 بنفسها بلا زيادة اعطىها مصداقا لمبدأ الاكتشاف لا بد من ذلك من دليل ان عني غير ذلك فلا يفيد ما هو لصدده من المبدأ بل
 هو بمنزلة عني القائم الرابع ان قوله كذلك عالمة انها هي بالعرض ان المراد به ان عالمة الممكن بواسطة في العرض بان يكون
 هناك عالمة واحدة ثابتة للواحدة بذات ولذات الواسطة اى الممكن بالعرض فذلك صحيح البطلان اذا عالمة الثابتة للواحدة
 سبحانه لا ينصف بها الممكن لصلها بالذات لا بالعرض وان المراد به ان عالمة الممكن معلولة له سبحانه فانه سبحانه يفيض حقيقة العلم
 في الممكن فيصنف بالعالمة لاجل قيام حقيقة العلم به فافاضته تعالى اياها فيفسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون حقيقة العلم من الممكنات
 كما هو مدعى وكذا قوله ان قوامه وجوده انما هو بالعرض ان المراد به ان الممكن معلول للواجب سبحانه فذلك سلم لكن لا يجدي شيئا
 وان اراد غير ذلك فليبين حتى يظهر فيه الخامس ان قوله كما ان وجود الممكن هو وجود الواجب كذا علمه هو علم الواجب ان اراد به انه
 كما ان الوجود المصدري المنتزع من الممكن هو الوجود المصدري المنتزع من الواجب كذا العلم المصدري المنتزع عن الممكن
 هو العلم المصدري المنتزع من الواجب فهو من الاقاص اما اوله فلان الكلام ليس في المعنى المصدري للعلم بل في مقدار
 الاكتشاف كما صرح بوجهه حيث قال فان العلم حقيقة سبب الاكتشاف لا لشيء او ما ثانيا فلان الحكم بالجماد ما ينتزع عن الممكن وما
 ينتزع عن الواجب بين البطلان فان الانتزاع يبعد بتعدد المنتزع منه واما ثالثا فلان ما تحتنا فيما سبق ان العلم بالمعنى
 المصدري العبر عنه بالمتن لا ينتزع منه سبحانه كيف وليس المعنى المصدري الا يحدث من حيث السلبس بالفاعل فلو انتزع
 منه المعنى المصدري كان علم الذي هو مصداق المعنى المصدري هو ما يحدث بالسلبس بذات تعالى فيلزم زيادة صفة العلم على ذاته

واللازم باطل امارا جافا انه على هذا التقدير لا يستقيم تقييد العقل على قوله فصدق على العقل على انه لا يلزم من ذلك
 القول ليس الا ان وجود الممكن عليه معلول له تعالى ويستند اليه ان ما يتشعب من الممكن من وجوده معلوم نفسا يتشعب من القول
 من الوجود والعلم وان اراد انه كان التشريع منه لوجود الممكن هو التشريع منه لوجود الواجب كذا التشريع منه لعلم الممكن هو التشريع
 منه لعلم الواجب فهذا البطلان ان التشريع منه لوجود الممكن هو ذات الممكن والتشريع منه لوجود الواجب هو ذات الواجب
 وليست ذات الممكن هي ذات الواجب كذا الواجب كذا التشريع منه لعلم الممكن ذات الممكن او صفة قائدة بذاته والتشريع منه لعلم الواجب
 نفس ذاته المقدسة في الحكم بالتحديد ما سفيط باطل على انه على هذا التقدير لا يستقيم تقييد العقل على قوله فصدق على العقل على انه لا يلزم من ذلك
 القول لا يلزم من ذلك العلم لا ان وجود الممكن عليه معلول له تعالى واين هذا من ذلك وان اراد انه كان التشريع منه لوجود الممكن هو التشريع
 كذا التشريع منه لعلم الممكن علم الواجب لذاته نفسا فصدق فذاك حق وسلم ولازم من قوله فصدق على العقل على انه لا يلزم من ذلك العلم لا ان
 له ما ادعاه ان العلم نفس الواجب سبحانه بل اللازم منه ان الواجب سبحانه عليه العلم وهذا ما لا يمكنه الا كلامه في اساس القول
 بل العلم هو الوجود المحمدي وان اراد بان مفهومه واحد فطاهر من مفهومه ما مختلفا فان اراد ان مصداقهما واحد فهو ممنوع بل مصداق
 العلم هو الصفة النفسانية التي حقتاها فصدق الوجود المحمدي ذات الموجود المحمدي ما ياتي منه في بيانه انما يدل على تقدير تمامه
 على ان الذات المحمودة صالحة للاشهاد بالعلم لانها حقيقة العلم كما ستقف عليها ان شاء الله تعالى اسابع ان قوله فالواجب سبحانه
 يجعل العقل امران وان اراد به ان يجعل العقل مجرد لا يشك ان الاشياء كذلك ممنوع بل الممكن ان الواجب سبحانه يجعل في
 العقل امران وان اراد به ان يجعل في حقيقة هي مجرد لا يشك ان الاشياء لان اراد به ان يجعل العقل صالحة لان يشك في عبود
 الاشياء فسلم لكن لا اساس له ما ادعاه الناس ان قوله وليس العلم امران على وجوده الخاص المحمدي وان اراد به ان يجعله مفهوما فصدق
 بل لا يطلان ان اراد به ان يجعله مفهوما فصدق الوجود المحمدي نفس ذات العقل بل زيادة امر عليها ومطابق العلم
 بحجب ان يكون حقيقة يلزمها الاضافة الى المعلوم لذاته ذات العقل لا يلزمها الاضافة الى شيء لذاته ذات العقل بل زيادة امر عليها ومطابق العلم
 من اتحاد العلم والوجود المحمدي بالمعنى لان يكون العلم نفس ذات العقل لان يكون العلم نفس ذات الواجب كذا ادعاء الناس ان
 قوله ليدرك ذاته بذاته غير صحيح فانه حقتاها فصدق ان العقل انما يدرك ذاته بقيامه له الادراكية بها والبطان القول بالتحديد
 العالم المعلوم والعلم في علمه نفسه لا يشك ان العقل فاما دلالة على ان العلم الشيء بنفسه لا على ان العلم الشيء
 مطلقا نفسه بل لا بد لاثبات ذلك من اثبات ان العلم الشيء بنفسه علمه بغيره واخر حقيقة واحدة كادى عشران قوله نعم قد يتقرب
 على ان العلم صفة زائدة على العالم قائدة على خلاف ما ذهب اليه بيان ذلك ان الكلام في حقيقة العلم التي هي مصداق العلم
 المصدرى وخالف ان ما هو مصداق العلم يلزمه الاضافة الى المعلوم لذاته لان العلم المصدرى لا يلزمه على مصداقه الا باعتبار معنى

القليس بالفاعل فيه ون مصدق والتعلق بالعلوم لا يعنى المصدرى فيكون انما المصدقة ايضا وانما القليس بالفاعل الذى زعمه المعنى
 المصدرى على مصدق لا يوجب الاضافة والتعلق بالعلوم حتى يتصور لزوم الاضافة الى العلوم بمعنى المصدرى بدون مصدق
 على ان الشايع نفي معرف بان العلم حقيقة مبدأ انكشاف لا اشار فالاضافة الى العلوم لازمة لقطعها وان كان كذلك كان تحقيق الا
 ضرورية عند تحقق حقيقة العلم ولا يمكن تحقيق الاضافة بدون المنساق ليه فلا يكون العلم في الكمالات نفس ذات العالم ولا النفس
 الواجب سبحانه لا يكون حقيقة ذات اضافة فالافتقار الى وجود المعلوم عند العقل دليل على ان العلم ليس عين العقل بالجملة كلام
 الشايع مختل غلطة الاشتغال وعدمية دون من ان يحتاج الى الابطال وسند كروجه باخر الابطال غريبة حيث بعيد الشايع
 ذكره فيه فيما بعد انصار الله تعالى قوله بل العلم هو الوجود والجود قال في الحاشية هذا الضراب من الحكم السابق بل متجاوز عنه
 يعنى تشبيه العلم بالوجود لان التبادر منه ان العلم غير الوجود ويمكن ان يجعل الضراب عما يفهم من قول من حيث استناده الى تعالى من
 ان العلم هو الوجود مطلقا لا مجرد وجوبه صلا ان مصداق العلم والوجود حقيقة واحدة والحق ان العلم كذا اساس الصفا
 الحقيقية عين الواجب اذ هو وجود مقدس بحسب وذلك العلم في الممكن نفس وجوده الخاص بالوجود لا يوجب عن ذى بصيرة ان من
 الكمالات المحسوسة ما وجوده اخص بمبدء نظهور الاشياء عند المحس كالمشمس الضور العالم بها كذا كمن غير المحسوسات ما هو
 مبدأ انكشاف الاشياء عند العقل بحسب وجوده الخاص بالوجود كالعقول والنفس بالقياس الى ادواتها وصفاتها ثم البرهان و
 الوجدان يكتفى بان النور به ينال ليس المراد اعل وجود ادواتها الخاصة اعنى نفس حقيقة التقدرة القدسية بحسب كمال الحق الى
 علم الخالق حص انتهى هذا الكلام نص على ان العلم في الكمالات نفس ذات العالم ولا ريب في ان ذات العالم الممكن مبنية مصفة
 لذات الواجبة المقدسة فلو سلم ان العلم نفس ذات العالم لم يلزم ان يكون العلم الذى كلاً ما فيه نفس ذات الواجب كلاً ما
 الامران الواجب سبحانه عليه العلم الممكن وبذلك الامر لا يكتفى بكونه اساس له باواده على ان كون ذات العالم بنفسها مصداقاً للعلم
 باطل كما مر آنفاً وسبق في البطلان بوجه آخر ان قوله وذلك باعلام المعلم بالعلم بالعلم من ان العلم لا يترتب على الوجود
 والجود وان مصدق نفس ذات العالم فان اعلام المعلم عبارة عن افاضته العلم فيه واذا فرض ان العلم نفس ذات العالم فكله
 بالاشياء الغائبة عنه لا يكون بافاضته العلم بل بنسب احده للعلوم عند مكان الاول لاكتفاء بقوله لافاضته وجوده وقوله واقفاً
 وجوده لا يخفى عليك ان الاشياء لا تكون مجهولة للنفس ثم قصير معلومة لا مكتشفة عند باق الكلام انما هو في ان انكشاف الاشياء
 عند ماى شئ هو فان انكشاف حادثة بعد ما لم يكن فلا بد له من مبدء حادث ولا يمكن ان يكون بوزنات النفس انها موجودة قبل
 حدوثها فان ان يكون موصوفاً بالاشياء التى حدثت في النفس قامت بها فيكون العلم بالصورة او يكون هو انطباق الصورة في النفس
 او احتشاش النفس بالصورة او يكون هو نفس تعلق حادث بين النفس وبين تلك الصورة او يكون هو بوضعة اخرى على العقل ويرى ل

الامر الى احد الجانبين المشهورة فافقار العقل في العلم بالاشياء الى افاضة العلم وجوده في دليل على ان العلم ليس نفس العالم
 فاقبل حاصل كلام الشارع ان مصداق العلم نفس ذات العالم لا صفة وجوده العلم بشرط تحقق العلم فالاكشافات حادث بعد تحقق
 ذات العالم لا قبل حدوث شرطه ولا يصرفه قلت الكلام في العلم وحقيقته لا يشك في الشيء ويقابل الجبل البسيط والاربع في ان
 العلم غير متحقق حين الجبل فعدا لشقا الجبل وتحقق العلم على تقدير ان لا يكون مصداق العلم صفة قائمة بالعالم لا يزيد على حال
 الجبل الا وجود العلم او تعلق بين العالم والمعلم فيكون العلم عبارة اما عن وجوده العلم وهو حصوله الانطباعي او عن تعلق بين
 العالم والمعلم فيخرج على احد الجانبين المشهورة كما لا يخفى **قوله** ونسبة العقول اليه قال في المحاشية توضيحه ان فورية العقل
 لما كانت مستفادة من الفورية فهو من حيث استقامة الفورية والنور المحض نسبة اليه تعالى كنسبة القمر الى الشمس من حيث
 ان العقل ما يفرغ من ذلك تعالى نسبة اليه كنسبة انخفاش الى الشمس **قوله** آخره بينا ما اخاره ارباب التحقيق واختلفوا في تصديقه
 فقبل هو قسم من العلم كالنقد وقيل العلم هو التصور والتصديق من لواحقه واختلف الاولون في تفسيره ففسروه الامام بانه مجموع
 تصورات الاطراف والحكم وغيره بانه ادراك بان النسبة واقعة واليست بواقعة وبعضهم بانه تصور معكم وآخرون بانه ادراك نفس
 النسبة الساتية بالخبرة وزعم الآخرون ان الادعان الذي هو التصديق حالة تليق وادراك يحصل عقيدة هو الظاهر من كلام
 المحقق الطوسي في نقد المصطلح وهو مختار كثير من الشافيين وهو اختاره الشافعي جريسته على سببية في التقليد فعدا الاولين
 قيمة العلم الى التصور والتصديق متممة حقيقية وعدا الآخرين يكون نسبتها اليها مجازية كما قال المحقق في نقد المصطلح من ان النسبة
 عذبه هو الحكم وعدوه غير ان يدخل التصور في مفهومه فخل الجوز في الكحل والتصور هو الادراك الساخج وكانهم فتوا المعاني الى
 نفس الادراك والى ما يلحقه فتصووا ما يلحقه الى ما يجعله محتملا للتصديق والتكذيب والى ما يجعله كذلك كاليات الملاحة من الامر
 واليهي والتمني وغير ذلك وهو القسامين الاولين بالعلم انتهى فالعلم لما قسم العلم بانه ان كان اعتقاد ونسبة فخره فتصديق والام
 فتصور وكان اعتقاد النسبة الذي فسر والتصديق غير مندرج تحت العلم بل من لواحقه على ما زعم الشارع كان النسبة مجازية مبنية
 على السامحة وبما قال الشارع وفي عدم من العلم شامخ وانت تعلم ان كلام الشارع في هذا المقام وادعيا فان عبارة المع صريحة
 في ان العلم قسم الى اثنين حقيقة وقوله بهما نودان قبايتان من الادراك نفس على ذلك تفسير كلامه بانه اختار ههنا يكون التصديق
 من لواحق الادراك وتقسيمه على التسامح احسان عليه من دون اقتناع منه فان الحق ان التصديق وهو الادعان ولا اعتقاد
 نفع من الادراك والعلوم متممة العلم اليه الى التصور متممة حقيقة كما تعرف عن طريق تحقيق المقام ان كون التصديق عبارة عن مجموع
 تصورات الاطراف والحكم كما ذهب اليه الامام باطل فان التصديق حقيقة محصلة وليست من المقتضى الاعتبارية والمجموع المذكور
 لا شك في كونه اعتباريا اذ تلك التصورات ليس بعضها مستخدم بعض حتى يكون التصديق مركبا منها تركيبا ذهنيا وليس اليه

لبعضها محتاج الى بعض حتى يكون التصديق مركبا منها تركيبا خارجيا واليه التصديق هو المكتسب من الحجة وليس المكتسب منها مجموع
 تصورات الاطراف وان الحكم فذلك مجموع ليس بتصديق فالتصديق ليس الاشياء واحدا لمجموع ايشاء فان كان تتما من الادراك
 كان ادراكا مستقلا بشئ واحد وان لم يكن ادراكا كان كيفية واحدة تحصل عقيب الادراك متعلقة بشئ واحد ولا خلاف على هذا
 في ان التصديق نفس الاذعان وانما الاختلاف في ان الاذعان بل هو نحو من الادراك او ما تحصل عقيب الادراك اختلف
 الاولون القائلون بكون الاذعان نحو من الادراك في انه بل هو ما بين النوع لنحو الادراك لتقوى او من غير سبب المتعلق فقط
 الحق ان التصديق هو نفس الاذعان وهو نوع من العلم ما بين بالذات للتصور ما يكونه ما بين بالذات للتصور فليس في انشائه
 تعالى واكونه نوعا من الادراك والعلم فلان العلم ما يتكشف له بشئ والاذعان اقوى انشاء الاكتشافات والتصور من ضعفها فان
 الاكتشافات متفاوتة وضعفا لكونه من الكيف واقوى مراتب الاكتشافات ليقين لانه انكشف للواقع بحيث لا يتخيل النقيض ثم
 الجمل المركب لانه انكشف فلان الواقع بحيث لا يتخيل النقيض عند علمه ثم التعليل لانه لازم وان لم يكن راسخا ثم الظن لانه مرجح
 غير لازم فميز الطمان الطرف المقابل تجوز فيه غاوا ما التصور من ضعف مراتب الاكتشافات فكيف يذهب ذو بصيرة الى ان
 الاذعان ليس نحو من العلم كيف وبوجه انما لتقدير العلم بالنسبة وانكشفها فانها تكون التصديق علما جمل صريح نعم الاذعان نوع
 من العلم ما بين بالذات للعلم التصوري والعلوم من مبادئ التصور لان لا يكون تتما من التصور لان لا يكون تتما من العلم
 واما الذين ذهبوا الى ان الاذعان كيفية لاحقة عقيب الادراك فاول ما انزلهم عن سوار سبيل انهم ذهبوا الى كون العلم
 هي الصورة احوالته ولما جهوا الى وجوبهم والنفوس نفس انهم وجدوا التصديق غير الصورة فاستلوا سبيلا الى جعله من
 الادراك فظنوا انه كيفية غير ادراكية تلحق عقيب الادراك ثم لما رجع ذلك في الاذعان عرض ان ذهبوا اليه من انكر كون العلم هو الصورة
 اليه واستدل بولا على ما ذهبوا اليه بوجوه ولست فانا نأخذ على ان التصديق ليس هو الصورة لاطل انه ليس هو العلم فمن
 ولا يلزم قولهم ان اكثر ائمة من القضاة اثر الشك فيها فلا يذهب على ادراكها احوالته لئلا يحين الشك ادراك آخر بل حاله اخرى
 يعجز عنها التصديق وهذا انما يدل على ان التصديق غير الصورة وغير الصورة لاطل انه غير العلم انهم ان ارادوا ان لا يذهب على الصورة
 احوالته حين الشك صورة اخرى حين التصديق او انه لا يذهب على التصورات احوالته عند الشك تصور اخر عند التصديق فذلك
 مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون التصديق تتما من العلم انما يلزم ان لا يكون هو تتما من التصور او الصورة وان ارادوا ان لا يذهب على
 الادراكات احوالته عند الشك ادراك اخر فذلك ممكنا بل يذهب الادراك التام بالنسبة العقيدة ويؤول الادراك الشرطي ومنها
 ان العلم هو المعاني بعد حذف الشخصات الذاتية ولا يبقى بعد حذف الشخصات من التصديق القائم بالذات من الاطلاق العقيدة
 من حيث هو كما لا يبقى بعد حذف الشخصات من الشجاعة القائمة بالنفس الاطلاق الشجاعة ولا يبقى بعد حذف الشخصات من

التصديق القائم بالذم من العلوم فلا يكون التصديق علما وذا في غاية السقوط لانه انما يدل على ان التصديق ليس هو الصورة
 لا على ان التصديق ليس هو العلم وان لم نذكر ذلك على ان الصورة ليست هي العلم فان العلم حقيقة والعلم الخاص القائم بالذم
 فردونها واذ احدثنا الشك من علمي مطلق حقيقة العلم مطلق حقيقة العلوم فلا يكون العلم متوابع العلوم كما حسبنا بوجه وسيتبع
 تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى ومنها ان التصديق قابل للشك ولا ينعف فيكون من مقوله كيف لو كان علما بالنسبة كان عاقل
 عن ان يستمع الشخصيات الذميمة وانتهى من مقوله الاضافة فلا يمكن ان يصاحبها بالشك ولا ينعف وهذا ايضا انما يدل على ان
 التصديق ليس علما بمعنى الصورة المتحدية مع ذي الصورة لا على انه ليس علما حقيقيا نعم يمكن ان يتبطل كون العلم هي الصورة
 المتحدية مع ذي الصورة بان العلم يكون من مقوله كيف قابل للاستدراك والتضعيف والصورة ليست قابلة للاستدراك والتضعيف
 ومنها قولهم ان التصديق لو كان علما كان عين الصدق مع انه يمتنع في ذات المصدق به مع ان العلم والتصديق وهذا ايضا لا يدل الا على
 ان التصديق ليس هو الصورة المتحدية مع ذي الصورة لا على انه ليس علما وقد عرفت ان العلم ليس هو الصورة ومنها ان الذم قد
 يكون مقتضى القضية شاك فيها ثم يتبين ان يصدق بهها والاتفاقات ليهما باق ومن المحال قبل الاتفاقات مع جدول العلم فلا شك
 والتصديق ليس العلم لتمامها مع اتفاقات بعينه وهذا ايضا ساقط اذا لم يتبين في محله كونه او عدمه معلومة بخبر من
 العلم الاول تفصيل في الثاني الشك والاذعان والاول لا يتبدل قبل الثاني فهو باق في حالتي الاذعان والشك يتجانبان
 الاتفاقات نعم لو كان العلم عبارة عن الصورة لما امكن تعلق عليين بالنسبة اذ لا يحصل منهما في الذم صورتان هذا ما عجزنا
 ذكره الشاك في بعض الخلفيات من ان التصديق هو الاذعان والاذعان ما يعجز عنه بالفارسية مكرهين وبما وردون وهو
 غير معنى العلم هذا ايضا في غاية السخامة اذ لا بد من اثبات ان ما يعجز عن التصديق به بالفارسية لا يدل على نحو الادراك بل على كنفية
 لاحقة بعده وودعه خط الفتاوى القول بفصل ان التصديق نوع من المحالة لا اذ كانه الشيء بل العلم حقيقة مبين بالذات النوع
 الثاني منها معنى التصديق من ذهب الى ان العلم هي الصورة لا يستطيع ان يذهب الى انهم من العلم ولعل الشيخ قد يذهب الى
 ان العلم هو الصورة لم يعد التصديق شئما من قسم في الشك الى تصور سافح والى تصور صدق فلا يمكن ان يتجانب علمنا بما
 في الشك ومع ذلك فاشيع فسم العلم الى التصديق فاني الشك ما عجز بهما في النتائج على اننا لنؤمن بما بين
 ونفي الشك وانما خلق لذلك قوم آخرون وكل ميسر لما خلق قوله نفس الحكم معنى الاعتقاد الحكم لا رتبة معان الاول والتصديق
 والثاني نسبة التامة التجربة والثالث الحكم به والرابع انتساب امر الى آخره هو من افعال النفس قد يطلق على القضية من حيث
 اشتغالها على ربط احد الطرفين بالآخر والمرد في قول المصير هو الاول قوله انما لا على ان الاصطلاح كما قال العلامة في درة السراج
 مراد التصديق وتلك عين معنى ايثان است قوله الا انه جرى اختلاف في متعلق التصديق فذهب الجمهور الى انه نسبة

تامة خبرية بالذات بين الحاشيتين وبعضها البعض الى ان نفس القضية والبعض الآخر الى انهما محمل لنفس العقل الى الموضوع والمحمل
ونسبة احكامية وبعضها الاكيدة الى ان الموضوع والمحمل عال كون نسبة الرابطة ونسبة الى الشئ والاشياء صاحب المعرفة الواقعي و
الحق قدس سره الى ان صدق القضية المحكي عنه ويطرح شرح الى ان المحمل مرتبط بالموضوع واما بما قالوا من ان موضوع
هو المحمل الحق ان التصديق على تخويل الاول الازمان بالاتحاد ونفسه من دون ان يدرك صور الموضوع والمحمل ليس تفصيلا
كما تصديق بالاتحاد بين اتحاد الازمان مع الازمان بالاتحاد بعد ادراك صورة الموضوع والمحمل بالاتحاد
بينهما كما انهما متماثلان في القائل الجدل ايضا قد صدقنا في الارب ان المحكي عنه يقبل القائل الجدل ايضا من الاتحاد والواقعي الذي
يعين قبل تفصيل في الصورة الاولى فان تصديق بالتمثيل الاول متعلق بنفس المحكي عنه الواقعي من دون توسط حكاية هناك صيرورة
وانما يتحقق الحكاية بعدد والتصديق بالتمثيل الثاني متعلق بالحكاية بما هي حكاية والمحملي عنه فانما يتعلق به بالعرض فان العلم بالذات
في هذه الصورة هي الحكاية في متعلق التصديق بالذات فان التصديق بالذات هو المكشوف بالاكشاف التام بالذات وهو
الذات من الحكاية واما المحكي عنه فهو معلوم بالعرض بواسطة حكاية فان الحكاية عنوان لمرآة للملاحظة فهو متعلق التصديق بالعرض
وكون المقصود بالذات هو المحكي عنه لا يستلزم ان يكون متعلق التصديق بالذات فان مناط متعلق التصديق بالذات شئ
كون ذلك الشئ معلوما بالذات لا كونه مقصودا بالذات فان متعلق التصديق بالتمثيل الثاني نفس نسبة احكامية الرابطة بين المتعلقين
بما هي ملحوظة بها متعلق التصديق بالتمثيل الاول هو المحكي عنه وليس نسبة احكامية في هذا الصغرة لما لاحظته وعنوانا فان نسبة اليه
الاشياء من متعلق التصديق بالمحملي عنه لا يصح على اطلاقه كما ان ما ذهب اليه الجمهور من تعلقه بنسبة احكامية لا يصح كليا اما
الثاني فلان التصديق قد يتعلق ونفسه من دون ان يكون هناك نسبة احكامية كما عرفت واما الاول فلما علمت من ان التصديق
في الصورة الثانية انما يتعلق بالذات بالنسبة احكامية على ان قد تصديق بالكلية وليس لها محكي عنه لاني الذين والاني تحتاج
والا لما كانت كاذبة فلا يمكن القول بمتعلق التصديق بالمحملي عنه هناك ولا يمكن القول بان لها محكي عنه خروجا في الذين لم تصدق
احكامية على الخروجا الذين والالا كذب فالتم هو القول بفضل الذي حققناه وما يرد على القول بمتعلق التصديق بنسبة احكامية
من النسبة غير متعلقة بمتعلق التصديق بحسب كون متعلقان غاية استقواء استقواء متعلق التصديق بشئ ولا سيما ما قبل من الازمان
باشئ كما ذكر على ان نسبة التوابع الى نسبة معنى حرفي الى الصلحان بلفظية اليه في غاية استقواء استقواء الحكم على شئ يستلزم الاتفاقيات اليه بالذات بخلاف
الازمان باشئ فانما لا يستلزم الاتفاقيات اليه في بجهة فاقبل ان كان نسبة متعلق نسبة بين بالذات ايم كونها محكوما عليها بالذات بكونها متعلق
التصديق قلنا انما لا يرد كونها محكوما عليها بالذات اذا اخطت لمحاذاة تانف متعلق جعلت مرآة للملاحظة من حيث هي غير مستقلة
وهو لم يرد كافي سائر المعاني الحرفية فاودع الشرح تقليد البعض من نسبة انه يجب استقلال متعلق التصديق وعلم في احاشية الحلقه

على قوله كما هو الحق بقوله لان التصديق ليس كادراك الميزة عند ادراك المرفى فلا يتعلق بالا بهما متعلق بالملاحظة ولقيصد لذاته فلا
يتعلق بالنسبة الغير المتعلقة لاجد بالواسع غير ما انتهى وانت تعلم ان الاستقلال بالملاحظة غير ضروري في متعلق التصديق فاما
نحو من يعلم العلم كما يتعلق بالاستقلال بغير متعلق ولو فرض ان الاذعان ليس بعلم كما زعم المتأخرون فاستقلال متعلقه على
هذا التقدير ليس مبنيا ولا مبنيا واما انه يجب ان يكون متعلق التصديق مقصودا بالذات فليس ضروريا ولا سرينا عليه بل قد بنا
ان احاصل في الذهن بالذات والكان مركة للملاحظة شي آخر مقصود بالذات الحق بان يتعلق بالتصديق ثم لو فرض ان
متعلق التصديق يجب ان يكون مقصودا بالذات فانما يلزم من ان يكون متعلق التصديق هو المحكي عنه لانه المقصود بالذات
بالحكاية لان يكون متعلق الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطية كما زعم غيرهم ان الشارح اور على القول بكون متعلق التصديق
هو النسبة الحاكية في الحاشية بانكشيرة ما يحصل الاذعان بالعقد قبل انتزاع النسبة كما في الصورة الاجالية الوحدانية للموضوع المحكي
بالمحمول فهو متعلق بالطرفين حال كون النسبة رابطية بينهما عارضة لهما في كلتا الحالتين من الاجمال التفصيل والنسبة انما دخل
في متعلقه بالعرض لا بالذات ومن ههنا يعلم ان النسبة غير راجعة في حقيقة القضية اعني ما يتعلق بالتصديق وان كانت داخلية في
مفهومها المستفاد من البنية التركيبية كقولنا زيد قائم مثلا وسيا في حقيقة انشاء الله تعالى انتهى عبارته وهذا الكلام ما يقضي به الجواب
فان ما ذكره من انكشيرة ما يحصل الاذعان بالعقد قبل انتزاع النسبة ان الردية انكشيرة ما يحصل الاذعان بالاتحاد الواقعي قبل انتزاع
النسبة فذلك صحيح كما ذكره في النحو الاول من التصديق لكن قد عرفت ان متعلق ذلك النحو التصديق هو نفس المحكي عنه اذ ليس
هناك الصورة واحدة هي متعلق التصديق بالذات وليس هناك صورة الموضوع ولا صورة المحمول لانه النسبة رابطية بينهما لا بالذات
ففي هذه الصورة كالاتي متعلق التصديق بالنسبة رابطية لذلك يتعلق بالموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطية فان قال انه وان لم يكن صورة الموضوع
والمحمول النسبة رابطية موجودة هناك لكن نشأ انتزاعها موجودا متعلق التصديق بنشأ انتزاعها كالحكم متعلق التصديق بها فلما فليكن موجودا انتزاع
النسبة المحكم متعلق التصديق بالنسبة رابطية وما ذكره من كون النسبة رابطية بين الطرفين عارضة لهما في كلتا الحالتين من
الاجمال التفصيل ان اراد بالاجمال في الصورة الاجالية الاتحادية المتكشفة وقعة قبل العلم بالموضوع والمحمول ونسبة تفصيل لا
كما صورنا سابقا فليكون النسبة رابطية بين الطرفين في تلك الحالة مبرج البطلان اذ ليس هناك الصورة واحدة ولا يتصل بالنسبة
الا من صورهم فنشأ انتزاع النسبة موجودا لكنه ليس رابطيا بين الطرفين ولا عارضا لهما بل هو كما انشأ انتزاع النسبة فنشأ
انتزاع صورة الطرفين وان الرد بالاجمال صورة القضية الملحوظة بلحاظ واحد اى الاجمال الحاصل بعد التفصيل فلا يخفى انه لا بد
هذا النحو من الاجمال في الصورة الاتحادية المتكشفة وقعة لسبقها على التفصيل فما فرغ على كلام من عدم دخول النسبة في حقيقة القضية
ودخلها في مفهومها لا اساس له بالكلام المنفرد عليه على تقدير صحة لا يلزم منه الاعمم دخول النسبة في متعلق التصديق

بالذات لا عدم دخولها في حقيقة القضية اذا ثبت ان حقيقة القضية هي متعلق التصديق ولم يثبت بعد وسياتي تحقيق ذلك فيما
تحقيق الحق في متعلق التصديق بمقتضى الكلام على المذهب الباقية فاما مذهب من يزعم ان متعلقه نفس القضية فيبطله ان كان متعلقه
نفس القضية المعنوية بما هي ملحوظة تفصيلا فذلك صريح المطلب ان اذا تصديق علم واحد لا يتعلق الا بشئ واحد القضية المعنوية
ليست معلوما واحدا بل صورة الموضوع معلوم وصورة المحمول معلوم آخر وصورة النسبة معلوم ثالث فلا يتعلق بها علم واحد
ان كان متعلقه القضية المعنوية بلحاظ واحد فيرجع الى المذهب الثالث ويطلب بطلانه على انك قد عرفت ان التصديق قد يتعلق
بالصورة الاتحادية وقد قبل تفصيل فليس هناك قضية اصلها متعلق بها التصديق واما مذهب من يزعم ان متعلقه امر
مجهول فيقتل الى الموضوع والمحمول النسبة الحكمية وهو ما ذهب اليه صاحب الافق لمين جريانه على سميت في اتباع المذهب
الكاذبة الوهمية في المقالات الحكمية والمباحث العلمية وتبنيها فيبطله ان الامر للمجهول الذي زعموا انه متعلق التصديق لما كان
مشكلا على نسبة الاربطة او لا يكون على الثاني يكون ذلك الامر للمجهول مضبوفا فلا يصلح ان يتعلق به التصديق بالنسبة كيف
واذا لم يكن في هذا الامر للمجهول نسبة حكمية فلا معنى لصدقه ولا كذبه ولا التصديق به او انكاره وعلى الاول يكون هذا الامر للمجهول قضية
قالا ان يكون ملحوظة بلحاظ واحد او تكون ملحوظة بلحاظات بان يكون الموضوع والمحمول ملحوظين بلحاظين متقلين وبسبب ملحوظة
بلحاظ غير مستقل على الثاني لا اجمال اصله على الاول اما ان يكون ملحوظا بلحاظ مستقل وهذا لا يقصور على راي صاحب افق
المبين لانه لا يذهب الى ان الاستقلال وعدم متابعان للملاحظة بل يزعم ان المتعلق غير متباين بالذات قال في الافق
المبين بعد ما ذكر انها متباينان بالذات فاذن قد استوى الامر واقع ما يتعلق بمعنى واحد مستقل ولا يتصل بالمتعلق
بلحاظين او بلحاظ غير مستقل فليزعم ان يكون متعلق التصديق امر غير مستقل وهو ما يستلزمه صاحب المذهب ثم العظيمة
قاضية بان التصديق بعقد لا يتوقف على الحاذق من مبادئ المفهوم القضية فالقول بكون الامر للمجهول متعلق التصديق مما يحكيه اليقظة
الغير الكذوبة والعظيمة الغير المشوبة وهذا غير فائده الظهور ولكن من لم يجعل العدد ثورا فالمن نور واما مذهب بعض الاوكيا فيبطل
ان الحكمية بالذات انما هي النسبة الاربطة لانها هي الملاحظة فاني الواقع واما الموضوع والمحمول فانما يعتبران بتوقف
النسبة عليها وكونها ملاحظة للملاحظة فانما هي فلان في متعلق التصديق بالنتج متعلق التصديق بالذات هي النسبة الاربطة
بما هي كذلك وقد بطل بهذا ما توهم بعض شراح من ان متعلقه هو المحمول مرتبنا بالموضوع واما ما يبيده بان مرجع البحث هو
المحمول فعبارة عن معنى توهم مرجع البحث بالمحمول هو ان موضوع العلم ليس غرضنا عن الاله مغرغ عنه بل البحث عن محال الموضوع وغرضنا عن الاله هو
المحمول لان متعلق التصديق بالمحمول كما توهم فافهم قوله لا بالنسبة بل كان الظاهر ان يقول لهم جري بهنا على ما هو المشهور من متعلق
التصديق بالنسبة لا على ما هو مذهب من ان متعلقه الامر للمجهول فان متعلق التصديق بالنسبة من حال كون النسبة الاربطة بينهما ليس

هو منسوب المصو لا هو حق في الواقع كما عرفت قوله واما الحكم بمعنى ادراكها التصديق هو الحكم بمعنى ادراكها له نسبة بالاتفاق بين القدماء
ولسنا نخرين لكن القدماء يقولون ان ادراك النسبة الذي هو التصديق مبين بالحقيقة للادراك التصوري سواء تعلقت بنسبة
او بغيره والمشاخرين يقولون ان مغاير للادراك التصوري بالتعلق بقوله عند المشاخرين بنار على ما عرّفهم ان التصديق عند
القدماء كيفية غير ادراكية وهي الاذعان وان الاذعان ليس ادراكا وهو فاسد فان التصديق عند القدماء هو الاذعان هو
ادراك كما عرفت قوله الا ان المحققين اعطيت مركبة اعتبارية بلا شبهة فانها انما هي كبريا العقل لنسبة الالطية كما انها مبنية صورة
لهذا المركب اذ بهما يتطابق احدى عايشية بالآخرى فان قيل يكون نسبة جزئها كانت اجزاها ثلثة الموضوع والمحمول و
النسبة وان قيل ان القضية عبارة عن الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما كانت اجزاها هي الموضوع والمحمول
وكانت نسبة واحدة في مغايرتها لاني حقيقة تهاو النزاع في ذلك لا يعود الى طائل **قوله** فله سبيل مشرطية لان الحكم بهذا المعنى لا يصح
ان يكون جزئ من التصديق والا كان مركبا من الكيف والفعل فيكون مركبا اعتباريا **قوله** فلا جناح قد عرفت ان الاذعان يخرج
من الادراك وهو نفس التصديق وليس التصديق عبارة عن ادراك مع تصديق فبما هذا التفسير على ما ذهب اليه من ان الاذعان
كيفية خير ادراكية بنار فاسد على فاسد **قوله** سوار كان مع الاذعان الادراك اما الاذعان او غيره والاول اما جازم فاما مطابق
فاما ثبت فهو اليقين او غير ثابت فهو التقليد او غير مطابق فهو الجبل المركب او غير جازم فهو الظن فبه اقسام التصديق و
الثاني اي الادراك الذي هو غير الاذعان المستعلق بالمفرد وتعلق بالنسبة والاول اما احساس فاما اصدار وسمع وشم وذوق
اولس او غير احساس فاما متعلق بالصورة الخروية في الخيال فتخييل او بالعاني الجبرية فتوهم او بالكلية واما حكمها كالجزئيات
المجردة ان كمن عليها بما هي جزئية فتقتل لاني اي اعلم بالنسبة غير الاذعان الحكمان تردوا فيها فذلك الحكمان ادراكا مرجوحا
فوجه الحكمان تكذيبها فانكار وان كان نفس تصورهما من دون تردد ووجهية وتكذيب فتخييل فبه اقسام تصور فاما نسبة
الحكمات ندع عنه تكون معلومة بتوهم من اعلم الاول فتخييل هو تصور نفس له نسبة والثاني الاذعان وهو الاعتقاد بها فتخييل
الذي هو نحو من تصورهما مع الاذعان في الوجود في القضية المقبولة المدعته وبذلك لا ينافي التعاقل بين التصور والتصديق
بحسب الصديق اذ لا يلزم من ذلك صدق فتخييل على التصديق وبالعكس كما لا يخفى **قوله** اي تتالفان بحسب الما بينية كمن
ان تتبين التصور والتصديق بحسب الما بينية ضروري لا يحتاج الى البرهان والمنكر كما بقوله وقد يستدل عليه استدلال
على تتبين التصور والتصديق نوعا باختلاف لوازمها فان التصور يلزمه عدم التعلق والتصديق يلزمه خصوص التعلق واختلاف
اللوازم يدل على اختلاف اللوازم وادور عليه يمنع كون اللوازم لوازم الما بينية لجزا ان تكون لوازم الهويات ونحو المنع كما بره
صريحه فان حقيقة التصديق لا يتحقق التعلق بما سوى الحكمية او المحكي عنه فخصوص التعلق لازم الما بينية بخلاف حقيقة التصور

فقد هو المتعلق بالامر لم يثبت التصور منع ذلك محاربة بمقتضى يمكن ان يستدل على بتأنيها بان التصديق
 الى الشدة والضعيف فان اظهر ضعيف واليقين اشد والتقليد شديد بل مراتب الفطن متناهية شدة وضعفا ومن المقرري ذلك
 المتأثرين ان الشدة والضعيف مختلفان نوعا فان اقسام التصديق انواع متناهية مندرجة تحت التصديق فلا محالة يكون تصديق
 نوعا عاميا ليس اعلم لا متناهيا والاما اخرج تحت انواع مختلفة واليه التزم الذي يقرر مضادا للفطن الذي هو تصديق وكذا الشك
 والالتزام والارتعان وتباين المتعارفات بالمتبع ضروري قتال قوله ان وحدة العلة يستوجب وحدة المعلول في الكلام في
 دلالة اختلاف اللوازم على اختلاف الملزومات على امتناع استناد الكثير الى الواحد من حيث هو احدنا على ان اللوازم معلومة فلو
 يستند اليها ولا يوجب عن ذي تحصيل ان كلام الشارح في هذا المقام كما افادنا قدام الحكماء بقدره من الباطل الا كما قيل
 اما ما افادنا من قوله بان اللوازم معلومة للملزومات وقد اشرنا سابقا الى ان هذا الزمى باطل وحققنا ان اللوازم مجعولة بعين جعل
 الملزومات وليست معلومة لها واما ما افادنا من كلامه على امتناع صدور الكثير عن الواحد فهو اوضح من ان يكون ذلك في بعض
 كتبنا على البسط واما ما افادنا من ان الملزومات لا يمكن استناد اللوازم الى الملزومات واطلق استناد الكثير الى الواحد فنباير يستند اختلاف
 اللوازم اختلاف الملزومات بالجهة على امتناع صدور الكثير عن الواحد ما هو احد غير صحيح اذ غاية ما يلزم من انه لا يكون الواحد
 ما هو واحد علة الكثير لان لا يكون الواحد علة الكثير مطلقا بل بمعنى صدور الكثير عن الواحد كشره الجبهات والمقتضيات في ذلك
 الواحد فلا يلزم من استناد اللوازم المختلفة بنا على هذا الاختلاف الجبهات والمقتضيات ولو في الواحد بالمتخصص المسمى بالاشياء المتناهية
 المتوحد بين التصور والتصديق قوله وبالعكس قال في الحاشية لا يقتضي لزوم اعلل المستقلة على معلول واحد وكذا يتبين
 لزوم اعلل الخاصة في مرتبة واحدة فلا يكون معنى واحد اذ ثمان ولا صوتان ولا فاعلان وكذا في مرتبة واحدة ودليل الكل واحد
 انتهى والدليل هو لزوم الاستغناء عن العلة على تقدير تعدد اعلل ان يستقلت احد بها في نحو علة بها او عدم تعدد العلة على
 تقدير تعدد وان لم يستقل احد بها في نحو علة بها مثلا لو كان معنى واحد فاعل متعدد فان معنى ج احد با في الفاعلية لزوم استناد
 الى معلول عن غيره من الفاعل وان لم يكن احد با في الفاعلية لم ان لا يكون بناك فاعل متعدد بل فاعل واحد هو
 مجموع الاشارة التي فوضت فاعل وبذلك الكلام في غير الفاعل من اعلل قوله فغير لازم بالنظر الى طباع المعلول قال في الحاشية
 ان طباع المعلول لا يستدعي التوقف على التنازع في العلة والذات في اقل اقل على تعيين العلة والذات
 العلة فبدا على تعيين المعلول فعدم العلة باي نحو كانت مضبوطة في المعلول يعنيها انما قوله فوحدة العلة بالطبيعة فتعد
 وحدة اعلل كذلك قال في الحاشية اي بالطبيعة ولزم امرنا كالمعنى العلة اذ كانت بجهة نوعية يجب ان يكون المعلول
 بالجهة نوعية فوجه النكاح فلو طابا لوارض الشخصية ولا يلزم ان يكون طابا بجهة جنسية لاقتناع عموم اعلل وخصوص العلة قال

العلم الحكيم البديهي ما حاصله من وحدة العلة بالنوع مثلاً مستلزماً لوحدة المعلول كذلك والحكاية له وحدة أخرى بغير اعتبار
 آخره بالجملة يجب ان لا يكون المعلول متشكراً بالنوع وليس في طبعه اكثر من ان يصدر من الواحد من حيث هو احد في مرتبة واحدة
 لا بمعنى ان لا يكون المعلول واحداً بل بالنوع فقط انتهى وانت كل من يستحي ان يناط به بقلبان ان هذه الكلمات
 بالبيان يشبهونها بالهيدان اما اول فلان امتناع صدور الكثير من الواحد بما هو واحد لا يدل على وجوب الخفاضة ووحدة العلة
 في المعلول اذ غاية ما يلزم من ان لا يكون الواحد بما هو واحد علة للكثير لان لا يكون الواحد مطلقاً ولو سمى جهات كثيرة وتخصت
 شتى على الكثير فيكون ان يكون العلة واحدة بالنوع عكسرة الافراد وليصدر منها عند كونها متشعبة بتخصص نوع من جنس واحد كونها
 متشعبة بتخصص آخر نوع من الجنس او من جنس آخر بل يجوز ان يكون العلة تشعباً واحداً يصدر من جنس بل اجناس انواع كثيرة
 من جهات مختلفة فوحدة العلة بالنوع مثلاً لا يستلزم وحدة المعلول بالجنس البقي فضلاً عن وحدة النوع واما ثانياً فلان الطبيعة
 الجسمية علة عند جميع الهيولى العناصر وبيولات الافلاك وهي واحدة بالنوع وهيولى العناصر وكل من هيولى الافلاك نوع
 متشاكل كما ستعرف انما اراد ان العلة واحدة بالنوع والمعلول كثيرة بالجنس واما ثالثاً فلانهم اتفقوا على ان جهة
 سبحانه هو العلة الغائية لكل بالتحقيقة واما غيره فوسائط ودور البطاير اعل كما صرح به المحقق الطوسي في شرح الاشارات
 فهو سبحانه وحده بالحد وعلته للانواع والجناس المتشاكل فمن اين الخفاضة ووحدة العلة في المعاني بل فيلنظر الى العلم الشارح
 كيف يعلم انما صدر خلف الابطال بالتشكي في الاقوال فلو بان يطبق بعلم البسطة الوهابية احدى منه بان يطبق بعلم الحكيم
 البديهي قوله اعل في الشارح فما يدل على ان الشيخ ذهب الى ان العلم هو الوحدة في مطلق العلة جاعلة كانت او غير كما
 يدل عليه قوله سيما اذا كانت العلة جاعلة وليس الامر كذلك فان الشيخ ذهب الى ان الصورة الجسمية علة للهيولى
 الشخصية فالعلة واحدة بالعموم والهيولى واحدة بانحدار عتده وانما ذهبه الخفاضة لكونه في الجملة فقط قوله لما مر انفا
 من استلزام اختلاف اللوازم اختلاف الملزومات فاذا اختلفت الصور والتصديق بسبب التعلق اختلفا بسبب اللازم واما
 اللوازم يدل على اختلاف الملزومات **قوله** ولان اتحاد العلم بوجوب اتحاد المعلومات فاما التصديق والتصديق بالذات يوجب
 اتحاداً متعلقاً بالذات فلا يختلف متعلقاً بما وانت حجة بان كان اتحاد العلم بوجوب اتحاد المعلومات كذلك اتحاد العلم بوجوب
 اتحاد العلم كما اعترف به حيث قال وبالعكس فكما لا يقيم القول باتحاد الصور والتصديق مع اختلافات المتعلقين كذلك
 لا يقيم القول باتحاد المتعلقين مع اختلاف حقيقى الصور والتصديق كذا في الجواب عن ان ما يتعلق به التصديق يتعلق به التصور البقي فما اورد
 على المتأخرين ليس مختصاً بالصور ووجهه بل هو اورد على القدماء البقي ونشأ المفاسد هو القول باتحاد العلم والمعلوم **قوله** تحقيق
 ان مطلق التصور تفصيل المقام ان التصديق انما ان يكون نفس الاذعان كما هو الحق فيكون التصور المقابل له هو الاذكار

الذي ليس نفس الاذعان وانما ان يكون التصديق عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن التي تتعلق بها الاذعان كما هو
 القائلين يكون متمم الصورة التصديق هو الصورة الحاصلة في الذهن فيكون التصور المقابل له هو الصورة التي لا تتعلق بها
 الاذعان فعلى التقدير الاول لا يتصل التصور باحتمالات الاول ان يكون التصور متشككا بكيفية الاذعان بان يكون لا يتعلق بالتصور
 هو ما يتعلق به الاذعان كتحليل النسبة المذخنة فهو تصور متكيف بالاذعان الثاني ان لا يكون متعلقا باحد الاكن يكون متعلق
 احدى هاتين المتعلقات الاخر كصورة حاشية نسبة المذخنة فانه ان لم يكن متعلقا بما يتعلق به الاذعان لكن متعلقا بغيره
 او لمحمول متعلق بالاذعان اعني النسبة الثالث ان يعتبر ان لا يكون التصور مقارنا للتصديق اصلا كصورة مفهوم مفرد
 لم يحكم عليه لانه او كصورة حاشية نسبة المشكوك والاربع ان لا يعتبر معه شيء من الاعتبارات المذكورة بل يلاحظ حيث
 هو وهو على التقدير الثاني ان يكون التصور عبارة عن الصورة الغير المذخنة فيشكل بينها وبين الاعتقاد الاول ان ليس هناك صورة تان
 احدهما مذخنة والاخرى غير مذخنة والصورة الواحدة لا يمكن ان يكون لها تصورين هناك الاحتمالات الثلاثة الباقية اذا
 عرفت ذافا علم ان التصور التكيف بكيفية الاذعان اعني التصور بالاعتقاد الاول لا يمكن ان يتعلق بنفسه لانه بهذا الاعتبار
 انه يتعلق بما يتعلق به الاذعان وهو نفسه لا يتعلق بالتصديق سواء كان التصور بهذا الاعتبار موضوعا او محمولا لقضية مذخنة او لا
 يكون كذلك وكذا لا يتعلق بالانفوس التصور بقضية مطلقا لانه لا يصلح ان يتعلق بالتصديق كونه من المفهومات المفردة فلا يصدق
 بالتصور بهذا الاعتبار على نفسه ولا على نقيضه صدقا عرضيا اي لا يصدق بالتصور بهذا الانفوس التصور عليها بل انما يصدق هو على
 النسبة المذخنة والتصور بالاعتقاد الثاني يتعلق بنفسه اذا كان نفسه حاشية لقضية مذخنة كما في قولنا التصور المقارن للاذعان
 مفهوم فانه نفسه في هذه الصورة تصور تصور مقارن للاذعان وانما لا يمكن ما شئت لقضية مذخنة كما اذا التصور نفس هذا المفهوم
 ولم يحكم عليه بايجاب او سلب فهو ليس بتصور تصور مقارن للاذعان فهو يصدق على نفسه صدقا عرضيا على تقدير كونه حاشية لقضية
 مذخنة ولا يصدق على نفسه بالانفوس الصدق على تقدير عدم كونه كذلك وكذا الاحمال في نقية انه فهو الحان طرفا من قضية مذخنة
 صدق عليها في تصور تصور مقارن للاذعان والا لا والتصور بالاعتقاد الثالث يتعلق بنفسه او لم يكن نفسه جز من قضية مذخنة كما اذا
 التصور نفس مفهوم من دون ان يحكم عليه بايجاب او سلبا اذ ذلك تصور تصور مقارن للتصديق فهو يصدق على نفسه
 صدقا عرضيا ولا يتعلق بنفسه اذا كان نفسه جز من قضية مذخنة فانه اذ ذلك تصور تصور مقارن للتصديق فلا يصدق
 على نفسه بذلك الانفوس الصدق وكذا لا يتعلق به نقيضه اذا كان نقيضه جز من قضية مذخنة فلا يصدق عليه صدقا عرضيا و
 يتعلق بنقيضه اذا لم يكن كذلك فيصدق عليه بذلك الانفوس الصدق والتصور بالاعتقاد الرابع يتعلق بنفسه ونقيضه ولا يصدق
 على نفسه ونقيضه صدقا عرضيا مطلقا سواء كان نفسه او نقيضه جز من قضية مذخنة او لا يكون كذلك لانه في صرفة العموم

ومحوضة الاطلاق وليس متيقدا بمقارنة الازعان ولا بعد ما نقلت التصور الغير المقارن للازعان لو كان مفردا ولم يكن
جزء من قضية ذهنية لا يصدق على نفسه صدقا عرضيا ضرورة انه كما حل عليه التصور صا التصور مقارن للازعان فلا
يصدق عليه انه تصور تصور مقارن للازعان قلت اذ حمل التصور على التصور الغير المقارن للازعان على التصور بغيره لا يقبل
كان ذلك حكاية عنه حال عدم كونه جزء من قضية ذهنية ذهنية لا حكاية عن نفسه حين كونه جزء من هذه الحكاية فان الحكاية عن نفسها لا تقبل
فيكون اذا لم يكن جزء من قضية ذهنية صح عنه الحكاية بانه تصور تصور الحكم معه فيصدق عليه نفسه صدقا عرضيا
نعم لو قلنا ان الحكاية عن تلك الحكاية لم يصدق عليه انه تصور تصور الحكم معه لانه اذا كان تصور تصور الحكم معه لم يكن
ناهل فهذا تفصيل في المقام وهو ان كونه قسيرا في البعد وحيث تحير فيه الالفهام يبقى بيننا اشكال يزعم القائلين بكون
العلم هو الصورة المتحدة مع العلوم لا يحسم علمه وهو ان التصور لا يجري في تعلق بنفسه وبتفصيله فاذا تعلق بتفصيله
كان متحد مع تقيضه الذات فيكون محمولا على تقيضه محمولا اوليا ايضا كما ان يكون محمولا عليه محمولا عرضيا واللازم صريح
البطالان وبها اعد ما يستدل به على بطلان ان العلم هو الصورة المتحدة مع المحسوس فلا تقبل قوله لما كان في صفة
العموم ظاهر هذا الكلام ما يؤخذ من كلام بعض الاذكياء في شرح الرسالة القطبية المعمولة في التصور والتصديق وقد وقع
في كلامه خطأ وخطأ وذلك ان صاحب الرسالة في شرح التصور ثلثة تفسيرات الاول حصول صورة الشئ في العقل وقال هو
مرادف للعلم الثاني حصول صورة الشئ مع عدم اعتباره الحكم الثالث حصول صورة الشئ مع اعتبار عدم الحكم فقال الشايع
للمسألة التصور بالتفسير الاول كان في صفة العموم ومحضة الاطلاق حتى يتعلق بكشفي ويصدق على نفسه وتقيضه بكل
العرضي والتصور بالتفسيرين الآخرين والحكاية تعلق بكشفي ولهذا قيل لا يجري في التصورات لكن لا يصدق على نفسه وتقيضه
بالعلم العرضي على جميع التقادير انتهى كلامه في الشرح وقال في الحاشية المتعلقة على قوله لكن لا يصدق على نفسه الى آخره عدم
الصدق على التقدير ان يكون نفس مفهوم التصور المتقدم الحكم وعدم اعتباره وتقيضهما مع الحكم واعتباره وانتهى بهذا الكلام
من قبيل اعتبار الاول فان التصور بالتفسير الاول مرادف للعلم الذي هو مورد القيمة الى التصور والتصديق كما اعترف به نفسه
بعدم ذلك وقد اعترف بانه يصدق على نفسه وتقيضه باكمل العرضي وصدق على نفسه وتقيضه باكمل العرضي انما يتصور بتعلقه
بنفسه وتقيضه وتعلقه بنفسه وتقيضه انما يتصور بتعلق احد نوعيه اعني التصور الساذج او التصديق بنفسه وتقيضه ولا يمكن لتعلق
التصديق بنفسه وتقيضه لكونها من المفهومات المفردة فانما تعلقه بنفسه وتقيضه بتعلق التصور الساذج بها وتعلق التصور الساذج
بها يستلزم صدق التصور الساذج عليها باكمل العرضي فالحكم لصدق التصور بالتفسير الاول على نفسه وتقيضه لا يلزم الحكم لصدق
التصور الساذج وهو المنسب بالتفسيرين الآخرين على نفسه وتقيضه وينافي الحكم عليه لعدم الصدق على نفسه وتقيضه باكمل العرضي

على جميع التقادير فكلاهما متساويتان بعد التأمل واما ثانيا فلان الحكم يتعلق بالتصور بالتفسيرين الاخيرين بكنهية شيئا في الحكم بعدم
صدقه على نفسه ونقيضه باكمل العرضي على جميع التقادير لان من ادعى صدق التصور على شيء فلا عرضيا لتعلق التصور به فكل ما
يتعلق بالتصور بالتفسيرين الاخيرين ليعتقد هو عليه فلا عرضيا وليست شعري اذا تعلق التصور السابق بشيء بل يصدق على
ذلك الشيء انه معلوم لا على الاشياء في المعنى لتعلق التصور به فان تعلق التصور بعلوم المعلوماتية قطعاً وعلى الاول اما ان
يكون ذلك الشيء معلوماً بالعلم التصديقي وهو صريح البطلان اذ لا معنى لكون الشيء مصدقاً به لتعلق التصور السابق به لاسيما
اذا كان ذلك الشيء من المفهومات المفردة الغير الصالحة لان يكون مصدقاً بها او بالعلم التصوري فيكون التصور صادقا
عليه فلا عرضيا قطعاً واما ثانياً فلان في المحاشية يدل على انه زعم ان معنى التصور السابق التصور الذي لا يكون
متعلقاً بالحكم عليه ولا بالحكم به فالحكم بان مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره ونقيضهما اذا كان مع الحكم واعتباره
لا يصدق عليه التصور السابق صدقاً عرضياً ونحوه فالحكم بالعلم المتعلق بالحكم عليه او بالحكم به اما ان يكون التصديق
وهو بين البطلان اذ التصور لا طرف ليس بتصديق قطعاً او يكون التصور سادساً فيكون الحكم عليه والحكم به بتصويرين
بالتصور السابق قطعاً وليست شعري بمعنى كون مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره ونقيضهما مع الحكم واعتباره
فان كان مناه كون مفهوم التصور المذكور ونقيضه محكوماً عليه ومحكوماً به فالعلم المتعلق به ونقيضه وان كان محكوماً عليهما او محكوماً
بهما التصور سابق قطعاً وبهما متصوران بالتصور السابق فالصديق يصدق عليها صدقاً عرضياً وان كان مع الحكم واعتباره وان كان
مناه كونها معاً ومصدقاً بها حتى لا يصدق عليها انها متصوران بالتصور السابق فذلك صريح البطلان خلافاً لمعنى لكون
المفهومات المفردة مدغمة ومصدقاً بها ولعل الكلام وجه الاستحالة والحق في تفسير كلام صاحب الرسالة ان التصور قد
يطلق مراداً للعلم وهو حصول صورة الشيء في العقل مطلقاً سواء كان حصول الصورة على وجه الاذعان او لا وهو ينقسم الى
التصور التصديقي وقد يطلق على حصول صورة الشيء في العقل مع اعتبار حصول الصورة ليس على وجه الاذعان بل هو التصور
السابق المقيد باعتباره بالحكم وهو مقابل للتصديق وقد يطلق على حصول صورة الشيء في العقل مع عدم اعتبار حصول الصورة
على وجه الاذعان ونحوه مصادق للماد في التحقيق وان كان يخص منه بحسب بادي الرأي كما سينكشف عن قريب ان شاء الله
فتعالى في معرفته هذا فنقول لا ينبغي ان يحل كلام الشارح في هذا المقام على ما قال بعض الاكابر وهو الذي نقلنا من كلامه وتوكلنا
عليه وان كان كلام الشارح ما هوذا فتأمل من كلامه فانما قد نبهنا على فساد ما على ان كلام الشارح بهنا في التصور المقابل للتصديق لا
في التصور المراد للعلم وكلام بعض الاكابر في الشيء كما عرفت في حصل كلام الشارح على ما نقلنا وفي المحاشية السابقة ان
مطلق التصور المقابل للتصديق من دون ان يعتبر معه مقارنة الاذعان او عدمها لما كان في صراحة العموم وموضحة الاطلاق

ولم يكن مقيداً بمقارنة الأذعان ولا بعد ما يتعلق بنفسه ونقيضه ليصدق على نفسه ونقيضه بأكمل العرضي لكن نفسه ونقيضه
 من المفهومات العقلية فيكونان متصورين قطعاً وإما المقصور من حيث اعتباره مع عدم مقارنة الحكم أي الأذعان والمقصور
 الملحوظ بأنه لم يتبرع بمقارنة الحكم والأذعان فهو مما إن كان حاشية من قضية ذننه ونحوه من حيث أنه مقارن للأذعان
 فكذلك فإن نسبة ذننه كما في قولنا التصور الغير المقارن للأذعان أو التصور الملحوظ بأنه لم يتبرع بمقارنة الأذعان مفهوم
 من المفهومات مثلاً لم يتعلق شيء منها بنفسه لأن نفسه في هذه القضية المدعنة متصور بمقارن للأذعان والمقصور ملحوظ معه
 الأذعان نعم إذا لم يلاحظ مفهومه لم يعمل خبر قضية ذننه كان نفس مفهومه متصوراً بتصوير مقارن الحكم وتصوير لم يتبرع بمقارن
 فم يتعلق بنفسه ليصدق على نفسه صدقاً عرضياً وكذلك الحال في قضية نقيضه النكاح خبر من قضية ذننه لم يصدق عليه أنه متصور
 المقصور الحكم معه ولا اعتبار الحكم معه والاصدق عليه ذلك فالمقيد بعدم الحكم أو بعدم اعتباره لا يعمل على نفسه ونقيضه مما عرضياً
 على تقدير كون نفسه ونقيضه مقيداً بالحكم واعتباره لأن العلم المتعلق بهما حين كونها مقيدتين بالحكم واعتباره أي خبرين كان
 قضية ذننه لا يصدق عليه أنه تصور لا حكم معاً وتصوير لم يتبرع بالأذعان ضروره أنه تصور اعتبر معه الحكم والأذعان فلا يصدق
 على التعلق بهذا العلم أنه تصور تصور الحكم معه ولم يتبرع بمقارن الحكم فهذا الحصول كلام الشارح قوله بأكمل العرضي أراد به بأكمل العرض
 الاشتقاق فإن التصور ونقيضه لما كان من المفهومات العقلية تعلق بهما التصور فمحل عليها التصور المشتق من هذا عرضياً وأما المقيد
 على نفسه ونقيضه مما عرضياً بالمواطاة فغير مقبول إذ لم يبادر لا العمل بالمواطاة مما عرضياً على شيء قوله وأما المقيد بعدم الحكم أو المقصور
 السانح الذي اعتبره غير مقارن للأذعان وهو محض من مطلق التصور السانح فإن التصور السانح قد يكون مقارناً للأذعان كما في
 موضوع القضية المدعنة أو محمولها وقد لا يكون مقارناً للأذعان كمتصور مفهوم مفرد لا يكون خبر من قضية ذننه وقد مر مفصلاً قوله
 أو بعدم اعتباره أو تصور السانح إذا اعتبر مقارناً للأذعان كان معبراً بشرط شيء وإذا اعتبر مع عدم مقارنة الأذعان كان معبراً بشرط شيء
 وإذا لم يتبرع بمقارنة الأذعان كان لا بشرط شيء فهو بالاعتبار الثالث أهم منه بالاعتبارين الأولين بحسب التحقيق فإن الماهية لا شرط
 شيء أعلم من الماهية الملحوظة فان قلت التصور بالاعتبار الأول وهو الذي اعتبر معه مقارنة الأذعان لا يصدق عليه أنه تصور لم يتبرع
 مقارنة الأذعان فكيف يكون الثالث أهم من الأول بل يكون مقابلاً لثقت الماهية المعبراً بشرط شيء يخص من الماهية لا بشرط شيء
 بحسب التحقيق واعتبار الاشتراط بشيء وعدم اعتبار الاشتراط بشيء ليس في الواقع بل في ملاحظة احتمال الماهية لا بشرط شيء بتحقيق
 بتحقيق الماهية بشرط شيء في الواقع وإن لم يتحقق بتحقيقها في ملاحظة احتمال وانفكاك الماهية بشرط شيء عن الماهية لا بشرط شيء في الملاحظة
 لا يستلزم انفكاكها عنها في الواقع إذا لزم من الملاحظة كما لا يخفى فذكره الشارح من أن تصور المقيد بعدم اعتباره الحكم المقيد
 على نفسه ونقيضه مما عرضياً إذا كانا مقيدتين بأصل الحكم ليس له معنى إذا تصور المقيد بعدم اعتباره الحكم هو مطلق التصور الذي حكم عليه

بأنه يصدق على نفسه لثبته مطلقا وتعيينه بعدم اعتباره الحكم انما هو في الحياض وليس بتعيينه بالتحقيقة حتى يكون هذا الصريح مطلقا
 التصديق مطلق التصور لا يعتبر معه الحكم قطعيا والاك ان تصور معتبرا معه الحكم فلا يكون هو مطلق التصور اللهم الا ان يقال
 ان مراده بالتصور المتيقن بعدم اعتباره الحكم التصور المتيقن بعدم الحكم اطلاقا للعام واردة للنسب فهو المتيقن بعدم الحكم وذكر المتيقن
 بعدم اعتباره الحكم من باب الافتنان في العبارة ولا يخفى ركازة الكلام على ذلك التوجيه قوله لان العلم التكليف بالكنية الاذمانية
 اورد العلم المتعلق بمباشرة العقنية المذمومة هو تصور سائر مقارن للذات وان لا يصدق عليه انه تصور غير مقارن للذات وان
 وقد مر في شرح كلامه قوله وج فالجواب بالجواب ليس بشئ فان التصديق بهية مكانية لا يخرج في الكناها من نفع جواز تعلق العلم
 بكنية التصديق مكابرة صريحة وقد يجاب عن تقرير الشبهة بنفس التصديق بان التصور المتعلق بكنية التصديق تصور خاص
 فاللازم ههنا الاتحاد بينه وبين التصديق المطلق وذلك لا ينافي التباين المسمى بين التصور المطلق والتصديق المطلق ليجاز
 ان يكون التصور المطلق عرضيا للتصور الخاص وهذا الجواب لم ينعى بشئ اذا تصورات اخرى اما ان تكون مشتركة في حقيقة كلية
 ذاتية او لا تكون كذلك فعلى الاول يكون تلك الحقيقة المشتركة هي التصور المطلق المبين بالذات للتصديق فلا يمكن ان يكون
 التصديق متبعا بالذات مع فرد من تلك الحقيقة والالم يكن مبينا بالذات لتلك الحقيقة فانه على تقدير اتحادها بالذات مع فرد من
 تلك الحقيقة يكون فردا من تلك الحقيقة والفرد لا يكون مبينا بالذات لما هو فرد على الثاني يكون التصورات الخاصة حقائق
 متخالفة غير مترتبة تحت حقيقة واحدة فلا يكون التصور فاعلم مبينا لنوع التصديق وهذا ظاهر بد قوله وفي نظر سائر
 وهو ان تجرئة استدلال المقدم المحال للثبوتين بطلان استدلالهم شيئا انما يكون اذا كان مبينا لعلاقة ذاتية ولا يجوز العقل
 ان يكون مقدم فاصلة ذاتية مع كل من ثبوتين وتحقيق ذلك يستلزم على فروعا عن المقام قوله اقول ان العلم بانيات
 المعلوم علم ان حاصل الجواب لمصدر بقوله وقد يقال ان التصديق من صفات النفس وطم النفس بانيات و صفاتها خصوصي
 فلا يكون التصور متعلقا بالتصديق اذ التصور علم حصولي وهذا الجواب ليس بشئ لان التصديق حقيقة كلية لها افراد قائمة بالمصدقين
 فكل المصدقين بافراذ القائمة بالمصدقين علم حصولي لانه علم بصفة من صفات النفس اما علم حقيقة الكلية بما هي كذلك فعلم
 حصولي قطعا كيت واكمل بما هو كلي ليس قائما بالنفس قيا ماصليا اى قيا ما هو مناط الانصاف فكل حصولي قطعا وهذا ظاهر جوا
 هذا لا يتوقف على كون التصديق حقيقة مركبة بل هو جوار سوا كانت حقيقة بسيطة او مركبة واما ما اورد الشارح على الجواب من
 ان العلم بانيات المعلوم بالعلم المحصور شي علم حصولي فالعلم بانيات التصديق علم حصولي فكيف تعلق التصور حقيقة التصديق
 فردوه متوقف على كون التصديق حقيقة مركبة من الذاتيات وقد مر بعض الشارح واستدل على بطلان التصديق بان كنيته فهي
 بسيطة خارجا لما قال الشيخ من لا مادة ولا صورة للاعراض فكلون بسيطة ذاتها اذ هي على تلامس التكرير بين ذلك ما كانت تعلم

ان ما ذكره كلفه ما لم يطل ما ولا قلنا لا يصح ما ذكره لم كون جميع الاعراض بساطة بنا وفارجا اجزا فافلما نقل عن الشيخ وما ذهبنا
فلازم البساطة الخارجية والبساطة الذاتية فلا يكون العقولات العرضية مقولات اذ المقولات هي الجنس الاعلى والاثنا فلان التصديق
نفسه جنس تحت انواع كثيرة ومن يقين وكجبل ما مختلفان نوعا اذ اكان كذلك فيمكن تعلق التصديق بنوع من انواع التصديق
فيلزم الاشكال باجماع التصديق ولا يشي في جواب القول بان العلم المتعلق بالتصديق علم حضوري ويصح ما قال الشيخ
من ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري علم حصول ولا يمكن القول بان نوع التصديق بسيط حتى ضرورة اندر ارجح تحت جنس
التصديق ولا يبلغ الا كقول كون التصديق جنسا للشديد والضعيف مثلا لفرع عند جميع ان الاختلاف بالشدّة والضعف مستند
الى اختلاف الفصول واما اثنا فلان الاشكال باجماع التصديق والتصديق انما هو وسط القائلين بان التصديق والتصديق
نوعان قبايتان من الادرار فهم قائلون بان العلم بنفس التصديق والتصديق نوعا والتصديق عند جميع ليس بسيطاً بنا وما ذهبنا
فلان العلم مندرج عند جميع تحت مقولة وكيف ونقسم الى تصور والتصديق فالصديق عند جميع مندرج تحت جنس عال فهو
مركب ذهني عند جميع ما خلا فلان الشيخ انما نفى المادّة بمعنى الهيولى والصورة بمعنى المحصل للهيولى عن الاعراض لا يلزم
من نفى المادّة والصورة بهذا المعنى نفى التركيب فاجب اذ ان المادّة الخارجية غير مقتصرة في الهيولى والصورة اللتين هما جزاء الحكم
وسياق تحقيق ذلك غير مريب انشأ الله تعالى واما ما ساد فلاننا سنقبل القول بتلازم الترتيبين انشأ الله تعالى واما ما ساد فلاننا
ولم ما ذكره فهو لا يسم اصل الاشكال بل غاية الملاحظة حتى قول الشارح بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري وقوله معلوم الحضوري
هو الجمل دون تفصيله فوجب ان الاشكال باجماع فان العلم المتعلق بالحقبة الكلية للتصديق سواء كانت بسيطة او مركبة
علم حصولي قطعاً اذ لا حضور للكلى باهر كل كما عرفت فالاشكال ليس بمنفعة والمنفعة في الافاظ لبعيد عن المحصلين **قوله** ومن
هو بنا وقع اختلاف فانه لو كان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري حضورياً كانت حقيقة النفس معلومة لها بالمحضور ولم
يوقع اختلاف في بساطتها وتجرد كمالها يعني **قوله** دون الفصل اذا انفصل كصير في الذهن بعد تحليل الجمل وملاحظة الاجزاء
تفصيلاً فالعلم بالفصل انما يكون بمحصل صور اجزاء في الذهن فيكون العلم حصولياً **قوله** ولا يلزم اجتماع اثنين قال في الحاشية
هذا دفع لما يتوهم من ان ذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري واصفاً للعينية حاصلية للمدرك بنفسها وصورته جمالية فلما رتبت صورها
التفصيلية اليه في المدرك يلزم اجتماع اثنين لان الجمل لم يحصل متقدماً نوعاً وحاصل الجواب ان اجتماع الاثنين مستحيل ان
يحصل صورتان اجماليتان او تفصيليتان من نوع واحد في موضوع واحد في آن واحد لا حصول احدهما بالاجمال
والاخرى بالتفصيل ولا حصول احدهما بنفسها والاخرى بصورتها وبأجلها انما الحال اجتماع الاثنين المتمايزين كسب الموضوع
في موضوع واحد لا تمايز بينهما مع وحدة الموضوع والزمان والتماثل فرع الاثنيتين واما الامر ان التمايز ان عكس نفسها

لا بحسب الموضوع وانما بتعدد في المبادي النوعية فيجزا اجتماعها في موضوع واحد وقيام احد بها الآخر في زمان اصداد لا يرتفع لتما
 بينها بوحدة الحمل يكون احد با محال الآخر كما بين النفس صورتها تفصيلية احصاء لها قبل انتهى العلم ان الفلاسفة استدلوا على
 كون علم النفس بصفاتها حضورا بان علمها بها لو كان يحصل صورته في النفس لزم اجتماع اثنين مستحيل هو وجود فرد من
 نوع واحد في موضوع واحد في زمان واحد بحيث يرتفع الاختيار بينها اما الملازمة فان الصفقة القائمة بالنفس قريبا اصلها لو كان
 عليها يحصل الصورة حصلت بنفسها في النفس بنا على حصول الاستيلاء بانفسها فيقوم بالنفس فردان من نوع واحد احدهما الصفقة
 وصورتها في زمان واحد ولا يكون بينهما اختيارا اذا الاستيلاء بين فردين من جهة عرضية انه محسب للمحل كسوادين قاضين بحسين
 او كسوادين قاضين بحسين في زمان والاخر غير ذلك الجسم في زمان اخر ولا اختيار بينهما بحسب الحمل والزمان انا ابطالان
 اللازم فلانه لو جاز ذلك لارتفع الامان عن النفس وجاز ان يكون الشيء الواحد الذي نراه ونذوقه بوحدة اشياء كثيرة والتالي
 باطل بالضرورة فالقدم مثله او روى استدلالهم بامانة بالنقص بانه لو صح وقم لزم استلحاق حصول الجزئيات الخارجية بها
 جزئيات في الزمن فانه لو حصل جزئيات من نوع واحد في زمان واحد في الزمن لزم اجتماع اثنين مع ارتفاع الاستيلاء بينهما
 لاتحاد الهيئتين والوجود والعدم باطل فان دليل الوجود والعدم كدليل على حصول الاحتكاك بانفسها في الزمن يدل على
 حصول الجزئيات بما هي كذلك فيه وانت تعلم ان نواحق النفس انكان الزمان على الفلاسفة الذين يقولون يحصل الجزئيات
 باعيانها في الزمن ثم لا فلا تميز جازا العالمون بانها لا هيئات خارجة عنها بل هي الانحفاظا لنفس بعيدة يميزون اللازم واما دليل
 الوجود والعدم فلا يفيده حصول الشخص الخارجي في الزمن بعينه بل الاحتكاك لا دلالة على انحفاظا الهيئات البقية كما سبق وتارة
 يمنع استحالة اللازم فطوره يستدل بان المحل كهيئتين وكذا كهيئتين سواهما مع انه لا اختيار بينهما في نفس طورها بل في انقطاع
 الامان عن نفس كيف وانفس يغلب كثيرا في الشيء البعيد صغيرا واشياء الشط منكمه ود العنيفة في المار بقدر الاجا صر كركب
 السعيدية يرى السائل متحركا الى غير ذلك واجاب عنه ابني وسيدى سيد الآبار واسوة عالم الحكماء والنائب الباهرة والمنتاب
 الظاهرة والمخاطبة الباهرة والمناظر الظاهرة والمعارف الفاعلة والعوارف الزاخرة الامام الهام محمد **فضل** الامام دهم وجميع
 ومظلة على مفارقة الامام عن الاول بان مراتب الكيف المختلفة بالشد والضعف عند الشاكن تتخالف باحتكاك وعندها لا يقتضي
 العالمين بالتشاكك متفاوتة بانها التفرقات وليس الشدة مركزا من المراتب المضعفة فليس المحل كهيئتين ولا كهيئتين سواهما
 وعن الثاني بان الانحفاظا بحسب سببها كونه في علم المناظر ولا ريب في انها منتفية فيما نحن فيه من انحصارها فانها موقوفة والمحل في هذا
 المقام ان الاستدلال المذكور في غاية السخافة وذلك لانه اذا فرض ان علم النفس بصفاته يحصل صورته فيها فلا ريب في
 ان الصورة احصاء منها في النفس تكون موجودة بوحدة في ذهني وتلك الصفات نفسها موجودة بوحدة واصلها خارجي فتكون

صوراً متغايرة لها في غير الوجود وإذا تمايزتا في غير الوجود تمايزتا بالاختصاص فيحقق الاختياز بين الصنفين القائمة بالنفس قياهما ههنا
 وبين تلك الصنفين الموجدتين فيها وجوداً فلهذا في الواقع قطعاً للتغاير بينهما لثبوتها في الوجود فلهذا في الواقع قطعاً للتغاير بينهما لثبوتها في الوجود فلهذا في الواقع قطعاً للتغاير بينهما لثبوتها في الوجود
 وأما ارتفاع الامان عن المحس فلا يلزم فيها نحن فيه إذ ليست صفاتها ولا صورها مما يتألف المحس لو فرض ارتفاع الامان عن المحس
 فبطلان منوع كنه والمحس كثير لا يميز بين المشابهات وليس عدم تميز المحس بينهما فعالاً للاختياز بينهما في الواقع ولا تعلق
 على المحس في امثالهما بعمل الشائع اشار الى هذا التحقيق في المحاشية التي قلنا بانها عنه بقوله لاحصول احدهما بنفسها والاخر
 بصورة تباين قوله واحتج ان الشئ علك قد تعلق بها ذكره ان ما الشبهة التي ذكرها المحس ليس على ثلاث مقدمات فحسب
 لان لو فرض ان العلم بالمعلوم متقدم ذاتاً وان التصور والتصديق متباينان بالذات وان التصور يتعلق بكل شئ وقيل بان
 العلم به هو الشئ القائم بالذات والمعلوم نفس الشئ لم يلزم اتحاد التصور والتصديق سواء قررت الشبهة تتعلق التصور بنفس
 التصديق او بتعلقه بالتعلق به التصديق وذلك لان التصديق او ما يتعلق به التصديق ذو الشئ والتصور هو الشئ واللازم
 من اتحاد العلم والمعلوم اعني الشئ القائم بنفس الشئ اتحاد الشئ وذو الشئ فلا بد لاتمام تقرير الشبهة من ضم مقدمة رابعة
 هي ان الاشياء ما حصلت في الذهن بانفسها فهذا الكلام من الشئ جعيل على عدم وفاد ما ذكره المحس في تقرير الشبهة بتمام التعريب
 قوله فافهم صفة الاصل والكل في المحاشية الا ان يقال ليس في الذهن عند علم امران احدهما القائم بالذهن والاخر حاصل فيه حصولاً ظاهرياً
 كما هو عند العالمين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن والشئ عند العالمين ليس هو القائم بالذهن هو العلم وانما المعلوم بالذات عند علم به هو
 الملتفت اليه بالذات وليس له حصول في الذهن بالذات واللازم ان يحسب بين المذهبين وهو باطل لان حصوله بنفسه يوجب
 قيامه به كغيره لاكتشاف انتهى وفي هذا الكلام اشتغال ظاهر لان العالمين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ايضاً
 لا يذهبون الى ان الموجود في الذهن امران احدهما القائم به والاخر حاصل فيه فان احاصل من الشئ في الذهن صورة
 واحدة بشهادته بل احاصل عند جميع من الشئ في الذهن صورة واحدة متحدة مع ذي الصورة وذلك الصورة
 من حيث قياها بالذهن علم ومن حيث هي معلوم فالقول بان احاصل في الذهن غير القائم به عند جميع توهم باطل
 وان كان بنابر كلامه على القول بكون العلم هي الحالة الادراكية والمعلوم هو الصورة احصاءه فهذا خروج عن المبحث اذ
 الكلام على تقدير اتحاد العلم والمعلوم على القول بحصول الانفس في الذهن والاتحاد بينهما على تقدير القول بالحالة وقوله
 والشئ عند العالمين به الى آخره صحيح اذ وجود الشئ في الذهن هو حصوله فيه وقيامه به لكن الصورة الذهنية على ذهب العالمين
 بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ايضاً ليس لها الا القيام بالذهن والحلول فيه وليس لها حصول في الذهن بدون القيام
 به فكما يتصور كون الصورة من حيث هي معلومة ومن حيث القيام بالذهن علماً على راي هؤلاء كذلك يتصور كون الشئ من

حيث هو بهر معلوم ومن حيث القيام بالذهن اى من حيث الشخص علما على اى اصحاب الشئ وان نرى الكلام على ما ذهب اليه
 العلامة القوشجي من ان الحصول فى الذهن غير المحلول وان الحاصل فيه معلوم والعلم بطريقه انه خرج من البحث اذ
 الكلام فى ان اتحاد العلم والمعلوم صحيح على نسيب القائلين بحصول الانفس وغير صحيح على مذهب المذاهب بين ان الحصول
 الاشياء وعلى نسيب العلامة القوشجي العلم والمعلوم متغايران بالذات على ان نسبة القول بكون الحاصل فى
 الذهن معلوما والعلم به علما الى القائلين بحصول الاشياء بانفسها مع انه لم يذهب الى ذلك الا العلامة القوشجي ليس
 لها وجه واما قوله واما العلم بالذات عندهم بهذا الشئ ففى غاية السخافة لان هذا الشئ ربما يكون معدوما فلا يكون متعلقا
 العلم بالذات بل متعلق العلم بالذات عندهم هو الشئ واما ذو الشئ متعلق العلم به بالعرض بوسطه الشئ واما قوله لان
 حصوله بنفسه يوجب قيامه فصحيح لان الحصول فى الذهن هو القيام به لكن لا يصح على هذا ما زعم من ان الموجود فى الذهن عند
 القائلين بحصول الاشياء بانفسها امران الحاصل فيه والعلم به اذ على هذا التقدير يكون الموجود فى الذهن امرا واحدا
 هو الحاصل فى الذهن القائم به فان قال الحاصل فى الذهن بغير العلم به باعتدافا لامل واحد باعتبار التغير والتقدير
 كما انه امران احد هما علم الآخر معلوم فبما استمدان بالذات متغايران بالاعتبار قلنا كذا يمكن التغير الاعتبارى بين العلم و
 المعلوم على نسيب اصحاب الشئ اذ يكون الشئ باعتبار علما وباعتبار آخر معلوما من دون ارتباط حصول ذى الشئ فى
 الذهن والحاصل انهما يمكن على تقدير القول بحصول الاشياء بانفسها القول باتحاد العلم والمعلوم كذلك يمكن القول
 على نسيب القائلين بحصول الاشياء اذ لا يفرق تحكم بلا وجه ما ذكر فى البطلان المجمع بين المذهبين من ان حصول الشئ
 بنفسه فى الذهن يوجب قيامه به وهو كفى للاكتشاف لا يتم اذ كفاية حصول الشئ بنفسه فى الذهن فى حيز المنع عندهم من جمع
 بين المذهبين ولم يدل بعد دليل على كفاية قوله اقول بحجى اكل مدارا كل على انكار اتحاد المعلوم مع العلم الذى
 به يتم التصور والتصديق فان العلم اذ لم يكن متحدا مع المعلوم لم يلزم من تعلق التصور بنفس التصديق او المصدق به
 اتحاد التصور مع التصديق والاتحاد مع المصدق به فضلا عن اتحاد مع تعلق التصور بنفس التصديق فالحل جاز وارتفع
 الشبهة بتعلق التصور بما يتعلق به التصديق او قررت بتعلق التصور بنفس التصديق قال فى الحاشية اللهم الا ان يقال
 ان لهم ارادتهم بالتصور والشك والتردد وكما يدل عليه قوله فتفاوتها كثافات النوم واليقظة وصرح فى الحاشية المنقولة
 حيث قال ان الشبهة المذكورة تعلق بها الشك وهو تصور فاذا زال الشك فعلق بها الادعاء وهو تصديق فلهذا
 فشى واحد بالضرورة واجلا معنى لتعلق التصور معنى الشك بنفس التصديق بل بالمصدق به قبل تعلق الادعاء به فقابل
 فيه لان المقدمة التى عليها بنار الشبهة اعني قوله هم ان التصور متعلق بكل شئ لا يتخمس بالتصور الذى هو الشك انتهى قوله

فان حصول صورة الاذعان قال في الحاشية يمكن ان يجاب بمثل هذا على تقدير عدم القول بالحالة الادراكية ايضا لان
 صورة الاذعان انما يحتمل عليها التصديق باكمل الاول دون الشائع المتعارف فلا يلزم الاتحاد الا بين التصور والحق التصديق
 المطلق وهو لا ينافي التباين بين التصور والتصديق لان معنى التباين بينهما ان لا يصدق كل واحد منهما بالكل الشائع
 على ما يصدق عليه الاخر كذلك واسر ان التصور المطلق عرضي لما عرضته والاذعان ذاتي لخبر سائتة فاحتمل الاشكال
 على القائلين بان العلم هو الصورة انتهى وانت تعلم ما في جوابه من الاختلال اما والا فلان صورة الاذعان لما حصل عليها
 التصديق بالكل الاول كان التصديق لنفسها وهي غرض من التصور والتصديق بالكل عليها محلا لما لا يكون التصديق فردا
 من التصور ويكون التصور محمولا عليه محلا لما متعارفا فاما ان يكون حمل التصور عليه محلا شائعا بالذات كحمل الذاتيات
 على الذات وحمل الانواع على الاشخاص او يكون حمل التصور عليه محلا شائعا عرضيا والثاني باطل لان التصديق على تدب
 القائلين بان العلم هو الصورة نفس الصورة لا عرضها من الصورة فتصوره الاذعان التي هي عين التصديق لا تكون
 معروفة للتصور حتى يكون حمل التصور عليها محلا عرضيا واليه اما ان يكون حمل التصور عليها محلا عرضيا بالمواطاة وبالاشتقاق
 فحلى الثاني ان يكون المحمول بالمواطاة عليها هو التصور لا التصور ويكون التصور امر متغيرا اليها متعلقا بها فيرجع الى القول
 بان التصور هو الحالة الادراكية على الاول يلزم ان تكون المبادئ محمولة على ما ليس عينها ولا ذاتها لها ولا حصة او فردا منها
 بالمواطاة وقد تقر ان المبادئ لا تحتمل على ما لا يحد منها بالذات الا بالاستحقاق ولما بطل الاحتمال الثاني من اشتقاق الاولين
 تعيين الاول وهو ان يكون حمل التصور على التصديق محلا بالذات فيكون التصور متحد مع التصديق بالذات فلا يكون التصور
 والتصديق حقيقيتين متباينتين بالذات فالتدبير غير مدعاهما ذكرنا ما ثانيا فلان صورة الاذعان القائمة بالذات من شخص
 تدبيري والتصديق نعم منه وحمل العلم على الاخص حمل شائع متعارف وليس محلا اوليا كما زعموا ما ثانيا فلان اذا تصورنا نوعا
 من التصديق كاليقين او النظم مثلا حصل صورة اليقين او النظم في الذهن فلا يتمشى ان يقال ان صدق التصديق
 عليه باصدق اولي كيف وصدق كبحس على ما تمتع من الانواع ليس ليما بل هو شائع متعارف وقد اعترف بان معنى التباين
 بين التصور والتصديق ان لا يصدق كل واحد منهما باكمل الشائع على ما يصدق عليه الاخر كذلك وقد لم صدق التصديق
 والتصور على صورة نوع التصديق باكمل الشائع المتعارف فان قيل صدق التصديق عليها حمل شائع متعارف ذاتي وصدق التصور
 عليها حمل شائع عرضي ومعنى تباينهما ان لا يصدق كل واحد منهما باكمل الشائع على ما يصدق عليه الاخر بذلك النحوي من اكمال مذهبنا
 قد اختلف نحو اكمال فلنا صدق التصور على الصورة الذهنية لا يمكن ان يكون صدق عرضيا لان العلم هو التصور هو الصورة وليس
 ادراكا لها عارضا لها بل هو الاكوان ذلك الحكايا لكون العلم هو الصورة واما راجعا فلان قولوا اسرفه كلام لا معنى لافان ان اراد

يقول ان التصور المطلق عرضي لما عرضه ان التصور المطلق عرضي للتصور الذي منبته فهذا لا يعقل الا اذا كان التصور غير الصورة الذهنية
 والكلام على تقدير القول بكون العلم بالصورة على ان عرضي هو الخارج المحمول بالمواظات والمبايى لا يتعل بالمواظات على
 غير ما علم عرضيا فلا يتعل التصور على معروضه بالمواظات فلا يكون عرضيا له فباسم ما في كلامه من اطلاق العروض على المتعلق
 فان التصور متعلق بالصورة الذهنية وليس عارضا لها لانه قائم بالذهن لا بالصورة حتى يكون عارضا للصورة وان اراد بمعنى
 آخر فالتصور لا ولا حتى نظريه وقول والاذا كان ذاتي تجزئيا مسلم لكن التصور البين ذاتي تجزئيا وبالمجملية فلا فرق بين التصور
 على الصور انما خاصة وبين صدق التصديق على التقديرات انما خاصة فان التصور والتصديق نوعان من الادراك فتدعيهما
 على افرادهما على نحو واحد وان نبى الكلام على ان الاذعان ليس قسما من الادراك كما يوجد بنا وقيل بكون العلم بالصورة المتحدة
 مع المعامير قال الاشكال على هذا التقدير البين بقاله على هذا يكون التصور متحد بالاذعان مع حقيقة الاذعان مع تبين حقيقة العلم
 وحقيقة الاذعان **قوله** فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم ومن حيث القيام علم انهم كما اختلفوا في حقيقة العلم اختلفوا
 في المعلوم فذهب المتكلمون النافون للوجود الى ان العلم قد يتعلق بالموجود والمختصر عنه بغير في الموجود والخارج وقد يتعلق
 بالمعدوم والخارج الذي هو معدوم محض عندهم وذو سبب لجهول الفلاسفة العالمين بان الاشياء حاصله في الذهن بانفسها
 ان العلم بالصورة انما حاصله في الذهن الى ان الاحمال في الذهن من حيث انه قائم بالذهن مكثف بالعوارض الذهنية ثم
 ومن حيث هو بوع قطع النظر عن قيامه بالذهن ككتافه بالعوارض الذهنية معلوم بعضهم الى ان ما في الذهن من حيث هو
 في الذهن معلوم ومن حيث القيام علم بعضهم الى ان الصورة المعروضة للعوارض الذهنية معلوم ومجموع العوارض
 علم وذو سبب لعلامة التوحيهي الى ان الاشياء حاصله في الذهن من دون قيام به التي يتلحق بها العلم فهي المعلومة وذو سبب
 الصداشير الى ان صور الاشياء قائم بانفسها باذعان النفس لا بما هو في المعلومات وذو سبب لعلامة بان العلم هو شئ
 اشئ الى ان المعلوم ذو شئ وذو سبب بعضهم الى ان المعلوم البين هو شئ كمن قطع النظر عن قيامه بالذهن في ذهابهم الكلام
 لمصليين قدس سوا الى ان المعلوم قد يكون موجعا ووجوده يرتب عليه الاثار وقد يكون معدوما ثابتا بثبوت استغيار الوجود ولا يرتب عليه
 الاثار في عالم آخر لا في الذهن وذو سبب لعلامة بان العلم هو كماله الاوكرية مع القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن
 الى ان الصورة القائمة بالذهن المتحدة مع ذي الصورة هي المعلومة حقيقة وحيث ان المعلوم اي متعلق العلم بالذات هو كماله
 الانجاليات التي تقتضيا هو شئ القائم بالذهن وربما تشبه البعض كمال المتكلمين بان المعلوم هو ما في الاذعان العالية
 من الصورة فلهذا اثنا عشر ذهابا فالذهاب الاول فهو باطل بالهبة كيف وما يتعلق به العلم يجب ان يكون شيئا للمعدوم
 الا صرف الاشئ محض والاشئ المحض كيف يتعلق به العلم وايضا ما يتعلق به العلم يجب ان يكون مكتشفات تميزه عند العالم وتميزه

الصرف باطل في الواقع وعند مولد الالف فالحق ان ما يتعلق العلم يجب ان يكون له نحو من شئ بحيث قطعاً يلزم ان لا يكون مقبول اما
 علم الواجب سبحانه وعلم الممكن بذاته وصفاته قد مر الكلام فيه ولا كلام فيه بهذا انما الكلام بهيئته ان متعلق العلم في علم الاشياء
 الخارجة عن المدرك ما هو العلم لما كان صفة ذات امتداد وتعلق بالمعلوم متوجبه لاكتشافه وتغييره ومن دون ان يتوقف تعلق العلم
 على اعتبار متغير فرض فاض ولا لا لا خلاف في ان يكون متعلقه موجوباً في الخارج او في الذهن لا يتوقف وجوده على ضرورة
 وبما ان شئ متعلق العلم بشئ غير موجود على وجوده في الخارج اذ العلم لا يتغير باسما الوجود الخارجي فالوجود الخارجي ليس متعلق العلم
 بالذات فتعلق العلم بالذات هو الموجود في الذهن لاسم حيث انه لم يلاحظ بخصوص لما ظاهراً وكيف ولو كان متعلق العلم هو الموجود بالذهن
 من حيث اعتباره بخصوص الملاحظة لم يتغير تعلق العلم في العلم بالذات بل لا يلاحظ الموجود بالذهن بخصوص تلك الملاحظة والاشياء صريح
 البطلان مما شبهت به من ان الصورة بالذهنية من حيث انها مكتشفة بالعوارض بالذهنية علم من حيث هي مع قطع النظر عن الاكتشاف
 بالعوارض بالذهنية معلوم في غاية السخافة اذ الموجود في الذهن بلا اعتبار المتصورة واحدة وشئ واحد لكن اعتقل بغيره من
 التحليل نحو من الملاحظة يحل تلك الموجود الى المبهمة من حيث هي وليست بذاك موجود ان المبهمة من حيث هي
 والشخص اى المبهمة الملحوظة بالعوارض وانما الموجود بذاك شئ واحد فلا يصح ان يكون هو العلم والمعلوم معاً كيف العلم والمعلوم
 متضايقان فيجب ان يكون مصداق احد هما متغير المصداق الآخر ولا يمكن التغير الخارجى بين مصداقهما بعد تحقق المصداق
 اذ المتضايقان يجب التغير بينهما في مرتبة المصداق والا كان مصداقهما واحداً فلا يكونان متضايقين كما ذكره المص من ان المصداق
 العلية من حيث الحصول بالذهن معلوم من حيث القيام به علم غير معقول اذ وجود الصورة العلية في الذهن هو المحلول فيه والقيام
 به ليس له في الذهن وجودان يسمى احدهما بالمحصول والاخر بالقيام حتى يكون الموجود باسما معلوماً والموجود بالذهن بالذهن
 وان اريد بان الصورة العلية وان كان له في الذهن وجود واحد لكن الاعتبارين الاول اعتبار انه نخل الموجود العيني والثاني
 اعتبار انه قيام صفة بالذهن وجوده بهذا الاعتبار وجوده على فني من حيث انها موجودة بالذهن الاول معلوم ومن حيث انها
 بالذهن الثاني علم بهذا الوجود باطل لان هذا التغير لتغيير اعتبارى متاخر عن تحقق مصداق العلم والمعلوم فلا يمكن ان لا يتغيرا
 العلم والمعلوم اذ تحققتهما غير متوقف على الاعتبارات السابقة للملاحظة فقد وضع ان القول يكون شئ واحد معلوماً باطل
 فبطل المذهب الثاني والثالث والسادس والثامن فانهما سواسية في القول يكون شئ الواحد معلوماً ومعلوماً بجهتين
 اعتباريتين وقد ابطالنا ذلك ثم قول من قال ان الشئ الواحد حاصل في الذهن من حيث هو هو معلوم ومن حيث الاكتشاف
 بالعوارض بالذهنية علم باطل بوجه آخر وهو انه لو كان العلم هو الشئ الواحد حاصل في الذهن من حيث هو هو معلوم لا يتعلق العلم
 بالشخص فلا يكون الشخص فلا يكون الشخص معلوماً لان العلم هو الشئ من حيث هو هو الشئ من حيث هو هو ليس بشخص

والثاني ظاهر البطلان ما يقال من ان الشخص الخارجي يحصل تبعيته في الذهن مع تشخصه الخارجي والوجود الذي يعرضه
 فعله هو ذلك الشخص لما يصل في الذهن من حيث انه قائم به ومعلوم ذلك العلم هو الشخص مع غزل النظر عما عرضه من الوجود
 الذهني من افاحش الابطال فان انتقال الشخص الخارجي الى الذهن قد ابطالنا فيما سبق على اننا قد علمنا بعض الاعراض
 الموجودة في الخارج المتشخصة بالشخص العيني بما هي كذلك ولا نعلم معها موضوعاتها ولا تكمالاتها من ملابها وعلم موضوعاتها علم
 تلك الاعراض الجزئية اكان يحصل تلك الاعراض الشخصية بما هي كذلك وكانت تلك الاشخاص من حيث قيامها بالذهن
 علما مع غزل النظر عن ذلك معلوما كما يتفوه به الالزام انتقال العرض عن موضوعه وهو باطل اجماعا فلا سبيل هناك الى
 القول بانتقال الاشخاص الخارجية باعيانها الى الذهن واما المذهب الرابع فهو اكان في القول بكون الصورة المعروضة
 للعوارض الذهنية معلوما صحيحا كما سمعته لكن القول بان العلم هو المجموع المركب من العارض والمعرض باطل لان لمجموع
 المركب من العارض والمعرض حقيقة اعتبارية غير متدرجة تحت مقولة العلم ليس كذلك على انه ليس في الذهن موجودان
 احدهما الصورة المعروضة للعوارض الذهنية والاخر المجموع المركب من العارض والمعرض حتى يكون احدهما معلوما والاخر
 علما وانما تحقق ذين معاني الذهن باعتبار العقل فيلزم ان يكون تحقق مصدر العلم والمعلوم متوقفا على الاعتبار واما المذهب
 الخامس في ان الكلام عليه غير صحيح اما المذهب السابع فهو ايضا باطل لان ذو الشئ قد يكون معدوما فكيف يتعلق به العلم واما المذهب
 التاسع فاني الى هذه الغاية لم اصلها ما اول فلا نشأ لا اعتل الفرق بين اشبهت والوجود ولا ينهم معنى كون المعدوم ثابتا كما
 فصل في مقامه اما ثانيا فلا نشأ ثانيا فيما سبق ان مصدر الوجود نفس المهيبة فما ليس موجودا ليس لهية وذات فكيف
 يتعلق العلم واما ثالثا فلان ثبوت المعدومات ليس في الذهن بل في عالم آخر كما اعترف به صاحب المذهب فمفهومه ان المتعدي
 اعتلية كمفهوم شريك الباري وجماع انقيضين اكانت ثابتة فلا يكون ثبوتها في الذهن بل في عالم آخر فاما ان يكون ثابتة
 في محل غير مدرك فهذا غير معقول وثالثا لا في محل فيلزم ثبوت شريك الباري وجماع انقيضين وغيرهما واما من البطلان في
 صدق شئ من انكاره بالجم الغاكتية من المقترنة ايضا فضلا عن اهل التحصيل واما رابعا فلان ما ان يكون كل ما يتعلق به العلم
 ثابتا او لا يكون كذلك على الثاني فيلزم تعلق العلم بالاشئ البصر ولا يرجع القول بثبوت المعدومات الى ثاقل وعلى الاول فيلزم
 ان يكون لهية المادية من حيث هي ايضا ثابتة لانها ايضا ما يتعلق به العلم فاما ان يكون المادية من حيث هي ثابتة فلا تفصل
 ثبوت لهية المجردة وهو غير معقول او يكون لها تشخص تاما ان لا يكون هي محسب لك الشخص كمتنفة بالعوارض المادية كما
 هي عين وجودها فالقول بانها ثابتة لا موجدة سخيطة باطل ومع ذلك فليست لهية من حيث هي ثابتة على انه التقدير
 بل لثابتة هي لهية المخلوطة والكلام في علم المادية من حيث هي او لا تكون محسب لك الشخص كمتنفة بالعوارض المادية

بل بحسب ذلك الشخص مجردة عن المادة وعوارضها فيكون ذلك قولاً بانقل عن بعض الاول من انه لكل نوع اولى فردان ومجرد
 ويطل ذلك باطل به ينسبهم مع ذلك فلم يكن الماهية من حيث هي التي فرضنا متعلق العلم ثابته ولا يمكن ان يجري
 مثل هذا الكلام في وجود الماهية من حيث هي في الذهن لان الذهن ظرف للخطوات والتعريفات باعتبارين بخلاف الخارج والخطوة
 متفاسدة بالاراي اكثر من ان تقصى وانظر من ان تخفى وما الثاني عشر وهو ان ثبتت بالامام فاليه باطل لان الضرورة
 حاكمة بان ما يتعلق بعلم مدرك يجب ان يكون متميزاً نحو وجوده عند ذلك المدرك وان الصور المرتبطة في الالذ بان العاليية ليست
 حاضرة عند مدركنا حتى يكون متعلقات علومنا والية يتكلم في العلم بالجزئيات للمادية فصورها غير مرتبة في تلك الالذ بان
 عدمهم فلا يمكن ان يكون متعلق ذلك العلم بالصور المرتبة فيها وما ما قبل في البطلان كون الصور المرتبة فيها متعلقات
 علومنا من انما تعلم بهتة ان علومنا لا تقتضي ولو فرض افتقار تلك الالذ بان وما فيها من غائية السقوط لان تلك الالذ بان مع فيها
 علل لنا وعلومنا عدمهم فعلي فرض افتقارها كيف لا يقتضي علومنا فتلك البديهة بدية الوجه واذ قد طلبت المناهية المستقرى
 فذهبان متفقان في ان متعلق العلم حقيقة هو الصورة القائمة بالذهن احداهما منسب من يرى انها متحدة مع ذى الصورة
 بالحقيقة والثاني انها مغايرة لها بالحقيقة مما كنه له بالاول باطل بامرنا من البطلان حصول الاشياء بانفسها في الذهن
 تعيين الثاني وهو ان متعلق العلم بالذات هو الحالة الالذائية التي قد تم تحقيقها وسياقي ايضا انشأ اذ يقال هو شئ انما
 بالذهن والما تعلق العلم بذي الشئ فانما هو بالعرض بواسطة الشئ وكما ان ذالشع معلوم بالعرض بمعنى ان العلم متعلق بالما كنه
 كذلك هو موجود بالعرض بوجود الشئ بمعنى ان ما يحاكيه موجوداً ما يتوهم من ان الشئ مباين لذي الشئ فلا يمكن تعلق العلم بالما كنه
 ذى الشئ في غاية السقوط لما حققنا انفسنا ان سببنا الشئ لذي الشئ بالماهية لا ينافي انكشاف ذى الشئ بالشيء وان اشبه
 عليك الامر فاعتبر الصورة منطبقة في المرأة من شكلة من شخص لا تراه وانت ترى صورته المنطبقة في المرأة فكيف لك ذلك شخص
 بواسطة تلك الصورة التي هي شئ ذلك الشخص فامى استبعاد في انكشاف الشئ بواسطة شئ المعايير لرب الحقيقة للحاكم الاياه فلا
 بعدنى ان يكون المفهوم الحاصل في اذهاننا من الانسان مثلاً من كنه شئ ما يباين بالذات للانسان محاكياً اياه كاشفاً حقيقة
 الانسان ولما كان من الوجدييات التي لا يحاكيها الا المتعصب العامة من المتكلمين ان حقيقة الانسان لا يكشف عنه
 الا بمفهومها حاصل لنا في الالذ بان وقد اتنا البرهان فيما سبق على اقتناع حصول الحقائق بانفسها في الذهن وعلى ان المفهوم
 ارجى اصل من شئ ليس علماً بل علم حالة مغايرة لثبوت ان هذا المفهوم شئ للانسان وانه متعلق بعلم بالذات ان الانسان
 انما يكشف بواسطة هذا الذي نحن بصدد وما استدلل به بعض الاول كبر من التاخير عن على ان العلوم بالذات هو الشئ
 من حيث هو هو الصورة القائمة بالذهن من انه لو كان العلوم بالذات هو الصورة القائمة بالذهن من حيث الاكتشاف

بالعوارض الذهنية لم يتصور انكار الوجود الذهني ولم يتجس الى اثباته بالدليل وبني على ذلك ان الصورة من حيث الاكتشاف بالعرض
 الذهنية علم حصول معلومة الشيء من حيث هو وهو العلم المتعلق بها علم حضوري نفي غاية السقوط لان ان اراد البطل كون مفهوم
 الصورة من حيث الاكتشاف بالعوارض الذهنية معلوما بالذات اي مفهوم الحقيقة من حيث هو بحيث فسلم ان ليس متعلق بالذات
 للعلم المتعلق بذى الصورة بالعرض كيف وكثيرا ما يكشف لنا ذوا الصورة ولا يخطر ببالنا مفهوم ذوا الحقيقة ولا يتعلق علمنا به
 ومن المستحيل لتعلق العلم بذى الصورة الذي هو معلوم بالعرض من دون ان يتعلق العلم بما هو معلوم بالذات لكن لا يلزم من
 ذلك ان يكون العلم بالذات هو الشيء من حيث هو بل يجوز ان يكون العلم بالذات مصداق ذوا المفهوم ونشأ عن انفراد
 وهو اصوله الشخصية القائمة بالذات المتكففة بالعوارض الذهنية والى على هذا التقدير لا يستقيم القول بكون الصورة من حيث
 الاكتشاف بالعوارض الذهنية علما حصوليا بالشيء كيف ومفهومها بالحقيقة من حيث انه محيى ليس علما حصوليا بالشيء اذ كثيرا ما يعلم
 الشيء ويكشف هو عندنا ولا يوجد ذوا المفهوم في الذهن ومن المحال ان يكشف للمعلوم بدون العلم بالاصح القول بكون العلم المتعلق
 به حضوريا اذ لا حضور له بالمفهوم بنفسه عند العقل بل العلم به يتوقف على انفراد لا سيما وقد نص هذا القائل على ان الذات لما خالفت
 مع الحقيقة امر اعتباري يقتضيه العقل العلم المتعلق بها علم حصولي وان اراد البطل كون مصداق ذوا المفهوم معنى الصورة القائمة
 بالذات معلوما بالذات فاستدل في غاية السخافة ما ولا فإنا ان هذا القائل بنفسه قائل بان علم الصورة القائمة بالذات علم حضوري
 وانها معلوم العلم حضوري بالذات مع ان هذا مستلزم عارضا ان يظهر فما هو جوهري فهو جوهريا وانما ثانيا فلان نحل ذوا العقدة و
 نقول ان الشيء ان كان متعلق العلم بالذات فلا يوجب ان يكون معلوما بجميع عوارضه ووجهه فيجوز ان يكون متعلق العلم بالذات هو
 الصورة الموجودة في الذهن اي ما هو مصداق الوجود الذهني ولا يكون وجوده الذهني معلوما اذ ليس علم تلك الذات اتي به
 مصداق الوجود الذهني عين العلم بالوجود الذهني ولا مستلزم له لو كان الامر كما زعم لا يمكن ان يستدل على ان بنفسه ليست
 مجردة ولا بسيطة بان نفس معلومة العلم الحضوري قطعاً متعلق ذلك العلم بكان هو نفس المجردة البسيطة لزم ان يعلم عليها التجرد
 والشيء بهم يكن التال باطل والا لما اختلف في بساطتها وتجردها فالقدم مثله متعلق ذوا العلم الحضوري ليس هو نفس البسيطة المجردة فاذ
 متعلقه امر مركب مادي وانت تعلم شاذ لا لا مستدلال اذ لا يلزم من كون متعلق ذوا العلم هو نفس البسيطة المجردة ان يكون متعلقه
 بجميع اوصافها من البساطة والتركيب المادية وتجرد مثله كذلك لا يلزم من كون الصورة الموجودة في الذهن معلومة ان يكون
 وجوده الذهني اي علم معلوما حتى يتصور انكاره ولا يحتاج الى اثباته بالدليل على انه لا يوجد في ان يلتزم به بهية الوجود الذهني ولا
 يبرأ بالكارهات المتكلمين فانه تحت صرف ذوا وقد غلبنا الكلام في هذا المقام كونه من واهض الاقدام تحمل فان الحصول في ان
 نفس القيام بالشهور من ذهب المجهور هو ان الحصول في الذهن عبارة عن القيام ولا عبارة على ذلك عند من يقول ان

الحاصل في الذهن شيخي الفاضل الماعلي نزيل القاملين حصول الاشياء بانفسها في الذهن فالامر مشكل اذ يلزم من حصول
الحركة والبرودة وغيرهما في الذهن قيامها به وهو مستلزم لكون الذهن حارا وباردا وذا مناط صدق المشتق على شئ قياما به
في يلزم من عرضية الجواهر كما سياتي في كل واحد هذه العضلات ذهابا للعلامة القويشي الى ان الحصول في الذهن غير القيام به انه
حصول الشئ في الزمان والمكان وذهب لصد الشئ الى ان النفس سبعة للصورة الذهنية وهي ليست قائمة به بل هي
قائمة بانفسها في عالم ودار عالم الالهيان ودار عالم المثال قائمة عالم شريف عقلي وتلك الصور بما تكون فيه جزئية وبان الذهنية
باطلاقها اما اولها فلان لو لم يكن الذهن محلا للصورة الذهنية لزم قيام الصورة الذهنية الماخوذة من الاعراض بانفسها عند العلم بها
اذ الوجودان سليم لا يفرق بين حصول الاعراض في الذهن وبين حصول الجواهر فيه بان يكون حصول الاعراض فيه على نحو وجودها
في الموضوعات وحصول الجواهر فيه على نحو وجودها في الموضوعات لقيامهم في العلم بتمام الاعراض من حصولها في الذهن بانفسها ولزم جبره في حصول العرضية
بما هو ان لزم عرضية حصول الجواهر في العلم متصرف في قيام الصورة الذهنية العرضية بانفسها حيث حاولوا دفع الشبهة الواردة على الوجود الذهني بانكار قيام الحركة
والبرودة وغيرهما بالذهن فيلزم العلم بالاعراض بانفسها باعتبار فهمها فلا مجال لان يقال لعل اصحاب هذا المذهب لا
يقولون بحصول الاعراض بانفسها في الذهن على فهم ان قالوا بان الصورة الذهنية متحدة مع ذات الصور بالتحقيق لزمهم
القول بقيام الاعراض بانفسها عند حصولها في الذهن كما ذكرنا وان قالوا بان الصور مشايخ مبنية لذوات الصور فلا حاجة
الى انكار حصول الصورة الذهنية في الذهن اذ لا يلزم المخدرات التي اخطرتهم الى انكار القول بذلك ولعلك قد تحدثت
ما ذكرنا بسقوطها وما دس وقع الشبهة لان علم الحرارة والبرودة مثلا بدون العلم بالابسام ممكن قطعاً فاذا حصلت الحرارة
والبرودة في الذهن فاما ان تكونا قائمتين بانفسهما وهو باطل اذ قيام العرض بنفسه محال او قائمتين بالذهن فيلزم كون الذهن
حاراً وبارداً واما ثانياً فلان الصورة الذهنية الجوهريّة اما ان يكون هي الجواهر الموجودة في الخارج باعيانها حتى يكون الصورة والصور
متشابهين بانفسهم فذلك صريح البطلان اذ الصور الذهنية متعددة تبعد الاذان ولا معنى لتساويها واحداً بانفسهم الصور لا يترتب
عليها الاثار الخارجية بخلاف اعيان الموجودات الخارجية لا سيما عند الصدور فان الصور سبعة بايدي النفس عند وجودها
الخارجية التي هي ذوات الصور ليست كذلك او يكون الصور الذهنية الجوهريّة امثالا للموجودات الخارجية متحدة معها بحسب الحقيقة
فاما ان يكون تلك الامثال القائمة بانفسها الموجودة في الذهن قديمة وهو باطل لحدوث الاذهان النفوس او يكون جاذبة
فيلزم حدوث جواهر غير مضمومة بلا سبق مادة وجودها في عاقلهم امانا ثانياً فلان الذهن قد يلاحظ المادية
المادية من حيث هي هي مع عند النظر عن العوارض المادية فاما ان يكون الماهية المادية الملحوظة بهذا
الطراز قائمة بنفسها مجردة عن العوارض الشخصية فيلزم وجود الماهية المجردة قائمة بنفسها مخلوقة

الذهني تشخص لهبته والتشخص بالنفس الوجود الخاص او مساوق لوجوده الخاص للصورة الذهنية هو حلولها في الذهن
وتبناها فمالم يعتبر فيه جهة القيام بالذهن ليس شخصا فليس موجودا ههنا الا ان يقال انه اراد بالوجود الذهني المبهمة المحلطة
من حيث هي هي وهي بحسب خصوصية الظاهر ليس شخصا وان كانت في الواقع شخصا لكن الظاهر ذلك قوله ويعتبر معه الوجود
الذهني المحلطة من حيث هي هي لما يعتبر معها الوجود الذهني الثاني ان القول بان الصورة وجودا ظاهريا لا يثبت عليها الاكثر
وجودا حقيقيا يثبت عليها الاثار غير معقول لانه ان اريد بالآثار التي نفى ترتبها عن الوجود الظلي وحكم بترتبها في الوجود الاصل
الآثار التي ترتب على وجود ذي الصورة في الخارج فلا ينبغي ان تلك الآثار لا ترتب على وجود الصورة في الذهن اصلا مساو
قيل بكونها موجودة بوجود اصل او بكونها موجودة بوجود ظلي فان صورة الناحية حصلت في الذهن ليست حارة ولا محترقة وانما
بالآثار التي هي وراثة ثابته في الصورة فلما ريب ان الوجود مطلقا مبدء للآثار مطلقا فالوجود الظلي الوجود مبدء للآثار مطلقا
معنى نفى ترتب آثار عن الوجود الظلي وما يقال من ان الصورة القائمة بالذهن من حيث اكتسابها بالعوارض الذهنية مبدء
للآثار الخارجية كالأكثاف والخزن والسرور في غاية السقوط ذلك لآثارنا ترتب على ما هو العلم حقيقة وهي الحالة الاكثفة
على ما هو الحق ومبدء مسبب المص على الصورة القائمة بالذهن ومن العجائب ما وقع عن بعض الاوكليدس المتأخرين من
ان الصورة من حيث الاكثاف بالعوارض الذهنية موجودة في الخارج لانها صفة انضمامية للنفس فلا بد من تحققها في طرف
وجود الموصوف بخلاف ما هيته الصورة من حيث هي هي فهي معلومة بالعلم المحسولي وليست صفة للنفس لا موجودة في الخارج
وانت تعلم انه لا وجود للصورة خارج المشاعر والكان مراد بالوجود في الخارج ما يعلم الوجود في الذهن فالحاجة الى الاستدلال
عليه لا كلام في وجود الصورة من حيث الاكثاف فحوار من الذهنية في الذهن وكونها صفة انضمامية للنفس لا يستلزم
وجودها في الخارج اذ الانضمامي يتصور بان يكون الموصوف هو الذهن والصفة هي الصورة الموجودة في ذلك
الذهن بوجودها في وجوده ولما كانت الصورة من حيث الاكثاف بالعوارض الذهنية صفة قائمة بالذهن كانت ما هيتهها
من حيث هي صفة قائمة بالذهن اذ حلول الفرد مستلزم لحلول الطبيعة بل هو عين حلول الطبيعة كحاشيات انشائها في
قولهم ما ذكره كان معلوم العلم المحسولي اليه صفة النفس موجودة في الخارج فافهم قوله ويحتمل جواب آخر بعد تسليم ان حصول
في الذهن هو القيام به حاصل ان حيثية الحصول في المعلوم تعليلية وفي العلم تعليلية فالشيء معلوم لاجل انه حاصل في
الذهن ونذكره تفصيلا فانتقلت لما ذهب القوم الى ان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها وكان الحصول في
الذهن هو الحصول فيه وروى عليهم ان يجوز ان يحصل في الذهن صلتها كما به حاله فيكون عرضا واللازم باطل ونحو احدنا
عليه في البطل القول حصول الاشياء بانفسها في الذهن واجاب عنه الشيخ في البينات اشفايا حاصل ان معقول الوجود

بمعنى انه الموجود في الاعيان لان موضوع اى هوية من حقها ومن شأن وجودها في العيين ان تكون غنية عن الموضوع فالجواب
المعقول عين هو في العقل جوهر عرض معا فانه بالفعل موجود في موضوع هو الذين والذين من جهة اذا وجدت في الاعيان ان لا
يكون في موضوع وذاك ان الحركة حقيقتها انها كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة مع انها ليست في العقل بهذه الصفة
حتى يزم ان يكون العقل متحركا بقاياها بل حتى عد انها هوية من حقها في الاعيان ان يكون كمالا لما هو بالقوة وهذا صادق
على المعقول منها فخر بالشئ لذلك مشا في المحسوسات وهو ان المتعاطيس حجر من شاة جذب الحديد اذا ساووه مع ان اذا كان
في الكلف لا يتجه به وهو في الكلف فهو اذا لم يتجه به وهو في الكلف لم يتصل عن كونه متعاطيا فصفة تلخص من هذا ان معقول الجوهر هو
والكان عرضا ايضا فذلك ان لا يتصل كماله ونحن لا نتصل لان الشئ نفسه معترف بان الصورة العقلية الجوهرية عرض في النفس وليس
هو غير من رواسا لفلسفة على ان الفرق بين العرض والصورة الحالة في البديهي هو ان العرض نفس طباعة متعقلا لكل
والصورة طباعها غير متعقلا الينا فاننا نفكر في سبب خصوصية لمحقها فلو كانت الصورة العقلية الجوهرية عرضا في النفس كانت
تفصيليتها اصل حقيقتها متعقلا الى موضوع مطلق فحين يكون حيز حيز حقيقتها ولو انتقلت طبيعتها المرسل الى الموضوع لطلق احتمال
ان يوجد ما يتبالي في موضوع فلما يوجد في موضوع فافزاد بانها في نفسه يكون جوهر اصلها ونفسها فظهر ان جوهرية الصورة الجوهرية اصلها
الصورة الجوهرية اصلها في الذهن كما مر في الشاوية على انحصار الحال في الصورة والعرض اصل في المادة والموضوع وجودا للصورة والذات
في الذهن ليس متبديلا وجودا للصورة في ما جهلا لا تغنيها ان من غنيها في القوة ولا انحصار الصورة في الجسمية والنوعية وجودا
الذهنية ليست في شئ منها فوجود الصورة الذهنية في الذهن من باب وجود العرض في الموضوع فهي اعراض في الذهن
في محتاج بحقاقتها وما يتبالي الى الموضوع فلا يتصل الى كونها جوهرية والذات العقلية الشاوية ونهم الشئ استمد لواعلى ثبوت
الهيولى في جميع الاجسام بعد انشائها في الاجسام القابلة للانفكاك بان طبيعة الصورة الجوهرية طبيعة نوعية فاما ان تكون متبديلا
الهيولى فلا تغفل فيها فمع انها قد ثبت حلولها فيها في بعض الاجسام او يكون متعقلا اليها فلا توجد دون حلولها فيها فلما انشأ في
بمثل هذا البيان فنقول لا يتخلوا اما ان يكون المية الانسانية مثلا غنية عن الموضوع وعقيدة الفعل في الاول يستحيل حلولها
في الذهن على الثاني يستحيل قيامها بنفسها في الخارج ايضا ونحن ان انحلول مصداق النفس حقيقة الحال من دون امر
زائد عليها فلا يمكن حلول ماية جوهرية في شئ من ظروف وجودها مستلوا عليك في رد جواب الشايع ما يزيدك تحقيقا وما ذكره من
ان ماية الصورة الماخوذة من الجوهر من حقها انها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع غير مديد لان الصورة الذهنية
لما كانت عرضا احتمال وجودها في الاعيان فلا يزم بكونها في موضوع على تقدير وجودها في الاعيان واما مايتها فهي نفسها
مصدق في الحلول الحاجة الى الموضوع كما سنحقق فلا يمكن تحقيقها ايضا لان الموضوع واما التنظير المتعاطيس فهو تدليس

انما القناطيس اذ يهوى الكفة لا يستحيل عليها الخروج عنها ولا مصداقته المحدية بخلاف لما جيتت الحاصلة في الذهن بل التفسير الحق
 هو تفسيره مثال فوس على لوح فيقال انه وقام بنفسه كان فرسا جاريا ولا يخفى انه سيعت من القول انما التفسير بالحركة فانه غير
 مستقيم والمفهوم الحاصل في الذهن ليس حركة بل هو شجرها ولو كان الحاصل في الذهن هي الحركة بنفسها كانت كمالا
 بالقوة في الذهن اليه ومن الاضاحك في هذا المقام ما قال صاحب الافق المبين من ان الصورة المعقولة من الجوهر هي
 في صدور اهلها جميع الاعتبار وان عرض لها بحسب نحو وجودها في الذهن ان يكون وجودها الذهني في محلها اللازم من
 ذلك ان يكون العلم بها وهو وجودها الارشاسي عرضا لا المعلم بالذات على الحقيقة وهو نفس جوهر الحقيقة انتهى ومثل هذا يجب
 المتعجبون فانما ان يكره حلول الصور الذهنية الجوهرية في الذهن فيقع في اشتغالات التي بيننا في البطلان ندسب لعلالة التعجب
 والصدور الشرازي او يعرف فيكون الصور العقلية الجوهرية حالة في محل متلفين هو الذهن فتكون عرضا وهو اطلاق لفظ العرض
 عليها لا ينبغي شيئا فكيف يكون الصورة المعقولة من الجوهر هي جميع الاعتبار وتقولنا اللازم من ذلك في غاية السخافة
 لان محال في الذهن اما ان يكون الصورة نفسها فيكون عرضا او وجودا ولا يكون للصورة حظ من المحلول كما هو ظاهر
 فبطل هذا الاكاذيقال محال في الجسم ليس هو الجسم بل وجوده فلا يلزم ان يكون اسبعا من عرضا او الوجود لم يكن الصور الجوهرية
 حالة في الذهن بل يكون محال فيه وجودا لم يكن الصورة العرضية الوجودية في الذهن بل يكون محال فيه وجودا اذ الوجود
 غير فارق بين الصور الجوهرية والصورة العرضية في المحلول الذهني فيلزم قيام الاعراض بانفسها في الذهن بلا حلول فيعلم
 استهواه ما وقع في اول ثلاثة قاطعيرياس الشفا حيث قال الشيخ ان محلول الجوهر بها شك في امره قطن انه علم
 وعرض بل كونه علما معرضا لما بهية وهو العرض والاما بهية فما بهية الجوهر انتهى وقد حققنا نحن في كتابنا المعقود في تحقيق حقيقة
 العلم ان مراد الشيخ ليس كونه اما توهم من ان العلم هو الوجود الارشاسي فقد بطلنا فيما سبق قوله قلت عرضيتها انت تعلم
 ان كون الشيء عرضا باعتبار الشخصيتة وجوبها باعتبار الطبيعة كما توهمه تحيل لان العرض عندهم احتياج الى المحل المطلق
 بطبيعته المطلقة الى المحل الخاص بخصوصية فالايكون طبيعته المرسله محتاجة الى المحل لا يكون عرضا اصلا فالقول يكون
 شيئا واحد عرضا بحسب بهية الشخصية وجوبها بحسب طبيعته المرسله قول بالمتنافيين ثم ان المتأين قد صرحا بانقاع حلول
 شيئا في شيئا ما لم يكن للشيء الاول حاجة ذاتية الى الشيء الثاني ونبوا على ذلك اثبات الهيولى فيما لا يقبل القسمة القليلة
 كما لا فلك بان الصورة الجمعية لما احتاجت في بعض احوال وجودا اعني فيما يقبل القسمة القليلة الى مادة قابلة لكون محتاجة
 اليها حيث كانت فتكون حالة في المادة فيما لا يقبل القسمة القليلة فكيف كانت الصورة العلمية المأخوذة من الجوهر حالة في الذهن
 ولو بحسب الجوهرية الشخصية كانت بسبب طبيعتها محتاجة الى المحل فلا يبلغ القول بكونها جوهرية بطبيعة المرسله والايظن

من ان حلول الفرد غير مستلزم لحلول الطبيعة فليس معنى ولا هو مطابق لكلامهم المأثور في فلما عرفت اما الاول فلان الفرد اذا
 حل في محل فليس وجوده سوى المحلول اعني الوجود انما يحل في ما ان يكون طبيعة المرسله متوجهة بعين ذالوجود الناعتي او لا
 فعلى الاول يستلزم حلول الفرد لحلول الطبيعة وعلى الثاني فلما يكون الطبيعة المرسله موجودة بوجودها غير الوجود الناعتي حتى يكون
 هناك موجودان متحلان الفرد والطبيعة وجودان احدهما مستقل بوجوده والطبيعة والثاني غير مستقل به وجود الفرد
 او لا يكون الطبيعة المرسله موجودة اصلا والثاني صريح البطلان اذ لا يتقبل وجود الفرد بدون الطبيعة والاول ايضا باطل
 اما اولاه فلانه خلاف البديهية واما ثانيا فلانه لو كان الطبيعة وجودها غير الوجود فاما ان يكون الطبيعة في ذلك النحوس
 الوجود مجزوة عن التخصصات فيلزم وجود الهيئة المجردة او تكون تخصصة بمشخص فاما بمشخص ذلك الفرد فيلزم ان يكون
 ذلك الفرد موجودا بوجودين الاول الوجود المتصل بالثاني الوجود الناعتي او بمشخص آخر فيكون الطبيعة المرسله قد فرضناه ليس بهما الا فرد واحد
 موجود بوجود ناعتي بطبيعة مرسله لانه لا يخلو اما ان يكون الطبيعة المرسله متوجهة على ذلك الفرد او لا وان في تسلزم ان يكون ذلك الفرد قد انكسر الطبيعة
 الاول يستلزم اتصاله في الوجود وهو يستلزم وجود الطبيعة المرسله بالوجود الناعتي وهو يستلزم حلولها اذا انحلول هو الوجود
 الناعتي فقد بان ان ما توهمه الشارح ليس طائفا لاصولهم ولا هو صحيح في نفسه وبهنا تحقيق اوق واقمن وهو ان انحلول
 عبارة عن نحوس الوجود ولذا فرض وجود شي شئ وبوجود الناعتي ونحن قد حققنا في غير موضع ان مصداق الوجود وقشار
 اخر وانفس الطبيعة في كلشي وقد اتينا عليه البرهان في فواتح بحث الجعل في ثمانية اية فلما كانت الصورة الذهنية حالة
 في الذهن كان مصداق انحلول نفس طبيعتها المرسله لا انضمام امر اليها ومن دون زيادة عارض عليها فلا يكون جوهر كسب
 الطبيعة اية والية لا يخفى بان انحلول اذا كان ثابتا للفرد فاما ان يكون عارضا لنفس الطبيعة اية فيلزم كون الطبيعة عارضا
 وانفس الطبيعة على هذا الحالة في الذهن غير مقومة لحوال الغير المقوم لحوالها من الاماات او لا يكون عارضا لنفس الطبيعة اصلا
 فاما ان يكون عارضا للعوارض التي عرضت الطبيعة فصارت الطبيعة بعرضها فردا اعني العوارض الشخصية فقط او لا يكون
 عارضا لتلك العوارض اية على الثاني لا يكون انحلول ثابتا للفرد اصلا اذ الفرد في الطبيعة بالمعرفة والعوارض الشخصية فلما
 لم يكن عارضا للطبيعة ولا للعوارض الشخصية لم يكن عارضا للفرد وعلى الاول يوجد العوارض من دون الطبيعة المعروفة
 لها فيلزم وجود العوارض بدون المعروض وهو فحش وذكرا كلام على تقدير التنزل واما على ما هو الحق من ان الفرد في الطبيعة
 بلا زيادة امر وانضمام عارض فنحلول الفرد نفس حلول الطبيعة وبالمجمل كلام الشارح في ذال المقام من الباطل الاتاويل ثم
 في كلامه نظر بوجه آخر وهو ان صورة الهيئة العرضية اذ حصلت في الذهن دخلت فيه فاما ان يكون الطبيعة المرسله اية حلول
 في الذهن او لا على الثاني لا يكون الماينة العرضية اية عرضا وعلى الاول لا بد وان يقال ان طبيعة الصورة الذهنية

الجوهريّة الضعيفة في الذهن اذ لا وجه لاستمرار حلول فرد الماهية العرضية حلولها وعدم استمرار حلول فرد الماهية الجوهرية حلولها
 مع كون نسبة الفردين الى الماهيتين واحدة والفرق بان احدى الماهيتين جوهرية والاخرى عرضية غير مجزا في الفرق
 لا يجيب جازا السلف الفرد الجوهري عن طبيعته وعدم جواز السلف الفرد العرضي عن طبيعته ونفط الفرق المذكور اما
 يمكن اذ ان كل حلول فرد الطبيعة الجوهرية في الذهن واما من ارتكب القول به فقد اضاع الفرق المذكور كما عرفت
قوله واما ان يحصر في المقولات دفع لما عسى ان يقال من ان الصورة الذنبية الجوهرية لو كانت عرضا كانت مندرجة
 تحت مقولة من المقولات التسع العرضية لما اشترت فيهم من ان العرض محصور فيها من ان ابداعها تحت واحد من تلك
 المقولات غير مقبول لانها مندرجة تحت مقولة الجوهر فلو كانت مندرجة تحت مقولة من المقولات العرضية فيلزم
 اندراج شيء واحد تحت مقولتين وهم قد منوا ذلك وجه الدفع ان يحصر في المقولات افعال العرض الذي يكون خروجه حسب
 الطبيعة من حيث هي بل لا العرض الذي يكون عرضية بحسب الشخصية دون الطبيعة كما هو شأن الصورة الجوهرية الذنبية
 فلما يلزم اندراجها تحت مقولة من المقولات العرضية وفيها جواب على سبيل التنزيل والا فلزم اندراج كل ما يكون عرضا بحسب
 الطبيعة اليه تحت مقولة من المقولات لئلا يتبين بعد ذلك ان ما ذكره على تقدير ان يعلم ان شيء يجوز ان يكون عرضا بحسب
 الشخصية دون الطبيعة ليس بعرض على اصولهم فانهم ذهبوا الى ان العلم من مقولة الكيف وان العلم في الصورة الذنبية
 فهذا اعتراف بكون الصورة الذنبية مندرجة تحت مقولة من المقولات مع انها عرض بحسب الشخصية على ما عرفت والقول بان
 عدم العلم من مقولة الكيف مما عرفت كما ارتكبه المحقق الدواني واما كيف جعني العرض العام كما تجتهد البعض الاخر في الطابق
 كلهم انهم قد ذكروا مقولة الكيف في المقولات وتعمدوا الى الكيفيات الشخصية وغيره واعدوا العلم من الكيفيات الشخصية
 فهذا الكلام من ضمنهم يكون العلم من مقولة الكيف حقيقة **قوله** كالصورة الجوهرية والنوعية هذا عجيب جدا لانهم جعلوا العرض بالوجود
 في شيء لا يبرز منه الاصح قوامه دون ماهيته وعنوانه في قولهم الموجود في شيء شيئا تحصل القوام قد قلت شيئا قبل
 ان يوجد فيه ذلك الموجود واحترزوا عن الصورة الموجودة في المادة اذا المادة لا تحصل شيئا بالفعل من دون الصورة و
 فرقوا بين العرض وبين الصورة بان العرض يكون بحسب الطبيعة مما جازي الى المحل المطلق وبحسب خصوصية محتاجا الى المحل الخاص
 والصورة لا تكون محتاجة الى المحل بحسب طبيعتها المرسله بل بحسب الشخصية فقط وفرقوا بين الموضوع اي محل العرض وبين المادة
 اي محل الصورة بان الاول مستغن عما هو موضوع له طلقا اي غير محتاج اليه اصلا لا الى خصوصية ولا الى الطبيعة المرسله و
 الثاني محتاج الى طبيعة اصل فيه فالصور الشخصية نوعية كانت او جبرية ليست بعرض لانها غير موجودة في شيء يكون شيئا تحصل
 القوام قد قلت شيئا بدونها ولا انها غير محتاجة بحسب طبيعتها المرسله الى محل ولا انها غير موجودة في الموضوع بل في المادة

والعرض بالموجود في الموضوع فتح شيوخ الفرق بين العرض والصورة في كلامهم كيف يتوهم من حلول الصورة في موادها واحتياجها إليها
 في عوارضها الشخصية مع استغفارها عنها بحسب طلباتها المرسلات ان الصورة بحسب هويتها الشخصية اعراض ثم قياس الصورة على
 على الصورة المجردة والنوعية قياس مع الفارق لان الصورة العلية عالة في محل مستغن عنها وهو الذهن بخلاف الصورة الحسية
 والنوعية لانها عالة في محل المحتاج اليها اعني الهيولى والاحمال في المحل المستغنى عن عرض والاحمال في المحل المحتاج جوهر
 ليس بعرض اصلا واستباس ذلك على من تتبع كلمات القوم غريب قوله وما قيل قد اجاب بعضهم عن التسويم الذي دفعه
 الاشاعرة بان العرض المحصور في المقولات المتع هو الموجود في نفس الامر والصورة العلية ليست بموجودة في نفس الامر فردد
 الاشاعرة بان الصورة العلية ايضا موجودة في نفس الامر وتفصيل التبرير في اختلافه ان العرض المنقسم الى المقولات المخصصة فيا بل هو
 العرض الموجود في الخارج او العرض الموجود في نفس الامر فذهب البعض الى الاول ويريد عليه ان العدد مندرج تحت مقولة الكثرة فثبت
 الاستزاعية كما لوجبه والفردية تحت مقولة الكيفية مع انها لا وجود لها في الخارج اصلا وان المقولات انسيبة لا وجود لها في الاعيان الا
 ان يريدوا بالموجود في الخارج الموجود الذي يترتب عليه الآثار فيقول ان المذهب الثاني وزهد بعض الى الثاني فلا إشكال
 بان اعدادا ولا بكيفيات الاستزاعية ولا بالمقولات انسيبة لانها كلها موجودات في نفس الامر ويريد عليه ان الوجود والاستزاعية وما ضاهاه
 موجود في نفس الامر اذ الموجود في نفس الامر هم من الموجود ونفسه ومن الموجود ما يشاهده والوجود ونحوه موجودات بمناسبتها
 غير مندرجة تحت مقولة عرضية اصلا وما سبق الى بعض الاول ما من ان الوجود ونحوه ليست باعراض حتى تندرج تحت مقولة
 عرضية في غاية السقوط لان العرض هو الموجود في الموضوع سواء كان وجوده في الموضوع على نحو وجود الصفات الانضمامية في موضوعها
 او على نحو وجود الانتراعيات في مناسبتها والوجود والاشكال كذلك لانها موجودة في مناسبتها ولو نفس الوجود في الموضوع الماخوذ في تعريف
 العرض بنحو وجود الصفات الانضمامية في موضوعها فبما خرج المقولات انسيبة والاعداد وما ضاهاها باعرض العرض ونحوه فاما
 عليه فالحق ان الصبح الحكم بنحو العرض الموجود في نفس الامر في المقولات المتع فلا يلزم من كون اشياء عرضا اندراج تحت مقولة
 التسويم من صلبها فقط وانهذا المباحث تحقيق وتفصيل في كتابنا الموسوم بالجهر الغالي في شرح كتابنا الموسوم بالجهر العالي
قوله فان ميثية الاكتناف الخ قد علل القائل عدم كون الصورة الذهنية من الموجودات انفس الامر يكون المحيية معتقبا فان
 الاشاعرة بان المحيية انما اعتبرت في مفهومها التبعية لا في المصادق ولعل القائل توهم ان العلم عبارة عن جميع الصورة والعوارض
 الذهنية فالحقيقة عنده داخلية في مصداق العلم وهو توهم بعيد لان مجموع العارض والمعروض امر اعتباري والعلم صفة حقيقية
 ويعلم ان في هذا المقام خطا وغلطا فلتقص عليك حاله فتقول لماذا ذهب القوم الى حصول الاشياء بانفسها في الذهن بمعنى الحكمول فيه
 ورو عليه علم الجهر اذ حصل في الذهن صاعدا لوجوده في الموضوع فالتمسوا كون عرضا بحسب الوجود الذهني فخر عليهم انه ان كان عرضا

فان كانا خلافتا مقول من المقولات التسع فيلزم اندراج تحت مقولتين والا تخلص صر العرض في تلك المقولات فاجاب عنه
الشاح باعرفت حالة اجاب البعض بان المصور في المقولات هو العرض الموجود في الخارج فاشكل بالمقولات النسبية لعدم
وجود ما في الخارج وهو ما نش من ايها العكس اذ الجيب انما ادعى ان كل عرض موجود في الخارج مندرج تحت مقول من المقولات
ولا يلزم منه ان يكون كل مندرج تحتها موجودا في الخارج حتى يشكل بالمقولات النسبية وقال بعضهم الصواب في الجواب ان يقال
مرادهم صر الاعراض الموجودة في نفس الامر والموجود ههنا امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي وكل
منهما مندرج تحت المقولة الاولى في مقولة كيف والثانية في مقولة اخرى من مقولة الجوهر وغيره واما الحقيقة الحاصلة في الذهن
من حيث انها مكتشفة بالعواض الذمينة بان يكون التقيد داخل القيد فاجابوا ويكون كل منهما داخل في الملاحظة المركبة من
العاض والمعرض فلا شك انها من الاعتبارات الذمينة وليس لها وجود في نفس الامر انتهى وبذلك الكلام يدل على ان هذا التقيد
توهم ان الصورة الذمينة سوارا تحت حيثية الاكتشاف بالعواض داخل فيها واخراج عنها متبصرة في مغربها من الاعتبارات
الذمينة فيروا عليه ما اورده الشاح لكن الشاح زعم في الحاشية ان حاصل الجواب ان العلم بمجموع العاض والمعرض والمعلوم
هو للمعرض فقط وذلك لمجموع ام اعتباري ليس بموجود في نفس الامر وانت تعلم ان ذلك ليس حاسما للجواب فان الجيب حكم
باعتبارية الحقيقة الحاصلة في الذهن اذا اخذت من حيث الاكتشاف بالعواض الذمينة سوارا تحت حيثية داخل في المصدق
او خارج عنه على انه على تقدير ان يكون حاصل الجواب ذلك لا يكون الجواب مطابعا لما هو جواب عنه اذ حاصلا ان الصورة
الذمينة عرض وليست مندرج تحت مقول من المقولات والقول بان العلم مركب من العاض والمعرض وهو اعتباري
والمندرج تحت المقولات هو العرض الموجود في نفس الامر وغيره دفع له ذلك كلام المعارض ليس في العلم بل في الصورة الجوهرية
الموجودة في الذهن فانها عرض وليست مندرج تحت مقول من المقولات العرضية فاقبلت هذا واراد على الجيب ولولم يقرب
جوابه بما ذكره الشاح فان الجيب قد اعترف بان الموجود ههنا امران حقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي و
ان الثاني مندرج تحت اية مقولة اتفقت ولا شك انه عرض موجود في نفس الامر فوجب اندراج تحت مقول من المقولات العرضية
فاذا كان جوهر الامر اندراج تحت مقولتين فليس لمحيض عن الاشكال اصلا فقلت يجب ان الاشكال واراد عليه سوارا لقرار الجواب
بما ذكره الشاح او بما يقتضيه كلام الجيب لكن الاشكال على ما زعم الشاح من تقرير الجواب متصاعف فانه على تقريره يكون الصورة
من حيث الاكتشاف بالعواض الذمينة بان يكون الحيثية داخل في مفهومها لا في مصداقها الا في الاشكال اما على ما يشعر به كلام
الجيب فليس كذلك غاية الامر انه لا يتم الجواب نظرا الى انه لا يصح الحكم باعتبارية ما يكون الحيثية داخل في مفهومها لا في مصداقها
ان هذا الجواب على تقرير الشاح ساكت عن الصورة من حيث الاكتشاف بالعواض الذمينة بان لا يكون الحيثية داخل في المصدق

اختلاف الجواب على التفسير الآخر فبعد تعرض حال الصورة المذكورة قوله ومن ههنا يسقط الایراد المشهور بتشكال مشهور من المتكلمين على
 المشائية العالمين بالوجود الذي حصول الاشياء بالذهن من ماحصله انه لو كانت الاشياء صادقة في الذهن بالذهن بالذهن
 من حصول الحرارة والبرودة في الذهن كون الذهن حار وبارد والان الحار حار وبارد والبارد بارد واما ما قام به البرودة والبارد صريح
 البطلان فكذا الملزوم وبهذا الاشكال غير وارد على القول بحصول الاشياء في الذهن اجاب السيد الحق قدس سره عن هذا
 الاشكال في حاشي آخره بان الموجود في الذهن ماهية الحرارة والبرودة لكنها موجودة بوجود فاعلى وكون محل الحرارة موصوفا بها
 من احكامها المتعلقة بوجودها العيني وكذا الصفاة مع البرودة انما هو في الوجود العيني دون الفعلي واعتبر على العلامة القويحية
 بان هذا الجواب مخصوص بما اذا دعي انقسم انقسام الذهن بالصفات الموجودة في الخارج كالحارة والبرودة ولا يقع مادة اشبهت
 فانه لو ثبت بلوازم الماهيات كالفرعية والزوجية او الصفات المعنوية كالاشياء وانما لا يقول لو حصلت الزوجية والفرعية
 في الذهن لزم كون الذهن زوجا وفردا اذ لا معنى للزوج والفرع الا كالمكمل فيه الزوجية والفرعية وكذا الوصل لا يقع في الذهن لزم كونه
 متممنا اذ لا معنى للتمتع الا كالمكمل فيه لا يقع في الذهن لزم كونه متممنا اذ لا وجود عينه بلوازم الماهيات ولا الصفات المعنوية
 واجيب عنه بوجه الاول ما ذكره الحق الدواني في الحاشية القديمة وهو انه يجوز ان يكون الشيء وجودا كاملا ما ذهبت لكن احدهما
 لا يكون فشا لا تثار والاخرية وهذا الوجود الخارج والوارد بالوجود الخارج في الجواب ما يتناول هذا النعمان الوجود الباطني وتقصيلا ان
 الاسماء الاخرية لها نفعان من الوجود الاول وجودا بعد الاشتراك في الذهن الثاني وجودا في مناشي اشتراكها وكل من غير وجود
 ليس في خارج المشاعر بل في الذهن لكن الاول وجود فاعلى ليس فشا لترتب الاعتقاد الثاني وجودا بعد هذا الوجود الخارج في ترتيب التام
 فالصفت بالزوجية والفرعية اى الزوج والفرع ما وجدت فيه الزوجية والفرعية بالذهن الثاني اى ما يكون فشا لصحة اشتراك الزوجية
 والفرعية عنه لا ما وجدت فيه الزوجية والفرعية بالذهن الاول اطلاق الوجود الخارج على النعمان الثاني شأن في كلامهم حيث قالوا للعدد وجودان
 ١ وجود في الاعميان ووجود في نفس فاعلى وجود في الاعيان ووجود في مناشي اشتراكها قالوا ان الكيفية الثابتة للنسبة الخارجية حيث
 وجودها في الخارج تسمى مادة ومن حيث وجودها في الذهن تسمى جهة مع انها لا وجود لها في الخارج الا بمشار اشتراك فقط ما ورد عليه
 معاصرو من ان اطلاق الوجود الخارج على الوجود الذي يحده هذا الوجود الخارج لم يعهد في كلامهم الثاني ما ذكره المصنف
 للحق الدواني وهو ان معنى الزوج والفرع ما حصل فيه الزوجية والفرعية او تلحقها كثيرا لا يطرأ لها التفسير بل معناه ما كان
 بمجالات سميان بالانداسية بحيث وطاق وقال في توضيح ان مناط صدق لمشتق على اشئ اتحادهما في نفس الامر لا قيام به
 الاشتقاق به فان ذلك غير لازم فان قام مع ذلك مبدء الاشتقاق كالاسود صرح فيه ان يقال الاسود ما حصل فيه
 الاسود وان لم يرقم كالوجود لم يصح ان يقال الموجود ما حصل فيه الوجود والزوج والفرع بالتبسيط الثاني واذا كان مناط صدق

المشتق على شيء واتحادها في نفس الامر فلا يكون متحداً فيها لا يصدق عليه مشتق وان قام به سببه فالذين لما لم يكن متحدات
 الزوج في نفس الامر لم يلزم صدق الزوج عليه وان قامت به الزوجية وادور عليه المحقق الذي اولاً بان القيام بمسألة
 ناعت كيف لا يلزم من قيام الزوجية بالذين كونه زوجاً بل في الاكثار يقال لا يلزم من قيام السواد واللبس من
 بالجسم كونه اسوداً وبخلاف فاجاب عنه بمنع ان القيام هو الاختصاص الناعت فان السرعة قائمته بالجسم متوسط الحركة ليست
 وصفاته وصفاته الصورة قائمته باليسوي وليست وصفاتها وبجسم القائم به السواد ليس نظيره لذلك وانما يكون نظيره
 له لو لم يكن الجسم متحد مع الاسود في نفس الامر كما لا يتحد الزوج مع الذين فيها بل نظيره وبجسم القائم به السرعة الغير المتحد مع
 السيل في نفس الامر ومن البين انه لا يلزم من ذلك صدق السيل عليه فذكر المحقق بان المراد من القيام القيام من غير
 واسطة كما هو المتبادر وقيام السرعة بالجسم متوسط الحركة كما اعترف به فالمنع والسند مدفوعان وادور ثانياً بان قال صدق
 المشتق على شيء واتحادها وادخل المعنى للصدق عليه لا الاتحاد مع فعل الاتحاد مناط الصدق غير مستقيم على انه ينبغي الكلام
 في مناط الاتحاد ولا بد في جسم مادة المشتبه من بيان الفرق بين قيام السواد بالجسم وقيام الزوجية بالنفس ليتبين ان الاول
 يستلزم الاتحاد والصدق دون الثاني انتهى وانما تعلم ان الانقسام على تعيين الاول الانقسام الانضمامي والثاني
 الانقسام الانتراعي والادوات في النوع الاول موجودة بوجه ومغايرة لوجود الموصوفات بخلاف الادوات في النوع الثاني
 بل ليس الموجود في النوع الثاني الا الموصوفات بحيث يصح انتزاع الادوات منها فبذلك وجود واحد هو وجود الموصوفات
 الا ان هذا وجود نسب العرض الى الادوات فيقال الانتزاعات موجودة بوجود مناسبتها وليس معناه ان الانتزاعات
 موجودة حقيقة وبالذات بوجود مناسبتها فان في الوجود واحد فيجب ان يوجد به موجودان بالذات فان الوجود مختلف وتعين
 باختلاف المضاهة وتعدد او تعدد فلا يكون الانتزاعات موجودة بوجود مناسبتها بل بوجود ومغايرة لوجود الموصوفات فلكون
 انتزاعات بمعنى قيام الادوات الانضمامية بموصوفاتها انها موجودة في موصوفاتها بوجه ومغايرة لوجود الموصوفات ومعنى قيام
 الادوات الانتزاعية بموصوفاتها ليس ذلك بل بعبارة عن صحة انتزاعها من موصوفاتها فليس لها بالحقيقة قيام
 بموصوفاتها واطلاق القيام بها كقولنا ان القيام عبارة عن نحو الوجود ولا وجه وحقيقة في الانقسام الانتزاعي للموصوفات
 لا الادوات اذ اعرفت هذا فاعلم ان المشتقات اليمية على نحوين الاول المشتق الذي سببه وصف انضمامي كالا سور وآفاق
 المشتق الذي سببه وصف انتزاعي ولا شك في ان صدق النحو الثاني منه على شيء ليس بمنوط بقيام سببه به اذ لا يتأخر
 سببه بموصوفه حقيقة وانما صدق النحو الاول منه على شيء فانه منوط بقيام سببه الاشتقاق به فصدق مطلق المشتق على شيء غير
 مستلزم لقيام مبادي الاشتقاق بل انما ذلك في صدق النحو الاول فالزوج ليس حاصل فيه الزوجية وقامت بالزوجية

بل هو الصبر عنه بحيث فلا يلزم من قيام الزوجية بالذهن وحصولها فيه صدق الزوج على الذهن وكون القيام عبارة عن
 الاختصاص الناعت كما ذكره المحقق سلم لكن ليس كل قيام مناط للصدق أي مشتق كان بل المشتق من المبادئ الاشتراكية
 انما مناط صدقه كون موصوفه بحيث يصح ان يفتترع منه تلك المبادئ نعم يصدق على الذهن حصول الزوجية فيه انما هو الزوجية
 بمعنى انه محلها لا بمعنى انه زوج فقسم مبتدئين لانه ليس مصححا لان يفتترع الزوجية منه وقياس لزوم صدق الزوج على
 الذهن من حصول الزوجية فيه وقياسها على لزوم صدق الاسود والابيض على احدهما من قيام الاسود والابيض به قياس
 مع الفارق لان الاسود والابيض مشتقان من مبتدئين الضاميين فمناط صدقهما على اشئ قيام ذنوب المبتدئين به بخلاف
 الزوج فسقط ما ورد للمحقق اول او اما ما ذكره المصدر المعاصر له في الجواب فكل كلام لا طائل تحته كما بينه المحقق واما ما ورد للمحقق
 ثانيا فالجواب عنه ان المشتقات مطلقا مفاهيم انتزاعية ومناشئ انتزاعها ما ذوات الموصوفات من حيث انها بحيث
 يصح انتزاع مبادئ الاشتقاق عنها وهي من حيث الضمان مبادئ الاشتقاق اليها فمصدق المشتقات مطلقا هو
 ما يصح انتزاع المفهومات المشتقة عنه سواء كان محتمل انتزاع تلك المفهومات بالضمان شئ او لا فمصدق الجيب بالاتحاد الذي جعله
 مناط الصدق المشتق ليس ما يساوق الصدق بل هو الامر لمصحح الانتزاع المفهوم المشتق وهذا مستقيم قطعاً لما نحن ان جواب
 الصدق لا يوجب حوله شبهة وان مال هذا الجواب والجواب الذي ذكره المحقق واحد وانما الفرق بينهما في التعبير فان لمحقق يسمى وجوب
 الانتزاعات بوجود مناشئها وجوداً وكذا وجوبها خارجي في ترتب الآثار لصدور المعاصر له لاسي ذلك الوجود قيا ما لم يسميه
 اتحاد او اختلاف لغني الثالث اما بعض افاضل الروم وهو ان تخفيض الجواب بسنخ المقدمة القائمة بان معنى الاتحاد لصحة
 قيام هيتها بمجملها مطلقاً سواء كان مناط صدق موجوداً في ظل او لا ونفى كون القيام بحسب الوجود اظلي مقتضياً واستلزامه لكون الحمل
 مستقفاً بذلك العام ولا شك ان هذا المنع حاسم للمادة الشبيهة مطلقاً سواء ترشبت لنفسه بلوازم المبهيات او بصغرات المعدادات
 وتعيين ان مقتضى اى شئ هو الوجود الخارجي كما في الموجودات التي تكون من عوارض الوجود الخارجي او نفس الصفة بدون
 اقتبال مطلق الوجود كما في المعدادات ولوازم الماهية مالم ليس يلزم في الجواب عن مادة الاشكال والتعرض لكون مقتضى الاتحاد
 هو الوجود المعيني لا يراهم الموجودات لبعينته في تقرير الشبهة حيث قالوا يلزم ان يكون الذهن حاراً وبارداً لان دار الجواب
 ذلك لظهور ان المدارك ذلك المنع انتهى عند الجواب في غاية الدقة والتأني لا يرد عليه انه بعيد لفظاً وذلك لان الجواب اذا
 لم يكتف لم يكن حاصلاً الا ما ذكره هذا القائل ولا يوجب عليه ما يتوهم اليه من ان المستدل بين معنى المنع وادعى انه ليس له
 سواء معنى فان سلم المانع ان معناه ذلك الزم كون الذهن متمتعاً بحصول الاتمق فيه فان لم يسلم فلا بد ان يبين معناه
 ثم يورد المنع وذلك لان المانع لا يجب عليه بيان المعنى فان المنع طلب الدليل ومطالبة المانع ببيان المعنى خلاف

آداب المناظرة نعم ما ذكره الفاضل من ان مقتضى اللافتات في المدومات وموازيم المهية نفس الصفة بدون اعتبار مطلق
 الوجود وغير سديد فان نفس الصفة بدون اعتبار مطلق الوجود لا تثبت لشيء أصلاً ضرورة ان المعدوم المطلق لا يسبب لشيء
 أصلاً لكن بما في غير قراح في صحة حصول الجواب فظهر بما ذكرنا كماله ان ايراد العلامة القوشجي على جواب السيد المحقق قدس سره
 ليس بوارى الحق الحكماء في ان الجواب المذكور بل هو تام ام لا فقد افاد بعض الكابر الاساذة روح الصدور واهم ان الفرق
 بين الوجود الاصل والوجود الفعلي بعد تسليم حلول الحرارة والبرودة في الذهن غير دافع للاشكال لان المحلول بهذا اختصاصاً
 الناعت وهو يوجب حمل المشتق وان اريد بالمحلول معنى آخر فلا بد من بيانه وبيان انه ليس مناط المشتق ودونه خروط
 القتاو ولا ينعى الجواب بان معنى الحار والبارد انما هو حاصل فيه الحرارة لكن حصول الحرارة في الذهن غير حصولها في الشيء والمتصف
 بالحرارة الذي هو ما نؤمنه في تعريف الحار ونلفظ في مشتركة لفظاً وذلك لانه بعد الاعتراف بحلول الحرارة في الذهن يجب القول
 بالاختصاص الطاعت بين الحرارة والذهن ويكون لفظه في في كلا الموضعين بمعنى واحد ولا الجواب بانه ليس كل قيام
 كما فيا صدق اي مشتق كان بل يجب في صدق كل مشتق قياماً للشيء بخصوص فلا نعم انه يلزم من قيام الحرارة والاستماع
 والزوجية وغيره بالذهن صدق مشتقاتها عليه بسبب معانيها العرفية فان القيام بالمعبر في صدق مشتقاتها بحسب
 العرف لخصوصية الوجود في قيامها بالذهن وان كان قيامها بالذهن الذي يوجب صحة ان يقال ان الذهن ذو مهية الحارة
 والزوجية والاستماع مثلاً فان اريد مشتقات تلك المبادئ معانيها العرفية فصدقها على الذهن غير لازم وان اريد
 بهما ايضاً ان الذهن محل لها فصدقها عليه لازم ومتشرو وذلك لانه بعد الاعتراف بحلول تلك المبادئ في الذهن مجال
 لانها صدق مشتقاتها بالمعاني العرفية عليه اذ ليس مناطه الا القيام والمحلول وان كان حلولها في الذهن نحو آخر من القيام
 فلا بد من بيانه حتى ينظر في انه بل يستلزم صدق المشتق ام لا ولو انك المحلول والاختصاص الناعت عن صحة حمل
 المشتق في بعض النحاء لا رتفع الا ان عن الحكم بانثناء حلول ما يستحيل المحلول فانما لان الحكم بعدم حلوله لعدم صدق
 كما انما لان الحكم بعدم حلول البياض في الجسم الاسود مادام اسود الا لا يقتضي كون الجسم ابيض حين هو اسود ولو فتح هذا الباب
 لجاز ان يجعل في الجسم الاسود بياضاً ويختص به اختصاصاً ناعتاً ولا يصح الحكم بانه ابيض هذا يخص كلامه الشريف و
 نت تعلم ان هذا الكلام مع وقتنا ومثانه غير دافع لاصل الجواب فان المتعرض قد استدلل على لزوم كون الذهن حاراً
 وبارداً بحلول الحرارة والبرودة في الذهن وقيامه به فدفعه الجيب بمنع استدلال حلول تلك المبادئ في الذهن صدق
 مشتقاتها عليه مستدل بان مناط صدق مشتقاتها هو قيام مبادئها قاطباً اصلياً وقيام تلك المبادئ بالذهن قياماً ظاهرياً
 مانع فلا يصح ان يطالب ببيان الفرق بين القيام الذي هو مناط صدق المشتق وبين القيام الذي ليس كذلك

وما قال من قوله ولو انعكس الى آخره ليس على وجه اذ لا يحكم بعدم حلول سبدر في شيء لعدم صدق مشتق عليه بل لعل الامر
بالعكس ونحن انما نحكم بعدم حلول السبدر في جسم الاسود حين هو اسود لا مستنار بحلول متفاد في شيء واحد في
زمان واحد ولا يلزم على ما ذكرنا جواز ان كل السبدر في العالم في السواد ولا يكون ناعته له نحو واحد من الحلول اعني الحلول
الاصلي نعم يجوز ان يحل وصف حلوله لا غلبا فيما حل فيه ضده حلوله اصليا كحلول صفة الشجاعة حلوله لا غلبا فيمن قامت بصفة
الجبن قيا ما اصليا وبطلان هذا ممنوع نعم شكل الامر على ما ذهب من ذهب الى ان الصورة الذهنية من حيث القيام بالذهن
علم فانها اذا كانت قائمة بالذهن قيا ما اصليا اذ العلم صفة قائمة بالعالم قيا ما اصليا خارجا فاذا حصلت الشجاعة فيمن قامت
بصفة الجبن قيا ما اصليا وصارت علما قامت به قيا ما اصليا فيكون الشجاعة والجبن كلاهما قائمتين به نحو واحد من القيام
فيلزم كون ذلك الشخص شجاعا وجبانعا والفرق بين ذهن القيام ومشكل ولا اشكال على من قال بالوجود الذهني لغير
كون الصورة علما اذ لا يكون للصورة على ما في قيام اصلي بل حصول ظلي فقط هذا غاية التحقيق في هذا المقام واجاب العلامة
القوشجي عن أصل الاشكال بان حصول الاشارة في الذهن ليس عبارة عن انحلول فيه والقيام به بل هو من مرتبة حصول
الشيء في الزمان والمكان فليست الحرارة والبرودة والزوجية والفردية قائمة بالذهن حتى يلزم كون الذهن حارا وباردا
وزوجا وفردا وانت تعلم ان هذا مع بطلان مبادئ سبقت منا لا يجدي شيئا لان الحرارة والبرودة والزوجية والفردية هي
البنية فاذا تعقلها الذهن من دون تعقل موضوعاتها حصلت في الذهن فاما ان تكون حين حصولها في الذهن قائمة
بانفسها وهو صريح البطلان لانها اعراض او قائمة بالذهن فيعود الاشكال وهذا سقط توجب الصدرا الشيرازي في الاسفار من
ان الصور الذهنية قائمة بانفسها فالحرارة والبرودة وغيرهما اذا حصلت فهي ليست قائمة بالذهن حتى يلزم كونه حارا وباردا
مثلا واعلم ان الامام تقرر من هذا الاشكال في شرح الاشارات فقال حصول الاستدارة والحرارة في القوة المدركة يقتضي
مستندة حارة واجاب عنه المحقق بان الاستدارة الكائنات جزئية كانت ذات وضع ويكون محلها الاحالة ذات وضع فيصير
الجزء الذي هو محلها مستديرا بها من حيث هو محلها ولا يلزم من ذلك ان يصير المدرك الذي ذلك المحل آلة له مستديرا وان كانت
كلية لم تكن ذات وضع ولا تقتضي ان يصير محلها مستديرا واما الحرارة فانها لا تقتضي كون محلها حارا الا اذا كان المحل هي اجسامها
ولمحلها خاليا عن ضد ما من شأنه ان يفعل عنها ولا يلزم من ذلك ان يكون صورته المغايرة لها اذا حلت جسمها او قوة جسمها
تجعلها حارة فضلا عن ان تجعل المدرك الذي يكون المحل آلة له حارا انتهى وهذا عجيب جدا عن مثله فان كون الذهن
ولو كان قوة من القوى الجسمانية جسما هو محلها مستديرا غير مستقيم عند الذهن المستقيم على ان الذهن لو كان مستديرا
بحلول الاستدارة الجزئية فيه كان اليه مستقيما كحلول الاستقامة الجزئية فيه فاذا قصورت الاستدارة والاستقامة

معاك لان الذهن مستقيما ومستديرا معا وتجويز ذلك بان يكون خبر من القوة كحمايته او محملها مستديرا وجزء آخر منها او منه مستقيما
 فحش لان التجزئ المستدير مثلاً المستدير من جهة القطر فذاك ليس بمقدرة اللازم ان يصير ذلك التجزئ مستديرا عند حلول
 الاستدارة التجزئية فيه عند تصور باوامر غير مستدير من جهة القطر وانما صار مستديرا بحلول الاستدارة فيه فاختصاص خبر بحلول
 الاستدارة فيه وجزء آخر بحلول الاستقامة فيه ليس له وجه على ان ذلك خبر ان الاشتغال بالعاقل فضل الاشتغال
 وتوجيه كلامه ان مقصودنا ان الاستدارة التجزئية العينية تجعل محملها مستديرا ونحن لا نقول بحلول الاستدارة العينية بعينها
 في الذهن لا يساعده ولا يلزم من ذلك ان يكون المدرك الذي ذلك المحل آله له مستديرا كما لا يخفى والعجب ان تخلص عن
 لزوم كون الذهن حاريا بان انه لا يلزم ان يكون صورة الحرارة المغايرة لها اذا علت حتما او قوة جسامته تجعلها مارة وبها عين
 جارية في الاستدارة البقية فلا يفي ضرورة عدل عن هذا البيان في الجواب عن لزوم كون الذهن مستديرا فانظر الى جواب رار
 الاعلام كيف يخطون في هذا المقام فالأمر ان النار هو القول بحصول الاشتياح والامثال واما القول بحصول الاشتياح بانفسها
 فهو في غاية الاشكال فهاذا الكلام وان قضى بنا الى الاطراب ككتا ارضنا الزمان تنقث على ما عرض للاصحاب في هذا الباب
 مع ان فيتمسح بالباب الالهي واصل الوصف للتحقيق والمسلم للصواب **بقوله** فان مناط الالتصاف بهذا الجواب قدر اقتضاه
 بعض المتأخرين وجرى الشراح في تقليده على سجيته ومصلته ان كان له يحصل هو ان الصورة القائمة بالذهن لها اعتبار ان
 الاول اعتبارها من حيث انها قائمة بالذهن ككثافة العوارض الذهنية والثاني اعتبارها من حيث حقيقة المرسلات مع قطع
 النظر عن قيامها بالذهن فهي بالاعتبار الاول موجودة للذهن ونعت له واما بالاعتبار الثاني فهي موجودة في نفسها ليست موجودة
 للذهن ومناط الالتصاف اشئ بوصف ان يكون للوصف من حيث هو موجود ولذلك اشئ والحرارة من حيث هي هي ليست
 موجودة للذهن حتى يلزم التصاف بالذهن بها بل الوجود للذهن هي الحرارة من حيث اكتنائها بالعوارض الذهنية واما مع
 عزل النظر عن ذلك فهي موجودة في نفسها ووجه استنباط هذا الجواب مما سبق كما يدل عليه قوله ومن ههنا ان قد ظهر في
 ان الصورة الذهنية عرض بحسب الخصوصية لا بحسب الطبيعة المرسلات فاستنبط منه ان الصورة الذهنية ليس وجودها بالذهن
 الا بورتها الشخصية اي من حيث اكتنائها بالعوارض الذهنية لا بطبيعتها المرسلات اي من حيث هي هي هذا يحصل كلام الشراح
 وانت تعلم ان هذا القول ليس له معنى فغفل عن ان يكون له وجودي اما اول قلنا قد حققنا تبصيله بان حلول الضرر مستلزم
 حلول الطبيعة بل هو عينه فاذا كان الحرارة بما هي ككثافة العوارض الذهنية وجود للذهن كان لها طبيعتها المرسلات ايضا
 وجود للذهن فتحقق مناط الالتصاف فلزم الحمد ودعا ما ثانيا فلان القول بان الحرارة من حيث اكتنائها بالعوارض الذهنية
 موجودة للذهن والحرارة من حيث هي هي لا معنى لها ان يكون وجود الحرارة للذهن مسبوقا باكتنائها بالعوارض

[illegible]

بل انما هو ان عليه ما يكون تلك الاشياء بانفسها علما وقد تبين بطلانها فانها كانت بانفسها علما كانت عين هي في الخارج الفاعل
 فان الخلق محض عند من وجدنا خارجا او هو اعراضه على حقا فبما يعلم ان يكون العلم حقيقة ذلك الامر لا انه هو المطلوب فكيف
 ان يقال ان ذلك التفتيش هو ان العلم حقيقة واحدة وافراد متماثلة به سبب والصورة ليست كذلك وبهذا وجه
 التفتيش وهو اذن لا يخل فيه للوجه ولا للتوهم وذكرنا نحن في كتابنا المعقود في تحقيق حقيقة الادراك وبما يتوقف
 على تهذيب مقدمة هي ان العلم حقيقة حقيقية واقعية ليست من الاعقبات التي هي من متعلقات الاو بامكانها بهيئة المولدة
 من الانسان والسياسة مثلا وتوجه المقدمة ميتة لا يتكبر احد من العقائد فقولنا اننا في ان الهيئة قبل حصولها في الزمان
 ليست علما فاذ حصلت في الزمان فاما ان يكون بعد حصولها في الزمان بين حقيقة العلم حقيقة اولاد يكون كذلك بل يكون
 العلم متعلقا بها عين حصولها في الزمان فعلى الثاني لا يكون الصورة الذهنية هي العلم حقيقة وهذا هو المطلوب وعلى الاول
 يلزم صيرورة حقيقة عين حقيقة اخرى واللازم صريح البطلان ويمكن ان يبرر به آخر وهو ان يقال حقيقة العلم اما ان يكون
 عين حقيقة الحاصل في الزمان او تكون غير فعلية الاول يلزم تعليل الذاتيات بل لتلخيص ثبوت الشيء لنفسه بالحوادث
 لان حقيقة الحاصل في الزمان عين وجوده في الخارج ليست علما فاذ حصلت في الزمان صيرها لمحصله العلم في علما
 فيلزم المجهول الذاتية وعلى الثاني في حصول المطلوب وهو ان العلم حقيقة ليست هي الصورة الذهنية بل امر آخر هو المعنى بالحالة
 الادراكية وبذلك يتبين ان الحق لبعدها المصنف فان حاصلا على ما يظهر بالتأمل ان التفتيش يحكم بان الصورة
 ليست العلم حقيقة لان حقيقة العلم تكون علما في الخارج بل انما حصلت علما في الزمان فلا بد ان لا يكون هي العلم حقيقة بل
 يكون اطلاق العلم عليها لاشتراطها بالحالة الادراكية التي هي العلم بالحقيقة ولولا ذلك لاستحال صيرورتها علما لان
 صيرورة حقيقة حقيقة اخرى غير محقولة اولان صيرورة الشيء عين حقيقة بعد ما لم يكن عينها مستحيل فافهم قال بعض الشراح
 اصل ذلك التفتيش ان العلم حقيقة محصلة من لوازمها انكشاف ما يتعلق به بتفسير من قام به عند العلاقة بما يلزم طبيعة تنقيصه
 عند العلاقة بما ينافي بطبعه وكل علم فله ذلك اللازم فاما ان يكون فشاذه مفهوما لا تنزعي او غيره لا سبيل الى الاول بهيئة
 لان اللازم لا تنزعي اما لا لازم لوجوده بعد الانزعاج او لازم لوجوده فشاذه انزعاج فيرجع الى شق الغير وهو لا يمكن بان يكون
 هي الصور الحاصلة لانها مستعدة مع المعلومات وهي معان متغايرة بالذات مع ان الاتحاد اللازم يدل على اتحاد
 المعلومات كما ان تغاير المعلومات يدل على تغاير اللوازم فلا بد ان يقال ان تلك الحقيقة قائمة بانفس مشتركة بين جميع
 العلوم انتهى وهو مطابق للكلام الشارح في كاشية وانت تعلم ان هذا التاميم ثبت ان امرا واحدا لا يمكن ان يلزم حقائق مختلفة
 غير مشتركة في ذاتي ولم يثبت بعد وانما ثبت ان مفهوما واحدا منبثعا من نفس حقيقتين بل ازايادة معنى عليها لا ينزع عنها

بلا اشتراكها في ذاتي واشتبات ان طويز العلم كنه لك لا يتخلو عن اشكال ولو استسلم اشتراك الانكشاف بين العلوم المحضة
 اشتراك حقيقة واحدة بينهما لاستلزم ايضا اشتراك الانكشاف بين العلم المحسوري وبين العلم المحصول وبين علم الواجب
 وطننا وغيره كعلم الجبروات اشتراك حقيقة واحدة بينهما وذلك صريح البطلان ولو اكنتم في هذا القائل جريان ان العلم حقيقة واحدة متصلة
 والصورة ليست كذلك كنه في اثبات ان العلم غير الصورة كما لا يخفى **قوله** قيل عليه حاصله ان الاشكال كان جديا بنينا
 على سلمت التوهم فلا بد وان يحجب عنه من قبلهم بوجه لا يتضمن انكار تقدمه سلمية من المقدمات المسئلة ونها جواب بانكار اتحاد
 العلم والمعلوم لمسلم عندهم فلا يصح **قوله** فتدبر في اشارة الى ان حاصل الجواب تناويل المقدمة الثالثة العلم والمعلوم
 متحدان بان المراد بالعلم في هذه المقدمة ليس ما هو العلم حقيقة بل العلم بمعنى الصورة العلمية لا انكار تلك المقدمة
قوله ولكن الجواب من قبلهم حاصل الجواب ان التصديق اذا تعلّق بالمصدق به لا يكون متحدا معه لانه ليس متسا من العلم
 حتى يكون متحدا مع متعلّقه فلا يلزم اتحادهم مع ما يتحد مع المصدق به اعني التصور ونها الجواب انما هو اذا اقر الاشكال باننا
 اذا تصورنا المصدق به لزوم اتحاد التصور والتصديق لان المتحد مع المتحد مع الشيء متحد مع ذلك الشيء واما اذا اقر باننا اذا
 تصورنا التصديق لزم اتحادهما فالتدبر في الجواب ايضا لا يصح من قبلهم انما هو بقا تكون يكون التصديق متسا من العلم واما
 ذهب الى كون التصديق من لواحق العلم طائفة منهم ناليعا بهم كما عرفت **قوله** ولو سلم جواب آخر حاصله من اتحاد وبين
 التصديق والمصدق به ليتبين ان التصديق قسم من العلم ونهاية انما يتوجب اذا اقر الاشكال بالتقدير الاول ولا يخفى
 ان هذا الجواب ايضا لا يصح من قبلهم وتخصيص العلم التصوري على الاتحاد مع المعلوم انما هو من لا يوافق به **قوله** تحكم لا ماسخ
 لاداء الصورة انما حاصله من الشيء متحدة مع ذلك الشيء بنا على حصول الاشياء بانفسها في الذهن واما على تقدير حصول
 الاشياء فلا يكون العلم متحدا مع المعلوم اصلا تصور كان او تصديقا **قوله** وانت خبير بان ليس جوابا عن الايراد كافي حاشية
 المصنف واما على كون التصديق من لواحق الادراك والجواب الذي اورد عليه انما هو بعد كونه متسا من الادراك قال المصنف
 لان الحالة الادراكية قد فاطت بوجودها الرطبى خلطا رطبيا اتحادا بقدرة حتما في ما سبق العلم ليس هو الصورة الذهنية سواء قيل بالاشياء
 مع ذوى الصور وكما هو على ذهب افلاطون بحصول الاشياء بانفسها في الذهن او بخبرتها بايدها كما هو راي القائلين بحصول
 الاشياء وسنحقق انشارا لصدقنا ان العلم بالاشياء الغائبة بمعنى مبدء انكشافها ليس هو نفس ذات العالم كما ينبغي
 الشرح ويبرهن ان علمنا بالاشياء ليس امر منفصلا عن لغوسنا والامتنعت بالعلم فاذا ان هو صفة من صفاتنا فأنه نهاية
 بنفسها فاشارة لانتزاع العلم بالمعنى المصدرى ونشار لاكتشاف الاشياء عندنا وهي التي نعبر عنها بالفارسية بدانش ولا بد وان
 يكون لها اضافة الى المعلوم فهي صفة ذات اضافة لعبر عنها علمنا بالماترية بل بالكانة الانجلابية والتاخر ون بالكانة الادراكية

الا ان علمنا لما نفى الوجود الذي هو في العلم بالاشياء بالاضافة الى المعدوم الصرف فيما اؤلم يكن المعلوم موجودا في الخارج فلهذا
 الى الوجود الذي هو في العلم بالاشياء بالاضافة الى المعدوم الصرف فيما اؤلم يكن المعلوم موجودا في الخارج فلهذا
 اكثر الاطلاع منهم العلامة القوسية حيث ذهب الى ان الموجود في الذهن امران الاول حاصل فيه من دون قيام به بنفس
 المعلوم والثاني قائم به مغاير للمعلوم هو من مقولة الكيفية ومنهم بعض الاذكياء من المتأخرين حيث قال ان العلم حالة اذ كانت
 تحقق عند حصول الشيء في الذهن وهي تصدق على الاشياء المحاصلة في الذهن صدقها عرضيا فان الشيء اذ حصل في الذهن
 يحصل له وصف وكيل عليه فيقال له صورة علمية وهذه المحمول ليس نفس الموضوع والاكمل عليه حال كونه في الخارج في هذا الحمل
 فليس بل حمل الكاتب على الانسان فالعارض من مقولة الكيفية سوار كان محروضا من هذه المقولة او من مقولة اخرى
 انتهى وكلامه اص مطابيع الكلام في هذا الجنب لانه لا يعلم فكل يحمل هذا الوصف المعنى بالحالة على الصورة كما يدل عليه ظاهر قوله
 انما صارت علما بالاتحاد مع الصورة في الوجود كما سيأتي عليه الحمل بناء على ان العلم عليه من ان الحالة قد خالطت بوجود الحقوة
 فخطا رايها اتحادا يا فليعلم ان تحقيق الحق بطلانها على قول قد حققنا ان العلم صفة قائمة بالعلم متعلقة بالمعلوم فلما
 يتحقق ما ان يكون تلك الصفة انتزاعية او انضمامية والاول باطل اذ لو كانت انتزاعية فليها انتشار انتزاع وهو ما ذات العالم
 او الصورة الموجودة فيه او صفة اخرى والحمل باطل اذ الانتزاعيات لا اتصل بها في نفس الامر قبل الانتزاع الا بالاشياء انتزاعها
 فليكن ان يكون مبدء انكشاف الاشياء صفة انتزاعية الا بالاشياء انتزاعها فيكون مبدء الانكشاف حقيقة موجودة انتشارا انتزاعيا
 فاما كان مبدءات العلم كان العلم نفس العالم وقد بان ان ذلك لا يصح كما سيأتي وان كان هو الصورة فقد جزم بطلانها وان كان
 حقيقة اخرى فنحنك الصفة هي العلم والكلام فيها الكلام فان كانت انتزاعية حاوت الشقوق وان كانت انضمامية لتعين الشق الثاني
 من الترويدا الاول وهو المطلوب واذا ثبت ان تلك الحالة صفة انضمامية للعالم فتقول يستحيل اتحادها مع الصورة في الوجود
 لانها لو وجدت ما يوجد وادعانا ان يكون كلاما موجودين بالذات وهو صريح البطلان لان الوجود يختلف باختلاف المضامين
 اليه لان اتحاد الاثنين باطل كما بين في موضعه او يكون احداهما موجودا بالذات والثاني موجودا بالعرض واذا صدق
 موجودة بالوجود فلي بطلان بالذات تعين على هذا التقدير ان العلم موجود بالعرض فيكون كونهما متشعبين من الصورة وقد
 بان بطلانها في الشق الاول من الترويدا الاول فهي غير متحدة مع الصورة في الوجود بل هي متعلقة لتعلق الفصل بما وقع
 عليه فالصورة معلومة بتلك الحالة وما يتوهم من ان المعلوم نفس الشيء بما هو موجود الصورة من حيث قيامها بالذات من علم
 هذه البطلان فيما سبق حيث يمكن على قول المصنف ان العلم في حصوله في الذهن معلوم من حيث القيام بعلم فظهر من هذا ان
 ما زعمه المصنف ان الحالة تتخالط الصورة فخطا رايها اتحادا وما توهم لبعض الاذكياء من ان الحالة محمولة على الصورة محلا

عرضيا باطل فانه انما يستقيم لو كانت الحادثة انتزاعية وليس الامر كذلك على ان الحادثة عندنا بالبحث وعند الممحمولة على
 الصورة فاما ان تكون محمولة عليها بالحوالات او بالاشتقاق والاول صحيح البطلان اذ المبادي لا تحمل سوا طائفة الاعلى افرادها و
 ذاتياتها وليست الصورة فردا للحادثة ولا ذاتيا لها على الثاني يلزم كون الصورة عالمة اذ العالم هو العلم لا غير ومن جوز كون
 الصورة ذاتا له ادراكه فهو كقولنا الصورة ذات علم فيكونها عالمة وما زعم بعض اشرار ان الصورة والحادثة حالتان في محل
 واحد حاصل فيمكن في ثالث يتوجب الحمل بينهما كالتضاحك والتعجب الحاصلين في الانسان في غاية السقوط اما اول فلا يلزم
 حمل الحادثة على الصورة سوا طائفة العقل وشتا عما يستلزم كون الصورة عالمة واما ثانيا فلان حلول شيئين في ثالث لو استلزم
 الحمل بينهما الصحيح حمل الحادثة على سائر لثوات النفس كالاشجاء وصحيح حمل التعجب على الضحك الباطني على انما يمتثل كون سائر كل
 هو المحلول كما زعمه باطن من ان حمل التعجب على الضحك محلولهما في ثالث ساقط اذ التعجب غير محمول على مفهوم الضحك
 بل على افراده ومثله الحمل اتحادا ومجاورة بالعرض والحال مع التعجب في ثالث هو مفهوم الضحك واما ثالثا فلان حلول
 الصورة والحادثة في محل واحد ليس كليا كما ستعرف عن قريب فلا يمكن ان يجعل حلولها في ثالث ساقط الحمل بينهما ثم انه على
 المصوطة على بعض الاذكياء ان الحادثة اما قائمة بالصورة فيلزم كونها عالمة اذ العالم اقام العلم او قامت النفس فلا يكون عرضية للصورة
 محمولة عليها وقد عرفت ان لا يمكن في كونها عرضية محمولة على الصورة مع عدم قيامها بها بحلولها معها في ثالث وما يلزم من ان الحادثة
 والصورة متحلات وجودا والحادثة قائمة بالنفس لقيام الصيغة بهما فان قيام احد المتعدين بشي يستلزم قيام المتحد الآخر به والاول
 كون الصورة عالمة لزمنا طاعلة لشيء على شيء قديم مبدؤه بالاتحاد ومعه ليس بشي اذ الاتحاد بينهما لا يمكن ان يكون اتحادا بالذات
 وليس احداهما عين الآخر لاذاتهما فانما يمكن اتحادا بالعرض فيكون احداهما وحي الحادثة مشترعا عن الآخر كما سبق فيكون الحادثة
 قائمة بالصورة قيا اما انتزاعيا فيلزم كون الصورة عالمة قطعنا او ساقط اذ اشتق على شيء قديم مبدؤه على النحو المخصوص ولو
 لم يسم في انهم من القيام قيا بالاتحاد وقيل ان الاتحاد ليس مناط صدق المشتق لزم ان لا يكون قيام المبادي بالانتزاعية
 بما شئت به ساقط الصدق شئت بما عليها بل يكون على هذا التقدير قيام الحادثة بالنفس بواسطة الصورة كقيام السرعة بالسهم
 بواسطة الحركة فيكون المتصف بالحركة اولها بالذات هي الصورة كما ان المتصف بالسرعة اولها بالذات هي الحركة والتعجب ان
 قائم انما يترس به بعد تسليم كون الحادثة مشترعة عن الصورة قال ان الحادثة قائمة بالذات من كونها متحدة مع الصورة وجودا
 وقا بعد التبيين شي يستلزم قيام المتحد الآخر فاد بعد القول بكون الحادثة مشترعة عن الصورة لا معنى لكونها قائمة
 بالذات من التمسك بالعرض وبما لو سقطة ومن العجائب ان قال بعض اشرار في شرح قول الممحم خاطا ابطيا اتحادا وهو قول
 خاطا من غير التمسك بالعرض والحادثة وان لم تقاطعها خطا للفسفة بالموصوف والالزام كون الصورة عالمة انتهى ولا يذنب

عليك ان الاتحاد والائتاد بالذات وليس ههنا او اتحاد بالعرض فهو خطأ الصفة بالموصوف لانه يصح حمل احدهما على الآخر موافقا
او اشتقاقا واذا لا سبيل الى القول بحمل الحالة على الصورة موافقا بنا على ان المبادئ لا تحمل موافقا الا على افرادها او ذاتياتها
والصورة ليست فردا مستهبا ولا ذاتية لها تعين الثاني على تقدير القول باتحادهما بالعرض فيلزم كون الصورة حالة فلا يرى
ما زاد الا ان القائل بالاتحاد في بطلته واعجب من ذلك ما قال لبعض الآخريين اشرار من انه اراد بالخط الرابطي للاتحاد في الحمل والاتحاد
في الوجود كما في الجنس والفصل ولا يخفى انه على هذا لا يكون العلم اعني الحالة الادراكية نوعا محصلا بل فصلا لنوع مركب منها ومن اجزائه
والتي لا يكون مندرجا تحت مقولة واحدة لا يصدق عليه مقولة هي كجنس الفيتيات قال نوع محصل من اجزائه
والحالة هي ما يتحققان متباينان وتوافق نوع محصل من حقيقتين متباينتين باطل بدعيته وفيه قصور يست مبنى بها حتى يحل في الفصل
و القول بان اتحادها بحسب الصورة فصل فخرش والاكينات الصورة بيطا وصدق عليها المقولة التي منها الحالة والزم فصل
حقيقة محصلة منها وهو كونه باطل لا ينبغي للعاقل فضل الاشتغال به وهذا لعكس ديت بما عرفت من ان العلم صفة ذات اضافية
الى المعلوم وانه متعلق بالصورة تعلقا نوعيا فانما قد حققنا سابقا ان المعلوم بالذات هي الصورة الذهنية واذا كان كذلك حال
اتحادها مع الصورة في الوجود وانتم اعلم بان الصفة لا ينزع عما وقعت عليه بل عما قامت به فلا سلب لما نزع المسم وما يتميز به
بعض الاذكياء من اتحادها مع الصورة وكونها محمولة عليها فالحق ان الحالة موجودة بوجود مغاير لوجود الصورة متعلقة بها تعلقا نوعيا
كما ذهب اليه العلامة القوشجي الا ان قوله بحصول الصورة في الذهن من دون حلولها فيه باطل كما عرفت فيما مر وانما حمل عليه
كلام المسم لا بقرينه انما صارت علما عنه اذ الصورة على ما ذهبنا اليه لا تصير علما قط بل انما تصير معلومة الا ان يقال مراد بالعلم
الصورة العلمية فليس مقصوده من هذا الكلام الدلالة على اتحاد الصورة والحالة بل بيان ان الصورة متعلقة بالعلم وانه لا يخلو
الحالة الصورة تعلقا بحالة بها تعلقا نوعيا الا ان قوله بالاتحاد لا معنى له على هذا التاويل واما ما افاد خاتم الحكماء قدس سره من انه
يمكن حمل قول المسم على مذنب شاذ التجربة وانما لم يحمل عليه لا بقرينه على انه قوت فانه طالع مشجع التجربة مرارا خلاصته قوله
اتحادها بالية آب عن ذلك الحمل تاويل لفظ الاتحاد في التعلق النوعي بصرف كلامه الى مذنب شاذ التجربة تحريف صرف و
انما قوله على بالقصود به فالامر فيه اهل اذ القول بقيام الصورة بالذهن كلفي فارتقا بين مذنب المسم وشاذ التجربة ووجبا
لتفرد المسم على ان الصحيح التفرد على تقدير حمل كلامه على اتحاد الحالة والصورة اتحادا عرضيا كما اختاره قدس سره اليه يحتاج الى
عكس اذ قد سبق اليه بعض الاذكياء والكلام في ذلك سياتي وقد حمل بعض اشيع كلام المسم على ان الحالة صفة انتماسية
عنده ومع ذلك جزئها على الصورة بنا على ما مر من ان حلول الشيء في ثالث لا يتوجب اكمل بينها وحمل الخط الرابطي
الاتحادي في قول المسم على الحمل وقد عرفت فساد ما سبق مستعرف اختلافه في الدرس التالي ان شاء الله تعالى اذ عرفت

ذلك واتخذت بان الحق ما ذهب اليه شراح التجربة في القول بالاحالة فلقن بك على وجه ما اوردوه الناعزون في كلامه القائل
 عن ذلك امره لئلا يوسوسك جلي بكلكوك وادبا منه فاعلم ان المحقق الذي والى لورد عليه في حاشي شريح التجربة بان قولنا الحكم بالذهن
 ان كان مغاير للمعلوم بالميتة فهو بعينه القول بالشيء والمثال وان كان متحد معه فيها فلا يخلص عن الاشكالات الواردة على القائلين
 بكون العلم بصورة شيء ثم قال فان قيل العالم بالشيء لا يقول يحصل الميتة بنفسها في الذين الا على طريق المجاز ومن يقول بوحقيقة كلامه
 مقتضى البرهان قلنا فلا بد من اثبات وجود امر آخر مغاير بالميتة للامر المعلوم ووجوده من جهة القادرات وانتهى وانت تعلم ان هذا العالم مغاير
 للمعلوم بالميتة وليس شجرا له فان شجرا هو مثال المحاكاة كالصورة المنطبقة في المرأة بالقياس الى ذى الصورة
 ليس هذه الاحالة كذلك بل هي صفة نفسانية كالشجاعة وغيرها الا انها ذات تتعلق بالمعلوم وقد حققنا سابقا ان شجرا قول المص
 نعم تنفع حقيقة غير ان القائلين بالشيء والمثال لا يخلو عن القول بالاحالة بل لا بد لهم من ان يقولوا ان العلم بهى الاحالة وان
 اشباح الاشارة متعلقاتها لا يكون اشجرا عبارة عن مطلق امر مغاير للمعلوم بالميتة لكان المتكلمون الذين قائلين بالشيء والمثال
 قائم ليقولون بهذه الاحالة كما حققنا فيما سبق وليس الامر كذلك كما عرفت سابقا فليس هذا قولنا بالشيء والمثال وقد تنبه المحقق
 على ذلك ولذا حجب اليراد بقوله فان قيل الخ واجاب عنه بان لا بد من اثبات امر آخر مغاير بالميتة للمعلوم واذ قد بناه ذلك الخ
 على وجود السد على حسب المراد فقد شذبتا القادرات واليراد وقد لا يحل ما ذكرنا ان ما توهمه المصدر الشيرازي المعاصر للمحقق القائل
 مقتضا على شراح التجربة من اجمع بين المذهبين اى مذهب حصول الاشياء ومذهب حصول الانفس في غاية السقوط اذ
 القول بقيام الاحالة ليس قولنا بحصول الشيء على ما حققنا كيف والشيء ما يؤخذ من الشيء ذى الصورة حتى كما ذاك الصورة انكسرت
 من الشيء المنطبقة في المرأة والاحالة غير ما يؤخذ من ذى الصورة يوضع ذلك انما اذ الصورة ما مفهوم الحيوان فذلك المفهوم المحصل
 في الذين عند القائلين والمثال ليس عين الحقيقة الحيوانية التي تترتب عليها الآثار من الانصاف والجس وانحرته بل هو
 مثال يحاك لها الصورة انكسرت من زيد المنطبقة في المرأة فاطلاق الحيوان على ذلك المفهوم تجر كاطلاق زيد على مثال
 والاحالة المعبر عنها بانها امر آخر وادرك المفهوم وبى متعلقة بذلك المفهوم اولاً وبالذات وبالحيوانية بواسطة قائلها
 وبالعرض واما عند القائلين بحصول الاشارة بانفسها فذلك المفهوم بى الحقيقة الحيوانية والاحالة لا ريب في انها مغايرة لتلك
 الحقيقة متعلقة بها لتعلق الفصل بما وقع عليه فالقول بوجود الاحالة ليس هو القول بالشيء والمثال بل القول بالاحالة يتأني
 على ثمانية اوجه الاول القول بتعلقها بمقتضى الاشياء كما حصلت بانفسها في الذين وهو مذهب العلامة القوشجي والمحدثين
 القول بتعلقها بالاشياء المحاصلة في الذين وهو الذي ذمنا اليه وقد بناه برهاناً وشيدنا اركانهاً في امرنا الثالث القول بتعلقها
 بالمعدومات او الموجودات الخارجية وهو مذهب المتكلمين فتوهم كون مذهب العلامة القوشجي مجعابين المذهبين توهم بعيد

والعجب ان الصدقة اعترض على الحق الداني بان القول بوجود امر من اثار العلوم بالمهية ليس قولاً بالشع والاشكال
 فكيف لم يظفر له بالبال ذلك في القول بان مذهب العلة القوي جمع بين المذهبين ولكن المنار يسمي ويسمى والشعب
 بكل وزيم وقد ظهر بهذا التحقيق ان ما ركب فاقم الحكماء في جواب ايراد الصدق من ان لا علة في الجمع بين المذهبين
 اذ اول الدليل لا حاجة الى استحالة الان يقال ان قدس سره اجاب بمنزلة على سبيل البرهان بتسليم ما ظنه المورد فانهم اذا
 قد اقتضا البرهان على ان العلم بهي الحالة وان الصورة ليست علماً ولا كائنة في الانكشاف سقط ما يتوهم انه قول بلا دليل و
 ساقط عن درجة التحقيق وان الصورة كائنة في الانكشاف فلا حاجة الى القول بالحالة واما من قال اننا اذ رجعنا الى محبتنا
 لا نجد سوى الصورة حالة اخرى فليتهم وجران وليحدث نفسه ان اراد ان يتعلم الحكمة فطرة اخرى فاستقر المحض على عرشه و
 زينت الاولام واشترقت شمس الحقيقة في وسطها بها وانجابت سدول الظلام وقد اظننا الكلام وارجعنا الزم تحتها للفقهاء
 واشتباها للعلم والصدق والانعام قال المم كالحالة الذوقية بالذوقيات صارت صورة ذوقية تمثيل لا تحتمل الحما
 ومن اطلتها مع الصورة والمعنى كالحالة الذوقية التي هي ادراك المذوقات تحتها وتحت بالمذوقات اي الاشياء التي تتخلل
 بها الذوق فيصير تلك الاشياء صورة ذوقية اي صورة مخلوطة بالكييفية الذوقية التي هي حالة ادراكية فكذا تلك سائر الحالات
 الادراكية كالاعتقل والاذعان مثلاً وغيرهما يتخلل الاشياء التي هي متعلقات تلك الحالات فتصير تلك الاشياء صوراً ذوقية
 ايها يقال صورة عقلية وصورة اذعانية في غير ذلك فالصورة مطلقاً انها صارت علماً اي صورة علمية لمخالطة الحالة الادراكية
 مطلقاً والامر في توحيد لفظ والصورة الذوقية وجمع الضمير في قوله صارت الى المذوقات سهل فاما ان بعض اشراف من
 من ان الاول حالة ذوقية بل قوله صورة ذوقية الان يقال ضمير صارت راجع الى الحالة الذوقية فان اخلطوا بالاتحاد
 من الحائنين ليس ايجي كما لا يخفى ثم ان هذا التمثيل غير صحيح على ما يقتضيه عبارة المص من اتحاد وجود الحالة والصورة فان
 صور المحسوسات سواء كانت ممكنة بالحواس الظاهرة او بالحواس الباطنة موجودة في الحواس والحالة مطلقاً سواء كانت متعلقة
 بالجزئيات او بالكلية موجودة في انفس فكيف يتصور اتحادها في الوجود والصحيح ان يفي على محل عليه بعض لشيخ كلامه من
 ان الصورة والحالة ليست حالتين في محل واحد صور المحسوسات حالة في الحواس والحالة حالة في انفس وقد اضطرب
 هذا الشايع في وضع فقال وجوابه انما لا يتم ان صور الجزئيات انما تحصل في الحواس بل تحصل في انفس فان الجزئيات الهيئية
 لا تحصل باحداً من هاتين بل من الحاصل منهما في الذهن خواصها المختصة بها او احوالها المثل لها في الهيئية وكلام المص جهتها في
 على التحقيق لا على ما هو المقصود عنهم وعلى تقدير تسليم مجوز ان يكون تلك الحالة الالهية في الحواس كما قيل ان مدرك الجزئيات
 هي الحواس والحق ان الادراك التصوري والتقدير العقلي لنفس واختلاط الحالة الادراكية بالصورة كما اختلاط الاذعان بالهيئة

الشخصية فان الازعان النفس بالضرورة والشخصية الشخصية ليست موجودة فيها الاتقان حصول خبرتها فيها او كما خلاط الانفات بالزيت
 المادية وتحقيقه ان يتركز انما هو في صور الكليات ولم يصرح العلم بكامل بلوطات بين الصورة والحالة وقرانا صار علمنا سعاد
 انما صار علمنا بمعنى الصورة العلمية اي بمعنى الحالة الالهية فان لفظ العلم يدل على معان كثيرة وانما هو الاشكال على من قال
 بكل بالمواطاة الحقيقية فان المجازي لا يكثر انتهى كلامه والاضيق خطرا به واقتلاه وما احاب به او ليس يصحح عند القوم ولا عند
 المصنفان الظاهر من كلام المصنف في مواضع من كتبه انه يذهب الى حصول الجزئيات العلمية باعتبارها في الذهن على انما نسوق
 الكلام في العلم الالهي في انما العلم به يتصل بالصورة المادية وهي اما الصورة الحقيقية من دون الطبعها في الحالة كما هو
 ذهب الشيخ المتكلم والرياضيين او الصورة المنطوق في الجملية كما هو رأي الطبيعيين من المشايخ وعلى التقديرين فلا يسلخ لفظ
 باتحاد الحالة مع الصورة اذا كانت قائمة بالنفس الاحالة ولا يخلو لهما في ثالث وما احاب به ثانيا فهو ظاهر الفضا ضرورة ان المذكر
 فينا واحد وقد اعترف به القائل بفساد حيث قال والحق لا يخفى وما اذا بقوله والحق لا ريب في ان الحق اذا حاصل هو ما حققنا فيما
 سبق من ان الحالة متعلقة بالصورة لتعلق الفعل بما وقع عليه لكن ذلك يتعلق ليس عبارة عن مخالطة الحالة بوجود صورته فخطا
 را بطلا اتحادا كما يزعمه المصنف والمصنف ان لم يصرح بكل فقد صرح بالاتحاد فالاشكال غير منفع عن كلامه وتقييد هذا القائل لفظ
 المحل بقوله بالمواطاة يدل على تجزئه المحل بالاستشفاق مع انه ايضا غير متصور بين الحالة والصورة المحسوسة لا انتشار الاتحاد في
 الوجود ولا تشقا طول احداهما في الاخرى وانتم حلولهما في محل واحد واطلاق الصورة العلمية على الصورة لا يدل على حمل الحالة
 عليها بالاستشفاق اذ ليس معنى كونها عليه الا ان العلم متعلق بها وهي معلومة لانها ذات علم ولفظ العلم لا يطبق عليها انما
 يراد به المعلوم وما ذكره من ان تحقيقه انما هو في صور الكليات لا الطائل تحته اذ نسبة الجزئيات الى الحالة المتعلقة بها ونسبة الكليات
 الى الحالة المتعلقة بها نسبة واحدة وهي تعلق الحالة بكلياتها تعلقا وقوعا وليس لصور الكليات مع الحالة المتعلقة بها خصوصية
 وحالة خاصة لا توجد في صور الجزئيات بالقياس الى الحالة المتعلقة بها وكون الحالة وصور الكليات حالتين في محل واحد
 ليس علاقة خاصة بينهما اذ ذلك متحقق بين صور الكليات وبين سائر صفات النفس كالشهادة وليس بينهما علاقة خاصة
 وحمل الكلام لهما الا حصلوا لعلك قد حسنت بما لمونا عليك ان القول يكون العلم هي الصورة يستوجب كون الحواس مدركة
 للجزئيات وعالمية بها ضرورة ان العلم على التقديرين هي الصورة قائم بالحواس وقوام المبدء ريشي يستلزم صدق المشتق
 عليه قوله وفعان مختلفان بالذات انت تعلم ان اشكال التصور والتفصيل في التنوع والامكان تخاف في الواقع وصحيا على
 ذهب من يرى ان الحالة صفة منفية تامة بالنفس موجودة في الاعيان كما هو بينا اليه لكنه لا يكاد يصحح على ما شرع به عبارة
 المصنف وذهب اليه لبعض الاذكياء من كونها افتراضية موجودة بوجود الصورة اذا كانت على نه التقدير امر افتراضي والامر

الاضطرارحي للاحقية لا يحصل في انتمثل لافرد سوى كسبة على ما تقرر عند المتأخرين اصر عليه بعض الاذكياء فيكون سمي تها
 حقيقة افراد فيكون افراد مستقلة بالبيع فلا يكون التصور والتصديق الذين هما فردان منها مختلفين بالبيع فافهم قوله
 وعليه نبار قوله تفرقت قال في الحاشية اعلم ان قوله تفرقت مبني على امور ثلثة الاول القول بالحالة الادراكية والثاني
 ان الشك والاذعان نوعان من الادراك والثالث ان التصور والتصديق لا يجتمعان بحسب لتعلق بسبب واحدة في
 زمان واحد كالنوم واليقظة بل لا يجتمعان في مناسط التصور وهو الامر الثاني لان الامر الاول قد ذهب اليه بعض المحققين قبلنا الشك
 ايضا في فهم ظاهر عبارات بعض المتأخرين انتهى انت تعلم ان مدار كل على ان العلم هي الحالة المغايرة للعلوم وليس بذما
 تفرده المصوم مع ذلك فالامر الثالث لا يقع في نفسه فضلا ان يصح وجها للتفرد لان التخييل تصور متعلق بالتعلق به والتصديق
 مجتمع مع ضرورة ومعه كذا فلا يظهر نفسه المصوم لان العلامة القوشجي اية قابل بالحالة المنسجمة الى التصور والتصديق المتباينين
 حقيقة وعدم اجتماع التصور والتصديق بالمعنى الذي ذكره الشارح بحسب لتعلق بسبب واحدة في زمان واحد والوجه ان يقال في
 وجه التفرد ان القول بالحالة المنسجمة الى التصور والتصديق المتباينين نوعا مع القول بكونها من جهة واحدة بالصورة فاطلا اتحادا واما
 تفروبه المصوم فان العلامة القوشجي لا يذهب الى اتحادها مع الصورة وجودا وبعض الاذكياء لا يذهب الى انقسامها الى التصور
 والتصديق المتباينين نوعا بل يقول ان من لواحق الادراك والمليون لا يقولون بوجود الصورة راسا فضلا عن اتحادها معها
 وجودا واطن بعض لم يشرح في وجه التفرد من ان العلامة القوشجي لا يقول بقيام الصورة بالذهن والمصوم يقول به وبعض الاذكياء
 قال بطل الحاح على الصورة ولم يخل بغير شيء اذ اختلف في قيام الصورة بالذهن وعدمه خلاف على حيله لا يتعلق له بقول
 بالحالة والمصوم ايضا قابل بحمل الحالة على الصورة ليقول اتحادها وجودا وهو مستلزم للعلم بنبينا كما لا يخفى قوله بظاهرها بالنظر
 الى الشك الاذعان قال في الحاشية ولو كانت في عبارة الكتاب يظهر منها ان تصوره ان الحالة الادراكية التصورية مطلقا لا يمكن
 الحالة الادراكية الاذعانية التصديقية لان الحالتين كلاهما علمان يترتب عليهما الاكتشاف فالنسبة التامة الجزئية قبل تعلق
 الاذعان بهما مشكوك كانت او غير متكشف بالحالة التصورية واذا تعلق بها الاذعان متكشف به اليه الا ان الاذعان مسبوقة
 للاكتشاف على وجه الاقرار وتسلم خلاف الحالة التصورية فيها لا يجتمعان بحسب لتعلق بامر واحد في زمان واحد اذ عند حصول
 الاذعان يزول الحالة التصورية شيكا كان او وجها لا تنتفع اجتماع العلمين على امر واحد ولما يظهر يتحقق النظر في عبارة انتهى انت
 تعلم ان التصور المقابل للتصديق على اتحادها فهو متضاد للتصديق كالشك والوجوه والاكثر منها ما هو غير متضاد له كالتخييل
 فالنسبة التامة الجزئية عين هي مدغنة معلومة بخبر من العلم الاول التصور الذي هو التخييل الثاني في التصديق فالصورة والتصديق
 بحسب لتعلق بامر واحد فاطلا يتحقق النظر في عبارة المصوم ليس بشيء ثم لا يخفى ان التصور والتصديق من صفات

النفس او غير ما من العالمين فيها عرضتان للعالم واما المعلومات فهي غير معروفة لها بل هما متعلقان بها تعلقا وتوحيها
والشبهة الواضحة في كلام المصنف انه ان تصور التصديق المتبانيين بالذات المتعلقين بامرواحد لغير التجميعين بحسب التعلق
كالنوم واليقظة العارضين لذات واحدة ولما قال بعض الشارحين من ان التصديق واخواته كالشك ليست ممتدة
لمتعلقاتها كالعروض الاعراض لها ولا كعروض العرضيات لمعروضاتها والتصور حقيقة عارض للذهن وصادق على
الحاصل فيه فالصور والتصديق كلاهما قائمان بالذهن الاول بقيام مصدره الذي هو عرضي لروائي في قيام نفسه وبينهما تعلقا
المعروض بل مجرد المقارنة في الذهن انتهى فكلامه متناهية لان ما ذكره من حال التصديق واخواته حق لا ريب في الا ان حال
التصور البنية ذلك بعينه لان التصور لما كان عارضا للذهن كان قائما به فلا يمكن صدقه على ما حصل فيه لانه لو صدق
عليه كان عارضا لارائه فاما ان يكون عروضا لهما بالذات وهو باطل ادعى من شئ واحد شيئين بالذات يستلزم ان يكون
لرقيما ان وجوده وان هو صريح البطلان او يكون عروضا للحاصل في الذهن بالذات وللهذه بالعرض فلا يكون
الذهن متصفا به فان العروض بالعرض لا يستلزم الا لصفات الا ترى ان السمة والحكاية عارضة للجسم بواسطة الحركة لكنه
غير متصف بها بل المتصف بها هي الحركة فيكون المتصف بالتصور هو الحاصل في الذهن وهو صريح البطلان او يكون
عارضا للذهن بالذات والحاصل فيه بالعرض وهو طاهر البطلان فان الذهن ليس متصفا بوجع الحاصل ولا قائما به
حتى يكون ما يعرضه بالذات عارضا للحاصل فيه بالعرض وقد عرفت سابقا ان حلول شيئين في ثلث لا يستلزم التصديق بينهما
وما توهم من ان التصور قائم بالذهن بقيام مصدره هو عند الصور ان الحاصل في الذهن ليس بمعنى لانه ليس قائما بالذهن على هذا
التقدير بل هو قائم بما هو قائم بالذهن في الفرق بين القائم بالشيء والقائم بالشيء ظاهر على انه لو سلم ان القائم بالشيء قائم بالشيء كما
بذلك الشيء فلا يخفى ان من الصورة ما ليس قائما بالمدرك بل بالآلة والتصور لا محالة قائم بالذات فليس قيامه بالمدرك بقيام مصدره
كما زعمتم انه لا ينظر ان هذا القائل على اي مذهب بنى هذا الكلام فان كان بناه على ما ذهب اليه فقد عرفت ان التصور والتصديق
سيان في ان لهما بالصور الذهنية تعلقا وتوحيها ولا قيام ولا عرض لشيء منهما شيئا منها لكان هذا على المذهب فيما كلاهما مستندان مع
الصور وجودا وهو صريح للمعروض الا ان يقال انه يرس التصور حالة او اركية متحدة مع الصور وجودا والتصديق
والشك وغيره من لواحق الادراك فهو بناء فاسد على فاسد قوله والا فالادراك التصوري يحتاج للاذعان البتة
على ما حققناه اشارة لك الى ما مر سابقا من ان التصور قد يكون محتججا مع التصديق في التعلق بشئ واحد كما في
التفنية المقبولة فانها معلومة بخبر من العلم التخييل الذي هو تصور والتصديق وقد مر فلا نعيد قوله فاذا
تصور كنه التصديق اشارة الى الجواب عن تقرير الاشكال باننا اذا تصورنا كنه نفس التصديق لازم اتحادها بنا على اتحاد

العلم المعلم وتقرير الجواب ان العلم حقيقة هي الحالة الالائية المنفردة مع متعلقاتها فاذا تصورنا انك تصديق فاما تصورنا سيميل عليه
 التصديق باكمل الاول لانه عينه لاكمل الشائع المتعارف لان التصديق لم يتعلق به انما يتعلق بالتصور لانه من العالي المنفردة
 انما يتعلق بالتصور دون التصديق انما التصور فهو غير محمول عليه باكمل الاول لانه ليس عينه وانما يكون مبدء لو كان عبارة عن
 الصورة انما صلتها وليس كذلك بل انما التصور سيميل العلم مبدء بل التصور متعلق به لتعلقه بغيره من الاشياء فهو تصديق
 ولا ضير فيه اصلا قوله كما اذا يتصور كنه مفهوم آخرى فانه يصديق عليه الجزئي باكمل الاول لا الشائع المتعارف فان هذا المفهوم
 ليس بانع من فرض الاشتراك فهو كنه العلم الحاله وطم ان الظاهر من كلمات بعض ان الحالة معلومة علميا حضوريا فيها بالاجمال
 اخرى والا لزم تسلسل الحالات اذا تكلم في هذه الحالة كالكلام في تلك وقد يتكلم في الشائع على لفظي الحالة في بحث علم الوجوب
 سبحانه زاعمان ان الحالة لما كانت منكشفة كان مناط انكشافها نفس وجودها للقوة العاقلة فكما كان وجودها لها كان منكشفا عنه
 من دون حاجة الى الحالة وقد تكلمنا عليه هناك بعد التفرع الى ان الحالة معلومة بنفسها بالاجمال اخرى وعلى هذا التشبيه
 الواقع في كلام الشارح مبدء علم الصورة وطم الحالة انما هو من حيث انه كان علم الصورة لغيره من حقائق اخرى كذلك علم الحالة ليس
 بتوسط الصورة وان كان ذلك العلمان متقاربان من حيث ان علم الصورة متعلق بحالة وطم الحالة ليس كذلك بل هو بنفسها
 والتحقيق ان علم الحالة ايضا بحالة اخرى وتسلسل غير لازم لان العلم انما يحدث بوجه النفس والتفتابا هو باختيار فاذا كانت
 النفس متعلقة بتوسط الحالة وطمها حدث حالة بها انكشف الحالة الاولى بوكة اذا توجهت الى علم الحالة الثانية حدثت حالة ثالثة
 وهكذا فاذا انقضت عن التوجه والاتفات وقعت حدوث الحالات وانتهت سلسلتها والليل على ان علم الحالة بحالة اخرى انما
 اذ علمنا ان الحالة القائمة بتلك الحالة معلومة لنا وكننا عالمين بها فصيح انتزاع عليها بالمعنى المصدرى عننا وانتزاع لتعلقه
 عن الحالة فلا بد من فضاء انتزاع ذلك المعنى المصدرى ولا يصح ان يكون فضاء انتزاعه نفس تلك الحالة لان تلك الحالة
 معلومة بهذا العلم والمعلوم مضامين العلم فيستحيل ان يكون فضاء انتزاع العلم اليقيني الاستحالة ان يكون شيئا فضاء انتزاعه
 ومصادقها بنفسه وقدم تفصيل ذلك في بحث العلم التصوري بالامارة على ان العلم الحاله بعينه باحال علم الصورة فكما ان علم
 الصورة ليس بتوسط صورة بل يتعلق بحالة بها فكذلك علم الحالة قوله ومن ههنا قيل قد قل بعض من اعلام اصولي
 معلوم يستلزم فاحصولي ليس بعلم حقيقي فاور وعليه انه كان معلوم محضوري معلوم بالذات كذلك معلوم محضوري فلو
 لعدم كون محضوري علم حقيقي اقل المورد ولعل انتشار الظن توهم ان معلوم العلم الحاصل هو الشئ الخارجى فانه العلم بالشيء
 لانه قد يتغير والعلم باق وبما فهم فاسد فان معلوم الحاصل هو الشئ من حيث هو ولا الشئ الخارجى فوجه الشرح كلام ذلك البعض
 بان معلوم محضوري منكشف بذاته لا بتوسط صورة بخلاف معلوم الحاصل فان المنكشف فيه اولاً بالذات هي الصورة العلم

في المصنوع انما يتكشف بواسطة الصورة فهو معلوم بالنتج وبذا هو المراد كون كحسوري علما حقيقيا وعدم كون المصنوع كذلك
 وتفصيله ان كشفا انكشاف الاشياء حقيقة هي الحالة الادراكية وهي متعلقة اولاد بالذات بالصورة العلمية وثانيا وبالعرض
 بالصورة فانكشف بالذات هي الصورة وبالنتج ذو الصورة فالحالة الادراكية بالقياس الى الصورة علم كحسوري وبالقياس
 الى ذي الصورة علم كحصولي فعلم كحسوري هي الصورة العلمية معلوم بالذات ومعلوم كحصولي وهو ذو الصورة معلوم بالعرض
 قوله واما معلوم الصورة فعلم بالنتج اي ذو الصورة معلوم بالنتج اي بالقياس الى الحالة المتعلقة اولاد بالذات بالصورة وثانيا
 وبالعرض ذي الصورة قوله بخلاف معلوم كحصولي بمعنى الصورة فانه معلوم بالنتج واما معلوم الحالة هي الصورة فهو
 معلوم بالذات لمتعلق الحالة بهذا اولاد بالذات كما عرفت قوله وبحث عندي هذا اختاره الشارح وخلاصته ان العلم بولفس وجود
 العالم اي الذات المبردة عن القوة والاستعداد وحضور المعلوم حضورا علميا شرط لاكتشاف لانه علم ببار على نوازيب الى ان
 العلم حقيقة نفس الواجب سبحانه لا اعتقاده ان وجود كل شيء عين الواجب تعالى وانت تعلم ان العلم لو كان عبارة عن وجود العالم
 قانا ان يكون عبارة عن الوجود المصدري وعن كشفا انشراحه والاول باطل لان العلم سوارا ريد به المعنى المصدري المعبر عنه
 بنسبتين اواريد به المعنى الحقيقي ليس عين الوجود المصدري اما الاول فلان المعنى المصدري لا يصدق على معنى مصدري آخر
 ما لم يكن احدهما ذاتيا للآخر والاخرا في ان مفهيم العلم المصدري مباين لمفهوم الوجود المصدري فلا تصادق بينهما فضلا عن الغنية
 واما الثاني فلان العلم الحقيقي ليس بانشراي والوجود المصدري انشراي والثاني ايضا باطل لانا قد حققنا فيما سبق ان كشفا انشراح
 الوجود المصدري في كل شيء عينه فلو كان العلم عبارة عن وجود العالم بهذا المعنى كان عبارة عن نفس ذاته وهو باطل لان العلم
 ينقسم الى المصور والتصديق وذات العالم لا تقبل الانقسام اليهما والان المعلوم الواحد يكون متصورا ومصداقا في زمان واحد
 فلو كان ذاته علما كان ذاته المصورا والتصديق في الزمان الواحد لا تقبل الانقسام اليهما والان المعلوم الواحد يكون متصورا ومصداقا في زمان واحد
 ليس نفس العالم بل صفتين من صفاته فذلك قول بان العلم ليس نفس ذات العالم بل هو من صفاته والقول بان التصديق
 ليس متما للعلم بل هو من لواحقه باطل كما سبق ولان العلم تصيغ بالبدئية والنظرية والعالم لا يصلح للاتصاف بهما والقول
 بان المتصف بهما هو المعلوم دون العلم باطل كما سياتي ثم نقول العلم الحقيقي عبارة عن مصداق العلم بالمعنى المصدري و
 لا خاف في ان العلم بالمعنى المصدري معنى اضافي ومصداق المعنى الاضافي يجب ان يكون ذات اضافية فلا يكون مصداقا
 فنسب ذات العالم وايضا من الضروريات ان نسبة العلم بالمعنى المصدري الى مصداقه نسبة الانسانية الى حقيقة الانسان
 ونسبة الحيوانية الى حقيقة الحيوان فاشتركا العلم بالمعنى المصدري بين النفوس الناطقة والنفوس الفلكية والعقول المغايرة
 دليل على ان علومها مشتركة في حقيقة واحدة ملك العلوم افراد فلو كان مصداق العلم نفس ذات العالم كانت النفوس الثلاثة

والنفوس الفكرية والعقول المفارقة مشتركة في حقيقة واحدة يكون هي افراد باو هو غير متقيم على اصولهم فان قلت لوازم اشتراك
 الوجود المصدري اشتراك مصداق لازم ان يكون علم الواجب بجانته شاركا لعلوم الممكنات في الحقيقة مع انه عين ذاته المقدسة
 قلت قد قلنا فيما سبق ان العلم بالمعنى المصدري غير منتشر عنه سبحانه حتى يلزم من اشتراكه بين علمه بجانته وبين علمه الممكنات
 اشتراك مصداق قال لهم فكلوا لشارة الى بعض ما نحن على نذبه من اتحاد الصورة والحالة وجودا وقال بعض الاشراق
 الى انه يستدل على ان بين الصور والتصديق تعارض بان لكل منهما لازم يخص به فان التصور لازم بعموم التعلق والتصديق
 لازم بآخره بخصوص التعلق واختلاف اللوازم يدل على اختلاف المنزومات حقيقة وهذا الدليل لو تم دل على تعارض الصور بمعنى
 الصورة للتصديق بمعنى الحالة الالائية لان عموم التعلق من لوازم التصور بمعنى الصورة ايضا انتهى وانت تعلم ان شبهة
 نشأت من الغفلة عن معنى التعلق فان تعلق التصديق بالمصدق تعلق وقوعي ومعنى خصوص تعلقه انه لا يتعلق بتعلقا وتعلقا
 الا بالنسبة انما نشأته بخرجه واليقا به بعموم التعلق بمعنى ان يكون التعلق الوقوعي غير مختص بالنسبة الثالثة الجزئية وبما من
 لوازم الصور فاختلاف بين اللوازم يدل على اختلاف المنزومات قطعاً وشئ من نوزن اللوازم ليس لعارض للصورة لانه
 فانها ليست معنى حد شياحي يمكن ان يتحقق بشئ تعلقا وقوعيا فضلا عن ان يكون عموم التعلق من لوازمها وعموم التعلق الذي
 هو من لوازم الصورة معناه انه يمكن حصول صورة كل شئ في الذهن وهذا المعنى ليس بمقابل لمخصوص التعلق الذي هو من
 لوازم التصديق حتى يستدل بكونه المعنى من لوازم الصورة على كونهما سانية للتصديق بال النوع وهذا ظاهر باو في تامل قوله
 ثم علم ان المشهور ان العلم انهم مختلفوا الاول في ان الحصولي القديم بل نشتم الى التصور والتصديق ام لا فذهب المحققون الى
 الاول واخرون الى الثاني ثم اختلفوا في ان الحصولي القديم بل يتصف بالهدية او بالنظرية او لا يتصف بشئ منهما فذهب
 الجمهور الى الثاني وذهب الشافعي الى الاول فهناك ثلاثة مذاهب الاول ذهب من يظن ان الحصولي القديم لا يكون تصورا
 ولا تصديقا ولا بدسيا ولا نظريا والاشاني ذهب من قال انه يكون تصورا والتصديقا ومع ذلك يكون متصفا بالهدية والثالث
 ذهب من ذهب الى انه يكون تصورا والتصديقا لكن لا يكون بدسيا ولا نظريا واما العلم التصوري فقد اختلفوا على انه لا يكون
 تصورا والتصديقا على انه لا يتصف بالنظرية الهية واختلفوا في الصفاته بالهدية فجزءه الشافعي ومنه الجمهور فاما الكلام في
 انقسام الحصولي القديم الى التصور والتصديق فقد سلمناه وقلنا هناك انه تصور وتصديق والظن انما هي من فطن خلافه لغير
 الكلام في الصفاته بالهدية فلم يظهر له بعدا متناه لا ذكره ما نعرفه ليس بتمام كما استفتت عليه لشارعنا تعالى واما علم الواجب بجانته
 فالظاهر من كلمات الفلاسفة انه ليس تصورا ولا تصديقا لانه عند جميع علم حصولي قال فاعلم ان الحكماء قد سروه ان اريد لعدم
 كونه تصورا والتصديقا انه على غير ما هو مصداق للمصاديق كما يلوح من الاسفار فهو باطل بل كشر صريح لان عليه سواد طاب لما عليه

المعلوم في نفسه الا لازم الجدل هو سبحانه عالم بانه مطابق وهو الصديق والصدقانه اجزائه عليم والعلم لغة هو الصديق المطابق
 الجازم الثابت في الحديث الصحيح ان الصدق صدقك يا زيد وان اريد مجرول الاصطلاح على ان علمه لا يسمى لقصوره ولصدقته لثباته
 مشقة فيه لكن لا يلزم منه ان لا يكون علمه تصورا وصدقته حقيقة نعم التصور والتصديق فينا متان زائدتان اما في الباري
 سبحانه ففقد ذات الصديق للتصاوق والتصور للمفردات فانها ذاتها مبدرا لا لكشاف وهذا هو الحق وبالاتباع الحق **قوله** بنا على
 ان النظرية ذات دليل مشهور على ان الحصول القديم والحضوري لا يتصفان بالبدئية والنظرية تقريرية وان البدئية والنظرية
 متقابلان استتة والتقابل محصور في قسامة الاربعة المشهورة وليس بينهما تقابل الايجاب والسلب اذ الاعيان الخارجية وكنه
 الواجب سبحانه ليست بدئية ولا نظرية ومن لم يستل ارتفاع متقابلين بالايجاب السلب عن شيء ولا تقابل التصايف الامكان
 لتقلل احدهما بدون الآخر فلما استقصاوان المكان كل منهما وجوديا او ملكة وعدم امکان احدهما هي النظرية وجوديا والآخر هي
 البدئية عديميا والقديم والحضوري لا يمكن التصايف بالنظرية لانها تستلزم الحدوث والارتسام ضرورة والاول يتناهي في القدم
 والثاني انحصور واذ لم يمكن التصايف بالنظرية لم يمكن التصايف بالبدئية اما على تقدير كون البدئية عديميا فلان انقصت
 بالعدم يجب صلوحه للاتصاف بالملكة فانه عدم منه عما من شأنه تلك الصفة واذ لم يصلح للاتصاف بالملكة اعني النظرية
 لم يمكن التصايف بالعدم اعني البدئية واما على تقدير كونها ضد لها فلان الاتصاف بالعدم بالبدئية مشروط بامكان الاتصاف
 بالعدم الآخر ومن شرط الصندية امكان توارده الصديق ولغاقتها على موضوع واحد فلو التصايف بالبدئية جاز التصايف بالنظرية
 واذ لا يجوز التصايف بالنظرية فلا يتصفان بالبدئية الغير فليسا ببدئيين ولا نظريين فالبدئية والنظرية من خواص العلم الحاصل
 الحادث هذا التقرير الدليل وادور عليه بوجوه الاول ان تحقق المنافات بين البدئية والنظرية مسلم واما لتقابلهما بالمعنى الاصطلي
 المحصور في الاربعة فممتنع فان حصر المنافات بين التقابلات الاربعة المشهورة غير مسلم بل غير صحيح فان الاستقامة والاستدارة
 متنايان وليس بينهما شيء من التقابلات الاربعة اما الايجاب السلب العدم والملكة فلكونهما وجوديين اما التصايف فبوجوه
 تقلل كل منهما بدون الآخر واما التصايف فلا تتنازع تواردهما على موضوع واحد فتغايف المستقيم والمستدير نوعا عندهم والحق ان حصر
 المتنافين في المتقابلين بالمعنى المحصور في الاربعة في غاية الاشكال الثاني انه يجوز ان يكون بينهما تقابل المملكة والعدم ويكون
 البدئية ملكة ونظرية عديميا فاللازم صليج محل النظرية للاتصاف بالبدئية لا عكسه حتى لا يكون القديم والحضوري متصفين بالبدئية بحيث
 ان القول يكون نظرية عديميا القسمة الثالث ان ما يجب في التقابل بالمملكة والعدم من صليج موضوع العدم للاتصاف بالمملكة
 عمن ان يكون الموضوع صالحا لثبته ونوعه وبجسده القريب والبعيد فيجوز ان يكون العلم بمبدأ القديم والحضوري يكونان صليجين
 للاتصاف بالنظرية بحسب جهتها الذي يوظف العلم هذا القدر من الصليج كان في تصايفها بالبدئية ولقد اجاب عنه فاقم الحكماء

قدس سره بان يصلح بعض الموضوع او فوعد مطلقا لا يكتفى في تقابل الملكة والعدم كيف ولو كفى لصح التصاق كبر بالكون
 الارادى نظرا الى يصلح جنبه وهو يحكم بالحركة الارادية في ضمن الحيوان بل لا بد من يصلح محل العدمي للاتصاف بالملكة سواء
 كان هذا الصلح محل شخصه بالذات او لونه بالذات وله بالعرض او لونه بالذات وله بالعرض شيء من المحصورى والقديم
 لا يصلح للاتصاف بالنظرية اصلا لا بشخصها بالذات ولا بنوعها او بينهما كذا لك لان التوقف على النظر ليس من الاعراض الالوية
 للعالم المطلق وانما يتصيف العلم المطلق به لاجل التصاق العلم المحصولي الحادث به وبذلك الكلام في غاية التحقيق وان كان في هذا الكلام
 ان النزاع في التصاق القديم والمحصورى بالبداهة يرجع الى مناقشة لفظية ليس تحتها كثير طائل فانه ان اعتبر في مفهوم
 البداهة يصلح موضوعها للاتصاف بالنظرية فيها ليسا بيمينين والا فلا ريب في ما بهتها قوله في نظر حاصله ان المراد
 باسكان تواروا الضدين وتعاقدتهما على موضوع واحد الذي هو شرط التصناد ان لا ياتي كل من الضدين ان يتعقب الآخر
 او يتعقب الآخر وان ابت خصومية ذات الموضوع عن ذلك وذلك متحقق على تقدير التصاق القديم والمحصورى بالبداهة
 او البداهة لا تاتي عن ان يتعقب النظرية اما على موضوعها وان الى موضوعها عن ذلك بخصوصية ذاتة قال في المحاشية
 اقول معنى تعاقدتهما على موضوع بعينه بالنظر الى طابعهما مع عزل النظر عن خصوص حال الموضوع ان لا يوجد شيء منهما
 بالنظر الى طبيعته لبطان الموضوع حتى يمكن ان يتقبل من كل منهما الى الآخر وان كان لا زال بالنظر الى خصوص طبيعته
 ولذا قالوا لا ضد للوجود ولا ريب في ان طبيعة النظرية تقتضى الواسطة في العلم وصدور الموضوع بها وطبيعة البداهة تقتضى
 اختفاء تلك الواسطة وان لم تقتض المحدث فالعلم والمعلوم الواحد بعينه لا يتصفت الا بواحد منهما وثبتى بانفائه بالنظر الى
 مقتضى طابعهما الا ترى ان العلم بالكنه بعينه يتبع ان يكون علما بكنه الشيء بالقياس الى معلوم بعينه فليس بينهما تقابل
 التضاد والتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم اذ من شأن العلم المحصولي الحادث للاتصاف بالكنهية على خلاف التضاد
 لان المتصرف به تقابل الموضوع بعينه بالنظر الى طبيعة الضدين انتهى والاصل ان الوجود الخاص للعلم والمعلوم الكان مكتسبا
 من النظر فلا يمكن تحققه بدون النظر والكان غير مكتسب منه فلا يمكن ان يكون هو بعينه مكتسبا منه فلا يمكن تعاقد النظرية
 والبداهة على موضوع واحد سواء كان ذلك الموضوع هو المعلوم او هو العلم حصوليا كان او حضوريا قديما كان او حادثا فليس
 بينهما تقابل التصناد واما سوار قيل باختصاصهما بالحصولي الحادث اولم قيل به بل ليس بينهما الاتقابل الملكة والعدم ولا
 ينبغي ان يكون موضوع العدم بشخصه صالحا للاتصاف بالملكة بل كفى يصلح نوع العلم المحصولي الحادث للاتصاف بالنظرية
 التي هي ملكة في الاتصاف بالبداهة التي هي عدم كما مر في الدرس السابق وقد دفع بهذا التحقيق النظر المذكور في الشيء
 ولا يضر هذا التحقيق الاستدلال المذكور على اختصاص البداهة والنظرية بالحصولي الحادث اذ بطلان احتمال التضاد

بينها وبينها قابل للملكة والعدم لا يصلح أصل المدعى بل يدرك اختصاصها بالوصولي الحادث فلم يطل به
 بالشعر الاستدلال من جهة احتمال كونها متفادين على تقدير اختصاصها بالوصولي الحادث وعدم صدق على تقدير تجزئة الصفات
 المحصورة والقديم بها فان هذا الفرق غير مستقيم إذ لا يصلح ان يكون بينها قابل للتضاد على التقديرين كما عرفت وقد ظهر بما ذكرنا
 ان ما اجاب فاقم انكاره قدس سره عن النظر المذكور في اشرح من ان القدم والحادث من لوازم الهوية الشخصية فان الشخصية
 بالعدم او بعد جهاس من لوازم النسخا الخاص من الوجه وخصوص الوجه والتعيين فتساو كان فلو فرض انتفاء القدم او الحادث
 انتفى التعيين والهوية الشخصية واذ كان الحادث والقدم من لوازم الهوية الشخصية فيكون منافيا للقدم فبمستحيل على
 الهوية الشخصية القديمة والنظر في منافية القدم في بابي القديم بهوية عن عرضها اياه ومن شرط التضاد صحة متعاقبة الآخر
 على موضوع احدهما بالنظر الى الموضوع بما هو موضوع انتهى لا يصلح ان يكون تقصيرا لاحتمال التضاد بين البدئية والنظرية
 على تقدير اختصاصها بالوصولي الحادث والطال لذلك الاحتمال على تقدير تجزئة الصفات المحصورة والقديم بها كما هو
 ظاهر كلامه استدلالا لما عرفت من لطلان ذلك الاحتمال على التقديرين بل مال ما ذكره قدس سره الى احققة الشارح
 ونفسنا مصلدا لا يخفى ثم اذ احققة الشارح وان كان حقان الواقع لكنه لا يصلح على ما ذهب اليه من ان البدئية والنظرية صنفان
 لنفس المعلوم وانها لا يختلفان باختلاف الأشخاص والادوات وان النظرية لا توفيق حصوله على النظر والبدئية الى
 يتوقف حصوله المطلق عليه كما سيأتي منه او على نحو المذهب كما لا يمكن ان يكون بين البدئية والنظرية قابل للتضاد وكما
 ذكره كذلك لا يمكن ان يكون بينها قابل لعدم والملكية اذ من شرط التضاد امكان توار كل من الضدين على موضوع
 الآخر ومن شرط التقابل بالعدم والملكية صليح محل عدم التضاد بالملكية ومن المستحيل ان يكون بشي الذي لا يتوقف
 غرضه حصوله على النظر بما يتوقف غرضه على حصوله على النظر فكيف يمكن ان يتوارق البدئية والنظرية على موضوع واحد فلا بد من انهما على موضوع
 الآخر والصفات عمل البدئية التي هي عدم والملكية التي هي النظرية وليس مطلق مفهوم العلوم نوعا وجنبا للمعلومات
 الخاصة حتى يحكي صلوحه للصفات النظرية في تحقق تقابل الملكية والعدم بينها وبين البدئية اذ المعلومات حقائق مختلفة
 متغايرة غير مشتركة في ذاتي فضلا عن ان يكون العلوم نوعا لها او جنبا فعلى ما ذهب الشارح لا يصلح الاستدلال راسا
 اذ بناء على تحقق التقابل بالمعنى المصطلح المشهور المحصور في الاربعة بين البدئية والنظرية وانتفاء اليجاب السلبيات
 بينها وعلى المذهب لا سبيل الى تحقق احدها من القاطبات الاربعة بينها كما عرفت ثم على هذا المذهب يكون معنى الصفات
 العلم الوصولي الحادث بالنظرية والبدئية انه يتعلق بشي يتوقف مطلق حصوله على النظرية او بشي لا يتوقف حصوله المطلق
 عليه لا يخفى في انه كما يمكن الصفات الوصولي الحادث بها بهذا المعنى يمكن الصفات القديم والمحصورة به بمعنى ان يتعلق

بما يتوقف حصوله على الظواهر لا يتوقف حصوله المطلق عليه لما لم يلزم من كون العلم متعلقا بنظري ترتب ذلك العلم على النظرية
 مانع لا تصان المحسوس والقديم بالنظرية بمعنى تعلقيهما بما يتوقف تحوّل حصوله على النظرية فاقول **قوله** قال في المحاشية علم انهم
 مستوفون ان البديهة ونظرية علميها مصنفان للعلم الذات او صفات العلم بالذات او كليهما بالذات قد سبب المعتقدون على
 الاول تبينهم المعصوم والحق فالمتصف بهما والا بالذات هو العلم والما لمعلم فاما تصنف بهما بالعرض اى بواسطة العلم واسطة
 في العروض فان المقصود بالنظر هو العلم بالاستشعار واكتشافها لادوار المعلومات ولو في الذهن الا بالعرض من حيث ان العلم
 لا يتعلق الا بما يوجد عند المدرك ولا يمكن ان يكون العلم الواحد متصفا بالبديهة والنظرية بل العلم البديهي والعلم النظري مختلفان
 بالخصوص فالعلم المتوقف على النظر هو العلم الذي لا يتوقف عليه شعرات العلم قد يكون بديهية وقد تكون نظرية بمعنى انها قد
 تتعلق بهما علم لا يتوقف على النظر فتكون بديهية بالعرض وقد يتعلق بهما علم متوقف على النظر فتكون نظرية بالعرض وذو سبب
 الاقرون الى الثاني فنبين من ذهب الى انها مصنفان للعلم مختلفان باختلاف الاشياء والافات فالعلوم الواحدة تفصيل
 للشيء بالنظر فيكون نظريا وقد يحصل لذلك الشخص في وقت آخر او لشخص آخر لما نظر فيكون بديهية وانهم من قويم انها مصنفان
 للعلوم لا يختلفان باختلاف الاشخاص والافات فلا يمكن ان يكون معلوم واحد نظريا وبديهيا ولو في وقتين ولو بالمشية
 الى تخصيص وهو اختياره الشارح جريا منه على سببية في التقليد وذهب بعض الشرح الى الثالث وتحقيق المقام وتفصيله نادا
 علنا شيئا فبانك امور الاول الاحالة الاضغالية التي هي سبب الاكتشاف حقيقة كما حققنا الثاني في صورة ذلك الشيء الموجودة في
 الذهن القائمة بسوا كانت مغايرة لبعدها بديهية او مستعدة مع سببها على اختلاف المذهبين وتلك الصورة اعتبارا
 الاول اعتبارا من حيث انها بديهية شخصية قائمة بالذهن والثاني اعتبارا من حيث نفس مبيتها بما هي هي الثالث ذلك
 الشيء ذوا الصورة ولا يغير اعتبارا الاول اعتبارا من حيث انه شخص خارج الثاني اعتبارا نفس بديهية المرسله من حيث هي
 رى وثلا اعتبارا من الاعتبار الثاني من الامر الثاني على نذهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن فان البديهية من
 حيث هي هي محفوظة عندهم خارجا وبنها اذا امتهد بها فاعلم ان الامر الخارجى بما هو كذلك ليس بديهيا ولا نظريا لانه ليس متصفا
 على النظر ولا ماصلا للمدرك بل بالنظرية البديهية والنظرية من اوصافها ما بديهية من حيث هي هي فعلية نذهب القائلين بحصول
 الاشياء للحصول لها المدرك وانما وجودها بعين وجود الامر الخارجى فوجودها لا يصلح للمتوقف والترتب على النظرية يكون هي
 بديهية او نظرية وعلى نذهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن يكون هي موجودة في الذهن بعين وجود الصورة
 البديهية فالكلمات الصورة البديهية فوجودها البديهي صالحة للمتوقف والترتب على النظر كانت هي اليه كذلك والافلا اذا
 يتصور ان يكون الصورة البديهية غير صالحة للترتب على النظر ويكون وجود البديهية من حيث هي هي للمدرك الذي نفس

وجود الصورة في الذهن صاحبها للترتب على النظر كيف وانفق المطلق الى علته واستغفار الخاص عنها في نحو واحد من الوجود غير
مقتول فليظن في ان الامران في معنى الصورة الذهنية بل يصلح ان ترتب على النظر حتى تكون نظرية اوبديهية ام لا فنقول
انها لا تصلح ان تكون مرتبة متوقفة على النظر اولاً وبالذات كيف وكثيراً ما يتفق انه يحصل في اذناننا صورة الموضوع المحمول
وليس به ولا يحصل لنا الاذان بثبوت المحمول للموضوع كما في حالة الشك ثم اذا علمنا النظر لنا ان البرهان فيحصل لنا الاذان
بالنسبة من دون ان يربط على الصور الذهنية الموجودة في حالة الشك صورة ذهنية اخرى حتى يكون هي المرتبة على النظر
فانما ترتب على النظر نفس الاذان وهو قسم من امحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة ولا يمكن ان يقال ان الصورة الموجودة
حالة الاذان غير الصور الموجودة حالة الشك والمرتب على النظر هي الصور الموجودة حالة الاذان وذلك لان الصور
الموجودة حالة الشك باقية حالة الاذان لا الماستمرالات اليها اذ لا يسيل الى بقاها لا تقتات مع تهمل الصور هذا
ولما لم يكن المرتب على النظر هي الصورة الذهنية لم يكن مهية الصورة من حيث هي مرتبة على النظر فلا يكون النظرية والاشياء
صفتين للصورة الذهنية باجبي شخص ذهني ولا لما بينهما من حيث هي هي مرتبة على النظر فلا يكون النظرية والاشياء
من الاعراض الاولى للعلم بمعنى امحالة الادراكية واما المعلوم بمعنى الصورة الذهنية فانما يتصف بها بالعرض فمعنى
كون المعلوم بديهياً او نظرياً كون علمه بديهياً او نظرياً نعم من المعلومات ما علمه بالنظر اكثر كالاوليات ومنها ما علمه
النظر اذ كعجز احد سياك لكن لا يلزم من ذلك كون البديهية والنظرية صفتين للمعلوم اولاً وبالذات اذ يصلح
للمرتب على النظر اولاً وبالذات هو العلم كما عرفت ولا يربطك التوهم بان المرتب على النظر ما هو المقصود منه ليس
المقصود منه تحصيل حقيقة العلم فالمرتب على النظر ليس تحصيل حقيقة العلم فانظرية ما يقابلها ليس اعراض العلم اولاً
بالذات وذلك لانه ان اريد بعدم كون المقصود من النظر تحصيل حقيقة العلم لانه ليس المقصود منه تحصيل حقيقة العلم
بوجوده بالاطل الذي نسلم لكن لا كلام في ذلك اذ المدعى ان المقصود من النظر المرتب على العلم القائم بالمدرک
الموجود في الوجود الاصل للصورة الموجودة فيه بالوجود اطل وان اريد به ان ليس المقصود منه العلم القائم بالمدرک الموجود في
بالوجود الاصل فمحمل المقصود من النظر هو العلم بالاشياء لا نفس تلك الاشياء واما يقال من ان المقصود من التقدير هو حصول
كنه المجدود باي فرد من افراد العلم كان فالمرتب على النظر هو المعلوم في غاية السقود فان المقصود من التقدير هو العلم بكنه
المجدود واكتشاف المدرک لوجوده وحصوله بالاكتشاف فاذا حصل المقصود اعني العلم بكنه المجدود بالمدرک حصل مشخصاً
بنفس قيلمه بالمدرک فقد تحقق ان البديهية والنظرية صفتان للعلم حقيقة وان الحق هو المذهب الاول وظهر لطلالان
المذاهب الباقية البنية على ان المعلوم ترتب اولاً وبالذات على النظر واستغن على وجه

اخرا لها انشاؤه تعالى حيث يأتي الكلام على تعريف النظري واما المذهب الرابع فانه يحكي بعض الشرح قائم
 وجود الطبائع النوعية مقدم على وجودات الاشخاص خارجا وذهنا فقد يحكي التقدم طبيعيا كما قالوا في وجود طبيعية الصورة
 الجمعية فانه عليه وجود الهيولي وهو عليه الوجود الشخصي للصورة وعلته العلة فوجود طبيعة الجمعية عليه وجود الشخصي قد يكون
 مستتبها محضا كما في وجود الانسان ووجود شخصه فيكون الاول سبقي من الثاني وتوقف الاول وترتبه على علة اقدم من
 توقف الثاني وترتبه عليها فالمكتسب بالنظري الطبائع الكلية فان الجزئيات لا تكون كاسية ولا كسبية والكاسب علة
 الوجود الذي المكتسب فالطبائع الكلية التي هي المعلومات اذا نسبت الى علة تكون سبقي بالتوقف والترتب على علة
 اولى الكاسب على الاشخاص الجزئية الذنبية القائمة بالذهن بالنظر الى التوقف والترتب على علة ولا يكون الاول
 واسطة في العروص الثاني فان الوصف لا يتعمد فيها وهما تعدد وصف التوقف والترتب بل انما يتصور بواسطة في النظر
 فالهبة والنظرية صفتان للعلم والمعلوم طبيعيا بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروص وللعلوم فقط بمعنى نفى الواسطة مطلقا
 فان التوقف على النظر بالنظر الى ذاته للعلم بعد توقف مرتبة وجود طبيعية التي هي مرتبة العلوم بعدية بالذات تتحقق
 في مشهور انتهى كلامه لمصنعا وانت تعلم ما فيه من الاختلال اما اول فلان هذا الكلام مبنى على ان العلم هو الصورة الذهنية القائمة
 بالذهن والعلوم طبيعية تلك الصورة من حيث هي وبقد عرفت فيما سبق فساد ذلك اما ثانيا فلان ما قد بينا آنفا ان التوقف
 على النظر نفس العلم على الحالة الاجتماعية لا الصورة الذهنية الشخصية ولا طبيعتها المرسله والعجب ان هذا الشارح قائل بان
 العلم هو الحالة المعنوية للصورة وان الاذعان في منعها حقيقة ثم يزعم ان المرتب على انظر ليس هو الاذعان بل هو الصورة
 الذهنية وطبيعتها المرسله وقد بينا ان ذلك على فساد ذلك واما ثالثا فلان هذا القائل بان وجود الطبائع في الخارج فلا يتيم
 على راء القول بسبب وجود الطبائع على وجود الاشخاص خارجا وذهنا واما رابعا فلان وجود الطبيعة المرسله متبوعا لوجود
 وجود الهيولي المستمر تعاقل الاشخاص وموجود مرسوم بخصوصية شخص اصلا الثاني وجوده بالبعين وجود الفرد الخاص
 فوجود الطبيعة بالعلم الاول سابق على وجود الفرد في الواقع سبق المحتاج اليه على المحتاج وبهذا المعنى يقال ان وجود
 طبيعة الجمعية عليه وجود الهيولي ووجود الهيولي عليه الوجود الشخصي للصورة الجمعية كما ان وجود الطبيعة الانسانية سابق على وجود
 زيد لان وجود زيد مثلا مسبق بوجوده وبوجود ابيه مسبق بوجود الطبيعة الانسانية ووجود الطبيعة بالمعنى الثاني عين
 وجود الفرد في الواقع بلا تغاير اصلا فلا سبق على وجود الفرد اصلا في الواقع اذ سبق بالتغاير غير متناول العلم ودوامه ووجوده كما
 الفصل بفر من التحليل على ذلك الموجود الى ماهية مرسله وهو شخصية لكن الانفاير بينها في الواقع بل في لحاظ الفصل هذا
 القائل ان اراد وجود الطبائع المرسله الذي حكم بتوقفه على الكاسب النظر وجود الهيولي فهو ليس بتوقف على النظر اصلا كما

والوجود الأكبر غير مبرهن بخصوص وجود شخص ما فيجوز ان يحصل جميع الصور الذهنية المتوقعة بخصوص جودها على النظر بلا نظر
 في ذهن من الاذنان فلا يكون الوجود الا لشيء طبيعي متوقفا على النظر اصلا فضلا عن ان يكون التوقف على النظر متناظرا لما
 وبالذات للوجود والاهلي وان اراد وجوده والطابع المرسل الذي حكم بتوقفه على الكاسب والنظر بمرعين وجود الفرد متوقف على
 الكاسب والنظر سلم لكن توقفه بمرعين توقف وجود الفرد على الكاسب والنظر اذ لا تفاير بين الوجود ووجود الفرد في الواقع
 حتى يكون في الواقع توقفا ان احدهما توقف وجود الطبيعة وثانيهما توقف وجود الفرد بل انما التحقق في الواقع موجود واحد
 وجود واحد له توقف واحد فلا تعدد لوصف التوقف والترتب في الواقع كما زعم حتى يكون ثبوت التوقف لوجود الطبيعة واسطة
 في ثبوت لتوقف وجود الفرد بل لا ريب في ان التوقف على النظر من الاعراض الاولية للصورة الذهنية الشخصية الطبيعية
 الصورة بما هي هي كيف ومن الممكن ان يوجد طبيعة الصورة بلا نظر في ذهن من الاذنان فلا يكون التوقف على النظر ارجحها
 الاولية وانما هو من اعراض الهوية الشخصية للصورة وكل ما هو من اعراض الخاص بالذات فهو من اعراض العام بالذات
 فالتوقف على النظر انما ثبت طبيعة الصورة بالعرض اي بواسطة العرض فانه ثابت للصورة الذهنية الشخصية والاولاد
 بالذات والطبيعية في ضمن تلك الهوية الشخصية واما ما قلنا من قولهم التجزيات لا تكون كاسبة ولا مكتسبة مبرهن علم
 التجزيات لما يكون كاسبا ولا مكتسبا لان العلم لا يكون كاسبا ولا مكتسبا بل الكاسب المكتسب هو المعلوم فان
 المكتسب بالبرهان هو الاذنان ثبوت محمول نتيجة لموضوعها والكاسب لهذا الاذنان هو الاذنان بالمقدمات وكذا في بقية
 فاعلم هو الكاسب المكتسب نعم العلم بالتجزيات لا يكون كاسبا ولا كاسبا كما سياتي في انشاء الله تعالى قوله بل الحادث قال
 في الحاشية لا يخفى عليك انه لا بد من التأكيد بالمصولي الغي لان بين الحادث والمصولي غيوس وجب ان يتبين هو ظاهر فان المصولي
 الحادث لا يكون بديسيا ولا نظريا عندكم كما هو قوله ومن ثم جزوا قال في الحاشية لا يخفى عليك ان هذا التجزئة لطا غير مبرهن
 على انها من صفات المعلوم حتى يكون الامر ان واحد بديسيا ونظريا بالقياس الى شخصين او شخص واحد في وقتين الا على
 كونها من صفات العلم لان العلمين مختلفان بشخص فيمتنع ان يصير النظري منها بديسيا وبالعكس الا ان يكتب المباحث
 غير ان النظريات ما كانت علومها نظريات لا انفسها انبى وانت تعلم ان القوم عرفوا النظري بالتوقف على النظر ومع
 ذلك جزوا ان يصير النظريات باسرها بديسية عند صاحب القوة القدسية فعلم انهم لم يريدوا النظريات في هذا التجزئة
 انظريات حقيقة والاستعمال ان تصير بديسية تحتها المعنى التوقف بل ارادوا بها النظريات بالعرض ولوا ارادوا بها
 النظريات بالذات فلا سوغ لهذا التجزئة والالتمس متوقفا على النظر فعلم ان هذا التجزئة جنبي على ان انصف بالبدية نظرية
 اولاد بالذات ليس مرفوض المعلوم بل هو العلم وهو الموصوف بالذات بالتوقف على النظر والمعلوم فهو ليس متوقف

بالذات على النظر والامكان حصولها بالنظر تحت معنى التوقف فهو انما يتوقف على النظر بالعرض فيجوز ان يكون نظرا
تارة وبديهي اخرى فبهذا التمييز والامكان فإبراني كون الهدية والنظر من صفات المعلوم لكنه نفس على انها من صفات
المعلم حقيقة فوضع استقامته لتفريع هذا التمييز على كونها من صفات العلم كما وقع من المعلم **قوله** فان ما يرتب على النظرية
ان المرتب على النظر هو العلم بالمعلومات وانكشفها عند المدرك والافس الشيء فوجوده في نفسه لا يتعلق بالمدرك لا بالنظر
فهو بنفسه ليس يرتب على النظر أصلا واما وجوده للمدرك فهو الغاية ليس يرتب على النظر كما عرفت ولو سلم انه مرتب على النظر
فالمرتب عليه اولاد بالذات من اعراض الصورة العلية كما حققنا حيث ابطنا ما قلنا عن بعض الشارحين من كون النظرية
والهدية صفتين للمعلم والمعلوم كليهما بالذات واما الشيء من حيث هو فهو فاما يكون مترتبا على النظر بواسطة ترتيب وجوده
اعنى الصورة العلية عليه فاما على الخارج في غاية السخافة والذي استبدوا به انهم عرفوا النظرية بما يتوقف حصوله على النظر
المحصل عبارة عن الوجود العيني والوجود العيني شأن نفس المعلوم فالمحقق بالنظرية نفس المعلوم وهذا التوهم في غاية
الاستعجال ان الحصول المأخوذ في تعريف النظرية ليس بمعنى الوجود العيني بل بمعنى الوجود للعالم وهو شأن ما هو صفة للعالم
ونفس الشيء ليس صفة للعالم فلا يكون بديهيا ولا نظريا **قوله** انما هو علم المعلومات فإظهار ما علمت كما فيها سبق فان الصورة العينية
قد تكون موجودة في الذهن ولا يوجد الا اذا علم ثم بعد استعمال النظر وتحشم البرهان يحصل الاذعان فالمقصود من النظر المرتب
على تحشم البرهان هو الاذعان بالنفس المذعن **قوله** والبيعة المفيدة لقوم الشيء وهذا الكلام مأخوذ من كلام صاحب الاقرب المبين
فانه زعم ان نفس تقرر الماهية الذي هو اثرها يجعل لبيسطا انما يستند الى المحال واما سائر العلل فانما يستند اليها نفس موجودة
المهية ونفس الماهية انما تستند اليها بالعرض فانت وكل من سيجي ان يخاطب به تعلم ان هذا النظم بلا معنى لان الوجود
المتزعم لا يتحقق له في الواقع وانما يتحقق لمنشأه انتزاعا فاشترطه سائر العلل بالذات لا يصح ان يكون هو الوجود اذ لا يتحقق للوجود
في الواقع وانما يتحقق نفس المهية فلا معنى لكون نفس الماهية اثرها محال الوجود واشترطه سائر العلل اذ لا يتقبل كون الوجود اثرها
علته الا بمعنى كون منشأه انتزاعا وهي نفس المهية اثرها فاشترطه علته مطلقا ما كانت او غير ما علة هي نفس المهية
والوجود ليس بجار من زائد عليها بل هو منتزع عن نسخ المهية التي هي اثرها علته بالذات فلا تنزع عن الصواب ولا
تضع الى ضيق الغروب واما سائر العلل فاقال انها شتى المراد بالعلل ما هي فارجع عن حقيقة العلل كالشرائط فلا يرد
انقضاء بالمادة والصورة انتهى لا يخفى ان انقضاء لا يندفع عن كلام صاحب الاقرب المبين وهو الذي لمك الشارح
في التعليل لبقائه حقا فانه حكم بان يجعل لبيسطا انما ينسب الى المحال بحيث جعل مجده وان سائر العلل مما يتوقف عليه
اجعل المولود اعنى عليه الوجود وقد اصر على ذلك فانقضاء بالمادة والصورة واراد عليه فانها علتان لنفس الماهية قطعاً

لا يستفح على النحو الاول الذي هو سببه الآثار وذا ما لا يترتب عليه تلك الآثار متابع للاول فلا يصلح للمعلول بالذات فان
 المعاد يتبين بعد تحقق بعلم العلم ويمكن ان يقال ان الوجود الظلي غير ما ذكر من الوجوه لان العقل مجرد الاستدلال من
 العوارض الخارجيه فيحصل ما يثبتها المرسله في الذهن ولا بنفسها مجرد عنها وهو في نفسه لا يترتب عليه الآثار ثم تصفيتها
 بالذهن كمنتهى العوارض الذهنيه فممكن لها وجود يترتب عليه الاكشاف وذا ما لا يوجد الاصل ككان الاول هو الظلي
 فلما لا يشار في الذهن وجود ان حقيقه احد هاتين نفسه والاخر بغيره فتم كلام القائل وانه دفع الدفع انتهى وامت وكل من
 يستفح ان يخطب لغلمان ان بل ما ذكر طول ليس تحت طائل واما ما ذكره اول الاطلاق الصوره الذهنيه القائمه بالذهن
 فحقيقه الشئ من حيث هو معنى مالا للصورة كما هو سبب القائلين بحصول الاشارة بانفسها في الذهن فوجوده والصورة
 الذهنيه في الذهن هو بعينه وجود الشئ من حيث هو كما ان وجوده يشتمل في الخارج هو بعينه وجود الطبيعه الانسانيه
 الشئ من حيث هو هو وفرد متحدان بالذات في الواقع فوجودهما واحد الشئ من حيث هو موجود في الذهن حقيقه كما
 زعم من انه ليس بوجوده بل مرتبط به وذلك الارتباط ليس بوجود حقيقه وقياسه على ارتباط المرئي بالمرة بوجوده وشمها
 فانه لان المرئي ليس متحد مع شئها حاصل في المراتك بالذات وانما بينهما علاقة لها كات فثبت وجود المرئي الى المراتك بغيرها
 تجوز انما نسبت وجود الشئ من حيث هو الى العقل بانه فيه حقيقه ضرورة حصول الاشارة بانفسها في الذهن ولا يمكن ان
 يقال ان كلامه على القول بحصول الاشباح اذ لا يستقيم على ذلك سياق كلامه وسابق معنى قوله ان الشئ اذا حصل في
 الذهن وقام به انما على هذا التقدير لا حصول ولا قيام للشئ في الذهن بل شبيه وقوله ثم مجرد العقل انما على هذا التقدير
 لا وجود للشئ من حيث هو في ظرف المعاد اليه حقيقه بل الموجود في ظرف المعاد اذ ان الشئ لا نفسه هذا ولا ينبغي ان
 كلامه متبها فانه حكم في صدر كلامه بان الشئ اذا حصل في الذهن وقام به اكتشف بالعوارض الذهنيه فيصير شخصا عقليا
 ثم نفس وجود الشئ من حيث هو هو في الذهن ولم يخطر له بالبال ان الحصول في الذهن والقيام به هو الوجود وفيه ما اشئ
 بما هو مطلق من حيث هو هو فليس معلوم العلم بالشئ او تحقق العلم غير متوقف على لحاظ الشئ من حيث هو فلو كان كلامه
 في وجوده اذ الكلام في وجود المعلوم هو نفس الشئ المعبر عنه بالشئ من حيث هو فاذ علمنا معنى الانسان مثلا فالعلم
 نفس معناه لا معناه بما هو مطلق من حيث هو هو فان العلم لا يتوقف على هذا المعنى فذا الوجود المعنى ليس مترتب على النظر
 فحققت بعد تحقق العلم والمعلوم فليس في الوجود المعنى هو الوجود الظلي المنسوب الى المعلوم السابق الاصل ولا كلام في هذا
 الوجود كما راعه والصورة الملحوظه بهذا المعنى معلومه بعلم وراى العلم المتعلق بالشئ لاسن هذه الحقيقه وذا العلم على تلك
 الصور والملاحظة بما هي هي القائمه بالذهن على راي القائلين بان العلم هي الصوره المتحد مع المعلوم فافهم فان العلم

مع وضوح الانحياز عن جهة ما ذكره ثانياً بقبوله ويمكن ان يقال اني آخر ما قال فلان حصول ما بهيات الاشياء مجردة عن العوارض
 الخارجية في الذهن بوجوده في نفسه لا يترتب عليه آثار ثم قيامها بالذهن واكتناها بالعوارض الذهنية غير معقول لانها متصفية
 فيما سبق ان حصول شيء في الذهن عبارة عن انحياز عن احوال في القيام به فلما يعقل متأخر قيامها بالذهن عن حصولها فيه ولو كان
 الآخر في الحاظ العقل اذ لا يعقل القدم والتأخرين اشئاً ونفسه فلما يتصور متأخر القيام الذي هو عين الحصول عن الحصول
 وتولد بوجوده في نفسه ان اراد به بوجوده متعل في محل فهو صريح البطلان اذ الوجود في الذهن هو الوجود في المحل ان اراد
 بوجوده متعل في المحل على نحو وجود الاعراض في محلها فهو القيام لا غير ما لا يخفى ان الحصول نحو من الوجود فالهبة في مرتبة
 الحصول السابقة على القيام بالذهن اما ان تكون شخصية او تكون مبهمة والثاني باطل اذ لا وجود لله من دون الشخص
 اصلاً وعلى الاول اما ان تكون ففخصه بشخص خارجي وهو صريح البطلان اذ الهبة في مرتبة الحصول في الذهن مجردة عن
 الشخصيات الخارجية او تكون تشخصه بشخص ذهني فتكون قائمة بالذهن قطعاً في تلك المرتبة وبالجملة فما ذكر من ان الاشياء
 وجودية في الذهن احداهما ظلي والاخر اصلي في غاية السخافة على ان ذلك ما يقضي صريح العقل بطلانه فقد وضع ان كل
 ما ذكره لا يخفى ان لم يفت اليه الحق على ما يدل عليه كلام القوم ان صورة الشئ كما حصلت في الذهن القائمة به موجودة في
 الذهن شخص ذهني قائم به صفة منصفة اليه فمشار لاكتشاف ذي الصورة وهي العلم به في موجودة في الذهن بالوجود الاصلي
 المرتب عليه الا آثار لاكتشاف ونحوه على نحو وجود الصفات الانضمامية للذهن فيه ولذا نسب هذا الوجود الى الشئ ذي الصورة
 كان هذا الوجود بالقياس اليه وجوداً ظلياً فالحوارة اذ حصلت في الذهن فالصورة الحاصلة منها في الذهن صفة قائمة
 بالذهن موجودة فيه بالوجود الاصلي ومشار لاكتشاف انحراف عند الذهن وهذا الوجود واذا نسب الى نفس حقيقة الحوارة
 كان وجوداً ظلياً اذ لا يترتب عليه آثار الخارجية للحوارة فالمرتبة على النظر هو الوجود الاصلي للصورة العلمية لا الوجود
 الظلي للمعلوم لان الوجود الظلي للمعلوم تابع للوجود الاصلي للعلم اعني الصورة العلمية لانه انما يكون وجوداً ظلياً اذا نسب
 العقل ذلك الوجود الى نفس الشئ الذي هو المعلوم فعلة هي علة الوجود الاصلي الذي هو هو او قتي غير متوقف على تحليل
 العقل وتسببه اياه الى شئ ولا يصح ان يكون هو معلوماً بالذات وهذا هو مراد الجيب بقوله ان الظلي تابع وفرع
 للاصلي وهو لا يصح المعاوية بالذات فافهم قوله واما النظر الدقيق لا يخفى على من له نظر دقيق ان الانحيازية عبارة عن
 كون اكتشاف الشئ عند المدرك غنياً عن اعمال النظر والافتقارية عبارة عن كون اكتشافه محتاجاً اليه فيكون انحياز الشئ
 وافتقارية بمعنى كون العلم به غنياً عن انظر واسترته عليه محتاجاً اليه النظرية عبارة عن الترتب على النظر والبدئية عبارة
 فيكون البدئية والنظرية من شئون العلم اولاً وبالذات والعلوم ثانياً وبالعرض والانحيازية والافتقارية مختلفان

بالنسبة الى شخص شخص فشي واحد قد يكون مقتنيا بالقياس الى شخص متجليا بالقياس الى آخر فان لبعض الاشخاص يحتاج
 في الكشف شي عنده الى النظر لبعض الآخر ليعني في الكشف عنه عن ذلك ويختلف مراتب التجليات والاشياء واختلاف
 باختلاف الاشخاص والادوات فالاعلمانية والاختفائية ليستا حالتين للشئ في نفسه الا لما اختلفتا والذهن الصافي
 حاكم بان الشئ لا يكون متجليا الا على شخص فيها حالتان للشئ بالقياس الى الاشخاص المدركين ليستا حالتين له في
 نفسه فاشي اذا لم يكن مقتنيا الى شخص فليس متجليا ولا ضاحيا كما لا ينبغي وان ازيد بالاعلمانية والاختفائية غير عنا بها المفهوم
 المتبادر فليس حتى ينظر فيه من الاعاجيب قوله في تفسير الاختفائية هي الجهورية فان الجهورية عدم المعلوماتية عما هي من
 شاة فعلى تفسيره يعلم ان لا يكون شي من المعلومات نظرا وان يسلب النظر عن النظرية بعد المعلوماتية بالنظر وان يعد
 كل ما هو مجهول بالفعل ولو لم يتج في علمه الى نظره مستدلالا نظريا وخير التصورات والتصورات في الابد هييات ضرورية
 ان كل ما هو متصور او مصدق به معلوم لا مجهول ثم الجهورية التي تختلف باختلاف الاشخاص والادوات فهي ليست حالة
 للشئ في نفسه ان ازيد بالجهورية معنى آخر فليست تصورا ولا حتى ينظر فيه قوله اذا مدار النظرية على تحقق الواسطة في الحصول
 الذهنى بل مدار النظرية على تحقق الواسطة في العلم بالشئ والادوات وفي حصول الذهنى بالعرض من حيث ان العلم لا يكون
 بدون حصول الذهنى حتى لو لم يتحقق الواسطة في علمه كان علمه نظريا من دون تحقق الواسطة في حصول الذهنى ولو سلم ان مدار
 النظرية على تحقق الواسطة في حصول الذهنى فاللازم من ذلك ان يكون المقرب على النظرية حصوله في الذهن لانفسه ويكون حصوله
 في الازمان متسلسلا باختلاف الازمان فقد تحقق الواسطة في حصوله في بعض الازمان في زمان ولا يتحقق في حصوله
 في بعض آخر من الازمان او في ذلك الزمن في زمان آخر فغلت البديهة والنظرية باختلاف الاشخاص والادوات وهو متعلق
 بديهية فانه نعم ان البديهة والنظرية صفتان للشئ في نفسه انها لا يختلفان باختلاف الاشخاص والادوات قوله وحصول
 القوة القدسية قد عرفت ان الجهورية تختلف باختلاف الاشخاص والادوات فاشي عند صاحب القوة القدسية ليس
 مجهول سلبا فليس عنه نظريا واما الجهورية بحسب مطلق حصوله للذهن فهي متحققة في بعض الاوليات البديهية اذا لم يعلمها
 مدرك من المدركين في حين من الاجيان فان قيل انها ليست مجهولة في نفسها قلت المقتل معنى الجهورية الشئ في نفسه قال
 انها تفرق قطعا بين العقيدة الفاعلة لكل عظم من بحر وبين العقيدة الفاعلة للعالم عاود وما ذلك الا لان الاولى ليست
 مجهولة في نفسها لثانيتها مجهولة في نفسها واحكامت معلومة لصاحب القوة القدسية قلت الفرق هو ان الاول لا يحتاج
 اعلم اى الازمان بها الى اعمال النظر في الغالب الثانية يحتاج الازمان بها اليه غالبا فالترتب على النظر وعدمه من شان
 العلم بالذات كما سبق بتحقيقه قوله فالمقصود من النظر والادوات معلوماتية احتمالت في الخيال في الكاشية وبالجملة المقصود

تحصيل الاشياء بالكنه او بالوجه وحصولها في الذهن لا يدخل للعوارض المشخصة الذمينة وليس المقصود تحصيل حقيقة العلم
كانت مجمدة كمال المحرود والاهوية ومفصلة بذاتي التصور وكذا المقصود حصول الاذعان وتعلقه بالنسبة نفسها لا من حيث
هي قائمة بالذهن وكشفه بالعوارض الذمينة انفسية ثم الحصول على كذا ترتب عليه الآثار وان كان منسوب الى الصورة العينية
بالذات كمنسوب الى نفس المهيبة من حيث هي هي ايضا لان وجود الشخص بوعينه وجود الطبيعة مع ان الوجود لفظي بالخص
الذي تحققناه اخيرا في الحاشية بصير المعلومات والعرض من قوائم الحصول الاصلية التبية على دفع ما عر المرود من ان الصالح
للمعلولية هو الوجود الاصل للعلم ان الوجود لفظي للمعلوم ووجه الدفع اولا ان الوجود الاصل وان كان للعلم بالذات فهو للمعلوم ايضا
بالذات فصير وجود للمعلوم للمعلولية وثانيا ان الوجود اظلي الذي هو للمعلوم ايضا صالح للمعلولية كما بينه في الحاشية لمحاكاة
على قوله لا نه دفع وقد سبق نقله فيما سبق وانت تعلم ان كلامه في هذا المقام في غاية الاشكال الاضطراب اما كلامه في
اشترط فلا يصح في ان المقصود من النظر اولا بالذات معلومية التحقائق والعقود فيكون هو المترتب على النظر ان المترتب عليه هو المقصود
العلم بها فالمقصود من النظر اولا بالذات هو العلم بالتحقائق والعقود فيكون هو المترتب على النظر ان المترتب عليه هو المقصود
فقد انطقه الله بها بالحق فافانته له فهو عليه سيا في الكلام على قوله لا تفصيل تحقائق علومها عن طريق انشاء الله تعالى واما
كلامه في الحاشية فالان قوله المقصود تحصيل الاشياء بالكنه او بالوجه ان اراد به ان المقصود علم الاشياء بالكنه او
بالوجه فلم يكن المقصود المترتب على النظر هو العلم بالمعلوم كما عرفت ان اراد به ان المقصود بالذات هو ان يوجد في الذهن
كنه الاشياء او وجهها واما العلم بها بالكنه او بالوجه فلازم وجوده في الذهن وليس مقصود ذلك ثم كيف ولا يقصد بالذات العلم
بالشيء واما حصوله في الذهن فلازم المقصود بالذات وليس مقصود بالذات حتى لو كان العلم به من حصوله في الذهن كما هو عند
الناظرين لحصول الاشياء في الذهن وجه المقصود بالذات من النظر عن العلم بالشيء من دون حصوله في الذهن اما لو كان
حصوله في الذهن بدون العلم به لم يحصل المقصود بالذات اعني العلم به وقد عرفت فيما سبق انه قد تحقق حصول الشيء في الذهن
ولا يتحقق ما هو المقصود من النظر كما اذ صور الموضوع والمحمول والنسبة في الذهن وشك فيها ثم عمل النظر وقام البرهان
على ثبوت المحمول للموضوع فحصل الاذعان فنصول الشيء متحقق في صورة الشك المقصود المترتب على النظر اعني الاذعان
غير متحقق فلا يمكن ان يقال ان المترتب على النظر هو الحصول الذمينة بل هو الاذعان بالنسبة واما قوله لا يدخل للعوارض
المشخصة الذمينة فان اراد به لا يدخل لتقل العوارض الذمينة فيما هو المقصود من النظر بالذات فصحيح اذ ربما يحصل ما هو المقصود
من النظر من دون تقل تلك العوارض كمن في كمال لا يجدي الا ليقول احد بان المقصود بالذات من النظر لتقل تلك العوارض
وان اراد بانه لا يدخل لتلك العوارض فيما هو المقصود بالذات من النظر فهو في غاية السقوط اذ قد تبين ان المقصود بالذات هو

العلم بالاشياء ولا يتحقق العلم بالاشياء بدون تحقق تلك العوارض اذ العلم عندهم هي الصورة المكتشفة بتلك العوارض كقولنا
 هذا مثل البانينا هو المقصود بالذات ثم على انه لو سلم ان تلك العوارض لا دخل لها فانما يكون ذلك جهة على من يقول ان العلم
 هو الصورة الذهنية المكتشفة بتلك العوارض لا على من حقق ان العلم حاله غير الصورة واما قولنا ليس المقصود تحصيل حقيقة العلم
 فسيأتي الكلام ان شاء الله تعالى عن قريب اما قولنا ان المقصود حصول الاذعان فصح فان المقصود المترتب على النظر الاذعان لكن
 الاذعان هو العلم التصديقي فيكون المترتب على النظر هو العلم لا العلم كالحاجة كما ان المترتب على النظر في التصديقات
 هو الاذعان كذلك المترتب على النظر في المقصودات هو المقصود المعروف اما بالوجود او بالكنه هو العلم هو النظري المترتب على النظر فانما
 ليس المقصود من النظر في المقصودات هو حصول المقصود والمقصود عنه في التصديقات هو حصول الاذعان فانما قلنا قلنا
 ان اريد بحصول المقصود حصول الظلي اي الوجود الذهني للمقصود فسلم انه ليس مقصودا بالنظر لكن حصول الاذعان بمعنى وجوده
 الذهني ليس مقصودا بالنظر في التصديقات فان المترتب على النظر البرهاني هو الاذعان بالنتيجة لا وجود معنى الاذعان في البرهاني
 وان اريد بحصول المقصود وجوده الاصيل انما عت للعالم فلا نعلم ان ليس مقصودا من النظر بل هو المقصود بالذات كما ان وجوده
 الاذعان اصالة للعالم هو المقصود من النظر في التصديقات واما قولنا ثم حصول الاصيل فبني غاية السخافة لان الوجود الاصيل
 الذي هو العلم فانما النسب الى العالم كان ذلك الوجود بالقياس الى المعلوم وجوده اظليا كما حققنا فيما سبق فالعمل بالنظر المترتب عليه
 هو الوجود الاصيل للعلم اما الوجود الظلي للمعلوم فمترتب عليه بالعرض فان وجود الطبيعة انما يرتب على النظر بترتب وجود الفرد
 فان شئت وجود الفرد الى الطبيعة انما هي في الملاحظة التي بحسبها يتميز الفروع الطبيعية وبالعكس عند التمثل فمترتب ذلك فيما
 سبق ونبدأ على ان المترتب على النظر هو الوجود ان نفس الماهية اثر بالذات الجاعل الحق بل عبده والافالحي ان المترتب
 على النظر ليس هو وجود الفرد بل نفس حقيقة العلم وهي نفس تقريرها بتشخص وتكون فردا من الحقيقة المطلقة ثم نتم ما ذكره
 كان المترتب على النظر وجود المعلوم ووجود العلم كليهما فلا يستقيم ما ذهب اليه من نفي كون النظرية صفة للعلم بالذات واما قولنا
 ان الوجود الظلي فقد قلنا عليه فيما سبق **قوله** واعتقد النفس الامرية كون المقصود من النظر والا بالذات معلومة الحق
 واعتقد النفس الامرية على الاطلاق غير ظاهر كبريت وربما يرتب على النظر معلومة العقود الكاذبة كما في نتائج بعض الاقضية
 الجبرية وسائر الاقضية السفسطية لان ايكل انه اراد بالنظر الظلي الصحيح والاصح انه غير لما لم المقام اذ الكلام في حلق نظر قوله
 التحصيل يحتاج معلومها ان اراد انه ليس المقصود بالذات من نظر تفصيل محتاج علومها اي كونها موجودة في الذين هو جلي
 فسلم لكن الكلام في ذلك لا نفعل بان المقصود بالذات من نظر العلم القاعم بالنفس المتعلقة بالاشياء لا حصول معنى
 العلم في الذين حتى يروا علينا ما ذكره وان اراد انه ليس المقصود بالذات من النظر محتاج العلوم القاعمة بالنفس المتعلقة

بالاشياء فذلك ممنوع بل الحق ان المترتب على النظر علم الشيء وهو قائم بالنفس قياما اصليا فالمقصود هي حقيقة العلم الجملة
القائمة بالنفس كما عرفت **قوله** واما التصرف في معنى التوقف لما عرف القوم النظرى بما يتوقف على النظر وروى عليهم انه من
شئ الا وكفى لصاحب القوة القدسية بلا نظر فلا يكون شئ متوقفا على نظر فلا يكون شئ نظريا فايجاب عنه البعض بان
التوقف ههنا عبارة عن العلاقة لمصلحة التوسيط الفاعل ولا شك ان الشئ يترتب على النظر وان كان يمكن ان يحصل بدون النظر
فيصح ان يقال وجبه النظر فصل الشئ فيكون الشئ متوقفا على النظر اي مترتب عليه فيكون نظريا بالقياس الى صاحب النظر
وحاصلا بدون النظر لصاحب القوة القدسية فيكون بدوياً بالقياس اليه فالبدئية والنظرية يتخلقان باختلاف الاشياء
والاوقات وحاصل الجواب من كون التوقف بمعنى امتناع الثاني اي المتوقف بدون الاول اي الموقوف عليه لكون
التوقف بمعنى الترتيب لا يخفى ان هذا الجواب غير يثني على جواز تعدد العلل المستقلة لكن المجيب اورده حيث تجوز تعدد العلل
المستقلة عند كون التوقف بمعنى الترتيب مستقلا فيما بينهم متداولا في كتبهم ولا وجه لبناء الجواب على هذا التجوز لكن الشارح
قد جرى على عادة في النسخ بعض الاذكياء من المتأخرين ولعله توهم انه على ما قال المجيب يكون النظر والمحدث كلاهما
علتين للشئ فاذ يحصل لصاحب القوة القدسية بالمحدث ولغاقد القوة القدسية بالنظر وبما ينشئ على جواز استناد شئ الى
علتين مستقلتين وهذا التوهم في غاية السقوط اما اولاً فلان النظر والمحدث ليس شئ منهما عللة مستقلة لحصول الشئ بمعنى
الموقوف عليه التام حتى يكون تجوز استناد حصول الشئ اليهما تجوز الاستناد شئ واحد الى علتين مستقلتين بمعنى الموقوف
عليه التام بل الموقوف عليه التام هو مجموع علل حصول الشئ وليس ذلك المجموع هو النظر بل النظر من اجزائه وسماته واما ثانياً
فلان الشئ حصولات متعددة متغايرة وحصوله لصاحب النظر غير حصوله لصاحب القوة القدسية فالشئ المعلول للنظر والمحدث
واحد بالعموم وتوارد العلل المستقلة بمعنى الموقوف عليه التام على معلول واحد بالعموم ليس محال اصلاً فلو سلم كون النظر والمحدث
علتين مستقلتين بمعنى الموقوف عليه التام فاستلزامه الجنبى عليه ممنوع كيف والوحد بالعموم يكون لعلل مستقلة لاجل تعدد وجوده
فظهر ان ما توهم الشارح في هذا المقام ليس كدثرة معنى فضلاً عن ان يكون له جدوى **قوله** وهو محال توارداً للعلل المستقلة
على معلول واحد شخصي محال لما ذكره لكنه مبطل عما نحن فيه اذ المعلول ههنا واحد بالعموم لا حصولاً متغايراً ان حصول النظر
وحصول بالمحدث وتوارد على معلول واحد بالعموم وهو يتحقق ههنا ليس محال والسبيل غير ناهض على استقامته اذ لو فرض
وجود احدهما وعدم الاخرى يتحقق احد حصولات العلل ولا يتحقق الاخر من حصولاته من دون لزم الترجيع بلا مرجع او اجتماع
المتضامين **قوله** يلزم الترجيع بلا مرجع قال في الحاشية لان الممكن كما يحتاج في وجوده الى وجود العلة كذلك يحتاج
في عدمه الى عدمها فلو كانت احدهما موجودة والاخرى معدومة ووجد المعلول ولم يتقدم بعدم الاخرى يلزم استرجاع

بلا مرجح فان المفروض ان كلا من علتي الوجود والعدم متحقق والا جتمع التناقضان ولما كان العدم غير محتاج الى التاثير لم يلزم ترجيح
الموجود قال الاستاذ في حاشيته على شرح المواقف فيه نظر لان العدم كيفية عدم التاثير في الوجود فعملته عدم عمله الوجود
لما فرض ان علته الوجود متحقق اكد العلتين لا يعينها كان علته العدم انتفاها معا ولو سلم ان يكون علته العدم عدم احد هما
لا يعينها فكل واحد منهما يثبت ان علته العدم كانت عدم بذاته فلم يتحقق علته العدم بناء على ان المفروض ان علته
احدى العلتين لا يعينها بحيث لو وجدت واحدة منهما يوجب المعلول وبهذا النظر صرح الاستاذ في حاشيته بالاحتياط في ان
النظر الثاني الذي هو بعد التسليم صرح من قبل القائلين بالتوارد على وجه البديهة من قبل من قال بطلان وجه التناقض
او الاجتماع انتهى انت تعلم ان الدليل انما يقيم على البطلان قواعد العلل المستقلة على معلول واحد شخصي بان يكون مقتضى
كل واحدة منهما مغل في تحقق المعلول فانه لو جاز ذلك وتحقق احد العلتين وانعدم الآخرى لزم اما اجتماع التقيضين و
ذلك ان وجه المعلول والعدم معا والتزج بلا مرجح وذلك ان وجه المعلول فقط لو انعدم فقط ولا يمكن ان يقال ان علته
الوجود احدى العلتين لا يعينها اذ على هذا بخصوصية كل منهما يكون العلته هي القدر المشترك للمفروض ان خصوصية كل منهما مغل في تحقق
المعلول لا يمكن ان يقال ان علته العدم انتفاها للعلتين مع كيفية فرض ان علته الوجود كل من العلتين بخصوصها كانت عدم عدم كل من العلتين بخصوصها
لا انتفاها جميعا لان علته العدم عدم علته الوجود وعلته الوجود كل واحد من العلتين بخصوصها فظهر سقوط ما ذكره من النظر
فان بناء على ان العلته احدى العلتين لا يعينها وهو خلاف المفروض اذ الكلام على تقدير ان يكون العلته كل واحد من
العلتين بخصوصها ويكون بخصوصية كل منهما مغل في وجود المعلول واما النظر الثاني الذي هو بعد التسليم فالنظر الثاني لان
علته العدم هي عدم علته الوجود وعلته الوجود هي كل من العلتين بخصوصها فكما ان علته الوجود وعلى هذا التقدير متعددة كذلك
علته العدم اذ عدم التعدد متعدد فاذا تحقق احد العلتين بخصوصها وعدم الآخرى بخصوصها فقد تحقق علته الوجود وعلته العدم
معا فيلزم اما اجتماع التقيضين او التزج بلا مرجح وبناء على ذلك وحده علته العدم وهي لا تنصور على تقدير تعدد علته الوجود فلو
تعددت علته الوجود ووجدت احدى علتيه لم يتعين ان علته العدم عدم بذاته العلته الموجودة حتى يقال انه لم يتحقق علته العدم
عند وجود احدى علتي الوجود بل كان عدم بذاته العلته الموجودة علته العدم كذلك عدم العلته الاخرى المعدومة علته العدم وهو
متحقق فتمت علته العدم وبهذا خبر بادق مماثل قوله فالحق ان الخصوصيات لمخافة فاقيل اذ كانت العلته حقيقة هي
القدر المشترك كانت العلته بهيمة والمعلول واحد نصيبا فيلزم صدور المفضل من غير المفضل وهو مما يلي عنه الوجود ان المفضل
الذي على حقيقة واحد بال شخص هو البعد الاول بل ذكره والعلل المتعددة التي يمكن ان يكون خصوصياتها لمخافة وكون العلته
حقيقة هي القدر المشترك بينهما ليست بجاعلة بال حقيقة بل هي من متمات العلته ولا استبعاد في ان ليست واحد بال شخص

الى جاعل واحد بالخصيصة يتم عليه بواحد بالعموم يستحق وحدته العامة بواحد بخصوصياته واستيفار الكلام في هذا المرام يستدعي
 خروجاً من المقام قوله فاعلم فيه قال في الحاشية اشارة الى الجواب بان التحقيق الثابت بالبرهان ان الامر لا يجمع لدخول الفاعل
 بهو الترتيب والترتيب الا فيحتاج امران متلازمان يستلزمان امتناع حصول الموقوف بدون حصول الموقوف عيلاً ان الترتيب
 اثر كالمطل للترتيب عليه الا اثر لا يتحقق عن المبداء فالعلامة الصحيحة لدخول الفاعل بالتحقيق بين المعلول والقدر المشترك بين
 اعلتين في صورته التبادل والتعاقب انتهى ولعل التحقيق ان الوجود الشخصي بما هو كذا لك لا يترتب الا على علة مستقلة واعلم
 بالخصيصة فترتب عليه بما هو احتياجه اليها وما هو وجوده الطبيعية فهو وان كان متحاضراً وجوداً شخصاً لكنه غير مضمون بخصوص الوجود
 الشخصي فلا يحسن وجوده الطبيعية محتاجاً الى علة الوجود الشخصي بما هو كذا فكيف فهم يكون مترتباً عليها اذ يحصل بها وان كان يحصل
 بغيرها ايضا فيتمتع الترتيب هناك دون الاحتياج فاشي اذ حصل حصولاً بدون النظر شخصاً وكان له حصول آخر بالنظر في
 انه محتاج الى النظر ضرورة حصوله بدونه وصديق انه مترتب على النظر فالترتيب بالذات كانه نعم من الاحتياج بالذات فافهم
قوله فالصواب في الجواب انما انكسبه بعض الاكابر من المتأخرين وهو من فاضل الباطل اعلى هذا لا يحصل القطع ببدئية
 بدئية من البدديات اذ لا يخرج من شيء بان شيئاً من انما حصوله غير متوقف على النظر حتى يخرج من بدئيتها ويجوز ان يكون متعلق
 البرهان بمصادرات الهندسة نظرية حاصلة بالنظر يلزم ان لا يكون الجزئيات بدئيتها لجواز ان يتوقف حصولها البعض
 الا اذا بان في بعض الاحيان على النظر ويلزم ان لا يكون الشايدات والحدسيات بدئيات لجواز توقف حصولها البعض
 الا اذا بان على النظر وما اعتد به بالتركيب عن هذا من ان الحكم الحاصل بالمشاهدة والحدس غير الحكم الحاصل بالنظر والاول
 الذي هو بدئيه لا يمكن حصوله بالنظر لا يجد بدئيه شيئاً لانه انما يتم اذا كان البدئيه والنظرية مختلفتين باختلاف انما الحصول و
 كان البدئيه عبارة عن الحصول بالنظر والنظرية عبارة عن الحصول بالنظر ولم يكن النظمي
 ما توقف تخمين انما حصوله على النظر والبدئيه ما لم يتوقف تخمين انما حصوله على النظر وهذا خلاف مذموب هذا القائل
 واما اذا كان النظمي ما توقف تخمين انما حصوله على النظر كانت الحدسيات والشايدات نظرية ولا يلزم من حصولها
 بالنظر فثبت انها على راء قطعاً ان يكون بعض انما حصولها متوقفاً على النظر ويصدق عليها تعريف النظمي بالمعنى الذي
 اختاره ولا يصدق عليها تعريف البدئيه بالمعنى المذكور اصلاً وبالجملة فلهذا هذا المرام ان يظن من ان يظن في نفسه اكره من
 ان يخصى قوله من غير تصرف في معنى التوقف انت تعلم ان هذا الجواب وان كان سالماً عن التصرف في معنى التوقف فيه
 مستغنى عن النظمي والبدئيه قوله لا يقال لما ذكره المحجب ان معنى النظمي ما توقف مطلق حصوله على النظر ومعنى البدئيه
 ما لا يتوقف حصوله المطلق عليه راء عليه انه على هذا لا يتم استدلال القوم بلزوم الدور ولست على البطلان نظرية لكل الجواب

الى نظري لا يتوقف على نظري آخر بل يحصل بالحدس فاجاب عنه الشارح بوجوب الاول ان ذلك ليس الزام علينا اذ
 الاستدلال المذكور لا يتم عندنا فلا يجب علينا اتمام الاستدلال الثاني انه لو فرض اتمامه فبالقياس الى فاقد القوة
 القدسية بما هو فاقد فيكون كل نظري عند متوقف المحصول على النظر فيلزم الدور والتمسركلا الجوابين في غاية السخا
 اما الاول فلان هذا الجيب اكان مجبور للاصطلاح من عند نفسه فلا كلام معه اذ لا مشاحة في الاصطلاح والكلام كان معهم
 فلا يلزم من ان يجب من قبلهم ولا يساغ لان يجب اصطلاحا من تلقا نفسه اكان ممكبا من قبلهم فعليه اتمام الاستدلال
 الذي ذكره وحفظناهم عليه اما الثاني فلان هذا الاستدلال لا يتم على راي المحجب بالقياس الى فاقد القوة القدسية
 بما هو فاقد للثبوت اذ لا يجب ان يكون فاقد القوة القدسية فاقد الحدس فربما يحصل الحدس لمن ليس له قوة قدسية
 ايضا قال المص فليزم تقدم الشيء على نفسه تقدم الشيء على نفسه باطل بديهته العقل والدور موجود متوقف الشيء على ما
 يتوقف على ذلك الشيء يستلزم تقدم الشيء على نفسه فيكون باطلا والدور ليس ببعينه تقدم الشيء على نفسه حتى يكون الطال
 الدور مبطان تقدم الشيء على نفسه مصدرة على المطلوب كما قلناه الامام ثم استحالة تقدم الشيء على نفسه بديهته اولية
 لا تحتاج الى بيان فضلا عن برهان وما يستدل به على استحالة كما ذكره الشارح فيما ياتي منه من ان الدور يستلزم
 تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وكما يقال من ان الدور يستلزم ان يكون الشيء الواحد بما هو كذلك موصوفا بالتضاد
 اعني العلية والمعلولية والتقدم والافور واللام صريح البطان وتجوزة مستند بما اشتهر من قطع العالمية والمعلومية
 المتضادين في الواحد بما هو كذلك في علم الشيء بنفسه اكان الزام على الذي يبين الى اتحاد العلم والعالم والمعلوم في علم الشيء
 بنفسه اذ ما اعتدلا ثم والافتقار في ما سبق سقوطه وكما قيل من ان الدور يستلزم كون كل من الدارين محتاجا و
 محتاجا اليه المحتاج المعلوم لا يستلزم عنه معينة محتاجا اليه معيضا والمحتاج اليه المعين يستلزم المحتاج المعين فيلزم ان
 يستلزم كل منهما صاحبه بخصوصه ان لا يستلزم بخصوصه فليس باظهر من المدعى اما الاول فلان كثيرا من الحكماء
 ذهبوا الى كون كل حادث مسبوقا بحادث آخر الى نهاية فلا يتحقق في السلسلة الغير المتناهية ما بالذات فجزوا وتحقق
 ما بالعرض بدون ما بالذات والى اركان هذا التجزئة باطلا كنه يدل على ان بطلان قد ينقضي عليهم ولم تجز الدور واحد من البله
 ايضا فلا ينبغي ان يدل على استحالة الدور بما هو نفس استحالة منه وكذا الثاني لما عرفت من تجزئ بعضهم اجتماع المتضادين
 في واحد في علم الشيء بنفسه اكان تجزئهم باطلا وعدم تجزئ واحد تحقق الدور واما الثالث فلان دعوى عدم استلزام
 المحتاج المعين المحتاج اليه المعين كلياً ممنوعة ودعواه جزئياً لا تنفي لجواز ان يستلزم المحتاج المعين المحتاج اليه المعين في خصوص
 الدور فان استدل على كلياته العري ولم يناقش في الاستدلال وسلم الدليل عن المنع والنقض فنع ذلك كله كيما لا يلبس

المقام على الظاهر الدور حتى يكثرت المدعى وبطلان الدور فيكون الاستدلال به على نفس حال المدعى بل مراتب غير متناهية
 تنبيه آخر على استحالة الدور تقريره ان في الواقع مقدمتان بينهما ان الاولى ان الشيء لا يباير نفسه الثانية ان الموقوف
 غير الموقوف عليه فلم يكن الدور مستحيلا وكان الشيء موقوفا على نفسه في الواقع كان غير نفسه في الواقع بحكم المقدمة الثانية ثم
 نفسه عينه بحكم المقدمة الاولى نفسه موقوف وموقوف عليه فيكون نفسه موقوفا على نفسه موقوفا على نفسه غير نفس نفسه
 بحكم المقدمة الثانية ثم نفس عين نفس نفسه بحكم الاولى نفس نفس موقوف وموقوف عليه نفس نفس موقوف ونفس نفس
 نفس موقوف على نفس نفسه غير نفس نفس نفس بحكم المقدمة الثانية ثم نفس نفس نفس عين نفس نفسه وطمع برافيدم تقدم
 الشيء على نفسه بمراتب غير متناهية ولا يمكن ان يقال ان تغاير الموقوف والموقوف عليه وان كان خافى نفس الامر لكنه
 ممنوع على تقدير الدور وفي ذلك تسليم لما اودعنا من استحالة الدور نعم لو ادعى احدنا على تقدير استحالة الدور ان يقدم شيء
 على نفسه بمراتب غير متناهية يعني ذلك على المتقدمين المذكورين توجب علينا ان صدقها على التقدير شكوك اذ لا جرم
 بتقارر الاحكام الواقعية في عالم التقدير وان صدق المقدمة الاولى منات للتسلسل اسي المتبادي الى الابد نهاية لا دانا
 يتصور على تقدير تغاير بين الشيء ونفسه وصدق المقدمة الثانية منات للدور لانه يستدعي اتحاد الموقوف والموقوف
 عليه فالدور لا يتسلم التسلسل على ما قرنا فلا يتوجه شيء او المقصود الدلالة على استحالة الدور في الواقع بان الدور يتحقق
 في الواقع ولم يكن مستحيلا صدقت المقدمتان المذكورتان لانها واقعيتان والواقع لا يصام شيئا من الواقعيات فيلزم التسلسل
 كما قرنا فلمن ان الدور مستحيل في الواقع ولا مجال لان يقال ان بتقارر الاحكام المتحققة في الواقع في عالم التقدير شكوك
 فيه لان ذلك يكون اعتراضا بما اودعنا وهو استحالة الدور فافهم فان المقام قيق قوله وليس المطلوب ههنا فان المطلقة
 ههنا الدلالة على استحالة الدور والتسلسل انفسى استحالة منه فلا يصح الاستدلال باستحالة على استحالة الدور لما تقدم الشيء على
 نفسه بمراتب غير متناهية فهو ايجز استحالة من الدور فصح بيان استحالة الدور قوله توضحه بنى الدليل على مقدمات الاولى
 ان الكثرة الغير المتناهية معروضة لعدد الثانية ان كل عدد يمكن تضاعفه اثنان ان عدد تضاعف ازيد من عدد الاصل
 الاربعة ان زيادة الزائد بعد الضرب احوال المزيد عليه الخامسة ان تناهى العدد يستلزم تناهى المعدود فلو وجدت كثرة
 غير متناهية عرضها العدد يكمل الاولى ولكن تضاعفها بحكم الثانية وراو عدد تضاعف على عدد بحكم الثالثة وكان زياده على
 عدد لا يجد الضرب احوال عدد بحكم الاربعة واستلزم تناهى عدد تناهيا بحكم الخامسة فيلزم تناهيا مع فرضها لا متناهية
 وقد حكم المجازي ولون على بعض مقدماتها ففهم من منع الاولى قائما لان الكثرة ان كانت غير متناهية من ايجابين لا تكون محروقة
 لعدد لان كل عدوله مبدئيتين هو الواحد فالكثرة الغير المتناهية من ايجابين لا يمكن ان يعرضها عدو الاثنين المهدر

لهذه الكثرة فلا يكون غير متناهية من الكمانيين هـ واذا جاز عند العقل ان يوجد نحو من الكثرة غير معروف للعدد فمن
الكمانيين ان لا يعرض العدد للكثرة الغير المتناهية من جانب واحد اليه وبعوى الضرورة غير مسموعة وكفى ان منع هذه
المقدمة منع لامر ضروري اولى لان الكثرة عبارة عن الآحاد وتحقق الآحاد بدون الاعداد لا العقل اصلا فكما تحقق
الكثرة تحقق العدد بالبداهة العقلية سواء كانت الكثرة متناهية او غير متناهية من جانب ومن جانبين كيف والكثرة وما
عن الوحدات ولا يمكن تحقيق الوحدات بدون تحقق العدد وهذا ظاهر جدا وكون الواحد مبدرا للعدد ليس بمعنى انه طرف
من كميته حتى لا يمكن عرض العدد للكثرة الغير المتناهية بل بمعنى انه خبر من العدد فان العدد متالف من الآحاد ومعنى
انه اول الاعداد وخذ من جعل الواحد عددا او معنى انه واحد للجميع ومع ذلك فقياس الغير المتناهى من جانب على الغير المتناهى من
الكمانيين فاسد لطبيع الفرق بينهما كذا افاده فاقم اكمار قدس امسرو ذلك ان تقول في انزاعه ما توهمه تعالى ان الكثرة
الغير المتناهية شتملة على كثرات كل منها كثره متناهية وان كان مجموع تلك الكثرات غير متناهية والكثرة المتناهية شتملة لا محالة
على الواحد فاشتمل على الشئ اشتمل على ذلك الشئ فالكثرة الغير المتناهية شتملة على الواحد فيكون الواحد مبدرا لهما
بالضرورة فقط ما توهمه ان يثاره على ان الواحد ليس مبدرا لهما ونشأ الاشياء هو علم الفرق بين المبدرا بمعنى الجزو وبين
المبدرا بمعنى الطرف ثم لو فرض ان الواحد مبدرا للعدد بمعنى انه طرف له وان الكثرة الغير المتناهية لا طرف لها ولا مبدرا فلا يكون
معرفة للعدد كما توهمه لكن اذا قسمنا الكثرة الغير المتناهية بتحقيق الطرف في كل من قسمها وواحد فيكون كل من قسمها
معروضا للعدد مثبت الدعى بالكثرة وبالحكمة فالمقدمة الاولى خير قابلية للضعف ونهزم من منع المقدم الثانية ومنعها اقرب
من ان يلحق بالجزو ان يكون تضييع غير المتناهى محال لافلا بلا ثبات امكانه من دليل واقيل في اثباته ان
ان كل مرتبة من مراتب العدد انتزاعية وكل ما للضعف انتزاع قابل للتضييع بالضرورة والاسطر كنه لا تقفيا في غاية اسقوط
لان معنى كون كل مرتبة من مراتب العدد انتزاعية هو انه لا وجود بالذات لشي من مراتب العدد والا في الذهن بعد انتزاع العقل
بمعنى كونه لا تقفيا ان انتزاع العقل لا يقف على حد لا يمكن بعده فجزو ان يكون المعدودات موجودة غير متناهية بالفعل وتكون
في الواقع فظا لا انتزاع العدد الغير المتناهى لكن يكون مراتب العدد التي ينتزعها العقل بالفعل متناهية لكن لا الى نهاية لا
يكن بعد ما خفاه المرام ما ذكره امكان تضييع مراتب المتناهية التي ينتزعها العقل بالفعل مما لا يجدي نفعنا اذ لا خلف في
اللزامة على تلك المراتب المتناهية ولا يلزم ما ذكره امكان تضييع العدد الغير المتناهى الذي لا ينتزع العقل بالفعل واما
فظا انتزاعه هو المعدودات الغير المتناهية فليست انتزاعية ولا لا تقفية حتى يلزم ما ذكره امكان تضييعه فاقود سلك الشرح
لرفع ما في هذه المقدمة سلكا آخر سياتى بانشاره تعالى ونهزم من منع المقدمة الثالثة قائلان ان الامور الغير المتناهية غير

قابلية للزيادة والنقصان كونهما من عوارض الحكم من حيث التناهي نعم يمكن الحكم بالتساوي بين اللاتناهيين من حيث
عدم القطع آحادا وبأية كون الكل عظم من الجزء في التناهي مسلمة وفي غير التناهي ممنوعة ولحق ان هذا مكابرة مع
البهية العقلية اذ لا مجال للاكثار زيادة عدد التضعيف على العدداصل لتعليم إمكان تضعيف الغير التناهي فان اكثار
زيادته انما للتضعيف بالحقيقة كما لا يخفى **قوله** يجب ان يكون آحادا واحدا بكمليتين لان آحاد جملة الوحدات ضعف آحاد جملة
الاشئنيات آحاد جملة الاشئنيات نصف آحاد جملة الوحدات بالبهية العقلية فلو وجدت جملة اشئنيات غير تناسبية وجد
جملة واحدا غير تناسبية اليه ويكون عددا واحدا جملة الوحدات ضعف عددا واحدا جملة الاشئنيات بالبهية فيلزم ان يكون
عددا واحدا جملة الاشئنيات متناسبا كونه قابلا للزيادة عليه قد فرض غير تناسبه من هذا محصل كلام الشارح واغترض عليه
فاتم الحكمه قدس سره بانه ان اراد الاشئنيات الموجودة اى العارضة لاجزاء السلسلة فسلم انها غير تناسبية وضعف آحاد
الاشئنيات الزيادة بعد انصرم آحادا للمزيد عليه بل الزيادة الظاهري في الاكثال لان كل اشئين اثنين من هذه المجموعات
زائد على كل واحد وان اراد ان يتصل بجمع هذه الاشئنيات فيحصل سلسلة وتجميع الآحاد فيحصل سلسلة ويحكم بان آحاد السلسلة الاولى ضعف آحاد
الاشئنية فزيادة الزائد بعد انصرم آحادا للمزيد عليه في الحكم انخرعات لتصل فليعلم انه التناهي في نفس الامر انتهى وانت تعلم ان ما افاده
بمغزل عما اراد الشارح واغترضه انه لو وجدت جملة اشئنيات غير تناسبية وجدت جملة وحدات غير تناسبية اليه ولا ريب في ان
جملة الاشئنيات على هذا التقدير جملة موجودة معروفة لعدد معين قطعنا ولا في ان جملة الوحدات ايضا جملة موجودة معروفة
لعدد معين لاني ان عدد جملة الوحدات ضعف عدد جملة الاشئنيات ويكون العدد ضعف العددا آخر انما يتصور بعد انصرم كل
العدد الآخري فليعلم تناسبيه وقد فرض غير تناسبه وليس كذلك في ان الاشئنيات ضعف الوحدات فيكون زيادة الاشئنيات على
الوحدات في الاكثال لا بعد انصرم آحادا للمزيد عليه كما زعم ولعله قدس سره فهم من قول الشارح ويجب ان يكون آحاد
احدى بكمليتين ضعف من آحاد الاخرى ان المراد ان يجب ان يكون آحادا موجودة في الاشئنيات وهي التي هي جزءا
الاشئنيات اضعف من آحاد جملة الوحدات لان الاثنين ضعف الواحد فآحاد جملة الاشئنيات ضعف آحاد جملة الوحدات
وليس مراد الشارح بذلك بل مراده انه لو كانت جملة الاشئنيات الغير المتناهيية موجودة وجدت جملة الوحدات الغير المتناهيية
وكان عددا واحدا جملة الوحدات ضعف عددا واحدا جملة الاشئنيات لاني آحاد جملة الاشئنيات هي الاشئنيات فان كل ثنائية واحدة من تلك الجملة
فالاثنيتان هي آحاد تلك الجملة ولا ريب في انها نصف آحاد جملة الوحدات فعدد الوحدات اضعف عدد الاشئنيات وذلك
لا يتصور الا اذا كان عددا الاشئنيات قابلا لان زيادته عليه فيكون تناسبا وقد نقص الشارح على ما ذكرنا في الحاشية المنطوقه بقوله
وزيادة الزائد بعد انصرم آحادا للمزيد عليه حيث قال لا يقال ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاشئنيات اذ هو في الوحدات

المتضاعفة اجزاء لها فلسفة الاشئنيات شتى على تلك الوحدات الزائدة من المبداء الى ما لا يتناهي لانما تفعل العدود
 الوحدة ما يتكرر فيه فاحاد كل واحد من هاتين معروضته للوحدات فكما ان كل وحدة واحدة كذلك كل اثنين واحد من طبقة
 الاشئنيات الكثيره والاربع في ان عدو احاد الوحدات ضعفت اعداد الاشئنيات المائة وخمسون سلسلة تلك الوحدات و
 اغلبا الزيادة بعد الضرام اعداد المزيد عليه اذ المبداء لا يتقبلها والاساط منطوية متواليه الى آخر المقدمات انتهى هذا وقد بان
 بما ذكر من بساطة تقرير آخر الدليل هو انه لو وجدت كثرة غيرتناهية كانت معروضته لعد معين لهيةته وكان عدو الاشئنيات
 الموجودة في جملة الوحدات الغير المتناهية نصف تلك الاعداء عارض تلك الكثرة لغير المتناهية وكان لعدو الاعداء انما يتصور اذ كان لك العد
 متناهي فكل نصف السلسلة لغير المتناهية متناهي ونائب نصفه يتقدم متناهي نصفه الباقي متفرقة متناهي نصفه فيكون مجموع النصفين متناهي
 لان الزيادة على المتناهي بقدر متناه فبهم قوله فاذا انصفنا ذلك العدد قال في الكاشية يمكن ان يقال اذ نعمنا
 اليها اضعافا آخر واكثرت متناهيته صار العدد العارض للمجموع ازيد من عدد الاصل بالضرورة وزيادة العدد على العدد
 لا يتصور الا بعد الضرام اعداد المزيد عليه لان المبداء لا يتقبل الزيادة اولى ليس ما وندو عدو والواسط منطوية على التوالي
 لان بين الواحد والثلاثة ليس الا الثاني وبعد الثالث ليس الا الرابع وهكذا في في النجائب المتقابل للمبداء على تقدير
 الاثناهي محال فوجب ان يكون متناهي و متناهي العدد يستلزم متناهي المعدود و هذا النقص يعني ضم الاعداد الاخرى
 الاصل لو كانت متناهيته محالة لتحيل عند التحيل فينبغي ان يراود من التضعيف الالجابي في المعنى وهو كافت التام الدليل
 بلا مؤنة التكلف والتعسف ويؤيد بالاجمال عدم تعيين اعداد المزيد متناهيته كانت ولا واعتبر كونه تخليا بنا على انه لا يجب
 وجود الاعداد المزيدة في الخارج متخفا بل كيفية تقديره وفرض الممكن لا يستلزم المحال بالجملة اتمام الدليل لا يتوقف
 على الترتيب والاجتماع بين تلك الاسور في زمان و آت بل كيفية الاشاق وانتظام مراتب الاعداد العارضة لها
 مع محو حكم العقل بمحصل الزيادة فيها بانضمام قدرها اليها ولو كان متناهي انتهى انت تعلم ان ما ذكره وان كان كافيا
 لاتمام الدليل بلا مؤنة التكلف والتعسف لكن كل كلام لهم عليه لا يخلو عن تكلف من اجل التضعيف على مطلق الزيادة
 والاجمال على عدم تعيين المزيد والمقتضى على الفرضي قوله ومن ههنا يقتضج اعلم ان البراهين القائمة على البطل التسلل
 منها ما لا ينقض الا على البطل لاتناهي الكميات المتصلة كالبرهان البطلي وكبريان السامته ومنها ما لا ينقض الا على
 البطل لاتناهي الاعداد كبريان التضعيف وبرهان الزوجية والفردية وبرهان التضاعف ومنها ما هو ناهض على
 البطل لاتناهي الاعداد والاعداد كبريان التطبيق فبرهان التضعيف غير ناهض على البطل البعد الغير المتناهي لانه ليس
 معروضا للعدو الغير المتناهي الا بعد فرض الاجزاء الغير المتناهية فيه وفرض الاجزاء الغير المتناهية فيه فرضنا اجماليا عقليا لا

فعلية تلك الاثر على تقدير تحقق البعد الغير المتناهي ولما لم يكن تلك الاثر بالفعل على ذلك التقدير لم تكن معروضة
 للعدد ولما لم تكن معروضة للعدد لم يكن تضعيف عدده اذ لا عدد له اما التضعيف كميته الغير المتناهيته في الاستعداد والحادثة
 بالعدد فامكانه ممنوع لاجل انشائه من دليل فلاح ان وجود الاسود الغير المتناهيته بالغير لا ينفسها بل منشأ انشراح غير الظل
 برهان التضعيف كما زعمه الشايع لان وجود الغير المتناهي بالعدد وبمنشأ الانشراح ليس وجود الغير المتناهي بالعدد بحقيقة
 كميته ولولم يلزم وجود الغير المتناهي بالعدد بمنشأ انشراحه بهذا البرهان لبطل التناهي اجزاء كسب المتناهي المقدار التي هي
 اجزاء التناهيته بالقوة فانبأ بالغير متناهيته بالعدد موجود بمنشأ الانشراح فالتناهي الكمية بحسب المقدار انما يطل بجزء
 اخر كبريان السامية وبرهان التطبيق فخلق سقوط ما ذكره الشايع قوله ولا يخفى بانها علات الملم ان برهان التضعيف انما
 يجري فيما خرج من القوة الى الفعل على هذه اللاتناهي وكان محروضا للعدد فالتناهي الحاصل اجماعا على ان لا يشارك في الحقيقة
 والحوادث اللاتناهيته من طرف الازل باطل بهذا البرهان سواء كانت مجتمعة او متعاقبة لان كل ما خرج من القوة الى
 الفعل محروص للعدد فكل ما خرج من القوة الى الفعل غير متناهي جانبا لماضي كان محروضا للعدد الغير المتناهي فبعض البرهان على البطال
 ولا يطل لالتناهي الحوادث في جانب استقبال لان حتى التناهيته في جانب استقبال وانها غير واقعة عند كل ما يخرج من القوة الى الفعل
 يكون متناهيًا يمكن لاتباعه معين محروضا للعدد وكل ما هو لم يخرج من القوة الى الفعل ليس متناهيًا ولا محروضا للعدد
 فلا يظهر الخلف هناك اذ ما وجد بالفعل محروص للعدد والاستحالة في قبوله التضعيف كونه متناهيًا وما لم يوجد بالفعل ليس
 محروضا للعدد فضلا عن ان يكون قابلا للتضعيف بخلاف التناهي الحوادث في جانب الماضي فانها لو كانت غير متناهيته
 كانت محروضة للعدد كونه متناهيًا فخرج من القوة الى الفعل فمعلوم البرهان على البطال لالتناهيته بما حكاه النظر كجليل انما نظر
 الدقيق فيحكم بان اللاتناهي في جانب الماضي واللاتناهي في جانب المستقبل سيان فانه اما ان يقال ان الماضي
 والاستقبال عبارة عن عدم حقيقة حتى يكون الماضي معدوما حقيقة عدم الوجود المستقبلي معدوما حقيقة عدم
 قبل الوجود او يقال ان الماضي والمستقبل موجودان في دعار الدهر وفاق الواقع ويكون الماضي وكذا المستقبل
 عبارة عن الغيبوبة الزمانية فالحوادث الماضية وكذا الحوادث المستقبلية كلها موجودة في الواقع فتكون معروضة للعدد
 في الواقع فلو كانت غير متناهيته كانت معروضة للعدد الغير المتناهي فان تضعيف كان عدده التضعيف زائدا عليه فيكون متناهيًا
 بهت فعلى هذا التقدير كما نيت بعض البرهان على البطال لالتناهي الحوادث في جانب الماضي فبعض على البطال لالتناهيته في
 جانب المستقبل فقد لوح ان ما يتشمه صاحب الافق الميعين من انتهاض برامين البطال التسلسل على البطال
 لالتناهي الحوادث في جانب الماضي بوجوده في دعار الدهر وعدم انتهاضها على البطال لالتناهيته في جانب المستقبل

من خلافاته الوحيية كيمت الحوادث الماضية والحوادث المستقبلية سواء في وجودها في وعاء الدهر والاضمار والانعدام
 في اثنى الزمان بل يفرق بينهما كما لا يخفى ووضع ان البرهان ناجح على ابطال راي الحكماء القائلين بقدوم الزمان لا يتأخر
 استداؤه في جانب الماضى وكون الزمان مع ما فيه موجودا في وعاء الدهر وكونه ابد لا يقتضي شيئا في جانب المستقبل ولا
 يتهتم على ابطال راي الحكماء القائلين بابدية العالم ولا تأخير في جانب المستقبل لانهم لا يقولون بكونه موجودا
 في وعاء الدهر بل يستقبل عندهم معدوم محض فليس موجودا حتى يكون محروفا للعدم فيساق البرهان وكل ما يخرج
 من القوة الى الفعل فهو متناه ثم انه ينقضى وينعدم ثم يخرج من القوة الى الفعل قدر آخر متناه وكذا فاعاده خاتم الحكماء
 قدس سره من ان الفلاسفة جزئوا تسلسل المتعاقبات من جانب الماضى وانكروا جريان البرهان فيها لعدم جريانها
 البرهان فلان سلسلة المتعاقبات تمامها غير موجودة انما الموجود قدر متناه لان كل قدر وجودي منها انما وجد بعد انعدام
 قدر موجود قبله فاسلسلة الغير المتناهية المتعاقبة مجموعة مركبة من القدر الموجود والعدم فقبل التسلسل في نفس الامر بعد ما
 وبل هذا لاكتسيف الجميع من الواقع والافتقار واذا اقررنا فقول ان من شروط جريان هذا البرهان الاجتماع لا يقع هنا
 اى في ابطال التمس في سببى نظرا فان سببى النظر من معدلات المطالب لا يحجب جماعها اصلا واذا لم يتحقق الاجرى فيها
 هذا البرهان انتهى لا يدري يحصل فان الفلاسفة لما ذهبوا الى وجود المتعاقبات بسبب وجود الزمان في وعاء الدهر بلا تعاقب
 فلا مجال لانكار انتهائهم البرهان على ابطال التسلسل فيها لا يجتمعها في وعاء الدهر وترتيبها بالطبع او بالعلية اما جريان هذا البرهان
 فيها فظاهر في المتعاقبات لما كانت موجودة تمامها في وعاء الدهر كانت محروقة للعدم فيكون عدو قابلا للتضعيف فلا يكون
 الاقترابيا وتناهى العدد يستلزم تناهى المعدوم وقوله فاسلسلة الى آخره ان اراد به ان سلسلة المتعاقبات الغير المتناهية
 مركبة من الموجود والمعدوم لم صرف فيه غير مستقيم على راي الفلاسفة اذ جميع المتعاقبات موجودة عندهم في وعاء الدهر وان
 انها مركبة من الموجود والمعدوم الزمانى فلا يتم انه لا يقبل للتضعيف في نفس الامر بالمعنى الذى نحن بصدد ضرورة انها معروضة
 بعد وكل عدو قابل للتضعيف فيكون عدو متناهى وتناهى العدد يستلزم تناهى المعدوم ثم ظاهر كلامه يدل على انه لا يدرك
 جريان هذا البرهان من قبول المتعاقبات انفسها للتضعيف وليس الامر كذلك لاحاجة بنا الى تصحيح ذلك بل يكفينا القبول
 انها معروضة للعدم وعدو قابل للتضعيف فهو متناهى وتناهى العدد يستلزم تناهى المعدوم وقد صحت قبول كل للتضعيف
 فيما سبق فقد ظهر ان هذا البرهان نافع فيما نحن فيه اى ابطال التسلسل في سببى نظرا وان جاز ان لا يجمع فافهم قوله انما
 يجزى فيما هو محروص العدد هذا البرهان وما يحد وضعه كبرهان الزمنية والفردية انما يجزى في العدواني ما هو محروص للعدم
 فهذا البرهان يقتضى بكون العدد متناهى لاجل كونه قابلا للتضعيف وعدم إمكان التضعيف من دون تناهى المزدوج على ما ذكرنا

المعدودات فانما يدل عليه باستلزام تناسبي المعدود وكذا برهان الزوجية والفردية فان حاصلاته لوجودت لمورد
 غير تناسبيه بالفعل كانت مجردة للمعدود قطعاً والعديد اذ ما زوج فينقسم متساويين النصف الاول تناء وكذا محصورا بين المبد
 ومبد النصف الثاني وكذا النصف الثاني لتساوي النصفين اذ مجموع المتناسبين متناه فاكل تناء والمفرد فباختصاص واحد
 يصير زوجاً فيقول الى الاول وينساق الكلام الى آخره فبذلك البرهان ايضا يعطى تناسبي العددا ولا وتناسبي المعدود بواسطته
 فان الزوجية والفردية من الاعراض الاولية للمعدود وانما يوصف بها المعدود بواسطته فقد وضع ان هذا البرهان لبطلان
 لاتناسبي المعدود بواسطه لبطلان لاتناسبي المعدود وكل ما هو معرض للمعدود فانه تناء بهذا البرهان سواء كان من الملوك
 او من المبررات او من الخلقين القول بان معرض المعدود هو الطبيعة المادية مسخيف باطل كما ستقف انظارهم
 تعالى بذو السطمان قد عذر برهان الزوجية والفردية من البرهانين الموقوتين بها وقد ليك في ثارة بما ذكره بجزان يوجد كثره غير
 تناسبيه ولا يكون معرضه للمعدود قد نبهناك على فساد هذا الوهم فيما سبق فتذكر وتارة بان الزوجية والفردية من خواص العد
 المتناسبي واجيب عنه بانها انقيضان فكيف يرتفعان ويختص من عليه فاقم احكاما قدس سرور بان الزوجية الانقسام متساويين
 والفردية الانقسام الى واحد ناقص بواحد وعدم الانقسام متساويين عاين شانه الانقسام بها بعد الزيادة او النقصان غير
 المتناسبي لا يتقسم الا بقسمين احدهما تناء والاخر غير تناء زائد على القسم المتناسبي بمراتب غير تناسبيه فغير المتناسبي لا يتقسم
 بشئ من الزوجية والفردية وتوثر لنا وسلمان ان الفردية عدم الانقسام متساويين فنقول هذا المفهوم عام ما احدثه ناسق
 بواحد وما احدثه ناسق بازيد من واحد والذي يصير شقها متساويين بزيادة واحد ونقصانها متساويين الاول الا الثاني فغير
 المتناسبي فرد بهذا المعنى كيف وغير المتناسبي انما يتقسم الى قتلها والى غير تناء ولا يصير المتناسبي بزيادة واحد غير تناء ولا غير المتناسبي
 بنقصان واحد تناء فلا يصير بزيادة واحد ونقصان زوجا وانما هذا الحكم تناء تناء زائد ونقصان بواحد تناء كلامه الشريف وهذا
 الكلام في غاية الدقة والتسانه فالتفصيل ان غير المتناسبي اذ انقص منه واحد يصير متنا بواحد قطعاً لانه اذ انقص منه واحد تحقق مرتبة
 من مراتب العدد غير المرتبة التي كانت قبل نقصانه فذلك المرتبة التي حصلت بعد انقص الواحد يكون اقل من المرتبة
 المشتملة على تلك المرتبة وذلك الواحد يكون تناسبيه لكونها قابلة لان زياد عليه عدم إمكان الزيادة على شئ بدون تناسبيه
 واذا كانت تلك المرتبة تناسبيه كانت المرتبة التي تشتمل عليها وعلى ذلك الواحد ايضا تناسبيه بها زائد على المتناسبي بواحد الزائد
 على المتناسبي بقدر تناء تناء فلا يصح قوله والا غير المتناسبي بنقصان واحد متنا بواحد قلت فاولا على حيال البطلان الاتجاب
 المعدود بالفعل لا تتعلق له برهان الزوجية والفردية وكلامه قدس سرور على ذلك البرهان كما لا يخفى قوله او معرضها
 بالتحقيق هي الطبيعة المشتركة لهم انهم ذهبوا الى ان المعدود عرض فانه عبارة عن كنه المنفصل وان العرض الواحد لا يقوم كشر

من موضوع واحد فاعرف عليهم ان العدد عرض قائم بالكثير من موضوع واحد فاجاب عنه بان المقصود هو ان العرض الواحد لا يتقدم
 بالكثير بان يكون كل واحد من الكثير موضوعا للعدد بالاستقلال حتى يكون هناك عرض واحد وموضوعات كثيرة وباقيا
 عرض واحد مجموع اشياء بان يكون الموضوع هو المجموع فليس ذلك مستلزما للعدد انما يتقدم بالمجموع لا بكل واحد واحد فاعرف
 بعض المتأخرين ان هذا الجواب غير تام اذ المجموع حقيقة غير مفصلة والعدد حقيقة مفصلة فلو كان الامر كما ذكرنا لم يقيم حاصل غير
 لمحصل فذلك مسلما آخر لتقصي عن الايراد وقال بان موضوع العدد هي طبيعته النوع وهي واحدة وانك تعرض العدد
 للطبيعة الموجودة لانها غير قابلة للاشتراك ومعروض العدد يجب ان يكون طبيعة مشتركة بين معروضات الواحدات والطبيعة
 المشتركة بينهما هي الطبيعة المادية ولا بد بسبب على ذي سكة ان كل ما ذكره ذهب اليه لا ينبغي ان يبدأ بفصلنا عن ان يكون
 عليه اعتراضه على جواب العدم بلزم قيام لمحصل غير لمحصل فلان لا دليل على ابطال الملازم كيف وكثير من الاعراض
 كالنسب غير المتغيرة وغير قابلة لمجموع اشياء متغيرة بحسب المتعلق والمجموع لا يرب في كونه حقيقة غير مفصلة ولا سلب شيئا
 للقول يكون كل تلك الاعراض الطبيعية المشتركة بين تلك الاشياء فيكون تلك الاعراض التي هي خاتمة لمحصله قائمة بما
 ليس بحقيقة مفصلة واجابة الذي تجزمه فلو وجد الاول ان العدد عبارة عن مجموع الاحاد فمحلنا معنى فمشارنا فاعرف
 محال الاحاد ومناشئنا فاعرفها فاسيل الى انكار كون كل العدد هو مجموع فاذا وجد زيد وعرف خالد مثلاً انشروع العقل
 من كل منها واحد فمحقق ثلثة احوال مشتركة من مثله رجال معروض الثلثة وموضوعها مجموع الرجال لا غير الثاني ان
 العدد عرض والعرض يتحقق شخص محله فلو كان محله موضوعه هي الطبيعة النوعية الكلية لم يتحقق العرض بدون شخص
 المحل اللازم فقلت بطل اتفاقا الثالث ان معروض العدد قد يكون مجموع امور لا يكون بينها ذاتي مشترك اصلاً كما يقال
 الانجاس العالية عشرة فلا محال هناك للقول بان معروض العدد طبيعة مشتركة وبالجملة فكل ما زعمه هذا القائل سخيف
 باطل لم يتحس كل قوله انما هي طبيعة مادية بذاتها على ما اشتهر بين الفلاسفة من ان الطبيعة النوعية انما يكثر افرادها وتخصها اذ كانت ذاتية
 وان اختلاف شخصاتها افرادها يستند الى اختلاف استعدادات ذاتها كما ساقى انشاء الله تعالى كاستغفار انشاء سبحانه ما هو الحق في ذلك قوله
 وان انت خبير بما فيه قال في احكامه اذ الفرق بين الكثرة بحسب المصدق والكثرة بحسب المذاكرين او معروض بنوعه
 الحقيقة هي مجموع الاحاد المحضة فلا يلزم ان يكون بينها طبيعة واحدة مشتركة فمحلنا كونها مادية وما حققه المحققون انما هي
 في الكثرة بحسب الافراد والمصدق فيقال العقول عشرة وكثير غيرها ان مجموع احادها كذلك لان بينها طبيعة واحدة
 مشتركة بينها هي العقل هذا اذا قلنا ان كل واحد منها هو طبيعة نوعية مخصصة في فرد وفيه نظر لان الكلية والجزئية معاً
 الحكم حقيقة مجموع الاحاد المحضة يكون معروض العدد بالضرورة وهو يستدعي طبيعة مشتركة بينها فمحل فففيه نظر وفيه

ولعل حاصل النظر المنصوص عليه بقوله في نظر ان الكليات والجمعية وانما يلها معنى الجزئية من عوارض اكم بالذات فيها عوارض
العدد بالذات فجميع الآحاد المقتضية التي هي اجزاء كثيرة لذلك المجموع انما يصير كلاً ومجموعاً بعروض العدد اياه وعروض العدد
اياد انما يمكن ان كان بين اجزاء ذلك المجموع غيبية مشتركة لما عرفت سابقاً من ان موضوع العدد هي الطبيعة المشتركة والان
قيام عرض واحد بالكثرة قد وجب ان يكون بين اجزاء مجموع الآحاد الذي فرض معروضاً للعدد طبيعة مشتركة فلا يبدى الفرق
بين كثرة الافراد وكثرة الاجزاء شيئاً او كان كثرة الافراد تستدعي طبيعة مشتركة بينها كذلك كثرة الاجزاء تستدعي طبيعة مشتركة
بينها بل الفرق ولعل النظر المشار اليه بقوله قل فنية نظر دقيق بعده هو انه يصح ان يقال العقول عشرة مع انها لا تشترك في
طبيعة مادية تعلم ان الانقسامات بالكثرة غير نفس العروض بالطبيعة المادية كما زعم بعض المتأخرين الذي نقل الشارح كلامه
وانت تعلم ان الكثرة على نحوين الاول الكثرة بحسب الاجزاء وهي من شان المركبات والمجموعات والثاني الكثرة بحسب المصادر
والافراد وهي من شان الكليات والنحو الثاني يعني الكثرة بحسب الافراد على تعيين الاول كثرته الكلي بحسب افراذه التي ذلك
الكلي ليس عرضياً كما يقال الانسان كثرته بحسب الافراد يعني ان افراذه التي هو نوع لها كثرته والثاني كثرته الكلي بحسب
افراذه التي ذلك الكلي عرضي لها كما يقال الكاتب كثرته بحسب الافراد يعني ان ما يصدق هو عليه من الافراد الانسانية كثير
فالكثرة بحسب الاجزاء وان استلزم ان يكون معروضها معروضاً للعدد لكن الاستدلال ان يشترك الاجزاء في طبيعة ولا
يستلزم عروض العدد في ان يكون بين اجزائه طبيعة مشتركة فانه يمكن ان يقال شلما زيد وادع السواد واحد وهما اشان
فذلك الاشان كثرته بحسب الاجزاء معروض للعدد كما لا يخفى وليس بين زيد وبين السواد طبيعة مشتركة ولا سلباً ولا كلاً وعرضاً
العدد لها كيف وكل منهما واحد قطعاً والوجه انهما الاشان فقد عرض لهما العدد وواحدة مشتركة معروض بينهما مع عدم اشتراكهما
في طبيعة جوهرية لا يجدي من ذلك في ان معروض العدد طبيعة مشتركة مادية لغا اذ لا يلزم من اشتراك اثنين في اشية
والوجود وغيرهما من المعنويات العامة اشتراكهما في طبيعة مادية كما لا يخفى واما الكثرة بحسب الافراد فهي الحقائق من انحر
الشي في فلا يجب عنهما ان يكون بين تلك الافراد طبيعة ذاتية مشتركة اصلاً فضلاً عن ان يكون طبيعة مادية مشتركة بينهما كما
زعم فان الشيء والموجود العلم مثلاً كثرته بحسب الافراد هي جواهر واعراض ولا اشتراك بين الجواهر والاعراض في ذاتي
اصلاً والحقائق من انحر اللول وجب ان يكون تلك الافراد مشتركة في ذاتي لكن لا يجب اشتراكها في طبيعة مادية فان الجوهر مثلاً
ذاتي لما تحته وكثرته بحسب الافراد وافراذه مجردات كالعقول وماديات كالاجسام والمجرات والماديات لا تشترك في طبيعة
مادية وكذا المجردات في انفسها لا تشترك في طبيعة مادية وكذا كيف جنس عال لما تحته وكثرته بحسب الافراد مع ان الكيفيات انما
بالمجرات لا تتشارك الكيفيات العالمة بالماديات في طبيعة مادية الا ان يقال ان يتعلق بالموضوع في الاعراض بغيره متعلق

بالمادة فتدفع بهذا التفصيل ان ما زعم بعض المتأخرين من كون معرض العدد والكثرة هي الطبيعة المادية لا يصح مطلقا سواء
 اريد بالكثرة الكثرة بحسب الافراد او اريد بها الكثرة بحسب الاجزاء او اعم منهما وان ما يشعر به كلام الشارح في استحاشية من
 ان الكثرة بحسب الاجزاء لا تتقدم ان يكون هناك طبيعة مشتركة فضلا عن ان تكون مادية وان الكثرة بحسب الافراد لا تتقدم
 ان يكون هناك طبيعة مشتركة مادية في غاية السخافة اذ قد عرفت ان الكثرة بحسب الاجزاء والكثرة بحسب الافراد شيان لا
 فرق بينهما في ذلك الحكم وما ذكر من النظر في غاية السقوط اما اولها فاعلمت من ان عروض العدد وعروض الكثرة لا يتبع
 طبيعة مشتركة فضلا عن ان تكون مادية واشترك عرضي لا يجدي لان معرض العدد هو الذي يكون فشار لا يتزاع
 ونشارا يتزاع هي الآحاد لا العرضي المشترك بينهما اذ لا يتحقق لذلك العرضي الا بالعرض يتحقق تلك الآحاد المعروفة لك
 العرضي على ان الكلام في ان عروض العدد ليست على اشراك طبيعة مادية واشترك عرضي بين اثنين لا يستلزم اشراك
 طبيعة مادية بينهما واما ثانيا فلان كون الكليات والخبرية اولاد بالذات من عوارض الحكم وان اشتبهت بين جمهور الفلاسفة لكنه غلط
 فاحش لان الحكم المفصل هو العدد انشراخي لا يتحقق له في الواقع وانما يتحقق لنشارا يتزاع لثلاثة من الوحدات التي
 هي انشراعية فصدق التعدد والكليات والخبرية اولاد بالذات هو مشارا يتزاع العدد لثلاثة واما ثانيا فلان المقدرة المتكافئة
 الكليات والخبرية من عوارض الحكم حقيقة مستركة لا يدخل بها حتى لو سقطت ثم الكلام اذ حاصلها ان الاجزاء تكونها كثرية معروفة
 للعدد بالضرورة وعروض العدد ليست على اشراك الطبيعة بينهما بل على ما دعم قوله ويمكن الاستدلال به برهان التضائيف ^{بغير} سهل
 هذا البرهان اذ على تقدير الاتحابي لعل في جانب الدليل او الاتحابي المعلومات في طرف الاستقبال يلزم زيادة عدد ^{بغير} المتضائيف
 على عدد المتضائيف الاخر واللام باطل بالملازمة فلانه لو فرض ان المعلول الفلاني مثلا لعلته مستندة الى علة سابقة وبى
 الى اخرى سابقة وبكذا الى النهاية يتحقق في ذلك المعلول معلولية المستندة وليس فيه علة لا افرضناه المعلول الاخر واما فوجه
 ففى كل من آحاد تلك السلسلة الاتحابية عليه بالقياس الى ما تحتته ومعلولية بالقياس الى ما فوقه فيكون هناك معلولية ^{معرفة} زائدة
 ويكون عدد المعلومات اكثر من عدد العليات بواحد كذا لو فرض ان العلة الفلانية علة او الى سابقة على معلول وهو علة
 للمعلول آخرو هو الثالث وبكذا الى نهاية بالفعل يلزم بالضرورة ان يكون عدد العليات اكثر من عدد المعلومات بواحد اذ في
 العلة الاولى عليه وليس فيها معلولية وفيما دونها لا الى نهاية يتحقق في كل من آحاد السلسلة عليه ومعلولية معا واما الطللان
 اللازم اعني زيادة عدد احد المتضائيفين وهما هنا العلية والمعلولية على عدد المتضائيف الاخر فلان المتضائيف لسته لا يتحقق
 الا بين اثنين من الضروري ان يكون بازا كل واحد من آحاد المتضائيفين احد من آحاد المتضائيف الاخر فيجب تساوي عدد
 المتضائيفين بالضرورة ولعلك قد قنطنت مما ذكرنا بان هذا البرهان كما يبطل الاتحابي المحاوث في جانب الانزال يبطل

لا تنافي بينا في جانب القبل فنعطل به نذهب الفلاسفة القائلين بانزلية العالم والبرية لان جميع المحادث من الازل الى الابد
 موجودة في وعاء الدهر عندهم مع تحقق العلية والمعلول فيها فيها فاذا عين واحد من احواد السلسلة الملائكية وقيس الى معلول
 السابقة كان معلولا صافيا قبله علته ومعلولا ساعا ولذا قيس الى معلولاته الملائكية كانت كان علته صرفة وماتته عليه ومعلولا
 معا فليدوم زيادة عدد احد المتضامين على عدد المتضامات الاخرى على التفسيرين وكذا سيطل نذهب القائلين بمحدث العالم
 مع القيل بلا تنافي في جانب الابد ووجود المحادث في وعاء الدهر كما هو نذهب صاحب الانق المبين ولا فرق بين لا
 تنافي المحادث في جانب الازل وبين لا تنافيها في جانب الابد في جريان نظا البرهان والقول بان اللا تنافي في
 جانب الاستقبال انما هو بمعنى انه لا يفت على حد لا يتعداه بخلاف اللا تنافي في جانب الماضي اذ المحادث الماضية قد خرجت من
 القوة الى الفعل فلا يتصور لا تنافيها بينه البعض في غاية السقوط اذ اللا تنافي انما يقتضي انما يتصور وموجب الاستدلال ان لا
 محسب لوجود الدهري والكلام في وجود الدهري ثم لا يطل بهذا البرهان نذهب المبيدين القائلين بابدية العالم لان
 المحادث المستقبلية غير متناهية باللائحة لا تقتضي عندهم وحديث وجودها في الدهر كما يراه الفلاسفة من افاحش الابليل
 عندهم قوله وفيه نظر ثم انما نظروا في برهان التضال ان محصل البرهان انه على تقدير لا تنافي العلة واللائحة
 المعلومات يلزم تحقق معلول آخر يتحقق فيه المعلولية دون العلية او يتحقق علته او يتحقق فيها العلية دون المعلولية فيلزم
 تحقق المعلولية بدون العلية او العلية بدون المعلولية فيلزم تحقق احد المتضامين بدون الآخر ثم اعترضوا على البرهان
 بان العلية المتضامات للمعلولية المتحققة في المعلول الاخير هي العلية المتحققة في علته السابقة عليه هي متحققة وكذلك المعلول
 المتضامات للعلية المتحققة في العلة الاولى هي المعلولية المتحققة في معلولها المتاخر عنها فلا يلزم تحقق احد المتضامين دون
 الآخر ثم لو كان مضامين المعلولية المتحققة في الشيء العلية المتحققة في ذلك الشيء ومضامات العلية المتحققة في الشيء المعلولية
 المتحققة في ذلك الشيء لزم من تحقق المعلول الاخير مع لا تنافي العلة والمعلول ان يتحقق العلة والمعلول مع لا تنافي المعلولات وجزء
 احد المتضامين بدون الآخر وبهذا المشبهة انما تنوجه على ما فهموا من البرهان ولا اساس لها بما قرناه كما لا يخفى فكلها قد سبق
 قال في الحاشية ان قيل ان لزوم الزيادة بين الالاف لعلها ان المعلول الاخير معلول محض ما فو قد الى ما لا يتناهي علته
 ومعلول معا قلنا انما يلزم الزيادة باعتبار علية ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التي غير مضامينها بل هي اجنبية
 بالقياس الى هذه العلية وكذلك في كل فوقا في ولذا لم يعتبر مع تلك الاجنبية بل مع مضامينها فلا يلزم الزيادة فلو لم يها مع
 اعتبار الاجنبى لاني في بالتضامات من الكفاية وجمدا وهدا في الواقع لا يقال بعد ثبوت الساداة بحسب العدد من
 المتضامين لقول ان عددها شيئا ما فيما فوق المعلول الاخير مع قطع النظر عن تطبيق احد المتضامين بمضامينه الاخر

فبقى في المعلول الآخر معلولية البكاف في لها عدد فيلزم ان يحقق شئ من المتضامين في السلسلة المفروضة بدون مضامين
فلا يتكافيان في الوجود ايضا وان لم نقدر على تعيينه فلا اشكال ان ليس الكلام في تطبيق احد المتضامين مع متضايفه الا
بل في تطبيق عدد احد جامع عدد الآخر مع غزل النظر عن كونه متضايفا او لا لانقول لا ريب في ان الكلام في تطبيق
احد المتضامين مع الآخر لا مع الاضغبي فلو قطع النظر عن كونه متضايفا فلا ينلم الاستحالة في التزايد والتناقص اذ التساوي
والتكافؤ في العدد من لوازم المتضامين من حيث هما متضايفان فيجزان ان يكون عدد العلويات ازيد وعدد المعلوليات نقص
فيما فوق الا في وجود واحد من كل منهما مع واحد من الآخر لا يقتضي التساوي لان عدم تناسبهما يقتضي ان لا يقف التطابق
على حد سواء كان احد هما زائدا او لا الا ترى ان اشتهر اكثر من اثنين مع الاثنين لا تقتضي في التطبيق مع الشهور على حد
غاية الامر ان مرتبة الزائد لا تتعين ففكر تفكرا صميا انتهى وانت تعلم ان على ما ذكره مسطرة لان لنا مقدمات صادقة في الواقع
قطعا الاولى ان العلوية والمعلولية متضايفتان الثانية انه لا يمكن تحقيق احد المتضامين تعقله بدون تحقق الآخر وتعلقه بالثالثة
ان متضايفا واحدا لا يمكن ان يكافي ويوازي اكثر من واحد بل يجب ان يكون بازارا واحد من احوال المتضامين احد من آحاد
المتضائيات الآخر فمبغ فلا يمكن ان يكون بازار علوية واحدة معلوليتان او اكثر او بازار معلوسية عليتان او اكثر وبهذه المقدمات
الثالثة ضرورية غير قابلة للمنع وبعد تهديد القول لوجود حيل غير تناسبية وتسلسلت من دون ان يكون هناك علوية اولى
وانتهت السلسلة الى المعلول الآخر الذي هو معلول بعض ما واجهت تسلسلت من العلوية الاولى وتمازت الى نهاية خيرة
لم يوجد هناك معلول آخر كان الاول عددا للمعلوليات زائدا على عددها العلويات وعلى الثاني عددا للعلويات زائدا على عددها المعلوليات
واللازم باطل ما الملازمة فلانة على تقدير وجود السلسلة اللاقتنا بية باسرها في الواقع يكون عروضات المعلولية اكثر عدد من
معروضات العلوية بواحد على التقدير الاول اذ المعلول الآخر معروض للمعلولية فقط وكل واحد مما فوقه معروض للعلوية والمعلولية معا
ويكون عروضات العلوية اكثر عددا من معروضات المعلولية على التقدير الثاني اذ العلوية الاولى معروضة للعلوية فقط وكل واحد
مما دونها معروض للعلوية والمعلولية معا فليست يكون عدد احد المتضامين اعني العلوية او المعلولية زائدا على الآخر
في تلك قطعا وانما بطلان اللازم فلان المتضائيات الزائدة المتحقق في تلك السلسلة اعني العلوية او المعلولية لما ان لا يكون
متضايفا لشيء وهو باطل بالمقدمة الاولى والثانية او يكون متضايفا فمتضايفه اما ان يكون خارجا عن تلك السلسلة وهو
غابر البطلان لانه يستلزم وجود متضايف بدون متضايفه اذ لا تعلق لمخرج تلك السلسلة او دخلا في تلك السلسلة فليكن
ان يكون معلولية واحدة متضايفة لعليتين او علوية واحدة متضايفة لمعلوليتين وهو باطل بالمقدمة الثالثة ولا يخفى ان ما
ذكره وليس في البيان قوله فيجزان ان يكون بين اية جملة وكل واحد منها متناه قائل في كاشيته وما قيل في الجواب من

ان هذا الحكم الاجمالي على وجه الاستغراق بحيث يتناول الجملة اية كما يقال ان بين هذه الطرف واية نقطة تعرض اوجه فيكون
الذريع فيها المحذورون الذريع وكذا اذا صدق على الاستغراق اشعولى ان من سبب السلسلة الى اى ما بلغه الترتيب فيها
دون خمسين فيصدق ان الجملة دون الخمسين والاصل ان الحكم اذا استغرق كل واحد مطلقا منفردا كان او ملحوظا مع الاتباع
كان ذلك الحكم على الجملة التي بنيت اياها انما يخص بكل واحد بشرط الانفرد فانه قد ينافية حكم الجملة فاذا صدق الحكم على الاستغراق
ان من سبب السلسلة الى اى ما بلغه الوجود والترتيب فيها متناه ليمصدق بالضرورة ان السلسلة تبناها متناهية فليس بشئ لانه
ان اراد بقوله اى ما بلغه الوجود والترتيب علم من الواقع بين اثنتين فالحكم الكلي منقطع وان اراد بكل واحد بين اثنتين فلا يلزم
تناهى الجملة لان الجملة ليست كذلك انتهى واحاصل انه ان استدلل بتناهى كل ما وقع بين اثنتين على تناهى الكل اخرج
بان حكم الكل لافرادى غير حكم الكل المبعوث وان استدلل بان من سبب السلسلة الى اى ما بلغه الوجود والترتيب فيها
متناه على تناهى الكل منعت هذه القضية كلية قوله وقد يبرهن على البطلان الدور والتسلسل جميعا انت تعلم ان اللازم من
هذا البرهان على تقدير انه ورد التسلسل موجودا بالعرض بدون ما بالذات وبذلك اللازم وان كان بين الاستحالة لكنه ليس
بما بين استحالة من الدور كين وقد ذهب جم غفير من الحكماء الى تجزؤ وجود ما بالعرض بدون ما بالذات حيث ذهبوا الى قبح
العالم ووقوف كل حادث على حادث قبله لا الى نهايته ولم يذهب احد من البلذ الصديان الى تجزؤ الدور فلا يصح لتعليل
استحالة الدور باستحالة وجود ما بالعرض بدون ما بالذات كما لا يخفى قال في الحاشية لا يخفى ان البرهان لا يفيد تحقق ما هو
موجود بالذات كاثبات وجود الواجب تعالى لذاته في سلسلة احوالات ولا يفيد البطلان الامور الغير المتناهية مطلقا
كالمعدات والشرائط والمعلومات انتهى لا يخفى ان هذا الكلام ليس له معنى لان هذا البرهان كما يفيد اثبات انتهاء سلسلة
الاحوال الى موجود واجب بالذات كذلك يفيد انتهاء سلسلة المعدات والشرائط الى معدود شرط سابق عليه لان
كل ما هو متوقف على معدود شرط سابق عليه فانه حادث لا محالة فاما ان ينتهى سلسلة الاحداث في طرف المبدأ الى حادث
لا يكون قبله حادث بل يكون ذلك الحادث فاقصا من القديم بلا واسطة معدود شرط فيكون سلسلة المعدات متناهية
ولا يكون سبيل الى تناهى المعدات والشرائط ولا ينتهى سلسلة الاحداث الى حادث كذلك بل يكون كل حادث مستندا
الى حادث قبله لا الى نهايته فيكون كل من الاحداث ما بالعرض بالقياس الى السابقة وموقوف عليه لا يكون شئ منها ما بالذات
فيلم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات ولا يمكن القول بانتهاء السلسلة الى حادث يكون مستندا الى الواجب تعالى
بلا توسط حادث حتى يمكن القول بتحقيق السلسلة لاجل استنادها الى الواجب سبحانه لان ذلك خلاف المفروض واذا لم
ينته السلسلة الى الواجب بالذات امكن عدها سافلا لا تكون موجودة لان الممكن الممجب لم يوجد ولا يجب ما لم يمتنع

جميع انحاء عدمه لا يمنع جميع انحاء عدمه بالميتة الى الواجب بالذات فقد لوح ان هذا البرهان كما يبطل لا تنافي كما يحل
يبطل لا تنافي الاشارة والمعدات نعم لا يبطل بهذا البرهان لا تنافي المعلومات في جانب الابد لان ما بالذات اعني
الاولى موجود وكل ما هو مسبوق بها فهو بالعرض بالقياس اليها على تقدير ابدية العالم وجودا بالعرض بدون ما
بالذات ولعلك قد تحدثت مما ذكرنا بطلان ما زعمه الحكماء من قدم العالم ولا تنافي الحادث في جانب الازل وقدم
الاغوار بتوارها الاشخاص وسبوقية كذا حادث قبله ما ذكرتموه في ربط الحادث بالقديم من صدور كل حادث بتوسطه
اخر الى نهاية ولم تخطوا بان هذا ليس من ربط الحادث بالقديم في شيء وانما هو قطع الربط ليعرف من انه على هذا لا يمكن
القول باستناد الحادث الى الواجب سبحانه ووسط الكلام في هذا المرام يستدعي خروجنا عن المقام فلا يعلم ان من اقوى
البرهان المشهورة فيما بين الحكماء المأثورة عن القدماء المقبولة عند رباب التحقيق واصحاب التدقيق البرهان المسمى ببرهان
التطبيق والشرح مع تعرضه لكثر البرهان الغنى منها وبين الرخص منها واثنين اعرض عنه اما ما بدأنا به في التفصيل
والثمين او اتباعا لبعض المتأخرين الزعميين عدم جريانه في ما لا وضع له وان كان زعمه من الباطل الغنية عن التوضيح
او اذا ما صاحب لائق انمين فانه لم يثبت ذلك البرهان المتيقن انما نحن فاعلمنا من انفس رخصة في تكرار رسا ولا نرى في تعرض له
مع عرض الشرح عنه بما نقله البرهان فمصلحة ما عرض لبعض المتأخرين من الطغيا ثم نعالج ما عرض لصاحب لائق انمين من
البدعيان فنقول لو زعمت سلسلة مرتبة او حجة متصالية لا الى نهاية فلانها منسوبة متناهية الى مرتبة معينة حتى يحصل منها
جملتان متشتتان او متصلتان احدهما جند مرتبة من مبدع مفروض للاصل الاخرى من تلك المرتبة المعينة ويكون الجملتان
جزء من الجملته الاولى فلانها طبقا بين مبدع الجملتين بحيث لا يتخلل انساقيما او القابل تطبيقا اجماليا اعتباريا بحيث يقع بازا كل مرتبة
من احدهما مرتبة من الاخرى لا الى نهاية فاما ان يتساوى الجملتان فيلزم تساوى الكل وانجزر والفصل الاول على الاخرى
ولا يبطل للفصل الزيادة الى المبدع المتطابق المبدعين ولا الى الاواسط لا سابقا والقابل اعتباريا فيجب انتقال الزيادة الى
الكانب الاخر او لا لا يتصور الزيادة على شيء الا بعد انتهائه وانقطاعه وجب انقطاع الجملته الاخرى وانتهائها باوذا الجملته الاولى
ناكدة عليها بقدر قتناه والزيادة على المتناهي بقدر قتناه متناه فالجملته الاولى ايضا متناهية بهذا التقرير البرهان وهو كما انه ينشأ
على البطلان الكليات والتكتمات المتصلة اللافتة به كذلك هو ما ينشأ على البطلان لا تنافي الا بعد اعداد والمعدلات المتسقة
سواء كانت مادية او مجردة فهو ما ينشأ على البطلان لا تنافي العلل ولا تنافي الحوادث الموجودة في الدهر المرتبة بحسب
اقدام التأخر الطبعيين لا تنافي في جانب الازل كما زعم الحكماء وافي جانب الابد فقط كما قومه صاحب لائق انمين
ولا تنافي النفوس الناطقة بوجود مجتمعها وترتيبها بحسب صدورها قال بعض المتأخرين ان هذا البرهان لا يجري الا في

الماديات اذ ليس المراد بالتطبيق الا التبادر منه وعنده في العلم والتعليم يستعمله فيمن القايح المجازاة في الخارج او في الوهم
 بين نتيجتين من الكليات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليل او التلخيص وادفع في امتداد الاتصال
 او الاتصال كان محذورا لبعض معين ياتى من الآخر ثم انما يظهر الخلف ههنا بلزوم انقطاع الجهتين الناقصة والزيادة اذا
 تاتي التطبيق بينهما في ان اوزمان متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كلياً باسكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين
 نتيجتين شخصيتين من المقادير والاعداد المادية المتسقة الموجودة في الخارج من حيث ههنا كذلك انما غير متناهين تطبيق
 المبدء على المبدء من حيث ينطبق الاستدلال على الاستدلال فالبرهان يتبين على استحالة ما يكون فروعاً منهم غير المتناهي من
 المقادير والاعداد المذكورة بذلك امره انت تعلم ان نواتج بعض اذ المراد بالتطبيق على ما شرنا اليه ليس ما زعمه كيت واذا
 فرضت سلسلة من المعدادات متحدة متسقة متتالية من مبدء معين ثم فرضت سلسلة اخرى كذلك كان مبدء الاول
 بازار مبدء الثانية والمرتبة الثانية من الاول بازار المرتبة الثانية من الثانية والمرتبة الثالثة من تلك بازار المرتبة الثالثة
 من بدء وكذلك نعم اذا فرض ان احداهما ناقصة من الاخرى فلا محالة ينقطع النقصت ويكون في الزيادة مرتبة ليست في الثانية
 ثم انه اذا كانت السلسلة موجودتين مرتبتين متتاليتين فطبق بين مبدئيهما حتى تقابلت السلسلة تطبيق المبدء على المبدء
 يظهر انقطاع السلسلتين قطعا سواء كانت السلسلة من الكليات او التكميمات المتصلة او الاعداد المادية او المجردة بلا فرق
 اصلا فاذكره هذا القائل لفرقة بلا فرق ان يحوي بلا حجة وبرهان ثم علم ان البرهان كما اشرنا اليه ما مبني على البطلان الخارجي
 الحادث في جانب الازل والابد واستدلال الزمان والحركة اللاتناهيين عند الحكماء لا يتلحق تلك الاشياء بحسب الوجود الدبري
 وترتيبها بحسب ترتيب الزمان متوالية فاعلم ان هذا بسبب التعليل بالقدم الدبري والذهاب الى المحدث الدبري التلخيص
 بادية العالم وقد شق ذلك جدا على مقلدي الفلاسفة وعلى صاحب الافق البهين فقال بعض مقلدي الفلاسفة انحصار العلم
 ان الوجود في عاق الدبر ليس وجودا آخر مغاير للوجود الزماني في كبد الاعيان بل الوجود واحد له اعتباران فهو باعتبار وجوده
 في افق النقص وجودا في واقع غير انظر عن التعبد والتصرم وجود دبري وجود الزمان والزمانيات الغير المتقطعة بالاعتبار
 الاول لا يسلط البرهان على جميع الاشياء المتناهيية بهذا الاعتبار من شرط برهان البرهان الا يقتضي في الوجود ما اذا اختبر وجوده باعتبار الثاني فلا يجري
 التطبيق على البرهان المتناهيية المذكورة بحسب اعتبار لان التطبيق عمل من اعمالنا للواقع الا في ان الزمان المتناهي تطبيق فيها انما يمكن فيها
 وجد فيها والموجودات الدبرية اللاتناهيية غير موجودة فيها حتى يجري فيها التطبيق هذا يحصل كلامه انت تعلم فانه من المستحيل
 لان الكمية الزمانية والحركة المنطقية عليها المتصلة بالقضايا متصلة موجودتان في الدبر من الازل الى الابد
 كذا الحوادث اللاتناهيية متسقة موجودة في الدبر فكما يعلم من تطبيق مبدء احدى جملة الكمية المتصلة على مبدء اخرى متناهية في الكمية

اذ في الوجود انطباق امتداد واحد بهما على امتداد والاخرى لاجل الاتصال كذلك يلزم من تطبيق مبدئي من الكميات الزمانية على
 مبدئي جملته اخرى منها انطباق امتداد واحد بهما على امتداد والاخرى لاجل الاتصال اذ لا يساغ في متصلتين بعد انطباق المبدئي
 على المبدئي لعدم انطباق الامتداد على الامتداد ضرورة وكما يلزم من تطبيق مبدئي من تسلسلي الاعداد المتسقة على مبدئي
 اخرى مثلها في الاعيان اذ في الوجود انطباق سائر احدى التسلسلين على الاخرى كذلك يلزم من تطبيق مبدئي سلسلة متسقة
 من الحوادث المتعاقبة على مبدئي سلسلة اخرى مثلها انطباق سائر احدى التسلسلين على الاخرى والاسفل لالتحاق
 والاسمعي ذلك وجود التسلسلين في الجملتين في الآن الزمان وانما كان يلزم ذلك لو تبيح الى تحميم تطبيق جزر جزر
 واحد ونظا هر جدا ونهم من يقول ان ما يفر من تطبيق المتصلات الغير المتقاربة في نسخ حقيقة او الاعداد المتسقة
 في نحو وجود الزمان في المكان حسب الحاجة فمن المحال ان يلزم الانقطاع في الواقع والحكم في الزمن فانما تأتي فيما يتم من تلك
 الامور في الزمن فيدل على تناسلها في واقع منها في الزمن دون ما وجد منها في الخارج هذا كما لا يخفى ان هذا الكلام ليس
 كثير معنى لان المتصلات الغير المتقاربة والاعداد المتعاقبة في نحو وجود الزمان لما كانت موجودة مجتمعة في نحو وجودها
 وكانت جملة الكميات المتصلة او المتكتم المتصل وسلسلة الاعداد المتسقة موزعة دسرية من الازل الى الابد وافر لعقل منها
 جملة متناهية شتى بين مبدئي الجملة الاولى او سلسلة الاولى وبين مبدئي الجملة او سلسلة السلسلة الباقية بعد الافراد تطبيق في الواقع
 بحسب التجزئة العقلية الواقعية لزم بالضرورة انطباق الجملة على الجملة والسلسلة على السلسلة فيلزم الانقطاع والانتها في الواقع
 قطعاً فان قيل ان تطبيق المبدئين لا يتصور بحسب الواقع اذ يستحيل ان يجتمع الجزر السابق من زمان مع الجزر اللاحق من قبل ان
 اخرج عن ذلك التطبيق لا يتصور في تمام البرهان كما صرح بالفلاسفة ايضا بالجملة فلا يحصى للفلاسفة عن هذا الاشكال العريض
 وان كانوا يكفرون من التهوريس التشويش في تشبهون في هذا المفرق بكل شئ ويرى بما يقول قائلهم ان هذا البرهان كما يطيل
 لاتناهي الزمان والحركة والحوادث في جانب الازل كذلك يطيل لاتناهي تلك الامور في جانب الابد وهذا كما ايضا وقوانين
 الفلسفة في الفصول الستة وانت تعلم ان البرهان انما ينتهي على البطل لاتناهي تلك الامور بحسب الوجود الدسري فيقول
 بالوجود الدسري من مولات الفلاسفة التي ما نزل احد بها من سلطان من باطليهم التي لا يساعدهم عليها البرهان فالبرهان
 لا ينتهي على البطل لاتناهي في جانب الابد على ما يقول بالمليون لاعلى سبيل الجدل ولا على سبيل الحكمة ومن لا يحكم
 ان صاحب الحق المبين لما كان قائلاً بالحدوث الدسري نافية للقدم الدسري اعجب جريان البرهان في الحوادث المتعاقبة
 في جانب الازل فانتشر انتباهنا من البرهان على البطل لقدم الدسري ككلامه اشهر انما ينتهي على البطل لاتناهي الحوادث في جانب الازل فنتبين على
 ابدال لاتناهيها في جانب الابد فيجوز ضرب الاستحسان عن هذا القصاص لانه من ماض غفوق يقول بانه ان الحوادث لا بد ان تنتهي

بعد من اللبس اني الوجود في معدومته فلا يحيل التناهيها البرهان من زرق الفطنة يعلم ان عدم خروجهما الى الوجود وانما يحسب
 الوجود الزماني وجريان البرهان فيها بما هو بحسب لوجود الدهري على انه كان الحوادث الابدائية معدومة بحسب حدود الزمان
 كذا تلك الحوادث الازلية معدومة بحسبها فافرق بينهما في حسنة وقارئة ان للاسوار التدرجية وجودين الاول وجوه في مفعول الزمان
 والثاني وجودها في حاق الدهر والبرهان لا يثبت على البطال التناهيها بحسب الاعتبار الاول لعدم وجودها بل لا اعتبار ولا
 بحسب الاعتبار الثاني لعدم ترتيبها بينه لا اعتبارها بل لا عجب عجاب ما اول فلاته لو تم لدل على عدم انتهائهم البرهان على البطال الثاني
 الحوادث الازلية ايضا ولا عذر له في ان يقول الشعر لوك فيم واما ثانيا فلان الاسوار التدرجية موجودة في مجتمعة في وعاء الدهر و
 اجتماعها بحسب لك النجوم الوجود لا ينافي ترتيبها بالطبع او العلية وان كان ينافي ترتيبها بحسب الاعتبار الثاني فافهم ولا تحبط
 ثم ان صاحب الاقاييس لم يعمل على هذا البرهان فقال في القسبات فاما بسبيل التطبيق فلا نقه بحدوده ولا تعويل على
 به بانيه بل ان فيه تديسا مغالطيا فالافتناحيات في جهة واحدة رجا يتطرق اليها المتفاوتة من الجهة الاخرى التي هي جهة
 التناهي الاسمي جهة اللانهاية كما ان سلسلة المات بغير نهاية سلسلة الآلات الالائية وليس يصح تحريكها
 بكنية من جهة اللانهاية واخراجها بكنية من جهة جزيره ومرتبته وعن الدرجات التي للآحاد بالاسر في تلك الجهة فاذا ان
 طرف احدى السلسلتين الغير المتناهيتين مختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا
 او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز الطرف ودرجته الى حيز الوسط ومرتبته ولا يزال فيعمل بتردد في الاوساط واما طولهم الفرض
 متعلما للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد معين ودرجته بعينها اذ انتهى ولا تنص الى تكملة مغالطى لا نقه بحدوده ولا صحة لمغالطه فان
 سلسلة المرتبات المجتمعات الموجودة في الواقع على نعت الاتساق او سلسلة المتفاوتة على صفة الاتصال لوماته لا الى
 نهاية فاذا فخرت منها جملة متناهية فمطبق مبداء احدى السلسلتين على السلسلة المتناهية قبل الافراد السلسلة اللانهاية بعد
 الافراد على مبداء الاخرى لزم الطابق سائر احدى السلسلتين على سائر السلسلة الاخرى في حكم الاتساق او الاتصال فيحكم العقل
 قطعاً بان بازا كل مرتبة وكل جملة من احدى السلسلتين مرتبة وجملة في السلسلة الاخرى ولا احتمال الانتقال بالزيادة وتروك
 في الاوساط كما توهمه لان الاوساط ترتبها واتساقها والاضاها لا تنبع ان تحفل فيها بزيادة فلا محالة يكون تفسير الزيادة الى
 الجانب الآخر فتنتهي السلسلة في غير التماهي وتغير الخلف ولا جمال لمنع امکان تطبيق بين السلسلتين من مقدارين متماثلين
 من موجودات مترتبات معروضات للاعداد اللانهاية فان التقابل بين السلسلتين بما كذا لك ممكن قطعاً وان منع عن مانع
 خارجي فهو غير قاطع في امكانه بحسب نفس طابعها وذلك كات في اجراء البرهان فالقول فليكن هذا يمكن اجراء البرهان في الموجودات
 الاخر المترتبة ولا اعداد المتعاقبة ايضا فانها وان كانت غير مجتمعة في الوجود او غير مترتبة كمن يمكن فيها بحسب نفس طابعها ان ترتب

مترتبة مجتمعة فيمكن التطبيق بينها فينباق فيها البرهان ونظير ذلك قلت مقصودنا من اشتراط الاجتماع والترتيب لجزء البرهان
 ان المعتبر بالسلسلة اللاحقة مجتمعة مترتبة لا يلزم من تطبيق البدر على البدر انطباق السلسلة على السلسلة فلا يظهر انتقال
 الزيادة الى الجانب الآخر وانقطع السلسلة في ذلك الجانب اذا اعتبر الترتيب الاجتماع فلا ريب في جريان البرهان فلا
 في اجزاء البرهان من اعتبار الترتيب والاجتماع بالفعل وبهذا هو القليل لا يمكن التطبيق بين السلسلتين المفردتين في السلسلة
 الواحدة من التفتين بالكلية وبجزئية لان سبدر الجزر مثلا اذا انتقل الى مقابلة سبدر الكل لا يتصور انتقال ثاني الجزر الى
 مقابلة ثاني الكل لان ثاني الكل هو الذي كان سبدر الجزر ولم يبق هو في مرتبة وكذا الحال في سائر المراتب قلنا سبدر الجزر
 لا اعتبار ان اعتبار سبدر الجزر واعتبار ثاني الكل وكذا ثاني الجزر لا اعتبار ان اعتبار ثاني الجزر واعتبار ثالث الكل
 وبكذا سبدر الجزر من حيث انه ثاني لكل لم يتقل من مرتبة وان لم يكن في تلك المرتبة من حيث انه سبدر الجزر وكذا الحال في جميع
 المراتب فانهم قوله وتوضيح الصغرى في هذا القياس الذي استنتج منه عدم اكتساب التصور من التصديق كانه قياس من اصول
 الاستنتاج وهو ان كل كاسب التصور معرف وكل معرف مقول ولا شيء من المقول يتصدق وبهذا ان نظم القياس على هيئة الشكل
 الاول ولا شيء من التصديق بقول وبهذا ان نظم على هيئة الشكل الثاني ويرد عليه رودا ظاهرا انه ان اريد بالمعرف في قوله
 كل كاسب التصور معرف ليعني اصطلاح الصغرى في القياس الاول ممنوعة لجواز ان يكون كاسب التصور امر سابغا غير مجهول
 لا يقتضي ذلك من دليل ان اريد بطلان كاسب التصور فالكبرى في القياس الاول ممنوعة وهي صغرى القياس الثاني و
 اذا كانت احدى المقدمتين ممنوعة فلا يتم الاستدلال فلورود هذا المنع بتحريم الشارح توضيح الصغرى في القياس الثاني بان
 كاسب التصور ما يفيد التصور بالكنه او للتصور بالوجه الاول انما هو بالذاتيات والثاني انما هو بالعرضيات فكاسب التصور
 منصرف فيها وكل منهما مقول وبما حصل فان غنا الشق الثاني ومنع المنع بالاستدلال على حصر كاسب التصور في المقول
 والى هذا اشارة في الحاشية حيث قال مسلما على قوله المقصود من كاسب المجهول التصورى واشارة الى ان المراد بالمعرف
 في الصغرى ما يفيد تصور الشيء كاسب المجهول التصورى لا المعنى المتعارف وهو ما يحمل على الشيء لا عادة التصور والافلا تيم
 الدليل انتهى وبهذا هو فانه لو اريد بالمعرف ليعني المتعارف كان اللازم هو ان التصديق ليس معرف بالمتعارف وليس بالذات
 بل المدعى ان التصديق ليس مفيد للتصور وان تعلم ان اشع غير ساقط بالتجمله لان حصر كاسب التصور في ما يفيد التصور بالكنه
 وما يفيد التصور بالوجه مسلم لكن حصر ما يفيد التصور بالوجه في العرضيات ممنوع عند من جزا كاسب التصور من التصديق كما لا يخفى
 واما الايراد بان التحدية كما يصح بالاجزاء الذهنية ليس بالاجزاء الخارجية فان الشيخ قد صرح في الحكمة المشرفية بان التحدية بمجموع
 الاجزاء الخارجية حد تام فتصور الشيء بمجموع اجزائه الخارجية تصور بالكنه فلا يخفى ايراد المعرفة في الذاتيات والعرضيات ففد

في الذاتيات وحده
 من مجموعهم

ان مجموع الاجزاء الخارجية محمول على الحقيقة لم يكن ضرورة ان انفسه جميع اجزائه واما التحديد لاجزاء واحد من الاجزاء الخارجية فلا يجوز فهذا
 النحوس التحديد بتحديد الذاتيات وليس تمامها على ان الاجزاء الخارجية هي الاجزاء الذاتية نحوس الاعتبار على ما هو المشهور فبني انفسه
 محمولة باعتبار لاسيما على ما ذهب اليه في المورد ان كلام الشارح لعلني على منع الكلية القائمة كل معرف مقول فحقه
 جواز التحديد بجميع الاجزاء الخارجية لغرض ضرورة ان اشترط سوار جواز التحديد بمجموع الاجزاء الخارجية اولم يجوز وان كان ليصل
 تعقش الكلية بالتحديد بالاجزاء الخارجية لم يضرب الشارح اذ لا ان يقول ان المعروف مخصص فيما يفيد التصور بالكنه وفيما يفيد التصور
 بالوجه وفيما التصور بالكنه اما الاجزاء الخارجية او الاجزاء الذاتية ومفيد التصور بالوجه هي العرضيات وظاهر ان التحديد
 ليس من الاجزاء الخارجية للتصور فلو كان معر فكان اما من الاجزاء الذاتية او من العرضيات وكل منهما مقول الاشئ
 من التصديق بمقول فالوجه هو المنع وعلل الشارح الى ذلك اشترط امر بالتفكير قال فتفكر قوله والتصور متساوي نسبة
 اعلم ان المقصود من هذا المقام اثبات ان بعض التصورات وبعض التصديقات ضروري وبعض من كل منهما نظري و
 كان ذلك متوقفا على اثبات عدم اكتساب التصور من التصديقات وبالعكس والافراز ان يكون جميع التصورات نظرية
 وليكتسب من التصديقات البديهية او يكون جميع التصديقات نظرية مكتسبة من التصورات البديهية فلذا تعرض لهم
 الابطال اكتساب التصور من التصديق وعكسه وقد صحح لهم بذلك في الحاشية حيث قال لا تعرض لهذا المقدمة في اكثر من
 ولا بد منها عدم تمام المطلوب بدونها فلا بد من اقامته دليل على بطلان ذلك لا يجدي بطلان كون التصديق معر فالحاشية
 المصطلح وكون التصور كسابا للتصديق على النحو المصطلح في هذا المقام مشيئا لجواز ان يكون من بعض التصورات ومن بعض
 التصديقات علاقة بها فينتقل من احدهما الى الآخر فيكون احدهما مكتسبا من الآخر لا بد لا حالة هذا الاحتمال من دليل وما ذكرنا
 في البطلان من ان المعروف مقول والتصور متساوي نسبة لالقي باحالة اما الاول فلما عرفت واما الثاني فلان تساوي نسبة
 التصور الى وجود التصديق وهدم في حيز المنع وما ذكرنا الشارح في براءة غير تمام فانه ان ارادوا بقوله لان اثر التصور الخارج
 المكتسب من التصور كذلك فكل المقدمة ممنوعة لجواز ان تترتب على بعض التصورات الاذعان ببعض المنسب كما تترتب
 الجرم باللزم على تصور الملزوم واللازم البعين وان اراد ان التصور مجرد مثل الشئ في الذهن فسلم لكن الكلام فيما يكتسب
 من التصور لا في نفسه وكذا الكلام في قوله فيما بعد فانه اثره حصول الشئ للشئ فانه ان اراد ان الاثر المكتسب من التصديق
 حصول الشئ للشئ فباول المسئلة لجواز ان يكون اثر بعض التصديقات مجرد مثل الصورة لا حصول الشئ للشئ وان اراد
 ان التصديق نفسه حصول الشئ للشئ فلا يلزم منه ان يكون كل ما يكتسب منه اية حصول الشئ للشئ فظهر ما ذكرنا ان ثابته
 بعض الشارح في هذا المقام حيث قال تحقيق المقام ان المعرفة كاحصاة من كاسية التعريف والتصور ليس من قبيل حصول

علمنا حصول العلم انما حصل علم البصر بحصول علم العي لئلا لم نقل احد يكون الدخان معرقا لل نار ولعمري لا جبر وكذا كالمعرفة
الحاصلة من اكتساب التصور ليس من تشييل معرفة النار والبصر بالدخان ولعمري بل بالهما تفصيل شيء لم يكن حاصله بحيث
يكون لعلمنا بالتعرف علما بالمعرف فان كان المعرفة صدقا للمعرف والمعرف متقدما بالذات وكذا العلمان وان كانا متساويين
بالاجمال والتفصيل ان كان رساما فالعلم علم الرسم بالذات والمرسوم بالعرض ولا يمكن اتحاد التصورة والتصديق فلا يمكن
ان يكون احدهما كاستبسان الآخر نعم يجوز عند العقل ان يكون بينهما خصوصية بها يتفصل الذهن من احدهما الى الآخر فيكون
بينهما ملازمة لكن لا يوجب اكتساب فتدبر فانه تحقيق لغيب لعله من خواص هذا التعليق انتهى سعي غير مشكورا وحاصل ما ذكره
الا يزيد على ان الاصطلاح لم يقع على الاطلاق احسب الاكتساب على حصول التصور من التصديق ولكنه لا يلزم منه ان لا
تصور تصديقا والتصديق تصور الجواز ان يحصل التصديق بتصوره بالعكس وان لم يلزم ذلك كبا واكتسابا في الاصطلاح
وعده وقوع الاصطلاح غير محدد في اثبات ما راعه المصنف لخواص نظرية جميع التصورات وحصول بعضها بعضا المتعديقات وان
لم يلزم ذلك لحصول الاكتساب في الاصطلاح مع ما في كلامه من الاختلال اما اوله فلان قوله بل بالهما تفصيل شيء
لم يكن حاصله بحيث يكون لعلمنا بالمعرف علما بالمعرف مما بل باطل لا يقتضيه على ما توهم بعض المتأخرين من ان المعرفة
بالفعل لا يحصل بالمعرف بل كسر قد اشترط في البطالة فيما سبق ومنعوا الى البطالة فيما بعده الشارح قد تعالى وامانا ثانيا فلان ما ذكره
بقوله فان كان المعرفة صدقا الى آخره لا يزيد على ما ذكره الشارح في توضيح قول المصنف فان المعرفة مقول فبذلك من بركة البركة
ولكن الشعر بكل ويزيد قوله وبذلك يستنبط دليل آخر هو ان اثر التصديق حصول الشيء للشيء اول حصوله والمقصود منه
تحصيل هذا المعنى حتى يصلح لتعلق الاذعان به فلا يكسب منه التصور الذي هو مجرد نقل الشيء في الذهن وقدمنا عليه قوله
ولذا قيل ان التصديق هو ما يتجسمه الشيء في بيان عدم اكتساب التصديق من التصور حيث قال التصديق لا يقع بمعنى مفرد
فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه احد في الیقاع ذلك التصديق اذ لا يجوز ان يكون شيء علته شيء في حاشي وجوده
وعدمه واذا افترقت بالمعنى وجودا وعدمه فقد اضعفت اليه معنى آخر فلا يكون مفروا ويرد عليه رود اظاهرا ان غاية ما لم
منه ان لا يكون الشيء علته في حالتي الوجود والعدم بل لا بد من الاقتران باحدهما لان يكون الوجود جز من العللة فيكون
العللة نفس المعنى المفرد حاله وجوده كما لا يخفى فاوله الشارح الى ما ذكره وانت تعلم ان التاويل مع بعده لا ينبغي مشيئا
كما مر قوله ويمكن ان يقال قال في الحاشية لعل هذا هو مراد المصنف بقوله في المسلم لانه لا يقبل لعل انتهى والحاصل
انه في التعريف بالسيطرة يحقق الحركة الاولى طلب المبادئ دون الثانية فلا يتحقق اكتساب لعل فلا يكون للصناعة و
الاقتناء فيه مزيد فضل وانما يكون فيه لها دخل في الجملة في طلب المبادئ المناسبة قوله فالمعرف اهم من اكتساب

لان المعروف قد يكون مفردا بخلاف الكاسب قال في الكاشفة بهذا قال المصنف فلما برهن الترتيب للكتاب ولم يقبل
 لتحصيل المجهول او انظر لان انظر قد يكون بلا حيلة معقول واحد كما في الناقص فمثل انتهى قوله وانما انما عبارته
 حركة النفس الى المبادئ وبالعكس اعلم ان المطلوب لا بد وان يكون معلوما للطلاب بوجه ما لاقتناع التوجه الى المجهول اعلم
 فاذا حاول تفصيل مجهول فلا بد من التوجه الى مبادئه فقد تحقق انه متدرج الى مبادئه وقد تحقق ان يحصل للمبادئ
 دفعة ثم بعد حصول المبادئ تدريجا او دفعة قد تحقق انه ينقل الى المطلوب تدريجا وقد ينقل اليه دفعة واحدا حصل انه قد
 يكون الانتقال من المطلب بعكسه تدريجيين وقد يكونان فيمين وقد يكون الاول دفعا
 الثاني تدريجا وقد يكون بالعكس وهم يسمون الانتقال الاول اذا كان تدريجيا بالحركة الاولى والثاني اذا كان تدريجيا
 بالحركة الثانية ويسمون مجموع الحركتين بالفكر وقد يطلق عليه النظر ايضا فيستعمل مرارا في الفكر واكثر استعماله في الملاحظة
 لتفصيل المجهولات وذميب البعض الى ان الفكر انظر بالحركة الاولى والمتأخرين الى انه الترتيب اللازم للحركة الثانية
 كما ذكر في بحثهم فصلا وقد يمتنع في ان اطلاق الحركة على الانتقال الفكري حقيقة او بما قيل انه مجاز وهو الحق لان الحركة
 حقيقة اما بمعنى التوسط يعني توسط ما بالقوة بين المبدء والمنتهى في زمان بحيث يكون في كل آن يفيض في ذلك الزمان
 في حد ما فيه الحركة لا يكون فيه قبل ولا يكون فيه بعد واما بمعنى القطع وهو الامر المنتهى من المبدء الى المنتهى فيطبق على
 الزمان بحيث يكون كل جزء منه في جزء من الزمان ويجب ان يكون الحركة ما هي منه وما هي اليه وما هي فيه وان يكون
 لموضوعها في كل آن يفيض في زمان المتدرج فروما فيه الحركة لا يكون في زمان آخر واذ انات المفروضة غير قنانية
 فالافراد الواقعة في تلك الانات اليم غير قنانية وليست كلها موجودة لا انحصارها بين المبدء والمنتهى والابعضها موجودا
 والابعضها بالترتيب بلا مرجع فهي كلها موجودة بالقوة بين صرافة القوة ومخرجة الفعل فلو كان الفكر حركة لكان بين المبدء
 والمنتهى افراد ما فيه الحركة وهو العلم غير قنانية غير موجودة بالفعل وانما في باطل العلم المتحققة في الفكر ليست غير قنانية بل متناهية
 موجودة بالفعل فالقدم مثله نعم تحقيق في الفكر قد يرجع ايضا الى الحركة فان النفس اذا حاولت تفصيل المطلوب توجه الى الصورة
 المخروجة فتأخذ بصورة دفعة فتنتسب بها الى مطلوبها فتنتسبها الى المطلوب فان وجهها مناسبة لخطتها وتوجه بعد
 زمان الى صورة اخرى فان لم تجد مناسبة تركتها وتوجهت الى صورة اخرى وكذا انما ترتب الصور المناسبة فاذا
 ترتب المبادئ انتقلت النفس الى المطلوب فالطلب انما يحصل بعد صرف زمان في طلب المبادئ وترتيبها وان
 في تلك الزمان تنتقل من صورة الى صورة فيظن ان منها حركة واحدة متصلة فالطلاق لفظا بالحركة بينا يجوز وحقا
 قدم بعض المتأخرين ان الطابق بالحركة بينا حقيقة زاعما ان الصورة وان كانت امرثا بنافي الخزانة لكنها ما عداها

في المدركة متجددة وفي كل آن ملققت اليها بالغات جديد ليس هو في آن قبله ولا يحزن في آن بعده فاذن افراد الصورة
 في زمان الفكر لا تتناهي بالقدرة بسبب الاتساق في الآمال لا تتناهي في الفكر حقيقة حركة كيف لا وفي الفكر انتقال
 من المطلوب الى المبادي تدريجا وبالعكس لا يخفى ما فيه من الفساد لان ندره الصور الغير المتناهي اما المعالم واحدا فان
 يخفى وجودها الفرضي لاكتشاف الملاحظة فيلزم ان يلاحظ معلوم واحد مرارا غير متناهي وهو صريح بطلان او لا يخفى
 فلا يكون المعلوم ملاحظا فلا يرك ان مناسب لمطلوب او غير مناسب او لمعلومات متعددة فيكون هي لا تتناهي بسبب
 الاتساق في الصور فان كفى وجود الصورة بالقدرة لاكتشاف تلك المعلومات لا تتناهي لزم ادراك امور لا تتناهي في زمان
 الفكر والالم يمكن شئ من المعلومات منكشفا في زمانه وهو صريح بطلان وايضا تلك المعلومات تتخالف في حقائق فلو كانت
 لا تتناهي وجبت متناهية اذ لا يبلغ الاتحاد وجودا مع تحالف حقائقها لاقتناع الاتصال بين المتخالفات فيلزم وجود
 الامور الغير المتناهي مع انحصارها بين الحاضرين وهذا سقط ما توهم ان الفكر حركة في الانشغال اذ لا بد لكل الشغلات من
 ملققت اليه فلو كان في الزمان انتقال حركة فانه ان يحكي الوجود الفرضي للاتساق لا تتناهي بالقدرة للملاحظة ما هي الشغلات
 اليه فلو كان احدا لزم كونه ملققتا اليه مرات لا تتناهي في زمان قتناه وان كان متعدد حسب العدد لا تتناهي لزم للاتساق
 الى امور لا تتناهي في زمان الحركة او لا يخفى فلا يكون المعلومات ملققتا اليها في زمان الفكر بطلان لا يخفى وما قال في الاتصال
 من ان في الفكر انتقال من المطلوب الى المبادي تدريجا وبالعكس ان اراد به ان الفكر ملققت في زمان فسلم لكن يلزم
 منه ان يكون الفكر حركة وانما بان الفكر انتقال متصل مستطيق على الزمان فم بل باطل كما عرفت هذا ما افاده مولانا
 الحكماء قدس سره وموافقا لاحق بالاتباع وقداورد الشايع في بعض تعليقاته اشكال على كون الفكر حركة حقيقة وهو ان
 الصورة قد تكون حاضرة بالقياس الى محلها اعني العقل كما الصورة الجسمانية بالقياس الى البيوت في يستغنى بها
 عن محل سبب حقيقة بها من حيث هي وافتقارها اليه بسبب شخصيتها وهم اتفقوا على نفي الحركة في الجوهر كما لا يصح حركة
 البيوت في تلك الصور لا يصح حركة النفس في تلك الصور لذاتية الجوهرية ولو سلم فظل حصر الحركة في المقولات الاربع
 ثم اجاب عنه بان الصور الجسمانية بسبب ما بها من حيث هي مقومة للبيوت ومقيدة لوجودها بسبب شخصيتها محصلة شخصيتها
 المبهمة فلا يمكن تجدد الصور عليها مع بقاء شخصيتها اتحصلة من شخص تلك الصور بخلاف الصور العقلية لا تستغنى
 النفس عنها في تقوم بهيتها وتصل شخصها فتكون موجودة بالفعل باقية بشخصيتها مع تجدد الصور العلمية القائمة بها واما
 انحصارها هو الحركة الواقعة في الامور العينية لا مطلقا انتهى وانما حصل ان الصورة العقلية عرض في النفس لا تستغنى
 النفس عنها فلا يمنع فيها الحركة بخلاف الصورة الجسمانية لا حيلج محلها اليها في تقوم فالدليل اننا نحن على اقتناع

الحركة في الجوهري غير ناهض على انتفاع الحركة في الصور العقلية واما الكلام في حصر الحركة في المقولات الاربع فالظاهر انه غير مختص بالحركة الواقعة في الاسرار العينية كيف ولا يدل على ذلك اقاويلهم في شئ من الموضع لا التصريح ولا التلويح بل انظارهم من كلامهم المطابق لاصولهم ان الحركة الواقعة في الصور العقلية حركة في العلم وهو من الكيفية في الحركة في الكيفية لا في الجوهري وان كان يراد عليهم ان كون الصور كيفيا لا يستقيم على صلبهم الفاعل بان الاشياء بانفسها حاصلة في الذهن واحاب بعض المشايخ عن الاشكال منع نفى الحركة في الجوهري مستندا بتجويز الصدور الشيرازي اياها بان الاسفار ونهاه عيب لان الاشكال الزامي جدلي مبني على ما استشهد به من المشايخ من نفى الحركة في الجوهري سوار صرح في الواقع ولم يصح وتم عليهم ولم يتم والاستناد بتجويز الصدور في اعراض المشايخ جميع عجوبة اخرى وقد يجاب عن الاشكال بان الفاعل يكون الفكر حركة انما يقول بكونه حركة في الملاحظة التي هي من كفيات النفس لا في الصورة حتى يلزم الحركة في الجوهري كون الملاحظة فعلا من افعال النفس ليس بمعنى انها من مقولات الفعل التي متبوع وقوع الحركة فيها وانما هو ما سئلنا ان امتنع الحركة في الصورة والملاحظة **قوله** والضرورة تقابل الحركة الاولى منها فان مناط الضرورة انتفاع الحركة الاولى اما بان لا يتحقق الانتقال من المطلوب الى المبادي اصلا بان يحصل المطلوب بلا توسط المبادي ومن لا يتحقق الحركة الثانية ايضا وان ينتقل من المطلوب الى المبادي دفعة ثم ينتقل من المبادي الى المطلوب مادفعة فلا يتحقق الحركة الثانية ايضا وتدرجيا فيتحقق الحركة الثانية دون الاولى هذا وقد وقع بينهما من الشاخ خط في بيان المذاهب فان مذاهب الجهور هو ان الفكر مجموع احكركتين وقد بينه بقوله والحق ان عبارة من حركة النفس الى المبادي وبالعكس وقد بين بعض ان الفكر عبارة عن الحركة الاولى فقط واما كانت مع الثانية وبدوها وقد بينه بقوله الضرورة تقابل الحركة الاولى منها مع ان باقي عبارة يدل على ان الضرورة تقابل الحركة الاولى على مذهب الجهور مع ان الامر ليس كذلك فان مناط الضرورة على مذهب الجهور انتفاع مجموع الحركتين سوار كان بانتفاعهما معا او بانتفاع الاولى فقط او بانتفاع الثانية فقط وهذا الخطأ انه ان قال **قوله** وعليها بنا النظرية هذا هو مذهب بعض من ان الفكر عبارة عن الحركة الاولى **قوله** ولهذا يلزم الواسطة هنا المتأخرون ان الفكر عبارة عن الترتيب الذي هو من لوازم الحركة الثانية لان حصول المطلوب من المبادي يدور عليه وجودا وعدما فادور عليهم بان يلزم الواسطة بين المبدئي والنظري اذا انتفتت الثانية مع تحقق الاولى اذ لا يتحقق الترتيب في هذه الصورة فلا يكون نظريا ويتحقق الحركة الاولى فلا يكون ضروريا او مناط الضرورة انتفاع الحركة الاولى وانت تعلم ان هذا لا يرد غير متوجزا مدار النظرية على مذهب المتأخرين على الترتيب فيحتمل لا يوجد الترتيب لا يتحقق النظرية وقد بينه ان على الخط الذي وقع من الشاخ في هذا المقام وهو ان كلامه يدل على ان الحركة الاولى مدار النظرية

على جميع المذاهب حتى مذاهب المتأخرون القائلين بان النظر هو الترتيب وبناء على هذا الزعم الفاسد ورد على التأخيرين
 هذا الايراد بقوله ولهذا لا يلزم له بطلان ما هو ماقوع ليس بخطب نعم يراد على مذاهب المتأخرون انه يلزم على مذاهبهم العدا
 بين البديهي والنظري اذا تحققت الحركة الاولى بدون الثانية اما انتفاء النظرية فلا انتفاء للترتيب واما انتفاء البديهية
 فلما انفصل البديهي في الاقسام الستة المشهورة فيستحقق الحركة الاولى بدون الثانية لا يتحقق شيء من اقسام النظرية
 وقد يجاب عنه بان انحصار في الاقسام الستة استقرار في هذا قسم سابق لم يرد من الاقسام الاجل المندرجة وانت تعلم ان
 هذا القسم السابق فالصحيح ان يرد بهيبا اذ كثيرا ما يقع الخطاء والغلط في الحركة الاولى اي في تطلب المبادئ فلو كان
 هذا القسم بهيبا لكان البديهي كثيرا لما ذكرنا من ان جعل البديهي قطعيا للبرهان ولا رتق الا بالان من البديهيات وقولنا
 فاما ان يقتسم الى البديهي والنظري واما مجرد الاصطلاح على تسمية هذا القسم بالبديهي فلا مشاحة فيه **قوله** الا ان يتكلف هذا
 الجواب انما يتجوز اذا قرر الايراد بما قررنا من ان هذا القسم الذي يتحقق فيه الحركة الاولى بدون الثانية ليس نظريا لان انتفاء الترتيب
 ولا ضرورة لعدم اندراج في اقسامه الستة فاحصل الجواب انه مستدرك في المحسنيات فان المحسوس هو الانتفاء من المبادئ
 الى المطلوب وفقد ما على تقرير الايراد بما ذكره الشارح فلا يتجوز عليه هذا الجواب اذا منع تحقق الضرورة عنده وهو وجود
 الحركة الاولى وهو لا يرتفع تعميم المحسوس بل يتضاقت الاشكال اذ يلزم من ان يكون شيء واحد نظريا وضروريا معا ان انتفاء
 فلتحقق مناط النظرية وهو وجود الحركة الاولى واما الضرورة فلا ندراج في المحسنيات فهذا خطأ آخر من الشارح فاش فخطأ
الاول قوله متعاقبة الصاعدة والهابطة فان الحركة الصاعدة والحركة الهابطة متبادلتان في الاطراف يعني ان ما هو
 سببا لاحدهما منتهى للآخرى وما هو منتهى لاحدهما سببا للآخر ههنا الحركة الصاعدة والمطلوب ومنتهاها المبادئ والمحدس سببا
 المبادئ ومنتهاها المطلوب وهذا هو وجه شبه وليس المتعاقبة بين الحركة الاولى وبين المحسوس ههنا المعنى متعاقبة الصاعدة
 والهابطة حقيقة لان الصاعدة والهابطة انما تكونان حركتين نهيميتين ولا حركة ههنا **قوله** مع انها معتبرة بالاتفاق
 قال في الحاشية الا ان متعاقبة انواع الضرورية لما يعتبر فيه الحركة الاولى لا يكون على نحو ادعاء ان متعاقبة بعضها
 بالنفس والاثبات وبعضها بمتعاقبة متعاقبة الصاعدة والهابطة انتهى وانت تعلم ان من منس النظرية للترتيب او
 بجميع الحركتين لا يمكن ان يقول يكون الضرورة متعاقبة للحركة الاولى فلا يتصور الاتفاق على اعتبار هذه المقالة ولو
 سلم منهم لفقوا على ذلك فلا اعتبارا بالاتفاق على خلاف ما يقضي به العقل **قوله** ولكن الطوسي فخرنا في تفسيره
 بانظر من المبادئ الى المطلوب وفقد سوا كان مع الحركة الاولى او بدونها وهذا عن تفسير المحقق الطوسي يدل
 على الاتفاق على اعتبار المتعاقبة بين الضرورة وبين الحركة الاولى بالنفس والاثبات لا بالمقالة المضاهية المتعاقبة

الصاعدة والهابطة قوله ولا ينبغي عليك هذا لانه مشترك الورد على من فسره الفلك بمجموع الحركتين على من فسره بالحركة الاولى اذا
قربانه في الصورة المفروضة اي اذا انتقلت الاولى بدون الثانية فيحقق مناط البداهة يعني انتفاخ احدى الحركتين على
اقتضيه الاول وانتفاخ الاول على التفسير الثاني فيكون بديهيا وايضا يكون نظريا لعدم اندراج في قسم من اقسام البديهي
واما اذا قررنا بآثار الشاغل فلا يتجوز على احد ما على المتأخرين فلانه في الصورة المفروضة فيحقق النظرية عندم تحقيق مناط
النظرية يعني الحركة الثانية التي من لوازمها الترتيب ولا يتحقق الضرورة اصلا وما على من فسره الفلك بمجموع الحركتين فلانه
على من لم يحقق الضرورة في تلك الصورة لا انتفاخ مناط النظرية يعني مجموع الحركتين وما على من فسره الفلك بالحركة الاولى
فلانه على من لم يحقق الضرورة لا انتفاخ مناط النظرية يعني الحركة الاولى فلا يلزم اجتماع النظرية والضرورة على احد و
لعلك قفطنت بما ايقنت ان ما اردوه الشاغل فيما سبق على المتأخرين من لزوم الواسطة بين الضروري والنظري
ان توجه على المتأخرين فهو متوجز على من فسره الفلك بمجموع الحركتين او بالحركة الاولى ايضا اذ لما تحقق احدى الحركتين
بدون الاخرى الثانية بدون الاولى في تلك الصورة لا يتحقق النظرية لا انتفاخ مجموع الحركتين او بالحركة الاولى لا بالبداهة
لعدم اندراج في قسم من اقسام البديهي فيلزم الواسطة فان اعتذر بان قسم من الضروري نادرا لوقوع غير معدود في
اقسامه فندره فلا يخاف في انه يمكن مثل هذا الاعتذار من قبل المتأخرين ايضا فلا يذهب واذا المتأخرين وليعضو
عن غيرهم ومع ذلك لا يصح الاعتذار المذكور في الواقع لان ما يقع فيه احدى الحركتين او بالحركة الثانية يقع فيه الغلط
كثيرا فلا يمكن ان يعيد بديهيا والا لكان البديهي كثر الغلط ولا ترفع الامان عن البديهيات وفات فائدة التقسيم
الى البديهي والنظري والمجرد والاضطلاح على تسمية مثل هذا بديهيا فلا مشاحة فيه قوله يلزم عليهم اي على المتأخرين
وقد عرفت ان هذا لازم غير ظاهر وفي الصورة يتحقق النظرية عندم تحقيق الحركة الثانية والترتيب ولعل الشاغل بني
هذا اللازم ايضا على ما يمكن في ذهنه من ان بناء النظرية على الحركة الاولى عندا لكل فاذ يتحقق الحركة الثانية بدون الاولى
تحقق النظرية لتحقيق الترتيب ويتحقق الضرورة لا انتفاخ الحركة الاولى التي عليها بناء النظرية وقد علمت سابقا ان هذا
صريح قوله الا ان يقال انت تعلم ان المتأخرين فسروا النظر بالترتيب فلا معنى لا انتفاخ النظرية وتحقق الضرورة
مع تحقيق الترتيب فلا يمكنهم القول بان نوع من الضروري ومع ذلك فلا توجه لهذا الجواب على تقرير اللازم اصلا
فلزمه ان نوع من الضروري لكنه نوع من النظري ايضا فيحقق مناط النظرية يعني الترتيب فلا يضر بهذا الجواب
اجتماع الضرورية والنظرية فانظر الى الشاغل كيف خطبني في المقام قوله مناط البداهة بالتحقق عندم هذا ليس من
ذهب المتأخرين وانما هو ذهب الاقدمين القائلين بان الفكرة عبارة عن مجموع الحركتين قوله والا لكان

الحق ان الفكر عبارة عن الحق في المقولات لتفصيل المجهولات سواء تحقق مجموع الحركتين او احدهما ومنه لا يفورقة
 انتفاء الحركة راسا على هذا لا يد على المتقدمين والآخرين فكان الاول ان ليقول والصواب قوله بل انتفاء
 الانتقالين معاً حتى لو وقع الانتقال من المطلوب الى المبادئ دفعة والانتقال من المبادئ الى المطلوب دفعة
 يتحقق النظرية او يتحقق الواسطة في العلم وانت تعلم ان الحسد عبارة عن مجموع الانتقالين الذين كمالهم عليه
 الحق لطوى في شجرة الاشارات والعلامات الرازي في الحالكات فغنى الصور المذكورة بتحقيق الضرورة وبارك
 في هذا الحق ليس في محله امل بنار كلامه على ما قال في بعض كتبه من ان المحسنيات نظريات لان احد الانتقالين
 او مجموعهما وان كان بعض العقلاء على سبيل الدفعة لكنه على سبيل التدرج للبعض الآخر والمعتبر في النظرى توقف
 مطلق حصوله على الفكر ان قلت يجوز ان يحصل نظري كجميع العقلاء بالحدس فان ذلك ممكن مع الاتوقف مطلق حصوله
 على الفكر مع وجود الواسطة في العلم وهي المبادئ المرتبة الحاصلة دفعة قلت كما اعتبر في البديهي سلب التوقف
 كلياً بحسب الحقيقة ان لا يتوقف شيء من افراد حصوله محققا كان او مقدرا على النظر كان احسبته في النظرى الايجاب
 الجزئي بحسب الحقيقة بان يتوقف شيء منها عليه لو كان مقدرا وحصوله بالنظر يمنع ان يحصل بغيره فكما تحقق
 ذلك الحصول المقدر فلا يتحقق الا بالنظر حصول الافراد بالحدس كما هو المفروض لا يصح ان النظرية انتهى كلامه في
 كلامه ضرب من البهتان لاننا قد اطلقنا فيما سبق ان انظرى ما توقف مطلق حصوله على النظر ومبناه لا يتوقف
 العقل البشري فما ذكره بنار فاسد على فاسد وعجب من ذلك اعتبار توقف فرد من افراد الحصول المقدر على انظراد
 توقف فرد من افراد الحصول المقدر على النظر قصور في جميع الاستشعار فيرفع الايمان عن البديهييات قوله ومن
 عدوا ليعلم قال في الحاشية اى ما هو نادى الوقوع وكذا ما هو بالحدس انتهى وانت تعلم ان عدما هو نادى الوقوع غنى
 فيما اذا انتفت الحركة الاولى مع تحقق الثانية من انواع الضرورى مخالفة للبديهة والبرهان قطعاً لانه ما يقع فيه
 الا غلطاً كثيراً ويحتاج فيه الى مراعات قوانين الاكتساب فكيف يكون ضرورياً لكن عدما هو بالحدس من انواع النظرى
 ضرورى وما قال من ان الانتقال من المبادئ الى المطالب من خواص النظريات ان اراد به ان الانتقال التدرج
 من خواص النظريات فذلك مسلم لكن لا يلزم منه كون المحسنيات نظرية وان اراد به ان الانتقال المذكور مطلقاً من جميع
 النظريات فذلك ممنوع بل باطل نعم الاستدلال في الاصطلاح على اطلاق لفظ النظرى على قسم من اقسام البديهي لكن لا
 كلام في ذلك وكيف ينبغي عاقل ان المطلوب اى حاصل بلا تجسم كسب واجابة فكر نظري بالمعنى المقابل
 للاقسام الستة المشهورة بالبديهي قوله التى لا بد فيها من واسطة في العلم قال في الحاشية اى في احد انواع حصوله

انتهى ذمبني على ما زعم من ان نظري هو ما يتوقف مطلق حصوله على النظر وقد عرفت سادته قوله فان الفارق بين
 البديهي والنظري قال في الحاشية لان البديهي مالا يمكن نفس طبعية حصوله بالنظر بان لا يترب عليه شيء من افراد
 حصوله وبوليس الا ما هو حاصل نفسه من غير واسطة في العلم فما يكون فرد من حصوله بواسطة النظر في المبادئ يكون
 نظريا قابلا لبداهة مخصوصة بالبساط والمحدود والمركب فعلا احاصل نفسه بالصورة الاجالية والنظرية مخصوصة بالحقائق
 المركبة احصاء بالصورة التفصيلية انتهى وقد علمنا ان فيما سبق ان ما زعمه في تفسير البديهي والنظري باطل ما ذكر
 من اختصاص البديهة بالبساط والمحدود والمجمل والنظرية بالحقائق المركبة احصاء بالصورة التفصيلية فسلك في الكلام
 غرضه انشراحه تعالى قوله ومن بهننا علم ان العلم بالكنة قال في الحاشية فان قيل يلزم منه انحصار العلم بالكنة في
 العلم بالحد التام مع انه ليس كذلك لان الانسان مثلا اذا تشغل نفسه في الذهن بحيث يكون مركزة لمشاهدة جزئية كان
 علمها بالكنة البتة ولا يجوز ان يكون النوع معرف الجزئيات لما تقرر عندهم من انحصار التعريف في الحد الكرم ولهذا
 قالوا ان التعريف بالنوع لا يكون الا لفظيا لا ليعال تعريف الصنف بالنوع يكون حقيقة كما يقال لبني الانسان مجرث
 بالوحى لتبليغ الاحكام الاخرية الى الخلق لاننا نقول لو سلم انه حقيق فالاصناف حقائق اعتبارية عرفية والنوع المشترك
 بينها بمنزلة الجنس لها والاستحالة في ان يكون اشئ نوعا حقيقيا الجزئيات ومبنا للمعاني والاعتبارية العرفية فلما علم
 بالكنة على نحوين نحو يخص بالنظريات وهو ما يكون بالصورة التفصيلية كما حققناه ونحو لا يخص بها كما هو علم الجزئيات
 بالنوع فالجزئيات اذا كانت نظرية فانما يكون مجزئية النوع بالكنة وحدودها بالحقيقة عدد والنوع وهو ياتها الشخصية
 لا يكون نظرية لان علمها اما حضورى كعلم الجردات بانفسها او حصولى بالاحاساس او تخيل او تشوهم فعلمها بالنوع لا يكون
 الا بالحد والانتفاء لا التحصيل المجزول ففكر بداهة انتهى ولتقيق التحقيق بالاختيار ان العلم بالكنة عبارة عن علم نفس حقيقة اشئ
 وبذلك يحصل العلم بالكنة على النظرية بتحصيل سائر سواها كانت حقيقة اشئ بالحد واعرفية كان علمها بالرسوم بنا على تجزئة فاداة الحركة حقيقة
 كما يلحق وقد يحصل بالاشتمال على حصول فقه حصول المبادئ في حصول المبادئ ايضا فقه بالاشتمال على العلم الاول اعني العلم
 بحقيقة اشئ اجمال تشتمل على نظري قطعا سوا حصل بالحد والرسم والعلم الثاني اعني العلم بحقيقة اشئ احاصل بالاشتمال على
 سواها كان مع حصول المبادئ دفعة او بدو ضروري قطعا فان اراد الشارح بالعلم بالكنة ما بيناه من القول باختصاص
 العلم بالكنة بالنظريات باطل قطعا لا سيما وقد صرح فيما سبق نقلا عن نفس الحاشية ان العلم بالبساط والمحدود والمركب
 احاصل بالصورة الاجالية بديهي مع ان هذا العلم بالكنة بالمعنى الذي بيناه وان اراد به اصطلاح عليه بعض المتأخرين
 وقوله اشار على سمجية اعني علم اشئ بذاته فلا يصح الحكم باختصاصه بالنظريات مطلقا لمجاز ان يحصل لمبادئ فقه

ثم يحصل المطلوب دفعة فيكون لك العلم ضروريا لا نظريا ولا محسوسا الشارح يزعم ان تصور المعروف بالفتح لا يحصل
 بالاختصاص بل يحصل على اصل بمراد واحد هو تصور المعروف بالكسرة بالذات والمعرف بالفتح بالعرض فاذا لم يتحقق بالحركة الاولى
 وحصلت المبادى دفعة فعلى رايه لا يمكن الانتقال من المبادى الى المطلوب في التصورات اصلا فاذا لم يحصل على رايه
 الا تصور المبادى وليقتضيه بها الى المطلوب فما يتصور الانتقال المذكور لو حصلت صورة جديدة ورا تصور المبادى فيعلم
 على رايه ان يكون العلم بالكنه اعني علم المطلوب بذاته اذ حصلت دفعة ضرورية قطعيا اذ لا سبيل لتحقيق الانتقال من
 المبادى الى المطالب على رايه وهو الذي جعل من خواص النظريات وجعل تحققة وعدم تحققة ثنائيتين البديهي والنظري
 وانما يحصل الانتقال الى المطلوب بمحصل المبادى فلا يمكن جعل المطلوب نظريا بالانه صرح في كتابه المشقولة بالانتقال بان
 علم الجزئيات بالنوع لا يمكن نظريا لانه لا يكون الالزام والانتقال لا يتصل بالمجهول وبما يصح في ان حصول الانتقالات
 لا يمكن النظرية كيف ولو كان علم الجزئيات بالنوع نظريا وكان التعريف النقطي اليه كاس للنظري وبما يصح جعل المطلب
 فظهر ان ما حققه المحققون الذين يهلك الشارح في تقليدهم هم اميون من بيت النكبات ولعلم الحق عند ذى الملك
 الملكوت قوله خطب به سقراط فاطب به ما تم سقراط وقال ان كان المطلوب معلوما فلا وجه للطلب انتان مجهول لا نفهم
 نعرف انه المطلوب عند حصوله كعبدة ابن عبيد من لا يعرف فانه لو وجد ذلك العبد فم يعرف انه ذلك العبد لا يفتن الذي
 كان في غلبه ففرغ من عليه سقراط قاسا واستخرج منه مطلوبا ولم يحل عقدة الشك بكذا النقل في فرائض كتاب البرهان من
 الشفاء قوله واجب عنه منع المحققين في تقريرين الاول اننا لا نعلم ان المطلوب اما معلوم مطلقا او مجهول مطلقا حتى
 ياتي بتحصيل الحاصل والمطلب للمجهول المطلق بل جزان يكون معلوما من وجه فيكون مشهورا به صالحا لان يتوجه اليه الطلب
 مجهولا من وجه اى من حيث نفس حقيقة فيطلب العلم بها بالنكسب كما اذا علم الانسان بوجه الكتاب وبعد علمه بهذا الوجه
 فصدنا علم حقيقة فهو معلوم لنا من وجه صالح لان يتوجه اليه الطلب فاذا علمنا الفكرة افعلنا منه الى مبادى ثم منها اليه
 حصل لنا العلم حقيقة وصار الوجه للمجهول اعني حقيقة معلوما فلا يلزم تحصيل الحاصل اذ اى اصل انما كان علما بالكتاب
 وبما حصلنا به الفكر فهو العلم بالحقيقة ولا طلب للمجهول المطلق اذ الحقيقة لم يكن مجهولا مطلقا بل كانت معلومة بالوجه وبما
 التقريرين هو الذي يتوجه عليه هذا السؤال في بادي الاري ويندفع عنه هذا السؤال بتوضيح حاصل الجواب بما ذكره
 والمطلوب على هذا التقدير هو الوجه المجهول والمعرف بما يحصل بالحركة الفكرية بعد كون المطلوب معلوما بالوجه للمجهول
 المطلوب هو حقيقة الانسان ومعرفة ما به اعني الحيوان الناطق الذي حصل بعد انتقال النفس من المطلوب المشعرة
 بوجه الكتاب الى مبادى فالوجه للمعلوم اعني الكتاب مثله بالوجه للمجهول اعني حقيقة الانسان فليس بينهما ثلثة امور

الوجه المعلوم والوجه المجهول ذو الوجهين انما بانك امران الوجه المعلوم وذو الوجه وهو الوجه المجهول فلما يناسب هذا التفسير
ما ذكرناه قد حصل اذ ليس المطلوب امران لثا سوسى الوجهين التفسير الثانى اننا لانم ان المطلوب اما معلوم مطلقا واما
مجهول مطلقا لمجرد ان يكون معلوما من وجه مجهول من وجه سوار كان ذلك الوجه الذى فرض المطلوب مجهولا من
ذلك الوجه مجهولا فى نفسه او معلوما فى نفسه كما اذا كان العلم انسان من حيث انه كاتب ولم نك تعلم من حيث انه حيوان
ناطق فطلبنا من الوجه الذى كان لا تعلم به فاشتقنا من الانسان المشعوبه بوجه الكاتب الى مباديه اخرى الحيوان الناطق
سوار كان تلك المبادى قبل ذلك مجهولة فى نفسها ومعلومه فى نفسها لكنها لم تكن مكررة للملاحظة الانسان مثلا فلما اشتقنا
تلك المبادى ورتبنا باجتماعها مكررة للملاحظة الانسان مثلا فاشتقنا بها اليه فحصل لنا العلم بالانسان من حيث انه حيوان
ناطق وقبل ذلك كان الانسان مجهولا لان من هذا الوجه فالتطلب على هذا التفسير هو ذو الوجهين المشعوبه بالوجه المعلوم
قبل الحركة الفكرية والمعرف هو الوجه الذى كان المطلوب مجهولا من ذلك الوجه فبينا ثلثة امور الوجه المعلوم الذى كان
المطلوب معلوما من ذلك الوجه والوجه الذى كان المطلوب مجهولا من ذلك الوجه فصا ومعلومه بذلك الوجه بعد الحركة الفكرية
وذو الوجهين فالاول كالكتاب مثلا والثانى كالحيوان الناطق مثلا والثالث كالانسان مثلا وهذا التفسير هو الذى يلقى
عليه كلامنا قد حصل لانياسه بما مضى واذ علم ان في اكتساب المجهولات التصورية من المعلومات التصورية مسلكا الاول
المسلك المشهور من ان في التعريف صورتين صورة المعرفة بالكسرى الكاسية وصورة المعرفة بالفتح وهي الكسبية وان
المرتبة على التعريف هو العلم بصورة المعرفة بالفتح والثانى ما زعم بعض المتأخرين ان مقتضى الشارع من ان في التعريف
صورة واحدة هي صورة المعرفة بالكسبية مكررة للملاحظة المعرفة بالفتح فالمعرف بالفتح فالحاصل بالعرض ملقت اليه بالذات
على عكس المعرفة بالكسبية فانه حاصل بالذات ملقت اليه بالعرض التفسير ان اللذان ذكرناهما تامان على كلا المذهبين المتأخرين
الاول فلان المطلوب على هذا التفسير هو الوجه المجهول المعلوم بالوجه المعلوم قبل الطلب فاذا حصلنا مباديه وانتقلنا منها اليه حصل
لنا المجهول بالمحصل صورة كما هو على المسلك الاول والى صورة ملقت اليه بالذات بتلك المبادى كما هو على رضى المسلك الثاني
واما التفسير الثانى فلان المطلوب على هذا التفسير هو ذو الوجه فاذا كان علنا المطلوب قبل الطلب بوجه معلوم ثم استعصرنا مباديه
وانتقلنا منها الى الوجه حصل لنا ذو الوجه من وجه كان مجهولا لان من ذلك الوجه سوار كان حصول ذى الوجه حصول صورة
بالذات واما لا تفتات اليه بالذات وبالجملة فلا يتبين كلا التفسيرين على احد المسلكين كما يتوهم القاصرون قوله فعاد فاعاد
اعلم ان في علم اشئ بالوجه احتمالات الاول ان الوجه فيه حاصل بالذات وملقت اليه بالعرض وذو الوجه حاصل بالعرض
ولم يفت اليه بالذات وهذا ذهب المتأخرين والثانى ان احاصل بالذات والملقت اليه بالذات هو الوجه من حيث الاتحاد وبذلك

ونظرا بسبب التقدير الثالث ان احوال بالذات والمقتت اليه بالذات هو نفس الوجه واما ذو الوجهين فيحصل المقتت اليه
 اصلا بالذات لا بالعرض وبهذا الاحتمال باطل قطعاً اذ على هذا لا يكون الوجه معلوماً اصلاً بالذات لا بالعرض فلا يكون علم
 بشئ بالوجه اذ عرفت نظراً علم ان تقريره هو على تقرير الاول للجواب ان هناك لمكان وجه معلوم وآخر مجهول المعلوم معلوم مطلقاً
 والمجهول مجهول مطلقاً فلا يطلب المعلوم كونه معلوماً ولا بالمجهول كونه مجهولاً فلا شك في حاله فان بني العود على الاحتمال الثالث
 ثم وكيف الجواب بطل ذلك الاحتمال وان بني على الاحتمالين الاولين فلا يتبرح العود لان المطلوب اذا كان معلوماً بالوجه
 لم يكن مجهولاً مطلقاً بل معلوماً بالعرض لا محالة الوجه المعلوم مع الوجه المجهول فيصير طلبه معلوماً لو كان الوجه معلوماً لم يكن المطلوب
 حاصلًا ومقتت اليه قطعاً بالذات ولا بالعرض بقى المطلوب مجهولاً مخفولاً عنه بالكلية فلا يتبرج اليه الطلب ونظراً هو حاصل
 جواب المصغر العود ولا اساس لجواب ثابته يحصل بهذا التقرير اصلاً اذا المطلوب على هذا التقرير هو الوجه المجهول لا الامر الثالث
 وتقرير العود على التقرير الثاني للجواب ان الوجه الذي يكون المطلوب معلوماً معلوم مطلقاً والوجه الذي يكون المطلوب مجهولاً
 مجهول مطلقاً فلا يتصور طلبه بشئ منها والجواب عنه ما قال ثابته يحصل من انه لا يلزم من قتل عظم الوجهين انقطاع طلب
 الثالث عنى ذو الوجهين فان ليس مجهولاً مطلقاً كون الوجه المعلوم آله لمشاهدة ولا معلوماً مطلقاً كونه مجهولاً من جهة غير الوجه
 المعلوم ولا ليس هذا التقرير جواباً لان المطلوب على هذا التقرير ليس هو الوجه الذي فرض المطلوب مجهولاً من ذلك الوجه
 بل هو ذو الوجه والمعلوم بالوجه المعلوم هو ذو الوجه لذلك الوجه المسمى بالوجه المجهول لان الوجه المعلوم ليس مرئياً للملاحظة لذلك
 ثم لا يخفى ان العود على تقرير الثاني غير متبرج اذ حاصل ذلك التقرير ان المطلوب معلوم من وجه مجهول فمن آخره كان الانسان اذا كان
 معلوماً من حيث انه كاتب مجهولاً من حيث انه حيوان ناطق فيصير طلبه لا يلزم من هذا ان يكون الانسان وجه هو معلوم في نفسه
 ووجه آخر هو مجهول في نفسه حتى يقال ان الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول وانما اللازم منه ان يكون الانسان معلوماً
 من جهة بان يكون الوجه مرئياً للملاحظة ومجهولاً من جهة بان لا يكون ذلك الوجه مرئياً للملاحظة ولا يلزم من ذلك ان يكون
 الوجه الذي فرضه الانسان مجهولاً من ذلك الوجه المجهول في نفسه لمجرد ان يكون الوجه معلوماً في نفسه ولا يكون مرئياً للملاحظة
 الانسان فلا يلزم من كون الانسان مجهولاً من حيث انه حيوان ناطق ان يكون نفس الحيوان الناطق مجهولاً في نفسه
 ان المطلوب عنى الانسان معلوم من جهة ان كاتب مجهول من حيث انه حيوان ناطق لم يتبرج ان يقال ان كاتب معلوم و
 الحيوان الناطق مجهول فلا يصح طلبه بشئ منها اذ اولاً فلا ان المطلوب ليس هو الحيوان الناطق حتى يقال انه مجهول فلا يصح
 طلبه بل المطلوب هو الانسان وهو معلوم من وجه ومجهول من وجه ونظراً هو جواب ثابته يحصل اما ثانياً فلا يلزم من
 كون الانسان مجهولاً من حيث انه حيوان ناطق كون الحيوان الناطق نفسه مجهولاً فثبات بين الامرين ولعل ثابته

المحصل لم يتعرض لهذا نظر الى ان منع استزاد كون المطلوب مجهولا من جهة كون الوجه نفسه مجهولا لا يصح كون ذلك الوجه نفسه
مطلوبا اذ المطلوب هو ذوالالوجه لا الوجه نفسه سواركان معلوما او مجهولا فكان هذا المنع مبغى عن الغرض بهذا ينبغي ان نفهم هذا
المقام ولعلك دريت بما علمناك في الدرس السابق وفي هذا الدرس ان الجواب من اصل الشك يستعمل تقريرين يستقيم
على اولهما كلام المصنف الاكلام ناقده لمحصل على ثانياهما كلام ناقده لمحصل الاكلام المصنف فايد كلام ناقده لمحصل عقب جواب المصنف
من دون بيان التقريرين للجواب كما وقع من الشرح لا يخلو من خطأ قوله وجب عنه وانذار المصنف حاصل الجواب ان الوجه
المجهول هو نفس حقيقة الشيء والوجه المعلوم عرض له فالجمله المطلوب ليس مجهولا مطلقا حتى يمتنع طلبها ان المطلوب هي
الحقيقة المعلومه ببعض اعتباراتها فلا يخلو من جهتها الامران الوجه المعلوم وذو الوجه المعلوم وهذا الجواب صريح الانطباق على ما
الاول الذي ذكرناه سابقا ولا انطباق له على التقرير الثاني كما عرفت قال في الحاشية توضيحا لانهم ان الوجه المجهول
مجهول مطلقا لانه اذا كان الوجه المعلوم معلوما من حيث الاتحاد بذلك الشيء كان الوجه المجهول معلوما من حيث اتحاده مع الشيء
المعلوم بالوجه المعلوم ولو بالعرض فتأمل انتهى انت تعلم ان هذا الكلام يدل على ان هناك ثلثة امور الوجه المعلوم والوجه المجهول
والشيء ذو الوجهين المتحد مع الوجهين وان المطلوب ليس نفس ذلك الشيء بل وجهه المجهول المتحد معه وهذا
لم يعقل بعد بل ليس هناك الامران الوجه المعلوم وذو الوجه المتحد معه وهو نفسه الوجه المجهول المتحد معه كما
يتبادر بكلام المصنف فاذا ذكره ليس توضيحا لكلام المصنف بل بوضع له لعل الكلام معنى لسانا خفصه قوله معلوم بالوجه المعلوم
علم انه لا بد في الطلب من كون المطلوب معلوما بالوجه قطعاً سواركان ذلك اعني علمه بوجه ما حاصله بالانظر كما اذا علمنا شيئا
بالشهادة ثم قصدنا ان نعلم كنه حقيقته او حاصله بالانظر كما اذا علمنا شيئا اولاً بالوجه ما بالانظر ثم علمنا برسمه ثم قصدنا ان نعلم كنه
ما يقال من انه لو جب في الطلب كون المطلوب معلوما بالوجه لزم التسلسل اذ العلم بالوجه من خواص النظريات على ما
فيلزم ان يبقية العلم بالوجه وبهذا في غاية السقوط اذ العلم بوجه ما غير مختص بالنظريات اذ العلم النظري هو ما يحصل بالفكر
بان فتعلم من المطلوب المشعور به بوجه ما الى المبادى اما دفعة او تدريجيا ثم منها الى المطلوب تدريجيا وذلك غير لازم في
علم الشيء بوجه ما فاننا نعلم اكثر الاشياء بالوجه ضرورة قبل الفكر نعم لوقيل بوجوب سبق العلم بالوجه الى حاصل الاكتساب
على الطلب لزم التسلسل قطعاً واما ما في بعض الشرح من الفرق بين العلم بوجه الشيء وعلم الشيء بالوجه بان الحاصل المنشق
الى الذات في الاول هو الوجه واما ذو الوجه فانما هو حاصل ولحققت اليه بالعرض وفي الثاني الحاصل بالذات هو الوجه
ولحققت اليه بالذات هو ذو الوجه والاول بديهى وهو المحكوم عليه بوجوب سبقه على الطلب بخلاف الثاني فقد عرفت
فساده مما سبق من ان الفرق بين علم الشيء بالوجه وبين العلم بوجه الشيء جزاف باطل على انه يجب ان يكون المطلوب

قبل الحركة الفكرية فمقتضى الية بالذات اذا الطلب بالذات انما يتوجه الى ما يكون مقصودا بالذات فلا يمكن العلم بوجبه بالعلم
 الذي ذكره للطلب فلا يكون المطلوب في هذا العلم مقتضى الية بالذات كما لا يخفى قوله واجاب ناقدا لمحصل قد عرفت حاصل
 الجواب وهو ان المطلوب معلوم من وجه قبل الطلب المقصود بالطلب ان يحصل العلم بالمطلوب من جهة غير كبره علم ذلك
 الوجه حاصله قبل الطلب فليس المطلوب هو الوجه العلوي والوجه الذي كان المطلوب مجهولا من ذلك الوجه لان ذلك الوجه معروف
 للمطلوب ليس مقصودا بالذات فانما المطلوب امر ثالث هو ذوا الوجهين واللا يلزم من اختراع طلب الوجهين اختراع طلب ذي
 الوجهين وقد علمنا ان سابقا ان هذا الجواب غير متوقف على القول باقادة المعرفة بكسر حصول صورة المعرفة بالفتح فذكر
 قوله بحيث يستلزم حصول صورة الشيء المعروف بالفتح قال في كاشيته بناء على ان في تعريف تصورين تصور
 المعروف بكسر تصور المعرفة بالفتح والفرق بينهما في احد التام بالاجمال التفصيل انتهى قد عرفت سابقا ان حاصل الجواب غير متوقف
 على القول بحصول صورة المعرفة بالفتح بالذات في التعريف بل الجواب قد تم على قوله بان التغيير اخر مذكورة المشابهة ولا دخل
 القول بحيث يستلزم حصول صورة الشيء المعروف بالفتح في اصل الجواب انما ذيل الجواب بهذا الكلام تبعا لما هو الحق
 من ان المترتب على التعريف واكسب هو العلم بالاتفاقات فقط لا يقال انه لا يحصل صورة المعرفة بالفتح اعلم ان لم يحصل
 بالذات وحصول بالعرض فيقيم الكلام على السكين قوله وانه غير حاصل من صورة المعرفة بالفتح لا يحصل بالتعريف
 فلا يحصل في الذين امر ثالث سوى الوجهين انما حاصل قبل الطلب صورة الوجه العلوي وبعد الطلب صورة الوجه الآخر
 فالمطلوب هو صورة ذلك الوجه الذي هو المعروف على وجه يشابه المعرفة بالفتح فليس المقصود امر ثالثا سوى الوجهين و
 انت خبير بان المطلوب هو الذي يقصد بالنظر على ترتيب من يقول بعدم حصول صورة المعرفة بالفتح في التعريف يكون المقصود
 بالنظر بالاتفاقات بالذات الى المعرفة بالفتح فيكون المطلوب هو ذلك بالاتفاقات فليس المطلوب هو صورة الوجه العلوي والاصغر
 الوجه الآخر الذي حمل معرفا بعد الطلب لعدم تعلق القصد بهما بالذات فانما المطلوب هو الامر الثالث الذي هو الملتفت
 اليه بالذات وصورة المعرفة فليق الاتفاقات اليه قد صح كلامنا قد حصل على هذا المسلك ايضا وان كان مراده الاعتراض
 على قوله بحيث يستلزم حصول صورة الشيء المعروف بالفتح قد عرفت ان هذا القول لا دخل له في الجواب فيكون الجواب
 سالما عن الايراد ويحتمل قول الشارح فمن اين المطلوب امر ثالث سوى الوجهين حشا باطلا على انك قد عرفت وجه صحة هذا
 القول على المملكين بان لا يحصل صورة المعرفة بالفتح اعلم من يحصل بالذات وحصول بالعرض فان قلت لعل
 معنى ايراد الشارح على ما تقرر عند القدما من ان الملتفت اليه بالذات في علم الشيء بالوجه هو الوجه من حيث الاتحاد مع
 ذي الوجه فلا يكون الملتفت اليه بالذات الية امر ثالثا سوى الوجهين قلت لا يلزم ذلك قول الشارح على خلاف امر مقتصد

والاقتفاء لا يندل على ان القصد والاقتفاء متعلق بالمعرف بالفتح بالذات وبالمعرف بالكسر بالعرض الا ان يقال ان
 وجه اختلاف بين امر القصد والاقتفاء وبين امر الحصول والتصور هو ان الحصول المتصور بالذات هو نفس المعرفة بالكسر
 المعرفة بالفتح فيحصل متصور بالعرض والمقصود بالمتفت اليه بالذات هو المعرفة بالكسر من حيث اتحادها مع المعرفة بالفتح
 ولا يخفى سبب هذا التوجيه ثم لا يخفى ان ايراد الشارح مبنى على قول فاسد اعني القول بعدم حصول المعرفة بالفتح في التعريف وتعرف
 فسادها بخبر فيكون فاسدا فكلما لم يقدح في حصول خبره عند الناقدين **قوله** فان في استغريات تصور واحد علمناك سابقا
 في التعريف سلكين الاول ان المعرفة بغير علمها به لا يمكن حاصله وهو علم المعرفة بالفتح وبذا هو المذهب المشهور المتفق عليه الجمهور
 الثاني ان في التعريف صورة واحدة هي صورة المعرفة بالكسر لكنها آتية للملاحظة المعرفة بالفتح فالمترتب على الكسب التصوري
 هو الاقتفاء الى المعرفة بالفتح لا غير هذا مذهب بعض المتأخرين الذين يلك الشارح في الاقتدار بحكم وحق هو المذهب الاول
 ان المترتب على كسب النظر هو العلم وهو المصنف بالذات بهته وانظرية دون الاقتفاء والملاحظة التي هي من افعال النفس واما
 القريب الثاني فباطل من وجهه الاول انه يلزم على هذا ان لا يكون شيء من التصورات نظريا حاصلها بطريق الكسب ولا يحصل صورة
 غير حاصله بالنظر ولا تحقيق الاقتفاء من المبادي الى المطلوب الثاني انه يلزم علينا ان لا يتسب نظري من نظري اذ ان نظري
 الكاسب اما ان يكون حاصله اولاً فان كان حاصله اذ لم خلاف المذهب من عدم حصول صورة نظري بالكسب وان لم يكن
 حاصله بل كان احيى حاصل كاسب ذلك النظري الكاسب كذا الحد مثلا فاما ان يجعل كاسب الكاسب كذا الحد مرة للملاحظة كاسب
 من المكتسب اعني الحد ومثلا فالكاسب المتوسط الذي فرض نظريا او يجعل مرة للملاحظة الكاسب النظري فالكاسب النظري حيز
 ملا حظا لمتفت اليه فلا يكون مكتبا ولا محال ان يقال ان كاسب الكاسب مرة للملاحظة النظري كاسب النظري الكاسب
 مرة للملاحظة النظري المكتسب لان نظري الكاسب ليس حاصله حتى يكون مرة للملاحظة غير واما احيى حاصل كاسب الكاسب
 الثالث ان المعرفة بالفتح قد لا يكون موجودا في الخارج فلو لم يكن موجودا في الذهن ايضا كان لاشياء محضا كيف يتعلق به
 الاقتفاء الا ان يقال ان المعرفة بالكسر متحدة بنحو من الاتحاد فالمعرفة بالفتح موجود ولو بالعرض بوجود المعرفة بالكسر في القدر
 من الوجود كالتعلق بالاقتفاء انت تعلم انه لو لم يلاحظ الذهن التغيرات بينه وبين المعرفة بالكسر لم يكن ان يجعل المعرفة بالكسر
 مرة للملاحظة وآتية للاقتفاء اليه فلا بد له من وجوده خارجا عن وجود المعرفة بالكسر فافهم وسنعود الى تحقيق هذا المقام في بحث
 بالتعريف انشأ الله تعالى **قوله** واما قيدنا المطلوب بالتصوري كلام الشيخ في فواتح كتاب البرهان من انشأ صريح في انه
 لا اختصاص لهذا الشك بالمطلوب التصوري وهو الحق فان حاصل الشك هو ان المطلوب اما معلوم فالطلب بتحصيل
 احيى حاصل اذ مجهول فالطلب بالمجهول المطلق خارجا في التصورات والقصد لياتي السوار وحاصل الجواب هو ان المطلوب

معلوم من وجوبه وجوبه من جبراً فيما لا يفرق فان المطلوب يكون قبل الطلب معلوماً بالعلم التصوري مجبواً بالعلم التصديقي
 فلا وجه لتفصيل الشك بالمطلوب التصوري نعم انزع الشك في التصديقات انما هي من المتصورات الا ان هذا لا يجزئ
 اختصاصه بالتصورات ولعل الشايع في تفصيل الشك بالتصورات على ما ذكرنا سابقاً من ان المتصدق على الاذهان الذي
 هو المطلوب في التصديقات ليس من قبيل العلم بل من لواحقه فلا يتوجه السؤال في نسبة الجزئية او ما لا يفرق متعلق الاذهان بانه
 معلوم فيلزم من طلبه تحقيق الحاصل وجوبه فيلزم طلبه لجوبه المطلق لانه معلوم والمطلوب ليس هو العلم حتى يلزم تحقيق
 الحاصل بل هو الاذهان وهو ليس من قبيل العلم وقد علمنا سابقاً ان الاذهان علم وان جعله من لواحق الاذاك باطل
 فيكون هذا الكلام متعارفاً على فاسد ثم لا يخفى انه يلزم الشايع ان لا يكون شيء من العلوم نظرياً ومكتسباً مترتباً على النظر
 اما في التصديقات فلا يمكن المكتسب بالنظر هناك هو الاذهان وهو عندنا ليس علماً واما في التصورات فلان المترتب على النظر هناك
 عنده هو الالتفات لا العلم وهذا كله لا يتقيد بامدولي الصحة والتدبير قوله موضوع العلم بل موضوع العلم بحيث فيمن
 المعارض الذاتية له اولاً فاعراضه الذاتية او انواع اعراضه لذاتية بل لا يمكن موضوع المسئلة ان نفس موضوع العلم كقولنا
 في العلم الطبيعي كل جسم فلان طبيعي ونوعه كقولنا فيه الفلك لا يقبل الحرف والامتناع او جزئه كقولنا كل صورة جسمية متناهية او
 عرضاً ذاتياً لافان ثبت لها بوجوه ذاتي لذلك العرض الذاتي كقولنا كل حركة منطوية على الزمان او مثبت لها بمتناهية العلم
 كقولنا كل حركة منتهية الى النهاية فانه ما عارض لها بسطة الاتصال ولا يمكن موضوع المسئلة نوع عرض ذاتي وثبت لها بوجوه عرض
 ذاتي لا كقولنا كل متحرك بجريتين مستقيمتين لا بد وان يكن بينهما او مثبت لها بمتناهية العرض كقولنا كل حركة طبيعية لا يتخلل السكون
 بينها ويكون موضوع المسئلة موضوع العلم مع العرض الذاتي كقولنا بل الجسم المتحرك مجتمع في اقتناص متري وطبي معاً ونوع موضوع
 العلم مع العرض الذاتي كقولنا بل الحيوان المتحرك بخلاف عن ارادة او عرض العرض الذاتي كقولنا بل بطور الحركة تحلل السكون
 فالجست في العلم لا يجب ان يكون مقصوراً على المعارض الذاتية لنفس موضوعه قال الشيخ في برهان انشغال الموضوعات بى الاشياء
 التي انما هي في الصنعة عن الاحوال المنسوبة اليها والمعارض الذاتية لها والمسائل بى القضايا التي محمولاتها عارضة ذاتية
 لهذا الموضوع اولاً واما عوارضه اولاً فاعراضها التي وانه سيجب ان ذكرنا ان لو وجب قصر البحث في العلم على المعارض الذاتية فهو
 لوجب ان يكون المسائل في العلم بى القضايا التي محمولاتها عارضة ذاتية لنفس موضوعه فقط ففي سياق كلامه لا على ان
 قولنا في تعريف الموضوعات عن الاحوال المنسوبة اليها اشارة الى المحولات التي ليست اعراضاً ذاتية لنفس موضوع العلم بل
 هي عوارض ذاتية لانواعه اولاً فاعراضه وما قيل من ان ما يعرض لشيء لا مرض عن عرض غريب لى العرض الغريب ليس
 اليه لا يجب عنه في العلم الذي ذلك الشيء موضوعه فمما لا يخفى على حال المنسوبة الى الموضوع بى المعارض الذاتية وذكرنا

للمباني اما العوارض الذاتية في تعريفها مسائل فكان المراد منها العوارض الذاتية الشاملة لافراد المعروض على الاطلاق كالخبر
 الجسم لايم العرض الذاتي الشامل على التقابل كالزوجية للعدد فكان معنى كلامه ان المسائل هي القضايا التي محمولاتها متباين
 شاملة للموضوع على الاطلاق واما عوارض شاملة على التقابل شاملة لنوع وعرضه على الاطلاق وكالاتهم اعراض ذاتية للجسم
 لكن يتم الاول شامل للموضوع على الاطلاق ويتم الثاني شامل على التقابل في غاية السخافة وهو قاطع لان العوارض العرضية
 للموضوع على نحوين فمنها ما هي عوارض ذاتية لافراد النوع وعرضه وان كانت غريبة بالقياس اليه لفئة منها ما هي غريبة بالقياس
 الى النوع وعرضه ايضا فانها الثانية لاينسب اليه ولايجب عنه في العلم واما الاول فلا ريب في كونه محتاجا بل ما من علم الاو
 يجب فيه عن ذلك الجسم من العوارض وواقع في عبارات القوم من ان العوارض العرضية لموضوع العلم لايجب عنها في
 العلم ليس المراد به انها لايجب عنها في العلم مطلقا واللا يجب ان لا يكون موضوع المسئلة الا ما هو موضوع العلم وليس الامر
 كذلك او موضوع المسئلة قد يكون نوع موضوع العلم او نوع عرضة ذاتي ولوجب ان يكون محمول المسئلة هو العرض الذاتي لنفسه
 موضوع العلم فاذا جعل موضوع المسئلة نوع موضوع العلم ونوع عرضه الذاتي كان ذلك المحمول عارضا لذلك الموضوع الذي
 هو نوع موضوع العلم ونوع عرضه الذاتي بواسطة امرام هو نفس موضوع العلم فيكون ذلك المحمول عرضا غريبا لموضوع المسئلة اذ
 ما يعرض بشئ بواسطة امرام عرض غريب قطعاً وقد تقرر عنهم ان محمولات المسائل يجب ان تكون عرضا ذاتية لموضوعاتها و
 الا لم يتحقق بها اليقين الدائم الثابت كالنفس عليه الشئ في برهان الشاربل المراد ان الاعراض العرضية لايجب عنها بان تجعل
 محمولات لما هي اعراض غريبة بالقياس اليه في المسئلة القائمة انما لا يخلو الفرق والالتزام لايجب ان يجعل موضوع المسئلة الجسم
 فان هذا المحمول ليس عرضا ذاتيا للجسم واما هو عرض ذاتي للفلك ايضا فقد قال شيخ في برهان الشارفي خاتم الفصل الذي نقلنا
 كلامه سابقا عن فواتح المسائل اذا كانت موضوعاتها موضوع الصناعة كانت محمولاتها من اعراضه الذاتية واجناس عرض
 واعراض عرضها والحكاية موضوعاتها من اعراضه الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله وعرضه
 واعراض اعراض اجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجرىها انتهى فقد جاز ان يكون محمول المسئلة التي موضوعها عرض
 ذاتي لموضوع العلم جنس موضوع العلم ونوعه وفصله لا ريب في ان جنس موضوع العلم ونوعه وفصله لا يكون عرضا ذاتية لموضوع
 العلم فقد وضع ان محمول المسئلة لايجب ان يكون من الاعراض الذاتية لموضوع العلم بل قد يكون من الاحوال المنسوبة اليه
 فاذا كان موضوع المسئلة عرضا ذاتي ومحمولها جنس موضوع العلم وفصله فلا يجب في العلم عن جنسية فصله من حيث انها
 جنس برهان موضوعه لا يجوز ان يكون موضوع العلم محمولاً في العلم ولا من حيث انها من اعراضه الذاتية لانها ليس من تلك الاعراض بل
 من حيث انها من الاعراض الذاتية لعرضه الذاتي فاما من الاحوال المنسوبة اليه بهذا الاعتبار وايضا قال شيخ في ذلك الفصل

ان الموضوع في سلسلة الخاصة لعلم اما ان يكون افعالا في جملة موضوعا وكان من جملة اعراضه الذاتية لدخول في جملة موضوع
 افعالش موضوعا وكان واحد الموضوع او كثير الموضوع مثل قولنا بل نجسم قسم الى الانبائية لذلك في مسائل العلم الطبيعي اربا
 نوع لكونه بل البهوا المحسوس في المار يندفع الى فوق بالطبع ولا انضغاطا تقاسر منه ويلتصّب مبداءه بالذات والعلية
 من اعراضه الذاتية اما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا بل حركة كذا مسماة بحركة كذا او عرض ذاتي الانواع موضوعه كقولنا بل الانبائية
 انبائية مستترة او عرض ذاتي لشيء عرض ذاتي لكونه بل الظاهر كحركة تحلل سكوت انتهى فالجمولات في المسائل انشئ موضوعها
 انواع لموضوع العلم او انواع اعراض ليست عوارض ذاتية لموضوع العلم بل لموضوعات المسائل فان الشئ قد نفس على ان
 ما يعرض لشيء لا مرفق كان ذلك الشيء محتاجا في لحوقة اياه الى ان يصير نوعا معيناً متبدياً لقبوله لا يكون عرضاً ذاتياً له بل
 تلك المسائل لا يكون اعراضاً ذاتية لنفس موضوع العلم وبالنظر من انها وان لم يكن عوارض ذاتية لموضوع العلم اذ لا يشترط
 شيء فهي من اعراضه الذاتية اذ اخذ من حيث هو لا بالشرط شيء او من حيث سرطانه في الافراد كلها او بعضا استقرت انه نفس
 من ان يثبتت اليه اما قال بهنبار في تحصيل لو كانت العوارض الغريبة بحيث عنيها في العلم كان في كل علم في كل
 علم وصار النظر ليس في علم مخصوص ولكن العلم الخ في علمه اكلها وما كانت العلم متبدياً انتهى فلا يلحق على عدم جواز بحث في
 العلم عن العوارض الذاتية لانواع موضوعه ولا انواع اعراضه الذاتية لانه اعني بالعوارض الغريبة التي حكم بعدم جواز بحث
 عنها في العلوم العوارض الغريبة لموضوع العلم موضوعات المسائل مطلقاً اذ لا يلزم من البحث في العلم عن العوارض الذاتية
 لموضوعات المسائل التي هي عوارض غريبة بالقياس الى موضوع العلم الا دخول المسائل التي موضوعاتها انواع لموضوع العلم او
 انواع الاعراض ومحمولاتها اعراض ذاتية لموضوعاتها في العلم ولا يصير في ذلك شئ على ان موضوع العلم اذا كان نوعا للموضوع
 الصناعات ولم يوضع حيث لم يوضع في موضوع الصناعات فبهذا العلم خبر من هذا العلم كما في فن السماء والعالم والطبي نعم وماذا يبحث
 في العلم عن العوارض الغريبة مطلقاً اعم اختلاط العلوم وعدم كونها في علم مخصوص وكون العلم الخ في كل علم فاعلم الطبيعي
 مثلاً ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية للشمس والافلاك والاعراض والافلاك من جملة اعراضه من جهة اشتغالها على قوة التغيير فلا يلزم اختلاطه
 بعلم لا يبحث فيه عن تلك العوارض ولا يصير رتبة علمها كليا فلو كان مرادها بالعوارض الغريبة العوارض الغريبة بالقياس الى
 موضوع العلم ففقط لم يتم تعليله ومن العجائب اوقع عن بعض الشئ في بعض تعليقاته قال عدم البحث في العلم عن العوارض
 الغريبة لموضوعه يعني على مقدمات استثنائية هي انه اذا كان شئ لموضوع العلم وكان الانواع ولم يكن لبعض انواعه احوال
 كثيرة وكان بعضها تلك مطلقاً او مقيداً باليد فاسب ان يجعل احوال البحث من جملة العلم الذي موضوعه ذلك الشيء احوال
 بعض الآخر علما افردا فقامت فاقوم لما وجد للموجود والذي هو موضوع الالهي انواعا كثيرة ووجد بعضها احوالا كثيرة كالشمس

الطبيعي مقيدا بالحركة والسكون والعدد والمقدار بل يقتيد ونفس الناطقة من حيث كونها سبداً على الملعولات الثانية من حيث
 الاتصال الى المجموعات جعلوا الكلام من مباحث تلك الاشارة علماً برأسه اخرجوه من العلم الذي موضوعه الوجود واذ لم يجدوا مباحث
 البعض الاخر كذلك اخرجوا في ذلك العلم مباحث المفارقات ونحوها وتس على ذلك عال الطبيعي والطب فان بعض انواع
 الجسم الطبيعي الذي هو بدن الانسان من حيث الصحة والمرض لما كان لاهوال كثيرة هامة جعلوا علماً برأسه واخرجوه عن الطبيعي
 وجعلوه تحتها بمخالف مباحث النبات والحيوان والانسان لا من بدو الحقيقة فانهم جعلوها من جزاء الطبيعي بالجملة فيجوز البحث
 في العلم عن الاعراض الغريبة لموضوع العلم فلهذا لم يقع البحث في علم غير من موضوعه بواسطة امرهم مع جواز البحث عن العرض
 الغريب لانه لم يجدوا علم يكون احواله قليلة ولا تنحصر منه احوال كثيرة حتى يبرح مباحث احوال العلم في العلم الذي موضوعه
 الاخص قال وبهذا ينبغي ما قال بهنيذا فاما ما يلزم دخول كل علم في كل علم لم يكن في كل علم مباحث كثيرة يستحسن افراد العلم بها
 عن العلم بما عداها واما ما يلزم كون العلم بجزئي كلياً لو كانت مباحث العلم الكلي قليلة يستحسن ادراجها في العلم الجزئي واما يلزم عدم
 تباین العلوم لئلا يكون لكل منها مباحث كثيرة يستحسن افرادها بالتدوين فالكلام لمختصاً وبذلك الكلام احسن من ان تلقت اليه و
 الوقت اخر من ان يفتل في الاختصاص عليه فليس ان العلوم انما تمايز بتمايز موضوعاتها وتمايز الموضوعات قد يكون تبانياً
 كموضوع الحساب موضوع الطبيعي وقد يكون بالعموم والخصوص كموضوع الطبيعي وموضوع الطب وقد يكون بالمشتقات الملحوظة
 البحث كما في موضوع فن السمار والعلوم وموضوع الهندسة وعلى ما ذكره هذا المثال يكون تمايز العلوم فيما بينها لاجل كثرة مباحثها
 وقتها ويجوز لكل علم غير من فاسم العلم الاتي ويكون كل صفة جزئية كعلم الارضون وعلم الفلك وغيرهما من اجزاء الفلسفة
 الاولى لا يخرجها تهاوا التعرّف ذلك المنطق عن الفسلفة الانسانية اما العلم الاتي باحث عن احوال الاشتقاق في الوجودين الى
 المادة ويحفظ هذه الجبهة في كل مسألة مسألة وكل فن فن من ذلك العلم فكيف ينبغي فيه العلم الضبي الباحث عن احوال ما
 ينتشر في الوجودين الى المادة من جهة اشتماله على المادة والبحث عن احوال الاخص انما ينبغي في العلم الباحث عن احوال العلم
 اذ لو حظ في البحث عن احوال الاخص بحقيقة الملحوظة في البحث عن احوال العلم ولذا كان البحث عن احوال كائنات الموجودات
 والنسب والحيوان والانسان اجزاء للطبيعي ولم يكن علم الكيمياء الذي موضوعه الاجار المعدنية وعلم الفلك وعلم السطر وعلم الطب
 اجزاً منه بل خبريات له اما ما ينطبق بكلامه من ان علم المفارقات قلته مباحثه جعل من اجزاء العلم الكلي فزيادة نعمته في الطيور
 لان موضوع علم المفارقات المسمى بالعلم الاتي بالمعنى الاخص الملقب بالفولوجيا هو الاتي بالمعنى والمفارقات النورية والمجموع
 عنه في احوال موضوعه انما صفة موضوع العلم الاتي بالمعنى الاخص عن العلم الكلي المسمى بالفلسفة الاولى هو الموجود بما هو موجود
 والمجموع عنه في احوال الوجود بما هو موجود فهو علم علم المفارقات خبر من العلم الكلي تزج فيه فانه ليس علماً كلياً بل من خبريات العلم

استشهد به انه لما رأى القدم قسمون الكمال في علم يتعلق باحوال المختل في المادة في الوجودين فيكونه بالبطيخ والى علم يتعلق باحوال ما
 يقتصر اليها في احد العقدين ويسمونه بالرياضي والى علم يتعلق باحوال ما لا يقتصر اليها في الوجودين ويسمونه بالالهي حسب ان
 هو العلم الكلي وان العلم المختلقات خبر منه وليس الامر كما ذهبوا الى الثالث فمقسم الى قسمين احدهما العلم بتقاسيم الوجود وحوال الموجود
 بما هو موجود وثانيهما علم المختلقات والاول بين العلم الكلي المسمى بالفلسفة الاولى والثاني هو العلم الربوبي الملقب بالفنولوجيا
 فمقسمه الثاني الى الاول كمنسبة فن السمار والعالم الى فن سماع البطيخ والبحث عما عليم الاجسام الاكسبية فن السمار والعالم الى
 العلم الطبيعي وفن من ذلك كله تجزيه ادرج العلم الكلي والبحث عن احوال الاعتم تحت العلم الجزئي والبحث عن احوال الخس
 وحكم بان عدم وقوع ذلك انها موجود علم نقل احواله بالنسبة الى احوال الاخص فيجز على راءه ان يجعل الفلسفة الاولى
 جز من علم الاغنون والافلاحة واسطرة غالية الامران يكون ذلك غير محسن لاجل كثرة مباحث الفلسفة الاولى على ان يحكم
 بعلم وجود علم نقل احواله بالنسبة الى احوال الاخص في جزها لثقل احوال الحيوان المحسوسة عنها في كتاب الحيوان من بطيخ
 اقل من مباحث الطب فمحسن على راءه ان يجعل كتاب الحيوان جز من الطب اما جوابه عن كلامه بوجوب التزم للعوالم لا
 من الملازمة اذا حصل كلامه يرجع الى ان لا بأس في دخول كل علم في كل علم وكون العلم الجزئي كلياً وعدم تباين العلوم وانما
 كل منها عن الآخر لاجل كثرة كل منها والعوالم باطله بل ان يتألف وقد فني بناء الكلام الى الاغراب في هذا الباب تصح
 وتذكره للطلاب بالحق والصواب قوله بما يجب فيه من عوارض ذاتية بل ما يجب فيه من عوارض ذاتية او الاحوال المنسوبة اليه
 بالتفصيل الذي سبق المراد ان موضوع العلم بما يجب فيه من عوارض ذاتية او الاحوال المنسوبة اليه من حيث انها عوارض ذاتية
 لاهوال منسوبة اليه فلما يرد ان العرض الذاتي للموضوع اما عارض له بالذات فمجرد عن ذاتي لعرضه الذاتي المساوي له
 المساوي واما عارض له بواسطة المساوي فهو عارض لهذا المساوي بالذات فيصدق على عرضه الذاتي انه يجب في العلم عن عرضه
 الذاتي فينتقض به تعريف الموضوع وذلك لانه لا بحث في العلم عن العوارض الذاتية من حيث انها عوارض ذاتية للعرض
 بل من حيث انها عوارض ذاتية لموضوع العلم واما العوارض الذاتية لموضوعات المسائل اذ كانت غير موضوع العلم فانما يجب عنها
 في العلم كونهما في احوال المنسوبة الى موضوعه في الفن الباب كونهما في عرض ذاتية لموضوع الفن الباب مثلاً انما يجب عن قبحه ليس في
 لان احوال المنسوبة الى العلم بطيخ في كتاب الحيوان لانه من العوارض الذاتية لحيوان فلا يتقضى بتعريف موضوعات المسائل
 اذ لا يجب في العلم عن عوارضها الذاتية لانها عوارضها الذاتية وانما يجب عنها في العلم لانها من الاحوال المنسوبة الى موضوعه
 نعم يرد ان تقضى بها على من اكتفى في تعريف موضوع العلم بما يجب فيه من عوارض ذاتية وان اعتبره قبحه الحيثية اذ لا يجب
 على موضوعات المسائل انما يجب في العلم عن عوارضها الذاتية من حيث انها عوارض ذاتية لها لانها من حيث انها عوارض

ذاتية نفس موضوع العلم كونها عرضا غريبة بالقياس اليه فافهم ثم في قصر البحث في العلم على السوارض الذاتية لموضوعه والاعمال
 المنسوبة اليه الشكل مشهور وهو مجموعته عن النفس الناطقة واحوالها في العلم الطبيعي مع انها ليست نفس موضوع العلم
 ولا نوعه ولا عرضا ذاتيالا ولا نوع عرض ذاتي لا عرضا ذاتيا لعرضه الذاتي او لنوعه واحوالها ليست عرضا ذاتية لموضوعه
 العلم ولا اعمالا منسوبة اليه يجب عنه بان النفس صورة متنوعة للعلم وجزء لنوعه وقد سبق ان موضوع المسئلة قد يكون جزء
 المولود في وقت له ما هو عرض ذاتي له والبحث عن النفس من هذا القليل في ان النفس الكائنات جزء من الانسان فليست جزء
 من موضوع العلم وما سبق هو ان موضوع المسئلة قد يكون جبر لموضوع العلم الان يقال انه يجوز البحث عن جزء من موضوع
 العلم ايضا وان كان ذلك الجزء سببا لموضوع العلم لا يقال من انه لا حاجة الى تجزئة البحث عن جزء النوع فان جزء النوع يكون
 عرضا ذاتيا لجسده الذي هو موضوع العلم فان النفس لما كانت جزء من نوع كسب كانت من عوارضه الذاتية فالبحث عنها في
 الطبيعي بحث عن العرض الذاتي لموضوعه ولا ريب في جازاه ووقوعه لا يكاد يتم اذا العرض الذاتي للشيء ما يعرضه ويحل عليه ما
 موافقة او اشتقاقا ونفس ليست عارضة للعلم لانها سببانية اياه مقارفة غير محمولة عليه لعدم قيامها به فلا سماع لعدم
 الاعراض الذاتية للعلم وما يتحلل من ان البدن اداة الانسان والنفس صورة له المادة والصورة بعض ففصل باعتبار
 فان النفس يكون فصلا باعتبار فيكون محمولا ذاتيا للانسان ومحمولا عرضيا لجسده الذي هو كسب خال عن التحصيل كما سيأتي انشأ
 الله تعالى في مقامه ومن احجائب ما سبق الى بعض الاذيان من ان البحث عن النفس مستطردى من جهة تعلقه بالبدن
 انها هو بالاصالة من جهة مباحث الحكمة الوسطى اعني الرياضياتي الباحث عما لا يتقرر في المادة افتقار اكليا ولا يستغنى عنها
 كليا فان النفس تحتاج الى المادة في حدودها وتستغنى عنها في بقاها ولما قضى الموضع من مباحث النفس في كتاب من الطبيعي
 ولم يتم حاجة الى استيعابها في الرياضياتي فخص موضوع الرياضياتي بالكم ونحوه التفاضل قد غفل عن ان الرياضياتي باحث عما يتقرر
 في الوجود البعيني الى المادة ويستغنى عن اعتبار خصوص المادة في الوجود والذميني وان النفس لا تقتصر في وجوده بالمعنى الى
 المادة لانها قائمته لاني مادة انما تحتاج في حدودها الى مادة تتعلق بها تعلق التدبير والمتصرف لا غير وبين الامر من
 يكون بعيد ثم يقال ان مباحث النفس بالاصالة من جهة علم المقارفات وذكر بان في الطبيعي مستطردى لكان اقرب
 من ان يصغى اليه وقد استوفيت الكلام في هذا المزمع في تعليقاتنا على تخيص الشفاء لسيدى وابي اب البار خراؤه اشد عنا
 خير الجزاء وتقدمه بالقران والرضوان والرضاء **قوله** اي الامور الخارجة قال الشيخ في برهان الشفاء ان المحمول في
 المسئلة يكون مجبول الانية فيطلب فيها الانية لانه مجبول البنية فيطلب فيها البنية دون الانية فلا يجوز ان يكون طبيعة
 بعض او فصل او شيئا مجتمعها انما كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المجمولات التي توفد في حدشي يجب ان تكون بنيت

المشرب لشيء اذ يتحقق الشيء في الكلام فندخل العقل في ذلك ثم قال وقد سهر من على وجوده يعني الذاتيات لشيء اذ كان
 عرف لجوارضه ولم يكن يتحقق هو هو فعرف مثلاً من جهة ما هو مشوب الى شيء او لفعل او لفعل ولم يكن عرف ذاته مثلاً انما
 يطلب بل النفس جوهر ليس بجوهر والجوهر جنس للنفس لكن انما يطلب في اذ لم يكن عرفاً النفس بذاتها بل عرفاً باسم
 جهة ما هي مضافاً الى البدن وكما له والصيد عنها الا فاعيل الحيوانية وبالجملة اذ عرفنا باسم جهة انها شيء جوهر كذا
 مبدر كذا فمكن بعد ما عرفنا ذاتها فاذا لم تكن وضعت حقيقة ذاتها لم نطلب محل امر آخر عليها ذلك الامر جنس لذاتها ولم
 يكن المحمول في طلبنا بل حقيقة هذا الموضوع في القضية بل كان جنساً لآخر يعرف من هذا الذي يطلب المحمول له في الكلام
 وبالجملة فابحث في العلم انما يكون عن الامور الخارجة عن موضوعها عارضة له بالذات او بواسطة امر سوا ولا عني العوارض
 الذاتية له ومن ههنا تسميهم بقية كون ان الموضوع وذاتياته تكون مفروقة عنها في العلم واما ما يستدل به على ذلك من ان
 مسائل العلم متضاهية يكون فيها اثبات المحمولات المطلوبة للموضوع وهو توقف على ثبوت الموضوع واذ كان فلو كان ثبوت
 الموضوع وجبنا له من المسائل لزوم توقف الشيء على نفسه في غاية السقوط لانه ان اريد ان اثبات المحمولات المطلوبة
 للموضوع موقوف على ثبوت الموضوع اى وجوده لم يكن لا يلزم منه الا ان يكون اثبات الوجه للموضوع مفروقة عنه لا اثبات
 ذاتياته له وان اريد ان اثبات المحمولات المطلوبة للموضوع موقوف على اثبات ذاتيات الموضوع لفظ ذلك في خيرة المفارو
 اما ما قيل في انا ذلك من ان فرع ثبوت الشيء لشيء على ثبوت المثبت له ثم ونحن الاستدلال ولو سلم فوقنا اثبات
 شيء لشيء على اثباته فليس شيء اذ مقصود الاستدلال هو ان التصديق بالبهية المركبة الذي هو المطلوب في المسائل
 على البهية البسيطة للموضوع فان التصديق بالبهية البسيطة مقدم على التصديق بالبهية المركبة ولا يتوقف هذا على فرع
 ثبوت الشيء لشيء على ثبوت المثبت له ولا على توقف اثبات شيء لشيء على اثباته قائل قوله العارضة ما يقال ان المراد
 بالعوارض الخلق المحمول بالمواظاة بنا على ان المتعبر في المسائل هو الحمل بالمواظاة وذكر المبادى في الاشياء محتج
 التسليم ليس شيء فقد صرح الشيخ بان العوارض اللازمة للموضوع قد يكون صوراً وقد يكون اعضاءاً وقد يكون مشتقة منها
 فالاول نحو كل جسم فضي مبدر لسان من المليل هو الصورة والثاني نحو كل جسم فلاني طبعي والثالث نحو كل جسم محمدي
 فلاني الرابع نحو كل جسم فلاني متحرك واما ان المتعبر في المسائل هو الحمل بالمواظاة فجوهره انما يقصد في المسائل اثبات
 بعض العوارض للموضوع مواظاة فقد يقصد اثبات حلول بعضها في الموضوع ووقايده ايضا كما في المثال الاول على
 ان العوارض الذاتية للموضوع العلم لا يجب ان تقع محمولات للمسائل بل قد تكون موضوعات لها كقولنا كل حركة شيطانية
 على الزمان والوجود زائد على الماهية فلا يلزم من كون المتعبر في المسائل هو الحمل بالمواظاة ان لا يكون غير المحمول

بالمواطاة عرضاً ذاتياً للموضوع العلم **قوله** الطبيعية من حيث هي هي العلم فليما اشتهر في تقرير الموضوع انه لا يبحث في العلم عن
 اعراضه الذاتية ورواياته من علم الادب حيث فيه عن العوارض الذاتية لانواع موضوعات انواع اعراضه الذاتية فلا يصح قصر
 البحث في العلم على العوارض الذاتية لنفس موضوع وما يتوهم من ان محمولات المسائل التي موضوعاتها انواع موضوع العلم
 او لا عرضها لذاتية وان لم يكن عوارض ذاتية شاملة للموضوع على الاطلاق فهي عوارض ذاتية شاملة له على المقابل في
 غاية السخافة اذا يعرض الشيء لامراض لا محالة عرض غريب لا العرض الذاتي الشامل للموضوع على المقابل بوالعارض
 الذاتي الاخص ومشتان ما بينهما ما اجاب عن بلا الايراد المحقق الدواني اولاً بان في قصر البحث على العوارض الذاتية للموضوع
 في تعريفه سائحة اعتماداً على ما فضل في مقامه من انه يبحث في العلم عن العوارض الذاتية لنفس الموضوع لولا ان هذا واعتراف
 الذاتية او انواع اعراضه الذاتية فهذا اجمال تفصيل موكول الى متفانه وذا هو الحق كما حققنا في فواتح هذا البحث وثانياً بانه
 فرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما ان فرق بين موضوعه وموضوعها فكما ان موضوع العلم يكون عين موضوع المسئلة
 وغيره وكذلك محمول العلم يكون عين محمول المسئلة وغيره وبوجهي تقدير الغيرية مفهوم مردودين محمولات المسائل المتقابلة
 اي احداهما بينهما ذلك المفهوم المردود عرض في الموضوع العلم على كل تقدير يكون البحث عنه ببحثه بمحمول العلم في العرض الذاتي لموضوعه
 بوجهي غير ضمني لان محمولات المسائل تكون بحيث لا يصلح المفهوم المردود بينهما بين محمولات المسائل الخزان يكون من العوارض الذاتية لنفس
 ونسج العلم كما في قولنا كل حركة منطبقة على الزمان وقد عرفت فيما سبق ان العوارض الذاتية للموضوع العلم لا يجب
 ان تكون محمولة عليه بالمواطاة ولا ان تكون متحدة معه في الوجود فالاحوال العارضة المحمولة بالمواطاة على عوارضه الذاتية
 لا تعمل عليه بالمواطاة او الاحوال اللازمة لثقل تلك العوارض الذاتية المحمولة على تلك العوارض بالاشتقاق
 ان يصلح لان تعد من عوارض الموضوع ولا ان يعد المفهوم المردود بينهما من عوارضه فضلاً عن ان تعد من عوارضه
 الذاتية فافهموا وتعرض بعض المتأخرين على هذا الجواب بوجهين الاول ان المفهوم المردود امر اعتباري يعتبره العقل من
 محمولات المسائل والضرورية شاهدة بان البحث انما يكون عن احوال حقيقية واجيب عنه بانه ان اريد بالامر اعتباري
 الامر الذي لا يتحقق في نفس الامر اصلاً لانفسه ولا بمشاراة تترادف تكون المفهوم المردود امر اعتباري لا يعني
 كما كيف وهو متشعب عن فسادواضي وان اريد به الما لا وجود له في الخارج فكلوه اعتباري بهذا المعنى مسلم لكن لا سلم ان الاحوال
 المطلوبة يجب ان تكون امورا عينية الثاني انه يلزم من ان لا يكون محمولات المسائل مقصورة بالذات والضرورية تشبه
 بخلافه قال الشيخ في برهان الشفاة الاعراض الغربية لا تجعل مطلوبات في مسائل الصنائع البرمانية واجيب عنه بتارة بان
 كون محمولات المسائل اعراضاً غريبة للموضوع العلم لا يجب ان لا تكون مقصورة في المسائل كيف وهي اعراض ذاتية

لموضوعات المسائل ومراعاة الاشياء وان الاعراض الغريبة لموضوعات المسائل لا يكون مطلوبة بالبرهان لا يخفى ان جواب
الحقن انما هو على تقدير تسليم ان محمولات المسائل الخاصة ليست اعراضا ذاتية لموضوع العلم وانما لا يجوز البحث في العلم عن
الاعراض الغريبة لموضوعه وانما الحاجة الى ارتكاب القول بالمفهوم المردود فالعلم ان يكون جوابه بتجوز البحث في العلم عن
الاعراض الغريبة لموضوعه فالتاريخ انما لا يمكن البحث في العلم عن الاعراض الغريبة لموضوعه مطلقا وكان العرض الذاتي للطبيعية العلم بالمفهوم
المردود بين محمولات المسائل لا يكون محمولات المسائل مقصودة بالذات في العلم ولا يشترط في ان الضرورة تشبه بخلاف ضرورة ان المقصود قولنا
كل حيوان فله قوة الحس لذي هو من مسائل العلم الطبيعي اشياء قوة الحس لحيوان الاثبات الامر المردود بين قوة الحس ومحمولات مسائل الظاهر
للمفهوم الطبيعي نعم الاستشهاد بكلامه اشياء ليس في محله عدم دلالة الا على ان محمول المسئلة يجب ان يكون عرضا ذاتيا لموضوعه
وعدم انكاره يجب ان يكون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها وتارة بان قصد الباحث يتعلق اولها بالاعراض الذاتية
لموضوع العلم ان كانت امور انتزاعية وثانها يتعلق في ضمن المسائل واستدلالها بمحمولات المسائل والضرورة انما
تتشهد بان محمولات المسائل لا تتأخرون القصد مطلقا وبذات في غاية السقوط الا لا يرتاب احد في ان المقصود اولها بالذات
هذه اشياء محمولات المسائل لموضوعاتها كاثبات امتناع الحق والالتزام للفكر او الحركة الارادية للحيوان اما اشياء
المفهوم المردود بين محمولات المسائل فيكون محمولات المسائل الى المفهوم
المردود بينها كما يرتكبه الحق الدواني على تقدير تمامه فكيف يستغنى عنه ثم ان هذا البعض يهدد وجواب الحق الدواني
اجاب عن مسئلة الايراد ووجهين الاول ما اشار اليه الشارح بقوله العارضة الطبيعية من حيث هي هي والثاني ما اشار اليه
بقوله ومن حيث انها سارية في الافراد كلا وبعضا فاما الجواب الثاني فيفسره وينين حاله في المدرس مستقبل انشراح الله
تعالى واما الجواب الاول فما ضل ان موضوع العلم المعروف من العوارض البحث عنها في العلم نفس الطبيعة من حيث هي
هي اي مع غزل النظر عن الحائط والتعريف والعموم والخصوص فالطبيعة بهذا الاغناء وشبه على جميع مراتبها وحقيقتها فانها
اللاحق لها بمحيثية كالعموم وان كان عرضا غيرا لها اذا احدثت بمحيثية اخرى كالخصوص وبالعكس لكنه عرض ذاتي لها بان
حيث هي هي الاتحاد مع جميع مراتبها بالذات او بالعرض وبالمجمل فال موضوع هو الطبيعة من حيث هي هي لا لا بشرط شي بان
يكون المحيثة قية العلم على اي الهيئة المنقطة بخلافه من حيث هي هي وان كان معها ان قيود ولكن لم يقيد الحائط بشي
سواء هي علم من الهيئة لا بشرط شي فانها منقطة مجردة عن القيود ولو في الحائط واما الهيئة لا لا بشرط شي فلا هي مجردة ولا لا
مجردة ولا واحدة ولا كثيرة وانما هي مجردة في محروضة بالذات لكل ما يعرض لها من حيث العموم ومن حيث الخصوص
فالعوارض الذاتية لانواع موضوع العلم او انواع عوارض ذاتية لموضوع العلم عوارض ذاتية لنفس موضوع العلم حيث

بهر حال بحوث عنده في العلم هي العوارض الذاتية لموضوعه واما ان العارض للمرض ليس عارضاً له للمرض وانه
 الجواب في غاية اخافة اما اولاً فلان المهيئة للبشرط هي اعم مراتب المهيئة ليس فوقها مرتبة ليعبر عنها بالمهيئة لا بالبشرط
 والمهيئة للبشرط هي الاحاطة بالحكم العموم والخصوص وهي موضوع المهيئة ولو كانت فوقها مرتبة اخرى لم تحقق قضية
 وادار المهيئة والطبيعية والخصوصية والاشخصية يكون موضوعها تلك المرتبة من المهيئة واما ثانياً فلانه لو سلم هذه المرتبة فلما
 يفتي شيئاً اذا اشك في ان هذه المرتبة اعم من المهيئة المخلوطة والعارض الذي عارض بالذات عارض لهذه
 المرتبة من جهة الخصوصية فلا يكون عارضاً لها بالذات حتى يكون عارضاً ذاتياً لها واما من ان هذه المرتبة لا واحدة
 الاكثرية ومتعددة مع احدى او اكثرية معروفة بالذات لما يعرض انواعه والكثير ويضم فاسد لان المهيئة من حيث هي هي وان لم
 تكن واحدة بالوحدة الاشخصية او كثيرة بالكثرية الاشخصية فهي واحدة بالعلوية والاكثارات لا شيئاً مضافاً لغيرها بل بخصيصها
 بخصوصية لا يكون عارضاً ذاتياً لها وقد قال الشيخ ان العارض للشيء لا المرض وكان الشيء محتاجاً في الحق لانه الى ان يعبر
 فوفاً معناه انها لا يكون عارضاً ذاتياً له وقد وضع لذلك قانوناً وهو ان يلاحظ طبيعة الجنس مع خصوصية ما يحكم ما وعد
 فان كانت باهية كذلك صالحه لان يعرضها العارض فذلك العارض عرض ذاتي وان لم تكن صالحه لم يلزم كون محتاجاً
 في عروضة لها التي تجعل لفصل وتفسير فوفاً معناه انها لا يكون العارض عرض غريب فعند هذا الاستحسان نجد الحركة
 من العوارض الذاتية للجنس لانه مع قطع النظر عن تنوعه بفصل صالح لقبول الحركة ولا نجد الزوجية والفردية من العوارض
 الذاتية للعدد ولان العدد لم يعبر فوفاً معناه لا يصلح لان يعرض له الزوجية او الفردية واما ما اول به من الجيب كلام
 الشيخ من ان مراده ان اذا اعتبر الجنس لا بشرط لا يكون ما يعرضه للمرض عارضاً ذاتياً له واما اذا اعتبر لا بشرط
 يكون محتاجاً الى الاض بالذات فيكون كل ما يعرضه للمرض عارضاً له بالذات فمعجب عجب لان الجنس اذا اعتبر
 لا بشرط شيئاً فاما ان يكون محتاجاً بالذات وجوداً مع الاض كانه اذا اعتبر لا بشرط شيئاً يكون متحداً معه وجوداً بالذات
 فيلزم ان يكون ما يعرض للمرض الاض عارضاً ذاتياً للجنس اذا اعتبر لا بشرط شيئاً فيفتر على الاتحاد على ما زعموا ولا يكون
 متحداً ولا موجوداً بوجوده فلا يكون ما يعرض للمرض الاض عارضاً للجنس لا بشرط شيئاً اصلاً وكلام الشيخ انما هو في ما يعرض
 للجنس بعد تصوره فوفاً معناه ان هذا التقدير لا يكون ما يعرض للمرض عارضاً للجنس اصلاً لعدم الاتحاد بينهما وجوداً
 واما ثانياً فلانه لو سلم ما ذكر فانه لا يجري في موضوعات المسائل التي موضوع العلم ذاتي لها واما اذا كان موضوع العلم
 في العارض الذاتي للموضوع العلم فلا يجري فيه لان مهيئة الموضوع من حيث هي هي ليست متحدة مع نوع عروضة الذات
 بالذات فاما يعرضه بالذات لا يكون عارضاً لها بالذات واما ما راجعاً لها فاسلطان العوارض اللاحقة للشيء بواسطة الامر

الاخص اعراض ذاتية ولكن جعلها محمولات المسائل اما باعتبار انها اعراض ذاتية فنفس موضوع العلم ينبغي ان يجعل
 موضوع المسئلة نفس موضوع العلم اذ معنى لجعل الاعراض الذاتية لتشي بمحمولة على شئ آخر واليه يكون التصريح متعلقا بمعرفة
 حال الموضوع نفسه لا بمعرفة احوال افواهه فيكون المقصود في كتاب الحيوان من الطبعي مثلا معرفة ثبوت قوة النفس
 النفس كبحر للحيوان والنسبة تشبه بخلافه واما باعتبار انها اعراض ذاتية لموضوعات المسائل من جهة الخصوص
 فهي بهذا الاعتبار اعراض غريبة بالنسبة الى موضوع العلم فيعود الاشكال قبحه في هذا اما فاذا فاقم الحكماء قدس سره مع
 زيادة ما واما خلافا فلذلك قد عرفت فيما سبق ان العوارض الذاتية لموضوع العلم لا يجب ان تكون محمولة عليه بالمواطاة
 ولان تكون متحدة معه في الوجود فالاحوال العارضة لها بالذات التي تحمل عليها في المسائل او الاحوال العارضة لعوارضها
 الذاتية الغير المحملة عليها مواطاة كالعوارض الذاتية للزمان العارضة للحركة العارضة للجسم لا يمكن ان تكون عوارض طبيعية
 الموضوع وان اخذت الالابشر شئ ففصلنا عن ان تكون عوارض ذاتية لها فلا يتشبه بهذا الجواب فيما اذا كان موضوع
 المسئلة العرض الذاتي الغير المحمول بالمواطاة على موضوع العلم وخبر عن العرض الذاتي كذلك ومجوبها عرض العرض
 الذاتي المذكور كقولنا الوجود ذاته في مسائل فلسفة وقولنا الزمان غير قاري في مسائل الطبعي فان هذه الجمولات ليست
 عارضة لطبيعة موضوع العلم باي اعتبار اخذت وبالجملته فهذا الجواب لا يستلزم بالفضل الاشتغال بالتوهم في الابطال
 والوقت اخر ان يضاف في بسط ما فيه من وجوه الاختلاف فاما ما اورد عليه بعض اشخاص في بعض تعديلاته من انه لو صح
 ادم دخول العلوم الجزئية في العلم الكلي او موضوع العلم الكلي اعلم من موضوعات العلوم الجزئية والعوارض المبحوث عنها
 في العلوم الجزئية اعراض ذاتية للاخص والعوارض الذاتية للاخص عوارض ذاتية للاعم على ما ذكرنا فليكون العوارض
 المبحوث عنها في العلوم الجزئية اعراض ذاتية لموضوع العلم الكلي فلو دخل العلوم الجزئية في العلم الكلي فمتنع اذ غاية
 ما يلزم ان يكون العوارض المبحوث عنها في العلوم الجزئية اعراض ذاتية لموضوع العلم الكلي وذلك لا يستلزم دخول
 العلوم الجزئية في العلم الكلي لاختلاف احوالها في نظر الباحث فالعلم الكلي يبحث عما يعرض من حيث الوجود والعلوم
 الجزئية تبحث عما يعرض من حيثيات اخر فلا يلزم ان يكون العوارض المبحوث عنها في العلوم الجزئية سموية عنها في العلم
 الكلي والكانت عوارض ذاتية لموضوع العلم الكلي وكذا ما اورد عليه فاقم الحكماء في خواتيم شرحه من ان موضوع المسئلة
 ان كان عرضا ذاتيا لموضوع العلم اذ هو عرض جاز ان يكون محمولها جنس الموضوع وفصله وكيف يكون ذلك المحمول عرضا
 ذاتيا لطبيعة الموضوع وان اخذت من حيث هي لا بشرط شئ وذلك لان فلا لا يراى ذاتية على ما يجب اذ جوابه انما هو
 من الازداد الفاعل بان اعراض النوع الموضوع مثلا وبالجملة الاعراض الجزئية لموضوع العلم المبحوث عنها في المسائل

بحث عنها في العلم مع انها ليست عوارض ذاتية لموضوعه وحاصل جوابه ان العوارض الملازمة للشيء هم اسطة الامر الاخر
 عوارض ذاتية له من حيث هو موجود لا بشرط شي واما الايراد بالمحمولات التي هي من اجناس الموضوع وقصوره فلا اساس له بل لا بد
 المذكور لاجل انهم قد ايراد على محال على من يقتصر البحث في العلم على العوارض الذاتية لموضوع العلم ولم يعين البحث فيه لاجل
 المشبوهة اليه قد ذكرنا ذلك الايراد في فروق بحث الموضوع ثم علم ان المحجب اور على نفسه بانهم جعلتم العارض الذاتي
 للامر الاخر عرضا ذاتيا للاعم نظر الى الاتحاد الاعم والاضم لا شك ان الاتحاد من بطرفين فليس في ان يكون العرض الذاتي
 للاعم عرضا ذاتيا للاض ويجاب عنه بان هذا لا يجري في العارض الامر ثم فان الاعم بوحدة الوجهة متحدة مع الاض في
 او بالعرض الاض ليس كذلك فلم يكن لما يعرض الاض بواسطة الاعم خصا ص بالاخص لا بد للعرض الذاتي من
 الاختصاص ونحوه في غاية السقوط لان الاختصاص غير شروعي في العرض الذاتي فلو وجب بحكم الاتحاد ان يكون ما يعرض
 الاض بالذات عرضا ذاتيا للاعم وجب ايضا بحكم الاتحاد ان يكون ما يعرض الاعم بالذات عرضا ذاتيا للاض وان لم يكن
 مختصا به بالجهة فمتى قد هذا الجواب نلهم من ان نخفي ومفاسده اكثر من ان نحكي قوله بنحو ان لا يتجاوز الى الافراد يعرض
 الطبيعة من حيث هي لا يجب ان يعرض لافرادها كصلح الطبيعة لان تقع موضوع المهلة وكما لوجب العارض الطبيعية
 انقيص من الممكن كل منها بخصوصه ما يتوهم من ان كل ما هو لادم الطبيعة من حيث هي هي لازم للفرد باطل لا يفت
 اليه فالعارض الذاتي للطبيعة من حيث هي هي يجوز ان لا يتجاوز الى الافراد ولكن هذا القسم من العرض الذاتي لا يجب عنه
 في العلوم لان المسائل هي القضايا المحصورة قوله او من حيث هي سارية في الافراد كلا وبعضها هذا هو الجواب الثاني
 الذي تكلفه بعض المتأخرين لدفع الاشكال الواردة على قصر البحث في العلم على العوارض الذاتية لموضوعه لغير الاشكال
 الذي ذكرناه في الدرس السابق وحاصل ذلك ان موضوع العلم هو الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلا وبعضها من العوارض
 الذاتية ما يكون عارضا للطبيعة الموضوع من حيث انها سارية في جميع الافراد كالتي هي لعارض الطبيعية بحكم الطبيعي الذي هو
 الحكمة الطبيعية ومنها ما يعرض للطبيعة الموضوع من حيث انها سارية في بعض الافراد كقوة الحس العارضة للجسم الطبيعي من حيث
 سريانه في بعض الافراد يعني الحيوان فما يعرض الاض بالذات عارض بالذات للطبيعة الاعم السارية في بعض الافراد فهو
 عرض ذاتي للاعم فابحث في العلم فما يقع عن العوارض الذاتية لموضوعه وبه الجواب كالجواب الاول في غاية الوهم
 والسخافة والاولا فلا تمان ان يراود بالطبيعة السارية في بعض الافراد الطبيعة السارية في بعض الافراد الخاصة بخصوصها
 فلا يخفى انها عين الاض فان طبيعة الجسم السارية في الحيوان بخصوصه نفس الحيوان فما يعرضها بالذات انما يكون عرضا
 ذاتيا للاض ما هو خاص للاعم فيكون بالقياس الى الاعم عرضا غيرا فبقي الاشكال كما كان واما ان يراودها الطبيعة

الطائفة السارية في بعض الافرادى بعض كان فلا يخفى ان ما يعرض للاخص بخصوصه بالذات لا يكون عارضا للطبيعة المطلقة
السارية في بعض الافراد الا بخصوصه الابدى تخصيصها في ضمن تلك لافخص بخصوصه فيكون عرضا غريبا بالقياس اليها فثبت
فيما سبق نقيض الاشكال بحال واثباتنا قلان هذا الجواب لا يتشبه في حوار من الذاتية الغير المحمولة بالمواطاة على انواع
الاعراض الذاتية لموضوع العلم الغير المحمول عليه بالمواطاة فانها بحث عنها في العلم مع انها ليست عرضة لطبيعة موضوع
العلم اصلا لان حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضا ولا من حيث انها سارية في الافراد لبعضها قلنا ما ورد بعض الشرح
على هذا الجواب من انه يستلزم دخول العلوم الجزئية في العلم الكلى اذ العوارض الملائمة بالذات لموضوعات العلوم الجزئية
على هذا التقدير عارضة بالذات لطبيعة موضوع العلم الكلى من حيث سرها بنها في الافراد بعضا فقط لا يلزم ما ذكره
الجواب الا ان يكون العوارض الذاتية لموضوعات العلوم الجزئية اعراضا ذاتية لموضوع العلم الكلى الا ان يكون تلك العوارض
بموضوعها في العلم الكلى لاختلاف حيثية البحث فلا يلزم دخول العلوم الجزئية في العلم الكلى وكذا ما ورد
بعض الآخرون من ان حيثية سريان في الافراد كلها وبعضا اما تعليلية او اطلاقية او تقييدية على الاولين
فال موضوع الطبيعة من حيث هي هي والفقنية المستعقبة منها هي المهمة والعقائيا المستعملة في العلوم
لا محالة محصورات والى هذا على هذا التقدير يرجع هذا الجواب الى الجواب الاول على الثالث قلان يراد بهذا المركب التقييدى
فذلك لا يصح ان يكون موضوعا للعلم ويراد مرتبة من بلية موجودة في الذهن او في الخارج فيكون العقائيا المعقودة
بها شخصية فلا يكون مسائل للعلوم الحقيقية وذلك لان الطبيعة قد تعتبر من حيث هي هي بهذا الاعتبار موضوع المهمة
الذاتية وقد تعتبر من حيث هي هي بهذا الاعتبار موضوع الطبيعة هي بهذا الاعتبار لا يرسى اليها احكام الافراد وقد تخرج عن هذا
على الافراد وسرنا فيها وهي بهذا الاعتبار عالمة لاحكام الافراد وموضوع للعقائيا المحصورة ومهمة المتأخرين وبهذا المرتبة
هي المراد بالطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضا وهذا المركب التقييدى عنوان لهذه المرتبة فلا يكون العقائيا
المعقودة منها شخصيات ولا مهمات قدماية بل محصورات او ما في حكمها واعلم ان الجيب قد استشهد على ما زعم بما قاله العلم
الثاني في تعليقه قلنا من ان العلم الطبيعي لموضوع يشتمل على جميع الطبيعات ونسبة الى ما تحت نسبة العلوم الكلية الى
العلوم الجزئية وذلك لموضوع هو الجسم بما هو متحرك وساكن والبحث عنه فيه هو العوارض الملائمة من حيث هو ذلك
لا من حيث هو جسم فلكي او عرضي ثم انظر في الاجسام الفلكية والاسطقسية نظرا فخص ويتبع ذلك النظر فيما هو خاص منه وهو
النظر في الاجسام الاسطقسية ما غوذة مع المزاج وما يعرض لها من حيث هي كذلك ثم يتبع ذلك النظر فيما هو خاص منه وهو
هو النظر في نسبتها والمواد وبما كنتم اعلم الطبيعي فتبين هذا القائل ان مراد الفارابي بقوله يشتمل على جميع الطبيعات

هو مرتبة طبيعية كسبم الاشياء او الطبيعية السارية في الافراد وانت تعلم ان الفارابي يارمر ما توهم بل مراده ان للطبيعي
 موضوعا مشتركا على جميع الطبيعيات وهو كسبم الاشياء لانه يصدر على انواع ثم بين طريق البحث فذكر انه يبحث عن الاحوال
 العامة للبحث على الالاجسام الفلكية والاسطوية ثم عن احوال الكائنات والمزاج ثم عن احوال النبات والحيوان
 فهو يصرح منه بان العلم باحث عن العوارض الذاتية للبحث لانواعه على ما سلفنا في امر قوله بواسطة في العروض علم ان
 الوسطة قد تكون واسطة للعلم اي علة للتصديق بثبوت المحمول للموضوع ويقال لها الوسطة في الاثبات وهذه الوسطة
 لا تحقق في البديهيات بل انما تحقق في النظريات الكسبية وقد يطلق الوسطة على امر يكون متصفا بصفة حقيقة وينسب
 تلك الصفة الى امر اخر لعلاقة لرفع ذلك الامر كالسفنينة المتصرفة بالحركة بالذات فهي واسطة في عروض الحركة لما سلفنا فيكون
 هناك عارض واحد ثابت للواسطة بالذات فتسبب الى ذي الوسطة بالعرض ويسمى هذه الوسطة بالواسطة في العروض
 وقد يطلق الوسطة على ما يكون علة للاتصاف بشئ بصفة بان يكون ذلك الشئ متصفا بتلك الصفة حقيقة وبالذات يكون
 تلك الوسطة علة للاتصاف بها ويسمى هذه الوسطة بالواسطة في اشبهوت وهي على متين الاول ما يكون الوسطة وندو الواسطة
 كلما يتصفين بالذات بتلك الصفة فيكون للصفة فردان احدهما قائم بالواسطة والاخر قائم بذی الوسطة لكن قيام فرد
 منها بذی الوسطة يكون بسبب قيام فرد منها بالواسطة كاليد فان قيام الحركة بسبب لقيام الحركة بالمتعلق والثاني ما
 لا يكون الوسطة متصفا بالصفة اصلا ويكون لها حط من العلية كالصبيغ الذي هو واسطة في الصفات الثوب بالصبيغ
 او عروضا فاعلم انهم قد فسروا العرض الذي بالمتعلق بشئ لذاته او بواسطة امر سائل فاختلف في ان المراد بالواسطة
 السنية في القسم الاول المثبتة في القسم الثاني اية واسطة من هذه الوسائط فقال بعض ان المقترن في القسم الثاني
 اثبات الوسطة في اشبهوت بشرط كونها مساوية وفي القسم الاول فيها مطلقة واورد عليان محمولات المسائل لما كانت
 عوارض ذاتية لموضوعاتها كانت اما من القسم الاول فلا يكون في ثبوتها لموضوعاتها واسطة واما من القسم الثاني فيكون
 في ثبوتها لها واسطة مساوية ومالا واسطة في ثبوتها لموضوع ضروري اشبهوت له وكذا ما يكون الوسط فيه مساويا للموضوع
 او الوسطا مساوي ايضا عروضا في للموضوع فهو اما لذاته او لما يساويه وعلى الثاني فينبى الى ما لذاته فيكون بالآخرة
 ضروريا فيلزم ان يختصر المسائل في الضرورية وقد عجب بعض اشرل حيث فهم من الضروري معنى البهيمى فاجاب
 عن الجواب بان ثبوت مالا واسطة في ثبوت شئ لا يجب ان يكون ضروريا بل ربما يكون نظريا كالثوب الجوهري للنفس مع ان
 جنس لها وقد غفل هذا الجيب عن ان مقصود المورد ان على هذا التقدير يختصر المسائل في العنفا بالضرورية ولا يكون مستتمة
 وجودية او ممكنة ولا ريب في اللزوم ولا في لطلان اللزوم فذهب الشارح اقتدار بعض كتبه الى ان الوسطة السنية في

القسم الاول هي الواسطة في العروض واحد قسمي الواسطة في المشبهة وهو ما يكون الواسطة وهو الواسطة كلها معروضين
 حقيقيين للصفة والواسطة بالمشبهة في القسم الثاني احدى الواسطتين التين في القسم الاول بشرط ان يكون الواسطة
 متحدة مع الموضوع بالذات او بالعرض فعلى ان يكون العرض اشئ بواسطة الامر الاشم او بواسطة الامر الاخص عرضا ذاتيا
 راو لم يشترط ان يكون الواسطة معاملة شرط التساوي مع المشبهة وكونه منصوفا على ان يكون الكلام امتثالا لما في ذلك في
 التقليد لعدم قد فسخي هذا الجمال الى اجمال ما تفهذه به في هذا المقام وسنعود الى تفصيله في العرس المستقبل ان شاء الله تعالى
 وذهب بعض المتأخرين الى ان الواسطة المنفية في القسم الاول هي الواسطة في العروض واحد قسمي الواسطة في القسم
 وهو ما يكون كل من الواسطة في الواسطة معروضين حقيقيين للصفة والواسطة المشبهة في القسم الثاني احدى الواسطتين
 صدقا او متعكفا لان ايمان ايضا باطلان فان الصفة اذا كانت عارضة للشيء حقيقة كانت من اعرافها الذاتية والحكمت
 موضوعها للشيء حقيقة بواسطة امر سابق به ضعف الشبهة من نوع تلك الصفة بالذات او عرض فرد من نوع تلك الصفة بواسطة
 مباينة للشيء الا بالحق في كون فرد من نوعها عارضا للشيء حقيقة فلا بد من ايجاد مثل ذلك المعارض عن المعارض الذاتية
 للشيء وايضا فقد بحث في كتاب النفس عن العلم المعارض لها مع كونه عارضا لها بواسطة العقل الفعال مع العلم
 على ان الزمان لا يكون من المعارض الذاتية للنفس لانه ليس عارضا لها بالذات ولا بواسطة متحدة معها بالذات
 او بالعرض ولا بواسطة مساوية لها صدقا او تحققا فلا يمكن على اشتراط الشارع اتحاد الواسطة مع الموضوع بالذات
 او بالعرض واما بالشرط التساوي وعلى تعميم التساوي الذي اشترطه بعض عن التساوي بحسب الصديق التساوي
 بحسب التحقيق في مستأنف الدرس ان شاء الله تعالى وذهب السيد المحقق قدس سره الى ان الواسطة المنفية في القسم
 الاول هي الواسطة في العروض فقط والواسطة المشبهة في القسم الثاني هي الواسطة في العروض بشرط التساوي فعلى
 ان يكون المعارض الشيء لا بواسطة اصلا او بواسطة في المشبهة سواء كانت الواسطة غير متضاهي لا يكون معرضا
 لذلك المعارض اصلا او كانت هي ايضا معروضة لمن القسم الاول من الاعراض الذاتية اي من الاعراض
 لا ليست للشيء فان هذا القسم من الاعراض الذاتية قد يخفى باسم العرض الاول قال الشارع في
 بعض تعليقاته في ليس بصواب لان المعارض بواسطة الجوز الاعلم ليس عرضا ذاتيا عند جميع فضلا
 عن ان يكون عرضا او ليا وكذا المعارض لا للمباين اذا لم يكن ذلك المباين واسطة في العروض كالحركة المعارضة
 للحركة النازلة في النار ليست واسطة في عروض الحرارة للمار والخاصة واسطة في ثبوته بالانتهى وانت تعلم ان
 المعارض مباينة للمباين واسطة في عروضه للشيء كالحركة المعارضة لجالس السفينة بواسطة السفينة فهو ليس

عرضا ذاتيا للشيء قطعاً لا ليس عارضاً له لذاته ولا بواسطة مساوية له ولا مكان المباين بواسطة في ثبوته للشيء حقيقة كالمعلم
 الثابت النفس الناطقة بواسطة المبدء الفياض فلا ضير في كونه عرضاً ذاتياً بل عرضاً اولياً للشيء لما عرفت اى عا
 على اخراجه عن الاعراض الذاتية والاعراض الاولى والاعراض العارضة للما بواسطة النار فالوجه في عدم كونها عرضاً
 ذاتياً للما ليس بكون النار بواسطة في ثبوته بالشيء لظن ان ما يعرض لشيء بواسطة في اشبهت مباينة للشيء لا يمكن
 عرضاً ذاتياً بل الوجه ان الحرارة عارضة للما بواسطة في العرو من غير مساوية له اعني الجسم اعرضى فعدم كونها عرضاً ذاتياً
 للما بما هو لعموم الواسطة في العرو من هذه شروط التساوي ولو سلم ان الحرارة عارضة للما حقيقة بواسطة في اشبهت
 وهي النار فلا بأس في ارتكاب كونها عرضاً ذاتياً للما قال الصدوق في حاشي حكمة الاشراف حاسدا ان العرض
 الذاتي ما لا وسط له في العرو من المكان لا بواسطة في الثبوت كالسكونية العارضة للما بواسطة النار فيخرجها بحث عنها في
 العلم بالباحث عن احواله كالماء العارض للشيء بواسطة جزءه الا انهم فان اريد به العارض لم بواسطة جزءه الا انهم لم يستعد
 معه في الوجود فاما ان يكون هناك عارض واحد يكون عارضاً للجزء الا انهم ولا يكون عارضاً للشيء حقيقة بل حاسب اليه تجزأ
 فيكون الجزء الا انهم بواسطة في العرو من فلا يلزم كون مثل هذا العارض عرضاً اولياً ولا عرضاً ذاتياً اذ المقدر في العرض الاول
 فمى بواسطة في العرو من وفي التمس الثاني من العرض الذاتي تحقق بواسطة في العرو من بشرط التساوي وكلاهما متحققان
 فيما يكون الجزء الا انهم بواسطة في العرو من ولا يكون هناك عارضان مستقلمان كين احدهما قائماً بالجزء الخارجى والاخر
 قائماً بكل الذي هو اخص فمضى هذا التقدير يكون عارض الاخص عارضاً حقيقة ومن عارضه الذاتية الاولى والاعراض
 الا انهم فلا يكون عرضاً ذاتياً للاخص ولا عرضاً اولياً وان اريد به العارض للاخص بواسطة جزءه الذي الا انهم لم يستعد
 في الوجود وكما لو كان الاربعة العارضة للانسان بواسطة الحيوان فلا ريب في انه عارض بالذات للاشم وبالعروض للاخص
 لكن الا انهم بواسطة في عروضة للاخص لانه بواسطة في اشبهت اذ خصوصية اخص ملغاة في عرو من مثل هذا العارض
 فلتحقق الواسطة في العرو من وعو حواس من ذى الواسطة لا يكون مثل هذا العارض من الاعراض الاولى والاربعة للاخص
 ولا من عوارضه الذاتية من هنا سقط ما توهم الشايع في بعض تقليد قايمة من ان الواسطة فيما اذا كان الواسطة وذو الواسطة
 كلاهما موصوفين حقيقة بالصفة اذا كانت ذاتية لذى الواسطة اى حبسها او فصلها بها مثلاً يكون للصفة وجود
 وقيام واحد بواسطة وبغى الواسطة كليهما بالذات الاتحاد بالجنس والفصل مع النوع بالذات وذلك ان الانسان مخلوق
 اتحاد بالجنس والفصل مع النوع يكون هناك عرو من واحد وعارض واحد وعرو من واحد فلا يكون هناك واسطة وذو
 واسطة وان لو خطبته التغير فان كانت الصفة قائمة بالنوع بالذات فان لم تكن خسوية الى الجنس والفصل اصلاً

كالنوعية العارضة للنوع فلا يكون الجنس والفصل موصوفين بتلك الصفة أصلا لا لتحقيق في مثل تلك الصورة واسطة أصلا
 لا واسطة في اشبهت ولا واسطة في العروض وان كانت منسوبة الى الجنس والفصل اليه كالضحك القائم بالانسان بالذات
 المنسوب الى الحيوان والناتق الضاحك الحركة الارادية القائمة بالانسان مثلا فان كانت طبيعة الجنس والفصل من حيث
 هي هي موصوفة بتلك الصفة بالذات كانت هناك صفتان موجودتان موجودين احدهما قائمة بالنوع بالذات والاخرى
 قائمة بالجنس والفصل فلا يكون العارض واحدا وان لم يكن طبيعة الجنس والفصل من حيث هي هي موصوفة بتلك
 الصفة بالذات كما في نحر الضحك القائم بالانسان بالذات فان طبيعة الحيوان او الناطق بها هي هي ليست موصوفة
 بالذات كانت الصفة عارضة بالذات للنوع وبالعرض للجنس او الفصل ويكون النوع واسطة في العروض لا واسطة
 في اشبهت ولو كانت الصفة قائمة بالجنس والفصل بالذات فان لم تنسب الى النوع أصلا كالجنسية العارضة للحيوان
 والفصلية العارضة للناطق فلا يكون النوع موصوفا بتلك الصفة أصلا فلا يحقق هناك واسطة أصلا وان نسبت
 الى النوع فلا كانت طبيعة النوع موصوفة بالذات بتلك الصفة يكون هناك صفتان احدهما قائمة بالجنس والفصل الاخرى
 قائمة بالنوع فلا يكون الصفة واحدة وان لم يكن كذلك كان الجنس والفصل واسطة في عروض تلك الصفة للنوع كما في نحر
 الحركة الارادية فانها قائمة بالذات بالطبيعة الحيوانية وانما ينسب قيامها الى الطبيعة الانسانية لتحقيق الطبيعة الحيوانية
 في صحتها فلا يكون هناك واسطة في الثبوت بل فقط بان انما ذكره السيد المحقق مؤخر الحق واما توجيه الشارح كلامه بانه
 ماول بان المراد بالواسطة في العروض المنفية في القسم الاول من العرض الذاتي المثبتة في القسم الثاني منه ما عيى واسطة
 في اشبهت في القسم الاول من قسمها فاحسان منه على السيد المحقق من دون امتنان منه فانهم قوله او الاثبات فمع الشرح
 ههنا متخلف معنى بعضها العبارة كذا هو واسطة في العروض او الاثبات بان يكون كل منهما معروضا حقيقيا في بعضها كذا
 هو واسطة في العروض او احد قسمي الواسطة في الثبوت وهو ان يكون كل منهما معروضا حقيقيا له ومراده بالواسطة في
 الاثبات هو الواسطة في الثبوت قال في الحاشية قد عبرت عنها في نسخة بالواسطة في الاثبات فتركها وغيث الى هذه
 العبارة لانها كانت مخالفة للاصطلاح المجهول انتهى قوله بشرط ان يكون اشبهت وان العرض الذاتي للشيء لا يعرضه لذاته او
 بواسطة مساوية له الظاهر ان المراد بالتساوي المتساوي بحسب الصدق والبعض عزم التساوي فقال هو بواسطة مساوية
 له صدقا وتحققا وبذا فاسد لان المساوي للشيء متحققا بجزان يكون مساويا لنفسه لاعتداله وجودا وعدما فعارضه
 لا يكون عراض ذاتية للشيء بل انما هي عراض الامر بابين عنه ونحو ان المراد بالواسطة المساوية الواسطة المساوية له
 متحققا للغير المنفصلة عنه سواء كانت مساوية له صدقا ايضا او لم تكن كذلك فلا انفصال العارض للحركة بواسطة الزمان

او الكون والعناء العارضان لكل من العناصر بواسطة صورتها النوعية من الاعراض الذاتية للحركة وكل من الخاص
 ان الزمان ليس مساويا للحركة صدقا وكما من الصور النوعية ليس مساويا للجسم العنصري الذي هو جزء منه صدقا فتعيلم السابق
 بحيث يشتمل السابقين المتلازمين وجودا وعدمه ليس لسبب ذلك ان تخصيص المساواة بالمساواة بحسب الصدق ليس بصحيح
 واما الشارح فقد اهل شرط التساوي وشرط ان يكون الواسطة متحدة مع ذي الواسطة بالذات او بالعرض فليعلم عليان
 يكون ما يعرض اشئ الامر من هذا ونقص من عرضا ذاتيا للشيء مع انهم قد اجمعوا على انه من غريب والعجب ان الشارح
 نفسه قد اورد على السيد المحقق فيما قلنا عنه في الدرس السابق بان ما يعرض اشئ بجزءه الا انه ليس عرضا ذاتيا له مع انه يلزم
 عليان يكون ما يعرض اشئ بجزءه الا انه ليس عرضا ذاتيا للشيء ولعله استبعد انه لا يرى ان العلم قد يحث عما
 يعرض موضوعه بواسطة الاخص مع انه ليس عارضا له لذاته ولا بواسطة ما يباين فظن ان تساوي الواسطة غير مشروط
 وانما المشروط هو اتحاد الواسطة مع ذي الواسطة بالذات او بالعرض وانت تعلم ان لو كان العارض للشيء بواسطة الامر
 الاخص عرضا ذاتيا ولم يكن تساوي الواسطة مشروطا في العرض الذاتي لم يتج في جعلين العارض الذاتية للشيء في
 القول بكون المعروف الطبيعية من حيث هي لا لا بشرط شي وايطبيعة السارية في الافراد كلها وبعضها على هذا التقدير
 يكون ما يعرض اشئ بواسطة الاخص عرضا ذاتيا له بلا كلفة ولا يحتاج الى مثل هذه التكاليف البازغة بل يتجده اليه فما يعرض
 الاعام والاخص بالذات عرض ذاتي للاعام والاخص بالذات لا وجه لعدده من العوارض الذاتية للشيء واما ما يعرض اشئ
 بواسطة المساوي فهو وان كان من عوارض المساوي بالذات الا انه لا يجد من احوال الشيء داخل بالارتباط الذي بينه وبين
 مساويه واما ان العلم يحث عما يعرض موضوعه بواسطة الامر الاخص فقد مر الكلام عليه في سابق والجواب عنه بارتباب ان
 المعروف هي الطبيعة من حيث هي او الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضها كما ارتكبه بعض المتأخرين
 وتبع الشارح ليس مبينا على تجزئته كون ما يعرض اشئ الامر عرضا ذاتيا له بل حاصله يرجع اليها لظن عارضه للشيء بوسطه
 الاخص ليس عارضا له بواسطة الاخص بالمجمل فكلام الشارح في هذا المقام مختل غاية الاختلال وهذا انه التعليل والنتيجة
 قوله مقدمة بالذات او بالعرض قال في الحاشية هذا الشرط مبني على اخذ وحدة العارض بالشخص لا بالتنوع وعرضه
 المعروفين متمايزين بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي مع عزل النظر عن الخصوصية فلا حاجة الى
 هذا الشرط والحق الافتقار اليه لاخراج العارض بواسطة امر سابق اذا كان محروفا حقيقة الفرد منه كعروض الحرارة
 للما حقيقة بواسطة النار فاعلم ان العارض في صورة الواسطة في العروض يكون واحدا بالشخص قطعاً
 يكون معرضه اولاً وبالذات هو الواسطة وثانياً وبالعرض هو ذو الواسطة سوا كانت الواسطة متحدة مع ذي الواسطة

كالشجب العارض للانسان بالذات وللكتاب المتحد معه بالعرض وكما لضحك العارض للانسان بالذات
 وللكتاب المتحد معه بالعرض وكما لضحك العارض للانسان بالذات والحيوان المتحد معه بالذات بالعرض اولم
 يمكن متحدة معه كالحركة العارضة للسفينة اولاً بالذات وللمجالس فيها ثانياً وبالعرض فهناك حركة واحدة قائمة بالذات
 بالسفينة منسوبة بالعرض الى المجالس فالعارض للشيء بواسطة في العرويض انما يكون عرضاً ذاتياً لا اذ كانت الواسطة
 متحدة معه بالذات او بالعرض وسواء لافانها الكائنات مبنية لم يكن العارض من احوال المباين حقيقة وان كانت
 اهم منه واخص منه يكون العارض من احوال الاعمال والاض فلا يكون من العوارض الذاتية للشيء فلا بد في العارضين
 للشيء بواسطة في العرويض من العوارض الذاتية له من اخذ شرط اتحاد الواسطة معه وسواء انتبايا او انا العارض في صورة
 الواسطة في الثبوت بالحوال اول اى فيما يكون الواسطة وذو الواسطة كلاهما معروضين حقيقيين للعارض فلا يمكن ان
 يكون واحد بالثبوت بالعارض ههناك وجودان وقيمان بالذات احدهما القيام بالواسطة والثاني القيام بذى الواسطة
 فلا يمكن في تلك الصورة وحدة العارض بالشخص بل يكون المعبر ههناك طبيعة العارض مع عزل النظر عن الخصوية
 وعلى هذا التقدير فيجب اخذ شرط اتحاد الواسطة مع ذى الواسطة على راسي الشارع لان المعبر عنه وفي العرض الذاتي
 الاول عدما والعرض الذاتي الغير الاول وجودا هو الواسطة في العرويض ولتسم الاول من الواسطة في الثبوت فاولم
 يمكن الواسطة متحدة مع ذى الواسطة كانت مبنية له بالعرض للشيء بواسطة المباين ليس عرضاً ذاتياً عنه فلا بد
 من اخذ هذا الشرط لخراج ما يعرض للشيء بواسطة في الثبوت مبنية لغير العارض الذاتي على راسه اذا عرفت هذا فاعلم
 ان كلامه في الحاشية ليس تحت معنى لان قوله في الشرح بشرط ان يكون الواسطة متحدة مع بالذات او بالعرض اما
 ان يكون متعلقاً بكلتا الواسطتين ويكون المعنى ان العوارض الذاتية هي الامور الخارجة العارضة للشيء بواسطة في
 العرويض بشرط اتحادها مع ذلك الشيء او اعمق الواسطة في الثبوت بشرط اتحادها معه فلا شك في ان هذا الشرط يحتاج
 اليه في صورتى الواسطتين اى الواسطة في العرويض والواسطة في الثبوت لخراج ما يعرض للشيء بواسطة المباين سواء
 كان ذلك المباين واسطة في العرويض كالسفينة التى هى واسطة في عرويض الحركة للمجالس فيها او واسطة في
 الثبوت كالنار التى هى واسطة في ثبوت الحرارة للماء فعلى هذا التقدير لا معنى لقوله في الحاشية هذا الشرط مبنى على اخذ
 وحدة العارض بالشخص لانتفاع عرويضه معروضين مثلاً يرين بحسب الوجود لان العارض في صورة الواسطة في العرض
 يكون احداً بالشخص وان كان الواسطة وذو الواسطة متمايزين بحسب الوجود وتباينين صدقاً وتحققاً ولا امتناع في
 عرويض عارض واحد بالشخص لمرات بالذات ولا مراراً لمباين لا تتميز عنه في الوجود متعلقين به من غير ان يتعلق بالعارض

كعروض الحركة الواحدة بالشخص للصفة بالذات والهايس فيها بالعرض واليه الكسمل على هذا التقدير لقوله وان اعتبر طبيعة الما
 من حيث هي هي مع نظر عن الخصوصية فلا حاجة الى هذا الشرط فقد عرفت ان هذا الشرط محتاج اليه في صورتى الواطنتين
 سواء اعتبر وحدة العارض بالشخص او اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي ولو فرض ان هذا الشرط غير محتاج اليه فلا حاجة
 لتخصيص عدم الحاجة اليه بما اذا اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي وايضا لا حاجة على هذا التقدير لقوله والحج لا افتقار
 اليه لخراج العارض بواسطة امر سايان اذا كان معروضا حقيقيا لفرد منه الى آخره اذ هذا الشرط كما انه محتاج اليه لخراج
 العارض بواسطة امر سايان اذا كان واسطة في اشبهت بالنحو الاول كذلك هو محتاج اليه لخراج العارض بواسطة
 مبان اذا كان واسطة في العروض واما ان يكون متعلقا بامد تسمى الواسطة في اشبهت فقط فيبقى الواسطة في
 العروض بلا شرط فيلزم ان يكون العارض بواسطة المبان اذا كان واسطة في العروض داخل في العرض الذاتي
 وليس كذلك وايضا على هذا التقدير لا يستقيم قوله في الحاشية هذا الشرط مبنى على اخذ وحدة العارض بالشخص اذ قد بينا
 فيما سبق ان العارض في التسم الاول من الواسطة في اشبهت لا يمكن ان يكون واحدا بالشخص سواء كانت الواسطة
 مبانة لذي الواسطة او متحدة معه بالذات او بالعرض فلا احتمال لو حدة العارض بالشخص على هذا التقدير ولو بنى على
 ما توهم في بعض تعليقاته من ان الواسطة في اشبهت اذا كانت متحدة بالذات مع ذى الواسطة يكون هناك عارض
 واحد بالشخص منع ان يبنى فاسد كما عرفت لا يلزم على هذا قوله متحدة معه بالذات او بالعرض اذ على تقدير الاتحاد لم يزل
 بين الواسطة في اشبهت وبين ذى الواسطة لا يمكن وحدة العارض بالشخص على راءه ايضا فاعلم ثم بعد التلخيص والتميز
 كلا سفي الحاشية يدل على انه ان اخذ وحدة العارض بالشخص فهذا الشرط محتاج اليه وان اعتبر طبيعة العارض
 من حيث هي هي مع قطع النظر عن الخصوصية فلا حاجة اليه وليس لهذا الكلام معنى يحصل لان ان اخذ وحدة العارض
 بالشخص فافخذ وحدة العارض بالشخص معنى عن اعتبار هذا الشرط اذ العارض الواحد يتبع عروضا لمعرضين تمايزين
 بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي فلا بد من اعتبار هذا الشرط لخراج العارض المبان ثم لا
 يخفى انه لو لم يعتبر هذا الشرط لزم ان يكون جميع عوارض الشئ اعضاء ذاتية لا ذاك عارض لشئ اما عارض له بذاته او بواسطة
 في العروض او بواسطة في الثبوت وكل من هذه الاقسام يصمدق عليه تعريف العرض الذاتي اذ لم يعتبر فيه هذا الشرط
 على ما ذكره الشارح ثم ما اودعه في تمثيل العارض للشئ لاجل مبان يكون واسطة في اشبهت اعني قوله في الحاشية
 كعروض الحرارة للمادة حقيقة بواسطة النار ليس بسبب ما اذ قد عرفت ان احراز عارضة للمار بواسطة الجسم انحصري الذي هو
 اعم من المار وحي واسطة في العروض وقد مثل الشارح في بعض تعليقاته لعروض اللون العارض للجسم بواسطة السطح

وهذا ينبغي تصحيحه لان الموصوف باللون حقيقة وبالذات هو اسطح واما الجسم فلا يتصف باللون حقيقة انما يتصف به بالعرض
 واطح واسطة في عرض اللون للجسم وليس هناك لون ان احدهما قائم بالسطح حقيقة والثاني قائم بالجسم حقيقة حتى يكون
 السطح واسطة في ثبوت اللون للجسم ومن العجائب ما اورده بعض اهل ان على هذا التمثيل من ان السطح ليس سبائيا للجسم
 في التحقق وانت تعلم ان السطح عند الشائين عرض موجود في جسم بوجه غير وجود الجسم فلامعنى عدم كونه سبائيا للجسم في
 التحقق ولعلك تعلم ان السبائين للشيء ما يكون منفصلا عنه واطح قائم بالجسم لا منفصل عنه فليس سبائيا له وهذا تحليل
 عجيب لاذ السبائين بهما متقابل للتحقق في الوجود وان بنى كلامه على نفى وجود الاطراف اعنى السطح والخط والنقطة في الخارج
 فممكن منبني ان يقول في الازداد اللون غير قائم بالسطح لعدم وجوده في الخارج لان يقول ان السطح ليس سبائيا للجسم
 في التحقق ثم قال هذا القائل المثال الصحيح المحسوس العارضة للجسم او المقدار بواسطه الضوء وانت تعلم ان المحسوسية
 ليست عارضة للجسم بالذات بل خارج للسطح بواسطه الضوء فالتمثال الصحيح لعلم العارض للنفس الناطقة بواسطه التحليل
 الفعال قائم قوله وان لا يكون علم من موضوع العلم لان الواسطة اذا كانت علم من موضوع العلم يكون ما يعرضه بواسطه
 عرضا غيرا لفيكون البحث عنه خروجا عن العلم واما قيل من ان هذا الشرط انما يحتاج اليه اذا لم يخرج البحث في العلم عن العرض
 الغريب لموضوعه ويخرج محمولات المسائل الى الاعراض الذاتية لنفس موضوع العلم واما اذا جاز البحث في العلم عن
 الاعراض الغريبة لم يلزم الخروج الى ارجاع البحث في العلم الى اعراضه الذاتية فلا حاجة اليه في غاية السقوط لان من يجوز
 البحث في العلم عن الاعراض الغريبة لموضوعه انما يجوز البحث فيه عن العوارض الذاتية لا لورع موضوعه ولا لعارضه الذاتية
 اول انواع اعراضه الذاتية كما عرفت مفصلا فيما سبق والبحث عنها في العلم ليس خروجا عن العلم ولا يجوز البحث عن الاعراض
 الغريبة مطلقا فلا يجوز عنه والبحث عن العوارض اللاحقة للموضوع بواسطه الامر لا يتم لانه يستلزم الخروج عن العلم فهذا
 الشرط محتاج اليه على كل تقدير قوله اولابواسطة شئ منهما هذا القسم من العرض الذاتي قد يخص باسم العرض الاول
 والمعتبر فيه عند الشائين نفى كل من الواسطة في العروض والنحو الاول من الواسطة في الثبوت اى ما يكون الواسطة
 ذوو الواسطة كالأجزاء الحقيقية وقد عرفت الحق في ذلك من ان المتعبر به نفى الواسطة في العروض فقط وقد
 قوله فيجوز ان يكون قال في الحاشية كعرض الجسم للفصل المقسم وبالعكس اذ كل منهما عرض ذاتي لا فرق كما قال
 الشيخ وغيره فمثل واما العلم من وجه فكان نقطة العارضة للخط بواسطه التناهي فانها قد توجد بدون الخط كما في الخروط
 والخط قد يوجد دونها كحيط الدائرة وبالمجمله فاني اني العرض الذاتي هو العروض بواسطه الاعمال والافاض لا العموم
 والخصوص فاعلم ان ما هو التحقيق واما على ظاهر عبارة الشيخ فالعروض بواسطه الاعمال والافاض الغير الاني في العرض

الذي كما عرفت فيما سبق قوله ومن ههنا ندفع الى من اجل ان العوارض الذاتية هي الامور الخارجية العارضة للطبيعة
من حيث هي اى اول الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كالأعضاء وتقرر التسليم والان دفاع بما عرفت فيما سبق فقد عرفت
ما عليه ايضا قوله وتقصيل المقام بل تفصيل المقام انه قد وقع في بحث العقول الثاني وجود من الاختلاف بين القوم
الاول اختلافهم في تفسير الثاني اختلافهم في ان القضايا التي محمولاتها المعقولات الثانية بل هي ذهنيات فقط او
بعضها ذهنية وبعضها حقيقية فحسب او بعضها ذهنية وبعضها حقيقية وبعضها خارجية الثالث اختلافهم في ان لوازم
المهية بل هي من المعقولات الثانية ام لا الخامس اختلافهم في ان الوجود وما يجده وذهنه بل هي من المعقولات
الثانية ام لا السادس اختلافهم في ان المعقولات الثانية هي المشتقات فقط ام المبادئ ايضا معقولات ثالثة
السابع اختلافهم في انه بل يجوز ان يختلف مفهوم واحد ثبوتية المعقولة وعدوها باعتبارين ام لا فاما الاختلاف الاول
فمما وطوله ومثله ذيل فلنذكره في هذا الدرس ونضمه ذكر الاختلاف الخامس والسادس والسابع كونها من ذاتها
واما الاختلافات الباقية فمستلزمة عليك فيما تليو انشار الله تعالى فقول قال الشايج القديم للتجريد ان المعقولات
الثانية هي العوارض التي تعرض للمعقولات الاولى في الذهن ولم يوجد في الخارج صورة تطابقها ولما وقعت في
الذهن الثانية من امتثل سميت معقولات ثالثة واغترض عليه بوجه الاول ان قوله ولم يوجد في الخارج صورة تطابقها
لا حاجة اليه اذ يريد ان يقيد انما هو لا يخرج الاضافات الخارجية وهي وان صدق عليها انها لا تعقل الاعراض لا امر
آخر لكن لا يصدق عليها انها لا تعقل الاعراض لمعقول آخر اذ فاصلة ان يكون مشارع عرض العارض وجود المعروض
في امتثل الاضافات الخارجية ليس مشارع عرضها وجود معروضاتها في العقل واجب عنه تارة بان هذا القيد
ليس للاحتراز عن الاضافات الخارجية بل هو للاحتراز عن لوازم المهية اذ يصدق عليها انها تعرض للمعقولات
الاولى في الذهن كما انها تعرض لها في الخارج ودلالة العبارة على ان يكون الوجود الذي هي مخصوصه مشارع للعرض
ممنوعة وتارة بان هذا القيد ليس للاحتراز بل للتبيين الثاني ان القوم عدوا الوجود من المعقولات الثانية مع ان
الوجود عين ذات الواجب سبحانه عندهم فقد وجد فروقه في الخارج فلا يكون معقولا ثانيا الثالث انه لما كان الوجود
عين الواجب تعالى وتحقق فرد من افراده في الخارج فقد تحقق في الخارج ما يطابقه ويجاوزه فيلزم ان لا يكون الوجود
معقولا ثانيا احباب الحق الدواني عن الثاني بانهم حيث حكموا يكون الوجود من المعقولات الثانية اذ اياه مفهوم
الموجود بمعنى ما قام به الوجود قيا حقيقيا او قيا ما جازيا اى قيام الشيء بنفسه بمعنى عدم القيام بغيره وكونه بالشيء
معقولا ثانيا لا ينافي كون فرد من افراد الوجود موجودا في الخارج اذا الطاهر ان المعقولات الثانية مطلقا هي المشتقات

فانهم يعلموا موضوع المنطق وظاهرا ان موضوعها المشتقات كما يحسن الفصل والكل والجزئي لا ساديا وبديل عليه انهم
فسروا بالعارض والعارض هو الخارج المحمول مع نقول ان اشئوا لمكن ولفظا يراد بها من المعقولات الثانية مع وجود
افرادها في الخارج ولكن سلسلتا التباين المشتقات والمبادئ افرادهم مبنيا المشتق ثم لو سلمنا ان ملازم المبدء فلا نعلم
ان يكون مفهوم ماسن المعقولات الثانية مبنيا ان يكون له فرد موجود في الخارج يحيل عليه موافاة اذا كان المفهوم
عارضيا في ضمن جصصة لا يشترط فيقتل فيكون باعتبار تلك المصص من المعقولات الثانية وباعتبار ذلك الفرد موجودا
خارجيا نعم لا يمكن الحكم عليه بأنه معدوم في الخارج مطلقا لوجود بعض افراده في الكلامه ولنا فيه كلام اما اول فلا نعلم
المشتقات بكونها معقولات ثنائية واخرج المبادئ عنها تحكم تحت كيف ولا نريد المشتقات على المبادئ الا بالمفهوم
وظاهرا ان مفهوم الصيغة لا يحيل ليس بمعتول ثمان معقولات ثانيا كيف ولو كان مدار المعقولات الثانية على مفهوم الصيغة
المشتقة كانت جميع المشتقات معقولات ثنائية بل الظاهر ان مفهوم المبدء اذا كان مما يعرض لمعتول الاول في ذلك
ولا يكون له عرض في الخارج فهو من المعقولات الثانية والا فلا يشتق كالكل والجزئي انما يكون معقولات ثانيا لا اشتقا
على مفهوم المبدء الذي هو معتول ثمان وبما ان هذا المحقق ذمب لانه لا تقاير بين المبدء والمشتق انما هو مقتضا
وهو ان المشتق مأخوذ لا بشرط شي هو المعروف والمبدء مأخوذ لا بشرط اشئ وهذا النحو من التغيير لا يوجب جواز ان يكون المشتقات
معقولات ثنائية دون المبادئ واما ثانيا فلا نعلم مدار الا على وجود فرد لمعتول الثاني في الخارج سوا كان لمعتول
الثاني هو الوجود الموجود ولا يعني تخصيص المعقولات الثانية بالمشتقات شيئا اذا لم يجب تعالى كما انه فرد للوجود
و مدار الجواب هو تجويز ان يكون فرد لمعتول الثاني موجودا في الخارج وهذا لا يتوقف على تخصيص المعقولات الثانية
بالمشتق واما ثانيا فلا نعلم ما جعلوا المعقولات الثانية مطلقا موضوع المنطق بل موضوع المنطق قسم منها فلا يلزم من كون
موضوع المنطق مشتقات ان يكون سائر المعقولات الثانية مشتقات واما رافعا فلا نعلم تفسيرهم للمعقولات الثانية باعتبار
لا يدل على اختصاص المعقولات الثانية بالمشتق فان العارض كما يطلق على الخارج المحمول بالموافاة كذلك يطلق على
الخارج المحمول بالاشتقاق لا ترى انه يقال مثلا البياض والسواد عارضان للجسم واما قاسما فلا نعلم تجويزه كون فرد
من افراد المبدء الذي هو معتول ثمان موجودا في الخارج باطل قطعيا اذا المبادئ لا تحمل موافاة الا على ما هي ذاتية لا وجوبها
فقد المبدء منحصر في حصة وليس له سوى الحصة فردا لمكن ان يكون المبدء الذي هو من المعقولات الثانية فرد موجود في الخارج
يحمل عليه المبدء موافاة كما تجوز هذا الحق بعد التشرل ما ذكر من ان المفهوم الواحد يكون باعتبار حصصه من المعقولات الثانية
وباعتبار فرد موجودا خارجيا في غاية اسقوط لانه ان اراد بكونه موجودا خارجيا باعتبار فرد ان يصدق هو عليه بالموافاة

ولو صدقنا عرضيا موجود في الخارج والمفهوم الكلي الذي هو من العقولات الثنائية موجود في الخارج باعتبار ذلك فلا يخفى ان هذا
 انما يشي في الحقيقة كما لا يوجد ولكن ولا يشي في السبائي لان المبدء لا يصدق مواطاة الاعلى ما هو ذاتي لفلان لم يوجد فرد منه
 في الخارج أصلا والكلام انما هو في المبدء ولو ثبت تسليم ان ملازم المبدء وان الماد يكون موجودا خارجيا باعتبار فردوه ان نشأته
 موجودا خارجي وذلك المبدء موجودا خارجي باعتبار ذلك فليس كمن نشأته لا يتراعى ليس فردا للمبدء اذ فرد الكلي هو المبدء
 عليه الكلي مواطاة فليس الانسان فردا للقيام او القعود مثلا وان كان نشأته لا يتراعى فلا يصح قوله ثم لو سلمنا ان ملازم المبدء
 فلا يمكن ان يكون مفهوما من العقولات الثنائية يتاني ان يكون له فرد موجود في الخارج يحيل عليه مواطاة واما قوله ثم لا يمكن
 الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا لوجود بعض افراده فان اريد به انه لا يمكن الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا
 انه ليس موجودا فيه أصلا لان نفسه ولا يمتثل لشرائه فهو صحيح لكن نشأته لا يتراعى ليس فردا فلا يصح قوله لوجود بعض افراده
 وان اريد به انه لا يمكن الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا بمعنى انه ليس بنفسه موجودا في الخارج لا في ضمن حصة ولا في
 ضمن فرد فهو باطل قطعاً اذ عدم وجود العقول الثنائية بنفسه في الخارج ضروري كيف ولو كان بنفسه موجودا في الخارج
 كان من العوارض الخارجية فلا يكون عقولا ثانيا وايجاب ذلك الحق عن الايراد الثالث بان مفهوم الوجود المطلق
 من حيث انه عارض ليس له ما يطابق في الاعيان والامكان لمن حيثية اخرى مطابق في العين فهو معقول ثانيا باعتبار
 حصة العارضة للمبهمات في عقل موجود في ضمن الفروقات كما بذاته ولا نعم ان من شرط المعقول الثاني ان لا يكون له وجود في
 الخارج بجميع الاعتبارات بل الشرط ان لا يكون موجودا فيه بالا اعتبار الذي هو به معقول ثانيا كالتخصص في مثاله على ان
 صدق الوجود المطلق على الواجب لعله صدق عقلي اذ لو كان صدقه عليه حسب الخارج لتوقف على كونه موجودا في الخارج بتدلي على
 المقدمة المشهورة وهي ان ثبوت شئ بشئ فرع ثبوت المثبت ثم وجد فرد من المفهوم لا يتاني كونه معقولا ثانيا انتهى وادور
 عليه معاصره بانهم لا يطابق الكلي فرد حتى اذا وجد فرد منه في الخارج كان له مطابق فيه فاجاب عنه الحق بان المستبرهن في
 المعقول الثاني ان لا يكون عارضا باعتبار الوجود الخارجي فالمراد بعدم محاذاته لما في الخارج ان يكون اتحادا مع معروضه في
 الوجود الذي ينبغي فقط ولثاني جوابه عن اصل الايراد جوابه عن ما ادور عليه معاصره كلام انا في الاول فلانا قد بينا فيما سبق مرارا
 ان الوجود المطلق الذي هو من العقولات الثنائية ليس له فرد موجود في الخارج أصلا فضلا عن ان يكون له فرد قائم بنفسه
 واما فادرس ان صدق الوجود على الواجب لعله صدق عقلي ليس له معنى محصل اذ لو كان صدق الوجود على الواجب عقليا لثبوت
 على وجوده اقل من المقدمة المشهورة فلا تعلق بها عند هذا الحق الا على انه بتدلي على تلك المقدمة لا يصح ان يكون صدق
 الوجود على الواجب سمانه عقليا ايضا ولا لتوقف على ثبوته في الحصل لان صدق شئ على شئ في ظرف ثبوت المثبت لم ينف ذلك

الظرف مع ان وجوده سبحانه في اقل محال على انه يستلزم الاستمرار لجران الكلام في البشوت السابق ومع ذلك كمالا يتوجه بها الكلام
على كلام المورد اذا ما حصل انه لما تحقق فرد من افراد الوجود في الخارج فقد تحقق في الخارج ما يطابقه ولا يتوجه عليه ان صدق الوجود
على الواجب عقل لا ان صدق الكل على فرد الوجود في الخارج الذي لا يكون الكل عرضيا له فارجاعه لا يكون عقليا والا كان
صدق الانسان على افراده مثلا عقليا ولعل لكلامه جهلاست احصاء اما في الثاني فلان فرد الوجود لما كان موجودا في الخارج
لا يكون اتحاد الوجود مع معروضه في الوجود الذهني فقط اذ معروضه الذي يوجد به ذلك الفرد في الخارج يكون اتحاد الوجود معه
في الخارج واما وجوده حصص الوجود في الذهن مع وجود فرد في الخارج فلا يعني في كونه معقولا ثانيا اذ كل كلي فان حصصه تكون
موجودة في الذهن لا محالة ضرورة ان الحصص اعتبارية وليس كل كلي معقولا ثانيا فظهر ان وجود فرد من المفهوم في الخارج يتناهي
كونه معقولا ثانيا واما عن الازداد الثالث بعض فاضل بالرغم بان المراد بالطابق المنفى في تفسير المعقول الثاني الفرد
الذي يصمد عليه المعقول الثاني صدقا ذاتيا واطبا مع الوجود الموجودة بوجود الفرد في ذاتيات الفرد دون عوارضه والذاتي
يوجد بوجود الذات لاتحادها وجودا بخلاف العوارض والوجود المطلق ليس ذاتيا لما صدق عليه من الافراد فلا يلزم من
وجود الفرد الواجب في الخارج وجود ما يطابقه فيه بالمعنى المراد به هنا وبهذا الجواب اقرب الى الصواب ولا يرد عليه اوردته احصاء
العاصر للتحقق له ان من ان صدق الجمول على الموضوع مطلقا فيعني اتحادها في نفس الامر سواء كان المحمول ذاتيا
للموضوع او عرضيا ذلك لان الذي متحد بالذات مع ما هو ذاتي له والعرضي انما يتحد مع المعروف بالعرض مراد الجيب
هو الاتحاد بالذات والقول الفصل لثقتناه في فروع بحث الجعل من ان الوجود بعين الاول مناه المصدر في انظر في الاشارة
البيدي المشتركة والثاني الوجود الحقيقي الذي يرششار لا تزرع المعنى الاول فالاول من المحقولات الثانية ولا يوجد فرد
في الخارج وافراوه منحصرة في حصصه فليس له وجود في الخارج لاني ضمن احصائه لاني ضمن الفرد فليس في الخارج ما يجاديه ليطابق
طال الثاني عين الواجب سبحانه وعين الكمالات فهو ليس عارضا فضلا عن ان يكون معقولا ثانيا فافهم واسيد المحقق قدس سره
الشريف من المعقول الثاني في حاشية المطالع بالعرض الماهية بحسب الوجود والذهني اي ما يكون للوجود الذهني بخصوص
مدخل في عروضا او مدخل عليه بانه على هذا لا يكون الشيء والجزئية ونظائرهما من المحقولات الثانية اذ ليس للوجود الذاتي
خصوص مدخل في عروضا مع ان القوم عدوا بها من المحقولات الثانية واجيب عنه بان اشيتية الوجود ونظائرهما ليست
من العوارض الخارجية بل من العوارض الذهنية وكذا الجزئية والحق ان الجزئية والكلية من العوارض التي لخصوص
الوجود الذهني مدخل في عروضا على ما هو المشهور واما اشيتية الوجود فليست منها فلا يكون تعريفها جامعها لمابع ان القوم
قد قصدوا على انها من المحقولات الثانية وسماها في ما يتعلق بهذه المقام انشار امه العزيز عن عقرب العلامة القزويني من المعقول

الثاني بالاعتقال لعارضه المعقول آخره نعم ان المعقولات الثانية هي العوارض الذمينة للمعقولات من حيث هي معقولات
 على ان يكون الذهن ظرفا للعرض والوجود الذميني مخصوصه قيد المعارض وزعم ان الوجود ونظائره ما يعرض للمابية صحيح
 هي بالعرض والوجود الذميني ليست من المعقولات الثانية وادرج على تفسيره بالعدم الجرد ان نيفك نقل المعقولات الثانية عن
 نقل معروضاتها والاشارة الجزئية لتفديد ويجاب بدعوى الجسر استقراره ومنع كون الاستقرار تاما وبوردائه بان المعقولات
 الثانية كالشيء الكلي والجزئي يتقبل تحصيل معروضاتها في الذهن من... نقل معروضاتها فلا يكون نقلها موقفا على
 نقل معروضاتها فكيف يدعى الاستقرار مع هذا التخلط الفاسد واسبب من نقص بجواكلية والجزئية بانها من الالهيية
 اذ كليت عبارة عن مشترك الصورة بين كثير من نقلها فرع نقل المنتسبين وكذا نقل الكلي المشتق منها وبكذا الجزئية عن
 انقص باشتال الالهيية والوجود بان من يحلها من المعقولات الثانية يزعم انها لا يمكن نقلها الا بعد نقل موصوفاتها فاما
 ثبت عليه فادعوه يرج عنه ويعترف بانها ليست من المعقولات الثانية وانت تعلم ان القوم قد انصروا على كون الوجود
 والشيئية واما الهامس المعقولات الثانية مع ان عدم توقف نقلها على نقل معروضاتها بدعي حاشا هم ان يعتقدوا
 واما الكلية والجزئية وغيرهما ما هو متقبل النسب الاضافات فهي وان كانت لا تنقل الا مع نقل مفهومها لكن يجب ان نقل
 الاعراض لمعقول آخره بين العيين بون لبعيد الالان لا يتضح الالبعده تحريم الذهن وتدين الفكر لنوعه بمثال خاص فقول
 لكليتة مثلا تخون من التحقق في الذهن الاول ان تصور مفهومها هي امكان فرض مشترك مفهومها بين كثيرين وهي في هذا
 من التحقق موجوده بنفسها في الذهن وليست صفة عارضة لموجود ذهني آخر غاية الامران النسبة الى مفهومها ما يكون مشترك
 بين كثيرين ماخوذة في مفهومها كما ان معنى الابدوة افاضل في الذهن فهي ليست عارضة في الذهن لموجود ذهني آخر يكون
 متصفافي الذهن بالابوة غاية الامران النسبة الى موصوفه ونسبها فرماخوذة في مفهومها الثاني ان تحقق مصداقه ومشار
 انصرافه في الذهن وتحقيقه هي حقيقة كما ان القصورنا حقيقة الانسان ولا حلقنا انها صالحة للاشتراك بين كثيرين وهي في هذا
 النعمان لتحقيق عارضة لمعقول آخره معقول بعد نقله فلا يصدق عليها انها لا تنقل الاعراض لمعقول آخره فالأمر غير
 منقطع والاقبال من ان العوارض الذمينة تتوقف نقلها على نقل معروضاتها الذمينة كما ان العوارض الخارجية تحتاج
 في وجودها بالخارج الى وجود معروضاتها في الخارج في غاية السقوط الا ان العلم ان العوارض العقلية تتوقف نقلها على نقل
 معروضاتها غاية الاطلاق عرضها يتوقف على حصول معروضاتها في العقل قياسا على العوارض الذمينة على العوارض الخارجية
 فاسد اذ العوارض الخارجية اذا وجدت في الخارج فلا بد من وجود معروضاتها في الخارج والالزام وجود الاعراض بكونها
 بخلاف العوارض الذمينة اذ حصلت في العقل اذ عملها باعتبار هذا الحصول هو العقل ثم ما راعى هذا العلامة من كون الوجود

الذي قيد المعروضات الثانية في غاية العناء واذ لم تنصف بالمعقولات الثانية بسى نفس الاشياء الموجودة في الذهن
 لا يبرح قيد الوجود الذي في الموصوف بالذاتية والجنسية نفس معنى الحيوان الموجود في الذهن لا يبرح قيد الوجود الذي في غاية
 الامران الذهن ظرف للمعروض لا يلزم منه ان يكون الوجود الذي قيد للمعروض وما حسب من ان الوجود ونظا لم يثبت
 من المعقولات الثانية فيه ان القوم مصرحون بكونها معقولات ثنائية فلا بد من تفسير المعقول الثاني بوجه يتناول الوجود
 ونظا له واما تجديده اصطلاح لا يظا بن تصححات القوم فهو ان كان ما لا يشانه فيه لكنه لا يرجع الى طائل فقدم الكلام
 في بعض شبه التي تنطرد الى معنى كون الوجود من المعقولات الثانية وسنعود الى ما بقي من الكلام في ذلك ذهب
 الحقن اذ هو الى ان المعقولات الثانية هي العوارض الذنبية التي تعرض اشئ في الذهن على ان الذهن فقط ظرفي العروص
 وكخصوص الوجود الذي قبل في على انه شرط لاطلى ان قيد في المعروض ونزعم ان اشئية والوجود المطلق والوجود الخارجي
 من هذا السيل يدل كلامه على ان المعقول الثاني في موضوعه انطق لا غير فظن ان هذا يجوز ان يكون مفهوم واحد باقيا
 حصته معقولاتا ثانيا وباعتبار فرد موجودا خارجيا وان المعقولات الثانية هي المشتقات دون السبادي ونحن قد اطلنا
 فيما سبق انحصار المعقول الثاني في المشتق واختلاف مفهوم واحد ثباته للمعقولية وعدما باعتبارين وسنطلب انشا اسم
 العزيز فيما بعد ما حسب من ان اشئية والوجود المطلق والوجود الخارجي من العوارض الذنبية التي تخصوص الوجود الذي
 قبل شرطية في عروصها ثم لا خاف في ان بين هذا الوجود ونظا من المعقولات الثانية ويزج صر المعقول الثاني في موضع
 المنطق قد اضاها بر لا يكاد يخفى ومن اعجاب تفسير المعقول الثاني ما وقع عن الصمد المعاصر لمحقق الدواني قال اقول بانها
 الموصية من القديس بانها العوارض العقلية التي لا يحاذيها في الخارج وقد عدوا منها الكلى والجبرئ والاشئ والذات والماهية
 والعلة والمعلوم الممكن فنظا له واراد القصار بالعرض جهتا ما هو عارضه طلقا بالقياس الى جميع افراد الواقع في نفس الامر
 فلا بد من في مثل الحيوان العارض للناطق لانه ليس عارضا للانسان بل لائق له قيد العارض بالعقل وارادوا به باقيا بل عارضا
 في نفس الامر لان المعقولات الثانية لما كانت محمولة على معروضاتها بالمواطاة كانت بينها واتحدة معقولي نفس الامر فيقتضيان
 ان يكون عارضا لها في نفس الامور انما يكون عروصها بحسب اعتبارها الفصل فان اقبل هذا اعتبر المعروض بذاته ولم اعتبر معه غيره
 في هذه المرتبة عارضا عن العروص في المرتبة التي بعده والمرتبة معروضا له وارادوا القول ليعلم لا يحاذيها امر في الخارج ان يحاذيها
 مسبب لا موجود فيه الخارج مثل الاسود المتحرك اذا اسود والحركة موجودة ان في الخارج وانما سموا بمعقولات ثنائية لان
 الفصل بعد في المرتبة الثانية وفي المرتبة الاولى وهي حال تعقل المعروضات نهوا انها يكون فروعها وايضا هي عوارض و
 العوارض تابعة للمعروضات ثانيا ولم تستمر عوارض ثنائية لانه يتبادر منه ان يكون عروصها بحسب نفس الامر وليس كذلك

لما عرفت ذلك اذ انت تعلم ما في هذا المقال من الفساد والاضلال بالاولا فلا تخلص هذا الخارج المحمول لا ريب في ان المحصول
 الثاني عوارض في نفس الامر لعروضها بتأثير ضرورة ان الكلي والموجود في نفس الامر عارضة عن هيئة الانسان ومجولات عليها في نفس الامر
 فكيف يراد بالعارض في تعريفه المعقولات الثانية ما يقابل العارض في نفس الامر ولما تأتينا فقلنا قولنا من المعقولات الثانية لما كانت
 محمولة على معروضاتها بالمواطاة كانت عندها صير البطلان اذ لا يجب ان يكون المعقولات الثانية محمولة على معروضاتها بالمواطاة
 وقد عرفت ان المبادئ في ثبوتها كانت كما هي ان في كونها معقولات ثانية فكلما ان الموجود معقول ثانيا كذلك الوجود وكان ان الكلي معقول
 ثانيا كذلك الكلية واما ثانيا فلا نوضح ما ذكر ارم ان لا يكون شي من العوارض المحمولة على معروضاتها بالمواطاة عارضا في نفس
 الامر كما لا سودوا لتحرك ضرورة انها محمولة على معروضاتها بالمواطاة فهي حينها متحدة مسببا في نفس الامر على ما دعمه امارا رابعا
 فلما لا يلزم من المحمولية بالمواطاة الحيثية بالذات حتى لا يكون المحمول بالمواطاة عارضا لموضوعه في نفس الامر وانما يلزم ذلك
 لو لم يكن بين الموضوع والمحمول فرق في نفس الامر بوجوب الوجود وليس كذلك كيف اصعب ما يحتمل ليس موجودا في الخارج حقيقة
 والاخر معني موجود وفيه حقيقة واما خامسا فلا نوضح ما ذكر ارم ان يكون العوارض الاضافية الخارجية والعدمية الخارجية كالقوة
 والاحتج الاضي معقولات ثانية لانها محمولة بالمواطاة على موضوعاتها فلا يكون عوارض لها في نفس الامر ولا ياجازيها امر في
 الخارج بمعنى ان مبادئها كالنوعية والتمعية والعمى مثلا غير موجودة في الخارج وبالجملة فقلنا ما ذكرنا من ان يحتمل وكثير
 من ان يحصى فاما ما ارد عليه المحقق العدائي من انه قد يشترط في القوم ان موضوع المنطق هي المعقولات الثانية سر حيث
 الاتصال فلو كان المعقول الثاني شاملا للعوارض الازمنية وغيره من العوارض التي ليس لمبادئها وجود خارجي كما توهمه
 كان الواجب ان يجعل موضوع المنطق نوعا معين من المعقولات الثانية فقلنا فلا شبهة في ان موضوع المنطق عند الفهم
 ليس هي المعقولات الثانية بطلان كيف وهم مصرحون بكون اشياء في الوجود والامكان العلمية والعاطفية ونظائر المعقولات
 الثانية مع انها ليست موضوع المنطق فلا يحيد من القول بان موضوع المنطق نوع من المعقولات الثانية وقال البعض المتأخرين
 المتعبر في المعقول الثاني امران الاول ان يكون الذهن طرفا لعروض لان يكون الوجود الذي شرطه العروض اوقيد
 المعروض والا يخرج الوجود ونحو من المعقولات الثانية واشترطه عن العوارض الخارجية واثاني ان لا يكون الخارج
 طرفا لعروض وتفرغ عليها ان لا يكون فرد موجودا في الخارج واشترطه عن لوازم المبهمة وما توهم ان الوجود الواجب فرد الوجود والاعيان
 الخارجية افراد الموجود مع ان الوجود والموجود من المعقولات الثانية ساقط لان الوجود الواجب ليس فردا للوجود والمصدرى بل
 للوجود الحقيقي وبوليس من المعقولات الثانية وافراد غير موجود بحسب الحقيقة هي المحصن الاعتبار دون الاعيان الخارجية في
 قيل الوجود الخارج من المعقولات الثانية والمبهمة متصفة به في الخارج فيكون الخارج طرفا لعروضه كذا اكلية الخارجية والمنطق

الثانية وهما من خواص الصورة الذهنية من حيث انها موصوفة بغيرية فيكون الوجود لا ينشئ قيلم عرضها فانما يشترك في الخارج الالهية ثم
 العقل الضرب من التحليل ينتزع عنها الوجود فيما يلاحظ اليه من خواصها عن الوجود ليصفها به فيكون اليه معرفة لوجوده في غير هذا
 وهي من موطئ نفس الامر بمطلق الانسان على كون اليه في ظرف ما بحيث يصح انتزاع الوصف عنها لكنه في الحقيقة
 ليس لخاصة ما هي حيث يكون اشئ بصورة بغيرية خفية كونه موجودا في الدنيا وان كانت متعلقة بها فان الاول حيثية حصول اشئ
 في الوجود الثاني حيثية وجوده في نفسه مع ان في العقل الثاني عدم اعتبار شرطية الوجود الذي للعروض حيثية للعروض لا
 اعتبارها بما في كلامه في نظير من جهة الاول ان في كلامه تصريحا بان ملو له بالعرض والاهتمام الفهم الوصف الى الموصوف
 في ملاحظة العقل اعتبارا لموصوف متصفا بالوصف لا كون اشئ بحيث يصح انتزاع الوصف عنه بناء على بناء ذهاب الى ان ظرف
 عروض الوجود والخارج للملحاح هو الذي يتبعه بالخارج كان ظرف عروض جميع الاوصاف الانتزاعية هو الذي من فضاء ليس
 في الخارج الاموصوفات بما هي العقل الضرب من التحليل ينتزع عنها صفتها الانتزاعية فيلزم ان يكون جميع الاوصاف الانتزاعية
 مصحولات ثنائية ولا يكون لوازم اليه خارجة عن غير هذا ضرورة انها انتزاعية فيكون ظرف عروضها هو الذي فقط ولا يكون ظرف
 عروضها الخارج وليس في الخارج الا ما هو متعلق بالضرب من التحليل ينتزع تلك اللوازم عنها ولا يمكن وجود فرد من افراد
 التي تلك اللوازم ذاتية لها في الخارج الثاني ان كلامه نفس على ان ملو له بالعرض قوله وتبيح عليه ان لا يكون فرد موجودا في
 الخارج الفوا الذي يكون العقل الثاني ذاتية لافقوله انتزاعه عن لوازم اليه ان اريد به استاذا خارجا لادام اليه الى الامر الثاني
 المعتمد في العقل الثاني وهو ان لا يمكن الخارج ظرف العروض فمع ان خلاف سياق كلامه يستدش ان هذا الامر متحقق في لوازم
 اليه ايضا ليس ظرف عروضها الخارج كما عرفت اتفاقا وان اريد به استاذا خارجا الى تبين على الامر الثاني وهو ان لا يكون فرد
 موجودا في الخارج ففيه ان افراد لوازمها اليه اعني الافراد التي تلك اللوازم ذاتية لها ليست موجودة في الخارج ضرورة
 انها انتزاعية وما قال الشارع في بعض تعليقاته في توصية قوله انتزاعه عن لوازم اليه من انه بناء على ان حيثية الاقتضائي
 الملزومات محسوسة نفسا مطلقا او باعتبار مطلق الوجود ثنائية مناسب تاصل اللوازم خفيف اذ ليس في كلامه التاكيد لذكره
 عين كما اشر الى كلامه صحيح في انه يستلزم انتزاعه عن لوازم اليه الى الامر الثاني وهو ان لا يكون الخارج ظرف العروض الى
 ما يتفرع على الامر الثاني وهو ان لا يكون افراد وجوده في الخارج وظاهر ان لوازمها اليه ليس ظرف عروضها الخارج وليس فرد
 من افراد موجودا في الخارج وكونها ذاتية للملزومات مقتضية لها لا يعلم كون ظرف عروضها الخارج ولا كون فرد من افراد
 موجودا في الخارج على ان كون حيثية الاقتضائي الملزومات ذاتية مناسب تاصل اللوازم قول شعري خال عن التحصيل كما
 سيكتشف ان شاء الله تعالى وادشد نخافة من ذلك ما تبيهم من ان المراد بطرية الذين للعروض ان لا يكون له وجود في

العينية لنفسه لا بما يفقد وجوده من وجوده كما في لوازم الوجودية متعينة كما في الاصناف وذلك لان في الكلام
 المناسبة للكلام العقل بل وجوده مع جميعها في انشائها العينية كما في تحقيق ظروف العروص والاصناف على انه ان عن نفس
 وجوده في الاعيان فموجوده بنفسه في الاعيان فهو خارج في سائر الانتماءات وفي لوازم الوجودية وان عن نفس وجوده مطلقا
 كان بنفسه وينشأ انتماءه في الاعيان ثم يخرج الاسكان في الوجود واشتراكها من العقولات التي لا وجود لها في سائر انتماءاتها
 في الخارج وان خصص لها يدان لا يوجد بنفسه لا بما يفقد وجوده من وجوده كما في متعينة كما انكتبه في التلخيص
 لزوم ان لا يكون العلية والمعلولة والتاخر والتقدم من العقولات الثانية ضرورة ان العلية والتقدم مثلا ينشأ عن ذات
 العلة والتقدم الموجودين في الخارج بالمقاييس الى ذات المعلول في التاخر الموجودين فحينئذ العلية والتقدم بمقاييس موجود
 في الخارج فذامع ان القول يكون الملزوم علة للوازم باطل كما يستفاد عليه انشاء الله تعالى عن قرب الوجوه الثالث من النظر
 ان جوابا بالاول عن الازدواج ان الكلية معقول ثلثان مع ان معروضها الصورة الذهنية من حيث هي صورة ذهنية لا يتم اذ
 الصورة بما هي صورة قائمة بالنفس هي بهذا الاعتبار شخص غير قابل للمشاركة فلا يكون معروضة للكلية الرابع ان في العقل
 ذهب الى ان الصورة الذهنية من حيث انها قائمة بالنفس موجود خارج فيلزم ان الكلية واشتراكها عارضة للموجودات الخارجية
 بما هي موجودات خارجية فافهم ثم علم ان هؤلاء الذين تلونا عليك تفسيرهم واثموا لهم في العقولات الثانية لم يفتروا على ان
 للقول في العقول الثانية اصطلاحين الاول اصطلاحهم على اطلاق العقول الثانية على ما يجب عنه وعن احوال في انطق كما في
 والثانية وغيرهما والثاني اصطلاحهم على اطلاقه على ما يجب عنه في العلم الكلي كالوجود والامكان في غير ما فاجل عدم الفرق بين
 الاصطلاحين في قولنا انهما حيث ساقوا الطائفتين مساقا واحدا فلهذا جعل الوجود الذهني شرطا لعروض العقولات
 الثانية كما لمحقق الاول في غير علم راء انهما العقول الثانية في العوارض الذهنية التي يجب عنها وعن احوالها في انطق و
 خروج العقولات السجوت عنها في العلم الكلي عنه وهو فاسد واشد منه فلو اقبل ان تلك العقولات مرتبة على العوارض الذهنية
 التي يكون الوجود الذهني شرطا لعروضها ومنهم من انكر كون تلك العقولات ثنائية كعلامته القويحي وانما وقع الخطأ
 لاجمال الفرق بين الاصطلاحين وقد تشبه على الفرق بين الاصطلاحين صاحب لافق البين فليمنه الصدر في التلخيص
 فاما مقال صاحب لافق البين في تشبيه عليك في الدرس الثاني واما تعليقه فقال في الاسفار الاربعة كثيرا اطلق العقول
 ان في على العمولات العقلية ومباذيرها الانتماءات الذهنية ومن هذا القبيل الطوائف المصدرة ولوازم الوجودية ونسب لاصناف
 وقد اطلق على المعاني المنطقية والوجودية المصدرى وشيئية والامكان الوجوب مشتقاتها من العقولات الثانية بالمعنى الاول
 لا بالمعنى الاخير في الكلام وهذا العقل وان اصاب في عدل لوزم الوجودية في العقولات الثانية بالاطلاق الاول كما استفتى علم

انشاءا له تعالى لكنه جازف في عد الطبايع المصدريّة مطلقا والنسب اضافات مطلقا منها كيف من الطبايع المصدريّة ماسبق
 ونحن ما يقال له حاصل بالمصدر موجود خارجي ومن النسب الاضافات ماسبق من العوارض المحدثية كالنوعية والتميزية فكيف
 يحكم على الطبايع المصدريّة والنسب الاضافات مطلقا بانها من المعقولات الثانية بالاطلاق لا سيما وقد قال في انّها على بعد
 هذا ان المعقولات الثانية بالمعنى الاعم لا يجوز ان تقع الا في العقود الذهنية او مطابق الحكم بها نفس الحقيقة بما هي في الابدان
 معقولة في الذين لا يات بها في واقعته الاعيان كلوازم الهيات والكان فخر العروص من الذين فيصدق العقود حقيقة
 كقولنا الهية كمنته والاربع زوج والقضايا المعقودة بالمعقولات الثانية المنطقية لا تكون الاضافات ذهنية بخلاف ماسبق
 بالمعنى الاعم فان المنطقية بما من القضايا اصنافا حقيقية وذهنية صرفة وبذلك لا مرار لرب في ان القضايا المنطقية بالاضافات
 والنسب الخارجية ان يقال مراده بالطبايع المصدريّة ما لا وجود لمباديها في الخارج وبالنسب الاضافات ما عدا
 النسب الاضافات الخارجية ثم ان هؤلاء كلهم يزعمون ان طرف عروص المعقولات الثانية مطلقا هو الذين فقط سيا في
 تحقيق في ذلك ويستقيم بعد توضيح الحق ان هذا الزعم باطل بدليل قاطع فينتكشف بطلان اراد هؤلاء بوجه جامع ولكل واحد
 ما حصلت في التحصيل ما قلنا عليك من التفصيل اليقنت بان الوجود واثباته معقولات ثانية على مطلق الناطقة وليست
 بمعقولات ثانية على الاصطلاح الميراني وبذلك هو القول الفصل في الاختلاف الخامس ودرت ان المشتقات المبادي مستوية
 في ثانوية المعقولة وبذلك هو الحق في الاختلاف السادس اذ عنت بان مفهوم واحد لا يختلف بثانوية المعقولة وعدها بالثانية
 وبذلك هو الصواب في الاختلاف السابع فادوا الكلام وان نفخى الى الاسباب جازم عد الاطبايع كذا قد عرفت ان الاستيعاب
 لا قول الاصحاب كيلا يتبع للطلاب تطوع ويستشراف في هذا الباب المبدئي التفرقة للصواب قوله ان المعقولات الثانية
 على نوعين كلام الشايع في هذا المقام كذا منتحل عن الافق المبين عنوان هذا البحث فيه قوله ان المعقولات الثانية حيث جعل
 موضوع الحكمية الميزانية التي هي كمال العلوم ليست هي المعقولات الثانية ربما تستعمل في حكم بعد الطبيعة كما يقال مثلا في الوجود
 واشيائية من المعقولات الثانية وان الاولى تؤخذ اخص بحسب المفهوم والصدق من الثانية انتهى وهو صريح في ان المعقولات
 الثانية اطلاقا على نحو لا يشترط ان الصانع ادها اطلاقا على موضوع المنطق وثانيتها اطلاقا على ما يجب عنه في حكمها
 الطبيعية كالوجود ونحوه لان المعقول الثاني معنى واحدا تلك المعنيين نوعان منه والاكتفاء متعين وليس كذا لان الثاني
 اعلم من الاول صدقا ومفهوما فقول الشايع ان المعقولات الثانية على نوعين ليس على ما ينبغي بل كان الظاهر ان يقال
 ان المعقولات الثانية تطلق اطلاقا في الامر بل قوله بتلك الحقيقة اي بحقيقة صحة الاتصال او توفقه عليه قوله بالكلية
 المشهور ان الكلية من العوارض الذهنية التي خصوص الوجود الذي شرط عرضها فهي من المعقولات الثانية بالمعنى الاعم

والقضايا التي محمولاتها الكلية ذهنيات بين ذلك بان الكلية عبارة عن الاشتراك بين كثيرين فمتبع عروضها في الخارج للموجودات
 والارام الصفات ذات احدى بعينها في زمان واحد باوصاف متقابلة وقد جزل بعض عروض الكلية في الخارج للموجودات بخارج
 وقال ان المنفصل يتبع المتقالات في ذات لواحدة شخصية لاني الفات الواحدة بالنوع او بجنس فالطبيعة الانسانية مثلاً
 موجودة في الخارج مشتركة بين افراد يادى في كل فرد منها معرفة لشخص معين وليس مشترك بين الافراد مجموع العارفين
 والمعرفة حتى يلزم اشتراك شخص واحد بين كثيرين بل المشترك هي الطبيعة المعروفة فقط والاستحالة فيه قد لا الام
 مثل ذلك في شرح الاشارات وعلى هذا لا يكون الكلية من العقولات الثانية بالمعنى الاخص ولا يكون العقلية المنفصلة
 بها ذهنية وقد تصب لاعلام الاملية لاثبات كونها منها ما يكون العقلية المنفصلة بها ذهنية فقال الحكماء المحقق الطوسي في شرح
 الاشارات الانسانية التي في زيد ليست هي التي في كبر فالانسانية المتناولة لها معان حيث هي متناولة لها ليست هي التي
 في كل واحد منهما ولا التي هي فيها معاد الا لكنت منقسمة فلا يكون الموجود فيها نفسها بل جزئها في انما يكون في اقل فقط
 وهي الانسانية الكلية فهي من حيث انها صورة واحدة في عقل زيد جزئية من حيث انها متعلقة بكواحد من الناس
 كلية ومعنى تعليقها بان الانسانية المدركة بتلك الصورة صالحة لان توجد كثيرة لان لا يكون ولو كان في اى مادة
 سواء الاشخاص يحصل ذلك الشخص بعينه لاوى واحد من تلك الاشخاص سبق الى ان يدركه زيد يحصل في عقله تلك الصفة
 بعينها فهذا معنى اشتراكها وما معنى تجريد كون تلك الطبيعة التي يصفان لها الاشتراك منتزعة عن اللواحق المادية
 الخارجية وان كانت باعتبار آخر كمنفعة اللواحق الذهنية الشخصية والاما الطبيعة من حيث هي هي فليست في الحقيقة كلية ولا جزئية
 هذا الكلام لا يخفى ما فيه لان المسلم ان الانسانية التي في زيد ليست هي التي في كبر الشخص اما ان الطبيعة الانسانية الواحدة
 بالنوع التي في زيد ليست هي الطبيعة الانسانية الواحدة بالنوع التي في كبر فغير مسلم بل الحقيقة الانسانية واحدة ذاتها متناولة
 لافرادها فالانسانية المتناولة لها معاني التي في كل واحد منها ما قال انها لو كانت كذلك كانت منقسمة فلا يكون الموجود فيها
 نفسها بل جزئ منها ان ارادوا انها تكون منقسمة انقسام الكل الى جزئيات فسلم ولا ضير فيه في الانسانية على قسم الى افراد
 والموجود منها في كل فرد هي نفسها الا ان يكون مجموعا في كل جزئ منه وان ارادوا انها تكون منقسمة انقسام الكل الى اجزاء
 فذلك هم اذ لا يلزم من وجود الانسانية الواحدة بالنوع في زيد وعمرو وكبر وغيرهم ان يكون الانسانية ذات لجزء او لبعض
 يكون جزء منها في زيد وجزء منها في عمرو وجزء منها في كبر وهكذا في غيرهم ويكون مجموع تلك الاجزاء هي الانسانية فاقبل
 الانسانية الواحدة موجودة في كل فرد ارم انصافها بالاضداد قلنا انصاف الواحد بالعموم بالاضداد ممنوع الاستحالة واذكر
 من معنى الاشتراك ان ارادوا بان الصورة الذهنية الشخصية لو وجدت في اى مادة من المواد كانت ذلك شخص بعينه

الجزئية التي لا يدل على ان المقسم ليس به صورة العقلية كما توهمه سدرة زعمائه بان المفهوم هو المبنية لا بشرط شي وان غير الصورة
 العقلية وذلك لان المفهوم هو حاصل في العقل هو صورة العقلية بعينها وثانيا بان ما ذكره من ان معنى الكلية بمعنى المطابقة
 يعرض للصورة العقلية مع انها صورة جزئية في نفس جزئية يستلزم ان يكون امرا واحدا من جهة واحدة كلياً وجزئياً فلا يكون مفهوما
 الكلية والجزئية متقابلين احدهما عند تحقق الدعا في بان واحدة، الجهة ممنوعة بل الصورة من حيث هي حالته في نفس شخصية
 وهي احد اشخاص العلوم جزئية ومن حيث مطابقة للكثيرين بالمعنى المذكور كلية قال الشيخ في الشفا المعتبر في النفس على ان
 كل الاطلاق ان في النفس على لاد مقسدين اعيان كثيرة موجودة او متوهمات عليها عند حكم واحد او ما من حيث ان هذه الصورة
 مبنية في نفس جزئية فهي احد اشخاص العلوم وكان اي شيء باعتبار مختلفه يكون جنسا وفعلا ذلك بحسب اعتبارات مختلفة
 يكون كلياً وجزئياً فالصورة من حيث قيامها بالنفس جزئية ومن حيث اشتراك كثيرين فيها كلية ولا تناقض بين الامرين
 كلاهما لعل فقه الامران بخلاف كل من معاني الكلية معنى يقال لمعنى الجزئية فالكلية ان فسرته بالاشتراك كان مقابلاً لها
 جزئية بمعنى عدم الاشتراك ان فسرته بالمطابقة للكثيرين كان مقابلاً لها الجزئية بمعنى عدم المطابقة للكثيرين فالصورة العقلية
 لا تصفت بالكلية بمعنى المطابقة للكثيرين فانها متيقنة انشاها بالجزئية بمعنى عدم المطابقة للكثيرين لا انشاها بالجزئية بمعنى
 عدم احتمال الاشتراك اذا الجزئية بهذا المعنى لا تقابل الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين في حصول كلامهم سببه الحق قدس سران
 الصورة العقلية الجزئية اي الغير القابلة للاشتراك ليعرضها الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين ولا ضير فيه فقول الموردة ان يستلزم
 ان يكون امرا واحدا من جهة واحدة كلياً وجزئياً ان اردوا به انه يستلزم ان يكون الصورة العقلية كلية اي مطابقة للكثيرين
 وجزئية اي غير قابلة للاشتراك فسلم لكن لا تقابل بين الكلية بهذا المعنى وبين الجزئية بهذا المعنى فبطان اللام ممنوع وقولها
 يكون مفهوما الكلية والجزئية متقابلين فلو كان المراد به انه يستلزم ان يكون الصورة العقلية كلية وجزئية بمعنىها المتقابلين فلو كان المراد
 ممنوعا واما افاده الحق فيحصل لان سببه الحق قدس سره اعترف بان الصورة العقلية صورة جزئية حالته في نفس جزئية
 ليعرضها الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين بمعنى المطلية لها في من حيث انها صورة جزئية متعينة بالمطابقة والطلية فهي حيث
 انها جزئية موصوفة بالكلية بهذا المعنى فإين اختلاف الجهة ولا خلاف في ان انصاف شيء واحد متقابلين من دون اختلاف
 الجهة باطل ما افاده من ان الصورة من حيث قيامها بالنفس جزئية ومن حيث اشتراك كثيرين فيها كلية لا يلزم كلام سببه
 الحق قدس سره اذا حصل كلامه ان الصورة العقلية متيقنة عروضا الكلية بمعنى الاشتراك لها ليعرضها الكلية بمعنى المطابقة
 للكثيرين فافهم العمل الثاني الكلام المذكور الحق الذي وهو ان مقصود قدس سره تحقيق ان الكلية بمعنى الاشتراك ليس صفة
 للموجود العيني ولا للصورة العقلية من حيث انها صورة عقلية ولا ينافي ذلك كونها صفة للمعالم قال والدليل على ان مقصود

ما ذكرنا كلامه في بيان ان الكلية لا تعرض موضوعا في الخارج ولا تعلق لفساد تغير الكلية بالاشتراك بهذا الغرض قد صرح الشيخ
 في التلخيص الشفاه بان المابية لا بشرط شي تنسب صورة عقلية في الكلية بمعنى الاشتراك صفة لها لا محالة بذات خلاصة كلامه بذات
 لا يتصل في كلام السيد المحقق قدس سره على ان سبب ان الكلية عارضة في الخارج لمعرضها وانما تكون الكلية من العرض
 الذمينة التي مخصوص الوجود الذمينة مثل في عروضها وذا انما يتم اذا لم يصح تفسير الكلية بالاشتراك فان الصورة العقلية بها
 موجودة في الذمينة لا يصح اعتبارها بالكلية بمعنى الاشتراك وانما كانت من خواص المية من حيث هي هي فتكون عارضة
 لموضوعها في الخارج ايضا اذا المية من حيث هي موجودة في الخارج ايضا فساد تفسير الكلية بالاشتراك تعلق بعرضه قطعاً
 بتكونه كون الكلية بمعنى الاشتراك صفة للصورة العقلية من انظر كلامه في اثبات ما فهم بعض اعظم الاساتذة قدس
 اعلا سرهم من ان كلامه قدس سره على ان الوجود في الخارج الا الاشخاص وليس للكلية على هذا الذي لا صور ذمينة
 قائمة بالنفس معلومات تلك الصورة لا الاشخاص خارجية وليس الحاصل في الذمينة شيئا يكون موضوعا بالكلية
 على وجه الاشتراك اعملي فان الانسان مثلا اذا لم يكن موجودا في الخارج فلو قطع النظر عن تشخصه الذمينة وحصوله في الذمينة لم
 يكن شيئا فسادا عن ان يكون كليا صادقا على كثيرين وبالمجمل فلا يكون الكلية بمعنى المطابقة للكلية من بمعنى ان يكون ما
 يوصف بالكلية صورة او كنية كاشفة لكثيرين ولا توجد لما اورد عليه العلامة القوشجي اولاس تجوز كون الكلية بمعنى الاشتراك
 صفة للمعلوم وانت تعلم ان هذا الكلام لا يلزم كلام السيد المحقق اذ لو كان كلامه مبني على نفي وجود الكلي الطبيعي في الخارج لم يصح
 قوله فاننا اذا اتيانا بذا وجودنا عن شخصاته الى آخره فانه انما يستقيم لو كان الموجود في الخارج هو الطبيعة المعروضة للشخصات
 وعلى تقدير نفي وجود الكلي الطبيعي في الخارج فليس في الخارج الاشخاص والقياسات وهي عين الوجودات الموجودة في الخارج
 فلا معنى لتجريد عن الشخصات وانه قد قال السيد المحقق في اشار البحث انه قد يعتبر في المطابقة بالمعنى المذكور شي آخر
 وهو ان تلك الصورة لو فرضت في الخارج فان تشخص تشخص زيد كانت عين زيد وان تشخص تشخص عمرو كانت عينه و
 بكذا الحال بالنسبة الى سائر افراد ما ثم قال اعلم ان اثبات الكلية للصورة العقلية بمعنى المطابقة التي زيد فيها هذا الشيء الآخر
 انما يتأتى على مذنب من قال ان الحاصل في الاذن هو مبهيات الاشياء وامن قال الحاصل فيها صورها ومشابهاتها
 لها بالحقائق فيقتصر على المطابقة فقط او نقول انما وصف الصورة العقلية بالكلية لان المعلوم بها مكل كما هو المشهور انتهى
 وهذا صريح في ان كلامه قدس سره ليس بيا على ما ذكره هذا الاستاذ اذ على ما ذكرنا لا يكون معلوم الصورة العقلية امر كليا اذ
 معلومها بنا على ما ذكره هي الاشخاص الخارجية ولا يصدق على الصورة العقلية انها لو فرضت في الخارج فان تشخص
 تشخص زيد كانت عين زيد وان تشخص تشخص عمرو كانت عينه وبكذا اذ على هذا التقدير لا يكون الحاصل في الذمينة

بغيره صادقة على زيد وعمر وشلتا حتى يكون بحيث لو فرضت في الخارج كانت عينان زريان تشخصت بشخصه عين عمروان تشخصت
 بشخصه بأفعله فلا مناسبة لما ذكره كلام السيد المحقق قدس سره والاكلام في ان هذا الكلام في نفسه صحيح او فاسد فيأتي في نفسنا
 القول بشارع تعالى ثم بعد الشيا والتي تقول ان كلام السيد المحقق قدس سره لا يتم لاننا انما لا نقول لكل موجود في الخارج
 فهو بحيث اذا نظر اليه في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بجهة ان كل موجود في الخارج بوجوه واحد خاص اذا
 نظر اليه كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بجهة مسلم وبشيء لكن لا يلزم الا ان لا يكون الموجود الواحد بالعدد معين
 قابلا للاشتراك فيه ولا كلام في ذلك انما الكلام في ان الموجود في الخارج الواحد بالطبيعة قابل للاشتراك بين افراد الموجود
 في الخارج فبالطبيعة الواحدة بالعدد موجود في الخارج بوجوه كثيرة متعينة بتعينات كثيرة مشتركة في الخارج بين موجودات
 كثيرة هي افراد بمعنى اشتراكها بينها انها موجود بوجوه كل منها وبها يوصى عمومها بالاطلاق وكليةها فلا تسلم ان الطبيعة
 الانسانية لو كانت موجودة في الخارج كانت مع قطع النظر عما عرصها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها بل
 هي موجودة في الخارج بوجوه ذات متعينة بتعينات بينها اشتراكها وان الواحد بين كل موجود في الخارج سوار كان موجودا
 بوجوه واحد او بوجوه كثيرة فهو بحيث اذا نظر اليه في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بجهة فهو ممنوع
 بوجوه بجهة غير مسبوقة بل القدر الضروري هو ان الموجود في الخارج لا بد لمن يتعين فان كان موجودا بوجوه واحد كان له
 معين واحد وان كان موجودا بوجوه شتى كان له تعيينات شتى وعلا بران الطبيعة الانسانية لو لم تكن موجودة في الخارج بوجوه
 شتى متعينة في تعيينات شتى لم يصح ان يقال انما اذا ارادنا زيادة بوجوهنا عن شخصه حصل منه في انما بالصورة الانسانية
 المعروفة عن الواحش واذا ارادنا بعد ذلك بوجوهنا انما حصلت من الية تلك الصورة فانما الصبح ذلك انما كانت الطبيعة الانسانية
 موجودة بوجوه زيد متعينة بتعينة وموجودة بوجوه دكر متعينة بتعينة حتى اذا جرد بها الذهن عن التحسين حصلت فيه منها الصورة
 الانسانية واخرض عليه قدس سره العصر للمحقق الدواني بوجوهين الاول انه يلزم من اشتراك الكل بين كثيرين
 تعدده لا تسامه مع كل واحد منها واما وجودها في الكل الذاتي للصحة عليه مواطاة فاذا كان يكون المعنى الكل المشترك واحدا
 كثير الية ومن الجائز ان يكون واحدة في وجوده وكثرة في وجوده كما لا انسان فانه معنى واحد في الذهن اشخاص كثيرة في
 الخارج والافير فيها ذاتية لا يلزم منها ان يكون المعنى الواحد في الذهن متعدد في الخارج ولا مخدور فيه فتعقب عليه المحقق
 الدواني بان معنى قولهم ان الكل غير موجود في الخارج ان ليس هناك شيء مستصنف هناك بالاشتراك اما وجوده بالخاص في الخارج
 فهو قائم كون - اعني بوجوه الطبيعة من حيث هي لا من حيث انها كلية او جزئية وانت تعلم ان الطبيعة من حيث هي هي لما
 كانت ودية في الخارج بوجوه كثيرة هي بوجوه افراد ما كانت موجودة في الخارج على لعل الاشتراك بينها فكانت

موجودة في الخارج مشتركة بينهما فنعلم اعتبار وحدتها ووجودها في الذهن لغو في ذلك فكان الاطلاق بالمعترض ان ليس له كل
 واحد بالطبيعة كثير العدد موجود في الخارج ولا ضمير في ذلك القول بانه واحد في الذهن اشخاص كثيرة في الخارج مع
 كونه لافعالا كل تحتها لا يصح على رأي هذا المعترض لانه يزعم ان الاشياء تملك صفاتها عند حصولها في الذهن فالوجود
 في الذهن غير متناه الحقيقة مع الاشخاص الخارجية فضلا عن ان يكون هو نفسا شيئا صافا حية الثاني ان قوله كل موجود
 في الخارج فهو بحيث اذا نظر اليه في نفسه كان شيعينا في ذاته ممنوع اذا لم يولى الاول موجود في الخارج وليست شيعته في
 حد ذاته بل هي سببه وبذا في غاية السخافة اذا لم يولى الاول عند عدم شيعته في ذاتها معنى ليهبها بهما بهما بصورها كما يحقق
 ذلك في مقامه وقال الصمد الشيرازي في الاغراض الكلية بحسب الاصطلاح الذي معناه بحسب ان يحتمل الشركة او لا يمنع الشركة
 وقص في الاعيان فانه لو وقع في الاعيان حصلت له هوية متشعبة غير مثالية فلا يصح فيها الشركة فان اشكل احد بان
 الطبيعة الموجودة في الذهن لها الهية هوية موجودة بمتخصصة بامور كقضاياها بانفس وتجردا عن القلود الوضع بل كل واحد
 من الصور العقلية صورة جزئية في نفس جزئية فانتع اشتركها الا ترى ان الصورة الموجودة في ذهن زيد يتلصق ان تكون
 بعينها موجودة في اذهاب متعددة فان كانت بصورة عقلية كليتها باعتبار المطابقة فالجزئيات اليه بعضها يلحق بعضها
 فيعلم ان يكون الجزئيات كليتها قلنا ان الكلية هي مطابقة الصورة العقلية لأمور كثيرة لا من حيث كونها ذات هوية قائمة
 بالذهن بل من حيث كونها ذاتا مثالية او كغيرها حصلت في الوجود فوجودها كوجود الاطلاق المتضمنة للارتباط بغيرها من
 واذا قيل في الكتب ان كل ما وقع في الاعيان او يشار اليه فلما يتوان الطبيعة التي يعرض لها اذا وجدت في الذهن
 ان يكون كليتها اكلها مخصصا قلنا الطبيعة المحتملة للشركة او غير الممانعة عن الشركة اذا وقعت في الاعيان حصلت لها هوية
 كثيرة متشعبة كل منها غير مثالية وهذا معنى احتمال تلك الطبيعة للشركة نعم كل واحد واحد من الهويات يمنع الاشتراك
 واما جواب عما استشكل فحقيقه تدليس فلا راد الا لشكل انما كان على تفسير الكل بما يحتمل الشركة او لا يمنع الشركة بان كل هذا
 المعنى ليس موجود في الذهن اليه اذا لم يوجد في الذهن اليه يمنع عن الشركة فكان من حق الجواب للجميع ان الوجود والذهن
 يحتمل الشركة ولا يمنعها الا العدول عن تفسير الكلية باقتبال الشركة او عدم المنع عن الشركة الى تفسيرها بالمطابقة للكثيرين في
 وما قال من ان المراد بالكل في قولهم الكل واقع في الاعيان الطبيعة التي يعرض لها في الذهن ان يكون كليتها لا يمنع الطبيعة
 الواقعة في الاعيان التي يعرض لها الكلية في الذهن على زعمه ان تكون هوية واحدة شخصية فلا تكون حين حصولها
 في الذهن اليه كلية اذا الصورة الحاصلة من الهوية الشخصية لا تكون مطابقة للكثيرين او تكون في الخارج موجودة بوجوه
 هويات كثيرة متشعبة بتعينات كثيرة فكلون في الخارج مشتركة بين تلك الهويات فكلون في الخارج موصوفة بالكلية بمعنى

اشكال الشراكة وعدم المنع عن الشراكة وقال الحق الجوفى وعرضت الحكمة في الاعيان لشي كالانسان فوجب وجوده
 المعنى كما سبهم وتعين لاسبيل الى الاول لان المهم لا يكون موجودا في الخارج اذا وجد العيني لمزوم للتشخص لاني لاني
 لان المتعين لا يصح ان يكون كلياً لان الحكمة قد تفسر بالمطابقة للكثرة وقد تفسر بالشركة في الكثير فعلى الاول المراد بالمطابقة
 مطابقة الظل لشي من الظل من البين ان الانسان اذا كان موجودا في الخارج لا يكون ظلاً للزيد وغيره مثلاً فلا يكون كلياً
 بهذا المعنى وعلى الثاني المراد بالشراكة الشراكة بالكل من البين ان المتعين بما هو متعين لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل
 اذا عمل به الاتحاد واشي المتعين العيني لا يتجدد مع امور قباية كزيد وغيره فلا يكون كلياً بهذا المعنى ايضاً فلا كلامه ونعم فيقول
 ان المراد بالسبهم في قوله فوجب وجوده المعنى اما سبهم بالمتعين والافعين لاصلاً اي لا لا يكون متعيناً اصلاً بالمتعين واحد
 ولا بتعينات كثيرة بالمتعين بايقاها لاي بالمتعين سوا كان متعيناً بتعين واحد او بتعينات كثيرة اخرناه بتعين قوله
 المتعين لا يصح ان يكون كلياً قلنا ان عني بالمتعين بالمتعين بالمتعين فلفظ سلمنا ان المتعين بالمتعين الواحد الشخصي
 لا يصح ان يكون كلياً لكن الكلي الموجود العيني متعين بتعينات كثيرة لا بالمتعين الواحد الشخصي فقط وان عني به المتعين مطلقاً
 اعلم من ان يكون متعيناً بالمتعين الواحد الشخصي فقط او متعيناً بتعينات كثيرة فلا سلم ان المتعين لا يصح ان يكون كلياً اذا قلنا
 بالطبيعة الموجودات الكثيرة المتعين بالمتعينات المتعددة يكون كلياً فالطبيعة الانسانية مثلاً موجودة بحدودها
 عموم وجودها لا بد متعينة بتعين كل واحد منهم وهي في نفسها واحدة بالطبيعة مشتركة بينهم باكمل بمعنى مشتركها بينهم انما هو وجوده
 وجوده واحدة بينهم متعينة بتعين كل واحد منهم وما ذكر من ان المتعين بما هو متعين لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل ان راعى به ان
 المتعين بالمتعين الواحد الشخصي فقط لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل فسلم لكن لا يضرنا ولا ينفعا ذلك الكلي الموجود العيني
 بتعينات كثيرة ومثلاً للشراكة بين متعينات كثيرة وان لم يكن شخص العيني كذلك ان راعى به ان المتعين مطلقاً اي سوا كان
 متعيناً بالمتعين الواحد الشخصي فقط او متعيناً بالمتعينات الكثيرة لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل فمضى كيف بالمتعينات
 الكثيرة لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل قطعاً ومعنى الاشتراك بين كثيرين باكمل هو انه متعين بتعينات كثيرة وقال ابن
 المشي المتعين العيني لا يتجدد مع امور قباية ان عني به ان المتعين بالمتعين الواحد الشخصي فقط لا يتجدد مع امور قباية فسلم لكن
 الكلي ليس متعيناً عينا بهذا المعنى ان عني به ان المتعين بالمتعين مطلقاً سوا كان متعيناً بالمتعين الواحد الشخصي او متعيناً بتعينات
 كثيرة لا يتجدد مع امور قباية فمضى كيف وتعينه بتعينات كثيرة ووجوده موجودات كثيرة هو اتحاد مع امور قباية وان الذي بهم
 بالمتعين الواحد الشخصي فقط وان كان لتعينات شخصية كثيرة وبالمتعين المتعين بالمتعين الواحد الشخصي فقط اخرناه بتعين قوله
 السبهم لا يكون موجودا في الخارج قلنا نعم بل السبهم بهذا المعنى موجودا في الخارج بحدودها كثيرة متعين فيه بتعينات كثيرة قوله لا يوجد

ملزمه ان الشخص قلنا نعم لكن الوجود الواحد ملزم للشخص الواحد والوجودات لكثيره ملزومات للشخصات لكثيره ولو ان كل الوجود في الخارج
 موجود بوجودات كثيرة متشخصات بخصائص كثيرة فلو اعترض على هذا المحقق من سناننا ثم الحكم قدس الله سره او لا بالنقض بان ذلك
 لعل على ان الامر الذي لا يتحقق بالكلية لانه ما بهم او اثنين لمهم لا وجود له اذا الوجود مطلقا ملزم لتعيين ولتعيين لا يتقبل
 الاشتراك وثانيا لكل بان ان اراد بالمهم اشئ من حيث هو منهم مثلا الانسان من حيث الالهي لم يتم بهذ الشيء ليس جرد وان الوجود
 في غير فلا يتم ان المهم بهذا المعنى ليس بموجود ملزم وميتة الوجود لتعيين لا يتلقى وجوده او يجوز ان يكون اشئ من حيث هو
 موجود ملزم لتعيين انما يتلقى وجوده كونه لتعيين في مرتبة ذاته بان يكون لنفسه او جزؤه لا عروضة قلت اما بالنقض فاما في
 لو اقتصرت في تفسير الكيفية على الاشتراك بين كثير من الاشياء بالكلية بالاطابقة للكثيرين مطابقة لفظ لفظ
 اذ في الموجود الذي يتصف بالاطابقة بهذا المعنى بخلاف الموجود الخارجي نعم لا يتحقق الموجود الذي لا يشترك بين كثيرين
 بالكلية بالاسماء الذي ساقه المحقق جاري في الموجود الخارجي لعدم التصاف بالكلية بالمتعين دون الموجود الذي لا يمكن ان يصف
 بالكلية بمعنى المطابقة للكثيرين اما المحل فحق لا غير عليه اعترض على هذا المحقق لبعض الآخرون بشرط بان ان اراد بقوله
 فهو محسب جوده يعني اما ان يكون مباحا ان من حيث وجوده يعني اما ان يكون مباحا بل هو من تلك الكيفية متعين
 ان من حيث وجوده كلي حتى يلزم ان يكون شئ واحد كليا وجزئيا معا بل لفظ الوجود ان من حيث هو كلي ومن حيث وجوده جزئي وان اراد
 به انه في حالة وجوده اما ان يكون مباحا او يكون متعينا قلنا انه في حالة وجوده مهم لاس من حيث وجوده بل هو من تلك الكيفية متعين
 وبما يجله فرق بين ان يقال في حالة وجوده مهم بين ان يقال من حيث وجوده مهم فالكيفية يعرض لشي في حالة وجوده
 المعنى لاس من حيث الوجود يعني اذ ثبوت شئ في فرع لثبوت او استمراره بمعنى ان ثبوت شئ في حاله ثبوت ثبوت
 لانه لم يكن من حيث ثبوت اجاب عنه قائم الحكم قدس الله سره بان المحقق في كلامه على مقدمتين الاول ان الوجود يعني
 ملزم لتعيين لا يكون مباحا استلزام بين التعيين والاهام متافاة وبعين المتعديتين كما يبطل كون اشئ من حيث الوجود يعني
 مباحا كذا كيبطل كون اشئ يعني مباحا في حالة الوجود يعني فالوجه في الاغراض هو منع احد المقدمتين لانا فضلا انت تعلم ان
 حاصل اعترض ذلك فقال كل اشئ يكون مباحا في حالة وجوده يعني ومتعينا من حيث وجوده يعني فمرجه الى منع المقدمتين
 الثانية وما فصله في شرح لذلك المنع واما في حثية الوجود يعني اليه الاتساق في الالهام ولا حقيقة لتعيين متافاة في الالهام
 والاشترار في الاطلاق نيا كذا يكون اشئ موجودا بوجودات كثيرة متعدينا متعدينا شتى فالوجه في وضع كلام المحقق ما قدمنا وكذا
 والكلام في هذا المقام بين جوار الاجلة والاعلام ولعل التحقيق الذي لا يتصور الباطل من خلفه ولا من بين يديه ينبغي
 لطلاب الرواد والاصحاب ان يعودوا على ان يعلموا ان الحكمي ليس تفسيرات الاول ان الحكمي لا يتقبل الاشتراك او لا يمنع

منه من غير

متعدي

الثاني ما لا ياتي في نفس تصور وعن التكثر او ما يجوز العقل كثره من حيث تصور الثالث ما يطابق كثير من فاما المعنى الثالث فلم يرد
 بالمطابقة فيه مطلق المطابقة بما هي نحو كان بل المراد ان الكل ما يكون ظاهرا للكثيرين او متشابه كثيرين في الوجود والمعنى الاول
 قال ان لا يكون الموصوف بالكلية متشابه على الهندية المانعة عن اشتراكه فيقول لاجل عدم اشتراط الهندية فيه ان يوجد بوجودات
 متعددة وتعيين تبعينات كثيرة ويكون في الوجود عين اشتراك كثيرة وان منع عن ذلك امر واراء الهندية لم يقع في كونها
 ونحو المراد بما يقال من ان الكل ما يتكامل بشركة باكمل اذ المعنى ان الكل ما يصلح لاجل عدم اشتراكه على الهندية اى يتجدد
 وجوده مع كثيرين ليس المراد منه ان الكل ما يكون محمولا بالفعل على الكثيرين في القضية بان يكون الكثيرون موضوعها و
 الكل محمولها حتى اذا لم يحكم لم يعقد القضية منها لم يكن كليا فان ذلك ليس من شرط الكلية والالم يكن الطبيعة الانسانية
 اذ لم تجعل محمولة على كثيرين في القضية كلية ولصور ذلك ان الطبيعة الموصوفة بالكلية كالطبيعة الانسانية لعدم اشتراكها
 على الهندية المانعة عن الشركة صالحة لان تشرك بين كثيرين وتوجد اشخاصا كثيرة في نفس الامر فتجد وجودا معها والذين يستطيع
 ان يتصور تلك الاشخاص ويحكم عليها بتلك الطبيعة وتعمل تلك الطبيعة عليها ويعقد قضية موضوعها تلك الاشخاص ومحمولها
 تلك الطبيعة فالطبيعة الكلية المحمולה لها نحو ان الوجود الاول وجودا في نفس الامر معين بحد تلك الافراد الثاني وجودا
 في الذين حين حمل الذين اياها على تلك الافراد في مرتبة الحكمية فمذا الحكمية ليس على هذا الوجود الذي هو في مرتبة الحكمية
 لان هذا الوجود متمايز عن وجودات الافراد فليس الطبيعة بحسب هذا النحو مشتركة بين الافراد ولا متحدة معها نعم في هذه المرتبة حكمية
 عن اتحادها ووجودها مع الافراد واشتراكها بينها فالاشتراك باكمل الماخوذ في تفسير الكل هو الاشتراك بالاتحاد في الوجود بالتحال الاول
 والمعنى الثاني فاما ان يراد بان يكون الموصوف بالكلية متصورا بالفعل ويكون نفس تصور وغير مانع عن التكثر في نفس
 الامر او يراد بان يكون غير متشغل على الهندية المانعة عن التكثر فيكون لاجل عدم اشتراكه على الهندية بحيث لا ياتي تصور عن تجوز
 التكثر في نفس الامر اذ عرفت هذا فاما علمان القوم في وجود الكل الطبيعي في الخارج فذهبين الاول ان الكل الطبيعي موجود في
 الخارج والثاني في تفني وجوده في الخارج فعلى المذهب الثاني لا وجود للطبيعة الموصوفة بالكلية في الخارج اصلها بل الموجود في
 الخارج هويات بسيطة والكليات امور منتزعة عنها وحمل الكليات على تلك الهويات من قبيل حمل العرضيات الانتزعية
 على معروضاتها فلا يمكن على هذا المذهب ان يكون الكليات موجودة بالذات في الخارج وان تكون مشتركة بالذات بين
 الهويات بان تكون موجودة بالذات لوجود كل من الهويات بل معنى اشتراكها بين الهويات اما انها تنزع عن كل من تلك
 الهويات فتوجد في الذين ما غرزة عنها واما انها تصدق على كل من تلك الهويات صدق العرضيات على
 معروضاتها فلا يخلو اما ان يعسر في الكلية ان يكون الموصوف بها منتزعا بالفعل عن كثيرين او صادقا بالفعل على

كثير من او مطابقا بفضل كثير من فلا ريب في ان الكلية بهذه المعاني من اصناف التي خصوص الوجود الذهني شرط في
 الانقسام بها اول الاعتبار فيها ذلك ولغير ان يكون الموصوف بهما يصح اشتراعهن كثيرين او يمكن صدق على كثيرين او يمكن
 مطابقته لكثيرين وعلى هذا التقدير ايضا لا يمكن ان يكون الكلية من الاوصاف التي تعرض لشي في الخارج اذ الوجود الخارجي
 على هذا الرأي كونه هوية شخصية بسيطة لا يعبر عنها بالانقسام بهذه الاوصاف وما افاده بعض الاساتذة الا اعلام قدس الله سرهم
 من انه على تقدير ان لا يكون لخاصة وجود في الخارج في اتصافها بالكلية بمعنى اكل على كثيرين اشكال اذ على هذا التقدير
 لا يمكن حصول الشيء الخارجي في الذهن بنفسه لا متعلق حصول الهوية الشخصية الخارجية بنفسها في الذهن وليس هناك على هذا
 التقدير حقيقة كلية سالحة لا تشترك بين الهوية الخارجية والصورة الذهنية حتى تكون موصوفة بالكلية بمعنى اكل على كثيرين و
 ليس في الذهن الاشياء القائمة بالنفس لا يمكن اتصافه بالاشتراك واكل على كثيرين وبالجملة الوجود الذهني مقتضى اكل على
 شيء خارجي فلا يكون كليا بمعنى المحل على كثيرين والحقيقة المطلقة على هذا التقدير ليست شيئا مضافا لمن ان يكون كليا
 والوجود الخارجي هوية له من غير اشتراك نعم الصورة الذهنية كلية بمعنى المطابقة لكثيرين غير سديد لان الكلي على هذا المذهب
 من قبيل العرفيات المنزهة عن الهويات الخارجية فهو مصادق عليها قطعاً غاية الامر ان اكل على هذا المذهب لا يكون
 موجودا بالذات في الخارج وهذا لا ينافي صدق على الهويات الخارجية واليه اكل المنزهة عن الهويات الخارجية وكل الذي
 يوجد باصيص هو عليه في الذهن فخطا كهويات العقلية وان لم يكن موجودا في الخارج بالذات لكنه موجود في الاذن قطعاً
 فيكون معنى الاذن وجودات متعددة وتعيينات كثيرة واهل كثيرة يكون ذلك الكلي مشتركاً بينها ومحمولاً عليها فيكون
 مستغنياً بالكلية بمعنى اكل على كثيرين وما افاده من ان الحقيقة المطلقة على هذا التقدير ليس شيئا اصلاً ان اراد بها
 ليست موجودة في الخارج بالذات على هذا التقدير فسلم لكن لا يلزم منه ان يكون محمولاً على كثيرين بل قد تدعى الموجودة
 بالذات وان اراد بها انها ليست شيئا اصلاً بالنسبة لا بمشارعتها فهو ممنوع كيف ومن اشئ اشتراعهما هي الهويات الموجودة
 في الخارج ولفظة وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا يمكن كونه محمولاً على الهويات الخارجية فبمقتولون بوجوده اشتراعه في
 الخارج فان قلت اذا كان الكلي الطبيعي على هذا المذهب موجودا في الخارج بوجوده مشتركاً في اشتراعه كان له في الخارج وجود
 بالعرض فيمكن اتصافه بالكلية في الخارج على هذا التقدير ايضا لانقسام انما يقتضي وجود الموصوف في ظرف الانقسام
 مطلقاً سواء كان بالذات او بالعرض فلا يكون الكلية على هذا التقدير من الاوصاف الذهنية التي خصوص الوجود الذهني
 شرط للانقسام بها قلت على هذا التقدير ليس في الخارج حقيقة واحدة يكون مطالبها مصداقاً بمعنى الاشتراك بل الموجود
 في الخارج هوية شخصية بسيطة ليس بينها بلهية مشتركة فلا يكون الموصوف بالاشتراك اكل على كثيرين موجودا في الخارج فلا

يكون الاتصاف به في ظرف الخارج فهم يمكن ان يكون بالوجود بالعرض في الخارج الكلي على هذا الرأي مصداقاً لبعض المحولات
 كما يصح ان يقال على هذا الرأي الانسان كاتب في الخارج ومتصف بالكتابة في الخارج لكن لا يدعى من ذلك ان يكون بالوجود
 بالعرض مصداقاً لجميع الاوصاف التي يصح الاتصاف الكلي بها فلا يمكن ان يصدق على هذا الرأي الانسان كلي في الخارج وأنه
 متصف بالكلية في الخارج وكسرى في ذلك ان الاشتراعيات اذ هو بمرت بوجوه مناشي اشتراكها في مميزات مناشي
 اشتراكها بحسب هذا النحوس بالوجود فلا يكون هي بحسب هذا النحوس بالوجود مصداقاً للاتصاف التي يصح الاتصاف مناشي
 اشتراكها بتلك الاوصاف والملاوصات التي يصح الاتصاف مناشي اشتراكها بها فلا يكون الاشتراعيات مصداقاً لها
 بحسب ذلك النحوس بالوجود مثلاً يصح ان يقال الفوق متحرك في الخارج من جهتان الفوق هي السمار والاصح ان يقال
 الفوق مشتق واضافة في الخارج اذ الفوق بما انه متقدم مع السمار وهو داني في الخارج ليس مطابها مصداقاً للمعنى المشتق والاشارة
 والكلية على هذا الرأي من هذا التيسيل ان مناشي الانزعاج بولايات شخصية بسيطة لا يمكن انصافها بالكلية فاقطعت اذ صدق
 قولنا زيد وعمرو فالانسان في الخارج على هذا الرأي كما قلتم صدق ايضا قولنا الانسان محمول على زيد وعمرو فالانسان في الخارج
 اذ لا فرق بين القولين في المودى فيكون الانسان موصوفاً في الخارج بكامل على كثيرين اي بالكلية قلت كلا فان بين القولين
 برزنا بميزة الاول صدق الاول نوات زيد وعمرو فالانسان في الخارج اصح من اشتراك معنى الانسان عنها ومصداق الثاني
 معنى الانسان الذي لا وجود له في الخارج وليس هو في الخارج صحاحاً لاشتراك معنى المحمول فالاول رادق دون الثاني فبذلك
 التحقيق في هذا المقام على تقدير نفى وجود الكلي الطبيعي في الخارج واما على تقدير القبول بوجوده في الخارج فالتفصيل ان من فسر
 الكلية بالمطابقة للكثيرين فاما ان يولد بالمطابقة للكثيرين الاتصاف بالوجود مع كثيرين فيخرج هذا التفسير الى تفسير بالاشارة
 او احتمال اشراكه او عدم المنع عن اشراكه فمستوف حاله عن قرب ولما ان ياد بها الظلية للكثيرين فاما ان يقال ان ظل
 الكثيرين هي الصورة الذهنية من حيث الحصول بالذهني كما يدل عليه كلام السيد المحقق في حاشي التمهيد ويقال ان ظل
 الكثيرين هو نفس الشيء اي مع قطع النظر عن الشخصات الذهنية والحصول الذهني كما ذهب اليه مولانا فاقام الحكماء قدس و
 ضل الثاني لا يكون الاتصاف بالظلية مشروطاً بخصوص الوجود الذهني فنفس الشيء كما يوجد في الذهن يوجد في الخارج ونحن
 ان على هذا لا يكون للظلية معنى على الاول يكون الكلية من العوارض التي خصوص الوجود الذهني شرط في الاتصاف بها
 سواء قيل بمحصل الاشياء بانفسها في الذهن او قيل بمحصل اشياءها فيه اذ الصورة الذهنية الانسانية مثلاً مطابقة لزيد وعمرو
 وخالد وغيرهم من الاشخاص الانسانية سواء كان من الانسان احصا في الذهن عين حقيقة تلك الافراد الموجودة كما هو
 راجح القائلين بمحصل الاشياء بانفسها في الذهن او مثلاً لا حقيقة بها الموجودة في الخارج كما يقول به القائلون بمحصل الاشياء

فان اراد بالمطابقة الاتحاد بالحقيقة مع كثيرين او زمين في حيز قديم على اعتبار الاتحاد بالحقيقة مع الكثيرين في الكل لم
 يكن الصورة الذهنية على طريقة حصول الاشياء متفقة بالمطابقة للكثيرين بهذا المعنى لكن ارادة الاتحاد بالحقيقة بالمطابقة
 المتأخوذة في تفسير الكليات او زيادة قيد آخر معباده ال على اعتبار الاتحاد مع كثيرين في الحقيقة في الكل لا يصح على رأى الفاعلين
 بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ايضا الكليات العرضية الانتراعية كليات عديم القياس الى معروضاتها مع انها ليست
 متفقة معها في الحقيقة الان يقولوا انها كلية بمعنى اخر وان فسرت الكلية باعتبار الاشتراك بين كثيرين او بالاشتراك بينها او
 بالامتناع المشترك بينها فان زاد بالاشتراك بين كثيرين ما قد ساء اعني ان يكون الكل موجودا بوجوهات متعددة فتعينا
 بتعينات كثيرة فاعلم على هذا الرأى اذا كانت افراد التي هو ذاتي لها موجودة في الخارج يكون موجودا بالذات في الخارج على ذلك
 الاشتراك ويكون مصداقا وصف الاشتراك العموم والاطلاق واكفائية والنوعية في الخارج لانه موجود في الخارج بوجوهات متحدة
 مع وحدته بالطبيعة وتحقق معين تحقق كل فرد من افراد بالتي ذلك الكل المتتام حقيقة لها او داخل فيها وبهذا المعنى هو الاشتراك
 والعموم بشيء متعين شخص معين فاص بل بتعينات شتى وبهذا معنى الاطلاق وليس معنى الاطلاق هو اتحاد جميع التعينات
 وتخلي عن مقارنتها بكليات فان لفظ المشترك بهذا المعنى يمنع الوجود خارجا وذهنا ثم الكل الموجود في الخارج بوجوهات شتى امكن
 تمام حقيقة الافراد الموجودة بتلك الوجودات فهو مع الكثيرين المتقين في الخارج فهو نوع في الخارج والافراد اجزاء فصل
 في الخارج ثم اتى قيل بحصول الاشياء بانفسها في الذهن كان ذلك الكل موجودا في ذاته من العينة بالذات كما كانت موجودة في الخارج
 بالذات فيكون مشترك بين الاشخاص الذهنية ايضا كما انه مشترك بين الاشخاص الخارجية فيكون الاشتراك بين الاشخاص من
 العوارض التي تقتضي المابية في نفس الامر فيكون الاشتراك والكليات من العوارض التي يعتقد بها الفضايا
 الحقيقية ان قيل بحصول الاشياء في الذهن كانت الحقيقة التي افراد بالحقيقة موجودة في الخارج
 موجودة في الخارج فقط ولا يكون لها وجود ذهني والاشتراك بين الموجودات الذهنية والحقيقة التي
 افراد بالحقيقة موجودة في الذهن موجودة في الذهن وشركية بحسب الوجود الذهني بين افراد الموجود في الذهن فيكون الكلية
 والاشتراك من العوارض نفس الامر التي لا دخل في عرضها لمخصوص الوجود الخارجي او لمخصوص الوجود الذهني لكن
 الفضايا التي موضوعاتها الكليات الموجودة في الخارج ومحولاتها الاشتراك الكلية تكون خارجية او مصداقا لها في الخارج
 فقط الفضايا التي موضوعاتها الكليات الموجودة في الذهن محولاتها الكلية والاشتراك تكون ذهنية فقط او مصداقا لها
 انها في الذهن فقط والكل الذي هو عرضي لافراد الموجود في الخارج فلا يكون موجودا بالذات في الخارج فان كفى جود
 بالعرض لا انصاف بالاشتراك في الخارج كان مستقفا بالاشتراك والكليات في الخارج وان لم كيف وجوده بالعرض لا انصاف

بالاشتراك في الخارج لم يكن متصفا بالكلية في الخارج فالاسود مثلاً استصف في الخارج بالاشتراك بين افراده المستقفة بالسواد
الموجود غير متصف في الخارج بالاشتراك بين الحقائق المختلفة ومعاير ذلك ان الكل العرضي المكان في منشاء اشتراك
في الخارج كان وجوده وجود منشاره الذي هو مشترك كافياً لا نقياً فالاشتراك في الخارج كالاسود فان منشاره انشاءه اعني السواد
العالم بمجروضاة مشتركة بينها في الخارج وان لم يكن كذلك كالموجود اذ ليس له منشار مشترك بين موصوفاته لم يكن وجوده وجود
منشاره كافياً في القضاة بالاشتراك في الخارج واما ان يراد بالاشتراك بين كثيرين المحمولية على كثيرين التي هي في مرتبة الحكاية
في الكلية مطلقاً من المحصولات الذاتية التي خصوص لوجود الذهني شرط في الالتصاق بها لان المحمولية مطلقاً منها كما ستعرف
فيكون المحمولية على كثيرين منها بالطريق الاول لكنها قد ينشأ ان الاشتراك بين كثيرين الماخوذ في تفسير الكل ليس بهذا المعنى
وان فسرت الكلية بان لا ياتي نفس التصور عن التكثير فان اريد به ان يكون الموصوف بالكلية مقصوراً بالفعل ولا يكون نفس
مانعاً عن التكثير كان الكلية من صفات احاصل في الذهن فيكون الحصول الذهني شرطاً في الالتصاق بها كما هو المعنى
الاصح اعتباراً في الكل والالم يكن احتكاك عند عدم تصور باكليات فلا تكون ذاتيات لافرادها الا بعد تصور با الكل ما هو
في الذاتي وان اريد به ان لا يكون الموصوف بالكلية مشتملاً على الهندية المانعة عن التكثير فيكون لعدم اشتماله على الهندية
بحيث لا ياتي الصورة ان تصور عن تجويز تكثره فلا دخل في الالتصاق بهذا المعنى لمخصوص الوجود الذهني بل هو قسبيل
الاشتراك بالمعنى الاول ولعلك قد تظننت بما علمناك بان ما يتوهم من ان الكلية بالمعنى التجويز العقل تكثراً شئ من حيث تكثوره
او عدمه بالفضل المقصود عنه واما معنى الاشتراك محلاً ولا يصح عروض المعنى الاول للشئ الا بعد حصوله في الذهن المعنى الثاني
فخرج الحمل المساوق لمرتبة الحكاية التي هي بعينها مرتبة الوجود الذهني في غاية الوهم السخافة وكذا ما قال بعض اشراح من ان الكلية
ان فسرت بعدم الهندية الموصوفة التكثرفه من فضل الطبيعة وان فسرت باعتبار وقوع الشركة معروضها الطبيعية محشاً انبها في
الحاذاً فلا اعتباراً بما يتصور في الحواظ فانه ان اراد باعتبار وقوع الشركة اعتباراً من كون الطبيعة مشتركة فهذا ليس بشئ
الكلية وان اراد بفض الاشتراك معروضه هي نفس الطبيعة لاس من حيث خصوص الوجود الذي على كماله لا ينبغي فقد تحقق فصلنا
ان ما اشتهر بين العامة من ان العموم والاشتراك الاطلاق وما يحدو ضد ما من العوارض الذهنية وان القضاة المعقولة
منها ذاتيات ان القضاة الطبيعية ذهنية مطلقاً غير مستقيم وان اشاع في الفرق بين موضوع الطبيعة وموضوع المحلطة
من ان الاول هو الطبيعة بشرط الوحدة الذهنية وهي لا توجد الا في الذهن فقط والثاني هو الطبيعة لا بشرط شئ وهي توجد
في الذهن والخارج ليس على ما ينبغي وان ما نقرر عندكم ان مورد اهتمامه الى الاقسام هو مطلق الشئ لا الشئ المطلق اذ الانقسام
الى الاقسام يستدعي انقسام خصوصيات الاقسام الى القسم والاطلاق ياتي ذلك ليس بسببه ولهذه السبب تفصيل مبسوط

نسود اليها في مقام بها يلحق ان ساعدنا التوفيق بما قد وقع منافي في المقام الاسباب التطويل اذ قد كثرت فيها التعليل
 ولم يكن شئ جديرا بالاعتماد والتعويل والمدعي ليقول الحق وهو يهدي كسبل فعليه التكاليف وجوبنا ونعم الوكيل قوله والجبرية
 قد اثيرت الكلتية والجبرية من العوارض الدينية التي مصدراتها خصوص تقرر الاشياء وجودها في الدين وان القضايا المعقدة
 منها ذهنيات فالما الكلتية فقد عرفت حالها وما الجبرية فقد اختلفت في امرها تسلا فين الاول انها بل هي من المعقولات الثانية
 ام لا والثاني ان القضية المعقدة منها بل هي ذهنية او خارجية او حقيقية فالشهور انها من المعقولات الثانية وان القضية
 المعقدة منها ذهنية ومنه بصدور المعاصر المحقق الدواني الى انها من المعقولات الثانية وان القضية المعقدة منها فاذ
 وبسبب البعض الى انها ليست من المعقولات الثانية وان القضية المعقدة منها خارجية قال الصديقي عاشي الجبري ان الكلتية
 والجبرية وشئ واحد والعلته وظاهر من المعقولات الثانية ثم قال ما حاصلها ان القضايا المعقدة منها قد تكون خارجية ضرورية
 زائدة جبرية وشئ واحد في الخارج واخر من عليا المحقق الدواني بان الكلتية والجبرية صفتان للصورة الذاتية اعني الماهية باعتبار
 وجودها في الدين فليس زيد جبريا في الخارج بل اكامل منه وهو الصورة الشخصية جبرية وايضا بكلامه الى العباس المكري
 وغيره وقال صاحب لافق الميعين معترضنا على الصمد ان لم يتيقن ان الموجود في الخارج اوفى الدين بحسب الخارج شئ واحد
 يصح لان كلفة العقل في المعاطة التحليل الى ما هو جبري والى طبيعة تعرضها الكلتية في المحاط العقل وانما الجبرية من احوال
 اشئ بما هو تميز غير مخلوط فاني الاعيان لا يصح ان يحكمي عنه انه جبري او طبيعة بل انه شئ واحد مخلوط يصح ان يغفل الى الامر
 جميعا وان من الصفات ما لها وجود في المعين والدين كما لبياض ومنها ما ليس لها وجود الا في الدين وجودا يعني ما لها
 في الدين كالنوعية المحمولة على الانسان والجبرية المحمولة على زيد وكذا ان ليس معنى قولنا زيد جبري في الاعيان ان الجبرية لها
 صورة في الاعيان قائمة بزيد فكذلك ليس متعلما الموجود في الاعيان بما هو في الاعيان جبري في المحاط العقل وانما يصح
 ان يعني بان ما في الاعيان بما هو في الاعيان لا يصح ان يمتد له من الى ما في ظرف المخلوط والتعريف جبري والى ما فيه طبيعة
 ان شئ ونعم نقول بان هذا الكلام ليس كغيره معنى فان الجبرية تحتل معنيين الاول تنفص اشئ وبهية في الواقع مع قطع نظر
 عن المحاط والاعتبار فيكون الحكم عندنا مطابقا لطلبها نفس ذات الشخص المستقرة الموجودة في الخارج اذا كان ما يحكم عليه الجبرية
 موجودا خارجيا واذ كانت الشخص المستقرة الموجودة في الدين اذا كان ما يحكم عليه الجبرية موجودا ذهنيا فلا يكون الجبرية بهذا
 المعنى من احوال اشئ بما هو تميز غير مخلوط في المحاط التحليلي ويكون اشئ الواحد الموجود في الدين اوفى الخارج مصداقا
 للحل الجبري فاني الاعيان لا يصح ان يحكمي عنه انه جبري واما قوله ان من الصفات الخ ان لها وجودا من الصفات ما لها وجود
 بنفسها في المعين والدين ومنها ما ليس لها بنفسها وجودا في الدين فكون الجبرية من التمييز الثاني سلم لكل لا يلزم

من ان لا يكون القضية التي محمولها الجزئية خارجية الا ترى ان الفوقية مثلا من الصفات التي لا وجود لها بنفسها الا في الذهن
 مع ان قولنا السهل فوق قضية خارجية فلا يجب ان يكون مبدء محمول القضية الخارجية موجودا بنفسه في الخارج وان اراد به
 ان من الصفات ما لها وجود في العيين بنفسها او بنشأ انتزاعها ومنها ما لا وجود لها في العيين اصلا لا بنفسها ولا بنشأ انتزاعها
 فلما علم ان الجزئية من الصفات التي لا وجود لها في العيين اصلا لا بنفسها ولا بنشأ انتزاعها لان الجزئية بالمعنى المذكور موجودة
 في العيين بنشأ انتزاعها وهي الاشخاص الخارجية وما قال من انه ليس معنى قولنا زيد جزئي في الاعيان ان الجزئية
 لها صورة في الاعيان قائمة بزيده ان اراد بانه ليس معناه ان الجزئية بنفسها موجودة في الاعيان مسلم لكن لا يلزم منه
 ان لا يكون قولنا زيد جزئي قضية خارجية كما ان الفوقية ليست بنفسها موجودة في الخارج مع ان قولنا السهل فوقنا
 قضية خارجية وان اراد انه ليس معناه ان مصداق الجزئية ومطابق صدقها موجود في الاعيان فهو ممنوع فان معنى
 قولنا زيد جزئي في الاعيان انه مطابق صدق الجزئية في الاعيان ولا ريب في ذلك لان زيده في الاعيان شخص شخص
 متخارج عما له قطعاً نعم ليس معناه ان الموجود في الاعيان باهوتي الاعيان جزئي في كماله المتعلق لكن لما توهم من ان الحكم
 بالجزئية انما هي عما في ظرف الخطأ والتعريف جزئي فان هذا باطل بل لان الموجود في الاعيان باهوتي الاعيان جزئي في الخارج
 وفي نفس الامر ولا دخل للخطأ العقل في ذلك لا يتحقق ان يعنى به ان ما في الاعيان باهوتي الاعيان الصحيح ان يفضل
 الذهن الى ما في ظرف الخطأ والعري جزئي والى ما في طبيعة فان هذا الحق ليس تحت معنى فان الشخص الخارجي الموجود في
 الواقع والشخص الذهني المتحقق في الواقع جزئي بالمعنى المذكور في الواقع سواء في ظرف الخطأ والعري او لم يوجد وسواء
 فصله للذهن الى امرين او لم يفضل المعنى الثاني بالجزئية اقتلغ الصورة الذهنية عن تجرير العقل الشكرية فيها فالمتصرف
 بالجزئية بهذا المعنى هي الصورة الذهنية وهي مصداق الحكم بها ومطابق صدقها لا يكون الاشخاص الخارجية بالكلية
 جزئية لانها ليست صوراً ذهنية وعلى هذا التقدير لا يكون الجزئية محمولة على زيد ولا يكون زيده في الخارج جزئياً وانما يكون
 صورته كحاصلته في الجواس فلما يقال من ان مناط الجزئية هو الادراك الاحاسي لا هذا التقدير لا يكون مصداق الجزئية ما
 في ظرف الخطأ والعري لان الجواس ليست ظرف الخطأ والتعريف وانما يكون مصداق عمل الجزئية الصورة الحسية فيكون الحق
 على هذا التقدير ما ذكره الحق الدواني ولا يكون لما تنجشمه هذا القائل معنى ومما حصل فضلاً عن ان يكون جديوى وطافاً نقلت
 لعل مراده انه اذا لم يكن عن زيد بالجزئية فني مرتبة الحكاية لا يلاحظ العقل زيده ولا يلاحظ مغزى الجزئية فيمكن به على زيده في هذه الحالة
 فوجعلها حكماً عليه بالجزئية فيكون الجزئية جارية على تلك الملاحظة التي هي ظرف الخطأ والتعريف قلت هذا في مرتبة الحكاية وكلام
 هذا القائل انما هو في الحكم عند كون القضية خارجية او ذهنية او حقيقية انما هو بحسب الحكم عند الافضل قضية خارجية كما

او ذهنية او حقيقية فانها في مرتبة الحكماء لا يلاحظ العقل موضوعها استخار عن مجموعها وكيفية مجموعها على موضوعها فيكون موضوعها
 في فرد الملاحظة محكما عليه مجموعها ثانيا الموضوع بان تلك الملاحظة التي هي ظرف الملاحظة والتمتع الا ان ثباتها هو في مرتبة
 الحكماء واما في مرتبة الحكماء عن فالوضع والتمول اعدو بملاحظة فكلما في العقل خال عن التحصيل وتحقيق المقام ان الجزئية تقابل
 الكلية فان مسرت الكلية باقتبال الاشتراك او بعدم اقتناع عن الاشتراك او بعدم الا باع عن التكرار كانت الجزئية بمعنى عدم
 اقتبال الاشتراك او الاقتناع عن الاشتراك او الا باع عن التكرار ويكون نال هذا المعاني الى الهندية الملاحظة عن الاشتراك ان
 مسرت الكلية بمطابقة الصورة بلكية عن كانت الجزئية عدم مطابقة الصورة للكشعرين بمعنى عدم الامتناع السلب على الاول
 ان يرد بالهندية الملاحظة عن الاشتراك الهندية الملاحظة عن الاشتراك في الواقع فالجزئية مرادفة للتشخص الشخص مصداق
 لشخصات تشخص في نفس الامر بلانية لذين فامرر لحاظ لاختلاف حكماء ما ك فالشخص على في التقدير في قبيل الوجود
 نظائره من المعقولات الثانية بالمعنى الفلسفي لامن المعقولات الثانية التي خصوص الوجود الذي شرط في الانقسامات
 بها والقضية المعقولة من مطلق الجزئية بهذا المعنى الحقيقية والتشخص الذي فاصلة من قبيل المعقولات الثانية بالمعنى الشخص
 والقضية المعقولة منه ذهنية اذ مصداقها خصوص تقرر الموضوع في الذين والتشخص الخارج من المعقولات الثانية بالمعنى
 الاعم والقضية المعقولة منه خارجية بلا شبهة اذ مصداقها خصوص تقرر الموضوع في الخارج كما ان مطلق الوجود من المعقولات
 الثانية بالمعنى الاعم والقضية المعقولة منه حقيقية والوجود الذي من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص والقضية المعقولة
 منه ذهنية والوجود الخارج من المعقولات الثانية بالمعنى الاعم والقضية المعقولة منه خارجية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى
 واما ان يرد بالهندية الملاحظة عن الاشتراك الهندية الملاحظة عن في ادراك الاساسي فيكون هي من احوال الصورة لذهنية
 احسية ويكون الوجود الذي شرط في عروضها ويكون القضية المعقولة منها ذهنية قطعاً ولا يكون الاشخاص الخارجية
 بهذا المعنى وعلى الثاني يكون الجزئية من صفات الصورة لذهنية بل ارب فتكون من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص و
 يكون القضية المعقولة منها ذهنية فهذا هو القول الفصّل انما البطل ما توهمه صاحب الافق المبين من ان مصداق
 الجزئية تقرر الشيء في لحاظ هو ظرف الملاحظة والتمتع والشايع بالقبول جريته على سميته في التقليد فلا يساغ على تقدير
 تفسير الحكماء في الا ان نور الحق كلما كان اشرق واجلي كانت العقول الردة اضعف واعشى قوله والذاتية والعرضية
 ان مسرت الذات بالطبيعة المتحدة بالذات مع الذات مطلقاً اى سواء كانت عين حقيقةها ولا او الطبيعة المتحدة بالذات معها
 التي لا تكون تمام حقيقتها والعرضي بالطبيعة المتحدة معها بالعرض فلاريد في ان مطابق مفهوم الذات كالانسان الحيوان
 او الناطق يكون موجوداً في الخارج بالذات ومصداق مفهوم العرضي كالكتاب والاسود موجوداً في الخارج بالعرض فليس

مصدق الذاتية والعرضية على هذا التصدير خصوصاً تقريره صراحة في الذات واللا يكون القضايا المعقودة منها ذبنيات التي
الذاتي بالكل الذي ليس يحتاج عن الذات او الكلي الدخول في الذات والعرضي بالكل الخارج عنها فكان المراد بالكل الماخوذ
فيهما ما يحتمل الشك او ما لا ياتي عن اشركه كان مصداق الذاتي والعرضي وعروضها موجودا في الخارج ايضا وان كان المراد بالكل
الماخوذ فيها لا يكون ظلالا لكثير عن كانت الذاتية والعرضية من عوارض الصور الذاتية لان الظلية من عوارض الصور الذاتية
فقط فيكون ان من المعقولات الثانية بالمعنى الاضواء ويكون القضايا المعقودة منها ذبنيات الا ان اعتبار الكلية بهذا
المعنى في الذاتية والعرضية لا يوافق كلمات القوم لانهم يقولون ان الذاتي متحد في الوجود مع الذات بالذات والعرضي
متحد في الوجود مع المعروف بالعرض ولا شك في ان الصورة الذاتية الظلية الموجودة في الذهن ليست متحدة في الوجود
مع الذات الموجودة في الخارج بالذات او بالعرض والذين يقولون ان ذاتيات اشياء لا تشك عنها ذبنا وخارجا ولا يربط
في ان الصورة الذاتية متشعبة عن وجود اشياء في الخارج ثم ان الصورة الذاتية متغيرة في الوجود للموجودات الخارجية
هي عينها ولا داخلية فيها فلا يصدق عليها مفهوم الذاتي ولا يجوز ان يقال ان الصورة الذاتية مجعولة بسبب الذات
الخارجية مع انهم يقولون ان الذاتيات مجعولة بغير جعل الذات فان قيل ان الحكموم عليه بهذا الاحكام نفس
طبيعة الصورة الذاتية مع قطع النظر عن الوجود والذاتي رجع الامر الى ان الذاتي والعرضي من عوارض نفس الطبيعة فلا
يكونان مراد المعقولات الثانية بالمعنى الاضواء وان مراد الذاتي بالمحمول الذي ليس يحتاج او المحمول الداخل والعرضي
بالخارج المحمول فان اراد بالمحمول المحمول في مرتبة الحكاية فلا شك في ان الذاتية والعرضية بهذا المعنى من العوارض
الذاتية المعقولات الثانية بالمعنى الاضواء لان المحمولية مطلقا منها الا ان مصداق الذاتية والعرضية على هذا التصدير هي
الصور الذاتية الموجودة في الذهن في مرتبة الحكاية وقد عرفت ان القول بكون الصور الذاتية ذاتيات وعرضيات لطيف
اقام عليهم على ان اخذ المحمولية في مرتبة الحكاية في الذاتي والعرضي سيتلهم ان لا يكون الحيوان مثلا اذا لم يحتمل محمولا في مرتبة
الحكاية ذاتيا لافراد وعرضيات الناطق وبهذا خلافت تصوراتهم وان اراد بالمحمول المتحد في الوجود في نفس الامر مرجع هذا التفسير
التفسير الاول فقد وضع ان عد الذاتية والعرضية مطلقا من المعقولات الثانية بالمعنى الاضواء غير صحيح ولذا قال الشيخ
ابو العباس المكري في الفصل الثاني من منطق كتابه بيان الحق ان المادية لها اعتبارا ثلث اعتبارا باس حيث هي لها
واعتبار باس حيث هي في الاعيان اعتبارا باس حيث هي في التصور فليمتدح اعراض تخص وجودها ذلك مثل الوضع
والكل مثل الكلية والجزئية في الكل الذاتية والعرضية في الكل غير ذلك فانه ليس في الموجودات الخارجية ذاتية وعرضية
حلا هذا المخصص كلاما فانظر كيف اعتبر المحمل مع الكلية والجزئية والذاتية والعرضية في عديده الامور من الاعراض الخارجية

بالوجود الذي نوافوا عرفت حال الثاني والعرضي لتفصح لك حال النوع والكسب والفصل عن الخاصية والعرض العام فان حد
النوع بالطبيعة التي هي عين حقيقة افرادها والكسب بالطبيعة التي هي جزر تمام المشترك بين محتات اقاروا بالفصل بالطبيعة
الداخلية التي لا تكون تمام مشترك وان كانت بالطبيعة المتحدة معها بالعرض المنفصلة بحقيقة واحدة والعرض العام بالطبيعة المتحدة
معهما بالعرض الغير المنفصلة بحقيقة واحدة لم يكن تلك الاسوس من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص وان افند في حدودها الكلية
بمعنى المطابقة للكثيرين والمحمولية في مرتبة الحكاية كانت منها فانهم فان التمام لا يخافون وقد قوله والمعرفة لا شك في
ان المعرفة من العواض الذي يتبعه التي تعرض الصور الذهنية فان مصداق المعرفة هي الصور العقلية التي تفسر لتصور المعرفة
قوله والموضوعية فان الموضوعية حال المفهوم الحاصل في الذهن المحكوم عليه في مرتبة الحكاية **قوله** والمحمولية فان المحمولية
حال المفهوم الحاصل في الذهن المحكوم به في مرتبة الحكاية **قوله** وكونه قضية فان القضية هي المفهوم العقلي المركب من صورة
الموضوع وصورة المحمول صورة النسبة الحاكية **قوله** فان مصداقها تقرر المفهوم ذاتها في المعرفة اذ مصداقها تقرر
المفهومات ونحو وجودها المنفرد الغير المخلوط بها هو مصداق المعرفة بالفتح وفي الموضوعية المصداقها تقرر الصورة الذهنية ونحو
وجودها المنفرد عما يتصف بالمحمولية وفي المحمولية والعقضية وعكس القضية والحجة وغير ظاهري في الكلية بمعنى احتمال الاشتراك عدم
الاشتباق في شئ مشترك او عدم الابداع للكثرة والتجزئة المقابلة لها فان مصداق الكلية الطبيعية المطلقة المشتركة الموجودة في
الذهن اوفي الخارج بوجوهات كثيرة ولا تخو جه المفهوم في ظرف الخلط والتعريف ومصداق التجزئية نفس الذات الشخصية المنفصلة
عن الاشتراك وتكثر المتفرقة في الخارج اوفي الذهن لا تخو جه ولا المتفرق في ظرف الخلط والتعريف وكذا الحال في الذاتية المتفرقة
قوله وتوضيحه قال في اللفظ المسمى المحكوم عليه بالمحمولية والموضوعية او الكلية والتجزئية مثلاً بحسب المتفق في الاعيان شئ واحد
وكذلك بحسب الوجود في الازمن الذي انما لا تحليل الذي يحذف الخلط والعري بغيره من اثنين المتفرق ان الحكم عند ما
يخصص من المفهوم المحمول او العواض بحسب الاعيان او بحسب الذهن انما هو حال الشئ باعتبار وجوده في ذلك النظم
على انه متميز عن غيره والموجود في الاعيان شئ واحد لا يتميز بحسب المحمول عن الموضوع ولا الطبيعة عن الفرد ولا الذاتي عن ذي
الذاتي ولا معروف عن الكلية عن الجزئي اذ ليس بحسب ذلك الوجود الا الخلط والعرف فاذا لم يكن مطابق الحكم بشئ من هذه المفهوم
المحمولة او البادية العارضة لا تخو جه والمفهوم المحكوم عليه في ظرف الخلط والعري من انحاء العلاقات الذهنية ثم بعض هذه
مما لا يصح ان تلبس بالمفهوم الا باعتبار وجوده في الذهن كالكيفية والخصية واكمل في الوضع واشكالها وبعضها مما ليس بالذاتي
فيشترع منه بحسب وجوده في الاعيان لو لم يكن ان يكون هناك متميز منفرد اذ كان كذلك مخلوطا غير متميز بحسب الاعيان فلا يك
الاشتباق من ذلك بحسب الاعيان ويحتمل ان يكون العقد في بناء مطابق الحكم فيه تقرر الموضوع ونحو وجوده في الذهن مفردا

غير مخلوق بحسبه ذلك مثل الجزئية والذاتية والعرضية والطبيعية ايضا لما وحيث ان الفرق بين القبيلتين غامض فيلطف فيه بعينه
 زيد جزمي في الخارج شاملا خارجية انتهى ونهنا هو ما قد قول الشارح وتوضيحه وتخصيصه بوجه الاول ان قوله المحكوم عليه بالجمولية
 والموضوعية والطبيعية والجزئية مثلا بحسب التحقق في الالعيان شئ واحد وكذلك بحسب الوجود في الذهن الالفي الواحد التحليلي
 الذي هو ظرف الخلق والعري جاز ان المحكوم عليه بالجمولية والموضوعية ليس له تحقق في الالعيان اصلا اذ المحكوم عليه بالجمولية
 هو الصورة الذهنية لزيد مثلا او المحكوم عليه بالجمولية هو الصورة الذهنية لقاعم مثلا وانما ان الصورة ثمان موجودة في الذهن
 بوجودين متغايرين فالمحكوم عليه بالموضوعية والجمولية ليس شيئا واحدا اصلا لا بحسب التحقق في الالعيان ولا بحسب الوجود
 في الذهن نعم ما يتخرج عنه المحكوم عليه بالموضوعية وما يتخرج عنه المحكوم عليه بالجمولية موجود واحد في الالعيان وفي الذهن
 لكن ما يتخرجان مما منه ليس محكوما عليه بالموضوعية ولا محكوما عليه بالجمولية واما المحكوم عليه بالكلية والمحكوم عليه بالجزئية
 فان ما به بالكلية المطابقة للكثيرين بالجزئية عدم المطابقة للكثيرين فبها متغايران موجودا وموجودتان متغايرتان في الذهن
 والوجود شئ سبهي في الخارج اصلا بخلافه ان المحكوم عليه بالكلية هي الصورة العقلية التي هي نخل الكثيرين والمحكوم عليه
 بالجزئية هي الصورة الحسية التي هي نخل الواحد فالمحكوم عليه بالكلية والجزئية ليس شيئا واحدا لاني الالعيان في الذهن
 نعم في الصورتين المذكورتين احد لانه ليس محكوما عليه بالكلية والجزئية بهذا المعنى كما هو مودى في تفسيرات الاثر للكلية والجزئية
 فلا ريب في ان المحكوم عليه بالكلية هو الطبيعية والمحكوم عليه بالجزئية هو الشخص الطبيعية والشخص متخذان بحسب الوجود في
 الالعيان في الالذ بان الالانها بحسب جودها الواحد في الخارج او الذهن مصداقان للكلية والجزئية بهذا المعنى لان الطبيعة
 الانسانية مثلا موجودة في الالعيان بوجودات كثيرة متلبسة بهذهيات شتى ومعنى كليةها واشتركها هو اتحادها مع الاشخاص
 والجزئيات الكثيرة وزيدها مثلا موجود في الخارج متعين بهذهيات بعينها وذا معنى جزئية فالمحكوم عليه بالموضوعية والجمولية والمحكوم
 عليه بالكلية والجزئية ليسا من بابا صوفي سبيل احد كما هو دل كلامه الثاني ان المحكي عنه بالمحمول اى محمول كان الشئ
 بما هو فاش لا انتزاع المحمول متحد معه بالذات او بالعرض فالوجود في الالعيان ان كان صحيحا لا انتزاع محمول كان محكيا عنه و
 ليس هو صحيحا لا انتزاع لم يكن محكيا عنه فالوجود في الالعيان ليس صحيحا وشار لا انتزاع مفهوم الموضوع والمحمول فاش
 انتزاعهما هو الصور الذهنية كحاصلة في الذهن عند الحكاية فلا يصلح ان يكون محكيا عنه بها والوجود في الالعيان صحيح فاش
 لا انتزاع مفهوم الطبيعة والفرد الذاتي وذا في الكل والجزئ فيكون محكيا عنه بهذه المفهومات لا ينافي كون محكيا
 عنه بهذه المفهومات الخاطا الصنف بحسب الوجود في الالعيان فليس مطابقا لمحكم شئ من هذه المفهومات نحو وجود المفهوم
 المحكوم عليه في ظرف الخلق والعري كما بحسبه نعم وجود المفهوم المحكوم عليه المفهومات المحكوم بها على نعم التمايز في ظرف الخلق

والعري مما لا بد منه في مرتبة الحكاية لكن الكلام في الحكمي عنه فان ثبت بان هذه المفهومات من شئون الصورة الذهنية بناء
على تفسير الكلية بالمطابقة للكثيرين والخبرية بعد ما يقع انه لا يلزم سياق كلامه يكون مصداق محل هذه المفهومات مطابق
الحكمي اعلى هذا التقدير هي الصورة الذهنية بما هي موجودة في الذهن لا وجود الحكمي عليها فيحاط هو ظرف الخطا والعري كما عرفت
فيما سبق الثالث انه قسم العقولات الثانية بالمعنى الاخص الى قسمين الاول ما لا يصح ان يتلبس بالمفهوم الا باعتبار وجوده
في الذهن الثاني ما لا ياتي ان يتزعم منه محسب وجوده في الاعدان عند الكلية من القسم الاول والخبرية والذاتية والعرضية
والطبيعية من القسم الثاني وذا غلط ظاهر لان الكلية كانت بمعنى الظلية للكثيرين كانت من القسم الاول لكن الخبرية الثالثة
بما هي متكونة من شئون الصورة الذهنية وكانت بمعنى احتمال الاشتراك وما يخرجه عن ذلك فلا يصح عدلها من القسم الاول كما
عرفت مرارا من ان الكلية يصح انتزاعها عن الوجود الخارجي اليه وانفس من ذلك عدة الذاتية والعرضية من القسم الثاني
مع ان الكلية التي عدلها من القسم الاول ما خردت فيها شيء افرق في صفة بين الكلية التي عدلها من القسم الاول وبين الطبيعية
اي كون اشئ طبيعية التي عدلها من القسم الثاني فليبين افرق بينهما لوجب عدلها من القسم الاول وهذا الثاني من القسم
الثاني الرابع ان الخبرية والذاتية والعرضية والطبيعية باضا با ما ان يكون صحيح انتزاعها عن الموضوع خصوص وجوده
الذهني وخصوص الوجود المعاني فيكون ما لا يصح ان يتلبس بالمفهوم الا باعتبار وجوده في الذهن فلا وجه لعدله من القسم
الثاني ولما ان يكون الوجود الخارجي اليه مصححي لا يتزعم هذه العوارض ولا شك ان الحكمي عنه بالانتزاعات ومصد قبا هي
مناسبتها للصحة لا تنزهها فيكون الموجودات الخارجية التي تحكيها عنها بهذا الانتزاعات فيكون خارجة عن التيسيل الخامس
ما ذكره بعض المفسرين من انه لا شبهة في ان الخبرية والكلية والذاتية ليست اوصافا انتمائية وانما هي انتزاعية وصح انتزاعها
عن نفس المفهوم ما لا من حيث وجودها في الملاحظة بان يكون الوجود المعاني شرطا للمعرض او قيد للمعرض لانا نفهم بالضرورة
ان الانسان مثلا كل وذاتي الافراد متزعم اعدا ولم يتزعم واما اشتراط الوجود المتميز في الحكمي عنه بهذه الاوصاف فان اريد
ان يتميز شرطا لانصاف بحسب لواقع في غير مسلم وان اريد بان يتميز شرط حكاية الانصاف بحسب لواقع في غير مسلم اليه وان
اريد بشرط حكاية الانصاف لمسلم لكنه لا يضر ولا يناف في ان قولنا زيد جزئي والانسان كلي حكاية عن الانصاف لا لانصاف
في ظرف المعاني لان الانصاف بحسب ظرف انما يقتضي ان يكون الموصوف فيه على حاله يمكن انتزاع الصفة عنه وظاهر
الوجود المعاني للموصوف والصفة ليس من هذا القبيل لان كان كل من الصفة والموصوف بدون كماله الاخره فكل
وبالحكمة فقد شبهت على صاحب الافق المبين مرتبة الحكمي عنه بمرتبة الحكاية والعجب انه قال في الافق المبين ان مطابق
الحكم في القضية الذهنية تقدر الموضوع وتجو وجوده في ذم ما وانه لا يحمل في نحو ما من الذهن لاني المعاني الطبيعية شيء

واحدة لذات او بالعرض فظاهر ان موضوعات هذه الاوصاف متميزة عن هذه الاوصاف في المحاط التحليلي الذي يوظف
 الخطط والعري فكيف يكون المحكي عنه بهذه الاوصاف ومطابق الحكم بها نحو وجود موضوعاتها في المحاط التحليلي فلعلة شيء لها
 بهتافات اقوال ونقد فطق بكل ما خطر به له فحس بنينا له في كلامه ففضلنا اخر طوبينا بالان الوقت اعرض ان ليضاع في قلوب
 مقال قوله وهي العوارض الخ اراد بها انهم من ان تكون محمولة على العروضات بالمواطاة او بالاشتقاق فان المبادي
 والاشتقاق كلها معقولات ثمانية كما مر قوله كما في الاوصاف العينية كالسواد والبيضا فان افرادها الستة هاديات
 لبلد موجودة في الخارج قوله كما في الاضافات الالمانية كالعوقية والتحنية فانها تميز عن موضوعاتها بما لها بخصوص
 حال في العين قوله كما في لوازم المابية قال في الحاشية لان حيثية الاقتناع من الحقيقة العينية تلك العوارض
 تامة متناهية لتأجل لها فتكون كانهما جودات متصلة كما ان الانتزاع بحسب نحو الوجود الخارجي في الاضافات الخ
 واعلم المملكات يقوم مقام العينية ولذا لم تكن من المعقولات الثانية انتهى وكذا قال صاحب لافق المبين وقدمنا اياه
 الى ان للقوم اختلاف في ان لوازم المابية بل هي معدودة عن المعقولات الثانية ام لا فذهب المحقق العدواني الى
 الاول وبما صرح الى الثاني وصاحب لافق المبين اذ لم يكن من التمييزين ذهب الى الاول مع انه ذهب الى ان في
 المعقولات الثانية اصطلاحين فظن ان لوازم المابية معدودة عن المعقولات الثانية بالمعنيين والقول الفصل
 القوم تتم العوارض الى ثلثة اقسام الاول ما يكون عارضة لنفس المابية بل مدخلية مخصوص احوال وجودين كالزوجة لثاني
 للابنة والثاني ما يكون عارضة للمابية بحسب جودها في الخارج كالاحراق العارض النار الثالث ما يكون عارضة للمابية
 بحسب جودها في الذهن كالحملية والموضوعية العارضتين لصورتي الكتاب الانسان ونحو القسم يسمى معقولات ثمانية
 كبذاني شح التجربة وقال الشيخ ابو العباس اللوكري في الفصل الثاني من منطق كتابه بيان الحق مطا بقا عبارة الشيخ في
 الفصل الثاني من المقالة الاولى من الفن الاول من منطق الشفاران هيئات الاشياء قد تكون في الاعيان قد تكون في
 القصور فيكون لها اعتبارات ثلاث اعتبار المابية بما هي غير مضافه الى احوال وجودين فليقتبعا عوارض بما هي كك اعتبار
 من حيث هي في الاعيان فليقتبعا عوارض تنقص وجودها ولك اعتبار بما من حيث هي في القصور فليقتبعا عوارض تنقص
 وجودها ذلك مثل الوضع وحمل وشمل الكلية والجزئية في الحمل الذاتية والعرضية في الحمل غير ذلك كما شمل فادليس
 في الموجودات الخارجية ذاتية ولا عرضية محلا ولا يكون اشئ في الخارج مبتدأ ولا يكون خبرا ولا قايما ساد ولا غير ذلك ثم قال
 موضوع المنطق عوارض الموجودات متى كانت في القصور على نحو جهة يكون ذلك النحو والمجهود موصلا لصاحب القصور من علوم
 الى المجهول فنقولنا عوارض الموجودات بحري مجرى كبس قولا متى كانت في القصور فصل يميز ذلك عن العوارض التي

التي تكون الموجودات في غير المتصور بذلك لا تقتضي وجود الاقاول ان لوازم المابية متباينة مع المقولات الثانية التي
هي موضوع المنطق وبذلك لا يرب فيه لان المقولات الثانية التي هي موضوع المنطق عند جميع العوارض التي خصوص
الوجود الذي ينبغي شرط في عروضا لا يشبه في ان لوازم المابية ليست كذلك اما المقولات الثانية بالمعنى الاعم فلا حجة
لا يخرج لوازم المابية عنها وليس في كلام القوم ما يدل على انها ليست معدودة عنها فان تحقق الدواني لما في سبيل ان
المقولات الثانية هي العوارض التي خصوص الوجود الذي ينبغي شرط في عروضا وعقل عن المقولات الثانية بالمعنى الاعم
حكم يخرج لوازم المابية عن المقولات الثانية والصدر اشير ازمي المعاصر لما اخذ المقول الثاني بالمعنى الاعم ولم
يشترط خصوص الوجود الذي ينبغي في عروضا فذهب الى ان لوازم المابية من المقولات الثانية وصاحب الافق لم يكن
مع انه تظن بالاصطلاحين في المقولات الثانية لما رأى القوم يميزون المقولات الثانية عن لوازم المابية و
يجعلونها قيمتها لها فوجهم ان المقولات الثانية بالمعنى الاعم تتميز عن لوازم المابية مع ان القوم اغاموا المقولات
الثانية بالمعنى الاخص عنها المقولات الثانية بالمعنى الاعم وليست شعري ما الباعث على اخرج لوازم المابية عن
المقولات الثانية بالمعنى الاعم ثم انه اعتبر في المقولات الثانية بالمعنى الاعم ان لا يكون من تلقا الموصوف لها ففقد
وعليه واستخرج لوازم المابية عنها الى ذلك التبدد مع القول بكون لوازم المابية معلولة للمابية باطل كما مرنا في
موانع من هذا الكتاب سنعو الى البطلان ذلك في مقام انشأ الدلائل في قوله هي كالوجوب الاضافي ان الوجوب لا
اودى بالوجوب لذاتي او بالوجوب بالغير والوجوب المطلق من الانتزاعات التي لا تصدق على الاعيان صدقا اوليا او
ذاتيا ولا كذا به بخصوص حال في الخارج وليس من تلقا ذات الموصوف فتشابه لها الا ان الوجوب لذاتي ووجوب لوجود الخارج
سواء كان مطلقا او بالغير فبذلك القضايا الخارجية كما يسلج انشأ الدلائل في وجوب لوجود الذي مصداقه لقول المابية
الذهبي والقضية المعقودة منه وبنية نعم وجوب الوجود مطلقا بالغير والوجوب المطلق من دون ان يضاف الى الوجود الخارج
والوجود الذي ينفق منه القضايا الحقيقية فيحكم بكون القضايا المعقودة بالمقولات الثانية بالمعنى الاعم حقيقة لا خارجية
ولا ذهنية كما وقع من الشايع اشتغال لصاحب الافق لم يكن له وجه صحيح في تفصيل ذلك قوله والوجود الوجود
المطلق وكذا الوجود الخارج والوجود الذي من الانتزاعات التي لا تصدق على الاعيان صدقا اوليا او ذاتيا ولا كذا
خصوص حال في الخارج انشأ انتزاع الوجود نفس ذات موصوفة لا خصوص حال فيها وليس من تلقا الموصوف انشأ
لان ان القضايا المعقودة من الوجود المطلق حقيقة من الوجود الخارج فاجابية من الوجود الذي ذهنية على ما يستكشف
انشأ الدلائل قد ورد على كون الوجود من المقولات الثانية بان الوجود الوجودي فهو للوجود موجود في الخارج وقد

الكلام على ذلك في فاشحة البحث فتذكر قال صاحب الافق السمين الوجود الحق القائم بذاته ليس محل عليه الوجود المطلق المنتزع
على انه بوجوبه او من ثباته وليس بوجوبه يتم في العقل فينتزع منه الوجود المطلق ويعرضه في لحاظ الذهن فقد عرفت ان بذره
وظيفة الطباع الاسكانية بل العقل يحكم بالبرهان ان في الاعميان حقيقة متقررة بنفس الذات المتقررة بنفسات بنفس حقيقة مصداق
الموجود عايد مطابق انتزع الموجودية لا باقتضا حقيقة ذلك كما ان الحقيقة المتقررة من اجاعل بنفس ما يتبها المتقررة
من اجاعل مصداق محل مطابق الانتزع لا باستيفات ثابته من اجاعل او باقتضائهم من المماثلة المجموعه وان العقل
سبيلنا في المماثلات المجموعه الى لحاظ الحقيقة المتقررة وانتزع الموجودية عنها ولا سبيل له الى ذلك في الحقيقة المتقررة
بنفس الذات بل انما ينتزع العقل اذا ملق سمعه المملو في فيسمع ان البرهان ينطق بلسان القدسي النوري ان على ذلك
وشدة نظر الرعب سبيلا الى صقع لحاظ القدسي المتقررة بنفس حقيقة وانتزع الموجودية عن نفس ذاته بذاته فيايقال انه الا
والمنتزع بالانسانه الى ذلك الجنب هو البرهان لا العقل فاذا لم يمس الوجود الحق من افرادي من ماني حيازة العقل وحوزة
معقولاته الحقيقية المتناسدة فطانتك بجناب المقدس بالقياس الى الوجود المطلق الذي هو من الطباع المصدرة الا
انتهى وانت وكل من يستاهل الخطاب تعلم ان هذا الكلام لا فضل له على نقيع الغراب ما اولا فلان انتزع العقل
الوجود من شيء ما شيء كان ومن حقيقة اية حقيقة كانت لا يتوقف على ارتسام كنه ذلك الشيء ونفس تلك الحقيقة في العقل
فلا معنى لقوله وليس بوجوبه يتم في العقل اما ثانيا فلانا نعلم قطعاً انه سبحانه وتعالى موجود فالوجود المحمول اما ان يكون منتزعا عنه
في العقل فخطا بل ما يهدي هذا القائل ولا يعود ما يتجه الى طائل او لا يكون منتزعا عنه في العقل فكيف نعتقد القضية القائلة
انه سبحانه موجودا واما ثالثا فلان قوله المتقررة بنفس الذات هو بنفس حقيقة مصداق محل الوجود عايد مطابق انتزع الموجودية
بها في قوله ولا سبيل له الى ذلك في الحقيقة المتقررة بنفس الذات لانه اذا لم يكن للعقل سبيل الى لحاظ الحقيقة المتقررة
بنفس الذات وانتزع الموجودية عنها فلا معنى محل الموجود عليها او كونها مطابقا للانتزع الموجودية واما رابعا فلان قوله بل انما
ينتزع العقل الى قوله نفس ذاته بذاته تخيل خال عن التحصيل ليس ان العقل اذا ملق سمعه المملو في الى ما ينطق بالبرهان
بلسان القدسي النوري واستمع لحاظ الحقيقة المقدسة المتقررة بنفسها وانتزع عنها الوجود وحمل الموجود عليها والعين بصديق
الموجود عليها واما خامسا فلان قوله فما يقال انه الملاحظ والمنتزع بالانسانه الى ذلك الجنب هو البرهان لا العقل فبذلك
لان البرهان لا يصلح ان يكون نفسه لظواهر منتزعا واما ذلك من شأن العقل غاية الامران البرهان يضيء العقل لا
والايمان بكون الوجود منتزعا عنه سبحانه جل مجدوا فنظر الى هذا بل كيف يهدي ويبرل ولا سيما الى ما في القول اساسا
فان الامر هو ان الوجود والحق الواجب ليس ذوا بالحقيقة للمعنى المصدري الانتزاعي لا يتوقف على ما عرض في القائل

من التحيلات الشعرية الكاذبة والترتبات الضمنية الغير الصائبة ومجان الشايع نقل كلامه بذاتي احاشية ولم يحكم على
 شي من صرافاته الواسية ونزاجي منه على سببته في انجاء اباطيلك الا زمان باقاولك وانما غرضه من نقد وترتيب الكذب
 بالملق الغضب وتدريج البزل باللفظ الخجل لما عند الطبيب العشق الارب الفطن فلا يزيد في الرجل يحلف العضاة غير
 وتشمير به الصنانه غير الرشاشه واما الشايع فقد اخضع بزجره وخز عباده فرض على نفسه ما شاته في سبيله كما في اعتقاده
 بالعتقاد الكرم في انقياد و اللقائده والسرور الحكيمه وولي بصمته **قوله** اشيبته هي تساوق الوجود والكلام فيه هو الكلام فيها
قوله والاسكان اطم ان صاحب لافق اسبين بعد ما نشر المعقولات اثباته بالنعني الاسم بالعوارض الانتزاعية التي لا تحمل
 على شي ما في الاعيان حملها اوليا او ثانيا او لاجازي بها خصوص حال في الخارج ولا يكون غرضها المعروف منها من جهة
 اقتضائهم طبعية لذلك مثلهما بالوجود اشيبته والاسكان قال في حاشيته ان الاسكان وان كان من الغيوبات الغير المنطقية
 عن المابية لكنه لما كان بوسل بسيط والمهية بحسب في حيزه ليسية الصفر والقوة المحسنة لم تكن للمهية اقتضائه وعلتيه
 اذ السلب لم يكن عدوليا او ملحوظا من حيث انه معنات الى الملكة المحمول في الموجب السلب المحمول لم يكن محملا
 اقتضائه من الذات بل كحي في عدم عليه متفنية لما السلب رفع لوالما بهية لم تكن متقررة في نفسها لم يصح ان تكون
 متفنية في شي فاذا لم يكن الاسكان اقل في لوازم المابية بمعنى العوارض المعلولة النفس المبهية وان كان بوسن لوازم
 المبهية بمعنى الغيوبات التي لم يكن يلجأ عن المابية وهي من العوارض اللاحقة نسخ المابية كالشبهة والوجود وبهذا يتضح
 معنى قولهم الاسكان بالذات ليس معار لالما بهية والمابية مخفوفة بنفسيها لذلك صح ان يجعل اول المراتب فيقال
 يمكن فخرج الى آخر المراتب المتقررة المشهورة والا كان يصح ان يقال فته في شي الاسكان فمكن فخرج الى سائر المراتب
 وكان متكررا للوجود اذا اقتضائه من غير من النظر الذي هو آخر المراتب المتقررة على الاسكان ذهبي وانت تعلم ان يضر من
 البنيان اذ الاسكان اذا كان سلبا في الاسلبا عدوليا ولا يحمل الى جهة السالبة المحمول فلا معنى لعد من العوارض
 ولا معنى لقوله وهي من العوارض اللاحقة لنسخ المابية اذ السلب بسيط نفسي صرف ولا يما وقد اضاع هذا القائل شطرنج
 عمر في بيان ذلك احمي ان الاسكان سلب بسيط لضرورة الطرفين لا عرض لثبته لكن الذهن قد اخطا المبهية و
 يتميز عنها به السلب لا اخطه عدوليا ويحمل على المابية فيكون من عوارض المابية بهذا الاعتبار ولا يلزم من هذا ان يكون
 الاسكان من اللوازم المعلولة للمابية وقد اشرنا في سابق غير مرة الى ان عليه المابية لا امور المتفرقة عن نفسها غير متحول
 اذ لا انجاليين المابية وبين تلك المتفرقات في الواقع اذ لا تقر في الواقع الانفس المابية ولقد انتزاعيات في
 الواقع عبارة عن تقرر مناشي انتزاعها فلا يتصور منها على ولا معلوليه وسباغ الكلام في هذا المزم فبني الى ما خرج

عن المقام قوله والقضايا المعقودة به بالعلم ان القضية المحلية شتملة على النسبة الحكيمة اعني ثبتت شئ شئ فان كان هذا
 الثبوت ثبوتاً لازماً فبني بالقضية ذهنية ومصدراً لقبول الموضوع في الذهن بحيث يصح انتزاع المحمول عنه كقولنا الانسان مع
 وجوده ان محمول وان كان ثبوتاً لازماً خارجي بالقضية خارجية ومصدراً لقبول الموضوع في الخارج بحيث يكون في الخارج متحداً مع
 المحمول يصح انتزاع المحمول عنه وان كان ثبوتاً لازماً في نفس الامر مع عزل النظر عن كون في الخارج او في الذهن فالقضية حقيقية
 ومصدراً لقبول الموضوع في نفس الامر متحد مع المحمول بحيث يصح انتزاع المحمول عنه بما هو المشهور اذ الكلام مبني على حساب
 الاتفاق المبين فباخرى ان نقل اولاً من كلامه ليكون كلامنا المكتسب لو اتم في الزمان فقول قال في الاتفاق المبين الحكم بال
 امکان بحسب ال موضوع في الاعيان سوار كان بحسب اصل تقرير المابية او بحسب الوجود كانت العملية خارجية سوار كان
 مبدء المحمول من الامور العينية او من الامور المتصورة من الموضوع على ما هو عليه في الاعيان والكان بحسب خصوص التقرير
 او الوجود الذهني للموضوع كانت ذهنية والكان بحسب طلق التقرير والوجود للموضوع في نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصيات
 الظروف والاوعية من الاعيان والاذان وانما لملاحظات ذهن واحد الازمنة والافات وجملة الزمان والديور والسر
 سميت حقيقية انتهى وقال في موضع آخر في ان الصحيح كعمل مطلقاً بوجهه انتزاع المعنى المصدري كالا انسانية والموجودة
 الزوجية والضوقية لعملي كمنتهى مبدء الانتزاع اعني ما يؤخذ منه ذلك هو الحكمي عنه ويقال له صدق كعمل مطابق الحكم وقال
 في موضع آخر مطابق الحكم في الخارجية هو تقرير الموضوع ونحو وجوده في الاعيان وانه للمحمل في الخارج شئ واحد بالذات وبالعرض
 سواء كان مطابق الذهن الخارج في حاشيتي الاقنات كما في الاوضاع العينية التي هي مبادئ المحولات وابقاق مفهومات
 انتزاعية بموضوعات عينية لتصل بحسب خصوص الوجود في الاعيان لذلك الاتفاق كما في النسب الاضافات المتصورة عن الموجودات
 العينية وفي الذهنية تقرير الموضوع ونحو وجوده في ذهن ناو انه للمحمل في نحو ما من الذهن لاني السامع التحليلي شئ واحد بالذات
 او بالعرض وفي الحقيقية قوام هبته الموضوع في طلق عالم التقرير انه للمحمل في طلق نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصيات
 الظروف شئ واحد بالذات او بالعرض وانما التكرار في السامع التحليلي انتهى اذ دعيت هذا علم ان القوم اختلفوا في ان القضايا
 المعقودة من المعقولات الثانية هل هي ذهنية فقط او ذهنية حقيقة فقط او بعضها حقيقية وبعضها خارجية فذهب المحقق
 الدواني الى انها ذهنية فقط تبعه في ذلك بعض سائده الشارح وذهب صاحب الاتفاق المبين وتلميذه الصمد الشيرازي
 الى الثاني ونسب الشارح جريسته على سبيل مذهب الصمد المعاصر لمحقق الدواني الى الثالث وقال لن قولنا زديش وعلة
 وخبري في الخارج قضائياً خارجية فالما لمحقق الدواني فبني خيالاً ذهب الى شرطية الوجود الذهني لخصوص المعقولات الثانية
 ولا ريب في ان القضية المعقودة بما عروضة مشروط بخصوص الوجود والذهني قضية ذهنية واذا قد عرفت ان الشرط لا يخص

مطابق الحكم بالوجود الخارجي نفس الماهية بحسب الخارج فكيف لا يكون العقضية المعقودة بالوجود الخارجي ظريفة وايضا قال في موضع
 آخر بالوجود هو صيرورة الماهية وموجوديتها الماخوذة من نفس الماهية المستقرة لاصحى ثلث الماهية كما ان الانسانية مفهوم مأخوذ
 من نفس ذات الانسان لا امر يقترن بالانسان فكيف يذهب هذا القائل الى ان مطابق الحكم بالوجود الخارجي ليس نفس الماهية
 المستقرة في الخارج حتى يتكرر كون العقضية القائمة الماهية موجودة في الخارج خارجية فيفكر هذا القائل كون العقضية القائمة الانسانية
 انسانا بغيره خارجية فان نسبة الوجود الى الماهية هي نسبة الانسانية الى الانسان وانما يتحقق مصداق الانسانية في الخارج لا يخرج
 الا من هو خارج عن الانسانية ثم لما كان الواجب سبحانه متعصب بمحصل في الذهن واستحال ان يكون الموجود الذي هو مصداق
 للوجوب والوجودا خارجيا فلا يسيل الى الكبر كون القضايا القائمة انه سبحانه واجب انه موجود خارجي وانه شيء في الخارج وانه
 حادثة في الخارج خارجية وما ينبغي على كون القضايا المعقودة بالوجود الخارجي واشيئية الخارجية وجوب الوجود العيني والعلية
 في الخارج والمعلولية في الخارج ونظائر قضايا خارجية ان قولنا بعض الموجودات الخارجية او بعض الاشياء الخارجية اسوداد
 بعض الواجب فاداو بعض لعل الخارجية فاداو بعض المعلومات اسودقا يا خارجية بلا شبهة فيجب ان يكون قولنا بعض
 الاسود موجودا خارجيا او شيء خارجي وبعض القادر واجب عليه خارجية وبعض الاسود معلول ايضا بقضايا خارجية لان عكس
 الخارجية خارجية لا محالة لما ذكره هذا القائل في نفس كون القضايا المعقودة بهذه المبادى خارجية نسبيا في توضيح وتفسيره فالحق
 ان القضايا المعقودة بالوجود المطلق واشيئية المطلقة والامكان المطلق واشتالها من دون ان تتقيد بالخارج
 او بالذات بقضايا حقيقية لانها كما لا يخفى عن مطلق نفس الامر وان كان يتحقق معاشا بقا ما في الخارج او في الذهن والقضايا المعقودة
 بالوجوب الذاتي وجوب الوجود العيني واشيئية في الخارج وامكان الوجود الخارجي واشتالها فخرجات كما ان القضايا المعقودة بالقول
 الاخرى واشيئية في الذهن وامكان الوجود في الذهن اشتالها ذهنيات فالقضايا المعقودة بالمعقولات اشائية بالمعنى الاهم
 تكون ذهنية وخارجية وحقيقية والقضايا المعقودة بالمعقولات اشائية بالمعنى الاخص تكون ذهنية فقط فاذا كان محالها لما
 عليه جمهور الاشياء الا انه الحق الاحق بالاتباع قوله وان كان ظرف الانقاص بهما بالذات علم ان هذا المقام من معارك
 الاعلام وما حصل الاعلام فعليتنا ان تحقق الاملا معنى ظرف الانقاص ثم نقضي بين الاسماء والاعلاف في هذا المكان بالا
 فاعلم ان انقاص شيء لشيء في ظرف على تخويل احد بهما انضماما الى المقصود في ذلك الموضع كالانقاص بحكم
 في الخارج وهذا يتم سبعة عشر ثوبا في ظرف الانقاص وثانيها انتزاعي بان يكون الموصوف في ظرف الانقاص
 بحيث يصحح ان ينتزع عنه الصفة وهذا القول لا يستدعي ثبوت الصفة في ظرف الانقاص وانما يستدعي ذلك الانقاص وجود
 انتشار انتزاع الصفة في ذلك الموضع لوجود الصفة بنفسها في ذلك الموضع او في ظرف آخر كالانقاص بالصفة بالفرق بينهما

زيدا بالعمى فانما تسمى تحقق السمار وزيدا في الخارج على وجه يصح استلزام الفوقية والعمى عنهما الوجود الفوقية والعمى بنفسهما
 في الخارج اذ في الذم ان الوجود لا اختراعات بانفسها في الخارج والضرورة شاذ بان وجوده في الازمان العالية والسفلية
 لغو في انصاف موصوفاتها بانعم يجب وجود الصفات الاختراعية بوجودها شبيهها في ظرف الانصاف والاصار اختراعية فظرف
 الانصاف عبارة عن لفظ الذي يحكي عنه ثبوت الصفة للموصوف سوار كان بانضمام الصفة الى الموصوف في ذلك الطرف
 لو يكون الموصوف في ذلك الطرف معني الان ينتزع عنه الصفة فظرف الانصاف كسهم بالسواء هو الخارج لانه الذي يحكي عنه
 يكون كسهم سوو كذا لظرف انصاف السمار بالفوقية وزيدا بالعمى هو الخارج لانه الذي يحكي عنه بان السمار فوق وزيدا بالعمى في ظرف
 الانصاف المفهوم بالموضوعية والمحمولية مثلا هو الذين لان المفهوم خبر وجوده والذم في مصداق لهما معنى كون الخارج اذ لا
 ظرفا للانصاف هذان يكون وجود الموصوف في احد هما مشار لصحة استلزام ذلك الانصاف منه يعني ان يكون المحكي
 عنه بالاتصاف ومصدرا له موجودا في احد هما وليس معنى كون الخارج ظرفا للانصاف ان يكون معنى الانصاف الذي هو من
 المعاني اشبهية الاعتبارية موجودا بنفسه في الخارج وبذا ما حقه السيد المحقق والمحقق الدواني ومن شايه من الفرق بين
 كون الخارج ظرف نفس له شبهة كالانصاف والثبوت وغيرهما وبين كونه ظرف ثبوت له شبهة وبذا مشقة وهو حقه في صاحب
 الاتفاق لمعين فسلك على القول بسلكا آخر وقال الانصاف يعني ليس الا على ضربين الضماني ويعبر عنه بثبوت الصفة للموصوف
 في الاعيان كثبوت البياض للسم واستزاعي ويعبر عنه بثبوت الصفة للموصوف بحسب الاعيان كثبوت الفوقية والعمى للسمار
 وزيدا لكن المحكي عنه ومطابق الحكم انما هو وجود الموصوف في الاعيان فان الخارج في الاول ظرف الثبوت ودعاه في الثاني
 جهة الانصاف ومطابقه وما فيها سائس باره والمرجع الى كون الخارج ظرف تحقق الموصوف من حيث هو موصوف وعلى
 ذلك يقاس حال الاتصاف بحسب اتحاد الوجودات بما يستقر عرش التحقيق ومستوى سر ملكية والما تخرج به مبطل من متاخرة
 المقتضى لا اتباع المشائية من الفرق بين كون الخارج ظرف نفس له شبهة كالانصاف والثبوت وغيرهما بين كون الخارج
 ظرف ثبوت له شبهة وكذلك حال الذين قالوا المصير فيه على ما تلي عليك اما محجة لا تؤول الى درجة اما تعرف ان معنى الوجود
 ليس الا وجود نفس اشئ في الاعيان اذ في الازمان انتهى ونجد عجب لاننا قد اختلف بان الخارج في الضرب الاول
 من الانصاف يعني ظرف الثبوت ودعاه فاما ان يقول بان الخارج بينا كظرف لعم وذلك لانصاف وذلك الثبوت
 فهو صريح البطلان اذ الثبوت والانصاف من المعاني له شبهة الاختراعية يستحيل وجوده في الاعيان ولو انك لم تبطل لعم
 في الخارج لزم مفاسد لا تحصى واما ان يقول بان الخارج بينا كظرف نفس له شبهة والانصاف لا ظرف وجوده فقد
 انقلب يرح اللامة ورجع الحق الى مركزه ووسطه فراجع الى تبليغ وبان المحقق المصداق بالحق عن علي عليه السلام ثم في قوله لعم

ان كون الخارج ظرف تحقق الموصوف بما هو موصوف بالفرق بين كون الخارج ظرف نفس مرومين كونه ظرف وجود
 ذلك الامر ان الخارج اما ان يكون ظرف نفس تحقق الموصوف لا يكون ظرف الوجود وتحققه فهذا هو الفرق المذكور الذي يتجلى
 المقلدون او يكون الخارج ظرف الوجود وتحقق الموصوف فيلزم ان يكون التحقق الذي يترتب من الاسوال انشائية موجودة في الخارج
 ثم فان كان الخارج ظرف الوجود وتحققه كان ظرف الوجود وجوده وتحققه الوجود واللازم ان يكون ظرف النفس الوجود ولا يكون ظرف الوجود الوجود
 وبما استلزمه عقلا الذي هو وجهه فيلزم ترتب وجودات غير متساوية موجودة في الخارج وباطلها لا محذور من جهة التي انكر
 عليها ولا سبيل الى التخلص التي فرغ اليها فقد مثل عرش تحقيقه وانقضى سر حكمه اما لعدة حدود في الازراء بالاجابة الغضا فمن
 جهته بقدر الحق والبلد بعد من قال لا يخالج بطل الراسي تصدعه به انهم على الالاس لا ترحم على اكله به ولا مرجع الى
 تفصيل ما كان فيه فقد دل من الالاس ان الالصفات الالضامى في ظرف ليست على تحقق الكاشيتين في ذلك النظم الالصفات
 الانشائية في ظرف الالاستدعى الالصفات الموصوف في ذلك النظم المصحح لا تتراع الصفة عنه فيكون الصفة تحقق تتبع بعين
 تحقق موصوفه والالتحق الصفة بنفسها في ذلك النظم او في ظرف آخر فلفظ في ذلك الالصفات فالصفات زيد بالعمى في الخارج
 انما هو لان زيد في الخارج موجودا انه صمم لان تترتب عنه العمى لا لان العمى موجود في الخارج بوجوده غير وجود زيد او في زمن
 من الزمان بوجوده غير وجوده اذ لا علاقة بوجود العمى بوجود زيد بالصفات زيد بالعمى وبما مع غاية ظهوره
 يخفى على القاصرين شبهات تعتبر في ذلك فنبها ما عرض للصد المعاصر للتحقق الدواني من ان الشبوت نسبة بين
 اثباته واثباته فلا يكون به وبها ضرورة ان نسبة فرع لظرفها وانت تعلم انه ليس معنى ظرف الالصفات ظرف وجوده
 التي هي الالصفات بل معناها ظرف مصداق الالصفات فليس معنى كون الخارج ظرف الالصفات كون الخارج ظرف وجوده
 حتى يلزم تحقق ظرف في الخارج بل معناه ان ظرف مصداق ومصادق ليس به حتى يتلزم تحققه في الخارج تحقق الكاشيتين فيه
 بل انما يستلزم تحقق المصادق وهو الموصوف وقد مر ذلك انفا ومنها ان الشئ وبغيره غير ما صرحوا بان ما لا يكون
 موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا بشئ فيجب ان يكون الصفة في الالصفات الانشائية موجودة في نفسها وبالحجاب
 ان القدر الضروري ان لا يكون الصفة لاشياء محض الا ان يكون موجودا بنفسها او كيفي وجودا مطلقا ولو بالمتبع بتحقيقه
 انما اعلموا ولم يفرض علينا الايمان بما بين فتي الشارح والتحصيل وان لم يساعدوا العقل لم يعاضدوا اليه وان الدليل فان كان
 مراد الشئ واثباته انه لا بد من وجوده الصفة مطلقا ولو بالعرض فحق متبع وان كان مراد به انه لا بد من وجوده الصفة بالذات بطل
 لا يمتنع وانما قد تم صحتها لا في الامتناع بل في تحقق الدواني من ان وجوده الصفة في ظرف الالصفات الانشائية وان لم يكن كغيره
 لكن مطلق وجوده الصفة في ظرف ما ضروري وحمل كلام الشارح على ذلك فحق بطل لما عرفت انفا من ان وجوده الصفة في ظرف

بما هو موصوف بالفرق بين كون الخارج ظرف نفس مرومين كونه ظرف وجود

انزل في الانصاف كما لا يخفى ومن الانصاف في هذا المقام ما قال الصمد الشيرازي في الاسماء معتبرا على ما اقتضاه من ان
 الحق ان الانصاف نسبة بين شيئين متغايرين بحسب الوجود في ظرف الانصاف فان الحكم بوجود احد الطرفين دون الآخر في ظرف
 الذي يكون الانصاف فيه محكم نعم الاشياء متساوية في الوجودية وكل منها بخاص من الوجود وليس للاخر منها تفكك بصفة
 الصفات مرتبة من الوجودية ترتب عليها آثار متعقبة بها حتى الانصافيات واعدام الملكات القوي والاستعدادات فان لها
 حظوظا ضعيفة من الوجود والتفصيل لا يمكن الانصاف بها الا عند وجود الموصوفات بها والافرق في ذلك بين صفة وصفة
 ان لم يباين اذ لم يكن موجودا للجسم وجودا عينيا يكون موجودا بغيره ويحصل له الخارجى لا يمكن وصفه بحجم بانه ابيض وصفه
 مطابقا لما في نفس الامر فذلك حكم الانصاف الحيوان يكونه اعمى والانصاف السمار كونه فوق الارض وغيره ما وقع في
 حسب ما يلح العين كالشفا للشيخ والتفصيل لم يعمد عليه من ان البصفة كانت معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا
 شيء فان المعدوم في نفسه يتقبل الوجود بشئ الى آخر ما ذكرنا فلا يوجب نقصا عليه لانصاف الاشياء بالانصافيات الاعدام
 والقوي لما وصفتها بانها ضمن الوجود ضعيفا بوضوح شرط انصاف موصوفات بها وبان مرتبة وجودها سلبت بغيرها
 عن الانصاف بها وبما كان خطأ الصفة من الوجود اقوى واكد من خطأ الموصوفات بها من ذلك كما في انصاف الهوى الى الله
 بالصورة الجمعية والطبيعية بل المادة بالصورة كما ستقف عليه في باب انشاء الله تعالى فاعتبار الوجود في جانب الموصوف
 وعن البصفة ليس له وجوب بل لا صلح ليعكس الامر في قيمة بحيث يشترط وجود واحد الطرفين في الانصاف بان يقول معنى
 الانصاف في كل ظرف هو كون البصفة بحيث يكون نحوه وجودا فيه فشاء الحكم بها على الموصوف اعم من ان يكون بانصافها به
 او بغيره منها ثم يدعى بعد هذا التعميم والتقرير انه لا شك ان هذا المعنى يستلزم وجود البصفة في ظرف الانصاف وان الموصوف
 يتجه لبيان الذي ذكره متحقق ان الفرق بين طرفي الانصاف في الثبوت وعدمه تخفيف من القول لا بزيادة وتبديلي
 كما طرأت لتعلم ان كل ما ذكره جزاف وجب ليس تحت معنى فضلا عن ان يكون له جدوى لان القول بوجود صفات
 لا يتصوره في ظرف الانصاف بل القول بالانصاف الانشراعى لان البصفة اذا كانت موجودة في ظرف الانصاف بوجودها
 وجودا الموصوف فانما ان تكون قائمة بالموصوف فتكون بصفة اليه فيكون الانصاف بها انصافا كما كان الانصاف بسائر الصفات
 الانصافية او لانها ما ان تكون قائمة بنفسها فتكون جبرها فلا تكون صفة او قائمة بشئ اخر غير الموصوف فلا يكون ما فرغ من
 بها موصوفها بل يكون الموصوف به ذلك الشيء الاخر الذي قامت به تلك الصفة فان كانت تلك الصفة قائمة به لوجود
 غير وجوده فتكون بصفة اليه كانت قائمة به بالقيام الاخرى فلا يكون لتلك الصفة وجود في ظرف الانصاف بغير ذلك
 الى ما اقتضاه وما قوله الانصاف نسبة بين شيئين متغايرين بحسب الوجود في ظرف الانصاف فمضى الانصاف الانصاف

سلم ان يكون فيه الموصوف، الصفة موجودين بوجودين متغايرين في ظرف الانقسام في الانقسام لا تنزعي ممل بطل كيف
 ولو كان كذلك لم يكن الانقسام انتراعيا لان وجود احد الطرفين دون الاخر في ظرف الانقسام لا تنزعي اعمى ضروري و
 اما تجزئته ان يكون الانصافيات واعلام الملكات غير باس انتراعيات وجود ودار وجود موصوفا تبا في ظرف الانقسام
 فضرر من يكون ان يكون الانصافيات اعدام الملكات وغير باس انتراعيات اعمى يتحقق بها موصوفا تبا في الخارج
 كما الفوقية والعمى والادوية البسوة وجود في الخارج ودار وجودات موصوفا تبا وان كان في النعمن الوجه وضعيف الزمت مقام
 يتحقق قد اشترانا في بندها في بحث جعل ما ذكره القائل من ان وجود الصفة قد يكون اقوى من وجود الموصوف كما في
 انقسام المواد بالصور ان صحت فانما يتحقق في الانقسام الانضمامي دون الانقسام الانتراعي الذي في الكلام وانقسام المواد
 بالصور انضمامي لا تنزعي كما حقق في مقامه اما ما يبيده الا باطيل بما في الشفاء والتحصيل فقد نهى ان لا يستحق
 لتقويع الانضمام بالانضمام واما تجزئته وان يعكس الامر ان يقال معنى الانقسام في كل ظرف هو كون الصفة بحيث
 يكون نحو وجود باقية فشارك الحكم بها على الموصوف اعم من ان يكون بانضمامها او بانتراعها فغرضنا ان لا يصحك منها الصفة
 فان الموجود في ظرف الانقسام الانتراعي هو الموصوف اما الصفة فلا وجود لها في ذلك نظرا لا اجتماع ان موصوفا موجودا
 فيها فبطل وجود الصفة مصداقا لانقسام الانتراعي خرج عن دائرة العقل وعجب من ذلك تجزئته ان يكون الموصوف
 منتزعا عن الصفة وقد سبق الى ذلك التجزئة الصادرة في فعل فشارك الاتفاق في هذا العلم هو الاتفاق في المنتزاع والاسم
 ومنها اذ لم يكن الفوقية مثلا موجودة في الخارج لم يصدق قرن الفوقية ثابته للسماء في الخارج فارجية الانتزاع موصوفا
 فيصير لم يست الفوقية ثابته للسماء في الخارج فلا يصدق السماء متصفة بالفوقية في الخارج حيث اجاب عنه صاحب الفوق
 المبين بان الفوقية مثلا لما كانت معدومة في الاعيان لم يصح عقد قضية خارجية هي موضوعها فذلك صدق لم يست
 الفوقية ثابته للسماء في الخارج فارجية وذلك لا ينافي كون السماء المتحققة في الاعيان بحيث يصح للعقل الحكاية عن مالها
 في الاعيان بالفوقية لمنتزعة منها بحسب ذلك الاعتبار لا يذللها الضرب من ثبوت الصفة للموصوف في الاعيان بحسب
 حال الموصوف في الاعيان ان لم يكن من ضرب ثبوت الصفة للموصوف في الاعيان بمسجل الصفة في الاعيان فان الامر غير متلازم في الاعيان
 لم يخرج من الصفة للموصوف لمنتزعة من حال الصفة في الاعيان فيجب ان يكون الصفة ليس من خارج من اجل الموصوف في الاعيان ولمنتزعة من حاله
 الصفة في الاعيان هو الانقسام الانضمامي في الاعيان فاذا انقسام بين السماء فوق الارض والسماء متصفة بالفوقية
 في الاعيان فارجية على ان يكون موضوعها السماء وبين لم يست الفوقية ثابته للسماء في الاعيان فارجية على ان يكون
 موضوعها الفوقية لعدم صدق لم يست الفوقية ثابته للسماء في الخارج على ان موضوعها الفوقية فارجية وذو هنية مطلقا

ارم ان يجذب اليه السام فوق الارض في الخارج فارجية لان الصان السام بالفوقية في الخارج وثبوت الفوقية لها في
 الاعيان انما يتحقق في الذهن بحسب حال السام في الوجود والعين وذلك احد ضروري الاتصاف الخارجى فالحق تحقيق الفوقية
 في الازمان ولم يوجد ثبوتها للسام في الازمان بحسب وجود السام في الاعيان لم يصدق الحكم بان الاتصاف السام بالفوقية
 الاتصاف خارجى انتهى وهذا ما خذ عن كلام المحقق الدواني في احاشية القدمة حيث قال فان قلت الوصف ثابت
 للغير في الخارج فهو موصوف بالثبوت للغير فيكون موجودا فيه قلت الخارج بهنا طرف للثبوت الذي هو المحمول لا لاقتضا
 فان الاتصاف بذلك للثبوت انما هو في الذهن انتهى لعني ان القضية القائمة الوصف ثابت للغير في الخارج ليست قضية
 خارجية بل قضية ذهنية موضوعها الوصف ومحولها ثابت للغير في الخارج والوصف انما يتصف بهذا المحمول في الذهن
 والخارج في نوده القضية قيد المحمول لا طرف للثبوت فان ثبوت هذا المحمول انما هو في الذهن وان جعل الخارج في هذه القضية
 ظل قال الاتصاف اخذت القضية خارجية في كاذبه وكذا بها لا يستلزم كذب قضية خارجية موضوعها الموصوف ومحولها
 ذلك الوصف والاتصاف بذلك الوصف فكذب القضية القائمة الفوقية ثابتة للسام في الخارج خارجة لا يستلزم كذب
 قولنا السام فوق او متصفه بالفوقية في الخارج على انفسه صاحب فن ايسر ثم في كلامه جوده من اكمل الاول انه اعترف
 بان كون السام المستحق في الاعيان بحيث يصح للعقل الحكاية عن حالها في الاعيان بالفوقية المستثناة منها ضرب من
 ثبوت الصفة للموصوف في الاعيان بحسب حال الموصوف في الاعيان فاذا اثبت هذا الضرب من الثبوت لصفته
 غلبة القضية قبل الفوقية ثابتة للسام بهذا الضرب من الثبوت صدقت هذه القضية خارجية فلا بد من وجود موضوعها
 في الخارج فها هو الاشكال تبقي فان هذا الضرب من الثبوت ثابت للصفة في نفس الامر والا كان اخرها فلا بد من ثبوت
 اثبت له في المعنى الثاني ان الارتباط بين الموصوف والصفة اذا ثبت بالموصوف سمي اتصافا واذا ثبت به الصفة سمي
 ثبوتها فلا فرق بحسب المعنى حين قولنا السام متصفه بالفوقية في الاعيان خارجية وبين قولنا الفوقية ثابتة للسام في الاعيان
 خارجية فلا معنى لقوله فاذا الاتصاف بل قوله على ان يكون موضوع الفوقية الثالث لان قوله فالحق تحقيق الفوقية في الازمان
 ولم يوجد ثبوتها للسام في الازمان بحسب وجود السام في الاعيان لم يصدق الحكم بان الاتصاف السام بالفوقية الاتصاف خارج
 في غاية السخافة ان تحقق الفوقية في الازمان وجود ثبوتها للسام في الازمان لغوى اتصاف السام بالفوقية في الخارج
 كما نهينا عليه فيما سبق است اقول كما قيل انما يعلم قطعا ان السام متصفه بالفوقية ولو ان لغت الازمان حتى يرد عليه انه
 لو لغت الازمان العلية يرفع السام والفوقية وسائر الاشياء الازمان العلية علل لها وقد اجاب الشايج في
 بحث التمسك ليقا من بطل الشبهة بان الايجاب انما يستدعى وجود المنوع اعلم ان ان يكون ثبوتها بغير انشاء الفوقية

وان لم يكن موجودة بنفسها فهي موجودة بنشأ انشراحها بقولنا العنوقية ثابتة للسما في الخارج لصدق خارجية واور وعليه بعض المشرع
 بان نشأ المشرع العنوقية سايين لها وجودا ميان من موضوع الموجبة لا يكفي لصدقها وان كان لموضوعها علاقة مع ذلك السايين
 ولذا حكمه يحصل الاشارة بنفسها في الذهن ولم يجر وادوجودها بها كافي في صدق موجبات موضوعاتها وذوات الاشياء
 وان كان للاشياء علاقة بخصوسية معها وانما باب ان القضية الانشراحيات بناسية بها والاشجاءات الخارجية الواقيةتها
 لتصدق على الانشراحيات من اجل تلك الواقيةة وهي متحدة بالعرض ووجودا مع مناسية بها ولذا انشراح عنها وان
 العلاقة لا توجد بين الاشياء وذواتها بناسية بها ووجودا ولذا لا يكفي وجود الاشياء لصدق الاحكام الاشجائية على ذواتها
 وسيا في كلام في المشرع والمثال يتعلق بهذا المثال انشراحه للتعامل والقول الفصل في جواب الشبهة ان ان
 بقولنا العنوقية ثابتة للسما في الخارج ان العنوقية بنفسها ثابتة في الاعيان منضمة الى السمار فهذا القضية خارجية
 كاذبة ولا يلزم من كذبها كذب قول السمار فوق وتصفة بالعنوقية في الخارج خارجية لان مصداقها وبالسما لمصحح لان
 يشترع منها العنوقية موجودة في الخارج بخلاف قول العنوقية ثابتة للسما في الخارج على هذا التقدير اذ مصداقها على
 هذا التقدير هي العنوقية الموجودة في الخارج المنضمة الى السمار وبغير متحقق في الخارج وان اريد به ان العنوقية ثابتة
 للسما بحسب الالمان في الاعيان فانها تصح انشراحها فهذا القضية خارجية صادقة وكفي لصدقها خارجية ووجودها
 في الخارج بالعرض بنشأ انشراحها اذ هذه القضية حكاية عرض وجودا بالعرض بوجود مثله واذا اشار الى هذا الكلام المحقق في
 احاشية القديس حيث قال فالتفت فيكون الحكم ثبوت المستمرات لموضوعاتها كاذبا لما يستلزم ان لا ثبوت لها
 انما يلزم كذبه اذا كان حكم ثبوتها ثبوت الاعراض لمرالبها اذ كان المراد بثبوتها بها كونه بنشأ منضمة منها الضرب من
 التحليل او بطلان الشامل فلا انتهى ثم يثبتنا اشكال عوليم هو ان من الانشراحيات ما يشترع عن بعض الموجودات
 في حال دون حال كالقيام والنعوذ فان زيدا مثلا يشترع عنه النعوذ والقيام وقد لا يشترعان عنه فان كان يكون
 للقيام مثلا ووجود في الخارج وادوجوده موصوفيا فادوجود الانشراحيات بالذات في الخارج وبوظائف ما تقر ولا يكون
 كذا بل يكون مشترعا فمتشرا انشراحه انفس ذات الموصوف من دون امرائه فليعلم ان يكون نفس في ذاته ضحية لاد
 القيام مادامت متفردة وبوصيغ البطلان او ذاته مع امرائه فذلك الامر لا اذ اما صفة مستغنية فيكون القيام علمه عن
 تلك الصفة المنضمة على ان تلك الصفة اما من بقوله من المقولات النسبية فيكون هي اليف انشراحيه او من مقولة
 اخرى فالقول بها خلاف بجهة العقل اذ البهية قاضية بالذات لا يوجد في حال قيام زيد مثلا صفة منضمة هي متشرا
 انشراح القيام اوصفة مشترعة فالظاهر في متشرا انشراحها محالة فتشترى الى نفس ذات الموصوف في بطلان بطلان

الاول اولى من صفته فيبطل جطلان الشق الثاني وهذه الاشكال قد استصعبه مولانا الشيخ الامام الاعلى استاذنا في كل
 العلم الائمة الاجل مولانا نظام الدين الملقب بروج الصدور وفاضلنا فتوح في حاشيته كحاشية القديمة فقال
 ما حاصله ان اجواب لا يخلو عن صعوبة ويمكن وجهين الاول ان لا يتزم ان يكون شئ متحالي الوجود مع آخر ثم يزول الاتحاد
 ثم تحيد ثم يزول وبذلك لا يتزم صعب الثاني ان المحولات الاضافية قد يكون مبادئ انشراحها نفس ذات الموضوع مع انشراحها
 الى امر اخر كالعالية بالكمالات في الواجب سبحانه وقد يكون نفسها كالعالية امد تعالى لذاته المقدسة وقد يكون هي بقيام
 صفته بها في الخارج او الذين نقولنا زيد قريبا من عرفان كونه في الخفية لمخصوص مع كون عمر في آخره من انشراح
 القرب على ان يعلم ان مقولة الالين من الموجودات هذا خلاصة كلامه الشريف ولعل بتحقيق المقام ان الانشراحيات
 سواء كانت عدمية او وجودية على انشراحها فمشار انشراحه نفس الحقيقة كما لا وجود للتشخص والامتياز ولو اذم المبدء على
 التحقيق ولا اشكال في التزام كون مشار هذا النوع من الانشراحيات نفس الحقيقة بل ازم اصاله ومنها ليس نفس ذات
 الموصوف مصححة لانشراحه هذا النوع من الانشراحيات بعضها من مقولة الوضع كالقيام والقعود وبعضها من باب الانشراح
 كالابدية والبنوة وبعضها من ابواب افرو هذا النحو لا يمكن في صحة انشراحه نفس ذات الموصوف بل ازم اصاله عليها والا كانت
 مصححة لانشراحه ما دامت متفرقة فمشار انشراحه هذا القسم من الانشراحيات قد يكون ذات الموصوف مع صفته مستقيمة
 كما لا سودية فانها صفة انشراعية فمشار انشراحها ذات موصوفها مع السواد وقد يكون ذات الموصوف مع امرين لها
 فذلك يكون مشار انشراح بعض الانشراحيات ذات الموصوف بالمقابلة الى امرين فقط كالان فانه نسبة الجسم الى مكانه
 فبذلك يخرج من الجسم سطح الجسم المحيط به قد يكون مشار انشراح بعضها ذات الموصوف بالمقابلة الى امرين مع ملاحظة صفته
 انشراعية اخرى كالنوعية مثلا فان مشار انشراحها ذات السمار بالمقابلة الى الارض مع ملاحظة نسبة احواله احوالها و
 مشار انشراحه الا حاطة واما باها ذات الجسم المحيط ذات الجسم المحاط الموجودان في جزئها المخصوص لا غير ذلك فمشار قرب
 زيد من عمر مثلا ذات زيد المتخيرة في جزئ خاص مع ذات عمر المتخيرة في جزئ خاص آخر او المتخيرة فمشار انشراحه هو الجسم بالمقابلة
 الى الجسم اذا كان زيد مثلا قريبا من عمر ثم صار بعيدا لم يبق ذلك التحيز الخاص لزيد او عمر بل حصل لهما جميعا والكل هما جيز
 آخر فيكون زيد وعمر الكائنان في بدن التحيزين كالحاصلين فتساكن لانشراحه المبادعة وكل واحد منهما مع جيزه واصل
 فمشار لانشراحه بعده عن الآخر وقد يكون مشار انشراح بعضها ذات الموصوف المنطوية على اجزاء متصفة بصفات
 انضمامية او انشراعية كالبنية مثلا فان مشار انشراحها عن الجسم ذات المنطوية على اجزاء متصفة بعضها بلون بعضها بالون
 آخر كالقيام فان مشار انشراحه ذات زيد مع ذوات اجزائه المتصفة بنسب مخصوصة ومشار انشراحه تلك المنسب

ذواتها مع احيازها الخاصة وكذلك الحال في القعود وقد يكون منشا انشراغ بعض من الانشراغيات ذات الموصوف مع
 انتفاضة عندها كما لعمى الكلام في المثلثة الجزئية لتحويل بلاط على كل حال ان منشا انشراغ هذا القسم ليس هو نفس ذات
 الموصوف بل امرزائد اصلا بل منشا انشراغها مع امرزائد وذلك الامر الزائد بالآخرة قد يكون منصفه منصفته وقد يكون
 سياتا فزيد الزائد بين الصفة المنفصلة وبين الصفة المشتركة مطلقا كما وقع في تقرير الاشكال غير حاصر فانه في الاعضال
 مما يشترط ان يكون مقولة الالين من الموجودات الخارجية فهو تسليم للاشكال وليس جوا بعبارة على انه لا تجاس
 على هذا الاستدلال فانه خلاف حكم الفطرة ومع ذلك لا يخفى هذا الاستدلال كيف والانشراغيات
 التي يشكل بها ليست منحصرة في مقولة الالين بل سائر الانشراغيات التي هي من المقولات النسبية وغير باقية بها
 الاشكال فلا يعني التزم كون مقولة الالين من الموجودات الخارجية شيئا واما التزم ان يكون شئ متحد في الوجود مع آخر
 ثم يزول الاتحاد ثم يتجدد ثم يزول فالتحقيق فيه ان الانشراغيات مطلقا ليست موجودة بالذات في ظرف الانقسام بها و
 الا كانت منصفته الى الموصوف وانما الوجود بالذات ناشئ انشراغها موصوفا بها لكن وجود موصوفا بها متباسب اليها بالعرض
 فاذ كان شئ كزيد مثلا يصح ان انشراغ صفة مشتركة كالقيام مثلا كانت الصفة موجودة بوجوده بالعرض ومتحدة معه في الوجود
 اتحادا بالعرض ثم اذا صار بحيث لا يصح عنه انشراغ القيام لا يكون وجوده منتسبا الى القيام اصلا لا بالذات ولا بالعرض
 ولا يكون الصفة متحدة معه اصلا لا بالذات ولا بالعرض ثم اذا صار بحيث يصح عنه انشراغ القيام صار وجوده منتسبا الى صفة
 القيام فصار متحد معه في الوجود بالعرض فلا صعوبة في التزم ان يكون شئ متحد مع شئ في الوجود ثم يزول الاتحاد ثم
 يتجدد ثم يزول على النحو الذي ذكرنا لان هذا التزم لا يدفع الاشكال لان الكلام متناقض في منشا الاتحاد فكان منشاره
 نفس ذات الموصوف فذا معنى لزواله واستلزامه وان كان منشاره امرزائدا على ذاته جري الكلام فيه بل هو منضم او منشرح
 آخر المقرير واما اذا اراد بالاتحاد والاتحاد بالذات فلا يساغ لفيما نحن فيه ولا مجال لذلك لان التزم في صورة الاتحاد بالذات و
 من بجانب ما وقع عن بعض الشرح من ان الاوصاف الانشراغية التي لا يكون منشا انشراغها انشراغيات موصوفا بها تكون
 منتزعة بالنظر الى الوصف المنضم كما انشراغ الفوقية من السهل بواسطة الوضع الخاص كما انشراغ القيام والقعود من زيد
 بواسطة الوضع الخاص فالجواب عنه بهذا ذلك الوصف المنضم الموجود بالوجود الخاص مع وجود الفلك في الاول ووجوده في
 الثاني انتهى وانت تعلم ان الوضع الخاص ليس صفة منصفته بل هو نفسه من الانشراغيات والقيام والقعود عبارة عن
 نفس الوضع الخاص لان الوضع الخاص من الصفات الانضمامية والقيام والقعود منتزعا عنه على انه لا يخفى التزم
 كون الوضع صفة انضمامية لجرى ان الكلام في سائر المقولات النسبية فتأمل جدا فان المقام دقيق وبالتأمل الغائر

حقيق والكلام وان ادى الى التطويل لكن بذات تفصيل لا يخلو عن التحصيل ما ذكره فرغنا عن تحقيق امر الانقسام فان لنا
 نفيس في تحقيق ظرف الانقسام بالوجود وشيئية والوجوب الاسكان فتفصيل الكلام في ذلك في ثلثة مباحث اسمها الاول
 في تحقيق ظرف الانقسام بالوجود وشيئية علم ان الوجود وشيئية متساو وقان فبعد استيفاء الكلام في ظرف الانقسام بالوجود
 لا يبقى كلام مستأنف في ظرف الانقسام بشيئية فنقول قد عرفت فيما سبق ان الوجود ليس صفة منسمة الى شئ بل هو
 نفس الصيرورة والوجودية فهو من الانشراعات المستزعة عن نفس المهيئة المستقرة في الاعيان او الازمان فمصدق
 انشراعه هو مصداق الانقسام في وجود الذات المستقرة في العين او في الزمن فالوجود المطلق مصداق نفس الذات المستقرة
 مطلقا فنظف الانقسام بنفس الامر والوجود الخارجى مصداق نفس الذات المستقرة في الخارج فنظف الانقسام بهو الخارج
 والوجود له معنى مصداق نفس الذات المستقرة في الزمن فنظف الانقسام بهو الزمن ونظف الانقسام عبارة عن النظف
 الذي فيه مصداق الانقسام والعنصرية المنعقدة بالاول حقيقة وبالثاني خارجية وبالثالث ذهنية فلهذا هو الحق فالحكم يكون
 ظرف الانقسام بالوجود مطلقا بهو الزمن كما وقع من اشراج جريا منه على ما ذكر في تهليل لصاحب الافق المين باطل
 وما نحن به التوزيع ونقص او لا ما ينشأ من اقاويل الاصحاب في هذا الباب ثم نطالع ثم نمين ما هو الحق والصواب
 فاعلم ان لهم في ظرف الانقسام بالوجود واقول شتى الاول ما افاده السيد المحقق قدس الله سره والشراف في حواشي التخرية
 قال اذ قلنا زيد موجود في الخارج مثلا فنقولنا في الخارج ان تيسر الى زيد كان ظرفا لوجوده وان قيس الى وجوده كان
 ظرفا لنفسه لوجوده ثم ان الموجود في الخارج بلا ريب هو ما كان الخارج ظرفا لوجوده كزيد وما الذي وقع الخارج ظرفا لنفسه
 فلا يحكم بكونه من الموجودات الخارجية فان ما قلنا لا يشك في ان زيد موجود في الخارج بخلاف ان وجوده موجود في الخارج
 كما لا يشك فيه فوقع الخارج ظرفا لنفسه شئ لا يستلزم وقوعه ظرفا لوجوده ذلك المعنى الا ترى ان قولك زيد متصف في الخارج
 باسودا صادق قطعاً وقد وقع الخارج بهناظر فنفس الانقسام ان قولك انقسام زيد باسودا موجود في الخارج ليس
 بصادق كيف والسلوك الغريب الى لا وجود لها في الخارج بلا اشتباه يقع الخارج ظرفا لها لانقسامها بالوجود بانهاية اذ
 في الخارج ثبت لها في نفس الامر الكون في الخارج على ان يكون الخارج ظرفا لنفسه الكون ولا يجوز ان يقال ثبت لها
 في الخارج الكون على ان يكون الخارج ظرفا لثبوت الكون لها وذلك لان ثبوت شئ لاخر في الخارج بمعنى انقسامها
 به في الخارج وان لم يقتض وجود ذلك شئ في الخارج لجواز انقسام الموجودات الخارجية في الخارج بالامر العدمية لكنه
 يقتضى وجود ذلك لاخر بهية فان الشئ ما لم يثبت في الخارج اولاً لم تصور انقسامه فيه مفهوم سواء كان وجوده باوعدى
 فلا يكون الكون ثابتاً في الخارج للماهية لكانت قبل ثبوتها ثابتة في مكان لها قبل قيام الكون بها في الخارج كون

فيه هو باطل ما يقال من ان قيام كل صفة في الخارج بموصوفها فرع على وجود موصوفها فيه سوى الوجود ليس بشئ اذ لا يثبت
لا يفرق في ذلك بين صفة وصفة نعم يشهد بان قيام الوجود بموصوفه لا يجوز ان يتوقف على وجوده فوجب ان لا يكون
قياسه خارجيا على تخويله بلباوض الجسم فما يقال من ان لم يثبت للماهية في الخارج الكونيات عاينة في الخارج عن الكون فلا تكون موجودة فيه
مرددة بانها وان لم يثبت لها في الخارج كونها لكن ثبت لها في نفسها الكون الخارجي فتكون موجودة في الخارج اذ الوجود الخارجي يكون الخارج ظرفا لوجوده
لا يمتنع في ذلك ان يكون ظرفا لوجوده حتى يكون وجوده موجودا خارجيا ولا ان يكون ظرفا لانتفاءه بالوجود وليد مكنون
الموصوف ثابته في قبل الانتفاء به هذا كلامه بشرطين لمخصو لا يذهب عليك ان ما افاد من الفرق بين كون الخارج
ظرفا لنفس شئ وبين كونه ظرفا لوجوده وان الخارج ظرف لوجوده لا الوجود وجوده انما يحصل ان الخارج يكون ظرفا لمخصو
وجوده مثلا اعني ما يحكي عنه لوجوده في ذات زيد ولا يكون ظرفا لما يحكي عنه لوجوده وجوده وان يكون ظرفا لمصدق انتفاء
الجسم بالسواد مثلا لمصدق وجوده انتفاءه به لان مصداق وجوده في ذاته الموجودة في الخارج ومصداق وجوده وجود
هو مفهوم وجوده المصدق الذي لا يستلزم الذي لا وجود له في الخارج ومصداق انتفاء الجسم بالسواد ذات الجسم الى السواد
المتحققة في الخارج ومصداق وجوده الانتفاء معناه النسبي الذي لا يتحقق الا في الذي لا يمتنع بالجملة مآل كون الخارج
ظرفا للانتفاء الثبوت الى كونه ظرفا للمحكي عنه بالانتفاء والثبوت لا غير كما عرفت فيما سبق فالمهية اذا وجدت
في الخارج يكون الخارج ظرفا للانتفاء بالوجود كما ان ظرف لنفس وجوده لا بمعنى كونه ظرف لنفس وجوده هو كونه ظرفا لمصدق
وجوده اعني نفس المهية ومصداق الانتفاء بالوجود اليه بنفس المهية فيكون الخارج ظرفا لنفسه بالانتفاء اليه
فيكون ظرفا لثبوت الوجود للمهية اذ لا فرق بين انتفاء الماهية بالوجود وبين ثبوت الوجود لها بحسب الحقيقة اذ الارتباط
الذي يكون بين الموصوف والصفة اذ انت في الموصوف لشيء انتفاءه واذا انت في الصفة لشيء ثبوتها وما افاد من ان
ثبوت شئ لاخر في الخارج وان لم يقتض ثبوت ذلك الشئ لكنه يقتضي ثبوت الاخر به به فان الشئ ما لم يثبت في الخارج
اولا لم يتصور انتفاءه في مفهوم سوا كان وجوده او عدمه ممتنع بل باطل القدر المستلزم الضروري ان ثبوت شئ لاخر
في الخارج يستلزم ثبوت الاخر المثبت له فان الشئ ما لم يثبت في الخارج لم يتصور انتفاءه في مفهوم وان انتفاء شئ لا
اخر في الخارج يتفرع على ثبوت الاخر فيه به به فان الشئ ما لم يثبت في الخارج اولاً لم يتصور انتفاءه في مفهوم شئ اليه وهذا القدر لا
يجديه لفعالان ثبوت الوجود للمهية والحال في الخارج لكنه ليس فرعا على ثبوت المهية فيه بل مستلزم له لان المعدوم
لا يثبت له الوجود وليس هذا الثبوت انتفاءه مباحثي يكون فرعا على وجوده لمضمم اليه فما افاده لا يستلزم ان لا يكون قيام
الوجود بموصوفه خارجيا وان يستلزم ان لا يكون قيامه بموصوفه خارجيا انتفاءه مباحثي على تخويله بلباوض الجسم على انه قد سجد

قد عرفت بان ظرف ثبوت الوجود للمهية بنفس الامر وما ذكره من لبيان لفظي كون الخارج ظرفا له لقم لدل على لفظي كون
 نفس الامر ظرفا لا لية اذ ثبوت شيء لاخر في نفس الامر لية فرج على ثبوت الاخر فيها عند من يقول بقاعدة الفرض على فرق
 بين الخارج ونفس الامر في هذا الحكم وما افاد في رد قول من زعم ان الوجود ثابت للمهية في الخارج معللا بانها كانت مائة
 فيعين الكون في الخارج فلا يكون موجودة فيه ان اراد به لفظي كون الوجود صفة منصفة الى الماهية في الخارج ممتازة عنها
 كما توهمه اذ عظم لان الماهية وان لم تنضم اليها الوجود في الخارج لكن ثبت لها الوجود في الخارج في حد نفسها بثبوت اشتراعيها فكل
 موجودة في الخارج لان الوجود في الخارج ما يكون به ظرفا لوجود وان لم يكن ظرفا لوجود وجوده حتى يكون وجوده موجودا خارجا
 او ظرفا لا لية بل بالوجود التساقا الضماسيا ليلزم وجوده المنضم اليه قبل الانضمام وان اراد به لفظي كون الاتصال بالوجود خارجا
 مطلقا تيمم لان الماهية ان لم تثبت لها الوجود في الخارج اصلا لا انضماما ولا اشتراعا فلا تثبت لها الوجود الخارج في حد
 نفسها اصلا اذ ثبوت الوجود الخارجى لها في حد ذاتها اما بالاتضمام اليها بالية الا اشتراعا منها فكيف يكون موجودة في الخارج
 على هذا التقدير اذ لم يكن للمهية في الخارج بحيث يصح اشتراعه الوجود عنها فكيف يكون الخارج ظرفا لوجوده باو اذا فرض انها في
 الخارج بحيث يصح ان ينسج عنها الوجود ويكون الخارج ظرفا لوجوده والاتصال بالوجود انا الاتصال بالاشتراعي عبارة عن مبدئية
 صحة الاشتراعي وكون الخارج ظرفا للاتصال عبارة عن كون ظرفا لصداقه كما عرفت فلا معنى لفظي كون ظرفا للاتصال للمهية بالوجود
 مع الاعتراف بكونه ظرفا لوجوده انما ان كلامه قدس سره صريح في ان ظرف ثبوت الوجود والخارجى للماهية بنفس الامر ونفس الامر
 في الخارج والذين فلا يخلو ان يكون ظرف ثبوت الوجود والخارجى للماهية خصوص الوجود والذنبى فلا يصح ان يقال ثبت
 في حد نفسها الكون الخارجى لان الوجود الخارجى على هذا انما ثبت لها في خصوص الملاحظة الذمبية لا في حد نفسها او يكون
 ظرف ثبوت لها هو الخارج فيكون الخارج ظرف ثبوت الوجود والخارجى لها فيكون التساقا بالتساقا خارجيا وان لم يكن الضماسيا
 ثم قدس سره قال بعد هذا الكلام لما كان قيام الوجود بالمابئية وقبواها ايا من حيث هي وندد بحيثية انها تثبت لها في العقل
 قال لا مرجع زيلونه على الماهية في التصور لان الوجود والعينى فالمهية مستفدة في حد نفسها بالوجود والخارجى لا اتصافا موجبا للاتصاف
 في الخارج كما في الصفات بحسب ما سوا بل موجبا للاتصاف في الذنبى ذلك لان العقل لا يقدر على اعتبار الماهية المطلقة
 وجودا في الخارج او لا ثم لية التساقا بالوجود ثانيا فانه اذا اعتبره وجودا في الخارج فقد افاد ما مع الكون فيه وليس له ان يعتبر
 شيئا في الخارج اذ اعتبره التساقا فيه انتهى وقد نقل لرفع منه قدس سره في شرح قول صاحب التجرية وقيا مابئية من حيث
 هي في خبره اذ طبعها في التصور وظاهر كلامه صريح في ان مراده ان الوجود وليس صفة منصفة الى الماهية في الخارج متسا
 عنها فبل بمعنى شتر عن نفس الماهية فلا تمايز فيه وبين الماهية بحسب الخارج كما بين الازد صاف الاتصافية و

بين موصوفاتها بل العقل بضرب من التحليل يشترع الوجود عن الماهية وليس فيها برهني هذه الملاحظة تحقيق قابل هي الماهية
 ومقبول هو الوجود وموصوف هي الماهية وصفة قائمة بها هي الوجود فالوجود انما يكون انما اعطى الماهية متميزة عنها في
 تلك الملاحظة فالملاحظة هي ظرف للاختياز بين الماهية والوجود لانها ظرف للصفات الماهية بالوجود فلا دلالة في هذا الكلام
 على ان ظرف الصفات الماهية بالوجود هو الذهن ففى قوله فالماهية مستغنى في حد نفسها بالوجود الخارجى لا القضاة موجبا
 للاختياز في الخارج كما في الصفات الجسم بالسواد بل موجبا للاختياز في الذهن لصريح بان الماهية مستغنى بالوجود الخارجى في
 حد نفسها لان خصوص الملاحظة الذهنية والكان الاختياز بين الصفة والموصوف انما هو في خصوص الملاحظة الذهنية
 هذا وعرض على هذا الكلام العلامة القشيري اولا بان الماهية من حيث هي هي موجودة في الخارج فجزان ثبت لها امر في
 الخارج ولا يقع في ذلك كون هذه الحثية انما ثبت لها في العقل كما ان الجزى موجود في الخارج وليس له في الخارج
 اعراض موجودة فيه ولا يمنع ذلك من كون الجزى انما ثبت له في العقل ثانيا بان مقتضى لقيام الاعراض بحالها فان
 البياض مثلا ليس قائما بجسم لا يبين بل قيامه بجسم من حيث هو موجودا بحثية انما ثبت له في العقل فليعلم ان
 يكون قيام الاعراض بحالها ذهنيلا خارجيا احاط بالحق الدواني من الاول بانها انكان ثبوت الحثية لها في الذهن
 فالماهية من تلك الحثية لا يكون الا في الذهن ضرورة فثبتت لها من تلك الحثية لا يزيد عليها الا في الذهن والتشيل
 بالخارجي غير مطابق لان الاعراض التي تعرض للجزئيات في الخارج لا تعرض لها من حيث انها جزئية ولوعرضت لها من
 حيث انها جزئية لم تكن عوارض خارجية وعن الثاني بان الجسم لا بشرط البياض فلا بشرط السواد موجود في الخارج بوجهه
 لوجود البياض والسواد سابق على وجودها فهو متصف في تلك المرتبة السابقة بتلك الحثية واما الماهية من حيث
 هي لا بشرط الوجود والعدم فلا توجد في الخارج الا بالوجود والعارض من حيث من تلك الحثية غير موجودة في الخارج قال
 ونقد المقام ان حثية الاطلاق عن العارض انما ثبتت في مرتبة سابقة على ثبوت ذلك لعارض وليس للماهية في الخارج
 مرتبة سابقة على مرتبة وجودها كالحال في الخارج مرتبة سابقة على مرتبة انصافها بالعارض الخارجية فلا يكون حثية الاطلاق
 عن الوجود والعدم ثابتا لها في الخارج بخلاف حثية الاطلاق عن مثل البياض فلا كلام لعل فقد المقام ان مقصود به
 المحقق انكان هو ما ذكرنا من ان الوجود ليس صفة منصفة الى الماهية متميزة عنها في الخارج وان اختياره عن الماهية
 انما هو في لحاظ الذهن فلا غبار عليه ولا ريب في ان الوجود لا يمتاز عن الماهية في الخارج وليس في الخارج الا الماهية ثم
 العقل لا حظها ويشترع عنها الوجود وليس بها بالوجود فالماهية انما تتأخر عن الوجود او الوضوح من حيث هي هي والماهية
 بهذه الحثية انما توجد في الذهن والوجود انما لا حظا له عليها كما في الملاحظة فيكون زيادة الوجود عليها وتجاوزها

في التصور وعلى هذا لا يتوجه ما ورد العلامة القوشجي لان المقصود من هذا الكلام ليس اثبات ان الوجود لا يثبت للمهية
 في الخارج حتى يراد عليه ان الماهية من حيث هي موجودة في الخارج فيجوز ان تثبت لها امر في الخارج اذ لا يلزم من
 وجود الماهية من حيث هي في الخارج ان يكون الوجود صفة متميزة عنها في الخارج ولا سلب النقص بالصفاة لا يفتقر
 لانها متميزة عن وجودها فانه في الخارج فلا يقاس حالها على حال الوجود ولا حال الوجود على حالها والحال مقصود به
 المحقق اثبات ان ظرف عرض الوجود للماهية هو الذهن كحاصل كلامه على هذا الحق الذي ان واشياء فلا شك في ان
 ايراد العلامة القوشجي عليه ايراد لان الوجود ليس صفة منفية الى الماهية فلا يعقل عروضا لشيء لا يعنى صفة انتزاعية
 ونشأ عن امره هي نفس الماهية بل لا زيادة امر عليها وهي الموجودة في الخارج او الذهن وليس في المهية الموجودة في الخارج
 او الذهن امر اخر على نفس الماهية فاسيد المحقق ان ايراد لقيام الوجود بالماهية وقبولها اياه انضمام الوجود الى الماهية
 وكون الماهية منضمها اليها الوجود فبهي ان الوجود ليس صفة منفية اصلا ولا كونها صفة منفية كان انضمامها الى الماهية
 الموجودة ضرورة ان سبق وجودها على انضمامها اليها على انضمامها اليها ضرورة وان اراد به صحة انتزاع الوجود عن المهية وصحة كون
 المهية متشابهة لانتزاعها من ان قيام الوجود بالمهية من حيث هي هي وان المهية من حيث هي هي قابلة بالمعنى المذكور
 للمهية من حيث هي هي عبارة عن نفس الماهية وهي الموجودة في نفس الامر في الخارج او الذهن وليست هذه الحيثية
 القيدية في المصادق بل هي عنوان لنفس الماهية ولغيرها فاثبت له هذه الحيثية ليس في العقل بل هو متقرر في
 الخارج وهو نفس المهية فلا يلزم ان يكون عرض الوجود لنفس المهية في العقل وشبه هذه الحيثية للمهية في مرتبة التعبير
 والحكاية في العقل لا يستلزم ان يكون المعنون المعبر عنها بهذه الحيثية في العقل لان يكون عرض الوجود لذلك
 المعنون في العقل فلا يرد العلامة القوشجي على السيد المحقق قدس سره واراد ما اجاب به الحق الدواني من منع فان كان
 ثبوت الحيثية للماهية في الذهن في مرتبة التعبير لم يكن لا يلزم منه ان لا يكون المهية المعبر عنها بهذه الحيثية لان الذهن
 وقد بان ما ذكرنا ان لا يكتب للناس في توجيه كلام السيد المحقق قدس سره ان لاداء ان الوجود الخارجى قائم بالمهية
 لتلك الحيثية في الذهن فيكون ظرف الانصاف بالوجود الخارجى هو الذهن وان قيام الوجود بالماهية مشروط بالحيثية
 العارضة في الذهن فيكون الانصاف به ذهني او ان مراد من قيام الوجود بالماهية في ظرف عرض الحيثية لها وان
 عرض الحيثية لها هو الذهن فظرف قيام الوجود بها هو الذهن كلفه اثرات تلك اريد لقيام الوجود بالمهية من حيث هي هي
 انضمامها اليها فقد عرفت ان الوجود ليس منضمها الى المهية اصلا في نفس الامر لان في الذهن ولا في الخارج وان اريد
 به صحة انتزاعها عنها فلا ريب في ان الماهية ميثا كانت صفة للانتزاع ولا تدخل في ذلك لمقصود الوجود الذي شرط

او شرط بل خصوص الوجود الذي ينافي صحة انزعال الوجود الخارجي و اعجب من الكل بالكلية بعض جلالة كاشية القدسية من
 ان مراد السيد المحقق ان الوجود الخارجي قائم بالمهية المحيثة المذكورة فقيام الوجود بها ينفرد عروس المحيثة لها ظرف
 عروسها لها هو الذهن فظرف قيام الوجود بها هو الذهن اما المقدسة الاولى فلان لا معنى لقيام الوجود بالمهية من حيث هي
 هي الا قيامها بها في ظرف عروس من هذه المحيثة لها واما المقدسة الثانية فلان عروس المحيثة للماهية لو كان في الخارج لكان مشروطا
 بالوجود الخارجي بنايل قاعدة الفرعية مع ان عروس المحيثة للمهية مقدم على عروس الوجود الخارجي فيدور ذلك كله وزعم
 هذا القائل ان المحقق اذا نفي كل كلام سببه المحقق على هذا الوجه لا ينفى ما فيه من الاختلال اما لا فاعلمت من ان هذه المحيثة
 انما هي في التعبير والعنوان دون المعنوي واما ثانيا فلان لو سلم ان ظرف عروس المحيثة للماهية هو الذهن فاعلم ان العروس
 للماهية من هذه المحيثة يجب ان يكون ظرف عروسها لها بظرف عروس من هذه المحيثة لها ليس ان ظرف عروس الوجود الخارجي
 لها عند هؤلاء هو الذهن ولا يلزم من ذلك ان يكون ظرف عروسها ليس حيث الوجود الخارجي هو الذهن اما ثانيا
 فلان مبنى ما ذكره على قاعدة الفرعية هو تلك القاعدة لغت من حيث حديث المحيثة وكفى ان يقال لو كان عروس الوجود
 الخارجي للماهية في الخارج كان فرعاً على وجودها في الخارج فيدور ويسلسل فظرف عروسها لها هو الذهن واما اربعاً فلان
 المحقق اذا نفي ثبات تلك القاعدة فلا يصح حمل كلامه على ما ذكره الا ان يقال ان المحقق موجه كلامه السيد المحقق به قول
 بتلك القاعدة في قائم بينا كلام آخر وهو انه لا يدعي ما اذا اراد هؤلاء الاعلام لقيام الوجود الخارجي بالماهية من حيث هي هي
 فان ارادوا به ان الماهية المطلقة لا بشرط الوجود والعدم معروضة للوجود الخارجي وان الوجود الخارجي صفة قائمة بها في
 الذهن فهذا غير معقول اصلاً اما اولاً فلان الشخص بما هو شخص لا يعرفه عروس الوجود الخارجي وليس هو عبارة عن الماهية المطلقة
 لا بشرط الوجود والعدم كيف واذا اخذت الماهية المطلقة عن الوجود وكانت مطلقة عن الشخص التي ضرورة مساواة الوجود والشخص فم
 يكن الشخص معروفاً للوجود الخارجي واما يترجم من ان ذلك يمكن في الماهية الكلية بالقياس الى الوجود الخارجي مثلاً ثلثة اعتبارات هي
 بشرط الوجود واعتبارها بشرط الوجود واعتبارها لا بشرط كذا كذا يمكن في الشخص كزيد مثلاً هذه الاعتبارات بالقياس الى
 الوجود الخارجي فالمعروض للوجود الخارجي هو الشخص لا بشرط الوجود الخارجي مسطرة فاسترة البطان ان الشخص يمكن اعتبارها
 عراً عن الوجود الخارجي فان ذلك هو بعينه اعتباره عراً عن الشخص اما ثانياً فلان الشوق الكلام في عروس الوجود الخارجي
 بل الوجود المطلق لذات الحققة الاعدية لهيطة فلا شك في انها متصفة بالوجود الخارجي وبالوجود المطلق ولا يمكن اعتبارها
 مطلقة عن الوجود والشخص كيف يمكن ان يقال بانك ان الوجود قائم بالمهية من حيث هي هي لا بشرط الوجود فان قلت الوجود
 بعينه سبحانه فليس فانه الحققة المقدسة متصفة به وليس الوجود عارضاً لها قلت الكلام بيننا في الوجود ولا تنزاعى باعتراض

بولاء الاطعام ولا يربى في ان الوجود الاستراعي ليس نفس ذاته المقدسة باعتراف هؤلاء فلا سبيل الى انكار الصفا فيها وعرفه
 لها وما اثنائها فلان الوجود الخارجى لا يتبرع عن الهية الوجود في الذهن وليس الوجود صفة انفسية فلا معنى لقيام
 الوجود الخارجى بها في الذهن لان القيام اما استراعى او انضمامى وكلاهما يهتافت وليس للمقيم وراى من تعيين قسم
 ثالث يتصور فيا نحن فيه وان ارادوا ان الوجود في الخارج امر واحد كماله من الى هية ووجوده خارجى ويصف الهية بالوجود
 الخارجى في هذه الملاحظة التحليلية فهذا امر معقول لكن لا يخفى ان الوجود في هذه الملاحظة صورة عقلية قائمة بالذات لا بالية
 من حيث هى حتى فاعلم بقياس الهية من حيث هى حتى ينفرد بطل على ان هذا الامر في مرتبة الحكاية الذهنية والكمال في
 عرف الانصاف بحسب المصادق وباجل ذلك كلام السيد المحقق لم يحصل بعد لعل غيرى يحصل وقد لا ذكرنا ان ما اورد
 العلامة القوشجى او الاصل السيد المحقق لا مدفع له واما ما اورد به العلامة في اخبار الايراد من التمثيل بالخارج فان ريد بالخارج
 الصورة الذهنية التي لا تكون فلا الكثير من هذا التمثيل غير مطابق لان الخرج بهذا المعنى غير موجود في الخارج ولا يعرضه في
 الخارج اعراض موجهة في هذه العلامة حتى يكون التمثيل مطابقا للتمثيل له وان ريد بالخارج الشخص المتعين فلا ريب في
 انه معروض في الخارج للعوارض الخارجية لكن الخارجية بهذا المعنى عارضة له في الخارج كما حققنا فيما سبق مفصلا فلا يصح قول
 العلامة ولا يمنع من ذلك كون الخارجية انما تنسب اليه في العقل فاما ما افاده المحقق الدواني في وجوده مطابقة هذا التمثيل
 فيحصل لانه ان اراد بالخارج المعنى الاول كما صرح به في الهدية فلا معنى لقوله لان العوارض التي تعرض للخارجيات في
 الخارج لا تعرض لها من حيث انها خارجية اذ الخرج بهذا المعنى غير موجود في الخارج فكيف يعرضه في الخارج عارض باية مشيئة
 كانت وان اراد بالمعنى الثاني فلا يصح قوله لو عرضت لها من حيث الخارجية لكان عارضا في الخارج لان الشخص المتعين
 يعرضه بالعرض متعين عارضا قطعاً واما الايراد الثاني الذي اورد به العلامة يعنى بالعوارض الانضمامية كالسود
 والبيض فغير وارد لان العوارض الانضمامية والاتصاف بها فرع وجود الموصوف فوجدناهم سابق على البياض انصافا بحسب البياض فلموصوف
 في الخارج مرتبة سابقة على البياض وليس للموصوف بالوجود في الخارج مرتبة سابقة على الوجود لان الوجود ليس صفة انضمامية في قياس العوارض الانضمامية
 على مجرد قياس مع العاقل نعم لا يستلزم في الفرق الا ان لا يكون الانصاف بالوجود انضماميا فاما جلا لان لا يكون الانصاف بالانضمام
 خارجا عن حيث ثبت ان الفرق الانصاف بالوجود مطلقا هو الذهن اما افاده المحقق الدواني في جواب النقص من ان الماهية من حيث هى
 لا يشترط وجود العلم لا توجد في الخارج الا بالوجود العارض له ليس للماهية في الخلق مرتبة سابقة على مرتبة وجوده فلا يكون حيثية الاطلاق من العرف
 والعدم ثابتة لها لان الذهن بخلاف حيثية الاطلاق عن السوداء لبياس فاشكال مقصوده بهذا البيان ان لما لم يكن
 للماهية في الخارج مرتبة سابقة على الوجود لا يكون في الخارج معروضه للوجود فلا يتم بيانه الا اذا ثبت ان كل عارض خارجى

يجب ان يكون المعروض مرتبة سابقة عليه في الخارج وذلك لمنع بل القدر الضروري ان كل عارض خارجي انضمامي يجب
 ان يكون المعروض في الخارج مرتبة سابقة عليه الوجود والخارجي وان كان عارضا خارجيا لكنه ليس انضماميا فلا يجب ان يكون
 المعروض مرتبة سابقة عليه الكان مقدودا بين الفرق بين الوجود وبين الصفات الانضمامية فهو في الان في الفرق
 لا يجب ان يكون الانضمام بالوجود انضماميا خارجيا لان كونه في الصفات خارجيا اصلا كما هو مدعى في الحق في انشاء الصفات
 كلام يتعلق بهذه الكليات القول في ما قال العلامة في توضيح من ان طرف الانضمام بالوجود هو الخارج وليس المراد في الخارج في الخارج
 المبهمة من حيث هي بل الماهية الموجودة في الذهن فان الموجود في الخارج ليس به الماهية الموجودة في الذهن فليس الموجود
 المقبولات الثانية كما زعم القوم ولعل فساد الاشتباه انهم لما ادان انضمام الماهية بالوجود ليس الصفات خارجيا كالصفات
 الجسمانية بل بان الصفات لا يتصل وليس كذلك فان الصفات المبهمة الوجود بحسب نفس الامر والموصوف بالوجود
 المبهمة من حيث هي بل الماهية الموجودة في الذهن وقال ايضا ان الوجود في الخارج لا يمكن ان يعرض الماهية عند وجودها
 في العقل والامر ان يكون الماهية موجودة قبل قيام الوجود بها وهذا يعلم ان الوجود المطلق لا يعرض الماهية عند وجودها في العقل
 بل الوجود المطلق والوجود الخارجي يعرض الماهية في نفس الامر لا في الخارج فلا كما هو لنا فيه كلام لان الوجود ليس من الصفات
 الانضمامية كما عرفت وهذا العلامة معترف بذلك فليس معنى عروضة شيء الا عروضة من ذلك الشيء وكون ذلك الشيء متشابه
 لا تشابه فالوجود الخارجي عارض للماهية الموجودة في الخارج والوجود الذي عارض للماهية الموجودة في الذهن والوجود
 المطلق عارض للماهية الموجودة في نفس الامر ولا يلزم من ذلك تقدم الوجود الخارجي على نفسه والوجود المطلق على نفسه
 اذ الوجود مطلقا ليس صفة انضمامية حتى يتوقف عروضة على سبق وجود الموصوف به بل هو نفس الصيرورة المستمرة من
 نفس الماهية بلا زيادة او طمسها ونفس الماهية هي الماهية الموجودة في الذهن او في الخارج او في نفس الامر وليس في
 الماهية الموجودة امر لا يتعلق بنفس الماهية على سابق غير مرة قال الصفات بالوجود والخارجي الصفات انشائي خارجي و
 ان لم يكن كالصفات الجسمانية بل بياض من حيث ان البياض صفة منصفة الى الجسم والوجود ليس صفة منصفة الى الماهية
 نعم الوجود الخارجي لا يعرض الماهية الموجودة في الذهن فان الماهية الموجودة في الذهن ليست صفة لان تميزها عنها
 الوجود الخارجي وما قال من ان الموصوف بالوجود الماهية من حيث هي ان الامر بان الموصوف بنفس الماهية
 وانها فيها بلا امر لا يصدق له فساد لا تشابه فسلم كمن الموصوف بالوجود الخارجي هي نفس الماهية التي هي موجودة
 في الخارج فيكون الانضمام بالوجود والخارجي انضماما خارجيا وان الامر بان الموصوف به وشارا تشابه هي الماهية
 من حيث هي هي علم من ان تكون متفرقة في الخارج او في الذهن فذلك في الوجود المطلق سلم وفي الوجود الخارجي

والله تعالى لم يزل قائل ان المتعقوب في الدين ليس فشا لا تنزع الوجود الخارجي وكذا المتعقوب في الخارج ليس صحيحا لا تنزع
الوجود الذاتي وما حال من ان الوجود لا يخلو لا يعرض للمابية عند وجوده في العقل باطل لان المابية عند وجوده في العقل
مصححة لان متعقوبها الوجود لا يخلو وبما معنى عروض الوجود للمابية فالوجود لا يخلو قد يعرض للمابية عند وجوده في الخارج
وقد يعرض للمابية عند وجوده في العقل فلا انصاف به قد تحقيق في ضمن الانصاف الخارج كما في انصاف الاعيان بالوجود
وقد تحقيق في ضمن الانصاف الذاتي كما في انصاف الصور بالوجود وبالمابية تكون نفس الامر ظرف الانصاف بالوجود لا يخلو
صحيح لكن نفي كون الخارج ظرف الانصاف بالوجود خارج غير صحيح واعتراض المتعقوب الذاتي على تلك العلامة بوجوه الاول
انها اذا كان انصاف المابية بالوجود في نفس الامر فاما في الخارج وهو محال او في الدين فمخصوص الوجود والذاتي فيه مثل
فيكون من العقول الثانية دورا حاله اشق الاول اعتراف العلامة بان الوجود لا يعرض للمابية في الخارج الثاني
على قول الاول كون المابية موجودة قبل قيام الوجود بها ان اللازم كونها موجودة في العقل قبل قيام الوجود وباني الخارج لا
ما ذكره واستعمل ان معنى كلام العلامة ان الوجود في الخارج لو كان عارضا للمابية عند وجوده في العقل حتى يكون الوجود
الخارجي من العوارض العقلية لزم ان يكون المابية موجودة في الخارج قبل قيام الوجود الخارجي بها اذ قيام الوجود بالخارج
بها على قول المتعقوب انما هو عند وجوده في العقل ووجوده في العقل قد يتنازع وجوده في الخارج فيلزم كونها موجودة في الخارج قبل
قيام الوجود بها فافعل الوجود للمابية في العقل العالي مقدم على موجوديتها في الخارج فهو لا يمكن ان يكون الوجود بالخارج قبل قيام
العقل العالي فلا يلزم كونها موجودة في الخارج قبل قيام الوجود بها كما قدرت قلت نسوق الكلام في عروض الوجود
الخارجي للعقل الاول فليس قبله عقل حتى يكون موجوده في العقل الاول في الخارج مسبوقه بعروض الوجود الخارجي له
عند وجوده في ذلك العقل فيلزم ان يكون العقل الاول موجودا في الخارج قبل قيام الوجود به على اننا نسوق الكلام في
عروض الوجود الخارجي للشخص المادي بما هو مادي فمن يستحيل وجوده في العقل المجرد فلا يشي العقول بتقدم وجوده في العقل على
كونه موجودا في الخارج وبالمابية فاللامم ما ذكره العلامة لا يفهمه الحق ولعل الحق فهم من كلامه ان مراده ان الوجود في الخارج
لو كان عارضا للمابية عند وجوده في العقل كان فرع الوجود بنا على قاعدة افترعية فيلزم كون المابية موجودة قبل قيام
الوجود بها فاعتراضه عليه بان اللازم وجوده في العقل قبل قيام الوجود وباني الخارج فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه بنا على
الفهم وروى عليه ايضا ان مثل المتعقوب الذي ذكره لازم على تقدير كون الانصاف بالوجود في نفس الامر لا يفي وانتم تسمون بانها
يتقدم على ما فهمه لا على ما قررنا بكلام العلامة واسد اعظم اوعاد بها توهم لبعض من ان لطلان اللازم منقطع الوجود بوجوبية
قيام الوجود للمابية فيخرج كونها موجودة قبل قيام الوجود في غاية السقوط اذ الكلام في قيام الوجود بمعنى الوجود وهو متعلق

ولا يتحمل التسلسل في الازمان الا تشابهاً لهما زمان لا يكون بينهما ترتيب جزاء لا يستحق ان يعنى اليه لانه لا ينسوق الكلام في عروض
الوجود الخارجي، اما ان يكون موقفاً فاعلى وجهه ما سالفه ولا يكون على الثاني اطلت القاعدة الكلية القائمة بغيرية شئ شئ اشئ
على ثبوت اثبت له قد كان بناء الكلام عليها وعلى الاول فاما ان يكون وجوده السابق في الخارج اوفى للذين لا سبيل
الى الثاني فيقول الاول فعلى تقدير تسليم تلك القاعدة لا مبدء من لازم تقدم الوجود الخارجي على نفسه سواء قيل بان قيام الوجود
بالمهية في الخارج اوقيل بان قيامه بها في نفس الامر على ان القول بكون موجدية اشئ في الخارج اوفى في ذهن من لا يرى ان تحقق
على موجدية سابق في ذهنه ليس يتحتم معنى لان تعدد الوجودات يستلزم تعدد الموجودات بهيته فالوجود الخارجي ليس هو
الموجود الذهني بعينه ولا الموجود في ذهنه ما هو الموجود في ذهنه آخر بعينه فالمثبت للموجود الخارجي ليس يمكن ان يكون هو الموجود
في ذهنه ما هو المثبت للموجود في ذهنه ما لا يمكن ان يكون هو الموجود في ذهنه آخر مقتضى القاعدة المذكورة هو ان يكون
المثبت لنفسه ثابتاً قبل ثبوت الشئ به لا مع ان هذا التجويز لا يصح من قبل العلامة القويحي الذي معه الكلام لانه تامل بان
الوجود في الخارج لا يعرض للمهية الموجودة في ذهنه بل لا يتأخر عن الوجود بل هو بالبرهان باطل بالتجريب كغير الوجودات للمناسبة
الواحدة في ذهنه واحدة خلاف البداية القطرية واهب الى بعض الاول من ان الموجود في الخارج غير الانقضاء بالوجود
الخارجي مقتضى القاعدة هو ان الانقضاء بالوجود فرع وجود الموصوف لان موجودية شئ في الخارج فرع ثبوت ليس له معنى اذ الانقضاء
بالوجود الخارجي هو الموجود في الخارج ولو تخرج للانقضاء معنى آخر فالكلام فيه وسيأتي تفصيل ذلك عن قريب ان شاء الله تعالى
القول الثالث انما هو المصدق الدواني وهو الذي اكسب عليه المتأخرون قال انقضاء شئ باخر في نحو من الوجود وان وجب
ان يتأخر عن المتأخر بذلك نحو من الوجود وان لا يكون نفس الامر فلهذا انقضاء بالوجود في نفس الامر لا تقدم على نفسه او
تسلسل وان لم يحجب تأخره لم يتم الدليل على ان الانقضاء بالوجود الخارجي ليس في الخارج ولا يصح عن ذلك الا بان
يقال باعتبار في الوجود الذي هو طرف الانقضاء ان يمتاز الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الوصف والمهية لا يمتاز
الوجود الخارجي عن ذلك الوجود بل بحسب الوجود الذهني ولكن تتعارض الوجود في نفس الامر بحسب الوجود في نفس الامر لا يخل
ان يميز الماهية بدون ملاحظة الوجود في وجه الماهية في نفس الامر متناهية بحسب الوجود عن الوجود في نفس الامر ان كان
غير متنازعة بحسب نحو آخر من الوجود في نفس الامر اذ انتهى ثم قال تحقيق ان الوجود وما يتنزه النقل من الماهية بعينها
في مصداق ذلك الوصف بعين الماهية فان قلت فجميع المستزعات معقولات ثمانية وبعضها دلي بمتناز ما هو منها معقول
اثان مما ليس قلت بل بعضها هو يكون الانقضاء بحسب الوجود الذهني ثم لا يشكال في كون الانقضاء بالكلية وفقاً
بحسب لوجود الذهني ولاني ان الانقضاء باعني والوقوفية مثلاً بحسب الوجود الخارجي اذ الوجود ان شرطان للانقضاء فين

كما يدل عليه صحة تحليل الفاعل لقول وجب في النفس فضا كليا ووجد في الخارج فضا فقا وادعى لكن في نفس الوجودين التحكال
 كما هو عليه اشارة اذ لو اشترط في الوجود الذي هو ظرف الالتصاق تقدم على الالتصاق لظهر ان الالتصاق بالوجود الخارجي ليس
 بحسب الخارج لكن لازم ان لا يكون الالتصاق بالوجود في نفس الامر بحسب نفس الوجود تقدم الشيء على نفسه ان اكتفى بمجرد كونها متصفا
 عن الماهية الموجودة بذلك الوجود لازم ان يكون الالتصاق بالوجود الخارجي بحسب الخارج فانه متضرع عن الماهية الموجودة
 في الخارج فالوجه كما اشارنا اليه ان يعتبر فيه بكون الالتصاق مستلزما لهذا النعمان الوجود ان يكون الماهية في ذلك النعمان
 الوجود غير مخلوطة بذلك العارض وخالف ان الماهية في الوجود الخارجي مخلوطة بالوجود الخارجي وكذا في الوجود في نفس الامر
 وكذا في الوجود الحقيقي مخلوطة بحسب نفس الامر يمكن للعقل ان ينفذ غير مخلوطة بشئ من العوارض فهو في هذا الاعتبار معري عن جميع
 العوارض حتى عن هذا الاعتبار فلهذا النعمان الوجود ظرف الالتصاق به وهو نعمان خارج الوجود الماهية في نفس الامر لا يقال هذا
 النعمان الوجود مقدم على سائر الالتصاقات فلهذا اعتبار تقدم الحكم لانما لقولنا ظاهر ان هذا القول تقدم على نفسه الالتصاق
 بهذا النعمان في الخارج فاما الصحيح اشتراط التقدم ومن هذا التفصيل تبين ان خروج الوجود في نفس الامر ليس كخروج غيره من العوارض
 فان ظرف الالتصاق بهما غير قابل به بتقديم عليه باختلاف ظرف الالتصاق به فانه ذاتا باعبارها كما علم انتهى وقد اختلف
 المتأخرين في كلامه في كل ظاهر في ان يعتبر في ظرف الالتصاق بالعارض ان يتأخر عررض في الوجود ذلك هو ظرف الالتصاق على بعض
 فيعلم على ان يكون ظرف الالتصاق بالاشترعية الخارجية كالشعيرة وهي التي يخرج اذ هو صفة ذات الالتصاق بها في الخارج وليس في الخارج موجودا ان
 الموصوف والصفة ضرورة فان الصفات الشترعية لا وجود لها ورا وجود موصوفاتها في الخارج مع ان اشترط ان نفس على
 ان ظرف الالتصاق بالشعيرة والمعنى مثلا هو الخارج والطاهر من كلامه الثاني ان الاعتبار في ظرف الالتصاق عدم الخلط
 اى التمايز بين الصفة والموصوف فيعلم ان لا يكون الالتصاق بالعمى مثلا في الخارج اذ لا تمايز بين وبين موصوفه في
 الخارج فان التمايز الخارجي بين شيئين يستدعي ان يكون لكل منهما وجود في الخارج متمازعا عن وجود الآخر فعلم بذلك ليس
 ملوذا بالتمايز وعدم الخلط ما هو المتبادر منها فقال بعض ناظرى كلامه انه اذا بالتمايز وعدم الخلط ان لا يكون يحصل العررض
 وتقوم في ظرف الالتصاق والعررض بذلك العارض وان شك ان الوجود الخارجي مما لا يمكن تحصيل الماهية في الخارج بدون
 فلهذا المميز الالتصاق الماهية بالوجود الخارجي في الخارج انتهى ولعل هذا ما اشار اليه في كاشفة المتعلقة على قوله ان كان ظرف
 الالتصاق بهما هو الذي حيث قال قال لتحقيق الدوامي ما حاصله ان يعتبر في الوجود الذي هو ظرف الالتصاق ان يتأخر
 الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الوصف ومن ههنا يقال ان الماهية لا تتصف بالوجود مطلقا الا في ظرف الخلط والتعريف
 اذ في غير التميز الماهية عن الوجود والمراد بتقدير ان يكون الموصوف بحيث لو فرض تعريفه عن الوصف لم يكن هذا التعريف

بطلانه في نفس انتهى او ما صمدان المراد بالتمييز ان لا يكون متصل الموصوف في ظرف الانصاف بذلك العارض حتى لو فرض لقرينة
 عن العارض لم يكن فيه بطلانه في نفسه وبما على ما قال في بحث التسديات ان انصاف لهية بالوجود نحو ما لا يتميز
 عنها في ظرفا متزامني وبني اذ ليس في بعض خصوص حال بها يقع انزعاضها بل بها كان خلط بحيث لان الانصاف
 يستدعي التمييز في ظرفه حين الصفة والموصوف بمعنى انه يكون في ظرف الانصاف بحيث لو فرض انزعاض الوصف عن طريق
 بطلانه فيه الماهية باقتباس الى الوجود وكل ما احتملها به في ظرف ليست كذلك في ذلك الظرف نعم هي كذلك في
 الذات بتصلها بالوجود الذي في ظرف انصافها بالانزعاض انتهى وقال بعضهم ان الحق اراد بعدم الخلط
 يكون الموصوف في مرتبة من مراتب ذلك الوجود والذي جعل ظرف الانصاف مجردا عن الوصف عارضا عنه غير موصوف
 كما في انصاف الجسم بالسواد والعنى فانه يكون في مرتبة من مراتب وجوده الخارج عن السواد والعنى غير موصوف
 بهما بخلاف الانصاف بالوجود وليست الماهية في مرتبة من مراتب الوجود الخارج عن مجردة عنه غير موصوفة فذلك يكون ظرف
 الانصاف به هو الخارج بأكمله ما افاده الحق الدواني واتيانا لتأكيد ما اول افلاطون لمحقق نفسه حق ان الانصاف
 بالوجود انزعاض حتى يثبت ان ظرف الانصاف هو ان يكون الموصوف بحيث يصح انزعاض الصفة عنه قال في موضع من كتابه
 القدسية معنى كون الخارج اوله من ظرف الانصاف هو ان يكون وجود الموصوف في احد ما نشأ لصحة انزعاض العقل فذلك
 الانصاف منه بل ان يكون الموصوف باعتباره النعمان الوجود هو الواقع الذي يعتبر مطابقة الحكم او المطابقة له
 فقد تحقق باعتراضه ان ظرف الانصاف بالوجود هو ظرف مطابق الحكم به ونشأ صحة انزعاض الانصاف به وقد عرفت ان
 مطابق الحكم بالوجود ونشأ انزعاض ونشأ صحة انزعاض الانصاف به بنفس الماهية المتقررة في الخارج او في الذات من حيث
 المحقق معترف بذلك ايضا حيث قال في موضع من الحاشية القدسية المحقق انه ليس في الخارج مثلا الا الماهية من
 دون ان يكون هناك الامر المحسوس بالوجود ثم العقل لضرب من تحليل ينزع منه ذلك الامر وليصير به مطابق الحكم
 ومصادقه بعين تلك الماهية العينية كما ينزع من زيد مثلا الانسانية ويحكم بان الانسانية ثابت له في الواقع مع ان
 مصداق الحكم مطابقة ليس الا ذات زيد ومن عليه الموجود في الذين انتهى فلما اعترف بذلك الحق بان ظرف الانصاف
 هو ظرف مصداق مطابق الحكم به وظرف مصداق الموجودية في الخارج عني الماهية الموجودة في الخارج والماهية العينية
 هو الخارج فلا سبيل الى ان الحكم يكون ظرف الانصاف بالوجود والخارج هو الخارج واما ثانيا فلانه ان اراد ان ينزع
 وعدم خلط بالوجود في الوجود والذي هو ظرف الانصاف به ما هو المتبادر منه عني ان يكون المعروف والعارض في ظرف
 الانصاف موجودين متمايزين لزم ان لا يكون ظرف الانصاف بالعلوية والعنى وسائر الانزعاضات هو الخارج كما بينا

عليان اراد به ان لا يكون يحصل المعروض وتقوم في ظرف الانصاف العنوني بالعائن وان يكون المعروض بحيث لو
فرض تعريضه عن العائن في ظرف الانصاف لم يلزم اطلاقه في نفسان يكون الموصوف في مرتبة من مراتب الوجود الذي
هو ظرف الانصاف مجردا عن الوصف على اختلاف في تفسير كلامه لزم ان لا يكون ظرف انصاف الهيولي بالصورة المطلقة
التي هي خديم شريكه لعلته الهيولي هو الخارج او يحصل الهيولي وتقوم بها في الوجود الخارجي بالصورة المطلقة بحيث وفرض
تعريض الهيولي عنها لم يلزم اطلاقها في نفسها ولا يعقل مرتبة من مراتب الوجود الخارجي للهيولي يكون الهيولي في تلك المرتبة
ناشئة عن الصورة المطلقة بغير موضوعه بها واللازم باطل ضرورة ان انصاف الهيولي بالصورة المطلقة انصاف فاجبي
وما قال فلا يتحقق من ان انصاف الهيولي بالصورة من حيث انها صورة متضمنة وجودها الخارجي وان كان متنازعا عن
وجوده بالذمعي وبلا انصاف ليس في الخارج وانصافها بالصورة من حيث انها متعينة متنازعا عن وجودها وانتهى وحصل
مرجع الى التزام ان انصاف الهيولي بالصورة المطلقة انصاف وهي في غاية اسقوط لان المشائية قد نصوا على ان
الصورة المطلقة في الخارج شريكه لعلته الوجود الخارجي للهيولي وان الهيولي والصورة المطلقة متنازعا في الوجود
الخارجي وان بلا التزام انما هو لاجل كون الصورة المطلقة شريكه لعلته الهيولي وكون الهيولي علة قابلة لما يلزم وجود
الصورة وكالتساوي والتشاكل وان الهيولي امر بالقوة لا يتحصل الا بالصورة المطلقة وظاهر ان كل ذلك ليس بالاسباب
الوجود الخارجي وكذا ما قال في الحق في موضع آخر من ان علة الهيولي نفس الصورة المطلقة وانصاف الهيولي بها متنازعا
عن الهيولي لا يحمي في هذا المقام فغلا ان الهيولي اما ان تكون متصفة بالصورة المطلقة التي هي علة لها فلا يكون الهيولي في
الخارج مرتبة يكون غير مخلوطة فيها بالصورة فلا يكون الانصاف بها خارجيا ولا يكون متصفة بها فتكون الصورة المطلقة غير
حالية في الهيولي ازو طلت فيها كانت متصفة بها فلا يكون الصورة الخاصة اليه حالة فيها لما قلنا في شرح كتابنا الموسوم بالجواب
الغالب في تحقيق كبحس العالي من ان حلول البوئية الشخصية في محل عبارة عن حلول الطبيعة المرسله فيه واليه المشائية قائمون
بان حلول الصورة الجسمية في الهيولي انها بولجها الذاتية بنفس طبيعتها اليها فلا احتمال لان يكون طبيعة الصورة موجودة جزئيا
التي قائمة بنفسها والصورة الخاصة قائمة بالهيولي موجودة فيها بوجود فردا في كل جزء من لسانها قائم الحكماء قدس السمره
وبهذا المقام تفصيل التصديق عند البحث فظهر انه لا سبيل الى انكار انصاف الهيولي بالصورة المطلقة والا الى انكار كون
انصاف الهيولي بها انصافا خارجيا لان ان يقال من قبل المحقق في جوابه ان لا يراد الثاني ان اشتراط اعتبار المعروض عن
العائن عدم الخلط في ظرف الانصاف انما يوجب الاتساع في انصاف الهيولي بالصورة انصاف انفسا هي
والتميز بين الموصوف وانصاف في الوجود في الانصاف الانفسا هي يوجب مناب عدم الخلط لا تقوم لبعض المتنازعين من ان

التصاق الوجود بالمصوِّرة المطلقة اشترعى ليس له معنى اذ لا معنى لاشتراع الصورة المطلقة عن الوجودي لتمامه واما
 ثنائيا فلما افادوا مولا فانهم حكموا من انه ان كان مقصوده انما يفسد على ان الالتصاف به وان يكون الموصوف في ظرف الالتصاف
 غير مخلوط بالوصف فلا شاذ في الاصطلاح لكن الاصطلاح لا ينبغي شيئا اذ لا يلزم منه ان يكون الحكم بالوجود الخارجيا كحكمة
 عن ظرف الذين حتى يكون الحقيقة المعقودة به ذهنية كما يزعم هذا المحقق اذ هذا العلم اذ التحليل ليس حكما عنه ومطابقا
 لهذا الحكم بل مطابقا لحي الحقيقة الموجودة في الخارج وان كان مقصوده ان ظرف الالتصاف بالمعنى الذي ذكره هو الحكم عنه
 للمقتضا يا ذلك منع بل باطل فان هذا الملازمة التحليلية انما هي في مرتبة الحكاية واما انما فلا لا يدرى بالباطل
 على اشتراط الاتياد وعدم الخلط بين الموصوف والمصنوع في ظرف الالتصاف حتى ينتج الى التكتفات لجهة ليعمل ظرف
 الالتصاف بالوجود هو الذين فان توهم انه لما كان الالتصاف عبارة عن ان يصنف العقل المهيبة بالوجود فقام يصنفها
 العقل بالوجود ولم تكن تصنف به فلما علمت يجب ان يلاحظ العقل المهيبة مجردة عن الوجود والوجود من خارجا عن المهيبة حتى يصنفها
 به فذلك لا يحجب الاشتراط المذكور فلما الكلام في الالتصاف بالوجود بمعنى الموجودية ولا ريب في انه لا مدخل فيه لوصف العقل
 واما الالتصاف بالمعنى الذي ذكره فاما اعتباري اصطلاحيا لا مشاش فيه ولا نزاع وسياتي تفصيل في التوهم مفصلا ان شاء الله
 تعالى وان توهم ان الالتصاف حقيقة هو انضمام الصفة الى الموصوف انما هي عبارة عن العقل حكيم بان المخلوع عنها لا بد وان
 سابقا بالمرتبة على انضمامها وظرف الالتصاف هو ظرف الاطلاق والمخلو فان كان للموصوف في الخارج مرتبة وجودية
 هو خاليا عنها في تلك المرتبة كان ظرف الالتصاف بها تلك المرتبة من الوجود واليكون ظرف الالتصاف بها المرتبة
 السابقة عليها التي هي مرتبة المخلوع عنها فلما كان الالتصاف عبارة عن انضمام الصفة الى الموصوف مطلقا منع بل هو قسم
 من الالتصاف وذلك القسم لا يتحقق فيما نحن فيه ولا يتحقق فيما نحن فيه هو القسم الآخر من الالتصاف وهو ان يكون الموصوف فاضلا
 ان يشترع عنه مصنفه وهو لا يستدعي ان يكون للموصوف مرتبة يكون هو فيها خاليا عنها على ان الالتصاف لما كان عبارة
 عن انضمام الصفة الى الموصوف انما هي عبارة عن انضمام الصفة الى الموصوف من مرتبة المخلو والاطلاق اذ
 ليست الصفة ولا الالتصاف في تلك المرتبة حتى يكون تلك المرتبة هي ظرف الالتصاف بها وسياتي لذلك زيادة توضيح
 واما ما سألنا ان الوجود يكون ظرف الالتصاف بالوجود هو اعتبار العقل فلا نعلم ان الملازمة تكون موجودة في الخارج
 وفي نفس الامر باعتبار العقل لا نلاحظه فذلك ظاهر البطلان اذ لا مدخل لاعتبار العقل في ملاحظة في موجودة المتكاتف في
 الخارج ونفس الامر به واما الوجودية اصطلاحيا على تسمية الملازمة التي يكون الملازمة فيها غير مخلوطة بالوجود وظرف
 الالتصاف وان كان التصاق المهيبة بالوجود في الواقع غير متعلق بهذه الملازمة وهذا الاعتبار لا يتوقف عليها فمع

ان يذليس له دوى لا يتصور على هذا النزاع المشهور من ان الصاف شيء شئ في اي ظرف هو فرع ثبوت الموصوف في ذلك
 النظر واشكوك له في ذلك النظر اذ على هذا التقدير يكون اطلاق ظرف الانصاف على هذه الملاحظة بحد الاصطلاح ويكون
 انما نحن موجود في الواقع والحاج متعقبة بالوجود في ظرف الخارج ونفس الامر وان لم يسم الواقع والحاج لظرف الانصاف
 وبهذا لا يراد كانه راجع الى الثالث اما سادسا فلانه لم يصح ما ذكره لزم ان لا يكون الواجب سبحانه متعقبا بالوجود اما لا يعقل
 التعرّية عن الوجود الخارجي في شيء من انظروا والملاحظة بعض وجوداته المحضة المقدسة غير مخلوطة بالوجود فلا يغني شيئا
 اذ الكلام في ظرف الصاف ذوات المقدسة بالوجود فان قلت الوجود عينه سبحانه فلا انصاف هناك قلت الكلام في الوجود
 المصدرى المشترك وهو ليس عينا شئ من انما نحن فضلا عن حقيقة الحق المقدسة التعاليتية واما سابعها فلان المعروف
 كما يعترف بهذا الحق منحصرا في الانضمامي والانتزاعي فالماهية المعروفة عن الوجود الخارجي في الملاحظة لو كانت معروضة للوجود
 الخارجي في الملاحظة فاما ان يكون الوجود الخارجي منتزعا عنها ومضمنا اليها وظاهرا ان الوجود الخارجي المنتزعة عن الماهية
 الموجودة في الملاحظة لانها ليست موجودة في الخارج فبطل الشق الاول ومعنى الوجود كما حصل في العقل قائم بالعقل لا
 بالماهية الموجودة في الملاحظة فليست الماهية الموجودة في الملاحظة معروضة للوجود الخارجي ومتعقبة بها اما سادسا فلان التعرّية
 عن جميع العوارض ليس بحسب نفس الامر بل بحسب اعتبارها الذي من اختراعها فلو كان ظرف الصاف الماهية بالوجود بذاته اعتبارا
 الانتزاعي كان الصافها اختراعا غير مطابق لنفس الامر فان قيل ظرف الصاف الماهية بالوجود الملاحظة التي يعتبر فيها الماهية
 مجردة عن ذلك الوجود الخاص وان كانت مخلوطة بتجوّز من الوجود في نفس الامر والتجوّز عن جميع العوارض وان لم يكن بحسب
 نفس الامر لكن التجوّز عن بعضها ممكن بحسب نفس الامر فلا يلزم من كون ظرف الانصاف تلك الملاحظة التي اعتبر فيها الماهية
 مجردة عن الوجود الخاص كون الانصاف اختراعا غير مطابق لنفس الامر قلنا هذا مع انه لا يصلح توجيه الكلام لمحقق لانه مصرح
 بتعري الماهية في تلك الملاحظة عن جميع العوارض لا يجدي نفعا لان التجوّز عن الوجود الخاص اليها انها بموجب اعتبار
 الذهن الماهية مجردة عن الوجود الخاص بالتصير مجردة عنه في نفس الامر فلما اتيل من ان ظرف الصاف الماهية بالوجود
 في نفس الامر لا يمكن ان يكون تلك الملاحظة التي اعتبر فيها الماهية مجردة عن الوجود الخاص لان التجوّز عن الوجود
 وان جاز بحسب نفس الامر لكن التجوّز عن الوجود المطلق لا يجوز بحسب نفس الامر فقلنا لان التجوّز عن الوجود الخاص بالتجوّز
 عن الوجود المطلق كلاما جاسيا في عدم كونها بحسب نفس الامر بل بحسب اعتبارها الذي من فقد فان قيل من قبل المحقق ان هذا
 الاعتبار الذي حكم بكونه اختراعا محقق في نفس الامر ونحو من انما وجودا كما هيته فيكون الانصاف الذي به الاعتبار
 واقعا لا انتزاعا غير مطابق لنفس الامر قلت لهذا الاعتبار ولهذا الملاحظة جهتان جهة ان به الملاحظة ونحو من انما

الوجود في نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصها وجنبه خصوص تلك الملاحظة فهي بالجهة الاولى واقعية ونحو من انما هو في
المهية في نفس الامر وليست ظرفا للاتصاف بالمعنى الذي نرى فيه هذا المحقق اذ المهية الموجودة في الملاحظة بهذا المعنى غير
عن جميع العوارض الا عن الوجود بل هي مخلوطة بالوجود الخاطي وهي بالجهة الثانية ظرف للاتصاف بالمعنى الذي نرى فيه
اذا الماهية في الملاحظة بهذه الجهة معروفة عن جميع العوارض حتى عن هذه الملاحظة لكنها من جهة الجهة ليست من العوارض
الامر ان من هذه الجهة من اعتبارات الذب عن تعاضد واما ما سألنا المحقق قال في هذا المقام بعد نقل عن معاصرو
ما اوردوه على ذلك من ان صحة الانزعاع ليست شتوتها والاتصافا ان صحة الانزعاع تدل على ثبوت الوصف للموصوف
في نفس الامر وان لم يكن الوصف موجودا في الخارج فمعنى الاتصاف ثبوت الوصف للموصوف سواء كان في الخارج و
في نفس الامر صحة الانزعاع تدل على ثبوت في نفس الامر ولا صرخاني عدة مواضع بان هذا النحوس للاتصاف يرجع الى
صحة الانزعاع فلم نقل ان معنى صحة الانزعاع والفطرة شاهدة بان الموجود له نحو الاتصاف بالوجود والاعنى نحو الاتصاف بال
هذا خلاصة كلامه لا ريب في ان الوجود الخارج من شتر عن الهوية الخارجية فصحة انزعاع عنها تدل على ثبوت الوجود لها
في الخارج وهذا معنى الاتصاف باعتداف فكيف لا يكون الخارج ظرف للاتصاف بالوجود والخارج واما ما سألنا من مرتبة
المهية المعروفة عن جميع العوارض التي جعلها هذا المحقق ظرفا للاتصاف بالوجود فتأمل مبعين الاول مرتبة المهية المعروفة للعوارض
السا بقا على جميع العوارض ضرورة ان العارض لا يكون في مرتبة المعروف من فاهية المعروفة عن جميع العوارض بهذا المعنى بقا
عن نفس المهية وهي كما انها موجودة في الملاحظة والذهن موجودة في الخارج ومنصته في الخارج بالوجود فلا معنى لنفي الاتصافا
في الخارج بالوجود ولا ينافي في اتصافها في الخارج بالوجود سبقا على الوجود سبقا على العارض والمشرع منه على الشتر
الثاني مرتبة الماهية التي اعتبر فيها التجرد وتعري عن جميع العوارض فهي عبارة عن المهية المجردة التي هي من حيثيات
العقلية فلا معنى لجعل هذه المرتبة ظرفا للاتصاف بالوجود وبالجملة محكلام هذا المحقق في هذا المقام لا يحصل معناه ولا يفهم غرضه
ولعل اسعانا انظر في الضميمة الى وجه اخر من الاختلال تركنا بالادلة ثم انما قد اشترنا في خلال ذكرنا الاقوال هذا المحقق الى اقول
اخلا بتا مدكا بها مستبطن كلامه اشترنا اجمال الالى وجه فساد ما فعلنا ان ذكرنا تفصيلا ونبين ما يتعلق بهما وقد تعدد ما نقول
تجليل بعض المتأخرين ان الاتصاف والعروض عبارة عن اضماع الوصف الى الموصوف والوجود ليس منضمنا الى الماهية في
الخارج اذ ليس في الخارج الا المهية ثم انقل بضرب من تحليل شتر عن الوجود ويعتبره وصفا لها فيكون ظرفا للاتصاف بالمهية
بالوجود ونعروض الوجود لها هو كذا العقل فبما التفسير باطل لما اولاهما عرفت من ان ظرف الاتصاف هو ظرف مسلك في
عن الاخرى الحكمية وكذا العقل ظرف الحكمية لا الحكمي عنه واما ثانيا فلان ما ذكره في جميع الانزعاعات والعدميات

لا ينافي ختمته الى موصوفاتها في الخارج فيكون انضمامها اليها في محاطا محتمل فيلزم ان يكون ظرف الانصاف بها هو الذي
 ثانيا فلا ينافي ان يكون ظرف عروض لوازم المابية بوجهين اذ الانضمام لها الى المابية لا ينافي المحاط الذي انما انما بالاعمال
 المقصود ان كان تجديدا لاصلاح فلا يجدي وانما انما ان الحاط التحليل مطابق للقفية القائمة المابية موجودة نصريح بالطلان و
 اما ما ساقا ان الوجود غير ختم الى موصوفات اصلها في الخارج ولا في الذهن لا في الحاط التحليل فانه قبل ان يتخرج ليس وجود
 حتى ختم الى شيء ولعله لا يخرج قائم بالتحليل بما يوصف وان اريد بالانضمام المحاطية كونه موجودة فهذا ليس ان انصاف في شيء وتوهم بعضهم ان انصاف
 بالوجود بوجهين ان انصاف لعل المابية بالوجود فالانصاف في الوجود كما يكون في الذهن ليس موجودة الاشارة بانصافها بالوجود وانما انما بالعلوم
 بالضرورة ان ليس لقصورها وجودا وزياد وصفنا بالوجود ومثل في موجودة زيد بل موجودة في الاشياء بآثارها بالفاعل او بصحة
 الوجود لا انصافها بالوجود ولا تحليل خفيف جدا فان الموجودية ليست الا الانصاف بالوجود ولا يعني ان الانصاف بالوجود
 سبب للموجودية بل انما عينا بل لعل هذا القائل المستقيم قد شبهت عليه الانصاف بالوصف الذي هو فعل الذهن لم يكن ان الانصاف
 بهذا المعنى لا يكون الا في الذهن فامعنى لما ذكره ان الانصاف في كل طرف يتوقف على ثبوت الموصوف في ذلك الطرف
 ام لا اذ ان الانصاف بهذا المعنى متوقف على ثبوت الموصوف والصفة معاني الذهن يتوقف وجوده ونسبته على وجوده فربما ياتي
 فلا معنى لما قلنا ان وجود الموصوف في ظرف الانصاف ضروري دون وجود الصفة وكون موجودية الاشياء بآثارها بالفاعل
 لا ينافي كون الموجودية عين الانصاف بالوجود وما قولنا ان القائل المستقيم اذن من العلوم بالضرورة وقولنا ما يدل على ان ظرف
 الانصاف بالوجود ليس هو الذهن الا على ان الانصاف بالوجود غير الموجودية بل يدل على ان الانصاف بالوجود ليس عبارة
 عما توهمه اماما او عليه من ان اذ لم يكن لقصورنا محتمل في وجوده في الخارج لا يلزم ان لا يكون لوجوده الذي مطلقا
 فيه لجواز ان يكون وجوده الخارجى موقوف على وجوده في المساهي العالية فاقطع لما مر من ان لا يدخل في الانصاف الاشياء
 انما انما لاعتبار وجود الصفات في ذهن تعالى كان او سافلا فالوجه في تزيين هذا القول ان ذكرناه وبالحقيقة كلام في الانصاف بالمعنى
 الذي توهم به القائل فالكلام فيه مجرد عما فيه ولا يجب كون الانصاف بهذا المعنى في الذهن ان يكون الوجود الخارجى بالمعنى
 الثانية التي تخص الوجود الذي يدخل في عروضها والانصاف بها وان لا يكون للقفية المقصودة بقفية خارجية على ما قلنا
 قريب عما تحمله بعض المتأخرين من بطلان امره وانما عليه توهم يحتاج لتحليله بالصاحب المسمى ان انصاف المابية بالوجود ونظما
 لا ينافي عن المابية في ظرفها فترى في الذهن ان ليس في عين خصوص بل بها يصح استزاعها بل هناك خلط بعبث الانصاف بينه وبين
 في ظرف عين الموصوف الاضغاث في آخرها قلنا عنه سابقا لانه لم يكن في عين خصوص حاله على المابية لا فقه
 بها لغيره بل بها يصح استزاع الوجود عين المابية لم يصح استزاع الوجود والخارجي نفس المابية لا انما عليها انما في الخارج لكن لا يلزم

نحن لان لا يكون متضرع الوجود وشارع ومطابق الحكم لغيره عينا وان يكون متضرع لخصوص الوجود الذي في كونه لا يتقارن
 بغيره عينا وبنينا لا يكون التقضية المعقودة به خارجية او متضرع الوجود الخارجي وصدق الاتصاف بنفس المابية والبهية المتعقبة في
 اعيان من كون ان يكون فيه فعل الوجود الذي ولاحظه الذين حكموا ان شارع الوجود والبهية والبهية والبهية والبهية والبهية
 انشراحا خارجيا كذلك فكل شارع الوجود الخارجي هو متضرع والاتصاف بغيره في غاية الامران فكل شارع الوجود والبهية والبهية والبهية
 مع امرانه على شخيره وشارع الوجود الخارجي نفس الحقيقة المتعقبة في الخارج بلا امرانه وبه الفرق لا يوجد ان يكون
 بالضرورة وليس الاتصاف خارجيا للاتصاف بالوجود الخارجي وبنينا ولو اصرح على تسمية الاتصاف بصنعة انشراحية يكون فكل شارعها حقيقة
 الخدرة مع امرانه انشراحا خارجيا وعدم تسمية الاتصاف بما يكون فكل شارعها نفس الحقيقة الخارجية بلا امرانه خارجيا فلا مشاحة
 في الاصطلاح الا ان الاصطلاح لا يعني شيئا وان اردنا ان ليس في اعيان متضرعة شارع الوجود الخارجي فذلك كمثل ما يصح انشراحه
 نفس الحقيقة المتعقبة في اعياننا قوله بل هناك خلط بحت فلا يجدي شيئا اذا الوجود لما كان انشراحا كان مصداق في الخارج نفس الحقيقة
 كحقيقة فيما سبق فليس في الخارج الاتصاف بالمابية من كون ان يكون هناك امر متضرع بالوجود وبما يلحقه بان في الخارج
 خلط بينه وبين المتضرع الوجود الخارجي عنها فخلط البحث في الخارج مع كون الاتصاف بالوجود خارجيا لانه بينا فيه كما
 نرى وما نقول للاتصاف يستدعي التمييز في طرفين الصفة والموصوف فحينئذ ان كل في الاتصاف الاتصاف هو سلم اما في الاتصاف
 فغير سلم بل كلف لو كان الصفة متحدة عن الموصوف في ظرف الاتصاف لم يكن جودا في ظرفه بعين جود موصوفها بل كان
 وجودا باستخارج جود موصوفها في ظرف الاتصاف فلم يكن الصفة متضرعة عن الموصوف في ظرف الاتصاف بل تسمية اليه فيه فلا
 يكون الاتصاف انشراحا بل خلط ما قوله يعني انه يكون في ظرف الاتصاف بحيث لو فرض انشراح الوصف عن الموصوف لم يلزم ان في
 نفسنا بل يفيض انشراح الوصف من الخارج بعقل منه الوصف فظا بانه لا يلزم من انشراح العقل معنى الوجود عن الحكم الموجودة
 ابطلا بها في نفسها وان الماد في فرض انشراح الوصف عنه وتعرية الموصوف عن الوصف فسلم ان الوجود اذا السلب عن موصوفها كان
 ذلك ابطلا لان في نفسه كلف لا يلزم من ذلك الا ان الوجود متضرع عن نفس المابية بلا امرانه لان الاتصاف بغيره خارجيا وما قوله و
 المابية بالقياس الى الوجود وكل متصلها به فلا يفتيه شيئا لان عليه ان الوجود ونظاؤه مصداقها وصدق انشراحها نفس المابية
 فلا تجرد المابية عنها ولا يلزم من كون الموصوف بها المابية الموجودة في الذهن حتى يكون الاتصاف بها انشراحا وبنينا
 وما قوله نعم كذا كلف في الذهن فتية انباء والحكاية في الذهن متعقبة عن الوجود الخارجي وظاؤه متصلة به وبها كمن حجر متعري
 عن الصفة لا يكفي للاتصاف بالصفة بل لابد للاتصاف بالصفة من السلب بها والمابية المتعقبة عن الوجود الخارجي وظاؤه
 الوجود في الذهن ليست تسلبه بالوجود الخارجي لانه لم يست موجودة خارجية فلا معنى للاتصاف بالوجود الخارجي اذا الاتصاف

بالوجود الخارج هو الموجود في الخارج وهذا كذا يظهر مما تقدم عليك قد تعود الشارح بتحال كلمات صاحب في المبدأ
 من من ان يتأمل فيها كما تعود صاحب في المبدأ في الجمع الفاظا من دون تدبر في معانيها فيمضي ويهتدو ويعجب بغير
 ويرى بابل العلم وتسمى نعوذ بالله من ذلك كله والله ولي نعمته والتوفيق وقال الفاضل آقا حسين الخوانساري ان الانصاف هو
 عبارة عن ثبوت شئ في الواقع فلا بد من ان يكون الثبوت له في الواقع وهذا الخلق هو المعبر عنه بالانطلاق وهذا
 وان كان بحسب اعتبار العقل لكن لا بد من ان يكون اقيما مطلقا لنفسه لا مركب وكما العقل ثبوت امر لا في الواقع ليس لانه يثبت
 في الواقع منضما اليه شئ آخر وهذا الانطلاق الواسع ولو كان ذلك مجرد اختراع العقل وتعلقه كان اشبهت بغير مجرد اختراع العقل
 وتعلقه المفروض خلافه ثم انتم الانصاف الى ثلثة اقسام الاول الذي يكون متاخرا عن احد الوجودين معا فيكون
 الموصوف بحسب وجوده ومقدما على الآخر من الانصاف يكون الانطلاق والعروض في طرف لوجوده فيكون طرفا لوجوده وطرف
 للانصاف الثاني الانصاف الذي يكون مقدا على الوجود كالاتصاف بالصفات السابقة على الوجود فطرفه الانصاف لا ينبغي
 ان يجعل طرف هذا الوجود ولان مرتبة الانطلاق والعروض كليهما مقدمة على الوجود فلا ينبغي نسبة النظرية اليه بل طرفه الانصاف
 هو نفس الامر لان مرتبة الانطلاق والعروض كليهما واقعية في نفس الامر فينسب النظرية الى نفس الامر ولا ينبغي ذلك الانصاف الواسع
 تقدم وجود الموصوف عليه في الواقع لان فرعيت الانصاف لثبوت الموصوف غير مسلمة بل غاية الامر الاستمرار وهو حاصل
 واصلح احد على تسمية هذا الانصاف انصافا عقليا وجعل طرفه الاخر بناء على ان الانطلاق والعروض فيه باعتبار العقل وان كان
 واقعا فلا مشقة فيه بشرط ان لا يتوهم ان الانصاف في الواقع موقوف على اعتبار العقل ثبوت الموصوف فيه واستلزامه لان
 العروض انما يتحقق سمين كون الموصوف في العقل فانه توهم فاسد وليس معنى كونه عقليا الا ان العقل يعتبره اعتبارا مطلقا للواقع
 فالانصاف حقيقة انما هو في الواقع سواء اعتبر عقل او لا والوجود الذي هو الانصاف هو الوجود الخارج ولا حاجة الى غيره
 آخر في العقل لو سمي هذا الانصاف خارجيا بناء على ان الوجود اللازم للانصاف خارجي لم يكن بعيدا ايضا الثالث الانصاف
 الذي لا يكون مقدا على الوجود ولا متاخرا عنه كالانصاف بالوجود وما في مرتبة فطرفه انحاء الانطلاق هو الواقع وطرفه العروض
 هو الوجود وان اعلمنا بانسب الانطلاق جعلنا طرف الانصاف هو طرف الانطلاق وهو نفس الامر وان اعلمنا بانسب العروض
 فطرفه الانصاف هو الوجود وهو اولي اذ الانصاف حقيقة هو العروض ولو اطلق على تسمية هذا الانصاف ذهنيا وجعل
 هذه الصفات من المعقولات الثانية فلا مشقة في مع رعاية الشرط المذكور وجعل الانصاف بالوجود انما هو خارجي خارجا بناء
 على ان الوجود اللازم للانصاف هو خارجي لم يكن بعيدا ايضا والمجمل فكون شئ طرفا للانصاف ليس امرا عقليا واقعا بل
 يرجع آخر الامر الى الاصلح والامر فيه سهل بعد ما عرفت ان جميع الانصافات الغير المتفرقة سوى ما اشترط بخصوص الوجود

الذي كان لا يتصان بالموصوئية والموصوئية مستحقة في الواقع وان لم يتغير العقل بها لا تتوقف على وجود الموصوف بل تتوقف على ان
 كان في خصوص بعض المواد كلامه غرضاً قال مولانا انتم الحكماء قدس الله سره انه ان اردتم انكم الموصوف من الصفات في الواقع
 ان لا يكون الصفات عينه ولا ذاتها فبذلك المعنى يتحقق في الاتصاف بالوجود الخارجي وجوبه لا يربط في ان الماهية في الخارج بحيث
 يصح نزاع الوجود الخارجي وجوبه منها وبذلك العرض فيكون الاتصاف في الخارج قطعاً ويقتضيه بالظنية خارجية وكون الاتصاف
 في نفس الامر لا ياتي بذلك الخارج الغير من الخارج انفس الامر بل هو الخارج انتم منها وان اردتم انكم لا تعرض للصفته في نفس الامر
 فهذا باطل الا ان كان عرض الصفته فيها ايجاباً فيقتضي في الكلام في الاتصاف الذي هو مطابق صدق الغنصية ولا يربط في
 ان صدق الوجود الخارجي هو انفسه الخارجي فيكون الغنصية المعقودة بخصيصة خارجية وعقد الاصطلاحات لا يفي من الحق
 شيئاً انتهى كلامه الشريف وظاهره ان التوجه اعتراضاً على ما ذكره الفلاس ان ليس فيه موافقة على شيء مما ذكره ولعلنا نذكر
 صدق الغنصية المعقودة بالوجود الخارجي خارجية نعم على الفلاس ان يستلزم عليك غنصية الشايد على القول بالذات
 ما توهمه المصدر الشريف المعاصر للحقوقي الدواني ان الوجود والمصدر ليس عارضا لشيء في نفس الامر لا زبناً ولا ذاتاً
 وان الماهيات لا تتحقق بالوجود الا في اعتبار العقل الغير المطابق لما في نفس الامر وان موجودية الماهيات ليس اتصافها بالوجود
 بل موجوديتها بما هو اتحاد مفهوم الوجود الذي يوجب سبباً لغيره يستلزم ان الوجود مقدم على فعلية الماهيات في كل مكان
 ثبتت شي لشي في نفس الامر فثبت المثبت له قال في حاشي شرح الفجر بان العرض على نحو ان احدهما بحسب نفس الامر بان
 يكون المرقم بآخره سواء كان في الخارج او في الذهن او ادعى في الخارج والاخر في الذهن كالعلم قائم بالذات الشايد بالاعتبار
 الذي بان ان يكون الموصوف اذا اعتبر العقل بذاته ولم يعتبر معه غيره بعبارة في تارة مرتبة فاليا عن الصفته ثم يجده بعد هذه المرتبة
 موصوفاً بها والوجود قد يراد به المعنى المصدرى وقد يراد به مفهوم الوجود وتسامحاً ولا يجوز عرض شيء منها للماهية في نفس الامر
 عرض شيء لا غرض في ثبوته فيها فغرض ثبوته فيكون المرتبة ثبوت قبل ثبوتها بذاتها واليه مفهوم الوجود متحد مع الماهيات في نفس الامر
 والمتحدان يمتنع ثبوت احدهما للآخر حيث اتحدوا لا عرض المعنى المصدرى لها بحسب الاعتبار الذي في العقل ان وجد
 الماهية فالبية عندنا اذا اخذنا بذاتها بلا تسمية لشيء لا يجدر بالجدية المرتبة موصوفة بل بانه مجرد باح موجودة ولا يلزم من ذلك
 قيام الوجود بها فان صدق لمشتق لا يستلزم قيام بهد الاشتقاق واما الوجود بمعنى الموجود فهو بعرض للماهية بحسب اعتبارها
 حيث يحد العقل الماهية اذا اخذنا بذاتها بلا تسمية عارية عنه ويجده في المرتبة الثانية عارضا لها ولذا يحكم بانه عرض عام هذا الكلام
 واعتراض عليه المتحقق الدواني بوجه الاول ان الاتصاف شيء بشي يستلزم ثبوت الموصوف فان القدر الضروري ان موضوع
 الموجبة الصادقة بحسب ان يكون موجوداً ما تقدم وجود الموضوع على اتحاد المحمول او اتصافه بمبدأ المحمول فموضوعه اذا لا

ضرورية ولا بد بان كيف وقد يكون المحمول نفس الوجود او ما هو سابق عليه لثاني ان الوجود بمعنى الوجود اذا لم يكن عارضا للمهيبة في نفس الامر بل في اعتبار العقل كما صرح به فالقول بعروض الوجود للمهيبة يكون كاذبا سواء ارادنا بالمعنى المصدري او المعنى المشتق لثاني المصدري عنه ليس عارضا أصلا والمعنى المشتق عارض بالاعتبار المتخالف لمبا في نفس الامر ومعلوم ان اعتبار العقل اذا لم يطالبه نفس الامر كان كاذبا الثالث ان من المعلوم ان ما يصدق على نفس المعنى ولا يكون عارضا في نفس الامر يكون في انبيا له ذلك واسطة بين الذاتي والعرضي فيلزم كون الموجود ذاتيا للمهيبة في المرتبة الثانية عارضا غاطيا بين العروض بمعنى القيام والعروض بمعنى كونه خارجا عما هو اذا لموجود عارض بالمعنى الثاني ولا يقيام فيه الخامس ان ما ذكره في نفي الانصفات بالوجود في نفس الامر يجري في جميع الامور الاعتبارية فان مفهوم الممكن متحد مثلا مع المهيبة المحدثه ذاتا ووجودا في نفس الامر والتمتعان يتمتعن عروض احدهما للآخر حيث اتحدوا وعروض للاسكان بحسب المعنى المصدري لهما بحسب الاعتبار الذي ينشأ اليه لان العقل وان عدل الماهية خالية عنه اذا اخذ ما غابا بتبطل خصمته لمكن لا يجده بالعنده والمرتبة موصوفة به لانه يجب باح كمنته ولا يلزم من ذلك قيام الاسكان بها فان صدق الشق الاستلزام قيام سببه الاشتقاق واما الممكن فهو عرض للمهيبة بحسب الاعتبار الذي ينشأ اليه حيث يجد العقل المهيبة اذا اخذ ما غابا بخصمته عارية عنه ويحذف في المرتبة الثانية قائما بها عارضا ولذا يحكم بان عرض عام لها فخرج ما ذكر من المقدمات جارية فيها فمقتضى عليه غير من الامور الاعتبارية كالاسكان والمعلولية وغيره وانما لا يحكم المقدمه المذكورة في اثبات الوجود الذي ينشأ لان يحصل ذلك الدليل انما حكم على المعدادات الخارجية بامور شبيهة حكما صادقا وثبوت الشئ للشيء فرع ثبوت المثبت له فلا بد لتلك المعدادات من وجودها وليس في الخارج فهو في الذهن من المعلوم لان المعدادات انما تنقطع بالامور الاعتبارية وعلى ما ذكره الانصاف بها بحسب نفس الامر فلا يلزم وجود تلك المعدادات في نفس الامر من ان القدم يستعملون هذه المقدمه في اثبات الوجود الذي ينشأ ويعتمدون عليها السادس ان ههنا محيصا اخر وهو ان يقال صدق المشتق قد يكون بقيام سببه الاشتقاق بان يكون سببه عرضا قائما به كصدق الابيض على الجسم بواسطة قيامه لبياس من يوقد يكون بواسطة نسبة الى السبب كصدق احد على زيد وقد يكون بسبب كون ما صدق عليه حيث يصح اختزاله في ذلك المشتق عنه مثل الموجود الممكن ونظائرهما وليس في الجسم الثالث المشتق سببه قائم بذلك الشئ قايما خارجيا بل ينشأ العقل منه انفاذا الى مفهوم المشتق كالوجودية والممكنية وهما المراد بالوجود والاسكان المهيبة متصفة في نفس الامر بهما فان العقل اذا تشعر من امر وصفنا حكم بالانصاف بذلك بوصف من غير توقف على علمه بوجود ذلك الوصف في الخارج او في الذهن ولذلك اختلف الحكماء في وجود الانصافات بعد تفاتهم على انصاف المهيئات بها وتلك الانصاف المنتزعة ليست سببه المشتق حقيقة بل هي نسبة اليه فان السواد هو سببه الاسود والاسودية انصافه متاخرة عن السواد وههنا ليس شيء

في نفس الامر
ان معنى كونه
قد مر في السابق

جل

بغيره السوداء بل انما يتزعم القتل من مقابلة افراد الموجود والمكن ولطائرهما الى مفهومهما الموجودية والمكنية والصفات
المهية بها متنازعان اتحادا بالوجود والمكن فان معنى الموجودية كون اشئ فرد من الموجود وذلك منفعة تصف بها المهية في
نفس الامر معنى منفعة استزاعها منها اذ لا يتوقف الصفاها على وجود الصفة في ظرف الالفاظ والحقا الصفا المبهية بالوجود
والامكان ولطائرهما مخالفة للعرف العام وانخاص بل لفظة فان انظر نوكا تحكم بان زينة تصف بالبياض مثلا فحكم بان
بالوجود غير من الامور الاعتبارية وعلى هذا لا يحتاج الى نفى الصفا المبهية بالوجود بحسب نفس الامر والتسفات التي يحكمها
وانت تعلم ان القوم المعلقون القيام على ما يرجع الى صحة الانتزاع هذا الكلام لمصدا واجاب الغياث المنصور عن هذا الالزام
اما عن الاول فبان الصفا شئ بشئ لا يتبينها منه متنازعة عن طرفها ضرورة فيكون فرع على ثبوت الموصوف ضرورة و
القوم حيث حكموا بتقدم الوجه الامكان على الوجود اوردوا التقدم الواجب والمكن على الموجود في الاعتبار الذي لا في نفس الامر
والبيان ذلك تقدم الموجود عليها في نفس الامر ولا يلزم من الصفا المبهية بالوجود والواجب المكن الصفا فيها بديا تلك
المشتقات اذ لا يلزم من صدق المشتقات الالفاظ بباقي الاشتقاق واما عن الثاني فبان الموجود لا يتخاد مع المبهية
ذاتا ووجهه في الخارج ليس عارضا في الخارج اذ العروص ليست في تغير الطرفين وعارض لها في الاعتبار الذي لا يتحقق التقابل
فهو في الاعتبار الذي لا يتحقق فيها كذب الحكم بالعروض في الخارج ملزم وفي الاعتبار الذي لا يتحقق فيها كذب الحكم
الثالث فبان العارض غير العرضي فلا يلزم من عدم كون الموجود عارضا في نفس الامر لمبهية ان لا يكون عارضا لها فان
العارض للشيء هو العارضا به والعرضي له هو الخارج المحمول عليه ملاحظة فلا يلزم ان يكون متحد مع نفس الامر في نفس الامر
والعارض ثبات فلا يلزم من نفى العارضية في نفس العرضية ما عارض الراجح فبانه من عدم الفرق بين نفس الامر والعارض الذي لا
عن الخارج فبان اللازم معنى نفى الالفاظ بجميع الاعتبارات في نفس الامر ملزم والقوم انما يستعملون في اثبات الوجود
الذي هو صدق الالجاب بالفعل على المعدوم الخارج في الواقع وفعالية الالجاب في الواقع ليست ملزمة وجودا لموضوع وليس
في الخارج فهو في الذين فلا يلزم من عدم الالفاظ بالامور الاعتبارية ان لا يجري المقدم المذكورة في اثبات الوجود الذي
واما عن السادس فبان ما ذكره من المصيص لا مجزئية لانه ان اردت صحة الانتزاع صحة افتد المحمول ما صدق عليه تحليلة اليه
فذلك جاني في الثنائيات والارضيات مشتقة كانت او غير مشتقة كالانسان والحيوان والشيء المأخوذة من زينة لا تخص
له بالاشتقاق واغيار ذلك تسليم صدق المشتق به دون قيام سبب الاشتقاق ولا ينفعا اعتبارا لثبوت الموجودية والمكنية لانه
ليس سبب الاشتقاق لانه يجري فيما لا سبب له الاتفاقا كالاشياء والحيوانية انما السبب الوجود والامكان فقولهم واما الملزود
بالوجود والامكان في حيز المنع لظهور ان الموجودية غير الوجود وان اردت معنى آخر فلما به من بيانه والصفات المبهية بالموجود

واللهية في نفس الامر ممنوع اذ موجودية الالهية عبارة عن كونها موجودة وهوتها منها وان كان الالهية والموجود متحدين في نفس الامر لا يكون بينهما نسبة اصلا فكما ان الانسانية ليست صفة الانسان في نفس الامر كذلك الموجودية ليست صفة الموجود فيها وعدم توقف الانصاف على ثبوت الصفة في طرف الانصاف ممنوع اذ الانصاف نسبة يتوقف على ثبوت المتبئين قطعا وكون انكار الانصاف الالهية بالموجود والامكان مخالفا لعرف اهل اللغة لا يضر اذ التعديل عليه مع قيام البرهان على اقتناع الانصاف وليس في ذلك مخالفا لعرف الخاص من الاعرف العام اذ لا يحكم اهل العرف بان زيدا مثالا قائما به الامكان بل يحكمون بانه ممكن لا يلزم من ذلك قيام الامكان به ومعناه ذلك الحكم القطري ممنوعة اذ القطر كما يجوز في غير المشتق كالشيء بدون قيام مبدء وكذلك يجوز صدق الموجود بدون قيام الوجود وقوله على هذا لا يحتمل ان الالهية المابية بالموجود مع اظهار ما ذكره على نفس الانصاف كما عرفت هذا كلامه لمخلصا ولعل المحاكاة انك قد سمعت هذا سبق في الانصاف والقيام والعروض على ضربين انتزاعي والضمامي فالمتحقق الدواني لطريق الانصاف والقيام والعروض على التبيين معا صرح بخص اطلاق هذه الاسامي على الانضمامي خاصة ولذا يحكم بعدم انصاف الالهية بالامور الاعتبارية الانتزاعية في نفس الامر ويقول ان الانصاف والقيام والعروض فرع على ثبوت الموصوف والمعروض على اهل الوجود والامكان الموجوده نظائر باليست صفات الضمائية فلا تكون قائمة وعارضة للهيئات وكذا الموجود والممكن والواجب فلا يكون هذه المفهومات عارضة للهيئات في نفس الامر فالمتحقق امکان زعم ان هذه الامور عارضة للهيئات في نفس الامر بهذا المعنى فلا سبغ له اذ لا مجال لمنعه فحرية الانصاف بهذا المعنى على ثبوت الموصوف والانضمام فرع انضمام القبطا ولا يجوز الانصاف بهذا المعنى في الخارج بما ليس في الخارج فسقط ايراد الاول ضرورة فحرية الانصاف بهذا المعنى على ثبوت الموصوف والثاني اذ لا ريب في كذب الحكم بعروض الموجود والوجود بهذا النحو للهيئية في نفس الامر والثالث اذ لا يلزم من عدم كون الوجود والموجود عارضا بهذا المعنى للهيئية في نفس الامر ان يكون ذاتيا للهيئية والخاص اذ عدم عروض الاعتباريات على هذا المعنى في نفس الامر مقرر والسبب لا يقتضي على تميم الانصاف من الانضمامي والانتزاعي بقى الرابع من تعرف حالة غريب ومعا صرح امکان زعم على الانتزاع والانضمام عن الوجود وسائر الامور الاعتبارية فقد ارتكب شططا ضرورة انها منقضية عن الهيئات قطعا وصحة الانتزاع ليست فرع على وجود المنفرد منه بل غاية الامر الاستلزام وليست تستلزم وجود المنفرد في الخارج بل تنافي بل لو كانت موجودة في الخارج لم تكن منقذات فلا شك في كون الوجود ونظائره عارضة للهيئية في نفس الامر بمعنى كون المابية مصححة لانتزاعها وكونها صحيحة لانتزاعها هو معنى اتحادها مع الموجود والممكن ونظائرها ولا ينبغي اتساع كذب القول بنفي عروض الوجود والموجود ونظائرها للهيئية في نفس الامر بهذا المعنى ولا في ان لا يصدق على نفس الشيء ولا يكون

[illegible]

المشتق سبب قائم بذلك الشيء قياما انتماسيا فليس يمكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون في هذا العزم المشتق سببا اصلا لسبب قائم
 قياما انتماسيا ولا سببا قائم قياما انتزاعيا حتى يصح قوله بل ينتزع متنازعة الى مفهوم المشتق وان اراد به انه ليس في هذا العزم
 المشتق سبب قائم بذلك الشيء اصلا لا قياما انتماسيا ولا انتزاعيا فم لم الوجود قائم بالمهية قياما انتزاعيا وصدق الوجود على شيء
 مستلزم لقيام الوجود قياما انتزاعيا فصدق المشتق بهنا بسبب كون ما صدق عليه بحيث يصح انتزاع سبب الاشتقاق منه وهذا
 القيام ليس متنازعا من صدق المشتق بخلاف انتزاع مفهوم الموجودية مثلا فان صدق المشتق واما ثانيا فلان قوله
 بجملة الوجود والاسكان في غاية السخافة فان مفهوم الموجودية غير مفهوم الوجود ومفهوم الممكنية غير مفهوم الاسكان اذ الموجودية
 والممكنية شتختان على المفهوم المشتق الموجود والممكن بخلاف الوجود والاسكان واما ثالثا فلان ما ذكره تسليم لصدق المشتق بانه
 قيام سبب الاشتقاق كما ادعاه معاصرونا واما بالعبارة فلان قوله فان معنى الموجودية كون الشيء فردا من الموجود غير سديد والصحيح
 ان معنى الموجودية كون الشيء موجودا واما خامسا فلان هذا الحق قال في موضع من المحاشي الجديدة ان الموجود ما قام به الوجود
 ايا قيا حقيقيا او قيا مجازيا كما لا يسلب لقيام بالغير والممكنات موجودة بمعنى ما قام به الوجود قيا حقيقيا والواجب موجود
 بمعنى ما قام به الوجود قيا مجازيا وهذا مختلف لما ذكره بهنا من ان الموجود ليس له سبب قائم بل ينتزع العقل اضافة الى مفهوم
 المشتق وتلك الاضافة ليست سببا حقيقيا بل هي نسبة اليه اما ما رده عليه الغياث من ان صحة الانتزاع يجري
 في الذاتيات والعرضيات مشتقة كانت او غير مشتقة ولا اختصاص لذلك بالمشتق فغير ضرار اذ اختصاص ذلك بالمعنى
 المشتق مما لم يدع الحق حتى يضره عدم اختصاصه به فاذ انما فصلنا الكلام في المحاكاة بين الحق ومعاصره لان الناظرين
 في كلاهما لم يتدبروا البتة الامر ولم يتبينوا كنه الفرق فكيف يعجز عن صراط فقهوا في التفرقة والافراط ولم يتجنبوا عن مطاوعة الاغلاط كما
 هو في الحكمة وولى العصية القول الخامس ما ركبناه لبعض من ان الاضاف بالوجود خارجي ان الوجود ممتاز عن المهية فنه
 الخارج واستدلوا عليه بوجه الاول ان الوجود اما ان ثبت للمهية في الخارج او لا على الثاني كانت للمهية عارية في الخارج
 عن الوجود فلا يكون للمهية موجودة في الخارج وعلى الاول كل الوجود غير ذلك الشيء في الخارج فالوجود ممتاز عن المهية فنه
 الخارج فالماهية متصنة في الخارج بوجود ممتاز عنها في الخارج وهو المطلوب قلنا الوجود ثبت للماهية في الخارج بمعنى انه يصح
 ان ينتزع عنها فلا يكون ممتازا عنها في الخارج والثابت للشيء في الخارج لا يلزم ان يكون ممتازا عنه مطلقا بل اذا كان شوبه
 للشيء بمعنى انتماسه اليه بهنا ليس كذلك الباب عن سبب الحق قدس سره بان الوجود وان لم ثبت للمهية في الخارج
 لكن ثبت لها في حد نفسها الوجود الخارجي فتكون موجودة في الخارج لان الوجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا للوجود ولا يلزم
 من ذلك ان يكون ظرفا للوجود وحقى يكون وجوده موجودا خارجيا والان يكون ظرفا لانتزاعه بالوجود والاولم كون الموصوف ثابا

فيه قبل الاتصاف به لان الاتصاف بصفة نفع وجود الموصوف انت تعلم انه ان لم ثبت الوجود للمهية في الخارج لا انضماما ولا
 استزاعا لم يصح ان تنسزع عنها الوجود ولم يكن واثباتها في الخارج مصححا لانتمزاعا لم يصح الحكم بان الوجود الخارجي ثبت لها في
 حد نفسها فاذا ان الخارج ظرف للاتصاف بها بالوجود كما سبق ولا يلزم كون الموصوف ثابتا فيه قبل الاتصاف به لما عرفت من ان
 الاتصاف ليس فرع الوجود والموصوف بل غاية الامر لاستلزام نعم الخارج ليس ظرفا لوجود الوجود واذ وجود الصفة في ظرف لا انضمام
 غير لازم فافهم ما ذكرنا ولا تنفت الى ما يقال من انه لا يلزم من عدم كون المهية متصفة في الخارج بالوجود عدم وجودها في الوجود
 غير الاتصاف بالوجود وذلك لما عرفت من ان الموجودية عبارة عن الاتصاف بالوجود الثاني وهو قريب من الاول انما لم
 يكن للماهية متصفة في الخارج بالوجود كان الوجود الخارجي مسلوبا عنه في الخارج وهذا ايضا انما يلزم على ان الخارج ظرف للصفا
 بالوجود لا على ان الوجود متميز عن المهية في الخارج وما قيل من ان ان اراد بسلوبية الوجود الخارجي عن المهية في ظرف الخارج عدم
 الاتصاف به في ظرف الخارج فاللزم مسلم وطلبان اللازم ممنوع كيف وهو عين محل النزاع وان اراد بعدم كون المهية موجودة
 في الخارج فاللزم ممنوع ساقط اذا المراد هو الاول وظاهر ان الخارج اذا لم يكن ظرفا للاتصاف بالوجود لم يصح الحكم عليه عن الخارج
 بان الماهية موجودة فيه كيف ولو كان مطابق هذه الحكاية هو الخارج كان الخارج ظرف للاتصاف اذ عرفت الاتصاف بخلاف
 مطابق الحكم على ما سبق فتتبعه وكذا ما قيل من ان الاتصاف بالوجود غير الموجودية فلا يلزم من عدم كون الخارج ظرفا للاتصاف
 بالوجود عدم كونه ظرفا للموجودية وذلك لما عرفت من ان الموجودية هي الاتصاف بالوجود الثالث ان ظرف الاتصاف بالوجود
 الخارجي لو لم يكن هو الخارج وكان هو الذهن لزم ان يكون الماهية في الذهن موجودة خارجية وهذا ايضا انما يلزم على ان الخارج
 ظرف للاتصاف بالوجود لا على ان ظرف الوجود وحتى يكون الوجود متميزا عن الماهية في الخارج وما اورد عليه من انه لا
 يلزم من عدم كون الخارج ظرفا للاتصاف بالوجود ان لا يكون ظرفا للموجودية ساقط لما عرفت مرارا من ان الموجودية هي الاتصاف
 بالوجود وكذا ما قيل من انه لا استعمال في اللازم لمراد ان يكون شي واحد ما يترتب عليه الاطوار ولا يترتب عليه مسبب وجودين و
 ذلك لان كون شي واحد بعينه موجودا بوجودين خارجي وذهن في صريح الاستحالة وكذا ما قيل من ان معروض الوجود في الذهن هو
 الماهية الكلية ويحيز ان يكون هي معروض الوجود الخارجي الذي هو مساوق للتشخص الخارجي موجودة خارجية وذلك لان المعروض
 للموجود شخص ذهن لا يستلزم لان بعينه تشخص الوجود الخارجي ان كذا ما يتوهم من انه لا ضمير في كون شي واحد موجودا
 خارجيا وذهنيا اذ الحاصل في الحواس هو البهوية وذلك لان حصول البهوية الخارجية في الذهن والحواس بعينها يصير المطالبان
 كما سياتي في انشاء الله تعالى الرابع انه لو كان ظرف الاتصاف بالوجود الخارجي هو الذهن دون الخارج توقع موجودية الماهية في
 الخارج على العقل ذلك الشيء وجوده في العقل وهذا ايضا انما يلزم على ان ظرف الاتصاف بالوجود الخارجي هو الخارج لا على

ان الوجود ممتاز عن موصوفه في الخارج وما قيل من ان لبطان اللازم من لوازمه ان يكون وجود الماهيات في المبادئ العالية شرطاً
 في موجودية الماهيات في الخارج ولا يضير في ساقطه انسوق الكلام في القصاص تلك المبادئ بالوجود الخارجي فليس فوقها
 عقل يكون وجوده فيه شرطاً للقصاص بالوجود الخارجي وفي القصاص التجليات المادية باذلا وجودها في المبادئ العالية وكذا ما
 قيل من ان الانقسام بالوجود غير الموجودية فلا يذم من توقف القصاص الماهيات بالوجود على وجودها في العقل توقف موجودها
 عليه ذلك لما عرفت من ان الموجودية هي الانقسام بالوجود الخارجي من انه قد اشترط فيما بينهم ان تاثيرها على الجاهل في الانقسام بالوجود
 فتوكلان في انقسام بهو الذهن اذ توقف التاثير على حصول الماهية في الذهن وهو خلاف الضرورة قلنا هذا مبني على طريقة
 الجعل المؤلف قد الظن ان ما سبق وما قيل من ان مرادهم يكون التاثير في الانقسام ان التاثير في الموجودية والانقسام
 الذي فيه الكلام غير الموجودية ساقط ما عرفت مراراً من ان الانقسام الذي فيه الكلام هو الموجودية لا غير ما قيل من ان ما لازم
 في ثبوت الوجود لازم على من قال ان اثرها على الجاهل هو الانقسام سواء كان ظرفه الخارج او الذهن ضرورة ان التاثير لا يتعلق بهم
 المحض فلا بد لمن يتحقق ثابته في الخارج وهو باطل لان الانقسام اضافته ولا يتحقق للاضافات في الخارج اتفاقاً وفي الذهن
 فالجواب عن توقف التاثير على حصول الماهية في الذهن لازم قطعاً فلا دلالة لهذا الوجه على كون الانقسام خارجياً فاصح
 عنه بان القدر الضروري ان التاثير لا يتعلق بالمععدم المحض الذي لا يكون الواقع ظرفاً لنفسه لا ظرفاً لوجوده فالانقسام
 بالوجود يمكن ان يكون خارجياً كان الخارج ظرفاً لنفسه ان لم يكن ظرفاً لوجوده فصحيح على هذا التقدير ان يكون الانقسام اثره على الجاهل بخلاف
 ما اذا كان الانقسام بالوجود ممتازاً لا يكون الخارج ظرفاً لنفسه لا ظرفاً لوجوده فلا يصح على هذا التقدير ان يكون اثره على الجاهل
 وانما ما عرفت سابقاً في فائدة بحث الجعل من ان الوجود يمكن ان يمتنع في الخارج الى الماهية كان اثره على الجاهل انضمام
 الوجود الى الماهية وهو على هذا التقدير انضمام خارجي ظرفه اعمى انضمام الماهية متفقان في الخارج وهو المعبر عنه بالانقسام يمكن
 ان تراعى ان اثره على الجاهل انضمامه بولفس الماهية بلا اثره عليها اصلاً لان الانقسام الماهية بالوجود اذ ليس على هذا التقدير في
 الواقع شيئاً يجعله يفعل التقدير الاول يكون الحق هو الجعل المؤلف وعلى الثاني ان يكون الحق هو الجعل المهيض فان
 كان مقصوراً مستلماً بهذا الوجود ان اثره على الجاهل انضمام الوجود الى الماهية فلم يكن في الخارج انضمام الوجود الى الماهية لازم
 توقف التاثير على حصول الماهية في الذهن كان مقتضى دليله ان الوجود وصفه منقسم في الخارج الى الماهية ولم يلزم عليه ان
 المحذور لازم على تقدير كون الانقسام خارجياً ايضا كما زعم المورد اذ على تقدير كون الانقسام خارجياً على النحو الذي اردوه مستلماً
 اعني على تقدير كونها ممتازة خارجياً يتحقق في الخارج انضمام الماهية انضمام الوجود الى الماهية او الماهية انضمام الوجود الى الماهية
 للجعل لا يكون اثره نفس الماهية فقط بخلاف ما اذا كان الانقسام غير الانضمام الخارجي اذ على هذا التقدير يكون اثره نفس

الماهية المستقرة في الواقع التي هي متشعبة في الوجود ومصدق الاقسام بالوجود فلا يكون كجمل متولفا اذا شروح الماهية
 وكجمل المؤلف يستدعي امرين مجعولا ومجعولا اليه فيكون الجواب عن دليله وذكرناه من انه مبني على القول بالجمل المؤلف متو
 فاسد وان كان مقصوده اثبات ان طرفا اقسام الماهية بالوجود على تقدير كونه متشعبا هو الخارج بان تأثير الفاعل في القسما
 فلو كان طرفه الذهن لوقف التأثير على حصول الماهية في الذهن كان كلا شرطيهما لازما على تقدير كون الوجود متشعبا
 لا يكون اثره الجاهل حاله الاقسام بالوجود بل نفس الماهية ولا يتأتى على هذا التقدير القول بالجمل المؤلف سواء قيل بان طرف
 الاقسام بالوجود هو الخارج او قيل بان طرفه هو الذهن ولا يكون على هذا التقدير كون الخارج طرفا لنفس الاقسام بل نفسها
 للقول بالجمل المؤلف كما يدل عليه ظاهر كلام المصنف وكانك بما تلونا عليك من التاميل في هذا باب في سباحت الجمل
 مستغن عن تكريره في هذا المقام ولعل ان السليمة تحقق زبب لي كجمل المؤلف نحن ان اثره الجاهل هو الاقسام بالوجود
 ذبا الى ان الخارج ليس طرفا لوجود ولا الاقسام بالوجود ولم يتبين ان تعلق كجمل المؤلف بالماهية في الخارج يستدعي
 امرين في الخارج للماهية والوجود انفسهما فاذا لم يكن الوجود موجودا في الخارج ولم يكن الخارج طرفا للاقسام لم يكن اثر
 الجاهل في الخارج النفس الماهية فيكون الجمل بسيطا لا متولفا فاذا تفصيل ما دار من الكلام بين الاعلام في هذا المقام مع
 ما لا عليه من الرد والالزام لبعض الاحكام واما تحقيق الذي عولنا عليه في قانا البرهان اليه يستدعي تهديد مقدرة وبران
 الوجود ليس صفة موجودة في الخارج متبعة الى الماهية بل هو نفس صيرورة الماهية فتستدعي نفس الماهية بلا عزم
 عليها والنفية معنى اليها ونسبة الوجود الى الماهية نسبة الانسانية الى الانسان والحيوانية الى الحيوان قد حقتا ذلك
 فيما سبق حيث حقتا ان الوجود نفس الماهية كما هو مذموب الاشاعة وقد اعترف بذلك المحقق الدواني وصاحب لافق السجين
 لكنهما زافعا من الحق قليلا فان صاحب لافق السجين فرق بين نسبة الوجود الى الماهية وبين نسبة الانسانية الى الانسان بان
 مصداق الوجود هي نفس الماهية من حيث الاستناد الى الجاهل حيثية تعليلية ومصدق الانسانية هي نفس الماهية بلا حيثية
 اصلا ولم يدان مصداقها هي الماهية المستقرة واستنادها الى الجاهل هو استناد مصداق الانسانية والوجود الى الجاهل
 بلا فرق فالوجود والانسانية سميان في هذا الحكم اليه وقد فصلنا القول في ذلك فيما سبق فلا نعيدوه واحقق الدواني فرق بين
 بان ملاحظة الذات كافية في اشتراك الذاتيات بخلاف الوجود اذ لا بد فيه من ملاحظة امر آخر مثل وجوده او انما هو الى غير
 ذلك بذات الفرق اليه غير معقول اذ الوجود ليس من الإضافات حتى يتوقف اشتراكه عن الذات على ملاحظة امر آخر فاذن
 حال الوجود بالنسبة الى الماهية وحال الانسانية بالنسبة الى الانسان حال واحدة وكان لانسانية مفهوم منتشرع ومصدق
 منتشرع منه هو نفس حقيقة الانسان كذلك الوجود مفهوم منتشرع ومصدق منتشرع منه هو نفس ذات الانسان فالاقسام

الانسان بالانسانية واصناف الانسان بالوجود في سبيل اعدو كما ان الانسان ليس انسانيه بالقيام معنى للانسانية المترشح
 بالذهن كك ليس هو موجود القيام معنى الوجود المترشح عند بالذهن فان قيام معنى الانسانية والوجود بالذهن ملاحظه في الذات
 ومعنى الانسانية والوجود بانساق الذين معنى الانسانية والوجود في ذات الانسان كذلك لغرض كون الانسان التام موجودا و
 كما ان ليس بين ذات الانسان ومعنى الانسانية في الواقع ارتباط بان يكون معنى الانسانية في الواقع قائما بذات الانسان ذات
 الانسان في الواقع معروفة بصفة الانسانية اذ ليس في الواقع امران اثنتان احدهما ذات الانسان واثاني معنى الذات
 كذا كك ليس في الواقع بين ذات الانسان ومعنى الوجود في الواقع ارتباط بان يكون معنى الوجود في الواقع قائما بذات الانسان
 اذ يتحقق هذا الارتباط فرج الاشياء بين الماهية والوجود في الواقع ولا اشياء في ذاتها في الواقع وكما ان لا يتصل لذات الانسان
 في الواقع مرتبة تكون فيها بالانسانية بان لا يكون في تلك المرتبة مصداقا للانسان كذا كك لا يتصل لذات الانسان شيئا
 في الواقع مرتبة تكون فيها بالانسانية عن الوجود بان لا يكون في تلك المرتبة مصداقا للوجود ومعنى الانشراح الوجود وكيف ولو كان
 للمية في الواقع مرتبة يكون هي فيها بالانسانية عن الوجود ولا يكون فيها مصداقا للوجود ومعنى الانشراح فالماهية في المرتبة السابقة
 عن تلك المرتبة المعنى بالمرتبة السابقة التي يصير للمية فيها مصداقا للوجود ومعنى الانشراح ان كانت في المرتبة
 السابقة كان صراع الوجود فيها في المرتبة السابقة دون المرتبة السابقة ترجح بالماضي وان غلبت في المرتبة السابقة
 بمعنى آخر لم يكن نفس الماهية صحيحة لان شراح الوجود وهو باطل اذ قد ثبت بالبراهين العاطلة ان صراع الوجود ونفس
 الماهية بالانسان لم تكن نفس الماهية التي هي خصالا لشراح الوجود تقدم على المفهوم الانشراح الوجود تقدم المصداق على
 الصداق وتقدم على كل على الحكاية وقد فرغنا عن تحقيق ذلك كله في سباحث الجمل اذ اتبناه فافقوا ان اريد بالانسان
 والعروض ثبوت شيء في الواقع بان يكون في الواقع شيان احدهما ثابت والاخر ثبت لئلا يكون انما يتصور في الواقع
 الانسانية الواقعية كما سوادا والسبب من اذ في الواقع هناك شيان احدهما الموصوف المعروف كالشرب وثانيهما الوصف
 العارض كالسبب فليس للماهية الصفات في الواقع بالوجود بهذا المعنى الثاني الخارج والذين اذ ليس في الواقع
 شيان الماهية والوجود حتى يتصور فيها الصفات والعروض فاذا حصل الوجود والماهية في الذين فيها موجودا ان منفصلان
 كما ان كل واحد بالذهن ليس الوجود قائما بالماهية في الذين حتى يتوهم ان الماهية مستعفة في الذين بالوجود بهذا المعنى فالحق
 على هذا التقدير ان لا يصدق للعالم المحقق الدواني لكن الموجود ايضا ليس عارضا بهذا المعنى في الذين للمية كما توهم
 اذ كان الوجود ليس منعنا الى الماهية قائما بها لا في الخارج ولا في الذين كذلك الموجود ايضا ليس منعنا اليها قائما بها لا في
 الخارج ولا في الذين وما زعم الخواري من ان الوجود عارض بهذا المعنى في الواقع للمية وان الماهية خالية عنه في

الواقع فان الاتصال بالواقع يستدعي ان يكون المثبت له غاليا عن الثابت في الواقع وان الاتصال بالوجود والصدق
 السابقة عليه من اقسام الاتصال بهذا المعنى في غاية السخافة ما اولها ما بينا من ان الوجود ليس عارضا بهذا المعنى في
 الواقع للماهية اسلاكية والاتصال بهذا المعنى يقتضي التقاير والتمايز بين الموصوف والصفة والوجود ليس مستانعا
 للماهية في الواقع واما علينا فلما حققنا في التمهيد من انه ليس للماهية في الواقع مرتبة يكون هي غالية عن الوجود ولا كونه
 لا شرا في تلك المرتبة ولما قولنا بان الاتصال بالواقع يستدعي ان يكون المثبت له غاليا عن الثابت في الواقع فسلم
 لكن ليس للماهية اتصال واقعي بهذا المعنى بالوجود والصفات السابقة عليه تجزئة ان يكون للماهية في الواقع مرتبة لا يكون
 هي فيها مصحح لا شرا في الوجود ونظائره كجزئ ان يكون حقيقة الانسان في الواقع مرتبة لا يكون هي فيها مصحح لا شرا في
 الانسانية فان كان مراده بمجال الماهية عن الوجود ونظائره في الواقع ان الماهية موجودة في الواقع وليس الوجود ونظائره
 موجودة بانفسها في الواقع فلا يخفى ان الماهية غالية عن الوجود ونظائره في الواقع بهذا المعنى اذ لا واد ليس الوجود
 ونظائره عارضة للماهية عروضا يقابل هذا المعنى من افعلا وفعلا واما فادومولنا فاعلم الحكماء من ان الخوان ربي ان
 يخلو للماهية الموصوفة من الصفة ان لا يكون الصفة عينه ولا ذاتا له فهذا المعنى متحقق في الاتصال بالوجود وانما جري و
 وجوده ان الادراك لا يعرض لها الصفة في نفس الامر فنبينا على الاككان عروضا لصفة لها افعال انتقضية لا اكسل منها
 اذ الاتصال بالواقع عند الخوان لا يعبارة عن ثبوت شيء لشيء في الواقع ولا ريب في ان الاتصال بهذا المعنى يستدعي
 ان يكون لذات الموصوف في الواقع مرتبة لا تكون فيها متلبات بالصفة ومطابقا للحكم بها ثم بعد ذلك المرتبة تصير متلبات
 مصداقا للاتصاف بها ولا شك في ان هذا المعنى غير متحقق في الاتصال بالوجود وانما جري ووجوده فان مصداق الوجود
 ووجوده عين بهية للموصوف ولا يلزم من عروضا الصفة للموصوف بعد مرتبة علوه عنها اقل انتقضية اذ افعلا عنها في مرتبة
 والاتصاف بها في مرتبة اخرى ثم لما كان الوجود بحسب المصداق عين الماهية كما ان الانسانية بحسب المصداق عين
 حقيقة الانسان لم يصح تجزئ علو الماهية عن الوجود في الواقع بمعنى ان الوجود ليس عينها كما لا يصح تجزئ علو الانسان عن
 الانسانية بمعنى ان الانسانية ليست عينه وان اراد بالاتصال والعروضا ثبوت شيء لشيء في مرتبة الحكمية بحيث يكون
 بهذا الشبوت الذي هو في مرتبة الحكمية فشاكوا في قبول معنى الاول ان يكون في الواقع ثبوت شيء لشيء ويحي عنه
 ثبوت شيء لشيء في مرتبة الحكمية الذي منهية كما هي عن ثبوت السواء للبعس في الواقع في مرتبة الحكمية الذي منهية ثبوت السواء للبعس
 فعلى هذا التقدير لا يثبت الوجود للماهية والاتصاف بها ان في ان يكون الموصوف في الواقع بحيث يصح عنده الحكمية
 الذي منهية ثبوت الموصوف في الملاحظة الذي منهية فهذا المعنى من الاتصال يتحقق في جميع القضايا في مرتبة الحكمية اذ لا

يحكم بثبوت الحمل الموضوع في جميع القضايا والاتصاف بهذا المعنى متحقق بين الماهية والوجود المطلق والوجود الخارجي للوجود
الذهني اذ الذهن يحكم على الماهية بانها موجودة في نفس الامر وفي الخارج وفي الذهن فيتحقق في مرتبة الحكمية الذهنية بثبوت
الوجود الماهية ولهذا الثبوت الذهني مشتاق في الواقع وهي نفس الماهية الموجودة في نفس الامر وفي الخارج او في الذهن الا
ان هذا الثبوت ليس في مرتبة الحكم عنه والمصدق بل في مرتبة الحكمية الذهنية فنقولنا الماهية موجودة في الخارج او في نفس الامر
او في الذهن ليس حكايه عن هذا الثبوت الذهني حتى يكون تلك القضايا باسرها ذهنية كما يرد عليه المحقق الدواني واتباعه فان ثبت
كل وصف خارجي كان اذهني لموصوف في مرتبة الحكمية الذهنية لا محالة انما يكون في الذهن قلنا مستوجب كون هذا الثبوت في
كون القضايا التي يحكم فيها بهذا الثبوت ذهنية لزم ان يكون جميع القضايا ذهنية بل مناط كون القضية خارجية اذهنية
او حقيقية نحو تحقق مصداقها المشتب الذي في مرتبة الحكمية الذهنية فنشار هذا الثبوت ومصادقه ان كان في الخارج
كان هذا الثبوت والاتصاف خارجيا والقضية المشتبهة عليه خارجية كقولنا الانسان موجود في الخارج فقد حكم بثبوت الوجود
للانسان في الخارج وهذا الثبوت وان كان نفسه موجودا في الذهن في مرتبة الحكمية الذهنية لكن منشأ ومصادقه هي الماهية
المستقرة في الخارج فيكون هذا الاتصاف خارجيا ويكون الخارج ظرفا لنفس هذا الاتصاف وان لم يكن ظرفا لوجوده وان كان
منشاره ومصادقه في نفس الامر نسب هذا الاتصاف اليها ويكون القضية المشتبهة عليه حقيقية كقولنا شئ موجود وان كان منشأ
ومصادقه في الذهن كقولنا مقهور الزوجه موجود كان هذا الثبوت اتصافا ذهنيما والقضية المشتبهة عليه ذهنية ويكون الذهن
بما يوظف لمصادقه ظرفا لنفس هذا الاتصاف بما يوظف لمرتبة الحكمية نظرا لوجود هذا الاتصاف فان فسر الاتصاف الواقعي
بانه ثبوت شئ في الواقع بمعنى انه ثبوت شئ في مرتبة الحكمية بحيث يكون له منشار في الواقع يصح عنه الحكمية بهذا الثبوت
كان صحيحا ويجب ان يكون هذا الاتصاف بحسب مصادقه ذهني بل الامر في الحقيقة على التفصيل الذي ذكرنا ولا مجال للمصداق المعاصر
للمحقق الدواني لا الحكم الاتصاف الماهية بالوجود والوجود في نفس الامر اذ هذا المعنى من الاتصاف لا يوجب ان يكون بين الماهية
والصفة والمعروض والعارض تمايزا وتغايرا في الواقع وبما انكاره انما هو على ذلك لا سبيل للتوهم انما الى القول بتحقيق تميز
الظواهر الاطلاق في كل الصنف بهذا المعنى بل الاطلاق في الواقع انما يكون في الاتصاف لصفات الاتصافية والصفات
الاستثنائية اللائقة بتحقيق الموصوفات لان مطلق الاتصاف اذ في المعنى من الاتصاف يستدعي ان يكون الموصوف
والصفة تمايزين في الملاحظة الذهنية وان يكون الموصوف في الواقع بحيث يصح عنه الحكمية بثبوت الصفة لا يستدعي
خلو الموصوف واطلاعه عن الصفة في الواقع ولا يستوجب هذا الاتصاف ان يكون الموصوف في النظر الذي هذا الاتصاف
سكايه عنه تمييزا عن الصفة غير مخلوط بها كما يلطف المحقق الدواني وان اريد بالاتصاف والعروض الواقعي ان يكون الموصوف

[illegible]

هو لا الشاير فضلا عن العامة والخاصة وهو انكم قد عرفت ان معنى الوجود والحاصل في الذهن لا يوجد الا لاشياء لا نه قائم
 بالذهن لا بالاشياء وقد عرفت فيما سبق ان الاشياء والمهمات الموجودة في الخارج لا تقتل في الذهن بان الحاصل فيها شأنا
 فاقا تصور الانسان مثلاً وحكم الذهن عليه بان موجودا حاصل في الذهن شئ الانسان شئ الوجود لا الانسان نفسه ولا
 الوجود نفسه فلا معنى لكون الانسان متصفاً في الذهن بالوجود ونعم في الذهن شئ الانسان وشئ الوجود بمعنى قولنا الانسان
 موجود وان ما يتخرج عنه الشئ الاول هو ما يتخرج عنه الشئ الثاني في الخارج وليس نفس الماهية الانسانية في الذهن متصفة
 بالوجود والخارج ففهم هذا التركيب الذهني حكاية عن الانصاف الخارج الذي مصداقه نفس الماهية الانسانية المتصورة لا غير فافهم
 الحق البليان وانما ثبت ظلمات الرب والطغيان حتى فيا ذكرنا شبهة كذا توسوس في صدورنا نظرون وهي انه
 لو كان نسبة الوجود الى الماهيات قاطبة لنسبة الانسانية الى الانسان لزم ان يشترك جميع الماهيات الجوهرية والعرضية بل
 الواجب سبحانه ان يعنى حقيقة جامعة فيها يكون هي مصداق الوجود فتقول نعم الحق ان الوجود حقيقة جامعة بين المتقارن
 هي مصداق الوجود وبذاتها واجبة الوجود لذاتها على ما يراما الصوفية الكلام والعلماء لا اعلام بواهم القدسي والسلام وقد استوفينا
 الكلام فيما يتعلق بهذه المسمى في المنعصر للرسم بالمرض المجرد المتقارن في تحقيق حقيقة الوجود وقد كشفتنا هناك ما عزم من الاول
 للضعف الاغترابا والمقدار فبما لا يرام في هذا التمام اذ قد زلت في الاقدام وصلت في الانهاهم وطاشت السهام ومات
 عقل الحكماء والعظام فقد كانت هذه المسئلة من غرض من مسائل العلم الا على وادق مباحث الفلسفة الاولى وعلى فزرت
 فيها بالحق اعلى بفضل ربى الفضل النعمان والحمد على الرحمن الطول والاعظام وبه الاستعانة وبمحله الاعتصام اذ دل
 الاقضية والالهام اجبت الثاني في تحقيق ظرف الانصاف بالوجود فاعلم ان الانصاف بالوجود كالانصاف بالوجود
 هذا مجرد لان الوجود عبارة عن ضرورة المتقارن الوجود لذاته وبالغير فوالغير ليس صفة انضمامية زائدة على ذات
 الموصوف متضمنة اليها في الخارج اذ في الذهن بل هو امر اعتزاعي ونشأ اعتزاعا من نفس الذات المحضة الواجبة لذاتها الوجودية
 المتصورة بافتقارها على كل حال اريد بالانصاف والعروض الواسي ان يكون في الخارج شيئان متمازان احدهما معروض
 والاخر من فليس انصافاً احتوائاً بالوجود انصافاً واقعيّاً ولا يمكن ان يتوهم ان الموصوفات في الواقع مرتبة يكون في
 قابلية عنها في تلك المرتبة كما نعلم الخواص في الانشغال بالانصاف في الواقع مرتبة لا يكون هي واجبة فيها فالحق على هذا التقدير
 ما ذهب اليه الصمد الشيرازي من ان الوجود ليس حاجزاً للماهية في نفس الامر لا خارجاً ولا زائداً ولا فرق في ذلك ان الحكم بين
 الوجود بين مفهوم الواجب كما نعلمه هذا المذهب من ان الواجب عارض للماهيات فهذه اختلاف الوجود كما عرفت مفصلاً
 في الوجود والوجود وان اريد به ان يكون الحقيقة في الواقع بحيث لا يصح اعتزاع الوجود عنها والحكاية عنها بانها واجبة فلا يشترط

ان مفهوم الوجوب مفهوم الواجب عاصفان للحق بهذا المعنى في نفس المero في الخارج بحيث يمتنع عنها معنى الوجوب ومفهوم
 الواجب لا يتوقف صدق الواجب عليها وحيث انشزع الوجوب عنها على حصولها في الازدواج ولا يلاحظ العقل اياها لملاحظ
 طرف الخطأ والتعريف حتى يظن ان نظرات الانقسام بالوجوب هو الذين وان الوجود الذي يمتنع شرط لمرؤته وان القضايا المتقدمة
 ليست خارجية وقد سبقنا الكلام في ذلك كله في البحث الاول فان الانقسام بالوجوب كالانقسام بالوجود سواء الربا
 ثم لا شك في الانقسام بالوجوب اللازم واما في الانقسام بالوجوب السابق فيه وجوده من الاشكال منها ان الوجوب
 السابق عند تقدمه على تقدير الممكن وجوده ولذلك يسمى بالوجوب السابق مع انه لا يعقل تقدمه على تقدير موصوفها ووجوده
 وكيف يحكم بالا انقسام الماهية بالوجوب ثم يتقرر ما يصدور من اكمال مع انه لا يمتنع قبل اكمل والتعريف لا يجدي القول
 بان سبق الوجوب على التعريف الوجود ليس زمانيا وانما هو بالذات لا بالسبق الانشراعات على شاشيتها وان كان بالذات غير متعلق
 احباب منه صادقة في المبدأ بوجوده الاول بان من الصفات العينية بالقياس الى موصوفاتها ما تقدم على الموصوف باحد
 الانقسامات ذلك في الصورة بالقياس الى الماهية في قابليتها من حيث هي صورة شخصية حالته في الماهية متنازعة عنها وحيث
 انها صورة متقدمة عليها متقدمة اياها كذا ذلك فيمكن في الصفات العقلية ما على تلك الاشكال كالوجوب وقد علمت انه يشهد
 الصورة من جهة وجوب كل ما يمتنع من حيث هو كما ان الحقيقة والوجود وصف ليعرض الماهية في لحاظ العقل يتاخر عنها تاخرا جليا
 ومن حيث هو ليست وجودا للماهية الى العلة الجاعلة الاثر بما على مستقدم على الماهية في العزب عليه الصدور عن استغنى
 بذلك ان هناك اثرين صادرين بل ان هناك مبادرا وصادرا يمد ما على فقيه العقل انه مهيء كالانسان مثلا وان كان
 واجبا في نفس الامر وكما يستند الى اكمال الوجوب من حيث نفس ذاته ما هو موجود من حيث هو فاعلية لا يوصف بالكمال
 وانه ما هو واجبا لتجوهر في نفس الامر سبق في الاستناد الى اكمال منه بحسب نفس جوهر ذاته بما هو موجودا بما هو واجبا لوجوده في نفس
 الامر سبق في الاستناد اليه بحسب ما هو موجودا بما هو بعد كماله بغيره كماله الاعتبار او تفصيلها وتبين بعضها من بعض بحكمها عليها عند
 العقل بانها اولها واجبة لتجوهر من تلقاها اكمال الوجوب ثم صادرة بنفسها من فاجبة الوجود من تلقاها فوجوده من حيث هو
 متصورة بهذه الصورة بما هي صورة من تلقاها المبدء اكمال فتصورة الذات من وجوده فتصورة بهذه الصورة بما هي صورة
 بغيرها من افاضته والفرق ان الماهية والصوره متمايزتا لثانين بحسب نفس الامر والوجوب ليس شيئا بغير الذات
 فمهيء بل بها صاعدا لثان الماهية المجردة في لحاظ العقل واحدها عرضها العقلية والاسكان الذي يشبه الماده من جهة ان
 متقدما في نفس العقل على استناد الماهية ووجوبها الى اكمال كونه ليستند الى اكمال بل هو ليستند ضرورة الفاعلية و
 البطالان بحسب نفس الماهية فاذا ان الواجب بحسب نفس الامر مرتبة من مراتب العلول المجمول متقدمة في المعلولية

على سائر المرتب التي هي المحمول في لحاظ العقل لا يلزم من كماله لا يتقدم على معروضه في العقل من حيث هو معروضه بحسب
الحصول بالفعل في لحاظ العقل فالمعول من حيث الحصول بالفعل في لحاظ العقل ذلك هو جبرية الموصوفية والمعروفية يتقدم
لا محالة نفس هبته المتفرقة هناك على واجبيته ومن حيث الاستناد الى الجاهل بحسب نفس الامر متقدمة واجبيته على نفس هبته المتفرقة
من جودها كما على نفس الامر تنهت ونحن نقول ان كل ما ذكره مستطرد وخراف لا يتأهل ولا يصحح اليه الا لا فلا ان قياس
الصفات المتشابهة على الصفات العينية فاسد لان الصفات العينية متنازة في الوجود عن موصوفاتها فاما جودها فموصوفاتها
في الواقع فلا يشكك العقل في بادي الزمان ان يكون بعض الصفات العينية يتقدمها تقدمت على موصوفاتها متقدمة لها
بخصوصياتها الشخصية متنازة عن موصوفاتها متقدمة بها بخلاف الصفات المتشابهة لانها لا تتنازع موصوفاتها بحسب الوجود
في نفس الامر وليس لها وجود في نفس الامر ووجود موصوفاتها بل جودها في نفس الامر هو وجود موصوفاتها فلا يعقل تقدمها على
موصوفاتها واما ثانيا فلا ان القياس على سبق الصورة المطلقة على الهوى كما يترجمه المشايخ فاسد كما اشرنا اليه في البحث
الاول حيث تكلمنا على كلام المحقق الثاني في تعريف الصفات بالوجود واما ثانيا فلا ان قوله فوجب كل هبته الى قوله الصدور عنه
ليس تحت معنى لان الجواب لما كان عبارة عن تكملة الحقيقة والوجود وعنا يعرض للهية في لحاظ العقل يتاخر عنها تاخرا بالهبة كان
متاخر عن الماهية بانه حيشته اخذ لان الحيشة التي يتاخر بها عن الماهية اعني حيشته اذ تكملة الحقيقة والوجود هي حيشته فنفسه لا تروى
الا عن كمال الحيشة باي اعتبار اخذ بانه حيشته اخبر فقوله كون الجواب مقدما على الماهية باعتبارها متجزاة لسلط الجواب على كونه
تكملة حقيقة والوجود في ذلك الاعتبار فانه بما هو تكملة الحقيقة والوجود متاخر عن الهبة لا محالة كما اعترف به هذا القائل اما الماهية فلا ان
ما ذكره في بيان تقدم الجواب على الماهية في الصدور عن الجاهل كذا قد لا تدرى ان هناك خرافا واحدا صادرا عن الجاهل فذلك
الاثر الواحد الصادر عن الجاهل بالذات انفس الهية فيكون الجواب متزعا عنها صادرا عن الجاهل بالعرض بعين صدور الهية عنه
بمعنى ان يتكامل جلا واحدا متعلقا بالهبة نفسها لا بالذات وبالواجب ثانيا وبالعرض لا بالذات في ان بالذات سابق على العرض
وما بالعرض متاخر عما بالذات فيكون نفس الهية بحسب فسر جبر ما سبق في الاستناد الى الجاهل منها بما هي واجبة التهور جبرية
فيكون المتقرر المتاصل هو الجواب يكون الهبة متزعة عن الجواب صادرة عنه بالعرض فيا سفسطة ظاهرة البطلان قولانه
باجودها جبرية التهور في نفس الامر سبق في الاستناد الى الجاهل منه بحسب نفس جبرية تها بما هو موصوف من الوجود لان الجاهل
واجبة التهور في نفس الامر هو الهية فيكون محصلا ان الهية بما هي واجبة التهور سابق في الاستناد الى الجاهل من الهية بحسب
نفس جبرية تها بما هي ولا يخفى انه قد لا ان الماهية بما هي واجبة التهور متضمنة لنفس جبرية الماهية بما هي ولا يعقل ان يكون
الماهية بما هي معروضة لعرض سابقة في الصدور عن الجاهل على نفس جبرية الماهية واما فاسد فلا ان ذكره من التفضيل فعمل

من كلام الصمد الشيرازي المعاصر لمحقق الزاني حيث قال في بيان تقدم الواجب السابق على المهيته وجوده ان تقدمه عن المهيته
الاولى والامور اعطيت الاكثر في محسب فخرج به وبها كما عين الممكن بالذات والواجب بالغير الموجد وبهجهته بخصوصه ثم
استعمل محله في الفصل في هذه الامور فانك تسمع العقل الواقع في الخارج واحد وبعد افضل العقل الى هذه الامور يحكم بتقدم بعضها
على بعض فتقبل ما لم يكن مكانه لم يكن اجابا بالغير الممكن اجابا بالغير الممكن موجودا وما لم يكن موجودا لم يكن محيية بخصوصه فانك
الاجنبي المصدر في محسب ليس سابقا بمعنى الواجب احد تفاصيل العلول ويستعمل على الموجد والمهيته انما هو في الاستبا الذي
الغير المطابق للواقع في هذا الموضع كلامه فلا تزل في حصر في احتمال الازالة لا يقول بتقدم الموجد على المهيته ويقول بان الصفات المايهية
بالوجوب الواجب محسب نفس الامر كانت الصمد الشيرازي فانه يفتقدان الموجد وتقدم على المايهية وان المهيته في مقتضى بالوجوب
اصلا انما جاء ولا يتناول متضمنه بالواجب في الاعتبار الذي الغير المطابق للواقع ثم في العقل مع ما في من الاتحال مختلف غاية العقل
لان قولنا فان الواجب محسب نفس الامر تسمى من مراتب العلول المبهم لتقدم في العلول على سائر المراتب التي هي العلول
في كمال العقل بكونه كونه تعلوية وبه في غاية السخافة لانه ان ارد بالواجب محسب نفس الامر مفهوم الواجب محسب نفس الامر فلا
ريب في انه ليس يتقدم في العلول على نفس المايهية كيف ونفس المايهية ففلا تضاعف في الاستدلال سابق في العلول على المخرج
لان حتى معلوليه لا يخرج كون ففلا تضاعف معلول لا غير على ان هذا العامل محقق بتأخره في المقوم الاستدلال عن نفس المايهية المتفرقة
في كمال العقل كيف يحكم بتقدم هذا المقوم الاستدلال عليها في العلول وان اردوا في هذا المقوم ففلا تضاعف في الاستدلال
للمحكم بتقدم على نفس المايهية من حيث الاستدلال بما جعل محسب نفس الامر وامرنا على المهيته فاما تفصل عنها فلا يكون
من تفاصيل المهيته كانه لا ينعزم اليها فيكون فرع المهيته لا تفصل عنها في العلول بل يكون مجموعا لاجد مجموعا لاجد
او تنضم عنها فيخرج الى الشك الاول اما سادسا قلنا قولنا فاما المهيته بعد كمالها لا تفصل عنها في العلول بل يكون مجموعا لاجد مجموعا لاجد
عليها مع الفصل بانها لا والواجب المتجوز في هذا العمل الواجب ثم صادرة بنفسها منه فواجبة الوجود من تلقا ففلا تضاعف من جهة
الواجب ان العقل يحكم بان المهيته واجبة المتجوز في الواقع قبل تقريره او تجوز به وان هذا الحكم مطابق للواقع فلا شك في جلال العقل
ما تميزه الصمد لا يسلطوا انما كانت اعمدة قبل ما تميزه الموصوف وان اردوا ان العقل حكم بذلك ولو كانا خيرا كما في هذا الموضع
اذ الحكم الواجب على هذا التقدير سابقا على جوب المايهية وكان الحكم كونه عليها لا بالاطلا واما سادسا قلنا قوله كمال الهيولى مستورة
بجمله الصورة كما هي صورة من تلقا السدس اجمال فتعقير الثلاث من جوده فتعقيرة بهذه الصورة كما هي صورة ما يعينها
من افاضت فتمت هذه النظم ان لا يتصور ان تكون متصورة بصورة المطلقة قبل تقريره الا في حق من نفس فاصلي
شيء تصور بصورة ثم الصورة المطلقة التي حكم تصور الهيولى بها قبل تقريره اما ان يكون حاله في الهيولى او لا فاما كانت حاله

في الوجود فكيف يتصور ان يكون الوجود قبل اقراره بالضرورة والمنطوق فامتنع بان يكون له العقل بدون الحمل وان لم يكن له الحمل
 فخرج لغير الحمل ان لم يكن حاله في الوجود لم يكن الوجود متصورا بهاداموصوفه بها واما ما عطفنا ان قوله فالعقل من حيث
 الحصول بالفعل في كمال العقل ذلك هو غير المتصور في المعروضية يتقدم لا محالة نفس مابينة للتصور هناك على ما يجب في
 غاية السخافة لان طرف الاضواء بالوجوب ليس هو كمال العقل كما يتوهم لان الاضواء بالوجوب انضواء اشراقى والما بية
 الحاصلة في كمال العقل ليست صحيحة لان المتراءى ليست صحيحة انضواء عنها منوطا بحصولها بالفعل في كمال العقل قد سبغنا الكلام
 في ذلك بالامثلة على ان هذا العقل نفسه قال ليعينه ان ليس من شرطه السابق رتبة الاضواء بمعنى سبق الوجوب في الاضواء
 به ان يتكيف كمال العقل شيئا من ذلك بالفعل بل انما سألنا ذلك كون الشيء في الحقيقة ليس هو الذي هو كمال العقل بالاصح مما هو
 في نفس الامر لان استخراج من ذلك بالفعل الحكم على انه انتهى وذا صريح في ان طرف موصوفية المابينة بالوجوب السابق ليس هو كمال
 العقل بل نفس الامر بالما قبل في ذكره خلاف الاستحسان بل يفتى في هذا من ان يعمل على الجواب الثاني ان كل ممكن فاما قبل
 جعل الجواب بهية تقديرية كما هي تقييدات ثم بعد جعل تغلب تلك الى مابينة حقيقة وليس تصور ذلك في التقييدات فاذن لم يكن
 كذلك جعل الوجوب السابق قبل اعتبار تقديرية الممكن متعلقا بمفهومه الذي يلحقه بالما بية تقديرية فيكون يجب في كمال العقل
 لذلك المفهوم بايجاب الفاعل ان يغلب من بهية تقديرية الى بهية حقيقة فيجعل الجواب المابينة الحقيقية فتتصف بوجوب التصر
 بحسب الاستدلال الى الجواب المتعلق فتتصف بوجوب الوجود بالاستدلال فيغير حكمه عليه بالوجوب ليعبر عن ذلك بالوجوب
 السابق ثم يعبر عن الوجوب بحسب التقرر والوجود والاعتقاد بالوجوب بالحق انتهى وهذا غريب غلب فانه انما هو ان
 الوجوب السابق متصف للمفهوم الذي يلحقه العقل بالفعل بوجوبه في العقل كما يدل عليه قوله مستطاعا بمفهومه الذي يلحقه بالما بية
 تقديرية فذلك سخي فلك ذلك المفهوم موجود في الذهن بوجوبه غير وجود المابينة في الاعيان متقرر متقرر غير تقرر بل هو واجب بوجوب سابق
 غير وجودها السابق فلا معنى لكونه جوبا السابق متصف لذلك المفهوم الذي على ان الكلام في الوجوب السابق لذلك المفهوم الذي في
 التقدم على تقررهم لا معنى لقوله فيكون يجب في كمال العقل لذلك المفهوم بايجاب الفاعل ان يغلب من بهية تقديرية الى مابينة حقيقة
 اذ كمال العقل قبل له في وجوب انقلاب المابينة التقديرية الى المابينة الحقيقية بايجاب الفاعل لان الاجاب بالوجوب من المواقعات
 التي ليست مرتبة بالاعمال العقلية والاعتقاد والذهني وليس الوجوب منوطا بخصوص كمال الذهن من اراد ان يتصف بالوجوب
 السابق هي المابينة التقديرية فهذا الغرض لاذ المابينة التقديرية لا شيء يحسن قبل التقرر فكيف يجوز الاعتقاد بالعبث واقعية متقدمة على
 الوجوب لا في الشيء لا في الشيء بعض المابينة التقديرية شيئا لجواب الثالث ان الوجوب السابق على تقرر مابينة الممكن انما يكون حقيقة
 من وصفات الجواب فاما تمت متمات تحقق العلوية وجب الجواب ان يبرع المابينة ثم جعلها فتجوزت فالعقل ليطبق المابينة

المتجوزة من جودها على ما يقتضي انبائها في طباعها بحيث تستدعي ان لم ير من الجواب عليها اولاً وجوب ان يذهب عما شئتم في تقريرها بل يرد
 الجاهل على ما يافتصفت بوجوده لتقرر من جهة الاستناد الى الجاهل على وجوب الالائية فيكون السواد هو الوجوب السابق ثم
 يطبقها بحسب تقريرها في حال تقريرها والسواد وجوباً حق فاذن من لوازم المسابغة كونها بحيث يجب سبق تقريرها بان يجب
 للجاهل ان يصدق شيئاً هو يصدقها والحقايق بالوجوب لتقرر والامر بحسب الاستناد الى الجاهل على شيئا فعل فيها وعروض هذا الوجوب
 للجاهل معناه ان يصير حكماً على الجاهل ان يصير عنه نفس ما بهية الجاهل اذ لو خلت شان الجاهل بالاضافة الى الجاهل بحسب
 هذا المعنى عبر عنه بالاجاب فاذن هذا المعنى وجوب باعتبار واجاب باعتبار آخر هو وصف ما يرضى للجاهل باعتبار الجاهل
 باعتبار آخر وان الجاهل من حيث هو بمفعول نفس ذاته وشرح حقيقة وجوبه من جهة لغت من لغات الجاهل على شان من شئونه
 وصف من اوصافه فلا يتقضى من كون وجوبه قبل مرتبة التقرر ما يلحقه عروضه لذات الجاهل على علته والجمولية كما لا يخفى
 الا تعاليم الرواية المكتوبة واقرى الاضافات الاختصاصية العقلية فلا يجد ان يكون قبل ذلك اقرب اليك طريقك
 الى ذلك من ذلك الى نفسك من نفسك الى ذلك بمراتب الامثلية والاستقضية انتهى وعاصلاً للوجوب السابق عبارة
 عن الاجاب فهو صفة للجاهل في ما اخذ من كلام الامام في محصل حيث قال لا يمكن ان لا يكون له وجه وذلك الوجوب لم يحصل
 بعد ما لم يكن كان صفاه وجودية يستدعي موضوعاً موجوداً وليس هو ذلك الممكن لانه قبل وجوده معدوم فلا بد من شئ آخر يفتقر
 لذلك الوجوب بالنسبة الى هذا الممكن ذلك هو الموتر انتهى ولتقرب على الحقيقة في لغة الجاهل بان وجوب الممكن يقتضي وجوب الموتر
 به لا يمكن ان يكون قائماً بخلافه وصف الممكن وصف شئ يتشبه ان يتقدم عليه والقائم بالموثر هو الاجاب للوجوب انتهى
 وشرح عليه صاحب الكافي الميسر تشبيهاً ليلغا وقال اذ قد ريت سبق ذلك الوجوب على مرتبة التقرر ثم على مرتبة الوجود وكونه صفاه
 للموتر وان وجوبه واجاب باعتبار من ان الاثر اذا مشه الجاهل اربع حقيقة يتوهم به الوجوب من جهة الجاهل في كماله الجاهل
 كسائر الصفات العقلية فقد اعطت خبراً بان هذا التشبيه ليس بسد يانتهى وانت تعلم ان تشبيه صاحب الكافي الميسر لا يفضل
 على الحقيقة والظن لان الجاهل لا يتصف بالوجوب انما يتصف بالاجاب ما ذكره من ان معنى عروض الوجوب للجاهل ان يصير حكماً
 عليه وجوب ان يصير عنه نفس بهية الجاهل اعتراف بان الوجوب صفة لصدور بهية الجاهل عن الجاهل انما وصف الجاهل
 وجوباً ان يصير عنه بهية الجاهل فهو وصف له كمال المتعلق فلا يكون الوجوب صفاه للجاهل حقيقة ضرورة ان الوجوب حقيقة
 وصف لما هو الوجوب حقيقة هو بصدور الجاهل عن الجاهل لان النفس الجاهل اما وجوب ان يصدق الجاهل بهية الجاهل فهو
 وصف للجاهل كغيره من الوجوب السابق الذي في الكلام ضرورة ان الكلام في الوجوب السابق الذي هو وصف للجاهل حقيقة وجوبه لا يصدق
 حقيقة وصفه لا في الامران في المعنى لازم للوجوب الذي هو صفة للجاهل كغيره من الوجوب السابق الذي هو وصف للجاهل حقيقة وجوبه لا يصدق

الكلام بالاجمال ما ذكر من ان المجمل بحجبه حقيقة لغت من نفوت الجامل شان من شكونه الى آخره كلام شعري اذ لا ريب في ان
ذات المجمل سبانية متفصلة عن ذات الجامل فكيف يكون صفة المجمل قائمة بذات الجامل وكون الجاملية والمجولية اتم
الارتباطات من جهة المجمل الجامل لا يستلزم ان يكون ذات المجمل هي جنبا ذات الجامل حتى يصح ان يكون المجمل قائمة بذات الجامل
فكلامه بان تعجب منه من كلام الحكم المحقق ثم ان الحكم المحقق افاد في جواب الاشكال ان الحق ان ذلك الوجوب امر عقلي كسائر
بعضات العقلية ويكون قائما بالتصور من الممكن عند الحكم بجدوده انتهى وظاهر فساد انصاف الممكن بالوجوب ليس مرتبة
بان يكون متصورا وليس وجوده الذهني شرط في كونه جابلا بما يجب الممكن فقير في وجهه ثم تصور الحكم عليه باحدوثه قال المحقق
الدواني في الحواشي المحمدية على شرح التجرى لتحقيق ان الاثر الصادر عن الفاعل هو الذات والوجوب الوجودي انما هو نتيجة
منها لادته لهما ولا يلزم تقدم الذات عليها بالوجود فان التقدم هو الامر المصحح لدخول الفاعل التفرعية ولا معنى لان يقال وجوب
الانسان فوجد ولا تقولك صلا لا انسان انما هو فوجد بل هو في مرتبة الانسان موجود في مرتبة الوجود انسان بل تقدم للآخر
اذ الوجود نفس فعلية الذات انتهى وانت تعلم ان العقل حكيم بان المعلوم يجب فوجد ولا حكم بتقدم الوجوب على الوجود فالوجوب
الما في مرتبة الذات او متاخر عنها فيلزم تقدم الذات على الوجود ولتقدم الوجوب لذى هو في مرتبة الذات او متاخر عنها على الوجود
او متقدم عليها فيلزم انصاف الذات بالوجوب قبل فعليتها وهو غير معقول لا يمكن ان يقال ان الانصاف لا يستدعي فعلية
الموصوف لانه اذا لم يكن للموصوف فعلية فاقى شئ يتصف ولان يقال ان الفعلية غير الوجود والانصاف لا بد من فعلية
الموصوف ففي مرتبة الانصاف بالوجوب السابق للموصوف به فعلية سابقة على وجود كازمة الحواس في حاشية على حاشية
شرح التجرى لان الوجوب السابق كما انه سابق على وجود الموصوف به كذلك هو سابق على فعلية بل الفعلية والوجود بمسب
المصدق امر واحد فلا معنى لكون الانصاف بالوجوب السابق في مرتبة فعلية الموصوف وتقدمه على وجوده فانظر الى مولا
الاعيان المشايخهم بالسنان كيف تخطوا في المقال ولم يجدوا سبيلا الى انقضى عن ضيق الاشكال ونحن بفضل ربنا الكريم
المفضل شير غفر لي ما يفرج عني لا عضال كل العقال فانظروا من جهة الاشكال في الانصاف بالوجوب السابق ان الوجوب
يتوقف لا انصافه على وجود موصوف ما في الخارج او في الذهن كونه موصفا بثبوتها فلو كان المعلول الاول متصفا بالوجوب يكون
هذا الانصاف بسببه الوجودين ولا يتصور ان يكون بسبب الوجود وانما جري لتقدم الوجوب عليه بالذات لان يكون سبب الوجود
الذهني لان الوجود الذهني للمعلول الاول متاخر عن وجوده الخارجي وهو عن وجوده في الاشكال قريب لمانه عن الاول قال صاحب
الافاق المبين بعد ذكره الاشكال اخذ محبها عن ذكر الراجعة التي عرفت حالها انه ليس من شرط هذا السبق وبه الانصاف ان يتكيف
الحال العقل شيئا من ذلك بالفعل بل انما ساد ذلك كون الشئ في نفسه بحيث لو اعي كانه العقل يصلح به محسب انفسه في

نفس الامر لان تنزيه من ذلك بالفعل الحكم عليه ثم عرض وجوب صدوره من الجاعل للفاعل ولا ثم ليس بعد المتقرر هناك اي في
 المعلول الاول اشتد ظهور الكون لا يتباطؤ الاختصاص هناك ثم وقوى انتهى اختصاصا وانت تعلم ان ما ذكره اوله لا يغني شيئا لان
 المعلول الاول ما استتف بالوجوب السابق وعلى الثاني ثم الاشكال لطل سبق الوجوب على تقدير كل ممكن وجوده وعلى الاول
 لا بد وان يكون المعلول الاول نحو متقرر وجوده في مرتبة الوجوب السابق واللام يمكن هو نشأ لصحة استتبع معنى الوجوب في الاشياء
 الخاضع لا يجوز ان يكون معنى الاستتبع شي ففصلنا عن الوجوب فاما ان يكون متقرر وجوده في الخارج وهو باطل السبق وجوب على تقديره
 وجوده في الخارج او يكون متقرر وجوده في الزمن فهو متاخر عن وجوده في الخارج وهو غير ممكن وجوبه والحاصل انه مسلم انه ليس من شروط
 الاختصاص بالصفة الاستثنائية اي لوجود الموصوف بالفعل في كسائر العقول ان تنسبع العقل الصفة نسبة الفعل كمن يجب ان
 يكون الموصوف في نفس الامر بحيث يصح اشتراح الصفة منه للرب في ان ذلك لا يمتنع على شئ من اشتراح منه وقرره واما ما ذكره
 في اننا قد عرفت في اننا في اقبل من وجود الاشكال ذكره صفة الشريعة قدس سره من ان الوجوب يتراكم الوجود الفعلية في كيفية
 الوجود فكيف يتقدم عليه ومنها ما ذكره لتحقيق الدواعي من ان الوجوب جهة العقيدة فيكون القول بتقديم الوجوب على الوجود قولاً
 بان الممكن صادر عنها بالضرورة ثم صار وجوده هو كلامه من التحصيل قد مر ذكره بين الوجهين في فوارج بحث ايجل التحقيق
 المقام ان الهية المكنت في حد نفسها ليست ضرورية الفعلية والتقرر والوجود لا لضرورية الفعلية والتقرر والوجود في مرتبة
 بين ان متقرر يكون من ان لا متقرر لا يكون ثم ان تحقق العلة الكافية لتقرر وجوده او العلة الكافية لطلها وصدورها
 ارتفع فذلك التذنب بعين تقرر وجوده وطلها وصدورها وبعده بالضرورة في هذا المعنى اعني ارتفاع التذنب وترجع اصطفي التقرر
 والافتقار الوجود والعدم للواقع هو سمي بالوجوب السابق وهذا المعنى متغاير للضرورة والتاكيد الذي هو كيفية الوجود والعدم فلهذا
 الوجوب على غير اثنين انما هو اشتراك اللفظ ولا ينبغي ان في هذا المعنى امر اعراض في هذا الموضع هو القاطل يستقل التام في اختصاص
 تقوله الهية المكنت وطلها لاجتماع جميع شرائط التاثير فان الفاعل المستقل هو المرجع لاجتماع اثنين الافرغ للتذنب في غيرها
 فاسم على وجود الهية المكنت هو هذا الاستتبع في هذا المعنى عني علة التامة فانها للمرتبة الافرغ للتذنب ثم العقل اذ التصور
 الهية المكنت واطلاق الهية المكنت يتبادر طرفاه بالقياس الى نفسها ولا يقع احد المتبادرين من المعنى معكم بانها جوت فوجدت
 ومعنى انها جوت هو ان هلتهما فغت التذنب التي لها في نفسها فبذلك افاده الحكم الحق من ان ذلك الوجوب امر عظمي قائم
 بالتصور من الممكن عند الحكم بحد ذاته يعني ان المتصور من الممكن يحكم عليه بذلك الوجوب في العقل مع فلا يروى عليه او دونها
 عليه سابقا لان الوجوب ليس صفة منصفة الى الصورة العقلية وهو ظاهر ولا يمتنع منها فان ما وجب الفعل على شيء
 بالمتقوية في الواقع فهي الواجبة قاطل ما قال الخواص اي من ان وجوب المعلول بانها جوت صفات المعلول المستقل كمنه

بان المحلول يجب فوجه لا يخطر في العقل كون العلة تامة أصلاً فراجع معنى الوجوب السابق الى تامة العلية تحكم في غاية السقوط
 لان معنى ان المحلول يجب هو انه ينعين جانب تقرره وارتفع تذبذبها بحسب المصادق هو بعينه يتحقق علته التامة لا غير العقل
 انما يمكن للوجوب الممكن بهذه المعنى والا معنى للوجوب السابق غير تذبذبها هو الحق المحلول عليه صاحبها في البين ان مام حل في
 التحقيق لما ذكره في كلماته المحقق الذي انكسر زانجا والا واحدث اختلا لا يقال ان الوجوب السابق وجوب ان يصير المحلول عن العلة
 ثم جعله من صفات العلة صحيح كونه من صفات العلة يكون المحلول من لغوت اجمال قد نهينا على فساد ولو انه قال بشل قلنا
 السلم عن الفصل واما المدعى الحسنة افاعتت هذا فاعلم ان الاشكال الاول والثاني انما تخرج لو كان فشا التضرع بهذا المعنى من
 الوجوب فالتامكن الثالث نأش من عدم الفرق بين الوجوب بمعنى التخرج ورفع التذبذب بين الوجوب بمعنى تاكل الوجوب وانه
 هو كغيبية للوجود وكذا الرابع لان الوجوب الذي يبرهته القضية هو بمعنى الضرورة والوثاق لا بمعنى التخرج فلا ينقضي من الوجوب
 السابق القضية الضرورية في غاية التحقيق واما دلي التوفيق البحث الثالث في ظرف الانصاف بالاسكان فاعلم ان الاسكان
 هو سلب ضرورة التقوى والوجود وسلب ضرورة الاقترود واللا وجود سلبا بسيطا ولا ريب في ان السلب البسيط بما هو سلب
 بسيط ليس لشبوت اصلا فحققة الاسكان اعني هذا السلب البسيط ليست عارضة شئ بالحققة نعم قد يعتبر في السلب عدليا او
 محمول سالبها محمول حقيقه عارضا فالاسكان بمعنى السلب البسيط لما لم يكن عارضا شئ لم يكن شئ باستغاب حقيقه فلا انصافا
 ب حقيقة حتى يتكلم في ظرف الانصاف بل معنى الانصاف شئ بالاسكان بهذا المعنى صدق الحكاية بالانصاف ضرورة التقوى والوجود
 ولا ضروري الا الاقترود واللا وجود وصدق هذه الحكاية لا يستدعي ان يكون موضوع هذه الحكاية موجودا في الخارج او في الذهن او
 في نفس الامر لان هذه الحكاية سالبة صدقها لا يستدعي وجود موضوعها ثم صدق الحكاية بالاسكان قد يكون بمطابقته النفس الامر
 مع قطع النظر عن خصوص ظرف الخارج والذهن فيكون القضية المشككة عليها سالبة حقيقه بنية وقد يكون بمطابقته الخارج
 فيكون القضية المشككة عليها سالبة خارجية بنية وقد يكون بمطابقته الذهن فيكون القضية المشككة عليها قضية سالبة ذهنية
 بنية فيكون ظرف الانصاف بالاسكان بهذا المعنى ظرف مصادق هذه السوالب فاذا قيل الانسان مثلا ممكن ان يريد ان لا يكون
 بضروري التقوى والوجود ولا ضروري الاقترود واللا وجود في نفس الامر كان ظرف الانصاف بالاسكان اى الظرف الذي هو
 هذه الحكاية نفس الامر واذا قيل زيد ممكن ان لا يكون بضروري التقوى والوجود ولا ضروري الاقترود واللا وجود في الخارج
 كان ظرف الانصاف به اى الظرف الذي هو مطابق صدق هذه الحكاية هو الخارج واذا قيل الموضوعية او المولية ممكن ان لا يكون
 انها ليست بضرورية التقوى والوجود ولا ضرورية الاقترود واللا وجود في الذهن فيكون ظرف الانصاف به اى الظرف الذي هو
 هذه الحكاية هو الذهن فاذا اعتبر الاسكان سلبا عدليا او محمول مالبة المحمول كان عارضا ويكون موضوعه صفا بالانصاف فاعلم

التي خصوص الوجود الذي شرط لعروضها والامور الخارجية ممكنة في الخارج والاكتفاء بما واجبه في الخارج او مستندة في الخارج فلا
 معنى لمنى كونها ممكنة هذا قد انقضى الكلام بنال الاسباب البعد الموفق للصواب **قوله** فالانسان موجود او ممكن قضية حقيقية بل
 الانسان موجود خارجي وممكن في الخارج قضية خارجية والانسان موجود ذهني وممكن في الذهن قضية ذهنية والانسان موجود
 ممكن مطلقا قضية حقيقية وقد تفصيل ذلك حقيقة وحسب الشرحان القضايا المعقودة بالامكان قضيا ببقية وليس الحكم
 فيها على موضوعات مقددة فان الامكان في نفس الامر لا ان على التقدير كما يتوهمه فخر البهام ضعفا للعقول اقربا والاوام
قوله ذهنية كما قيل قال في احاشية قال الاستاذ في حاشيته على شرح المواظ ان القضايا المعقودة بها كلها ذهنيات و
 لعل نقول ان طرف الاضافات انما هو الذهن في جميعها وان لم يكن بخصوص الوجود الذي في فيه مدخل ولهذا قال في حاشية
 احاشية انظر الصحيح يحكم بان المعقولات الثانية على تعيين الدال ان يكون الذهن فقط فاعرف ان المعنى في الذهنية ان كان مجرد كون الذهن فقط فطرف
 الوجود الذي شرط لعروضه هو موضوع المنطق انما هو ريت هذا فاعرف ان المعنى في الذهنية ان كان مجرد كون الذهن فقط فطرف
 الاضافات من غير ان يكون للموصوف تاصل في العين لا في خصوص حال نائب نتائج صلحا لقضايا المعقودة من تعيين
 ذهنيات ان اعتبر فيها شرعية الوجود الذي في عينه فينقد من انهم الثاني ذهنية ومن الاول حقيقة لعدم دخلية الوجود الذي في الخارج
 فيه شامل انتهى وبذلك كله يدان القضية الذهنية هي القضية الحكاية عن الامر الذي وقدرت ان القضايا الحكاية فيها بالوجود
 والامكان الرجوب وغيره من المعقولات الثانية بالمعنى الثاني الاعم قد يكون حكاية عن الموجودات الخارجية بما هي كذلك
 كقولنا ارسى حجاب موجود وعلية وزيد موجود وممكن ومعلول فيكون تلك القضايا خارجية قطعاً وقد تكون حكاية عن المعقولات
 انفس الامر مع قطع النظر عن خصوص الخارج والذهن فيكون تلك القضايا حقيقية قد تكون حكاية عن الصور الذهنية فيكون
 تلك القضايا ذهنية فالحكم بكون القضايا المعقودة بتلك المعقولات ذهنية مطلقاً او حقيقية مطلقاً ونفى كونها خارجية اصلاً
 وانظر لما انصاف بالمعقولات المذكورة فليس هو الذهن فقط كما عرفت فيما سبق فلا حاجة الى العادة **قوله** وربما يكون الحكمي
 عنه بقوله العبارة كلها منتحلة عن الافق البين وهي الفاظ بلا معنى واصوات بلا معنى فانما اذكيها بان زيد ام لا موجود
 عنه بهذا الحكمية هو نفس ذات زيد المتقررة في الخارج مع غل النظر عن كمال العقل فان مطابق هذا الحكم هو الواقع ولا مدخل
 فيه للحاظ العقل وكيف يذهب بهم قائل الى ان صدق قولنا ارسى موجود منوط للحاظ العقل ذاته الحققة المتقررة فانه صادق قطعاً
 قبل العقل ولو كان الحكمي عنه بالوجود مطلقاً او بالوجود الخارجي المباشرة مطلقاً وفي العين في كمال العقل لم يصير
 صدقه الا بمطابقة لما به المتقررة في الحاظ العقل فان صدق الحكمية انما هو بمطابقة الحكمي عنه وهذا لا يجوز عايف وجبانية
 انسانية فضلاً عن ذي عتيدة ايمانية لو كان الحكمي عنه بما توهم لزم صدق الكواذب وكذب الصواب في ان يخلو العقل لا يلزم

ان يكون مطابقا لنفس الامر فاذا كانت الماهية باطلة متمتعة في نفس الامر متقررة كمتن في كفاها العقل في نفس الامر وكما عنها
 بانها موجودة او ممكنة فالحكي عنده هذه الحكاية الممكن ان هي الماهية المتقررة في نفس الامر او في العيين في كفاها العقل كما توهم
 كانت هذه الحكاية مطابقة للحكي عنده فكانت صادقة اذ الصدق هو مطابقة الحكاية للحكي عنه واذا كانت الماهية ممكنة متقررة
 في نفس الامر او في العيين متمتعة باطلة فيما في كفاها العقل وكما عنها بانها ممكنة او متقررة وكان الحكي عنها يتوهم لم يكن الحكاية
 مطابقة للحكي عنده فتكون كاذبة فان قيل ان الحكي عنه هو الماهية المتقررة مطلقا او في العيين في كفاها العقل المطابق
 لنفس الامر قلنا فيمكن ان يكون اقرب مرتبة للحكاية لا للحكي عنه لان هذه المرتبة تنقص بالمطابقة واللا مطابقة لنفس الامر و
 الكلام على تقدير كون الحكي عنه هو الماهية المتقررة مطلقا او في العيين في كفاها العقل وبالحكمة فكل ما ذكره بالهذيان شبه
 منه بالبيان قوله بما هي متقررة مطلقا او في العيين نسخ الكتاب بينها مختلف في بعضها وما يكون الحكي عنها بما هي
 الماهية بما هي متقررة في العيين في كفاها العقل فها هو في عبارة الاق البين ان السبب لسياق عبارة الشرح فانه قد
 بين ان القضايا المعقودة بالوجوب والوجود والاشيئية والامكان حقيقية وان مصداقها نفس الحقيقة المتقررة من حيث
 هي وكان اذا ما لا يشك فيه فان القضايا المعقودة بالوجوب والوجود والاشيئية والامكان حقيقية البتة ومصداقها نفس الحقيقة
 فلا حاجة الى عادة بيان وانما الاشتباه في القضايا المعقودة بالوجوب في الخارج والوجود الخارجي وامكان الوجود الخارجي فلان
 الظاهر ان القضايا المعقودة بها خارجي فخرج هذا الاشتباه وبيان ان القضايا المعقودة بها حقيقية لا بد من بيان الحكي
 عنه بتلك القضايا ليتبين كونها حقيقية وفي بعضها وانما يكون الحكي عنها بما هي الماهية بما هي متقررة مطلقا او في العيين
 وهذا لا يناسب لما قد يعني عبارة الاق البين والاسياق عبارة الشرح كمن يؤيده ما قال في الحاشية المتعلقة على
 قول متقررة مطلقا وهو قوله في مطلق الوجود والوجوب والامكان وفي الحاشية المتعلقة على قوله في العيين هو قوله هذا
 في الوجود الخارجي والوجوب والامكان الذين هما بسبب الوجود والخارجي واما مطلق الوجود والامكان والوجوب في نفس
 الامر فمصداقها نفس الماهية المتقررة في عالم الواقع مع غزال النظر عن خصوصيات الظروف وان اتفق ان يكون ظرف
 اتصافها بهذه الامور هو الذين دون الخارج اذ فيه خلطت بينهما وبين موصوفاتها كما مر لكن ان خصوصية لغة اتسمي
قوله في كفاها العقل الممكن ان يظن ان الثبوت لتقر الماهية وكانت الماهية المتقررة في هذا العلم مصداقا كمال التقر مطلقا
 او في العيين ومطابقا لصدق كانت القضية ذهنية لانها حاكية عن امر موجود في الذين بثبوت امره في الذين فلا يكون
 على نهج بديل الى نفى كونها ذهنية والتول يكونها حقيقة ثم كون الماهية المتقررة في العيين في كفاها العقل مصداقا
 للقضية القائمة الماهية موجودة خارجية او انما ممكنة في الخارج او انها واجبة في غير معتول اصلا لانه يؤدي الى

ان الموجود في العقل موجود خارجي وبنو الفرض من الهنديان فانظر الى صاحب الافق المبين كيف يتجذب في كائنه لا لبالي اين
 يذهب وانظر الى شارح كيف يقتضي به تقليد به ولا يدرى كيف المذهب الله العاصم عن آفة التقليد وهو في الصحة
 والتشديد قوله لا بما هي على حال معين لا شك في ان مصداق الامكان والوجود والوجوب الخارجية نفس
 المبهمة لا على صفة زائدة عليها والامكان الماهية قبل الحق تلك الصفة بها ممكنة وموجودة وواجبة لكن ذلك لا
 يستلزم ان الامكان النفساني المعقودة بالوجود الخارجي وامكانه ووجوبه خارجية اذ لا يشتترط في النفساني الخارجية ان
 يكون مناشئ محمولاتها احوال الزائدة على الموضوعات بل لا بد منه في النفساني الخارجية ان يكون مصداق محمولاتها
 نفس الحقيقة المتقررة في الخارج ولا شك في ان مصداق الموجود الخارجي وممكن الوجود في الخارج هو الماهية المتقررة
 في الخارج فلا وجه لنفي كون تلك النفسانيات خارجية فتقولوا لئلا لم يكن العقود بها خارجية في غاية السخافة قوله بل حقيقة
 لا ينفي ان النفسانيات المعقودة بالوجود الخارجي وامكانه ووجوبه نفسانيات متحدة فالكناست حقيقة فاما ان تكون
 صادقة في ضمن الخارجية فيكون تلك النفسانيات خارجية واما ان تكون صادقة في ضمن الذاتية فيكون تلك النفسانيات
 ذاتية فلا معنى لنفي كونها خارجية اذ ذاتية وليس لصدق ايجابية البتة احتمال آخر ورأى صدقها في ضمن الخارجية
 ايجابية او في ضمن الذاتية البتة قوله وامكانه المحكي عنه بالمكان الوجود الخارجي ومصداق الممكن ليس هو الماهية
 المتقررة في العين في كحاظ العقل لان امكانها سابق على تقريرها في العين وعلى تقريرها في العين في كحاظ العقل
 فالحكي ما ذكرنا سابقا ان القضية المعقودة بالامكان سالتة بسيطة وليس مصداقها الماهية المتقررة قوله اذ
 مصداق كحل فيها كحاظ العقل المصدق اذ قد يطلق على كحل عند اعني مطابق كحل قد يطلق على علته المصدق وعلى كحل
 ليس مصداق كحل الوجود والعين وامكانه ووجوبه بالمعنيين فعمل المعنى ان مصداق كحل فيها نفس الحقيقة المتقررة
 في العين المحلولة للعقل بنار على ما نعلم قوله المتقررة في العين من اجمال بيان لمصداق كحل الوجود العين فان
 مصداق كحل الوجود في الماهية المتقررة في العين من اجمال في كحاظ العقل على ما نعلم وانت تعلم ان هذا لا يصح على
 الاطلاق فان الموجود الخارجي صادق على الواجب سبحانه ومصدق ميناك نفس ايجابية الحق لا الماهية المتقررة من
 اجمال في كحاظ العقل قوله وحي ما هي بالضرورة المتقررة في الامكان قوله وحي من حيث تقتضها اجمال اياها هذا
 في الوجوب لا ينفي ان هذا انما صح على الاطلاق في الوجوب بالغير لا في الوجوب الذاتي ولا في الوجوب المطلق ثم لا يذهب
 عليك ان الشارح يحكم فيما سبق بان مصداق تلك الماهية المتقررة من حيث هي وبهنا بان مصداقها الماهية هي
 متقررة مطلقا او في العين في كحاظ العقل فهذه كلامه فهذه الفات واليه حكم الغالبان كحكي عنه بالامكان الماهية بما هي متقررة

مطلقا وفي العين في كمال العقل وكم ينبغي ان يصدق كمال العقل نفس المبدء بما هي الاضوري الضرورية والا تقر من كون اعتبارها متضرورة وبذلك يتهاافت وبذلك اكدت التعليل قوله وبذلك هي التي تستعمل في حكمها بالبعد الطبيعية اي المعتقدات الثانية بالمعنى الثاني هي المعتقدات الثانية المستعملة في الفلسفة الاولى قوله ثم المحيثة المستعملة لما ذكره الا ان موضوع المنطق عند القدماء والمعتقدات الثانية باعتبار صحة الاتصال او توفقه عليه فسر معنى المعتقدات الثانية اراوان تعبر عن كمال المحيثة وليعلم ان المحيثات المتعبرة في موضوعات العلوم قد تكون اطلاقية وقد تكون حثيات زائدة على نفس الموضوع كما في قولهم موضوع الطب بدن الانسان من حيث الصحة والمرض موضوع الطبي الجسم من حيث الحركة والسكون وموضوع المنطق المعتقدات الثانية من حيث الاتصال الى مجهول قدوري او لقد سمعنا في فاما المحيثة الاطلاقية فلا تكون مبحوث عنها في العلم فلا اشكال فيها انما الاشكال في المحيثات الزائدة فاما هنا تكون مبحوث في العلوم التي تلك المحيثات معتبرة في موضوعاتها كما بحث في الطب عن الصحة والمرض وفي الطبي عن الحركة والسكون وفي المنطق عن الاتصال معان المرض وقيدوه بحيثان تكون مفروضة عنهما في العلم ويوجب عنه في المشهور ان المحيثة المستعملة في موضوع الطب ليست نفس الصحة والمرض بل صلوجها وفي الطبي ليست نفس الحركة والسكون بل صلوجها مثلاً وهو ليس مبحوثاً عنه في العلم بل انما المبحوث عنه نفس الحركة والسكون ونفس الصحة والمرض لا الصلوج فاورده عليه ولا بان الصلوج احترس في الموضوع ليس هو مطلق الصلوج بل الصلوج المنصاف الى الصحة والمرض والحركة والسكون فالينصاف الى الصلوج اليه معتبر في التقيد فلا يكون مبحوثاً عنه في العلم فاجيب بان الصلوج لا يقتضي وجوده العينات ليحيى يكون ما يضاف اليه قيداً في الموضوع فكما لا يلزم من التقييد بالاشكال التقييد بالوجود لا يلزم من التقييد بالصلوج التقييد بالينصاف هو اليه فالينصاف الى الصلوج انما يلاحظ معرفة خصوصيته ومفروضة عنه في العلم انما يكون نفس الموضوع وقيدوه لانا يلاحظ معرفة قيوده اليه وثاناً بان المبحث قد يقع عن نفس الصلوج اليه كما بحث في الطب ان اي بدن صالح للصحة وفي الطبي اي جسم صالح للحركة وقال صدر الشريعة ان هذه المحيثة بيان للاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلم لا قيده من الموضوع واورده عليه العلامة الفتاوى في بانه يلزمه تشاكك العلمين في موضوع واحد بالذات وبالاقل وبان مخالفاً للمشهور وجيب عن الثاني بان صدر الشريعة ان المحيثة تقييدية في نظر الباحث وتقتصر على بعض العوارض وليس هذا مخالفاً للمشهور والجواب عن الاول ان اللام ملزم واختلاف العلمين انما هو لاجل اختلاف المحيثة في نظر الباحث فعلم السامع العالم ان شاكك علم المبدء في الموضوع اعني جسم العالم وفي المحمول كالكروية الا ان الاول نظرية من حيث مبدء طبيعته والثاني نظرية من جهة الاحوال العارضة له من جهة الكمية وقال العلامة الفتاوى ان الموضوع لما كان عبارة عن المبحوث في العلم عن

عوارض الذاتية قيد بحيثية على معنى ان البحث عن العوارض يكون باعتبار الحثية بالنظر اليها اي يلاحظ في جميع المباحث
 بهذا المعنى اكل على الاعلى معنى ان جميع العوارض المبحث عنها يكون كحقها للموضوع بواسطة هذه الحثية انتهى ونحوه الذي
 الشارح موافقا لبعض المتأخرين كما سيأتي شره ولا يخفى عليك ان ما اوردوه هذا العلامة على صدر الشريعة ورواية
 الغير لان القول بكون الحثية في نظر الباحث يوجب تجزئة تشاك العلمين في موضوع واحد بالذات باعتبار ان
 اختلاف الموضوع لا يكون لم يعتبر الحثية قيد اسن الموضوع بل النظر الدقيق يحكم بان ما ذكره هو مراد صدر الشريعة كما
 عرفت **قوله** ليست علة للحقوق العوارض اما اولها لان الحثية المذكورة ربما تكون من العوارض الذاتية المبحث عنها
 في العلم فلو كانت علة للحقوق العوارض الذاتية للموضوع لزم الدور واما ثانيا فلان علة الحثية للحقوق تلك العوارض
 ربما لا تتصل بحثية الا ليصال فانها ليست علة للحقوق الأجنبية والفضلية مثلا المعروف بها **قوله** ولا قيد له في نفس الامر
 فان محروص العوارض الذاتية ذات الموضوع لا الذات المقتدة بالحثية والغير لو كانت الحثية قيد للموضوع لما كانت
 بمحركة عنها في العلم مع انها قد بحث عنها فيه ثم ان نفس كون الحثية قيد للموضوع انما هو اذا كانت الحثية على عرض
 الذاتية للموضوع واما اذا كانت عرضا غيرا فلما بد من اعتبارها قيد للموضوع كما لا كالمتمركة فانها موضوع لعلم الاكرو
 حثية امركة قيد لها فانها لو لم تكن قيد كان الموضوع مطلق الكثرة فيمكن الاعراض المبحث عنها في ذلك العلم اعتبارا
 غريبة لها فانها هي عوارض ذاتية للكثرة المتحركة فانهم **قوله** بل علة المبحث او قيد للمع ومن فذلك الحثية مقصورة للمبحث
 على العوارض التي يلاحظ الحثية في البحث عنها **قوله** ووجب التأخر فان قيل فموضوع المنطق متعدد وهو العلوم
 التصوري والمعلوم التصديقي فلا يكون المنطق علما واحدا قلنا بل موضوع واحد وهو العلوم الاعم من المعلوم
 التصوري والمعلوم التصديقي من حيث الايصال الى المجهول نعم يشكل الامر على من زعم ان التصديقي ليس بعلم بل
 كيفية لاحقة بعد الادراك فان الموصل في التصديقات هي القضايا المنعته بما هي منعته والموصل اليه فيها هو
 الاذعان بالقضية فليس هناك على راء ايصال معلوم الى مجهول فتأمل **قوله** واليه اشار المصنف في المتن بينا مختلفا
 ففي بعضها موضوع المعقولات الذاتية وفي بعضها موضوع المعقولات والشايع روي نسخة الثانية وشرها **قوله** فان كثيرا
 ما بحث استدلال على ان موضوع المنطق هو العلوم التصوري والتصديقي بان كثيرا ما بحث في المنطق عن نفس المعقولات
 الثانية كالاتية والعرضية وقد تقر في البرهان ان الموضوع يكون مفروغا عنه في العلم فلو كان موضوع المنطق
 في المعقولات الثانية لم يجز البحث عنها في العلم **قوله** وجب عنه حاصله للمعقولات الثانية اعتبارا من الاول
 اعتبارا عنها معقولات ثانية فهي بهذا الاعتبار لا يبحث عنها في المنطق بل موضوع مفروغا عنه في الثانية اعتبارا عنها علة

المعقولات ثمانية أخرى بهذا الاعتبار احوال للمعقولات الثانية واعراض ذاتية لها فمجرد ان بحث عنها لم يجعل محمولات
 المسائل الصنعة ولا ضروري في ذلك فان الممتنع ان يبحث عن الموضوع بما هو موضوع فالذاتية والعرضية انما يبحث عنها
 من حيث انها من الاعراض الذاتية لمعقول ثمان آخره عشر من غير ان يشرح ان يرجع الى المكلف مستغنى عنه وبانه
 مشكل في الكلي والجزئي فان قلت ان الكلي والجزئي يجلان على الخاص والعام وهما اليع من المعقولات الثانية قلت
 يجعل العام والخاص ايضا محمولات في المنطق فيلزم ان خلفت قال وباجزاء ارجع المحمولات كلها الى المحمول الثاني
 العارض للمعقول الثاني الاخر لا يتصور في بعضها وفي بعض يرجع الى المكلف مستغنى عنه انتهى وانت تعلم ان السائل
 على ان يكون المعقولات الثانية موضوع المنطق بان المعقولات الثانية قد تقع محمولات في المسائل المنطقية انما
 لو ثبت انها تقع محمولات على المعقولات الاولى في المسائل المنطقية وبما لا يوجد في المنطق اذ لم يقبل بعد مسألة منطقية
 يكون موضوعها المعقول الاول ومحمولها المعقول الثاني فالمعقولات الثانية انما يبحث عنها في المنطق من حيث
 انها احوال لمعقول ثمان آخره اذ قيل في المسائل المنطقية الكلي المافاتي او عرضي او ان المعروف اما واحد وسم فليس
 المسألة بالحققة ان يكون ذاتي والماسشي عرضي وان يكون الناطق صفة الحيوان الضامك سمح حتى يتوهم ان
 المعقولات الثانية يبحث عنها في المنطق من حيث انها احوال للمعقولات الاولى ولين ان ارجع المحمولات في المنطق
 الى المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الثانية الاخر يرجع الى المكلف والما لا يبحث عن الكلية والجزئية فانما هو كونها
 من خواص المفهوم وبما لا يعنى من المعقولات الثانية والمفهوم ليس محمولاً في مسألة من مسائل المنطق فاذكر في ذاتية
 السقوط قوله ثم المعلوم المقصودى هذا البطل لراى المتأخرين حاصل ان المعلوم المقصودى والمعلوم التقديري لا يمكن
 ان يجملا موضوعين للمنطق لانه ان يريد كونهما موضوعين للمنطق ان مفهومهما موضوع للمنطق فذلك صريح البطلان اذ
 مفهومهما ليس موضوعاً لاصحاح لان ثبت لالعوارض ان يبحث عنها في المنطق كالكيفية والفصلية وغيرها وان اريد
 ان مصدرهما موضوع للمنطق فاما ان يراد ان مصدر ليتها موضوع للمنطق فذلك ايضا باطل اذ المعلومات
 كالحیوان وغيره وطلعا ليست يبحث عن احوالها في المنطق اذ يبحث في عن الموصّل القريب البعيد انما هو على العموم
 ومصاديقه يبين المفهومين كالحیوان للناطق او كالنفسية القائمة العالم متغيرا مثالبها لا تتصلح بهذا البطلان ان يبحث
 عن احوالها على وجه العموم الملم بها حقيقة عامة فاما ان يراد ان مصدر ليتها من حيث انها معروضة للمعقولات
 الثانية موضوع للمنطق ويبحث في عن احوالها فيخبر فيرجع البحث الى احوال المعقولات الثانية فيكون الموضوع
 للمنطق هي المعقولات الثانية هذا يحصل كلام الشارع وفي عبارة سائلة من وجوه الاول في قوله ان يبحث عنها

وفي العبارة ان يقال لان جميع من هو الهواء الثاني في قوله او ما صدقنا عليه من المقولات الاولى لان ما صدق عليه
 المعلوم المقصوري والمعلوم التصديقي لا يخص في المقولات الاولى في المعلوم المقصوري والمعلوم التصديقي لا يخص
 على المقولات الثانية البينا ويحكم بعضها موصلا ليقصير ما صدقنا عليه بالمقولات الاولى ليس في محله تحقيق
 المقام ان المنطق باحث عن احوال ما هو موصول الى علم مقصوري او علم تصديقي من حيث انه موصول لا شبهة في
 ان الموصول انما هي المعلومات المقصورية والتصديقية كالمحمول ان الناطق الموصول الى تصور الانسان وكقولنا الانسان
 حيوان وكل حيوان جسم الموصول الى التصديق بان الانسان جسم كالموصول في الاول هو المحمول ان الناطق من حيث
 ان صدق في الثاني ذلك القول الموصول من حيث انه ممكن اول مفهوم المعلوم المقصوري والمعلوم التصديقي ليس
 بموصول فالمنطق ليس باحثا عن احوال ذلك المفهوم وانما الموصول مصداقيه من حيث انها معروضة لسلطان الحكم الكلية
 والذاتية والعرضية والحدية والرسمية والموضوعية والعمولية والقياسية والقياسية التي لا يخرج ذلك من المعاني التي لها
 دخل في الالهيال المنطقية اما خصوصيات ذوات تلك المصاديق والجميات التي لا تدخل لها في الالهيال فهي مغفل
 عن بحث المنطق ولا يخفى ايضا ان غاية المعرفة والحجية والحدية والرسمية والقياسية والشكلية ليست موصلة الى
 تصور حقيقة او تصديق حقيقة بل الموصول اليها هي المعلومات المعروضة لتلك المفاهيم فالتقدم ان ارادوا
 بكون موضوع المنطق هي المقولات الثانية ان مفهوم المقول الثاني موضوع المنطق فذلك صحيح البطالان
 فان مفهوم ما عني مفهوم ما يكون طرف عروضة الذهن ليس موصلا ولا معروضا للعوارض المبحوث عنها في المنطق
 وان ارادوا به ان ما يصدق عليه هذا المفهوم كالمعرفة والحدية والحجية والقياسية وغيره بموضوع المنطق فهذا ايضا
 باطل فان تلك المفاهيم ليست موصلة الى تصور وتصديق بل الموصول اليها المعلومات المعروضة لتلك المفاهيم
 وان ارادوا به ان موضوع المنطق هي تلك المقولات الثانية العارضة للمقولات مطلقا من حيث تنطبق عليها
 يتعدى الحكماء اليها فذلك صحيح لان السالبة السالبة لا تدرك تفكر فيها مثلا حاكمة على ما يصدق عليها
 السالبة الدائمة بانه يتعكس الى ما يصدق عليها السالبة الدائمة فموضوع هذه السالبة مقول ثان من حيث انه ينطبق
 على معلومات كقولنا الاشئ من حيوان محمول لنا الاشئ من القياس محمول من سالتين مثلا فليتعدى هذا الحكم الحكم الكلي
 الى تلك المعلومات فالثبت له لهذه المحمول هي تلك المعلومات والحكم على معنى ما حصل في العقل عند حكم الجمل
 هو تلك المقول الثاني المنطبق على تلك المعلومات وقس على ذلك حال موضوعات سائر المسائل المنطقية و
 محمولاتها في موضوع كل مسألة منها مقول ثان ينطبق على معلومات هي معروضات ومحمولها مقول ثان آخر ثابت لمعروضات

ذلك المعقول الثاني بما هي معروضاته سواء كان تلك المعلومات معقولات اولى او معقولات ثانية وما يورث على القدر
من انه قد بحث في المنطق عن فرض المعقولات الثانية كالكليات والجزئية والذاتية والعرضية مع انه لا يبحث في العلم
عن غير موضوعه في غاية السقوط لان البحث عنه في المنطق هو المعقول الثاني المحمول على معقول ثان آخر على
نحو ما عرفت فهو بحث عن احوال المعقول الثاني نعم لو كان في المنطق مسألة موضوعها من المعقولات الاولى وحكيها
معقول ثان لكان لهذا الايراد وجه واما ما في شرح المطلاع من انه ان اريد بان المنطق يبحث عن الكليات والجزئية والذاتية
والعرضية انه حينئذ هو رايتها فهو ليس من المسائل اذ المسألة ما يطلب فيه التصديق وان اريد بان المنطق يبحث
بشبهه بالاشياء فهو ليس من المنطق بل هو وظيفة الفلسفة فلعلم المراد به ما ذكرنا اعني ان المنطق لا يبحث عن شي
معقول ثان للمعقول اول والا فلو كان المعقولات الثانية محمولات في المسائل المنطقية لايكون هذا التحقيق ذهب
القدماء اما المتأخرون فان ارادوا ان موضوع المنطق مفاهيم العلوم التصورية والتصديقية فذلك لا يصلح كما عرفت
وان ارادوا ان مصدايق موضوع المنطق فان ارادوا انها بهياتها مع غل النظر عن كونها معروفة للمعقولات الثانية
موضوع المنطق فذلك حق لا يترك لان هذا هو عين ما حققنا ومن ذهب القدماء وانما الفرق في التعبير فالقدماء يقولون
ان موضوع المعقولات الثانية العارضة للمعلومات المنطقية عليها بحيث يتعدى احكامها اليها والمتأخرون يقولون ان
موضوع المعلومات المعروفة للمعقولات الثانية لمجمل في المسائل او مصداقها انية تلك المعلومات لاجرار
الاحكام عليها واعتبار حيثية الاتصال في بيان الموضوع فترى على ان القدماء انما ارادوا المعقولات الثانية المنطقية
على المعلومات لانها الموصلة دون المعقولات الثانية لاسيما حيث الانطباق عليها وعلى ان المتأخرين انما ارادوا المعلومات
المعروفة للمعقولات الثانية لانها الموصلة للمعلومات مطلقا فهذا هو القول الفصل الذي لا محيد عنه واسد الموقف للمفسر
قوله ومن ظن فهم بعض القدماء ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث الدلالة على المعاني لما ارادوا ان المنطق ليقال فيه
ان يكونان جنس الناطق فصل الحيوان الناطق حد وان كل رجب وكل ب اقياس فتوجه وان الالفاظ هي
موضوع المنطق وهذا ضلال مبين فان نظر المنطقى انما هو في المعاني المعقولة فانها الموصلة الى الجمولات ورعاية
جانبا للالفاظ انما هي بالعرض لتوقف الالفاظ والاشغاف عليها وتعدد ترتيبها المعاني بدون تغييرها **قوله** تفصيل
ان اصول المطالب راجع الى المتحقق في شرح منطق الاشارات المطالب العلمية تنقسم الى اصول وفروع والاصول
هي الكليات التي لا بد منها ولا يقوم غير مقابها وتسمى الالهيات والفروع هي الجزئية التي عنها بد في بعض المواضع

ويمكن ان يقوم غيرهما معا وبالامهات فقل انهما ثلثة هي بالقوة ستة وهي مطلبان وبل لم لان كل واحد يشتمل على مطلبين فقل انهما اربعة واضيف اليهما مطلب كفضا اثنان للصور وهما ما وهى واثنان للتصديق وهما بل لم ثم قال في شرح قول الشيخ ومنها مطلب اي شئ ومطلب تميز الشئ عما عدو قد لا يبعد هذا المطلب في الاصول لان ما ما يعني عنه اذ جعل يشتمل على جميع الذاتيات مميزة وكانت او غير مميزة وقد يعيب بالانه بعد الجواب عما هو في حال الشركة يتعين بطلب تميز كل واحد من مختلفات الحقائق بالافصول ولا يتصور غير مفسر ثم قال بعد ذلك وهما ثلثة وهي ان الطالب كما كثيرا للمشكون فليقلل ان يقللوا بان يجعلوا الصوابا اثنين مطلبان للصور ومطلبان للتصديق وليطوى الباقية فيها وعلى هذا التقدير يمكن ان يطوى مطلب لم في مطلب ما حتى يكون الامهات على طي ما بل لان مطلب ما يعني عنه ويقوم مقامه فيقال ما علة وما سببه قال الشيخ في صدر المقالة الرابعة من الجزء الخامس من برهان الشعار الطالب ان كان للمشكون كثيرا بالاي وكم وكيف فانها يجب ما يجب عنه في هذا الموضع اربعة اشياء واخلاق في الابل احد هابل يوجد الشئ اي على الاطلاق والثاني بل يوجد الشئ شيئا مثل انه بل يوجد الجسم مركبا من اجزاء غير متجانسة وكل واحد من طلي الابل يتبعه طلب للتم وتفصيل بذلك مطلبان واما مطلب الاي فمن التوابع لمطلب ما ثم قال بعد كلام فخذ بان من هذا ان الطالب يرجع الى بل الشئ والى ما الشئ وان مطلب للتم بحث ما عن مطلب الشئ بوجوده لا بالاول وسطا انتهى وبالحكمة فالاختلاف في حصر امهات الطالب في اربعة او ثلثة او اثنين يرجع الى التفصيل والاجمال فمن اتهم ان الفرق وتفصيل بينهما كثر ما ومن اتهم الاجمال قلما وطوى بعضها في بعض ولا حاجة في شئ من تقليل والتكثير فان مرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف في التسمية لا غير فما قال بعض المشرحين من ان ما ذكره لهم من ان امهات الطالب اربع ينافي ما في الحاشية القديمة من ان تقوم حصر امهات الطالب في ثلثة والطاهر ما في المتن لانه لا يمكن ارجاع اي ما بان ليقال حاصل اي شئ ما يميزه لانه ان يرجع الى التسمية فيكون المقصود شرح مدلول المميز وان ارجع الى ما الحقيقي فيكون المقصود طلب حقيقة بعد العلم بوجوده ولا يخفى ان المقصود اسأل لا يكون احدا منهما فهو مطلب براسة ناش من الخلطة عن النكسة التي ذكرها المحقق ومن اوجب مطلب اي تحت مطلب بالنظر الى ان جواب ما لا يشتمل على المميز لكون المميز مندرجا في احد الرسم الاسمي الذي هو جواب ما لا حاجة وفي احد الرسم الذي هو جواب ما الحقيقي معن عن جواب اي شئ فلا حاجة الى اعتباره مطلب براسة بعد اعتبار مطلب ما ومن اعتبره مطلب براسة نظرا الى انه قد يحتاج بعد الجواب عما هو في حال الشركة الى طلب تميز كل واحد من اشتركا بالاختلاف الحقائق بالافصول والامر في هذا الاختلاف الراجح الى التسمية سهل قوله فالطلب التصور لا شك في ان كل علم

مطلوب بالبرهان العلم المطلوب اما التصور والتصديق فالطلب الاول اما التصور الشيء محده او رسمه او تميزه عما عداه
 بحسب جبره او عرضة الاول مطلب واما الثاني فطلب العلم بالثاني والتصديق يكون الشيء موجودا في نفسه يكون
 الشيء موجودا على صفة وهذا مطلب بل واما العلم بعلة التصديق بالعقد وهذا مطلب بل فمعرفة حصول الطالب على تقدير
 تفصيلها وكثيرا ما وقع اختلاف في مطلب انفعال بعضهم سوا كانت شارة او حقيقة لطلب التصور مطلقا سوا كان
 بالوجه او بالكنه فمقتضى الحدو الرسم في الجواب غاية الامران الحدو في الواقع في الجواب من الرسم اذا علم بالحدو اتم وكل من
 العلم بالرسم وهذا الذي ذكره المشرح في الشرح الاول ونقل الشرح عن المحقق الدواني في حاشيته على شرح المطالع ان
 ما اشار به لطلب التصور مطلقا سوا كان بالكنه او بالوجه وما الحقيقة لطلب التصور بالكنه فمقتضى الدواني في حاشيته
 القدسية ان الرسم لا يقع في جواب ما هو في الجملة غاية الامران يكون وقعه في الجواب على سبيل التوسع والاضطرار الى
 هذا القول الثالث ذهب المصنف وذهب المصنف للمعاصر للمحقق الدواني الى امتناع وقوع الرسم في الجواب مطلقا في بعض
 احواله لكن يظهر من بعض اقاويله انه يجوز وقوع الرسم في جواب ما اشارت دون ما الحقيقة فيرجع ذهبه الى ما قاله المحقق
 في حاشيته شرح المطالع وذهب صاحب الاقضية الى ان ما سوا كانت شارة او حقيقة لا يصلح سوالا وجوبا الا
 بجبره بل حقيقة فلا يقع في جوابها مطلقا الا بالحدو لكن الحدو اعم من ان يكون توسعة او حقيقة وقال بعض المتأخرين
 ان كل ما في اللغة سوال عن الماهية وفي اصطلاح ايساغوجي عن تمام الماهية الحقيقية او المشتركة وفي اصطلاح الفريزاني
 عما يعرف الشيء اذا كان اورسا فمقتضى هذا القول وانما هو الاول لان التصور اما بالكنه او بالوجه وكما ان التصور
 يكون مطلوبا بالكلية التصور بالوجه يكون مطلوبا فلا بد للتصور بالوجه ان كان مطلوبا من طالب لا يصلح لطلبه الا فيكون
 المطلب التصور مطلقا سوا كان بالكنه او بالوجه بل توسع فمقتضى هذا الرسم في جواب ما حقيقة سوا كانت او حقيقة او
 شارة نعم قد مطلق التصور في فن ايساغوجي على ان المعنى لا يقع في جواب ما هو كمن عقد الاصطلاح في فن خاص لا يستلزم
 ان لا يقع الرسم في جواب ما اصلا وان لا يكون الرسم مطلوبا وقد نقل عن الشيخ عمر النيام ان مطلب ما هو السؤال عن
 حقيقة الشيء وماهية فيكون الجواب اما تحديدا او تريبا واما مطلقا للاسم وتبينه لولا يكون هذا الطالب عاصرا للجواب لمحب
 عين طرقي الاجابة السلب بل يكون الجواب الى المحجب ياتي باشاره وكما يراه هذا الذي ذكره المشرح في حاشيته واما هذا
 في ان الرسم يقع في جواب ما اشارت كانت او حقيقة ونقل عن الشيخ الرئيس انه قال في عيون الحكمة المطلوب بالعرف
 مسمى الاسم فان كان الشيء موجودا فيطلب بما الحقيقة هذه او رسمه او كنه من اجناس وفضول والرسم من اجناس و
 خواص انتهى وما قال المصنف الشيرازي وابنه من ان عبارة عيون الحكمة في المنهج المسمى بهذا فيطلب ما الحقيقة فلا

ورسمه المعنى ان المطلوب بالشارحة تعرف شرح الاسم وبيان معنى اللفظ فان كان معنى اللفظ موجودا كان طلبا بالشارحة
 ذلك الموجود ان كان رسمه معنى الاسم ورسمه لكان رسمه معناه فيكون الواقع في جواب الشارحة ما هو صدق ذلك الموجود ولا الرسم
 بالتحقيق وان لم يكن الواقع في جوابها هو صدق رسمه من حيث هما ورسم بل من حيث ما معنى الاسم فصيحة تخفيف بل
 معنى كلام الشيخ ان المطلوب باقبل العلم بوجود الشيء تعرف شرح الاسم فان كان الشيء موجودا فيطلب بالتحقيق التي هي متاخرة
 عن البلية بسبب صدق رسمه لو كان مراد الشيخ ما ذكره في بيان جواب الشارحة فقط لم يكن لقول فان كان الشيء موجودا فيطلب
 الخ فائدة ان المطلوب بالشارحة تعرف شرح الاسم من دون تعرض لكون المعنى موجودا او غير موجود او جازما او بالمعروف الا
 على انه على هذا التقدير يكون هذا الكلام ساكتا عن ذكر ما بالتحقيق التي هي العدة وبالجملة فلا ريب في صحة وقوع الرسم في جواب
 شارحة كانت او حقيقة فان التصور بالرسم مطلوب لا بد من طالب ولا يعلم لطلبه الا ما قال الغياث المتصور من ان
 اريد ان يجاب ان يدخل الرسم تمامه في مطلب احد فذلك غير لازم الا ترى ان احد الناقص ليس كذلك ان اريد به ان يجب
 ان يدخل الرسم ونحوه في مطلبين بان يدخل بعض اجزاء في مطلب وبعض آخر في مطلب آخر فبهذا كذلك اذا جئنا
 في مطلب ما بالخاصة في مطلب اى شيء في عرضه ساقط اذا تصور بالرسم مطلب احد لا بد من طالب احد ولا يكفي دخول
 اجزاء في مطلبين مطلب ما وطلب اى ولو كان كذلك لم يكن احد التام اينه داخل في مطلب فان جئنا داخل في مطلب
 ما والفصل في مطلب اى شيء وما قال من ان احد الناقص غير داخل في مطلب احد بمنع بل هو داخل عندنا في
 مطلب ما قال العلامة التفتازانى في التلويح ما يتعلق الوضع ليضع بازاء اسماء ان يكون له مرتبة حقيقة او لا وعلى الاول
 اما ان يكون متعلقه نفس حقيقة ذلك الشيء او وجوده او اعتبارات من متعرف المراتبة الحقيقية لمسمى الاسم من حيث انما
 مرتبة حقيقة تعريف حقيقى يعيد تصور المراتبة في الذين بالذاتيات كلها او بعضها او بالعرضيات او بالركب منها تعريف
 مفهوم الاسم وما يتعلق الوضع فوضع الاسم باننا تعريف اسمى يعيد تعيين ما وضع الاسم بازاء بلغة شتهر لقولنا ان الغرض من
 وبلغت على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا ثم قال بتحقيق ان المراتبة الحقيقية قد تؤخذ من حيث انها حقيقة سلمى الاسم
 ومرتبة الثابتة في نفس الامر تعريفها بهذا الاعتبار حقيقى البتة لانه جواب لما الذى بحسب الحقيقة وهي متاخرة عن العلم بسبب
 الطائفة لوجودها المتأخرة عن ما الذى لطلب تفسير الاسم وبيان مفهومه انتهى وهو صريح في ان التعريف الحقيقى الذى هو جواب
 بالتحقيق يعيد تصور المراتبة بالذاتيات كلها او بعضها او بالعرضيات او بالركب منها فاحد الناقص داخل في مطلب ما
 الحقيقية ويستدل المقق الدواني في احاشية القديسة على جواز وقوع الرسم في جواب ما بان انتم حصه واهمات المطالب
 في طلب ما به طلب بل ومطلب لم يتموا مطلب ما الى ما به لطلب شرح الاسم الى ما به لطلب المراتبة الحقيقية و

مطلب بل الى البسيط والمرتفع وكما بان مطلب الاسمية تقدم على جميع المطالبات ملين باننا لم تعرف شرح قول القائل
ول غتا مغرب موجود لم يكن ان الحكم عليه بالنفي والاثبات فبعد ان يكون هذا الجواب الشارح للاسم قبل مطلب بل لم
نعرف ان اشئ موجودا تمت لم يكن ان نثبت ذاته اولا ليكون للمعذور ذات حقيقة فاولا انهم ارادوا به يعلم احد الرسم
بل التعريف اللفظي ايضا لم يصح بنهم ذلك لم لوان علم رسمه شل ان يطلب بديته بسيطة الى آخر المطالب بل انظر
قال فظهر ان الرسم يقع في مطلب ما هو في الحكمة غاية ما في الباب ان يكون وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار كما صح
به في شرح الاشارات ونحوه بل على جواز وقوع الرسم في جواب ما اشارت في بطلان ما يدل على جواز وقوعه في جواب
ما احتجته اصلا فان الحكم عليه بالقدم على مطلب بل بسيط هو مطلب ما اشارت في بطلان ما يدل على جواز وقوعه في جواب
جواز وقوع الرسم في جواب ما اشارت فانه قال بعد ما نقل كلام الشيخ في عيون الحكمة الذي مر ذكره اننا لا نضار في ان
ذلك كما صح به مطلب ما اشارت في ان الما التي كانت فيها هي الحقيقة وقد ذكر في انشاء مجاوبة ما يدل على انه
لا يتناع في جواز وقوع الرسم في جواب ما اشارت كما سيليغ انشاء لم نقل في غريب نه لا استدلال لا يجدي للمحقق
شيئا لان نشأ النزاع بينه وبين معاصره وان شاع التجريد قال اذا نكل عن الضامك بما هو في جواب بالكتابة فاعلم
عليه الصمد انه لا يصح ان يجاب بالكتابة لانه عرضي بالقياس الى المسؤل عنه ولا يصح وقوع العرضي في جواب هو
فاجاب عنه المحقق بتجزيه وقوع العرضي في جواب ما هو مستلزا لباقلنا عنه وظاهر ان التي فيها جرى الكلام هي الحقيقة
ثم في كلام هذا المحقق اضطراب يدرك بتدقيق النظر وهو ان كلاما الذي استدل به الحان في مطلب الحقيقة لم يتم استدلاله
ولم ينطبق الدليل على المدعى والحان في مطلب الاشارة كما صح به بقوله وكما بان مطلب الاسمية ان فلما لا اسم
تولد غاية ما في الباب ان يكون وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار كما صح به في شرح الاشارات لان عبارة شرح الاشارات
في شرح قول الشيخ ومنها مطلب ما هو اشئ وقد يطلب ما به ذات اشئ وقد يطلب ما به مفهوم الاسم المستعمل ذات
اشئ حقيقة لا يطلق على غير الموجود المراد ان الطالب بما الاول هو السائل عما هو في جواب باصناف المقول في جواب
ما هو كما مر ذكره وقد يقع احدودا حقيقية في جواب ما يقيام الرسوم مقامها على وجا التوسع او عند الاضطراب الطالب بما
الثاني هو السائل عن ما به مفهوم الاسم كقولنا ما انحلا وانما لم يقل عن مفهوم الاسم لان السؤال بذلك يصير لغويا بل هو
السائل عن تفصيل دل عليه الاسم اجمالا فان احبب جميع ما نقل في ذلك المفهوم بالذات ودل الاسم عليها بالمطابقة و
التمس كان الجواب جدا بحسب الاسم وان احبب بشئ فخرج عن المفهوم ودل عليه بالانتماء على سبيل التجوز كان رسما
بحسب الاسم انتهى ونحوه العبارة صريحة في ان جواب الحقيقة حقيقة فخص في اصناف المقول في جواب ما هو اشئ كمن

والنوع واحد وان قد يقع اكد في جوابها وقد تقام الرسوم مقام اكد وتوسا حيث لا يكون اكد و ما حقيقته معلومة عند
 الاضطرار كما في اذالم يكن للسؤل عنه حقيقتي فهذا الكلام من شرح الاشارات في ما حقيقته وكلامها المحقق على هذا التقدير
 في ما اشارت فم معنى ما قال شارح الاشارات وربما تقام الرسوم مقامها على وجه التوسع وعند الاضطرار ليس هو ان يجاب
 بالرسوم ويراد بها اكد ومجازا بان يخلق الالفاظ الموصوفة بآثار الرسوم ويراد بتلك الالفاظ معاني اكد واذ على هذا
 التقدير يكون المقول في الجواب هي اكد ودلان المقول في الجواب باحقيقته هي المعاني دون الالفاظ ودلان التقدير ان
 معاني اكد وغير معلومة فلا يمكن استعمال الالفاظ فيها ولا ارادة تلك المعاني بها بل معناه انه يجاب في الجواب بالرسوم
 ويراد بالالفاظ المستعملة في الجواب المعاني التي هي عرضيات للسؤل عنه بما حقيقته ولقد رتبنا هذا على سبيل التوسع
 في رسم حقيقة وحدود توسا فانما التوسع في اقسامها تمام اكد و يستعملها في محل اكد وفي هذا الكلام صريح في ان
 جواب ما حقيقته ليس محلا للرم حقيقة والالم يكن في وقوع الرسم في جوابها توسع اذ لا توسع في اقامته الشئ في محله فالتوسع
 في اقامته الشئ في غير محله فهذا الكلام مما يزيد ماذ سبيل لمعاصرو من عدم وقوع الرسم في جواب ما حقيقته والما اشارت
 فظاهر كلام شارح الاشارات يدل على جواز وقوع الرسم في جوابها من دون ارتكاب فائدة الرسم مقام اكد على وجه التوسع
 حيث قال ان اجيب بشئ خارج عن المفهوم ودل عليه بالالتزم على سبيل التجويز كما رسمنا بحسب الاسم ونفهم من كلامه
 المحاكات انه لابد في جواب الاسمية اليمن من ذكر اكد الاسمي فانه قال ونفهم ما يدل عليه الاسم برسمه لنفهم عن الطلب بل
 يطلب حده اول اسم بسيط وعلى هذا يكون مراد القوم حكيم تقدم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب تقدم
 اعلم باكد الاسمي عليه ولا يكون مرادهم تقدم بالعلم باكد الرسم كما نبهنا هذا المحقق حيث قال فلو لا انهم ارادوا به اعم اكد الرسم
 بل التعريف الفعلي اي لم يصح منهم بذلك الحكم ما انما ان عليهم لاي دل على وجوب تقدم اكد الاسمي لولا ان اعلم بسؤل عنه ما اشارت
 برسمه يطلب بلية بسيطة الى آخر المطالب فلم يكن ذلك التعليل الا يتم على تقدير ارادة بالعلم باكد الرسم ايضا اذ اسأل عن
 التصديق بالوجود انما يقتضي تصور الشئ لوجوده لا يقتضي حق على ان يطلب ما اشارت به او رسمه حتى يراهم تقدم مطلب اشارت
 على مطلب البهل البسيط وتصور الشئ لوجوده لا يحتاج الى السؤال عن الطلب ما اشارت الا ان يخص مطلب البهل البسيط بانها
 سؤال عن التصديق بوجود شئ علم باكد الرسم تقدم عليه طلب حده او رسمه بما اشارت به على تقدير مثل هذا تخصيص فاعلم
 ان المتمم لا يجوز ان يكون مطلب البهل البسيط التصديق بوجود شئ الذي علم باكد فان اجيب عن هذا بنهم حصرا والتصديق
 في مطلب البهل البسيط ومطلب البهل المركب فلو اعتبر في مطلب البهل البسيط كون الموضوع متصورا بانكتم لم يحصل الاختصاص
 اذ يجب التصديق بوجود شئ علم برسمه خارجا عن بطلان الطلبين قبل فاعلم في تقدير تخصيص مطلب البهل البسيط بالسؤال عن

المتصدق بوجوده في علم واحد والرمز اليه يطل الاخصا ان يمكن ان يتصور الشيء بوجوده ثم يطلب
 بما حقيقة تصوره حقيقة الموجود من دون احتياج الى التصديق بوجوده مسبوق بقوله واحد والرمز وبذلك لا ينبغي
 ان التعريف اللفظي لشيء انما يكون بعد تصوره مرة اذ فيه احصاء صورة كانت حاصلة من قبل فلا يمكن ان يعرف الشيء
 بالتعريف اللفظي قبل تعريف الشيء في اول الامر فلا يصح قول الحق فقلوا انهم ارادوا ما يعبر به بالرمز بل التعريف اللفظي
 ايضا لا يفهم به ما يعبر به بالرمز بل التعريف اللفظي لم يقع ذلك في تفسيرهم فافهم قوله خلافا لجلال المحققين الظاهر من كلامه في
 حاشي شرح التمهيد تجوز وقوع الرمز في جواب ما يتحقق به حيث قال في الحاشية الجديدة في اثنائها نظره مع معاصره
 وليست شعري اذ لم يكن الرمز اخطا في مطلب ما في اي مطلب يخل اذ لا مجال لدخوله في مطلب اى لانه سؤال
 عن بعض الميزة كما صرح به ولا في غيره ومن الطالبا انتهى وبما صرح في ان الرمز داخل في مطلب ما يتحقق به فان
 العلم بالرمز كثيرا ما يكون مطلوبا بعد التصديق بالهلية البسيطة فيجب ان يكون اخطا في مطلب ولا يصح الا بالمطلب
 ما يتحقق به فيعلم كلامه في الكلام الذي نقله الشارح عن حاشية علي شرح المطالع تدفع ظاهره واثبت ان كلام الحق
 في هذا البحث مضطرب جدا لما اضطرب كلامه في الحاشية القديمة فقد يناهنا فاما اضطراب كلامه في الحاشية الجديدة
 ليست شعري بل ان تجوز وقوع الرمز في جواب ما يتحقق به على سبيل التوسع والاضطرار مع ان مقتضى كلامه هذا اعني قوله
 الموجودات اما ان يكون لها الكنه وحدها كسوى مفهوماتها التي تحصل في الذين من دون كسب نظر ولا يكون
 لها الكنه وهيئات سوى مفهوماتها التي تحصل في الذين من دون تحميم نظر والثاني كالاسم الاعتبارية مثل الوجود
 المصدري والوحدة والكثرة وغيره من الامور العامة والمفردات الثانية وهذا القسم لا يسئل عنه ما يتحقق فان هذا
 القسم مفهومات بدئية ولا هبة لها سوى القسم في الذين بلا نظر وليس لها حدود رسوم ولا لها اجناس فصول القسم
 الاول هيئات مركبة من الاجناس وانفصول فيها موجودات خارج الشارع كالهيات الجوهريه والاخر من الموجودات
 بالاضهاني الخارج كالمساواة البسيطة ومنها موجودات في نفس الامر وان لم تكن موجودة خارج الشارع كالفروع المتعددة
 النسبية وبعض الفروع مقولة الكيف والكم فالمراد بالموجودات الاعيانية هو القسم الاول فالمراد بها الهيئات النسب
 الامر اما القسم الثاني فليس مقصورا على ما يطلب بهما الحقيقة فافهم قوله واللام يستحسن السائل بما الشارح يطلب تفصيل
 مادل عليه الاسم فان حجب مجتبع داخل في المفهوم الذي دل عليه الاسم بالمطابقة كان الجواب حجابا اسميا للمسؤل
 عن ان الجيب لشيء خارج عن ذلك المفهوم مدلول عليه بالاسم انما كان رسميا بحسب الاسم ثم بعد التصديق

بوجود المسمى مطلباً بهية ما الحقيقية فان جز في جوابها وقوع الرسم ايضاً لم يكن في اعتبارها الحقيقية فائدة ليست بها لان تصور
 المسؤل عنه بالحد او الرسم يحصل مطلباً ما الشارحة والتصديق بوجوده يحصل مطلباً لاهل البسيط فاما ان لم يجوز وقوعه في
 في جوابها فيجزان فيصور برسمه مطلباً ما الشارحة ثم يصديق بوجوده بمطلب لاهل البسيط ثم يطلب تصور ما بالحد بالحقبة
 فيكون في اعتبارها فائدة معتدة بها وان تحقق في بعض الصور ان تصور المسؤل عنه بما الشارحة اذ لا بالحد ثم يصديق
 بهيئته البسيطة فيعود الالحاسي حداً حقيقياً مثلاً في سأل بالثالث المتساوي الاضالع فاجيب بان يتكامل محيطه بثلاثة خطوط
 متساوية كان ذلك حداً لعجب الاسم ثم اذا بين المسائل بشكل الاول من كتاب اقليدس صارت ذلك الحد الاسمي حداً
 حقيقياً ولا يلزم من هذا الاتفاق ان لا يكون لاعتبارها الحقيقية مطلباً براسها فائدة معتدة بها بخلاف ما اذا اوجب وقوع
 الحد في جواب ما الشارحة ايضاً على هذا التقدير يلزم ان لا يكون في اعتبارها الحقيقية فائدة ليست بها وبخلاف ما اذا جاز
 وقوع الرسم ايضاً في جواب ما الحقيقية مع تجزئ وقوعه في جواب ما الشارحة على هذا التقدير يلزم ان لا يكون في اعتبار
 ما الحقيقية فائدة ليست بها فقط ما يتوهم من ان عدم الفائدة المعتد بها في اعتبارها الحقيقية لازم على المحقق الدواني
 ايضاً فيجزان يحصل علم المسؤل عنه بالحد بما الشارحة والتصديق بوجوده بمطلب لاهل البسيط فلا يكون في اعتبارها مطلباً
 الحقيقية فائدة ليست بها وذلك لانه لا يلزم من وقوع الحد في جواب الشارحة في بعض الصور ان لا يكون في اعتبارها
 الحقيقية فائدة معتد بها في شيء من الصور بخلاف ما اذا جاز وقوع الرسم ايضاً في جواب الحقيقية مع تجزئ وقوعه في جواب ما
 الشارحة على هذا يلزم ان لا يكون في اعتبارها الحقيقية في شيء من الصور فائدة ليست بها وعجب من هذا ما قال بعض الشراح
 من ان المقر عند عدم ان جواب ما الاسمية هو بعينه جواب ما الحقيقية بعد العلم بتحقيق الهيئته فلو كان العرضي يقع في جواب
 ما الاسمية على ما جاز والمحقق الدواني لكان يقع في جواب الحقيقية ايضاً ولم يفتن بهذا القائل بان كون جواب الاسمية
 هو بعينه جواب ما الحقيقية بعد العلم بتحقيق الهيئته انما هو عند من اوجب وقوع الحد في جواب الاسمية واما عند من جاز وقوع
 الرسم في جوابها ووجب وقوع الحد في جواب الحقيقية فليس كذلك كلياً بل في بعض الصور حيث يقع الحد في جواب ما
 الاسمية وقد نطق بذلك كلام لشرح الاشارات على ما سلفنا نقله قوله للتكميل في زيادة التوضيح قال في الحاشية
 فانما اذا تصورنا شيئاً اولاً بالوجه الاعظم ثم علمنا وجوده فاردنا التصوره بوجه خفى ولو بالخاصة فهذا التصور ليس لتصوره لكنه
 ولا يكون حاصله من مطلب الشارحة واهل البسيط فهو من مطلب الحقيقية فتأمل انتهى علم انه يمنع تعدد واحد والثابتة
 شيء واحد ولا يمنع تعدد الرسوم الثابتة ليجاز اعادة خواصه فلا امتناع في ان يرسم الشيء برسوم متعددة فلا بأس بان تعلم
 شيء برسم قبل العلم بوجوده ثم يصديق بوجوده ثم يعلم برسم آخر فيكون في علمه بالرسم الآخر بعد التصديق بوجوده مزيداً من العلم

وزيادة تكميل علمه سواركان على قبل العلم بوجوده بوجه اعم او بوجه اخص فلفل تقييد الوجود بالاعم في قوله فاذا تصورنا الشيء اولا
 بالوجود الاعم وقع على سبيل تمثيل الا فلا حاجة اليه فانهم قوله وهو متقدم على التصديق بقوام الشيء الظاهر من كلامهم القوم
 ان تقدمه على التصديق بالهئية بسيطة ضروري قالوا لان الشيء ما لم تصور مغبوم لم يكن طلب التصديق بوجوده وانما يتم
 بذات الشيء انه لا يمكن للطلب التصديق بوجود الشيء تصور به بوجه ما بل يجب في طلب التصديق بوجوده من تصور به بوجه
 برسمه وثبت ان تصور الشيء بوجه ما لا يتم حصول لطلبه الاشارة وتخصص مطلب اهل بسيط بانه سؤال عن التصديق
 بوجود شيء علم به او بوجه مخصوص هو رسمه لا يبعد السؤال عن التصديق بوجود شيء علم به ما من مطلب اهل بسيط وكذلك
 مما لا سبيل اليه اما من حصر جواب الاشارة في احد سواركان حد او توسعا او على الحقيقة كصاحب لافق البسيط فليس سبيل
 الى الحكم بتقدم مطلب الاشارة على مطلب اهل بسيط وكلام الصمد الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني يدل على انه يجوز
 وقوع العرضيات في جواب الاشارة من دون ان يكتب توسع فانه قال بالاشارة للاسم هي الطالبة لبيان معنى اللفظ
 فان كان معنى اللفظ موجودا كان مطلب احد ذلك الموجود ان كان احد معنى الاسم ورسم ذلك الموجود ان كان رسمه معناه
 والشيء كلا مناهيها اي ما التي لا يجوز وقوع الرسم في جوابها هي ما الحقيقية واليه قال في اشارة مناظرة مع المحقق
 ما حاصله ان ما الاسمية يجوز ان يقع العرضي في جوابها وتستغنى على ذلك الكلام مفصلا فثبت اختلاف اليه في
 في تجزئة وقوع العرضي في جواب الاشارة ناشية من عدم التامل في كلامه قوله او التفات يحصل ثانيا قال
 في الحاشية المراد بالتفات هو الحاضر عند المدركة مرة ثانية فلا اشكال في اطلاق التصور على الالتفات بهذا المعنى
 ولا بأس في ان يراوه التوجه ثانيا فيكون اطلاق التصور عليه مجازا انتهى قوله لا يجوز بريات الحقيقة ظاهرة ان
 جواب ما لا يقع الا بالذاتيات اي ما ليس بخارج عن الحقيقة فيجوز ان يكون الجواب بالجنس وان يكون بالنوع وان يكون بحد
 وبذا مطابق لما جرى عليه اصطلاح اليساغوجي لكن قوله فالاجابة لا محالة حدود اسمية او تجزئة يدل على ان جوابه منحصرا
 في احد فهذا الخلف لما اطلع عليه في فن اليساغوجي ولعل هذا عند اصطلاح فن البرهان قوله ما بحسب لالة الاسم
 بان يكون ما يقع في الجواب حد التفضيل المادل عليه الاسم اجمالا وبذا اذا سئل بما الاشارة في سؤال عن تفصيل اول
 عليه الاسم اجمالا فيجب ان يمتنع ما قل في ذلك المفهوم ودل عليه الاسم بالمطابقة والتعنع فيكون الجواب حد بحسب الاسم
 قوله او بدلالة وقوعه في التجزئة عطف على قوله بحسب الاسم بمعنى العبارة ان كل بهما لا يصلح ان لان يسأل بهما ولكن
 يجاب عنهما الاستبسين بجوهرات الحقيقة فيكون السؤال بهما عن جوهرات الحقيقة التي خلقت على اسمها في سبيل
 اقولنا ما اختلفوا ما الانسان ويكون الجواب عن السؤال بهما بجوهرات الحقيقة المسكول عنها ما بجوهراتها التي

هي متباعدة بوفق دلالة الاسم عليها كونها داخلية في مفهوم الاسم دلالة عليها بالمطابقة أو التضمن في ذلك في مطلب الشارحة واما
 بجوهرياتها التي هي متباعدة وتظهر بدلالة وقوع استمول عند في التجوهر اى دلولية وقوع في التجوهر الحاصلة بمطلب البطل
 اسيط السابق على مطلب وذلك في مطلب الحقيقة وليس معنى قوله وبدلالة وقوعه في التجوهر ان وقوعه في التجوهر وال
 على الذاتيات والان تلك الذاتيات والد على وجود الشئ في نفس الامر فان شئنا من ذاتيات شئ ما لا يدل على وجود
 ذلك الشئ في نفس الامر على ان العبارة ايضا لا يساعد على هذا المعنى قوله فالاجابة لامحالة صدق اسميته او تجوهرية قال في شدة
 قال في التقديرات ما حاصله ان الجوهريات والعرضيات المتقابلة لها ليست هي المفومات المعبر بها عنها فان المعبر
 خاصة ولازمة المعبر عنها على الاطلاق وانما المحكوم عليه بالذاتية والعرضية هو المعبر عنه الذي هو عبارة مبد ذلك اللازم و
 الاختلاف بالذاتية والعرضية ليس في مفومات العنوانات نفسها بل فيما يعبر عنها بها الا ترى ان الفصل و
 الاجناس العالية اذ هي بساط لا يمكن تحديدها بقولها والاشياء التي يوتى بها على انها مفصول او اجناس فظانها تى ل
 عليها وهي لوازم وعنوانات كما يقال الجوهر هو الموجود لا في موضوع مفهوم العنوان والكان عرضيا لازما الا ان المعن
 المعبر عنه نفس حقيقة الجوهر وكذلك الجسم يعرف بما لا الطول والعرض والعمق والحيوان هو احساس المتحرك بالارادة ولها
 هو المترك للكميات والمراد مبادى هذه المفومات فان التمهيد بهذه الاسويكون رسما اقيم مقام احد على التوسع لاحدا
 حقيقيا ثم المركبات لصح تحديدها بالحد والتوسيع والحدود الحقيقية ايضا فالانسان مثلا اذ عرف بالحيوان الناطق فان
 عنى بها مبدء كما كان حدا حقيقيا وان عنى بها عنواناتها كان رسما على الحقيقة وحدا على التوسع من جنس توسع في فصل تسمى
 لا كالرسوم المشهورة في العوارض اللاحقه والعرضيات لمصطلحة التي هي ليست عنوانات جوهريات الحقيقة بل هي عنوانات
 امور تلحق الذات بعد قوام المبدء كالضاحك والكاتب من ههنا ظهر ان العرضى الذي بازاها جوهرى كالابيض فاعلم
 المفهوم منه وندو العنوان المعبر عنه كلاهما عرضيان واما الجوهرى فان العنوان المفهوم منه عرضى والمعبر عنه جوهرى واجزاء
 صلبية اجزاء لحد واهزاء حد المركب اى اجنس لفصل اجزاء لحد وبقوم جوهر وجميعا فانهم واخطا اتهم انت تعلم ان
 القائل قائل حصول الاشارة بانفسها في الذهن فالذاتيات الحقيقية التي سماها بهذا القائل بالمعبر عنه اذ حصلت في الذهن
 بانفسها مترتبة كان صورها المترتبة المتمثلة في الذهن التي هي عين تلك الذاتيات على ندر ب هذا القائل صدق حقيقة لها
 وكذا العرضيات المتقابلة للذاتيات اذ حصلت في الذهن بانفسها كانت نفسها عرضيات متقابلة للذاتيات الحقيقية
 وكانت تلك الذاتيات الحاصلة بانفسها في الذهن هي المفومات المعبر بها بانفسها وكذلك تلك العرضيات لا يكون العنا
 اى الصور الحاصلة في الذهن مغايرة للعنوانات والفصول الاجناس العالية انما لا يمكن تحديدها بالاجل ان ليس لها

ذاتيات اى اجناس وفصول حتى تحدها الا لان العنوانات الخاصة في الذهن لا تكون ذاتيات حقيقة لذات ما على
 الاطلاق وبالحاجة اما ان يقول هذا القائل يحصل حقائق الذاتيات والعرضيات بالنسبة في الذهن فيكون صورها
 ذاتيات حقيقة وحدودها حقيقة وعرضيات حقيقة متعاقبة للذاتيات الحقيقية ويحون المعبر عنها المعبر عنه واحد الاصلح قوله
 والعرضيات ليست هي المنبورات المعبر بها عنها فان المعبر بها خاصته ولازمة لها على الاطلاق او يقول بانفتح حصولها
 في الذهن فبطل القول بحصول الاشارة بالنسبة في الذهن ولا يصح قوله غير المركبات يصح تحديدها بالحدود التوسعية والحدود
 الحقيقية ايضا اذ على هذا التقدير لا يمكن حصول حقائق الذاتيات بالنسبة في الذهن حتى يحكون حدودا حقيقية لعدم الاتفاق المتعاقبة
 في التعرضيات فقدم على معان لغوية شتى على سائر اضافات ولا يمكن تلك الاتفاق ولا التكميل لمعاني ذاتيات للمعروف
 لكن تلك الاتفاق وتلك المعاني ليست حدودا وانما حدود الذاتيات الصور المعقولة التي هي حقائق الذاتيات وبنها
 ظهور قوله من حيثها ظهر ان قوله المعبر عنه جوهرى ليس تحت معنى فان العرضى الذى هو بانارة الجوهرى كالابيض اذا
 حصل في الذهن بنفسه فليس هناك عرضيان بل عرضى واحد هو الابيض ولكنه جوهرى لانه حصل في الذهن بنفسه فهو غير
 المفهوم بالحاصل في الذهن جوهرى قطعاً وليس لعرضى اصلاً واللام يمكن نفسه حاصل في الذهن واما قوله واجزاء بسيطة
 اجزاء محدودة اجزاء المركب اى الجسيم المفصل اجزاء محدودة وقوم جميعاً فانها بسيطة بسيطة الذهن اى ما لا اجزاء له
 الاصل بالمركب لا جنس فبطل خفيه ان البسيط الذهنى لا اصله فضلاً عن ان يكون محدودة اجزاء لان ان يرد عليه تعريفه مجازاً
 المركب الذهنى له حدودا جسيمات وبفصل جزء ان محدوده ليسا بجزئين لقوم جوهره لانها متحدان معدولا تركيب في حقيقة وطناً
 الاجزاء على الجنس المفصل مجازى اجزاء لان محدوده كما سيلج انشاء الله تعالى وان اردوا ببسيط ما ليس مركباً من المادة
 والصورات الحقيقية وان كان الجنس مفصلاً وبالمركب ما يتركب من مادة وصورة خاضعتين فففيه ان جنسه وفصله ليس
 جزئيين من قوم جوهرى وانما جزئى قوم جوهرى ومادته وصورته الان يتبنى على اتحاد وحدته مادة وفصله صورة لكن المعنى على
 كايان انشاء الله تعالى قوله واما الرسوم فاذى لا حظي الا العوارض بها ليس لشطرنج احد شطرنج المنطق وسد باب الكليات
 بالرسوم على ان عدم اعطاء الرسوم كنه الرسوم ملأه قيم عليه ليل يوثق به وسياق الكلام في ذلك انشاء الله تعالى قوله واما
 ما يشعر به اى ان ضرباً بالاصطلاح ان سوالها بالاجزاء هو ما بالحققة ما يشعر به كلامهم لمص حيث سلموا اوردوا المعترض
 من انحصار جواب ما في المحدود بجنس مانع حقيقة وليس المراد ان كل ما ذكره صاحب لافق المبين ما يشعر به كلامهم لمص
 فان بين كلامه كلامهم لمص لونا بعيداً فان جواب ما شارحه كانت الحقيقة مختصة عند صاحب لافق المبين في المحدود
 عند عدم منحصراً بالحقيقة في المحدود بجنس مانع وعبار على التوسع بالرسوم مطلقاً ايضا فصاحب لافق المبين لا يجوز ان

الرسوم في الجواب صلا والحقان يجوز ان يقع المحدود التوسعية في الجواب الحد التوسعي عنه هو التعريف بالمفاهيم التي هي عنوانها
 للمفاهيم الحقيقية فالتعريف بها عنده رسم حقيقة وحد توسعا فلا يجوز عنه وقوع الرسم بالعرضيات الحقيقية في الجواب ويجوز
 ذلك عند المصنف وهو البون يعرف بلوني مائل **قوله** جواب مختصر في الحد والجبنس النوع استدلال الصديق الشيرازي الصالح الحق
 الذي انى على انه لا يصح وقوع العرضي في جواب هو الاول لانه لو صح ذلك لما صح تعريف الجبنس بالكلية المقول على الكثيرين المتباينين
 بالحقيقة في جواب هو النوع بالكلية المقول على الكثيرين المتباينين بالحقيقة في جواب هو لا تتقاسمها بالعرضيات ح كيت والمقول
 في جواب هو على اشئ مختصر في حده وحده فلهذا قوله عليه في الجواب ما يحسب بخصوصية فقط او بحسب اشركه فقط او بحسبها
 معا والاول هو الاول الثاني والثالث هو الثالث واجاب عنه الحق الذي انى بان وقوع الرسم في جواب هو على
 سبيل التوسع والاضطرار والمراد بالوقوع في جواب هو في تعريف الجبنس النوع وفيما اشتهر من جسر المقول في جواب هو في
 الجبنس النوع واحد الوقوع من غير توسع واضطرار واجاب ايضا عن انتقاس تعريف الجبنس النوع على تقدير وقوع الرسم في جواب
 ما هو بان الرسم انما يقال في جواب هو على خصوصية المرسوم على افراده واكثر في التعريفين المذكورين المتولية على كثير من فهو
 مشاكرك المحدث في المقولات بحسب خصوصية الا ان وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار خلاف الحد فادرو عليه معاصروا وبسطوا
 الجواب الاول ان دفع انتقاس تعريف الجبنس النوع بانها يقعان في الجواب حقيقة والعرضي يقع توسعا انما يفيد لمن
 تميز فطرته بين ما يقع في الجواب حقيقة وبين ما يقع فيه توسعا وانما اذا لم تميز الفطرة بينهما فباي شئ يفرق بينهما وكيف يعلم
 ان الجواب حقيقة وذلك جواب توسعا حتى يجعل لك ذروية تميز الجبنس النوع عن غيرهما وعلى جواب الثاني ان قول
 الرسم يقع في جواب ما هو على خصوصية المرسوم على افراده غير مسلم فان قوله على خصوصية المرسوم لا ينافي قوله على افراده وفيه
 فكما ان الحد يقال على خصوصية المحدود وعلى افراده اليك كذلك الرسم يقال على خصوصية المرسوم وعلى افراده ايضا ولا
 تنافي بينهما وانت تعلم ان كون الفرق بين ما يقع في الجواب حقيقة وبين ما يقع في الجواب توسعا واضطرار ما هو كالاتي في الفطرة
 المميز فلا يميز من الممكن الفطرة مميزة ولم تميز بغير اركان المقام ولم يميز بين محل الاضطرار وعدده لم يعرف تلوها بامارات
 العرضيات فلا باس ان لا تميز عنده الجبنس النوع عن غيرهما وانما ادور على الجواب الثاني فناس عن جبر فهم مراد الجواب
 فان مراده ان النوع والجبنس انما يقعان في جواب ما هو اذا كان يسؤل عنه فرد او افراد شخصية او عنفية كما اذا سئل
 ما هو اذ به وقاله ثم مراد بالترجي والرومي والفارسي ما هم فجاب بالنوع وكان افراد نوعية وجمع بينهما في السؤال كما اذا
 سئل الغنم والبقر بما هو الغنم والبقر والفرس بما هي فجاب بالجبنس في هاتين صورتين بالحد لا بالرسم وانما يجوز وقوع
 الرسم في الجواب توسعا اذا سئل عن خصوصية المرسوم كان يقال للفرس ما هو ويجاب بانه دابة لتصلح للكر والشركان احدثا

يقع في الجواب دأسل عن خصوصية المحل وكان يقال الفرس هو ويجاب بأنه الحيوان الصايل ليس مراد الجيبان المرسم لايكون
 متقدما ومحمولا على افراد المرسوم وان احدهما يكون مقولا ومحمولا على افراد الحمد وحتى يرد عليه اورثانيا بان لزوم وقوع الثاني
 في جملته هو وعدم صحة وقوع العرضي فيه حجب الحكم به الفطرة ولا تجوز خلافا بل تجوز بوجوه شتى اذا سئل فقل هذا مفسر الى فرس
 بيجاب بانه حسن البحرى نسب المسؤل الى ما كرهه لا ترى ان فرعون اعني افلاطون اقتبط اذا قال موسى عليه السلام وما رب العالين
 فاجاب بانه كرم قبل فرعون الى من عنده وقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لينجون فاور وعليه التحقق الدواني ان حكم فطرته
 ليس ملزما بغيره ولا لا يشك ذو فطرة سليمة في ان اذ اسئل الفرس جيب بانه دابة تصلح للكل والفريسة تتحمله القهلا والاسد لال
 بطعن فرعون على موسى عليه السلام فجب فان موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ذكر العوارض في جوابه موزون ذلك ليل
 على جوازها في صورة الاضطرار ولا شك ان كلام موسى عليه السلام احرى بان يتيسر من كلام فرعون مع ان موسى عليه
 السلام اجاب عنه بقوله رب السموات والارض وما بينهما اني تخم تعلمون فاعاد عوارض اخرى بنسبها على ان المقام مقام اضطرار
 ولا سبيل الى غير العوارض ونسب للعين اتباعا على عدم اقل الذي هو اجنحون بطريق التعريض الذي هو ابلغ من تبصير كانه قال
 اتم الجانحين اذ لا تعلمون انه غير مقدور التحديد فلا اضطرار على ذكر العوارض وبذلك اتم اقل اصل عرض فرعون على موسى
 عليه السلام وادعوا لم يلفت الى جوابه المذكور في نفس القرآن ثم جعله حجة على غيره مع ورود النص الظاهر لا اقل من تمام ان
 يكون مراد موسى عليه السلام ما ذكرنا على انه تخيل ان العين كان يعرف صحة جواب موسى عليه السلام وانما ذكر ذلك لعلنا على
 الاشياطين الذي خصوا من حوله القول السمع الى قوله كانه مع علمه بانه عبد ذليل ان اسد هو الرب كليل وان موسى عليه السلام
 نبى لم يرد حقا كان يدعى بايشى ككاهنة وغشاد ونقل البنية انه قد شاور بالمان في متابعت موسى عليه السلام منها عن ذلك قال نبينا
 انت رب تعبدوا انت عبد تعبد فثبت على ما كان فيه من الغشاد والاصول المعنى والاشكال وصار كرسا ربنا بجدال ارسن صحا
 اضلال الاضلال قدوة لكل معادله وقدوة لكل حاسن الحق جاعده مع قطع النظر عن تلك كلمة كان جهله بالحقائق وسخافة عقله
 بحيث يقول يا امان بن لي صرحا على اطلاع الى آله موسى فكيف تمسك من العقل بكذا وكيف ليت بشاة حتى يعبر عنه بالافلا
 يقع في الاولهم انه الحكماء المبشرين انتهى واجاب عنه الصمد بان ما استدلل به من قول موسى عليه السلام على جواز وقوع
 العرضي في جوابه لا يقتضي معنى على امرين احدهما انه عليه السلام حل لما الواقع في السؤل على الحقيقة وهو موم اذا نظر الى حلهما
 على الاسمية في الجواب شرح مسبقهم الامم ولم يحلها على ما الحقيقة لهذا المقام عنه والثاني ان لا يكون جوابه على اسلوب الحكماء
 يكن جواب السؤل المذكور بل يكون جوابا للسؤل لاقتبحال اسأل كافي قوله تعالى ويلك عن الابد قتل عي وقبحه النصارى
 ولا يحق حيا حتى في موضعه اذ لم يكن جوابا للسؤل المذكور لا يدل على جواز وقوع العرضي في جواب الحقيقة ومن اجاب عن

عليه السلام محل الواقعة في سوال على الحقيقة وذكر الجواب على السلوب الحكيم بل الظاهر ان العرضي متى وقع في الجواب عن الحقيقة كان
على هذا السلوب يجعل تلك شارة الى ان السؤال باليسر متقاضي موقعه اذ لا وجوب ان يجاب عن السؤال عن الحقيقة بما يتحقق
واما قوله هذا القائل جعل اعتراض فرعون على موسى عليه السلام واسدافه بغيره بامرية اذ فرعون سئل بما الحقيقة عن العالمين
ونظر السؤال يدل على بلادة السائل سور فغيره دليل السؤل عنه قال بل لئلا السؤال حشرة الحبيب عليه السلام بنظر ذلك اما
جعل على معنى آخر واما الجواب على السلوب الحكيم فالقائل لا يعلم اعتراض فرعون على موسى عليه السلام بل يستدل بالكار فرعون عدم
قبول ما ذكره على ان الجواب الذي كان فرعون مطالباً به بوقعية المسؤل عندل عوارضه ان يمان يسلم اعتراضه انتهى كلامه
وبناء الكلام يدل على ان المصدر يجوز وقوع الرسم في جواب الالاسمية وان يستدل ليس على متناع وقوع العرضي في جواب القائل
كما ذكرنا سابقا وقال ابنه انما اعني المصدر يستدل بكلام موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكلام فرعون انما الاستدلال
بكلام موسى عليه السلام فلان ما حل على الحقيقة لعدم تحقق جوابه بل على الالاسمية واجاب بما هو الصواب ثم لما لم ينسب فرعون
بهذا ولم يعلم ان المقام لا يناسب طلب الحقيقة وشفع واعاد السؤال وصر على طلب الحقيقة اجاب عليه السلام بالسلوب
الحكيم ثم عتبه بقوله انكم تقولون تنسبوا بي على هذا الموضع وتوقع العرضي في جواب ما هو محل ما على الالاسمية ولما احتج الى جواب
آخر دلالة انك لا تعرفين ان جواب موسى عليه السلام صواب ايراد فرعون غير وارد لان العرضي يصح ان يقع في جوابه
على ما توهمه القائل بل لان السؤال بما الحقيقة غير واقع في حقيقة انما ينبغي ان يسأل بما الالاسمية او عما يكون المذكور بهما جوابي
السلوب الحكيم فظاهره في القرآن كثيرة منها قوله تعالى ليكن كنك ذواته فقولوا انما يسئلكم عن الابدية منها قوله تعالى
ليكن كنك عن الروح على ما فسر في التفسير ووضح وتوقع العرضي في الجواب لما قيل انما على السلوب الحكيم وان المذكور راجع الى
اجرة تلك الاسئلة بل هي اجرة الاسئلة اخلافة واما الاستدلال بكلام فرعون فظاهر انتهى وبأخرى ان تذكر اذكر في التفسير
في بيان هذه الايات يعلم ان سوال فرعون بل كان بما الالاسمية كما بما الحقيقة وان موسى عليه السلام بل جعل على الالاسمية ثم على
الحقيقة وان جوابه عليه السلام بل كان جوابا عن سوال فرعون ثم عن سوال آخر لا على السلوب الحكيم كما في قوله تعالى يا سئلك
على الحق فقول ان ما سجدانه موسى وباركنا عليه السلام وقال فلما فرعون فقولا اننا رسولا لعالمين ان ارجل منا
بنى اسرئيل فنهض ما جرى فقال قال فرعون ما رب العالمين فقال رب السموات والارض ما بينهما ان كنتم منزهين قال لمن حوله
الا تسمعون قال كبحم ربك باركهم الاولين قال ان رسوكم الذي ارسل اليكم ليجنون قال رب المشرق والمغرب ما بينهما ان كنتم
تقولون قال لمن اتخذته كهبا غيري لا جعلتك من آل عوثرين قال اولو مكنك بشي بهين قال فأتك بان كنت الصالحين
قال المفسرون يحتمل ان يكون فرعون عاقبا ما سجدانه واما قال ما قال طلب الملك والامانة وقد ذكرنا سجدانه في كتابنا

ما يدل على انه كان عارفاً بالله وهو قول تعالى لقد علمت ما انزل رب السماوات والارض ايضاً فانه ان لم يكن عارفاً لم يجز ان يبعث
 الرسول وان كان عارفاً فقد كان يعلم بالضرورة انه ما كان موجوداً ولا حياً ولا عارفاً كذلك فبالضرورة كان يعلم انفساً واني
 مؤثر موجود فبحسب ان يكون على مذنب الدهرية من ان الافلاك اجبة الوجود ولذا انها تتحرك كما في ذواتها وان حركاتها اسباب لحدوث
 الاحداث في هذا العالم ان يكون على مذنب الافلاخية القائمين بالعلية الموجبة لالابا والحقا ثم اعتقاد بمنزلة الال كدليل على تليده
 حيث يستبعدهم وملك قياهم ويحتمل ان يكون على مذنب حلولية القائمين بان الاله تجبر بحسب الانسان ويحل فيه فطن ان الاله
 تجبر بحسب فعل فيه وبمثل هذه الامور كان سبي الكبار ثم قالوا ان السؤال باطلب تعريف حقيقة الشئ بما جزأها او باصور خارجة
 عنها والاول بهما محال لانهما واجب سبحانه ليس له اجزاء حتى يعرف بها والثاني على وجهين الاول التعريف بما جازيته والثاني
 التعريف بآثاره فثمة والثاني لا يفيده المعرفة فلا يجوز تعيين التعريف بما جازيته والظهر انما الواجب سبحانه هو هذا العالم المحسوس
 وهو السماوات والارض وما بينهما فاجاب عليه السلام عن سؤال فرعون ليرى رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم متوئين
 يعني ان كنتم متوئين باسناد هذه المحسوسات التي هي الظهور لا تار لكم ان تقطعوا بانها الاجاب عن هذا السؤال لانه الاجواب لما
 ذكر موسى عليه السلام به الاجاب لفرعون لمن حواله الاستعانة على سبيل التعجب يعني اني اطلب منه الماهية وخصوصية الحقيقة
 وهي سببها بالعلية والمؤثرية فاجاب موسى عليه السلام بان قال بكم وربكم باحكم الاولين ثم كان عليه السلام عدل عن التعريف
 بما جازيته السماوات والارض الى التعريف بكونه خالقاً لهم ولا باهم وذلك لانه يجوز ان يعتقد احد ان السماوات والارض واجبة
 لذواتها خبيثة عن المؤثر لكن لا يمكن ان يعتقد العاقل في نفسه واباؤه واطفاله بكونهم واجبة لذواتهم لان الشاكلة دلت على انهم
 وجدوا بعد عدمهم ثم عدوا بعد الوجود فقال فرعون ان رسوكم الذي ارسل اليكم ليجنوا يعني ان المقصود من السؤال باطلب الماهية
 وخصوصية الحقيقة والتعريف بهذا الاثنا خارجية لا يفيده تلك الخصوصية فهذا الذي يري في الرسالة مجنون لانهم السؤال
 فضلاً عن ان يجيب عن فقال موسى عليه السلام رب المشرق والمغرب ما بينهما ان كنتم تعلمون فعدل الى طريق ثالث اوضح
 من الثاني لانه اما بالشرق طالع الشمس والنهار وبالغرب غروب الشمس وزوال النهار وظاهر ان التدبير بهذا الوجه لم يجيب
 لانهم لا يدرون به ولا يعرفون طريقه لا يسمون عليه السلام من غمروا فانه استدلال بالاحياء والالامه فقال غمروا انا احيى وادميت
 فقال ان اشد ما في الشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبيت الذي كفر كذلك قال موسى عليه السلام رب المشرق
 والمغرب ما بينهما ان كنتم تعلمون كان عليه السلام قال ان كنتم من العقلاء عرفتم انه الاجاب عن السؤال الا ما ذكرت لانه لم
 طلبت مني تعريف الحقيقة ولا يمكن تعريف الحقيقة بالافعال فلم يبق الا ان يعرف بالآثار فمن كان عارفاً قطع بانه الاجاب عن
 هذا السؤال الا ما ذكرته ولما لم يكن ادعاء الرسالة شوقاً على اعلام عبودية رب العالمين وخصوصية حقيقة وكان عليه السلام

يقيم الدلالة على اثبات القدر المتخالف اليه في صحته دعوى الرسالة و فرعون لطالبه بيان المادية اعرض عليه السلام عن بيان مادية
اسئول عنه في جواب سؤالي المتابع بيان المادية وعدم تعلقه بالملوك فلما عجز فرعون عن اجماع عدل الى التحويل قال
لمن اتخذت الكهنة لاجل انك من السجّين فعند ذلك ذكر موسى عليه السلام كلاما بما يتعلق بقلب فقال اولو دينك بشي
بين فلما خلق في الكلام لقلب قال فانت بران كنت من الصاومين فهذا ما ذكره في تفسير هذه الآيات ومن لطائف البلاغة
في هذا الكلام المعجز ان نظام ان موسى عليه السلام اجاب اولاد ان قال رب السموات والارض وما بينهما ولم يكن انكار رب السموات
والارض وما بينهما في غاية الاستبعاد والاستحالة من جهة العوام والكثير من جهلهم من ان السموات والارض موجود
قدسية تدور بها كسفن فرعون في الانكار على هذا الجواب بالاستعجاب والاشفاق على هؤلاء السجّين فلما استعجز موسى عليه السلام بان جوابه
لم يفتح في قلوبهم وان لا يستجيبوا من جهلهم بالعوام كجملته انكاره اجاب ثانيا بما لا يمكن انكاره من احد من جهلهم بالجهل واليهم وكلف
الرب فقال ربهم ورب ربهم بالعلم الاولين الى ان مات آباءهم الذين صنعوا وعلوهم تشرق قطع به لا يسيل الى انكاره فلا يسيل
الى ان يعجزوا به بل ناسهم وما تم فلما استعجز فرعون ان انكاره الجواب لا يتاخر في تحجروا والاستعجاب قال ان رسولكم الذي
ارسل اليكم ليجنوا يعني ان كلامه لا يتاخر في تصدق الاية انهم قيل البهجة والبهجة ان فلا ينبغي ان يلقى اليه السمع وكذا ذلك بالجملة
الاسمية وان وباللهم وعجزهم عن الاعتقاد في كلامه كجملتهم عن قصد فهم فاعرض موسى عليه السلام عن سفاهة ونفوره واجاب ثانيا
بما يشاهدونه في حال من التغيرات والاعقالات التي لا يمكن وقوعها وسدوها لا تبعد به من تأثيره فقال رب المشرق والمغرب
وما بينهما وعنده يقول ان كنتم تقولون نبينا على ان من السجّين ولم يفهم مثل هذا البين الواضح مع تلقينه آيات البينات ثلث
مرات ولم يعلم ان ما ذكره ربه الجواب لا يرفق بكونه من العقلاء ولا يقطع بان من ذوي العقول فاقطع فرعون ولم يجزئه في
سبيل الى كنه عليه السلام عن الدعوة الى الحق فقال لمن اتخذت الكهنة لاجل انك من السجّين يعني لا اتخذت الكهنة لاجل
وان كان من جهلهم بالعوام والارض وما بينهما ورب ربهم بالعلم الاولين ورب المشرق والمغرب ما ينبغي في الواقع ولكن اتخذت
الكهنة لاجل انك من السجّين ولم تقل لاجل انك لان ذلك المبلغ في التحويل او معناه لاجل انك من السجّين الذين
هم كثير وان لا ينظرون ولا يؤمنون واعترف عالمهم وكان من عاونه ان كان باخذ من يري ان مسجده فيطره في بيعة مصرية فذل
لا يضربوا لاسمع وكان ذلك اشد من القتل الا في هذا الشبهة الى اعظم سلطان وشدة لطشه والى انه فعل كجملتهم عن عضوه
ما يحذر وفلانين ان هذا الوعيد مجرب وتخفيف فلما راي موسى عليه السلام جهل طيشه وعلم انه لا يسمع الى ما يلقى الى عقله فاطلبه
بقوله اولو دينك بشي بين فان السموات والاشادات اقرب الى ادراك الجملة وعلق بقولهم وما سبب في انظارهم من

المعقولات اذا دريت ما عرفت فلعلمك تظننت وتيقنت ان موسى عليه السلام ما حل ما في سوال فرعون لما رب العالمين
على ما الاسمية اما اول افلاذ عليه السلام قال فرعون لقد علمت ما اتزل من رب السموات والارض فكان عليه السلام
يعلم ان فرعون يعلم رب السموات والارض فكيف ظن ان عليه السلام حل ما في سواله على ما الاسمية واما ثانيا فلانه لا يكون
احد على ان يقول ان موسى عليه السلام لم يظن بمرد فرعون واجاب من دون ان يفهم معنى السؤال واما ثالثا فلان موسى
وبارون على نبينا وعليهما الصلوة والسلام اما ثانيا فرعون وقال ان الله رسولا رب العالمين فيما بيننا لان العالمين بارسلهما
اليه فما ل فرعون وقال ما رب العالمين يعني من الذي ارسلكما فكان مقصوده السؤال عن حقيقة رب العالمين لا عن شرح
مفهوم هذا الاسم بل لم يكن مفهوما هذا الاسم مما يخرج الى شرح فلم يكن ذلك محلا للسؤال ما الاسمية فانما كان السؤال عن
حقيقة رب العالمين الذي دل كلاما على انه موجودا وانه ارسلهما اليه فكيف يتوهم ان موسى عليه السلام حل ما في سواله على
ما الاسمية بعد ادل كلامه على مطلب اهل البيضة واما انما افلاذ عليه السلام ذكر في الجواب ما يدل دلالة ثبوت على وجود
رب العالمين فكما يتبين بعد الجواب حاجة الى السؤال بالبيضة واعاد تلك الفحوص التي هي دلائل وانضمه على وجوده مضافا
فلم يكن مقصوده شرح مفهوم الاسم حتى يتوهم انه عليه السلام حل ما على الاسمية فاما قال الصدوق ان الكاشان ان عليه السلام
حلهما على الاسمية وفي الجواب شرح مفهوم الاسم ولم يحلهما على ما الحقيقة لنبوللحاشا في غاية السقوط فان قال انه عليه السلام
تظن بمرد فرعون وفهم ان السؤال بما الحقيقة فكيف عليه السلام حل ما في السؤال على الاسمية لا لاجل اقتناع جواب ما الحقيقة
على ما دعم فيكون مرجع كلامه الى انه عليه السلام ذكر الجواب على أسلوب الحكيم عن سوال لائق بحال المقام ولم يجب عن
سوال فرعون فيكون قال الامر من الذين ذكر ما حيث قال انما استدلال بين قول موسى عليه السلام على جواز وقوع
العرضي في جواب ما الحقيقة مبنى على العرضي الى آخره ما قال واحد او هو ان جواب موسى عليه السلام ليس عن سوال فرعون بل
عن سوال آخر ثم لا ينبغي ان جواب موسى عليه السلام من قبيل الجواب على أسلوب الحكيم فان الجواب على أسلوب الحكيم انما
يليق ان كان السائل مسترشدا اذا كان معاندا للقول لمن اخذت آلهما غيري لاجل ذلك من المستبين نقياسا على قوله
سبحانه وليسكنوك ما في انفقون وقوله تعالى وليسكنوك من عن الايتي وقوله سبحانه وليسكنوك من الروح قياسا مع الفدق
فانما ان جواب موسى عليه السلام كان عن سوال فرعون بما الحقيقة واما ذكره عليه السلام الموارض في الجواب لان ذكره
كان بوجه القدر المتعارف اليه في دعوى الرسالة او لا ان اقتناع بيان للبيضة الحقيقة فمضطوا الى ذكر الموارض واما ما كان في كلامه
عليه السلام ولسل على جواد وقوع العرضي في الجواب عن السؤال بما الحقيقة كما قال الحق والقدر عجب انما لم يمتصو حيث
قال ان اباده استدلال بكلام موسى وبكلام فرعون الى آخره فلهذا عده ولم يظن ان اباده كان حترضا على استدلال المحتر

بكلام موسى عليه السلام على جواز وقوع العرضي في الجواب عن السؤال بآبائنا كان لنا بما جاز احتمال حمله على السلام على
 الالهيته واحتمال كون جوابه عليه السلام على اسلوب الحكيم كيف صدر له منه لا على عدم جاز به بآبائنا احتمال بحيث ثبت
 انه عليه السلام حل اولاً على الالهيته ثم بعد هرا فرعون اجاب على اسلوب الحكيم فان اثبت ذلك بان لا يجوز وقوع العرضي
 في جواب ما الحقيقة فقد وقع استدلاله على ثبوت المدعى فوقع في شناعة الدور والحكاك ثبت ذلك بدليل آخر فكان
 الواجب عليه ان يذكر ذلك الدليل حتى يظهر فيه وادى دليل على ان موسى عليه السلام كان يعتقد ما اعتقد الصدور وبينه من
 ان وقوع العرضي في جواب ما الحقيقة لا يجوز لوفى صورة الاضطراب حتى يضطر الى حل ما في السؤال على الالهيته فهذا حال
 استدلاله بكلام موسى عليه السلام ولما استدلاله بكلام فرعون الذي عبر عنه بالخاطون القبط فبني على ان ثبوت نسبة
 موسى عليه السلام الى الجنون كانت لاجل انه سال عن الماهية واجاب بموه عليه السلام عن سؤاله بالعبراني لوسلن انك
 ولانها لم تكن التلبيس على من حوله وصرح من سئل قال عليه السلام على ما ذكرنا من قبل غلاب على هذا التقدير في ان
 فرعون كان جاهلاً بمتناع ان يجاب سؤاله بالماهية الحقيقية والزمس بالها الحقيقة وجبوز ان يكون فرعون جاهلاً بكونه
 وقوع العرضي في جواب ما الحقيقة فان هذا المسئلة مسئلة وقع فيها الاختلاف بين العلماء فافهم وان يشبه الامر بما على
 فرعون فكان انكاره على جواب موسى عليه السلام لاجل جملته جاز وقوع العرضي في جواب ما الحقيقة فلا يصح ان يجعل
 جملة على اعتنا صدوره لو كانت جهلاً بالماهي كان كخطب اشع فاطع نداء الكلام وان قضى ان التطويل لكنه لا يتخلل في التصيل
 والصدق لالحق وهو يهدي سبيل **قوله** كل ما في اللغة سؤال عن الماهية هذا غير ظاهر في القاموس في بيان ما الاستفهام
 متناهاى هي مخبرهاى والوئها وما تملك يمينك واليه فان اهل اللسان يتعلمون كلمة ما في مستها الاتهم ومحاو رتهم
 استعما الاشكال في طلب التعريفات العقلية وغير ما حيث لا يكون محلاً للطلب الحقيقية ومن العجائب ان هذا الفاعل
 استدلى على ان كلمة ما سؤال حسب اللغة عن تصور الشيء بالكتابة بان فرعون نسب موسى عليه السلام الى الجنون حيث اجاب
 عليه السلام عن سؤاله راتب العلمين بالصقات وانت قد عرفت فنتائج هذا الاستدلال **قوله** ما سبق من تفصيل فرعون
 اصطلاح من البرهان هذا الين غير ظاهر بل الظاهر من كلام شارح الاشارات في فن البرهان صرح جواب ما الحقيقة في
 اجنس والبنوع واحد ونقل الصدور المعاصر لمحقق الدواني عن شيخه انه قال في الشفاء بعد على المطالب والمطلب
 حقيقة الذات فلا يصح الابعاد ثبات حقيقة الذات وهو بالحقيقة المحم وبالحكمة فلا بد لاثبات كون ما سبق من تفصيل
 اصطلاح من البرهان من سنده ليعمل عليه **قوله** المعلم الاول للكية اليمانية ثلث اتممة قد تفتنا في فروع سمحت كجمل امر
 الوجه وانه ما نسبنا الى الماهية والآن نعود الى تحقيق القول فيه وفي امر كجمل على وجهه لا بد منه لتحقيق هذا المقام

فنقول لا يخلو ما ان يكون الوجود عارضا للمهية المكننة في نفس الامر واما عليها في الواقع مع غل النظر عن مرتبة الحكاية
 الذهنية والملاحظة العقلية ولا يكون كذلك بل لا يكون في نفس الامر في الواقع الانفس المابية من دون زيادة
 امر عليها وانصاف صفة ما اليها ثم العقل يضرب من تحليل فيشرع منها معنى هي الصيرورة والوجودية كما في شرح
 حقيقة الانسان معنى هي الانسانية فعلى الاول يكون للمهية النقص بالوجود في نفس الامر للوجود وعرض للمهية
 في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة العقلية والحكاية الذهنية كما ان للشوب
 والسمار انصافا بايما عن والعوقية وفي الواقع واللبياض والكفوقية وضال للشوب واسمار في نفس الامر مع قطع النظر
 عن الملاحظة الذهنية وعلى الثاني لا يكون للمهية النقص بالوجود في نفس الامر ولا للوجود وعرض للمهية في نفس الامر كما
 ليس بخصيصة الانسان النقص بالانسانية في نفس الامر ولا للانسانية وعرض لحقيقة الانسان في نفس الامر فيكون على
 التقدير الاول للمهية الموجودة مرتبة في نفس الامر احدى مرتبة ذاتها التي هي معرفة للوجود في نفس الامر والاخرى
 مرتبة الوجود العارض لها في نفس الامر وعلى التقدير الثاني لا يكون للمهية في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة الذهنية
 وانتم على الامرته واحدة هي مرتبة ذاتها فقط ولا يكون في نفس الامر مرتبة الوجود العارض لها اذ ليس الوجود على ذاتها
 عارضا في نفس الامر والقول باجعل المؤلف مبنى على التقدير الاول والقول باجعل السبب على التقدير الثاني فانه
 لو كان الوجود دائما على المابية في نفس الامر عارضا لها في الواقع كانت المهية معروضة للوجود مشغولة في الواقع ويكون
 ذلك الانقص والعروض الواقعي اثر باجعل الجاعل على ذات التقدير فعين القول باجعل المؤلف على ذات التقدير ما لم يكن
 في نفس الامر نفس المابية فقط ولا يكون الوجود عارضا لها في الواقع فلا يتحقق في الواقع الامر احدى هي المابية ولا يكون لها
 النقص واقعي بالوجود ولا للوجود وعرض واقعي للمهية فلا يكون اثر الجاعل في الواقع الانفس المابية ويكون الوجود وحكاية
 ذهنية عنها فتعين القول باجعل السبب ولا يكون للقول باجعل المؤلف على ذات التقدير سبيل فقد بان ان المهية على تقدير
 القول باجعل المؤلف مرتبة في نفس الامر احدى مرتبة التقرر وتجبر الذات والاخرى مرتبة الوجود وعلى تقدير القول
 باجعل السبب مرتبة واحدة هي مرتبة التقرر اي تجبر الذات وبذ المرتبة اذ هي عنها فحكايتها الذهنية هي مرتبة الوجود وسوار
 خبرنا في مرتبة الحكاية الذهنية بلطف الوجود والصيرورة او تقرر او تجبر او كون او الشوب واخر ذلك مما يمكن ان يكتفى به
 عن مرتبة نفس الذات فعلى تقدير القول باجعل المؤلف لما كان للمهية في نفس الامر مرتبتان احدى مرتبة تجبر الذات والاخرى
 مرتبة وجودا كان بانها حكايات احدى هما حكاية عن المرتبة الاولى والاخرى الحكاية عن المرتبة الاخرى ويكون تماكب
 الحكاياتان ففصلين سبيلين احدى هما عند الحكاية عن مرتبة التقرر والثانية عند الحكاية عن مرتبة الوجود وعلى تقدير

القول بأجل بسيط لما لم يكن لهية في نفس الامر الامرته واحدة وكانت الصيرورة والوجودية وكل ما هو في معناها عبارة عن
 حكمية تلك المرتبة لا غير فلا يكون بانها تلك المرتبة نفس الامرية التي عنها الاحكامية واحدة هي الحكمية بالوجود فلا يكون العقل
 على هذا التقدير الابهلية بسيطة محمولها الوجود وما في معناه لا غير فقد بان انه لا يمكن القول بهلية بسيطة على تقدير
 القول بأجل البسيط اصلا فمن ذهب به الى ثلثية مطلب بنى هذا الوجه انيحت على اصل أجعل بسيط فانه لم ينعهم
 معناه ولم تعطين ببناه والعبوب ان الشارح ومعلمه ضيعا العرف في التلطف بلفظ أجعل البسيط والقرار والتجوير والفعيلة
 ولم يقيس لهما ان يندبا معانيها كما عرفت وتعرف انشائها العز في تفصيله **قوله** يطلب به التصديق بفعيلة حقيقة وفتح
 قواها **قوله** قال في الاقضية الميمن ليس الوجود حقيقة الاض من الوجودية بالمعنى المصدري اى صيرورة نفس الذات
 في ظرف ما لا معنى خفيهم الى الماهية او متخرج منها فجعل مناط الصحة انتزاع الوجودية وحل مفهوم الوجود فاعمل المحقق
 انه ليس في ظرف الوجود النفس الماهية ثم العقل لضرب من التحليل متخرج منها معنى الوجودية والصيرورة المصدرة
 ويصنفها ويحمله عليها على ان مصداق أجعل ومطابق الحكم هو نفس الماهية بحسب ذلك الظرف لا هو ذاته يقوم بها فيصح كحل
 انتهى ثم قال بأجل الوجود المطلق معنى مصدري لا يورث من مبدل للمحول قائم بالموضوع انضمامه وانتزاعا بل من نفس
 ذات الموضوع المجلولة بجعل الجاعل اياها ولا يتصور لذلك المعنى تحصل فتقوم الانفس الاضافة الى موضوعه لا قبل الانشأ
 واوردت ان حقيقة ان موضوعه في الاعيان لا غير فاعلم ان مرتبة ذات موضوعه في العين او في الذهن مصطلح على
 اعتبارها بفعيلة الماهية ووضع لها اسم هو تقرر الذات وحقيقة هذا المفهوم المصدري المنتزع تنسب بالوجود ويعبر عنها بالوجودية
 فان تقرر الماهية وفعاليتها وان لم ينبثق عن اقتضان الوجود الا في اعتباره العقل الا انها مستبعدة للوجودية والوجودية مسبوقة بها
 وفعاليتها تقرر الماهية بجعل الجاعل معيار صحة انتزاع الوجودية بالفعل ومناط صدق حمل الوجود انتهى وقال في
 اوائل العقبس الثاني من القبسات انهن المتبصرين بالتوابع عليك في سائر كتبنا ان وجود الشيء في اى ظرف ووعا كان
 هو وقوع نفس ذلك الشيء في ذلك الظرف لا الحق امر به وانضمامه الى الارجح اهل بسيط الى اهل المركب وكان شوبت
 الشيء في نفسه هو شوبت الشيء للشيء ومن يحسب جود الماهية وصفها من اللوحات العينية او امرها من الامور الذاتية ورا
 مفهوم الوجودية المصدريه فليس من اهل استحقاق المطالبة ولا هو من رجال اصحاب الحقيقة كما قال شعر كذا السابق
 في انشاء ولو كان الامر على ما حسبه كان الوجود ونفسه ماهية ما من الماهيات ويكون لامحالة وجوده زائدا على ماهية كما وجود
 سائر الماهيات الممكنة ويكون وجوده اليز هو شوبت المصدري كما وجود سائر الاشياء فان الوجود في الاعيان هو نفس صيرورة
 الشيء في الاعيان لما بالانقسام بل بصير الشيء في الاعيان وكذلك الوجود في الذهن هو نفس وقوعه في الذهن ووجود

كل عرض هو وجوده في موضوعه وجود الوجود هو وجود موضوعه والشيء المعلوم نفس ذاته وحيثية مجموعته اجمال جلا
بسيطه والوجود وكحاية جبر ذات المجموعه بالفعل مرتبه نفس الذات المجموعه بالفعل يقال لها مرتبه التقرؤ الفعلية و
المطلب الذي بازاها البهل بسيطه الحقيقي اعني بل الشيء ومرتبه الوجودية المصدريه المنتزعه منها يقال لها مرتبه الوجود
والمطلب الذي بازاها البهل بسيطه المشهور اعني بل الشيء موجود على الاطلاق وصورة بدين المطلبين باخرة واحص
الحكي عنه ومفاد السالب في الهيئات اما في الحقيقي فسلب الذات في نفسها واما في المشهور فسلب الوجود على الاطلاق
وصورها ايضا باخرة واحص الحكي عنه فاما اثبات مفهوم بالذات اي مفهوم كان من جبريات الهيئه اذن عرضيا
فن جيز البهل المركب اي بل الشيء شيء والحكي عنه شئ شئ وفي السالب سلبي شيء عن شيء فاذا الوجود هو شرح
نفس الذات بالتقرؤ والعدم هو سلبي الوجود وشرح بطلان الذات الموهومه وبسيتها وهو ليس هناك شيء لان
هناك امر مفقود وليس انتهى وبذا الكلام لم يصدر عن فهم قدس سره فانه قد اعترف بان الشيء المعلوم نفس ذاته وحيثية مجموعته
اجمال جلا بسيطه والوجود وكحاية ذاته المجموعه بالفعل مرتبه نفس الذات المجموعه بالفعل يقال لها مرتبه التقرؤ الفعلية
فلما كان الوجود وكحاية ذاته المجموعه بالفعل التي هي السماة بالتقرؤ الفعلية كانت الهيئه البسيطه المشهوره وكحاية عن
تلك المرتبه فطلب البهل بسيطه الحقيقي اما وكحاية عن تلك المرتبه في الهيئه البسيطه المشهوره لا غير وكحاية عن مرتبه اخرى
تقدم تلك المرتبه ليعين ما هي وليس وكحاية عن شيء فليس مطلباً بقدر اقلنا ان يكون مطلب بل واما قول الحكي
بل الشيء فن العجائب التي يستحيل منها الصبيان فان بل الشيء اما كلام تام ولا على الثاني ليس كلاما قلنا ان
يكون مطلباً بقدر اقلنا على الاول فلما ان يقدر له خبر ولا على الثاني فقد تم الكلام باسم واحد من دون اسناد على
الاول فذلك الجزاء وكحاية ذاته المجموعه بالفعل فهو الوجود على ما اعترف سوا بر عنه بلفظ الوجود او بلفظ التقرؤ الثبوت
او غير ذلك ما يعينه هذا المعنى فهذا المطلب مطلب البهل بسيطه المشهور لا غيرا وغيره من جبريات الذات وعرضيا
في هذا المطلب من طلب البهل المركب كما اعترف به واما قوله مرتبه الوجودية المصدريه المنتزعه منها يقال لها مرتبه الوجود
فان اراد به مرتبه وكحاية عن مرتبه نفس الذات فهذا مستحيل لكن هذه المرتبه هي مرتبه وكحاية التي هي الهيئه البسيطه
المشهوره وليست حكما عنها الهيئه البسيطه المشهوره وانما الحكي عنه لها مرتبه نفس الذات السماة بالتقرؤ الفعلية فلا
معنى لقوله والمطلب الذي بازاها البهل بسيطه المشهور اعني بل الشيء لان الوجود هو شرح بطلان الذات الموهومه وبسيتها وهو ليس هناك شيء لان
كحاية الذهن وانعزاعه فهذا باطل فانه نفسه اعترف فيما قلنا عن الالف البين بانه ليس في الواقع الا نفس الهيئه ثم
اعتقل بضرب من تحليل يتزعم منها معنى الوجودية والصيرورة المصدريه ويعنيهاه ويكمل عليها واليه تلك المرتبه

كانت متحققة في نفس الامر مع قطع النظر عن كفاية الذهن المتزاحم فالتحقق في تلك المرتبة اما نفس المبهمة بما هي في اوجدها
 مع امزاجها عليها فعلى الاول تلك المرتبة هي مرتبة المتقرب لا غير على الثاني يكون الوجود وصفان اوصاف المبهمة في نفس
 الامر بطل ما قال في الاتقي البين وخرج على تقدير فهمه من ان بل استحقاق الخاطبة واما قوله وصوره بين الطرفين
 باخرة واحد بحسب الحكمي عنه فالعاطف ليس تحتها معنى فانه ان اراد به ان الحكمي عنه مطلب البهل بسيط لتحقيق هو الحكمي عنه
 بمطلب البهل بسيط المشهورى كما هو الظاهر فبطل ما ذكر من قبل من ان مرتبة نفس الذات المجهولة بالفعل يقال لها
 مرتبة المتقرب والغلبة والمطلب الذي بانها البهل بسيط لتحقيق مرتبة الوجودية المصدرية المنتزعة منها يقال لها
 مرتبة الوجود والمطلب الذي بانها البهل بسيط المشهورى اذ على هذا التقدير يكون كلا مطلبى البين الذين ذكرهما باننا
 مرتبة واحدة هي الحكمي عنه الواحد ولا يكون على هذا التقدير مرتبتان يكون احد المطلبين المذكورين باننا واحد بها واخرها باننا
 اخرها فمما اذا كان الحكمي عنه لهما واحدا فاما ان يكون الحكاية في احدهما كمال مفهوم على الذات وفي الآخر كمال مفهوم اخر فذلك
 المفهوم ان الحكاية نفس الذات فيما الوجود على ما عرفت من ان الوجود كفاية جوهرا الذات المجهولة بالفعل فلا يكونان
 مفهومين بل مفهوم واحد عبر عنه بتفصيل شلائيل متارة الذات متفرقة وتارة الذات موجودة وعن يمين الطرفين اللغظين معنى واحد
 هو كون الذات فلا يكون هناك مطلبان بل مطلب واحد عبر به بارتين ولا عبرة باثنيتية العبارتين فان العبارات كثيرة
 فلو عجب اعلان يسمى كل عبارة مطلباً فليعلم ان امان ان يكون في احدهما كفاية كمال مفهوم ولا يكون في الآخر كفاية كمال مفهوم
 ما اصلا فيكون ذلك الآخر مفهوماً مفرداً لا مطلباً بقصد تقيدها وان ادا وسمي في آخر كمال مفهوم الحكمي عنه لانه مطلبى البين
 المذكورين غير الحكمي عنه لاخرها فلا يكون صورته بين الطرفين واحد بحسب الحكمي عنه فلا يكون لهذه الالفاظ معنى وبكذلك الحكم
 في سالب تبيين البين واما قوله فاذن الوجود وشرح نفس الذات المتقررة فهو صريح في ان البهية البسيطة استلته
 محمولها الوجود او العدم هي التي تحكي عن نفس الذات المتقررة او الباطلة وليس هناك بهية اخرى بسيطة تحكي عن تقدر
 الذات ولعلنا هنا نفكر الى علم الشارح كيف ينبغي في كلامه والربالي اين يذهب وشار وقوع في هذه الموطرانية مع
 فذهب الى القول بان جعل بسيط من دون ان يتدبر منه وتفطين سماء فذهب الى ان الوجود من العوارض اللاحقة
 للمبهمة في نفس الامر فلم يكن لمحميد من ان يقول ان المبهمة في نفس الامر مرتبتين احدهما مرتبة نفس ذاتها المعروفة
 والاخرى مرتبة الوجود العارض فحسب ان الحكاية عن المرتبة الاولى مطلب البهل بسيط لتحقيق والحكاية عن المرتبة الثانية
 مطلب البهل بسيط المشهورى ولم يتفطن بان على تقدير القول بان جعل بسيط السبيل الى القول بكون الوجود من
 عوارض البهية في نفس الامر كيف ولو كان الوجود من عوارض المبهمة في نفس الامر كان بينهما وبين الوجود وسطا و

في
 في
 في

في

ارتباط في نفس الامر كما بين الثوب والبياض او كما بين السماء والنفوسية وكان انما يحاط بالذات ذلك الخط والربط
الواقعي فلا يصح على هذا التقدير من القول بجعل المثلث ثم انه لما ذهب الى القول بجعل بسيط فحصر الى ان لا يتصل
بان الوجود بحكاية نفس الذات المجردة جلا بسيطا وعلى هذا التقدير لم يكن لربط القول بان الماهية مرتبتين سنة
الواقع مع قطع النظر عن حكاية الذهن وانما اضرع لكنه اذ سخ في ذهنه ان الوجود من عوارض الماهية في نفس الامر وكانت
مرتبة التقدير حاصلا فاحكمها عند الوجود متقدمة عليه تقدم المصادق على الصادق وانما عدا الواقعي على الحكاية توهم ان الماهية
على تقدير القول بجعل بسيط مرتبتين في الواقع مع قطع النظر عن حكاية الذهن وبنا على هذا توهم الذي فشا به الغفيم
توهم جعل بسيط الماهية في مرتبة التقدير اعني مرتبة نفس الماهية الواجبة التي هي المحكي عنها للحكاية بالوجود مرتبة كحكاية
ذمينة وجعلها مطلب لبل بسيط الحقيقي وهذا كله ناش من سوء الفهم وعدم التدبر والشارح قد يملك في تقليد و
لم يدرك الفاعل نفس تحتها معنى وكلمة فطن بان قوله حقيق البسط منه لطلب به التقدير بفعليته الماهية وشرح قواها
الفاظ بلا معنى فان فعلية الماهية وشرح قواها اما ان يكون عبارة عن نفس الماهية فهي لا تصلح لان يقال عنها بل
وللان يطلب التقدير بها واما ان يكون عبارة عن شيء زائد على الماهية ونحوها لا يتصور على أصل بجعل بسيط ولا يتصور
ذلك معلل الشارع ايضا فضلا عن ان يطلب التقدير به واما قوله على ما يحكم به بجعل بسيط فاضيه ان بجعل بسيط لا يحكم بان
نفس الماهية التي هي اشارة بجعل بسيط في الواقع صالحة لان يقال عنها بل ولان يتعلق بها التقدير واما ان تأثير
الحاصل في نفس الماهية وان اشارة نفسها بما هي في فلا ينبغي شيئا واما حاصل ان السؤال هل انما يمكن اذا اخرج الذهن
من نفس الماهية معنى وليس منه الى الماهية فيسأل عن ثبوت لها بل فيجاب عنه بثبوت لها وعدم ثبوت لها واما نفس الماهية
الواقعية المسماة بالتقدير الفعلية فليست مركبا ذهني من سنده وسنده اليه حتى تسلم لان يقال عنها ولان يجاب
عن السؤال عنها بل ولان يتعلق التقدير بها فاجعلها مطلب بل لا معنى تحت قوله وتوضيح ان مرتبة التقدير قال في
في الاثرين بلين مطلب بل شتم الى اثنين بسيط ومركب ثم البسيط الى نوعين حقيقي وشعوري والتقدير مجسبه الى بل
بسيط وبل مركب ثم البسيط الى بسيط على الحقيقة وبسيط شعوري وكهتقي من بسيط سوال عن نفس اشي يجب
تجربته في نفسها ولتقر مهيتة في ستمها اعني المرتبة المتقدمة على مرتبة الوجود وهي الصلابة عن الحاصل ابتداء
بلا وسط في محاذا العقل اصلا والشعوري منه سوال عن نفس اشي مجسبه مرتبة الوجودية واكون انما في نفس الامر
على الاطلاق او في الاعيان او في الذهن وهي المرتبة المرتبة على المرتبة الاولى بلا وسط فالواقع في مطلب بل طلقا
انما هو بل وليس والوجود على الاطلاق وليس والوجود شيئا ما هو بل للموضوع او عرضيا ذاتيا او عرضيا فارجيا او

ليس عدم تظليله الاقسام باهال بسيط حتى البهل بسيط وهذا الحق بالاعتبار ثم باعتبار البساطة فيه غلط في المعرف
 التقديرية العلوم التصديقية ومنسند في ابواب الاقتناصات احدية والبرمانية وان كانت المرتبتان متساويتين في غير
 النماذج الذي يهزفت فخلطوا المقترية من ظروف الوجود فالسؤال عن تجوهر الحقيقة كما يقال بل العقل اى هل هيته العقل
 واجواب نعم اى ان بعض الهيئات التجوهرية هي العقل بل اجتماع النقيضين اى هل هيته هي اجتماع النقيضين واجواب
 ليس اى لا هيته تجوهرية هي اجتماع النقيضين واذا ثبت ان اشئ كالعقل مثلا تجوهر الحقيقة في الاعيان تنفي ذلك
 عن السؤال عن وجوده في الاعيان وكذا العكس اذ اشئ لا يصح ان يكون له حقيقة متفردة وليس لتلك الحقيقة التجوهرية
 وجود في ظرف تجوهرها وانما يخلق ذلك قوم ليسوا بهم من المميزين بل الحقيقة المتصورة التجوهرية في ظرف يتبعها ويلزمها
 ان السلب عنها ان تكون موجودة في ذلك ظرف ولكن ينبغي ان لا يهل بفضل احد المرتبتين عن الاخرى سبق السابقة
 منها لتلاخيص حقوق الاحكام المختلفة بحسب ذلك وطلب البهل بسيط مقدم على المركب اذ طبيعة اثبات شئ لنفي نقصه
 ان يكون المثبت له ثابتا في نفسه حتى ثبت له شئ فيكون اشئ في نفسه ثم يكون له صفة وتتحقق ان عقود الهيئات بسيطة
 ليس مفادها باثبات شئ للموضوع او اتحاد الموضوع والمحمول بل مفادها تجوهر حقيقة الموضوع او لا تجوهرها يكون الموضوع
 في نفسه وانتقاره في نفسه وانما ذلك في الهيئات المركبة فقط فان العقدة في الهيئات بسيطة انما تثبت على حسب الضرورة
 الانسانية من طلب العقدة على الموضوع والمحمول والنسبة بينهما في الذكر والتغيير عما اورد كالعقل لا يحسب ما يرجع اليه مفاد
 العقدة وتعلق المقصد بالتعبير عنه ليس من ليتايل محال في النظر في اسرار العلوم اذا راجع غزيرة عقله وجد ان قولنا
 العقل متقرر وموجود مثلا اذا افاد ثبوت مفهوم التقرر والوجود واتحاد العقل والتقرر والوجود كان ذلك شيئا وراز
 تقرر في نفسه او كونه في نفسه ومتاخر عنه مايرام ليس الا اشئ التقدم اعني تحقق نفس ذات الموصوف لا اشئ المتاخر وهو
 ثبوت وصف له سواء كان ذلك الوصف مفهوم الثبوت او غير فاذا ن تحصيل ذات الموصوف من جيز الهيئات بسيطة
 وتحصيل وصف له من جيز الهيئات المركبة وكذلك السلب كقولنا ليس اجتماع النقيضين متقرا او موجودا مفاده بالحقيقة
 ليس ينشئ حقيقة وسلب ذاته وانتقاره في نفسه لا سلب مفهوم التقرر ومفهوم الوجود عنه فقد كنا عرفنا ك من قبل ان
 الوجود نفس كون الماهية وموجودتها لا مابة الموجودة اى امر به يكون الماهية وكذلك عدم اشئ في نفسه هو نفس انتقار
 ذاته لا انتقار امر عن ذاته هو الوجود على خلاف عدم صفة من صفات اشئ عن اشئ فاذا ن الايجاب في الهيئات بسيطة
 تجوهر شئ او ثبوته وسلب لبيته شئ او انتقاره والايجاب في البهل المركب ثبوت شئ لشيء والسلب انتقاره عنه هذا
 كلامه وانما قلناه من كونه طويلا بلا طائل سلبا يبقى للناظر في كلام الشارح نطلع ويستشرف الى ما خذه وانت تعلم

ان قوله واحتجتي من بسيط سوال عن نفس الشئ بحسب تجرير حجة في نفسها وتقرير حجة في ستمها ان اراد به ان البهل
 البسيط احتجتي سوال عن الشئ نفسه من دون ان تتضمن السؤال مغفوما ما معه فيكون البهل البسيط احتجتي سوالا عن
 المفرد ولا يكون مطلباً لنفسه فيكون من مطلب ما وان اراد ان سوال عن الشئ نفسه بانه مفهوم ما معه فذلك المفهوم
 اما عين مفهوم ذلك الشئ فيكون البهل البسيط احتجتي سوالا عن اكل الاول فيكون من حيز البهل المركب باختلافه
 او مفهوم منتزع من نفس ذاته بوحكاية نفس ذاته فيكون هو الوجود فان الوجود حكاية نفس الذات المجرولة لا المقيوم
 بالذات اصغافاً وانترافاً على ما اعترف به فيما نقلنا عنه سابقاً فيكون البهل البسيط احتجتي هو البهل البسيط المشهور
 لا غير لا يعني السلف بل هو التقرير شيئاً فان التجويز والتفريق اما ان يعني نفس الذات الواقعة المحكي عنها فهو
 ليس خبراً عن الشئ المسؤل عنه في السؤال الاحتمال عليه في الجواب واما ان يعني بضم نيتزعه الذين عن تلك الذات فيها
 فذلك جزا الوجود والصيرورة والموجودية والتجويز والتفريق فبها يقال عنه البهل البسيط المشهور ويوجب عنه ما قوله
 اعني المرتبة المستقرة على مرتبة الوجود فان اراد بها مرتبة نفس البهية الواقعة الواقعة في نفس الامر المحكي عنها المستقرة
 على مرتبة حكايتها بمرتبة الوجود ومرتبة الحكاية الذاتية التي هي حكاية عن المرتبة الاولى اي نفس الذات فقدم تلك المرتبة
 على مرتبة الوجود عبارة عن تقدم المحكي عنه على الحكاية وتقدم المصدق على الصادق وتقدم المنتزع منه على المنتزع فكذلك
 المرتبة محكي عنها بالبهل البسيط الذي سماه هذا القائل بالبهل البسيط المشهور والبهية البسيطة المشهورة حكاية عن
 تلك المرتبة والبهل البسيط المشهور سوال عن تلك المرتبة فلا معنى للبهل البسيط احتجتي سوى البهل البسيط المشهور
 والبهية البسيطة الحقيقية سوى البهية البسيطة المشهورة وان اراد ان اللامية في نفس الامر مع قطع النظر عن حكاية
 الذهن وانترافه مرتبتين احدهما مرتبة التقرير والتجويز والاخرى مرتبة الوجود ومرتبة التجويز تقدمت على مرتبة الوجود
 الواقع فذلك باطل لان الوجود على تقدير القول بالبهل البسيط ليس عارضا للبهية في نفس الامر حتى يكون اللامية في
 نفس الامر مرتبتان احدهما مرتبة ذات البهية المعروضة والاخرى مرتبة الوجود العارض من انما في الواقع مع غل النظر
 عن الملاحظة الذهنية فنفس اللامية بلا مرتبة عليها هو الوجود والعقل محكي عن نفس الذات وتلك الحكاية هي مرتبة الوجود
 فليس في الواقع مرتبتان تحت اللطمان وانما في الواقع مرتبة واحدة هي نفس الذات لا غير فاذا محكي عنها كان ما اشهر
 الذين عنها مرتبة الوجود فظهر خلافه قوله وان كانت لمرتبتان تحت اللطمان لا اذ قد بان ان ليس في الواقع الامر مرتبة واحدة
 واذا انتزع عنها معنى الوجود وكان مرتبة الحكاية الذهنية مرتبة اخرى غير فالطه مع تلك المرتبة اصلاً ووجه وقوع هذا
 القائل في هذه الخوض التي اتبلى بها انظر الحكاية بالوجود ببهية البسيطة ومصداقها الواقعي المحكي عنه ببهية اخرى

عليها وما بالية بسيطة حقيقية ولم يدر ان البلية عبارة عن الحكاية لا عن المحكي عنه والمحب انه حسب الحكاية بالوجود بلية
ببساطة مشهورة ومصدقها المحكي عنه بلية بسيطة حقيقية ولم يعتبر مثل ذلك في البلية المركبة فكان عليان يسمى الحكاية
بالكسب اسوداى هذه الحقيقة المعقولة بالبلية المركبة المشهورة ومصدقها المحكي عنه يسمى الكسب المتصف بالسواد في
الواقع بالبلية المركبة الحقيقية ولو كان يستلزم عن هذا فلم يستلزم عن تسمية مصداق البلية البلية التي هي حكاية
بان اشئ موجود اعني بذلك المصدق قرينة استقرى نفس الذات المستقرة بالبلية البلية الحقيقية وقد متبان
بما ذكرنا ان عدم توكيد الاقسام مبنى على فهم معنى السؤال ببل معنى جوابه وتخليشه ناش من ساقطة العقل وفساده
واما قوله غلط في المعارف المتصورة والعلوم المتدلية ومصدقها ابواب الاختصاصات احدى والبرهانية فليسته
بين ان اعتبار مصداق البلية البلية المشهورة حكما عنه وعدم اعتباره حكاية في اى المعارف المتصورة والعلوم
المتدلية غلط واى الاختصاصات احدى والبرهانية فليسته واشال بذه المجازفات احسن من ان يلتفت اليها بل
لا ينبغي لمن ارتق فيها ان يستبني بهذه البديانات واما قوله كما يقال بل العقل اى بل مبهية هي العقل فما العوضي به
المحب فان قوله بل العقل امان لا يقدر لخلو الافان قدره لغير فاذ لك انجز فان كان حكاية عن نفس البلية المستقرة
في الوجود واللفظ اخر في معناه كالتمجهر والتصور والكون والشبوت فهذا البهل هو البهل البسيط المشهورى وان كان
شيئا اخر سوى صيرورة نفس الماهية فهذا البهل بل مركب وان لم يقدر لخر فقد تم الكلام باسم واحد من دون ان يخلو
ونذكر بضمك للبعيدان وقوله اى بل مبهية هي العقل ان كان فيه قوله بل العقل مصدق لمية ولم يقدر لقوله مبهية فخر فهذا ليس
كلاما فضلا عن ان يكون سوالا بل وان قد يخرق قدرته حاله ان كان معناه بل عقل مبهية وان لم ياعده اللفظ
كان ذلك سوالا عن شجوت مفهوم البلية للعقل فيكون من قبيل السؤال بالهل المركب فقد انقض ما ارتكس من التلبس و
انقض بالبسالة ليس ومتى على ذلك ما يلحق من كلامه بهذا القول واما قوله انما تجت ان اشئ كالعقل مثلا فتجهر
احقيقة في الاعيان تستغنى بذلك عن السؤال عن وجوده في الاعيان وكذا العكس فان الادوية انما ثبت ان اشئ
كالعقل مثلا فتجهر احقيقة في الاعيان كان معناه انه موجود في الاعيان وكذا اذا ثبت انه موجود في الاعيان كان معناه
انه تجهر احقيقة في الاعيان فلا حاجة الى السؤال عن وجوده في الاعيان وعن تخرجه حقيقة في الاعيان فذلك حق فان
معنى التجهر في الاعيان هو معنى الوجود في الاعيان ومصدق التجهر في الاعيان اعني نفس الماهية المتصورة هو
مصدق الوجود في الاعيان لكن على هذا يكون البلية البلية الحقيقية هي بعينها البلية البلية المشهورة بغير فرق
اصلا والهل البلية الحقيقية هو البهل البسيط المشهورى من دون تمايز بينهما راسا فيصير كل منهما وعنى فيه نفسه ان اراد

ان مفهوم ان الشيء متجبر للتحقيق في الاعيان غير مفهوم ان الشيء موجود في الاعيان وان لم يتلوه ولا مل يستلزم اليك
 على السؤال عن وجوده في الاعيان بعد ثبوت انه متجبر للتحقيق في الاعيان فهذا لاطلاق باطل لا مفهوم استجواب الحقيقة في
 الاعيان كونه في الاعيان وكونه في الاعيان هو انه موجود في الاعيان وان اراد ان اذا صدق بالحقيقة التجبرية في
 الاعيان يستغنى عن السؤال عن وجوده في الاعيان اذ مع التصديق بالصدق يكفي عنه الحاجة الى السؤال عن
 الصديق والحكاية فهذا حق لكن لا ينبغي شيئا فان مصداق البلية البسيطة المشهورة ليس حكاية فضلا عن ان يكون
 بلية بسيطة حقيقة واما قول بل ان الحقيقة التصورية التجبرية في ظرف يتبعها ويلزمها ان لا يلحق عنها ان يكون موجودة في
 ذلك ظرف فاصح في ان الحقيقة التصورية التجبرية في ظرف هي الحقيقة التصورية الموجودة في ذلك ظرف بعينها بلا
 فرق ما اصلا ومفهوم كونه موجود في ظرف هو مفهوم كونه تجبرية في ذلك ظرف فان اراد بالحقيقة التصورية التجبرية
 في ظرف نفس الحقيقة التجبرية في ظرف اعني مرتبة المصداق الواقعي فهي الحقيقة التصورية الموجودة في ذلك ظرف اعني مرتبة
 بالمصداق الواقعي لان الاول يستتبع ويستلزم الثاني فان ذلك فرع التغير والتعدد والمصداق الواقعي واحد هي الحقيقة
 التجبرية وهي حقيقة الموجودة وان اراد بها هذا المفهوم الذي في مرتبة الحكاية فهو المفهوم الذي في الحقيقة الموجودة في ذلك
 الظرف في مرتبة حكاية بالفرق ما اصلا لان الاول يستتبع ويستلزم الثاني فان ذلك فرع التغير والتعدد وهو المفهوم
 واحد سواء عبر عنه بلغة الحقيقة التجبرية او بلغة الحقيقة الموجودة وان اراد بالحقيقة التصورية التجبرية المصداق الواقعي
 ولقول ان يكون موجود في ذلك ظرف مرتبة الحكاية فيكون ذلك قبيح اعني فيكون البلية البسيطة المسماة
 بالمشهورة هي حكاية نفس الحقيقة التجبرية ولا يكون البلية البسيطة التي سماها بالحقيقة معني فان نفس ذلك المصداق
 ليس حكاية ولا قضية فضلا عن ان يكون بلية وتلك البلية البسيطة المسماة عنه بالمشهورة لا غير فلا معنى لقوله لكن
 ينبغي ان لا يخل فصل احدي المرتبتين عن الاخرى وسبق السابقة منهما كما لا يضيغ حقوق الاحكام المختلفة بحسب ذلك
 فانه ان اراد ان لا ينبغي ان يخل فرق ما بين مرتبة التقرر ومرتبة الموجودية وهو ان مرتبة التقرر المصداق يكفي عنه ان
 ومرتبة الموجودية عبارة عن الحكاية الذاتية ومرتبة التقرر سابقة على مرتبة الموجودية سبق اليك على الحكاية فبما سلم
 ولم يخل فاما يخل هذا الفرق من نظم مرتبة التقرر كحكاية فليعرف من هو وان اراد ان لا ينبغي ان يخل الفرق بين مرتبة
 التقرر ومرتبة الموجودية بان يلين ان في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذاتية مرتبتين احدهما سابقة على الاخر
 او يلين ان المرتبتين حكايان وهنئان متماثلتان احدهما سابقة على الاخرى فهذا من الموهلات التي لا معنى لها
 كما عرفت واما قول وطلب البهل البسيطة مقدم على المركب فلا يصح على الإطلاق فانه قد صرح انفا فيما نقلنا عنه ان

فثبت الجوهريات لذات مطلب البطل المركب لمطلب البطل البسيط ليس مقدا عليه عنده اليقظة او ما قولنا ان حقوق البليات
 البسيطة ليس مفادا بثبوت شئ للموضوع واتحاد الموضوع والحمول بل مفادا بتجريدية الموضوع ولا تجوهرها او كون الموضوع
 في نفسه وانما انفارقه في نفسه فان اراد بمفادها ما مصدرها انما المعنى عنه فقد تحققت ان مصداق البلية البسيطة نفس الذات
 بما هي هي المسماة بالمتفرقة ان معنى بقوله بل مفادا بتجريدية الموضوع ولا تجوهرها او كون الموضوع في نفسه او انفارقه
 في نفسه ان مفادها اي مصداقها نفس الذات وليسيتها فبذلك سلم لكن لا يصح التزويد الذي ذكره بنا على زعمه ان
 مصداق البلية البسيطة الحقيقية مرتبة تجوهر الحقيقية او لا تجوهرها ومصداق البلية البسيطة الشهورية مرتبة موجودة
 او انفارقه فاننا قد بينا ان ليس في مرتبة مصداق اي في نفس الامر مرتبتان والعجب انه قد اعترف نفسه في القبيات
 بان صور البليتين المذكورتين وانما يحسب المعنى عنه يخفف ليعرف الفرق بينهما بحسب المعنى عنه وان معنى ان مفادها بل
 مصداقها تجوهر الحقيقية او لا تجوهرها بالمعنى المصدري المنتزع او كون الموضوع في نفسه او انفارقه في نفسه بالمعنى المصدري
 المنتزع فهذا باطل لان المعنى المصدري للتجوهر والاتجوهر وللكون والانفكاك ليس مصداقا للبليات البسيطة اصلا
 بل مصداقها انتشار انتماعها الواقعي ومع ذلك فلا يصح التزويد بين التجوهر والكون وبين الاتجوهر والانفكاك فان التجوهر
 بالمعنى المصدري هو الكون بالمعنى المصدري والاتجوهر بالمعنى المصدري هو الانفكاك وان اراد بمفادها مفهوم الحكاية
 التي بنيت ومفهوم القضية المعقولة فلا شك في ان مفادها بهذا المعنى ثبوت التجوهر والموجود للموضوع بثبوتها بالجلية او سلبها واتحاد
 الموضوع والحمول او سلبك وبين مفهوم القضية مطلقا ان القضية كانت ذلك ان اراد بالمفاد ما يقال له في عرف النحاة ان
 الجملة حتى يكون معنى كلامه ان ضمون جملة الشئ تجوهره وليس تجوهره او لا تجوهره وضمون جملة الشئ كما كان ليس
 كما كنا كونه او لا كونه فبذلك ان ذكر امثال في الجزات يخفف لغوي في المقام يمكن ان يقال مثله في البليات المركبة
 اليه مثلا يقال ضمون جملة اكبر اسودا سودية اكبر لاشتبث شئ للموضوع ولا اتحاد الموضوع والحمول على ان هذا ما لا يابا
 كلامه وقد استبان بما ذكرنا خاتمة آخرها قال فانه ينبغي على الفرق بين مفهوم التقرر وبين مفهوم الوجود وقد عرفت البليات
 وما قولنا ما يلزم ليس الاشئ المتقدم حتى تحقق نفس ذات الموصوف فبذلك قد انقضى امره تعالى به فهو اعتراف منه بان
 البلية البسيطة التي سماها بالحقيقية والبلية البسيطة التي سماها بالشهورية واحد بل الفرق وهو تحقق ذات الموصوف وكذا
 قوله فاذا تم تحليل ذات الموصوف من غير البليات البسيطة واما ما يشعر به كلامه من الفرق بين ليس اجتماع الحقيقيين
 متقرر وبين ليس اجتماع الحقيقيين مرجوحا والفرق بين سلب التقرر وبين سلب الوجود وقد عرفت البليات والقيمت
 انه لا فرق بين الحقيقيين المذكورين اصلا لا بحسب المصداق المعنى عنه ولا بحسب مفهوم الحكاية نعم في احداهما غير المحمول

بلفظ وفي الاخرى عبر بذلك المحمول بعينه بلفظ آخر وكذا الفرق بين سلب التقرر وسلب الوجود الا بان الحضانة اليه في
 احدهما عبر بلفظ وذلك الحضانة ليس بعينه في الآخر عبر بلفظ آخر ولا غير ذلك فمما لا يسيل الى فيه فضلا عن اثباته فانهم
قوله هي متقدمة على الوجودية فاعلم ان الوجود اما ان يكون من عوارض الماهية في نفس الامر ولا فعلى الاول يكون الماهية
 متقدمة به والوجود عارضا لها وانما عليها في الواقع وعلى الثاني لا يكون كذلك انما يكون في الواقع نفس الماهية بها
 هي الامر يقوم بها انضماما واخر اعراضا هي الذي هي عنها يكون كحايته باي معنى الوجود والمسيرورة والوجودية والكون
 فعلى التقدير الاول يكون اثرها جاعل بالذات الانقسام واخطا الرتبة الذي بين الماهية والوجود العارض لها في الواقع
 ولا يكون اثره بالذات نفس الماهية باي هي لان نفس الماهية باي هي لا يكون مصداقا لعارض زائدا عليها فلو قد
 على هذا التقدير ان نفس الماهية اثرها جاعل بالذات لا يكون نفس الماهية المجردة التي هي اثرها جاعل بالذات مصداقا
 للوجود والوجودية والانقسام بالوجود بذلك يجعل بل يحتاج النضاف بالوجود الى جعل آخر يكون اثره بالذات فاعلمها
 بالعارض الذي هو الوجود لان نفس ذات المعروض باي هي لا يمكن ان يكون مصداقا للعارض وعلى التقدير الثاني
 يتعين القول باجعل بسيط وعلى هذا التقدير لا يكون في الواقع الانفس الماهية ويكون الوجود عبارة عن كحاية لانه
 عنها الاخر فلا يكون للماهية في الواقع على هذا التقدير مرتبتان احدهما مرتبة التقرر والاخرى مرتبة الوجود فضلا عن ان
 يكون احدهما مقدرة على الاخرى نعم يكون هناك مرتبتان احدهما مرتبة المحكي عنه وهي نفس الماهية الواقعية باي هي
 المسماة بالتقرر والثانية مرتبة الحكاية الذاتية وهي مرتبة الوجود الاول متقدمة على الاخرى تقدم المحكي عنه على الحكاية
 وعلى التقدير الاول يكون للماهية مرتبتان في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذاتية هي مرتبة نفس الماهية
 المعروضة للوجود في نفس الامر والاخرى مرتبة الوجود العارض لها في نفس الامر ويكون المرتبة الاولى متقدمة لا محالة
 على المرتبة الثانية ضرورة تقدم المعروض على العارض ويكون بانا كل من تلك المرتبتين الواقعتين كحايته
 وبنيتان هما مطلبان تمايزان احدهما كحاية عن مرتبة المعروض المتقدمة والاخرى كحاية عن مرتبة العارض المتأخرة
 فاقالكون باجعل الثواتل المحيية لهما القول يكون الوجود عارضا للماهية زائدا عليها في نفس الامر ولا على القول
 يكون مرتبة الماهية من حيث هي هي التي هي معروضة للوجود متقدمة على مرتبة العارض لها في نفس الامر وان كان يلزم
 من حيث لا يشعرون لان يكون مرتبة غلط الماهية بها الذي هو الوجود متقدمة على مرتبة نفس الماهية المعروضة لاهل
 ان اثرها جاعل على تقدير العقل باجعل المؤلف او لا بالذات هو غلط الماهية بالوجود ونفس الماهية باي هي
 اثره بالعرض وبالذات تقدم على ما بالعرض وعلمهم بل يترمون ذلك قائلين بان تقدم مرتبة العارض في حكم المعبرية

على مرتبة الماهية الانسانية تاخر باعتبارها متوقفا على وجودها في سبب الجهل حيث نكلمنا على اورد والناظر
 على سبب لال بعض الاذكياء المتأخرين على حقيقة الجهل البسيط اذ عرفت بذلك علم ان سبق التقرر على الوجود على طريق
 الجهل البسيط ان يريد به ان الوجود عارض للمهية في نفس الامر وانه مسبق بالتقرر ولو سبقا بالماهية في الواقع فهذا باطل
 فان الوجود ليس عارضا للمهية في الواقع وليست الماهية مخلوطة به في الواقع انما القيل لو كان المهية معروضة له في
 الواقع وليس كذلك على طريق الجهل البسيط ولو كان الوجود عارضا للمهية في الواقع لم يكن سبيل الى القول بالجهل
 البسيط وقد علمنا ان انية الوجود الى الماهية نسبة الانسانية الى حقيقة الانسان فليست الانسانية عارضة لحقيقة الانسان
 في الواقع والا لم يكن حقيقة الانسان بنفسها بل بزيادة امر عليها مصداقا للانسانية ثم بعد مرتبة نفس ذاتها تصير مصداقا
 لها فلا يكون للانسان في مرتبة نفس ذاتها انما كذلك الوجود لو كان زائدا على مهية الانسان عارضا لها في الواقع
 لم يكن مهية الانسان في مرتبة ذاتها بما هي مصداقا للموجودية ثم تصير بعد مرتبة نفس ذاتها مصداقا للموجودية فاما
 ان يريد عليها وينضاف اليها بعد مرتبة نفس ذاتها امر يصير مصداقا للموجودية وهذا باطل لان التقرر الذي يقول
 اصحاب الجهل البسيط انه اثر الجهل بالذات ان النفس المهية بما هي اوزايد عليها فان كان زائدا عليها البطل القول بالجهل
 البسيط اذ على هذا التصدير لا يكون نفس الماهية اثر الجهل بل يكون اثر الجهل بالذات انضاف الماهية بالتقرر الذي
 هو زائدا عليها وان كان نفس المهية فالقول بان نفس الماهية بما هي ليست مصداقا للوجود وتقول بان التقرر ليس
 مصداقا للوجود ثم المهية بعد مرتبة التقرر يكون مصداقا للوجود بانفسها صفة اليها هي الوجود فيكون عروضا تلك الصفة
 للمهية بعد مرتبة التقرر بما يحتاج الى باطل جعل الماهية بعد مرتبة تصفة تلك الصفة فيبطل القول بالجهل البسيط يلزم
 ارتكاب التقرن محليين جعل يكون اثره بالذات نفس تقرر الماهية جعل مؤلف يكون اثره بالذات جعل المهية بعد تقرر بما
 تصفة بعضه زائدا عليها عارضا لها في الوجود وطللان ذلك نظرسن ان يخفى واما ان لا يرد عليها ولا ينضاف اليها
 اثر يصير مصداقا للموجودية فكون المهية مصداقا للوجود بعد مرتبة نفسها التي هي التقرر وعدم كونها مصداقا للوجود في تلك
 المرتبة مع ان لم يرد عليها بعد تلك المرتبة امر يحتاج بلا مرجع وان اريد سبق التقرر على الوجود على طريق الجهل البسيط
 ليس في نفس الامر والواقع مع قطع النظر عن الحكاية الذين وانتزاعه النفس المهية هي المسماة بالتقرر ثم العقل غير
 منها معنى اصبر ورة واكون فهذه الحكاية التي هي المسماة بالوجود والتقرر هو مرتبة المحكي عنه والوجود هو مرتبة الحكاية
 وسبق التقرر على الوجود وسبق المحكي عنه على الحكاية فهذا معقول يحكم به الجهل البسيط لكن لما كان الوجود عبارة عن حكاية
 التقرر فان كان التقرر محلا فلا سبيل الى السؤال عنه الا بان يحكي عنه بالموجودية ولا الى الجواب عن السؤال عنه الا

على الوجود الذي هو عبارة عن كلياتها الذاتية فهو تقدم الحكمي عنه على الحكمية فليس هناك مصداق ان يكون احدهما حكما
عنه للقفية البلية البسيطة الحقيقية والاخر مصداقا للقفية البلية البسيطة المشهورة والاكتيان يكون احدهما بليته
حقيقية والاخرى بليته مشهورة ويكون احدهما حكمية عن مرتبة والاخرى حكمية عن مرتبة اخرى ولو كان للبلية في نفس الامر
مع قطع النظر عن الحكمية الذاتية مرتبتان احدهما مرتبة التقرر والاخرى مرتبة الوجود ويكون مرتبة التقرر سابقة على مرتبة الوجود
فاما ان يكون مرتبة التقرر متساوية لمرتبة الوجود فلا يكون كذلك فعلي الثاني ان يكون تلك المرتبة الاشياء
محصاة فلا يكون مرتبة في نفس الامر وعلى الاول فاما ان يكون مرتبة الوجود ايضا متساوية لمرتبة الوجود في الكون والشبوت فلا
يكون في نفس الامر الامرية واحدة سواء سميت بمرتبة التقرر او بمرتبة الوجود وباسم آخر ولا يكون هناك مرتبتان متساويتان
احدهما سابقة على الاخرى واما ان لا يكون مرتبة الوجود متساوية لمرتبة الوجود فلا يكون تلك المرتبة بليته
مرتبة الوجود بل مرتبة اخرى او مرتبة الوجود هي مصداق الكون والشبوت لا غير فعد تحقق ان مرتبة الوجود هي مرتبة حكمية ان
لا غير وقد ظهر بما ذكرنا ان افعال الشايع في الحكمية المتعلقة على قوله على ما يحكم به بجعل البسيطة وتفصيل هذه المرتبة المتعلقة
على الموجود من فروع بجعل البسيطة واعدا للقائلين بجعل المكون فلعلم بين المرتبتين تلازما ومعية بالذات كالظهور
بالسائل انتهى ناش من عدم التماثل ونظرا الى ان تعليل معلية حيث قال في الاخرى لم يبين سبق فعلية لما يبيت على الوجود واما
يستقيم على تلك المحجة فيقال صارا الانسان فوجدت اقول صارا الانسان انسانا وشيئا آخر فوجد بل صدق نفس الانسان
وقاض قوامه فوجد ما لا ذهن الاثباتون بجعل البسيطة فلعلم القول المساواة اصحرا لا نظار لهم كمن تناظر الواقع انهم في الاتساعات
الاتساحة والاعتبارات العاصنة من مرتبة قوام المساوية كما يكون من الغطيات انتهى انتم تعلم انه معترف بان الوجود نفس له ضرورة
كما سبق حيث قلنا كلامه فصار الانسان فوجد هو القول بانه وجد الانسان فوجد لا يتصع هذا الاس من يخرج عن الانسانية واما
قوله اقول صارا الانسان انسانا وشيئا آخر فوجد هو لا يفي شئ على انه لان الانسان اذا صدر وقاض قوامه بعد ما لم
يكن صدق في مرتبة قوامه انسانا ومصدقا لنفسه وحين لم يكن لم يكن انسانا ولا مصداقا لنفسه ضرورة ان المعلوم ليس شيئا
اصلا فهو مصداق لنفسه في مرتبة قوامه مصداق صارا الانسان وصل الانسان انسانا واحد وليس هو عنه في مرتبة قوامه فوجد
للوجود والا فلا معنى القول بل صارا الانسان وقاض قوامه ولو كان في مرتبة القوم مصداقا للوجود وكان صارا الانسان فاض
قوامه هو عينه وجد الانسان فلا يكون وجد الانسان متساويا عن صارا الانسان فاض قوامه فلا يصح تحليل الغاربية بها وبطل
سبق فعلية البلية على الوجود واذ كان الانسان في مرتبة القوم مصداقا لنفسه ذاتية ولم يكن مصداقا للوجود مع القول
صار الانسان انسانا واحدا واما ناطقا فصار فوجد فلا معنى لغير ذلك اما قوله بل صدق نفس الانسان فاض قوامه فوجد فاما

[illegible]

كان الوجه وصفة عايشة في نفس الغير فبطل القول في ما قلناه من اننا ان لم يكن في ظرف الوجود النفس المباشرة الى آخره قال
 ان الوجود المطلق معنى موصوفى لا يوجد من سببه المحمول قائم بالموضوع انضماما او استزاعا وانه ما خوذ من نفس البهية كما ان
 الانسانية مفهوم ما خوذ من نفس ذات الانسان لا امر يقتضي بالانسان على انما ابلغنا ذلك مرارا وان كان مراده ان مفهوم
 صحة استزاع معنى الوجود اى هذا المفهوم لا استزاعى الاعتبارى متنازع عن تلك المرتبة فظاهر ان ذلك ليس معنى فوجد وان
 نريد تقييد على طريق الجعل المؤلف ايضا وما قوله اما الذين لا يؤمنون بالجعل بسيط فليعمل القول بالمساواة مع الانظار بهم
 فان اراد فيه بالمساواة استلزاما والمحيته بالذات كما نهى الشارح صرح به في المحاشية ويدل عليه سترار ذلك هذا القول فيقولون
 تناظر اللواحق الخفية والانتزاعات اللائقة والاعتبارات المعارضة عن مرتبة قوم البهية كما يكون من الفطريات فانما ان يريه
 ان القول بالمساواة مما يقول به اصحاب الجعل المؤلف وانه ما يعنى الى انظارهم في هذا باطل لان اصحاب الجعل المؤلف
 يقولون بان اثر الجعل بالذات خلط البهية بالوجود ونفس البهية اثر له بالعرض وبالذات سابق على ما بالعرض فحين البهية
 بالذات واما ان يري ان القول بالمساواة مع الانظار بهم وان لم يكونوا قائلين به في هذا ايضا باطل لان القول بالجعل
 المؤلف مغض الى القول بتقدم خلط البهية بالوجود وبالذات على فعلية المباشرة لان خلط البهية بالوجود واثرا لجعل المؤلف بالذات
 وفعلية البهية اثر له بالعرض وما بالذات سابق على ما بالعرض وان كان القول لم يبق خلط بالوجود على البهية بالطلقي نفسه و
 ان اراد بالمساواة معنى آخر فليست معنى نظير فليكن ان كلامه لا يلائم ان يراد بها معنى آخر كما لا يخفى وما قوله لكن تناظر اللواحق
 الخفية والانتزاعات اللائقة والاعتبارات المعارضة عن مرتبة قوم البهية كما يكون من الفطريات فان اراد بالذات القائلين
 بالجعل المؤلف الذين يبين الى كون الوجود من العوارض الزائدة على نفس البهية فبذلك اللازم صحيح لان من يذهب الى كون الوجود
 عارضا للبهية لا يري ان يقول بتأخره عن البهية ضرورة تناظر العارض عن المعروض سواء كان العارض انضماميا او استزاعيا لكن
 يستقيم القول بتأخر الوجود عن مرتبة قوم البهية على طريق الجعل بسيط فان الوجود على طريق الجعل بسيط لا يكون ان يكون من
 عوارض البهية كما بينا مرارا بل نسبة الوجود الى البهية على طريق الجعل بسيط نسبة الانسانية
 الى الانسان فليس الوجود على هذا الطريق من العوارض الخفية والانتزاعات اللائقة والاعتبارات
 المعارضة وان اراد بآيات ما فهم على القول بالجعل بسيط من ان سبق فعلية البهية على الوجود واستقيم على طريق الجعل بسيط بهذا
 نذكر ان الوجود على طريق الجعل بسيط ليس من اللواحق الخفية ولا من الانتزاعات اللائقة ولا من الاعتبارات المعارضة بل
 هو عبارة عن كفاية نفس البهية لصدق نفس المباشرة فلا معنى لتأخره عن المباشرة كما عرفت فتصح بما ذكرنا ان القول بتقدم
 مرتبة التقر على مرتبة الوجود وبنى على عدم فهم معنى مرتبة التقر ومرتبة الوجود وصاحب الالف المبين لم يدر فهم معنى مرتبة

[illegible]

الموجودية بالفعل مناط صدق الوجود وهو قوله في القیوم الواجب بالذات فبغير صحة تنزيل الموجودية بالفعل مناط صدق حمل
 الوجود فهو نفس الحقيقة المقدسة بفضل الذات وسبيل نسبة الموجودية لمصدرية الى نفس بحقيقة المقدسة بسبيل نسبة الانسانية الى نفس ذات
 الانسان مثلاً وكذا المعنى المصدرى متنازع من مرتبة نفس الذات لا يصح ان يكون مفهوم المحمول وهو الموجود مخفياً في تلك المرتبة كما ان
 المعنى المصدرى المتنازع الذي هو الانسانية متنازع من نفس الذات ومفهوم المحمول الذي هو الانسان كحيوان مخفياً في مرتبة الذات
 من حيث هي بل لان العقل يحكم ان الانسانية المنتزعة آخر وليس مطابقة وما ينتزع من نفس الذات الانسان باطله بها كما ان
 مطابق المعنى المصدرى المنتزع آخر نفس جوهر ذات الموضوع بذاته كان مفهوم المحمول الماخوذ من ذلك المعنى مخفياً في الموضوع في مرتبة
 جوهر ذات بذاته وان لم يكن ذلك المعنى في تلك المرتبة بل يكون منتزعا آخر المحن من نفس الذات فمسبب انتهى هذه ايضا الفاظ لم تصد
 عن فهم ودية فان ما قال يدل على انه يفرق بين الذات الواجبة والذات الممكنة بان معيار صحة تنازع الموجودية بالفعل مناط صدق
 حمل الوجود ونفس الحقيقة الواجبة المقدسة بنفس الذات ونسبة الموجودية لمصدرية الى نفس بحقيقة الواجبة المقدسة نسبة الانسانية الى ذات
 الانسان بخلاف الذات الممكنة على انه يفرق بين الموجودية وبين مفهوم الموجود يكون الموجودية متنازع عن الذات وتكون مفهوم الموجود
 مخفياً في مرتبة الذات وكلا الفرقين مما لا يتصل اما الفرق بين الذات الواجبة المقدسة والذات الممكنة بازم فلان الفرق بين الذات
 الواجبة المقدسة والذات الممكنة هو ان الذات الممكنة بلا حمل باعل مخلاف الذات الواجبة لان مصدق حمل الموجود على الذات
 الواجبة لنفس الذات ومصدق حمل على الذات الممكنة ذاتها مع امرنا كما اننا نحيثية التعليلية في رتبة عن المصداق ونسبة الموجودية الى
 الذات الممكنة ايضا فبذلك الانسانية الى ذات الانسان هذا القائل اعترف بذلك كما سبق نقلة قد استوفينا الكلام في ذلك في
 قولنا بحث بجعل اما الفرق بين الموجودية ومفهوم الموجود بما ذكر فلان مفهوم الموجودية ومفهوم الموجود كليهما مفهومان متنازعان
 نشأ التنازع بينهما نفس الذات الواجبة المقدسة ونفس الذات الممكنة بلا امرنا كما ان المفهومات المتنازعية لها عنوان من التفرع الاول التفرع
 متنازعي التفرع الاول في التفرع الثاني في الذهن بعد التنازع ففقر بما بالخواص الاول جوهر نفس التفرع الثاني فلا شيء منها بهذا التفرع
 متنازع عن نفس الذات فبذلك التفرع الثاني في مفهوم الموجود مخفياً في مرتبة الذات كذلك مفهوم الموجودية مخفياً في مرتبة الذات ففقر
 بهما بالخواص الثاني متنازع عن الذات متنازعا كما في عنده التنازع عن نفس الذات التنازع فكما ان تنازع مفهوم الموجودية في التفرع
 في الذهن بعد التنازع متنازع عن الذات كذلك تنازع مفهوم الموجودية في الذهن بعد التنازع متنازع عن الذات فلا شيء
 للفرق بين الوجود ومفهوم الوجود ويكون الوجود متنازعاً عن الذات وتكون مفهوم الوجود مخفياً في مرتبة الذات وتكون نسبة الوجود
 لمصدرية الى الذات الواجبة المقدسة نسبة الانسانية الى ذات الانسان مع انه لا يصح على راء لان الوجه عند مشترك معنى بين
 جميع الموجودات وبحقيقة الواجبة المقدسة عند مبانيه للمكانات مبانيه بالذات فلو كان نسبة الوجود الى بحقيقة المقدسة نسبة الانسانية

الى الذات الانسان كان شتر كل الوجود بين كل كاشفا عن اجبا لا تحتية المقدسة على الكل كما هو مذهب الصوفية وبالقائل
 بوجوه من تصور وتخييل فضلا عن اقتداء به وتقليد لا يبعد في الفرق بين الوجودية ونفهوم الموجود جازع شيئا كما كانت
 الانسانية بوجودها الذنبى الانشراعى متنازعة عن نفس ذات الانسان وتقرر ان الذى هو نفس ذات الانسان غير متنازعة عنها كذا كان
 الانسان لوجوده الذنبى الانشراعى على متنازعة عن نفس ذات الانسان وتقرر ان الذى هو نفس ذات الانسان غير متنازعة عنها كما
 بنينا في الوجودية ونفهوم الموجود وبعينه حال الوجودية ونفهوم الموجود بالقياس الى الذات المتحدة الواحدة في ان تقر بها المراتبي
 نفس الذات وتحتجب في الذنب بعد ان تضرع متنازعة كمال الموجود ونفهوم الموجود بالقياس الى الذات المتكسفة في ان تقر بها
 هو نفس الذات المتكسفة بلزادة امر متعجب في الذنب بعد الانشراعى متنازعة ما في الفرق هو ان الذات الممكن بله لاجل حاصل
 في تلك الواجب غير محذور وان العاجب لا يبعد في القياس ان الممكن بالذات شاكلة امكنه الذاتي صدق سلب تقرره
 ووجوده بحسب نفس ذات المرسلات من حيث هي في حين ما يتقرر الذات حاصل الوجود والفاعل في قرن الاعيان وفاق الواقع متغير
 اجمال الوجود في الذات حقيقة ذلك الذات المتقررة الوجودية بالفضل لاطلاقها لبيدتها في مرتبة نفس المرسلات من حيث هي في ذاتها
 هو الفاعل في مرتبة نفسها من حيث هي في ذاتها متغير الذات المعلولة ووجوده في نفس الامر لا من مقتضى الذات الالهية فان
 نفس الامر في مرتبة نفسها من حيث هي في ذاتها متغير الذات المعلولة ووجوده في نفس الامر لا من مقتضى الذات الالهية فان
 المتكسفات الذاتية لا يتغير في ذاتها متغير الذات المعلولة ووجوده في نفس الامر لا من مقتضى الذات الالهية فان
 مع تنوعها بما هي في نفس الامر كالمسودان للبيدتها في نفس الامر مرتبة بحسب الصدق سلب تقرره الوجودية لاطلاقها لبيدتها
 في مرتبة ذاتها المعروض من حيث هي في ذاتها متغير الذات المعلولة ووجوده في نفس الامر لا من مقتضى الذات الالهية فان
 بالذات وذا كان ذا حال متغير فيكون حال الوجود بالصدق سلب تقرره الوجودية لاطلاقها لبيدتها في نفس الامر مرتبة بحسب الصدق سلب تقرره الوجودية لاطلاقها لبيدتها
 معنى فانه لصدق سلب تقرره الوجودية لاطلاقها لبيدتها في نفس الامر مرتبة بحسب الصدق سلب تقرره الوجودية لاطلاقها لبيدتها
 قرن الاعيان وفاق الواقع من تلكا لاجل كازم فاما في مرتبة ذاتها المرسلات من حيث هي في ذاتها متغير الذات المعلولة ووجوده في نفس الامر لا من مقتضى الذات الالهية فان
 عنها بحسب تلك المرتبة ذات اول اضلي الثاني لصدق سلب نفسها عنها ولسبب اتجاها عنها بحسب تلك المرتبة فلا يكون مرتبة
 نفسها من حيث هي في مرتبة ذاتها في نفس الامر وذا القائل مخوف بان البيدتها من حيث هي ليست الا هي وليس لها من
 تلكا كتحقيق الوجود بها على الاول في تلك المرتبة صدق تقرره الوجود وصدق تقرره الوجود في نفس الامر من حيث
 هي في الامر فليس بها انفسها ما وادعوا كما يعترف بغيره وادعوا فقرر الذات المعلولة الذي ليعمل اجمال الفاعل في مرتبة

نفسها من حيث هي كيكون الاحالة ناعدا على نفس التباينة لطل القول باكمل البسيط واعم القول باكمل المولف مع زيادة
 نظامه على كمال القول بان الممكن فلا قبل افانته اجمال ثم انه يحرف بان نسبة الوجود الى الماهية الممكنة نسبة الانسانية الى
 ذات الانسانية وان الوجود ليس المحققين وليمحق الماهية فيشتق منه الوجود كما كان الانسانية مفهوما مأخوذا من نفس الذات لا امر
 يقتزن بالانسان وفي ذلك الكلام تعدي حتى زعم ان التقدير والوجود كليهما يصدق سلبها عن الماهية من حيث هي هي فعلها ما
 زعم يصدق سلب الانسانية ايضا عن جبهة الانسان من حيث هي هي وتجزئ ذلك خروج عن الانسانية ثم لا يخفى بان مرتبة
 الذات الممكنة من حيث هي هي التي زعم انها من حيث هي هي ليست الا هي وليس لها من تلك الماهية الاجزاء ايتها وان
 اجمال الخمين ليعمل تقريرا بعد تلك المرتبة اذ ان قبل ان ليعمل اجمال الخمين لتقرر ان هذا قول مقبول الذات الممكنة
 قبل اكمال كماله الى المقترن بل قول بوجود الذات الممكنة اذ ان اجمال اعمى التقدير الذي ليعمل اجمال
 فلا يصدق سلبها عن اعمى بان لطلان ما دعهما ظهور من ان تجسم له بيان واذا ذكر من ان الممكن بالذات شاكلة امكانه الذاتي
 صدق سلب تقدره ووجوده بحسب نفس ذاته الرسالة من حيث هي هي حين ما هو متقرر الذات حاصل الوجود في متن الايمان
 وفاق الواقع من كماله اجمال بان اراد بان التقرر والوجود من عوارض ذاته الرسالة من حيث هي هي فيصدق سلبها عنها
 بحسب نفسها الرسالة من حيث هي هي كماله يصدق سلبها سواء سلبها من غيرهما من العوارض عن الذات المعروضة
 لها من حيث نفسها الرسالة من حيث هي هي فهذا ابطال فلان التقرر والوجود بحسب المصدق نفس التباينة الرسالة من حيث هي هي
 هي فلا يصدق سلبها عنها من حيث هي هي كماله يصدق سلبها ذاتياتها عن نفسها من حيث هي هي ولا اجمال لتوهم كونها
 من العوارض على نذب ليعمل البسيط فليس ما ذكره شاكلة الامكان الذاتي وانما شاكلة الامكان الذاتي جوارلية نفس
 الذات الممكنة اذ الذات الممكنة لا اجمال لالان لذاتها هي مصداق نفسها ذاتياتها في مرتبة نفسها من حيث هي هي
 سلب تقدره والوجود بحسب تلك المرتبة فان هذا هو البطلان كما عرفت وان المदान شاكلة امكانه الذاتي جوارلية ذاتها
 في حين تقدره او تقدره ليس اجبا بالذات فهذا صحيح لكن لا يليق منه ما زعم من صدق سلب تقدره والوجود من مرتبة ذاتها
 الرسالة من حيث هي هي فانها ليست قيم لو كان التقرر والوجود من عوارضها ولا يبيل على ذلك على تقدير القول باكمل البسيط فقام
 قال في القبول بعض الحكماء تكون بالحق اليك من الضوابط القوانين فتميل الى نذب العقل لاصح مستيقنا ان مرتبة
 التقرر والفعالية متقدرة على مرتبة الوجود وجمهوره المصدري الذي لا يتكرر الا بكثرة الموضوعات ولا يتصور له فرد سوى احصته
 ولا يخص الا بالاضافة لا قبلها فانصح صار الانسان فوجدت اقول صار الانسان انما اضماره على سبيل التعريف
 الاطلاقية المستدعية بمفهومها صارا وصير اليبيل اقول صار الانسان على شاكلة الصيرورة البسيطة الغير المستدعية

[illegible]

الانسان متاخرة عن الانسان وهذا النحوم المتأخر ليس مما يبحث عنه ويكتم فيه انما الكلام في التأخر بحسب المصدق ولا شك
 في ان انسانية الانسان ليست متأخرة بحسب المصدق عن الانسان فكذا لك الموجودية ليست متأخرة بحسب المصدق عن
 الفعلية التي هي نفس المهيبة فان مصداق الموجودية هي نفس المهيبة بلا زيادة امر عليها يقوم بها انضماما وانتمزا عما كاعترف
 به غير مرة وان اراد به ان مرتبة الموجودية متأخرة بحسب المصدق عن مرتبة الفعلية فهذا باطل قد عرفت بطلانه مرارا والراجح ان
 قوله مرتبة الموجودية انتمزة المتأخرة حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة مبطل لما اخترع من الهيبة البسيطة الحقيقية فان
 الموجودية لما كانت حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة كانت الهيبة البسيطة التي سماها بالشهورية وهي التي محمولها الموجود
 قضية حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة باعتبارها الهيبة البسيطة الحقيقية التي اخترعها المشتبهة على حكاية اول الفاعل الثاني
 لا تكون قضية فضلا عن ان تكون هيبة وعلى الاول فهي اما حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة فهي الهيبة البسيطة التي سماها
 بالشهورية سواء محمولها لمفظ الموجود او لمفظ آخر يعبر عن حكاية مرتبة الفعلية الواقعة واما حكاية عن مرتبة اخرى فليبين تلك
 المرتبة الاخرى الخامس ان ما ذكر من ان ملاك كون الوجود عارضا من عوارض الهيبة هو كون الهيبة غير متحركة بنفسها بل
 متقاربا على عجب عجب فان هذا الملاك يتحقق في الحمل الاول والحمل الثاني فيكون نفس الشيء عارضا لنفسه وذاتياته
 عارضة لنفسه فيقال ان ملاك كون الانسان عارضا لنفسه وكون الحيوان والجمهر والتا طبق عارضة له كون الانسان غير
 متحرك بنفسه بل ملاك كون شيء عارضا لشيء آخر ان لا يكون ذلك الشيء الاخر بنفسه بلا زيادة امر عليه انضماما وانتمزا عما مصداقا
 لرواها يكون مصداقا له زيادة امر على نفس ذاته بما هي هي واما فرقة بين حمل الموجود على الهيبة وبين حمل نفسها وذاتياتها
 عليها بان حمل الموجود عليها بحيثية فعلية بخلاف حمل نفسها وحمل ذاتياتها عليها فقد بطلنا فيما سبق وسنعود الى البطلان
 انما الغير في موضع يليق بالسادس ان ما ذكره من ملاك العروص يتحقق في الفعلية ولتقرر ان فيكون الفعلية وتقرر
 ان عارضة للمهيبة زائدة عليها فيحطل القول بالجعل البسيط ويكون اثر الفاعل فلما المهيبة بذلك العارض ولا يكون القول
 يكون الوجود اول العوارض معنى بل يكون لتقرر اول العوارض المهيبة بين معنى لتقرر الذي لا محيد له عن القول بكونه من
 عوارض المهيبة ولا يكون القول لفعل ذاتها ويجعل نفسها ويبدع سنها وبغير جهر لا معنى اذا لم يفعل الجاعل ويجعله يبدع
 وليفرض هو التقرر وهو على ما بين من ملاك العروص من عوارض المهيبة لا ذاتياتها ولا سنها ولا جهرها السابع ان قال
 فيما نقلنا عن القسائس سابقا ان الفاعل لمفيض لفعل لتقرر الذات المعاملة في مرتبة نفسها ولقول فيما نقلنا عن القسائس
 ان الفاعل لفعل ذاتها ويجعل نفسها ويبدع سنها وبغير جهر لا معنى اذا لم يفعل شيء ما قال اول الثامن ان ما ذكره من ان الصحيح
 صلا الانسان فوجد غير محض كما فصلنا سابقا بتحقق ما واما الهية سابقا من ان الشارع وحده ومن اتقى اثره ضيعوا

[illegible]

الوجود واحد وانما التعدد في اللفظ غاية الامر انهم خصوا في اصطلاحهم اسم التقرر والقوام الفعلية بالمصدق واسم الوجود بالحكاية بالشيء
 فاذا حكم الذهن عن المصدق وطلق لفظ التقرر والقوام الفعلية على الحكاية الذهنية فالتقرر والقوام والفعلية والوجود واحد
قوله بان يقال بل لعقل هذا السؤال عجيب فانه لا يخلو اما ان يقدر له خبر ولا يقدر فعله الثاني لا يكون ذلكا فافسلا عن ان يكون
 سوالا ببل على الاول اما ان يقدر له تقرر وما يندو مما فيه معنى الحكاية عن اصل القوام فبعضي موجود فان الوجودية عبارة عن حكاية
 اصل القوام فيكون هذا السؤال ببل بسيطا مشهورا لا غير ولقد غرر في الحكاية عن اصل القوام كمن صنع زائدا فيكون هذا
 السؤال بالبل المركب مخدوف الخبز في هذا السؤال وليس بليس اما في هذا السؤال لفظ لم يبل بهية متفرقة بل لعقل فزيادة
 في التليس فان قوله بهية متفرقة بل لعقل اما ان يكون كلاما بان يكون مبتدأ وخبر فيكون المرجع الى قولنا بل لعقل بهية
 متفرقة فيكون متفرقة بمعنى موجودة فان التقرر في مرتبة الحكاية الذهنية هو الوجود لا غير ويكون اقوام لفظ البهية حشوا
 سخيفا فان السؤال عن ثبوت مفهوم البهية من خبر الببل المركب ولا يكون كلاما ويكون بل لعقل صفة بعد صفة للماهية
 فيحتاج الى تقدير خبر ليكون كلاما والكلام في ذلك الخبز المقدر في الاكل آفة سور انهم **قوله** بلين السؤال عن سخ التجوهر نعم
 بلين السؤال عن سخ التجوهر بان يكي عنه بالتقرر والوجود وبين السؤال عن اكل الاول لو ن بعيد لكن السؤال عن سخ التجوهر
 بان لا يكي عنه بالوجود وما في معناها ليس الا السؤال عن اكل الاول فاذا اسئل عن لعقل وقيل بل لعقل فاما ان يكون
 هذا السؤال كلاما فاما ان يعني به السؤال عن كونه متفرقا في الواقع فيكون هذا السؤال بالبل بسيطا مشهورا ويكون الخبز المقدر
 هو مفهوم التقرر الذي هو بعينه مفهوم الموجود ولا ينبغي تبدل لفظ الموجود بلفظ التقرر شيئا واما ان يعني به السؤال عن اكل
 الاول ويكون الخبز المقدر هو مفهوم الموضوع فلا يكون ذلكا بل بسيطا حقيقي للذي تحيله معلم الشارح وتقرر بابتداء فان
 السؤال عن اكل الاول ليس من بداهة ولا هو من فروع اكل بسيطا فتوهم كون اكل الاول مطلب الببل البسيط
 الحقيقي الذي اخترع توهم بعيد واما ان يعني به السؤال عن ثبوت صفة للعقل فيكون السؤال بالبل المركب اما ان يكون
 هذا السؤال كلاما بل يكون سوالا عن مفرد فيكون قسيل السؤال باولا محيص عن هذه الشقوق فلا سبيل الى القول
 بالبل بسيطا حقيقي **قوله** من ان نذر البهية قال في الحاشية اي سطلوب هذا الببل وحاصله ان مرتبة قوم نفس البهية
 الاسمي فالمطلوب في هذه المرتبة المقصد من متعلق بعقد منه بان نفسها تكون العقل عقل ولا ريب في انه لا تبا
 او عدم فافادة الاصطلاح ان يطلب او تصدق متعلق بها فهو من قسام ما اشارة وهو ظاهر انتهى ولعلك قد غفلت بما قلنا
 عليك تبصير هذا الايراد وحققت ان ما ذكره الشارح له فصح من الفرق بين السؤال عن سخ التجوهر وبين السؤال عن
 اكل الاول لا ينبغي شيئا قال بعض اشرار ما حاصل ان القصد من انها متعلق بمبدأ البهية كسبحية المركبة من الموضوع والمحل

قال كقول ان انفس قوم المية فيخرج الى كمال الاول وان انفس القدر الذي هو من العواض فها والمية عند هي المرتبة
 المتأخرة عرج تية القوم على ما صرح به صاحب الافق البين نقول بالجب ان مرتبة التقرر قد تكون مجهولة ان الاول كمال
 القدر في سلم كمن الانفة وان اراد به كمال التصديق فتم انتهى وهذا الكلام متين فان نفس قوم المية هي نفس المية
 الواقعة فاسوال عنها اما الطلب لتصور ما يكون من مطلب ما اما الطلب التصديق ثبوت محمول لها فذلك المحمول اما
 نفسها فيرجع الى طلب كمال الاول وهو خلاف ما يترجمه بخرجه البطل بسيط الحقيق او مفيد التقرر منتزع عنها فيكون ذلك
 مطلب البطل بسيط المشهورى وبذلك لا يمتنع عنه وتوهم كون كمال الاول مطلب البطل بسيط الحقيق الذي فخره صاحب
 الافق البين ناش من سوء فهم قال فاقم اكمل قدس سره محترضا على ما قال الشارح ان مرتبة التقرر كناية عن نفس
 المية والتصديق بمتنوع او غير مفيد والتصور داخل في طلب انتهى وهذا الجمل بانفسنا ثم قال ثم التحقيق ان مصداق
 حمل الوجه لنفس المية فالماية موجودة بحكاية عن نفس التقرر فاني الواقع فالصدق بالتقرر هو بعينه التصديق بالوجه فانه
 قسم ثالثا منبج في البطل بسيط وتصور مرتبة التقرر من بدها تية مطلب الحقيق انتهى وقال في بحاشيته لعل على هذا القول
 بان كماله نقول صاحب الافق البين كذلك نقول من اختر من طلبة بان ما راجع الى طلب كمال الاول او الى طلب ما
 اشارت فان التقرر ليس كناية عن المية مطلقا بل عنها متقررة في الفعلية فالطالب لتصور ما لا يمكن ان يندرج في ما اشارت
 وتحقيقه ان المية كانت في ايجابها بطل لا شيئا تحدا وكانت العوائد التي بها تصور عوائد لا مسنون فيها اشارت
 لطلب هذا العنوان الذي وقع بانه اللفظ فمحمل الجمل فخرت وتجهزت في نفس الامر فتصور تلك المية التقرر لطلب
 بها احتيائية لطلب التصديق بهذا التقرر ليس طلب ثبوت اشئ لنفسه حتى يكون غير مفيد او غير صحيح كما دعم المتعرض بل
 التصديق بهذا التقرر التصديق ورا التصديق بثبوت اشئ لنفسه الحكاية عن قوة المرتبة ليست الا بالوجود لان تقرر المية
 هو بعينه التقرر وجودا الذي به الموجودية وهو مصداق لقولنا المية موجودة ومرتبة التقرر مصداق البليات لمية لطلب
 التصديق بها انما يكون بالبطل بسيط الا غير انتهى ولا يخفى ان موافقة قدس سره على المتعرض من قبيل الموافقات اللفظية
 فان حاصل فقرضه ان السوال بالبطل بسيط الحقيق اما الطلب لتصور المية التي هي نفس التقرر فيكون من مطلب ما
 كانت حقيقته لا اشارت واما لطلب التصديق ثبوت محمول لها ولا يسلغ لصاحب الافق البين التخرج لطلب المية لطلب
 بانه لطلب التصديق ثبوت الموجود او المتقرر بالجملة ما يعنى الوجود الذي هو كناية عن نفس المية المتقررة لها اذ
 ذلك مطلب البطل بسيط المشهورى فلا يحيد له من ان يقول انه لطلب ثبوت لمية نفسها فيكون لطلب التصديق
 بالبطل الاول من خرج مطلب البطل الا بسيط التقدم على مطلب البطل بسيط لا يحيد له من ان يكاب القول بانه اشهر من مطلب

او بان يطلب التصديق بكل الاولى فلما وافق على المستر من الاعلى لم يلفظ بلفظ الشارحة ووجه لفظه بلفظ الشارحة ثم ان يطلب
 التصديق الذي هو مقدم على مطلب البطل لم يلفظ بمطلب ما الشارحة فلما كان هذا المطلب المخرج المتقدم في نظم المخرج
 على مطلب البطل لم يلفظ بمطلب التصديق كان من قبيل مطلب ما الشارحة بنا على ما يشتهر وليس مقصود المستر من ان يطلب
 المخرج مطلب التصديق من قبيل مطلب ما الشارحة في الواقع حتى يرد عليه او رد قدس سره ثم قال قدس سره نعم ان
 المبهة اذا تقررت صح استزاع الوجود المصدري منها فبيناك شيئا ان نفس لقرار المبهة وتجوز في نفس الامر والقضايا بالوجود
 المصدري فنقولنا المبهة موجودة قد يكون بغير نفس صيرورة المبهة وقد يكون بعين انصافها بالوجود المصدري فقد جعل حسب
 الاقبح لبعين الاول مطلب البطل البسيط والثاني مطلب البطل البسيط مع صراحة لكن لا يخفى ان العقيدة الاحكامية
 عن انصاف المبهة بالوجود المصدري مثل العقيدة الاحكامية عن شيئية فاذ قال الاولى في مطلب البطل البسيط دون انصاف
 تحكم على الحق ان هذا داخل في مطلب البطل المركب فان فيه حكاية عن الانصاف بوصف كما في سائر البليات المركبة بخلاف
 الاحكامية عن نفس صيرورة المبهة وتقرر بانتهى وانت قد تحققت فيما سبق ان نسبة الوجود الى المبهة نسبة الانسانية الى
 الانسان وان الماهية ليست مستغنية عن الوجود في نفس الامر كما ان بهية الانسان ليست مستغنية بالانسانية في نفس الامر
 وانزع الوجود المصدري من المبهة كانتزع الانسانية من الانسان فنقولنا المبهة موجودة ليس الاحكامية عن نفس المبهة
 بل بما يرد امر عليها وليس حكاية عن انصاف المبهة بالوجود المصدري ان لا انصاف للمبهة بالوجود المصدري في الواقع
 حتى يكون عندنا لو اريد به الحكماء عن انصاف المبهة بالوجود المصدري كانت تلك الحكماء كاذبة غير مطابقة للنفس الامر
 بل ما ذكره الاكان يقال قولنا الانسان انسان قد يكون بغير نفس حقيقة الانسان وقد يكون بغير انصاف الانسان
 بالانسانية وهذا الحكماء حكاية عن الانصاف بوصف فاقول ان قولنا المبهة موجودة ليس الاحكامية عن نفس لقرار المبهة
 والتصديق بمطلب البطل البسيط المشهور في فلاسفة كلام صاحب الاقبح لبعين بوجه وقد عرفت ما وقع في هذه الوردية ثم
 ان ما افاد في توجيه كلام صاحب الاقبح لبعين احسان منه الى من لا يقبله فانه قال في الاقبح لبعين بعدا فصل القول
 في البليات البسيطة من حيثية والشهورية على ما زعم ان العقدة في البليات البسيطة انها تشمل حسب الضرورة ان مشية
 من بليل العقدة على الموضوع والاحتمال ونسبة الحكمية بينهما في الذكر والتعبير عما ذكره العقل لا يحسب يرجع اليه مفاد العقدة
 وتبين العقدة بالتعبير عنه ليس من يستأهل مما واد انظر في اسرار العلوم اذا راجع غرزة عقلة وجد ان قولنا العقل متصرف
 موجود مثلا اذا افاد ثبوت مفهوم التقدير والوجود للعقل واستحالة العقل والتقدير والوجود وكان ذلك شيئا واد انظر في
 نسخة او كونه في نفسه متنازع عنه وما يرام ليس الاشياء المتقدم بمعنى تحقق نفس ذات الموصوف لا الشئ المتنازع وهو بوجه

وصف لسوا كان ذلك الوصف مفهوم الشهيرة فاذن تخصيصات الوصف من جنس الاهیات بسیطة وتحصيل
 من جنس الاهیة المركبة وكذلك الاهیة التي تمثال في موضع آخر وان سالت الصواب فبني بان الاهیة الاهیة بسیطة
 الحقيقية فان طلب الاهیة الحقيقية يستلزم طلب الاهیة المشهورة ایجابا وسلبا سوالا ووجوبا ولا ينبغي ان یجزم
 قولنا فی الاهیة بسیطة الحقيقية ان الانسان تجسدها وقاتل تقرر مثلا انه یحرم بذلك شهرة التجسدها وتقرر للموضوع بل ان یحیی
 اعطى التصديق بنفس تجسدها للموضوع فی ذاته وتقرر فی سنخ الاستیعاب للكون المصنوع من الخشوع وانما یختم براد المحمول المقصود
 العقدة فان طابع العقدة یضغنه وطابع التصديق یقتضی بعلق بالعقد لانه حول حل مفهوم ما علیه سوار كان نفسه
 اوشیا من ذاتا من خواص ذاته حتى یسیر العقدة بلیا مرکبا فالعقل یخترع مفهومه ویرا العقدة حکما عن دعاول
 اعطى التصديق بالضرورة اللائقة من جهة طابع العقدة لا بالعقد الاول وانما فی الاهیة المركبة فانه یحاول بحال الموضوع
 والمحمول بالعقد الاول وان كان المحمول نفس الموضوع كما فی حل الشیء علی نفسه ذی حیشة یقتضی حکم علی الشیء بنفسه فلیفظ
 مرتین بلحاظ بعینه فی جنس الموضوعیة وفی جنس المحمولیة بالعقد الاول فاذن قد استبان ان الاهیة المحمول فی الاهیة المركبة
 بالعقد الاول وفی الاهیة بسیطة لیس من جهة طابع العلق به التصديق من جهة ان طابع العقدة لا یسبغ بالتصديق اعطاه
 الاهیة المركبة لا یقبل ان یتبیین فیها صریح فی ان ما وجد قدس مشرقا لا یطابق ما سوب فی نفس علی ان کل الاولی من جنس الاهیة
 المركبة وان یحرم كونه مطلب لعل الابیضان من سور الفهم والعقل من كلمات مخدوشة كما ان الاهیة فنانا بانها فانیة
 ان یخبر فیها قولنا فی اول ما فنانا عن العقدة فی الاهیة بسیطة الی آخره وان اراد بان الحکی عن المقصود بالذات فی الاهیة
 بسیطة مطلقا سوار كانت بلیات بسیطة حقیقیة او بلیات بسیطة مشهورة بنفس التقریر الذی یفرض الاهیة المقصودة
 فبذلک یفصل الفرق بین الاهیة بسیطة حقیقیة التي اخترعها بالاهیة بسیطة التي سماها مشهورة لان الحکی عن المقصود
 بالذات فیها واحد والمحمول الذی یو فی فی الحکیة طاهر وقد اتفقوا فیها واحد وهو الذی هو عبادة عن حکایة نفس التقریر
 الواقعی سوار عبرة بلفظ التجسدها والتقریر الفعلیة او عبرة بلفظ الوجود والكون ولشبهت وخیرا فاذ كان الموضوع
 والمحمول والمقصود فی الاهیة علی زعمه ا حاد فلا یسبیل الی القول بتعدد الاهیة بل لا یكون فی الحقيقة الاهیة واحدة
 یحیی فیها عن نفس التقریر سوار عبرة بمحمولها بلفظ التقریر ولفظ الموجود فان تعدد الالفاظ المتشابهة لا یوجب تعدد المعنی
 ان اراد بان الحکی عن المقصود بالذات فی الاهیة بسیطة حقیقیة فقط یفرض التقریر وان الاهیة بسیطة مشهورة
 فبذلک لا یكون المقصود بالذات فی الاهیة بسیطة مشهورة بثوب وصف الموضوع لتحصل نفس ذاته فکلون من جنس الاهیة
 المركبة كما اعترف فی بطل آخر كلامه ثم انک قد عرفت انه لیس بین الاهیة والتقریر الوجود ارتباطا والصفات فی نفس الامر

فنقولنا العقل موجودا متوقفا في افاد ثبوت مفهوم التقدير والوجود للعقل في نفس الامر كان كاذبا غير مطابق للمواقع فان مفهوم
 التقدير والوجود ليس عارضا للمهنية في الواقع لاني مرتبة متقدمة ولا في مرتبة متأخرة كما ان الانسان ليس عارضا للانسان
 لاني مرتبة متقدمة ولا في مرتبة متأخرة وقوله فيما قلنا عنه اخرا وان سالت الصواب الى آخره في غاية الاستغناء فان لم يوجد
 هو ان مطلب بل السبب الحقيقي هو مطلب بل السبب المشهورى الا انها متغايرة لست تتفق احد بها الاخر وقوله ولا ينبغي الى آخر
 ان لا يرد عليه ليس مصداق البلية السببية الحقيقية بل هي عنه بها النفس ذات الموضوع التي هي نفس التجوهر والتقدير ليس
 في مرتبة المصداق بل هي عنه شيان مثبت وثبت له ولا يتصور فيها بالذات ثبوت شئ لشيء فكذا سلم كمن مصداق البلية
 السببية التي سماها بشهورية ليس النفس ذات الموضوع التي هي نفس التجوهر والتقدير وانما يرام بها اعطاء التصديق
 بنفس تجوهر الموضوع لاجل مفهوم ما عليه انما يتم ايراد المحمول للضرورة والعقدية ومجموعها انما هو بحكاية نفس التقدير واما
 قوله فالعقل مختص بمفهوم ما واما مقصد حكماء غنة فحجب عجاب فان المحمول الذي يورث في البلية السببية الحقيقية مفهوم
 ذهني لا محالة فاما ان يكون اختراعا محض ليس انتشار في الواقع فهو خدش فيكون العقد المسعفة كاذبا اختراعا
 يكون البلية السببية الحقيقية لقلول الانسان تجوهر والعقل متقرر من قبيل ان يقال الانسان نلارو والعقل جبل الياقوت
 او يكون مفهوما اختراعا بحكاية نفس التقدير الذي قصد الحكماء عنه فيكون هو مفهوم الوجود ولا يكون القول بالعقل
 يخرج مفهومه معنى اصلا قوله ضرورة ان حمل الشئ على نفسه الظاهر ان يقال في البطلان هذا الشق انه ليس مطلب اهل
 الابطال باخر منخرع وليس من فروع القول بجعل السبب على ما عرفت سابقا واما لتليل لبطلان هذا الشق بان لا
 طلب ضرورة ان حمل الشئ على نفسه المنتفع او غير مفيد فلا يخفى عن احتمال فان اكمل الاولى ربما يكون نظير البطلان
 به بالبرهان قوله بخلاف المقدر من احتمالات قال في الحاشية لانه لا يجوز العقل تقررا بما اما بالنظر الى مجرد المفهوم او بالنظر
 الى البرهان انتهى قوله فاذا قيل بل البلية المفروضة التي هي العقل بحسب التقدير والتحسين متجوهرة واقعة في نفسها
 قال في الحاشية لا يخفى ان الموضوع في هذا العقد هو مفهوم البلية والمحمول هو التقدير المرتب على جعل السبب لا يعني ان
 التقدير ثابت للبلية في كل وقت واما ان ليس فيه النفس البلية المحولة فايراد المحمول منها للضرورة العقدية كما في الوجود
 بعينه والفرق بين هذا العقد وحمل الشئ على نفسه بين الاستدسية فاما لبقية ان الشارح في امره
 بالناسل بدقة النظر ليتبين ان يقال له اما مروان الناس بالبرهان من انكم علم فليست نفسه تامل بدقة النظر حتى اعلم ان
 ما قال في الشرح والحاشية الفاظ ليس تحتها معنى اما ما قال في الشرح فلان معنى انها واقعة في نفسها هو انها موجودة في
 نفسها فان الوجود هو الواقع لا غير فيكون هذا السؤال اهل السبب المشهورى فليس هذا سوال اهل الابطال المتغاير

للبلبسيط ونفسا لافلظ عام انطقن بان الوجود هو الحكمائية لذهنية عن التقرر الذي هو نفس المابينة المتقررة لا غير
 كحي الذهن عنها فتلك الحكمائية هي الوجود واما قال في الحاشية قلان قوله المحمول هو التقرر المرتب على جعل البسيط
 ان مادته ان المحمول هو التقرر الواقعي الذي هو نفس المابينة بل لا زيادة امر عليه بالمعنى التقرر الحاصل في الذهن فكل
 باطل فان المحمول لا محالة هو المفهوم المنتزع الذي لا ما هو في الواقع من دون حصوله في الذهن واستتراع مفهومه
 وان اردوا بان المحمول هو مفهوم التقرر المنتزع الحاصل في الذهن فهو مفهوم الوجود فبهذا العقد على بسيط شي
 الا على البسيط ثم التقرر المرتب على جعل بسيط هي نفس المابينة بل لا زيادة امر عليه فان المحمول هو التقرر المرتب على
 جعل البسيط كان حاصل العقد البلي البسيط على ما فهم مفهوم المابينة نفس المابينة فان نعم ان التقرر نفس المابينة
 المحبولة اي مع وصف المحبولة كان حاصل العقد البلي البسيط مفهوم المابينة نفس المابينة المحبولة فيكون من غير البينة
 المكنية واما قوله كافي الوجود لبعينه فبغيره لا معنى للتشبيه فان هذا العقد الذي محمول التقرر هو العقد الذي محمول الوجود فان
 التقرر في مرتبة الحكمائية هو الوجود كما تحققت غير مرة وبيان الفرق بين هذا العقد وبين حمل الشيء على نفسه لا يكفي لمنع الاختلاف
 وتصحيح تشريح البلي البسيط لا بد مع ذلك من بيان الفرق بين حمل التقرر على البينة وحمل الوجود عليها بحسب الحكمائية والحكي
 عنه وقد حققنا ان ذلك مما لا سبيل اليه **قوله** ولتصور الشيء الذي فيه اشارة الى الغرض في البطل كون هذه البينة
 من ان على هذا التقدير يكون من قسم ما لا اشارة وحاصل الرواياتنا من قبل عن مولانا خاتم الحكماء قدس سره وقد سبق
 الكلام في ذلك **قوله** ولا ينبغي ان يفهم قد قلنا ماخذ هذا القول من الاقن البسيط في كلامه انما قلنا انعيد **قوله** وايراد المحمول
 انها بالضرورة العقدية قال في الحاشية تحقيقه ان قولنا الانسان تقرر او موجودا فانما ثبت التقرر والوجود للموضوع
 واتحادها كان المحمول غير تجوهر الموضوع في نفسه واما ما ذكرناه من انما المقصود بهنا ما هو المتقدم عن تفصيلات
 الموضوع ونفس موضوع التحصيل ثبت منفذ الوجود كان او غير وفهنا العقد انما تشتمل على ذكر المحمول وانسبة الحكمية
 بحسب الضرورة الناشئة من طبيعة العقد في التعبير عما ادركه الفطن الا ان مفاد القضية وما يتعلق به المقصد يرجع الى
 ذلك فاذا من مفاد الايجاب في البينة البسيطة تجوهر الموضوع او ثبت في نفسه والسبب لبينة اشياء او انتفاء في نفسه ومفاد
 الايجاب في البينة المركبة ثبت شيء اشياء والسبب انتفاء شيء عن شيء فتفكر انتهى **قوله** وبهذا ينفذ ما ورد عليه قال في
 الحاشية وجال دفع ان هذه المرتبة وان كانت من فروع جعل البسيط لكنها ما يصح ان يقصد اعطاء التصديق بها بل يراد
 المحمول الذي هو التقرر للضرورة العقدية وكون جعل البسيط مما لا يتعلق الا بالمحمول فقط لا يتا في تعلق التصديق بهذه
 المرتبة المتفرقة عليه على الوجه الذي ذكرناه قائل انتهى وامت تعلم ان السؤال عن تجوهر الموضوع والتصديق بتجوهره وانما

يتصور بآراء محمول كيون بحاية عن نفس التقرر الذي هو نفس المبهية وذلك المحمول الذي هو حكاية نفس التقرر هو الوجود
 بآي لفظ غير فيكون هذا مطلب بل لطلب المشهورى والمرتبة السابقة معنى مرتبة مصداق هذه المبهية الحكاية عن نفس
 المبهية المتقررة ليست لانفس المبهية فلا يمكن ان تكون مطلب بل لان مطلب بل يجب ان يكون عقدا حاكيا ومرتبة
 المحكى عنه لا يمكن ان يكون هى مرتبة الحكاية فاذا صحى عن نفس المبهية المتقررة كانت تلك الحكاية هى المبهية البسيطة
 المشهورية فاذا لمحمول الضرورة العقدية ليهو ب ان يكون طلب التصديق بتقرر المبهية بل لطلب المشهورى
 الاخير ولا يمكن ان يكون مطلب هذا التصديق مقدما على مطلب البسيط المشهورى فان ما هو مقدم على حكاية المبهية
 البسيطة المشهورية هو نفس المبهية المحكى عنها وليست هى حكاية بل هى امر صدق فلا يمكن ان يطلب التصديق بها
 بل الا بان يحكى عنها بمفهوم منتزع منها حاصل فى الذهن وهو الوجود فيكون ذلك مطلب بل لطلب المشهورى
 المطلوب آخر غير انه لا مقدما عليه هذا ما قال المود ان التصديق لصدق موضوعا ومحمولا ولا شك ان تقرر المبهية لغيرها
 الامر من غير انها كيف يتعلق بالتصديق وما قال الشايع فى دفعه تاش من سوء الفهم ضرورة انه متى اورد محمول حاك عن التقرر
 كان العقد النفع منه مبهية بسيطة مشهورية فان حكاية التقرر هو الوجود بآي لفظ غير ما قال مولانا خاتم الحكماء فى
 بعض احاديثه جميعا عن هذا الايراد من ان ما يظهر من كلام صاحب الافق المبين هو ان التصديق يتعلق بالتقرر كما
 يتعلق بالوجودية لكن يجب ان يحكى عن تقرر قوام المبهية بمحمول ضرورة العقاد العقد فيصدق به وكذلك يجب ان يحكى بمحمول
 عن الوجودية فيصدق به لذا قيل ان ههنا ثلث مراتب الدلى تقرر نفس المبهية والثانية موجوديتها اى كونها بحيث
 تفصل الاستزاع الوجود عنها والثالثة الصفا بها بصغرة الاولى مقدمته على الثانية والثالثة على الثالثة ولا بد من ان يحكى عن
 المراتب الثلاث بعقد وتعلق التصديق بكل منها ولا غفلت فيه انتهى ساقط الاك تداينت لاصول كررت وبارهن فلت
 بان الوجودية عبارة عن حكاية التقرر فالمحمول الذى يحكى عن تقرر قوام المبهية ضرورة العقاد هو الوجود والعقد المنفرد
 منه هو المبهية البسيطة المشهورى الا غير والوجودية ليست صفة قائمة بالمبهية نفس الامر بل هى عبارة عن حكاية التقرر فلا يحكى عن
 الوجودية بمحمول بل يحكى عن التقرر وصاحب الافق المبين معترف بان الوجودية ليست صفة قائمة بالمبهية انما هو
 كما سلف نقل عبارة تعلق التصديق بالتقرر هو تعلقه بالوجودية وليس فى نفس الامر فى درجة المحكى عنه مرتبتان احدهما
 مرتبة التقرر والثانية مرتبة الوجودية حتى يكون العقد الحاكى عن الاولى مبهية بسيطة حقيقية والعقد الحاكى عن الثانية مبهية
 بسيطة مشهورية وليس ههنا ثلث مراتب فى درجة المحكى عنه حتى يحكى عنها بثلاثة عقود بل المرتبة الثانية التى ذكرها عبارة
 عن حكاية الدرجة الاولى ومصدق كون المبهية بحيث تفصل الاستزاع الوجود هو تقرر المبهية الا غير فاختلف فيما ذكره ظاهرا

قوله سوار كان نفسه ذاتا لا ظاهرا كلام القوم ان البلية بسيطة هي التقضية التي يحملها الوجود والبلية المركبة هي التقضية التي يحملها ما سوى الوجود سوار كان نفس الموضوع كما في الحمل الاولى او ذاتا لا وصفة زائدة عليه سوار كانت متقدمة على الوجود كالامكان او متأخرة عنه كالسواد واليا ص القيام والاعتقاد وكلهما يكونان مطلب لبل المركب متاخر عن مطلب لبل بسيطة ليس كليا وذهاما لا اشكال فيه من العجائب ما في بعض الشرح حيث قيل ان المراد بالصفة التي هي غير الوجود اما نحن ان يكون سابقا على الوجود كقصر المبهية وتغييرها وامكانها لا يسبقها كقايمة القيام والاعتقاد فيلزم تنازع بل بسيطة عن بل المركب او صفة متأخرة عنه فقط فيلزم ان يكون الطالب للامكان ان دخل تحت بسيطة وهو كما ترى انتهى وانت تعلم ان القوم مصرحون بان حمل الشيء على نفسه حمل ذاتي لا عليه من غير البلية المركبة فلو ذهب بالصفة في قولهم ان بل المركب يطلب التصديق بوجود شيء على صفة غير الوجود وهم من نفسه ذاتية ووجه غاثة السابقة على الوجود والمساواة للوجود والملازمة بعدا ولا تخير في متأخر البليات البسيطة عن بعض البليات المركبة وعجب من ذلك عده قاصر المبهية الذي هو نفس المبهية من صفاتها السابقة على وجودها وعدو تغييرها الذي هو سابق الوجود من صفاتها السابقة على وجودها ثم قال في الشارح بعد هذا الكلام الذي زعمه شكلا لا وجوبا على تخمين الاول باختيار الشق الاول اختيارا انه لا يلزم تنازع طلب بل المركب عن بسيطة مطلقة وانما ارادوا بالمتاخر بعضا وانما فهم حكمها بالمتاخر بالوجوب بل حكموا انتماسا لا الثاني باختيار الشق الثاني فانهم ارادوا بالوجود على سبيل الساقطة وليس نفسه واما قوله فيتمثل التصديق والاشكال والتميز فيكون مطلب لبل بسيطة مقدما على المركب مطلقا انتهى وانت تعلم ان ما ذكره ثانيا لا اساس له في كلام القوم فالحكم كونه مزا القوم عجيب جدا ثم قال لا نسب ان يتسم لبل بسيطة الى ثلثة اقسام الاول يتم لطلب الحمل الاول فان الحمل الاول قد يكون نظريا فلا بد لمن يطلب لا ترى ان الانسان مثلا اذا فرضنا عدم تصوره ولكنه يمكن لنا السؤال بانه بل بوجوده انما هو الاول والثاني لا يكون طالبا لمرتبة تقصر المبهية التي هي عبارة عن نفسها التي هي اشر كجعل بسيط بالذات والموضوع بالنتج كما يقال بل العنقا منقورة في الخارج وهذا المتصور والحكان لازم للوجود لكنه مقدم عليه في غير الاشياء ما يكون طالبا للوجود وان يتم لبل المركب الى قسمين الاول ما يكون طالبا لاعتقاد غير الوجود متقدمة عليه كالامكان والثاني ما يكون طالبا للصفة المتأخرة عنه كالقايمة والاعتقاد في الاقسام قباينة الآثار والاحكام فللناظرين انهم يسيرون ويتسموا انتهى وانت تعلم ان تقضي كلام القوم هو ان المتصور بالذات بالاعتقاد امکان هو افاة التصديق ولعلم شهورت نفس الشيء فذلك مطلب لبل بسيطة والتقضية بلية بسيطة والكان هو افاة لعل مثبتة شيء شيء سوار كان المثبت عين المثبت لا ذاتا لا او غرضيا خارجا عنه فذلك مطلب لبل المركب التقضية بلية مركبة ومطلب لبل بسيطة لا يتناول

مطلب لكل الاول فعدمه من قسام مطلب البطل بسببناش من الغلبة عن مفاد مطلب البطل البسيط وتعبير اصطلاحية
 بالمطلب به العمل الاول بمطلب البطل البسيط والكان ما لا يشاع فيه فان لكل احد ان يسمى كل شئ باشارته لكن جعل مطلب
 العمل الاول من قسام مطلب البطل البسيط الذي مفاده مطلب ثبوت نفس الاشئ لاثبوت نفس الاشئ بخبر تقيم واما ما جعله ثمانيا
 فعدمه عن قصدنا في وجوبه منع اعتراض بان مرتبة تقر بالميتية عبارة عن نسبها التي هي افراس جعل بسببها الذات يجعلها مطلب
 البطل مع ظهور ان مطلب البطل مرتبة الحكمية ومرتبة تقر بالميتية التي هي نفس الميتية مرتبة المنساق المحكي عنه وحكاية بها هي
 مرتبة الوجودية فيكون مطلب التقرر باجعله طالبا للوجود ولا غير قوله في التقرر والكان لان الوجود لكنه مقدم عليه مغاير
 له بوجوه ان التقرر عارض للميتية مقدم على الوجود وليس كذلك بل التقرر عبارة عن نفس الميتية بل ان زيادة مروءة قوله بل
 الغلبة متفردة في الخارج بل الغلبة موجودة في الخارج فان حكاية نفس الميتية المتفردة هي الوجود وليس مفهوم التقرر في مرتبة
 الحكمية الذاتية مغاير لمفهوم الوجود وقد كرر عليك بيان ذلك بالامثلة عليه فبان ان كل ما ذكره هذا لا طائل تحته فاقدم قوله
 وقد يتبادر لك لما كانت الوجودية حكاية عن نفس التقرر بالميتية والحكاية بها هي حكاية مرة للاحاطة المحكي عنه كان مفاد الميتية
 بسببها التي هي الغلبة ان حكاية عن نفس التقرر الموضوع اول التقرر ونفس التقرر في نفسه اول التقرر وفي نفسه قد عرفت ان
 القول بسببها ليس بسلطين احد بها حقيقة يكون محمولها التقرر والتجويز والاخرى مشهورة يكون محمولها الوجود كما توهم صفا
 الاخرين ليسين بحيث باطلناش من سوء فهم وانما البلية بسببها هي الغلبة التي هي سببها عن نفس التقرر الموضوع في نفسه وقد
 اعترف بواله في اوائل القس الثاني من كتاب القسبات بان صدور البلية بالافرة وانه حسب المحكي عنه كما قلنا عنه
 فيما سبق وقد بينا هناك انه لا يسيل الى القول بتغاير البلية بين بحسب مرتبة الحكمية التي قال الاشاعري في احاديثه قال معلم
 يمكنه البلية في الاثناسيين ان معنى عدمه بسبب الاشئ في ذاته واتقاه في نفسه لا سلب عن نفسه او سلب الوجود عنه
 فان ذلك من جيز البليات المكرية بمعنى زيه معدوم هو انتفاءه في نفسه ومبوم سبب البليات بسببها لاثبوت الانتفاء
 وحتى يكون من موجبات البليات المكرية والثانية البلية لا يكون تصليها ان الوجود يتحقق نفس الذات لاثبوت صحت
 لها فانعدم البلية سلب نفس الذات وانتفاءها في نفسها لا سلب مفهوم باعتبارها قال الاستاذ الحق ان زيه معدوم حيث
 بحسب الحكمية زيه ليس بموجود سببها بحسب الحكمية وكلها من البليات البلية مفادها انتفاءه في نفسه لاثبوت الانتفاء
 وحتى يصير العقديا مكرها فيما استغيا ان بحسب الحكمية متعذر بحسب المحكي عنه وقال لا ينبغي ان يقع الخلاف في كون زيه
 معدوم موجبة وكون زيه موجودا متساويا على الوجود الابطى اذ لا شك في ان الحكمية في الاولى موجبة وفي الثانية مشتملة على
 الابطى انتهى علم ان العلامة القدسي قال انه اذا حكم على امر بانتفاءه لا يمكن اعتبار زيه القضية موجبة ولا بد من اعتبار

سألت لان اعتبار الاشياء بغير ثبوت الموضوع وصدق الحكم بالانتفاء يقتضي عدم ثبوتها فيلزم من اعتبار الاشياء في بطلان
اجتماع المتنافيين ثبوت الموضوع ولا ثبوتها انتهى فاعترض عليه المحقق الدواني بان من البين انه اذا عجزت سالبته
لم يكن المحمول هو العدم اذ ليس مغنايا سلب لعدم على ان لزوم اجتماع المتنافيين في العدم انما يجزى ثم وكذا في العدم لا بد
بل في العدم المطلق اليه اذا قيد بقيد صالح او كانت القضية ممكنة ثم على تقدير النفي انما يلزم اجتماع المتنافيين من
صدقها لان اعتبار موضوعية غاية الامر انهما يكونان كاذبة انتهى واعترض عليه معاصره بان قوله اذا عجزت سالبته لم
يكن المحمول هو العدم ثم قوله اذ ليس مغنايا سلب لعدم لا يجزى شيئا لان سلب الشيء عن الشيء هو معنى الهيئته المركبة لا
الهيئته البسيطة التي فيها الكلام فان مغنايا سلب شيء لا يسلب شيء عن شيء واجاب عنه المحقق بان من البين انه لا بد في كل
قضية من موضوع ومحمول وسواء كانت بليته بسيطة او مركبة فانه اذا لم يكن المحمول في زيد معدوم مثلاً هو العدم ولا زيدا يكون
المحمول مقبوماً آخر لا محالة قوله من البليته البسيطة سلب لا يسلب عن شيء ان اراد انه ليس في زيد العدمية فمحمول صلا فهو
مضام حكم الخطر وان الراد ان محمول وجود في نفسه ففقيه عجزت لفساد التقريب بكون ان سلبه على تقدير كون العدم
محمولاً على ذلك التقدير لا يكون العدم محمولاً او ارد عليه ابن معاصره بما يقتضي منه العجب حيث قال ان قوله من البين انه لا
في كل قضية من موضوع ومحمول كلام محبط لانتفاء اعتبار الشرطية وهو ظاهر ثم التزم في محمول القضية المذكورة بطلان
عين الملح محمولاً بكون قوله اذا عجزت سالبته لم يكن المحمول هو العدم غير مسلم عليه موجه ثم المحمول في قوله زيد معدوم
هو العدم لكن قصد سلب ذات الموضوع وانقضاءه مع المعدوم وان قصد به ذلك صلا معدوم كانه انما انقضى
لنحو ذلك زيد ليس بفرس سلب لفرس عنه كانت سالبته وان قصدت اتحاداً مع السلب صارت معدومة وبما جعلته
فما حكم فيه بثبوت شيء او انتفاء شيء كانت بليته بسيطة وما حكم فيه بثبوت شيء شيء او انتفاء شيء عن شيء فهو بليته مركبة انتهى
لا يخفى خلافه ما قال اذن من البين ان الكلام في الهيئتين البسيطتين والهيئتين المركبتين لا في الشرطيات ومن البين ان كل
قضية من الهيئتين البسيطتين والهيئتين المركبتين لا بد فيها من موضوع ومحمول فان نقصت الشرطيات ناس من شدة اللزوم
اليه فالشرطيات اليه لا بد فيها من فرعين قائمين مقام الموضوع والمحمول ولا تتم القضية الشرطية اليه بخبر واحد التوحيد
في محمول القضية المذكورة انما وقع تسجيلاً على فساد ما زعم المعترض والمحمول في قولنا زيد معدوم انما كان هو العدم ومن
البين ان كل قضية مشتركة على موضوع ومحمول لا يخلو انما ان ثبت فيها المحمول للموضوع او سلب فيها المحمول عن
الموضوع وجب ان يكون هذه القضية اليه لا يخلو انما ان ثبت محمولها اي المعدوم لموضوعها اي زيد فيكون هذه القضية
موجبة قطعاً وانما ان سلب محمولها عن موضوعها فيكون هذه القضية زيد ليس بعدوم لا زيد معدوم وقوله لكن قصد

سلب ذات الموضوع وانتفاءه لا معنى تحتها على تقدير قصد سلب ذات الموضوع وانتفاءه لا يكون المحمول هو العدم بل يكون
العدم نسبة سلبية ويكون المحمول شيئا آخر والعدم يكون العدم نسبة سلبية منه وبين زيد فعلى تقدير جعل العدم محمولا لا محيد
من جعل نفيه العنصرية موجبة وما ذكره بقوله وبأجله فالحكم فيه الى آخره ان اراد بان العنصرية احكاكية بان الشئ ثابت وان
الشئ ليس بثابت بلية بسيطة والعنصرية احكاكية بان شيئا كذا ان ثبت لشيئ كذا هو ليس بثابت له بان يكون المحمول المسمى
وجودا شئ في نفسه بلية مركبة فليس كذا العنصرية الحاكمة زيد معدوم حاكمة عن ثبوت المعدوم لزيد فهي بلية مركبة واحكام
مراوفا كالمباين لزيد ليس بوجود فهي بلية بسيطة سالبة محمولها الوجود والعدم وبأجله حكم المحقق في غاية التحقيق وما
اور عليه به لا يستحق ان يثبت اليه بل في كلام المحقق كلام وهو ان قولنا كانت العنصرية ممكنة يدل على ان العنصرية
الممكنة ممكنة تكون مساوية على تقدير ان يكون المراد بالمعدوم المعدوم المطلق من دون ان يقيد بقيد لعل لان
العنصرية الممكنة لا تقتضي وجود الموضوع الا بالاسكان ولما كان الحكم على الموضوع بالعدم بالامكان فغاية المزمع اجتماع
امكان وجوده مع اسكان عدمه واسكان الوجود واسكان العدم لا يتناقضان بل يجتمعان وان امتنع اجتماع الوجود وعدمه
فيعر عليه ان صدق العنصرية الممكنة يقتضي اسكان وجود الموضوع متعارفا لثبوت المحمول له فيلزم اسكان متعارفة وجوده
والموضوع لعدمه ولا شك في استحالة هذا فثبت ان العلامات القويمة قال ان العدم اذا جعل محمولا لا حاجة الى ما يعطيه
بالموضوع بخلاف ما اذا جعل المحمول مفهوما آخر سواء واذ كان العدم محمولا من غير الرابطة اخرى كعدم سلب الموضوع
عن نفسه فيكون نسبة سلبية انتهى وبمعرض عليه المحقق بان وجود الرابطة ضروري في كل قضية على ان لفظة شاذة
بالغايرة من سلب الشئ عن نفسه انتفاء في نفسه كيف يصح تعليل الاول بالثاني بان يقال هو مسلوب عن نفسه
لا معدوم في نفسه على ان ذلك في الحقيقة قول بان المحمول ليس هو العدم بل نفس الموضوع والعدم الرابطة فيصير
الكمال الى ان العدم ليس محمولا البتة فلا يتم تقريب وهو كون نسبة سلبية على تقدير كون العدم محمولا مع انه خلاف
البدية بل لان اى مفهوم اذا قيس الى مفهوم آخر فلتعلق ان يحكم بينهما بسلب واجبا والعدم من المفهومات فاذا قيس
الى مفهوم آخر جاز الحكم بسلبه عنه واجبا انتهى واور عليه معاصروا ولا بان مراد شراح التوجيه بقوله يكون المعنى سلب
بالموضوع عن نفسه ليس بان معنى زيد معدوم مثلا سلب زيد عن نفسه حتى يكون في قوة قولنا زيد ليس نزيه ولا يفهم
نولا المعنى من زيد معدوم بل اراد ان معناه سلب الموضوع في نفسه لا سلب شئ عنه كما في زيد ليس بقائم وسلب
الشئ في نفسه حكم انتفاء لانه معلل به وثانيا بان ان ارادوا لاي مفهوم اذا قيس الى مفهوم آخر فلتعلق ان يحكم بينهما بسلب
او اجاب ان لانه ان يحكم بينهما بذلك حكما يكون الوجود والعدم الرابطين طرفي الحكم فكل كلام في ان يكون العدم محمولا

ولا يكون الوجود والعدم والطاينين لطرفين حتى يكون البلية بسيطة والرابطة بينهما لا تكون سوى نسبة انكسبية التي
هي الاتحاد والملاظفين لطرفين وان اراد ان كان حكم بينهما بذلك من غير ان يكون الوجود والعدم رابطا بل الطرفين
بل من غير ملاظفة الطرفين ونسبة انكسبية فمضرورة ان يافتقن بمفهوم الوجود والعدم وتعلل سواها باللبس جعل الوجود
او العدم رابطا كما ذهب اليه القوم ويشهد به الفطرة البلية التي واجاب المحقق عن ارادة الاول بانها ان اراد بسلب
اشي في نفسه سلب الوجود في نفسه عنه فهو بعينه ما ذكرنا وان اراد ان السلب متوجلي ذات الموضوع لا الى نسبة
المحمول اليه فهو معصوم لم يهد به العقل وفطرته على ما نرح لا يكون في هذه القضية محمول وعن ارادة الثاني بانها من
البيين ان مراد الفاعل ان كل مفهوم سوار كان هو الوجود والعدم او غيره ويمكن للعقل ان يقيسه الى غيره ويحكم
بينهما بالاجاب والسلب وذلك مما لا يقبل المنع فلا يتم قوله اذا كان العدم محمولا يكون نسبة سلبية لمراد ان تكون
ايجابية فم الفطرة شاهد بانها لا بد في كل قضية من الرابطة كما كنا ما كان المحمول ومن حكم بخلافه ففطرته كم كيف و
الفطرة لا تفرق بين قضية وقضية في الاجزاء انتهى واعتصر ابن معاصرو على جواب الاول بان التزديد في سلب الشئ
في امه لا يتجملها العبارة غير موجبة ايضا لعدم احتمال العبارة فظاهرا فلا ولا في سلب الشئ على الاقسام المذكورة اهلا
وامانة غير موجبة فلان ثبوت الشئ وثبوت الشئ للشئ وسلب الشئ وسلب الشئ عن اشئ كلها يهدي على معلوم لكل
ما قل وعلى جواب الثاني بان ادعى ان كل مفهوم ان يقاس الى مفهوم آخر فلعقل ان يحكم بينهما واعتصر من ردوني الحكم
حيث قال ان الثبت الحكم على نحو يكون الرابطة بينهما كبا من الاتحاد مع الوجود والعدم فسلم وليس الكلام فيه ان
اروت الحكم على نحو يكون الرابطة بينهما مجرد الاتحاد فم ولم ينكره لا يقدر على الحكم بينهما حتى يرد بما ذكره الفاعل بقوله لكل
مفهوم سوار كان هو الوجود والعدم او غيره ويمكن للعقل ان ينسبه الى غيره ويحكم بينهما بالاجاب وذلك مما لا يقبل المنع
فان اعتصر من لم يمنع بذلك من منع حكم مخصوص بكون الاتحاد ووجهه رابطا بين الطرفين ولم يجوز قضية بل الرابطة حتى
يتوجه عليها لا بد في كل قضية من الرابطة واما عدم الفرق بين قضية وقضية في الاجزاء فمظاهرا انتهى وبما كنا نبط
ظاهرا ما اراد على الجواب الاول فلان عبارة شاح التجريد هي قوله اذا كان العدم محمولا من غير رابطة اخرى يكون
المعنى سلب الموضوع عن نفسه فيكون نسبة سلبية ونفط سلب الموضوع عن نفسه معناه الظاهر سلب اكل الاواني فليكن
معنى زيد معدوم بناء على ظاهر ما قال شاح التجريد زيد ليس زيد فاعتصر عليه المحقق اولاً بانها ليس معنى العدم وثانيا
بان المحمول السلب عن الموضوع على هذا الفاعل العدم وثالثا بان المعدوم مفهوم متعلق بالمفوضية صالح لان الحكم عليه
وقيل لعقل ان يحكم على شئ ايجابا او سلبا وان يحكم على شئ ايجابا او سلبا فاول معاصرو قول شاح التجريد بان مراده

سلب الموضوع عن نفسه سلب الموضوع في نفسه فهو الحق بان ان اريد سلب الموضوع في نفسه سلب الوجود في نفسه
 فالمحمول في هذه القضية هو الوجود والعلم بنسبة بسيطة وليس محمولا وان اريد به ان اسلب متوجالي ذات الموضوع فلا
 يمكن المحكاة عنه بقضية سالبة اذا سلب في القضية الامالة متوجالي سلب في المحمول الى الموضوع الا ان الموضوع في القائل
 زير معد قضية سالبة على هذا التقدير مصداق لهية العقل ونظرة والية على هذا التقدير لا يكون في هذه القضية محمول
 وقد كان الكلام على تقدير يكون عدم محمولا فالحكم يكون هذا الترتيب غير موجه غير موجه نعم حمل سلب الموضوع عن نفسه على
 سلب الموضوع في نفسه كما انكبة معاصرو غير موجه وغير معقول وانما ايراد على ايجاب الثاني فلانة لا ريب في ان
 مفهوم المعدوم مفهوم متعلق صالح لان الحكم عليه به فلا يتقنع ان يحكم على شيء ايجابا او سلبا ولا فرق بينه وبين كونه المفهوما
 المستقلة في هذا الحكم والفرق بينه وبينها بان مجرد الاتحاد يكفي للحكم بينه وبين الموضوع من دون حاجة الى رابطة اخرى
 ولا يكفي للحكم بين المفهومات الاخرى بين الموضوعات بل لابد فيه من رابطة اخرى هي الوجود او عدمه فذلك باطل بخلاف
 غير محمول بالهبة كسأيا في غريب انشاء الله تعالى والمعتبر من معنى ابا القائل جزء القضية لا يكون فيها نسبة
 تامة جزئية مع انه لابد في كل قضية من نسبة تامة جزئية ولا يكفي له نسبة التقيدية السامة بالنسبة بين من دون
 نسبة التامة جزئية في قضية اصلا سوار كانت بلية بسيطة او بلية مركبة فعند القدر لابد في كل قضية بلية بسيطة
 كانت او بلية مركبة من نسبة تامة جزئية وعند التاخرين لابد في كل قضية بلية بسيطة كانت او بلية مركبة من نسبتين
 النسبة بين من والنسبة التامة جزئية ومرارا الحق بقوله لابد في كل قضية من الرابطة كما نأما كان المحمول ان لا يلام
 في كل قضية من النسبة التامة جزئية كما نأما كان المحمول بنسبتين ذلك غريب انشاء الله العزيز واما قوله اما عدم
 الفرق بين قضية وقضية في الاخر فخطا فاعلم على وجه ما قال هذا القائل مبسلا فها من انه لا يلزم ان يكون اجزاء
 كل قضية منحصرة في هذه الاسرار فان قولك من لم يعرف الله قد صنعت فيه قضية لها اجزاء غير ما ذكره فاما القضية مستلجم
 فان غرض الحق ان الخطرة لا تفرق بين قضية وقضية بما هي قضية في الاجزاء لان الموضوع والمحمول في كل قضية
 لا يختلف في البساطة والتكريب وقلة الاجزاء وكثرة ثبائهم ان صاحب الافاق الميسر وافق الصمد المعاصر للحق الثاني
 في القول بان العلم اذا اخذ في غير المحمول كقولنا زيد معدم كانت القضية سالبة بلية بسيطة لا محالة فاعترض على
 الحق الثاني بان نقل عنه الشارح في الحاشية وحاكم ستاذا الشارح بين الحق الدواني وبين صاحب الافاق الميسر
 ما نقل عنه في الحاشية فنحن نرمي ان نقل الاول ما قال صاحب الافاق الميسر بكلمات الفصل ثم كشف عما فيها من
 الغشاع ثم ذكر ما قيل في المحاكاة ثم حقق ما هو الحق في هذه المفاصلة فنقول قال صاحب الافاق الميسر ثم ما شهد

سخافة تامة بمكان عدم اذا اخذ في غير المحمول كقولنا زيد معدوم لا يتصور العقل الامر بما مفاده شبهة الموضوع وان لو
 اعتبر سالبا كان مفاده سلب لعدم عنه ومهذو المقصود او لوارج السلب الى ذات الموضوع كان المعنى سلب الموضوع
 عن نفسه فهو ليس معنى عدم بل هو معنى غيره ووضح تقليد به بان يقال هو سلب عن نفسه لانه المعدوم في نفسه فاست
 قد تحققت ان معنى عدم هو سلب الشئ في ذاته وانتفاء في نفسه لاسيما عن نفسه او سلب الوجود عنه فان ذلك من جنس
 الوجودية المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاء في نفسه وهو من سوا الوجودية البسيطة لا شوب انتفاء لا حتى يكون من مميزات
 الوجودية المركبة وليس من المستغربات او ما يتجسس كجمل بسيط مع استحکار ان تصور نسبة حقيقة في سخر او تبا مع جمل
 النظر عن الوجود وسلب الشئ في نفسه من دون اضافته الى شوب ذلك الشئ ليس متقابل مقصودا عن الجاعل
 هو بنية حقيقة في جبر راسع غل النظر عن الوجود بذات ان جملة كجمل بسيط من الاشياء الغير الالست كرون كذا كذا
 فتصليحهم ان الوجود هو تحقق نفس الذات لا شوب وصف لها فالعدم ايضا سلب نفس الذات لا سلب مفهوم ما عنها
 انتهى كلامه بعبارة وانت تعلم في هذا الكلام من الفضل والاعتناء اما اولانا فمقتضا فيما سبق انه على تقدير القول
 باجمل بسيط ليس في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذهنية والملاحظة العقلية النفس البهية
 التي تعلقي بها كجمل فعلي تقدير عدم تعلقي كجمل بسيط بهية من الهيات يرتفع نفس تلك البهية عن الواقع ونفس الامر
 فعلي تقدير تعلقي كجمل ببائس في الواقع النفس البهية وعلى تقدير عدم تعلقي بها ليس في الواقع نفس البهية فاذا جكي
 عنها على التقدير الاول كجمل بانها موجودة او الوجود هو كحكاية لنفسها المتصورة في الواقع كما اعترف به هذا التعامل فيما قلنا من
 قبلة فيما سبق واذ كجمل عنها على التقدير الثاني كجمل بانها ليست موجودة ومصدق العقيدة الحكاية البهية موجودة لنفسها
 المتصورة لا غير ومصدق العقيدة الحكاية البهية ليست موجودة ارتفع نفس ذاتها عن الواقع فالمتحقق لا يتصور
 لسيئة نفس الذات في الواقع لكنه يقول ان لسيئة نفس الذات في الواقع مرتبة المصدق الحكي عنه وانما العقيدة
 الحكاية عنها ليست موجودة ولا يمكن ان كجمل عنها بعقيدة محمولها المعدوم كقولنا زيد معدوم لان هذه العقيدة التي محمولها
 معدوم اما ان يكون فيها نسبة تامة خيرية رابطة بين موضوعها ومحمولها او لا فعلى الثاني لا يكون كلاما تاما فاضا عن
 ان يكون قضية وعلى الاول تلك استبانت التامة الخيرية التي هي رابطة بين موضوعها ومحمولها اما بجاية او سلبية
 فالكلمات ايجابية فهذه العقيدة موجبة مصداقها الحكي عنه ذات الموضوع بحيث يصح اشتراعه سبب المحمول اعني عدم
 منها فاذا كان سبب المحمول اعني عدم مما يصح اشتراعه من ذات كالعدم الخارجي او عدم الذاتي او عدم المقيد
 بقيد آخر صلي كانت تلك العقيدة صادقة والا كانت كاذبة فلا يكون مصداق هذه العقيدة الموجبة لسيئة نفس

الذات في الواقع بسيطة ضرورتان صدق الربط الايجابي يستلزم تحقق الموضوع وتقرره وان كانت سلبية والارضية
ان النسبة السلبية تعني سلب المحمول عن الموضوع فالمحمول اما هو معدوم فيكون مفاد هذه القضية سلب المعدوم عن
الموضوع فيكون هذه القضية باحتمالية زائدة ليس معدوم امثلا وهذا المقصود وهو مفهوم الموجود فيكون معنى زيد معدوم
زيد ليس موجودا فلا يكون المحمول هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون المحمول هو المعدوم او بنفس الموضوع
حتى يكون معنى زيد معدوم زيد ليس زيدا فهذا ليس معنى العدم على انه على هذا التقدير ايضا لا يكون المحمول هو المعدوم
بل يكون المحمول زيدا امثلا فاذكره لا ليس كلاما محققا صلا واما ثانيا فلان العدم الماخوذ في محمول هذه القضية
اما معدوم متقل فلا يكون رابطة فلا يكون هذه القضية سالبة اذ القضية سالبة لا بد فيها من عدم رابطي اى نسبة
سلبية واما معدوم رابطي فلا يكون محمولا اذ المحمول لا بد من ان يكون ملحوظا بالاستقلال ولا يمكن ان يكون محمولا ولا
معادا لا يمكن ان يكون معنى واحدة متقلا وغير متقل في كائنا واحد لا سيما وقد ذهب هذا الفاعل الى ان العدم في نفسه
والعدم الرابطي مختلفان بالتحقيق وانه لا يمكن ان يكون معنى واحدة متقلا وغير متقل بل جاهلين على انه لو كان ان
يكون معنى واحدة متقلا وغير متقل في كائنين فلا يمكن ان يكون المعدوم المحمول في هذه القضية رابطة وان يكون
في حالة واحدة ملحوظا بل جاهلين كائنا استقلالي وكائنا غير متقلالي واما ثالثا فلان قولنا زيد معدوم لو كانت سالبة
كما زعم هذا الفاعل والبعد المعاصر للمحقق الدواني كان عكسه المستوي وهو قولنا المعدوم زيد ايضا سالبة والتميم كون
هذه العكس سالبة او ارتكاب ان السالبة الفاعلة زيد معدوم لا تنعكس ولا يمكن عكسها المستوي من الاضاحيك اتي
لينك منها الصبيان واما رابعا فلان هذا الفاعل قال تبديل هذا الكلام الذي نقلنا عنه بلا فصل ان المستطفي
الاعتباري في الهلية بسيطة هو الوجود والعدم الرابط اعني نسبة المضمنة في احد الحاشيتين وهي رابطة
الحكمة الرابطة بينهما وجزء القضية هي الحاشيتان ونسبة الرابطة بينهما وانما الافتراق بحسب بساطة الاجزاء جميعا
في البسيطة وتكلف احدا في المركبة بحسب ما يؤهل اليه معاد العقدين لا غير انتهى فهو معترف بانه لا بد في كل قضية بلية
بسيطة كانت او بلية مركبة من حاشيتين بنسبة الرابطة بينهما بنسبة الحكمة فنقولنا زيد معدوم اما ان يكون فيه
حاشيتان بنسبة حكمية رابطة او لا فلي الثاني لا يكون قضية باعتبار فضلنا عن ان يكون من سوالب الهلية بسيطة
كما نعلم على الاول اما ان يكون حاشيتا هذه القضية زيد ومعدوم فانسبة حكمية بينهما اما ايجابية فيكون هذه القضية
موجبة قطعاً فلا يكون من سوالب الهلية بسيطة او سلبية فاين الدال على تلك النسبة السلبية على انها لو كانت
سلبية كان مفادها سلب المحمول وهو المعدوم عن الموضوع وهذا المقصود او يكون حاشيتا هذه القضية زيد

مفهوم آخر سوى المعدوم ويكون المعدوم رابطية سلبية فلا يكون المحمول هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون المحمول
 هو المعدوم فليست نظري في الرجل كمن يخطئ لابي اي نيزيب اما خلافا لان هذا القائل قال بعيد هذا الكلام بل افضل
 من حيث ما تعرفت فاحكم ان كل عقد على من حقه ان يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق و
 التكذيب اي مصححة لصلح المحاشيين للتصديق والتكذيب فان العقد انما يصير عقدا باعتبار تلك النسبة انهما
 يرتبطا بالمحمول بالموضوع ونسبة المركب منهما عقدا بالفعل ومحملا للتصديق والتكذيب واصلح متعلقا للمادراك التصديقي
 ايجابا او سلبا انتهى فتكون ازيد معدوم اما عقدا على او لا فعلى الثاني كيف يكون من سوابق الهيئتين البسيطة ومحملا للتصديق
 والتكذيب وكيف يصلح متعلقا للمادراك التصديقي وعلى الاول يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق
 والتكذيب فتلك النسبة ايجابية فيكون هذه العقيدة موجبة واما سلبية فيكون مفادا سلبا للمحمول هو المعدوم
 والتمسيع ونباضه المقصود فانظر الى هذا الرجل كيف يصدق في الحق واثباته ولا ينظر الى سابق كلامه وسياقه واما
 سادسا فلان هذا القائل قال اني مصوب لب لافلاسفة فيها عقلوا ان النسبة الحكمية في كل عقد موجبا كان او
 سالبا ثبوتية وان النسبة في العقد السالب وراية النسبة الايجابية التي هي في العقد الموجب وان مدلول العقد السالب
 ومفاده هو سلب تلك النسبة وليس فيه حمل بل سلب حمل انما يقال له حمل على الجواز والتشبيه وان لا مادة للعقد
 السالب بحسب النسبة السلبية وانما يكون المادة بحسب النسبة الايجابية فذلك لا يختلف المادة في
 الموجب والسالب بحسب النسبة الايجابية والنسبة السلبية وادعك عما احدثته تنظيرة
 المحشين من علم ان في السالب نسبة سلبية هي وراية النسبة الايجابية وان المادة تكون بحسب النسبة السلبية كما
 تكون بحسب النسبة الايجابية وان مادة النسبة السلبية هي لغة المادة النسبة الايجابية ولا تخلو شي منها من المواد اثنان
 الا ان المشهور اعتبارا في النسبة الثبوتية لفضلها وشرفها ولا يخرج ما يعتبر في النسبة السلبية فيها اذ واجب العلم بمتحقق
 الوجود ومتحقق العدم هو واجب الوجود ويمكن العدم هو ممكن الوجود فاعلم ان المادة هي حال المحمول في نفسه عند الموضوع
 من جوب صدق واقتناع صدق او امكان صدق وكذب وهي في مطلق الهيئتين البسيطة ترجع الى حال الموضوع
 في تجزئته او في وجوده ونفس ذاته التجزئة لالحال المحمول في نسبة الى الموضوع وبثبوتها بحسب قوة الذات وتاكده
 التجزئة وثباته الوجود وخصافته المتحقق اضعفت الذات وسخافة الحقيقة ووبين الوجود وبطلان المتحقق وفي الهيئتين
 هي حال المحمول في نسبة الى الموضوع وثبوتها له باعتبار وثاقه النسبة اضعفها وليس في السالب الا افتقار الموضوع في نفسه
 اذ افتقار المحمول عنه على انه ليس بذاك شيء لان بذاك شيء هو الافتقار فليس فيه المادة حاله فان السلب رفع الذات

أو قطع الربط لا بثبوت الرفع أو القطع حتى يتقلب إيجابا فاذن لا تصور المادة إلا بحسب النسبة الإيجابية وكيف يكون لما
ليس بما يوليس حال وإنما يكون لشيء حال بما هو شيء لا بما هو ليس شيء انتهى كلامه بعبارة فلو كان قولنا زيد معدوم
مثلا القضية سالبة كان فيها نسبة حكمية ثبوتية وسلب تلك النسبة الثبوتية الإيجابية باعتبار فطر فالك تلك النسبة
الثبوتية الإيجابية التي ورد عليها السلب في هذه القضية أما زيد ومعدوم فيكون مفاد هذه القضية سلب ثبوت
المعدوم لزيد وهذا ضد المقصود وازيد ومفهوم آخر سوى المعدوم فمحمول القضية هو ذلك المفهوم الآخر لا مفهوم المعدوم هذا
خلف وإنما سألنا فلان قولنا زيد معدوم مثلا لو كانت من سوابب الهيئته البسيطة على تقدير جعل المعدوم محمولا كما
زعم هذا العالم كانت لثبوتها ورعا للهيئة البسيطة الموجبة القائمة بزيد تجوزها وازيد موجود ولا ريب في أن محمول القضية
التي هي نقيض القضية أخرى هو محمول تلك القضية الأخرى ضرورة اشتراط وحدة المحمول في التناقض فلا بد
أن يكون محمول قولنا زيد معدوم على تقدير كونه من سوابب الهيئته البسيطة ما هو محمول في قولنا زيد تجوزها وازيد
موجود فلا يكون المعدوم هو المحمول في قولنا زيد معدوم على تقدير كونه من سوابب الهيئته البسيطة وقد كان الكلام
على تقدير كون محمول هذه القضية هو المعدوم ههنا ولا يجزى القول بأن إيراد المحمول في قولنا زيد تجوزها وازيد موجود
للضرورة العقدية فإن إيراد المحمول في بائتين القضيتين وإمكان الضرورة العقدية فلا بد من إيراد ذلك المحمول بعينه
في نقيضها للضرورة العقدية ضرورة اشتراط وحدة المحمول في التناقض فلا يكون المحمول في نقيضها الذي هو من
سوابب الهيئته البسيطة هو المعدوم فلا يكون القضية التي محمولها المعدوم من سوابب الهيئته البسيطة كما زعم وأما سألنا
فلان قد نص في هذا الكلام الذي نقلنا عنه أنفا على أن العقد السالب ليس في حل بل سلب على فعل تقدير كونه
قولنا زيد معدوم من سوابب الهيئته البسيطة أما أن يكون المعدوم في هذه القضية محمولا على زيد ولا يكون المعدوم
في هذه القضية محمولا على زيد فعلى الأول لا يكون هذه القضية سالبة فضلا عن أن يكون من سوابب الهيئته البسيطة إذ
على هذا التقدير يكون في هذه القضية حمل والسالبة باعتبارها قضية لا يكون فيها حمل وعلى الثاني لا يكون المحمول
في هذه القضية هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون محمولها هو المعدوم وأما سألنا قد اعترف بأنه لا تصور
المادة إلا بحسب النسبة الإيجابية فلو كان قولنا زيد معدوم قضية سالبة فلا بد من أن يكون هناك نسبة إيجابية يكون
لها مادة من المواد الثلاث أعني الوجوب والإمكان والاتساع ويكون في تلك القضية السالبة سلب تلك النسبة
الإيجابية فحيثما تلك النسبة الإيجابية أما زيد معدوم فيكون هذه القضية موجبة لا سالبة وأما زيد في آخر فلا يكون محمول
هذه القضية على تقدير كونها سالبة هو المعدوم بل ذلك المفهوم الآخر وقد كان الكلام على تقدير كون محمولها هو المعدوم

هذا النسبين قبل اتمام كشف فضاكه في البحث الذي نحن فيه اي بحث كون القضية التي محمولها المعدوم موجبة او سالبة
 لبعض الفضاخ التي في كلامه الذي قلنا عنه اننا نقول لا ريب في ان القضية السالبة مركبة تام فري عنه صليح
 التصديق والتكذيب وقد قال هذا القائل كما قلنا عنه في الوجه الخامس من فضاكه بان كل عقد حلي بما هو عقد حلي
 من جهة ان يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق والتكذيب بمصحة الصليح الحاشيتين للتقدير
 والتكذيب فان العقد انما يصير عقدا باعتبار تلك النسبة اذ بهما يرتبط المحمول بالموضوع ويصير المركب منهما عقدا بالفعل
 ومحملا للتصديق والتكذيب وصليح متعلقا للادراك التصديقي ايجابا او سلبا انتهى فاما ان يكون في القضية السالبة
 نسبة السلبية الباطلة او لا فان لم يكن فيها نسبة سلبية رابطة لم تكن صالحة للتصديق والتكذيب ولم تكن عقدا بالفعل
 ولم يرتبط محمولها بموضوعها ولم يصير المركب منهما عقدا بالفعل ومحملا للتصديق والتكذيب لم يصليح متعلقا للادراك التصديقي
 فلم يكن قضية ولا مركبا ما خبرنا به فبطل شرط من القواعد المنطقية ويكذب حكم الفطرة بكون السالبة كلاما تاما صحيحا للسلوك
 صامحا للتصديق والتكذيب الكان فيها نسبة سلبية رابطة لبطل قوله ان النسبة في العقد السالبة رابطة النسبة التي هي
 في العقد الموجب اذ على هذا التقدير يكون فيها نسبة رابطة هي نسبة السلبية ولم يذنب احد من القادرات والمتأخرين الى
 ان ليس في القضية السالبة نسبة رابطة كيف ولو لم يكن فيها نسبة رابطة لم يكن كلاما تاما ولا حكاية ولا عقدا احتملا للتصديق
 والتكذيب بل الكل يتفقون على انه لا بد في كل قضية من نسبة رابطة ايجابية او سلبية وانما الاختلاف بين القادرات والمتأخرين
 في ان النسبة السلبية الاربطة عنه القادرات عبارة عن سلب الرابطة بين الحاشيتين في مرتبة الحكمية الذهنية واراد على نسبة
 الايجابية مضاد لهما وعند المتأخرين عن مفهوم بيطر الدارين الحاشيتين في مرتبة الحكمية مضاد للنسبة الايجابية فمات
 الباعدة بحيث لا يجوز العقل اجتماعهما بحسب اصدق والكذب فلا خلاف في كون النسبة السلبية رابطة بين الموضوع
 والمحمول في مرتبة الحكمية الذهنية ولا في ان الحكمي عنه بالنسبة السلبية الحكمية ابا انتقار الشيء في نفسه اي في الهليات
 بسيطة وانتقار شيء عن شيء اي في الهليات المركبة لاشي لغيره بالانتقار فليس في مرتبة الحكمي عنه للقضية السالبة
 نسبة رابطة واما في مرتبة الحكمية فلا بد لانقاذ القضية السالبة من نسبة سلبية رابطة ذهنية كما ان ليس في مرتبة الحكمي عنه
 للقضية الموجبة نسبة رابطة ايجابية ضرورة اقطاع تحقيق المعنى الغير مستقل في الواقع مع قطع النظر عن الحكمية الذهنية
 واما في مرتبة الحكمية فلا بد لانقاذ القضية الموجبة من نسبة ايجابية رابطة ذهنية ولا لانقاذ القضية السالبة من نسبة
 سلبية رابطة ذهنية وكيف لعقل انقاذ مركب تام ذهني من دون ان يرتبط احدى حاشيتيه بالآخرى في الذهن فاما
 على هذا القائل مرتبة الحكمية بمرتبة الحكمي عنه فلما راي انه ليس في مرتبة الحكمي عنه للسالبة رابطة واتحاد بين موضوعها و

ومحمولها بل قطع لفظه ان ليس فيها في مرتبة الحكاية انه لا يحمل من مذهبها ولا التقابله قدره في كثير من الانعلاط في بحث
العمليات البسيطة والمركبة كما تعرفه عن ضرب وانما قوله ان للمادة للفقار السلب حسب السببية فلانقص
عليك تفصيلا قديمين به جالوا فكيف جازل فيقول لا ريب في ان المفهومات على ثمانية اضرب الاول ما ياتي في البحث
معنون بتقريره صدق تحقق في عالم الوجود كلفهم اجتماع التقيضين والثاني ما لمعنون بتقريره موجود بدياته
لا يجوز ان لا يتقرر ولا يوجد والثالث ما لا ياتي ان يكون له معنون ومصدق ولا ياتي معنونه ان يتقرر وان لا يتقرر
وبه واسمالات الثلاث التي للمفاهيم في نفس الامر من دون ان تكون مرسومة بحكاية فكك واعتبار مستغنى عن المواد
اشتبك بسبب التقرر والموجودية فاذا حكمي عن الضرب الاول بالموجودية وما يوجبها او عضة لم يثبت بسببية فان حكمي
بالاجاب وقيد بالانتفاء بان يقال اجتماع التقيضين موجود بالانتفاء كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة وان
بالسلب قيد بالضرورة بان يقال اجتماع التقيضين ليس موجود بالضرورة كانت الحكاية صادقة واجبة مساوقة
للمادة فان ضرورة سلب الموجودية مساوقة للانتفاء الموجودية واذا حكمي عن الضرب الثاني بالموجودية وما يوجبها فان
حكمي بالاجاب وقيد بالضرورة كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة وان حكمي بالسلب وقيد بالانتفاء كانت الحكاية
صادقة واجبة مساوقة للمادة فان انتفاء سلب الموجودية مساوقة لضرورة الموجودية واذا حكمي عن الضرب الثالث
بالموجودية ايجابا او سلبا وقيد بالامكان كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة واذا حكمي عن الضرب الاول الثالث
بجعل المعدوم محمولا ايجابا بالمصدق الحكاية الا للضرب من التاويل او بقيد وكانت القضية التي لمحمولها المعدوم بديته
مركبة واذا حكمي عن الضرب الثاني بجعل المعدوم محمولا ايجابا بقيد بالانتفاء صدقت القضية فان ضرورة الوجود تسليم قتلها
صدق المعدوم ويكون تلك القضية بديته مركبة وبالحكمة لا يكون القضية التي لمحمولها المعدوم سوار كانت موجبة او سلبية
من العمليات البسيطة فممن المفهومات باسمعونه ياتي بذاته الانصاف بعض الاوصاف والاتحاد بعض المفهومات
وسمها باسمعونه ياتي بذاته عدم الانصاف بعض الاوصاف وعدم الاتحاد بعض المفهومات ومنها باسمعونه لا ياتي بذاته
الانصاف وعدم الانصاف والاتحاد وعدم الاتحاد وبنه اسماوات واقعية بحسب نفس الامر ليست مرسومة بحكاية فك
واعتبار مستغنى فاذا حكمي عن الضرب الاول محل الوصف والمفهوم الذي ياتي المعنون ان تصدق ويحده ايجابا بقيد بالانتفاء
او سلبا وقيد بالضرورة صدقت الحكاية كقولنا الاشئ من الانسان لغير بالضرورة او كل انسان فرس بالانتفاء او
حكمي عن الضرب الثاني محل الوصف والمفهوم الذي ياتي المعنون ان لا تصدق ولا يتحد ليجابا بقيد بالضرورة او سلبا وقيد بالانتفاء
صدقت الحكاية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او لا شئ من الانسان حيوان بالانتفاء واذا حكمي عن الضرب

الثالث جعل النجوم الذي لا ياتي بالمعنون ان يتجدد او لا يتجدد محمولا على اجابا او سلبا وقيد بالاسكان صدقت الحكاية
 كقولنا الانسان كاتب بالاسكان او ليس بكاتب بالاسكان وبالجملة فلا ريب في ان عدم اجتماع التقيضين ضروري
 ووجوده متيقن في الواقع وسلب الفرس عن الانسان ضروري وشبوهه للانسان متيقن في الواقع وشبوهه للكاتب
 للانسان وسلبه عنه ليس ضروري ولا متيقن في الواقع ولا ريب في ان انتفاء معنونه مفهوما او انتفاء مفهومه ما عنه
 في نفس الامر ما ضروري او متيقن او ممكن في نفس الامر فلا يجوز عندنا حتى البلية الصبيان ان لا يكون انتفاء
 او انتفاء مفهومه ما عنه ضروريا ولا امتناعا ولا ممكنا في نفس الامر واما الانسان لا يفرق بين عدم اجتماع التقيضين و
 بين عدم فروض افراد الانسان بان الاول ضروري والثاني غير ضروري ولا يتميز بين سلب الفرس عن الانسان
 وبين سلب الكاتب عنه وبالجملة فتلك الثلث اعني الضرورة والاسكان والانتفاء كما انها كيفيات لصا وليست
 موجبات الهيئات البسيطة والمركبة كذلك هي كيفيات لمصاديق سواها هيئات البسيطة والمركبة فكما يمكن اعتبار
 مواد بحسب النسب الايجابية يمكن اعتبارها مواد بحسب النسب السلبية غاية الامر ان القدر المصطلح على التسمية كيفيات
 النسب الايجابية بالمواد ولم يسمو كيفيات النسب السلبية في نفس الامر بالمواد لاشتمال في الاصطلاح ولم يذهب القدر
 الى ان مصاديق النسب السلبية في الواقع ليست ضرورية ولا متيقنة ولا ممكنة كيف ولا يجوز ذلك احد من البلية الصبيان
 واما التماثل توهم من مصطلح القدر انهم ذهبوا الى ان النكاح الشنيع والسفح القطع عاشا جميعا عن ذلك ونزلهما مع
 منه فابع من هذا ما توهم من ان السوا السالبة الموجبة ليست اجماعات فيها جيات سلبية وانها هي جيات النسب
 الايجابية السالبة فزعم مثلا ان السالبة الضرورية قضية حكم فيها سلب ضرورة شئوت المحمول للموضوع لا ما حكم فيها
 الضرورة سلب المحمول عن الموضوع وبكذا وقد انقضت بما توهم ما ثبتوا بصرف جميعهم واعراضهم من القواعد في باب
 الموجبات والعكس والانتقال بين الالهيية المحتملة ونحو ذلك التوهم ما توهم ان النسبة السلبية سلب النسبة الايجابية
 وقطع لها وليست شيئا حتى تحكيك بجهته وانت تعلم ان ماسول له التوهم وشجعة على نفى المواد عن السلب وصدادته وهو
 ما يميز لبقوله وليس في السالب الانتفاء الموضوع في نفسه وانتفاء المحمول عنه على انه ليس بذاك شئ لان بذاك
 شيئا هو الانتفاء فليس فيه ما للمادة حال فان السلب رفع الذات او قطع الربط لا ثبوت الرفع او القطع حتى يتقلب
 ايجابا فاذن لا يتصور المادة الا بحسب النسبة الايجابية وكيف يكون لها هو ليس بما هو ليس حال انما يكون للشيء
 حال بما هو شئ لا بما هو ليس لشيء ليس لشيء اما لا فان ما ذكره منقوض باداة الانتفاء فان ما مادة الانتفاء حال له
 ليس لشيء واما ثانيا فلان ان اراد ان المادة حال وصفة متحققة في موضوع متحقق في نفس الامر حتى يحيل ان

يكون المادة حادثة ما موجودة في الواقع فهذا ممل بطلان ان ادواتها حال الصدق نسبة حكاية اي انما يكون مصداقها في الواقع
 بحيث يصح الحكاية عنه نسبة حكاية مقيدة باحدى الكيفيات الثلث فذلك سلم ولا يستلزم ان يكون السلب الرق وقطع الربط
 شيئا فانما تعلم بالضرورة ان قولنا بالضرورة ليس اجتماع اثنين من موجودات حكاية صادقة مصداقها ضرورة اشتغال الجميع
 في الواقع وقولنا بالافتقار ليس اجتماع اثنين من موجودات حكاية كاذبة ليس لها مصداق في الواقع وقولنا بالاشكال ان
 ليس كاتب حكاية صادقة وقولنا بالضرورة ليس الانسان كاتبا حكاية كاذبة ولو كان صدق الحكاية بالنسبة السلبية المتقدمة
 باحدى الكيفيات متوقفا على كون السلب شيئا كانت تلك الحكايات كلها سوسية في الكذب وبموجب البطلان فاقبح
 شفع جوده اشنع منه توهم ان السلبية السلبية بالجهة بنار على توهم ان نسبة السلبية ليست بالباطل وانها هي سلب الربط
 فانما قد بينا ان النسبة السلبية بالجهة في مرتبة الحكاية الذهنية ويكونها بالجهة في مرتبة السالبة وتصير كلاما تاما او بجهة قيد
 للسلبية ذهنية فلا وجه لفتح جواز القيد بالجهة ونسبة السلبية المتقدمة في الذهن مفهوم موجود في الذهن ليست لشيئا محضا
 تقيا سلبا على ما ليس بشئ اصلا لا يادة لثبوت في طبشور القباوة وانما تحققت بانما عليك على تقدير جعل المعلوم محمولا على الكيفية
 موجودا على ابيات الكثرة قطعاً وان لا يكون على ذلك التقدير القول بكونها من سلب ابيات السلبية وانه على تقدير كونها موجودة
 يكون لها مادة غير مادة التقينية التي جعل الوجود محمولا على اصطلاح القدر الباطل وانه على فرض كونها سالبة يكون المصداق في نفس
 الامر كقضية من الكيفيات الثلث وان لم تستتم تلك الكيفية مادة فغضرت في الاصطلاح علمت ان افعال هذا العالم بعيد الكلام الذي بينا
 سقيا فتدبر قولنا ما توهم ان انحصار الثابت على تقدير جعل المعلوم محمولا على الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا لا يوجب ان
 جعل المعلوم محمولا لا يكون غير الثابت على تقدير جعل الوجود بالباطل وهم خيف متفرع عن اخذ قولنا زيد مضموم مثلاً موصوفاً به انه
 ينفزل عن ان يكون سلبا لقوله زيد موجود ويرجع العقل الى موجب سالب المحمول والحكم الى ايجاب سلب الوجود ولذا تلك تخيلات
 العقلان سلب المضموم خيف متفرع عن تجزئته كون قولنا زيد مضموم على تقدير جعل المعلوم محمولا على التقينية سالبه وانه على تقدير
 كون المضموم محمولا لا يكون ان يكون سلبا لقوله زيد موجودا ولو كان سلبا لكان المحمول في بقية السالبة هو الوجود لا مفهوم اشم
 فافهم ان كونه سلبا لا يكون مضموما على تقدير جعل المضموم محمولا بالضرورة لا يحمده ولا يحمده ولا يحمده ولا يحمده ولا يحمده ولا يحمده
 في غير الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا على اصطلاح القدر الباطل نعم انحصار الثابت على تقدير جعل المضموم محمولا بالضرورة
 تقدير جعل الوجود بالباطل على اصطلاح القدر الباطل لان الوجود بالباطل هو نسبة الايجابية والعدم بالباطل هو نسبة السلبية والقدر الباطل هو سلب
 كيفية نسبة الايجابية في نفس الامر بالمادة فالما قد غديم هي كيفية نسبة الايجابية سوارا وجب سلب كيفية نسبة السلبية في
 نفس الامر بالمادة كيفية نسبة الايجابية فهي ما كانت لا يكثر ما القدر الباطل لانهم لا يسمونها مادة ولا نشأت في تسمية والاصطلاح لكل ما يلزم

من عند المصطلح على تسمية كيفية استنبالها بغير خاصية بالما دة ان لا يكون السلبية كيفية في نفس الامر سواء سميت مادة محسوسة
لا بد من اجل ما ذكرنا قل الحق الذي في الحاشية القديمة كون الثابت على تقدير محمولية عدم غير الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا
لا يدل على كون الثابت على تقدير جعل الوجود الباطني غير الثابت على تقدير جعل الوجود الباطني انتهى فاذ على تقدير كون المعدوم محمولا بغير
تقصية موجبة فيها نسبة ايجابيه لها مادة على مصطلح القدر في الماده لانه نسبة ايجابيه في تقصية محمولها الموجود وعلى تقدير كون
العدم اللاحق يكون التقصية سالبة ليس نسبتها السلبية مادة على مصطلح القدر بل مادتها هي الماده لانه نسبة ايجابيه على تقدير جعل الوجود
الباطني على مصطلحهم وبما قل زعمنا على تقدير جعل العدم محمولا يكون التقصية التي برحمها سالبة فيكون مادتها هي مادة التقصية
التي يكون محمولها الوجود على مصطلح القدر ما رويهم في نفس ان التقصية التي محمولها المعدوم لا يمكن ان تكون سلبا للتقصية التي
محمولها الوجود ضرورة اشتراط وحدة المحمول في تقصيتين احدهما سلب الاخرى وقد اسلفنا ذلك فها قد فرضي بنا الاطباء في هذا
الباب الى الاسباب صرحنا لا الباب عن الرابع عن اصحابنا ونسج الى اننا في من الكلام على كلام صاحب الاقرب ليس على
ما قل الحق الذي في من كون التقصية موجبة على تقدير جعل العدم محمولا فنقول اما عاشر فلان قوله من ان حجة كجعل السلب
من المشايخ الذين لا يستكون ذلك في غاية السخافة لان المشايخ المتكبرين لجعل السلب قائلون بان الوجود صفة زائدة على
المادية عارضة لها في نفس الامر وليس مصادرة عنه نفس الهيئة المتصورة والامر كمن لم يسم الى القول بجعل المؤلف فاعلم
عندهم عبارة عن سلب صفة زائدة عارضة الهيئة في نفس الامر لغيره فيقولون ذلك لتعريفهم ان الوجود
عبارة عن عدم ومن تلك الصفة الزائدة في نفس الامر لغيره فيقولون ذلك لتعريفهم ان الوجود
تتفق نفس الذات لا ثبوت وصف لها فالعدم الوجود سلب نفس الذات لا سلب مفهوم منها ناش من سوء الفهم وعدم التبر
فيما ذهب اليه المشايخ القائلون بجعل المؤلف في الامر الوجود فاقبالا لان العدم اي سلب صفة الوجود عن الذات مستلزم
عندهم بسلب نفس الذات كان الوجودية اي عرو من صفة الوجود للذات متساوية عندهم لفعليته الذات فالوجودية عندهم
ثبوت صفة للذات العدم سلب مفهوم عنها بل نقول في القائل مع انه في حسباننا بل بجعل السلب قائل بان الوجودية
ثبوت صفة للذات والعدم سلب مفهوم عنها لانه قائل بان الوجود من عوارض الهيئة في نفس الامر فوجودية الهيئة في نفس الامر
عنده عبارة عن كون الهيئة معدومة لوجودها في نفس الامر والعدم يكون عبارة عن سلب كونها معدومة لذلك عارض في نفس
الامر لما كان العدم نقية الوجود وفعلا كان الوجود صفة زائدة على الهيئة عارضة لها في نفس الامر كما ذكرنا كان العدم عبارة عن
رفع تلك الصفة فاقبالا الامر لما كان عنده لغيره مرتبنا في نفس الامر ما عارضة فعلية الذات والاخرى مرتبة عرضية لغيره الذات
بصفة زائدة عليها عارضة لها في نفس الامر عندنا كان بارها سلبا كان احدها سلب نفس الذات وثانيها سلب عارض الوجود

غياطه اطلق العدم على نيز السبعين كان الاطلاقة عليها باشتراك الام فيكون العدم المقابل للوجود عند الفاعل الاني من سلب
منهم عن لذات وان كان للعدم معنى آخر ايضا ليس مقابلا للوجود نعم الحق عند التحقيق انه قد قالوا باجعل السبب بعد فهمه حقيقة ليس
في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية انه يثبت في النفس الهيئته وهي المسماة بالقرار الفعلية وليست هي متصفة في نفس الامر
بالوجود ولا معروفة له انما الوجود عبارة عن حكايته في الذهن وبازائها سلب نفس ذاتها في الواقع والعدم عبارة عن
حكاية ذلك السلب في الذهن فاذا حكى عن النظر انقضاء قضية هي الهيئته مرفوعة واذا حكى عن سلبها الواقعي قيل الهيئته ليست
موجودة وهذا الفاعل ظن انقضاء الحكمي عنه قضية سماها بالهيئته البسيطة الحقيقية والقضية التي هي حكاية قضية اخرى سماها بالهيئته
البسيطة المشهورة وظن سلب انقضاء الحكمي عنه قضية محمولها المعدوم وبذلك كله انقضاء السطحية وسر الفهم بما هو الكلام على ما اورثنا
الافاق السبعين على التحقيق الدواني واما الحكاية التي تحتها استاذنا الشارح فحاصلها ان القضية التي محمولها المعدوم مرفوعة
بحسب الحكاية سالتة بحسب الحكمي عنه فالقول يكونها مرفوعة صحيح بحسب الحكاية والقول يكونها سالتة صحيح بحسب الحكمي عنه
فزيد معدوم وزيد ليس بموجود متغايران بحسب الحكاية متحدان بحسب الحكمي عنه فلا ينبغي ان يقع اختلاف في كون قولنا زيد
معدوم مثلا مرفوعة او سالتة ونهه الحكاية في غاية السخافة فان القضية المرفوعة حاكية عن موضوع يكون تصفا بالمحمول و
لذا يستدعي صدقها وجود الموضوع والقضية السالتة حاكية عن سلب محض ولذا لا يستدعي صدقها وجود موضوعها فزيد
معدوم امكانت مرفوعة بحسب الحكاية كان الحكمي عنه لها ذات زيدة حيث تكون متصفة بالمعدومية فان كان لها وجود بحيث
يصح تنزاع العدم عنها حال كونها موجودة صدقت بذات القضية المرفوعة بان يكون المحمول مقيد بقيد صالح غير متنا
لنحو الوجود والاكذبت كما افاد المحقق الدواني وان كانت سالتة كانت حكاية عن سلب محض فلا يتوقف صدقها على
وجود زيد واما قولنا زيد ليس بموجود فالتصفا فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع اذ هي حاكية عن سلب محض بخلاف قولنا
زيد معدوم على تقدير كونها مرفوعة فالقول بانها متحدان بحسب الحكمي عنه مع الحكم متغايران بما يجابا ولسا بحسب الحكاية ناش من
سور الفهم وقاية التبركة والقول يكونها من الهيئته البسيطة تكون مفادها متشابهة في نفسها ناش من قلته التبركان مفاد قولنا
زيد معدوم على تقدير كونها مرفوعة ثبوت المعدوم للموضوع بخلاف مفاد قولنا زيد ليس بموجود قولنا زيد معدوم على تقدير كونها مرفوعة
ليست من الهيئته البسيطة فان القضية الحكمي فيها مثبتة صفة ثبوتية كانت او سلبية لموضوعها واما الوجود فليست مركبة قطعاً
والمرتبطة بالهيئته البسيطة هي التي محمولها الوجودية الكمال كان كلاما في كون القضية التي محمولها المعدوم مرفوعة او سالتة واما الكلام
في ان قولنا زيد موجود بل يشتمل على الوجود الاطلاقي ام لا فقد طال النزاع فيه وبذلك الحكم حاكم فيه ايضا بالفاعل عند الشارح
في كاشيته بقوله يكون زيد موجودا متشكلا على الوجود الاطلاقي في التخصيص في ان المصدر للعالم المحقق الدواني زعم انه في الهيئته

البسيطة لا يكون الوجود والعلم والبطء وانما فيها البنية المحكية السالبة بنسبة بين اثنين وهي الاتحاد والملازمة بين الطرفين بالباطن بها
 حال الاتحاد وانك فيه اليقين فالحكم بالان والقول بان هذا ذلك وهو اتحادها وان ليس ذلك وهو سلب اتحادها وانك في ان
 بل هذا ذلك ام لا وهو التردد في اتحادها لا يحتاج فيها الى اعتبار الوجود والعلم فيها بين طرفيها مثلاً يقال في البلية البسيطة زيد
 هست وزيد ليست وفي المركبة زيد نولسند هست وزيد نولسند ليست فلم يغير في البلية البسيطة سوى الطرفين
 المرطوبين بالاتحاد وامر آخر في الاتحاد وان اعتبر في المركبة سوى ما ذكر الوجود والعلم ولذا سميت الاولى بسيطة والثانية مركبة
 واذا كان ذلك منتصباً بالمركبة فالمحمول الذي هو الوجود وانسب الى الموضوع لا يحتاج الى البلية هي الوجود بل الرابطة
 بين الموضوع والمحمول هي الاتحاد واور عليه المحقق الله وان بان تفرقة بين البلية البسيطة والمركبة في الحكم المذكور يشهد
 الفطرة بخلاف ذلك لم يخلت اشياء من الخلفين وغيرهم في ان اجزاء القضية اما الموضوع والمحمول ونسبة لاشياء
 الخارجة كما هو زيد بقدر الموضوع والمحمول ونسبة المحكية والواقع ادا لا وقوع كما هو زيد بمسبب التاخرين الذين زادوا ونسبة
 المحكية تسكين بصورة الشك على التوجه يكون اجزاء القضية في البلية البسيطة شيئاً وفي البلية المركبة رابطة وهذا ما لم
 قيل به احد ولا يقبل فطرة سليمة كين وان كان الحكم في البسيطة باتحادها وسلب اتحادها وكان ذلك كافياً في تحقق مفيد
 القضية في النقل كان كافياً في المركبة بان يكون الحكم فيها اليقين بالموضوع والمحمول وسلب غير اعتبار الوجود والعلم
 اذ لو فرق بين الصورتين في بديهة العقل في هذا الحكم اذ كما يحكم العقل باتحاد الطرفين في زيد موجود يحكم اتحادهما في زيد قائم
 من غير فرق على ان العقل يحكم بان ما هو مثبت في صورة الاحجاب فهو منفي في صورة السلب فلا بد ان يكون الحكم في
 الاحجاب موضع الاتحاد وفي السلب برعده لان يكون الحكم في الاحجاب بنفس الاتحاد في السلب برعده ثم على هذا التقدير ليس
 للفرق بين بسيطة والمركبة وجا اذ كما يقال الحكم في زيد موجود بنفس الاتحاد جوا في زيد ليس بموجود بسلب اتحادها من غير
 ملاحظة الوجود كذلك القائل ان يقول الحكم في زيد قائم بنفس الاتحاد جوا في زيد ليس بقائم بسلب اتحادها من غير ملاحظة
 الوجود فان صح بما قلص ذلك واقر من تسمية احد بها بالبسيطة والاخرى بالمركبة لا يجدي فان التسمية ببديهة على توقف صدق
 الشيء على الاول في قدر جري منه جري المركب من افراده على تركبها منها حقيقة كيف لا ون ابي ان البلية البسيطة ليست
 جزءاً من البلية للمركبة اذ ليس معنى قولك زيد قائم ان زيد موجود في نفسه قائم وكذلك الحكم بقول بعضهم زيد هست وزيد
 ليست لان القول بالخلو عن ان يكون مفهوم قولهم هست ونسبت ما فهم من لفظ الموجود والمعدم ومراوفاً بينهما في سلب اللفظ
 فذلك بالبداهة يحتاج الى الالطاف وان يكون ما فهم من لفظ الموجود والمعدم مع ما فهم من الرابطة هي كون اللفظ مست
 ليست بينهما معنى الموجود والمعدم مع الرابطة فلا يكون به واقعية مستغنية عن الرابطة غاية الامران ان يكون المحمول

ومعنى الاربطة في القضية المعلقة المذكورين بلفظ واحد وليس ذلك فرقا بحسب المعنى انتهى واخره عن عليه بن معاصرو الاول
 قولاً لا يفرق بين البلية بسيطة والمركبة في الحكم المذكور تحكم في حيز المنع اذ لا يشترط ان المحترق في البلية بسيطة هو الطرفان
 والاتحاد الملاحظ بينهما في البلية المركبة تلك الامور مع ان وجودها لم يتبين بان ما نقله عن المحققين هو اقل ما لا بد
 في تحقق القضية ولا يلزم ان يكون خبر كل قضية منحصر في هذه الامور فان قولك من لم يعرف النقطة قد صنف في قضية لها
 اجزاء اخرى ما ذكره مستدل بذلك على ان ليس للبلية المركبة سوى الطرفين ونسب جزءاً من غير الامور التي ذكرها وفساد
 ذلك على من ان نخفي وثاناً بان لا يلزم من كون الحكم بالاتحاد كافياً في تحقق مضمون البلية بسيطة كونه كافياً في تحقق مضمون
 البلية المركبة بل هذا الكلام الاكاذيقال اذ كفى امر واحد في تحقق البلية بسيطة فليكتف في تحقق البلية المركبة ونحن نجد
 الفرق بين البلية بسيطة والمركبة حيث نقدر ان نحكم باتحاد الطرفين في زيد موجوداً بل اذ امر خارج عنها ولا نقدر ان
 نحكم باتحاد الطرفين في زيد قائم بل اذ امر موجوداً واعتباره معها والمنفصل علينا لئلا يثبت ذلك كما ان المعنى الاسمي والاخر في معلومان
 لنا ونقدر ان نحكم على المعنى الاسمي دون الاخر في كثير من افعاليته ذلك علينا فكما لا يصح ان يقال لما جاز ان يحكم على المعنى الاسمي
 فلا يجوز ان يحكم على المعنى الاخر في كلاهما معلوم لنا كذلك لا يصح ان يقال لما جاز ان نحكم باتحاد الطرفين بلا تخصيص في البلية
 بسيطة فلا يجوز في البلية المركبة لان الحكم في كل منهما باتحاد الطرفين وما ذكره في وجه تسمية بسيطة والمركبة فمركبة ظاهرة اذ
 لم يعيد اطلاق المركب على بسيطة الموقوف على شيء ولا نقوه بمن اراد في وقوف تعارف القوم وثالثاً بان قوله على توهم
 يكون اجزاء القضية في البلية بسيطة اثنين فترية بلا مرتبة فانه صرح بان نسبتها حكمية معتبرة في جميع القضايا فكيف يقول
 بان البلية بسيطة خالية عن الاربطة وانوجب اليه بان الاتحاد بين الطرفين معتبر في جميع الكماليات الموجبة سوا كانت
 بلية بسيطة او مركبة وفي البلية المركبة فاصلة لغير الوجود معها العينا اذ بدون ذلك لا نقدر على الحكم بالاتحاد بين الطرفين
 وانت تعلم ان ما اورد في القائل اول اجزاء محض اذ لا يشترط على احد ان يحكم في زيد موجوداً باتحاد المحمول والموضوع وان
 الموضوع هو المحمول كذلك حكم في زيد قائم باتحادها واما ان في البلية المركبة تلك الامور مع امر اخر هو الوجود دفع انه خلاف
 البديهة العقلية باطل لان الوجود الذي زعمه معتبر في البلية المركبة اما وجود مجموعي فهو ليس رابطة مع ان هذا القائل
 واباه يزعمان ان في البلية المركبة يكون الوجود رابطة والهيئة حكمية واما وجوده رابطة والوجود الذي هو الاربطة
 عن الهيئة التامة بخلافه لا غير وكلام هذا القائل وابيه نفس على ذلك حيث قال مثلاً يقال في البلية بسيطة زيد هست
 زيد هست وفي المركبة زيد نوبسته زيد نوبسته فمن الظاهر ان دلالة الاست في قولنا زيد نوبسته است هي
 التامة بخلافه لا ييجابية ودلالة است في قولنا زيد نوبسته هي است التامة بخلافه السلبية فيكون حاصله نوبسته

[illegible]

جار في زيد موجودا فالاعتدال على الحكم يكون زيد موجودا بالاعتدال كون زيد موجودا واعتبارا واماشي آخر سوى النسبة التامة كالنسبة التقديرية
 المسماة بنسبة بين بين فهذا ايضا باطل فان الاتحاد عند جاي نسبة بين بين والوجود يعتبر في البهلية المركبة على تقدير
 البهلية التقديرية بين بين فيكون البهلية المركبة عند جايها مركبا من موضوع ومحمول ونسبتين بين بين ولا شك في انها
 شتمية على نسبة التامة ажزية واللام يمكن كلاما تاما ولا جزا وقضية فيكون اجزائها الاولى عندها مخططة لطلالة اعلى من ان
 يخفى واما قياس البهلية البسيطة والبهلية المركبة على البهلية البسيطة والبهلية المركبة فمخيف جدا فان البهلية البسيطة كالبهلية
 المركبة مركبة من اجزائها ثلثة عند القدار ومن اجزائها اربعة عند التناخير وكذا قوله كما ان المعنى الاسمي الخ فان صليح المعنى
 الاسمي لان يحكم عليه وبكونه مفهوما مستقلا وعدم صليح المعنى الحرفي لعدم استقلاله بالمعنوية مما لا يخفى على احد من العباد
 الصبيان ولا يشبهة البهلية الفرق فيها بين الفرق على اصداء الماخرق بين البهليتين بازانها لا يجده الا وجدانها ومع ذلك قد خفى
 عليها ما يثبته الفرق واما المعنى فيا ذكر المحقق في وجه التثنية بالبسيطة والمركبة فنشاره الغفلة عن انه مكفي للتثنية وجز من التثنية
 واما ما ذكره الفاضل ثالثا فافروا على المحقق بالامرية فان الصدد المعاصرة قائل بتكرب البهلية البسيطة من احدى اثنتين ونسبة
 بين بين التي سماها بالنسبة احدى تارة فاجزا البهلية البسيطة عند ثلثة واجزا البهلية المركبة اربعة نعم ان تكلم عليه بنا على نذهب لعدا
 المنكرين للنسبة التقديرية كان اجزا البهلية البسيطة على نذهب لنفسه نسبة التامة ажزية فيها اثنين واجزا البهلية المركبة ثلثة
 نقول المحقق وعلى ما توجه يكون اجزا القضية في البهلية البسيطة اثنين وفي البهلية المركبة اربعة لا يصح اصلا اذ على تقدير
 القول بالنسبة التقديرية يكون بنا على ما توجه الصدد اجزا القضية في البهلية البسيطة ثلثة وفي البهلية المركبة اربعة وعلى تقدير
 نفيها يكون بنا على ما توجه اجزا القضية في البهلية البسيطة اثنين وفي البهلية المركبة ثلثة لا اربعة لان يقال ان المحقق
 ان الصدد لا يريد بالوجود والعدم الذين قال باعتبارهما في البهلية المركبة ووان البهلية البسيطة نسبة التامة ажزية الايجاب
 ونسبة التامة ажزية السلبية بل يريد بها الوجود والمحمول ونسبة يدل على ذلك ان كلامه صريح في انه فهم من كلام الصدد ان البهلية
 البسيطة عند جز من البهلية المركبة فرد عليه بقوله لا على تركبها منها حقيقة كيف لا ومن البين ان البهلية البسيطة ليست جز
 من البهلية المركبة وليس معنى قولك زيد قائم ان زيد موجود في نفسه قائم بقدر على هذا الغفيم الزم بنا على نذهب القدارا كما
 للنسبة بين بين بانه على ما توجه يكون اجزا القضية في البهلية البسيطة اثنين لانه نيك النسبة التامة ажزية في البهلية البسيطة
 فيكون اجزاها على طريق القدار على توجه اثنين الموضوع والمحمول فقط واجزا البهلية المركبة على طريق القدار على ما توجه اربعة
 الموضوع والمحمول ونسبة التامة ажزية والوجود الذي يقول الصدد باعتباره في البهلية المركبة وعلى هذا يستقيم كلام المحقق و
 لعلة انما هي بالالزام على نذهب القدار وهو نفي نسبة بين بين لانه جواحي عند وفي الواقع الغف على ما صليح انشائه كذا

ثم ان المحقق قال في المحاشية القدرية لا يشك من وجوده الصحيح في ان اى مفهوم منسب الى غيره بالايجاب او السلب
 فلا بد منها من الربطة اذ لا بد بعد تصورهما من تصور النسبة اكلية واذ كان وقوعها اولاد وقوعها ومن ارباك نسبة ارباعها
 على وجه الاذعان على اختلاف راي القادري والمحدثين والتفرقة بين مفهوم ومفهوم في هذا الحكم يشهدا لفطرية السليمة لنبأه ونبأه
 صريح الشيخ وغيره من القادريين ان كل قضية مركبة من اثار ثلثه الطرف من النسبة الايجابية او السلبية والمتاخر من ان كل
 قضية مركبة من اربعة اجزاء على اعتبار النسبة التي هي مورد الحكم في مفهوم قتل الى اذ القوت زيدا ومفهوم الوجود كائني هو ان
 المقصود في حصول التصديق من غير ملازمة نسبة بينهما وانما يبدى بالقول بهم زيدا بهت وزيد فيستبدى بان كل الاربعة لا ينفق
 امسلكا كيف وعدم ذكر الرابط لا يدل على افتقار على انهم يقدرون زيد موجود مست وزيد موجود في وفي اللغة العربية وغير
 من اللغات التي شعرنا بها لا يفرق بين الوجود وغيره وانما ان الاتفاق يقتض من الاطلاقات المفردة من حيث اشتغال
 بل في بطون الادراك قد عني بان يكون منحوكة لانا نظرين واحدا ونسبة في الغالبين انتهى فاقترن عليه بعدد بانه لا نزاع
 لاحد في ان كل قضية لا بد فيها من نسبة اكلية لمساواة بالنسبة بين من دوى الاتحاد والملازمة بين الموضوع والمحمول والربط
 بينهما بل الكلام في ان البلية المركبة لا كفي فيها النسبة اكلية بل لا بد ان يضم اليها الوجود والعدم ويجعل كلاهما رابطا
 بين موضوعها ومحمولها ولتركب الربطة سميت بليية مركبة وهو قد حسب ان الوجود والعدم باعتبار في البلية المركبة وذلك بسطة
 عن من يفرق بينهما بمبدأ نسبة اكلية وليس كذلك اذ كانت نسبة اكلية في القضية السالبة هو العدم لمصاح اذ هو لا يكت
 ان الحكم في القضية السالبة بان نسبة ليست واقعة ومن اظهر ان النسبة اكلية في جميع القضايا مثبتية ولو كفى في البلية
 المركبة لا ملاحظة نسبة اكلية التي هي الاتحاد وبين طرفيها كذا قدر من على ان ندع عن اقباليه زيد مثلا بلا اعتبار الوجود في الطرفين
 كما تقدم على ان ندع عن وجوده من غير اعتبار الوجود بين الطرفين والوجودان الصحيح يحكم بانقلع ذلك وجاز لنا في هذا الفاضل لم
 يميز بين النسبة اكلية والجمعية باعتبار في البلية المركبة دون البلية دون منه استشكل عليه في كون مثل زيد معدوم سلبية
 كما ذهب اليه قوم حسب وجوبه وقوله عدم ذكر الرابط لا يدل على افتقار انما ينفذ لرستل مجر عدم ذكره في الكلام اما اذا
 استدل باستنفا الكلام عنه مطلقا حتى لا يكون متبعضا في اللفظ ولا معنى فلا ينفذ كما لا ينبغي انما اقله عن من قولهم زيد موجود
 فذلك مبني على ان الوجود والممكن من التجهيم قاسوه على سائر اخواته من العلوم والمضروب والنسور وغيره فانه يكون ملاحظة
 است مع كذا يذكر من مع ذواته لا تفكر في معناه ولهذا اذ الحكم بالقبول لا يذكر ان ذلك اصلا واما عدم اقتناص من اتفاق من
 الاطلاقات العربية في غير مسلم ان المقدم قد صرح في باب افتضايا بان كثير منها ما هو من عرف الجمهور فلا خلاف احباب من المحققين
 بانه قد سلم ان النسبة اكلية باعتبار في جميع القضايا بما هو الاتحاد بين المحمول والموضوع ثم عزم على كفي ملازمة هذا الاتحاد في البلية

بسيطة ودون الهلية المركبة بل لا بد ان ضميم اليه الوجود والعدم انت تعلم ان الاتحاد لم يعتبر بعبارة ثبوت او رفع لا يتعلق بالذات
 سواء كان بين الموضوع والمحمول الذي هو الموجود او مبنية وبين محمول آخر فان الازعان انها يتعلق بالايجاب او السلب
 لا بالاتحاد المحتمل كليهما وذلك ظاهر جدا لانقاذ على ان نذكر ان بقاء زيد بل اعتبار الوجود بين الطرفين لانقاذ على الازعان
 بوجوده من غير اعتبار الوجود بينهما اذ كان الحكم في الهلية المركبة بثبوت الاتحاد بين الموضوع والمحمول او سلبه كذلك الحكم في
 الهلية البسيطة بثبوت الاتحاد بين الموضوع والمحمول او سلبه من محكم وجبانه بالفرق فصحة وجبانه وفساد لا يخفى على من
 تصح وجبانه واما تأييد لقبول الجمع فلا يدل على الاستغناء اصله فان الثابت من تلك اللفظة على تقدير تسليم موجد عدم الذكر
 ولا يلزم منه الاستغناء عنه معنى كما لا يخفى على انما لا ينضم عدم الذكر اذ قد قيل انه في العارسية الاصيلة لفظي بمعنى الوجود
 وكان حصل الكلام زيد هي است غم خفف قليل مست حتى قيل ان في بعض البلاد يلفظون بالاصل فعل يذا يكون اللفظ
 مذكورة وما ذكر من العذر في قولهم زيد موجود من قيا سبهم اياه على احواله فغير مسموع اذ لا شك ان المستقلين بذلك بطلان
 عارفين بالمعنى فلا معنى لقياس على احواله فان مقتضى عدم امر من الامر ان كان المعنى متعقدا وطورا واهم على فكره في بعض
 الصور ودون البعض فربما يتشبه مثل هذا الاعتذار وما ذكره القوم في باب القضاء ان الاطلاقات العرفية يستدل بها على المطالب
 الحقيقية كيف يقولون واكثر المطالب كلكية مخالفة للعرف ولعلنا ناستدلى بما ذكره وفي وجه تسمية العرفية العامة
 المبنية انه ليس في ذلك اقتصاص احتياض من العرف انتهى واورود عليه الغياث منصور اولابان قول ان الاتحاد لم يعتبر
 بثبوت او رفع لا يتعلق بالازعان يدل على انه حسب ان الازعان متعلق بالاتحاد وليس كذلك فانه متعلق بالطرفين حال
 كونهما مربوطين بالاتحاد ويكون الاتحاد معنى حقيقيا غير مستقل بالمفهومية بينهما اذ كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد
 ثبوت او عدم كما يشهد به نظرية السليمة واما ما توهم من ان الازعان متعلق بالايجاب السلب فظاهر الفساد لان الازعان
 عبارة عن الحكم بالايجاب السلب اليه حكمان مخصوصان بحيث يتعلق الازعان بهما وثانيا بان قولنا انقاذ انضمام
 يلزم من عدم القدرة هناك عدم القدرة بهما بل هذا لا يقال كما لا نقدر على الحكم على المعنى المحرفي لانقاذ على الحكم على
 المعنى المستقل وثالثا بان العمل لا يذكرون الابطال اصلا اللفظ والاسم والمان لفظة هي في بعض لغات الفرس بمعنى الموجود
 فنسلم كنههم لا يذكرون مع لفظة است ولا يلزم من كون هي بمعنى الموجود ان يكون اللفظة مذكورة حتى يتفرع قوله فعلي هذا
 يكون اللفظة مذكورة قالوا لا يكون اصل است هي است ولو كان كذلك يكون فيه تكرار للوجود لان لفظة است بمعنى الموجود
 اية والاعمال المتناخضة بلغة غير محكية لما لا يكون واقعا بدقائق اللغة المذكورة فلا يسجد ان كرفيه لا يذكريه صاحب اللغة او
 يترك ما لا يذكره ولذلك تجد في كلام البلغاء المولدين تفاوتا كثيرا في استعمال بعض المسائل للعرف لا يتاني موافقة بعض

آخره اذ قد وضحنا انتهى و قد اكل خيفه وضعت ما اقال ان الحق حسب ان الازمان متعلق بالاتحاد وليس كذلك فخير اولاً
ان الاتحاد وان كان عبارة عن نسبة التامة الخارجة كما هو بهب لقدمها فالازمان بالتفصيل الموجبة متعلق حقيقة بنفس الاتحاد
و بالتفصيل السالبة متعلق بسلب الاتحاد ولا يعتبر كونه معنى حرفياً وعدم استقلاله بالمعنوية وان كان عبارة عن نسبة التقيدية
المسماة بنسبة بين من لم يبق قال بهما المتأخرون كما حسب الصمد وانه فالازمان بالتفصيل الموجبة متعلق حقيقة بشروط الاتحاد
و بالتفصيل السالبة متعلق حقيقة برفعها اي وقوع نسبة التقيدية او لا وقوعها وكون الاتحاد بمعنى حرفياً غير متعلق بالمعنوية
لا يمنع متعلق الازمان به وقد استوفينا الكلام في ذلك في شمع قول الحس فان كان اعتقاد النسبة بجزئية والبطانة هناك
ما ذهب اليه الصمد و ان ينس ان التصديق متعلق بالطرفين حال كونهما مربوطين بالاتحاد فليخرج الى ذلك البحث واما في
قولهم ان الازمان متعلق بالطرفين حال كونهما مربوطين بالاتحاد فلا يعتبر الحق فان غرضه قدس سره ان لم يعتبر وقوع
الاتحاد و سلب وقوعه لا يكون الطرفان مربوطان بنسبة تقيدية كما انما واقفقت كيف متعلق بهما الازمان فانه لا يتعلق
بالكميات التقيدية بل بالمتصل كما انما افعل في ذلك ان يكون ما ذكره سوانة لفظي متعلق قول الحق لا يتعلق به الازمان ويندرج في
غاية و هو ان مراده ان لا يتعلق بالطرفين المرتبطين بالاتحاد و لم يعتبر مرة الوقوع او لا الوقوع و غير ذلك لا يتعلق بالاتحاد
بل بالمتغير بثبوت او رفع لان متعلق الازمان بالطرفين المرتبطين بالاتحاد بالذات متعلق الازمان بالاتحاد و بالعرض متعلق
ان هؤلاء اذا كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد ثبوت او عدم عيب جلال الاتحاد اذا كان نسبة تقيدية غير متعلق بالمتصل
و قد انبهنا في المتغير بثبوت او رفع لم يتبين كون العقد المتعلق من الطرفين المرتبطين بالاتحاد موجباً او سلباً فضلاً عن
ان يصلح متعلق الازمان و ان كان قولهم اذا كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد ثبوت او عدم ليس تحت معنى اذ كان
التقيدية السوسنة بل بالمتغير سمان في حرفية مستقلة بالمعنوية لا يعني عن اعتقاد الوقوع او لا الوقوع فيها عن متعلق الازمان
فحرفية بمعنى عدم استقلاله بالمعنوية لا يعني لان متعلق به الازمان ولو كلفى عدم استقلال معنى الاتحاد والذي هو نسبة
التقيدية لان متعلق به الازمان لا يعني لان متعلق به الازمان مع ان ان يعتبر فيه ثبوت او عدم في الهميات المركبة البنية انما
صلح معنى الاتحاد لان متعلق به التصديق فلا يتعلق ان يتخصص صلوه لعلقه ليقودون عقد التقيدية دون قسنته فالقول
بان مجرد الاتحاد لا يعني متعلق الازمان في الهمية بسيطة ولا يحتاج الى ان يعتبر مرة الوقوع او لا الوقوع ولا يعني لانه في
الهمية المركبة بل يحتاج في ذلك الى ان يعتبر مرة الوقوع او لا الوقوع وليس له معنى محصل ما قاله اما ما توهم من ان الازمان
متعلق بالاجاب والسلب فظاهر الساد فظاهر انفسا واذ لا ريب في ان المنع من قيامها اذا دعنا بان زيد موجود واقام هو
بالحكم الاجاب الى ان يكون زيد موجودا واقام فاما اذا دعنا بان زيد ليس موجودا وليس قائما فالحكم السلب اي سلب كون

زيد موجودا ولسبب كونه قائما وواجب من ذلك ما هو مقتضى هذا من ان الاذعان عبارة عن حكم او الاستيجاب والسلب يعني
 حكمان مخصوصان بملكيت متعلق الاذعان بهما ولم يتطعن ان اطلاق الحكم على الاذعان وعلى الاستيجاب والسلب باشتراك
 الاسم فان لفظ الحكم لطابق باشتراك الاسم على عدة معان منها التصديق والاذعان ومنها الشبهة الثالثة انجزية الاستجابة
 والسلبية ومنها المحكوم به ومنها الانساب الذي هو فعل النفس فلا اذعان حكمي من الاستيجاب والسلب حكمان مخصوصان بمعنى
 اخر لو كان الاستيجاب والسلب محكيين بمعنى الحكم الذي هو بمعنى الاذعان لزم ان لا يكون القضية المشكوك والمختلطة الغير
 المختلطة والموجودة والمنكورة المكذوبة متوجبة وهما لينة بل غيرية عن الاستيجاب والسلب لكونها عبارة عن الاذعان واما ما ذكره ثانيا
 فمقدريا فسادا وفيما سبق من ان قياس الفرق بين البداية لمسيطة والبداية المركبة على الفرق بين المعنى الاسمي والمعنى الحرفي
 قياس لا يوافق واما ما ذكره ثالثا فبأنه في الحقيقة فان اوعار ان المعجم لا يذكر ان الرابطة اصلا اللفظ والاسم اوعار محض
 الدليل عليه مع ان البداية العقلية قاضية بطلانها فان الالفاظ المركبة التي ليست بينها رابطة لانه ليست كلها مصححا
 للسكون فان كان المعجم لا يذكر ان الرابطة اصلا اللفظ ولا معنى فماتفوهون به نديان ليس كلها حاشا هم عن ذلك واما
 قولهم اما ان لفظي الى قولهم لان اللفظ است بمعنى الموجود فكله يدنو نديان فان لفظة هي في الفارسية بمعنى الموجود
 وهم يذكرون معها الرابطة نحو است وانه قال مولانا المولوي العارف المعنوي قدس سره **ك**فت يارب كبر رابطة
 هي انما ذكره مبارك ودخوت فرخ في اندج وان ترك ذكر الرابطة اتفاقا فلا دليل على ان الرابطة لم يمت مرادة كيف ولو لم
 يكن الرابطة ثروته لونه قد كلامهم كما عرفت فما ذكره المحقق من ان اصل لفظ است هي است ليس متبدا بل هو الظاهر لا يحتاج
 على ذلك الى تقدير الرابطة الذي لا يتم الكلام به وانه ما قوله لو كان كذلك يكون فيه تكرار الوجود لان اللفظة است بمعنى الموجود فلفظا
 مخلوط فيه عدم التمييز بين الوجود والربط والوجود المحمول في اللفظة است موضوع للوجود والربط في الوجود المحمول اذ لا يصح
 ان يقال زيد است بمعنى زيد موجود ولفظة هي موضوع للوجود والمحمول وانما كان يلزم التكرار لو كان اللفظة است موضوعا
 للوجود والمحمول واما قوله اما الفاعل المستلطف بلفظ غير انفي غاية السخا فان العلماء والمهتر بالبارعين في المعرفة لم يفسدوا العرب
 والمعجم لا يتركون ذكر الرابطة اذا ما يقولون فلاني موجود فلاني يقولون فلاني موجود بل اذكر الرابطة لفظا ومعنى كلاما تاما وحده
 ان اللفظة هست في اللغة الفارسية فعل يدل على الحال من الازمنة فتعيل على الثبات والاستمرار ليس بمعنى الموجود فهو
 ليس اسما وفعل متضمن لمسيطة الى فاعل الاستلحاق في كونه سندا والنقاد الكلام التام الى الرابطة اخرى سوى استية المضمنة
 وكذا اللفظة فيست بمعنى ليس فني اللفظة فعل متضمن لمسيطة والذا لا يذكر المعجم مع الرابطة لعدم احتياج الفعل اذا اسند الى
 رابطة اخرى سوى استية التي تضمنها معنى الفعل ولذلك لا يصير لفظه هست وسميت محكوما عليه ومبتدأ في لسان المعجم

فقط ما تقرر الصدق من حمله لم يخرج في الاجابة عن مسئلة الى انهم واما قوله فخالفة لبعض المسائل التي هي في حقها الوهم
 اذا الكلام في جواز موافقة بعض المسائل للعرف واما الكلام في ان الاطلاقات العرفية لا تصلح ان تتجس بيا على صحة شيء
 بالبدية والبرهان عليه بالاطلاق كما هي ماعين فيه فان البدية والبرهان قاضيان باحدا يتحقق كلام تام بدون الثاني
 الثالثة بخبره سوار قليل بالنسبة التقيدية المسماة بنسبة بين ادم لم يقل بها فلا يساغ للاجتماع على خلاف ذلك
 بان اعم لا يكون له نسبة بخبره حيث يقولون زيد سبت في تمام الكلام من قبل الحق على ما اورعنا في الغياث
 المنفرد واندسيا نازيد ما قال الحق وضمو ما قال معاصروهم وضمو ما يقولون ذهب القدر الى ان التصور والتفكير
 متباينان حقيقة وان التصور متعلق بالتفكير وان التصديق وان التصديق كان مركبة من ثلاثة اجزاء الموضوع والموضوع
 ونسبة احكامية الثالثة بخبره وذهب المتأخرون الى ان التصور والتصديق متساويان حقيقة متعلقان وان
 كل قضية نسبتين احد هما نسبة تفيدية هي متعلق التصورات كالشك والوهم والاخرى نسبة تامة بديهي تخرج النسبة
 التفيدية اولاد فخرها وهي متعلق التصديق ولذا ليس من التصديق باوكل ان النسبة واقعة او ليست براقة فها
 ذهب اليه صد المعاصر المتفق من فني الاربعة سوى نسبة بين عين البليات البسيطة واشياء تها في البليات كركب
 لا يتقيد على المذهبين اما على ذهب القدر فلا يجرهم لا يقولون بالنسبة بين عين في قضية باصلا فالقول بوجودها فقط
 في البلية البسيطة فوجودها نسبة اخرى في البلية المركبة لا يتقيد على ذهبهم واما على ذهب المتأخرين فلا يجرهم ليقولون بتغاير
 متعلق التصور والتصديق فلا بد من ان يكون في البلية البسيطة عدم نسبتان احد هما متعلق التصور والاخرى متعلق
 التصديق فلا يتقيد فني الاربعة الاخرى عين البلية البسيطة على ذهبهم وايضا المتأخرون القائلون بالنسبة التفيدية كما هو
 بان نسبة التفيدية بالمعبر بها الوقوع والادعاء لا يكون البلية باعتبار الوقوع والادعاء وقوع معها بالادعاء
 الازلي في شرح المطالع ان اصنف لم يسم الفاعل على مطلق له نسبة البلية بل الدال على نسبة تربط المحل بالوقوع
 ونسبة المعبر بها الوقوع والادعاء لم تكن البلية وقال في شرح الشمسية ان النسبة المعتبر بها الوقوع او
 الادعاء لم تكن البلية ولا حاجة الى الدلالة على نسبة التي هي موزدة الايجاب والسلب فان الفاعل الدال على وقوع النسبة
 قال على نسبة البلية انتهى وعلى ما توجه الصد لا يكون البلية البسيطة مشتتة على البلية الا لا يتغير فيها عند الوقوع و
 الادعاء وقع مع نسبة التفيدية المسماة بنسبة بين عين واما المعتبر فيها نفس النسبة بين عين فقط وهي بالمعبر بها
 الوقوع والادعاء ليست البلية فلا يكون بين ما يحصى البلية البسيطة على راء ارتباطا فلا يكون كلاما ماضيا لان
 يكون بليته غم ان الحق كظم عليه بعد تسليم نسبة بين عين تنزل الى راء وقال ان نسبة بين عين بالمعبر بها

الايجاب السلب لا يصلح لان تخليق الازدعان ونعتقد بها القضية سواركان المحمول هو الموجود او غيره فلا يرد علينا ان القضية
 عند التحقيق وعند المحقق مركبة من ثلثة اجزاء لفظية هي نسبة التامة الحاكية اى كون الموضوع محمولا وهى التى يعبر عنها
 بالاتحاد وسلبه بثبوت المحمول للموضوع وسلبه عنه لان هناك اتحادا وهو مورد والايجاب والسلب كما يدل عليه كلام المحقق
 وذلك لان المحقق لم يمتن كلامه على ما هو المحقق عنده وانما حكم بعد تسليم النسبة بين بين تنزل الى اى رأى معاصره ليكون
 كبت له وصريح في الزامه الا فالحق عنده ان القضية مطلقا بلية بسيطة كانت او بلية مركبة مركبة من ثلثة اجزاء لفظية
 ونسبة التامة الحاكية اى يعبر عنها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه اى كون الموضوع محمولا او سلبه هذا حق وليس مقصود
 المحقق ان يأتى عنه في كل قضية بلية بسيطة كانت او بلية مركبة هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فان كلامه في
 مرتبة الحكاية وما قلنا عنه نص على ما ذكرنا والعجب ان صاحب الالفاظ المبدع على الحق تشبعا بلغا فقال بلغنى
 مذاهب عجبية في مسائل فلسفية قد ثبتت من شروعة من الفلسفة والمقلدة في هذه السنين والمتأخرة وليس لها اعتبار على
 ما قد كان يسلك في عصر المعلمين والروسا ومن تلك المذاهب العجيبة بالظن ان مفاد العقد مطلقا هو ثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه ليتسوى في ذلك لهلية بسيطة ولهلية مركبة مع ما يدعى الحكماء الحاصلين فيما يكون بان الوجود للظن
 الفطرى نفس الوجودية المصدرية الانشراحية ومطابق الحكم بفس ذات لهلية الواقعة في طرف الوجود لا لهلية الواقعة مع
 مفهوم ما غير انضمامى او انشراحى وسيكفى السفسهار المبهوشين حيث يشيرون ان الوجود هو ما به يحصل النفس الحصول
 واذ لم يحصل ما لونه عليك حسب ان ذلك الفرق ليتلزم اسقاط النسبة الحكمية عن عقود الهليات البسيطة بما هى عقود
 ولا يستصح احد فكل عقد عند هذا انفسا لفظية مؤلف من اجزاء ثلثة الحاشيتين ونسبة الايجابية او السلبية وعند فلسفة افلاطون
 من اربعة اجزاء بناء على اختراعهم نسبة التامة هى مورد الحكم بزمهم وكانك قد عرفت انه ريف فاضع فالسقط في الاعتقاد هو الوجود
 والعدم الابطال عنى النسبة المضممة في احدى الحاشيتين وهى وارب النسبة الحكمية الالطية بينهما وجزء القضية هى الحاشيتان
 والنسبة الالطية بينهما وانما الانشراحى بحسب بللثة الاجزاجيعا في بسيطة وتالف احدى فى المركبة وبحسب ما يؤيد اليه فالعقود
 انتهى وانت تعلم انه ان اريد بفاد العقد مرتبة الحكاية الذمينة فلا شك في ان مفاد العقد بهذا المعنى يشتمل على النسبة الايجابية
 او السلبية سواركان العقد بلية بسيطة او بلية مركبة فمفاد العقد مطلقا بهذا المعنى هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه سواركان
 المحمول هو الموجود او غيره فان كل عقد كلام تام جزى لا بد فيه من نسبة تامة جزية والنسبة التامة الجزية يعبر عنها
 بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وهى النسبة الالطية بين الموضوع والمحمول التى عدم الفاعل الين من اجزاء القضية
 فافى شذات فيها انه الحق من ان مفاد العقد مطلقا هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وانما ليتسوى في ذلك لهلية بسيطة

فانضم صرحا بان اجزاء القضية المعقولة اربعة كما ان اجزائها عند القدر ثلثة انتهى بالغاطه وبالحججه فاصل كلام الحق انه يروى على ما ذهب اليه
معاصرو من تجزيه هذا النحوس اكل كل عدم احتياج القضية التي محمولها الموجود الى نسبة التامه انجزته ان يكون قولك الموجود موجود اذا اراد
اكمل الاول قضية بسيطة على مذنب القدر وقضية ذات فزمن على مذنب لتاخرين لما نقل في القائل من الحق من لزوم كون اجزاء
قضية القضية اثنين اذا قيل بالمشهور بين المحدثين من ان معاد القضية مطلقا هو ثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وكون هذه القضية بسيطة
مغفورا واحدا على تقدير الفرق بين الالهيات البسيطة والالهيات المركبة بان المعاد في الالهيات البسيطة هو تجزئ الموضوع وتحقيقه في نفسه
الوسيطة وبطلانه في نفسه في الالهيات المركبة ثبوت مفهوم بالموضوع او سلبه لعدم احتياج الالهية البسيطة الى القضية التي محمولها الوجود
الى الاربطة على تقديره بالفرق فافترس على الحق ليس في كلامه منه عمن الا اثر بل معاد القضية مطلقا اي مفهوم الحكاية الذاتية على
مذنب القدر عند الحق هو ثبوت شئ بشئ او سلبه عنه اي نسبة التامه انجزته الايجابية او السلبية ومعاد القضية مطلقا بهذا المعنى على
مذنب لتاخرين عند الحق هو وقوع ثبوت شئ بشئ اي وقوع نسبة حكمية التقيدية او الوجودية والفرق عند الحق بين مذنب القدر
وبين مذنب لتاخرين الا بان القدر فاعلمون بثلث اجزاء القضية مطلقا والتاخرين فاعلمون بتجزئها فافهم قائلون نسبتين احدهما
تقيدية والاخرى انجزته اي وقوع نسبة التقيدية او الوجودية والقدر فاعلمون بنسبتين انما يقولون نسبة واحدة تامة جزئية
كون شئ شيئا او سلبه يعبرون عنها بثبوت شئ بشئ او سلبه عنه لا يذهبون الى الفرق بين الالهية البسيطة والالهية المركبة في
الحكاية اصلا فيقولون بان اجزاء كل قضية بلية بسيطة كانت او مركبة ثلثة ومذنب القدر هو معنا الحق في قولنا لا يقول بعدم احتياج
القضية التي محمولها الموجود الى الاربطة لكنه الزم معاصر القائل بعدم اشتغال الالهية البسيطة على نسبة التامه انجزته المستدل على ذلك
بقولهم بانه على تقدير تجزيه اكل الاول بلا اعتبار تقارير الموضوع والمحمول على الحق في القضية الاحادية فيما اذا حمل الموضوع على نفسه
ولما اجاب معاصرو باشتغال تلك القضية على نسبة حكمية السامية بين بين من جوابه بان الالزام المذكور عليه بني على مذنب لتاخرين
للنسبة بين بين الزم حصره في القضية المعقولة المذكورة في اثنين هما الوجود ونسبتين بين لوعى على مذنب لتاخرين هذا القائل
ان خلق بيتا ما ونسب لفرق الذي خسر الى القدر وحق وتقول على الحق القول بعدم احتياج القضية التي محمولها الوجود الى الاربطة
نبا على ذلك الفرق فبان ان هذا بيتا عظيم لا يفتقر مثله من نفس قلب سليم فراجح الباطل سقطا انفسه في القائل فترض عليه فضع
تدريسي ليقى ان الحق لم يفرق بين القضية القائمة الموجود ووجودا فاعتدت بلية بسيطة وبينها اذا اراد بها اكل الاول اذا الزم معاصرو
القول بكونها بسيطة احادية لا ياب الى عدم احتياج الالهية البسيطة الى الاربطة متمسكا بقولهم الى عدم تقارير الموضوع والمحمول في
هذا النحوس اكل الاول فان هذا الزم منه يل على انه ظن هذه القضية ان اراد بها اكل الاول بلية بسيطة وليس الامر كذلك فوجب
انظر بحليل ما انظر الحق فيحكم بان هذا الزم من الحق ليس مشاهدا عدم فرق بين هذه القضية اذا اعتدت بلية بسيطة وبينها

انه يوجد بها اكل الاول بل يشاهد ان المحمول في هذه القضية على التقديرين اي سواء حددت ببلية بسيطة او كرتة لزيد بها اكل الاول
 في مفهوم الموجود فاما ان يكون مفهوم الموجود متضمنا للربط بحيث لا يتحقق القضية اتي حصل ان كل المفهوم فيها محمول الى الاربعة انما
 الجزئية فيكون في القضية اذا حددت ببلية مركبة واريد بها اكل الاول في غير متناهية الى الربط وادار القضية بمحمولها وادام موضوعها
 محمولها وادام على تقدير تجزئة المفهوم اكل اول فيكون في القضية ببلية بسيطة اما دية على هذا التقدير او تجزئة ليست هي الاضيق
 وادام هو الموضوع وهو ببلية المحمول بل لا تغاير ولا يكون مفهوم الموجود متضمنا للربط وتبين القضية مع كون هذا المفهوم فيها محمول الى
 رابطة بل الموضوع والمحمول هي نسبة التي لا تجزئة فيكون في القضية اذا حددت ببلية بسيطة البلية متناهية الى نسبة التي لا تجزئة
 فيقبل ما ذهب اليه الصمد المعاصر لمحقق من عدم احتمال البلية بسيطة على نسبة التي لا تجزئة مستحسنا القول لمعهم في ذلك
 نفس مفهوم هذا المحمول الثبني انما هو نسبة التي لا تجزئة فلا بد في القول ان القضية هي اصل الوجود فيها محمول الى رابطة
 حادثة جزئية سواء كانت ببلية بسيطة او ببلية مركبة بان يكون اكل فيها اوليا واما ذكر متساوية لزيد الصمد في الشرح الذي في حاشية شرح حكمة الاشياء
 من ان الوجود قد يكون محمولاً وقد يكون رابطة ويسمى القضية التي حصل فيها الوجود ببلية بسيطة ويسمى غير ببلية مركبة وانما سميت الاربعة
 ببليته لان الوجود بذاته مجرد ومرتبط بالشيء كاللينة الموضوعه كذا في الوجود كالكتابة ونحوها اذا ربط بالشيء فلا يرتبط بالوجود فانه عليه فلو انما
 زيد ووجه انما صدق وجوده ووجود زيد لا وجود الوجود ولا وجوده فذلك يكون القضية ذات جزئية اما قولنا ان زيد كاتب فصدقه ومخاذه
 وجود الكتابة لزيد فيكون جزاءه وجود زيد ووجود كتابة وجود زيد والذى يذكر ان لا يثبات في كلام الصمد لقوم ان القضية المعقولة لا بد وان
 لتقوم من اجزائها ثلثة الموضوع والمحمول والاربعة فان هذه المعاني الثلاثة كلها عاصلة في البلية بسيطة لكن على وجه يكون الاربعة فيها
 غير المحمول يعني ان المحمول محمول رابطة مع الاربعة بنفسه مرتبط مع غيره الذي هو موضوعه هذا ايضا يدل على ان الوجود بصورة
 الاعيان يبارى ببلية الاشياء بعضها بعض كما هو حالات الاربعة او العرضية بموضوعها فلهذا ذكرنا ان القضية المعقولة ايضا قد
 تكون ثلاثية وقد تكون ثنائية كالعقيدة المعلقة التي هي وجود سقوط وان مفهوم الموجود لو كان ببلية بسيطة كان الاربعة حيث يحمل كل
 المفهوم على نفسه حلالا اوليا ايضا فلا يكون البلية مركبة ايضا معقولة ثنائية وهو خلاف راء الفيزيائي فاقولهم من كون هذا المحمول بنفسه
 الربط ليس مقبولا اصلا لان هذا المفهوم لا مفهوم مستقل فلا يكون الاربعة ضرورة ان المعنى الاربعة مفهوم لا يخطأ استقلاله وان مفهوم
 غير مستقل فلا يكون محمولاً الا بد في العقد من ملاحظة المحمول استقلاله لا في مفهوم واحد في ان واحد زمانا احدا لا استقلال
 وعدم الاستقلال ليس مقبولا اصلا واما ما ذكر من ان الوجود يرتبط بنفسه بموضوعه فذلك غير منع انه لا يعقل ارتباطا بمفهوم بمفهوم
 آخر فبذلك هي القضية من دون ان يكون بينها نسبة الربط لا يجد في شيئا لان الوجود معنى وارتباطه بنفسه بموضوعه معنى آخر فلا يكون
 القضية مستقلة بل بالنسبة للربط واما ما ذكر من الفرق بين مصداق البلية بسيطة ومصداق البلية المركبة فلا يوجب استقام

المستبعد الابطال كما كثر من الهلية البسيطة في مرتبة الحكاية وكلام القوم صريح في ان لا بد في كل قضية مقولة من اخرها ثلثة جزئين متعلين
 بالمعروف متبعه جز غير مستقل ملحوظ بين الطرفين من جهة للملاحظة على ما هو الارب في ان منات لما توهم حصول هذه المعاني الثلثة في الهلية
 البسيطة بان يكون المحمول محمول الاربطة مع لا يجوز فطره غير مؤ قد يكون الوجود ضرورة في الاعيان باطل ببيانات قد ذكرنا هذا
 منها فيما سبق ولو كان للوجود ضرورة في الاعيان وانفس الهلية للوجود في الاعيان لكان بالضرورة بين الهلية وبين الوجود
 ارتباط مغاير للطرفين مغنوا ما كان ذلك الارتباط هو مغاير لقضية الثالثة الهلية موجودة فيبطل حل ذكره وبهذا ظهر ان من
 ذهب الى كون الوجود زائدا على الهلية امكنه عارضا لها في نفس الامر لا يحصل من القول بان مصداق الهلية البسيطة هو الاربطة
 الذي هو بين الهلية وبين الوجود في نفس الامر كما ان مصداق الهليات المركبة التي محمولا بها صفات زائدة على موضوعها كذلك ثم
 ان ما زعمه الصمد الشيرازي من عدم اشتغال الهلية البسيطة على نسبتها الى الهجرت وما زعمه الصمد الشيرازي من كون محمولها محمولا
 والاربطة مع بطلان كليهما ما عرفت مفصلا باطل بوجه اخر منها ان الذين القائلين بزمان ان الهلية البسيطة ليس فيها نسبة
 كما في جزئ سوي للمحمول ان الهليات المركبة منقطعاً شمله عليها وبذلك زعم متها في ان قولنا ان كانت موجودة مثلاً قضية موجبة بـ الهلية البسيطة
 منعكس لعكس تقيم في القضية موجبة بـ مركبة هي قولنا الموجود كاتب اعكس تقيم عبارة عن تبديل طرفي القضية مع تقار الكيف كما
 لا يخفى على من طالع مختصرات المنطق ففهم القضية التي هي عكس الهلية البسيطة اما شمله على نسبة تامة جزئية منافية للثلاثتين فليكون
 اعكس تقيم عبارة عن مجرد تبديل طرفي القضية مع تقار الكيف بل يكون عكس بـ بـ عبارة عن تبديل الحاشيتين مع ان لا بد في
 اعكس تقيم آخر المحكم في الاصل هي النسبة التامة الهجرت ويكون عكس بعض الهليات المركبة لقولنا الموجود كاتب عبارة عن تبديل الحاشيتين
 مع ان نقس من الاصل جزوي النسبة التامة الهجرت وهذا جزان يخفف حد الموجبة شمله عليها فيبطل ما زعمنا من اشتغال الهليات المركبة بـ كلياً
 النسبة التامة الهجرت للمغايرة للثلاثتين منها ان القوم كلهم اجمعوا على ان الكلمات الوجودية هي كان الناقصة واحداً والاربطة زائداً
 بمواد تدل على نسبة الاربطة وبهذا تدل على الزمان والفهم سليم شمله على كلفه ان كان موجوداً وزيد يكون موجوداً وزيد يكون
 موجوداً احصاها بـ بـ بسيطة خالصة كان كين لا يكون لاداة على النسبة الاربطة التامة الهجرت بما ذكرنا ان هذا على الاثره برياً بها
 فيبطل ما ذهب اليه الصمد من عدم اشتغال الهلية البسيطة على النسبة التامة الهجرت ولا بد على الصمد ان يكون كل من تلك احصاها بـ الهليات
 البسيطة مشتغلاً على نسبتين هيتين جزئيتين احدهما للوجود والمحمول الذي هو الاربطة التي على راء والاخرى الاربطة الزائدية التي هي مشتغلة بقضية
 واحدة على نسبتين هيتين جزئيتين هما الآخر عليه هذا وغيره تدل على نسبة التامة الهجرت بما ذكرنا ان هذا على الزمان فخطوه باطل وبالله
 والاعلى ومنها ان الصمد المعاصر لمحقق الدفاني قائل باشتغال الهلية البسيطة على نسبة واحدة هي نسبة بين بين ولا يقول باشتغالها على
 نسبة تامة جزئية وهذا لا يستقيم على ذهب الصمد اما على ذهب القوم فلا يتم لا يقولون بنسبة بين بين اصلاً اما على ذهب المتأخرين



